الهندسة الاقتصادية

للعولمة واستشراف مستقبل الرأسمالية

الأستاذ الدكتور
حميد الجميلي



للنشر والتوزيع
الوراق
www.alwaraq-pub.com

الوراق
للنشر والتوزيع
www.alwaraq-pub.com

الهندسة الاقتصادية للعولمة
واستشراف مستقبل الرأسمالية

الهندسة الاقتصادية للعولمة واستشراف مستقبل الرأسمالية

أ.د حميد الجميلي
أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

جامعة الزرقاء
عمان – الأردن



2015

للنشر والتوزيع
الوراق

٣٣٨
الجميلي ، حميد جاسم
الهندسة الإقتصادية للعولمة وإستشراق مستقبل الرأسمالية/ حميد جاسم الجميلي._عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،٢٠١٤.
( ) ص.
ر.أ. : (٣٠٤٧/٦/٢٠١٤).
الواصفات: / التنمية الإقتصادية//الرأسمالية/
تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN : 978 - 9957 - 33 - 420- 8 (ردمك)



مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

شارع الجامعة الأردنية - عمارة العساف - مقابل كلية الزراعة - تلفاكس 00962 6 5337798
ص . ب 1527 تلاع العلي - عمان 11953 الأردن
e-mail : halwaraq@hotmail.com
www.alwaraq-pub.com - info@alwaraq-pub.com

المحتويات

الصفحة	الموضوع

الموضوع	الصفحة

مقدمة :

إن العولمة هذا المصطلح الجديد الذي يتصدر عناوين الصحف والمجلات وتقام حوله الندوات في كل مكان وتكتب حوله الكتب بكل اللغات وكأنها – أي العولمة –كوكب جديد اكتشف في إحدى المجرات، لا يمكن لأولئك الذين يعون التاريخ أن تنطلي عليهم هذه الأكذوبة التي ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الحديثة على تحويلها إلى حقيقة بل أطروحة أخلاقية يعاقب كل من يقاومها أو يدعي بأنها ليست مطلقة أو نهائية أو يجادل في منافعها ومضارها على المجتمعات الإنسانية.

إن تعدد مسارات التاريخ يبين لنا أنه إذا ما سيطرت ثقافة معينة وانتشرت تحولت إلى ثقافة مركزية وأصبحت باقي الثقافات في الأطراف وأصبح مسار الثقافة المركزية هو العصر والتاريخ والمحدد لباقي الثقافات الأخرى، إذا أصبحت ثقافة عالمية. ولقد حدث هذا عبر التاريخ الإنساني كله من الحضارة المصرية القديمة إلى مجموع حضارات ما بين النهرين وكنعان عندما كانت تمثل الثقافة المركزية والثقافات الأخرى مثل اليونانية في الغرب والفارسية والهندية في الشرق كانت تمثل ثقافات الأطراف. وحدث ذلك في حضارات الشرق القديم عندما انتشرت ثقافة الهند خارج حدودها إلى الصين وأواسط آسيا وحدث ذلك في الصين عندما انتشرت ثقافاتها ودياناتها خارج حدودها وأصبحت مركز العالم وتكرر ذلك مع اليونان بعد فتوحات الإسكندر وانتشرت ثقافتها من الرومان غرباً حتى مصر جنوباً وآسيا شرقاً وحتى أواسط أوروبا شمالاً ، ثم سادت الثقافة العربية الإسلامية وأصبحت هي ثقافة المركز وامتدت إلى الشمال الغربي من أوروبا عبر الأندلس وإلى آسيا وجنوب شرقها عبر فارس والهند حتى الصين. ثم جاءت أوروبا واعتبرت هي مركز الثقافة العالمية وبقيت ثقافات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في الأطراف وفي خضم سيطرة هذه الثقافة أصبح مسار التاريخ الأوروبي هو مسار التاريخ لكل الثقافات عن وعي أو عن لا وعي.

فنحن في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وكأن العالم لم يبدأ إلا في بداية هذه الألفية، هي بداية العالم ولم يكن قبلها تاريخ ولا ثقافات ، بل وحتى الشعوب لم تكن موجودة قبل ذلك التاريخ ؟ ومن الذي وضع هذا الحد الفاصل بين ما قبل العولمة وما بعد العولمة ، فلكل ثقافة بدايتها في التاريخ.

وهكذا في خضم الإعجاب بالحاضر يتم نسيان الماضي وفي زحمة الوعي السياسي يتم طي الوعي التاريخي وينسى الآكلون الجذور في ظل التمتع بالثمار.

ان العولمة هي سيطرة ثقافة معينة على باقي الثقافات لتفرض وجودها أو يتم فرضها بالقوة على الآخرين.

إن الشيء الذي تشكله العولمة الجديدة هو سيطرة ثقافة أحادية الجانب على الثقافات الأخرى. ان ثقافة العولمة قادت وستقود إلى اضطرابات اقتصادية عميقة وعدم استقرار غير مسبوق وسوف تسيطر فيها الغريزة على العقل وتتغلب فيها التكنولوجيا على الأيديولوجيا وتهيمن فيها علاقات السوق على قوانين السوق.

إن السطحيين والمبشرين باقتصاد العولمة ينقصهم الوعي بالمواطنة، وهم يسهمون بترويجهم لاقتصاد العولمة في عملية إعادة إنتاج الهيمنة الاستعمارية القديمة، وهم يتهموننا نحن شعوب العالم الثالث بأننا نعيش في القرون الوسطى وعلينا التكيف مع متطلبات اقتصاد العولمة. وهنا نوجه الأسئلة التالية لهؤلاء المبشرين باقتصاد العولمة.

ما هو المحتوى الاجتماعي للعولمة ؟

ما هي أيديولوجية العولمة ؟

هل الحضارة الغربية الأنجلوسكسونية التي انتصرت اليوم وتفرض كل خصوصياتها على شعوب الأرض قاطبة قد بدلت أيديولوجيتها بأيديولوجية جديدة حتى يمكن لنا أن نغير نحن رؤيتنا لما كان سائداً إبان الحرب الباردة وصراع الأيديولوجيات؟

إن الأهداف التي يتم تسويقها للعولمة وضعت في عبوات محلية جيدة الصنع والإخراج إذا ما تحققت ستؤدي إلى التضحية بجزء من سيادتها الدول الاقتصادية

والاجتماعية لخلق عالم جديد يسيطر فيه الاله على جملة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، حيث أن اقتصاد العولمة لن يحقق تنمية متوازنة وشاملة لكل شعوب الأرض وسوف لن تتحسن دخول الأفراد من جراء هذه التنمية بالإنابة والتي ستكون مصحوبة بل مشروطة بوصفات صندوق النقد الدولي وسوف لا تعالج مشاكل البطالة والتضخم وستزول حرية الشعوب في اختيار برامجها التنموية المستقلة وسوف تخلق عالماً جديداً مليئاً بالفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل ، كما ان اقتصاد العولمة لن يخلق الفردوس الاقتصادي ولن يخلق جبال من السلع لشعوب العالم الثالث.

وعندما نتفحص أيديولوجية العولمة لا نجد سوى رأسمالية منقوصة ورأسمالية متوحشة، والرأسمالية المتوحشة إذا نجحت في توليد رأس المال لكنها فشلت في تحويل كل الناس إلى ملاك لرأس المال. والعولمة إذا نجحت في إيجاد نظام حكم اقتصادي عالمي جديد ولكنها ستفشل في تحويل كل الناس إلى حكام.

ان تداعيات اقتصاد العولمة تهدد بمخاطر كبيرة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وحتى من النواحي البيئية كذلك.

ان الاحتكار العالمي المرادف للعولمة يعد من أهم الأخطاء التاريخية المرتبطة برأسمالية العولمة، بكل ما يتولد عنها من أخطار، وأن التطور الهائل الذي تشهده التقنية في ظل العولمة لم يفعل إلا تكريس لتلك الأخطاء.

ان ما يعانيه العالم من مآسي اقتصادية والانهيار الذي تشهده الرأسمالية بسبب العولمة يعودان إلى "تركز السلطة والثروة" أي احتكار القلة للسلطة والثروة وهو ما تهدف إليه العولمة.

أما الإدعاء بأن العولمة قد أنهت الحرب الباردة وحققت السلام بدل الحرب الصغرى الساخنة على العكس تماماً حيث وفرت لها فرصاً ومساحات للتمدد والاشتعال.

ولا نغالي إذا أكدنا أن النظام العالمي بدون العولمة منضبط إلى حد ما بخلاف النظام العالمي الجديد (المصاحب للعولمة) المنفلت إلى حد كبير مما يمكن وصفه بأنه شبيه بالقرون الوسطى وإعادة نتاج نظام الهيمنة القديم.

والأهم من كل ذلك ان اقتصاد العولمة يهدف إلى تعطيل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ويهدف إلى تعطيل المدونات الدولية التي تحكم عملية نقل التكنولوجية وسلوك الشركات متعدية الجنسية.

اننا من خلال هذا الكتاب نوضح المفاعيل السلبية للعولمة الاقتصادية وللهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة، ونستخلص نتيجة مهمة وهي أن العولمة لا تخرج عن كونها تعميم لنقائص الرأسمالية الأنجلوسكسونية على العالم، أي فرض الطرف المنتصر في المعركة على الآخرين، بل أنها فرض نموذج الأمركة على بقية الشعوب. وهو نموذج يجسد بكل تاكيد نقائص العولمة

واليوم باتت ظاهرة العولمة تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتمحورة على الذات إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الكونية وعلى منطق اللاحواجز بوجه السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات والتكنولوجية. وأخذ ما يسمى بالاقتصاد العابر للحدود يأخذ السمة المميزة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين بحيث تبدو الحدود الطبيعية والسياسية والجغرافية السياسية وكأنها رمزاً من رموز الماضي وتراث الأمم. وفي اطار الاقتصاد العابر للحدود يتقلص منطق الدولة ويتقلص منطق الأراضي ويتقلص منطق سلطة الدولة وسيادتها الاقتصادية. وفي اطار الاقتصاد العابر للحدود يصبح مصدر الكثير من القرارات الاقتصادية آتياً من خارج منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، أي أتيا من المؤسسات الاقتصادية الكونية العابر للحدود حيث لا سلطة للدولة وللحدود وللسيادة الوطنية عليها.

وفي مساحة الاقتصاد العابر للحدود تمثل المنظومة الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها القوة المهيمنة في حين تبقى المجتمعات الطرفية تحوم مستضعفة تؤدي وظائف محددة طبقاً لتقسيم العمل الدولي لاقتصاد القرن الحادي والعشرين،

وبالنسبة للوطن العربي تجري محاولات تهميشية مثله مثل باقي الدول النامية من خلال ما يسمى ببرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي ومن خلال برامج التخصصية، ومن خلال فتح الأبواب العربية أمام الاستثمارات والشركات متعددة الجنسية ومن خلال إلغاء دور الرقابة الحكومية. ويرى سمير أمين في هذا الخصوص بأن العولمة ستفضي إلى تقسيم عمل تكنولوجي جديد لأطراف رأسمالية يستند إلى معيار درجة العولمة (أي درجة الاندماج في السوق العالمية) والذي يقاس بقدرة مختلف القطاعات الإنتاجية المعتمدة على التصنيع الحديث والتكنولوجيا المتطورة وعلى المنافسة في السوق العالمية ، وطبقاً لذلك سيتم تقسيم العالم النامي إلى مجموعتين، مجموعة دول جنوب مصنع تسمى (العالم الثالث المصنع) ودول جنوب غير مصنع تسمى (العالم الرابع غير المصنع) ، وعلى وفق هذا التقسيم الجديد تشكل كل دول العالم الثالث المصنع ودول العالم الرابع ما يسمى بالرأسمالية الطرفية، أو مجتمعات رأسمالية الأطراف . وبذلك تتكون المجتمعات الرأسمالية الطرفية المعاصرة من عالم ثالث مصنع قادر على إحداث تكنولوجيا وقادر على المنافسة عالمياً. وعالم رابع لم يدخل بعد في هذه المرحلة من العولمة في الجانب الآخر، وأن درجة عولمة العالم الثالث المصنع أكبر درجة من درجة عولمة العالم الرابع استناداً إلى معيار العولمة المشار إليها مسبقاً.

وطبقاً لهذا المعيار يتم اندماج كل من العالم الثالث المصنع والعالم الرابع غير المصنع بالسوق العالمية عبر ما يسمى بالاقتصاد العابر للحدود وآليات التكامل الدولي وبما يحقق الأهداف التنموية الرأسمالية كمنظومة عالمية إمبريالية.

لذا يتم اندماج العالم الثالث المصنع والعالم الرابع غير المصنع في السوق العالمية من خلال عملية الإندماج والتقسيم التكنولوجي للعمل لمجتمعات أطراف رأسمالية. وعلى وفق هذه النظرة الرأسمالية يتم إعادة ربط دول العالم الثالث المصنع بقطاعات منظومة الإنتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً . وتربط دول العالم الثالث المصنع بالرأسمالية المعولمة عبر هذه القطاعات.

ويتم الإبقاء على دول العالم الرابع غير المصنع في إطار تقسيم العمل العالمي القديم، أي التخصيص في قطاعات الإنتاج الزراعية والمعدنية ، وترتبط دول العالم الرابع بالرأسمالية المعولمة في هذه القطاعات، أي يتم اندماج دول العالم الثالث بالسوق العالمي عبر آلية الإنتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً ، ويتم إلحاق دول الجنوب غير المصنع (دول العالم الرابع) بالسوق العالمي عبر آلية تجهيز مراكز الرأسمالية المتقدمة بالسلع الأساسية والمواد الخام وكسوق استهلاكية للمنتجات المصنعة في تلك المراكز . وبهذا يتم اندماج الأطراف في النظام العالمي عبر تقسيم جديد للعمل لدول العالم الثالث المصنع وعبر تقسيم العمل القديم للعالم الرابع غير المصنع.

ان مثالب العولمة والاقتصاد السيء للعولمة يستوجب إعادة صياغة مجموعة من المبادئ الناظمة للعولمة من خلال تعميم مكاسب العولمة عن طريق إتباع سياسات وإجراءات تسهم في خلق بيئة اقتصادية عالمية تسهم في التوصل إلى حلول جماعية لمشاكل الاقتصاد العالمي.

ولا يمكن قبول العولمة إذا أدت إلى عولمة الفقر وأسهمت في زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل. ان دول الجنوب بحاجة إلى عولمة تدعم جهودها التنموية وتراعي تقاليد شعوبها وثقافاتهم ، مع إيلاء اهتمام خاص للمحافظة على التنوع الذي يشكل الثروة الربحية لعملية التنمية البشرية.

ان هناك حاجة للاستجابة للعولمة بطريقة تكفل تحقيق منافعها لجميع البلدان والشعوب، أما إذا كانت العولمة ستؤدي إلى تزايد المشاكل العالمية وتدويل الأزمات، وتقليص دور الدولة الإنمائي ، وزيادة الإرهاب الاقتصادي الدولي، وخلق شمالاً في الجنوب ، وجنوباً في الشمال ... فإن مثل هذه العولمة ستسهم في اضطراب النظام الاقتصادي العالمي والعبث في الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي على مستوى العالم.

ان بلدان الجنوب لم تتمكن من تقاسم الفرص التي تتيحها العولمة على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو بل ان عمليات التهميش قد زادت في ظل اقتصاد العولمة.

لقد أطلقت العولمة قواها المدمرة لبرامج التخطيط والتنمية المستقلة المعتمدة ولدور الدولة في إدارة اقتصاداتها.

ان العولمة الاقتصادية بصيغتها الهادفة إلى إعادة نتاج نظام الهيمنة القديم تنطوي على مخاطر وتحديات للبلدان النامية.

ان العولمة الاقتصادية أحدثت آثار ومفاعيل سليمة عميقة ومدمرة في جميع مناحي اقتصادات الجنوب عن طريق التجارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجية.

بل ان العولمة أسهمت في تفويض مبادئ التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، وأسهمت في تعريض الأمن الاقتصادي العالمي لمخاطر عديدة . ولا يمكن لدول الجنوب أن تنخدع بمزايا العولمة فتلك المزايا من نصيب الدول المتقدمة.

وكل ما تهدف إليه العولمة الاقتصادية خلق إدارة اقتصادية شديدة المركزية لاقتصاد الجنوب، وإلحاق اقتصادات الجنوب بمنظومة الاقتصاد العابر للحدود لأداء وظائف معينة ، وخلق جنوباً في الشمال وشمالاً في الجنوب ، فضلاً عن جعل اقتصادات العالم الثالث تتفرج على الغير وهم يرسمون لها مستقبلها الاقتصادي : والغير هنا الشركات متعدية الجنسية ، المؤسسات الاقتصادية الدولية، مراكز الرأسمالية العالمية ، منتدى ديفوس ومراكز البحوث في دهاليز الاقتصاد الأمريكي والغربي عموماً. من هنا نؤكد أن الصدمة الارتدادية للعولمة آتية لا محال وسوف لن تقبل دول الجنوب بانتكاسة اقتصادية جديدة بسبب اقتصاد العولمة. ان عملية صنع القرار الاقتصادي لا بد أن يتخذ صيغة جماعية تسهم به شعوب دول الجنوب بعيداً ضجيج اقتصاد العولمة.

ومن هنا يؤكد الكتاب على أن الرأسمالية فشلت في توسيع قاعدة الملكية وتحويل كل الناس إلى مالكين أو حاكمين وأخفقت في القضاء على الحروب

والجماعات ولهذا فإن العولمة هي محاولة لإنقاذ الرأسمالية على حساب إنقاذ البشرية لأن الرأسمالية المتوحشة التي يروج لها اليوم أدت إلى مزيد من المشاكل وعطلت برامج التنمية وسحقت الطبقات الوسطى لكل المجتمعات. فهل ستنطلي أكذوبة العولمة مرة أخرى مثلما انطلت الأكاذيب الأخرى ؟

وانطلاقاً من أهمية ظاهرة العولمة ، فإن هذا الكتاب يحتوي على مجموعة دراسات حديثة ذات أبعاد تحليلية استشرافية تلقي الضوء على تحليل ظاهرة الاقتصاد السيئ للعولمة ومرجعياتها وأولوياتها والنتائج المترتبة عليها.

وقد تم ترتيب فصول الكتاب بدءاً من تحليل العولمة بكل أبعادها ومرجعياتها مروراً بتحليلات لمواضيع أساسية وارتكازية ؛ بما في ذلك المشهد الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل في ظل العولمة.

والدراسات التي يحتويها الكتاب تتجاوز تحليل الواقع الى استشراف المستقبل من خلال التعمق في الرؤى والتحليل المستقبلي والمشاهد المستقبلية التي تشكل قوام التفكير الاستراتيجي والفكري لظاهرة العولمة وانعكاساتها ،ان جل الكتاب يدعو إلى مناهضة العولمة باعتبارها هندسة ارتدادية تهدف إلى إعادة نتاج نظام الهيمنة القديم ، وتهدف إلى أحادية فكرية تتجاوز قواعد الديمقراطية الاقتصادية وحق الشعوب في اجتياز نظمها الاقتصادية ، كما تتجاوز ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، بل انها أسهمت في الترويج للارهاب الاقتصادي الدولي الذي تمارسه مراكز الرأسمالية العالمية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية والشركات متعدية الجنسية، فضلاً عن احكام السطرة على النظام التجاري العالمي من خلال منظمة التجارة العالمية.

ان اقتصاد العولمة يفرض على الدول النامية تطبيق سياسات توافق واشنطن وسياسات صندوق النقد الدولي ومرجعيات منظمة التجارة العالمية دون أدنى مرونة أو تحريف، وبذلك يتم تضييق سلطة القرار الاقتصادي في دائرة مراكز الرأسمالية العالمية ومؤسساتها وشركاتها.

المؤلف

أ.د. حميد الجميلي

القسم الأول

العولمة الاقتصادية
المرجعيات والآليات والأبعاد

الفصل الاول
أبعاد الهندسة الاقتصادية للعولمة

مقدمة

شاع استخدام مفردة العولمة الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية وان ظهرت مصطلحات بديلة مثل الأممية الاقتصادية والكوكبية وعالمية الاقتصاد والعالمية للدلالة على مرحلة جديدة من مراحل تطور اقتصاد المنظومة الرأسمالية.

لقد ظهر مفهوم العولمة بداية للإشارة إلى ظاهرة اتساع مجال أو إفضاء الإنتاج والتجارة والمال ليشمل السوق العالمية بأجمعها. وتزامن هذا الاتساع في الأسواق مع ظهور الصبغة المالية للرأسمالية وانتشارها. لقد اخذ الخطاب الغربي المعاصر يدعو للعولمة طبقاً لمفهوم (الأمركة) ويروج العولمة ومشاريعها ويطالب الدول بقبول مفاهيمها وآلياتها من أجل تعظم الفوائد الممكن الحصول عليها وتقليص الخسائر المحتملة. على أن التبشير بالعولمة ذهب الى مدى أبعد ليؤكد على أنها العصا التي لايمكن لأي اقتصاد الوقوف دون التوكؤ عليها وانها بمثابة منقذ لأي اقتصاد من اختلالاته الهيكلية وراح هذا الخطاب يصور العولمة بمثابة طريق لا مفر منه اذا اريد الدخول في العصرنه وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية. ويضيف انصار هذا الرأي ان تكاليف عدم الانصياغ للاستجابة لشروط العولمة ستكون عالية جداً اذا ما تأخر تنفيذها. خاصة وان هذا التنفيذ هو أقل كلفة الآن منه في المستقبل. وسوف تتعرض الدول التي لاتكيف اوضاعها مع شروط العولمة الى مخاطر جسيمة في المستقبل.

وهكذا تسارع زخم التيار الداعي للعولمة على أساس موجبات الاندماج بالسوق العالمية والإقليمية. وتزامنت هذه الدعوة مع مطالبة الدول باتخاذ جملة إجراءات منها:

1. تشجيع الاقليمية والدخول فيها.
2. تشجيع الاصلاحات الاقتصادية طبقاً لرؤية صندوق النقد الدولي.

3. ازالة كل القيود امام حرية التجارة في السلع والخدمات والاستثمارات.
4. تطبيق مناهج التحريرية الاقتصادية دون قيود (الرأسمالية الطليقة).
5. تخفيف القيود المفروضة على الأسواق المالية.
6. تحرير التجارة الخارجية والداخلية.

ويحاول الخطاب المعاصر للعولمة جعل هذه الظاهرة أمراً واقعاً وليس بوسع أحد أن يعمل شيئاً لمنعها أو تغير مسارها، وكل ما نستطيع عمله هو التكيف معها والدخول في مشاريعها الكونية ولاستفادة من مزاياها.

لا شك أن هذا التحليل هو قراءة للمصالح الأجنبية وليس للمصالح العربية وهو قراءة للهيمنة على موارد العالم وليس قراءة لاستقلالية القرار الاقتصادي، وهو قراءة للتكامل الدولي التبعي وليس للتكامل الاقتصادي العربي الحقيقي.

(1) مرجعيات اقتصاد العولمة

في بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد العالم موجة جديدة أطلق عليها اسم العولمة الاقتصادية ومع مضي سنوات العقد تزايدت الدعوة للعولمة الاقتصادية حيث بدأت هذه الظاهرة ومرجعياتها وخصائصها تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بداية عقد التسعينات فإن جذورها تمتد الى بدء انهيار الكنزية وظهور مدرسة جانب العرض وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانينات، وإذا كانت الكنزية قد جاءت للتعبير عن الطابع القومي للاقتصادات الرأسمالية، فإن العولمة جاءت لتعبر عن الطابع الكوني للاقتصاد بعد تفكك الاقتصادات الوطنية وتآكلها لذلك فإن العولمة تقوم على اطار مفاهيمي يتجاوز الكنزية ويتجاوزر مفاهيم التنمية المستقلة، ويتجاوز خصوصيات التنمية الوطنية والقومية، ويتجاوز مفاهيم السيادة ومفاهيم التنمية المتمركزة على الذات، ومفاهيم الدولة – القومية، ومفاهيم التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف القائم على ميثاق

حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. والعولمة الاقتصادية بوصفها ظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتحورة على الذات الى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.

لذا فإن العولمة بهذا المعنى تصف مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية تهدف الى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية منظوراً اليها من وجهة نظر الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي قائم على آليات السوق الرأسمالية بوصفها علاجاً شافياً لكل مشاكل الكون الاقتصادية، بمعنى تعميق الطابع العالمي الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي متكامل، أي أن العولمة تطرح حدودا غير مرئية ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة.

وتحمل العولمة بهذا المفهوم بعداً أيديولوجياً يستهدف الكيانات الآتية [1] :

1. الدولة
2. الأمة
3. الوطن

وإذا ما تم سحب هذه الكيانات الثلاثة تبقى الإمبراطورية العالمية والإمبراطورية الجديدة في عصر العولمة تقوم على ثلاث ركائز هي :

أ. الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الكونية.

ب.البثر الكوني.

ج. الفضاء الذي تصنعه شبكات الاتصال ويحتوى الاقتصاد والسياسة والثقافة[2]

---

(1) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1997 ، ص 147.

(2) المصدر السابق ، ص 148.

لاشك أن هذا الموضوع معقد وشائك وحديث إذ تتداخل فيه موضوعات الرغبة في الدخول في العصرنة من ناحية، وموضوعات التخلي عن بعض مقومات السيادة الاقتصادية من ناحية أخرى. كما أن هذا الموضوع يرتبط بقضايا بالغة الأهمية كقضايا نموذج التنمية المتمركزة على الذات، وقضايا فك الارتباط، وقضايا تفكيك الاقتصادات الوطنية وتحجيم القطاع العام وقضايا اللبرالية الاقتصادية المؤدجلة..

وغير ذلك من القضايا التي تهدف الى مزيد من تقليص مساحة السيادة والى تكريس مفاهيم عالمية جديدة كلها تهدف إلى إعادة نتاج نظام الهيمنة القديم وإعادة نظام العبودية الاقتصادية، لقد شهدت نهاية القرن العشرين دعوات متزايدة على المستوى العالمي للترويج لسلوكيات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومرجعياته وآلياته، ويحاول الخطاب الاقتصادي للاندماج جعل العولمة الاقتصادية عملية لا مفر من قبولها والتكيف الايجابي مع متطلباتها اذا اريد سلوك طريق النمو والتنمية، وبداية نقول ان القبول بمشروع العولمة الاقتصادية طريقاً لتحقيق التنمية هو مشروع طوبائي، وان تحقيق التنمية عبر هذا المشروع ما هو إلا أكذوبة كبرى،وان منطق العولمة الاقتصادية وما يمكن أن تقدمه لدول الجنوب هو منطق انتحاري لتلك الدول التي تقبل بهذا المنطق، لأن ما تقدمه العولمة الاقتصادية لهذه الدول كإستراتيجية للتنمية لا يعدو ان يكون جزءاً من إستراتيجية إدارة الأزمة على المستوى العالمي، وجزءاً من سياسة إدارة المناطق المهمة من العالم. وإذا تفحصنا ورصدنا مايجري في الاقتصاد العالمي حالياً فسيمكننا تحديد أهداف الإستراتيجية للعولمة والمتمثلة بالآتي: (1)

1. شل حركة وظائف الدولة – الأمة وتفكيك نظمها الانتاجية ومؤسساتها أي ان العولمة تقفز فوق مهام الدولة والأمة والوطن والمواطنة.

(1) المصدر السابق ، ص 147 – 149 .

2. تمكين الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية من إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي ولتحل محل الدولة.
3. تعميق اختراق اقتصاديات الجنوب والحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف لتؤدي وظائف معينة.
4. تركيز سلطة القرار الاقتصادي العالمي بحيث يدار الاقتصاد العالمي ادارة شديدة المركزية من الخارج.
5. خلق مايسمى بالأمية الاقتصادية بمعنى خلق مايسمى أمة العولمة الاقتصادية / أي خلق المجال الاقتصادي العالمي وهو وطن جديد لاينتمي الى الجغرافية ولا الى التاريخ، وهو وطن بدون ذاكرة وبدون تراث.
6. خلق الهوية الاقتصادية العالمية بدلاً من الهوية الاقتصادية الوطنية أو القومية.
7. جعل السوق مجالاً للمنافسة ومجالاً لاصطفاء الأنواع الجيدة وتسويقها عالمياً طبقاً لأهداف المنظومة الرأسمالية ومصالح الشركات متعددة الجنسية.
8. فتح الأبواب امام حركة رؤوس الأموال الدولية وطبقاً لهذه الأهداف فإن العولمة تسعى الى خلق اطار مؤسسي جديد يستند الى المقومات الآتية:

- خلق تجانس في المفاهيم والمؤسسات وآليات عمل الاقتصاد العالمي الأسواق العالمية.
- تفكيك النظم الانتاجية والمؤسسية والاقتصادية لدولة الأمة. (1)
- خلق تكامل فيما بين أنشطة البيئة الاقتصادية الكونية.
- خلق مؤسسات اقتصادية كونية جديدة تناط بها سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي.
- تصغير حجم القطاع العام ونشاط الدولة الاقتصادي في مقابل إعطاء دور متميز للقطاع الخاص وتقليص نظم الرقابة الحكومية وتنطوي العولمة طبقاً

---

(1) المصدر السابق ، ص 148 .

لهذه الهداف والمقومات على تبني ايديولوجية من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي والهوية.

أيديولوجية العولمة هي ايديولوجية اليد الخفية آلية السوق وأيديولوجية الانفتاح والاندماج وجعل الأبواب الاقتصادية مفتوحه للاستثمارات والسلع والخدمات والاستشارات والثقافة.

ايديولوجية تفكيك دور الدولة الاقتصادي وتحجيم سلطة قرارها الاقتصادي[1]. إيديولوجية خلق مؤسسات اقتصادية كونية تختص بإصدار سلطة القرار الكوني، ايديولوجية اعطاء دور اكبر للشركات متعددة الجنسية، ايديولوجية ربط الناس والاقتصاد بشيء يقع خارج الوطن وخارج التاريخ، ايديولوجية تعميق الطابع العالمي للرأسمالية وفق قوانين السوق، ايديولوجية توحيد رؤى العالم الاقتصادي ضمن الرؤية الأمريكية(امركة العالم)، ايديولوجية وقف موجات الخروج عن الرأسمالية كنظام وكيفية تاريخية، ايديولوجية خلق ولادات اقتصادية جديدة تربط المصلحة الاقتصادية الوطنية او القطرية بالمصلحة الاقتصادية العالمية، وخلق ولاءات اقتصادية وتحالفات تجعل المصالح الاقتصادية لدول الأطراف مرتبطة برأس المال العالمي.

(2) العولمة الاقتصادية والمفهوم السيادي للدولة:

يتسم عالم اليوم بكونه عالم اطلاق العنان لقوى النيوليبرالية الاقتصادية لتفكيك المفاهيم التقليدية لمفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية والاستقلال الاقتصادي واعادة صياغتها بما يؤدي الى تصغير حجم الدولة لمفهوم تقليدي في اللغة الاقتصادية، بل ومحاصرة مفهوم التنمية المستقلة كشعار وكملاذ لدول الجنوب في نضالها التاريخي ضد التخلف والتبعية. ويشن دعاة اقتصاد العولمة هجمه شرسه ضد المفهوم السيادي للدولة في الدول النامية تحت ذرائع مختلفة

(1) المصدر السابق ، ص 147.

كعدم الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد، وعدم تدوير الدواليب الاقتصادية وخنق التنمية .. الخ. وكأن مصير التنمية في هذه الدول يرتبط ارتباطاً مصيرياً بإزالة

المفهوم السيادي للدولة، وان مجرد تخلي الدولة عن ادارة الأنشطة الاقتصادية سيجعل اقتصادات بلدان الجنوب اقتصادات كفوءة؟ ولا شك أن الركون الى مثل هذا التحليل ينطوي على اختلال

ومغالطة بأهمية دور الدولة في التنمية، فضلاً على ماينطوي عليه من أهداف تتعلق بما يسمى بالعولمة الاقتصادية التي تحمل عنوان اقتصادات السوق والدعوة المعاصرة للرأسمالية الطليقة وعالمية الاقتصاد. فالولايات المتحدة من خلال دعوتها للعولمة الاقتصادية بكل مضامينها ومفاهيمها وآلياتها وتحاول بناء هيمنتها الاقتصادية ونفوذها الاقتصادي على اقتصاد القرن الحادي والعشرين وادرته ادارة اقتصادية شديدة المركزية.

وتكمن أبرز دوافع العولمة الاقتصادية في أزمة الاقتصاد الرأسمالي التاريخية واختلالاته الداخلية والخارجية المزمنة التي انعكست على تدهو مؤشرات أدائه الاقتصادي فضلاً عن تزامن هذا التدهور النسبي مع صعود القوى الاقتصادية الجديدة كاليابان والهند والصين ودول جنوب شرق آسيا. لذلك وجدت الولايات المتحدة في العولمة الاقتصادية المستندة الى مبادىء ومفاهيم وآليات السوق والتخصصية واللبرالية والاقتصادية مخرجاً لاقتصادها من أزمته وأداة ضغط على القوى الاقتصادية الصاعدة، فضلاً عن أهداف تهميش اقتصادات الجنوب والحاقها بالإقتصاد العالمي من موقع متخلف وبإزاء توجه الولايات المتحدة لحو الأمركة الاقتصادية راحت تزيد من ضغوطها على بلدان الجنوب لتبني برامج التخصيصية، وراحت تزيد من ضغوطها من جهه اخرى على المؤسسات الاقتصادية العالمية لتزيد بدورها من ضغوطها على الدول النامية من أجل تسريع برامج التحول الاقتصادي اللبرالي بشروط قاسية كما ألزمت العديد من بلدان الجنوب بالتكيف

الايجابي مع المتغيرات الدولية وجعل هذا التكيف لا مفر منه لتخطي الصدمات الخارجية والداخلية ويستند مفهوم العولمة الاقتصادية الى مفهوم الادارة الاقتصادية المركزية للاقتصاد العالمي، وهذا المفهوم بدوره يستند الى مركزية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن مفهوم العولمة الاقتصادية يستند الى الزام العالم بتحجيم دور الدولة في محاولة لاضعاف سلطة الدولة وتقليص مساحة تدخلها وتقليص مساحة تدخلها في الشؤون الاقتصادية بغية نقل مقومات السيادة من سلطة الدولة الى السلطة الاقتصادية العالمية (اللامركزية الاقتصادية من الداخل) وهكذا فإن الليبرالة الاقتصادية الجديدة تهدف إلى إلزام السلطات الوطنية لتبني درجات عالية من اللامركزية الاقتصادية من الداخل من أجل فسح المجال للمؤسسات الاقتصادية الدولية لتبني سياسة اقتصادية قائمة على الادارة الاقتصادية المركزية من الخارج، لذلك فإن دعوة العولمة الاقتصادية، وإن كانت تبدو قائمة على مبدأ اللبرالية الاقتصادية فإنها في حقيقة الأمر قائمة على مبدأ الدكتاتورية الاقتصادية المقيته التي تمارس عبر المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) ويلعب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أدواراً مركزية في العولمة الاقتصادية (تكثيف العولمة الاقتصادية) من خلال عولمة التفاعلات المالية والنقدية والتنموية والتجارية والاستثمارية وبما يؤدي الى محاصرة الاستقلالية الذاتية الاقتصادية لصالح الادارة الاقتصادية المركزية والسيادة الاقتصادية العالمية.

وفي مرحلة متأخرة من اقتصاد العولمة سيتم:

- خضوع الصناعة لرأس المال العالمي المعولم.
- السيطرة المعولمة على السياسات الاقتصادية ونماذج التنمية.
- ظهور تيار وهذا التيار يدعو الى قيام بلدان الجنوب بإعادة هيكلة اقتصادياتها عبرآليات السوق والتخصيصية وعبر تخليها عن براجها التنموية الخاصة لكي

تعمق اندماجها في الاقتصاد العالمي ولكي تكون أكثر التصاقاً بالاقتصاد العالمي وتفاعلاته، وهذا التيار يدعو الى تفكيك القطاع العام في الدول النامية وتقليص مساحة تدخل الدولة وتقليص نظم لرقابة الحكومية. وتحاول الولايات المتحدة من خلال دعوتها للأمركة الى تحقيق المرامي الآتية:

1. توظيف المؤسسات الاقتصادية العالمية الثلاث لغرض الرقابة المبرمجة على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى مسار الاقتصاد العالمي المبرمج لخدمة أهداف المنظومة الاقتصادية العالمية، فضلاً عن اخضاع الاقتصاد العالمي لمنطق الادارة الاقتصادية المركزية تحت ذرائع منطق اللبرالية الاقتصادية العالمية الجديدة المعولمة.
2. تهميش دول الجنوب في الخارطة الاقتصادية العالمية الجدية والحاقها بالاقتصاد العالمي وتعميق اندماجها بهذا الاقتصاد من موقع متخلف (تكثيف عولمة اقتصادات الجنوب). لذلك تسعى الأمركه الاقتصادية الى اضعاف مكانة دول الجنوب على الخارطة الاقتصادية العالمية الجديدة بجعلها تخدم اقتصادية تؤدي وظائف اقتصادية محددة (سواء كانت دول عالم ثالث مصنع أو عالم رابع غير مصنع). [1]
3. بروز نوع من الأيديولوجية الاقتصادية العالمية تجعل من التعامل مع القضايا والسياسات الاقتصادية على مستوى الدولة تعاملاً عالمياً بأدوات وآليات وبحسب مفاهيم عالمية أي الانتقال من الاقتصاد الدولي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات دولية متحوره على الذات ومتنافسة الى الاقتصاد العالمي المرتكز الى أنظمة اقتصادية كونية معولمة.
4. الانتقال من منطق الأراضي،أي منطق الدولة وسيادتها الاقتصادية الى منطق الادارة الاقتصادية المركزية من الخارج، أي الى منطق هيمنة

(1) د. أسامة عبدالرحمن ، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، (32) ، 1996 ، ص 118 – 126.

الشبكات عبر القومية (شركة ومؤسسات اقتصادية) على ادارة الاقتصاد العالمي. ومثل هذا الانتقال يفرض على بلدان الجنوب التكيف من خلال اعادة الهيكلة في الداخل والانخراط في أنظمة أقتصادية معولمة تفقدها الكثير من مقومات سيادتها الاقتصادية.

لذلك فإن أولى ضحايا العولمة الاقتصادية سقوط جزء من مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية المعولمة، أي انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية في مجال الاقتصاد في الدولة الى المؤسسات الدولية التي تدير النظام الاقتصادي العالمي. وهذه المؤسسات هي التي تدير قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بواسطة راسمي السياسة الاقتصادية. لذا فإن الدعوة المعاصرة للعولمة تعبر عن المفهوم الأمريكي للعولمة/ أي تكريس للرأسمالية طبقاً للرؤية الأمريكية. وهذه الرؤية تؤكد أن اقتصاد ماقبل العولمة كان محكوماً بمنطق الدولة القومية ومنطق الكنزية الذي أصبح لا يلائم شروط نمو الاقتصاد الأمريكي. لذا فإن اقتصاد العولمة طبقاً للرؤية الأمريكية أصبح محكوماً بتجاوز منطق الكنزية التي عجزت عن معالجة اختلالات الاقتصاد الأمريكي، وبذلك وجدت الولايات المتحدة أن معالجة اختلالاتها الاقتصادية لاتتم الا بمنطق الأممية الاقتصادية وعالمية القرار الاقتصادي. أي ان اختلالات الاقتصاد الأمريكي تحل على حساب المصالح الاقتصادية لدول العالم أجمع ان الرؤية الأمريكية للعولمة لاتمثل رؤية كونية لأن لليابان ولأوروبا رؤية اخرى للعولمة لاتنطبق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية. وفي هذا الاطار لا بد من التأكيد ان حالة الهيمنة الأمريكية حالة مؤقتة، وان قوى الاقتصاد العالمي ومتغيراته في حركة مستمرة ولا توجد نهاية للتاريخ كما تصورها فوكاياما.

ان العولمة الاقتصادية بالصيغة الأمريكية المطروحة كقنابل الدخان تتستر وراء سحبها الاطماع الاقتصادية للولايات المتحدة. لذلك فالعولمة بالمفهوم

الأمريكي لاتقوم على مبادىء عالمية مشتركة ومصالح اقتصادية عالمية وعلى الحوار بين الرؤية الأمريكية للعالم والرؤى الأخرى.

ويمكن القول ان العولمة الاقتصادية لا تشكل نهاية التاريخ ولا تشكل ماروجه فوكوياما من ان الانسانية توصلت الى نموذجها الناجح المتمثل بظهور مرحلة الرأسمالية الكونية القائمة على أساس آلية السوق.

فلقد جاءت ولادة العولمة ولادة عسيرة بعد فشل الكنزية في معالجة اختلالات العالم الرأسمالي وبعد سقوط التجربة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي وبعد دخول توقف زخم التنمية المتمركزة على الذات، وبعد سقوط العديد من التجارب التنموية في العالم النامي. [1]

(3) العولمة الاقتصادية وآفاق المستقبل:

1. لن تتمكن المجتمعات الطرفية عبر العولمة الاقتصادية من التحول من أطراف مندمجة الى مراكز جديدة. وستبقى هذه الأطراف المندمجة وتؤدي وظائف محددة في العولمة الاقتصادية. أما المجتمعات الطرفية المهمشة فستبقى ملحقة بالسوق العالمي وتحت سيطرة المنظومة الرأسمالية، وستبقى مرتبطة بالسوق العالمي عبر التقسيم القديم للعمل فتعتمد تنميتها على صادراتها من المواد الخام الزراعية والمعدنية. وتتميز الأطراف المهمشة بعدم تمكنها من تحقيق نوع الاندماج الاقليمي بعكس الأطراف المصنعة المندمجة بالسوق العالمية (كآسيا الشرقية وأمريكا اللاتينية والهند وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق) فقد حققت قدراً من الاندماج الإقليمي، على ان الأقلمة في الأطراف المندمجة لا تتقاطع مع العولمة لأنها أقلمة ليست مستقلة على التأثيرات النابعة من العولمة سوى

(1) فيصل جميل سعد، العولمة الجديدة : آآلية جديدة في تفكيك النظام العالمي الجديد، مجلة الطريق، العدد الثاني ،آذار – نيسان 1997 – ص 182.

تلك المدرسة في أمريكا اللاتينية التي ماتزال تتمسك بما تبقى من نظرية التبعية.(1)

2. لا تهتم العولمة الاقتصادية إلا بإدارة الأزمة في المناطق المهمشة دون التطلع الى اخراجها من قوس الأزمة الى قوس النهضة. لذا فإن طريق الخلاص من محنة هذه الأطراف الاقتصادية هو طريق مسدود ولن تكون العولمة طريقاً لخروج العالم الثالث من المأزق التاريخي للتخلف. (2)

3. ان الأقلمة تفرضها شروط العولمة وتعمقها. لذا فأن الموجة الإقليمية الثانية (ظاهرة تشكيل الفضاءات الاقتصادية) هي مرحلة العولمة الاقتصادية. والأقلمة بهذا المنظار هي أقلمة غير منغلقة وغير مستقلة بل خاضعة لشروط العولمة فالأقلمة في منطقة الشرق الأوسط وفي أمريكا اللاتينية تأتي في سياق العولمة الاقتصادية ولا تتناقض مع شروطها بل تعد التمهيد والمدخل الضروري للعولمة. (3)

4. ليس بمقدور أحد التنبوء بالقول ان الرأسمالية ستعيش الى الأبد أي أن العولمة الاقتصادية هي نهاية التاريخ وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد مكنت الرأسمالية من تجاوز أزمتها الراهنة دون أن يصيبها الانهيار فلا يوجد ما يضمن تجدد أزمة الرأسمالية بشكل أكثر عنفاً خاصة مع ما ستنتجه العولمة من فوضى اقتصادية واسعة النطاق.

5. عند الحديث عن العولمة الاقتصادية بمعنى مزيد من الانفتاح الاقتصادي العالمي، وبقدر تعلق المر بالاقتصادات العربية، فإن التغني بمكاسب الاندماج بالاقتصاد لا يشمل الاندماج الاقتصادي العربي البيئي، وكأن مكاسب

---

(1) د. سمير أمين ، في مواجهة تحدي العصر، مجلة الطريق، العدد الثاني، آذار – نيسان 1997، ص 154 .

(2) المصدر السابق ، ص 156.

(3) المصدر السابق، ص 158.

الاندماج لاتتحقق الا عبر اندماج الاقتصادات العربية بشكل انفرادي بالسوق العالمية، أما الاندماج الاقتصادي العربي الهادف الى تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية فقد وضع في ثلاجة التجميد العميق وأصبح من قبيل المحرمات.

6. ان علاقة الاندماج الاقتصادي لدول الجنوب في الاقتصاد العالمي هي علاقة غير متكافئة لأنها تجري بين طرف قوي يمثل دول المنظومة الرأسمالية واقتصاداتها وطرف ضعيف يمثل الدول النامية واقتصاداتها. لذلك فإن موجبات الاندماج من جانب البلدان النامية التي تتمثل في الوصول الى أسواق الدول المتقدمة او الحصول على استثمارات اجنبية والوصول على الثقافة المتقدمة واكتساب الخبرة الادارية الحديثة والمتطورة .. تبدو أقرب الى الأمنيات منها الى الحقيقة للأسباب الآتية:
   - ان شروط الاندماج تحدد من جانب الطرق القوي.
   - ان الطرف الضعيف المندمج يقوم بوظائف محددة طبقاً لشروط الاندماج (الإلحاق).
   - ان الاندماج يرتب اولويات تنموية جديدة على الطرف الضعيف المندمج ويستلزم تغير بنية وهيكل اقتصاده تبعاً لذلك.
   - الزام الطرف المندمج الضعيف بتبني سياسات اقتصادية تتلاءم وشروط الاندماج ولا تتفق بالضرورة مع شروط التنمية الوطنية.

7. ان التغني بالاستثمارات الأجنبية لما تاتي به العولمة ينبغي أن ينظر إليه بحذر وحرص شديدين، اذ أن هناك خشية من أن تتحقق فعلاً هذه الاستثمارات، إلا أنها تكبر إلى الحد الذي تصبح متحكمة باقتصاد البلد المعني كما حدث في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا في نهاية 1997، اذ قد تبلغ هذه الاستثمارات حداً ونفوذاً يجعلها تقع خارج حدود السيطرة الوطنية.

8. ان العولمة التي يتغنى بها الفكر الرأسمالي لنهاية التاريخ هي عولمة ناقصة لأن الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تعد المدخل الضروري والشرط اللازم للعولمة هي تحريرية ناقصة. فالدعوة للتحريرية الاقتصادية تشمل السلع والخدمات والاستثمارات والتكنولوجيا والمعلومات... ولكنها لا تشمل أسواق العمل. ولاشك أن هذا الاستدراك لم يأت نتيجة اغفال المنظومة الراسمالية وإنما جاء بتخطيط منها لأن حرية أسواق العمل تضرب بمصالحها أي أن تحرير أسواق العمل يتناقض في هذه المرحلة مع مصالح المنظومة الرأسمالية. (1)

9. لم تأت العولمة نتيجة نجاح النظام الرأسمالي ويده الخفية بقدر ما جاءت نتيجة:(2)

أ. سقوط النموذج الاقتصادي للاتحاد السوفيتي.

ب. سقوط تجارب التنمية في الكثير من بلدان الجنوب.

ج. دخول أيديولوجية التنمية في بلدان الجنوب أزمة حقيقية خاصة تلك الأيديولوجيات القائمة على التنمية المستقلة مع عدم وجود بديل ايجابي.

د. سقوط الكنزية تحت ضربات التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في النظام الرأسمالي.

10. تناقض العولمة مع نظرية فك الارتباط، ففي الوقت الذي تدعو العولمة الى تعميق اندماج الأطراف بالاقتصاد العالمي لأداء وظائف محددة، تدعو نظرية فك الارتباط الى بناء نموذج تنموي مستقل يقوم على عقلنة الخيارات الاقتصادية على وفق منظور بعيد الأمد لمعالجة جذور التخلف.وبذلك تناقض

---

(1) د. يوسف صايغ، الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية- 6/ 1996 ، ص 29 – 32.

(2) فيصل جميل سعد، العولمة الجديدة مصدر سابق، ص 178.

العولمة مع نظريات فك الارتباط ونظريات التبعية ونظريات بناء الاقتصاد المتمركز على الذات ونماذج التنمية المستقلة.

11. في الوقت الذي يروج فيه دعاة نهاية التاريخ الى نهاية عصر الأيديولوجيات فإن الغرب يشهد خضوعاً مروعاً لخطاب أيديولوجي متفرد يدعو الى أيديولوجية عاتية أحادية الجانب.

12. ان الحديث عن العولمة وآثارها السلبية على الأوضاع العربية لا ينبغي ان يصرف انتباهنا عن مسؤوليتنا الذاتية عن تردي أوضاعنا إذ ينبغي أن يبقى واضحاً ان قضيتنا الأولى هي مواجهة واقعنا العربي وتغييره على النحو الذي يسمح لنا بالمواجهة السلمية، وإذا كان من غير الممكن تجاهل عولمة الاقتصاد والمال والاتصال فإنه من الخطأ الاستسلام لكل ما تمليه علينا مؤسسات العولمة وأدواتها التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتنا ومصالحنا التي لا يعيبها غيرنا، وهكذا يكون بمقدورنا على الأقل أن نتحرك في الإطار العالمي الجديد على النحو الذي يساعدنا على تحقيق أهدافنا والحفاظ على مصيرنا الاقتصادي القومي.

13. ان التخلص من المستويات المتدنية للتنمية على أساس موجبات الاندماج في السوق العالمية ماهو الا أكذوبة كبرى لأن العولمة لا تعالج المشاكل التنموية الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العربي، بقدر ماتفرض اصلاحات مالية ونقدية وهيكلية كلها تعمق من تلك الاختلالات وطبقاً لهذه الاصلاحات التي تفرضها العولمة تنمو الاقتصادات الوطنية طبقاً لشروط المنظومة الرأسمالية وليس طبقاً لشروط التنمية الوطنية، أي ان التنمية بالإنابة وليس بالأصالة. فالدولة التي تفرض عليها تلك الاصلاحات ستكون ملزمة بتعديل اولوياتها واولويات اقتصادها صوب أهداف وأغراض مراكز الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها عابرة الجنسية، مما يؤدي الى تشويه نمط التنمية واولوياتها في تلك الدولة.

(4) دول الجنوب ومرجعيات اقتصاد العولمة:

تسعى الرأسمالية كمنظومة عالمية الى تحقيق أهداف التنمية الرأسمالية عن طريق عولمة الأطراف أي تعميق اندماج اقتصاديات دول المحيط بالسوق العالمية. لذا فإن الرأسمالية بوصفها منظومة عالمية تسعى الى تنظيم علاقة جديدة بين مراكز الرأسمالية المتقدمة ومجتمعات رأسمالية الأطراف وهذه العلاقة الجديدة تتمركز حول توجيه كل امكانات المجتمعات الرأسمالية الطرفية لتحقيق أهداف التنمية الرأسمالية المتمثلة بتكريس تراكم رأسمال وأنماط الانتاج في مجتمعات الأطراف لمقتضيات التوسيع الرأسمالي العالمي. ولتحقيق هذا الهدف تسعى المنظومة الرأسمالية الى تطبيق مبدأ الإدارة المركزية لإقتصاديات دول المحيط. لذا تهدف العولمة الاقتصادية الى ايجاد تنظيم جديد للعلاقة بين مراكز الرأسمالية المتقدمة ومجتمعات الرأسمالية الطرفية (مجتمعات رأسمالية الأطراف) عن طريق نسق جديد لتقسيم العمل الداخلي لمجتمعات رأسمالية الأطراف. ويرى سمير أمين في هذا الخصوص أن العولمة ستقصى الى تقسيم عمل تكنولوجي جديد لأطراف الرأسمالية يستند إلى معيار درجة العولمة (أي درجة الاندماج في السوق العالمية) والذي يقاس بقدرة مختلف القطاعات الإنتاجية المعتمدة على التصنيع الحديث والتكنولوجية المتطورة على المنافسة في السوق العالمية وطقاً لذلك سيتم تقسيم العالم النامي الى مجموعتين مجموعة دول جنوب مصنع تسمى (بالعالم الثالث المصنع) ومجموعة دول جنوب غير مصنع تسمى (بالعالم الرابع غير المصنع) وعلى وفق هذا التقسيم الجديد تشكل كل من دول العالم الثالث المصنع ودول العالم الرابع مايسمى بالرأسمالية الطرفية المعاصرة من عالم ثالث مصنع محدث تكنولوجياً وقادر على المنافسة عالمياً وعالم رابع لم يدخل بعد في هذه المرحلة من العولمة في الجانب الآخر. وان درجة عولمة العالم الثالث المصنع أكبر من درجة عولمة العالم الرابع استناداً الى معيار العولمة.

وطبقاً لشروط العولمة يتم اندماج كل من العالم الثالث المصنع والعالم الرابع غير المصنع بالسوق العالمية الموحدة. وبما يحقق أهداف التنمية الرأسمالية، أي بما يحقق لأهداف التنمية الرأسمالية كمنظومة عالمية.

لذا فإن اندماج العالم الثالث المصنع والعالم الرابع غير المصنع في السوق العالمية يتم عن طريق آليات العولمة الاقتصادية، وضمن عملية الاندماج والتقسيم التكنولوجي للعمل لمجتمعات أطراف الرأسمالية، يلاحظ مايأتي:

أ. تتخصص دول العالم الثالث المصنع بقطاعات منظومة الانتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً، وترتبط دول العالم الثالث المصنع بالرأسمالية المعولمة عبر هذه القطاعات.

ب. الابقاء على دول العالم الرابع غير المصنع في اطار تقسيم العمل العالمي القديم التخصيص في قطاعات الانتاج الزراعة والمعدنية وترتبط دول العالم الرابع الرأسمالية المعولمة عبر هذه القطاعات.

أي يتم اندماج دول العالم الثالث بالسوق العالمي عبر آلية الانتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً. وترتبط بقية دول الجنوب (دول العالم الرابع) بالسوق العالمي عبر آلية تجهيز مراكز الراسمالية المتقدمة بالسلع الأساسية والمواد الخام وكسوق استهلاكية للمنتجات المصنعة في تلك المراكز، وبهذا يتم اندماج الأطراف في النظام العالمي عبر تقسيم جديد للعمل لدول العالم الثالث المصنع وعبر تقسيم العمل القديم للعالم الرابع غير المصنع، هذا وتضم مجموعة العالم الثالث المصنع امريكا اللاتينية وآسيا الشرقية الشيوعية وآسيا الرأسمالية وأوروبا الشرقية.

بينما تضم دول العالم الرابع غير المصنع معظم افريقيا جنوب الصحراء ومعظم الأقطار العربية والعالم الإسلامي. على أن هذا التقسيم نسبي أي أن الفاصل بين المجموعتين هو فاصل نسبي. يتضح مما سبق أن مجموعة دول العالم الثالث المصنعة تضم تلك الدول التي استطاعت أن تخطو خطوات سريعة ونحو

التصنيع واكتسبت قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، أما مجموعة العالم الرابع المعولم فتضم مجموعة الدول التي لم تكتسب قدرة تنافسية عالمية في غير قطاعات الإنتاج التقليدي الزراعية والمعدنية، أي أنها لم تنجح في إقامة قطاعات إنتاج جديدة قادرة على المنافسة العالمية غير قطاعات الإنتاج التقليدي الزراعية والمعدنية وبذلك فإن دول العالم الرابع لم تخرج من إطار تقسيم العمل العالمي القديم.

وينبغي الإشارة الى أن دور الأطراف في العولمة الجديدة ليس سلباً فحسب بمعنى انفتاح الأسواق لتوسع الشمال بل أن تصنيع الجنوب يأتي استجابة لنمط تصنيع المنظومة الرأسمالية العالمية التي تعطي الجنوب وظيفة فاعلة هي وظيفة تمثل نسبة مهمة من المنتجات المصنعة في السوق العالمي تنفيذاً لمتطلبات التوسع الرأسمالي العالمي في الصناعة. هذا فضلاً عن هيمنة الشمال على الموارد وأنماط التكنولوجيا وتسخير الأطراف لتلبية متطلبات مراكز الرأسمالية المتقدمة وتوجهاتها التكنولوجية. ان اقتصادات الأطراف في ظل العولمة ستخضع لعملية اعادة هيكلة واسعة النطاق تتميز بالخصائص الآتية:

1. اخضاع مستقبل الجنوب عموماً لشروط عمل آليات العولمة الاقتصادية دون أدنى مرونة أو تحريف.
2. شق وحدة الجنوب وخلق التناقضات بين دولة والحيلولة دون ظهور تكتلات في الجنوب تطالب بزيادة مشاركته في صنع القرار الاقتصادي الدولي وتوسيع قاعدة إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي لذا فإن عولمة اقتصاديات الجنوب تهدف الى خلق جنوب غني وجنوب فقير مدمر ومستنزف.
3. ان الدور المهيمن لمراكز الرأسمالية المتقدمة تقتضي ابقاء العالم الرابع بعيد عن حركة التصنيع وربطه بالعولمة عن طريق نظم الانتاج الزراعية والمعدنية كمجهزة لهذه المراكز ومستوعبة لمنتجاتها الصناعية.
4. الحيلولة دون امتلاك الجنوب للتكنولوجيا المتقدمة بوضع قيود مشددة على نقل التكنولوجيا وحتى تطوير حلقات منها، وإبعاد الجنوب عن دائرة العلم

والتكنولوجيا، وفي هذا الاطار عرقل الشمال وما يزال يسعى لعرقلة الكثير من المواثيق الدولية الخاصة بنقل التكنولوجية كالمدونة الدولية لنقل التكنولوجية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية، كما تسعى دول الشمال الى السيطة على تكنولوجية المنبع وتكنولوجية المصب.

5. احلال فكر تنموي كوني معولم، بدلاً من الفكر التنموي القائم على الاعتماد على الذات ونهج التنمية المستقلة وذلك عبر النمذجة العالمية للتنمية وعولمة التصنيع وبذلك يتم:

أ. تعطيل أو انهاء أيديولوجية التنمية المستقلة كملاذ للجنوب عموماً

ب. محاولة اخراج مصطلح التبعية من اللغة الدارجة وجعل تعميق العولمة والتكيف معها ضرورة لا مفر منها لاقتصاديات الجنوب من أجل رفع قدرة قطاعاتها على المنافسة العالمية.

6. التناقض بين العولمة والاستقلالية الوطنية ان الخضوع لشروط العولمة يقضي في النهاية الى أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتمنع بلدان أو مجتمعات الأطراف عن بناء الوحدة الوطنية لصالح ما يسمى بالاقتصاد الذي أصبح عالمياً. أي التآكل على مستوى السلطة الوطنية وبناء نظام انتاج عالمي يتجاوز نظم الانتاج الوطنية. أي ذوبان الاستقلالية الوطنية لصالح العولمة أي بروز نظام انتاجي معولم يحل محل النظم الانتاجية الوطنية.

7. اطلاق العنان لقوى الاقتصاد الأجنبي كي تشتري وتتملك وتستخدم الموارد والبشر وتغير هيكلة الاقتصاد وأولوياته وتشتري الديون وتحصل على الامتيازات بما يخدم مصالحها. وهكذا يتم اخضاع السوق المحلية وقواها لشروط نمو الاقتصاد الرأسمالي لمراكز المنظومة الرأسمالية ويحاول الخطاب المعاصر لتعويم السيادة الاقتصادية أن يظهر تمسك الدولة القومية بعناصر السيادة الاقتصادية التقليدية ومقوماتها بأنها نوع من التخلف عن روح العصر بأنها نوع من القومية المتعصبة ومنغلقة، وهنا يحصل الوعظ بفتح الحدود وتحرير

الاقتصاد والتجارة العالمية وإلغاء القوانين المقيدة للاستثمارات الأجنبية وتقليص دور الدولة. وقد يأتي هذا الوعظ من الخارج وبرودة حفنة من الاقتصاديين والمرشدين والعرافين المتعاونين مع السلطات الحاكمة التي تلهث وراء العولمة.

(5) رؤية في انعكاسات العولمة الاقتصادية

يحاول الاقتصادي المعاصر المؤيد للعولمة الترويج لها على أساس موجبات ومزايا الاندماج بالسوق العالمية لما يتيحه هذا الاندماج من فرصة للاقتصادات الوطنية من الوصول إلى الثقافة المتقدمة والتمويل والاستثمارات الخارجية والوصول الى الصيغ المتقدمة في مجال التنظيم والإدارة ويحاول هذا الخطاب جعل العولمة طريقاً لا بد من المرور من خلاله (نهاية التاريخ) ولا مفر منه اذا أريد تحقيق التنمية والتقدم والتخلص من المستويات المتدنية للتنمية لذلك فإن الاندماج بالسوق العالمية عبر العولمة يتيح الفرصة للاقتصاد النامي تسريع عملية التنمية وتوسيع نطاقها ودوائرها.

لا شك أن هذا الخطاب في الوقت الذي يتكلم فيه عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية نجده صامتاً بإزاء الاندماج بالسوق العربية. وإذا كانت الدول العربية مقتنعة بموجبات هذا الاندماج في السوق العربية. وإذا كانت الدول العربية مقتنعة بموجبات هذا الاندماج في السوق العالمية طبقاً لرؤية الخطاب الاقتصادي للعولمة الا يكون من الأجدر الاندماج بالسوق العربية أولاً وتشجيع هذا الاندماج كأمر ضروري وحيوي لجعل اندماج الاقتصاد العربي بالسوق العالمية أكثر جدوى، ان التخلص من المستويات المتدنية للتنمية عبر العولمة والاندماج بالسوق العالمية، ماهو الا أكذوبة كبرى لأن العولمة ستؤدي الى جملة نتائج من أبرزها:

1. ان العولمة الاقتصادية لا تعالج الاختلالات الهيكلية المتأصلة في هياكل الانتاج ولا تعالج مشاكل التنمية بعيدة الأمد، بقدر ما تفرض اصلاحات هيكلية

ذات طبيعة مالية وتجارية ونقدية طبقاً لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وأيديولوجيتها.

2. لا شك ان العولمة الاقتصادية ستؤدي الى تهميش اقتصادات البلدان النامية ومنها العربية مقابل تحقيق المصالح الاقتصادية لمراكز الرأسمالية المتقدمة ولمصالح الشركات العملاقة متعددة الجنسية.

3. إذا كان بعضهم يرى بأن العولمة تستند إلى مرجعية آلية السوق ويدها الخفية في تصحيح الاختلالات فإن العولمة فإن العولمة ستؤدي إلى الرأسمالية المتوحشة أو الرأسمالية الطليقة (بلا حدود وقيود)، وفي اطار هذه الرأسمالية المتوحشة أو الرأسمالية الطليقة (بلا حدود وقيود)، وفي إطار هذه الرأسمالية ليس لليد الخفية أثر يذكر وإنما سيكون للجماعات التي تمارس الاحتكارات (احتكار القلة) الدور الأساسي في تسيير دواليب هذه الرأسمالية وهذه الجماعات هي التي تتخذ القرارات الاقتصادية الإستراتيجية بشأن الاقتصاد العالمي بالتواطؤ مع المؤسسات الاقتصادية العالمية ولا توجد نظرية اليد الخفية الا في عقول السذج من الاقتصاديين. لذلك فإن اقتصاد العولمة هو اقتصاد بلا معنى فآلية السوق عبر هذه الجماعات هي لتي تقرر من يصبح غنياً ومن يصبح فقيراً بغض النظر عن العوامل الاجتماعية وقضية العدالة وتوزيع الدخول.

4. أما الجانب الخاص بالشركات متعددة الجنسية، فسوف تتيح العولمة الاقتصادية لهذه الشركات واستثماراتها انتهاك مصالح البلدان النامية ومنها العربية وتهميش مصالح الجماهير الواسعة وبزيادة استثمارت ونفوذ هذه الشركات تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي أو تحكم بقدر كبير بهذه الآلة، ومثل هذا التحكم سوف يؤدي نهاية الأمر الى تبعية مذلة من نوع جديد، وينتهي الأمر بهذه الشركات الى مصادرة فائض القيمة الناجم عن أنشطتها في البلد النامي فضلاً عن تشويه نمط التنمية وأولوياتها

في الاقتصاد النامي وذلك لخدمة أغراضها ومصالحها وهنا ينبغي التحذير من أن البلدان النامية بسماحها لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية أن ترتهن مستقبلها ومستقبل اقتصادها، هناك خشية من بلوغ حجم هذه الاستثمارات ونفوذها حدوداً كبيرة يجعلها تهيمن على مجريات الأمور الاقتصادية في البلد النامي وبالتالي تعمق تبعية الاقتصاد الى تلك الشركات بحيث تصبح تبعية اقتصادية مذلة.

5. ستؤدي العولمة الى الانتقال من اقتصاد قائم على الهوية الاقتصادية الوطنية الى اقتصاد قائم على اللاهوية، أي ان العولمة ستؤدي الى ذوبان الخصائص الوطنية في المحيط الاقتصادي الكوني من خلال محاصرة مشروع التنمية المستقلة (المتمركزة على الذات) وايقاف مشروع فك الارتباط واخراج التبعية من اللغة الاقتصادية الدارجة، وتحجيم دور المؤسسات الاقتصادية الوطنية في ممارسة وظائفها الاقتصادية، وانهاء أيديولوجية التنمية المستقلة.
6. خضوع الاقتصاد لتقسيم عمل دولي جديد طبقاً لشروط نمو الاقتصاد العالمي في ظل مرجعية العولمة، بحيث تؤدي ذلك الاقتصاد وظائف اقتصادية وصناعية وتكنولوجية محددة لا على وفق خياراته التنموية بل على وق شروط العولمة.
7. ستؤدي العولمة الاقتصادية الى جملة أمور تتعلق بالاقتصاد العربي من أبرزها:
   - تعميق السيطرة على شبكات الاتصالات والمواصلات.
   - السيطرة الكونية على نظم الانتاج. نظم التصنيع ونظم التكنولوجيا.
   - خضوع الصناعة لرأس المال الصناعي المعولم.
   - السيطرة على شبكات الانتاج والتسويق والتوزيع العالمية.
   - اعطاء دور متزايد لمؤسسات برتن وودز ومنظمة التجارة العالمية والشركات عابرة الجنسية في ادارة الاقتصاد العالمي.

- ستؤدي العولمة الى إعادة نتاج نظام الهيمنة القديم وتكريس نظام السلطوية الاقتصادية والعبودية الاقتصادية من خلال الادارة الاقتصادية الشديدة المركزية للاقتصاد العالمي وللدواليب الاقتصادية للعالم النامي بصورة خاصة.

8. ستؤدي العولمة الاقتصادية الى فرض شروط اقتصادية قاسية على البلد النامي ومنها العربية وان ابرز تلك الشروط ما يأتي:
   - فرض آلية السوق بلا مؤسسة سوق.
   - فرض الرأسمالية بلا رأسمالية.
   - فرض اللاهوية الاقتصادية بدل الهوية الاقتصادية.
   - فرض نماذج التنمية الكونية بدلاً من نماذج التنمية الوطنية.
   - فرض اقتصاد اللاهوية (الاقتصاد بلا معنى) بدلاً من اقتصاد الهوية.
   - ستؤدي العولمة الاقتصادية الى انتقال مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية الى سلطة القرار الاقتصادي المعولم والصادر عن الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية العالمية ومراكز الرأسمالية المتقدمة وسيؤدي انتقال هذه المقومات الى جملة أمور من أبرزها:
   - تفكك قاعدة الدولة الوطنية.
   - سقوط منطق الأراضي.
   - صعود منطق الجغرافية الاقتصادية.

الخاتمة

اخترقت الآلة الاعلامية للعولمة الممرات الضيقة لكثير من الاقتصادات العربية على أساس حسابات اقتصادية قصيرة الأجل ضيقة الأفق ذات أبعاد ومكاسب محدودة ومجردة لا شك أن هذا الخطاب في الوقت الذي يتكلم فيه عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية تجده صامتاً بإزاء الاندماج العربي داخل الاقتصاد العربي وإذا كانت بعض الاقتصادات العربية مقتنعة بموجبات الاندماج بالسوق العالمية على أساس المزايا التي يقدمها هذا الاندماج، الا يكون من الأجدر الاندماج أولاً بالسوق العربية وتحقيق مكاسب الاندماج بالاندماج بالسوق العالمية على أساس عربي جماعي بدلاً من قطري فردي.

وعليه فإن الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر مطالب اليوم بتحصين المحتوى الاقتصادي للنظام العربي لكي يتمكن من بناء أمنه الاقتصادي قبل الحديث عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية، ومطالب كذلك بالحفاظ على سلطة القرار الاقتصادي العربي ومقومات السيادة الاقتصادية العربية والحد الأدنى من الثوابت القومية بدلاً من التعلق بعالم السيادة الكونية كما ان هذا الخطاب مطالب بعدم الوقوع في فخ العولمة ومايروجه خطابها من موجبات الاندماج بالسوق العالمية.

الفصل الثاني

هندسة الاقتصادية للعولمة والتطورات الاقتصادية الدولية الراهنة

مقدمة

منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتطورات الاقتصادية الدولية تتسارع تاركه آثاراً مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي بحركته الشمولية والقطاعية وبحركة عناصره الأساسية وبحركة تكتلاته التجارية الكبرى.

ومع تزايد هذه التطورات واتساعها، بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغير، وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية وعلى مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية. ولم يكن العالم الثالث ومنه عالمنا العربي بعيداً عن هذه التطورات وانعكاساتها. فالجنوب ككل يعتبر جزءاً من هذه التطورات يتفاعل معها متأثراً ومؤثراً فيها.

ومع تطورات اقتصاد العولمة، أخذت مرجعيات اقتصاد العولمة تأخذ شكل التغييرات الجذرية، حيث انقلبت نهايات القرن العشرين على بداياته، مما يهدد العالم بتأكيد الفروقات بين الشمال والجنوب وتأكيد توجه دوره في إدارة الاقتصاد العالمي إدارة مركزية.

فبالإضافة الى محاولات المؤسسات الاقتصادية الدولية الهيمنة على الاقتصاد العالمي، فإن المسرح الاقتصادي العالمي يعد حالياً لكي يحل الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية وفي إطار هذا الإعداد بدأ الصراع يظهر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى للسيطرة على اقتصادات الجنوب وإلحاقها بها.

أولاً : الجنوب وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي

لم تزل مراكز الرأسمالية العالمية ماضية في نقل أعباء أزماتها الاقتصادية الداخلية الى الجنوب وحل مشكلاتها الاقتصادية على حسابه. وما يجري اليوم من عولمة اقتصاد الجنوب وهو ان الرأسمالية كمنظومة عالمية تحاول أن تؤجل مواجهة

الحقائق على أمل موهوم، هو أن دول الشمال بدلاً من أن تحاول تعزيز النمو المطرد وتضييق نطاق الاختلالات وتنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية بما يعود بالنفع على بلدان الجنوب، نجدها تتبع سياسات اقتصادية كلية قصيرة الأجل ضيقة الأفق لا تأخذ بنظر الاعتبار مشاكل الاقتصاد العالمي وتتناسى ان مشاكل بلدان الجنوب جزء من اقتصاد عالمي مترابط.

إن الاختلالات المالية في معظم البلدان المتقدمة النمو ساهم في نقل أعباء الأزمة الى بلدان الجنوب، وفي عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي والأزمة المالية العالمية الأخيرة كرست هذه التطورات السلبية.

فلقد انتزعت الأزمة العالمية ضريبة باهضة من جميع البلدان النامية. إذ انعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية على معظم البلدان النامية حيث أخذت تبذل جهود مضنية في سبيل التكيف مع الأزمات. ولقد أسفرت جهود التكيف السلبية ومن بينها الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية عن تكبد هذه البلدان نفقات اجتماعية واقتصادية مرتفعة أضعفت من قدراتها على النمو والتنمية والتطور.

وأدت هذه السياسات الى تزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان النامية.

وتسببت سياسات التكيف الانكماشية التقييدية في إعياء أو إرهاق التكييف. وهكذا تسببت صدمات الأزمات الاقتصادية في فرض مشاكل تكيف صعبة على كثير من البلدان النامية. فالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لعملية خفض النفقات الاستهلاكية والاستثمارية قد تجاوزت في الكثير من الأحيان الحدود المسموح بها للخفض. وتسبب هذا الخفض إرهاق أو إعياء التكيف، وهذا ما يحدث فعلاً الآن في معظم الاقتصادات العربية.

لقد انتزعت الأزمات الاقتصادية الدولية المتدهورة (أزمات النظام الرأسمالي) ضريبة أخرى من البلدان النامية تمثلت في دفع اقتصاديات البلدان

النامية لكي تعمل في بيئة غير ملائمة كان من نتائجها تزايد العجز الكبير في الميزانيات، تدهور مؤشرات النمو الاقتصادي، تفاقم معدلات التضخم الاقتصادي والركود التضخمي، تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، النقل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو،هبوط أسعارا لسلع الأساسية، هبوط حصائل الصادرات، عدم كفاية التدفقات الصافية في الموارد المالية،ارتفاع تكلفة القروض، عدم قدرة صادرات البلدان النامية من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بسبب الحمائية وتدهور معدلات التبادل التجاري.

وإزاء ضالة النمو الاقتصادي المتحقق خلال أزمات الاقتصاد الرأسمالي، وإزاء استمرار عوامل الاضطراب والصدمات الخارجية المفاجئة وإزاء فشل الجهود الدولية في إدخال تسحينات ملموسة على الاقتصاد العالمي، وتخليصه من الاختلالات واسعة النطاق في الأنظمة الاقتصادية وبالأخص المالية والنقدية والتجارية الدولية. لذا فإن معظم البلدان النامية ومنها الأقطار العربية أخذت تواجه اختلالات جعلتها أقل قدرة على استئناف النمو وأقل مناعة على مقاومة الصدمات الأزمات وعدم قدرتها على استيعاب آثارها المتعددة الجوانب. وأخذت الاقتصادات النامية تتعرض لمزيد من عدم الاستقرار ولمزيد من العوامل التي بدأت تهدد نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، وأخذت الاقتصادات النامية كذلك تعاني من انتكاسة تنموية تتسم بمعدلات نمو راكدة أو هابطة مع تبديد متزايد للمنجزات الانمائية التي تحققت في العقود السابقة. وسوف تضطر البلدان النامية لأن تحقق أهدافها التنموية في محيط متأزم غير ملائم مع بذل جهود مضنية للتكيف مع هذا المحيط. وستفقد الكثير من الدول النامية قدرتها على استعادة حيوية اقتصادياتها. وتتكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية جراء إرهاق أو إعياء التكيف. وستكون احتمالات انعاش النمو والتنمية في معظم البلدان النامية بالغة الصعوبة.

وستتعرض الاقتصادات النامية لمزيد من انعكاسات تعاظم عوامل الاضطراب الاقتصادي التي تهدد بمزيد من تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وبالأخص عوامل الاضطراب الاقتصادي الناتج عن تدهور حصائل الصادرات.

وتقلب أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الفائدة وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة للتنمية، فضلاً عن تزايد حجم وأعباء المديونية الخارجية.

لذا دخلت البلدان النامية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وهي تحمل معها التطورات السلبية آنفة الذكر المصاحبة لاقتصاد الأزمات والتي من أبرزها :

1. عدم قدرتها على تصحيح اختلالاتها الهيكلية.
2. أصبحت هياكلها الإنتاجية أكثر اعوجاجاً واقتصاداتها أقل مناعة وأكثر عرضة للاختراق والتأثر بالصدمات الخارجية.
3. أصبحت اقتصاداتها أقل تماسكاً في تكتلها المتمثل بحركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين لمواجهة مخططات الشمال.
4. أخذت تواجه التدهور السريع أيضاً للمبادئ والقواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف والتعاون الاقتصادي فيما بين الجنوب ككتل.
5. أخذت تعاني من انعكاسات الاختلالات الخارجية والمالية التي تجابهها الدول الصناعية المتقدمة النمو.
6. أصبحت مهددة في أمنها ومستقبلها ومصيرها الاقتصادي.

ثانياً: الاقتصاد العالمي الجديد تحت التشكيل

ان صورة المستقبل وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هي عملية ديناميكية وان نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب سيظهر وسيكون لأوروبا الموحدة واليابان والصين مسؤوليات اقتصادية وسياسية، وان إدارة الاقتصاد العالمي سوف تتغير من إدارة

تقوم على الهيمنة الأمريكية إلى إدارة ثلاثية الأقطاب. لذا فإن مصير العالم لم يحسم بعد وحالة الهيمنة الأمريكية هي حالة وقتية. وعليه فإننا نعيش في ظل عالم جديد تحت التشكيل ولم تستقر معالمه بعد وان صورة المستقبل وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هي عملية ديناميكة ومستمرة ولا يمكن القبول بالهيمنة الأمريكية كصورة نهائية للنظام الاقتصادي العالمي.

و ضمن هذه التحليلات الشمولية، يتعذر من الوجهة النظرية والعلمية ان يقوم النظام الدولي على هيمنة دول عظمى واحدة وان مثل هذا الاحتمال إن وجد فهو احتمال مؤقت ولا بد من بروز عالم متعدد الأقطاب.

ومادامت صورة المستقبل وقواه الفاعلة وتوازناته هي عملية ديناميكية مستمرة ذات طابع حركي، وما دامت الولايات المتحدة بسبب أزماتها الاقتصادية الداخلية واختلالاتها الخارجية والمالية غير قادرة على الاستمرار في ادارة وتسيير الاقتصاد العالمي بمفردها، ومادامت الكتل التجارية الناهضة، كتكتل أوروبا الموحدة واليابان والصين والهند كقوة مهيمنة في جنوب آسيا مرشحة لأن تلعب دوراً كبيراً في ادارة وتسيير الاقتصاد العالمي الى جانب تكتل الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك ، فإن نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب سيظهر مع مطلع القرن القادم وسيكون لهذه التكتلات مسؤوليات اقتصادية كبيرة وبذلك تنتهي الهيمنة الأمريكية على مسار الاقتصاد العالمي.

لذا اننا نعيش اليوم في عالم تحت التشكيل ، لم تستقر معالمه بعد ولا يمكن القبول بالهيمنة الأمريكية كصيغة نهائية لإدارة الاقتصاد العالمي لأن اداتها الاقتصادية الداخلية والخارجية لا تؤهلها للاستمرار في موقع الهيمنة لفترة طويلة.

ويمكن القول انه يتعذر من الوجهة النظرية ان يقوم النظام الدولي على دولة عظمى واحدة فقط لأن مثل هذا الاحتمال ان وجد فهو احتمال مؤقت ولا بد أن يبرز عالم متعدد الأقطاب بديلاً عن عالم القطبين ولا يمكن ان يكون هناك وجود دائم ومستقر لعالم يقوم على قطب واحد.

وإذا ماحدثنا عن عالم متعدد الأقطاب فإن الشواهد تشير الى الكتل الآتية :

1. كتلة في الشرق الأقصى وهي الكتلة التي تتزعمها اليابان مع دول الجوار الطبيعي حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة.
2. الكتلة الثانية تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية حديثة التصنيع.
3. الكتلة الثالثة هي كتلة اوروبا الكبرى.
4. كتلة الصين الكبرى.

ثالثاً: ظاهرة الضم والفرز واعادة الضم بعد الفرز في الاقتصاد العالمي تحت التشكيل

تشهد الساحة الاقتصادية الدولية ظاهرتي الضم والفرز في آن واحد ولا تزال تشهد ذلك. ففي جانب من جوانب المسرح الدولي تتسارع الخطوات نحو التشكيلات الدولية التجارية استعداداً لدخول مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية.

ومن بين أبرز هذه التكتلات :

1. اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.
2. الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.
3. ظهور مناطق التجارة الحرة المفتوحة.
4. منطقة الآسيان.

والملاحظ ان الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي يسعى الى التغلب على تناقضاته ومشاكله الاقتصادية الداخلية من اجل ان تكون قوة اقتصادية عالمية كبرى قادرة على حماية أمنها الاقتصادي.

ومع بروز هذا الصين الاقتصادي العملاق ظهرت نقاط تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبح على العالم ان يحسب لهذا التكتل حسابه الخاص. ومع

كل ذلك فان حجم حركته ونطاقه لا يزال محدود ضمن الدائرة التي ترسمها الولايات المتحدة.

وفي الجانب الآسيوي من العالم برزت اليابان كقوة اقتصادية حاملة العصا السحرية التكنولوجية والمالية التي لا يمكن الوقوف دون التوكؤ عليها. ويعزز امتلاك اليابان لهذه العصا السحرية القوة الاقتصادية الهائلة لليابان.

ومع كل ذلك فقد اكتشفت اليابان بأنها لا تستطيع ان تقول " لاء " للولايات المتحدة ولا تزال الولايات المتحدة تمارس شتى الضغوط السياسية والاقتصادية على اليابان. وقد اكتشفت اليابان انها كعملاق اقتصادي مسموح لها ان تنمو الى الحد الذي لا يهدد المصالح الأمريكية.

ان بروز هذا التكتل سيؤدي الى آثار واسعة النطاق على مسار التجارة الدولية فالتكتل الياباني مع النمور الثمانية

(التنينات الأربعة) مضافاً اليها دول آسيا سيحتكر ثلث الانتاج العالمي بحلول عام عام 2015 . مقارنة بالربع حالياً وسيحتكر نصف الانتاج العالمي بحلول عام 2040 وسيدق ناقوس الخطر ان لم يكن قد دق الأن بالنسبة للولايات المتحدة وبالنسبة لأوروبا الموحدة.

اما في امريكا اللاتينية فتجري محاولات جادة لايجاد صيغ جديدة امريكا اللاتينية تكون نواته البرازيل والأرجنتين ليشكل ركيزة جديدة تقوم عليها النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (السلا).

كذلك بالنسبة للصين والهند واندونيسيا فيمكن ان تشكل كل منها تكتلاً مع دول الحوار له ابعاده الدولية الاقليمية.

اما بالنسبة للهند فيمكن ان تشكل قوة اقتصادية مهيمنة في جنوب آسيا مستقبلاً.

وضمن هذه التطورات الاقتصادية الدولية (ظاهرة " الضم " اما ما يجري ضمن ظاهرة "الفرز) ظهرت دول جديدة مستقلة تسعى الى الاعتماد على آلية

السوق في عملية التنمية المستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاقتصادية والسياسية في اوروبا الشرقية. وقد لا يكون المستقبل بعيداً عندما تتجه اوروبا الغربية واوروبا الشرقية نحو تكتل اقتصادي اوروبي.

رابعاً : العولمة الجديدة لاقتصاد مجتمعان الأطراف

يرى سمير امين في طروحاته الأخيرة حول العولمة (الاندماج في السوق العالمية) ان العولمة الجديدة لمجتمعات العالم الثالث (مجتمعات الأطراف) واحد من أبرز التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

فقد جرت العادة في معظم الأدبيات الاقتصادية ان تقاس درجة عولمة الأنظمة الاقتصادية (درجة اندماجها في السوق العالمية) بواسطة الوزن النسبي الذي تحتله التجارة الخارجية في الناتج المحلي. من هذه الزاوية يمكن القول ان المرحلة التي تمتدد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن قد شهدت تقدماً سريعاً نحو العولمة يعبر عن عملية الاخرتاق المتبادل في الاقتصادات الرأسمالية المتطورة. وهنا نشير الى حصة وحجم التبادل بين الأقطار المتطورة. ومجتمعات العالم الثالث- مجتمعات الأطراف – ليست كمية مهملة فالعالم الثالث يشكل سوقاً مهماً في التجارة الدولية. الا ان دور الأطراف في العولمة بالمفهوم اعلاه يختلف باختلاف درجة تطورتلك الأطراف. والعولمة النشيطة تكثفت في بلدان الأطراف حيثة التصنيع في جنوب آسيا وفي امريكا اللاتينية مثل كوريا الجنوبية، تايلند ، ماليزيا ، اندونيسيا، الفلبين ، البرازيل ، الأرجنتين ، المكسيك ، الهند ، ... الخ . ولا تشكل التجارة الخارجية الا مؤشراً من جملة مؤشرات لا تقل أهمية على تكثيف أو تعميق العولمة مثل المبادلات التكنولوجية. التدفقات المالية (أي الحديث عن التبعية التكنولوجية والدين الخارجي).

يحاول الخطاب السائد حالياً – طروحات الغرب وخاصة الولايات المتحدة- جعل العولمة عملية لا مفر منها ويجب قبولها إذ لا يمكن الا التكيف معها وان

التكيف النشط مع هذه العملية من قبل البلدان النامية يمكن هذه من تحقيق مزايا كثيرة.

ان هذه الطروحات تحاول فرض الواقعية على العالم النامي أي فرض الواقع المزور من أجل تكثيف التبعية تحت مصطلح العولمة والزام العالم النامي بالخضوع لشروط العولمة (شروط الاندماج بالسوق العالمية)..

1. سمات العولمة الجديدة.

أ. الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات صناعية متحورة على الذات ومتنافسة الى الاقتصاد العالمي الذي يتميز ببروز نظام معولم حل محل النظم الانتاجية.

ب. تعمق العولمة بمعنى زيادة اندماج الاقتصاديات الوطنية والتكتلات بالسوق العالمية عبر مختلف الآليات سواء في مجتمعات الرأسمالية المركزية أو في مجتمعات الرأسمالية المتطرفة .

ج. تحول مركز الثقل في التراكم العالمي نحو آسيا الشرقية الذي حفزه نجاح تجربة التصنيع في اليابان صعود الدول المصنعة الحديثة في آسيا الشرقية وانفتاح وتقدم الصين.

د. سيطرة مجتمعات مركز الرأسمالية المتقدمة ضمن عملية العولمة الجديدة على انماط التصنيع في الأطراف عبر الاحتكار المالي والاحتكار التكنولوجي والسيطرة على المعلومات وهندسة التصماميم والاتصالات والسطيرة على الموارد.

هـ. إلغاء التبعية من اللغة الدارجة وفسح المجال واسعاً للاستثمار الأجنبي وتغلغل الشركات عبر الوطنية في الاقتصادات الوطنية بعد الغاء خصوصياتها.

وتحاول الراسمالية كمنظومة عالمية تقسيم مجتمعات الأطراف إلى عالم ثالث مصنع وعالم رابع غير مصنع انطلاقاً من معيار المعولمة ذاتها، أي قدرة مختلف قطاعات الانتاج التي اقيمت نتيجة التحديث والتصنيع على المنافسة في السوق

العالمية. وتتكون اطراف الرأسمالية كمنظومة عالمية من عالم ثالث مصنع ومحدث قادر على المنافسة عالمياً ومن عالم رابع مصنع لم يدخل المرحلة الجديدة من العولمة. يدخل ضمن المجموعة الأولى الدول التي استطاعت أن تخطو خطوات سريعة نحو التصنيع الحديث والتي كسبت درجة من القدرة على المنافسة العالمية فعلاً مثل امريكا اللاتينية، آسيا الشرقية الشيوعية والرأسمالية وأوروبا الشرقية وروسيا. أما العالم الرابع فيضم معظم دول افريقيا جنوب الصحراء وبعض الأقطار العربية ودول العالم الاسلامي. وبالرغم من عدم التجانس بين دول العالم الرابع الا ان هناك قاسماً مشتركاً بين دول هذه المجموعة كونها لم تكسب قدرة تنافسية عالمية في غير قطاعات الانتاج التقليدي الزراعي والمعدني ، أي أنها لم تنجح في اقامة قطاعات انتاج جديدة قادرة على المنافسة العالمية غير قطاعات الانتاج التقليدي الزراعية والمعدنية وبذلك فإن دول العالم الرابع لم تخرج عن إطار تقسيم العمل العالمي القديم.

ويلاحظ أن هذا التقسيم نسبي أي ان الفاصل بينهما فاصل نسبي فالهند بين المجموعتين إذ تجمع بين مناطق وقطاعات ذات طابع عالم ثالث مصنع وأقاليم ذات طابع عالم رابع. كما ان بعض دول العالم الرابع قد خطت نحو التصنيع الحديث كمصر والجزائر وافريقيا الجنوبية واخرى لم تدخل مرحلة التصنيع بعد مثل بنغلاديش والصومال ودول افريقيا جنوب الصحراء. هذا فضلاً عن كون الانتقال من العالم الرابع الى العالم الثالث احتمالاً وارداً في المستقبل المنظور.

انطلاقاً من معيار الرأسمالية المعولمة أي معيار القدرة على المنافسة عالمياً يتم تقسيم العاملين في القطاعات والمنشآت ذات القدر على المنافسة عالمياً ومجموعة العاملين في القطاعات الأخرى التي تعتمد على عنصر الطبيعة أكثر من اعتمادها على الفعاليات الانتاجية ويشبه سمير أمين مجتمع العالم الثالث المصنع بجيش فاعل يعمل في قطاعات التصنيع الحديثة والقادرة على المنافسة عالمياً وجيش احتياطي يعمل في بقية القطاعات فتواصل حركة التصنيع والتحديث في العالم الثالث المصنع

قد يؤدي الى تلاشي جيش الاحتياطي وهذا يعني اللحاق في اطار التنمية الرأسمالية حيث يصبح الوضع مماثلاً للوضع في مجتمع فيكاد ينحصر في جيش الاحتياط العامل في القطاعات التي تعتمد على عنصر الطبيعة أكثر من الاعتماد على الفاعليات الانتاجية وخاصة قطاعات الانتاج التقليدية الزراعية والمعدينة.

وبهذا المعنى يرى سمير امين ان التنمية الرأسمالية تستوعب جيش الاحتياط وتحوله الى جيش فاعل. وان هذا الدور كما يراه هو تعريف للدور التاريخي للرأسمالية (انماء قوى الانتاج).

وكذلك يرى سمير أمين ان فكر اللحاق في إطار الرأسمالية هي في نهاية المطاف مشروع طوبائي وان الرأسمالية في الأطراف لا يمكن ان تنتقل الى الرأسمالية على نمط الغرب.

خامساً : الأبعاد الاقتصادية للعولمة الجديدة

1. التناقض بين العولمة والاستقلالية الوطنية ان الخضوع لشروط العولمة يقضي في النهاية الى أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتتمنع بلدان أو مجتمعات الأطراف عن بناء الوحدة الوطنية لصالح مايسمى بالاقتصاد الذي أصبح عالمياً، أي التآكل على مستوى السلطة الوطنية وبناء نظام انتاج عالمي يتجاوز نظم الانتاج الوطنية. اي ذوبان الاستقلالية الوطنية لصالح العولمة. اي بروز نظام انتاجي معولم يحل محل النظم الانتاجية الوطنية. إن خيار العولمة بالمفهوم السابق يعني آثاراً مأساوية على البلدان النامية، ولا يشكل تعمق العولمة في مجتمعات الأطراف مخرج نجاة من تحديات الأزمات العالمية التي تحمل العالم الثالث أعباءها، بل هو أحد عناصرها.
2. ان التراكم على الصعيد العالمي في مجتمعات رأسمالية الأطراف من خلال العولمة التي تفسح المجال واسعاً للاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل في الأطراف بنى اقتصادية واجتماعية كفيلة بتصحيح الاختلالات الاقتصادية بقدر ما يشكل استجابة للتوسع الراسمالي في مراكز الرأسمالية وتلبية

لحاجاتها. والأكثر من ذلك فان اندماج اوروبا الشرقية بالسوق العالمي وخضوعها لشروط العولمة المطلقة يؤدي الى تفكيك بنائها الوطني الذي اقيم خلال الأربعين سنة الماضية لصالح راس المال الأجنبي. و تحاول الصين والهند وربما روسيا السعي نحو مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي مع ادارة اقتصادية أفضل مع المحافظة في الوقت نفسه على البنية الروسية والبنية الصينية والبنية الهندية المتركزة على الذات في كل منهما. وهذه النماذج الثلاثة مضافاً اليها كوريا الجنوبية تلعب بذكاء لعبة هياكلها الوطنية المرتكزة على ذاتها.

3. ان الخطاب السائد في الغرب يحاول ان يصور العولمة بأنها عملية ضرورية لا مفر منها ويجب قبولها كما هي، أي خضوع مجتمعات الأطراف واستسلامها لشروط العولمة المطلقة. وأن التكيف النشط مع هذه الضرورة ممكن بالنسبة للبلدان النامية و يشهد على ذلك كما يرى الخطاب السائد في الغرب نجاح كوريا الجنوبية.إن الاجابة على ذلك تكمن في أن دور الأطراف في العولمة ليس فحسب (بمعنى انفتاح الأسواق لتوسع الشمال) لأن تصنيع الجنوب يعطيه وظيفة فاعلة هي وظيفة تمثيل نسبة مهمة من المنتجات المصنعة في السوق العالمي تنفيذاً لمتطلبات التوسع الرأسمالي العالمي. هذا فضلاً عن هيمنة الشمال على السوق العالمي وتسخير الأطراف لتلبية متطلبات مراكز العولمة.

4. ان نتائج العولمة تعود بالنفع على الشمال، ولأنه يمتلك التكنولوجية والمباردة في الانتاج الصناعي المتجدد. لذلك تسعى الأقطاب الأربعة أوروبا ، امريكا واليابان والصين لبلورة تكتلات اقليمية في اطار العولمة المتزايدة. فالمنطقة الأولى المتبلورة حول امريكا وأطرافها كندا والمكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية والمنطقة الثانية الآسيوية الشرقية والجنوبي الشرقية التي تهيمن عليها اليابان، والمنطقة الثالثة المتبلورة حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي والمنطقة الرابعة هي المتمحورة حول الصين.

5. ان الاندماج عن طريق السوق وحدها يطور التناقضات اكثر مما يحلها. فالعولمة عن طريق الاندماج في السوق العالمية يؤدي الى تآكل الهيكليات عند الضعفاء وتماسكها عند الأقوياء. وهذه النتيجة تصح حتى بالنسبة لمركز الرأسمالية المتقدمة كاوروبا باعتبارها القطب الثالث في ادارة العولمة. واذا كان خيار العولمة واضحاً في دول المركز مثل اوروبا فان هذا الخيار يمكن ان يهمش مناطق طرفية فقيرة في اوروبا كاليونان ، البرتغال ، اسبانيا.
6. وضع خارطة اقتصادية جديدة لاقتصاد العالم الثالث يتم بموجبها إخضاع اقتصاد العالم الثالث الى نوعين من تقسيم العمل الدولي. اخضاع العالم الرابع الى تقسيم العمل الدولي القديم بابعاده عن العولمة في حين يتم اخضاع العالم المصنع الى تقسيم العمل وفق أهداف العولمة الجديدة.

وبموجب هذه الخارطة تحاول الراسمالية ..

أ. السيطرة على أنماط التصنيع والتكنولوجيا في الجنوب المصنع عن طريق تعميق اندماجها بالسوق العالمية.

ب. السيطرة على موارد الكوكب في العالم الرابع غير المصنع عبر التخصص في القطاعات التقليدية الزراعية والمعدنية.

ج. اخضاع الصناعة لرأس المال العالمي المعولم.

د. استبدال نظم الانتاج الصناعية الوطنية بنظم انتاج صناعية معولمة.

7. احلال فكر تنموي معولم بدلاً من الفكر التنموي القائم على الاعتماد على الذات ومنهج التنمية المستقلة وذلك عبر النمذجة العالمية للتنمية وعولمة التصنيع، وبذلك يتم :

أ. تعطيل أو إنهاء أيديولوجية التنمية المستقلة كملاذ للجنوب.

ب. محاولة اخراج مصطلح التبعية من اللغة الدارجة وجعل تعميق العولمة والتكيف معها ضرورة لا مفر منها لاقتصاديات الجنوب من أجل رفع قدرة قطاعاتها على المنافسة العالمية.

ج. تهيئة المسرح الدولي لتبني المشروع الاقتصادي الكوني عن طريق النماذج العالمية الكونية الجاهزة بدلاً من النماذج التي تقوم على الاستقلالية الذاتية.

8. منع الجنوب من الدخول في العصرنة والتصنيع المستقل تمهيداً لاحتلال مكانته في حركة العلم والتكنولوجيا والدخول في ثورات العصر فاعلاً ومنتجاً فيها لا مستهلكاً ولكن تبقى نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية احتكاراً للشمال وعند حدود مراكز الرأسمالية المتقدمة ولكن تبقى مجتمعات رأسمالية الأطراف بعيدة عن تسخير ثرواتها لصالح مشاريعها الحضارية التنموية.

9. دفع الجنوب لكي يسعى لتحقيق تنمية خارج اطار بيئته وتعريضه لكل التقلبات والتغيرات التي تطرأ على تلك البيئة لشق وحداته وخلق التناقضات بين دوله من أجل :

أ. منع ظهور تكتلات تجارية تزيد من وزن الجنوب في الاقتصاد العالمي.

ب. الحيلولة دون مشاركته في ادارة وتسيير الاقتصاد العالمي وابقاؤه على هامش الاقتصاد العالمي.

ج. خلق دول جنوب غنية مرتبطة بمراكز الرأسمالية المتقدمة تسعى الى تحقيق اهدافها ودول جنوب فقيرة مدمرة ومستنزفة.

10. تهدف مخططات الرأسمالية المعولمة الى عرقلة جهود الجنوب من أجل اكتساب وتطويع التكنولوجية الذاتية وضع القيود أمام جهود العالم الثالث للاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا وذلك لكي يكون العامل التكنولوجي أداة تغيير لنقل اقتصاديات الجنوب من دول مرتبطة بالعولمة ارتباطاً سلبياً الى دول ذات منهج تنموي مستقل بل ان مخططات العولمة تهدف الى جعل العالم

التكنولوجي أداة هيمنة واضحة من خلال سيطرة الشركات عبر الوطنية على آليات نقل التكنولوجيا .

وأخيراً لابد من أن نقدم راينا بشأن العولمة الجديدة بالقول مؤكدين أن اللحاق بركب التنمية عن طريق العولمة الجديدة وتعميق الاندماج بالسوق العالمية عن طريق الاختراق المتبادل وعولمة النظم الانتاجية ما هو الا مشروع طوبائي والعولمة الجديدة ماهي الا تكثيف للتبعيات المالية والاستثمارية والتكنولوجية، وعلى البلدان النامية الوقوف بحزم ضد مخططات الشمال في سعيها لفرض واقع العولمة على اقتصادياتها.

سادساً : العولمة المالية

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسة وثقافية إلا أن بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه " العولمة المالية " والتي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين.

وقد حظيت البعاد المختلفة للعولمة بالكثير من الدراسة والتحليل غير أن البعد المالي بقى منقوصاً – ان لم نقل مهملاً – من التشخيص والبحث.

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وأزمات مدمرة كتلك التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا – ان أحسن التصرف فيها تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدولة النامية بشكل خاص ، لأن نمو هذه الأخيرة أصبح مشروطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي ولتضييق الهوة بين أطرافه.

ويمكن ايجاز هذه العوامل في النقاط التالية :

- **صعوبة الرأسمالية المالية :**

ويراد به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داو جونز، ناسدك، نيكاي، داكس) والتي تؤدي الى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

- **بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال:**

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الخارجية غير المستثمرة فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدمر مردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمر بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

- **ظهور الأدوات المالية الجديدة:**

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات (swaps)، والخيارات (options) والمستقبليات (futures)، بالإضافة إلى الأدوات التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات.

يتكامل هذا العامل مع سابقه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي تشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

- **أثر سياسات الانفتاح المالي :**

ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

وللعولمة المالية مزايا عديدة نذكر منها:

- **بالنسبة للدول النامية :**

* يمكن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ماتحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلي ، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.
* تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي من الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
* تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
* تؤدي إجراءات تحرير وتحديث و تحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الى الخارج.
* تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا.

- **بالنسبة للدول المتقدمة :**

* تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة و توفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعاً ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

ومع وجود هذه المزايا سواء بالنسبة للبلدان النامية أو المتقدمة ، إلا أن العولمة المالية تنطوي على مخاطر عديدة من أبرزها:

* لقد أثبتت التجارب أن العولمة المالية كثيراً ما تؤدي إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة.

* المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خصوصاً قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية)، و كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997.
* مخاطر التعرض لهجمات المضاربة كما حدث في أزمة الرهن العقاري عام 2007.
* مخاطر هروب الأموال الوطنية.
* مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال).
* إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.

وفي إطار العولمة المالية تعمل الاستثمارات الأجنبية لخدمة التجارة الخارجية وبدافع تحقيق الربح الوفير والسريع ، فهي تعمل على تدعيم التقسيم الدولي القائم ولا تغيره لصالح الدول النامية. وإذا كان البعض يرى أن تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، فإننا نرى العكس، حيث أن هذه الاستثمارات شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها ، كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم.

وتشير الاتجاهات الدولية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن هذه الاستثمارات الأجنبية اتجهت إلى الدول الصناعية الكبرى (والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان)، وبلغت أكثر من 75٪ كمتوسط.

وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة وهي (الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والصين والهند واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والمكسيك وتايلاند) ، حيث تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، وهذا التوزيع يفند فرضية التوزيع الأمثل والعادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي .

وبالرجوع إلى تركيبة هذه الأموال فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI والتزايد المطرد للاستثمار في الحافظة المالية FPI على حساب القروض التجارية الأخرى ، وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الأموال في مثل النوعين الأولين لكونهما فرصاً جديدة للتمويل والتشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول. أمام هذه الوضعية فان الاستفادة من حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية يستوجب من البلدان النامية اتخاذ جملة إجراءات من أبرزها:

- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية : يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضرورياً للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد.
- وجود مؤسسات اقتصادية قوية : يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية المؤسسات الاقتصادية وأسلوب إرادتها ومستوى أدائها.
- وجود إطار مؤسساتي وقانوني و قانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فاعلية.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- إجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد.
- توفر اقتصاد الإعلام والشفافية.
- التدرج من التحرير المالي والمصرفي.

لقد أظهرت التجارة أن الدول تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور على أسس تدريجية تمكن من استقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما برهنت هذه التجارب على أن برمجة الاصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والمصرفي، نظراً لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود في النقطة الأولى. أما الدولة التي حققت لسياسات توافق واشنطن في السرعة في التخفيض والسرعة في التوظيف

والسرعة في تحرير راس المال والسرعة في الإصلاحات الاقتصادية فلم تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية.

ومن المؤكد أن تكون مسألة تحرير وهيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في أروقة قمة الجنوب الثالثة، نظراً لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجه البلدان النامية بعد الأزمة الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث
هندسة العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة

مقدمة

مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تواجه اقتصادات الجنوب حاضراً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات ومستقبلاً غامضاً مليئاً بالتحديات الداخلية والخارجية، وباتت معظم دول الجنوب تعاني من الإعياء والإرهاق بسبب اجراءات التكيف والصدمات الخارجية والبيئية الاقتصادية الدولية السلبية وبسبب نتائج اندماجها بالسوق العالمية اندماجاً تبعياً عبرآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة.

وبسبب هذه الآليات الجديدة أخذت دول الجنوب تعاني من مشاكل جديدة فضلاً عن تلك المشاكل الموروثة التي لم تتمكن من حلها بعد، وفضلاً عن معاناتها من انعكاسات أشكال الهيمنة والاحتكار الجديدة، فإنها تواجه ضغوط الهندسة الرأسمالية الجديدة الهادفة لإعادة تصميم المسرح الاقتصادي العالمي لاستقبال أزمنة القرن الواحد والعشرين.

وضمن عملية إعادة هندسة الاقتصاد العالمي لاستيعاب التطورات المعاصرة، فإن اقتصادات الجنوب باتت مهددة بالابتعاد عن مناهج تنميتها الوطنية، ومالم تسارع دول الجنوب بوضع سياسات اقتصادية تقلل من خطورة هذه التطورات، فإنها ستواجه نتائج بالغة الخطورة. لذا فإن إعادة تماسك وتجمع الجنوب كفيل بمواجهة انعكاسات هذه التطورات وكفيل بمواجهة تحديات حقبة الألفية الثالثة بتضاريسها الجديدة وأثقالها وتبعاتها البالغة الخطورة والتقييد في أبعادها وانعكاساتها المستقبلية. والعالم النامي يمر اليوم بمأزق تنموي بالغ الخطورة وان هذا المأزق التنموي ليس مجرد أرقام ضخمة ومخفية، وإنما هو حالات أساسية تعبر عن بؤس الجنوب ومعاناة شعوبه، ويتجلى المأزق التنموي في السرعة التي يتزايد فيها تهميش اقتصاده مع تقدم أزمته القرن الواحد والعشرين، كما يعبر هذا المأزق عن الحكم القاسي الذي يحكم حركة اقتصاد الجنوب بعد تقييد هامش هذه

الحركة. وعلى الرغم من حدة المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن بؤس الجنوب فإن المأزق التنموي الأكبر يكمن في تزايد غنى عالم الشمال وتزايد فقر عالم الجنوب. لقد بلغ عالم الجنوب النقطة الحرجة التي تهدد امنه ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي. كما تشير مؤشرات انتكاسة التنمية في عالم الجنوب إلى الإخفاق التنموي الكبير لعقود التنمية الدولية التي أسهمت في زيادة ضعفه وتفككه وتبعثره. والتطورات المعاصرة جعلت الشمال مهيمناً ويملك مقومات ووسائل الهيمنة كلها، بينما تزداد تبعية الجنوب وتخلفه. إن أغنياء العالم يشكلون ربع سكان الأرض في حين يتمتعون بأكثر من ثلاثة أرباع خيرات وثروات العالم ويعيشون حالة متصاعدة من الرفاهية والتقدم. أما فقراء العالم (عالم الجنوب) فيشكلون ثلاثة أرباع سكان العالم يتقاسمون من جانبهم اقل من ربح إجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي، ورغم المأزق التنموي لعالم الجنوب، فإن الشمال لا يكتفي بإعادة ترتيبه على الخارطة الاقتصادية العالمية، بل يسعى لجعل الجنوب العدو المختلق لإدامة عجلة الإنتاج الصناعي العسكري في دول الشمال ولتبرير استمرار تسليح دول الجنوب وامتصاص فوائضها المالية وتسخيرها بعيداً عن مصالحها، ولجعل الجنوب مناطق بؤر للتوتر وخلق حروب اقليمية تحقق أهداف المنظومة الرأسمالية. ولاشك أن محاولة اكتشاف عدو في العالم الثالث يضاهي في خطورته الاتحاد السوفييتي السابق هي محاولة مفتعلة لتحقيق أهداف الهيمنة الجديدة في اقتصاد العولمة، تحاول مراكز المنظومة العالمية إحكام هيمنتها على اقتصادات الجنوب ومنها الاقتصادات العربية عبر وسائل هيمنة جديدة من أبرزها:

1. الهيمنة من خلال الاتجاهات الاقتصادية الجديدة.

أ. الهيمنة من خلال الادارة المركزية للاقتصاد العالمي.

ب.الهيمنة من خلال التحررية الاقتصادية الجديدة.

ج. الهيمنة من خلال العولمة.

2. الهيمنة من خلال الشركات متعدية الجنسية.
3. الهيمنة من خلال النظام التجاري العالمي الجديد.

أولاً: استراتيجيات وأهداف آليات الهيمنة والاحتكار إزاء دول الجنوب

منذ بداية القرن الجديد أخذت التطورات تتسارع تاركه آثاراً مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي بحركته الشمولية والقطاعية وبحركة عناصره الأساسية وبحركة تكتلاته التجارية الكبرى.

ومع تزايد هذه التطورات واتساعها، بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغير وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية وعلى مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية، ولم يكن العالم الثالث ومنه عالمنا العربي بعيداً عن هذه التطورات وانعكاساتها، فالجنوب ككل يعد اليوم جزءاً من هذه التطورات يتفاعل معها متأثراً بها ومؤثراً فيها.

مع دخولنا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أخذت هذه التطورات تأخذ شكل التغيرات الجذرية، ويوشك العالم أن يخرج من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وقد انقلبت نهاياته على بداياته وهو مايهدده بتأكيد الفروقات بين الشمال والجنوب وتأكيد توجه الشمال المخطط نحو تهميش اقتصادات الجنوب وتحجيم دوره في إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي.

وفضلاً عن محاولات الشمال الهيمنة على ثروات الجنوب، فإن المسرح الاقتصادي الدولي يعد حالياً لكي يحل الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية. وفي إطار هذا الإعداد بدأ الصراع يظهر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، ورغم هذا الصراع فإن هذه التكتلات تعني باختصار ان دول الشمال ماضية في سعيها لإحكام سيطرتها على العالم، ومنع الجنوب من تحقيق التنمية والدخول في عصر التصنيع على وفق منهجها التنموي المستقل.

كما أن برنـامج الـشمال يهـدف الى منـع دول الجنـوب مـن احـتلال مكانـة مرموقـة في حركـة العلـم والتكنولوجيـا والـدخول في ثـورات العـصر فـاعلاً فيهـا ومنتجـاً لا مـستهلكاً. وهـي بهـذا تحـاول نقـل أعبـاء أزماتهـا الى الجنـوب، وحـل مشكلاتها الاقتصادية على حسابه، وما يجري اليوم في الجنـوب هـو ان الرأسماليـة بوصفها منظومة عالمية تحاول أن تؤجل مواجهـة أزمتهـا الاقتـصادية القادمـة، فهـي بدلاً من أن تحاول تعزيز النمو المطرد وتضييق نطاق الاختلالات وتنسيق سياسـاتها الاقتصادية أخذت تتبع سياسات لا تأخذ بنظر الاعتبار مشاكل الاقتـصاد العـالمي، وتتناسى ان مشاكل بلدان الجنوب كلها جزء من اقتصاد عالمي مترابط.

ان أوجه الاختلال الخارجية والمالية في بعض البلـدان المتقدمـة النمـو أسـهم في نقل أعباء الأزمة الى بلدان الجنـوب، وفي عـدم الاسـتقرار الاقتـصادي العـالمي، وهو ما أدى الى جعل العقود الماضية عقوداً خسرتها التنمية فيما يتعلق بـالكثير مـن البلدان الناميـة، وهنـا نؤكـد مـسؤولية البلـدان المتقدمـة النمـو في انتكاسـة التنميـة في البلدان النامية وتدهور البيئة الاقتصادية الدولية.

لقد انتزعت وسائل الهيمنة والاحتكار الجديـدة ضـريبة باهظـة مـن البلـدان النامية جميعها إذ أجبرت هذه الآليات الجديدة على قيام البلدان ببذل جهود مـضنية في تسهيل التكيف. ولقد أسفرت جهود التكيف ومن بينهـا الـشروط الـتي فرضـها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية عن تكبد هذه البلـدان نفقـات اجتماعيـة واقتصادية مرتفعة أضعفت من قدراتها على النمو والتنميـة والتطـوير. وأدت هـذه السياسات الى تزايد عوامل التدمير الاقتـصادي والاجتمـاعي في كـثير مـن البلـدان النامية. كمـا سـببت سياسـات التكيـف الانكماشـية التقييديـة في أعبـاء او ارهـاق للتكيف. وهكذا تسببت صدمات التنميـة الخارجيـة والداخليـة، في فـرض مـشاكل تكيف صعبة على كثير مـن البلـدان الناميـة. فالتكـاليف الاقتـصادية والاجتماعيـة لعمليـة خفـض النفقـات الاسـتهلاكية والاسـتثمارية قـد تجـاوزت في الكـثير مـن الأحيان الحدود المسموح بها تنموياً. وتسبب هذا التخفيض في ما تسميه المؤسسات

المالية الدولية بأعباء او إرهاق التكيف المشار إليه آنفاً. كما انتزعت آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة ضريبة اخرى من البلدان النامية تمثلت في دفع اقتصادات البلدان النامية لكي تعمل في بيئة غير ملائمة كان من نتائجها تزايد العجز الكبير في الميزانيات و تدهور مؤشرات النمو الاقتصادي، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، والنقل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو بسبب الاجراءات الحمائية من الدول، وعدم كفاية التدفقات اللازمة للاستثمارات وخاصة الصناعية وفي مجال البنى الأساسية وعدم إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بسبب القيود الشديدة، وتدهو معدلات التبادل التجاري .. الخ

وفي حالة عدم وقوف البلدان النامية مجتمعة بوجه آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، وإزاء استمرار عوامل الاضطراب والصدمات المفاجئة، وإزاء فشل الجهود الدولية في ادخال تحسينات ملموسة على الاقتصاد العالمي، وإزاء فشل الجهود الدولية في ايجاد الحلول الدائمة لمشاكل الاقتصاد وتخليصه من الاختلالات واسعة النطاق في الأنظمة الاقتصادية وبالأخص المالية والنقدية والتجارية الدولية، فإن معظم البلدان النامية ومنها الأقطار العربية ستواجه الأزمنة القادمة باقتصادات أكثر اختلالاً وأكثر انكشافاً وأقل قدرة على استئناف النمو، وأقل مناعة على مقاومة الصدمات الخارجية المفاجئة واستيعاب آثارها المتعددة الجوانب. وسوف تتعرض الاقتصادات النامية لعدم الاستقرار ولمزيد من العوامل التي تهدد نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، وستعاني الاقتصادات النامية نت انتكاسة تنموية تتسم بمعدلات نمو راكدة او هابطه مع تبديد متزايد للمنجزات الإنمائية التي تحققت في العقود السالفة، وسوف تضطر البلدان النامية لأن تحقق أهدافها التنموية في محيط خارجي غير ملائم مع بذل جهود مضنية للتكيف مع هذا المحيط ، وستفقد الكثير من الدول النامية قدرتها على استعادة حيوية اقتصاداتها ، وتتكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية جراء ارهاق أو اعباء التكيف، وستكون احتمالات انعاش

النمو والتنمية في معظم البلدان النامية بالغة الصعوبة، إذ ستتعرض الاقتصادات النامية لمزيد من انعكاسات هذه الآليات الجديدة التي تهدد بمزيد من التدهور أوضاعها الاقتصادية، هذا فضلاً عما تفرزه هذه الآليات في انعكاسات سلبية على اسعار السلع الأساسية ومنها اسعار النفط وتدهور معدلات التبادل التجاري وتقلب اسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الفائدة وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة للتنمية، فضلاً عن تزايد حجم واعباء المديونية الخارجية، وفي ظل آليات الهيمنة والاحتكار الجدية فإن معظم البلدان النامية ستشهد تدهوراً مروعاً للمبادئ والقواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي، فضلاً عن استمرار التقويض الذي يتعرض له مبدأ التعددية والتنصل المستمر من الالتزامات الدولية تجاه مبدأ التعددية وسوف يسهم هذا التدهور في عدم إمكانية إيجاد نهج عالمي للمشاكل الاقتصادية العالمية وخاصة مشاكل الجنوب وسيشهد القرن المقبل استمرار هيمنة الشمال (بوصفها دولا وتكتلات) على إدارة الاقتصاد العالمي وأبعاد الجنوب عن المشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية العالمية، وبالرغم من ان وضع حلول عالمية لمشاكل الاقتصاد العالمي يتطلب إدارة أشمل للاقتصاد العالمي وقواعد أوسع لتجسيد مصالح المجموعات الدولية كلها المتقدم منها والنامي.. فان ملامح اقتصاد العولمة تشير إلى هيمنة عاتية وإبعاد لدور الجنوب وتهميش لاقتصاداته ولوزنه في الاقتصاد العالمي عبر أشكال جديدة من الهيمنة تمكن المنظومة الرأسمالية وآلياتها ومؤسساتها من اختراق الجنوب وتحطيم أسوار منه وتكريس الخروقات الاقتصادية والأمنية كلها. وبينما يتحرك الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد العولمة بعمق تتحول دعوات إحياء الحوار بين الشمال والجنوب الى دعوات لكي تحول عالمنا إلى عالم وحشي تسود فيه شريعة الغاب، شريعة القوي يأكل الضعفاء. وبدلاً من إحياء الحوار البناء بين الشمال والجنوب، يسعى الشمال لإحياء دعوات الاستعمار القديم لنهب ثروات أبناء الجنوب واستنزاف خيراتهم

والتحكم في مصيرهم الاقتصادي والسيطرة على أنماط تنميتهم وربطهم بالسوق العالمية ربطاً اندماجياً تبعياً.

ويمكن تلخيص استراتيجيات وأهداف الهيمنة والاحتكار الجديدة بالآتي:

- الاستمرار بعد الاهتمام الايجابي بقضايا التنمية في البلدان النامية الا بالقدر الذي يحقق مصالح الغرب.
- عدم وضع حلول بناءة ودائمة لمشاكل الاقتصادي العالمي المترابطة ولمشاكل الجنوب بصورة خاصة.
- تحجيم الدعم للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعجيل مسار تنميتها.
- إبعاد الجنوب عن دائرة العصرنة وربطه بحلقات التبعية المقفلة وتدويل اقتصاداته وربطها بعجلة الرأسمالي عبر الاندماج التنموي التبعي من خلال التكامل الدولي (المركزية الاقتصادية).
- توجيه آليات المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية لكي تعبر بالدرجة الأولى عن مصالح الشمال بغض النظر عن مصالح الجنوب.
- تضييق رقعة اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الدولي.
- احكام السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي وخاصة مقدرات وخبرات الجنوب لصالح الشمال.
- الاستعاضة عن الاجراءات المنسقة ذات الطابع العالمي بنهج ثنائية قطاعية غير منسقة مما يهدد ويقوض مبدأ تعددية الأطراف ويزيد من تآكله ويؤدي الى تحقيق أهداف سياسية على حساب مصالح البلدان النامية.
- التشكيك بصوابية المبادئ التي نصت عليها بنود الأمم المتحدة كالإعلان وبرنامج العمل من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- الابتعاد عن مفهوم الترابط في الاقتصاد العالمي بوصفه أساساً للتعاون المتبادل والسعي لتناسي ان مشاكل البلدان النامية جزء لا يتجزأ من مشاكل العالم.
- التدهور السريع للمبادئ والقواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف.
- جعل المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تعمل لصالح الشمال على حساب مصالح الجنوب.
- جعل آليات هذه المنظومة، تعكس الدور المهيمن للشمال في إدارة الاقتصاد العالمي وهامشية دول الجنوب في هذه الإدارة.
- توجيه آليات هذه المنظومة وخاصة الشركات عابرة الوطنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها لإخضاع اقتصادات الجنوب لسيطرة الشمال وجعل من دول الجنوب مجتمعات طرفية تابعة لمراكز الراسمالية المتقدمة.
- تمكين مراكز المنظومة الرأسمالية من نقل أعباء أزماتها الاقتصادية الى دول الجنوب وفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة على دول الجنوب لكي تتكيف مع اعباء هذه الأزمات المنقولة اليها.
- الاستمرار بآلية انعاش اقتصاد الشمال على حساب اقتصاد الجنوب وابقائه متخلفاً ومرتبطاً بحلقات من التبعية عبر الاندماج التبعي في السوق العالمية.

وستؤدي هذه الاستراتيجيات الى تزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان النامية كما ستؤدي سياسات التكيف الانكماشية التقييدية في اعباء أو إرهاق التكيف. وهكذا ستواجه دول الجنوب عموماً مشاكل تكيف بالغة الصعوبة قد لا يتمكن الكثير منها من تحملها، خاصة إذا ماوصلت الى مرحلة أعباء التكيف وهو ما تخطط له دول الشمال لتمكين صندوق النقد الدولي من الهيمنة على تلك الاقتصادات بعد بلوغها مرحلة اعباء التكيف.

ثانياً: الاتجاهات الاقتصادية العالمية الجديدة

(1) الاتجاه نحو الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي

مع دخول الاقتصاد العالمي حقبة الألفية الثالثة تتضح بشكل جلي قواعد السلوك الدولي الشديد المركزية، وفي ظل هذه القواعد تنتقل عدة من مقومات السيادة الداخلية (الوطنية) في مجال الاقتصاد العالمي، وهي ثلاثية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وهذه المؤسسات هي التي تحدد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بوساطة راسمي السياسة في البلدان المختلفة دون أدنى مرونة أو تحريف. وبذلك ترتبط القروض وإعادة الجدولة والتسهيلات التجارية والصناعية والصفقات التكنولوجية وتوريد الأسلحة بمدى التزام الدولة المعنية بقواعد السلوك التي تحددها هذه المؤسسات وبالسقوف التي تفرضها على مختلف الأنشطة والممارسات الوطنية والدولية لاشك ان قواعد السلوك الدولي القائمة على الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي تعززت بتزايد الدور المهيمن لهذه المؤسسات على الاقتصاد العالمي.

1/1 – الهيمنة من خلال برامج البنك الدولي

إن سيطرة دول الشمال على البنك الدولي مكنت نشاطات البنك الدولي لتكون في خدمة أيديولوجية التنمية الرأسمالية، فلقد استغل البنك الدولي الظروف الاقتصادية الصعبة للبلدان النامية لتقديم قروضه المشروطة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي الرامية إلى دعم موازين المدفوعات لتمكين البلدان النامية من تسديد ديونها، وتتلخص آليات هذه البرامج في تحرير الأسعار والخصخصة وفتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء الدعم وتقليص أنشطة القطاع العام. وهذه البرامج سهلت تغلغل رأس المال الأجنبي في البلدان النامية والسيطرة على مواردها وفتح أسواقها كما مكنت جهود الشركات عابرة الوطنية لاستغلال الموارد الطبيعية والمهيمنة على آليات التسويق والتكنولوجيا والتصنيع والتجارة في البلدان

النامية ويمكن القول ان البنك الدولي اسهم في تمكين راس المال من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلدان النامية.

1/ 2– **الهيمنة من خلال برامج صندوق النقد الدولي**

يهدف الصندوق الى فرض برامج التثبيت التي تنصب جميعها على تحقيق التحررية الاقتصادية عن طريق فرض اجراءات متنوعة كلها تبطش بالمجازات البلدان النامية كلها كما ترمي الى تعظيم الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق الوفر في العملة الأجنبية، ونظراً لمحدودية قدرة البلدان النامية على الولوج في التصنيع التصديري، فن المجال يفتح واسعاً للشركات متعددة الجنسية لتنشىء حلقة من حلقات انتاجها فيها. كما يقوم الصندوق بفرض سياسة نقدية ترمي الى زيادة أسعار الفائدة وتحرير التعامل في أسواق رأس المال (التحررية الاقتصادية المؤدلجة).

لقد مرت خمسون سنة على انشاء صندوق النقد الدولي والبناء الدولي في 22 تموز 1994. ولقد أدت عولمة الاقتصاد وتدويل وحدات الانتاج والانتقال من الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد العالمي الى تعزيز دور هاتين المؤسستين في مراقبة أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية والنقدية واجراءات التكيف الاعتيادي وإعادة الهيكلة. ومع تزايد دور هاتين المؤسستين ازدادت درجة المركزية في إدارة الاقتصاد العالمي.

وفضلاً عن ذلك فلقد أصبح المرور عبر الصندوق هو أول خطوة في ما يسمى بإعادة جدولة الديون في نادي باريس، وهذا النادي يضم الدول الرأسمالية الدائنة وينعقد في باريس في مقر وزارة المالية الفرنسية برئاسة مسؤولين فرنسيين وهو الذي يتولى بعد شهادة الصندوق بحسن سيرة وسلوك البلد المدين الموافقة او عدم الموافقة على إعادة جدولة الديون. ولعل أبرز مافي هذه العملية خطاب النيات الذي يوقعه البلد المدين ويرسله إلى الصندوق متضمناً سياسة البلد المدين الاقتصادية المقبلة على وفق ما يراه الصندوق ملائماً من تلك السياسات ولا يوقع

الصندوق على ذلك الخطاب الا إذا كانت السياسة مطابقة لإدارته وأفكاره دونما تغيير أو تحريف.

فالصندوق والبنك أداة رئيسية للهيمنة الاقتصادية المعتمدة على القوى النقدية والمالية يلجأ الى ما يسمى باقتصاد القوة والإكراه. لقد أدى تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وتراكم المديونية والمعوزة، فأخذا يقرضان شروطها الخاصة بالانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحويل ملكية القطاع العام الى الخاص وبقية الشروط الأخرى والتخصيصية بلا قيود).

وتعمل مؤسسات برتن وودز ضمن الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي، وبات نفوذها يتجاوز وظائفها الاقتصادية ليفرض ارادته على الشعوب ولتبدل خياراتها الاقتصادية بما يلائم الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي.

ان وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على السياسات الاقتصادية للبلدان النامية قد اتسع نطاقها شيئاً فشيئاً، وأصبح كل من البنك والصندوق يتدخلان في أشكال المفاوضات كلها بشأن الديون وأخذا يرسمان استراتيجية التنمية لشعوب العالم النامي.

كما أخذا يراقبان عن قرب السياسة الاقتصادية للبلدان النامية، وبمرور الوقت تزايد نفوذهما واتسعت الرقعة الجغرافية التي يلعبان دوراً بارزاً على امتدادها. وهكذا أصبح الصندوق يمثل شخصية حقيقة في العديد من البلدان النامية، وأصبح كذلك يلعب دوراً رئيساً في القواعد الوطنية التي تتحكم بالتنمية ولعل أبرز معالم هذا التحكم الحد من دور الدولة في تنفيذ مهام التنمية والسياسات الاقتصادية الوطنية.

أهداف الهيمنة من خلال الإدارة الاقتصادية المركزية للاقتصاد العالمي.

1. إن الخضوع لشروط المركزية يفضي في النهاية إلى أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتمتنع البلدان أو مجتمعات الأطراف عن بناء الوحدة الوطنية لصالح مايسمى بالاقتصاد الذي أصبح عالمياً.

2. التآكل على مستوى السلطة الوطنية وبناء نظام إنتاج معولم يتجاوز نظم الإنتاج الوطنية ويحل محلها إذ تذوب فيه الاستقلالية الوطنية لصالح المركزية.
3. إن إخضاع اقتصاد الجنوب لشروط الإدارة الاقتصادية المركزية يؤدي إلى تفكيك القطاع العام وتقليص سلطة الدولة لصالح رأس المال الأجنبي والشركات عابرة الوطنية.
4. إن إخضاع اقتصاد الجنوب لشروط الإدارة الاقتصادية المركزية يؤدي إلى تقليص دائرة الاقتصاد الوطني (تحديد سلطة القرار الاقتصادي الوطني).
5. جعل العالم النامي مجتمعات طرفية تتطور على وفق شروط تطور مراكز الرأسمالية المتقدمة وشروط الاندماج التبعي في السوق العالمية.
6. دفع دول الجنوب عن مستقبلها التنموي خارج بيئتها الاقتصادية أي تعطيل الفكر التنموي القائم على التنمية المستقلة.
7. احكام حلقات التبعية المالية والنقدية والتنموية والتكنولوجية والغذائية والتجارية.
8. ان الإدارة الاقتصادية المركزية هي بمثابة عدوان على الأمن الاقتصادي الدولي بصورة عامة وعلى الأمن الاقتصادي بصورة خاصة للجنوب.
9. وفضلاً عن نهب ثروات الجنوب فإن المركزية الاقتصادية تسعى لمنع الجنوب من تحقيق التنمية والدخول في العصرنة على وفق منهجها التنموي المستقل فضلاً عن منعه من احتلال مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجية والدخول في ثروات العصر فاعلاً فيها ومنتجاً لا مستهلكاً وفي هذا الاطار تفرض دول الشمال قيوداً شديدة على حركة التنمية في البلدان النامية، خاصة ما يتعلق منها بقيود التكيف ازاء تدهور البيئة الاقتصادية الدولية ومواجهة الصدمات الخارجية وجعلها تتكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

10. إن نتـائج المركزيـة تعـود بـالنفع علـى الـشمال الـذي يحـافظ علـى هيمنتـه في السوق العالمي خاصـة في مجـال الغـذاء والتكنولوجيـا والمبـادرة في الإنتـاج الصناعي المتجدد.

11. إن الاندماج عن طريق السوق وحدها يطور التناقضات ويعمقهـا. فالمركزيـة في إدارة الاقتصاد العالمي تؤدي إلى تآكل الهيكليـات عنـد الـضعفاء وتماسـكها عند الأقوياء. وإذا كان خيار المركزية مقيداً في دول المركزيـة فـإن هـذا الخيـار الإقليمـي يمكـن أن يهمـش منـاطق طرفيـة واسـعة النطـاق في دول الجنـوب ويلحقها بالفضاءات الاقتصادية القارية الإقليمية.

(2) الاتجاه نحو التحررية الاقتصادية الجديدة: الاستراتيجيات والأهداف.

يتبارى المحللون الاقتصاديون في رصـد تحـولات الاقتـصاد العـالمي وضـمن عملية الرصد هذه تتجه مختبرات الشمال للبرلـة اقتـصاد الجنـوب لبرلـة مـؤد لجـة. واللبرلة المؤدلجة يراد بها التحررية الاقتصادية المفروضـة علـى اقتـصادات الجنـوب علـى وفـق مـنهج مؤسـسات بـرتن وودز وإيـديولوجيتها، أي تطبيـق إجـراءات اقتصادية في إطار رؤية البنـك الـدولي وصـندوق النقـد الـدولي، وهـي إجـراءات سعت الحكومة التي قبلت اتخاذهـا في اتفاقهـا مـع البنـك الـدولي وصـندوق النقـد الـدولي بتطبيقهـا وتـسميتها إصـلاحا اقتـصادياً. ولا شـك إن تعـبير الإصـلاح الاقتصادي من جانب هذه الحكومات هو تسمية محليـة فالاسـم الرسمـي لبرنـامج البنك الدولي هو التكيف الاقتـصادي وإعـادة الهيكلـة الاقتـصادية. ومعنـى ذلـك واضح هو أن تقوم الحكومات التي تقبل بـشروط البنـك الـدولي بتغـيير أوضـاعها على وفق أيديولوجية البنك الدولي. أما برامج صندوق النقد الـدولي فهـي بـرامج (التثبيت) والمراد منها هنا إتباع سياسة صرف حرة تبعاً لرؤية الصندوق وما يرافقهـا مـن إجـراءات وشـروط انكماشـية معينـة. ولاشـك أن إجـراءات صـندوق النقـد الدولي وشروطه ذات طبيعة مالية لا علاقة لها بالتنمية وبمشاكل البلـدان التنمويـة، فهي تنصب علـى تقلـيص عجـز مـوازين المـدفوعات وتقلـيص العجـز في ميزانيـة

الدولة دون أن يتطرق إلى تنشيط عملية التنمية والاستثمار وبغض النظر عن الآثار السلبية لهذه الإجراءات المالية والنقدية. وتحت شعار حرية الأسواق والتحررية الاقتصادية شنت مؤسسات برتن وودز حرباً ضد أيديولوجية القطاع العام وأعلنت ان الخطر الاقتصادي الذي يهدد الاقتصاد العالمي قادم من القطاع العام، لذلك راحت تنتقد مجمل النظريات التي تؤكد على دور القطاع العام، وراحت تدعو الى تفكيك القطاع العام لفسح المجال لتطبيق التحررية الاقتصادية الجديدة ، وهكذا ظهر تيار كاسح ينتقد مجمل النظريات التي تدعو الى اصلاح القطاع العام. وزيادة فعاليته في إدارة الاقتصاد الوطني، وهذا التيار الكاسح يبشر باللبرلة الاقتصادية على طريقة الصندوق ويدعو الى تفكيك القطاع العام وتصفيته ونقل ملكيته الى القطاع الخاص في عد ذلك طريق الخلاص لبلدان الجنوب.

والتحررية الاقتصادية ذات البعد الأيديولوجي تلزم دول الجنوب بالخضوع لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الاقتصاد. فالوصفات الجاهزة التي يدعو لها كل من البنك الدولي والصندوق الدوليين لا يجوز المساس بها ولا يسمح حتى بمناقشتها وتحريفها فهي نص مكتوب في خطاب النيات لا يجوز المساس به.وما يسمى بالتحررية الاقتصادية في كثير من دول العالم النامي لا يعدو ان يكون إجراءات نفذت بطلب من مؤسسات برتن وودز الى إزالة متسرعة وغير واضحة لنظم الرقابة المركزية السائدة ولا علاقة لها باعتبارات الكفاءة أو معالجة الاختلالات الاقتصادية من منظور تنموي بعيد الأمد. لا شك أن تطبيق سياسات التحررية الجدية يستوجب تطبيق وجهة نظر مؤسسات برتن وودز، وهي الإزالة المتسرعة للإجراءات والقوانين والتشريعات ولنظم الرقابة المركزية والإدارية وانسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية وتقليص السلطة الوطنية حيثما أمكن. فضلاً عن تفكيك القطاع العام وتحجيم دوره وتصفية مشروعاته وخفض الدعم المقدم لما يتبقى منه. ولعل من أبرز وسائل الابتزاز والهيمنة الجديدة هو ما تسعى اليه مراكز الرأسمالية التقدمية من فرض اللبرلة المؤدلجة على العالم

بصورة خاصة، وفي اطار هذه التحررية تسعى الولايات المتحدة الى تسويق نظريات تنموية جديدة تقوم على الأحادية والاختزالية والأدلجة وتتسم بكونها تقوم على الوصفات الجاهزة الأقل التصاقاً بالواقع التنموي وأكثر سطحية في تشويهها مشاكل عالم الجنوب. ويأتي تسويق هذه النظريات ذرائع إعادة هيكلة اقتصادات الجنوب وما تطرحه هذه النظريات هو طرح تيار أيديولوجي كاسح يطالب بتفكيك القطاع العام ونقله الى القطاع الخاص على وفق تصورات خارجية محددة سابقاً وجاهزة وأخذت هذه النظريات تفرض إلغاء القطاع العام وتقليص سلطة الدولة الوطنية وتتهم القطاع العام بأنه السبب في خلق الاختلالات البنيوية وراحت تروج الأفكار القائلة ان التنمية ستحقق عن طريق اللحاق بركب الرأسمالية وآلياتها ومنهج حياتها.

وأخذ هذا التيار الجديد يتلقى الدعم كله من المؤسسات المالية والنقدية الدولية. ولا شك أن وسائل الهيمنة الجديدة المتمثلة في بث موجة التيار التنموي المؤدلج هي في حقيقة الأمر وسيلة للتهرب من واقع أزمات النظام الرأسمالي تلك الأزمات التي تعد السبب الرئيس في تردي أوضاع البلدان النامية.

لذا تحاول مراكز الرأسمالية المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة الهروب من حل الأزمة إلى إدارة الأزمة من أجل استمرار تحكمها في اقتصاداته وفرض هيمنتها على مصيره والتحكم بمستقبله وفرض نوع من القيود التي تعوق نموه وتوجيه اقتصاداته ومن خلال منطق التحررية الاقتصادية ذات البعد الايديولوجي يتزايد دور الشركات عابرة الوطنية، ويزداد انفراد وتحكم رأس المال دون منازع، وتتزايد الخصخصة ويضعف دور الدولة، ومن خلال الأقلمة المتدرجة في العولمة (تنظيم أحزمة نقل العولمة من خلال ربط أقاليم طرفية محددة بمراكز سيطرة معينة) تم تعميق اندماج الأطراف في السوق العالمية وبما يضمن هيمنة الشمال على اقتصاد الجنوب في القرن الحادي والعشرين.

لـذا يمكـن القـول ان ابـرز انـواع الهيمنـة الجديـة هـي سياسـات التحرريـة الاقتصادية التي يقودها صندوق النقد الدولي.

لذا بات الصندوق يمارس ضغوطاً كبيرة على الدول مـن أجـل تطبيـق هـذه السياسات، ويستخدم شتى أنواع الردع الاقتصادي ضد تلك الدول الـتي لا تخـضع لشروطه. وفي ضوء هذه السياسات باتت توجهات الصندوق لتصفية القطـاع العـام من خلال الخصخـصة شـرطاً ضـرورياً لتطبيـق هـذه الـسياسات، ولتطبيـق الإدارة الشديدة المركزيـة لتلـك الـدول الـتي تلجـأ الى الـصندوق للاقـتراض. وهـذا يعـني في نهاية المطاف قيام البلد المعني بإجراء تغييرات في سياسته الاقتـصادية علـى وفـق مايراه الصندوق، أي تغيير الأوضـاع والـسياسات الاقتـصادية امتثـالاً واستـسلاماً لسياسة مؤسسات برتن وودز وباختـصار شـديد تطبيـق الأيديولوجيـة الاقتـصادية لمؤسسات برتن وودز.

ولعل من أبرز شـروط بـرتن وودز (المـشروطية) الـتي تفـرض علـى بلـدان الجنوب في اطار اللبرلـة الاقتـصادية المؤدلجـة الـتي تـاتي بوصـفها حزمـة متكاملـة ووصفة جاهزة للدول والحالات كلها مايأتي:

- تقليص دور القطاع العام واعطاء دور متميز للقطاع الخاص الأجنبي في الأنـشطة الاقتصادية.
- السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأخذ دورها في الاقتصادات الوطنية.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية.
- رفع الدعم عن الأسعار للسلع الأساسية.
- تحرير أسعار الفائدة.
- إلغاء الحماية للسلع الوطنية.
- تخفيض الإنفاق العام.
- زيادة الضرائب.

ان قراءة متأنية لهذه الاجراءات توصلنا الى نتائج معينة مفادهـا عـدم الفـصل بين المنطلقات الأيديولوجية لمؤسسات برتن وودز وبـين برامجهـا الخاصـة بالتثبيـت والتكييف الهيكلي وإعادة هيكلة الاقتصاد بالشيك للبنك الدولي ولـصندوق النقـد الدولي لاشـك إن اللبرلـة المؤدلجـة الـتي تفرضـها مؤسـسات بـرتن وودز في مجـال تقليص دور الدول أو الإجراءات التحررية الأخـرى هـي بمثابـة تخريـب اقتـصادي لاقتصادات الجنوب. إذ ان هذه الإجـراءات (الإجـراءات التحرريـة) المقدمـة بكـل وصفة جاهزة هي ذات تأثير ولا تشكل مرشداً كاملاً للسياسات الاقتصادية.

نلخص من تحليلنا للبرلة المؤدلجة إلى ما يأتي:

1. ان اللبرلة المؤدلجة تتمثل في تيار كاسـح يطالـب بتفكيـك القطـاع العـام وابعـاد الدولة عن ادارة الأنشطة الاقتصادية وإزالة نظم الرقابة الحكومية.
2. فرض خيارات تنموية على البلـدان الناميـة تـساعد مراكـز الرأسماليـة المتقدمـة على تحقيق اهداف الرأسمالية العالمية المتمثلة بتطبيق مبـدأ المركزيـة الاقتـصادية في الاقتصاد العالي وإلحاق اقتصادات الجنوب بالفضاءات الاقتـصادية القاريـة او الاقليمية.
3. دعوة لسيادة النوذج الأيديولوجي للاقتصاد اللبرالي في دول الجنوب.
4. خطوة نحو تدويل وعمولة الوحدات الانتاجية والخدميـة في اقتـصادات الجنـوب تمهيداً لدمج هذه الوحدات بالاقتصاد العالمي دمجاً تبعياً.

(3) التوجه نحو العولمة الاقتصادية وتعويم مفهوم السيادة الاقتصادية لدولة الأمة.

شاع استخدام مفردة العولمة الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية وقد ظهـرت مصطلحات بديلة مثـل الأمميـة الاقتـصادية والكوكبيـة وعالميـة الاقتـصاد والعالميـة للدلالة على مرحلة جديدة من مراحل تطور اقتصاد المنظومة الرأسمالية.

لقد ظهر مفهوم العولمة بداية للإشارة إلى ظاهرة اتساع مجال أو فضاء الإنتـاج والتجارة والمال ليشمل السوق العالمية بأجمعها. وتـزامن هـذا الاتـساع في الأسـواق مع ظهور وانتشار الصبغة المالية للرأسمالية.

لقد أخذ الخطاب الغربي المعاصر يدعو للعولمة طبقاً لمفهوم (الأمركة)، ويروج للعولمة ومشاريعها ويطالب الدول بقبول مفاهيمها وآلياتها من أجل تعظيم الفوائد التي يمكن الحصول عليها وتقليص الخسائر المحتملة، على أن التبشير بالعولمة ذهب إلى مدى أبعد ليؤكد على أنها العصا التي لا يمكن لأي اقتصاد الوقوف دون التوكؤ عليها وأنها بمثابة طريق لا مفر منه إذا أريد الدخول في العصرنة وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية. ويضيف أنصار هذا الرأي أن تكاليف عدم الإصلاح للاستجابة لشروط العولمة ستكون عالية جداً إذا ما تأخر تنفيذها. خاصة وأن هذا التنفيذ هو أقل كلفة الآن من المستقبل وسوف تتعرض الدول التي لا تكيف أوضاعها الاقتصادية مع شروط العولمة لمخاطر جسيمة في المستقبل.

وهكذا يتسارع زخم التيار الداعي للعولمة على أساس موجهات الاندماج بالسوق العالمية والإقليمية. وتزامنت هذه الدعوة مع دعوات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الرامي الى تقليص دور الدولة في الإدارة الاقتصادية وتقليص مساحة القطاع العام وتطبيق مناهج الحرية الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية والتي فرضت على الكثير من دول العالم النامي تحت ذرائع وحجج متنوعة.

ويشير مفهوم العولمة الاقتصادية الى الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي يقوم على مرجعية الدولة القومية... إلى الاقتصاد الكوني الذي يرتكز على الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية التي تحل محل الدولية وتتولى إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي. وبذلك تتقلص سلطة الدولة الاقتصادية. وبهذا التحول من الاقتصاد الدولي القائم على مرجعية الدولة القومية وسيادتها الاقتصادية... إلى الاقتصاد العالمي القائم على مرجعية الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية المالكة لسلطة القرار الاقتصادي الكوني.. يصبح عالم العولمة عالماً بدون دولة/ بدون امة/ بدون وطن، عالم بلا انتماء، عالم لا يعترف بالوطن وهكذا تهدف العولمة إلى إنهاء أو تعويم دور الدولة بوصفها محدداً للهوية ومصدراً للسلطة الاقتصادية.

ومن أجل الوصول إلى مرحلة تعويم دور الدولة القومية راحت اليد الخفية وراء العولمة تطلق العنان لقوى النيوليبرالية الاقتصادية (التحررية الاقتصادية) من أجل تفكيك المفاهيم التقليدية للدولة كمفهوم القطاع العام ومفهوم التنمية المستقلة، ومفهوم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية... الخ

وفي هذه المرحلة المهمة من مرحلة الإعداد لنشر العولمة جنوباً تحاول المنظومة الرأسمالية التركيز على إبعاد دور الدولة عن إدارة الشؤون الاقتصادية لاقتصاداتها في محاولة لإضعاف سلطة الدولة وتقليص أو إلغاء دور قطاعها العام وتقليص مساحة تدخلها في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية وترك كل المهام للشركات متعددة الجنسية ولصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي ولمنظمة التجارة العالمية وللآليات الأخرى (المؤسسة الاقتصادية العالمية) الجديدة ويكمن الهدف الحقيقي للعولمة الاقتصادية في نقل مقومات السيادة من سلطة الدولة إلى سلطة القرار الاقتصادي المعولمة، أي نقل بعض من اختصاصات الدولة وسلطتها في المجال الاقتصادي الى المؤسسات العالمية عبر آلية نزع ملكية الدولة وتحجيم قطاعها العام ونقلها إلى القطاع الخاص وهكذا فإن التخصيصية هي الاطار التمهيدي والخطوة الضرورية للعولمة الاقتصادية فلا عولمة اقتصادية بدون التخصيصية.لذا فإن العولمة الاقتصادية تستهدف الدولة ومقومات سياستها في إطارها المؤسسي لتحل محلها شبكات الهيمنة العالمية الجديدة ممثلة بمؤسسات برتن وودز ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية والمراكز المتقدمة للمنظومة الرأسمالية عالم العولمة الاقتصادية اذن فيما يتعلق بدول الجنوب فهي عالم يتجاوز التنمية المستقلة ومقوماتها وهذا يعني أنها عالم بلا معنى، وعالم بلا وطنية اقتصادية عالم بلا أسوار، عالم بلا حواجز اقتصادية، السلطة والبشر والخدمة ورأس المال والتكنولوجيا .. كلها معولمة فالعولمة باختصار شديد عالم بلا هوية لا يعترف بالتراث ولا يعترف بالخصوصية ... عالم الإباحية وعالم الرأسمالية الهمجية والمتوحشة.

فالعولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن ... يعمل على التفتيت والتثبيت وفي ظل العولمة الاقتصادية ومقوماتها سيصبح عالم الجنوب مهملاً ملحقاً بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف لأداء وظائف اقتصادية محددة. ويخطىء من يظن أن عالم الجنوب سيحقق أي نوع من التنمية عبر آليات العولمة، فالتنمية لا تتم بالانابة وإنما بالأصالة، وكل مايحدث من تنمية في ظل العولمة فهي لصالح برابرة العالم الجدد.

وستفضي العولمة الاقتصادية في نهاية الأمر الى حالة حافلة بالتوترات والتناقضات خاصة بعد أن تعطل قدرة الدولة وسيادتها القومية على التشريع في نطاق سيادتها الجغرافية والزامها بالخضوع للتشريع العالمي لصالح الفاتحين الجدد، خاصة فيما يتعلق بتحريك الموارد الاقتصادية والتحكم في حركة هذه الموارد. ومن هنا نقول أن العولمة الاقتصادية تعني اضمحلال الوطنية والقومية بل نقيضاً مطلقاً للقومية أو الوطنية الاقتصادية. ويحاول الخطاب الاقتصادي للعولمة التخفيف من وطأة افول دور الدولة والقول أن تقليص دور الدولة بوصفها منتجاً مباشراً للسلع والخدمات لا يعني بالضرورة ضعف الحكومة ويؤكد الخطاب المعاصر للعولمة بأن الحاجة الحقيقية هي لجهاز حكومي أصغر حجماً وأكثر كفاءة. ويضيف هذا الخطاب أن العولمة ستؤدي إلى تغيير دور الحكومة في العمل المباشر في مجال الاقتصاد إلى دور الحكم في الأسواق الخاصة التنافسية لذا فالحكومة في إطار العولمة تقوم بدور الحكم الذي يقوم بمهمتين هما:

1. تشجيع المنافسة.
2. إلزام اللاعبين بالخضوع لقواعد العولمة.

نستنتج مما سبق أن الهيمنة من خلال العولمة ستؤدي إلى النتائج الآتية:

- إحلال الفكر التنموي القائم على خصوصيات الشعوب وخصوصيات مناهج التنمية بفكر تنموي معولم قائم على نظم إنتاجية معولمة أي (سقوط الخصوصية الوطنية).

- إخراج مفهوم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية من اللغة الدارجة ليحل محله مفهوم الإختراق الايجابي والترابط في الاقتصاد العامل والاعتماد المتبادل.
- إحلال نماذج التنمية الكونية والوصفات التنموية الجاهزة محل مفاهيم ونظريات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات (سقوط نظريات التنمية المستقلة ونظريات الاعتماد على النفس).
- انحسار مفهوم السيادة الاقتصادية واستبدالها بالسيادة الاقتصادية العالمية.
- انحسار مفهوم الحواجز والحدود الاقتصادية مقابل الانفتاح الاقتصادي.
- السيطرة المعولمة على موارد الكوكب وأنماط التصنيع والسماء المعلوماتية ونظم الانتاج الكونية.

ان عولمة الاطراف (التخوم الاقتصادي) سواء أكانت أطرافاً مصنعة (عالماً ثالثاً مصنعاً) وأطرافاً غير مصنعة (عالماً رابعاً غير مصنع) ستؤدي الى مصادرة سيادتها وتهميش اقتصادها بعد ان يتم دمجها دمجاً تبعياً في السوق العالمية من موقع متخلف بحيث تؤدي تلك الأطراف وظائف محددة طبقاً لتوجهات العولمة الاقتصادية.

1. الهيمنة والاحتكار من خلال الشركات متعددة الجنسية وتزايد دورها في الاقتصاد العالمي.

لقد عملت هذه الشركة على تدمير الاقتصادات الاشتراكية في أوروبا الشرقية كما دمرت توجهات التصنيع في الكثير من دول العالم النامي (أمريكا اللاتينية) وتعمل الآن على غزو الصين فقد جذبت القفزة الاقتصادية في الصين عدد هائل من الشركات متعدية الجنسية.

ويفعل موجات الخصخصة في دول العالم المتقدم والنامي، فقد وجدت هذه الشركات حقلاً جديداً لنشاطها خاصة في مجالات الكهرباء والغاز والمناجم والسياحة والخطوط الجوية والخطوط الحديدية والاتصالات اللاسلكية والمصارف والتأمين. وتحتفظ شركة جنرال موتورز بمكانتها كأول شركة صناعية في العالم.

ان هذه المؤشرات تسير الى درجة المركزية العالمية في الاقتصاد العالمي ويبدو من هذه المؤشرات ان اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيكون شديد التمركز وان ادارته الخارجية ستكون ادارة اقتصادية شديدة المركزية فهناك تجارب بين الادارة المركزية للاقتصاد العالمي وتنامي دور الشركات عابرة الوطنية.

ان هذه الصورة القائمة حالياً إذا ما تم تكبيرها في اقتصاد العولمة فسيعني ذلك ان اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيدار من قبل عدد محدود من الشركات العملاقة. ويوفر اقتصاد القرن الحادي والعشرين كل أسباب الحماية لهذه الشركات من خلال منظمة اقتصادية دولية ينتمي تحت لوائها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والوكالات المتخصصة، وعند ذلك لن يبقى وجود لحدود اقتصادية ولا للحواجز الجمركية، لا شك ان تعاظم دور هذه الشركات لا يعني فقط انتقال سلطة القرار الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه مراكز الراسمالية العالمية عبر سيطرتها على هذه الشركات وانما كذلك تهميش اقتصادات مجتمعات الاطراف ومحاصرتها وفسح المجال واسعاً امام الاستثمارات الأجنبية والاحتكارات التي تكون العنصر الرئيس في المسرح الاقتصادي العالمي.

لا شك ان تزايد دور الشركات متعددة الجنسية يشير الى درجة المركزية العالمية في ادارة الاقتصاد العالمي ويشير كذلك الى درجة الهيمنة العالمية على الاقتصاد العالمي، لذا فإن اقتصاد القرن الحادي والعشرين هو الاقتصاد المدار إدارة شديدة المركزية.

2. احتكار السوق

2/ 1 – الهيمنة من خلال منظمة التجارة العالمية.

أصبحت مؤسسات برتن وودز آلية لغرض الرقابة على العلاقات الاقتصادية الدولية واخضاعها لمنطق الادراة الاقتصادية المركزية فضلاً عن تسخيرها لغض اجراءات اللبرلة المؤدلجة، وبعد ان تأسست منظمة التجارة العالمية أصبحت هي الأخرى توظف لحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات على

النقيض من خطابها الأيديولوجي القائل بحرية التجارة. وتمثل اجراءات مؤسسة البرتن وودز ومنظمة التجارة العالمية ركائز أساسية في الادارة الاقتصادية المركزية للاقتصاد العالمي، حيث كلفت المنظمة الجديدة وعولمتها. ومن شأن هذا التدويل ان يزيد من عمق سيطرة مراكز الرأسمالية العالمية على اسواق البلدان النامية ومنها الأسواق العربية وبالتالي يزيد من درجة الادراة الاقتصادية المركزية للاتحاد العالمي.

ان منظمة التجارة العالمية توظف لغرض الرقابة على العلاقات التجارية الدولية لصالح مراكز الرأسمالية المتقدمة. إذ تتركز وظائفها في جماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات وهذا هو الدور الحقيقي لهذه المنظمة الجديدة (منظمة التجارة العالمية التي أوكلت اليها وظائف مشروع الكات) والذي يناق تماماً الخطاب الأيديولوجي حول حرية التجارة والنظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف. ومنظمة التجارة العالمية تمثل وسيلة مهمة في ادارة النظام التجاري الدولي إدارة مركزية.

لذا تسعى هذه المنظمة للقيام بدرو مكمل لدور الصندوق والبنك في كونها الحارس على ابقاء اسواق البلدان النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات من البلدان الصناعية وضماناً لبقاء البلدان النامية تابعة في توجهاتها العامة للبلدان الصناعية خدمة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين.

ان تدويل الاستثمار والتجارة على الساحة العالمية يعوق من سيطرة الدول الكبرى على أسواق الدول النامية ومثل هذا التدويل يجري تحت غطاء الركيزة الثالثة للاقتصاد العالمي وهي منظمة التجارة العالمية. ان انشاء هذه المنظمة يأتي استكمالاً لثلاثية ادراة الاقتصاد العالمي فهذه المنظمة الدعامة الثالثة في الادارة المركزية للاقتصاد العالمي بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبانشاء هذه المنظمة سيكون مثلث الهيمنة على الاقتصاد العالمي قد اكتمل ويكون تدويل

التجارة قد اوشك على التنفيذ من خلال تكليف المنظمة الجديدة بقيادة المراحل المقبلة لتحرير الأسواق العالمية.

وفي اطار هذه التصورات فإن البلدان النامية ستشهد على مايبدو :

1. جيشاً من العاطلين.
2. انحرافاً سلعياً واسع النطاق.
3. انحرافاً اجتماعياً (يقصد بالانحراف الاجتماعي غزو البلدان النامية بسلع البلدان حديثة الصنع).
4. زيادة فاتورة الغذاء.
5. إلغاء شروط المكون المحلي للصناعات التجمعية المملوكة للأجانب.
6. تحرير الأسواق بحيث تتقارب شروط وظروف العمل على الساحة الدولية وتحقق تدويل علاقات العمل بهدف تحسين شروط وظروف العمل في البلدان النامية ورفعها الى مستوى شروط العمل في البلدان المتقدمة بل بهدف رفع تكلفة الانتاج في البلدان النامية الى مستوى تكلفة العمل في البلدان المتقدمة وهذا يعني:

أ. تعطيل بناء القاعدة الاقتصادية في دول الجنوب.

ب. تقليص فرص العمل في البلدان النامية وزيادة معدلات البطالة وفضلاً عن الهيمنة على اسواق البلدان النامية من خلال منظمة التجارة العالمية فإن المشروطية الجديدة في التجارة الدولية هي الأخرى صورة من صور الهيمنة في المجال التجاري فلقد بدأ العديد من البلدان النامية يعاني من اشكال المشروطية الجديدة في التجارة الدولية والمتمثلة في اتجاه بعض الدول المتقدمة النمو لايجاد صلات بين تجارة السلع ووسائل أخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المشروطية تعني استخدام التجارة كأداة في يد بعض البلدان المتقدمة النمو لفرض روابط غير مقبولة على البلدان النامية التي تعتمد على التجارة.

ان مثل هذه المشروطية تحول دون تحديد المصالح المشتركة والتفاوض حول الاتجاهات الأساسية للسياسة الاقتصادية الدولية بروح التعاون المتجددة. ان هذه المشروطية مع مارافقها من موجة حمائية حالت دون وصول صادرات البلدان النامية الى اسواق البلدان المتقدمة وذلك يعد انتهاكاً صارخاً ومتواصلاً لقواعد ومعايير النظام التجاري الحر المتعدد الأطراف.

ومع ان مراكز الرأسمالية المتقدمة تهيمن على هذه المنظمات الاقتصادية الثلاث، الا ان الولايات المتحدة تملك التأثير الأكبر، ولا يعود ذلك الى حجم حصتها التصويتية في هذه المؤسسات فحسب، وانما ايضاً الى قوتها الفعلية لذا فإن هذه المؤسسات تتيح للولايات المتحدة بحكم كونها صاحبة الكلمة فيها ان تفرض نفوذها على دول الجنوب. وبهذا تسخر الولايات النتحدة هذه المنظمات لغرض الرقابة على العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة عامة وعلى مسار اقتصاد الجنوب وعلاقته بمراكز الرأسمالية المتقدمة بصورة خاصة. بل يمكن القول: بأن الولايات المتحدة من خلال هذه المؤسسات تخضع الاقتصاد العالمي لمنطق الادارة الاقتصادية المركزية من خلال فرض مناهج اقتصادية مؤدلجة مبرمجة حسب برامج عمل وأهداف تلك المؤسسات.

مما سبق يتضح ان انشاء منظمة التجارة العالمية إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي يعني مثلث الهيمنة على الاقتصاد العالمي. ولا شك ان مثلث الهيمنة هذا سيؤدي الى مزيد من تهميش الجنوب وتقليص دوره في ادارة وتسيير الاقتصاد العالمي، كما ذلك يعني ان الجنوب سيبقى مجتمعاً طرفياً في اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

ان تزايد حدة الهيمنة على اقتصادات الجنوب من خلال منظمة التجارة العالمية يتيح مزيداً من تصنيف قاعدة ادارة وتسيير الاقتصاد العالمي، ويكرس مزيداً من الاختلالات في هيكل العلاقات الاقتصادية خلال حقبة الألفية الثالثة وهذا يعني ان العلاقات الاقتصادية الدولية ستكون خلال القرن الحادي والعشرين أكثر

اختلالاً مما هي عليه الآن في (القرن العشرين) واذا كان القرن العشرون يتسم بالهيمنة غير المباشرة، فإن اقتصاد القرن الحادي والعشرين بات يتسم بالهيمنة المباشرة للمؤسسات الدولية على حركة الاقتصاد العالمي الشمولية والاقليمية وحتى الوطنية (بالنسبة لبعض الدول).

ويحاول الخطاب الاقتصادي في الغرب اقناع دول الجنوب بالتكيف النشط مع برامج هذه المنظمة، أي الخضوع لشروطها المجحفة، والاستسلام لها كعملية ضرورية ولا مفر منها اذا ارادت ان تلحق بركب التقدم وتتخلص من ازماتها الاقتصادية الخانقة، واذا ارادت ان تستفيد من المزايا الكثيرة التي تحصل عليها عند تنفيذها للبرامج الجاهزة.

ان الإجابة على ذلك الخطاب تكمن في فضح نيات ذلك الخطاب، لان الخضوع لبرنامج هذه المنظمة هو حماية للاحتكارات التي تسيطر عليها تلك المنظمة وفتح الأسواق عنوة.

3 / 2 – الهيمنة من خلال النزعة الأحادية للولايات المتحدة في التجارة الدولية

يعد التشريع التجاري الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1988، انتكاسة كبيرة للنظام التجاري الحر المتعددة الأطراف. ويهدف هذا التشريع الى تعزيز الاتجاه نحو التجارة الموجهة الأطراف وتعزيز الاتجاه نحو المعاملة بالمثل والنزعة الثنائية في العلاقات التجارية بقيام الادارة الامريكية باتخاذ اجراءات اتفاقية ضد بلدان يسود الشعور بأنها ستحد من صادرات الولايات المتحدة. وهذا القانون في غاية الجمائية والتشريع الجديد الذي اصدرته الولايات المتحدة الامريكية (حامية الحرية) يسمى قانون الولايات المتحدة للتجارة الشاملة والقدرة التنافسية لعام 1998.

وهذا القانون معوق لكل ما يسمى بحرية التجارة الدولية، بل ويعمل على تقييد هذه الحرية وتعطيل مبدأ الميزانية النسبية في التجارة الدولية. ان القانون المذكور جاء ليرسي قواعد التجارة بالنسبة لأكبر بلد تجاري في العالم بموجب احكام

هذا القانون يتعين اختيار بلدان من القائمة التي تعدها الولايات المتحدة والتي تعتقد من جانب واحد انها تعرقل وصول الولايات المتحدة الى اسواقها لتوقيع جزاءات عليها اذا لم ترفع الحواجز الموضوعة امام السلع الامريكية خلال مدة محددة للتفاوض بين 12 – 18 شهراً أي للتفاوض بشان قيام ذلك من جانب واحد بإزالة كل القيود والحواجز امام وصول صادرات السلع الأمريكية الى اسواقها. واستناداً الى ذلك، فإن الولايات المتحدة تقوم باستخدام تدابير غير اقتصادية لفتح ابواب الأسواق المقفلة وبذلك تقرر الولايات المتحدة بصورة انفرادية مدى عدالة او اجحاف السياسات التجارية التي يتبعها بلد آخر.

قامت الولايات المتحدة في عام 1988 بإصدار قائمة البلدان التي ترى انها اقامت حواجز ظالمة امام صادرات الولايات المتحدة كاليابان، البرازيل، الهند، الصين، الاتحاد الأوروبي، كوريا الجنوبية.

ويتضمن التشريع الذي اصدرته الولايات المتحدة الحكمين " الفائق " والخاص " في الفرع 301 من قانون الولايات المتحدة الشامل والخاص بالتجارة والقدرة التنافسية لعام 1988 يوجه الحكم الفائق في الفرع 301 (احكام المادة 301، العليا) الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية الى تحديد الممارسات ذات الأولوية التي من شأنها اذا الغيت، ان تزيد من صادرات الولايات المتحدة على نحو كبير ففي حالة ادراج اسم دولة معينة في القائمة وفي حالة فشل المفوضات معها لازالة الحواجز امام صادرات الولايات النتحدة فإن الممثل التجاري للولايات المتحدة يقوم بفرض جزاءات على واردات تلك الدولة الى امريكا تصل الى نسبة 100 ٪ على اعتبار ان ذلك البلد اصبح مذنباً في العرف الامريكي، امام الحكم الخاص الوارد في الفرع 301 (احكام المادة 301، الخاصة) فيرمي الى تعزيز قدرة الولايات المتحدة على التفاوض.

وبموجب احكام هذه المادة يقوم الممثل التجاري للولايات المتحدة بتحديد البلدان الاجنبية التي تفرض حماية حقوق الملكية الفكرية (حالة الصين مؤخراً)

وتمنع فرص وصول الشركات الامريكية ومنتجاتها الاصلية الى الاسواق بسبب عدم قيام الدولة المذنبة بحماية تلك الحقوق.

لا شك ان الممارسات التي تطبقها الولايات المتحدة بموجب احكام المادة (301) العليا وبموجب احكام المادة (301) الخاصة هي ممارسات من جانب واحد وانها لاتسجم ومبدأ حرية التجارة الدولية وروح اتفاقية الجات.

ولم تكتف الولايات المتحدة بأحكام المادة (301) آنفة الذكر فقامت بتطبيق ما يسمى بالمعوقات الهيكلية للسعي لادخال تغييرات جذرية في الاقتصاد الامريكي والياباني للحد من الحواجز الكمركية بوجه الصادرات الامريكية وزيادة قدرة الولايات المتحدة على التفاوض مقابل قيام اليابان بتسهيل الاستثمار الامريكي داخل اليابان. ويأتي هذا التوجه في محاولة من الولايات المتحدة لاتخاذ اجراءات تنافسية من اجل تفاوض العجز في الميزان التجاري الامريكي تجاه اليابان والبالغ حوالي 61 دولار في عام 1993.

ان أحكام المادة (301) العليا والخاصة فضلاً عن المعوقات الهيكلية تهدف إلى إزالة الحواجز أمام صادرات الولايات المتحدة وهذه السياسات هي سياسات وإجراءات انفرادية مخالفة لمبادئ حرية التجارة.

ان هذه الإجراءات تعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية وهبوط الانتاجية للولايات المتحدة بحيث ان اسلوبها غير قادر على المنافسة في اطار نظرية الميزة النسبية.

ان عدم شفافية الاسواق وان وجدت لايبرر تدخل الولايات المتحدة لفتح الاسواق باتخاذ احراءات من جانب واحد. وحتى في داخل الولايات المتحدة. اخذ الكثير ينادون بترشيد التدخل والحيلولة دون اطلاق التدخل في التجارة. ولقد تزايد تدخل الولايات المتحدة بحيث لا تدري ماذا كانت سياسة الولايات المتحدة مع حرية التجارة ام مع التدخل في التجارة.

فهي تحاول التدخل من جانبها وتلـزم الآخـرين بحريـة التجـارة. ان النتـائج الاقتصادية التي ستحل بالاقتصاد العالمي جراء سياسـة الولايـات المتحـدة يمكـن ان تكون بالغة الخطورة. إذ قام البلد المذنب باتخاذ اجراء انتقامي وفعلاً هددت اليابـان والصين في طـرق عديـدة باتخـاذ مثـل هـذه الاجـراءات وأخـيراً نقـول: ان ضـغط الولايات المتحدة على الشركاء التجاريين لتحرير التجـارة مـن جانـب واحـد. وان ممارسة ضغط الولايات المتحدة لازالة الهيكلة امام صادراتها الى الأسواق الاجنبيـة. يعبر عن نزعة احادية في اتخاذ الاجراءات التجارية. وهـي نزعـة لـيس غريبـه علـى الولايات المتحدة التي تعتمد على التهديد بالانتقام عندما تعجز عـن حـل مـشاكلها الاقتصادية، فهي تـشتد في تطبيـق هـذه الاجـراءات كلمـا زادت ازمتهـا. وتعلمنـا الأرقام ان تطبيق احكام المادة (301)، العليا والخاصة لم يـؤد الى مكاسـب تجاريـة كبيرة للولايات المتحدة بقدر ما آثار غضب الآخرين جراء تسلط الولايات المتحـدة وعرقلتها لمسار النظام التجاري العالمي الذي يقوم على مبدأ حرية التجـارة ونظريـة الميزة النسبية. وحتى دراسات الأمم المتحدة أكـدت ان اتبـاع مـنهج يقـوم فيـه بلـد واحد بتعريف ممارسات معينة بأنها غير منصفة ويفرض اجـراءات في ظـل التهديـد باتخاذ اجراءات انتقامية هو امر مناهض لاتفاقية الجات.

3. **الهيمنة من خلال تشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية والاقليمية**

ضـمن الموجـة الاقليميـة الثانيـة وضـمن اعـادة هندسـة الاقتـصاد العـالمي استعداداً لاقتصاد العولمة يجري تشكيل العديد من الفضاءات الاقتـصادية الاقليميـة كفـضاءات تابعـة لاحـد الفـضاءات الاقتـصادية القاريـة. ولاشـك ان تـشكيل الفضاءات الاقليمية يـأتي ضـمن برنـامج الحـاق اقتـصادات الجنـوب بالفـضاءات الاقتصادية الاقليمية والحاق الاخير بالفضاءات الاكبر. ان عملية ربـط الفـضاءات الاقتصادية الاقليمـة بالفـضاءات الاقتـصادية القاريـة سـتؤدي الى تعميـق انـدماج الجنوب بالاقتصاد العالمي انـدماجاً تبعيـاً. وبمـا يـسهل ادارة اقتـصاد الجنـوب ادراة اقتصادية مركزية.

والفضاءات الاقتصادية الاقليمية ستكون بمثابة تخوم اقتصادية او فضاءات اقتصادية طرفية متكاملة اقليمياً فيما بين الأطراف المكونة لها (تكامل اقليمي داخلي) أي متكاملة افقياً فيما بينها، ومتكاملة عمودياً أو رأسياً مع أحد الفضاءات الاقتصادية العملاقة. ان تعزيز نهج الاقليمية الرامية لانشاء المجالات او الفضاءات الاقتصادية الاقليمية يعد شرطاً ضرورياً لالحاق هذه الفضاءات بالفضاءات الاقتصادية العملاقة وانشاء او تشكيل هذه الفضاءات يأتي تحت ذرائع وحجج مشاريع التكامل الاقليمي وعن طريق هذه الفضاءات تتكشف آليات الالحاق.

ان تشكيل الفضاءات الاقليمية سيمكن مراكز الراسمالية المتقدمة بوصفها نواة للفضاءات الاقتصادية العملاقة من بسط هيمنتها على الاقتصاد الاقليمي سواء كانت آليات الهيمنة عن طريق الاستثمار الاجنبي او عن طريق الشركات عابرة الوطنية او عن طريق المؤسسات المالية او عن طريق تدويل التجارة والانتاج وانماط التصنيع والتكنولوجيا.

كما ان عملية الحاق الفضاءات الاقليمية بالفضاءات الاقتصادية القارية سيسرع من عملية الخصخصة وم ايرافقها من تآكل السلطة الوطنية والاستثمار الاجنبي. وتعد الخصخصة شرطاً من شروط الالحاق وخضوع نمط الانتاج لشروط المركزية الاقتصادية. وفيما يأتي أهم الفضاءات الاقتصادية الاقليمية المسطير عليها:

1. الهيمنة الامريكية على الفضاء الاقتصادي الشرق اوسطي.
2. الهيمنة الامريكية على النافتا والناسافتا.
3. الهيمنة الاوروبية على الفضاء المتوسطي.
4. الهيمنة الامريكية على الجديدة على جنوب وشرق آسيا.
5. الهيمنة الامريكية على آسيا الوسطى.
6. الهيمنة الامريكية على الابيك.
7. الهيمنة الامريكية على الفضاءات في امريكا اللاتينية.

ان ربط الجنوب بفضاءات اقليمية يشكل ضرورة يفرضها تطور التوسع الرأسمالي العالمي. وفي اطار هذه العملية تسلب من بلدان الجنوب بعض مقومات سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي، وذوبان الخصائص الوطنية في المحيط العالمي اقتصاد اصبح عالمياً حيث يبرز نظام انتاجي معولم يقوم على الخصائص العالمية، أي بروز نظام انتاجي معولم يتجاوز الخصائص الوطنية ويلبي متطلبات التوسع المالي.

وبهذا الاسلوب تحاول الدول المتقدمة تحقيق أهدافها في الهيمنة على عالم الجنوب بعد تحقيق مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتحورة على الذات الى الاقتصاد الذي اصبح عالمياً. لا شك ان توجهات الولايات المتحدة تهدف الى السيطرة على تقسيم العمل العالمي الجديد والسيطرة على موارد الجنوب، وأنماط تصنيعية وتكنولوجية. اما بشأن قضية التكتلات الاقتصادية الصاعدة فالولايات المتحدة تحاول الابقاء على السوق الاوروبية المشتركة مما يدل عليه اسمها رغم دخولها مرحلة التوحيد، فهي تحاول ان تدفع بالاندماج عن طريق السوق وحدها لان مثل هذا الاندماج يطور التناقضات اكثر مما يحلها، بل ان الولايات المتحدة غالباً ماتقوم بأضعاف اوروبا كلها عبر تقوية تكتلات اخرى ولتوجه الولايات المتحدة لتقوية منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي المعروفة اختصاراً باسم ابيك، التي تضم سبع عشرة دولة موزعة على ثلاث قارات، وهي الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، استراليا، نيوزلندا، الصين، اليابان، هونغ كونغ، غينيا الجديدة، تايوان بروناي، ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، الفلبين، كوريا الجنوبية، وتايوان وهذا التكتل يضم اكبر ثلاثة اقتصادات في العالم (الولايات المتحدة / اليابان، الصين الى جانب كونها تضم تكتلين كبيرين هما النافتا) (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والاسيان) (رابطة امم جنوب شرق آسيا)، فضلاً عن الصين واليابان، وتشكل الابيك حوالي (40 ٪) من التجارة العالمية وسوقا يصل عدد مستهلكيه الى مايزيد على (2) مليار سنة، ان قيادة الولايات المتحدة للأبيك يأتي

ضمن محاولاتها لاضعاف اوروبا وفرض هيمنتها وبسط نفوذها على المنطقة الآسيوية فضلاً عن تحجيم دوري الصين واليابان.

ان سيطرة النافتا (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) على الابيك يعني من ناحية ثالثة منع اليابان من تشكيل بعدها الجنوبي او مايسمى بالأبعاد الجنوبي لليابان المكون من النمور الأربعة وهي كوريا، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة ومن دول آسيا المشار اليها آنفاً. وبذلك تحاول امريكا تعطيل تشكيل البعد الجنوبي لليابان أي تشكيل وحدة باسيفيكية نواتها اليابان العظمى (امبراطورية الشمس العملاقة) تستطيع ان تحتل الموقع المتقدم كمركز للانتاج الصناعي العالمي، كما ان تمكين اليابان من تشكيل بعدها الجنوبي سيمكنها من الدخول في معركة اقتصادية تكرس هزيمة الولايات المتحدة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين رداً على هزيمة اليابان العسكرية في القرن العشرين.

ولم تكتف الدول المتقدمة بتشكيل الابيك، بل انها تسعى الآن لتشكيل فضاء اقتصادي عملاق يجمع بين الأمريكيتين ويأتي تشكيل هذا الفضاء في اطار توجه الولايات المتحدة الأمريكية لاعادة هندسة شواطىء المحيط الهادي، لذا فان تشكيل منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (امريكا كندا، المكسيك) النافتا، منطقة التجارة الحرة لامريكا الجنوبية يعد الخطوة الاولى لتشكيل فضاء الناسافتا

(منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية والجنوبية) وبتشكيل الناسافتا تتمكن الولايات المتحدة من التوغل نحو امريكا اللاتينية. وهذا الفضاء الاقتصادي العملاق سيعني تشكيل البعد الجنوبي للنافتا، اي تكتل النافتا مع بعدها الجنوبي المتمثل بانضمام الرازيل، فنزويلا، والارجنتين، شيلي، بناما، كوستاريكا، ويهدف هذه الفضاء الى تشكيل سوق امريكية قارية موحدة، هي المنطقة او السوق الامريكية المشتركة والمنطقة التي تتكون منها النافتا كلها واقعة تحت النفوذ الامريكي. وهذه السوق تشكل المنفذ الاخر للولايات المتحدة في حالة عزلها عن اوروبا. وان هذه السوق تشكل قاعدة انطلاق لطريق جديد للتجارة الدولية لا يمر

بالغرب، بل يمتد عبر الشمال مروراً بينما وروسيا وصولاً الى اليابان والصين. وباختصار نقول ان توجه الولايات المتحدة لتشكيل الناسافتا يأتي رداً على توجه اوروبا بتشكيل الفضاء الاقتصادي الاوروبي المتكون من دول الاتحاد الاوروبي ودول رابطة التجارة الحرة الاوروبية (آفتا – النمسا – فلندا – ايسلندا – النرويج– السويد – سويسرا)، كما يأتي ذلك رداً على اليابان بتشكيل الفضاء الاسيوي المتكون من اليابان ودول جنوب شرق آسيا.

4. احتكار التمويل: الاتجاهات الدولية للاستثمارات الاجنبية المباشرة

تعد الشركات عبر الوطنية قوة هائلة تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية وتنخرط في عمليات انتاج عالمي على وفق تقسيمات حديثة للعمل فيما بين الشركات بالنسبة لكل وظيفة من وظائف الشركات.

ويترتب على ذلك انها تنشىء نظاماً عالمياً متكاملاً للانتاج، يضع تحت ادارتها ما يناهز ثلث الانتاج العالمي للقطاع الخاص. ان عالم الشركات عابرة الوطنية عالم كبير ومتنوع ويزداد اتساعاً. فمع بداية عام 2012 فان هناك 95000 شركة عابرة وطنية في العالم لها توابع وفروع ذات اهمية كبيرة في الخارج تربو على 1950000 شركة اجنبية.

ان هذه الارقام تقل في حقيقة الامر عن عدد الشركات التي تعمل كشركات عابرة الوطنية لسببين: اولاً: صعوبة تطبيق المقاييس، وثانياً: لان بعض الشركات تقوم بأنشطة عابرة وطنية وتمارس هيمنتها على الاصول الانتاجية الخارجية عن طريق مجموعة متباينة من الترتيبات غير المتعلقة بحقوق الملكية مثل التعاقد من الباطن – او منح الامتيازات او التراخيص، او ماشاكل ذلك وكذلك عن طريق اقامة تحالفات استراتيجية وان كثر من 90 ٪ من الشركات عابرة الوطنية توجد مقراتها في الدول المتقدمة مع وجود نسبة عالية من التركيز من حيث حصة هذه الشركات في الاصول الاجنبية التي تهيمن عليها كبريات هذه الشركات. وبعد ان اخذت العولمة الاقتصادية وآلياتها تبسط اذرعها الاخطبوطية على عناصر الاقتصاد

العالمي، بدأت الشركات متعددة الجنسية تسعى لايجاد اطار مؤسسي عالمي لاستثماراتها الاجنبية المباشرة التي تقوم بها في مختلف مناطق العالم، حيث تسيطر هذه الشركات على الاتجاهات الدولية للاستثمار الاجنبي المباشر.

تهيمن البلدان المتقدمة النمو على الاتجاهات الدولية للاستثمار الاجنبي (الوافدة والصادرة) بهيمنتها على اكثر من ثلثي رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العالم وعلى (90 ٪) من رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من العالم. وتعود هذه الهيمنة الى عولمة الانتاج وتكامل الاقتصاد الاوروبي والاتجاه نحو تشكيل مناطق التجارة الحرة والفضاءات الاقتصادية، والى تحرير الاجراءات المنظمة للاستثمار الاجنبي، واجراءات تحرير الاستثمار المتعلق بالتجارة في اطار منظمة التجارة العالمية. كما تعود الى اتساع نطاق عمليات الاندماج والتملك عابرة الحدود بين الشركات العابرة للقوميات والشركات الاجنبية.

الخاتمة

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يزداد التوجه لدفع اقتصاديات البلدان النامية لكي تعمل في بيئة غير ملائمة سيكون من نتائجها تزايد العجز الكبير في الميزانيات وتدهور مؤشرات النمو الاقتصادي وتفاقم معدلات التضخم الاقتصادي والركود التضخمي وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، والنقل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو وهبوط السلع الاساسية وهبوط حصائل الصادرات وعدم كفاية التدفقات الصافية في الموارد المالية وارتفاع تكلفة القروض (اسعار الفائدة الحقيقية) وعدم قدرة صادرات البلدان النامية على الوصول الى اسواق البلدان المتقدمة بسبب الحمائية، وتدهور معدلات التبادل الخارجي ... الخ

ونظراً لفشل الجهود الدولية في ادخال تحسينات ملموسة على الاقتصاد العالمي من اجل ايجاد الحلول لمشاكل الاقتصاد العالمي، وتخليصه من الاختلالات الواسعة النطاق في الانظمة الاقتصادية وبالأخص المالية والنقدية والتجارية الدولية... فان معظم البلدان النامية ومنها الاقطار العربية ستواجه القرن القادم باقتصاديات اكثر اختلالاً واكثر انكشافاً واقل قدرة على استئناف النمو واقل مناعة على مقاومة الصدمات الخارجية المفاجئة واستيعاب آثارها المتعددة الجوانب. وسوف تتعرض الاقتصادات النامية لمزيد من عدم الاستقرار ولمزيد من العوامل التي تهدد نسيجها الاقتصادي والاجتماعي وستعاني من انتكاسة تنموية تتسم بمعدلات نمو راكدة او هابطة مع تبديد متزايد للمنجزات الانمائية التي تحققت في العقود السالفة. وسوف تضطر البلدان لان تحقق اهدافها التنموية في محيط خارجي غير ملائم مع بذل جهود مضنية للتكيف مع هذا المحيط وستفقد الكثير من الدول النامية قدرتها على استيعاب حيوية اقتصاداتها، وتتكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية جراء ارهاق او اعباء التكيف، وستكون احتمالات انعاش النمو والتنمية في معظم البلدان النامية بالغة الصعوبة وستتعرض اقتصاداتها لمزيد من

انعكاسات تعاظم عوامل الاضطراب التي تهدد بمزيد من تدهور البيئة الاقتصادية، وبالأخص الاضطراب الناتجة عن تدهور اسعار معظم السلع الاساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتقلب اسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع اسعار الفائدة وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة للتنمية فضلاً عن تزايد حجم واعباء المديونية الخارجية لا بد من المطالبة باستخدام عقلاني ومنطقي لثروات الجنوب وايقاف النهب العام والتبذير من قبل الشمال – ولا بد من الوقوف ضد الخطاب السياسي الغربي الذي يحاول دفع العالم الثالث لكي يغير نهجه ويغير من طرق تعامله وتفكيره وسياساته من اجل تلبية متطلبات الرأسمالية العالمية في القرن الحادي والعشرين. ان القوى الغربية تحاول اعادة ترتيب الجنوب على وفق هوها بما يخدم مصالحها الاقتصادية غير ان مسعى الجنوب باتجاه التنمية المستقلة هو الملاذ الوحيد لايقاف توجهات الشمال لتهميش الجنوب شكلاً ومضموناً. لقد ادرك الكثير من بلدان العالم الثالث حقيقة الطريق المسدود للتنمية الرأسمالية بلا حدود ونادت كما في نموذج ماليزيا بضرورة بناء قاعدة انتاج مادية كبيرة تنطلق من مقومات التنمية المستقلة بعيداً عن الاندماج التبعي وتوجيهات صندوق النقد الدولي.

ويعد النموذج التنموي في ماليزيا معبراً بحق عن طموحات العالم الثالث في بناء التنمية المستقلة.

لا يبدو في الأفق ان بلدان العالم الثالث التي يسوقها حظها السيء الى الصندوق تستطيع الافلات من قبضة الوصفة الجاهزة وتوجيهات صندوق النقد الدولي وسحر الشركات متعددة الجنسية.

ان دول الجنوب مطالبة بايقاف الجري وراء السراب المتمثل في اللبرلة والتنمية او التنمية المؤدلجة على وفق ايديولوجية العولمة الاقتصادية ومرجعياتها، ومطالبة بتشكيل منطقتها الاقتصادية التي تمكنها من الوقوف بوجه التطورات المعاصرة وانعكاساتها السلبية.

مراجع البحث

1. حميد الجميلي "موقع الاقتصادي العربي في منظمة اقتصاد القرن الحادي والعشرين"، مجلة المجمع العلمي ، الجزء الأول، المجلد 46 لعام 1999، ص 100 – 139.
2. حميد الجميلي "موقع الاقتصاد العربي وخيارات المستقبل" مجلة بيت الحكمة السنة الثانية، نيسان 1999 ، ص 34- 52.
3. سمير أمين، موقع الاقتصاد العربي في النظام العالمي. المستقبل العربي، العدد 201 نوفمبر 1995، ص 17-18.
4. أسامه الغزالي حرب، آلام التفكك والاندماج، مجلة السياسة الدولية يناير 1993 ص 4.
5. محمود عبد الفضيل. السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية، محاضرة القيت في مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 7 آيار ، 1993.
6. محمد حسنين هيكل. العرب على أعتاب القرن الـ 21 ، مجلة المستقبل العربي العدد 190 – 12،/ 1994، ص 10-11.
7. معن زيادة العرب والتحولات العالمية، مجلة الفكر العربي، العدد 66، معهد الانماء العربي، بيروت 1991، ص 18-19.
8. حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية/ ايلول 1997، ص 156 – 164.
9. حميد الجميلي ، "صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات ازمات المستقبل" مجلة ام المعارك، تموز 1999 ، ص 9.

10. فؤاد مرسي "صندوق النقد الدولي قمة الرأسمالية العالمية، المنار العدد 54/ سنة 1985 ص 28 -41.
11. حميد الجميلي دراسات في اقتصاديات الغات، درا الشؤون الثقافية، بغداد 1998 ، ص 28 – 155.
12. عمر عبدالله كامل "الاقتصادات العربية وحقيقة خسائر ما بعد الغات"، مجلة الاهرام الاقتصادي كانون الأول 1994.
13. أبراهيم العيسوي، تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 194 ، نيسان 1994 ص 28-42.
14. حميد الجميلي "التحررية الاقتصادية الجديدة في ضوء منهج صندوق النقد الدولي" داو الشؤون الثقافية، بغداد 1999 ، ص 8– 13.
15. عبد الخالق عبدالله، التنمية المستديمة والعلاقة بيم البيئة والتنمية مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية العدد/ 167 كانون 2، 1993، ص 91.
16. سمير أمين، شروط إنعاش التنمية، مجلة المستقبل العرب، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 191، كانون الثاني، 1995، ص 8 – 13.
17. محمد نور الدين صندوق النقد الدولي والتنمية المستقبلية في دول العالم الثالث، المنار، العدد 54، 1989، ص 56 – 60.
18. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 1999، جنيف 1999.
19. سمير امين، ملاحظات حول العولمة، مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي، العدد 66، 1991، ص 36 – 53.
20. سمير امين، البديل الوطني الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، 1993، ص 100 – 104.

21. حميد الجميلي "الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي". مجلة الزحف الكبير العدد الثاني تموز – آب 1999، ص 46 – 56.

22. اسماعيل صبري عبدالله "الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، عدد 222 – آب 1997.

23. حميد الجميلي . الهيمنة الامريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون سياسية العدد 5 لعام 1994، ص 23 – 50.

24. حميد الجميلي، "المأزق الاقتصادي لعالم الجنوب مع مطلع القرن الحادي والعشرين، "مجلى آفاق عربية.

الفصل الرابع
الهندسة الاقتصادية للعولمة
الأبعاد والانعكاسات

مقدمة

مع بداية أزمنة العقد الثاني من الألفية الثالثة، تسارعت التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية آخذة شكل التغيرات الجذرية لتكون ملاح الهندسة الجديدة لاقتصاد العولمة، وفي اطار هذه الهندسة يجري إعداد المسرح الاقتصادي العالمي ليتلاءم مع آليات ومؤسسات ومشاريع تلك الهندسة الجديدة. ويمكن ان نعرف هذه الهندسة "بالهندسة المرتدة" حيث يوشك العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ان ينذر بتطورات اقتصادية كبيرة سيشهدها المسرح الاقتصادي العالمي إن تحليل تطورات الاقتصاد العالمي كما تبدو اليوم وما ستفضي اليه تلك التطورات من تصورات للاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ليست تحليلات عشوائية، وانما هي رصد علمي للمسارات المستقبلية التي ستتخذها تلك التطورات، وهي ثمرة من ثمار التحليلات العلمية لتحولات الاقتصاد العالمي.

ومما يزيد من أهمية بحث هذا الموضوع هو أننا نعيش الآن بين عهدين :

العهد الأول، هو نهاية أزمنة الألفية الثانية، **والعهد الثاني** هو بداية أزمنة الألفية الثالثة. وانطلاقاً من ذلك فإن رؤيتنا الزمنية للهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة تمكننا من رسم معالم وخصائص اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وفي معرض دراستنا هذه سننظر الى موقع الاقتصاد العالمي في اقتصاد العولمة كجزء من عملية اعادة هندسة واسعة النطاق لذلك الاقتصاد، ولقواعد السلوك الاقتصادي التي ستحكمه. كما سننظر الى تلك الهندسة في ضوء الخارطة الجديدة وآلياتها والتي بدأت معالمها تتضح شيئاً فشيئاً، وستظهر كبقع مختلفة الألوان باختلاف مناطق نفوذ المراكز المتقدمة للمنظومة الرأسمالية. لا شك في إن دراستنا هذه تساعدنا على

تحسس ما يجري حولنا لكي نسهم في صنع مستقبلنا بدلاً من التفرج على الغير وهم يصنعون لنا ذلك المستقبل بما يحقق مصالحهم الحيوية.

اولاً: تحليلات شمولية

قبل ان نمضي في تحليلنا لدراسة الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة لا بد من ملاحظة ما يلي بشأن الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين:

1. لن يكون اقتصاد العولمة صورة مشابهة لاقتصاد القرن العشرين، خاصة ان الخرائط الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين تعد من قبل مهندسين جدد، كما ان تلك الخرائط تعد في مختبرات غير تلك التي اعدت فيها خرائط القرن الحالي، كما ان المسرح الاقتصادي العالمي الجديد الذي يعد لاستقبال الاقتصاد العالمي للقرن الواحد والعشرين يختلف عن ذلك المسرح الاقتصادي العالمي الذي اعد في حينه لاستقبال اقتصاد القرن العشرين. [1]
2. إن تشكيل صورة مستقبل الاقتصاد العالمي وقواه الفاعلة هي عملية ديناميكية ومستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون اليها لفهم تجليات المستقبل. لذلك فإن مصير العالم الاقتصادي لم يحسم بعد، وان التوازنات الراهنة لأزمنة نهاية القرن هي توازنات قلقة وغير مستقرة ومؤقتة، وان مستقبل الاقتصاد العالمي سيتشكل استناداً الى قوى اقتصادية جديدة. واستناداً الى ذلك لا يوجد هناك نظام دولي جديد واضح المعالم وله قواعد مستقرة وثابتة [2].
3. ان هندسة اقتصاد العولمة وخاصة الهندسة المرتدة سوف تستند الى مبدأ انصهار الايديولوجيات الرأسمالية وتفاعلها في أيديولوجية رأسمالية عالمية

---

(1) حميد الجميلي "الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين" شؤون سياسية، العدد (5) السنة الثانية 1995، ص 33 – 34 .

(2) محمود عبد الفضيل "السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية والمستقبل العربي" العدد 173 ، تموز 1992، ص6.

جديدة ليست بالـضرورة متطابقـة مـع ايديولوجيـة المنظومـة الرأسماليـة طبقـاً للمفهوم الامريكي. وبانصهار الأيديولوجيات، سـتظهر أيديولوجيـة اقتـصادية رأسمالية عالمية جديدة تلبي متطلبات الاقتصاد الراسمالي الجديد.

4. ان الهندسة التي ستحكم اقتصاد العولمة ستكون هندسة مرتدة تشبه "آلة الـزمن" التي قد تمكن الانسان من العودة الى الماضـي الـسحيق. وهـذه الهندسـة المرتـدة سوف تعود بنا الى عهـود الاسـتعمار الأولى والى اقتـصاد مـا قبـل عـام 1939، حيث سيدار الاقتصاد بسياسات القوة وبالعصى الاقتصادية والتكنولوجية الـتي تحملها دول الشمال والتي لا يمكن لقوم الوقوف دون التوكؤ عليها.

5. ان ادارة اقتصاد العولمة سوف لا تكون ادارة اقتصادية معتمدة على هيمنة دولـة واحدة (الادارة الاقتصادية الانفرادية)، أي ان ادارة الاقتصاد العـالمي في القـرن القادم ستتخذ عدة أشـكال اقتـصادية في ضـوء التطـورات الاقتـصادية العالميـة ولكنها لـن تكـون بـأي شـكل مـن الأشـكال مـستندة الى ادارة وهيمنـة دولـة واحدة. لذلك فإن الحديث عـن نظـام دولـي تهيمن عليـه الولايـات المتحـدة سوف لا يكون له وجود في اقتصاد القرن الواحد والعـشرين. لـذا فـإن مـسألة هيمنة الولايات على مقدرات الاقتصاد العالمي هي مسألة وقتيـة. واسـتناداً الى ذلــك، لا يمكــن قبــول نظريـة "فوكويامــا" حــول نهايــة التــاريخ وســقوط الأيديولوجيات.

6. ارساء قواعد الـسلوك الاقتـصادي علـى قاعـدة اقتـصادية جديـدة هـي لبرلـة الاقتصاد وأدلجته وعولمته من أجل اسقاط منطق الحواجز والحـدود الاقتـصادية بين الدول. [1]

(1) ناصيف حتي ورقة عمل حول "العرب وثـورة التناقـضات في المفـاهيم القوميـة والاقليميـة" مجلة المستقبل العربي، 200، تشرين الأول (اكتوبر) 1995، ص 11.

7. ارساء قواعد السلوك التكنولوجي على رؤى تكنولوجية جديدة هي عولمة التقانة من أجل اسقاط الجغرافيا ومنطق الأراضي وما ينطوي عليه ذلك المنطق من السيادة.

8. باسقاط منطق الحدود والحواجز الاقتصادية عن طريق العولمة الاقتصادية، عن طريق العولمة الاقتصادية، وباسقاط منطق الجغرافيا ومنطق الاراضي عن طريق عولمة الثقافة، تنتقل مقومات السياسة الاقتصادية والتكنولوجية، كلاً أو جزءاً، الى سلطة القرار الاقتصادي والتكنولوجي لمؤسسات "برتن وودز" والمؤسسات الدولية الأخرى كمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات، والى الشركات عابرة الجنسية ومراكز المنظومة الرأسمالية في المرحلة الأولى من اقتصاد القرن الواحد والعشرين، والى المنظمة الاقتصادية العالمية (الحكومة الاقتصادية العالمية) في النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين، وكذلك الى الشركات بلا جنسية في المرحلة المتأخرة من القرن الجديد. (1)

9. في أجواء هندسة اقتصاد العولمة الجديد تبرز مجموعة من المعطيات بشأن دول الشمال ودول الجنوب (2).

أ. ان دول الشمال تملك كل أوراق ومعدات الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. وتتمثل تلك الأوراق والمعدات في الهيمنة على حركة رأس المال العالمي، التجارة العالمية، مسار التصنيع العالمي، المبادلات التكنولوجية، هندسة التصاميم ، الشركات متعددة الجنسية، البنوك العالمية، المؤسسات الدولية، طرق الملاحة الدولية، السماء المعلوماتية.

---

(1) المصدر نفسه ، ص 12.

(2) حميد الجميلي "الهيمنة الامريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين" مصدر سابق ص 32 – 37 .

ب. تواجه دول الجنوب حاضراً مؤلماً ومستقبلاً معتماً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات، وتكاد لا تملك اي دور في الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. لذا فإن الوظائف الاقتصادية ستحدد مسبقاً لدول الجنوب باعتبارها تخوماً تدور حول مراكز اقليمية تابعة للمنظومة الرأسمالية، أو تخوماً اقتصادية مرتبطة مباشرة بمركز من مراكز المنظومة الرأسمالية.

ثانياً: مرجعيات الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة

في معرض تحليلنا للتطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية التي أخذت شكل التغيرات الجذرية لتشكل المعالم الأساسية لخارطة العالم الاقتصادية الجديدة ولاقتصاد العولمة ولشكل المسرح الاقتصادي العالمي الجديد، نرصد مجموعة من الركائز للهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة. وطبقاً لعملية الرصد ومتابعة التطورات العالمية تتركز الهندسة على مجموعة من المرجعيات يستند اليها الاقتصاد العالمي.

ومن أبرز هذه المرجعيات مايلي:

1. مأسسة الاقتصاد العالمي: [1]

أي تشكيل إطار مؤسسي جديد للاقتصاد العالمي، قوامه منظمة اقتصادية عالمية تستوعب كل المنظمات الاقتصادية الدولية القائمة كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والوكالات الاقتصادية الدولية المتخصصة كالفاو واليونيدو والأنكتاد وغيرها. ويتم استيعاب هذه المؤسسات في منظمة اقتصادية عالمية على غرار ما حصل عندما استوعبت الأمم المتحدة المنظمات التي كانت تابعة لعصبة الأمم.

---

(1) المصدر نفسه ، ص 40.

2. تشكيل الحكومة الاقتصادية العالمية ومجلس الأمن الاقتصادي العالمي:

بعد مرحلة مأسسة الاقتصاد العالمي وتشكيل المنظمة الاقتصادية العالمية يتم تشكيل مجلس أمن اقتصادي عالمي يكون السلطة الاقتصادية العليا في العالم. ويتولى هذا المجلس مهام عديدة من أبرزها :

أ. اصدار القرارات الاقتصادية العالمية.

ب. التحكم بادراة وتسيير الاقتصاد العالمي بشكل مركزي.

ج. التحكم بادراة العلاقات الاقتصادية العالمية بشكل مركزي.

د. السيطرة المؤسسية على موارد الكوكب والتحكم بادارة هذه الموارد.

3. ظهور المجال (الفضاء) الاقتصادي العالمي الموحد:

في هذه المرحلة سيتم انفتاح الفضاءات الاقتصادية القارية الثلاث على بعضها بعضاً (الفضاء) الاقتصادي للأمريكيين (الناسافا)، الفضاء الاقتصادي الأوروبي، والفضاء الاقتصادي لآسيا الشرقية (البعد القاري لليابان)، وانفتاح الفضاءات الاقتصادية الاقليمية على الفضاءات الاقتصادية القارية، وضمن هذا التصور تصبح هذه الفضاءات الاقتصادية أو المعاقل التجارية بمثابة فضاء اقتصادي عالمي موحد، (منطقة اقتصادية عالمية). وعند ذلك يسقط منطق الحدود الاقتصادي والحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتزال الأسوار التي تحمي المعاقل التجارية، وسيصبح الاقتصاد العالمي أشبه "باقتصاد القرية".

4. ظهور ما يسمى بالمصنع العالمي (ظاهرة التصنع العالمي):

سيتم اقتصاد النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين بشيوع ظاهرة المصنع العالمي، حيث تصنع مكونات المنتج الصناعي في دول عديدة، وحتى التجميع النهائي لمكونات المنتج سيتم وفقاً لمراحل هندسية في دول متعددة. وهكذا يظهر المنتج الصناعي وعليه علامة "صنع عالمياً" وسيؤدي مثل هذا النمط التصنيعي الى ثورة صناعية جديدة. وستظهر الى الوجود أنماط من التخصصات الصناعية تتجاوز النمط التصنيعي القديم، كما سيؤدي هذا النمط التصنيعي الجديد الى

فتوحات تكنولوجية والى حركة واسعة النطاق في تكامل الأسواق، وفي توحيد قوانين المواصفات والمقاييس ... الخ [1].

5. **دمج الدائرة السياسية بالدائرة الاقتصادية لتصبح دائرة واحدة:**

ان استمرار الفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي سيؤدي الى ان تكون القرارات الخاصة بالموارد بعيدة عن المركزية. لذلك تجد رأسمالية القرن الواحد والعشرين ضرورة دمج هاتين الدائرتين في دائرة واحدة. فإذا كانت رأسمالية القرن العشرين قد فصلت بين الدائرتين لأسباب وعوامل استراتيجية تتعلق بازدهار اقتصادها، فإن المنظومة الرأسمالية التي ستحكم القرن الواحد والعشرين ستقوم بالدمج بين الدائرتين لضرورات الادارة الاقتصادية المركزية.

6. **الشركات بلا جنسية:**

ان عالم اقتصاد العولمة سوف يحتوي على عدة شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، تعمل كلها على مستوى عالمي، وفيها من التشابه أكثر مما فيها من الاختلاف بصرف النظر عن تركيبة اسهمها. وهذا يعني الانتقال من الشركات متعدية الجنسية الى الشركات بلا جنسية.

7. **انحسار خصوصية القوانين وظهور القوانين المعولمة أو القوانين الاقتصادية العالمية:**

في اقتصاد ما بعد عام 2050 ستظهر هناك حاجة ماسة الى التشريع أو القانون الاقتصادي العالمي، وسوف تتجه القوانين المحلية الى التقارب والتوحيد مما يقلل تدريجياً من الاختلافات بين هذه القوانين. لا شك ان ظهور مثل هذه القوانين ستفسر لنا طبيعة الاقتصاد العالمي وحركة متغيراته العالمية، وطبيعة الترابط في الاقتصاد العالمي مفاهيمياً ومؤسسياً ووظيفياً.

---

(1) صندوق النقد الدولي التصنيع في المنظور التاريخي واشنطن 1990.

8. التعاون الاقتصادي والتعاون السياسي (تحييد العمل السياسي):

إذا كان التعاون الاقتصادي ثمرة للتعاون السياسي طوال القرن العشرين، فإن القرن الواحد والعشرين سيقلب هذه المعادلة وسيجعل التعاون السياسي ثمرة للتعاون الاقتصادي، أي ان التعاون الاقتصادي سيحول دون استفحال الخلافات السياسية بين الدول (تحييد العمل السياسي).

9. التخلي الطوعي عن مقومات السيادة الوطنية لصالح التنظيم العالمي الاقتصادي:

في اقتصاد ما بعد العولمة ستتخلى الدول طوعاً عن جزء من مقومات سيادتها الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية العالمية أو التنظيم الاقتصادي العالمي، أي لمصلحة الترابط الاقتصادي العالمي، لذا سوف تضيق مساحة سلطة الدولة الاقتصادية داخل حدودها الجغرافية. وهذا يعني ان القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدول سوف تتقلص لصالح زيادة مساحة القرار الاقتصادي الخاضع لسلطة التنظيم الاقتصادي العالمي.

10. الانسجامية المكثفة في الاقتصاد العالمي:

إذا كان الاقتصاد المعولم يعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة الى اقتصاد مندمج في السوق العالمية (تكثيف العولمة) فان اقتصاد ما بعد العولمة يعني الانتقال من الاقتصاد المعولم الى اقتصاد موحد في غاية الانسجام (الانسجام المكثف) بما يتطلبه ذلك الانسجام من تأدية الوظائف الاقتصادية وفق النسق العالمي ووفق الوظائف المحددة لكل اقتصاد.

11. الاختراق الاقتصادي العالمي المتبادل:

سيتميز اقتصاد العولمة بالاختراق الاقتصادي العالمي المتبادل بحيث لا يكون هناك اختراق اقتصادي من جانب واحد وانما اختراق اقتصادي عالمي متبادل وفي مثل هذا الاختراق يكون من مصلحة أي اقتصاد ان يكون من القوة بحيث

يوظف الاختراق لصالحه وهذا يسمى بالاختراق الاقتصادي العالمي الايجابي وينطبق ذات التحليل على انفتاح الفضاءات الاقتصادية على بعضها، إذ سوف يؤدي هذا الانفتاح الى اختراق اقتصادي مابين الفضاءات.

12. القانون الدولي العمودي:

في اطار الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين يكون القانون الدولي عمودياً وليس افقياً. وبلغة الاختصاص يكون القانون الدولي أفقياً، عندما يعتمد على موافقة الدول المعنية، فإذا لم يوافق بلد ما – أو انه يسحب موافقته فيما بعد – فإنه لا يصبح خاضعاً للقانون مدار البحث. أما في عالم القرن الواحد والعشرين فسيكون القانون الدولي عمودياً، بمعنى أنه ينساب من القمة إلى القاعدية سواء وافقت عليه الدول أم لم توافق. والسلطة التي ستفرض تطبيق هذا القانون في مجال السياسة الاقتصادية الدولية هي مجلس الأمن الاقتصادي. وسوف يظهر ميثاق اقتصادي دولي جديد بدلاً من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. والميثاق الجديد هو ميثاق واجبات الدول الاقتصادية. وستشرع مبادئ وأسس لعمل الشركات عبر الوطنية باتجاه تعزيز القانون الدولي العموي.

13. أيديولوجية اقتصاد العولمة:

سيستند اقتصاد العولمة إلى أيديولوجية اقتصادية عالمية ستظهر إلى الوجود بعد انصهار الأيديولوجيات

الاقتصادية الوطنية والإقليمية وفوق الإقليمية. على أن هذا الانصهار سيؤدي إلى ولادة أيديولوجية اقتصادية تحمل جينات كل الأيديولوجيات. وسوف لا تكون هذه الأيديولوجية صورة طبق الأصل من أيديولوجية المنظومة الرأسمالية الأمريكية.

ثالثاً: محتوى الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة

في معرض تحليلنا لاقتصاد العولمة وسنتوقف عند محتوى الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة.

1. العولمة الاقتصادية: (1)

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية واحدة من ابرز معالم الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. وتشهد أزمنة نهاية القرن تزايد وانتشار نبرة العالمية. وهناك شواهد ومؤشرات عديدة على بروز هذه الظاهرة كواقع. ونعني بالعولمة الاقتصادية الانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي، أي الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة الى الاقتصاد العالمي المتميز ببروز نظام اقتصادي معولم إنتاجيا وخدمياً وتكنولوجياً ومالياً ونقدياً وتجارياً وصناعياً واستثمارياً. ويحاول الخطاب السياسي للعولمة جعل العولمة الاقتصادية عملية لا مفر منها، ويجب قبولها، والتكيف الايجابي معها، إذا أريد اللحاق بركب التقدم والتنمية. وسيؤدي تكثيف العولمة الى نتائج غاية في الخطورة، من أبرزها:

أ. التحول من منطق الأراضي (منطق الدولة) الى منطق الشبكات عبر القومية والمؤسسات العالمية في ادارة شؤون الاقتصاد الداخلية والخارجية.

ب. الانتقال من منطق القرار الاقتصادي لسلطة الدولة إلى منطق القرار الاقتصادي المعولم، أي انتقال مقومات السيادة الاقتصادية جزءاً أو كلاً من سلطة الدولة إلى سلطة القرار المعولم.

ج. إعطاء دور مركزي متزايد لمؤسسات " برتن وودز" ومنظمة التجارة العالمية في ادارة شؤون العولمة، فضلاً عن تزايد دور الشركات عابرة الجنسية في هذا

---

(1) سمير أمين (ملاحظات حول العولمة) . مجلة الفكر العربي العدد 66 لعام 1991 ، ص 36 – 53 . كذلك ناصيف حتي . ورقة عمل حول "العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والاقليمية والعالمية" مصدر سابق ص 11- 12 .

الدور. أي ان قيادة عملية العولمة ستكون رباعية الشكل من قبل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات عابرة القومية.

د. من اجل دفع عملية العولمة العولمة الاقتصادية إلى أقصى مدى ممكن قبل حلول القرن الجديد وتزايدت الدعوات المحمولة لدفع عملية اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة (الأهلنة أو الخصخصة المؤدلجة) الى أبعد ما يمكن كخطوة هامة وضرورية وكاطار تمهيدي للعولمة. فلا عولمة اقتصادية بدون لبرلة اقتصادية مؤدلجة.

هـ. ستؤدي العولمة الاقتصادية الى بلورة فكر اقتصادي جديد يقوم على المقومات التالية:

(1) احلال الفكر التنموي القائم على خصوصيات الشعوب وخصوصيات مناهج التنمية بفكر تنموي معولم قائم على نظم انتاجية معولمة أي (سقوط الخصوصية الوطنية).

(2) احلال نماذج التنمية الكونية والوصفات التنموية الجاهزة محل مفاهيم ونظريات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات (سقوط نظريات التنمية المستقلة ونظريات الاعتماد على النفس).

(3) انحسار مفهوم السيادة الاقتصادية واستبدالها بالسيادة الاقتصادية العالمية.

(4) انحسار مفهوم الحواجز والحدود الاقتصادية مقابل الانفتاح الاقتصادي.

(5) السيطرة المعولمة على موارد الكوكب وأنماط التصنيع مقابل الانفتاح الاقتصادي.

و. عمولة مجتمعات الأطراف (التخوم الاقتصادية) سواء كانت أطرافاً مصنعة (عالم ثالث مصنع) أو أطرافاً غير مصنعة (عالم رابع غير مصنع). وبعولمة هذه الأطراف يتم تهميش اقتصاد الجنوب بعد ان يتم دمجه دمجاً تبعياً في السوق

العالمية من موقع متخلف بحيث تؤدي تلك الأطراف وظائف محددة طبقاً لتوجهات العولمة الاقتصادية.

2. الخصخصة والهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة[1]

ضمن التحضير لاقتصاد العولمة تتسارع الدعوات المحمومة لدفع عملية الخصخصة إلى أبعد مدى ممكن وفقاً لأيدلوجية ومناهج وبرنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وتأتي التخصصية بلا قيود أو بلا رأسماليين كخطوة من خطوات تسريع العولمة الاقتصادية ومن ثم إدارة الاقتصاد العالمي ادراة اقتصادية مركزية من الخارج.

وللخصخصة وجهان: الوجه الأول دفع اللامركزية في تخصيص الموارد داخل الاقتصادات إلى أبعد مدى ممكن. والوجه الثاني دفع الإدارة الاقتصادية المركزية من الخارج الى أبعد مدى ممكن. لذلك لا يراد بالتخصيصية تطبيق مبدأ اللامركزية الاقتصادية وتدوير الدواليب الاقتصادية طبقاً لمبدأ الكفاءة الاقتصادية بقدر ما يراد بها تطبيق الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي والتي لا تتم الا بوجود لا مركزية اقتصادية عالمية من الداخل.

ويحاول الخطاب السياسي للتخصيصية إقناع دول الجنوب بأن التكيف الايجابي مع الدعوة للتخصصية واعادة هيكلة الاقتصادات طبقاً لبرامج التخصصية عملية لا مفر منها ولا بد من المرور بها إذا اريد السلوك في طريق التقدم.

والحقيقة مخالفة للواقع لأن المراد بالتخصيصية ليس اعتبارات الكفاءة واعادة الهيكلة فهذه صناعة محلية، إنما الأهداف الحقيقية تكمن في :

أ. تقليص مساحة القطاع العام في إدارة الشؤون الاقتصادية وتفكيك وحداته ثم تصفيته لفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات عبر الوطنية لممارسة دورها المرسوم دون تدخل من الدولة.

---

(1) اسماعيل صبري عبد الله "الدعوة المعاصرة للتخصيصية" دراسة قدمت للقطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي 14 – 17 / ايار (مايو) 1990 ، ص 1– 16.

ب. اعتبار الخصخصة التمهيد والخطوة الضرورية لتطبيق العولمة الاقتصادية. فلا عولمة اقتصادية بدون خصخصة، لذلك فالخصخصة خطوة وضرورية لتطبيق العولمة الاقتصادية.

ج. إجراء تغييرات في السياسية الاقتصادية للدول طبقاً لاعتبارات تخص الاقتصاد العالمي وليس طبقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية خاصة ما يتعلق بنقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة إلى سلطة قرارات المؤسسات الدولية. وبذلك يستلب من الدول التي تذعن لتطبيق التخصيصية طبقاً لسياسات المؤسسات الدولية سلطة اتخاذ القرار الاقتصادية السيادي.

د. تأتي التخصيصية التي تدفع بها المؤسسات الدولية لا لمعالجة مشاكل التنمية والتخلف الطويلة الأمد واجتثاث الأصل التاريخي للتخلف والتبعية وإنما لمعالجة اختلالات مالية ونقدية قصيرة الأجل لكي لا تكون تلك الاختلالت عقبة أمام العولمة الاقتصادية المالية والنقدية.

هـ. يراد بالتخصيصية بالمعنى الذي تنادي به المؤسسات تطبيق ما يسمى بالأهلنة المؤدلجة أو اللبرلة الاقتصادية المعولمة المؤدلجة. لذلك فإن اجراءات التخصيصية وفقاً للبرامج والمناهج الجاهزة لهذه المؤسسات تهدف الى لبرلة الاقتصاد وفق أيديولوجية المؤسسات الدولية ولتحقيق أهدافها بعيداً عن أي اعتبار يتعلق بالمنهج التنموي للبلد المعني.

و. تهدف التخيصية بالمعنى أعلاه إلى إزالة متسرعة لكل التشريعات والقوانين التي تعرقل اللبرلة الاقتصادية سواء كانت في المجال الاستثماري أو النقدي أو المالي أو التجاري.

ز. تحديد قواعد السلوك وأساليب الادارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بواسطة راسمي السياسة الاقتصادية في مجتمعات الأطراف (التخوم) دون أدنى مرونة أو تحريف.

وفي هذا الاطار نقول ان برامج التخصيصية بلا قيود وفقاً للأهلنة المؤدلجة للمؤسسات الدولية هي نوع التجريدات الاقتصادية التي تخلو من الاعتبارات الاقتصادية للبلد المعني وان الذين يلهثون وراء التخصيصية طريق لحل مشاكلهم التنموية كمن يركض وراء السراب الأعظم.

فمما لاشك فيه ان طريق التخصيصية بلا قيود طريق للتنمية هو في نهاية المطاف طريق مسدود ومشروع طوبائي.

3. منظومة الفضاءات الاقتصادية القارية والهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة[1]

تشكل ظاهرة الفضاءات الاقتصادية القارية واحدة من معالم هندسة اقتصاد القرن الواحد والعشرين الأساسية. ويشار الى هذه الفضاءات الاقتصادية بالأبعاد الجنوبية للدول العظمى. وفي ظل منظومات الفضاءات الاقتصادية القارية ستبرر مجموعة من التغيرات الجديدة من أبرزها:

أ. سينتقل الاقتصاد العالمي من اقتصاد قائم على الادارة الاقتصادية الهرمية (حالة أمريكا في الوقت الحاضر) إلى اقتصاد مدار مركزياً من قبل منظومات الفضاءات الاقتصادية القارية.

ب. من المتوقع أن تظهر خارطة العالم الاقتصادية الجديدة (خارطة اقتصاد القرن الواحد والعشرين) كبقع مختلفة الألوان باختلاف لون الفضاء الاقتصادي أمريكياً كان أم أوروبياً أم يابانياً، أي باختلاف مناطق النفوذ الأمريكية واليابانية والأوروبية.

ج. في ظل هذه الفضاءات الاقتصادية القارية ستشكل معاقل تجارية مفتوحة الحواجز والحدود الاقتصادية بالنسبة للأعضاء في المعقل ومغلقة تجاه الغير.

---

(1) حميد الجميلي "هندسة الفضاءات الاقتصادية" مجلة شؤون سياسية العدد 3 السنة الأولى 1994 ص 123 – 144.

لذلك فالتجارة سوف تخلق داخل المعقل وتتراجع التجارة بين المعاقل وخاصة في النصف الأول من اقتصاد القرن الواحد والعشرين.

د. ستكون هناك سلطة قريبة من المطلقة من قبل كل فضاء اقتصادي على مجريات الأمور الاقتصادية داخل الفضاء بحيث تكون هناك هيمنة شديدة على القرارات الاستراتيجية الخاصة بالفضاء من قبل السلطة الاقتصادية – السياسة للفضاء.

هـ. سيتميز الربع الأول من القرن الواحد والعشرين باضطراب السياسات الاقتصادية للفضاءات الاقتصادية القارية مما قد يعني أو يؤدي الى نشوب حروب اقتصادية بين الفضاءات الاقتصادية القارية. ومن المتوقع أن تكون الحرب الاقتصادية الأولى في القرن الواحد والعشرين بين الفضاء الاقتصادي للأمريكيتين (الناسافتا) وبين الفضاء الاقتصادي الذي تقوده اليابان (ابلعد الجنوبي لليابان).

ومن المتوقع أن يكون موقع المعركة على طرفي المحيط الهادي. وحسب التصور الياباني فإن هذه الحرب ستكون نقيضاً لمعركة المحيط الهادي العسكرية التي كرست هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. وترى اليابان ان المعركة الاقتصادية ستكرس هزيمة الاقتصاد الامريكي امام الفضاء الاقتصادي الآسيوي الذي تقوده اليابان والذي سيكون مزوداً بكل أنواع السلاح الاقتصادي المدمر المتقدم.

و. سيؤدي تشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية الى ظهور شركات ومؤسسات وأنظمة اقتصادية خاصة بكل فضاء (مأسسة الفضاءات الاقتصابة)، مما يعني نقل أحزمة العولمة الاقتصادية من النطاق العالمي وحركته الشمولية الى حيز أو مجال الفضاء الاقتصادي القاري. وبظهور مرحلة مأسسة الفضاء والعولمة الاقتصادية على نطاق الفضاء سيظهر تقسيم عمل جديد على نطاق الفضاء الاقتصادي القاري مما يعطل عمل العولمة الاقتصادية.

- الفضاءات الاقتصادية القارية المتوقع ظهورها:

في ظل تطورات الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة، من المتوقع ظهور الفضاءات الاقتصادية القارية التالية:

أ. الفضاء الاقتصادي الأوروبي (المنظمة الاقتصادية أو المجال الاقتصادي الأوروبي): يتكون هذا الفضاء من دول الاتحاد الأوروبي الـ 15 مضافاً اليها الدول الأوروبية الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (الآفتا)، وه: النمسا، فنلندا، ايسلندا، النرويج، السويد، سويسرا. ومن المتوقع أن ينضم الى هذا الفضاء في مرحلة لاحقة الاتحاد الروسي ودول اوروبا الشرقية. وتمتد هذه المنطقة الأروبية من القطب الشمالي حتى البحر المتوسط مشكلة قوة اقتصادية قوامها (373) مليون نسمة. هذا ويرتبط بهذا الفضاء الفضاء الاقتصادي المتوسطي وهو فضاء فرعي يربط الاتحاد الاوروبي بالدول المطلة على حوض البحر المتوسط.

ب. منظومة الفضاء الاقتصادي للأمريكيتين: تتكون منظومة الفضاء الاقتصادي للأمريكيتين من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (كندا، المكسيك، أمريكا) (النافتا) مضافاً اليها دول امريكا الجنوبية لتشكيل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والجنوبية والمسماة (الناسافتا). ويأتي تشكيل هذا الفضاء الاقتصادي انطلاقاً من:

1. توجه الولايات المتحدة لإعادة هندسة شواطئ المحيط الهادي بحيث يشكل المنفد الآخر لأمريكا في حالة عزلتها عن اوروبا.
2. توجه الولايات المتحدة لإيجاد قاعدة انطلاق جديدة لتجارتها الدولية لا تمر بغرب أوروبا.
3. تعتبر الولايات المتحدة ان المنطقة كلها واقعة تحت نفوذها وان تشكيل هذا الفضاء سيشكل أكبر مشروع استراتيجي في القرن الواحد

والعشرين، إذ ان هذا الفضاء يمثل خطاً متصلاً على شواطئ المحيط الهادي.

4. اعادة هندسة شواطئ المحيط الهادي لمواجهة البعد الجنوبي لليابان في حالة نشوب حرب اقتصادية بين الفضاءين.

ويرتبط بهذا الفضاء القاري فضاء اقليمي هو الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي.

ج. منظومة البعد الجنوبي لليابان (الفضاء الاقتصادي لسواحل المحيط الهادي الآسيوية). من أجل مواجهة الفضاء الاقتصادي الأوروبي والفضاء الاقتصادي الأمريكي، تسعى اليابان الى تشكيل بعدها الجنوبي بتشكيل منطقة تجارة حرة تضم اضافة الى اليابان :

1. النمور الأربعة.
2. رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي دار السلام). ويعتبر الجنوب الاسيوي لليابان من الفضاءات الاقتصادية العملاقة التي قد تكرس هيمنة العرق الصفر على اقتصاد القرن الواحد والعشرين خاصة في نصفه الثاني. والبعد الجنوبي لليابان أو الجنوب الاسيوي لليابان سيعني تشكيل وحدة باسيفكية نواتها امبراطوية الشمس العملاقة اليابان. وسيكون هذا الفضاء كتلة تجارية – صناعية تكنولوجية مالية عملاقة وقوة تصديرية لا تنافسها قوة أخرى معادلة.

د. منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك): من أجل تعطيل تشكيل الفضاء الاقتصادي الذي تقوده اليابان (البعد الجنوبي لليابان أو الجنوب الاسيوي لليابان)، تسعى الولايات المتحدة لتشكيل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "أبيك". ويشكل هذا الفضاء محفلاً اقتصادياً يضم 17 دولة ويمثل ما يزيد على نصف الناتج المحلي العالمي

و 40 ٪ من صادرات العالم. ويتكون هذا الفضاء من: الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، اليابان، اندونيسيا، ماليزيا، سنغافوره، تايلند، الفلبين، بروناي دار السلام، الصين، نيوزلندا، استراليا، هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية، غينيا الجديدة.

ان تشكيل هذا الفضاء يلقى ظلالاً واضحة على محاولة أمريكا منع اليابان والنمور الأربعة ودول آسيا من تشكيل فضاء اقتصادي موحد خاص بها خوفاً من تنامي هذا الفضاء ليشكل القوة الاقتصادية العملاقة الأولى في العالم خارج اطار هيمنة الولايات المتحدة. وتأتي محاولة الولايات المتحدة تشكيل هذا المنتدى لكي تضع البعد الجنوبي لليابان في ق فص حديدي مثلما وضعت الفضاء الاقتصادي الاوروبي في قفص حديدي بعد احتوائها للمنهج الديغولي وارهاق المانيا بدمج الألمانيتين وإشغال اوروبا ككل بمشاكل اوروبا الشرقية.

و. الفضاء الاقتصادي على جانبي الأطلسي[1] : تبذل الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لتعزيز العلاقة بين جانبي الأطلسي بإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بهدف تحقيق تكامل بعيد المدى بين اقتصاديات امريكا الشمالية واوروبا. ويأتي مبرر الولايات المتحدة لإقامة هذا الفضاء هو ان الاتحاد الأوروبي اصبح يمثل قوة اقتصادية عملاقة خاصة بعد انضمام دول الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة، كما ان دول الاتحاد الاوروبي تحتل المرتبة الثانية بعد كندا بالنسبة للولايات المتحدة من حيث حركة التجارة، هذا فضلاً عن تخوف الولايات المتحدة من استمرار الحواجز الجمركية الموحدة التي تفرضها دول الاتحاد في مواجهة صادرات أي دولة غير عضو. وتسعى الولايات المتحدة حالياً الى تشكيل منطقة استثمار مشتركة شاسعة تمتد من

(1) حنان البيلي ، هل يتم تحرير التجارة بين الكتلتين على ضفتي الاطلنطي ، السياسة الدولية، العدد 122 – اكتوبر 1995 ، ص 202 – 204.

هونولولو الى هلسنكي كخطوة تمهيدية قبل اقامة منطقة التجارة الحرة عبر الأطلسي.

رابعاً : حقائق تفرزها الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة

لا شك ان توجهات الهندسة المرتدة ازاء مستقبل دول الجنوب تكمن في الحقائق التالية:

1. **الحقيقة الأولى**: تسعى دول الشمال لتعميق اندماج الجنوب في السوق العالمية اندماجاً تبعياً من موقع متخلف بتقسيمه الى:

أ. تخوم مصنعة (عالم ثالث مصنع) مرتبط بمراكز الرأسمالية العالمية عبر وظائف تصنيعية محددة.

ب. تخوم غير مصنعة (عالم غير مصنع) مرتبط بمراكز الرأسمالية العالمية عن طريق تقسيم العمل الدولي التقليدي، أي كمراكز لتوريد المواد الأولية لمراكز الرأسمالية العالمية واستيعاب السلع المصنعة لهذه المراكز.

وطبقاً لهذا التقسيم تجري عملية عولمة الاقتصادات العربية لتؤدي وظائف محددة باعتبارها جزءاً من العالم العربي غير المصنع.

2. **الحقيقة الثانية**: تشير بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين الى زيادة تدهور موقع الجنوب في الاقتصاد العالمي مع زيادة الدور المهيمن للشمال على حركة وإدارة الاقتصاد العالمي. وهذا ما يؤكد أن هيكل العلاقات الاقتصادية الدولة سيستمر بمحاباه مصالح الشمال على حساب مصالح الجنوب بصورة عامة ومصالح الاقتصاد العربي بصورة خاصة.

3. **الحقيقة الثالثة**: ان جعل العالم الثالث مصدر الخطر على الأمن العالمي ومصدر عدم استقرار الاقتصاد العالمي يأتي ضمن مخططات دول الشمال لاستمرار الانفاق العسكري واستمرار أنشطة الصناعات العسكرية لارتباط ما يزيد على 40 ٪ من الصناعات المدنية الأمريكية بالصناعات العسكرية. فكلما زادت بؤر التوترات الإقليمية كلما زادت فرص عقد الصفقات العسكرية،

لذا فإن أي ركود في الإنفاق العسكري سيؤثر سلباً على الصناعات المدنية في الولايات المتحدة.

4. **الحقيقة الرابعة:** ان جعل العالم الثالث العدو المختلق هو محاولة متعسفة لتحقيق مصالح الشمال على حساب تقدم الجنوب وعلى حساب استغلال ثرواته ومصادرتها ولمنعه من الدخول في العصرنة فاعلاً فيها ومنتجاً لا مستهلكاً، ولتهميش دوره في إدارة اقتصاد القرن الواحد والعشرين والهيمنة على مقدراته وقراره الاقتصادي. لذا فان اقتصاد الجنوب ستدار إدارة شديدة المركزية.

خامساً : موقع الاقتصاد العربي في الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة

يعاني الاقتصاد العربي في اقتصاد العولمة حاضراً مؤلماً ومستقبلاً تكتنفه الضغوط. فهو يخضع لأكبر عمليى اعادة هيكلة في تاريخه الطويل لا وفق استراتيجية عربية، وإنما استجابة لتوجهات الهندسة متوسطة المدى لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. ففي اطار هذه الهندسة يعاد تركيب البشر والموارد العربية وتخضع الاقتصادات العربية لعملية التفكيك والتركيب والضم والفرز واعادة التركيب بعد التفكيك واعادة الضم بعد الفرز[1].

كما يخضع لهواجس الاختراق والافتراق والالحاق والانشقاق والانسحاق. ولعل الاقتصاد العربي سيكون من أكثر مناطق الجنوب تهميشاً في اقتصاد القرن الواحد والعشرين. فالخارطة الجيو – اقتصادية الجديدة للمنطقة ستكون أخطر من خارطة سايكس – بيكو القديمة. ومصدر الخطورة يأتي من كون الخارطة القديمة هي توزيع ارث رجل مريض ومات. أما الخارطة الجيو – اقتصادية الجديدة فهي شهادة ميلاد جديد يجري اصدراها لرجل على قيد الحياة له شهادة ميلاد أصلية،

(1) حميد الجميلي ، "الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات النصف الثاني من عقد التسعينات" مجلة آفاق عربية ، العدد 1-2 كانون الثاني – شباط 1995 ، ص 9- 18.

بمعنى ان هويته العربية تتعرض لأكبر عملية تقويض في مقابل اصدار هوية جديدة هي الهوية الشرق أوسطية.

ولا نبالغ القول إن الرؤية الغربية للمنطقة العربية تنطلق من اخضاع المنطقة لأكبر عملية بناء جديدة. ويرى بعض المراقبين، ان الاقتصادات العربية وقعت في شراك نصبها لها الآخرون بوعي ووقعت فيها بدون وعي، وبوقوعها في هذه الشراك تكون قد سجنت اقتصادها واقتصاد أجيالها لسنوات عديدة قادمة. وستجد هذه الاقتصادات ان كلفة الانفصال عالية، ولكنها ستجد ذلك بعد فوات الأوان. ومن خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد العربي عشية القرن العشرين تجد ان هذا الاقتصاد يتسم بالخصائص التالية:

1. دخل الاقتصاد العربي القرن الواحد والعشرين وهياكله الانتاجية أكثر اعوجاجاً، وقاعدته الاقتصادية أكثر تصدعاً، وأسوراه الأمنية أكثر انخفاضاً، وعلاقاته الاقتصادية البينية أكثر تدهوراً، وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي أكثر تكاملاً، واندماجه بالسوق العالمية من موقع متخلف أكثر تكثيفاً وعمقاً، ومؤشراته الاقتصادية أكثر تدهوراً، وأمنه الاقتصادي أكثر انكشافاً واختراقاً وتبعية.
2. بالاضافة الى الاختراق (الانكشاف) الخارجي فان الاقتصادات العربية، مهددة بأطول وأعمق انكشاف واختراق اقتصادي من الداخل ممثلة باخضاع تلك الاقتصادات للوصفات الكونية الجاهزة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهذه الوصفات تأتي تحت ذرائع اعادة الهيكلة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتخليص الاقتصادات من أعباء القطاع العام غير الكفء... الخ. وحقيقة الأمر هي اختراق الاقتصادات من الداخل وفرض مناهج اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة (وفقاً لأيديولوجية المنظومة الرأسمالية) وبما يتيح ابعاد دور الدولة عن الادارة الاقتصادية وفسح المجال للاستثمارات الأجنبية والشركات عبر الوطنية وعولمتها ودمجها بالسوق العالمية من موقع

متخلف. وبالتالي ادارتها ادارة اقتصادية مركزية مـن الخـارج في مرحلـة ثانيـة. لذلك فالاختراق الداخلي للاقتـصادات العربيـة يتمثـل في اللبرلـة الاقتـصادية المؤدلجـة، أي في اللامركزيـة الاقتـصادية مـن الـداخل طبقـاً لآليـات الـسوق الرأسماليـة، وفي المركزيـة الاقتـصادية مـن الخـارج. لـذلك فـان اللامركزيـة الاقتصادية من الداخل شرط ضروروي للمركزية الاقتصادية من الخارج.

3. اختلال مأسسة الاقتصاد العربي: الاقتصاد العربي ومنظماته ومؤسـساته مولعـة باصدار القرارات تلو القرارارت.

لذلك فان المؤسسات العربية الشمولية (مجلس الوحدة الاقتـصادية العربيـة، المجلـس الاقتـصادي والاجتمـاعي، الاتحـادات والـشركات العربيـة، المنظمـات المتخصصة) ستدخل القرن الواحد والعشرين وهي مكبلة بأسر قـرارات اقتـصادية لا أول لها ولا آخـر. وهـذه القـرارات لم تـؤد الى نقلـة نوعيـة في منجـزات العمـل الاقتصادي العربي المشترك، ولم تؤد الى تجسيد الارتباط العضوي بـين الاقتـصادات العربية، ولا إلى بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تـشكل الـسياج الـواقي للأمـن الاقتصادي، ولا إلى معالجة اختلالات التجارة الخارجية العربية. ولم تؤد الى تحـسين العلاقات الاقتصادية البينية. ولم تصحح اختلال هياكـل الانتـاج العربيـة، بـل انهـا اضافة الى عدم إلزاميتها قد أثارت من التناقضات بين الاقتصادات العربية أكثـر ممـا فيها من ملامح التكامل. لذلك لم تكن مأسسة الاقتصاد العربي مأسـسة صـحيحة، مما يعني ان المال والجهد والوقت الذي بذل منذ عـام 1945 وهـو التـاريخ الرسمـي لبدء العمل الاقتصادي العربي لم يكن يتناسب مع ماحققته تلك القرارات[1].

4. والاقتصاد العربـي علـى أعتـاب العقـد الثالـث مـن القـرن الواحـد والعـشرين يتعرض اقتصادهم لهواجس الاخـتراق والافـتراق والانـشقاق والالحـاق. ومـا يهدد الاقتصاد العربي نتيجـة تلـك الهـواجس ان تـصبح الاقتـصادات العربيـة

(1) حميد الجميلي "تحليلي وتقويم منجزات العمل الاقتصادي العربـي المـشترك خـلال مـرحلتي التعاون والتوحيد" مجلة آفاق عربية"، العدد 6، حزيران 1994 ص 10 – 19 .

بمثابة دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة اقليمياً وعالمياً وتقسيم المحتوى الاقتصادي العربي على أشلاء غير متآخية. هذا فضلاً عن دفع الوضع الاقتصادي العربي ومؤسساته الى مزيد من التفكك والبعثرة واضعافه واستبداله بنظام اقتصادي اقليمي جديد وبمؤسسات اقتصادية اقليمية جديدة[1].

5. ان الاقتصاد العربي وقد دخل القرن الواحد والعشرين بدأت قاعدته الاقتصادية التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي تتصدع. وهذا التصدع يشكل القاعدة العربية الزراعية والمائية والغذائية والمالية والنقدية والاستثمارية والصناعية والتكنولوجية والتجارية[2].

6. ان الخطر الأكبر القادم من الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة يكمن في تحويل المحتوى الاقتصادي للنظام العربي من جماعة اقتصادية الى جماعة ثقافية، وهذا يعني تفريغ المحتوى الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية العربية من أي جوهر وارادة سياسية فاعلة. ويذهب البعض الى القول ان المراد من العرب أن يصبحوا في وضع أشبه بأمريكا اللاتينية، كمجموعة يجمعها دين واحد، ولغة واحدة وتراث واحدة، ومصير مشترك وتاريخ واحد.. ولكن دون أن يترجم ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك. أي تحول العرب الى ظاهرة ثقافية ليس لها تعبير سياسي مشترك. أي تحول العرب إلى ظاهرة ثقافية ليس لها تعبير سياسي واقتصادي متماسك بعد أن تنكمش وظائف النظام العربي

---

(1) غسان سلامة "أفكار أولية عن الشرق أوسطية" دراسة قدمت الى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 12 – 13 تشرين الثاني 1993، ص 67 – 80.

(2) محمود عبد الفضل "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية" دراسة قدمت الى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق اوسطية الجديدة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 12 – 13 تشرين الثاني 1993 ، 108.

ويتعرض لمزيد من التشتت والتدهور وبعد أن تذوب وحداته الاقتصادية في ترتيبات اقتصادية اقليمية ليس للعربي فيها صدى يذكر، وبذلك يتحول الاقتصاد العربي إلى معبر لاسرائيل باتجاه شرايين الحياة الاقتصادية العربية بعد أن يتبدل هذا الكيان استراتيجيته القائمة على أمن الحدود بأمن الأعماق الاقتصادية، والمفارقة الكبرى هنا أن الاقتصاد العربي هو الذي سيحقق للكيان الصهيوني ويساعده على تحقيق هدفه الجديد (أمن الأعماق).

7. تخضع الاقتصادات العربية في ظل اقتصادات العولمة الى هندسة جيو – اقتصادية جديدة من أبرز سماتها:

أ. اعادة تعريف المشرق العربي ليشمل مصر.

ب. ربط بعض أقطار المشرق العربي بالنظام الشرق أوسطي أو الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي، وربط المغرب العربي بالفضاء الاقتصادي المتوسطي.

ج. ربط اقطار الخليج العربي بأحزمة أمنية في اطار الولايات المتحدة.

د. عزل وتهميش السودان، اليمن، الصومال (بلدان الأطراف) وضمها لنظم أمنية – اقتصادية خاصة بافريقيا والقرن الافريقي.

ومايجري الآن هو بناء الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي والفضاء الاقتصادي المتوسطي في اطار الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة.

ويجري تشكيل الفضاء الاقتصادي المتوسطي على ثلاث مراحل، هي:

- **المرحلة الأولى** : إنشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية.
- **المرحلة الثانية** : اقامة كونفدرالية (اتحاد اقتصادي) بين الأطراف الثلاثة على غرار اتحاد (البينيلوكس) الذي يربط هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ.

وتدعم اسرائيل هذا الخيار لأنه لا يمر بالدولة الفلسطينية

- المرحلة الثالثة : تشكيل بر الشام (مجموعة بلاد الشام) ويجري تشكيل بر الشام بتوسيع الاتحاد الاقتصادي آنف الذكر بعد أن تنضم إليه مصر، سوريا، لبنان.
- المرحلة الرابعة : تشكيل الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي بانضمام دول غير عربية الى مستوى التعاون الثاني مثل تركيا ودول أخرى. وهذا الفضاء سيكون على شكل سوق شرق أوسطية ذات هوية جديدة هي الهوية الشرق أوسطية.

لا شك ان هذه المراحل ستؤدي في حالة استكمالها وعدم وضع مصدات تقي المحتوي من شرورها الى توجيه ضربة قاضية لقضية النهوض الاقتصادي العربي وللمصالح الاقتصادية العربية العليا ولقضية الأمن الاقتصادي العربي. إذ ستؤدي هذه التقسيمات الى نقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة العربية الى سلطة القرار الاقتصادي الاقليمي.

نخلص من كل هذه المراحل الى نتيجة فحواها إن الاقتصاد العربي سيتحول أجزاء غير متآخية، وسيفقد قاعدته الاقتصادية التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي القومي.

وستتعرض الاقتصادات العربية لشتى أنواع الاختراق، إختراق من كل الاتجاهات ومتعدد الأشكال (إختراق زراعي، إختراق غذائي، إختراق مالي ونقدي واستثماري، إختراق تجاري، إختراق صناعي، إختراق تكنولوجي، وإختراق معلوماتي) وهذا الاختراق المتعدد الألوان والأشكال يفسر لنا تصدع وانهيار القاعدة العربية الزراعية والمائية والغذائية والمالية والنقدية والاستثمارية والصناعية والتكنولوجية والتجارية.

كما أصبح العالم لثالث ومنه عالمنا العربي مصدراً يهدد أمن واستقرار العالم وبخاصة أمن واستقرار الولايات المتحدة فالخطر القادم يأتي من العالم الثالث. وطبقاً لهذا السيناريو أصبح العالم الثالث محاطاً بمحرمات، منها محرمات المطالبة بحق التنمية، والمطالبة باستغلال ثرواته، محرمات بنهجه التنموي الخاص، محرمات مخالفة الوصفات الكونية الجاهزة للمؤسسات الدولية، محرمات إبقاء القطاع العام،

محرمات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، محرمات الحفاظ على الخصوصية الوطنية، محرمات بالقرار.

سادساً : تزايد دور الشركات متعدية الجنسية في اقتصاد العولمة

يتميزاقتصاد القرن الحاي والعشرين بتزايد دور الشركات متعدية الجنسية في ادارة الاقتصادي العالمي، وسيدار الاقتصاد العالمي من قبل عدد محدود من الشركات العملاقة. ومن غير المستبعد أن يوفر اقتصاد القرن الحادي والعشرين كل أسباب الحماية لهذه الشركات من خلال منظمة اقتصادية دولية ينتمي تحت لوائها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية والمنظمات والوكالات المتخصصة، وتكون منفصلة عن الأمم المتحدة بشكلها الحالي. وعند ذلك لن يبقى وجود لحدود اقتصادية ولا لحواجز جمركية. لا شك ان تعاظم دور هذه الشركات لا يعني فقط انتقال سلطة القرار الاقتصادي من الدولة القومية في مجتمعات الأطراف الى مراكز القرار الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه مراكز الرأسمالية العالمية عبر سيطرتها على هذه الشركات. وإنما يعني كذلك تهميش اقتصادات مجتمعات الأطراف ومحاصرتها وفسح المجال واسعاً أمام الاستثمارات الأجنبية والاحتكارات لكي تكون اللاعب الرئيسي في المسرح الاقتصادي للدولة القومية في مجتمعات الأطراف.

لا شك أن تزايد دور الشركات متعددة الجنسية يشير الى درجة المركزية العالمية في ادارة الاقتصاد العالمي، ويشير كذلك الى درجة الهيمنة العالمية على الاقتصاد العالمي. لذا فان اقتصاد القرن الحادي والعشرين هو الاقتصاد المركز والمهيمن عليه من قبل الشركات دولية النشاط. وسيكون الاقتصاد العربي أحد أبرز المناطق التي تهيمن عليها تلك الشركات.

سابعاً : ما العمل لمواجهة الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة

لا شك ان مواجهة المستقبل بكل تحدياته ليست بالأمر الهين وليست بنزهة عابرة. ولا يمكن التصدي لتلك التحديات من خلال ردود الفعل العشوائية الآنية

اللامدروسة أو من خلال اطلاق الصيحات هنا وهناك. فالأمر أبعد من ذلك. فنحن الآن بأشد الحاجة الى مشروع حضاري يرتقي الى مستوى تلك التحديات ويتجاوز سلبيات الماضي ويتجاوز الطموحات الطوبائية وينطلق من الحد الأدنى للثوابت القومية ويتمسك بالخيط العربي المتصل ويتجاوز الوجوبيات والمثاليات والينبغيات. من أجل بلورة مثل هذا المشروع الحضاري بهذه المواصفات لا بد من توفر مقومات هذا المشروع، ومنها:

1. رفض الانبطاح على الأرض لكي تدوسنا عربة اقتصا د العولمة وهندستها المرتدة.
2. رفض كل الأفكار التبشيرية التي تبشر بها مدرسة الواقعية العربية الجديدة التي تدعو الى فرض الظرفية ورفض الواقع المزور على الأمة وجعلها ترضخ لهذا الواقع ولتلك الظرفية. [1]
3. الانطلاق من أن التطورات المعاصرة لن تستطيع أن تغرق كل شيء، وإن للأمة العربية من المقومات والامكانات والثروات مايجعلها قادرة على تجاوز كل التطورات السلبية.
4. ان تشكيل صورة المستقبل العالمي وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هي عملية ديناميكية مستمرة ليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون إليها. ولا تزال تجليات المستقبل العربي قيد الصيرورة والتكوين.

ولذلك لا بد من رفض مقولة القبول بالواقعية العالمية (فرض الواقع العالمي).

ثامناً : الاستناجات

1. يخضع الاقتصاد العربي لهندسة – جيو – اقتصادية جديدة وبموجب هذه الهندسة يتم إعداد المسرح الاقتصادي العالمي. وفي اقتصاد القرن الواحد والعشرين ستظهر مفاهيم وآليات ومؤسسات جديدة غير التي سادت في

---

(1) حميد الجميلي 'اوهام التنمية العربية صور الاختلالات في هياكل الانتاج وتركيب التجارة الخارجية' مجلة شؤؤون سياسية، العدد الأول 1994، ص 79 – 93 .

اقتصاد القرن العشرين. واقتصاد القرن الواحد والعشرين يتصف بتضاريس أكثر وعورة من تضاريس اقتصاد القرن.

2. ان تطورات الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة ليست تنبؤات، وإنما هي جزء من عملية رصد لمسارات الاقتصاد العالمي المستقبلية. ورؤيتنا لهذه التطورات ومسارها ستمكننا من تلمس ما يجري حولنا وتقدير هامش الحركة والمناخ أمام اقتصاداتنا وهي تدخل قفص اقتصاد القرن الواحد والعشرين.

3. في اطار هذه الهندسة تتغير قواعد السلوك الاقتصادي الدولي. بحيث ستؤدي الى نقل بعض مقومات السيادة الاقتصادية وسلطة القرار الاقتصادي من سلطة الدولة الى سلطة القرار الاقتصادي المعولم، خاصة مع تزايد موجة العولمة الاقتصادية.

4. ان تطورات اقتصاد العولمة تدحض نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما ونظرية سقوط الأيديولوجيات وصراع الحضارات، لأن تشكيل صور المستقبل الاقتصادي العالمي وقواه الفاعلة هي عملية ديناميكية ومستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون اليها لفهم تجليات المستقبل.

5. ان الهندسة التي ستحكم اقتصاد العولمة هي نوع من الهندسة المرتدة، حيث ان ادارة الاقتصاد العالمي ستكون ادراة اقتصادية شديدة المركزية.

6. ستتسم الهندسة المرتدة بتشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية وتزايد ظاهرة الخصخصة والعولمة واللبرلة الاقتصادية المؤدلجة، بينما ستتسم الهندسة بعيدة المدى لاقتصاد القرن الواحد والعشرين باحتمال ظهور مؤسسة جديدة هي الحكومة الاقتصادي والعالمية.

7. سيتم تهميش الجنوب ومنها الاقتصادات العربية في اقتصاد العولمة أكثر مما هو مهمش الآن. أما بالنسبة للاقتصاد العربي فسوف يواجه تحديات اقتصادية متزايدة تقلل من دور العرب في إدارة مواردهم وثرواتهم.

8. سيتميز اقتصاد العولمة خاصة في نصفه الثاني بانفتاح الفضاءات الاقتصادية القارية على بعضها، وقد يظهر ما يسمى بالفضاء الاقتصادي العالمي (القرية الكونية)، وعند ذلك تأخذ العولمة الاقتصادية مداها الأوسع في التطبيق.

9. تراجع الجغرافية السياسية أمام عولمة الثقافة، وستسقط الحدود الاقتصادية أمام العولمة الاقتصادية في اقتصاد القرن الواحد والعشرين.

10. سيشهد النصف الأول من اقتصاد القرن الواحد والعشرين حروباً اقتصادية بين الفضاءات الاقتصادية القارية.وستكون الحرب الاقتصادية بين الفضاء الاقتصاد الأمريكي والفضاء الاقتصادي الآسيوي الحرب الاقتصادية الأولى التي سيشهدها النصف الأخير من اقتصاد القرن الواحد والعشرين.

الفصل الخامس
منظمة التجارة العالمية وإعادة هندسة النظام التجاري العالمي في ضوء العولمة الاقتصادية

يتبارى المحللون لرصد تحولات الاقتصادي العالمي وقد أوشك العقد الأول من القرن الحادي عشر على الانتهاء، حيث تتجه الأنظار إلى عولمة التجارة وقيادة هذه العولمة من قبل منظمة التجارة العالمية التي ولدت بانتهاء جولة أورجواي وكنتيجة لها.

وعولمة التجارة هي جزء من إعادة هندسة الاقتصاد العالمي.

ويعتبر إنشاء منظمة التجارة العالمية جزء رئيس وأساسي من إعادة تلك الهندسة، حيث أخذت منظمة التجارة العالمية بالإشراف المبشر على تحرير التجارة الدولية وقيادة المراحل المتبقية من تحرير التجارة والتي لم تستكمل في جولة أورجواي.

وبإعادة هندسة النظام التجاري العالمي برزت مرجعيات تجارية جديدة محل المرجعيات التجارية الوطنية وتحول الاقتصاد من اقتصاد تجاري تتكون خلاياه التجارية القاعدية من نظم تجارية ومؤسسات وآليات معتمدة على الذات ومتنافسة فيما بينها إلى الاقتصاد التجاري الذي أصبح معولماً في نظمه وآلياته ومفاهيمه ومؤسساته وأهدافه وأنشطته وبما يتيح تعميق اندماج رأسمالية التخوم (رأسمالية مجتمعات الأطراف) في السوق التجارية العالمية دمجاً تبعياً من موقع متخلف.

وبعولمة التجارة ظهر فكر تجاري كوني معولم يحل محل الفكر التجاري القائم على الخصائص الوطنية للتجارة. وبعولمة التجارة تحت السيطرة الكونية على أنماط التجارة ومساراتها واتجاهاتها ونوعيتها ونظرياتها.

وإذا كان القرن العشرين قد تميز بهيمنة مراكز الرأسمالية العالمية على التجارة الدولية، فإن القرن الواحد والعشرين أخذ يكرس هذه الهيمنة وينشأ لها إطاراً مؤسسياً تهيمن عليه تلك المراكز.

ان النظام التجاري الجديد بقيادة منظمة التجارة العالمية يهدف الى إعادة الهيكلة التجارية للاقتصادات الوطنية وإعادة النظر في كثير من القوانين الوطنية لكي تصبح تلك القوانين والهياكل الاقتصادية منسجمة مع متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد ومرجعياته.

فالتحررية التجارية المؤدلجة كما تطالبنا بها منظمة التجارة العالمية تنصب حول تطبيق إجراءات تحررية للتجارة كوصفة جاهزة وكاملة عالمياً ليس فيها أدنى مرونة ما عدا ذلك تلك الاستثناءات التي نصت عليها الاتفاقيات التي أقرتها نتائج جولة أروجواي

وهي كذلك استثناءات محدودة. والاجراءات التحررية في مجال التجارة، ما هي إلا إزالة متسرعة لدور الدولة وضوابطها وقوانينها في إدارة تجارتها من أجل فتح اسواقها أمام التجارة الدولية دون أي عائق أو حاجز بتناقض مع ما جاء في اتفاقيات الكات 1994، أي إزالة متسرعة لنظم الرقابة التجارية المركزية السائدة دون أن يكون لهذه الإزالة صلة بإعادة هيكلة الإقتصاد وتدوير الدواليب الاقتصادية.

وفي ضوء هذه الحقائق بات واضحاً ان الدور الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية يكمن في الآتي:

1. ان ميلاد منطمة التجارة العالمية جاء منسجماً مع اتجاه تحرير التجارة الدولية كجزء من سياسة التحرير الاقتصادي المؤدلجة الجديدة.
2. ان المؤسسات الاقتصادية الدولية أصبحت تهيمن على إدارة الاقتصاد العالمي بعد أن اكتمل مثلث الهيمنة بظهور منظمة التجارة العالمية.
3. بظهور منظمة التجارة العالمية وإدارتها للنظام التجاري العالمي الجديد انتقلت عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية من سلطة الدولة القومية إلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني الذي تصدره المؤسسات الاقتاصدية الكونية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية.

4. بظهور منظمة التجراة العالمية وادارتها للنظام التجاري العالمي أصبحت قواعد السلوك التجاري على مستوى الدولة القومية خاضعة لمدى انسجامها مع قواعد السلوك التجاري الكوني الذي تصممه تلك المنظمة دون أدنى مرونة أو تحريف. وبذلك تم الربط بين قواعد السلوك التجاري الكوني وقواعد السلوك على مستوى الدولة.
5. على الدولة النامية التي ستدخل منظمة التجارة العالمية وتصبح عضواً فيها إعادة هيكلة اقتصادها ونظمها الاقتصادية والنقدية والتجارية وأن تصمم سياستها التجارية وأن تعدل قوانينها. وأنظمتها التجارية بما ينسجم وقواعد السلوك التجاري الكوني الذي ترسمها منظمة التجارة العالمية. والدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ستكون بمثابة مجتمعات طرفية في النظام التجاري الجديد تقوم بوظائف محددة في ذلك النظام.
6. أصبحت الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف تستند إلى إطار مؤسسي عالمي أكثر فاعلية من ذي قبل، حيث أخذت منظمة التجارة العالمية تشرف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية وتنظيم المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ووتشغيل آلية أقوى وأسرع لفض المنازعات وحسم الخلافات حول قضايا التجارة بين الدول الأعضاء.
7. من خلال تعاون المنظمة الجديدة (منظمة التجراة العالمية) مع مؤسسات برتن وودز، سوف يخضع النظام الاقتصادي العالمي لدرجة أقوى في الإشراف والإدارة الاقتصادية المركزية. وقد نص البيان الختامي لاجتماع مراكش على تحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمي للسياسات المتبعة في الميادين التجارية والنقدية والمالية بما في ذلك التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هذا فضلاً عن اعتبار هذه النقطة أحد وظائف المنظمة الجديدة بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاقية المثبتة لها. وقد شكلت هذه الوظيفة

الجديدة مصدر قلق لكثير من البلدان النامية التي تعاني من سطوة وضغوط مؤسسات برتن وودز.

8. ولعل ما تناولته جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية في مجال تحرري الخدمات وإزالة القيود أمام الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالتجارو وحماية حقوق الملكية الفكرية وإزالة القيود الكمية التي تحد من حرية التجارة فضلاً عن تخفيض التعريفات الجمركية وتأمين الوصول إلى الأسواق. يعني في المحصلة النهائية لنتائج جولة أوروجواي ، تمكين المنظمة العالمية للتجارة من الهيمنة على التجارة الدولية وعلى أسواق الدول النامية وفكرها عنوة لاستقبال المنتجات والخدمات والاستثمارات الأجنبية وفق ما اتفق في جولة اوروجواي.

لن تحرير الأسواق يعني بلغة الاقتصاد السياسي تمكن البلدان المتقدمة وخاصة مراكز الرأسمالية المتقدمة من النفاذ إلى أسواق مجتمعات الأطراف بدون قيود جمركية أو غير جمركية سواء كان ذلك النفاذ عبر حقوق الملكية أو عبر المنتجات التقليدية أو عبر الاستثمارات. وهكذا تقوم منظمة التجارة العالمية بضمان حسن سير النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق الرقابة على العلاقات التجارية الدولية ، مثلما يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالرقابة على العلاقات النقدية والمالية الدولية.

وهكذا اصبح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية تشرف على تسيير الاقتصاد العالمي القائم على نهج العولمة الاقتصادية واللبرلة الاقتصادية والخصخصة الاقتصادية وتنفرد منظمة التجارة العالمية بمسؤولية إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على اساس المبادىء التي أقرت في جولة أوروجواي والاتفاقيات السابقة.

ومن خلال تعاون منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستخضع السياسات الاقتصادية الكلية لدول العالم لدرجة أقوى من الإشراف والرقابة المركزية حيث نص البيان الختامي لاجتماع مراكش على تحقيق

انسجام أكبر في مجال السياسات النقدية والمالية والتجارية على المستوى العالمي من خلال تعاون هذه المنظمات الثلاث.

ان النظام التجاري الذي ولد بعد جولة أوروجواي يقوم على ترابط أكبر بين قواعد السلوك التجاري العالمي وبين السياسات التجارية الوطنية وأساليب وإدارتها.والسياسات التجارية الوطنية ينبغي أن تكون منسجمة مع قواعد السلوك التجاري العالمي.

وبظهور منظمة التجارة العالمية انهارت شبكات الأمن التجاري التي أقامتها البلدان النامية لتحمي اقتصادها في مقابل إقامة شبكات الأمن التجاري الكوني لحماية مصالح مراكز الرأسمالية المتقدمة.

وانطلاقاً مما جاء جاء في أعلاه فإن الأساس الأيديولوجي للنظام التجاري العالمي الجديد يرتكز على المرجعيات التالية:

1. ان انشاء المنظمة العالمية للتجارة يعني إنشاء الدعامة الدولية الثالثة للاقتصاد العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأصبحت هذه المنظمة مسؤولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية وأخذت تقود المراحل المتبقية من تحرير التجارة.
2. بتحرير التجارة تستكمل إجراءات واطر التحررية الاقتصادية وتصبح متكاملة (التحررية النقدية والمالية والتجارية)، عن طريق التنسيق على المستوى العالمي للسياسات المتبعة في الميادين التجارية والمالية والنقدية.

وبذلك تصبح عملية الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تكون خلاياه القاعدية في اقتصادات متنافسة ومتمحورة على الذات إلى الاقتصاد الذي أصبح معولماً حقيقة واقعة. وبذلك بات الاقتصاد العالمي يخضع لدرجة أقوى من الإشراف من خلال التعاون بين ثلاثية هذه المؤسسات (المنظمة العالمية للتجارة ، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ، لذا فان الاقتصاد العالمي بات خاضعاً لإدارة اقتصادية شدسدة المركزية.

3. ان التحررية التجارية التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية تأتي في سبق التحررية المؤدلجة على الوصفات الجاهزة والنماذج الكونية في تحررية تجارية مؤدلجة وفق رؤى المنظمة الجديدة وبما يحقق مصالح مراكز الراسمالية العالمية بعيداً عن خصوصيات التنمية في دول العالم النامي من ناحية ، ومن ناحية أخرى ستؤدي الإدارة المركزية للنظام التجاري العالمي والتحررية التجارية (اللامركزية التجارية لاقتصادات مجتمعات الأطراف) إلى إضعاف سلطة الحكومات الوطنية في اتخاذ القرار الاقتصادي بما يتلاءم وظروفها الاقتصادية لصالح القرار الاقتصادي العالمي.
4. و من أجل تنفيذ مهام الهيمنة المعولمة على النظام التجاري العالمي وإدارته إدارة اقتصادية مركزية من قبل منظمة التجارة العالمية لا بد من الإلتزام والتنفيذ الكامل بكل ما يتعلق باتفاقيات جولة أوروجواي.

وبذلك تكون الهيمنة المعولمة على النظام التجاري العالمي قد أكملت الهيمنة المعولمة على النظام النقدي والمالي التي تضطلع بها مؤسسات برتن وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). أي أنه مثلث قيادة الاقتصاد العالمي والسيطرة المعولمة على جوانبه المالية والنقدية والتجارية تكون قد استكملت.

لذا فان الدور الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية يكمن في احكام الهيمنة على حركة التجارة الدولية وهو يتناقض مع الخطاب الأيديولوجي الرأسمالي حول حرية التجارة وكذلك مع الخطاب السياسي لمنظمة التجارة العالمية.

ويمكن القول ان ثلاثية هيمنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي على الاقتصاد العالمي سيمكن مراكز الرأسمالية العالمية من إدارة الاقتصادية المركزية وسيمكن هذه المراكز من فرض اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة، أي فرض التحررية الاقتصادية الجديدة المعولمة بطابع ايديولوجي يعكس توجهات الرأسمالية العالمية فكراً وتطبيقاً.

ان هذه اللبرلة الاقتصادية الجديدة المعولمة المؤدلجة تقوم على تيار كاسح يطالب بإبعاد دور الدولة عن النشاط الاقتصادي وفرض إجراءات التحررية الاقتصادية بلا قيود وفق معايير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

لقد أدانت المؤتمرات الدولية الممارسات غير الديمقراطية لمنظمة التجارة العالمية ودعت إلى توسيع ولايتها ، واكدت ضرورة إعادة النظر في اتفاقات جولة اوروجواي، خاصة وأن البلدان النامية لم تشارك في صياغة هذه الاتفاقيات.

كم الأدانت التظارهرات التي نظمتها المنظمات غير الحكومية مرجعيات اقتصاد العولمة ومنظمة التجارة العالمية واعتبرتها وسيلة لإطلاق قوى العولمة المدمرة ، وأكدت هذه المنظمات على المبالغة في المكاسب الممكن تحقيقها من جولة أوروجواي فالمخاطر السلبية كانت أكثر جسامة مما كان يتوقع.

كم أكدت المؤتمرات الدولية الأخيرة على العديد من مطالب ونواحي القصور في اتفاقيات جولة اوروجواي والعيوب في تنفيذها.

وبالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة فان تنفيذ اتفاقيات جولة اوروجواي لم يكن ديمقراطياً فالحماية أزيلت من جانب البلدان النامية وظلت شديدة من جانب الدول المتقدمة النمو. وجراء هذه الممارسة غير الديمقراطية بقيت سلع الدول النامية بعيداً عن أسواق الدول المتقدمة فضلاً عن تعرض تلك السلع لمنافسة أجنبية غير متكافئة خاصة وأن البلدان النامية غير قادررة على حماية صناعاتها أو تقديم الدعم اللازم للسلع الزراعية كالدعم السخي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لسلع الزراعية الأوروبية المعدة للتصدير.

وقد طالب تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بإعادة النظر في هذه الاتفاقيات. حيث أن معظم السلع الصناعية في التجارة العالمية منشؤها الدول الصناعية المتقدمة النمو، فان هذه المجموعة الدولية هي التي ستجني معظم الفوائد والمكاسب جراء تحرير التجارة الخارجية.

ان مقومات التجارة هي محرك النمو صحيح بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ، ولكن هذا التوصيف لا يفيد الدول النامية ومنها العربية لضعف الفائدة الإنتاجية وعليه يلاحظ بان شعار التجارة كمحرك النمو، و أسعار مكاسب تحرير التجارة ستتلاءم كثيراً مع شروط نمو الدول المتقدمة.

ان موجبات تحرير التجارة الخارجية يتلاءم و موجبات العولمة الاقتصادية لكون الدول المتقدمة تنتج كثيراً من السلع والخدمات والتكنولوجيا المخترقة أو العابرة للحدود والقادرة على المنافسة الدولية، كما ان قدرة هذه المجموعة الدولية الإنتاجية أكبر بكثير من سعة أسواقها مما يعني أن تحرير التجارة الخارجية سيمكنها من استيعاب الأسواق الأخرى وغزوها بسلعها ومنتجاتها وتكنولوجياتها.

وهكذا تعالت الأصوات مؤخراً في كل مكان ضد منظمة التجارة العالمية باعتبارها أحد أبرز أذرع العولمة ، وظهرت هناك دعوات عالمية تنتقد بشدة أسلوب عمل منظمة التجارة العالمية وما حققته من نتائج في غير صالح البلدان النامية.

فلقد كشفت الممارسات والتطبيقات لاتفاقيات جول أوروجواي تحت قيادة منظمة التجارة العالمية عن تحمل البلدان النامية تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة جراء فتح أسواقها اما سلع وخدمات ورؤوس اموال الدول المتقدمة. فتحرير تجارة السلع والخدمات واتفاقيات إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة واتفاقيات حقوق الملكية الفكرية والتجارة عبر الإنترنت وانتقال رؤوس الأموال من الأسواق المالية عبر الإشارات الإلكترونية وإزالة الدعم أدى إلى أن تكون التجارة غالية الثمن أولا ، ثم ارتفاع تكلفة برامج التنمية وارتفاع تكاليف استيراد التقانة وارتفاع التكاليف المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات.

ان ارتفاع تكاليف استيراد الخدمات بأنواعها ، وارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وارتفاع تكلفة المستوردات الزراعية وارتفاع تكاليف استيراد التقانة أدى

إلى إضافة أعباء جديدة أضعفت من قدرة البلدان النامية على التكيف مع متغيرات الاقتصاد العالمي وهو ما يطلق عليه الارنكتاد بإرهاق التكييف.

وبالإضافة إلى ذلك فان تعاليم منظمة التجارة العالمية قد قلصت من قدرة الاقتصادات النامية على تصميم ساساتها التجارية وفقاً لخياراتها الاقتصادية فالاتفاقيات التي تشرف على تنفيذها وتطبيقها منظمة التجارة العالمية تنطوي على قدر كبير من نقل صلاحية راسمي السياسات الوطنية إلى سلطة وولاية منظمة التجارة العالمية.

ان الزيادة الضخمة في التقنين وفي مستوى الالتزام المطلوب والضوابط التي تشترطها منظمة التجارة العالمية قد قلص كثيرا من حرية اتخاذ القرار الاقتصادي لعموم البلدان النامية.

وإذا كانت هناك مزايا من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان النامية فهي بالتأكيد ستكون من نصيب بعض الدول التي اكتسبت مزايا نسبية في الإنتاج والتصدير واكتسبت قدرة تنافسية مكنتها من النفاذ إلى أسواق العالم المتقدم.

لذا يخطأ من يظن أن جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي جرت في ضوء الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الكات) حتى نهاية 1993 وما جرى في سياتل والدوحة لإطلاق جولة الألفية (الجولة الأولى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في ظل منظمة التجارة العالمية) قد جاءت لأسباب انسانية أو خيرية، ولتمكين الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة أو لأن ضمير العالم المتقدم قد استيقظ فجأة لاصلاح الخلل الذي يعتري التجارة الدولية لصالح المجتمع الدولي وخاصة الدول الفقيرة.

ان مفاوضات التجارة الدولية سواء التي تمت تحت لواء (الكات) الاتفاقية العالمة للتعريفات الجمركية والتجارة أو التي تتم تحت لواء منظمة التجارة العالمية جاءت لتحقيق مصالح الدول المتقدمة ومركز الرأسمالية المتقدمة والشركات

متعددة الجنسية، كما جاءت لفتح الأسواق المغلقة عنوة وجاءت لحماية الأسواق التي تسيطر عليها تلك المراكز والشركات متعددة الجنسية ، وجاءت لإزالة الفكر الحمائي والموجة والنزعة الحمائية التي باتت تعرقل وصول سلع الدول المتقدمة إلى أسواق العالم ، وجاءت لأن الدول المتقدمة تحتاج إلى منافذ لتصريف سلعها وإلا توقفت دواليب وعجلة ماكينتها الاقتصادية ، وجاءت لبناء نظام تجاري عالمي جديد تشرف عليه منظمة التجارة العالمية باعتبارها الضلع الثالث في مثلث إدارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجاءت لإستكمال أذرع العولمة الاقتصادية في جانبها التجاري المتعلق بالتحررية التجارية وغقامة نظام تجاري دولي جديد ، فمنظمة التجارة العالمية ولدت بغدارة الولايات المتحدة الأمريكة بعد أن وجدت أن هذه المنظمة تحقق لها الهيمنة على التجارة الدولية والنظام التجاري العالمي.

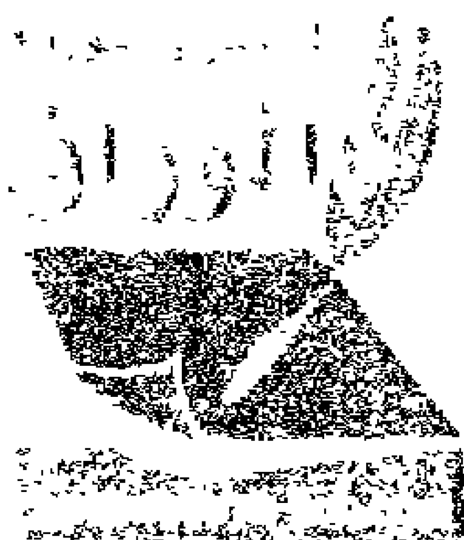
لقد برهنت نتائج تنفيذ الاتفاقيات التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية أن المكاسب للدول المتقدمة كانت محققة وأن الخسائر للدول النامية كانت مؤكدة ، خاصة بعد أن فقدت الكثير من الدول النامية الأعضاء الميزة التفضيلية التي كانت تتمتع بها وبعد أن فقدت الكثير من سلطاتها الاقتصادية وبعد أن أزالت الكثير من نظم رقابتها الحكومية وأصبحت غير قادرة على حماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية ، وأصبح لزاماً عليها إعادة هيكلة اقتصادها طبقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ولذلك فان مكاسب جولة أوروجواي لم تكن متناسبة ولم تكن عادلة. وعليه فان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد جسدت فعلاً كونها نادي للأغنياء وأن البلدان النامية أشبه بالفقراء على مائدة اللئام.

لا شك أن قواعد السلوك التجاري العالمي الجديدة، فضلاً عن كونها وسيلة لفتح الأسواق عنوة ووسيلة لحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات، فإنها تعتبر بمثابة اعتداء على الأمن الاقتصادي للدول، بل اعتداء على الأمن الاقتصادي الدولي ككل.

لذا فان الربط بين قواعد السلوك التجاري العالمي الجديدة وأساليب الإدارة المركزية للنظام التجاري العالمي يعني انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية على النشاط التجاري من الدولة إلى منظمة التجارة العالمية. وبموجب عملية الانتقال هذه، يتوجب على راسمي السياسة الاقتصادية الوطنية عدم تخطي قواعد السلوك التجاري التي رسمتها نتائج أوروجواي ،بل وتنفيذها دون أدنى مرونة أو تحريف.

ومما يسهل عملية الربط بين قواعد السلوك التجاري العالمي الجديدة وأساليب الإدارة المركزية للنظام التجاري العالمي ،موجة التحررية الاقتصادية (اللامركزية الاقتصادية) والتي كانت تشكل التمهيد والمدخل الضروري لهذا الربط.

القسم الثاني
مستقبل الاقتصاد العربي
في ضوء الهندسة
الاقتصادية للعولمة



الفصل السادس
مستقبل الاقتصاد العربي
في ضوء تحديات هندسة اقتصاد العولمة

يواجه المحتوى الاقتصادي العربي (الأساس القومي للاقتصاد) بداية أزمنة الألفية الثالثة وهو مكبل بأثقال الماضي وأعبائه وتبعاته، وآلام الحاضر وانعكاساته، وضغوط المستقبل وخاطره ومتاهاته.

فالاقتصاد العربي وهو على أعتاب العقد الثالث القرن الحادي والعشرين يواجه حاضراً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات، والسحب الداكنة والرؤية الضبابية في كل الأوقات، فتحجب عنه رؤية المستقبل القريب ناهيك عن المستقبل البعيد.

وفي مرحلة الانتقال هذه تتسارع التطورات اقتصاد العولمة وتأخذ شكل التغيرات الجذرية ومع تزايد هذه التطورات الاقتصادية المعولمة تتعمق آثارها الاقتصادية تاركة بصماتها على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي بحركته الشمولية والإقليمية.

ومع تعمق هذه الآثار واتساعها وشموليتها بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغير في اطار عملية إعادة هندسة الاقتصاد العالمي لاستقبال اقتصاد العولمة.

وضمن عملية إعادة الهندسة هذه يعاد ترتيب المسرح الاقتصادي العالمي بحيث يستوعب كل الأدوار الجديدة لاقتصاد القرن الجديد. وضمن عملية إعادة الهندسة هذه تجري عملية التركيب والتفكيك وإعادة التركيب بعد التفكيك، وتجري عملية الضم والفرز والضم بعد الفرز، كما تجري عملية إعادة هيكلة الاقتصادات القومية القارية، كما تجري عملية اللبرلة المعولمة المؤدلجة (أدلجة التحررية الاقتصادية) وكذلك عملية تعميق العولمة أي تكثيف اندماج المجتمعات الطرفية في السوق العالمية اندماجاً تبعياً من موقع متخلف، ويعد المسرح الاقتصادي العالمي للانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من

اقتصادات متنافسة ومتمحورة على الذات الى الاقتصاد الذي أصبح عالمياً. وضمن هذا الإعداد تأخذ إدارة الاقتصاد العالمي شكل الإدارة الاقتصادية شديدة المركزية، القريبة الشبه بالحكومة الاقتصادية العالمية، حيث تستلب سلطة القرار الاقتصادي القومي لتحل محلها سلطة القرار الاقتصادي الاقليمي (الاقتصاد الاقليمي ضمن موجة الأقلمة)، وسلطة القرار الاقتصادي العالمي (اقتصاد العولمة).

إن بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تشهد عملية إعادة هندسة الاقتصاد العالمي ضمن توجه الشمال لأحكام هيمنته وسيطرته على موارد الكوكب بصورة عامة وموارد الجنوب ومنه عالمنا العربي بصورة خاصة وإدارة هذه الموارد إدارة اقتصادية شديدة المركزية. وضمن عملية إعادة الهندسة هذه تجري عملية منع الجنوب من تحقيق تنميته المستقلة ودفعه للبحث عن بيئة خارجية لهذه التنمية "تغريب التنمية" لكي لايحتل مكانه مرموقة في حركة العلم والتكنولوجيا والدخول في حضارة العصر فاعلاً فيها ومنتجاً لا مستهلكاً.

وهذه القراءة ليست نظرة تشاؤمية، بل هو تحليل واقعي لحركة الاقتصاد العالمي في منظور اليوم والغد.

المنظومة الرأسمالية وهي تخطط لإعادة هندسة الاقتصاد العالمي في ضوء العولمة تخفي وراءها أزمتها التاريخية. وإذا كانت هذه المنظومة تزهو بنفسها على ضجيج سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط آلية التخطيط المركزي في شرق أوربا .. فإن هذا الزهو يحمل معه خفايا تأجيل الأزمة التاريخية للنظام الرأسمالي، التي لا بد أنها قادمة مهما حاولت الرأسمالية تأجيلها. وفيما يتحرك الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد العولمة يزداد غنيّ الشمال في نهب ثروات الجنوب واستنزاف خيراتهم والتحكم في مصيرهم الاقتصادي، والسيطرة على أنماط تنميتهم وتفكيرهم الاقتصادي، وربطهم بالسوق العالمية ربطاً تبعياً من موقع متخلف.

ان عالم الجنوب ومنه عالمنا العربي يمران الآن بمأزق تنموي بالغ الخطورة. وهذا المأزق ليس مجرد أرقام ضخمة ومخيفة، وانما هو حالات أساسية تعبر عن

بـؤس الجنـوب ومعانـاة شـعوبه بـسبب الاخـتلالات الواسـعة النطـاق في هيكـل العلاقات الاقتصادية الدولية، وبسبب محاباة منظومة العلاقات الاقتـصادية الدوليـة القائمة لدول الشمال التي أوجدت وأسـست تلـك المنظومـة في وقـت لم يكـن فيـه الكثير من بلدان الجنوب قد حصل علـى اسـتقلاله الـسياسي بعـد. وبالإضـافة الى المأزق التنموي الذي يمر به عالم الجنوب فإن الشمال يمضي قدماً بعد تفكك الاتحـاد السوفيتي لجعل الجنوب العدو المختلق. ولاشك أن محاولة اكتـشاف عـدو جديـد في العالم الثالـث يـضاهي في خطورتـه الاتحـاد الـسوفيتي الـسابق هـي محاولـة مفتعلـة ومتعسفة لتحقيق اهداف الهينة على الجنوب، ولخلـق بـؤر تـوتر فيـه لتبريـر عمليـة التسلح وادامة عملية الصناعات العسكرية في دول الشمال، وبالتالي اعـادة تـدوير عجلة الانتاج الصناعي المرتبط بعجلة الانتاج العسكري.

أولاً : تحولات شمولية نحو اقتصاد العولمة

ان المخاطر التي تحدق بالمحتوى الاقتصادي العربي في ظـل اقتـصاد العولمـة في تزايد مستمر. ولا شك أن الأساس القومي للاقتصاد العربي بات مستهدفاً من قبل مراكز الرأسمالية العالمية في محاولة لتوجيـه ضـربة قاضـية للنهـوض العربـي ككـل وللنهوض الاقتصادي العربي بصورة خاصة. وفي اطـار توجـه الغـرب الرأسمـالي هذا نجد قضية الدمج الاستراتيجي لاسرائيل بالمنطقة العربية، وقضية الحاق المشرق العربـي والمغـرب العربـي بالفـضاءات الاقتـصادية الاقليميـة، وقـضية عولمـة الاقتصادات العربية ودمجها بالـسوق العالميـة دمجاً تبعيـاً، وقـضية تكـريس اقتـصاد التنافر فيما بين الاقتصادات القطرية واقتصاد التكامـل في الاطـار العـالمي، وقـضية تصفية مؤسسات العمل الاقتصادي العربـي وضـرب مرتكـزات التـضامن العربـي وقضية ادارة الاقتصاد العربي ادارة مركزية مـن الخـارج بواسـطة مؤسـسات بـرتن وودز والمنظمة العالمية للتجارة والشركات متعددة الجنسية، وقضية الـدعوة المحمومـة لتصفية وتفكيك القطاع العام وقـضية تـصفية الفكـر الاقتـصادي للتنميـة المـستقلة وإخراج التبعية من اللغة الاقتصادية الدارجة... وقضايا لبرلة الاقتـصادات العربيـة

وأدلجتها وفقاً لآلية السوق الرأسمالية... وقضايا عديدة أخرى يطول البحث في تعدادها ... كلها تأتي ضمن توجهات إعادة هندسة الاقتصاد العالمي بما تتطلبه عملية إعادة الهندسة هذه من اقتصاد عالمي واقليمي جديد في مؤسساته وآلياته ومفاهيمه، وكلها على النقيض من مؤسسات وآليات ومفاهيم الأساس القومي للاقتصاد العربي أو المحتوى الاقتصادي العربي.

وفي ظل هذه القضية وتلك، ظهر تيار من اولئك المبشرين باللبرلة الاقتصادية يدعو الى مايسمى بالمرونة الواقعية وتحت هذا الشعار المزيف راح هؤلاء المبشرون يدعون الى الاستسلام للواقع المزيف ويؤكدون على أنه من العبث التصدي لعربة التطورات المعاصرة وجبروتها وقوتها، في محاولة منهم لغرض الواقع المزور على الأمة العربية وترويج مفاهيم اقتصاد القرن المقبل كما هندستها مراكز الرأسمالية المتقدمة، ولا شك أن مدرسة الوقوعية او "الواقعية الجديدة" هي مدرسة تروج لأفكارها وتبثها من أجل الاستسلام لهذا الواقع والاعلان عن العجز الكامل عن ممارسة تقرير المصير العربي بصورة عامة والمصير الاقتصادي بصورة خاصة.

ولا شك أن ما تدعو اليه مدرسة الوقوعية العربية هو الانبطاح على الأرض لكي تدوسنا عربة اقتصاد العولمة.

لقد فات من يدعو الى افكار هذه المدرسة العربية أن تشكيل صورة المستقبل وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هو عملية ديناميكية ومستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الارتكان لها لفهم تطورات المستقبل على الصعيدين العالمي والاقليمي[1]، كما فاتهم التمييز بين الراهنية والطرفية من جهة وبين ما هو آت وما هو مستقبلي من جهة أخرى.

---

(1) د. محمود الفضيل "السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية أو "مدرسة الواقعية العربية الجديدة" محاضرة القيت في مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، آيار 1993، ص 4 – 12

ونحن نبحث في موضوع يتعلق بحاضر الاقتصاد العربي الذي تحيط به السحب الداكنة من كل مكان، ومستقبله الذي تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات... نقول ان الأمة العربية لها من الامكانات والمقومات ما يجعلها قادرة على صيانة أمنها القومي وبناء تنميتها العربية وفك اشتباكها الاستراتيجي التبعي الخارجي ... وقادرة على اعادة بناء اقتصادها منطلقة من الثوابت القومية التي لايجوز التنازل عنها في كل الأحوال وفي كل الظروف، وخاصة التمسك بمتطلبات الحد الأدنى من الوجود والنهوض العربي المشترك[1].

ان مصير العالم لم يحسم بعد، وإن فكرة حسم مصير العالم على ضجيج اقتصاد العولمة يخفي وراءه الكثير من حقائق التاريخ الاقتصادي، وفي مقدمتها الحقيقة الكبرى المتمثلة بأزمة النظام الرأسمالي بصورة عامة وأزمة الاقتصاد الأمريكي بصورة خاصة. فالغرب ومختبراته ودوائره منشغل في إعادة هندسة الاقتصاد العالمي على أمل تأجيل أزمة النظام الرأسمالي ونقل أعباء هذه الأزمة الى الأطراف الأضعف في العالم (المجتمعات الطرفية)، وراح يخطط لإدارة الأزمة بدلاً من تأجيلها، وفي إدارة الأزمة تأتي مسألة العولمة بحيث يكون الإقتصاد العالمي ككل جزءاً منها[2].

ونحن نتحدث عن مستقبل الاقتصاد العربي وحاضره المؤلم انما نتكلم عن ذلك الحاضر في أزمنة الألفية الثانية وذلك المستقبل في أزمنة الألفية الثالثة. واقصد هنا أن مايحكم مسار الأساس القومي للاقتصاد في أزمنة المستقبل سيخضع دون أدنى شك لتطورات ومتغيرات الاقتصاد العالمي ولموجة طوفان هذه التطورات.

---

(1) د. حميد الجميلي "الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العصبة الى هاجس الشرق أوسطية". مجلة ام المعارك، مركز أبحاث ام المعارك، بغداد. العدد الأول، كانون الثاني / 1995 ، ص 76 – 77

(2) محمد حسنين هيكل. العرب على أعتاب القرن 21 ، مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد 19، كانون الأول 1994، ص 10 – 14.

فما هي المعدات الاقتصادية ولموجة طوفان هذه التطورات. وما هي المعدات الاقتصادية التي أعدها العرب لصيانة الأساس القومي للاقتصاد ومواجهة اقتصاد العولمة، خاصة وان البعض يرى في التطورات المعاصرة ظهور مقولات جديدة، مثل مقولة إن تطور التقنية قد أسقط الجغرافية، وان العالمية قد أضعفت الدولة القومية. ياترى هل ينسحب ذلك على سقوط الأساس القومي للاقتصاد؟ أي هل يسقط الأساس القومي للاقتصاد أمام اقتصاد العولمة؟ وسقوط المصالح الاقتصادية القومية أمام المصالح الاقتصادية لاقتصاد العولمة؟

لا شك أن هذه الطروحات تكشف عن الكثير من التسطيح لقضية مستقبل الاقتصاد العربي، وتجني على الأمم التي تريد صياغة رؤاها ومافقها ضمن صياغات ووسائل ملائمة لطموحاتها. والأمة العربية كواحدة من هذه الأمم مطالبة بالحفاظ على الأساس القومي للاقتصاد وصياغة رؤاها ووسائل تحقيق تلك الرؤى بما يحقق طموحاتها[1].

ان صورة الاقتصادي العربي في حاضرة المؤلم يحتاج الى الاجابة على الأسئلة التالية:

1. كيف النجاة من طوفان اقتصاد العولمة؟
2. ما هو شكل التضاريس الاقتصادية التي سيتركها اقتصاد العولمة ؟
3. كيف ستتعامل الاقتصادات العربية مع هذه التضاريس؟ وهل ستبني مشاريع اقتصادية قومية كفيلة باستيعاب الواقع الجديد بتضاريسه ؟ أم أنها ستبني مشاريع اقتصاد العولمة التي تتجاوز الواقع العربي .

الاجابة على هذه التساؤلات تشكل محور الاقتصاد العربي في مستقبله وحاضره.

ان صنع القرار الاقتصادي العربي الصحيح يحتاج الى الاجابة على تلك الأسئلة خاصة وان هناك خريطة اقتصادية ترسم من جديد للمنطقة في ظل اقتصاد العولمة، تكون أخطر من خريطة سايكس بيكو القديمة. فتلك الخريطة كانت موكلة

(1) المصدر السابق. ص 8 – 9

بتوزيع ارث الامبراطورية العثمانية، اما الخارطة الجديدة فهي بمثابة شهادة ميلاد جديد لما يسمى بالمشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي في اطار تقسيم العرب الى عرب مشرقيين مرتبطين بالمشروع الشرق أوسطي وعرب مغربيين مرتبطين بالمشروع المتوسطي، بمعنى ظهور نظام اقليمي جديد على رفات النظام العربي الحالي.

وهكذا يتم تقسيم النظام العربي الى أنظمة فرعية مرتبطة بأنظمة اقليمية. ومما يزيد من أهمية الإجابة على تلك التساؤلات هو وجود اختراق خارجي من كل الاتجاهات من داخل كل دولة، عبر اللبرلة والتخصيصية والاستثمار الأجنبي، ومن الخارج عبر الأقلمة والعولمة والادارة الاقتصادية المركزية.

ان الصورة التي نرسمها لمسار الاقتصاد العربي في حاضره ومستقبله ... هي الطريق السليم لتشخيص مشاكل الأساس القومي للاقتصاد وبما يمكن التوصل الى علاج يرتقي الى مستوى التحديات. وإذا كنا في تحليلاتنا الاقتصادية مولعين بالمثاليات والينبغيّات والوجوبيّات، وإذا كنا مولعين ببحث ما يفرقنا أكثر مما يجمعنا... فقد أصبح هذا الاتجاه مكلفاً في أعبائه النفسية والمادية. فالمنجزات التي تحققت خلال مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ نشأة الجامعة العربية 1944 وهو البدء الرسمي لهذا العمل وحتى الوقت الحاضر ظلت منجزات محدودة الوزن والأثر ولا تشكل نقلة نوعية تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية سيما الانتاجي من هذا الارتباط، كما ظلت تلك المنجزات هامشية لا تتلائم والطموحات القومية، ولا تتناسب والامكانات المادية والبشرية للأمة العربية، كما لم تتمكن من تصحيح موقع الاقتصاد العربي عالمياً.

وفي هذا الاطار نقول اذا كنا نعيش حالة تعتيم معلوماتي يصعب قبولها في عصر المعلوماتية، فلا بد من ان تتناسب المعلومات التي نستقبلها عن العالم الخارجي مع تلك المعلومات الخاصة بحركة اقتصادنا العربي لأن مثل هذا التعتيم على مايجري في اقتصادنا العربي لأن مثل هذا التعتيم على مايجري في اقتصادنا العربي

لا يساعد الا في استكمال اعادة هندسة الخارطة الجديدة للمنطقة، ولكي ندع غيرنا يصنع مستقبلنا بوعي أو بغير وعي. وهنا أقصد ان ما يجري في اطار الشرق أوسطية والمتوسطية مايزال من قبيل التعتيم المعلوماتي الذي يمس بشكل مباشر الأساس القومي للاقتصاد ويؤثر على عملية صنع القرار الاقتصادي القومي.

وإذا كان البعض ينظر الى هذه المشاريع بمنظار "اقتصاد العولمة" فلا بد من توضيح انعكاس ذلك على حركة الاقتصاد العربي، ويمكننا القول ان اقتصاد العولمة برمته يهدف في نهاية المطاف الى محاصرة المشروع الاقتصادي القومي وضرب مرتكزات التضامن الاقتصادي العرب وتعطيل الأساس القومي للاقتصاد.

علينا فك الأسر من الشراك التي نصبها لنا اقتصاد العولمة من خلال تفكيك القطاع العام وانهاء برامج التنمية المستقلة.

ان اقتصاد العولمة يرمي الى الحاق الاقتصادات العربية بمشاريع تغريب التنمية من موقع التبعية.

اننا عندما نحلل واقع ومستقبل الأساس القومي للاقتصاد فإننا ننطلق من الاعتبارات التالية:

1. عدم تجاوز الثوابت القومية والمحافظة على الخيط العربي المتصل الذي يقوم على تلك الثوابت.
2. ان الأمة العربية تمتلك القدرة والإرادة لازالة الآثار الناجمة عن تدهور منجزات العمل العربي المشترك في هذه الأزمنة وتعظيم تلك المنجزات لو توفرت الإرادة السياسية الحقيقية.
3. إن تحليل مكامن الضعف في مسيرة الأساس القومي للاقتصاد بصراحة وبموضوعية يجب الا يشكل نظرة تشاؤمية، بل على العكس من ذلك فإن مثل هذا التحليل يشكل ركيزة من ركائز بناء المشروع النهضوي العربي الشامل على أسس من العقلانية والموضوعية والعلمية.

4. لا بد من تجاوز مرحلة الطموح الطوبائي والقفز فوق تضاريس الواقع ونحن نستشرف مستقبل الاقتصاد العربي.
5. يجب أن لا ندع غيرنا يصنع مستقبلنا وان لا ننساق وراء مشاريع التهافت وفرض الواقع المزور لاقتصاد العولمة.
6. ان العقل الاقتصادي العربي مطالب اليوم بعدم الانسياق وراء ضغوط اقتصاد العولمة.
7. اننا نرفض النهاية المحزنة لمؤسسات الأساس القومي للاقتصاد بتحويلها الى منتديات ثقافية ودبلوماسية مسلوبة أو فاقدة الارادة السياسية. وان الترتيبات والمؤسسات الاقليمية الجديدة التي تقوم على انقاض مؤسسات النظام الاقتصادي العربي انما تأتي ضمن التوجهات الرامية لإعادة هندسة الخارطة الاقتصادية للمنطقة في اطار منظومة جديدة من المشاريع والمؤسسات والترتيبات والمفاهيم.
8. ان طوفان اقتصاد العولمة لم ولن يغرق كل شيء وان مقومات البقاء في الأمة العربية قادرة على صد هذا الطوفان. وان المخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد لايمكن التصدي لها من خلال ردود الفعل الآنية والاجراءات العشوائية وتحقيق المصالح الضيقة أو من خلال البحث عن حلول خارجية والتوجه نحو البيئة الاقليمية. ولا بد من معالجة هذه المخاطر في اطار البيت العربي بعد إزالة مايمكن ازالته من العوامل التي أضعفت قدرة الاقتصاد العربي على استئناف حيويته وقدرته على النمو والتكيف الايجابي مع الصدمات الخارجية.
9. ان عدم التصدي للمخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد العربي جراء اقتصاد العولمة سيدفع به كاملاً الى حافة الانهيار والاضمحلال والتلاشي وتوقف وظيفته وتعطيل آلياته ومؤسساته في مقابل تشكيل اطار اقليمي مؤسس جديد بديلاً للطار الذي يرتكز عليه النظام العربي.

ثانياً : تعطيل الاقتصاد العربي في ظل اقتصاد العولمة

ظل نشاط العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يمثل جوهر الأساس القومي للاقتصاد يعاني من أزمة حادة منذ النصف الأول من عقد الثمانينات بعد أن عطل فقدان الارادة السياسة الصادقة تنفيذ قرارت قمة عمان وعلى رأسها قرار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي[1]. وجراء تلك الأزمة أصيب هذا النشاط بقدر كبير من الشلل والجمود والتراجع والانكماش. ولم تتمكن منجزات هذا العمل الذي كرس له الكثير من المال والجهد والوقت العربي من بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي. والمفارقة الكبرى ان هذا العمل الذي كان يهدف الى تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية... أدى في نهاية المطاف الى تفكيك هذا الارتباط العضوي العربي الخارجي، فتكامل الاقتصاد العربي دولياً وتنافرت وحداته الاقتصادية القطرية عربياً. ويمكن القول ان منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك لن تحقق الحد الأدنى من الاعتماد الجماعي على الذات.

وإزاء اخفاق هذه المنجزات جرت عدة محاولات لتنشيط فعالية هذا العمل التكاملي، وظلت هذه المحاولات بمثابة صيحات في ليل عربي شديد السواد. وساعد هذا الفشل والتباطؤ في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لتهيئة الأجواء كشن هجوم واسع النطاق من قبل أعداء القومية على تلك المؤسسات مطالبين بإيجاد بديل لها ضمن المشاريع الشرق أوسطية والأوسطية. ولهذا بدأ المحتوى الاقتصادي العربي يتعرض لمخاطر واسعة النطاق ومن أبرزها تعطيل

(1) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً. عمان 1981، ص.

مؤسساته وظهور مؤسسات اقليمية[1] بديلة، وبذلك تصبح هذه المؤسسات مجرد واجهات ثقافية.

ومع استمرار الشلل في المحتوى الاقتصادي للنظام العربي أصيب الأساس القومي للاقتصاد بتشوهات واختلالات جديدة عززت من موجة تدويل الاقتصادات العربية وربطها بفضاءات اقتصادية اقليمية تمهيداً لعولمتها.

وذلك سيعني دخول العمل الاقتصادي العربي المشترك النفق المظلم وفي هذا النفق المظلم سيجري:

1. تفكيك بنيان التضامن العربي وتفكيك النظام العربي.
2. تعطيل مفهوم الأمن القومي في مقابل الأمن الاقليمي.
3. خلق سلسلة التناقضات القطرية في المصالح الاقتصادية.
4. تذويب مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤسسات وترتيبات اقليمية جديدة.
5. تفكيك الأساس القومي للاقتصاد وجعل الصورة المقبلة للوطن العربي في هيئة مجموعة دوائر متعددة ومستقلة ومرتبطة بأطر إقليمة يمكن أن تتقاطع مصالحها الاقتصادية والاقليمية على المستوى القومي لكنها تتكامل على المستوى الاقليمي.
6. اختراق الاقتصادات العربية والقضاء على الخيط العربي المتصل واعادة هيكلة هذة الاقتصادات بعد اختراقها (ربطها بالمشاريع الاقليمية) في اطار نمط جديد من تقسيم العمل يعمق قانون النمو غير المتكافئ ويزيد من عمليات الاقلمة

(1) محمود عبد الفضيل . مشاريع الترقيات الاقتصادية 'الشرق أوسطية' التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة. دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 12 – 13 نشر في الثاني 1993، ص 103 – 107

فالتدويل فالعولمة من موقع متخلف في حال غياب روية عربية إستراتيجية لهذه المخاطر[1]

وهكذا تظهر الى السطح في الوقت الحاضر ترتيبات اقتصادية لتحل محل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وهذة الترتيبات والمؤسسات تساعد على قولبة الاقتصادات العربية في الاطار الجديد لتقسيم العمل القليمي والعالمي. والمؤسسات والترتيبات الاقتصادية التي ستقام على رفات مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك هي منظومة متكاملة تهدف الى السيطرة على مجريات الامور الاقتصادية والتكنولوجيا في اقليم الشرق الاوسط واقليم البحر الابيض المتوسط، اي في الفضاء الاقتصادي الشرق اوسطي والفضاء الاقتصادي المتوسطي.

وصفوة القول ان هذة المنظومة الجديدة بآلياتها ومؤسساتها تهدف الى محاصرة النظام العربي ومؤسسات كرابطة سياسية جامعة وبنية اقتصادية متكاملة وكاستراتيجية للامن الاقتصادي العربي. وبذلك تتحول مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك من طبيعتها المبنية على الاساس القومي للاقتصاد الى جماعه ثقافية او منتدى ثقافي تتسم بالتنافر والتناقض[2]. ومن شان هذا التحول في طبيعة مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ان يودي الى:

1. التشتت والتدهور في مرتكزات الاساس القومي للاقتصاد.
2. انهاء المحتوى الاقتصادي للنظام العرب في شكلة الحالي وتفككة الى انظمة فرعية مندمجة في انظمة اقتصادية اقليمية تضم دولاً في المحيط العربي والغير العربي
3. تحول شكل التنمية العربية من تنمية قائمة على الاساس القومي للاقتصاد الى تنمية اقليمية قائمة على اساس المصالح والروابط التنموية الاقليمية.

(1) المصدر السابق ، ص 105

(2) المصدر السابق ، ص 109

4. تبعثر الجسم العربي الى شظايا غير متاخية بعد تطويق النظام العربي وتمزيقة واختراقة .
5. تعريض الثروات العربية لاخطر تحدياتها المتمثلة برهن الارادة العربية تجاة استقلاقها من جهه وتسخيرها لخدمة مصالح مراكز المنظومة الراسمالية من جهه اخرى .
6. استخدام الثروات العربية ومنها المال العربي والنفط العربي للامساك برقاب الاقتصاديات العربية بدلا من استخدامها كاداة للتحرر ولتطوير الانتاج ولتعريب التنمية .
7. عولمة وحدات الانتاج العربية بعد ربطها بالفضاءات الاقتصادية الاقليمية ثم ادارتها اداراة اقتصادية مركزية ودفع الاقتصادات العربية لتبنى منهج تنموي يقوم على ادلجة التنمية اي اتباع اجراءات ا للبرلة الاقتصادية وايديولوجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية.
8. تعريض الاقتصاد العربي لمجموعة من المقايضات المستقبلية التي تفرضها طبيعة التطورات المعاصرة ومنها:
   أ. المقايضة بين المؤسسات العربية والمؤسسات الاقليمية .
   ب.المقايضة بين الماء والنفط.
   ج. مقايضة امن الحدود بامن الاعماق والامن القومي بالامن الاقليمي.
   د. المقايضة بين المال والتكنولوجيا.
   هـ. المقايضة بين التراكم الانتاجي والتكاثر المالي.
   و. المقايضة بين السوق العربية والسوق الاقليمية .
   ز. المقايضة بين التكامل الداخلي والتكامل الخارجي.
   ح. المقايضة بين الاساس القومي للاقتصاد والاساس الاقليمي للاقتصاد.

ولاشك ان عدم التصدي لهذة المخاطر بشكل عربي جماعي سيؤدي إلى تقويض ثوابت الاقتصاد العربي، وسيظهر اقتصاد إقليمي جديد ذو محتوى اقتصادي اقليمي غير المحتوى الاقتصادي القومي. وعلينا ان ندرك بان تنامي هذه المخاطر والمقايضات سيعطل الاساس القومي للاقتصاد،وسيؤدي إلى عملية استقطاب اقليمي واسع النطاق يدخل فيها العرب فرادى في ترتيبات اقليمية بديلة لترتيبات النظام العربي.

ان تواضع منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يكن وليد حاله طارئه وانما يعود الى اسباب كثيرة ياتي في مقدمتها سيادة الانماط التنموية القطريه التي هي نتاج ضعف الارادة السياسيه للتوجه القومي للاقتصاد، والتي أدت بدورها إلى اندماج الاقتصادات العربية في النظام الراسمالي العالمي ومانتج عنة من تكامل تبعي وتراجع في التكامل الداخلي العربي والسبب الثاني في تراجع المسيرة السابقة للعمل الاقتصادي العربي المشترك يكمن في عدم جسم التناقض بين مهمات التنمية القطريه ومهمات التنمية القومية، وعدم حسم التناقض بين مهمات التكامل العربي المستقل ومهمات التكامل التبعي غير المستقل .والفشل في فك الارتباط التبعي للاقتصاد العربي بروابط التبعية العالمية.

ان هاجس الفشل على جهة النشاط التكاملي يؤشر لنا حدود الامكانات العربية وحيز الحركة ومدى فاعلية المداخل التي روجنا لها كثيرا .كما ان هاجس الفشل على جهة التكامل العربي يؤشر لنا نقاط الضعف الاساسية في هذه المسيرة بشكل علمي وموضوعي بعيدا عن الحماس والطموح المثالي[1].

بل يمكن القول ان التيار الصحيح للاساس القومي للاقتصاد وتعميق المحتوى الاقتصادي للنظام العربي يستوجب تأشير أسباب الفشل ونتائجه. بل إن

---

(1) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية " دراسة تقويمية لما تم حتى الآن والوسائل التي يرى أنها تحقق أهداف ثقافية الوحدة الاقتصادية العربية وقرارات مجلس الوحدة على نحو افضل ". عمان – الأردن، 1982، ص 23 – 69.

غياب البحث العلمي الموضوعي في هذا الموضوع سيؤدي إلى مزيد سيؤدي إلى مزيد من مخاطر الهيمنة على مقدرات الاقتصاد العربي ويسهل عملية الاختراق والافتراق والانشقاق والانسحاق[(1)].لذلك فان البوح بما يعتري النظام العربي من مثالب وتسليط الاضواء على مايتتاب المحتوى الاقتصادي للنظام من مخاطر يشكل نقطة الانطلاق الاولى [(2)].فالمخاطر المحدقة بالاساس القومي للاقتصاد من الضخامة بحيث تحتاج الى مشروع حضاري تنموي يرتقي الى مستوى التحديات،ولعل ابرز مقومات هذا المشروع هي:

1. رفض عن العجز الكامل عن ممارسة تغيير الواقع.
2. رفض الانصياع والتخلي عن سلطة القرار الاقتصادي القومي لصالح القرار الاقتصادي العالمي او الاقليمي.
3. رفض فكرة أن النظام العربي بات ممزقاً ويجب تبديله أو احتواؤه بنظام اقليمي أوسع يقوم على العصرنة والحداثة.
4. عدم الانحناء لعاصفة التطورات الاقتصادية المعاصرة والانبطاح على الأرض لكي تدوسنا عربة تلك التطورات[(3)].

---

(1) غسان سلامة "افكار أولية عن السوق الأوسطية" دراسة قدمت الى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 12 – 13 تشرين الثاني، 1993 – ص 67 – 81.

(2) د. حميد الجميلي "الاقتصادات العربية من هاجس التنمية العصبة الى هاجس الشرق أوسطية" مصدر سابق ص 56 – 74 .

(3) د. محمود عبد الفضيل "مشاريع الترقيات الاقتصادية "الشرق أوسطية". مصدر سابق، ص 111 – 112.

5. تجاوز أزمة الطموح الطوباثي ووضع سقوف متحركة لطموحاتنا المشروعة والالتزام بالحد الأدنى من المرونة الواقعية التي تؤكد على الثوابت القومية[1].
6. الانطلاق من مبدأ دعنا نصنع مستقبلنا ولاندع غيرنا يصنع لنا مستقبلنا.
7. الابتعاد عن الترتيبات الاقتصادية الخاصة بالفك والتركيب وإعادة التركيب وتشكيل الأحزمة الأمنية ... حيث ان هذه الترتيبات هي جزء من الخارطة الاقتصادية – السياسية الجدية للمنطقة [2].
8. رفض التيار الداعي الى أدلجة التنمية وفق أيديولوجية أحادية هي أيديولوجية مؤسسات برتن وودز ومنظمة التجارة الدولية، أي رفض اللبرلة المؤلجة والتيار الداعي الى تفكيك القطاع العام وأبعاد سلطة الدولة عن قيادة الأنشطة الاقتصادية وهنا ندعو الى رفض الدعوة المحمومة للتخصصية بلا قيود وشروط كما تريدها تلك المؤسسات ومراكز الرأسمالية العالمية خدمة لشروط الأقلمة والعولمة.

يرى بعض المحللين بحق ان عمليات التخصصية إنما تشكل التمهيد والمدخل الضروري لإقامة السوق الشرق الأوسطية[3]. فالدعوة والتحركات المحمومة لدفع عمليات الخصخصة إلى أبعد مدى في الاقتصادات العربية على وفق منهج مؤسسات برتن وودز في هذا التوقيت بالذات، هي بمثابة التحضير للاطار المؤسسي اللازم لعولمة وتدويل وأقلمة الوحدات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد العربي وتسهيل عملية الإلحاق بالفضاءات الاقتصادية الاقليمية [4].

---

(1) د. محمود عبد الفضيل "السياسة والفكر العربي بين الواقعية والنوعية" محاضرة القت في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993، 7 أيار ، ص 7 المصدر السابق ، ص 108.

(2) فوزي منصور "مشروع السوق الشرق اوسطية" المؤتمر القومي الرابع ، أيار 1993.

(3) محمود عبد الفضيل "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية" مصدر سابق، ص 105

(4) المصدر السابق ، ص 104.

9. التمسك بالفكر التنموي القائم على التنمية المستقلة ونبذ الدعوات الرامية إلى إخراج التبعية من اللغة الدارجة كجزء من اقتصاد العولمة بما فيه اعطاء دور متزايد للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي.

ثالثاً : العولمة الاقتصادية والتوجه المتزايد نحو تغريب التنمية ولبرتها لبرلة مؤدلجة

تعرضت التنمية العربية لتيار أيديولوجي كاسح يطالب بتغريب دماء التنمية وايجاد حلول خارجية لمشاكلها. وكان من جراء هذا التيار الارتهان لحالة التبعية التي امتصت الحيوية الاقتصادية للاقتصادات العربية وللأساس القومي للتنمية. ولم تتمكن التنمية العربية – الا في اقطار معينة كالعراق – من التخلص من مقولات النموذج الغربي للاقتصاد القائم على الأحادية والاختزالية والذي يمثل نموذجاً واحداً للتنمية، هو النموذج الغربي، حيث ظلت التنمية العربية حبيسة قيود ذلك النموذج بما فيها قيود التبعية ومخاطرها وامتدادها. وازاء ذلك فشل العديد من هذه الاقتصادات في بلورة تصور ذاتي لمعنى التنمية ودلالاتها وأهدافها وسبل العمل من اجل تحقيقها. وقد أدى ذلك الى عدم امكانية تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم إمكانية رفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية، وعدم إمكانية الإفلات من سيطرة النرجسية الغربية.

ولعل من المفيد أيضاً ان البعض من مروجي النرجسية الغربية ومن المبشرين بتغريب التنمية يرون ان الدعوة للتنمية المستقلة هي سباحة حرة ضد التيار، لذلك علينا ان نتبنى النموذج الغربي للتنمية من أجل اللحاق بركب التنمية الرأسمالية.

وبغض النظر عن دعوى هؤلاء الذين لا يعرفون عما يتحدثون، فإن هناك توجهاً متزايداً نحو تبني النموذج الغربي للتنمية والمحصلة النهائية لهذا التوجه هو مزيد من البعثرة والتفكك للعناصر الداخلية والخارجية الاقتصادية والمؤسسية. وفي اطار منهج تغريب التنمية تصبح الأخيرة ناتج مجمل مشاريع سلعية وخدمية تتم في الاطار التكنولوجي، والنط التصنيعي والسياسات الاقتصادية المرتبطة بالخارج. وبفعل تزايد هذه الموجة يصبح من غير الممكن تصنيع أو تعريب القطاع

الاقتصادي او تصنيع الصناعة او تعريبها. وقد انعكس التوجه المتزايد نحو تغريب التنمية في النتائج التالية:

1. عدم إمكانية إنشاء القواعد العلمية والتكنولوجية ذات المنشأ الداخلي.
2. الاعتماد على استيراد المفردات النهائية والوسطية والاستناد الى القواعد العلمية والتكنولوجية الأجنبية.
3. فسح المجال للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي للتغلغل في مفاصل الاقتصادات العربية.
4. تداعي سلم الأولويات التنموية حيث أصبحت الجهود التنموية حصيلة توجيه الجهات الأجنبية، لا تشكل منهجية وطنية متماسكة للتنمية الاقتصادية.
5. تزايد اعوجاج هياكل الإنتاج والانكشاف الاقتصادي وتصدع القاعدة الاقتصادية واختراق الأمن الاقتصادي.
6. فتح الباب واسعاً أمام تعميم مفهوم تحقيق التنمية عبر التكامل الدولي التبعي وتراجع مفاهيم التنمية المستقلة والفكر الاقتصادي الداعي لهذا الفكر.
7. تضييق قاعدة اتخاذ القرار الاقتصادي بل ومحاصرة هذا القرار وخضوعه لقيود خارجية، مما يعني اختراق كبير لشرايين الحياة في الاقتصادات العربية.
8. تنمية شبكة واسعة ومتنامية في التشابكات الاقتصادية بين الاقتصادات العربية والعالم الخارجي تؤدي في نهاية المطاف الى فقدان شروط التنمية المستقلة والمتوازنة.
9. تعميق قانون النمو غير المتكافئ وزيادة عمليات التدويل لوحدات الاقتصاد العربي والحاقه بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف.
10. فك الارتباط بين المشروع والاستثمار والأموال الأجنبية من جهة، وبين التركيب الاقتصادي للمجتمع من جهة أخرى.

11. جعل السلعة المنتجة معتمدة كلياً في السعر والكلفة وفي الخامات وفي المواصفات والخصائص والتطور المستقبلي وفي العلاقات التشابكية ... على القواعد والسياسات الانتاجية الأجنبية وليس المحلية.

وهكذا تؤدي سياسة تغريب التنمية التي انزلق اليها الكثير من السياسات الاقتصادية العربية الى تبني أنماط تنموية خارجية لتنميتها بعيداً عن الحلول العربية. وهذا أدى الى تعميق الأساس الأجنبي للاقتصاد بدلاً من الأساس القومي للاقتصاد.

وما تعانيه اليوم معظم الاقتصادات العربية من اختلالات في هياكل انتاجها وفي تجارتها ونمط تصنيعها وزراعتها وخدماتها ... ما هو الا نتيجة مباشرة لأنماط تغريب التنمية (التكامل الدولي). اننا بحاجة الى صحوة اقتصادية لتعريب التنمية بدلاً من تغريبها.

الفصل السابع
موقع الاقتصاد العربي في ضوء منظومة الهندسة الاقتصادية للعولمة

مقدمة

أخذ الاهتمام باستشراف موقع الاقتصاد العربي يستقطب اهتماماً عالمياً واسع النطاق نظراً لما تختزنه المنطقة من احتياطي نفطي ومن ثروات أخرى ولكون الأسواق العربية تعد أسواقاً مهمة لتصريف السلع والخدمات الأجنبية المنشأ. وكل ذلك يشكل مصب الحياة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين والمحرك الرئيس للفعاليات الاقتصادية لمراكز الرأسمالية العالمية. وإذا كان الأمر كذلك فإن المفكرين العرب أولى من غيرهم في استشراق مستقبل اقتصادهم وتلمس خطاهم المستقبلية وهم يخطون خطوات متسارعة نحو القرن الواحد والعشرين. ولم تزل قضية النهوض الاقتصادي العربي قضية العرب الأولى وستبقى كذلك لفترة طويلة من الزمن، وهي قضية تتداخل فيها الرغبة في التقدم والتحديث من ناحية والحفاظ على الثوابت القومية من ناحية أخرى.

وتواجه قضية موقع الاقتصاد العربي توجهات الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة التي تروج تحت مسميات متعددة كمشاريع الكونية الاقتصادية، ومشاريع الاقليمية الجديدة، ومشاريع اللبرلة المعولمة،ومشاريع منظمة التجارة العالمية، ومشاريع برامج الاصلاح الهيكلي ... الخ لذلك فان المرحلة التي تواجه موقع الاقتصاد العربي هي مرحلة بالغة الخطورة والتعقيد لما تشكله من منعطف يتسم بهجوم خارجي عنيف وبتفكك اقتصادي داخلي واسع النطاق. ومما يزيد من خطورة هذا المنعطف التاريخي ان الاقتصادات العربية تتعرض لسياسات اقتصادية دولية تؤدي الى التهميش والالحاق والافتراق والانسحاق والانشقاق واعادة الهيكلة والتفكيك واعادة التركيب بعد التفكيك وتخضع الاقتصادات العربية كلا على انفراد لضغوط المؤسسات الدولية ومنهاجها الاقتصادية شديدة المشروطية.

أولاً : تحليلات شمولية عن الوضع الاقتصادي العربي الراهن

يعاني الاقتصاد العربي اليوم حاضراً مؤلماً ومستقبلاً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات ويخضع لأكبر عملية اعادة هيكلة في تاريخه الطويل لا على وفق استراتيجية عربية وانما استجابة لتوجهات الهندسة الكونية لاقتصاد العولمة. ففي اطار هذه الهندسة يعاد تركيب أوضاع الاقتصادات العربية وتخضع هذه الاقتصادات العربية لعملية التفكيك والتركيب والضم والفرز واعادة التركيب بعد التفكيك واعادة الضم بعد الفرز. وفي حالة استمرار هذا الوضع فان الاقتصاد العربي سيكون من اكثر مناطق الجنوب تهميشاً في الخارطة الجيو – اقتصادية الجديدة للمنطقة والتي ستكون أخطر من خارطة سايكس بيكو القديمة.

ان الرؤية المطروحة للدول العربية تنطلق من اخضاع اقتصادها لأكبر عملية بناء معمارية جديدة تتلاءم مع مرجعيات اقتصاديات العولمة، وعليه نرى عدد من الاقتصادات العربية قد وقعت في شراك نصبها لها الآخرون بوعي ووقعت فيها بدون وعي، وبوقوعها في هذه الشراك والشباك تكون قد سجنت اقتصادها وامكاناتها لسنوات عديدة قادمة وستجد هذه الاقتصادات ان كلفة الانفصال عالية ولكنها ستجد ذلك بعد فوات الأوان.

ومن خلال تحليل مؤشرات تطور الاقتصاد العربي نجد ان الاقتصاد العربي يتسم بالخصائص الآتية:

1. دخل الاقتصاد العربي العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وهياكله الانتاجية أكثر اعوجاجاً وقاعدته الاقتصادية اكثر تصدعاً وأسواره الأمنية أكثر انخفاضاً وعلاقاته الاقتصادية البينية اكثر تدهوراً، وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي اكثر تكاملاً واندماجه بالسوق العالمية من موقع متخلف اكثر تكثيفاً وعمقاً، ومؤتمراته الاقتصادية اكثر تدهوراً، وامنه الاقتصادي أكثر انكشافاً واختراقاً وتبعية.

2. بالاضافة الى الاختراق (الانكشاف) الخارجي فان الاقتصادات العربية مهددة بأطول وأعمق انكشاف واختراق اقتصادي من الداخل ممثلاً باخضاع تلك الاقتصادات والوصفات الكونية الجاهزة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهذه الوصفات تأتي تحت ذرائع اعادة الهيكلة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتخليص الاقتصادات من اعباء القطاع العام غير الكفوء... الخ.

وكل هذه الذرائع عبارة عن صناعة محلية، وحقيقة الأمر هو اختراق الاقتصادات من الداخل وفرض مناهج التحررية الاقتصادية الجديدة (وفقاً لايديولوجية المنظومة الراسمالية) وبما يتيح ابعاد دور الدولة عن الادراة الاقتصادية وفسح المجال للاستثمارات الاجنبية والشركات عبر الوطنية للتشلل داخل الاقتصاد في مرحلة أولية ومن ثم تدويل وحدات الاقتصادات الوطنية عولمتها ودمجها بالسوق العالمية من موقع متخلف، وبالتالي ادراتها ادارة اقتصادية مركزية من الخارج في مرحلة ثانية. لذلك فالاختراق الداخلي للاقتصادات العربية يتمثل في التحررية الاقتصادية الجديدة أي في اللامركزية الاقتصادية من الداخل طبقاً لآليات السوق الرأسمالية وفي المركزية الاقتصادية من الخارج. لذلك فان اللامركزية الاقتصادية من الداخل شرط ضروري للمركزية الاقتصادية من الخارج.

3. يتعرض الاقتصاد العربي في ظل الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة لانعطافه تاريخية كبيرة ولكن المفارقة الكبرى هو ان العرب يعيشون حالة تعتيم عميقة بالنسبة للمخططات والترتيبات الاقتصادية التي تخص مستقبلهم الاقتصادي. فالترتيبات الاقتصادية الاقليمية ما تزال تجري في دهاليز مراكز الابحاث في واشنطن " واسرائيل " والمفوضية الأوروبية ومنتدى ديفوس للاقتصاد العالمي في سويسرا، بل ان هذا المنتدى هو الذي خطط للمشروع الصهيوني للتطبيع الاقتصادي عبر آليات القيم الاقتصادية التي نظمت لهذا الغرض وبعد أن

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ان الظروف الدولية باتت مناسبة بدأت مشاريع الترتيبات الاقليمية اللقومية تظهر الى الوجود.

ومدلول هذا التعتيم هو جعل الاقتصادات العربية تتفرج على الغير وهم يصنعون لها مستقبلها، بل وهي تتفرج على الغير وهم يخططون لتكبيل اقتصاداتها واقتصادات اجيالها لسنوات عديدة.

وفي عصر المعلوماتية والقنوات الفضائية نحن نعرف كل شيء عن غيرنا ولكن لا نعرف شيئاً عن مستقبلنا الاقتصادي الا بالقدر الذي يسمح به لنا الآخرون. لذلك فعملية صنع القرار الخاص بالمستقبل الاقتصادي العربي تكتنفها السرية التامة والغموض الكبير، ومصدر هذا التعتيم ينبع من كون هذه المشاريع تتعلق بمصالح مراكز الرأسمالية ولا علاقة له بمستقبل الاقتصاد العربي.

4. اختلال مؤسسة الاقتصاد العربي

الاقتصاد العربي ومنظماته ومؤسساته مولعة باصدار القرارات تلو القرارات لذلك فان المؤسسات العربية الشمولية (مجلس الوحدة العربية، المجلس الاقتصادي، والاجتماعي العربي والاتحاد والشركات العربية، والمنظمات المتخصصة ستدخل القرن الواحد والعشرين وهي مكبلة بأسر قرارات اقتصادية لا اول لها ولا آخر. وهذه القرارات لم تؤد الى نقلة نوعية في منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولم تؤد الى تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تؤد الى بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي، ولم تؤد الى معالجة اختلالات التجارة الخارجية العربية، ولم تؤد الى تحسين العلاقات الاقتصادية البينية ولم تصحح اختلال هياكل الانتاج العربية... بل انها اضافة الى عدم الزاميتها قد اثارت من التناقضات بين الاقتصادات العربية أكثر مما فيها من ملامح التكامل

5. والعرب على أعتاب نهاية النصف الأول من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين يتعرض اقتصادهم لهواجس الاختراق والافتراق والانشقاق

والالحاق. وما يهدد الاقتصاد العربي نتيجة تلك الهواجس ان تصبح الاقتصادات العربية بمثابة دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة اقليمياً وعالمياً وتقسيم المحتوى الاقتصادي العربي الى أشلاء غير متآخية. هذا فضلاً عن دفع الوضع الاقتصادي العربي ومؤسساته الى مزيد من التفكك والبعثرة واضعافه واستبداله بنظام اقتصادي اقليمي لا قومي جديد وبمؤسسات اقتصادية اقليمية جديدة.

والخطر الأكبر في تحويل المحتوى الاقتصادي للنظام العربي من جماعة اقتصادية إلى جماعة ثقافية، وهذا يعني تفريغ المحتوى الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية العربية من أي جوهر وإرادة سياسية فاعلة. ويذهب بعضهم الى القول ان المراد من العرب أن يصبحوا في وضع أشبه بأمريكا اللاتينية، كمجموعة يجمعها دين واحد، ولغة واحدة وتراث واحد، ومصير مشترك وتاريخ واحد... ولكن دون أن يترجم ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك، أي تحول العرب الى ظاهرة ثقافية ليس لها تعبير سياسي واقتصادي متماسك بعد أن تنكمش وظائف النظام العربي ويتعرض لمزيد من التشتت والتدهور وبعد ات تذوب وحداته الاقتصادية في اقليمية ليس للعربي فيها صدى يذكر وبذلك تصبح الاقتصادات العربية كمعبر للكيان الصهيوني الى شرايين الحياة الاقتصادية العربية بعد ان يستبدل هذا الكيان أمن الأعماق الاقتصادية باستراتيجية القائمة على أمن الحدود. والمفارقة الكبرى هنا ان الاقتصادات العربية هي التي ستحقق للكيان الصهيوني وتساعده على تحقيق هدفه الجديد (أمن الأعماق الاقتصادية).

6. والعرب على أعتاب نهاية النصف الأول من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تتعرض اقتصاداته لخطر تقسيمها الى انظمة اقتصادية اقليمية تحتوى دولاً في المحيط العربي والمحيط غير العربي في اطار هندسة جيو -اقتصادية جديدة تستند الى:
   - اعادة تعريف المشرق العربي في اطار المشروع الصهيوني الجديد

- ربط بعض أقطار المشرق العربي "بالنظام الشرق أوسطي" او الفضاء الاقتصادي الشرق اوسطي، وربط المغرب العربي بالفضاء الاقتصادي المتوسطي.
- ربط مناطق منابع النفط بأحزمة امنية في اطار الولايات المتحدة.
- عزل وتهميش السودان، اليمن، الصومال، (بلدان الأطراف) وضمها الى نظم امنية اقتصادية خاصة بافريقيا والقرن الافريقي.
- انسحاب دولة الأمة من ادارة الكثير من الأنشطة الاقتصادية وتقليص مساحة القطاع العام العربي في ادارة الشؤون الاقتصادية وتفكيك وحداته ثم تصفيته لفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات عبر الوطنية لممارسة دورها المرسوم دون تدخل من الدولة.
- تحديد قواعد السلوك واساليب الادراة الاقتصادية التي يجب اتباعها بواسطة راسمي السياسة الاقتصادية في الكثير من الأقطار العربية دون ادنى مرونة او تحريف.
- اجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدول طبقاً لاعتبارت تتعلق بالاقتصادي العالمي.
- الازالة المتسرعة لكل التشريعات والقوانين التي تعرقل مسار العولمة الاقتصادية.
- جعل صلاحيات الاقتصادات العربية في انتهاج سياسة اقتصادية معينة بما يتفق ومنهجها الاقتصادية او اتخاذ سياسة اقتصادية معينة للحد من قوى السوق والاستغلال عرضة للتدخلات العالمية والاقليمية.
- انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة الاقتصادية للدولة الى سلطة القرار الاقتصادي للمؤسسة العالمية او الاقليمية.
- الربط المتزايد بين قواعد السلوك الاقتصادي العالمي والاقليمي واساليب الادراة الاقتصادية للدولة.

- تقنين قواعد السلوك الاقتصادي على وفق قواعد منظومة اقتصاد العولمة.
- جعل الدول تؤدي وظائف اقتصادية محددة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين.
- ان طريق التنمية والخروج من قوس الأزمة الى قوس النهضة عبر آليات الهندسة – الجيو – اقتصادية الجديدة (اقتصادالعولمة الجديد) هو في نهاية المطاف طريق مسدود ومشروع طوبائي، فهذه الهندسة سوف تؤدي الى تنمية بالانابة وتطوير بعض المرافق التنموية ذات العلاقة باقتصادات مراكز المنظمة الراسمالية دون ان يمثل ذلك زيارة حقيقية في الثروة الوطنية.

وان هذه الهندسة ستمكن مراكز الرأسمالية المتقدمة من تحطيم اسوار الامن الاقتصادي العربي بزيادة انفتاح الاقتصادات العربية على السوق العالمية.

ثانياً : مقيدات موقع للاقتصاد العربي في منظومة اقتصاد العولمة

1. لن تكون خرائط الاقتصاد العربي مشابهة لخرائط القرن العشرين لا من حيث المحتوى ولا من حيث الإعداد. فالخرائط يعيدها مهندسون جدد. كما ان تلك الخرائط تعد في مختبرات غير تلك التي أعدت فيها خرائط القرن العشرين. اما المسرح الاقتصادي العربي الجديد الذي يحتضن اقتصاد العولمة ليختلف عن ذلك المسرح الاقتصادي العربي الذي اعد في حينه لاستقبال اقتصاد القرن العشرين.
2. ان تشكيل صورة موقع الاقتصاد العربي وقواه الفاعلة هي عملية ديناميكية ومستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون اليها لفهم تجليات المستقبل لذلك فان مصير الأمن الاقتصادي لم يحسم بعد، وان التوازنات الراهنة للاقتصاد العربي سيشكل استناداً الى قوى اقتصادية جديدة ومرجعيات جديدة قد تكون أشد خطورة من مرجعيات القرن العشرين. ومن مزالق

التعميم القبول بالصيغة الحالية لإدارة الاقتصاد العربي وموقعه الحالي في منظومة اقتصاد العولمة.

3. ان هندسة اقتصاد العولمة ستفرض على الاقتصاد العربي آليات هيمنة اقتصادية جديدة لتلبية شروط ومتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية بغض النظر عن مصالح الاقتصاد العربي.

4. بدأ الاقتصاد العربي يتعرض لضغوط أيديولوجية العولمة الاقتصادية، حيث يجري إدماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي من موقع متخلف ليؤدي وظائف محددة طبقاً لشروط العولمة الاقتصادية.

5. ان الهندسة التي تحكم حالياً الاقتصاد العربي هي هندسة مرتدة تشبه آلية الزمن التي ستعيدنا إلى عهود الاستعمار الاولى ، حيث سيدار الاقتصاد بسياسات القوة وبالعصى الاقتصادية والتكنولوجية التي تحملها دول الشمال.

6. إن إدارة الاقتصاد العربي في ظل هذه الهندسة سوف تكون إدارة اقتصادية معتمدة على عدة أشكال من الإدارة الاقتصادية الشديدة المركزية. أي إن إدارة الاقتصاد العربي في اقتصاد العولمة ستخضع لعدة أشكال من الهيمنة الاقتصادية في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وخارطة العالم الجديدة، ولن تكون بأي شكل من الأشكال خاضعة إلى إدارة وهيمنة دولة واحدة لذلك فان الحديث عن هيمنة كلية شاملة للولايات المتحدة سوف لا يكون له وجود في اقتصاد القرن الواحد والعشرين، لأن مسألة هيمنة الولايات المتحدة على مقدرات الاقتصاد العالمي هي مسألة وقتية.

7. ارساء قواعد السلوك الاقتصادي العربي على قاعدة اقتصادية جديدة هي اللبرالية الاقتصادية الجديدة التي ستلغي منطق الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول.

8. ارساء قواعد السلوك التكنولوجي العربي على قاعدة تكنولوجية جديدة هي عولمة التقانة من اجل اسقاط الجغرافية ومنطق الأراضي وما ينطوي عليه ذلك المنطق من سيادة.

9. سقوط منطق الحدود والحواجز الاقتصادية عن طريق العولمة الاقتصادية وبإسقاط منطق الجغرافية ومنطق الأراضي عن طريق عولمة التقانة تنتقل بعض مقومات السيادة الاقتصادية والتكنولوجية العربية الى سلطة القرار الاقتصادي، والتكنولوجي لمؤسسات برتن وودز والمؤسسات الدولية الأخرى كمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات وإلى الشركات عابرة الجنسية ومراكز المنظومة الراسمالية في المرحلة الأولى من اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وإلى المنظمة الاقتصادية العالمية (الحكومة الاقتصادي العالمية) في النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين، وكذلك الى الشركات بلا جنسية في المرحلة المتأخرة من القرن الجديد.

10. في أجواء الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة تبرز مجموعة من المعطيات بشأن موقع الاقتصاد العربي وكالآتي:

- ان دول الشمال تملك كل أوراق ومعدات الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. وتتمثل تلك الأوراق والمعدات في الهيمنة على حركة رأس المال العالمي التجارة العالمية، ومسار التصنيع العالمي، المبادلات التكنولوجية، هندسة التصاميم، الشركات متعددة الجنسية، البنوك العالمية، المؤسسات الدولية، طريق الملاحة الدولية، السماء المعلوماتية.
- تواجه الاقتصادات العربية حاضراً مؤلماً ومستقبلاً معتماً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات وتكاد لا تملك أي دور في الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين. لذا فإن الوظائف الاقتصادية ستحدد مسبقاً للاقتصادات العربية باعتبارها تخوماً تدور حول مراكز اقليمية تابعة

للمنظومة الراسمالية، أو تخوماً اقتصادية مرتبطة مباشرة بمركز من مراكز الرأسمالية.

- تعاني الاقتصادات العربية سواء ما كان منها مرتبطاً بمركز إقليمي أم بمركز متقدم للمنظومة الرأسمالية من الاقتصادية الجديدة مما سيؤدي إلى تهميشها في الاقتصاد العالمي، وزيادة المأزق التنموي لتلك الاقتصادات.
- لقد أصبح العالم الثالث مصدراً يهدد أمن واستقرار العالم من وجهة نظر الولايات المتحدة. فالخطر القادم أخذ يأتي من العالم الثالث، وطبقاً لهذا السيناريو أصبح الوطن العربي محاطاً بمحرمات منها محرمات المطالبة بحق التنمية، محرمات مطالبة باستغلال ثرواته محرمات المطالبة بنهج التنموي الخاص، محرمات مخالفة الوصفات الكونية الجاهزة للمؤسسات الدولية، محرمات إبقاء القطاع العام، محرمات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، محرمات الحفاظ على الخصوصية الوطنية، محرمات المطالبة بالقرار الاقتصادي المستغل، محرمات الخروج عن اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة، محرمات انتقاد الموجة الإقليمية الثانية.

11. ان توجهات الهندسة المرتدة ازاء موقع الاقتصاد العربي تكمن في : توجه الشمال لتعميق اندماج العرب (في السوق العالمية اندماجاً تبعياً من موقع متخلف بتقسيم اقتصاداته الى :

أ. تخوم مصنعة (عالم ثالث مصنع) مرتبط بمراكز الراسمالية عبر وظائف تصنيعية محددة.

ب. تخوم غير مصنعة (عالم رابع غير مصنع) مرتبط بمراكز الرأسمالية العالمية عن طريق تقسيم العمل الدولي التقليدي، أي كمراكز لتوريد المواد الأولية لمراكز الرأسمالية العالمية واستيعاب السلع المصنعة لهذه المراكز.

وتم تصنيف الأقطار العربية ضمن هذه المجاميع في اطار توجهات الاقتصاد العالمي الجديد لتؤدي وظائف محددة.

ثالثاً : أبرز التحديات التي تواجه موقع الاقتصادي العربي في منظومة اقتصاد العولمة :

التحدي الأول: المقايضة بين التراكم الداخلي وخدمة الدين الخارجي:

مع ارتفاع حجم المديونية الخارجية العربية وارتفاع أعباء خدمة الدين التي أصبحت تلتهم حوالي ثلث حصيلة الصادرات السلعية والخدمية العربية، تصبح العلاقة بين مجهودات التراكم الداخلي وعملية خدمة الدين الخارجي وعلاقة حرجة من حيث تأثيرها على المسارات المستقبلية للاقتصاد العربي في ظل محدودية الموارد المتاحة بالعملة الأجنبية لذا تصبح العلاقة عكسية بين تصاعد أعباء الدين الخارجي وبين مخصص التراكم في الاقتصاد العربي إذ يعد تخصيص الأموال لأغراض الاستهلاك والدفاع القومي، وتسيير عجلة الاقتصاد العربي، تصبح المنافسة بين ما تبقى من أموال وموارد بين مخصص خدمة الدين الخارجي وبين مخصص التراكم، وهكذا تتأثر عمليات مجهودات التراكم المحلي إذا أعطيت الأولوية لسد أعباء الديون والإبقاء بالالتزامات إزاء العالم الخارجي مما يعني الحيلولة دون التوسع المطرد في الطاقات الإنتاجية.

والمفارقة التاريخية الكبرى هو ان الأموال العربية الموظفة في الخارج والبالغة ثلاثة تريليونات مليار دولار يجري إعادة تدويرها للامساك بخناق الاقتصاد العربي في ظل عمليات الإقراض الدولي وإعادة الجدولة.

وهكذا يصبح المال العربي في ظل هذه المقايضة أداة تبعية بدلاً من أداة تحرر، وأداة تكاثر مالي بدلاً من أداة تركم انتاجي.

التحدي الثاني: تحدي إغلاق ملف العمل الاقتصادي العربي وتدهور مرتكزات المحتوى الاقتصادي للنظام العربي:

لاشك ان تواضع منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يكن وليد حالة طارئة وإنما يعود لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها سيادة الأنماط التنموية القطرية التي هي نتائج ضعف الإرادة السياسية للتوجيه القومي للاقتصاد والتي

أدت الى اندماج الاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي العالمي ومانتج عنه من تكامل تبعي وتراجع في التكامل الداخلي العربي.

والسبب الثاني في تراجع المسيرة السابقة للعمل الاقتصادي العربي المشترك يكمن في عدم حسم التناقض بين مهمات التكامل العربي المستقل ومهمات التكامل التبعي غير المستقل، والفضل في فك الارتباط التبعي للاقتصاد العربي بروابط التبعية العالمية.

ان هاجس الفشل على جبهة النشاط التكاملي يؤشر لنا حدود الامكانات العربية وحيز الحركة ومدى فاعلية المداخل التي روجنا لها كثيراً. كما ان هاجس الفشل على جبهة التكامل العربي يؤشر لنا نقاط الضعف الأساسية في هذه المسيرة بشكل علمي وموضوعي بعيداً عن الحماس والطموح المثالي.

بل يمكن القول ان البناء الصحيح للأساس القومي للاقتصاد وتعميق المحتوى الاقتصادي للنظام العربي يستوجب تأشير أسباب الفشل بكل صراحة وموضوعية ودقة. لذلك فإن البوح بما يعتري النظام العربي من مثالب وتسليط الأضواء على ماينتاب المحتوى الاقتصادي للنظام من مخاطر يشكل نقطة الانطلاق الأولى في بناء المستقبل. لقد ظل العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يمثل جوهر الأساس القومي للاقتصاد يعاني من أزمة حادة منذ النصف الأول من عقد الثمانينات بعد ان عطل فقدان الإرادة السياسية الصادفقة تنفيذ قرارات قمة عمان وعلى رأسها قراراً استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي. وجراء تلك الأزمة أصيب هذا النشاط بقدر كبير من الشلل والجمود والتراجع والانكماش. ولم تتمكن منجزات هذا العمل الذي كرس له الكثير من المال والجهد والوقت العربي من بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي. والمفارقة الكبرى ان هذا العمل الذي يهدف الى تجسيد الارتباط بين الاقتصادات العربية. أدى في نهاية المطاف الى تفكيك هذا الارتباط في مقابل تجسيد الارتباط العضوي العربي

الخارجي، فتكامل الاقتصاد العربي دولياً وتنافرت وحداته الاقتصادية القطرية عربياً.

وهكذا لم تتمكن منجزات هذا العمل من تصحيح الاختلالات في هياكل الإنتاج العربية ولم تتمكن من تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، ولم تتمكن هذه المنجزات من بناء الحد الأدنى من البناء الصناعي العربي اللازم لبناء القاعدة الصناعية التكولوجية. ويمكن القول ان منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك لم تحقق الحد الأدنى من الاعتماد الجماعي على الذات.

وازاء اخفاق هذه المنجزات جرت عدة محاولات لتنشيط فاعلية هذا العمل التكاملي وظلت هذه المحاولات بمثابة صيحات في ليل عربي شديد السواد وساعد هذا الفشل والتباطؤ في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في تهيئة الأجواء لشن هجوم واسع النطاق من قبل أعداء القومية على تلك المؤسسات مطالبين بايجاد بديل لها ضمن المشاريع الشرق أوسطية والأوسطية ولهذا بدأ المحتوى الاقتصادي للنظام العربي يتعرض لمخاطر واسعة من أبرزها تعطيل مؤسساته وظهور مؤسسات اقليمية بديلة. وبذلك تصبح هذه المؤسسات مجرد واجهات ثقافية.

ومع استمرار الشلل في المحتوى الاقتصادي للنظام العربي أصيب الأساس القومي للاقتصاد بتشوهات واختلالات جديدة عززت من موجة تدويل الاقتصادات العربية وربطها بفضاءات اقتصادية اقليمية تمهيداً لعولمتها ولا نبالغ في القول بأن ضخامة التحديات التي تواجه الأساس القومي للاقتصاد جراء شلل مؤسساته ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين سيعني دخول العمل الاقتصادي العربي المشترك النفق المظلم.

ومما يزيد من خطورة هذا المشهد هو ان منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تحققت منذ عام 1945 حتى الآن اتسمت بالخصائص الآتية:

1. ظلت محدودة الوزن والأثر ولا تشكل نقلية نوعية في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية خاصة الارتباط الإنتاجي، كما ظلت تلك المنجزات هامشية لا تتلائم والطموحات القومية، ولا تتناسب والامكانات المادية والبشرية للأمة العربية كما لم تتمكن من تصحيح موقع الاقتصاد في الاقتصاد العالمي، ولم تتمكن من بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تشكل السياج الواقي للأمن القومي، ولم تتمكن من تمكين العرب من الدخول في المصرنة فاعلين ومنتجين لا مستهلكين.

وكان من جراء هذا الإخفاق ظهور الاتجاهات التالية:

أ. أخذت بعض الأطراف العربية تفك ارتباطاتها بمداخل هذا العمل العربي المشترك ولا تلتزم بموجباته ومن جهة اخرى اخذت تلتزم بموجبات اقتصاد العولمة واقتصاد الأقلة.

ب. لم يتمكن هذا العمل من فرض نفسه علا العلاقات الاقتصادية الدولية كنظام اقتصادي اقليمي ولعل السبب في ذلك يعود الى عدم فاعلية مداخل هذا العمل وبقاء الكثير من قراراته غير الملزمة دون تنفيذ والى غياب الارادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول العربية في التعامل مع هذا العمل.

ج. ظلت معظم المشاريع الاقتصادية الاندماجية الشمولية كالسوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية شبه معطلة بالرغم من الدعوة المعاصرة للتكتل كسمة من سمات العصر.

د. عدم تنفيذ قرارات قمة عمان خاصة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي على الرغم من كونها مشاريع حضارية كبرى.

هـ. لم يسفر هذا العمل عن مواقف اقتصادية ورؤية عربية إستراتيجية تجاه قضايا الاقتصاد العالمي والإقليمي لان آخر قمة اقتصادية عربية موسعة كانت في عام 1980.

و. لم تتمكن هذه المنجزات من معالجة الأصل التاريخي لتخلف الاقتصاد العربي ومعالجة اختلالاته البنيوية ولذلك ظهرت هناك معركة بين مهمات التنمية القطرية ومهمات التنمية القومية.

التحدي الثالث: تحدي إلحاق الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف.

في ظل المشاريع الكونية والاقليمة تشهد الاقتصادات العربية عملية الحاق بالاقتصاد العالمي واسعة النطاق كمناطق مهمشة من العالم. وبذلك تصبح تلك الاقتصادات خارج المنظومة العالمية وتحت سيطرة الاقتصاد العالمي وطبقاً لعملية الالحاق تقوم تلك الاقتصادات بوظائف اقتصادية معينة طبقاً للخارطة الاقتصادية العالمية والاقليمية الجديدة، وستؤدي عملية الالحاق الى جملة نتائج من أبرزها الآتي:

أ. ان التنمية التي ستتم في الاقتصاد الغربي عبر هذا الإلحاق على الرغم من أنها ليست ظاهرة وهمية الا أنها تتسم بكونها: تنمية بالإنابة وليست بالصالة والتنمية لا تتم بالإنابة وغنما بالأصالة أي عدم إمكانية تحقيق التنمية على وفق رؤية استراتيجية عربية، تنمية غير قادرة على معالجة الأصل التاريخي للتخلف الاقتصادي في المنطقة العربية، وغير قادرة على معالجة الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العربي.

ب. استمرار المستوى المتدني للتنمية العربية في ظل هذا الإلحاق، تمسك الاقتصاد الاقتصاد العربي بأذيال الشركات عبر الوطنية.

ج. فتح أبواب الاقتصاد العربي أمام الشركات والاستثمارات الأجنبية والتجارة السلعية والخدمية الوافدة بحرية كاملة.

د. في إطار مشروع الكات الهادف الى حماية الاحتكارات التي تسيطر عليها مراكز المنظومة الرأسمالية ستفتح الأسواق العربية عنوة امام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية.

التحدي الرابع: خضوع الاقتصادات العربية للموجة الإقليمية الجديدة.

ان خضوع الاقتصادات العربية للموجة الاقليمية الجديدة سيؤدي الى جملة نتائج أبرزها:

- تفكيك بنيان التضامن العربي.
- تعطيل مفهموم الأمن القومي في مقابل الأمن الاقليمي.
- خلق سلسلة من التناقضات القطرية في المصالح الاقتصادية.
- تذويب مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤسسات وترتيبات اقليمية جديدة.
- تفكيك الأساس القومي للاقتصاد وجعل الصورة القادمة للوطن العربي مجموعة دوائر متعددة ومستقلة بأطر اقليمية يمكن تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسة على المستوى القومي وتتكامل على المستوى الاقليمي.
- اختراق الاقتصادات العربية والقضاء على الخيط العربي المتصل وإعادة هيكلية هذه الاقتصادات بعد اختراقها _ ربطها بالمشاريع الاقليمية) في اطار نمط جديد من تقسيم العمل بعمق قانون النمو غير المتكافئ ، ويزيد من عمليات الأقلمة فالتدويل فالعولمة من موقع متخلف في حالة غياب رؤية عربية استراتيجية لهذه المخاطر.
- ظهور مؤسسات وترتيبات اقتصادية تحل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وهذه الترتيبات والمؤسسات تساعد على هيكلية الاقتصادات العربية في الاطار الجديد لتقسيم العمل الاقليمي والعالمي. والمؤسسات والترتيبات الاقتصادية التي ستقام على رفات مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك هي منظومة متكاملة تهدف الى السيطرة على مجريات الأمور

الاقتصادية والتكنولوجيا في اقليم الشرق الأوسط واقليم البحر الأبيض المتوسط، أو في الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي والفضاء الاقتصادي المتوسطي.

- اخضاع الاقتصادات العربية لشبكة الروابط والمؤسسات الاقليمية الجديدة التي يتم نسجها في ظل النظام العالمي الجديد، حيث سيكون للاقتصادات العربية المرتبطة بالفضاء الاقتصادي الشرق اوسطي والمتوسطي وظائف محددة.

لذا فإن منظومة الروابط الاقليمية الجديدة ستقضي على ماتبقى من مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك بعد مرحلة الشلل. وهذه المنظومة ستفضي الى اطار مؤسسي جديد يتجاوز مؤسسات النظام الاقتصادي العربي وآلياته ويخضعه لشبكة من المؤسسات الجديدة والروابط والنظم الوظيفية الفرعية الجديدة.

- التشتت والتدهور في مرتكزات الأساس القومي للاقتصاد.
- انهاء المحتوى الاقتصادي للنظام العربي في شكله الحالي وتفككه الى أنظمة اقتصادية فرعية مندمجة في أنظمة اقتصادية اقليمية تحتوي دولا في المحيط العربي والمحيط غير العربي.

التحدي الخامس: الابقاء على التشوهات والاختلالات في هياكل الانتاج العربية:

لا شك أن تغريب التنمية العربية سيحول دون تحقيق التنمية الشاملة المستقرة والمتوازنة فضلاً عن الحيلولة دون تطوير أشكال وأنماط تنمية ضمن استراتيجية الاعتماد على الذات تسمح بتصحيح الاختلالات التي تسودها هياكل الانتاج العربية وتسمح بالتجسيد الواقعي للعلاقة الجدلية بين مقومات الأمن القومي العربي وعمليات التنمية العربية والربط بين الأمن القومي ووجود قاعدة اقتصادية صلبة توفرها التنمية الشاملة واعتبار الأمن القومي هو السياج الواقعي للمنجزات الانمائية. وهكذا فإن تغريب التنمية سيدفع الاقتصاد العربي لكي يبحث عن مستقبله خارج واقعه وخارج بيئته العربية. هذا فضلاً عن تكريس التراجع في العلاقات الاقتصادية العربية البينية والحيلولة دون بناء علاقات عربية

على أسس سليمة وجعل الساحة العربية تشهد باستمرار مثل هذا التراجع وبما ينعكس سلباً على منجزات التنمية العربية والحيلولة دون اعادة توجيهها بما يعزز مسيرة الاقتصاد العربي ويمكنه من مواجهة التحديات، والحيلولة دون بناء قاعدة الترابط الاقتصادي العربي وتهيئة متطلبات التنمية العربية.

والجدير بالاشارة هنا ان بعض الأقطار العربية انتهت الى ان تغريب التنمية الصناعية يستوجب اتباع منهج صحيح للعمل الصناعي العربي المشترك فكراً وعملاً ويتجسد ذلك في القوة الانتاجية للاقتصاد الصناعي العربي وتمكينه من تلبية الطلب الداخلي على الحاجات الأساسية والخدمات مع فائض للتصدير. ولا يمكن ان يتم ذلك الا بإرساء القواعد الصناعية والتكنولوجية القائمة على تصنيع الصناعة أو تصنيع القطاعات أو تعريب التنمية. وعليه لا بد من التفكير الجاد بتصنيع القطاعات الاقتصادية عربياً بتعريب القطاع الصناعي، وذلك بإنشاء القواعد العلمية والتكنولوجية والصناعية التي تقوم عليها القطاعات المراد تنميتها بدلا من تركيز الجهود على انشاء المفردات النهائية أو الوسطية للقطاع وكذلك المشروع بالصناعات المحورية والأساسية والثقيلة من أجل تأمين مصدر لمستلزمات الانتاج وبذلك يتم ارساء القواعد التصنيعية للاقتصاد العربي من خلال الحلقات الانتاجية والتكنولوجية، بهدف فك التبعية عن الاقتصادات الدولية.

التحدي السادس: تحدي خضوع الاقتصادات العربية لموجة التحررية الاقتصادية الجديدة

تشهد الاقتصادات العربية تياراً كاسحاً يدعو الى تفكيك القطاع العام والازالة المتسرعة للقوانين والتشريعات والاجراءات الادارية وانسحاب الدولة من ادارة الأنشطة الاقتصادية، وفسح المجال للاستثمارالخاص والأجنبي لممارسة فعالياتها دون تدخل حكومي، أخذ هذا التيار ينتقد مجمل النظريات التي تؤكد على دور القطاع العام، وان هذا القطاع هو سبب الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وضمن موجة اللبرلة الاقتصادية أخذ القطاع العام ينحسر تاركاً المجال

للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ليملي الفراغ بعيداً عنأي اعتبار يتعلق بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وبعيداً عن أي اعتبار يتعلق بمشاكل التنمية طويلة الأجل.

وتأتي هذه الدعوة المحمومة للتخصيصية بلا قيود تحت ذريعة اعادة الهيكلة الاقتصادية والاصلاح الاقتصادي التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحت هذه الذريعة راحت هذه المؤسسات تطالب الأقطار العربية التي ساقها سوء حظها اليها بتفكيك القطاع العام، وحتى تحديد اسم شركات القطاع العام التي يجب تصفيتها وهكذا انحسر دور الدول في ادارة الأنشطة تبعاً لإدارة مؤسسات برتن وودز في تلك الأقطار العربية التي طبقت الاصلاحات الاقتصادية واعادة هيكلة طبقاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين (الرأسمالية بلا قيود). ولم تكتف برامج مؤسسات برتن وودز بتفكيك القطاع وتقليص سلطة الدولة، فراحت تملي شروطاً للتحررية الجديدة في مجال أسعار الصرف وأسعار السلع، وحرية التجارة وإلغاء الدعم، ورفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي ... الخ.

ولقد تكمنت مراكز الرأسمالية من خلال فرض اللبرلة المؤدلجة أي تطبيق اللبرلة الاقتصادية وفي أيديولوجية مؤسسات برتن وودز – من احتلال وضع متقدم في ادارة الأنشطة الاقتصادية لتلك الاقتصادات وعن طريق هذه المواقع تمكنت من ادارة هذه الاقتصادات ادارة اقتصادية مركزية من الخارج وبذلك تتحطم اسوار الأمن الاقتصادي، وتصبح الأسوار الأخرى شديدة الانخفاض التحررية الجديدة بموجب وصفة الصندوق والبنك الجاهزة لا تعني سوى التخلي عن السيادة وسلطة القرار الاقتصادي، فهي تلزم الدول التي تلجأ اليها بأن تغير منهجها وتفكيرها ونمط تنميتها على وفق أيديولوجية معينة هي أيديولوجية مؤسسات برتن وودز التي تعبر عن الفلسفة الاقتصادية للدول الكبرى بعيداً عن

مشاكل التنمية طويلة الأجل للبلدان المعينة وهي فلسفة رأسمالية للاقتصادات المتقدمة.

ويمكن القول ان هذه الوصفات الجاهزة تعالج مشاكل نقدية ومالية من منظور أيديولوجي غربي ينصب على تقليص العجز في موازين المدفوعات وانحسار دور الدولة والغاء دعم الأسعار، وحرية التجارة ودفع القيود على الاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة. وهذه المعالجات، وجدت أصلاً لظروف غير ظروف البلدان النامية ولا تتعلق باعتبارات الكفاءة الاقتصادية أو بآفاق التنمية بعيدة المدى في البلدان النامية.

ولا شك أن تحريك مصادر النمو بتطبيق وصفات ومؤسسات برتن وودز لا يعدو ان يكون استراتيجية طوبائية بحتة، لأن مثل هذه السياسات لا ينتج عنها سوى هياكل طرفية اكثر اندماجاً في المنظومة العالمية، وان التمسك بهذه السياسات سيؤدي في نهاية المطاف الى التمسك بأذيال الشركات متعددة الجنسية. لذا ترفع الشركات متعددة الجنسية شعار التخلص من القطاع العام لكي تتمكن تلك الشركات من الحصول على مواقع انتاجية بأقل تكلفة، ويتمكن رأس المال متعدي الجنسية من السيطرة على المجتمعات الطرفية، ان اللحاق بركب التنمية العالمية عبر آليات اللبرلة المؤدلجة ما هو الا مشروع طوبائي مثله مثل من يركض وراء السراب الأعظم.

ولعل أبرز مرامي التحررية الاقتصادية للاقتصادات العربية هو تسهيل عملية عولمة الوحدات الانتاجية والخدمية تمهيداً لربطها بالفضاءات الاقتصادية الاقليمية. لذا فإن التحرري الاقتصادية تشكل التمهيد والمدخل الضروري لربط المشرق العربي بالفضاء الاقتصادي المتوسطي لا شك ان الاقتصادات العربية التي تقبل التحررية الاقتصادية ترتهن مستقبلها الاقتصادي من حيث لا تدري، بل وتكبله بمقيدات سوف لا تدري كيف تتخلص منها وتتخطاها الى اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

التحدي السابع : خضوع الاقتصادات العربية لتيار تغريب التنمية

تعرضت التنمية العربية لتيار أيديولوجي كاسح يطالب بتغريب وعاء التنمية وايجاد حلول خارجية لمشاكلها. وكان من جراء هذا التيار الارتهان لحالة التبعية التي امتصت الحيوية الاقتصادية للاقتصاد العربي وللأساس القومي للتنمية. ولم تتمكن التنمية العربية، الا في حالات اقطار معينة من التخلص من مقومات النموذج الغربي للاقتصاد القائم على الأحادية والاختزالية والذي يمثل نموذجاً واحداً للتنمية، هو النموذج الغربي. وفي ظل هذا الارتهان ظلت التنمية العربية حبيسة قيود ذلك النموذج بما فيها قيود التبعية ومخاطرها وامتداداتها. وازاء ذلك فشلت العديد من هذه الاقتصادات في بلورة تصور ذاتي لمعنى التنمية ولالاتها وأهدافها وسبل العمل من أجل تحقيقها، اضافة الى عدم امكانية تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم امكانية رفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية وعدم امكانية الإفلات من سيطرة النرجسية الغربية.

ولعل من المفيد ايضاح ان بعض المبشرين بتغريب التنمية يرون أن الدعوة للتنمية المستقلة هي سباحة حرة ضد التيار، لذلك علينا أن تتبنى النموذج الغربي. وبغض النظر عن دعوى هؤلاء الذين لايعرفون عما يتحدثون، فإن هناك حاجة ضرورية لتبني النموذج العربي للتنمية. ان المحصلة النهائية للتوجه الغربي هو مزيد من البعثرة والتفكك للعناصر الداخلية والخارجية الاقتصادية منها والمؤسسية. وفي اطار منهج تغريب التنمية ووعاء هذا التغريب تصبح التنمية ناتج مجمل مشاريع سلعية وخدمية تتم في الاطار التكنولوجي والنمط التصنيعي والسياسات الاقتصادية المرتبطة بالخارج. وبفضل تزايد موجة تغريب التنمية، أصبح من غير الممكن تصنيع أو تعريب القطاع الاقتصادي او تصنيع الصناعة او تعريب الصناعة.

وقد انعكس التوجه المتزايد نحو تعريب التنمية في النتائج التالية:

- عدم امكانية انشاء القواعد العلمية والتكنولوجية ذات المنشأ الداخلي.
- الاعتماد على استيراد المفردات النهائية والوسطية بالاعتماد على القواعد العلمية والتكنولوجية الأجنبية.
- فسح المجال للشركات متعدية الجنسية والاستثمار الأجنبي للتغلغل في مفاصل الاقتصادات العربية.
- تداعي سلم الأولويات التنموية وأصبحت الجهود التنموية حصيلة اداء الجهات الأجنبية لا تشكل منهجية وطنية متماسكة للتنمية الاقتصادية.
- تزايد تشوهات هياكل الانتاج والانكشاف الاقتصادي وتصدع القاعدة الاقتصادية واختراق الامن الاقتصادي العربي.
- فتح الباب واسعاً امام تعميم مفهوم تحقيق التنمية عبر التكامل الدولي التبعي وتراجع مفاهيم التنمية المستقلة والفكر الاقتصادي الداعي لهذا الفكر.
- تضييق قاعدة اتخاذ القرار الاقتصادي، بل ومحاصرة هذا القرار وخضوعه لقيود خارجية، مما يعني اختراق كبير لشرايين الحياة في الاقتصادات العربية.

رابعاً: النتائج المترتبة على استمرار موقع الاقتصاد العربي في الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة

أ. الرؤية الشمولية

لا شك ان استمرار موقع الاقتصاد العربي على ماهو عليه في المنظومة الجديدة سيؤدي الى جملة نتائج من أبرزها:

- محاصرة المحتوى الاقتصادي للنظام العربي كرابطة اقتصادية قومية وكاستراتيجية للأمن الاقتصادي العربي بحيث تتوقف آليات عمل وظائف هذا المحتوى وتتحول طبيعته من جماعة اقتصادية الى جماعة ثقافية ليس لها تعبير اقتصادي وسياسي متماسك أي يتحول المحتوى الاقتصادي للنظام العربي الى محتوى

ثقافي وظاهرة ثقافية بصورة تدريجية، وعند ذلك سيصبح الوطن العربي مكوناً من مجموعة من الدوائر المتعددة المستقلة متنافرة ومتناقضة ومتقاطعة في مصالحها الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية. وباستمرار هذا التنافر والتناقض والتقاطع في المصالح الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية يصبح الوطن العربي أقرب الى وضع امريكا اللاتينية.

- خضوع المحتوى الاقتصادي للنظام العربي لمأسسة عالمية واقليمية جديدة تنسجم وشبكة الروابط العالمية والاقليمية للقرن الحادي والعشرين وتسمح باختراق النهج الاقتصادي العربي.
- ستخضع المنطقة العربية لخارطة سياسية واقتصادية جديدة.
- ستصبح الكثير من الاقتصادات العربية خاضعة لمجموعة المقيدات التي تقيد حركة اقتصادها ولا تعرف كيف تتخطاها الى القرن الجديد.
- سيواجه الاقتصاد العربي اقتصاد العولمة بحاضر تطحنه المصاعب والمشكلات، وبمستقبل محاط بالضغوط من كل الاتجاهات وبهياكل انتاجية أصبحت اكثر اعوجاجاً وتشوهاً وبقاعدة اقتصادية أصبحت اكثر تصدعاً وبأمن اقتصادي اصبح اكثر انكسافاً واختراقاً وبيئة اقتصادية أقل تماسكاً. وبعناصر اقتصادية أقل حيوية وبوزن اكثر تهميشاً حيث أصبحت خارج المنظومة العالمية وتحت سيطرة الاقتصاد العالمي.
- سيدخل الاقتصادي العربي القرن الحادي والعشرين وقد تحول اهتمام بعض اقتصاداته من الاهتمام بالتعاون والتكامل الاقتصادي العربي مع انه اهتمام غير محدود وغير مستقر صوب الاهتمام بالتعاون والتكامل الاقليمي بآلياته ومفاهيمه ومؤسسته.
- من خلال العولمة الاقتصادية سيجري توسيع وتعميق قدرة الاقتصادات العربية على استيعاب السلع الصناعية والزراعية والتكنولوجية لدول الشمال أي فتح

اسواق الاقتصادات العربية لاستيعاب مزيد من تقانة وسلع دول الشمال كما يجري فتح هذه الأسواق عنوة عبر منظمة التجارة العالمية.

- ستعاني الاقتصادات العربية وهي على أعتاب القرن الحادي والعشرين من اختراق خارجي ليس له سابقة في حجمه طوال التاريخ العربي هو اختراق من كل الاتجاهات، كما هو اختراق متعدد الأشكال والألوان. وبذلك اصبح الاقتصاد العربي اقل مناعة وقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.
- تواجه الاقتصادات العربية تحديات القرن الحادي والعشرين فرادى وخارج مظلة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- ستواجه الاقتصادات العربية تحديات القرن الحادي والعشرين بعد أن ارهقت اقتصاداتها واعياها التكيف بسبب الصدمات الخارجية، وبعد ان فقدت الدولة الكثير من مقومات سلطتها الاقتصادية على شؤون اقتصادها بفعل موجة التحررية الاقتصادية الجديدة، وبعد ان اهتز تماسك وحداتها الاقتصادية.
- سيبقى الاقتصاد العربي محاصراً ضمن قوس الأزمة ومقيداً بقيود ثقيلة تحول دون دخوله قوس النهضة. وهذا يعني عدم تمكن الاقتصاد العربي من الدخول في العصرنة عبر مراحل التطور الاقتصادي المعروفة فاعلاً فيها منتجاً لا مستهلكاً.
- سيتم تجاوز فرضية باندونغ أي تجاوز مشروع اللحاق بركب التقدم والتنمية عبرمشروع التنمية المعتمدة على الذات.
- سيخضع الاقتصاد العربي لشروط الرأسمالية الطرفية وارتباطاتها بمرحلة التوسع الرأسمالي للمنظومة الرأسمالية.
- وضع ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك في ثلاجة التجميد العميق بعد ان أصبح هذا العمل يعاني من تصلب في شرايينه الاقتصادية فالدم لا يتدفق بحيوية وحرية في حين بدأ يتدفق بحرية وحيوية في ملفات الموجة الاقليمية اللاقومية ومشاريع الكونية الاقتصادية.

- تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصادات العربية والعالم الخارجي تؤدي في نهاية المطاف الى فقدان شروط التنمية المستقبلية والمتوازنة.
- تعميق قانون النمو غير المتكافيء وزيادة عمليات التدويل لوحدات الاقتصاد العربي وإلحاقه بَالاقتصاد العالمي من موقع متخلف.
- خضوع الاقتصادات العربية لجراحة اقتصادية جغرافية كبرى يتم من خلالها اعادة صياغة العلاقات العربية – العربية واعادة صياغة العلاقات العربية الخارجية لمتطلبات الاقتصاد العربي الجديد. وما يستلزمه من عمل كوني جديد واخضاع صياغة تلك العلاقات للاقتصاد الاقليمي اللاقومي الجديد وما يستلزمه من تقسيم عمل اقليمي جديد.
- تحول شكل التنمية العربية من تنمية قائمة على الأساس القومي للاقتصاد الى تنمية اقليمية قائمة على اساس المصالح والروابط التنموية الاقليمية اللقومية.
- انشقاق الجسم العربي الى شظايا غير متآخية بعد تطويق النظام العربي وتمزيقه واختراقه.
- تعريض الثروات العربية لأخطر تحدياتها المتمثلة برهن الادارة العربية تجاه استغلالها من جهة وتسخيرها لخدمة مصالح مراكز المنظومة الرأسمالية من جهة أخرى.
- استخدام الثروات العربية ومنها المال العربي والنفط العربي للامساك برقاب الاقتصادات العربية بدلاً من استخدامها كأداة للتحرر ولتطوير الانتاج ولتعريب التنمية.
- اقامة نظام غير عربي المركز في منطقة عربية القلب وهذا النظام يتمحور حول مركز اقليمي جديد وهذا المركز سوف يمكن "اسرائيل" من الاحتفاظ بموقع متميز في الاقتصاد الاقليمي اللاقومي الجديد.

- تمكين "اسرائيل" من التمكن من التسلل الى مفاصل الاقتصاد العربي ومواصلة العدوان على العرب اقتصادياً.

وستأخذ الاقتصادات العربية في أحسن الأحوال دور الشريك الأصغر في كل مشاريع الربط الاقليمي الجديدة التي تهدف على المدى البعيد الى ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه، النفط، السياسة، التقانه) بالاقتصاد "الاسرائيلي". وبذلك فإن هذا الاقتصاد الاقليمي الجديد يمكن "اسرائيل" من بناء اقتصادها بالأموال العربية، هذا فضلاً عن فتح الأسواق العربية أمام التقانة والسلع "الاسرائيلية". هذا فضلاً عن دعم العالم الغربي عموماً لشركات دولية النشاط من استخدام "اسرائيل" نقطة انطلاق أساسية لادارة الاقتصادات العربية والهيمنة.

- نقل بعض مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية الى سلطة المؤسسات الاقليمية أو سلطة المؤسسات الاقتصادية الكونية.
- تقييد صلاحيات راسمي القرارات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة باقتصادياتهم.
- محاصرة العرب في تشكيل فضاءهم الاقتصادي. فالمشاريع الكونية والاقليمية تعد هذا التوجه محظوراً على الأمن الاقتصادي العالمي إذا كان يجري في اطار البيت العربي. والأكثر من ذلك فا مراكز الرأسمالية العالمية والصيونية العالمية ترى في أي تجمع عربي حالة اضطراب في منطقة حيوية للمصالح الدولية الاحتكارية. اما لو كان هذا التجمع أو التكتل يجري ضمن مفهوم كوني او اقليمي اوسع يضم "اسرائيل" ودول الجوار الجغرافي غير العربية فيكون أداة استقرار للمنطقة ومنطلق لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية بل وتحقيق الاستقرار في الأمن العالمي. فمشروع اندماج الاقتصاد العربي في السوق العالمية يعتبر في نظر مراكز الرأسمالية العالمية مشروع حيوي ومطلب

اجباري يجري الترويج له على أعلى المستويات، بل وتكرس الجهود الدولية لعقد المؤتمرات والمحافل العالمية من أجل الاسراع بتنفيذ هذا الاندماج.

ب. الاحتباس الهيكلي ورخوة هياكل الإنتاج العربية

لم تزل قضية اختلالات الهياكل الإنتاجية العربية ، ورخوة هياكلها الاقتصادية قضية ذات أبعاد إستراتيجية، و ستبقى كذلك مدة طويلة من الزمن ، وهي قضية ذات صلة بالقاعدة الاقتصادية و المنهج التنموي اللذان يشكلان الركيزة الأساسية لبناء الأمن الاقتصادي العربي. فالاقتصاديات العربية تتميز بكونها متماثلة البنية القطاعية، متنافرة التركيبة التجارية و الرؤى المستقبلية.

إن استمرار هذه الاختلالات تهدد المستقبل الاقتصادي للدول العربية وتدفعها نحو مزيد من الارتباط غير المتكافىء بالعالم الخارجي، ونحو مزيد من إتباع السياسات الاقتصادية الانعزالية المكرسة لكل أنواع الاختلالات، نحو مزيد من عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية، ونحو مزيد من تهميش وزن الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي.

وسيؤدي استمرار هذه الاختلالات إلى أن تصبح الاقتصاديات العربية أكثر اختراقاً و أكثر انكشافاً، والسياسات الاقتصادية التنموية أكثر انغلاقاً وقطرية، والهياكل الإنتاجية أكثر اعوجاجاً وتشوهاً. و الأنماط التنموية أكثر ضبابية وغموضاً، والقرار الاقتصادي العربي أكثر تعقيداً و قدرة على الحركة والمناورة والتكيف مع الصدمات الخارجية و التغيرات الدولية.

وعلى الرغم مما بذلته الأقطار العربية من موارد مالية في مجال تحديث هياكلها الإنتاجية، فلقد ظلت هياكل الإنتاج العربية أحادية الجانب تسيطر عليها قطاعات النشاط الأولي، ولا سيما الصناعات الإستخراجية و قطاع التوزيع والخدمات.

كما ظلت هياكل الإنتاج العربية تنتج سلعاً ومنتجات أولية تعتمد جزئياً أو كلياً في تصديرها على المراكز الصناعية في العالم، ونتيجة لذلك فقد تحقق ارتباط

غير متكافىء بين اقتصاديات البلاد العربية بين هذه المراكز، الأمر الذي أدى إلى تحول جانب كبير من الهيكل الإنتاجي العربي لصالح هذه المراكز، وعلى مزيد من التفكك الاقتصادي.

وفي ضوء هذا التفكك الاقتصادي لم تتمكن جهود التنمية العربية وما نتج عنها من منجزات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة و تحقيق الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي العربي،والسيطرة على خيارات ومستقبل الاقتصادات العربية.

- **يراد بالاحتباس الهيكلي الختلالات التي تعاني منها هياكل انتاج الاقتصاديات العربية، بخاصة تماثل البنية الإنتاجية و التصديرية للاقتصاديات العربية.**

لذا لم تتمكن منجزات التنمية العربية من تصحيح الاختلالات التي سادت هياكل الإنتاج العربية بما تتناسب و الطموحات القومية، كما لم تتمكن تلك المنجزات من أحداث تغيرات في بنية الاقتصاد العربي، وبقيت هياكل الإنتاج العربية مشوهة، لذا خل الاقتصادات العربية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وهياكلها الإنتاجية أكثر اعوجاجاً و أمنها الاقتصادي أكثر انكشافاً وقاعدتها أكثر تصدعاً.

ويمكن التعرف على طبيعة الخلل في الهيكل الإنتاجي عن طريق قياس التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي على قطاعات النشاط الاقتصادي وإسهام كل قطاع فيه. ويعكس الهيكل الإنتاجي العربي بشكل عام الخصائص المميزة للاقتصاديات العربية المتمثلة بالاعتماد الكبير على مجمل النشاط الخدمي والإستخراجي، وخاصة تضخم قطاعات الخدمات و زيادة نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي و الذي يتجاوز 48٪ في حالة الاقتصاد العربي .

وبفعل تشوهات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ظلت القطاعات السلعية خاصة الزراعة والصناعة التحويلية تلعب دوراً هامشياً

في توليد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وظلت مساهمتها في توليد القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً.

وهذا يؤكد فشل السياسات الاقتصادية العربية على المستوى القطري و القومي في تطوير الهياكل الإنتاجية، فضلاً عن فشلها في تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات السلعية بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي العربي.

كما يتسم الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بهيمنة قطاع الصناعة الإستخراجية على حصص بقية قطاعات الإنتاج السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي (الزراعة و الصناعة التحويلية و التشييد و الكهرباء والغاز والماء). فلقد ارتبط تطور القطاعات السلعية بشكل كبير بالتطور في الصناعات الإستخراجية. و هذا ما يؤشر ضعف القاعدة الصناعية التحويلية و الزراعية العربية وهذا بدوره يعكس ضعف درجة استغلال الموارد الوطنية وضعف درجة التصنيع، وضعف مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي، وضعف درجة استغلال الإمكانات الزراعية العربية.

ومن الملاحظ أن تزايد حصة الخدمات لا يعكس مظهراً من مظاهر التقدم كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. أي أن ارتفاع حصة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لا يعكس تطوراً اقتصادياً حقيقياً على نسق ما هو معروف في الدول المتقدمة، وإنما يكشف لنا ضعف القاعدة الإنتاجية ونقص الهياكل السياسية اللازمة للتنمية واللازمة لتعبئة المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات الفعالة.

أن نمو قطاع الخدمات في معظم الأقطار العربية و لا سيما في الدول غير النفطية بشكل كبير لم يكن متصلاً بتقديم ونمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالصناعة، أو بارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج و ارتفاع مستوى المعيشة، كما

هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. و بالتالي فإن النمو المشوه لهذا القطاع يعكس انخفاض مستوى الإنتاجية في الاقتصادات العربية.

كما أن استمرار نمو قطاع الخدمات بشكل كبير يؤدي إلى تزايد استنزاف الموارد الاقتصادية الأخرى، وبذلك يمكن أن نصف الاقتصاد العربي بأنه اقتصاد استخراجي – خدمي.

ويتصف الهيكل القطاعي المحلي الإجمالي العربي بإطار عام بخاصية ضعف مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تناسب الطلب المحلي على الإنتاج السلعي مع المعروض منه، بحيث يتم تلبية النقص في المعروض السلعي المحلي عن طريق الاستيراد وهذا الإخلال يؤشر العجز المزمن في موازين المدفوعات. وهذا يعني أن الاقتصاد العربي أصبح يتمحور حول أنشطة الخدمات و التوزيع أسوة بالبلدان المتقدمة النمو دون المرور بمرحلة النمو الصناعِي إلا مروراً عابراً.

إننا ندرك أن تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاديات العربية مرهوناً جزئياً من خلال مجموعة من القيود التي قد يصعب إزالتها في الأمد القصير.

إن الأمل الوحيد في تجاوز هذه القيود يكمن في اعتماد منهج تنموي ينطلق من قاعدة الاعتماد على الذات دون أن يؤدي ذلك إلى عزلة العالم العربي عن الاقتصاد الدولي. إن قضية تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للاقتصاد العربي يحتاج إلى منهج تنموي عربي متكامل قطرياً و قومياً و قطاعياً برؤية حضارية تحمي مصير الاقتصاد العربي و مستقبلة. وهذا يطرح قضية النظام الاقتصادي العربي والحاجة إلى وضع معالم هذا النظام لمواجهة مختلف أنواع التحديات.

لم يطرأ تغيير جوهري على الهيكل الإجمالي لقطاعات السلعية خلال العقود الخمس الماضية باستثناء قطاع النفط أما التطور الذي حصل في قطاعي الزراعي والصناعة فلم يكن بدرجة بحيث تتمكن الاقتصاديات العربية من تصحيح

اختلالاتها الهيكلية، ولم تأخذ الصناعة التحويلية والزراعة دورها كقطاعات قائدة في عمليات التنمية الاقتصادية.

إما أن ارتفاع المساهمة النسبية لبعض القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي لم يكن نتيجة تطور فعلي في هيكل الناتج، بل كان نتيجة حاسبية فقط بسبب انخفاض مساهمة قطاع النفط، وإذا ما استبعد ناتج قطاع النفط لاتضحت الصورة الحقيقية حيث أن مساهمة القطاعات السلعية (باستثناء النفط) كانت غاية في التواضع.

أن انخفاض مساهمة القطاعات السلعية بالمقارنة بمساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يمثل اختلالاً جوهرياً تنعكس في صورة ضغوط من جانب قوى الطلب على الإنتاج السلعي لا تتناسب مع العرض لها، الأمر الذي يزيد من الحاجة إلى الاعتماد الاستيراد لمواجهة الطلب المحلي، ويؤدي هذا الوضع إلى مزيد من الطلب على النقد الأجنبي (الواردات) لأغراض الاستهلاك النهائي فضلاً عن مزيد من الضغوط التضخمية الخارجية.

أن اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي سوف يستمر طيلة السنوات القادمة في ظل السياسات الاقتصادية القائمة ، الأمر الذي يعكس استمرار ضعف القاعدة الصناعية و الزراعية العربية، كما يعكس استمرار الاقتصاد العربي على الخارج لسد متطلباته من السلع الزراعية و الصناعية، كما يعكس هذا الاختلال ضعف التشابك القطاعي الصناعي الزراعي و تدني درجة التصنيع ودرجة استغلال الموارد المتاحة.

أن إيانا من الاقتصاديات العربية لم يبلغ فيها القطاع الصناعي التحويلي القوة المحركة للاقتصاد القومي. ويعد نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متواضع جداً قياساً بالاستثمارات الكبيرة التي توجهت نحو هذا القطاع ولا تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية العربية في الناتج الإجمالي المحلي

للدول العربية 12٪ طيلة الخمس عقود الماضية و هي ما يشير إلى تصدع القاعدة الصناعية التحويلية العربية

ج. الاحتباس البنيوي للاقتصاديات العربية

على الرغم من الجهود العربية التي بذلت على المستويين القطري والقومي ، فإن منجزات تنمية الاقتصادات الدول العربية ظلت متواصفه محدودة الوزن والأثر و لا تشكل نقلة نوعية. كما لم تتمكن من تجسيد الارتباط العضوي بين هذه الاقتصاديات. بل نلاحظ أن صورة الاقتصاديات العربية تزداد قتامه مع موجة الانفتاح الجديدة. ومع موجة تباطؤ العمل الاقتصادي العربي المشترك و بدء الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر يتحدث عن ضرورات التكيف مع أيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة مما أدى إلى تزايد موجة التراجع عن برامج التنمية أمام تزايد التوجه نحو برامج التكيف. ويزداد الحديث في الوقت الحاضر عن تُغريب التنمية العربية "بدلاً من تعريبها، كما تجري محاولات مكثفة لإخراج مصطلحات مثل التنمية المستقلة و فك الارتباط من اللغة الاقتصادية الدارجة ليجري الحديث انفتاح الأسواق و تكاملها، و أصبحت ثقافة السوق مهيمنة على ثقافة دولة الرعاية الاجتماعية دولة الرفاهية الاقتصادية.

وفي ضوء هذا الواقع باتت الاقتصاديات العربية مهددة بأطول اختراق متعددِ الألوان والأشكال .

وباتت عملية صنع القرار الاقتصادي العربي تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات و تخضع لعدد لا حصر له من المقيدات الخارجية.

كما باتت عملية التنمية و الخيارات التنموية العربية موضع تساؤل، وأصبح خيار الانفتاح الانكشافي في ظل سياسة التحررية الاقتصادية الجديدة هو الخيار الذي بات للعديد من الاقتصاديات العربية الخيار المتاح تبنيه دون تقدير كاف للكلف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة التي ستدفعها على المدى البعيد ، والتي تتمثل بنقل الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية

المتقدمة و الشركات عبر الوطنية، والمؤسسات الكونية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

لقد خرجت الاقتصاديات العربية من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي تعاني من احتباس بنيوي شديد يتمثل في تدهور كبير في مستوى أدائها التنموي، ومن زيادة درجة حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية و مسارات برامجها الاقتصادية.

ومما زاد من الاحتباس البنيوي الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية إتباع أنماطاً تنموية قطرية انعزالية يغيب عنها البعد الاقتصادي القومي. إذ أن هذه الأنماط الانعزالية قد عمقت التباعد الاقتصادي بين الدول العربية و جعلت العلاقات الاقتصادية العربية تقتصر على العملية التبادلية سواء ضمن الاتفاقيات الجماعية المبعثرة أو الاتفاقيات الثنائية التي تخلو من البعد التكاملي. ومع أن هذا النمط الانعزالي هو وليد التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية، إلا أنه أصبح عاملاً ديناميكياً في تعميق اندماج الاقتصاديات العربية في النظام الرأسمالي العالمي.

كما ساهم تبني المدخل التبادلي بدلاً من المدخل الإنتاجي في الاحتباس البنيوي والذي في خلق اتجاهات نحو التشتت الاقتصادي. إن الدول العربية في انتهاجها المدخل التبادلي لم تسلك الطريق الطبيعي وهو اختيار مدخل الإنتاجي الإنمائي والتكامل الإنتاجي المعزز لبناء القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة ولتوفير الفائض الإنتاجي للتبادل.

- **يراد بالاحتباس البنيوي انحسار منجزات التنمية العربية على المستوى القطري و القومي، والتوجه العربي نحو تبني برامج وسياسات الانفتاح الإنكشافي.**

أما قضية تنامي العلاقات التجارية العربية في حجمها المطلق فيجب أن لا يحجب هنا حقيقة تدني أهميتها النسبية وخاصة في مجالها التجاري، حيث لم تتجاوز نسبة التبادل التجاري العربي البيني 8.5 ٪ طيلة العقود الخمس الماضية.

ولقد تعمق الاحتباس البنيوي بفعل اندفاع العديد من الاقتصاديات العربية نحو تبني برامج الانفتاح الإنكشافي وما رافقها من تحررية مؤدلجة بأيديولوجية المشاريع الاقتصادية الكونية التي تهدف إلى حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية، وفتح الأسواق أمام السلع و الاستثمارات و الخدمات الأجنبية، فضلاً عن تبني مشاريع الاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع اللا تكافؤ، و تبني المشاريع الإقليمية الجديدة كمشروع الشرق أوسطية و مشروع المتوسطية، وكذلك توجه بعض الاقتصاديات العربية نحو تبني مشاريع مناطق التجارة الحرة الأجنبية العربية.

وبالإضافة إلى كل ذلك فقد اتبعت العديد من الاقتصاديات العربية برامج و سياسات للتصحيح والتكيف الهيكلي شملت العديد من المجالات الاقتصادية أدت إلى فتح الأسواق العربية وإزالة نظم الرقابة الحكومية وتصفية قواعد القطاع العام. و قد ارتبطت معظم تلك البرامج و السياسات بشروط التمويل الدولية من المؤسسات.

لذا وفي ظل هذه السياسات والبرامج لم تتمكن الاقتصادات العربية من معالجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وفشلت تلك السياسات في زيادة مساهمة القطاعات السلعية في ذلك الناتج (الاحتباس الهيكلي) .

وفي ظل الاحتباس البنيوي القائم الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية أصبحت القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعاً، وباتت أسوارها أكثر انخفاضاً، بل إن الاقتصاديات العربية باتت فاقدة لسيطرتها على عملية صنع القرار الاقتصادي.

ولعل إشكالية خيار الانفتاح الإنكشافي تتجلى في تبني العديد من الاقتصاديات العربية، هذا الخيار وهي تعاني من تدهور كبير في مستوى بناء اقتصادياتها الوطنية، وفي زيادة درجة حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية،

كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية و مسارات برامجها التنموية.

ومما يخشى من استمرار معاناة الاقتصاديات العربية من الاحتباس البنيوي الناتج عن تبني سياسات الانفتاح الإنكشافي و ضياع الخطوات الإيجابية التي تحققت عربياً كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، و المشروعات التكاملية الأخرى في ظل غياب أي تصور عربي واضح لنتائج هذا المشهد من قبل المؤسسة الاقتصادية العربية.

لقد قامت معظم الدول العربية بإصلاحات هيكلية في اقتصادياتها بهدف الانفتاح على الاقتصاد العالمي على حساب الانفتاح العربي البيني. وهيمنت سياسة السوق على ما عداها من سياسات. وبفعل هذه السياسات تشهد الاقتصاديات العربية تياراً كاسحاً يدعو إلى تفكيك القطاع العام، والإزالة المتسرعة للقوانين و التشريعات والإجراءات الإدارية، وانسحاب الدولة من إدارة الأنشطة الاقتصادية، و قد أخذ هذا التيار ينتقد مجمل النظريات التي تؤكد على دور القطاع العام، واصفاً هذا القطاع بأنه السبب في الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وضمن موجة اللبرالية الاقتصادية أخذ القطاع العام ينحسر تاركاً المجال للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي ليملأ الفراغ بعيداً عن أي اعتبار يتعلق بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، و بعيداً عن أي اعتبار يتعلق بمشاكل التنمية طويلة الأجل.

وتأتي الدعوة المعاصرة للتخصصية بلا قيود تحت ذريعة إعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي، وتحت هذه الذريعة راحت هذه المؤسسات تطالب الأقطار العربية التي ساقها سوء طالعها إليها بتفكيك القطاع العام، وحتى تحديد أسماء شركات القطاع العام التي يجب تصفيتها، وهكذا انحسر دور الدولة في إدارة أنشطة اقتصادياتها و باتت تتفرج على الغير وهم يصنعون و يرسمون لها مستقبلها وخيارها الاقتصادي.

لا شك أن تحريك مصادر النمو بتطبيق سياسات الانفتاح الإنكشافي يعد إستراتيجية طوبائية بحتة، لأن مثل هذه السياسات لا ينتج عنها سوى هياكل طرفية أكثر اندماجاً تبعياً في المنظومة العالمية، و أن التمسك بهذه السياسات سيؤدي في نهاية المطاف إلى التمسك بأذيال الشركات متعدية الجنسيات. لذا ترفع الشركات متعددة الجنسية شعار التخلص من القطاع العام لكي تتمكن تلك الشركات من الحصول على مواقع إنتاجية بأقل تكلفة، و يتمكن رأس المال متعدي الجنسية من السيطرة على المجتمعات الطرفية . أن اللحاق بركب التنمية العالمية عبر آليات اللبرالية المؤدلجة ما هو إلا مشروع طوبائي.

نأمل من تشخيصنا للاحتباس البنيوي إضفاء شيء من العقلانية اتجاه عملية صنع القرارات الاقتصادية العربية ، لعلنا مستقبلاً نتمكن من امتلاك زمام السيطرة على هندسة هذا المستقبل، و بما يحقق أهداف التنمية العربية .

د. الاحتباس الاقتصادي للتجربة الرسمية للتكامل الاقتصادي العربي

تعاني مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من احتباس شديد في منجزاتها التكاملية فهذه المنجزات كانت ولا تزال غاية في التواضع استناداً إلى حجم الإمكانات والموارد والطموحات العربية.

ورغم أن تجربة التكامل الاقتصادي العربي الرسمية تعود إلى عام 1953 ، إلا أن منجزات هذه التجربة ظلت غاية في المحدودية والتواضع حتى الآن.

ومع بداية أزمنة العقد الثاني من القرن الحادي و العشرين يكون قد مضى على تجربة التكامل الاقتصادي العربي ما يزيد عن ستة عقود ،فلقد بدأت مساعي العمل الاقتصادي العربي المشترك مع تاريخ بدء الجامعة العربية، و تحديداً مع توقيع بروتوكول الإسكندرية عام 1944 ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950.

و لم تتوقف تجربة التكامل الاقتصادي العربي الرسمية عند تلك البداية، ولكنها تسارعت في إطارها التنظيمي حيث صدر قرار المجلس الاقتصادي في

عام 1957 بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تعبيراً عن حماس قومي منقطع النظير شمل كل الساحة العربية، وصدرت العديد من القرارات مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتنفيذ أهداف هذه الاتفاقية كان أهمها رقم 17 المتخذ في عام 1964، بإنشاء السوق العربية المشتركة، وتوالت قرارات المجلس في مجال المشروعات العربية المشتركة والاتحادات النوعية المتخصصة والمنظمات المتخصصة والاتفاقيات الشمولية. وتم تبني العديد من المداخل التكاملية لتحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لتجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية.

ورغم أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد حددت بوضوح أهداف العمل الاقتصادي الوحدوي وحددت محتوى الوحدة الاقتصادية العربية ومضمونها وآلياتها وسبل تحقيق تلك الأهداف، إلا أنها لم تتمكن في نهاية المطاف من تحقيق أهدافها. وظلت منجزات التكامل الاقتصادي العربي عند حدود منطقة التجارة الحرة وهي أولى خطوات التكامل الاقتصادي العربي طبقا للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي.

ويمكن القول بأن مسيرة التجربة الرسمية للتكامل الاقتصادي العربي رغم كونها حافلة بالقرارات والاتفاقيات والمداخل والمؤسسات، إلا أن منجزاتها تعاني من احتباس شديد فقد ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر، ولم تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية، ولم تساعد على تخليص الاقتصاد العربي من أزمة تبعية بعض اقتصادياته للخارج وتحرير موارده من السيطرة الأجنبية، بل أن هذه المنجزات لم تساعد على تشكيل نظام اقتصادي عربي مستقل قائم على الاعتماد على الذات والتعامل مع الخارج من موقع التكافؤ لا التبعية. فضلاً عن أن تلك المنجزات لم تتناسب والإمكانات القومية، كما لم تتناسب والطموحات القومية والآمال القومية المعقودة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، كما أن

منجزات هذه المسيرة لم تتناسب حتى مع ما بذل من جهد ومال لانعقاد مؤتمراتها وندواتها. فجاءت المنجزات مخيبة للآمال القومية.

• **يراد بالاحتباس الاقتصادي هنا احتباس منجزات التجربة الرسمية للتكامل الاقتصادي العربي والصياغة مستوحاة من ظاهرة الاحتباس الحراري (انحباس حرارة الشمس).**

وبعد مضي أكثر من نصف قرن على المسيرة التكاملية لابد من الوقوف عن أهم عوامل إخفاقاتها. ومما يلاحظ هنا أن محاكاة وتقليد نماذج التكامل الأوروبية، ونقل مراحلها نقلاً عشوائياً بدون الأخذ بنظر الاعتبار الواقع العربي وتعقيداته الاقتصادية أسهم في إخفاق تجربة التكامل العربي الرسمية. فلقد تبنت المؤسسة الاقتصادية العربية نظرية التكامل الرأسمالية عبر مراحل متدرجة تبدأ بمرحلة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الاندماج والتوحيد الاقتصادي العربية في حين كان المفروض أن تطبق الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية نظرية تبدأ بالمدخل الإنتاجي وليس بالمدخل التبادلي.

وعليه فالتجربة الاقتصادية التكاملية العربية الرسمية تعاني اليوم من الاحتباس الاقتصادي بسبب تقليدها للتجربة الأوروبية دون أن تأخذ وتلتزم بشروط تطبيقها لا من حيث الآليات ولا من حيث كيفية تنفيذ القرارات، كما أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الاقتصادي للأقطار العربية، فقفزت فوق ذلك الواقع. ومما زاد من عوامل عدم نجاح التجربة العربية مقارنة بالأوروبية، أن التجربة العربية فشلت في تطبيق مبدأ تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده من الخلافات السياسية بين الأقطار العربية. كما أن عدداً من القطار العربية ظلت متمسكة بقطرية عاتية، فضلاً عن أن الاهتمام بقضايا التكامل الاقتصادي العربي ظل اهتماماً لفظياً ولم يتحول هذا الاهتمام إلى التزام يجسد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية.

ومما أسهم في الاحتباس الاقتصادي لمنجزات التجربة الرسمية للتكامل الاقتصادي العربي سرعة الانتقال من مدخل لآخر ومن تجربة لأخرى دون استكمال شروط ومراحل التجربة السابقة،فالانتقال مثلاً إلى السوق الموحدة يحتاج إلى استكمال شروط الجدار الجمركي الموحد، كما أن استكمال مرحلة التكامل الاقتصادي والنقدي يستوجب استكمال شروط السوق الموحدة.

وفي التجربة الأوروبية نرى التزاماً من قبل الدول الأعضاء بشروط كل مرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية أو الجديدة. أما في التجربة العربية فنلاحظ أنه كلما أخفقنا في تجربة اقتصادية تكاملية انتقلنا إلى تجربة أخرى وتركنا التجربة السابقة دون أن نعالج أسباب فشلنا في التجربة الأولى.

ولو تفحصنا التجربة العربية الرسمية لرأينا لأنها بدأت بمسيرة التعاون ثم انتقلت إلى صيغة المراحل في اتفاقية الوحدة عام 1964. وفي عام 1980 انتقلت التجربة إلى مدخل جديد هو مدخل الإستراتيجية الذي تزامن مع المداخل الإقليمية للمجالس التعاونية. ونظراً لعدم دخول الإستراتيجية حيز التطبيق عادت المؤسسة الاقتصادية العربية بتبني (من جديد) المدخل الكلاسيكي و هو المدخل التبادلي القائم على منطقة التجارة الحرة العربية استجابة لظروف وتطورات الاقتصاد العالمي وليس استجابة لظروف التكامل الاقتصادي العربي، وهنا جاءت الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997 متجاوزة تجربة السوق العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. والتي كانت تجربة ناجحة بكل مقاييس التكامل الاقتصادي وقد خطا مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إطار هذه التجربة خطوات متقدمة أوصلته إلى إصدار القانون الجمركي الموحد.

وعليه تكمن إشكالية المسيرة الرسمية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في عدم بلورة رؤية تنموية تكاملية واضحة، وعدم وضوح الرؤية التنموية التكاملية مما جعل هذه المسيرة تنتقل في تبني المداخل التكاملية من النقيض على النقيض،

بينما كان من المفروض أن تقوم التجربة العربية التكاملية على وضوح الرؤية المنطلقة من نظرية التكامل الاقتصادي العربية المستندة إلى المدخل الإنتاجي بدلاً من مدخل التبادل التجاري، ومنطلقه من واقع الاقتصاد العربي والمصالح الاقتصادية القومية، وان تقوم على التزام واضح باستكمال إجراءات وشروط كل مرحلة.

والملاحظ في التجربة العربية الرسمية إن كل القرارات التي اتخذت في إطار العمل الاقتصادي العربي الرسمي المشترك هي قرارات غير ملزمة، فكيف يتحقق التكامل في ظل عدم إلزامية القرارات؟

واليوم تكرر المؤسسة الاقتصادية العربية الرسمية ذات الخطأ الذي وقعت به قبل خمسين عاماً، فلقد أخذت هذه المؤسسة تنادي بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمعزل عن بقية مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى. ويكمن الخطأ التاريخي الجديد في كون تلك المؤسسة الاقتصادية العربية لا تزال تنظر إلى قضية التكامل نظرة جزئية منفصلة عن الواقع العربي.

ومن البديهي أن التجربة لا تقلد إلا بتوافر ذات الشروط الموضوعية والفنية والجغرافية للأرض وللشعوب والمناخ ولآليات التكاملية. ويبدو لنا أن دعوة البعض لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى جاء بفعل ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) و ليس استجابة لضرورات اقتصادية عربية .

إن من واجبنا دراسة عناصر أية تجربة لا تقليدها بصورة عشوائية وإن من واجبنا دراسة واستكشاف إمكانية تنمية مثل هذه العناصر كقضية التزام الدول العربية بتنفيذ القرارات، وكقضية قبول الدول العربية التنازل عن جزء من سيادتها الوطنية لصالح السيادة القومية المركزية، وإناطة مهمة رسم وتحديد السياسات القومية بمجلس أعلى للتكامل الاقتصادي .

من هنا قد نلاحظ أن عدد من الأقطار العربية قد قبلت التنازل عن جزء من سيادتها القطرية لصالح السيادة الكونية سواء في اندماجها في الاقتصاد العالمي أو دخولها منظمة التجارة العالمية ودخولها في المشاريع الإقليمية الجديدة. وفي ذات

الوقت فإن هذه الأقطار ترفض التنازل عن جزء من سيادتها لصالح التجمع الاقتصادي العربي.

كما يعود الاحتباس الاقتصادي للتجربة الرسمية للتكامل الاقتصادي العربي إلى أن سياسة التنمية لم ترسم على أساس تلبية الحاجات الأساسية للسكان، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق النمو المتوازن قطاعياً، وعدم إمكانية بناء هياكل إنتاجية لتلبية تلك الحاجات.

إن ضبابية نمط صيغ و مداخل التكامل الاقتصادي العربية قد أسهم في اختباس منجزات هذه الصيغ و المداخل.

وكان لضعف الإرادة السياسية عاملاً آخر من العوامل الأساسية التي أدت إلى محدودية إنجازات تجربة التكامل الاقتصادي العربي الرسمية ، ومن أبرز العوامل وراء ضعف الإرادة السياسية هو عدم وضوح أو ادارك الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي. ولقد أسهم عدم الجدية في التطبيق غلبة النظرة الآنية على النظرة الطويلة الأمد، وطغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة.

خامساً: ما العمل من أجل مواجهة تحديات الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة

لا شك ان طوفان تحديات مشاريع نهاية القرن لم يغرق كل شيء ولن يستطيع، وان الصراع الحضاري يأخذ أبعاداً جديدة تتصدى لمشاريع الغرب، وعلى الرغم من استنزاف خيرات العرب وربط اقتصادهم بمركزية اقتصادية وتكنولوجية عاتية، وعلى من الرغم من كل شرور المشاريع الكونية والاقليمية.. فان للامة العربية من الامكانات والقدرة والبعد الحضاري ما يجعلها قادرة على أن تأخذ مكانها في المسرح الاقتصادي العالمي الجديد، وقادرة على بلورة مشروع اقتصادي اندماجي يمكن العرب من ان يكونوا سادة على أرضهم وثرواتهم ويرسمون مستقبلهم بأيديهم. وانطلاقاً من هذه الرؤية القومية تؤكد على الآتي:

أ. ان تشكيل صورة المستقبل العربي وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هي عملية ديناميكية مستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون اليها، لذلك فان تجليات المستقبل العربي سوف تتجاوز الترتيبات الاقليمية بعد الصحوة العربية. وان التاريخ مازال يجري وان نهاياته ابعد من المشاريع الكونية والاقليمية، هذا اذا كانت للتاريخ نهاية.

ب. ان للامة العربية من الامكانات والمقومات ما يجعلها لو توفرت الارادة السياسية قادرة على التكيف الايجابي مع التطورات الدولية فاعلة فيها فنتيجة غير ملحقة على مصالحها القومية.

ج. ان اللحاق بركب التنمية الرأسمالية عبر تغريب التنمية وعبر التخصيصية بلا رأسماليين وبلا قيود، وعبر التحررية الاقتصادية الجديدة، وعبر عولمة الاقتصادا العربي وتعميق اندماجه بالسوق العالمية، وعبر ادارته ادراة اقتصادية مركزية من الخارج، وعبر نقل مقومات سيادته لصالح القرار الاقتصادي الاقليمي او الدولي ... هو مشروع طوبائي في نهاية المطاف.

د. ان طوفان التطورات المعاصرة لن ولم يفرق كل شيء وان مقومات البقاء في الأمة العربية قادرة على صد هذا الاعلان

هـ. ان المخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد لا يمكن التصدي لها من خلال ردود الفعل الآتية والاجراءات العشوائية ومن خلال تحقيق المصالح الضيقة او من خلال البحث عن حلول خارجية والتوجه نحو البيئة الاقليمية. ولا بد من معالجة هذه المخاطر في الاطار البيت العربي بعد ازالة ما يمكن ازالته من العوامل التي اضعفت قدرة الاقتصاد العربي على استئناف حيويته وقدرته على النمو والتكيف الايجابي مع الصدمات الخارجية وان المشروع الاندماجي الاقتصادي العربي الجديد لا يمكن ان يتحقق الا بجهود عربية مشتركة وضمن اطار رؤية استراتيجية بعيدة عن الحسابات الاقتصادية قصيرة الأجل ضيقة الأفق.

- ان القفز فوق الواقع بتضاريسه الاقتصادية الوعرة وتجاوز مراحل التطور التدريجي طبقاً للنظريات الاقتصادية بهذا الخصوص سيؤدي الى نتائج بالغة الخطورة.
- ان تحليل مكامن الضعف في مسيرة الأساس القومي للاقتصاد بصراحة وموضوعية يجب ان لا يشكل نظرة تشاؤمية، بل على النقيض من ذلك فان مثل هذا التحليل يشكل ركيزة من ركائز بناء المشروع النهضوي العربي الشامل على أسس من العقلانية والموضوعية والعلمية.
- يجب ان لا ندع غيرنا يصنع مستقبلنا وان لا ننساق وراء مشاريع التهافت وفرض الواقع المزور. وان العقل الاقتصادي العربي مطالب اليوم بعدم الانسياق وراء ضغوط العقل السياسي الغربي.
- رفض النهاية المحزنة لمؤسسات الأساس القومي للاقتصاد بتحويلها الى منتديات ثقافية ودبلوماسية فاقدة للادارة السياسية.
- اذا كان بعضهم يرى في اخضاع الاقتصاد العربي جراحة اقتصادية – جغرافية كبرى عبر مشاريع العولمة والأقلمة واللبرلة سيؤدي الى جلب الاستثمارات الأجنبية الى المنطقة فذلك أشبه بأمل ابليس في الدخول الى الجنة. فلا يوجد في المنطقة من المحفزات حتى لجذب الاستثمارات العربية من الخارج قبل جذب الاستثمارات الأجنبية اليها، لذلك فأي مشروع اندماجي يجب ان يكون ذاتي التوجه.
- ان البناء الاقتصادي العربي الداخلي واحياء مشروع الدمج الاستراتيجي الاقتصادي العربي ونواته منطقة التجارة الحرة العربية (آفتا) هو الأمل الوحيد في تحرير المنطقة من المعدلات المتدنية وفي جلب الاستثمارات العربية الى المنطقة وفي ضوء هذه المتطلبات فان مواجهة التحديات تستوجب الآتي :

- رفض الاعلان عن العجز الكامل عن ممارسة تغيير الواقع ورفض الاعلان عن تهميش الذات.
- لا بد من تجاوز حالة الطموح الطوبائي ووضع سقوف متحركة لطموحاتنا القومية، وان هذه السقوف ينبغي ان لا تتجاوز أرضية الحد الأدنى التي تؤكد على الثوابت القومية.
- رفض الانحناء لعاصفة التطورات الدولية والاقليمية المعاصرة حتى تمر.

عدم تجاوز الثوابت القومية والمصالح العربية العليا والمحافظة على الخيط العربي المتصل الذي يربط بين تلك الثوابت والمصالح.

- ازالة التناقض بين الوطنية والقومية وازالة التناقض بين الأصالة والحداثة .
- عدم التراجع الى الوراء، أي الانطلاق من مبدأ ان مستقبلنا أمامنا، ولا انبطاح على الأرض لكي تدوسه عربة التطور المعاصرة.
- عدم التخلي عن الهوية الذاتية والثوابت القومية وعدم التخلي عن سلطة القرار الاقتصادي القومي لصالح القرار الاقتصادي الكوني او الاقليمي اللاقومي.
- فك الارتباط الاستراتيجي مع المشاريع الكونية الاقتصادية والاقليمية الجديدة ومشاريع التحررية الاقتصادية الجديدة ومشاريع الكات ومشاريع الوصفات الجاهزة.
- محاربة الأفكار المهزومة التي تدعو الى شراء التنمية بدلا من بناء التنمية أي التي تدعو الى استيراد السلع بدلاً من بناء قاعدة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية قومية.
- محاربة توجهات الولايات المتحدة" واسرائيل" في محاولتها نشر ايديولوجية اليأس والهزيمة بيننا من اجل الاستسلام للواقع المزور (الوقوعية).

- التصدي للمخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد لان عدم التصدي سيدفع النظام الاقتصادي العربي برمته الى حالة الانهيار والاضمحلال والتلاشي وتوقف وظيفته وتعطيل آلياته ومؤسساته في مقابل تشكيل فضاء اقليمي لا قومي مؤسسي جديد بديل للاطار الذي يرتكز عليه النظام العربي.
- رفض التيار الداعي الى ادلجة التنمية العربية على وفق ايديولوجية مؤسسات برتن وودز وابعاد سلطة الدولة عن قيادة الأنشطة الاقتصادية.
- رفض الدعوة المحمومة للتخصصية بلا قيود على وفق شروط الأقلمة والعولمة لأن الدعوة والتحركات المحمومة لدفع عمليات التخصيصية الى أبعد مدى في الاقتصادات العربية على وفق منهج مؤسسات برتن وودز في هذا الوقت بالذات هي بمثابة التحضير للاطار المؤسسي اللازم لعولمة الوحدات الانتاجية والخدمية في الاقتصاد العربي وتسهيل عملية الالحاق بالسوق العالمية كمناطق مهمشة من العالم.
- رفض فكرة تصفية التراث الايديولوجي والسياسي القائم على رفض الصهيونية على اساس ان النظام الاقليمي الجديد بوحداته وتشكيلاته ومؤسساته يقوم على اساس تعدد الثقافات والايديولوجيات والقوميات والتوجهات السياسية والاقتصادية.
- رفض التخلي عن سلطة القرار الاقتصادي القومي لصالح القرار الاقتصادي العالمي او الاقليمي.
- رفض فكرة ان النظام العربي بات مهترىء ويجب تبديله او احتوائه في نظام اقليمي أوسع يقوم على العصرنة والحداثة.

الفصل الثامن

موقع الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة الجيو – اقتصادية للعولمة

مقدمة

تواجه عملية السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي بحركة الشمولية وهو على أعتاب بداية النصف الثاني من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحديات بالغة التعقيد جعلته مكبل بأثقال الماضي وأعبائه وتبعاته وهموم الحاضر وانعكاساته ، وضغوط مستقبل اقتصاد العولمة ومخاطره ومتاهاته.

فمستقبل الاقتصاد العربي يواجه اليوم حاضراً تكتنفه ضغوط الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة من كل الاتجاهات ، ومع تعمق العولمة الاقتصادية تسارعت التطورات الاقتصادية المعاصرة لتأخذ شكل التغيرات الجذرية ، ومع تسارع هذه التطورات تعمقت آثارها الاقتصادية- بحيث باتت تؤثر على مختلف جوانب الاقتصاد العربي بحركته الشمولية والقطرية والقطاعية.

ومع تعميق هذه الآثار واتساعها وشموليتها أخذ الاقتصاد العربي يواجه مرجعيات الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة، وهي هندسة مرتدة تهدف إلى إعادة نتاج نظام السيطرة على اقتصادات العالم الثالث. وضمن عملية هذه الهندسة بدأت عملية إعادة ترتيب المسرح الاقتصادي العربي بحيث يدار ادارة شديدة المركزية. حيث تجري اليوم عملية التركيب والتفكيك، وتجري عملية الضم والفرز، كما تجري عملية إعادة هيكلة الاقتصادات العربية.

وفي إطار موجة التحررية الاقتصادية الجديدة تعمقت العولمة وبدأت عملية تكثيف اندماج المجتمعات الطرفية ومنها المجتمعات العربية في السوق العالمية اندماجاً تبعياً من موقع متخلف، وبدأ المسرح الاقتصادي العربي يعد للانتقال من الاقتصاد الوطني الذي تتكون خلاياه القاعدية من وحدات اقتصادية متمحورة على الذات إلى الاقتصاد ذات الوحدات العالمية. وضمن هذا الإعداد أخذت إدارة الاقتصاد

العربي شكل الإدارة الاقتصادية شديدة المركزية حيث تتم السيطرة على عملية صنع القرار الاقتصادي العربي لتحل محل سلطة القرار الاقتصادي العالمي.

إن الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة التي يخضع لها الاقتصاد العربي تتيح لدول الشمال احكام هيمنتها وسيطرتها على الموارد العربية وعلى مسار التنمية العربية المشتركة. وضمن الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة بدأت عملية إلغاء مفهوم التنمية المستقلة ودفع الاقتصادات العربية للبحث عن بيئة خارجية لتنميتها (تغريب التنمية).

ان المنظومة الرأسمالية وهي تخطط لإعادة هندسة الاقتصاد العربي تخفي ورآها أهدافاً تتمثل في الهيمنة على الاقتصادات العربية من خلال إعادة هيكلتها ومن خلال إلزامها بتحرير اقتصاداتها طبقاً لتوجهات ومرجعيات وآليات العولمة وسياسات توافق واشنطن، وذلك في محاولة لاستنزاف خيرات العرب والتحكم في مصيرهم ومستقبلهم الاقتصادي، والسطرة على أنماط تنميتهم وتفكيرهم الاقتصادي، وربط اقتصاداتهم بالسوق العالمي ربطاً تبعياً من موقع متخلف.

وفي اطار الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة يمر الاقتصاد العربي اليوم بمأزق تنموي بالغ الخطورة. وهذا المأزق ليس مجرد أرقام ضخمة ومخيفة، وإنما هو حالات بؤس تعبر عن تدهور المشهد الاقتصادي العربي. وبالإضافة إلى المأزق التنموي الذي يمر به الاقتصاد العربي فان الشمال يمضي قدماً لجعل دول الجنوب ومنها بعض الدول العربية العدو المختلق. ولا شك أن محاولة اكتشاف عدو جديد في العالم الثالث يضاهي في خطورته الاتحاد السوفيتي السابق هي محاولة مفتعلة ومتعسفة لتحقيق أهداف الهيمنة على موارد ومستقبل الجنوب عموماً.

أولاً: تحليلات شمولية حول موقع الاقتصاد العربي في ظل الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة.

ان المخاطر التي تحدق بمستقبل الاقتصاد العربي باتت تتزايد مع ضغوط اقتصاد العولمة. ولاشك ان مستقبل الاقتصاد العربي بات مستهدفاً من قبل مراكز الرأسمالية العالمية في محاولة لتعطيل جهود العمل الاقتصادي العربي ككل والتكامل الاقتصادي العربي بصورة خاصة. وضمن الهندسة الجيو - اقتصادية الجديدة، باتت مراكز الرأسمالية العالمية تسعى لإلحاق المشرق العربي والمغرب العربي بالفضاءات الاقتصادية الإقليمية، وتسعى لدمج الاقتصادات العربية بالسوق العالمية دمجاً تبعياً ، وتسعى لتكريس اقتصاد التنافر فيما بين الاقتصادات القطرية واقتصاد التكامل في الإطار العالمي، وتسعى لتصفية مؤسسات العمل الاقتصادي العربي وضرب مرتكزات التضامن العربي وتسعى لادارة الاقتصاد العربي إدارة مركزية من الخارج بواسطة مؤسسات برتن وودز والمنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومن خلال الدعوة المحمومة للخصخصة واقتصاد التسليع، تسعى مركز الرأسمالية العالمية لتصفية وتفكيك القطاع العام، وتصفية الفكر الاقتصادي للتنمية المستقلة وإخراج التبعية من اللغة الاقتصادية الدارجة، وتسعى لبرلة الاقتصادات العربية وأدلجتها وفقاً لآلية السوق الرأسمالية.

وفي ظل هذه الهندسة، ظهر تيار عربي من أولئك المبشرين باللبرلة الاقتصادية والذين لا يعرفون عما يتحدثون يدعو الى ما يسمى بالمرونة الواقعية، وتحت هذا الشعار المزيف راح هؤلاء المبشرون يدعون إلى الاستسلام للواقع المزيف ويؤكدون على أنه من العبث التصدي لمرجعيات العولمة الاقتصادية، وذلك في محاولة من هذا التيار لفرض الواقع المزور على الاقتصاد العربي وترويج مفاهيم اقتصاد العولمة. كما هندستها مراكز الرأسمالية المتقدمة، ولاشك أن مدرسة الوقوعية أو (الواقعية الجديدة) هي مدرسة تروج لأفكارها وتبثها من أجل

الاستسلام لهذا الواقع والإعلان عن العجز الكامل عن ممارسة تقرير المصير العربي بصورة عامة والمصير الاقتصادي بصورة خاصة.ولقد فات من يدعو إلى اقتصاد إلى اقتصاد العولمة أن تشكيل صورة مستقبل الاقتصاد العربي وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هو عملية ديناميكية ومستمر وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الارتكان لها لفهم تطورات المستقبل على الصعيدين العالمي والإقليمي[1] ، كما فاتهم التمييز بين الراهنية والظرفية من جهة وبين ماهو وقتي وماهو مستقبلي من جهة أخرى.

ونحن نبحث في موضوع يتعلق بحاضر المشهد الاقتصادي العربي، ومستقبله الذي تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات. نؤكد ان للأمة العربية من الإمكانات والمقومات ما يمكنها من صيانة أمنها الاقتصادي القومي وبناء تنميتها العربية وفك اشباكها الاستراتيجي التبعي الخارجي. وقادرة على إعادة بناء اقتصادها منطلقة من الثوابت القومية التي لا يجوز التنازل عنها في كل الأحوال وفي كل الظروف[2].

لذا نؤكد ان مستقبل الاقتصاد العربي لم يحسم بعد وان ضجيج اقتصاد العولمة سوف يتلاشى مع تزايد الصدمة الارتدادية للعولمة.

ومن مزالق التعميم ربط مستقبل الاقتصاد العربي بضجيج باقتصاد العولمة السيء[3].

---

(1) د. محمود الفضيل "السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية" أو ط مدرسة الواقعية العربية الجديدة" محاضرة ألقيت في مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، أيار 1993 ، ص4-12.

(2) د. حميد الجميلي "الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العصبة إلى هاجس الشرق أوسطية". مجلة ام المعارك . مركز أبحاث ام المعارك، بغداد . العدد الأول ، كانون الثاني / 1995، ص 76-077.

(3) محمد حسنين هيكل . "العرب على أعتاب القرن 21". مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19 ، كانون الأول 1994، ص 10 – 14.

ونحن نتحدث عن مستقبل الاقتصاد العربي ، نؤكد ان هناك عوامل حاكمة في التطور الاقتصادي في أزمنة الألفية الثانية. لا يمكن تكرارها في أزمنة الألفية الثالثة. واقصد هنا ان ما يحكم عملية السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي، القدرة على التصدي لمرجعيات الهندسة المرتدة لاقتصاد العولمة[1].

ان السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي تكمن في الإجابة على الأسئلة التالية :-

1. ماهو شكل السياسات الاقتصادية لصيانة مستقبل الاقتصاد العربي ؟
2. كيف ستتعامل الاقتصادات العربية مع مرجعيات الهندسة الجيو – اقتصادية؟
3. هل ستبني الاقتصادات العربية مشاريع اقتصادية قومية كفيلة بمواجهة التحديات الجديدة ام أنها ستبني مشاريع اقتصادية طبقاً لمرجعيات الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة ؟

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في ضوء مرجعيات الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة تقسيم النظام العربي إلى أنظمة فرعية مرتبطة بأنظمة اقليمية. ومما يزيد من أهمية الإجابة على تلك التساؤلات هو وجود اختراق خارجي للاقتصادات العربية لم يسبق له مثيل في حجمه وهو اختراق من كل الاتجاهات من داخل كل دولة، عبر اللبرلة والتخصصية والاستثمار الأجنبي، ومن الخارج عبر العولمة والإدارة الاقتصادية المركزية.

كما ان تصحيح مسار الاقتصاد العربي في حاضره ومستقبله يستوجب تشخيص مشاكل الأساس القومي للاقتصاد وبما يؤدي الى التوصل إلى سياسات ترتقي إلى مستوى التحديات وإلى أهمية الحفاظ على مكتسبات العمل الاقتصادي العربي المشترك رغم تواضع تلك المنجزات. فالمنجزات التي تحققت خلال مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ نشأة الجامعة العربية 1944 وهو البدء الرسمي لهذا العمل وحتى الوقت الحاضر رغم كونها ظلت منجزات محدودة

---

(1) المصدر السابق ص 8- 9.

الوزن والأثر، الا انها شكلت نقلة نوعية تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية سيما الإنتاجي من هذا الارتباط. كما ان هذه المنجزات تتلاءم والطموحات القومية، وتتناسب والامكانات المادية والبشرية للأمة العربية، وأخذت تسعى لتصحيح موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي في القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في عمان 1980 (قمة عمان الاقتصادية).

ان السيطرة على مستقبل الاقتصاد العربي يستوجب فك الأسر من الشراك التي نصبها لنا الآخرون ووقعنا فيها بوعي أو بدون وعي.والشراك التي نقصدها هي شراك المشاريع الإقليمية المتوسطة والشرق أوسطية ومشاريع اقتصاد العولمة والتحررية الاقتصادية الجديدة التي ترمي إلى إلحاق بعض الاقتصادات العربية بهذه المشاريع من موقع التبعية[1].

ولكي نتمكن من مواجهة تحديات الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة لا بد من :

1. عدم تجاوز الثوابت القومية والمحافظة على الخيط العربي المتصل الذي يقوم على تلك الثوابت.
2. الإيمان بأن الأمة العربية تمتلك القدرة والإرادة لإزالة الآثار الناجمة عن تدهور مندزات العمل العربي المشترك في هذه الأزمنة وتعظيم تلك المنجزات لو توفرت الإرادة السياسية الحقيقية.
3. تحليل مكامن الضعف في مسيرة الاقتصاد العربي بصراحة وبموضوعية.
4. تجاوز مرحلة الطموح الطوبائي والقفز فوق تضاريس الواقع ونحن نستشرق مستقبل الاقتصاد العربي.
5. يجب أن لاندع غيرنا يصنع مستقبلنا وأن لا ننساق وراء مشاريع التهافت وفرض الواقع المزور على الاقتصاد العربي.

---

(1) المصدر السابق ص 22.

6. رفض النهاية المحزنة لمؤسسات الأساس القومي للاقتصاد بتحويلها إلى منتديات ثقافية ودبلوماسية مسلوبة أو فاقدة الإرادة السياسية، وان الترتيبات والمؤسسات الإقليمية الجديدة التي تقوم على انقاض مؤسسات النظام الاقتصادي العربي إنما تأتي ضمن التوجهات الرامية لإعادة هندسة الخارطة الاقتصادية للمنطقة في إطار منظومة جديدة من المشاريع والمؤسسات والترتيبات والمفاهيم.
7. ان المخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد لايمكن التصدي لها من خلال ردود الفعل الآنية والإجراءات العشوائية وتحقيق المصالح الضيقة أو من خلال البحث عن حلول خارجية والتوجه نحو البيئة الإقليمية. ولابد من معالجة هذه المخاطر في إطار قدرة الاقتصاد العربي على استئناف حيويته وقدرته على النمو والتكيف الايجابي مع الصدمات الخارجية.
8. ان عدم التصدي للمخاطر التي تحدق بالأساس القومي للاقتصاد العربي سيدفع به كاملاً إلى حافة الإنهيار والاضمحلال والتلاشي وتوقف وظيفته وتعطيل آلياته ومؤسساته في مقابل تشكيل إطار إقليمي مؤسس جديد بديلاً للإطار الذي يرتكز عليه النظام العربي.

ثانياً: العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة ظل نشاط العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يمثل جوهر الأساس القومي للاقتصاد يعاني من أزمة حادة منذ النصف الأول من عقد الثمانينات بعد ان عطل فقدان الإرادة السياسية الصادقة تنفيذ قرارات قمة عمان وعلى رأسها قرار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي[1]. وجراء تلك الأزمة أصيب هذا النشاط بقدر كبير من الشلل والجمود والتراجع والانكماش. ولم تتمكن منجزات هذا العمل الذي كرس له الكثير من

(1) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً. عمان 1981.

المال والجهد والوقت العربي من بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة التي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي العربي. والمفارقة الكبرى ان هذا العمل الذي كان يهدف إلى تجسيد الارتباط العضوي الخارجي، فتكامل الاقتصاد العربي دولياً وتنافرت وحداته الاقتصادية القطرية عربياً ، ويمكن القول ان منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك لم تحقق الحد الأدنى من الاعتماد الجماعي على الذات، ولم تحقق أهداف التكامل الاقتصادي العربي عموماً.

وإزاء اخفاق هذه المنجزات جرت عدة محاولات لتنشيط فاعلية هذا العمل التكاملي، وظلت هذه المحاولات بمثابة صيحات في ليل عربي شديد السواد. وساعد هذا الفشل والتباطؤ في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في تهيئة الأجواء كشن هجوم واسع النطاق من قبل أعداء على تلك المؤسسات مطالبين بإيجاد بديل لها ضمن المشاريع الشرق أوسطية والأوسطية.

ولهذا بدأ المحتوى الاقتصادي يتعرض لمخاطر واسعة النطاق من أبرزها تعطيل مؤسساته وظهور مؤسسات اقليمية بديلة، وبذلك تصبح هذه المؤسسات مجرد واجهات ثقافية[1].

ومع استمرار الشلل في المحتوى الاقتصادي للنظام العربي أصيب الاساس القومي للاقتصاد بتشوهات واختلالات جديدة عززت من موجة تدويل الاقتصادات العربية وربطها بفضاءات اقتصادية إقليمية تمهيداً لعولمتها.

وذلك سيعني دخول العمل الاقتصادي العربي المشترك النفق المظلم وفي هذا النفق المظلم سيجري:

1. تفكيك بنيان التضمان العربي وتفكيك النظام العربي.
2. تعطيل مفهوم الأمن القومي في مقابل الأمن الإقليمي.

---

(1) محمود عبد الفضيل. "مشاريع الترقيات الاقتصادية "الشرق أوسطية" التصورات ، أوسطية الجديدة ، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 12 – 13 تشرين الثاني 1993 ، ص 103 – 107.

3. خلق سلسلة التناقضات القطرية في المصالح الاقتصادية.
4. تذويب مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤسسات وترتيبات إقليمية جديدة.
5. تفكيك الأساس القومي للاقتصاد وجعل الصورة المقبلة للوطن العربي في هيئة مجموعة دوائر متعددة ومستقلة ومرتبطة بأطر إقليمية يمكن إن تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية على المستوى القومي لكنها تتكامل على المستوى الإقليمي.
6. اختراق الاقتصادات العربية والقضاء على الخيط العربي المتصل وإعادة هيكلة هذه الاقتصادات بعد اختراقها (ربطها بالمشاريع الإقليمية) في إطار نمط جديد من تقسيم العمل يعمق قانون النمو غير المتكافىء ويزيد من عمليات الأقلمة في التدويل في العولمة من موقع متخلف في حالة غياب رؤية عربية استراتيجية لهذه المخاطر[1].

وهكذا تظهر إلى السطح في الوقت الحاضر ترتيبات اقتصادية لتحل محل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وهذه الترتيبات والمؤسسات تساعد على قولبة الاقتصادات العربية في الإطار الجديد لتقسيم العمل الإقليمي والعالمي. والمؤسسات والترتيبات الاقتصادية التي ستقام على رفات مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك هي منظومة متكاملة تهدف إلى السيطرة على مجريات الأمور الاقتصادية والتكنولوجيا في إقليم البحر المتوسط ، أي في الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي والفضاء الاقتصادي المتوسطي.

وصفوة القول إن هذه المنظومة الجديدة بآلياتها ومؤسساتها تهدف إلى محاصرة النظام العربي ومؤسسات كرابطة سياسية جامعة وبنية اقتصادية متكاملة وكاستراتيجية للأمن الاقتصادي العربي. وبذللك تتحول مؤسسات العمل

(1) المصدر السابق ، ص 105.

الاقتصادي العربي المشترك من طبيعتها المبنية على الأساس القومي العربي المشترك من طبيعتها المبنية على الأساس القومي للإقتصاد إلى جماعة ثقافية أو منتدى ثقافي تتسم بالتنافر والتناقض[1]. ومن شأن هذا التحول في طبيعة مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك أن يؤدي إلى :

1. التشتت والتدهور في مرتكزات الأساس القومي للاقتصاد.
2. إنهاء المحتوى الاقتصادي للنظام العربي في شكله الحالي وتفككه إلى أنظمة فرعية مندمجة في أنظمة اقتصادية إقليمية تضم دولاً في المحيط العربي والمحيط غير العربي.
3. تحول شكل التنمية العربي من تنمية قائمة على الأساس القومي للاقتصاد إلى تنمية إقليمية قائمة على أساس المصالح والروابط التنموية الإقليمية.
4. تبعثر الجسم العربي إلى شظايا غير متآخية بعد تطويق النظام العربي وتمزيقه واختراقه.
5. تعريض الثروات العربية لأخطر تحدياتها المتمثلة برهم الإرادة العربية تجاه استقلالها من جهة وتسخيرها لخدمة مصالح مراكز المنظومة من جهة أخرى.
6. استخدام الثروات العربية ومنها المال العربي والنفط العربي للامساك برقاب الاقتصاديات العربية بدلاً من استخدامها كأداة تحرير ولتطوير الإنتاج ولتعريب التنمية.
7. عولمة وحدات الانتاج العربية بعد ربطها بالفضاءات الاقتصادية الاقليمية ثم إدارتها إدارة اقتصادية مركزية ودفع الاقتصادات العربية لتبني منهج تنموي يقوم على أدلجة التنمية أي إتباع إجراءات اللبرلة الاقتصادية وايديولوجية صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية.

(1) المصدر السابق ، ص 109.

8. تعريض الاقتصاد العربي لمجموعة من المقايضات المستقبلية التي تفرضها طبيعة التطورات المعاصرة ومنها :

أ. المقايضة بين المؤسسات العربية والمؤسسات الإقليمية.

ب. المقايضة بين المياه والنفط.

ج. مقايضة أمن الحدود بأمن الأعماق والأمن القومي بالأمن الإقليمي.

د. المقايضة بين المال والتكنولوجي.

هـ. المقايضة بين التراكم الإنتاجي والتكاثر المالي.

و. المقايضة بين السوق والسوق الإقليمية.

ز. المقايضة بين التكامل الداخلي العربي والتكامل الخارجي العالمي.

ولاشك ان عدم التصدي لهذه المخاطر بشكل عربي جماعي سيؤدي إلى أن تتحول الاقتصادات العربية إلى نسيج يجر في نهاية الأمر إلى تقويض الأساس القومي للاقتصاد، وسيظهر اقتصاد إقليمي جديد ذو محتوى اقتصادي إقليمي غير المحتوى الاقتصادي القومي.

وعلينا أن ندرك بأن تنامي هذه المخاطر والمقايضات سيعطل الأساس القومي للاقتصاد، وسيؤدي إلى عملية استقطاب إقليمي واسع النطاق يدخل فيها العرب فرادى في ترتيبات إقليمية بديلة لترتيبات النظام العربي.

ان تواضع منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يكن وليد حالة طارئة وإنما يعود لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها سيادة الأنماط التنموية القطرية التي هي نتاج ضعف الإرادة السياسية للتوجه القومي للاقتصاد، والتي أدت بدورها إلى اندماج

الاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي العالمي ومانتج عنه من تكامل تبعي وتراجع في التكامل الداخلي العربي، والسبب الثاني في تراجع المسيرة السابقة للعمل الاقتصادي العربي المشترك يكمن في عدم حسم التناقض بين مهمات التنمية القطرية ومهمات التنمية القومية، وعدم حسم التناقض بين مهمات

التكامل العربي المستقل ومهمات التكامل التبعي غير المستقل. والفشل في فك الارتباط التبعي للاقتصاد العربي بروابط التبعية العالمية.

ان هاجس الفشل على جهة النشاط التكاملي يؤشر لنا حدود الإمكانات العربية وحيز الحركة ومدى فاعلية المداخل التي روجناها لها كثيراً. كما ان هاجس الفشل على جهة التكامل العربي يؤشر لنا نقاط الضعف الأساسية في هذه المسيرة بشكل علمي وموضوعي بعيداً عن الحماس والطموح المثالي[1].

ويمكن القول ان تعميق المحتوى الاقتصادي للنظام العربي يستوجب تأشير أسباب الفشل ونتائجه. بل ان غياب البحث العلمي الموضوعي في هذا الموضوع سيؤدي إلى مزيد من مخاطر الهيمنة على مقدرات الاقتصاد العربي ويسهل عملية الاختراق والافتراق والانشقاق والانسحاق[2]. لذلك فإن البوح بما يعتري النظام العربي من مثالب وتسليط الأضواء على ماينتاب المحتوى الاقتصادي للنظام من مخاطر يشكل نقطة الانطلاق الأولى[3].

فالمخاطر المحدقة بالعمل الاقتصاد العربي المشترك من الضخامة بحيث تحتاج إلى مشروع حضاري تنموي ويرتقي إلى مستوى التحديات ، ولعل أبرز مقومات هذا المشروع هي :

1. رفض الإعلان عن العجز الكامل عن ممارسة تغيير الواقع.

---

(1) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية "دراسة تقويمية لما يتم حتى الآن والوسائل التي يرى إنها تحقق اهداف ثقافية الوحدة الاقتصادية العربية وقرارات مجلس الوحدة على نحو أفضل" عمان – الأردن ، 1982 ، ص 33 – 69.

(2) غسان سلامة "أفكار أولية عن السوق الأوسطية" دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 12 – 13 تشرين الثاني ، 1993 ، ص 67 – 81.

(3) د. حميد الجميلي "الاقتصادات العربية من هاجس التنمية العصبة إلى هاجس الشرق أوسطية" مصدر سابق ص 56 – 74.

2. رفض الإنصياع والتخلي عن سلطة القرار الاقتصادي القومي لصالح القرار الاقتصادي العالمي أو الإقليمي.
3. رفض فكرة إن النظام العربي بات ممزقاً ويجب تبديله أو احتوائه بنظام إقليمي أوسع ويقوم على العصرنة والحداثة.
4. عدم الإنحناء لعاصفة التطورات الاقتصادية المعاصرة والانبطاح على الأرض لكي تدوسنا عربة تلك التطورات[1].
5. تجاوز أزمة الطموح الطوبائي ووضع سقوف متحركة لطموحاتنا المشروعة والالتزام بالحد الأدنى من المرونة الواقعية التي تؤكد على الثوابت القومية[2].
6. الابتعاد عن الترتيبات الاقتصادية الخاصة بالفك والتركيب وإعادة التركيب وتشكيل الأحزمة الأمنية .. حيث إن هذه الترتيبات هي جزء من الخارطة الاقتصادية – السياسية الجديدة للمنطقة[3].
7. رفض التيار الداعي إلى أدلجة التنمية وفق أيديدولوجية أحادية هي ايديولوجية مؤسسات برثن وودز ومنظمة التجارة العالمية.
8. رفض الدعوة المحمومة للتخصصية بلا قيود ،ان عمليات التخصصية إنما تشكيل التمهيد والمدخل الضروري لإقامة السوق الشرق أوسطية[4].
فالدعوة والتحركات المحمومة لدفع عمليات الخصخصة إلى أبعد مدى في الاقتصادات العربية على وفق منهج مؤسسات برثن وودز في هذا التوقيت بالذات، هي بمثابة التحضير للإطار المؤسسي اللازم لعولمة وتدويل وأقلمة

(1) د. محمود عبد الفضيل "مشاريع الترقيات الاقتصادية "الشرق أوسطية". مصدر سابق، ص 111 – 112.
(2) د. محمود عبد الفضيل "السياسة والفكر العربي بين الواقعية والنوعية" محاضرة ألقيت في مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1993 ، 7 أيار ، ص 7 المصدر السابق ، ص 108.
(3) فوزي منصور "مشروع السوق الشرق أوسطية" المؤتمر القومي الرابع ، أيار 1993.
(4) محمود عبد الفضيل مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية" مصدر سابق ، ص 105.

الوحدات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد العربي وتسهيل عملية الإلحاق بالفضاءات الاقتصادية الإقليمية[1].

9. رفض فكرة تصفية التراث الايديولوجي والسياسي القائم على رفض الصهيونية على أساس ان النظام الاقليمي الجديد بوحداته وتفاعله وتشكيلاته ومؤسساته يقوم على أساس تعدد الثقافات والايديولوجيات والقوميات والتوجهات السياسية والاقتصادية.

10. التمسك بالفكر التنموي القائم على التنمية ونبذ الدعوات الرامية إلى إخراج التبعية من اللغة الدارجة كجزء من اقتصاد العولمة بما فيه إعطاء دور متزايد للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي.

ثالثاً: النرجسية الغربية: التوجه المتزايد نحو تغريب التنمية ولبرلتها لبرلة اقتصادية:

تعرضت التنمية العربية لتيار ايديولوجي كاسح يطالب بتغريب دماء التنمية وإيجاد حلول خارجية لمشاكلها. وكان من جراء هذا التيار الارتهان لحالة التبعية التي امتصت الحيوية الاقتصادية للاقتصادات العربية وللأساس القومي للتنمية. ولم تتمكن التنمية العربية من التخلص من مقولات النموذج الغربي للاقتصاد القائم على الأحادية والاختزالية والذي يمثل نموذجاً واحداً للتنمية، هو النموذج الغربي، حيث ظلت التنمية العربية حبيسة قيود ذلك النموذج بما فيها قيود التبعية ومخاطرها وامتدادها. وإزاء ذلك فشل العديد من هذه الاقتصادات في بلورة تصور ذاتي لمعنى التنمية ودلالاتها وأهدافها وسبل العمل لتحقيقها. وقد أدى ذلك إلى عدم امكانية تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم امكانية رفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية، وعدم إمكانية رفع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية، وعدم إمكانية الإفلات من سيطرة النرجسية الغربية.

(1) المصدر السابق ، ص 104.

ولعل من المفيد إيضاح إن البعض من مروجي النرجسية الغربية ومن المبشرين بتغريب التنمية يرون ان الدعوة للتنمية المستقلة هي سباحة حرة ضد التيار ، لذلك علينا إن نتبنى النموذج الغربي للتنمية من أجل اللحاق بركب التنمية الرأسمالية.

وبغض النظر عن دعوى هؤلاء لا يعرفون عما يتحدثون ، فإن هناك توجهاً متزايداً نحو تبني النموذج الغربي للتنمية والمحصلة النهائية لهذا التوجه هو مزيد من البعثرة والتفكك للعناصر الداخلية والخارجية الاقتصادية والمؤسسية. وفي إطار منهج تغريب التنمية تصبح الأخيرة ناتج مجمل مشاريع سلعية وخدمية تتم في الإطار التكنولوجي ، والنمط التصنيعي والسياسات الاقتصادية المرتبطة بالخارج، وبفعل تزايد هذه الموجة يصبح من غير الممكن تصنيع أو تعريب القطاع الاقتصادي أو تصنيع الصناعة أو تعريبها. وقد انعكس التوجه المتزايد نحو تغريب التنمية في النتائج التالية:

- عدم إمكانية إنشاء القواعد العلمية والتكنولوجية ذات المنشأ الداخلي .
- الاعتماد على استيراد المفردات النهائية والوسطية والاستناد إلى القواعد العلمية والتكنولوجية الأجنبية.
- فسح المجال للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي للتغلغل في مفاصل الاقتصادات العربية.
- تداعي سلم الأولويات التحيث أصبحت الجهود التنموية حصيلة توجيه الجهات الأجنبية، لا تشكل منهجية وطنية متماسكة للتنمية الاقتصادية.
- تزايد تشوهات هياكل الإنتاج والانكشاف الاقتصادي وتصدع القاعدة الاقتصادية واختراق الأمن الاقتصادي.
- فتح الباب واسعاً أمام تعميم مفهوم تحقيق التنمية عبر التكامل الدولي التبعي وتراجع مفاهيم التنمية المستقلة والفكر الاقتصادي الداعي لهذا الفكر.

- تضييق قاعدة اتخاذ القرار الاقتصادي بل ومحاصرة هذا القرار وخضوعه لقيود خارجية، مما يعني اختراق كبير لشرايين الحياة في الاقتصادات العربية.
- تنمية شبكة واسعة ومتنامية في التشابكات الاقتصادية بين الاقتصادات العربية والعالم الخارجي تؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان شروط التنمية المستقلة والمتوازنة.
- تعميق قانون النمو غير المتكافىء وزيادة عمليات التدويل لوحدات الاقتصادا العربي وإلحاقه بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف.
- فك الارتباط بين المشروع والاستثمار والأموال الأجنبية من جهة ، وبين التركيب الاقتصادي للمجتمع من جهة أخرى.
- جعل السلعة المنتجة معتمدة كلياً في السعر والكلفة وفي الخامات وفي المواصفات والخصائص والتطور المستقبلي وفي العلاقات التشابكية.. على القواعد والسياسات الإنتاجية الأجنبية وليس المحلية.

وهكذا تؤدي سياسة تغريب التنمية التي انزلقت اليها بعض الاقتصادات العربية التي تبني انماط تنموية خارجية المنشأ، الى جعل تلك الأقطار تبحث عن حلول خارجية لتنميتها بعيداً عن الحلول العربية.

وما تعانيه اليوم معظم الاقتصادات العربية من اختلالات في هياكل إنتاجها وفي تجارتها ونمط تصنيعها وزراعتها وخدماتها . وماهو الا نتيجة مباشرة لأنماط تغريب التنمية (التكامل الدولي). إننا بحاجة إلى صحوة اقتصادية لتعريب التنمية بدلاً من تغريبها.

وفي ظل تغريب التنمية يلاحظ الآتي:

- تعرض الثروات العربية لأخطر تحدياتها المتمثلة برهن الإدارة العربية تجاه استغلالها من جهة وتسخيرها لخدمة مصالح مراكز المنظومة الرأسمالية من جهة أخرى.

- استخدام الثروات العربية ومنها المال العربي والنفط العربي للامساك برقاب الاقتصادات العربية بدلاً من استخدامها كأداة للتحرر ولتطوير الإنتاج العربي.
- إجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدول العربية طبقاً لاعتبارات تتعلق باقتصاد العولمة ومرجعياتها.

الإزالة المتسرعة لكل التشريعات والقوانين التي تعرقل مسار العولمة الاقتصادية. ومشاريع التحررية الاقتصادية الجديدة.

- جعل صلاحيات الاقتصادات العربية في انتهاج سياسة اقتصادية معينة بما يتفق ومنهجها الاقتصادي او اتخاذ سياسة اقتصادية معينة للحد من قوى السوق والاستغلال وعرضه للتدخلات العالمية والإقليمية.
- انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة الاقتصادية العربية إلى سلطة القرار الاقتصادي للمؤسسة العالمية.
- الربط المتزايد بين قواعد السلوك الاقتصادي العربي وأساليب الإدارة الاقتصادية للاقتصادات العربية.
- تقنين قواعد السلوك على وفق قواعد منظومة الاقتصاد الاقتصاد المعولم الجديد.
- جعل الاقتصادات العربية تؤدي وظائف اقتصادية محددة في اقتصاد العولمة.
- حصول اختراق خارجي ليس له سابق في حجمه طوال التاريخ العربي وهو اختراق من كل الاتجاهات، كما هو اختراق متعدد الأشكال والألوان. وبذلك أصبح الاقتصاد العربي أقل مناعة وقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.
- مواجهة الاقتصادات العربية تحديات القرن الحادي والعشرين فرادى وخارج مظلة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

- مواجهة الاقتصادات العربية تحديات اقتصاد العولمة بعد ان تكون قد ارهقت اقتصاداتها وأعياها التكيف بسبب الصدمات الخارجية ، وبعد ان فقدت الدولة الكثير من مقومات سلطتها الاقتصادية على شؤون اقتصادها بفعل موجة التحررية الاقتصادية الجديدة ، وبعد ان اهتز تماسك وحداتها الاقتصادية.

رابعاً : النتائج المترتبة على الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة

في ظل مرجعيات الهندسة الجيو – اقتصادية الجديدة ستبقى االتنمية العربية محاصرةً ضمن اقتصاد الأزمة ومقيدة بقيود ثقيلة تحول دون دخول تحقيق التنمية المعتمدة على الذات. وهذا يعني عدم تمكن الاقتصاد العربي من الدخول في العصرنة عبر مراحل التطور الاقتصادي المعروفة فاعلاً فيها منتجاً لا مستهلكاً. كما سيتم تجاوز مشروع اللحاق بركب التقدم والتنمية عبر مشروع التنمية المعتمدة على الذات المستقلة. وفضلاً عن ذلك

سيخضع الاقتصاد العربي لشروط الرأسمالية الطرفية وارتباطاتها بمرحلة التوسع الرأسمالي للمنظومة الرأسمالية. أما قضية ملف العمل الاقتصادي العربي المشترك فقد وضع في ثلاجة التجميد العميق بعد ان أصبح هذا العمل يعاني من تصلب يتدفق في شرايينه الاقتصادية فالدم لا يتدفق بحرية وحيوية في ملفات الموجة الإقليمية اللاقومية ومشاريع الكونية الاقتصادية.

وستتعرض مسيرة التنمية العربية لضغوط ايديولوجية العولمة الاقتصادية حيث يجري إدماج وحدات الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي من موقع متخلف لتؤدي وظائف محددة طبقاً لشروط العولمة الاقتصادية وسوف تزداد خطورة الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة مع تعمق العولمة الاقتصادية.

وسيتم تقليص دور دولة الأمة من إدارة الأنشطة الاقتصادية الهامة وتقليص مساحة القطاع العام العربي في إدارة الشؤون الاقتصادية وتفكيك وحداته ثم تصفيته لفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات عبر الوطنية لممارسة

دورها المرسوم دون تدخل من الدولة، حيث تقوم هذه الشركات والمؤسسات الدولية بتحديد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بواسطة راسمي السياسة الاقتصادية في الكثير من الأقطار العربية دون أدنى مرونة.

وستقضي الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة إلى ظهور مؤسسات وترتيبات اقتصادية كونية وإقليمية تحل محل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك . وهذه الترتيبات والمؤسسات تساعد على هيكلة الاقتصادات العربية في الإطار الجديد لتقسيم العمل الاقليمي والعالمي.

والمؤسسات والترتيبات الاقتصادية التي ستقام على رفات مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك هي منظومة متكاملة تهدف إلى السيطرة على مجريات الأمور الاقتصادية والتكنولوجيا في إقليم الشرق الأوسط وإقليم البحر الأبيض المتوسط، أو في الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي والفضاء الاقتصادي المتوسطي وبإقامة هذه المؤسسات سيتم إخضاع الاقتصادات العربية لشبكة الروابط والمؤسسات الإقليمية الجديدة اللاقومية التي يتم نسجها في ظل النظام الإقليمي الجديد، حيث سيكون للاقتصادات العربية المرتبطة بالفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي والمتوسطي.

لذا فإن منظومة الروابط الاقتصادية الجديدة ستقضي على ما تبقى من مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك بعد مرحلة الشلل. وهذه المنظومة ستفضي إلى اطار مؤسسي جديد يتجاوز النظام العربي ومؤسساته بان طريق التنمية والخروج من اقتصاد التخلف إلى اقتصاد التقدم عبر آليات هذه الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة (الكونية الاقتصادية الإقليمية الجديدة) هو نهاية المطاف طريق مسدود ومشروع طوبائي، فهذه الهندسة سوف تؤدي إلى تنمية بالإنابة وتطوير بعض المرافق التنموية ذات العلاقة باقتصادات مراكز الرأسمالية دون ان يمثل ذلك زيادة حقيقية في الثروة الوطنية.

إن هذه المشاريع ستمكن مراكز الرأسمالية المتقدمة وشركاتها ومؤسساتها من تحطيم أسوار الأمن الاقتصادي العربي بزيادة انفتاح الاقتصادات العربية على السوق العالمية.

ورغم ان التنمية التي ستتم في الاقتصاد الغربي عبر هذا الإلحاق ليست ظاهرة وهمية إلا أنها تتسم بكونها : تنمية بالإنابة وليست بالأصالة والتنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة أي عدم إمكانية تحقيق التنمية على وفق رؤية استراتيجية عربية ، تنمية غير قادرة على معالجة الأصل التاريخي للتخلف الاقتصادي في المنطقة العربية ، وغير قادرة على معالجة الاختلالات البنيوية التي تعاني منها الاقتصاد العري.

ومثل هذا النوع من التنمية سيؤدي دون أدنى شك إلى جملة قضايا استراتيجية تفقد الاقتصاد العربي السيطرة على مساراته المستقبلية ، ومن أبرز تلك القضايا استراتيجية مايلي :

- تفكيك بنيان التضامن العربي.
- تعطيل مفهوم التنمية المستقلة.
- خلق سلسلة من التناقضات القطرية في المصالح الاقتصادية لتعطيل التنمية المستقلة.
- تذويب مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤسسات وترتيبات إقليمية وكونية جديدة وذلك مأجل تعطيل التنيمة العربية المشتركة.

وهكذا ستتم محاصرة التوجه نحو تشكيل الفضاء الاقتصادي العربي من خلال المشاريع الكونية والاقليمية الجديدة.

كما ان مراكز الرأسمالية العالمية ترى في أي تجمع عربي حالة اضطراب في منطقة حيوية للمصالح الدولية الاحتكارية.

أما لو كان هذا التجمع أو التكتل يجري ضمن مفهوم كوني أو إقليمي جديد أوسع (دول الجوار الجغرافي غير العربية) فيكون أداة استقرار للمنطقة ومنطلق لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية بل وتحقيق الاستقرار في الأمن العالمي. فمشروع اندماج الاقتصاد العربي في السوق العالمية يعتبر في نظر مراكز الرأسمالية العالمية مشروع حيوي ومطلب إجباري لتحقيق مصالح مراكز الرأسمالية العالمية بغض النظر عن المصالح الاقتصادية العربية.

القسم الثالث

العولمة الاقتصادية والأزمات المالية والاقتصادية العالمية الراهنة

الفصل التاسع
هندسة العولمة الاقتصادية و أزمات الاقتصاد العالمي

أولاً: الأزمات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي المعاصرة في ضوء اقتصاد العولمة

مقدمة

مع تعميق العولمة انتشرت الأزمات المالية والمصرفية و باتت تكاليف الأزمة المالية باهضة لأي بلد. وتختلف الأزمة في النظام المالي عنها في اي صناعة أخرى. فأصداؤها تتردد بالضرورة في الاقتصاد بأسره، وتؤثر على جميع جوانب الحياة الاقتصادية . فعندما يشعر المودعون أنهم لن يتمكنوا من استرداد ودائعهم من المؤسسات التي عهدوا بها أليها أو عندما يخشى المصدرون من أن النظام المصرفي لن يتمكن من أن يسدد إليهم المبالغ المستحقة على المستوردين، يكون أساس النشاط التجاري بكامله معرضاً للانهيار. ويحدث الانهيار في النهاية إذا تحول الاقتصاد إلى المدفوعات النقدية الفورية أو حتى المقايضة فحسب. وعندئذ، يتعين على حكومة ذلك البلد الذي يعاني من الأزمة المالية أن تضمن أنها تتمتع بنظام مالي فعال ، حتى لو كان هذا يعني الالتزام بأموال عامة كبيرة .

وتشير دراسات الأمم المتحدة إلى انه كان هناك ما يربو على 65 أزمة مصرفية في بلدان نامية خلال الفترة 1980 – 1995، عندما نضب بالكامل أو تقريبا رأس مال الجهاز المصرفي ، وقدرت تكاليف تسوية الأزمات لإنقاذ القطاع العام في البلدان النامية خلال هذه الفترة بحوالي 250 مليار دولار. وفي أكثر من اثنتي عشرة أزمة من هذه الأزمات المصرفية، بلغت تكاليف التسوية للقطاع العام 10٪ أو أكثر من الناتج المحلي للبلد المعني.

وأحدث التطورات في الأزمات المصرفية الشديدة، يلاحظ أن تكلفة تغيير هيكل رأس مال المصارف في البلدان التي تضررت أكثر من غيرها بالأزمة المالية الآسيوية المستمرة، وكانت ضخمة جداً وبحدود 58٪ من الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق باندونيسيا، و 30٪ فيما يتعلق بتايلاند و16٪ فيما يتعلق بجمهورية

كوريا، و 10٪ من الناتج المحلي لماليزيا. والآثار المناوئة التي ترتبها الأزمات المالية محسوسة أيضاً في مدى وطول مدة استمرار الناتج الفعلي في الانخفاض أدنى من مستوى الناتج الممثل للاتجاه العام .

والمؤشرات من قبيل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتكاليف المالية للازمة لا تعبر إلا عن جزء من التكاليف والآثار . فقد رتبت الأزمات المالية في التسعينات آثاراً ضخمة على الفقر والبطالة وعلى أسعار الفائدة واسهم الشركات .

وكان للتغييرات الكبيرة في أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف، والناتج والنفقات الحكومية آثار واسعة على جميع فئات الدخل في معظم الدول التي أصابتها الأزمات المالية. وهذه التغييرات تؤثر على الطلب وعلى العمالة والأجور الحقيقية. والآثار على الفقراء قاسية بوجه خاص . فالفقراء يمتلكون أصولاً رأسمالية اقل (بشرية أو مالية أو مادية) يواجهون بها الصدمة ويكاد لا يوجد لديهم ما يضمن الاستهلاك الاعتيادي وهناك أدلة عديدة يشير إلى أن الأسر الفقيرة تعاني من اشتداد تقلب الدخل أكثر من غيرها أثناء الأزمة الاقتصادية، فالتقلب الصغير في الدخل يؤثر على الفقراء أكثر بكثير بسبب امتلاكهم موارد مالية محدودة لتخفيف آثار التقلب. وفي البلدان التي شهدت أزمات في شرق أسيا، كان الإحساس بآثارها اشد ما يكون بين فقراء الحضر. فقد عانى العمال ذوو المهارات المنخفضة في قطاعي الصناعة التحويلية والتشييد بوجه خاص من انخفاض الأجور الحقيقية أو البطالة. وفي القطاع الزراعي، كان المزارعون اقل تأثرا بوجه عام بسبب زيادة دخلهم من المحاصيل النقدية نتيجة لتخفيض قيمة العملة .

وفي البلدان التي شهدت أزمات في شرق أسيا، ارتفعت بشدة معدلات الفقر والبطالة اثر الأزمة الآسيوية في الفترة 1997 –2000. وعلى سبيل المثال، في جمهورية كوريا، التي تنشر معدلات البطالة عن نطاق الدولة (وليس على أساس الحضر)، قفز المعدل من 2٪ في عام 1996 إلى 6.8٪ في عام 1998. وفي اندونيسيا، زاد معدل الفقر من 7.6٪ في المائة في آب/ أغسطس عام 1997 إلى

20.2٪ في نهاية عام 1998، وهو ما يعادل انحدار حوالي 25 مليون نسمة في الفقرة في فترة زمنية وجيزة .

كما انخفض المعدل بعد ذلك إلى 11.4٪ في آب/ أغسطس عام 1999 ، وهو ما يعادل تقريباً المستوى في شباط/ فبراير 1996. ومع ذلك، كانت الأجور الحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية في آذار / مارس عام 2000 لا تزال أدنى من المستوى المسجل قبل أربع سنوات. وسجلت في المكسيك آثار مشابهة لازمة مالية. وفي الفترة ما بين نهاية عام 1994 وتموز / يوليه عام 1997، انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 30٪ ولم تزد بعد ذلك إلا ببطء شديد . إلا أنه في أمريكا اللاتينية، ظلت معدلات الفقر أعلى مما كانت عليه قبل الأزمات.

واستخدمت الأسر المعيشية آليات من أنواع مختلفة لمواجهة آثار الصدمات الناجمة عن الأزمة واليات المواجهة هذه قد تكون لها نتائج طويلة الآجل. فقد تبيع الأسر المعيشية الفقيرة بعض أو كل ما تملك من الأصول القليلة، بما في ذلك الأصول المنتجة، مثل حيوانات المزرعة والمعدات.

ومما يلاحظ أن الأسر المعيشية، بدون هذه الأصول المنتجة وقعت في شراك مصيدة الفقر. وحقيقة أنه عندما يصبح الأشخاص عاطلين يفقدون مهاراتهم وقد يصبحون عاطلين بصورة دائمة بسبب صعوبة استخدامهم ثانية. وقد تتحمل بعض الأسر بديون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الوقوع في مصيدة الدين. وإضافة إلى ذلك قد تسحب الأسر أطفالها من المدارس أثناء الأزمة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، زاد معدل التسرب بين أفقر ربيع إحصائي في اندونيسيا من 1.3٪ في عام 1997 إلى 7.5٪ في عام 1998 بين الأطفال الذين تراوحت أعمارهم ما بين 7 و 12 عاماً ومن 14.2٪ إلى 25.5٪ أثناء نفس الفترة بين الأطفال الذين تراوحت أعمارهم ما بين 13 و 19 عاماً .

ومن اجل مواجهة صدمات الأزمات ينبغي أن تكون لدى الحكومات شبكة أمان اجتماعي واسعة جاهزة لتفادي هذه الآثار، وعلى سبيل المثال، من خلال

التأمين ضد البطالة، وبرامج التوظيف العامة وبرامج تمويل المشاريع الصغيرة (الائتمان والتأمين).

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تبذل الحكومات قصارى جهدها للمحافظة على نفقات الميزانية على هذه البرامج والمجالات الاجتماعية الأخرى، مثل التعليم والرعاية الصحية، أثناء الأزمة، ولا سيما النفقات التي تفيد الفقراء . ولكي تتمكن الحكومات من القيام بذلك، فإنها بحاجة إلى الادخار في أوقات الرخاء لتتمكن من زيادة النفقات في أوقات الشدة ومثل هذا التوجه يتعارض مع نصائح صندوق النقد الدولي الذي يلزم الدول التي تعاني من أزمات من تقليص إنفاقها على برامج الرعاية الاجتماعية .

لذا فإن مثل هذه الإجراءات قد لا يوافق عليها صندوق النقد الدولي وفي حالة إتباع نصائح الصندوق فإن آثار الصدمات ستكون اشد وقعاً خاصة على الطبقات الفقيرة .

أما بشأن نظم الإنذار المبكر فيلاحظ أنه في أعقاب الأزمات المالية الأخيرة ، زاد إيلاء الاهتمام لتحديد جوانب الضعف المؤسساتي في الجهاز المالي والمصرفي التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمة. وقد وضعت نهج مختلفة في هذا الشأن . ويقوم أحد الأساليب على أن سلوك الاقتصاد يختلف قبيل الأزمة ويطلق إشارات يمكن أن تفسر بأنها إنذار مبكر. وعلى سبيل المثال، فإن حدوث أزمة في العملة عادة ما تسبقه مبالغة في تقييم سعر الصرف/ أو ارتفاع في نسبة الدين القصير الآجل بالعملة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. والأزمة المصرفية كثيراً ما يعجل بحدوثها انخفاض في أسعار الأصول، من قبيل أسعار المساكن وينبغي بالتأكيد على أن التنبؤ بالأزمات المالية باستخدام النماذج القياسية ليس مضموناً. وعادة ما تتنبأ النماذج بحدوث أزمة بدقة بنسبة 50٪ في نصف الحالات، التي خضعت لمثل هذه النماذج في غضون السنوات الماضية وأشارت بعض دراسات الأمم المتحدة أنه في حوالي 60٪ من الحالات، تنبأ النموذج القياسي بحدوث أزمة ولكن لم يحدث

شيء في السنتين التاليتين أي إن النموذج فشل في أداء عمله ولم يتنبأ بحدوث أزمة ولم تتخذ السلطات التدابير الصحيحة لدرئها. ومن ناحية أخرى فإن الإنذار المبكر، ولاسيما إذا جاء من جهات فاعلة ذات سمعة حسنة ، يمكن أن يؤدي إلى نتائج تغير في اتجاه السوق. وحدث تغيير في توجهات السوق يمكن أن يسبب أزمة مالية. ومن الممكن أن تؤدي زيادة الشفافية والمعلومات إلى حدوث أزمة، بدلاً من منعها. إلا أن حدوث أزمة صغيرة في وقت مبكر من المحتمل أن يكون أفضل من حدوث أزمة في وقت لاحق عندما يكون قد أتيح للاختلالات أن تتعمق بشدة.

وبالإضافة إلى عجز نماذج الإنذار المبكر عن تحديد موعد حدوث الأزمة، فإنها تعجز عن التنبؤ بحدوث أزمة "خارج العينة" ، أي لفترة أو لبلدان لم يكن النموذج مصمماً لم يكن النموذج مصمماً لها.

وعلى سبيل المثال، لم يتنبأ احد تقريباً بأزمات شرق أسيا، وبخاصة مواعيدها، لأن أسبابها لم تعتبر هامة قبل ذلك. والأزمات المالية الرئيسة التي حدثت على مدى العقود الماضية وضعت عناصر مختلفة في مركز الصدارة، وجاءت النظرية وراءها في محاولة للحاق بالواقع .

وبمرور الوقت، وبتحسن سياسات الاقتصاد الكلي، برز دور خصائص الأسواق المالية في تعليل الأزمات المالية. واختلالات الاقتصاد الكلي، من قبيل عجز الميزانية والمبالغة في تقييم سعر الصرف، والصدمات الخارجية المنشأ (صدمات معدلات التبادل التجاري، وزيادة أسعار الفائدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي في كثير من البلدان المتقدمة النمو) كانت تعتبر الأسباب الرئيسية لازمة الديون في الثمانيات. وحظيت هشاشة القطاع المالي المحلي باهتمام ضئيل جداً في تحليلات هذه الأزمة. وجرى تعليل الأزمة المكسيكية في عام 1995 جزئياً بالنبوءات المحققة لذاتها، وكان هذا ممكناً، مع ذلك، بسبب ضعف العوامل الأساسية للاقتصاد الكلي، مثل المبالغة في تقييم سعر الصرف إلى جانب تراكم الدين القصير الآجل المحرر بالدولار. ومرة أخرى، جرى التشديد بالكاد على

هشاشة القطاع المالي. وقد تغيير هذا في الأزمات الآسيوية. فقد كانت اختلالات الاقتصاد الكلي غير موجودة أو كانت بسيطة إلى حد كبير، إلا في تايلاند حيث ارتفع سعر الصرف الحقيقي بصورة لا يمكن تحملها. بيد أن الوضع المالي كان سليماً وكان التضخم منخفضاً في جميع بلدان الأزمة. وبعد تفجر الأزمة ، برزت نقاط الضعف في القطاع المالي إلى الصدارة وأصبحت في صلب تعليلات الأزمات. ولابد من التأكيد على فشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمات المالية التي حدثت في دول جنوب شرق أسيا وحتى روسيا.

ومع تزايد دور القطاع المالي في إحداث الأزمات المالية، أصبح من الأصعب التنبؤ بحدوث الأزمات. ومن الصعب بوجه خاص توقع حدوث الأزمات المحققة لذاتها ولا تحدد النماذج الأزمات المحققة لذاتها إلا في نطاق من قيم المتغيرات الاقتصادية. وقد تحدث الأزمة في هذا النطاق ولكن حدوثها ليس حتمياً. بيد أن مهمة تحديد ذلك النطاق لكل متغير اقتصادي يمكن أن تؤدي دوراً في إحداث أزمة مالية لا تزال مهمة ضخمة كما أنه لا توجد مجموعة موحدة من المتغيرات يمكن أن تتنبأ بالأزمات. وتختلف أهم المتغيرات من اقتصاد لأخر وتعتمد على الظروف المحددة. ومع ذلك، ثبت أن عدداً من المتغيرات يمثل مؤشرات رئيسية هامة في معظم النماذج. وتشمل هذه المتغيرات ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، والالتزامات الأجنبية القصيرة الأجل (كنسبة مئوية من الاحتياطيات) واتساع الائتمان المحلي.

وتؤدي سياسات الاقتصاد الكلي دوراً أساسياً في منع حدوث الأزمات المالية والتخفيف من آثارها في حالة وقوعها. وهي هامة بوجه خاص لإدارة أسعار الصرف. وسياسات الاقتصاد الكلي غير المتوازنة التي تؤدي إلى اختلالات خارجية وداخلية، مثل عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري، يمكن أن تسبب مباشرة أزمة عملة أو يمكن أن تزيد احتمال التدافع على العملة ومما يلاحظ أنه، ليس من الواضح تأثير ما هي سياسة الاقتصاد الكلي الجيدة ، مثلاً من الواضح أن التضخم

الجامح يدل على إخفاق سياسة الاقتصاد الكلي، ولكن قد لا تكون تلك هي الحال فيما يتعلق بالتضخم المحدود .

ومما يلاحظ، تناقص دور سياسات الاقتصاد الكلي في إحداث أزمة مالية بالنسبة إلى العوامل الأخرى، نتيجة تحسن سياسات الاقتصاد الكلي في أنحاء كثيرة في العالم. وعلى سبيل المثال، أصبحت معدلات التضخم التي تزيد عن 100٪ محدودة في عدد من الدول واقل تكراراً .

وفي مقابل تناقص دور سياسات الاقتصاد الكلي في إحداث الأزمات تزايد دور الأسواق المالية للتفاعل بين الأسواق المالية وسياسات الاقتصاد الكلي في إحداث الأزمات المالية .

وتقوم السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف بدور أساسي في منع حدوث الأزمات المالية وفي التخفيف من آثارها في حالة وقوعها. وعلى سبيل المثال، يؤدي تناقص سعر الصرف إلى تزايد الالتزامات بالعملة المحلية للقطاعين العام والخاص إذا كانت لديهما ديون محررة بعملة أجنبية. ويرتب ارتفاع أسعار الفائدة آثاراً معاكسة على خدمة الدين، وأسعار الأصول، والميزانيات العمومية والنشاط الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تفاقم مشاكل الاختيار السيئ. وتلك التغييرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف يمكن أن تعجل بحدوث أزمة مالية، أو تسببها أو تسهم في حدوثها . وتثبيت تلك التغييرات بتدابير اقتصادية كلية صحيحة يمكن أن يمنع حدوث أزمة مالية ويخفف من آثارها في حالة وقوعها. ومن ناحية أخرى، ينبغي التسليم بأنه فيما يتعلق بأي بلد يتمتع بنظام مالي متطور إلى حد كبير وسياسة اقتصاد كلي سليمة، فان السماح لأحد المتغيرات بأن يتكيف مع الصدمة يمكن أن يكون سياسة مناسبة .

إن سياسة الاقتصاد الكلي تصبح هامة جداً خاص عندما يتدفق رأس المال الأجنبي إلى البلد. فتدفقات رؤوس الأموال الداخلة تغذي النشاط الاقتصادي، وفي هذه الحالة، يمكن استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لإقامة صناعات تصديرية

جديدة وتنافسية. غير أنه من المرجح أن تضع التدفقات الداخلة ضغطاً لزيادة أسعار الصرف، مما يعرض للخطر القدرة التنافسية للصادرات القائمة، ويمارس ضغطاً خافضاً لأسعار الفائدة. وتثبيت أسعار الفائدة وأسعار الصرف، أو إبطال مفعول آثار تغييراتها، مهمة رئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي في هذه الظروف. ولتحقيق هذه الغاية، كثيراً ما قامت الحكومات بتعقيم التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال ببيع سندات لمقابلة الآثار التوسعية التي ترتبها التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال على الاقتصاد.

كما أن سياسة المالية العامة فيمكن أيضاً أن تسهم في الحد من آثار التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال. وكثيراً ما تكون إيرادات المالية العامة مسايرة للاتجاهات الدورية حيث تزيد إيرادات الضرائب باتساع الناتج. ولتجنب فقاعة الرواج، قد يلزم إجراء بعض التخفيضات في النفقات الحكومية وتخفيض الاستثمار العام، ولكن لا يمكن تحقيق مثل هذه النفقات دائماً من الناحية السياسية.

ويمكن تجنب تخفيض النفقات باستخدام جزء من هذه الأموال لتمويل شبكات الآمان الاجتماعي.

وتؤكد معظم الدراسات إن كبح الرواج وتجنب الكساد التجاري لا يمكن تحقيقها بسياسة الاقتصاد الكلي وحدها، بل تدعو الحاجة إلى بذل جهد أكبر لكي لا تسهم سياسات الاقتصاد الكلي في أعقاب حدوث أزمة في حدوث تباطؤ اقتصادي على سبيل المثال، بعد تفجر الأزمة في شرق أسيا، كانت سياسة الاقتصاد الكلي متشددة أكثر مما ينبغي، مما زاد من حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي والآثار السلبية على الطبقة الفقيرة. وإعادة الثقة قد يتطلب انتهاج سياسات توسعية في أعقاب حدوث الأزمة لمقابلة الآثار السلبية على الاستهلاك والطلب الخاصين.

ثانياً: الاضطرابات المالية والنقدية العالمية والحاجة إلى صياغة وهندسة نظام مالي ونقدي عالمي جديد في ضوء اقتصاد العولمة

اهتزت صورة صندوق النقد والبنك الدوليين وراحت الانتقادات تنهال على هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين اللتين أنشئتا بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة "بريتون وودز في العالم 1944 لدعم الاستقرار المالي الدولي، وبناء ما دمرته الحرب ونالت سياسات وبرامج صندوق الدولي الإصلاحية التي ينفذها في العديد من دول العالم القسط الأوفر من هذه الانتقادات ليس من قبل الدول النامية والفقيرة التي تأثرت بهذه السياسات بل جاءت الانتقادات هذه المرة من قبل الدول الناعية السبع، ومن الانتقادات الموجهة للصندوق أنه كان عاجزاً عن توقع حصول الأزمات التي عصفت بالعديد من دول العالم خلال الخمسة عشر شهراً الماضية والتي طالت قرابة 40٪ من اقتصادات العالم. كما أنه ساهم بتأزيمها عبر الإجراءات المتشددة التي فرضها على الدول التي تعاني من متاعب اقتصادية. واتهم الصندوق بصرامة براجه البالية المسئولة عن تسريح وتيرة التباطؤ الاقتصادي والفقر والبطالة التي انضم أليها هذا العام. 10 ملايين عاطل عن العمل وبالتالي وضع الصندوق العالم أمام احتمالات ركود اقتصادي مخيف .

وكانت اعنف الانتقادات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي الداعية إلى إصلاح شامل لهاتين المؤسستين بع أن أخفقتا في إشاعة الاستقرار الاقتصادي العالمي المنشود . فالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي انتقلت من منطقة شرق أسيا إلى روسيا وأمريكا اللاتينية تؤكد على عيوب المؤسستين الدوليتين مما يوجب تعديل النظام المالي العالمي بما يتوافق مع احتياجات القرن الحادي والعشرين .

وزاد انتقاد خبراء الاقتصاد مع دخول أسيا مرحلة ركود اقتصادي وتجدر أزمة روسيا واستمرار تأثيرها على الاقتصادات الناشئة لتصل الأزمة إلى أمريكا .

يذكر في هذا السياق إن صندوق النقد الدولي أضرم الحرائق في 20 بلداً على الأقل كما أن أثنى عشر بلداً أخرى شهدت أحداثاً محدودة أو توترات بفعل

الأخذ بوصايا أو توصيات أو بالاحرى بأوامر مسئولي الصندوق كما أن أثني عشر بلداً على الأقل شهدت أحداثا عنيفة احتجاجاً على رفع أسعار الخبز فقط. ويستدل الخبراء على فشل الصندوق في التنبؤ باحتمالات حدوث اضطرابات نقدية من خلال الصورة التي رسمها البنك والصندوق الدوليين، حيث روج هؤلاء منذ عام 1995 لما أطلق عليه تعريف "المعجزة الآسيوية" ووضع بذلك سياجاً من الآمان والحماية لهذه الأوضاع الفاسدة وقدم لها صكوك اعتراف بإنجازات ونجاحات غير مسبوقة رفعت حكامها إلى مصاف أصحاب المعجزات بكل ما يعنيه ذلك من حصانة في مواجهة الأطراف المحلية وكذلك الأطراف الدولية التي كانت لديها الكثير من الانتقادات والتحفظات على ما يتم من الدول الآسيوية، ويدفع ذلك إلى الشك في مرجعية المعلومات والبيانات والتحليلات الصادرة من الهيئات الاقتصادية الرئيسة في العالم بكل ما يعكسه من سلبيات على قضية الشفافية التي هي عصب الكشف عن الحقيقة، وبالتالي تقدير حجم الفساد ومواجهته في الوقت المناسب والتوقيت الصحيح .ويكشف عن هذه التجاوزات والمسئولية الدولية المباشرة عن تقويم الشفافية في الكارثة الآسيوية تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد العالمي لعام 1997 الذي تضمن تصنيفاً جديداً للدول الصناعية الكبرى ضم خلاله كوريا الجنوبية إلى هذه المجموعة في وقت كانت فيه كوريا تحمل كل أعراض وملامح انهيار والسقوط .

يضاف إلى ذلك إن وصفة الإصلاح التي قدمها صندوق النقد وبإشراف البنك الدولي والدول الصناعية الكبرى لتقويم اقتصاديات الدول الآسيوية أهملت مظاهر الخلل والفساد الكبرى ووضعت وصفه يتحمل تكاليفها القاعدة العريضة من الفقراء والأقل دخلاً وهو ما دفع زعيم المعارضة في اندونيسيا إلى وصفها بأنها تنحاز لصالح مئة أو مائتين من الأثرياء على حساب 200 مليون اندونيسي . أمام هذا الوضع فقد ارتفعت الأصوات المطالبة بإصلاح هاتين المؤسستين الدوليتين لإنقاذ الاقتصاد العالمي. وطالب مجموعة من خبراء الاقتصاد

والمال من بينهم (جيفري ساكس) الخبير الاقتصادي الأمريكي المعروف في جامعة هارفارد، إلى أجزاء جراحة عميقة لهاتين المؤسستين الدوليتين معاً بعد سجل حافل من الإخفاقات .

وفي ضوء استمرار الاضطرابات المالية العالمية واتساعها كثرت الدعوات لإصلاح النظام المالي العالمي القائم، وكثرت الدعوات لمراقبة أداء المؤسسات المالية، خاصة بعد فشل سياسات صندوق النقدي في معالجة أزمات جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا. لذلك تعالت الأصوات لإيجاد نظام مالي جديد من شأنه وقف انتشار عدوى الاضطرابات المالية العالمية إلى دول أخرى ، وهو ما يسمى بالإنذار العالمي المبكر للازمات المالية .

إن الأزمات المالية والاقتصادية تستدعى التفكير في اتخاذ إجراءات إصلاحية للمؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من اجل معالجة الأزمات المالية التي تحدث في العالم كتلك التي وقعت في جنوب شرق أسيا وروسيا وأمريكا الجنوبية لضمان وجود مؤسسات مالية ودولية فاعلة وقوية مالياً تستطيع تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي عالمياً .

كما أن المشكلات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي حالياً تطلب مؤسسة قادرة على معالجة الأزمات المالية الناشئة هنا أو هناك، وان على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا لا يتأتى إلا بإصلاح هاتين المؤسستين، لذلك فانه من الضروري التفكير الجاد في إصلاح صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصاد في العالم أو إنشاء مؤسسة مالية دولية جديدة تتصدى المعالجة المطلوبة وتحقق الاستقرار المالي والاقتصادي المنشور .

إن دور الصندوق قد تغير بعد ذلك في ظل الفوضى النقدية رجل البوليس القاسي الذي يعاقب الدول النامية المدنية التي عجزت عن تسديد ديونها ولجأت إليه للمساعدة ، فاستغل الصندوق الفرصة وتحول من محفل للعون الفني للدول

الأعضاء إلى أداة قاسية للتدخل في الشئون الداخلية للدول النامية المدينة ، وبدأ يفرض عليها برامج تقشف قاسية لا تهدف إلا إلى سداد الديون الخارجية عن طريق اعتصار هذه البلدان من خلال خفض قيمة العملة ورفع سعر الفائدة وتقييد نمو عرض النقود وخفض الإنفاق الحكومي وتجميد التوظيف وزيادة الضرائب ورفع أسعار الطاقة وإلغاء الدعم وزيادة رسوم الخدمات العامة إلى أخر وصفات الصندوق الجاهزة والتي ثبت عدم جدواها خلال العقود الثلاثة الماضية .

إن إصلاح النظام المالي يستوج :

1. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للبحث في الشئون النقدية والمالية الدولية على أن ينعقد هذا المؤتمر في إطار الأمم المتحدة وليس في إطار صندوق النقد الدولي، وذلك حتى يتحرر المجتمعون من طغيان الدول السبع الأساسية المسيطرة على الصندوق عند اتفاقهم على النظام الجديد ويجب إن تدعى لهذا المؤتمر كافة دول العالم، وان يتم الحوار بشكل ديمقراطي يحترم الرأي والرأي الآخر .
2. إن نظام النقد الدولي الجديد الذي يدعو إليه هذا المؤتمر المقترح يجب إن يهدف إلى تحقيق هدفين جوهريين **اولهما**: إن يعمل نظام النقد الدولي الجديد على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي، والمحافظة على مستويات مقبولة للنمو والتوظيف وان يكبح السياسات والميول التضخمية والانكماشية التي تسود حالياً الاقتصاد العالمي، **وثانيهما**: إن يعمل النظام الجديد على دعم عملية التنمية العالمية وعلى الأخص في دول العالم الثالث الذي يضم أغلبية سكان المعمورة .
3. عند تحديد أهم سمات النظام النقدي الجديد لابد من مراعاة أربعة أمور أساسية:

أ. توفر صفة الأممية أو العالمية بمعنى ضرورة مشاركة دول العالم كافة في إدارة الترتيبات المؤسسية للنظام الجديد، وخصوصاً في ضوء ظاهرة العولمة .

ب.خلق درجة من الآلية المتفق عليها دولياً في تمويل الموارد من خلال الاحتياطات التي سيستند عليها النظام الجديد .

ج. إن يتقدم المؤتمر الدولي (المقترح عقده) باقتراح لخلق سلسلة او مؤسسة نقدية دولية لإدارة هذا النظام الجديد، وهذه المؤسسة الدولية يجب إن تكون ديمقراطية بمعنى إن تتسع لتكون قادرة على مقابلة احتياجات مختلف أنماط التنمية في بلاد العالم المختلفة، وان تمتلك سلطة الحكم في عرض العملة الدولية الجديدة، وان تتوافر لها القدرة على إعادة توزيع الفوائض كالمالية التي تحققها بعض الدول وتوزيع الاحتياطات الدولية الموجودة الآن على بعض العملات القوية .

د. إعادة النظر في مشروطية صندوق النقد الدولي وخاصة السماح للدول المقترضة من الصندوق بطبع النقود وتمكينها من السيطرة على خروج الأموال من أسواقها .

هـ. تعزيز الامكانات المالية لصندوق النقد الدولي في مساعدة الدول التي تعاني من الأزمات المالية .

الاقتصاد العالمي التي تهدد بمزيد من تدهور الاقتصادية الدولية، وبالأخص عوامل الاضطرابات الناتجة عن تدهور معظم أسعار السلع الأساسية ومنه أسعار النفط وتدهور معدلات التبادل التجاري وتقلب أسعار الصرف للعملات الرئيسة وارتفاع أسعار الفائدة وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة للتنمية، فضلاً عن تزايد حجم وأعباء المديونية الخارجية وستدخل البلدان النامية القرن الحادي والعشرين قبل إن تتمكن من تصحيح اختلالها الهيكلية، بل إنها ستدخل القرن الجديد بهياكل إنتاجية أكثر اعوجاجاً واقتصادات اقل مناعة وأكثر عرضة للاختراق والتأثر بالصدمات الخارجية، مما يهدد أمنها الاقتصادي بشكل خطير، وفضلاً عن ذلك فإنها تواجه التدهور السريع لكل أشكال التفاوت الاقتصادي المتعدد الأطراف وبخاصة ما يتعلق بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وبناء في العلاقات

الاقتصادية الدولية.. وكل ذلك بسبب أزمات المنظومة الرأسمالية وعوامل اضطراب آليات عملها الاقتصادية .

ثالثاً: التحرير المالي وعولمة الأسواق: الأبعاد والانعكاسات

قدمت الأمم المتحدة في تقريرها عن الحالة الاقتصادية في العالم رؤية تحليلية عن التحرير المالي وعولمة الأسواق وانعكاساتها على اقتصادات الدول النامية.

وأشار التقرير أن لتيار عولمة الأسواق المالية آثار عميقة على الاقتصاد العالمي تحت ذريعة تخصيص الموارد المالية على نطاق العالم بصورة أكفا مما كان ممكناً في الماضي إلا أن الأزمات المالية/ المصرفية العديدة التي تفجرت خلال التسعينات أثارت القضية المتعلقة بتزايد ضعف الأسواق المالية وتدويل الأزمات نتيجة حصول روابط أقوى بين الأسواق المالية الوطنية عن طريق تكنولوجيات الاتصالات باستخدام الحاسوب وبدء استخدام منتجات مالية أكثر تطوراً .

وتتمثل أحدى السمات الأساسية لاقتصاد السوق في أنه نظام مالي يمكن أن تتخذ فيه الكيانات الاقتصادية قرارات حرة بشأن تخصيص الائتمان. أو تقييد الائتمان التي لا تستطيع البقاء في بيئة تنافسية. واستناداً إلى هذه المبادئ، ينبغي أن يضمن النظام المالي توجيه مدخرات المجتمع إلى الاستخدام المربح إلى أقصى حد . ويشترك كثير من الجهات الفاعلة في تخصيص الائتمان وفقاً لمبادئ السوق – في المقام الأول المقترض، الذي وفقاً لحساباته سيكون العائد المتوقع أكبر من تكلفة الاقتراض، والمقرض الذي يجب أن يقيم ما إذا كانت هذه الحسابات واقعية وما إذا كان من المرجح، في الواقع، أن يتم السداد له. وبطبيعة الحال، سيستعين المقرضون على حد سواء بخدمات كثير من الكيانات الأخرى لتقييم المخاطر وتوزيعها إذا اقتضى الأمر. وما يفعله النظام المالي في الواقع هو تحويل الأموال القصيرة الآجل إلى رأس مال طويل الآجل .

وينجم عن تحرير التدفقات المالية إخطار كثيرة من أبرزها تحويل الأصول إلى سوق مالية أخرى أكثر منا إذا تعرضت السوق المالية المستثمرة فيها تلك الأموال

إلى مخاطر عدم الاستقرار مما يؤدي إلى تصفية الأصول في البلد أو المشروع الذي يبدو أنه يتسم بخصائص الأزمة وهذا ما يعرف بأثر الأزمة وما يعرف بسلوك القطيع .

وما لم يكن للبلدان النامية نظام مالي كفء يمكن أن يجتذب المدخرات المحلية والأجنبية ويستغلها على النحو المنتج إلى ابعد حد فسوف تعاني من الانعكاسات السلبية لتحرير التدفقات المالية .

أن النظام المالي الحديث لا يستطيع أن يعمل في فراغ. فهو يحتاج إلى طائفة كاملة من المؤسسات والمواهب التي لا تنظم الأعمال المصرفية فحسب بل أيضا جميع جوانب الاقتصاد الأخرى. وهو يتطلب، على سبيل المثال، محللين يستطيعون تقييم جدوى المشروع التجاري أن يكون النظام المالي لأحد البلدان النامية نسخة مطابقة للنظام المالي لأحد البلدان المتقدمة النمو الذي توافرت لديه جميع المواهب والمؤسسات، ليس في الميدان المالي فحسب، بل أيضاً في الميادين الصناعية والتسويقية والبحثية، التي ساعدت على ضمان استثمار الأموال بحكمة .

ولقد أسهمت العولمة في زيادة الضعف الناشئ بصورة متزايدة عن الصدمات المالية، ولقد أصبحت الأسواق المالية الدولية عرضة للتقلبات، والعدوى والأزمات المالية الباهظة التكلفة التي يتعذر التنبؤ بها. وكانت لهذه الأزمات آثار كبيرة على اقتصادات والأوضاع الاجتماعية الحقيقية، ولا سيما في البلدان النامية . وبناء عليه، يشكل منع حدوث الأزمات وتخفيف حدتها في حالة حدوثها تحدياً كبيراً لقضية تحرير التدفقات المالية وانفتاح الأسواق المالية .

ومما يلاحظ أن التحرير المالي المحلي والخارجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة مخاطر التعرض لازمة مالية. وثانياً من الأرجح أن يؤدي حدوث أزمة في بلد أخر إلى حدوث أزمة محلية من جراء تزايد قوة الروابط الاقتصادية والمالية بين البلدان، أي تزايد مخاطر العدوى (تدويل الأزمات) .

وقد حظي التحرير المالي في البلدان النامية بقدر أكبر من الاهتمام نتيجة الخطاب الإعلامي لصندوق النقد الدولي الذي يدعي أن تدخل الحكومات في الأسواق المالية، وبخاصة ضوابط أسعار الفائدة، خلق تشوهات في تخصيص الائتمان، مما اثر بصورة مناوئة على التنمية الاقتصادية. ولذلك فإن سياسات الصندوق ركزت في المقام الأول على التحرير، ولا سيما تحرير أسعار الفائدة، مع إيلاء قدر ضئيل نسبياً من الاهتمام إلى التنمية المؤسسية.

وقد قدم الصندوق حجج مؤداها أن إلغاء الضوابط على أسعار الفائدة والأنظمة المتعلقة بمنح الائتمان لقطاعات بعينها، وإطلاق حرية الدخول في القطاع المالي والسماح بالملكية الخاصة للمؤسسات المالية يؤدي إلى تحسين تخصيص الاستثمار، وزيادة المدخرات .

وعلى الصعيد العالمي، فان الحجة المؤيدة للتحرير المالي تقوم إلى حد كبير على مبدأ كفاءة تخصيص الموارد، أي أن كفاءة العالم يمكن أن تبلغ أقصاها بالسماح بانتقال رأس المال إلى الأماكن التي يمكن أن يحقق فيها أعلى عائد. بيد أن الأدلة تشير إلى أن تدفقات رؤوس الأموال لم تكن دائماً متفقة مع مبدأ كفاءة تخصيص الموارد.

ولكن لا يوجد أية دليل على إن حرية انتقال رؤوس الأموال مقترنة بشكل مؤكد بكفاءة تخصيص الموارد، بل من المؤكد إن هذا التحرير اقترن بانتشار عدوى الأزمات وإساءة تخصيص الموارد جراء تلك الأزمات.

وفي حين أن الأدلة على فوائد التحرير المالي متباينة، يتفق معظم المراقبين على أن التحرير المالي يزيد من مخاطر حدوث أزمة مالية محلية في الحالات التي تتسم فيها الترتيبات المؤسسية بالضعف، فعلى سبيل المثال، يكون حدوث الأزمة أكثر احتمالا عندما تكون قدرة الرقابة والتنظيم التحوطيين، والأنظمة المحاسبية والقانونية وأنظمة إدارة المخاطر، غير كافية.

"والخلاصة، يؤدي التحرير المالي، بإعطاء المصارف والوسطاء الماليين الآخرين مزيداً من حرية العمل، إلى زيادة الفرص لتحمل المخاطر. ويميل هذا إلى زيادة الهشاشة المالية، ولكنه ليس سيئا بالضرورة للاقتصاد، لان المشاريع الاستثمارية العالية المخاطر والمرتفعة العائد قد تكون لها الغلبة على المشاريع المنخفضة المخاطر والمنخفضة العائد. بيد أنه بسبب المسئولية المحدودة، إلى جانب الأشكال الأخرى من الضمانات الضمنية والصريحة، من المرجح أن يكون إقبال المصرفيين على تحمل المخاطر اكبر من المرغوب فيه اجتماعياً . وإذا لم تكن الرقابة والتنظيم التحوطيان فعالين في السيطرة على سلوك المصارف وفي تصحيح الحوافز، قد يؤدي التحرير إلى زيادة الهشاشة المالية فوق ما هو مستصوب اجتماعياً بكثير . وهكذا، "فان خطر أن يؤدي التحرير إلى حدوث أزمة (مالية) يمثل إلى حد كبير أهم عيب في العملية". وفي الواقع انتهى عدد من الدراسات إلى انه حتى بعد السيطرة على العوامل الأساسية للاقتصاد الكلي، يزيد احتمال حدوث أزمة مصرفية في البيئات المالية المتحررة .

وهذه هي الحال بوجه خاص عندما يكون الحساب الرأسمالي متحرراً وإذا اتسمت الرقابة والتنظيم التحوطيان بالضعف .

ويمكن أن يؤدي التحرير المالي إلى زيادة مخاطر حدوث أزمة مالية بعدة طرق. فإلغاء الضوابط المتعلقة بأسعار الفائدة على القروض قد يدفع المصارف إلى المشاركة في مشاريع أكثر تعرضاً للمخاطر بحثاً عن عائدات أعلى. وإلغاء القيود المفروضة على الائتمان الموجه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إقراض مشاريع أكثر تعرضاً للمخاطر. وعلى سبيل المثال، ألغت تايلاند القيود المفروضة على إقراض القطاع العقاري، وأدى هذا إلى زيادة في منح قروض للقطاع، كثيرا منها لم يسدد. ومع ذلك، فإن إلغاء القيود المفروضة على الائتمان الموجه لا يمكن أن يوفر التعليل الكامل لأنه حدث في بيئة اتسمت بضعف الرقابة والتنظيم المصرفيين، وعمليات إقراض المؤسسات المالية داخل نفس المجموعة والتدفقات الكبيرة الداخلة من

رؤوس الأموال. وبوجه عام ، كثيراً ما يعني التحرير المالي ارتفاع أسعار الفائدة . ومن شأن هذا أن يعزز، نظرياً، الكفاءة في تشجيع ذهاب رأس المال إلى المشاريع التي تدر أعلى معدل عائد متوقع. ويمكن أن يؤدي، مع ذلك، إلى عمليات إقراض أكثر تعرضاً للمخاطر ويفاقم الخطر المعنوي ومشاكل الاختيار السيئ. وأسعار الفائدة المرتفعة تمثل مشكلة بوجه خاص إذا كانت نسب الديون إلى رأس المال مرتفعة في المصارف.

وكثيراً ما يؤدي التحرير المالي إلى تقلب أسعار الفائدة، وأسعار الأصول وتدفقات رأس المال بصورة أعلى. ونتيجة لذلك، تواجه المصارف تزايد مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. ومن المرجح أن تزداد مخاطر السيولة لأنه، إذا انخفضت أسعار الأصول، قد لا يستطيع المصرف بيع الأصول بالسعر المتوقع عندما يرغب في جمع مبالغ نقدية. وترتفع مخاطر الائتمان لان ارتفاع التقلب في الأسواق المالية وأسواق الأصول يؤثر على الثقة الائتمانية للمقترضين .

ورغم أن السماح بدخول شركات أجنبية جديدة في القطاع المالي يعزز المنافسة في القطاع. بيد أن زيادة المنافسة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الربحية وانخفاض " قيمة الامتياز التجاري " للمصارف، أي ما يعود على المصارف من أرباح ناتجة عن سمعتها. وهذا يمكن أن يعني أنه، بحثاً عن عائدات أعلى، تقوم المصارف المحلية بإقراض المشاريع الأكثر تعرضاً للمخاطر ولا سيما إذا كانت المصارف الأجنبية " تنتقي " أفضل الائتمانات. ومن ناحية أخرى، فإن وصول مصارف أجنبية نتيجة للتحرير يمكن أن يساعد في الحالات التي تمتعت فيها المصارف المحلية قبل ذلك بإيرادات أكثر من عادية بسبب وضعها الاحتكاري الأحادي أو المتعدد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تنقل المصارف الأجنبية الدراية الفنية بالإدارة المالية والتكنولوجيا إلى المصارف المحلية.

وإمكانية حدوث أزمة مالية تكون كبيرة بوجه خاص بعد انفتاح البلد أمام التدفقات المالية الخارجية، ولا سيما التدفقات القصيرة الأجل. وقد تتمثل النتيجة

في حدوث حالات ارتفاع مفاجئ للتدفقات الداخلة إلى البلدان المستفيدة من رؤوس الأموال التي يمكن أن تكون ذات طابع دوري. وكان الاقتراض الخارجي القصير الآجل مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997 -1998، وأزمة البيزو المكسيكي في الفترة من 1994 -1995. والبلدان ضعيفة بوجه خاص أمام الآثار السلبية للتدفقات الداخلة من رؤوس الأموال إذا لم يكن جهازها المصرفي سليماً لان هذه التدفقات الداخلة تعرض المصارف لمخاطر سعر الصرف بالإضافة إلى صعوباتها الأخرى. والتدفقات الداخلة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى قيام المصارف بالإقراض على نحو محفوف بالمخاطر إلى حد ابعد.

وفي عصر متسم بالعولمة، يمكن أن يزداد احتمال حدوث أزمة مالية محلية إذا كانت هناك أزمة في بلد آخرى. وهذه "العدوى" يمكن أن تنتج عن عدة عوامل. فقد تكون نتيجة لصدمة مشتركة، مثل حدوث زيادة في أسعار الفائدة الدولية أو تغير في أسعار الصرف بين العملات الرئيسية. وقد اتسمت التغيرات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بالأهمية بوجه خاص لأمريكا اللاتينية، وأدت، على سبيل المثال، إلى حدوث الأزمة في المكسيك في عام 1994 . وبالمثل، كان ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل الين خلال عامي 1995 و 1996 احد العوامل وراء ضعف أداء صادرات بلدان شرق أسيا، مما أسهم في حدوث الأزمات المالية في عام 1997 .

وعلاوة على ذلك، فإن حدوث أزمة في احد البلدان يمكن أن يسبب أزمة في بلد أخر إذا ارتأى المستثمرون أن حالات الاقتصاد الكلي أو الحالات المالية مماثلة. ينتج عن هذا إدراك نقاط الضعف التي لم تكن مدركة من قبل – ما يطلق عليه نداء الاستيقاظ . إلا أن الأزمة في أحد البلدان يمكن أيضاً أن تمتد إلى بلد أخر عن طريق التحول في توجهات السوق التي لا تقوم على العوامل الاقتصادية الأساسية، وهو ما يسمى بانتقال اثر العدوى .

وقد زادت إمكانية العدوى من احتمال أن تتأثر مع ذلك بعض البلدان التي لم تشهد تدهوراً في العوامل الاقتصادية الأساسية بأي أزئمة مالية في مكان أخر في العالم. ويمكن أن يطلق على هذه البلدان "المتفرجون الأبرياء". وعلى سبيل المثال، أثناء الأزمة الروسية في آب / أغسطس 1998 ، ازدادت بصورة هائلة فروق العائدات بين أذون خزانة الولايات المتحدة (المقياس المرجعي الدولي) والسندات المحررة بالدولار التي أصدرتها بلدان نامية.

وفجأة كان يتعين على البلدان النامية وشركاتها أن تدفع مزيداً من الفوائد على دينها الخارجي الذي تحملته حديثاً أو على دينها بالسعر المتغير، حتى مع عدم تغير أي شيء أخر .

رابعاً : العولمة المالية وتدويل الأزمات الاقتصادية

لا يزال النظام الرأسمالي عبر تاريخه الاقتصادي الطويل يتسم بأنه يتطور عبر سلسلة من الأزمات، فالأزمات الاقتصادية ظاهرة مصاحبة للنظام الراسمالي فلا نظاماً رأسمالياً مهما كان شكله بدون أزمات. وبدخول النظام الراسمالي مرحلة العولمة الاقتصادية التي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد الكوني القائم على الانفتاح الاقتصادي والتحررية الاقتصادية غير المقيدة والنظم الكونية وعولمة الثقافة والمؤسسات الكونية والسيادة الاقتصادية العالمية وتقليل سلطة الدولة الاقتصادية وتقييد سلطة راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية. أصبح الاضطراب الاقتصادي العالمي ظاهرة متكررة وذات انعكاسات وأبعاد كونية. وهكذا أسهمت العولمة الاقتصادية في عولمة الأزمات الاقتصادية أي إعطاءها بعداً كونياً من حيث التأثير والانعكاس ولعل اخطر ما في هذا الاتجاه هو نقل أعباء الأزمات إلى الطرف الأضعف، وأصبح هناك اقتصادات تتحمل أعباء الأخطاء الاقتصادية لاقتصادات أخرى.

وقد أدت عولمة الأزمات الاقتصادية إلى اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق، فلقد انتشرت عدوى الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق أسيا وفي أمريكا اللاتينية وفي اليابان وفي روسيا إلى انعكاسات عالمية واسعة النطاق .

والملاحظ هنا إن الحالة الظرفية التي أتاحت للولايات المتحدة الهيمنة الواسعة على مسارات الاقتصاد العالمي جعلها تسهم في إحداث الكثير من هذه الأزمات أولاً ، وجعلها المستفيد الأول منها ثانياً، ففي إطار الأزمة الآسيوية كان للولايات المتحدة أبعاد سياسية تتمثل في أبعاد دول جنوب شرق أسيا عن الولاء الاقتصادي للصين أو اليابان، فضلاً عن استفادة الشركات الأمريكية من شراء ديون الشركات المفلسة في جنوب شرق أسيا مما أدى إلى تحول جوهري في ملكية هذه الشركات. وبالإضافة إلى ذلك تمكنت الولايات المتحدة من إدخال دول جنوب شرق أسيا في دوامة المديونية الخارجية، وإبقاء هذه الاقتصادات تحت مراقبة صندوق النقد الدولي وشروطه للسنوات القادمة.

وتؤكد استمرارية اضطرابات وأزمات الاقتصاد العالمي بأنه يتم التوصل إلى نموذج اقتصادي ناجح عبر آلية السوق والانفتاح غير المقيد أو الطليق كما تصور فوكاياما، فالتوازنات الراهنة للاقتصاد العالمي هي توازنات قلقة وغير مستقرة وان هيمنة الولايات المتحدة على مسارات الاقتصاد العالمي مسالة ظرفية، ومن مزالق التعميم وقصور الرؤية وضيق الأفق القبول بصيغة نظام رأسمالي بلا أزمات وكصيغة ناجحة لإدارة الاقتصاد العالمي. لذلك فان صورة مستقبل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقواه الفاعلة هي عملية ديناميكية متطورة تنطوي على أزمات ذاتية متأصلة في هيكلة النظام الرأسمالي كما إن من مزالق التعميم اعتبار العولمة الصيغة الناجحة لمسار الاقتصاد العالمي والخالية من الأزمات. ففي ظل العولمة ستتعمق الاضطرابات الاقتصادية وتنتقل الأزمات بسرعة اكبر بعد سقوط الحواجز الاقتصادية ومنطق الأراضي وبعد تعمق الاتصالات واختراق الأمن

المعلوماتي. فالاقتصاد العالمي في ظل العولمة ملعب مفتوح تنتقل فيه الأزمات الاقتصادية بلا قيود عبر انفتاح الأسواق المالية السلعية الاستثمارية والخدمية .

في ظل هذه التطورات فان العولمة يمكن إن تؤدي إلى فوضوية اقتصادية عالمية وانفجار اقتصادي عالمي كبير بحجم أزمة الثلاثينات وخاصة في ظل غياب الدولة والأزمة سوف لا تكون انكماشية أو تضخمية بل هي أزمة تضخمية انكماشية في إن واحد تنتقل آثارها إلى العالم اجمع. لذا فان العالم أصبح بحاجة إلى شبكات إنذار اقتصادية تقيه شرور هذه الأزمات التي أخذت تتسارع بفعل العولمة، وتحول دون تحقيق الأمن الاقتصادي العالمي وتعميق اضطراباته .

ويأتي في مقدمة الأزمات الاقتصادية المتوقعة الأزمات التي يمكن إن تصيب الاقتصاد الأمريكي بسبب اختلالاته الاقتصادية الداخلية والخارجية المتأصلة والعميقة الجذور. وان استمرار هذه الاختلالات سيوقع الاقتصاد الأمريكي في أزمة اقتصادية كبرى خاصة إذا استمر نمط الحياة الأمريكية القائمة على البذخ والإسراف واستمر اعتماد الولايات المتحدة على الدين الخارجي وعلى تدفقات الاستثمارات الخارجية ونقل أعباء أزماتها إلى الخارج وتوظيف مدخرات العالم لخدمة الاقتصاد الأمريكي وحل مشاكله. هذا فضلاً عن احتمال تكرار أزمات الاقتصاد الياباني، إضافة إلى أزمة ركوده الأخيرة .

ولقد كانت الأزمة المالية لجنوب شرق أسيا وموجات الركود، وأزمة الاقتصاد الروسي وانعكاساتها وأبعادها السياسية والاقتصادية أولى ضحايا العولمة المالية .

لقد أدت العولمة المالية إلى انتشار الأزمات المالية والمصرفية وتأثرت العديد من البلدان النامية بأعباء هذه الأزمات التي انتقلت إلى اقتصاداتها، وواجهت جراء ذلك صعوبات في تنفيذ براجها التنموية وحتى الإصلاحية التي فرضت عليه من قبل المؤسسات الدولية .

لقد فشل برامج صندوق النقد الدولي للحد من انتقال هذه الأزمات بل إن الصندوق فشل حتى في الإنذار المبكر عن وقوع هذه الأزمات .

لقد أدى انتشار الأزمات الاقتصادية الدولية إلى انتكاسة التنمية في العديد من البلدان النامية مما اثر سلباً على قدرات تنميتها وحالت دون انطلاقة اقتصاداتها.

لقد أدى تدويل الأزمات الاقتصادية إلى جملة نتائج من أبرزها:

- التدهور السريع للمبادئ والقواعد التي تحكم استقرار الاقتصاد الدولي
- تزايد محاولات الدول الصناعية اللجؤ إلى نقل أعباء أزماتها إلى الدول الأضعف في المجتمع الدولي .
- عدم تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان المتقدمة النمو قصيرة الآجل ضيقة الأفق والتي تتناقض وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

ومنذ أواخر الثمانيات والأزمات الاقتصادية الدولية تتسارع تاركة آثاراً مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي بحركته الشمولية والقطاعية وبحركة عناصره الأساسية وبحركة تكتلاته التجارية الكبرى. ومع تزايد هذه الأزمات واتساعها، بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغير، وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر لنقل الأزمات الاقتصادية إلى مسرح الاقتصاد العالمي. ولم يكن العالم الثالث ومنه عالمنا العربي بعيداً عن هذه الأزمات وانعكاساتها فالجنوب ككل يعتبر اليوم مسرحاً تنقل إليه أعباء تلك الأزمات متأثراً ومؤثراً فيها .

ومع اقتراب نهاية القرن الحالي أخذت هذه الأزمات تأخذ شكل التغيرات الجذرية، وأوشك العالم إن يخرج من هذا القرن وقد انقلبت نهاياته على بداياته مما يهدد العالم بتأكيد عمق هذه الأزمات وبأنواعها وتأكيد توجه الشمال المخطط نحو نقلها إلى اقتصاديات الجنوب. وهذا يعني إن دول الجنوب تواجه تحدياً جديداً يتمثل بنقل أعباء أزمات العالم المتقدم أليها. فبالإضافة إلى محاولات الشمال الهيمنة

على ثروات الجنوب، فان المسرح الدولي يعد حالياً لكي يحل الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية. وفي إطار هذا الإعداد بدا الصراع يظهر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى لنقل أعباء هذه الأزمات ، أي إن الشمال اخذ يسعى لحجز مواقع ينقل إليها الاقتصادية وعليه فان العولمة الاقتصادية جاءت لتساعد عالم الشمال لتحقيق هذه المهمة أي تدويل الأزمات الاقتصادية من نقل أعباءها عالمياً .

ولم تزل دول الشمال ماضية في غيها، بل إنها تزيد من هذا الغي كلما اشتدت أزمتها الاقتصادية الداخلية وكلما زادت الاختلالات الخارجية فيما بينها . وهي بهذا تحاول نقل أعباء أزمتها إلى الجنوب، وحل مشكلاتها الاقتصادية على حسابه.

ومما زاد من غي دول الشمال عموماً ومراكز الرأسمالية العالمية خاصة عدم محاولة هذه الدول وضع حد لهذه الاختلالات والأزمات ومحاصرتها وتضييق نطاقها، فضلاً عن عدم تنسيق سياساتها الاقتصادية قصيرة الآجل والتي لا تأخذ بنظر الاعتبار مشاكل الاقتصاد العالمي ، وتتناسى إن مشاكل بلدان الجنوب جزء من اقتصاد عالمي مترابط .

إن أوجه الاختلال الخارجية والمالية في بعض البلدان المتقدمة النمو ساهم في نقل أعباء الأزمة بلدان الجنوب، وفي عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي وكانت نتيجة ذلك إن اعتبرت عقود التنمية عقوداً ضائعة لكثير من البلدان النامية وهنا نؤكد مسئولية البلدان المتقدمة النمو في انتكاسة التنمية في البلدان النامية وتدهور البيئة الاقتصادية الدولية.

فلقد انتزعت الأزمات الاقتصادية المتكررة ضريبة باهضة من جميع البلدان النامية إذ انعكس تدهور البيئة الاقتصادية الدولية على قيام البلدان النامية ببذل جهود مضنية في سبيل التكيف. ولقد أسفرت جهود التكيف مع آثار وانعكاسات هذه الأزمات الاقتصادية عن تكبد هذه البلدان نفقات اجتماعية واقتصادية مرتفعة

أضعفت من قدراتها على النمو والتنمية. وأدت هـذه الـسياسات إلى تزايـد عوامـل التدمير الاقتصادي والاجتماعي في كـثير مـن البلـدان الناميـة وتـسببت سياسـات التكيف الانكماشية التقييدية في أعبـاء أو إرهـاق التكيـف وهكـذا تـسببت أزمـات الدول المتقدمة المتكررة في فرض مشاكل تكيف صعبة على كثير من البلدان الناميـة. فالتكـاليف الاقتـصادية والاجتماعيـة لعمليـة خفـض النفقـات الاسـتهلاكية والاستثمارية قد تجاوزت في الكـثير مـن الأحيـان الحـدود المـسموح بهـا تنمويـاً . وتسبب هذه الـسياسات في مـا تـسميه المؤسـسات الماليـة الدوليـة بإعيـاء وإرهـاق التكيف. وفضلاً عن ذلك فان هذه الأزمات الاقتصادية العالميـة أسـهمت في دفـع اقتصادات البلدان النامية لكي تعمل في بيئـة غـير ملائمـة كـان مـن نتائجهـا تزايـد العجز الكبير في الميزانيات مثل تدهور مؤشرات النمو الاقتصادي، تفـاقم معـدلات الضخم الاقتصادي والركود التضخمي، تفاقم مـشكلة المديونيـة الخارجيـة، النقـل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلـدان المتقدمـة النمـو، هبـوط أسـعار السلع الأساسية، هبـوط حـصائل الـصادرات، عـدم كفايـة التـدفقات الـصافية في الموارد المالية، ارتفاع القروض (أسعار الفائدة الحقيقية) عدم قدرة صادرات البلـدان النامية على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بـسبب الحمايـة، تـدهور معـدلات التبادل التجاري ... الخ .

لقد سعت دول الشمال لحل أزماتها الدورية الاقتصادية العميقـة الجـذور لا عن طريق مواجهة الحقائق وإنما عن طريق أحزمة وآليات لنقل أعباء الأزمة كآليات الهيمنـة الدوليـة المتاحـة لهـا . وبـدلاً مـن قيـام دول الـشمال بـإجراء تغـييرات في اقتصاداتها. فإنهـا تـستمر في أعبـاء أزماتهـا مـن خـلال قنـوات الـدولار والمعـادن والبترول والأسلحة والتجارة والعولمـة والتـدويل والمركزيـة وهـذا يعـني إن آليـات منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية تكرس كـل وسـائل الهيمنـة علـى اقتـصادات الجنوب ونقل مشاكل الشمال إلى الجنوب .

إن هذه الآليات تعد أدوات، نهب الشمال لثروات الجنوب ومنها الثروات العربية وأحدى أدوات استنزاف خيرات الجنوب ومنها الخيرات العربية .

كما إن استمرار نقل أعباء هذه الأزمات ستعكس جملة من الحقائق من أبرزها :

- إن المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية لا تزال تعمل لصالح الشمال على حساب مصالح الجنوب وتستمر كذلك في المستقبل .
- إن هذه المنظومة مازالت تعكس الدور المهيمن للشمال في إدارة الاقتصاد العالمي وهامشية دور الجنوب في هذه الإدارة .
- إن آليات هذه المنظومة وخاصة الشركات عبر الوطنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها أدت إلى إخضاع اقتصاديات الجنوب لسيطرة الشمال وجعلت من دول الجنوب مجتمعات طرفية تابعة لمراكز الرأسمالية المتقدمة.
- إن نقل أعباء الأزمات الاقتصادية إلى دول الجنوب فرض على دول الجنوب تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة لكي تتكيف مع أعباء هذه الأزمات المنقولة إليها .
- إن دفع دول الجنوب كمجتمعات طرفية للاندماج التبعي في السوق العالمية لتؤدي وظائف محددة ستؤدي إلى تسريع تدويل الأزمات .

لاشك إن تسارع العولمة المالية سيؤدي إلى تزايد أحزمة وآليات نقل الأزمات الاقتصادية، وتزايد تقويض مبدأ التعددية والتنصل المستمر عن الالتزامات الدولية تجاه مبدأ التعددية. وسوف يسهم هذا التدهور في عدم إمكانية إيجاد فهم عالمي للمشاكل الاقتصادية العالمية وخاصة مشاكل الجنوب. وستشهد الأزمنة القادمة من القرن الحادي والعشرين استمرار تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وعدم مشاركة الجنوب في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية، وفي إيجاد حلول عالمية لمشاكل الاقتصاد العالمي وعدم إمكانية إدارة الاقتصاد العالمي إدارة أوسع لتجسيد مصالح كل المجموعات الدولية .

إن تدويل الأزمات يعطي الغرب عموماً العصى السحرية الرهيبة ترعب بها العالم وترهبه وينقل إليه أزماته ويحل مشاكله على حسابه، خاصة بعد إن حطمت العولمة الاقتصادية الأسوار الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية .

إن المنظومة الرأسمالية العالمية التي باتت تزهو بنفسها على ضجيج تفكيك الاتحاد السوفيتي تخفي أزمة تاريخية ورائها . فهي تحاول إن تؤجل مواجهة أزمتها الاقتصادية على أمل موهوم، بل إن دول الشمال مازالت ماضية في غيها وإنها تزيد من هذا الغي كما اشتدت أزمتها الاقتصادية الداخلية والخارجية .

وفيما تحرك الاقتصاد العالمي نحو نهاية النصف الأول في العقد الأول من القرن الجديد تتحول دعوات تحقيق الأمل الاقتصادي العالمي إلى دعوات لكي تحول عالمنا إلى عالم وحشي تسود فيه الأزمات والفوضى شريعة الغاب، شريعة القوي الذي يأكل الضعفاء فضلاً عن نهب ثروات الجنوب واستنزاف خبراتهم والتحكم في مصيرهم الاقتصادي والسيطرة على أنماط تنميتهم وربطهم بالسوق العالمية ربطاً اندماجياً تبعياً .

والإشكالية الكبيرة تكمن في إن الشمال لا يكتفي بنقل أعباء أزماته الاقتصادية إلى دول الجنوب وحل تلك الأزمات على حسابها ، بل ويسعى لجعله العدو المختلق لإدامة عجلة الإنتاج الصناعي العسكري في دول الشمال ولتبرير استمرار تسليح دول الجنوب وامتصاص فوائضها المالية وتسخيرها بعيداً عن مصالحها ، ولجعل الجنوب مناطق بؤر للتوتر وخلق حروب إقليمية تحقق أهداف المنظومة الرأسمالية. ولا شك إن محاولة اكتشاف عدو في العالم الثالث يضاهي في خطورته الاتحاد السوفيتي السابق هي محاولة مفتعلة ومتعسفة لتحقيق أهداف الهيمنة على مقدرات الجنوب . وإذا كان الشمال ينظر إلى الجنوب باعتباره عدو المستقبل فان هذه النظرة لا تحقق الأمن الاقتصادي العالمي وبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وبناء النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف .

وإزاء استمرار عوامل الاضطراب والأزمات الخارجية المفاجئة وإزاء فشل الجهود الدولية في إدخال تحسينات ملموسة على الاقتصاد العالمي من اجل إيجاد الحلول الدائمة لمشاكل الاقتصاد العالمي، وتخليصه من الأزمات الواسعة النطاق في الأنظمة الاقتصادية وبالأخص المالية والنقدية والتجارية والدولية، فان معظم البلدان النامية ومنها الأقطار العربية ستواجه أزمات المنظومة الرأسمالية مما سيجعل اقتصاداتها أكثر انكشافا واقل قدرة على استئناف النمو واقل مناعة على مقاومة الصدمات الخارجية المفاجئة واستيعاب آثارها المتعددة الجوانب. وسوف تتعرض الاقتصادات النامية لمزيد من عدم الاستقرار ولمزيد من العوامل التي تهدد بتدمير نسيجها الاقتصادي والاجتماعي بسبب تلك الأزمات ، وستعاني الاقتصادات النامية من انتكاسة تنموية تتسم بمعدلات نمو راكدة أو هابطة مع تبديد متزايد للمنجزات الإنمائية التي تحققت في العقود السابقة . وسوف تضطر البلدان النامية لان تحقق أهدافها التنموية في محيط خارجي غير ملائم مع بذل جهود مضنية للتكيف مع هذا المحيط. وستفقد معظم الدول النامية قدرتها على استعادة حيوية اقتصادياتها وتتكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية جراء إرهاق أو إعياء التكيف، وستكون احتمالات النمو والتنمية في معظم البلدان النامية بالغة الصعوبة .

الفصل العاشر
هندسة العولمة الاقتصادية وإخفاقات الأمن الاقتصادي العالمي

الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم جديد نسبياً، وان كان يتعذر القول بان الأفكار الأساسية التي يقوم عليها هي أفكار حديثة. ويعرف الأمن صفة عامة بأنه غياب الخطر أو الخوف أو التهديد. وعلى هذا فما برح إلا من المشاغل الدائمة للبشرية.

وقد استخدم مصطلح "الأمن" عادة في مجال الشئون العسكرية ، كما استخدم بصورة تقليدية للإشارة إلى أمن الدولة، وذلك على الرغم من استخدامه في سوابق تاريخية على مستوى الفرد ومستوى الجماعة. تختلف الدول والأمم من حيث الحجم والموقع والمناخ ومستوى التنمية وموارد الثروة الطبيعية. وترغب كل دولة في الأمن بمعناه المتمثل في السلامة وغياب الخطر الأتي من جانب الدول والأمم الأخرى .

من الضروري عند بحث مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي تحديد بعض الأشكال والمصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي الشائعة في اقتصاد العولمة .

كانت ولا تزال مصادر انعدام الأمن الاقتصادي انتشاراً متمثلة في حدوث كوارث طبيعية وبخاصة المناخية في أصلها، كرداءة المحاصيل والزلازل والفيضانات والجفاف وغيره. وبالنسبة لعدد كبير جداً من البلدان ولا سيما البلدان النامية الفقيرة، لا تزال هذه الكوارث احد أقوى المصادر التي تهدد أمنها الاقتصادي وليس من قبيل الصدفة إن البلدان النامية الفقيرة هي من بين أكثر البلدان تعرضاً لهذا الشكل الخاص من عدم الأمن، لأنها تفتقر للمعلومات المتعلقة بحدوث كارثة وشيكة وللموارد اللازمة لمواجهتها عند ما تحدث. وليست البلدان المتقدمة النمو في منجاة من أنواع الخطر هذه، إلا إن لديها وسائل أفضل لاتخاذ تدابير وقائية وللحد من آثارها .

وهناك إخطار اقتصادية واجتماعية ذات ارتباط وثيق بالكوارث الطبيعية، وتنتج من تدهور النظم الايكولوجية أو عدم معالجة هذا التدهور عندما يتم ادارك هذا الخطر. ومع زيادة السكان وتطوير العمليات الزراعية والصناعية، أصبح التدهور البيئي مصدراً خطيراً للأمن الاقتصادي. وليس هناك أي بلد في منجاة هذه الظاهرة. وفي البلدان التي يسود فيها الاقتصاد السوقي، فان نظام الأسعار لا يأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية بصورة كافية، ولا يعكس في كثير من الأحيان التكاليف والفوائد الاجتماعية، وفي البلدان التي تعوض فيها القرارات الإدارية عن قوى السوق أو تحل محلها، لا يتم أيضا في كثير من الأحيان مراعاة العوامل الخارجية، وبالطبع ليس من الممكن إن يراعى نظام أسعار ما أو نظام إداري ما في جميع العوامل التي تدخل في النشاط البشري. ويمكن استخدام النظامين معاً للاقتراب أكثر ما يمكن من النتائج المرغوبة. وفي السنوات الأخيرة كانت الظواهر البيئية العابرة للحدود الوطنية أيضاً مصدراً للقلق . ونظراً لطبيعتها لا يمكن إطلاقاً معالجتها على المستوى الوطني .

وفي اقتصاد العولمة إن الطريقة التي يعمل بها نظام التجارة العالمي حالياً في ظل منظمة التجارة العالمية يساهم في عدم الاستقرار وعدم إمكانية التنبؤ. ومع تكثيف التقسيم الدولي للعمل وانخفاض تكاليف النقل وتحسن المعلومات المتعلقة بالأسواق ومصادر العرض من حيث نوعيتها وسهولة تعميمها، كان نمو التجارة الدولية أسرع من الإنتاج العالمي. وأصبحت هياكل الإنتاج الوطني تدريجياً أكثر ترابطاً من خلال الاستثمارات المباشرة . وهنالك نسبة هامة من التجارة الدولية تولدها الآن الشركات عبر الوطنية التي يمكنها إن تعمل خارج نطاق السلطات الوطنية. وقد يسر إضفاء الطابع العالمي على النظام المالي الدولي هذه العمليات بصورة كبيرة. ونظراً لهذا التكافل المتزايد فان القرارات المتخذة في بلد ما على أسس اقتصادية وطنية بحتة ينجم عنها اثر فوري مباشر على بلدان أخرى. ومما يجعل الدول تشعر بفقدان سيطرتها أو نفوذها على مصائرها الاقتصادية .

وتزيد الإجراءات التي تتخذها مراكز الرأسمالية العالمية عن قصد من حدة حالات عدم الأمن المتأصلة في نظام التجارة الدولية. ومما يبعث على القلق بوجه خاص الإجراءات الحمائية التي انتشرت مؤخراً بصورة كبيرة. ويتصل شكل محدد من أشكال عدم الأمن في هذا المجال، باستخدام التدابير التجارية القسرية ، مثل حالات الحمائية المنتشرة والقيود الجديدة. وفي السنوات الأخيرة كانت هناك عدة أمثلة عن استخدام هذه التدابير من قبل مراكز الرأسمالية العالمية.

كما ساعدت العولمة المالية وإزالة نظم الرقابة الحكومية على حركة الاستشارات الأجنبية وتحويلها من سوق مالية إلى سوق أخرى عبر الأزرار الالكترونية على إضافة مصدر جديد من مصادر فقدان الأمن الاقتصادي العالمي.

وتمثل التغيرات المتكررة في أسعار الفائدة مصدراً أضافياً لعدم الأمن المالي. لقد أصبحت هذه الأسعار أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، فأثرت على عدد متزايد من البلدان وبوجه خاص البلدان النامية المدنية كما إن الوصول إلى أسواق الائتمان كان مقيداً من حين إلى أخر على أسس سياسية. غير إن هذا العامل أصبح اقل أهمية نظرا لان الأسواق المالية أصبحت أكثر تنافسية وابعد عن التنظيم ومتزايدة القدرة على التهرب من السيطرة الوطنية. ويرى مقررو السياسة العامة إن فقدان هذه السيطرة على الأسواق المالية هو في حد ذاته مصدر لعدم الاستقرار. وأخيرا فقد كانت المعونة الثنائية وأحياناً المعونة المتعددة الأطراف أيضاً خاضعة للقيود على أسس سياسية بحتة مما يعمق من مصادر فقدان الأمن الاقتصادي العالمي .

والآن يشكل هبوط سعر الدولار احد ابرز أشكال تهديد الأمن الاقتصادي العالمي ويشكل النظام النقدي الدولي، الذي لا يزال مستنداً أساساً على قلة من العملات الوطنية، أساس النظام المالي. ويعني هذا ضمنياً إن النظام النقدي الدولي حساس بصورة استثنائية للسياسات النقدية لبلد أو لحفنة من البلدان تستخدم احتياطي عملاتها الوطنية كوحدات دولية للحسابات وكوسيلة للتبادل. وأكثر

حالات عدم الاستقرار انتشاراً تأتي نتيجة للتقلبات الكبيرة والمتكررة لأسعار الصرف التي لا تربطها صلة بالتغيرات الاقتصادية الأساسية، بل تذكيها المضاربات الخاصة.

ونتيجة لأوجه الضعف هذه تتسم عملية تكييف ميزان المدفوعات بدرجة من عدم التناسق، حيث يقع عبء غير متناسب للتكيف على عاتق البلدان الضعيفة ذات العجز وبالإضافة إلى ذلك فان عملية خلق السيولة ليست دائماً متصلة بالحاجات العالمية .

وأخيراً هناك تصور واسع النطاق بان آلية اتخاذ القرارات التي تحكم النظام النقدي لا تعطي وزناً كافياً للبلدان النامية وإنها معرضة للضغوط الخارجية .

ويشكل عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية مصدراً هاماً لعدم الأمن الاقتصادي، وبصورة خاصة للعدد الكبير من البلدان النامية التي تعتمد في حصائلها أساساً على الصادرات واحدة أو مجوعة قليلة من السلع الأساسية. وليست أسعار السلع الأساسية منخفضة فقط، نظراً لتدنيها خلال فترة مطولة، ولكنها تخضع أيضاً لتقلبات واسعة. وقد ركزت الاهتمامات المحددة في العقود الأخيرة على الطاقة، وفيما يتعلق بوجه خاص بتوقعاتها في الآجل الطويل .

وينجم عن التكنولوجيا السريعة التطور والتغير أيضاً عدم إمكانية التنبؤ فالتطور التكنولوجي في بلد معين يمكن إن يحدث تغييراً فورياً في الميزة النسبية. وهناك نقص كبير في مدى وضوح عملية التقدم التكنولوجي. فكلما كانت وتيرة التغير سريعة كلما توسع المدى الجغرافي للتقدم التكنولوجي وزادت احتمالات عدم الاستقرار .

ويمكن إن يكون الحصول على التكنولوجيا أيضاً مصدراً لعدم الاستقرار، حيث إن البلدان التي تتمتع بالمركز المتفوق تجنح إلى استخدام الوصول إلى تكنولوجياتها لتحقيق ميزة سياسية على المستوى الثنائي. وليست مثل هذه الأعمال مضرة بالموردين والمشترين فحسب ، بل إنها تعوق أيضاً التقدم

التكنولوجي، الذي يزدهر في ظل حرية الحركة. وتجدر ملاحظة أن عدداً كبيراً من أنواع التكنولوجيات مطروحاً الآن في نطاق المعرفة العامة .

وأدت القوى المؤثرة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة انعدام الأمن الاقتصادي للدول، ولا سيما في البلدان النامية، الأمر الذي يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه. إلا أن هناك تسليماً واعترافاً واسعاً بان مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم معقد يصعب تعريفه بدقة.؟ فهو يتصل بأنواع أخرى من الأمن ويجب أن ينظر إليه في إطار عام .

ولما كان الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي اتسمت دائماً بدرجة ما من عدم الاستقرار وعدم قابلية التنبؤ فقد زادت درجة عدم الاستقرار مع تزايد موجة الأزمات الاقتصادية وأخرها أزمة جنوب شرق أسيا وأزمة الاقتصاد الروسي وأزمة أمريكا اللاتينية. وقد أسهم بطء صندوق النقد الدولي في معالجة هذه الأزمات في زيادة فقدان الأمن الاقتصادي العالمي .ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أصبح هناك شعوراً متزايد بتعاظم انعدام الأمن الاقتصادي الدولي. وثمة أسباب لذلك، لعل أكثرها وضوحا الاستخدام المحتمل والفعلي للقوة الاقتصادية كسلاح علني من أسلحة السياسة الخارجية وحدة تقلبات الأسعار التجارية الدولية وازدياد الحمائية من ناحية، وشعور واضعي السياسات الوطنية بفقدان السيطرة على اقتصادات بلدانهم ، لاسيما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، من ناحية أخرى.

ومع موجة العولمة ازداد الشعور بانعدام الأمن على مستوى الحكومات الوطنية، والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية. وفي كثير من اجتماعات المنظمات الاقتصادية الدولية، وأعرب أيضاً عن قلق مماثل في محافل غير حكومية.

إن انعدام الأمن في ظل التطورات المعاصرة نابع من مصادر أخرى أيضاً. فهناك تطورات هامة لا تزال تقع خارج اطر العلاقات الاقتصادية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فالنهج المتعدد الأطراف في ميدان الشئون الاقتصادية الدولية أصبح بصفة متزايدة موضع شك. وبالإضافة إلى ذلك، فثمة تجاهل مكشوف لنص وروح بعض

الاتفاقات الرئيسية التي وضعت لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب. ونتيجة لذلك، أصبحت القرارات الاقتصادية وآثارها اقل وضوحاً. ولئن كانت هذه الظواهر تؤثر على جميع البلدان فالبلدان النامية عرضة بصفة خاصة للتأثر كما ثبت، ومعرضة لخطر فقدان السيطرة على مصيرها الاقتصادي .

وفي السنوات الخمس الأولى من العقد الأول في القرن الحادي والعشرين أدت السياسة التي تتبعها الدول الرأسمالية الكبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تدهور عنيف في المناخ الاقتصادي الدولي وزيادة تكثيف ظواهر الأزمات في الاقتصاد العالمي، وزعزعة العلاقات التجارية الاقتصادية والنقدية والمالية والعلمية والتكنولوجية بين الدول ، وتفاقم الحالة الاقتصادية للبلدان النامية. وتجرى حالياً إعاقة لعملية تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وإعادة بنائها على أساس عادل وديمقراطي. كما أصبح الأمن الاقتصادي للدول معرضاً للخطر .

وبالرغم من الخطاب المعلن للعولمة فان مراكز الرأسمالية المتقدمة تتبع حالياً سياسة لتقويض التعاون الاقتصادي المتكافئ الذي يحقق النفع المتبادل من خلال. واستخدام العلاقات الاقتصادية الدولية كوسيلة للضغط والتدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة، ولإبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة في تلك البلدان ولزيادة استغلالها بواسطة الاحتكارات والمصارف عبر الوطنية. وتفرض الآن بصورة علنية ومن جانب واحد في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول سياسة رفض تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية القائمة وتنظيم التجارة، والقيام بأنواع الحصار الاقتصادي والائتماني والتكنولوجي وبتدابير تمييزيه في ميدان العلاقات التجارية والعلمية والتكنولوجية إلى جانب الوسائل الأخرى المخالفة لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي .

وتخلق مثل هذه الإجراءات جواً من التوتر وعدم الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتخل بنظام الاقتصاد العالمي وتقوض أساسه الشرعي، وتعوق إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس عادل وديمقراطي.

وفي السنوات الماضية اكتسبت مشكلة مديونية البلدان النامية للغرب خطورة لم يسبق لها مثيل. وتؤدي خدمة الديون إلى زيادة تدفق الموارد المالية إلى خارج البلدان النامية، وتستنزف اقتصاداتها بالكامل. وتستخدم هذه الموارد في إثراء الاحتكارات وتمويل عجز ميزانيات البلدان الغربية وبرمجها العسكرية .

وتعد مشكلة الدين الخارجي جزء من العلاقات بين البلدان النامية والغرب ومن المستحيل إيجاد حل حقيقي لها بدون إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومتكافئ. ومن اجل ضمان توفير الظروف اللازمة لحل مشكلة الدين الخارجي، من الضروري تخفيض أسعار الفائدة على القروض والائتمانات وتحقيق الاستقرار بالنسبة لأسعار الصرف، والامتناع عن ممارسة الحمائية في التجارة، وإعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي، مع ايلاء المراعاة الواجبة لمصالح جميع الدول، وتحقيق الديمقراطية في المؤسسات المالية العاملة في إطاره . ويتعين وضع حد لأسلوب الاستفادة من المشاكل النقدية والمالية لبعض البلدان في ممارسة ضغوط سياسية على تلك البلدان وفي التدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة .

أما المتطلبات الأساسية اللازمة لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي فتتمثل في تحقيق الاستقرار الشامل للحالة الاقتصادية والنقدية والمالية. وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل، ولا سيما تنفيذ أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وأحكام الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

إن عدم الاستقرار وعدم الشعور بالأمان لدى البلدان النامية أدى إلى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول وأصبح بالتالي تحمل العالم لهذه التكاليف أمراً صعباً للغاية. لذلك لابد من سعي الدول، وبشكل خاص الدول النامية، من اجل تحقيق حوار اقتصادي بناء يستهدف تشجيع النمو والتنمية والحفاظ على البيئة، والعمل على تقدم التكنولوجيا وتوسيع نطاق التدفقات التجارية والمالية العالمية وإضفاء الاستقرار عليها. وبلا شك فان حوارا من هذا القبيل يمكن بحق إن يساعد على استحداث وتطوير مفهوم للأمن الاقتصادي الدولي .

كما إن من بين أهم مستلزمات تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي تحقيق الاستقرار الشامل للوضع الاقتصادي العالمي عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وبدء المفاوضات العالمية وفقاً لقرار الجمعية العامة 34/ 138 في إطار الأمم المتحدة ، وعقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والمال إضافة إلى ضرورة وضع مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية.

من جانب أخر ينبغي على البلدان النامية تأكيد الالتزام لزيادة تعزيز التنمية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات بوصفها جزء أساسي من جهود البلدان النامية الرامية إلى إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية العالمية .

ومن خلال متابعة الأوضاع الاقتصادية الدولية المضطربة خاصة بعد الأزمات الاقتصادية المتتالية التي حدثت بعد منتصف التسعينات نجد أن التقدم نحو تحقيق الأهداف التي يتضمنها المفهوم يمكن أن تتعزز بهدف مواجهة تلك الأوضاع إذا أمكن اتخاذ بعض الخطوات العملية ضمن إطار المداولات الجارية في الأمم المتحدة، ويمكن تشجيع مناقشة موضوع " نظم الإنذار المبكر " ومناقشة الاتجاهات العالمية طويلة الآجل داخل الأمم المتحدة كخطوة نحو تحديد دقيق لمفهوم الأمن الاقتصادي الدولي .

لقد أخفقت العولمة في تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية أعربت بشكل واضح، بمستويات وطرق مختلفة، عن قلقها العميق لتعرض أمنها الاقتصادي للخطر على المستويين الوطني والإقليمي. وطالبت الدول النامية بضرورة عزل العلاقات الاقتصادية عن الأغراض السياسية وعدم استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية كوسيلة للضغوط والتدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة وبالتالي إبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة للبلدان حديثة التحرر وزيادة استغلالها .

الفصل الحادي عشر
هندسة العولمة الاقتصادية والخصخصة: الأبعاد والإخفاقات

- للدعوة المعاصرة للخصخصة المؤدلجة أبعاد استراتيجية على قدر كبير من الخطورة وبالأخص دور القطاع العام، فالقطاع العام أصبح العدو المختلق والذي يوازي خطورته الخطر القادم في الشرق قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، وان هذا القطاع وعلى نغمة موسيقى أسلحة الدمار الشامل أصبح يهدد الأمن الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يستوجب تصفيته، ومن غير المستبعد في الأمد القصير أن يكون القطاع العام في عالم الجنوب مصدر للإرهاب من وجه نظر بعض مراكز الرأسمالية المتقدمة المعروفة وستفرض عقوبات اقتصادية على تلك الدول التي تمتلك قطاعاً عاماً يزيد عما هو مسموح به .
- أن برامج المشورة الاقتصادية التي توصي بها المنظمات الدولية لا تشكل علاجاً لمشاكل التنمية في دول الجنوب ولا حتى مرشداً لسياسات اقتصادية شمولية كفيلة بمعالجة اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي. وعلى العكس فلقد أسهمت هذه البرامج في تخريب اقتصادات دول الجنوب، إذ أدت برامج التخصصية في الكثير من دول العالم النامي إلى ظهور اقتصاد السوق السوداء، اختلالات الأسواق، مزيد في المديونية، تقليص برامج الرعاية الاجتماعية، زيادة من هم تحت الفقر، زيادة البطالة، تعطيل الصناعات الوطنية، تعريض المنتجات الوطنية لمنافسة غير عادلة، إلغاء نظم الحماية التجارية، إلغاء شبكات السيطرة والأمن الاقتصادي الوطني، تقليص مقومات السيادة الوطنية، تقليص دور الدولة في إدارة الشئون الاقتصادية، تقييد قدرة راسمي السياسات الاقتصادية على اتخاذ القرارات الاقتصادية السيادية، إيقاع الاقتصاد الوطني في فخ التصدير، ربط اقتصاد البلد بالاستثمارات الأجنبية، فتح الأسواق الوطنية عنوة أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية، زيادة تدخل الشركات متعددة الجنسية في إدارة الأنشطة الاقتصادية المحلية،

إحداث مزيد من تشوهات في الأسعار وفي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، ظهور جيش من العاطلين الجدد، خلق طبقة أغنياء جديدة مرتبطة بالاستثمارات والشركات الأجنبية ، تفشي نظام الوكالات.

- إيقاف مشروع التنمية المستقلة والمتمركزة على الذات التي يقودها القطاع العام وإلغاء مفاهيم التبعية في اللغة والأدب الاقتصادي وإحلال مفاهيم جديدة محلها كالاندماج في الاقتصاد العالمي والترابط في الاقتصاد العالمي وفضائل التحررية الاقتصادية وفوائد الاستثمارات الأجنبية .
- إيقاف مشروع بناء الفضاء الاقتصادي العربي الموحد التكاملي الإنمائي والترويج لمشاريع بديلة تقوم على خلق مناطق تجارة حرة أجنبية – عربية. وخلق فضاءات اقتصادية إقليمية لا قومية كالمشروع الشرق أوسطي الصهيوني.
- إيقاف مشروع تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية ولاسيما الارتباط الإنتاجي منه وخلق ارتباطات بديلة تقوم على مشروع التنمية بالإنابة عن طريق تجسيد الارتباط الإنتاجي بين الشركات متعددة الجنسية والأسواق الوطنية المستهلكة لهذا الإنتاج أي إحلال التكامل الإنتاجي – الاستهلاكي الأجنبي / العربي محل التكامل الإنتاجي الاستهلاكي العربي البيني .
- أن تصفية وتفكيك المشروعات الاقتصادية العملاقة التي يمتلكها القطاع العام والتي تشكل مراكز الرأسمالية العالمية في بناء الرأسمالية الطرفية المعولمة وبالتالي فإن عملية التفكيك هذه تزيل العقبات التي تحول دون بناء رأسمالية طرفية تخدم مصالح الرأسمالية العالمية البنوليبرالية .
- تحطيم وتفكيك المنصات الصناعية والإنتاجية التي تشكل الأسوار الأمامية التي تحول دون اختراق شبكات الأمن الاقتصادي العربي وبالتالي إشاعة ما يسمى عولمة بلا صناعة .

- تهيئة المسارح الاقتصادية الوطنية للانتقال التدريجي في الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه الاقتصادية القاعدية من اقتصادات
- إحلال فكر تنموي كوني معولم بدلاً من الفكر التنموي القائم على الاعتماد على الذات ونهج التنمية المستقلة عبر .... العالمية الموحدة ، وبذلك يتم تعطيل أدائها إيديولوجية التنمية المستقلة .
- الخضوع النهج التخصصية المؤدلجة يقضي في نهاية الأمر أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية لمجتمعات الإطراف وتذوب كذلك مقومات الاستقلالية الوطنية وحرية اتخاذ القرار الاقتصادي السيادي .
- أن التخصصية المؤدلجة التي تفسح المجال واسعاً للاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسية التي تؤدي إلى تنمية حفيقة قادرة على تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بقدر ما تؤدي إلى هيمنة تلك الاستثمارات على حركة الإنتاج والتجارة والاستثمار في الدول التي وقعت في شراك برامج التخصصية المؤدلجة .
- أن الهدف المركزي للتخصصية المؤدلجة هو تغريب المحتوى الاقتصادي للنظام العربي وتدفقه للبحث عن بيئة خارجية لتنميته، مما يعني تقييد سلطة أصحاب القرار الاقتصادي الوطني في اتخاذ قرارات سيادية أو اتخاذ قرارات اقتصادية لا تتفق ومناهج التحررية الاقتصادية الجديدة .
- محاصرة البرامج والسياسات الصناعية والحيلولة دون بناء منصات صناعية وتكنولوجية وطنية تسهم في دعم الاستغلال الصناعي والتكنولوجي .
- إخضاع الاقتصاد الوطني لأكبر عملية إعادة هيكلة مالية ونقدية لا طبقاً لاولويات التنمية الوطنية ولا انسجاماً مع أهداف الاقتصاد الإنتاجي وإنما لإجراء إصلاحات مالية ونقدية جزئية تمكن البلد المدين من سداد ديون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الكبرى المترتبة بذمته،

فالإصلاح المالي والنقدي مرتبط بعملية تسديد القروض وتأهيل الدولة المعنية لأخذ مزيد من القروض لكن تقع وإلى الأبد في فخ المديونية .

- إلزام دول العالم الثالث بتغير منهجها وتفكيرها وسياساتها الاقتصادية وبما يتوافق والسياسات الاقتصادية الرأسمالية الجديدة التي تفرضها العولمة البنوليبرالية والتحررية الاقتصادية الجديدة عبر برامج التخصصية المؤدلجة .
- تهدف العولمة على إحداث مزيد من الربط بين قواعد السلوك الاقتصادي العالمي والأساليب والسياسات الاقتصادية الوطنية/ بحيث تجعل صلاحيات الاقتصادات الوطنية في تبني سياسات اقتصادية وطنية معينة عرضة للتدخل إذا تعارضت مع برامج التخصصية المؤدلجة .
- إلزام الاقتصادات التي تقع في شراك التخصصية المؤدلجة بإتباع مناهج التحررية الاقتصادية (التجارية) طبقاً لشروط ومضمون اتفاقيات حوله اوردغواي...... عمل منظمة التجارة العالمية وذلك انسجاماً مع قواعد وشروط التحررية الاقتصادية التي تتضمنها برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

رابعاً: التجربة والحصاد والتخصصية المؤدلجة .

تشير مختلف التجارب التي اتبعت برامج التخصصية المؤدلجة (وأن كان ذلك بدرجات متفاوتة) في مختلف دول العالم النامي إلى جملة نتائج من أبرزها :

1. أن الجمهور كان الخاسر الأكبر من عملية التخصصية، وتتمثل هذه الخسارة بالمؤشرات الآتية :
   - زيادة البطالة وتدني مستويات التوظيف .
   - ارتفاع معدلات التضخم .
   - رفع الدعم .
   - تقليص برامج الرعاية الاجتماعية .
   - تقليص الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة .

- زيادة رسم الخدمات .
- زيادة الضرائب .
- ارتفاع نفقات المعيشة .
- هبوط القوة الشرائية للنقود .

وهذه المؤشرات كلها أدت إلى الشعور بالإحباط لدى فئات كبيرة من أفراد المجتمع العربي .

2. ظلت العديد من الدول التي طبقت برامج التخصصية تعاني من مشكلات منها :
   - مشكلات اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .
   - تدني الكفاءة الاقتصادية .
   - خفض العملة .
   - زيادة المديونية .
   - جمود هيكل الصادرات .
   - إغراق الأسواق بسلع أجنبية منافسة للسلع الوطنية .
   - زيادة قيمة الواردات .
   - زيادة عجز الميزان التجاري .
   - زيادة معدلات التضخم .
   - ظهور الأثرياء الجدد .
3. ...... التخصصية إلى إزالة شبكات الأمن الاجتماعي المتمثلة:
   - تقليص برامج الرعاية الاجتماعية والاقتصادية .
   - انهيار مصالح محدودي الدخل واتساع التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
   - زيادة نطاق الفقر والمرض والجهل .
   - انهيار هيكل القيم والنهج الاجتماعي .

- تراجع الحافز على التعليم والثقافة نتيجة انصراف الاهتمام إلى الاستثمار التجاري والصناعي والخدمي والركض وراء لقمة العيش والكسب السريع.
- تدني الإنفاق على التعليم والصحة وبرامج الرعاية الاجتماعية .

4. على نطاق الإدارة الاقتصادية أسفرت نتائج تطبيق برامج التخصصية المؤدلجة إلى جملة نتائج في مجال الإدارة الاقتصادية ومنها :
- فقدان الضوابط على حركة السلع والخدمات وراس المال المحلي والأجنبي.
- إزالة نظم الرقابة المالية والنقدية والمصرفية .
- إطلاق حرية حركة السلع المحلية والأجنبية دون ضوابط .
- فقدان الضوابط على حركة القطاع الخاص .
- فقدان الضوابط على حركة الشركات المتعددة الجنسية واستثماراتها الأجنبية .
- الإخفاق في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتفيض الموارد .
- الإخفاق في زيادة قدرة القطاع الخاص على التنافس (عدم تحسين القدرة التنافسية)
- تدهور البنية التحتية للاقتصاد لعدم اهتمام برامج التخصصية بهذا النوع من الاستثمارات .

5. على مستوى الاستثمارات العربية البنية الخارجية أخفقت برامج التخصصية على مستوى الاستثمارات في تخفيف جملة أمور من أبرزها :
- أخفقت في زيادة حركة الاستثمارات العربية البينية .
- أخفقت في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة العربية .
- أخفقت في جلب الاستثمارات العربية الموظفة في الخارج إلى المنطقة العربية.
- أسهمت في زيادة هروب الاستثمارات العربية إلى الخارج .

6. من خلال تطبيق برامج التخصصية المؤدلجة تبثث بما لا يقبل الشك أن سياسات تخفيض الطلب الانكماشية وتقليص الاستيرادات وخفض الإنفاق الحكومي مع جمود الهيكل الإنتاجي الداخلي أدى إلى إعاقة مسار النمو الاقتصادي وعمق من مشاكل النمو الاقتصادي على المدى البعيد .
7. لقد كان للسياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية والمصرفية التي رافقت تطبيق برامج التخصصية ذات اثر محدود على النشاط الإنتاجي، بل كانت ذات فعالية محدودة جداً في زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي .
8. كان تقليص الاستيرادات وليس زيادة الصادرات كانت وراء تمكن بعض الدول من تخفيض العجز في الميزان التجاري، وكذلك كان لتخفيض الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية الدور البارز في تخفيض العجز في الميزانية .

خامساً: ضحايا التخصصية المؤدلجة:

1. تفكيك شركات القطاع العام والقضاء على الفكر الاقتصادي القائم على اقتصاديات القطاع العام واقتصاديات التنمية المستقلة واقتصاديات التنمية المتمركزة على الذات.
2. تفكيك شبكات الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي .
3. عولمة الفقر بدلاً من عولمة التنمية.
4. سقوط جزء من مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية الكونية.
5. تقليص مهمات دولة الرعاية الاجتماعية .
6. تقليص دور الدولة في إدارة الشئون الاقتصادية .
7. إلغاء أنظمة الرقابة الاقتصادية وخاصة المالية والنقدية .
8. تعطيل آليات عمل المؤسسات الوطنية واستبدالها بمؤسسة كونية .

9. إنشاء جيش جديد من العاطلين الجدد والفقراء الجدد .
10. توقف زخم التنمية المتمركزة على الذات والتنمية المستقلة .
11. تباطؤ آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك والتضحية بجهود إعادة هندسة الاقتصاد العربي لبناء الاقتصاد العربي الموحد. والتضحية بالجهود المحققة في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك .
12. إطلاق العنان لقوى السوق لتقرر من يصبح فقيراً ومن يصبح غنياً والقضاء على كل التوجهات الرامية إلى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول .
13. التضحية بمكاسب الاندماج الاقتصادي العربي المشترك الرسمي الفردي تحقق عبر الاتفاقيات الاقتصادية العربية المتعددة الإطراف، ووضع مثل هذه المنجزات في ثلاجة التجميد العميق ليحل محلها اتفاقيات ومشاريع كونية وإقليمية لا قومية .

سادساً : تقييم كفاءة أداء شركات القطاع العام في البلدان النامية

(1) إذا كانت هناك رؤية تقول أن أداء شركات القطاع العالم لم يكن بالمستوى المطلوب فمن مزالق التعميم تطبيق هذا الاستنتاج على كل شركات القطاع العام وعلى كل الدول. فلقد اضطلع عدد كبير من شركات القطاع العام في هذه الدولة أو تلك وفي هذا النشاط أو ذاك بدور استراتيجي في التصنيع ساعد في بناء المنصات الصناعية. ويصدق هذا القول على العديد من الشركات التابعة للقطاع العام في الاتحاد السوفيتي السابق وفي الصين واليابان وجنوب شرق آسيا حالياً ولعل ما ينبغي أن يطرح في المؤتمرات السؤال الخاص بكيفية ضمان كفاءة شركات القطاع العام وليس السؤال الخاص بكيفية خصخصتها .

وعليه فإن دعوتنا تنصب على أهمية إعادة هيكلة وإصلاح شركات القطاع العام وليس خصخصتها. وهنا نقول أن عملية إعادة الهيكلة تتوقف على جملة أمور من أبرزها :

1. دقة قياس أداء شركات القطاع العام الإنتاجي والمالي .

2. أهميتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي .
3. أهميتها الاستراتيجية للاقتصاد الوطني .
4. الروابط الأمامية والخلفية التي ترتبط بها تلك الشركات .
5. دورها في عملية التنمية وفي بناء صناعات ووسائل الإنتاج .

بصورة عامة توصي بعض المؤسسات الدولية بخصخصة شركات القطاع العام عندما تكبد تلك الشركات ميزانية الدول خسائر كبيرة وعندما ينخفض معدل عائدها الاستثماري كمؤشر لنقص الكفاءة .

وهنا نقول أن من مبادئ تقويم المشاريع أن تميز بين معايير الربحية القومية ومعايير الربحية التجارية فمؤشر الربحية التجارية يكون مظللاً إذا ما تم تقويم المنافع والتكاليف الاجتماعية Cost – Benefit Analysis هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن العديد من مشاريع القطاع العام استراتيجية تزيد نفقاتها عن إيراداتها خاصة إذا ما كانت تسعى إلى تحقيق منافع اجتماعية مختلفة. وبالنسبة لشركات القطاع العام التي تأخذ شكل الشركة المساهمة حيث يمتلك القطاع الخاص جزء من أسهمها فلا يمكن الاعتماد على سوق الأوراق المالية في تحديد قيمة أسهم الشركات، إذ أن أسعار الأسهم لا تعكس بدقة الربحية .

وخلاصة ما طرح هنا:

- أن النتائج المالية ليست قياساً للتكاليف والفوائد الاجتماعية المترتبة على أنشطة الشركات .
- أن عدم تحقيق أرباح تجارية لأنشطة شركات القطاع العام لا يعني بالضرورة إنها غير مرغوب فيها اجتماعياً
- أن قياس الربحية القومية لشركات القطاع العام يستوجب تطبيق معايير تختلف عن معايير الربحية التجارية التي تطبق على شركات القطاع الخاص .

(2) كشفت دراسات الادتكتاد الخاصة بتقويم شركات القطاع العام ما يلي :

- أن الجزء الأعظم في الأرباح التجارية التي تحققها بعض شركات القطاع العام ليست أرباحاً فعلية وإنما أرباحاً ناتجة عن المغالاة في سعر الصرف أو نتيجة الدعم الذي تحصل عليه في الدول أو نتيجة حصولها على عناصر الإنتاج في الدولة ولتمكينها من المنافسة الأجنبية .
- كشفت بعض تجارب تقييم شركات القطاع العام عن قيام بعض الشركات بسبب موقعها الاحتكاري برفع الأسعار وتحقيق أرباح خيالية دون تحسن كفاءتها الإنتاجية .
- أن العديد من شركات القطاع العام على عكس الاعتقاد السائد تحقق أرباح اقتصادية فعلية وليس صحيحاً أن جميع شركات القطاع العام تحقق خسائر من عملها التجاري .

كما أن دراسة Furtune أكدت النتائج التي توصلت إليها دراسات الاوتكتاد.

وقد قامت العديد من الدول النامية بإعداد دراسات تقييم أداء أظهرت نتائج مشابهة لنتائج الاوتكتاد ونتائج مجلة Furtune وهذه الدراسات الثلاث توصلت إلى النتائج الآتية :

- هناك أمثلة رائعة لنجاح شركات القطاع العام وتمنحها بكفاءة عالية في أنحاء عديدة من العالم .
- أن شركات القطاع العام ليست دائماً أقل كفاءة من شركات القطاع الخاص وليست كلها ذات أداء سيء .
- لا يوجد دليل مرضي حتى في أقل البلدان نمواً بأن شركات القطاع الخاص أعلى كفاءة من شركات القطاع العام .

(3) ومع صحة هذه النتائج ألا أن الحقيقية لازالت قائمة والمتمثلة في معاناة العديد من شركات القطاع العام من مشاكل عديدة ، ألا أننا لا نرى مطلقاً ضرورة

تضيفه هذه الشركات بسبب تلك المشاكل ، فهذه المشاكل مهما كانت عميقة فإنها لا تبرر مطلقاً التصفية الفورية لهذه الشركات .

أننا من دعاة إصلاح القطاع العام وإصلاح سياسات القطاع العام وإذا كانت هناك أمثلة رائعة على نجاح القطاع الخاص فهناك أمثلة أروع على نجاح القطاع العام وخاصة في الاتحاد السوفيتي السابقة وفي الصين ودول جنوب شرق آسيا وحتى في الدول العربية ، بل وحتى بعض الدول النامية .

سابعاً: الاستنتاج

1. أن دعوة التخصصية المؤدلجة لتصفية القطاع العام تخفي ورائها بعد أيديولوجيا يتمثل في نشر الرأسمالية جنوباً وإخضاع دول الجنوب لمرجعيات منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين وخرائطها الاقتصادية الجديدة الرامية إلى عولمة مجتمعات الإطراف وإدماجها في الاقتصاد العالمي لتأدية وظائف اقتصادية محددة .
2. أن التوجه الرامي لإلقاء اللوم على القطاع العام وجعله مسئولاً عن كل الإخفاقات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية فيه تجاوز على أشكال ومستويات وحدة التحليل الاقتصادي .
3. أن تصفية وتفكيك شركات القطاع في الدول النامية وبالسرعة التي تمت فيها هذه العملية قياساً بالبعد الزمني الذي أخذته هذه العملية في مسيرة التطور الاقتصادي في الدول المتقدمة يشير إلى أن عملية إعادة هندسة الرأسمالية تستوجب إزالة القطاع العام الذي يقف حجر عثر أمام عملية إعادة هندسة الرأسمالية وبناء الاقتصاد العابر للحدود .
4. إذا كنا لا نريد تبراة ساحة القطاع العام في بعض إخفاقات أداءه التنموي فذلك يتطلب ترشيد عمل القطاع العام وزيادة كفاءته وإلزامه بالعمل وفق مبدأ اقتصادية المشروع وإزالة كل ...... القوانين التي تسهم في عدم كفاءة أدائه الاقتصادي ، فضلاً عن إزالة كل القوانين والتشريعات التي توفر الحماية

للقطاع العام وتجعله في موقع أكثر تنافسية هذا فضلاً عن إزالة كل القيود التي تحد من حرية اتخاذ القرار الاقتصادي السليم وبمعنى أخر أن إعادة هيكلة آليات عمل القطاع العام وإصلاحه يعد بديلاً عملياً عن الدعوة الرأسمالية لتصفيته لحساب رؤية المؤسسات الدولية والشركات عبر الوطنية .

5. أن النقطة المركزية التي نستنتجها من دراستنا هذه أن زيادة كفاءة القطاع العام مرتبطة من وجهة نظرنا بإصلاح القطاع العام وليس بتصفيته. أما من وجهة نظر التخصصية المؤدلجة فإن مشكلة القطاع العام مرتبطة بشكل الملكية. وهنا يتجلى البعد الإيديولوجي للتخصصية المؤدلجة المتمركزة حول شكل الملكية. وطبقاً لهذا البعد الإيديولوجي أن مجرد تغيير شكل ملكية القطاع العام سيؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وإيجاد حلول كل الاختلالات التنموية، وفي رأينا أن التغلب على مشاكل القطاع العام لا يرتبط بشكل الملكية بقدر ما يرتبط بإزالة الاختناقات التي تواجه وحدات القطاع العام. وهنا نود أن نؤكد أن تغيير شكل الملكية لأبعد شرطا كافياً لتحقيق كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية فالعبرة في الإنتاج وكفاءة الأسواق لكي تعمل بفعالية وانتظام مع توفر شروط المنافسة الكاملة، وان غياب هذه الشروط يؤدي إلى فشل الأسواق وعدم قدرتها على تحقيق الكفاءة الاقتصادية كما هو حاصل في العديد من الدول النامية.

6. أن عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص يقوم على مفهوم حنيف للحرية الاقتصادية والذي يعني من وجهة نظر التخصصية المؤدلجة عدم تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية لضمان حرية العمل للوحدات الاقتصادية الخاصة وهنا نؤكد أن التدخل الحكومي يمكن أن يضمن حرية العمل للوحدات الاقتصادية الخاصة وان يوفر لهذه الوحدات عبر ذلك التدخل المناخ الاقتصادي الملائم فضلاً عن مختلف أشكال الدعم الحكومي الذي يمكن أن تقدمه الدولة لقطاع الخاص.

7. أن التحـول الفجـائي في القطـاع العـام إلى القطـاع الخـاص دون إعـادة هيكلـة اقتصادية شاملة ومتكاملة مالياً ونقدياً واستثمارياً وتجارياً وإنتاجيـاً ومؤسـساتياً ومعلوماتياً وتكنولوجيـاً سـوف تـؤدي إلى مزيـد مـن التـشوهات الاقتـصادية، وعليـه لا نـرى بـان مجـرد تغـيير ملكيـة النـشاط الاقتـصادي يـؤدي إلى إدارة الاقتصاد بكفاءة أعلى، ولو كان الأمر كذلك لما كانت أمريكا من أسوء أزماتها الاقتصادية وهي تعـيش العـصر الـذهبي للعولمـة، فكلمـا زادت درجـة العولمـة زادت درجة حدة الأزمات الاقتصادية.
8. أننا نرى أن إدخال تعديلات على صنع وأسـاليب إدارة الوحـدات الاقتـصادية التابعة للقطاع العام يمكن أن يحل الكثير مـن الاختناقـات الـتي تواجـه القطـاع العام وعليه فالتحول الفجائي من وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص مـع بقاء الظروف الاقتصادية والمؤسـساتية علـى حالهـا دون تغـيير سـوف لا يقـود إلى تحسين المؤسسات التي تحويل ملكيتها بقدر إلى مزيد من الاختلالات.
9. إذا كان البعض يؤيد عملية التحول من القطاع العام إلى القطـاع الخـاص علـى أساس التدخل الحكومي المفرط الذي عمق مـن اخـتلالات الاقتـصاد الـوطني وأدى إلى مختلف أنواع الضوابط المفروضة على الأسعار وتحديد أسـعار صـرف العملات بأكثر من القيمة الحقيقية ووفر الحماية لشركات القطاع العام .. فهـذا صحيح ولكن ذلك لا يبرر إباحة الاقتصاد والعبث فيه عبر سياسات اقتـصادية كونية تصمم في الخارج بصرف النظر عن طبيعة الاقتصاد واولوياته وتـؤدي في نهاية المطاف إلى تعميق تلك الاختلالات.
10. أننا نؤيد الرأي القائل أن معظم المـشاكل الاقتـصادية الـتي تعـاني منهـا الـدول النامية ناتجة عن وضع قيود وتدخلات على عمل القوانين الاقتـصادية، خاصـة تلك القوانين المرتبطة بتحقيق الكفاءة الإنتاجية والكفاءة في توزيع الموارد علـى الاستخدامات المختلفة كما أن معظم هذه المشاكل تظهر عنـدما يـتم اسـتخدام وسائل غير اقتصادية لتحقيق أهداف اقتـصادية أو اسـتخدام وسـائل اقتـصادية

لتحقيق أهداف غير اقتصادية. كما أن السياسات الاقتصادية غالباً تكون جزئية يعوزها الحد الأدنى من الاتساق والانسجام بين عناصرها الأساسية .

11. إذا كان دعاة التخصصية المؤدلجة يرون أن معالجة الاختلالات الاقتصادية لدول الجنوب تتم من خلال تحويل الملكية (شكل الملكية)، فذلك إخلال أخر بوحدة التحليل الاقتصادي لان معالجة هذه الاختلالات تتطلب إعادة هيكلة كلية للاقتصاد وسياسات كلية متكاملة. أما اختزال سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى مجرد تطبيق برنامج عدد للتخصصية فبعد أخلالا أخر بوحدة السياسات الاقتصادية، إذ أن مثل هذه البرامج الجزئية غالباً لا تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الهيكلية الطويلة الأجل وبالتالي فإن مثل هذه السياسات التي تركز على شكل الملكية لن تحقق تقلعاً في تغيير نسب مساهمات القطاعات الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي .

12. أن حجم ودور القطاع العام أو الخاص وموقع كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية ينبغي أن يتقرر طبقاً لخيار التنمية في البلدان النامية وطبقاً لظروف كل بلد نام وليس طبقاً لإرادة صندوق النقد الدولي أو في ضوء ما يحدث في مكان أخر كما أن عملية التخصصية ينبغي أن تتم في ضوء نظرية الاختيار العقلاني والرشادة الاقتصادية وليس طبقاً لشروط الاندماج في الاقتصاد العالمي أو شروط قطع تذكرة السفر للركوبة في قطار العولمة وان كان في العربات الخلفية .

13. أن عملية التخصصية المؤدلجة الجارية حالياً في إطار موجه التحررية الاقتصادية الجديدة تجرى وفق شروط المباراة الصفرية أي أن يربح القطاع الخاص كل شئ ويخسر القطاع العام كل شئ. ومثل هذا التطرف لا يحل المشكل أو الأشكال الاقتصادي لأي بلد .

ثامناً: الرأي: كفالة نجاح التخصصية الوطنية .

إذا كانت سرعة التخصصية في هذا البلد أو ذاك لم يعد بالامكان تفاديها بسبب إصرار المستشارين المتواجدين في حجرات الدولة، فليكن تطبيق التخصصية تطبيقاً وطنياً خالصاً له شريطة كفالة الآتي:

1. كفالة أن تجري عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفق اولويات وطنية وان تتم في بيئة تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد .
2. كفالة أن تتم عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في إطار مؤسسي يتلاءم ومنهج التنمية الوطنية وان لا يكون هذا التحول ضمن إطار مؤسسي مرتبط بالخارج .
3. كفالة أن تتم عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص دون المساس بالقوانين الاقتصادية الوطنية وان لا تؤدي إلى ظهور تشريعات تسهل مقومات السيادة الوطنية إلى المؤسسات الدولية.
4. كفالة أن لا تؤدي عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى فتح أبواب الاقتصاد الوطني على مصراعيه لكل أنواع السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية، وان لا يكون هذا التحول على حساب الفاء نظم الرقابة الاقتصادية الوطنية والمساس بهذه النظم والتشريعات.
5. كفالة لا تؤدي عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى تغريب المحتوى الاقتصادي الدولة ودفع الاقتصاد الوطني للبحث عن بيئة خارجية لتنميته.
6. كفالة أن لا تؤدي عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى فك الروابط الاقتصادية القومية وان تكون على حساب الثوابت الاقتصادية القومية .
7. كفالة أن لا تؤدي عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى تفكيك مقومات التنمية المستقلة المعتمدة على الذات .

8. كفالة أن لا تؤدي عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى إخضاع الاقتصاد الوطني لإعادة هيكلة اقتصادية طبقاً لشروط العولمة البنوليبرالية وشروط الاندماج في الاقتصاد العالمي .
9. كفالة أن لا تؤدي عملية التحول في القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى :
   - تخريب شبكات الأمن الاقتصادي الوطنية .
   - تخريب شبكات الأمن الاجتماعي الوطنية .
   - إلغاء أنظمة الرعاية الاجتماعية .
   - زيادة البطالة .
   - زيادة معدلات التضخم .
   - زيادة من هم دون خط الفقر .
   - هيمنة الاستثمارات والشركات الأجنبية على حركة الاقتصاد الوطني .
   - تهميش موقع الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي .
   - تقليص الإنفاق على مرافق الصحة والتعليم .
10. كفالة أن لا تؤدي عملية تحويل الملكية إلى بيع المشاريع لصالحه مجموعة من الأفراد والمستفيدين ولصالح مجموعة من المستثمرين المقربين من أصحاب القرار في الدولة .
11. كفالة أن لا يكون هدف عملية تحويل الملكية زيادة الإيرادات (بيع ممتلكات الدولة) بقدر ما تؤدي إلى تهيئة ظروف تنافسية أفضل .
12. كفالة أن لا تؤدي عملية تحويل الملكية إلى خلق احتكارات خاصة جديدة بديلة للاحتكارات الحكومية، وان لا تؤدي إلى إثراء نفر محدود وقلة مميزة وان تخضع عملية تحويل الملكية لرقابة شديدة .
13. كفالة أن لا تؤدي عملية تحويل الملكية إلى تشويه هيكل الأسعار وتشويه هيكل الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما هي عليه قبل عملية التحويل .

14. كفالة أن لا تؤدي عملية تحويل الملكية إلى إصلاح هيكل الصادرات والواردات وإصلاح اتجاه الصادرات والواردات بحيث يعكس مصالح الاقتصاد الوطني .

15. كفالة أن لا تؤدي عملية تحويل الملكية إلى جعل الأسواق تعمل بشكل سيء والى خلق بيئة اقل تنافسية من خلال احتكار الأدوات .

وفي الختام نقول أن عملية تحويل الملكية ليست عملية بيع وشراء مجرد إنها عملية اقتصادية ينبغي أن تسهم في تصحيح اختلالات الاقتصاد الوطني، لذلك فإن السياسة العشوائية الارتجالية المتسرعة القائمة على مجرد نقل ملكية أصول هي عملية فاشلة ولا تنطوي على أي بعد اقتصادي استراتيجي. وعلينا أن لا ننساق وراء العولمة البتوليرالية المجنونة التي تهدف إلى إدارة اقتصادات الدول النامية إدارة اقتصادية مركزية عبر برامج التخصصية المؤدلجة.

مصادر البحث

1. د. حميد الجميلي . التحررية الاقتصادية الجديدة في ضوء منهج صندوق النقد الدولي . دار الشئون الثقافية ، سلسلة أفاق 17 . بغداد 2001 .
2. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. تقرير الأمين العام إلى الدورة العادية 53، 1990 .
3. الدكتور إسماعيل صبري عبدالله . "الدعوة المعاصرة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص" ندوة القطاع العام والقطاع الخاص ، القاهرة 1990 .
4. الدكتور سمير أمين. "ملاحظات حول العولمة" . مجلة الفكر العربي معهد الإنماء العربي، بيروت 1990 .
5. مؤتمر حركة عدم الانحياز . الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية بلغراد 1989 .
6. الدكتور عطية مهدي سليمان . "ملاحظات حول عملية التحول إلى القطاع الخاص" . مجلة التنمية الصناعية بغداد 1990 .
7. الاتحاد العام للغرف العربية . أوراق اقتصادية عدد 8 . بيروت 1993 .
8. الاسكوا .سياسات التكيف الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي الهيكلي بغداد 1989 .
9. الاونكتاد . تقرير التجارة والتنمية لعام 1993 .
10. منظمة العمل العربية . "خيبة أمل التحول للقطاع الخاص في أوربا الشرقية" مجلة العمل العربية العدد 54 ، 1994 .
11. الأمم المتحدة – تقرير التنمية البشرية لعام 1993 .
12. سمير أمين . "البديل الوطني الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي" مجلة المستقبل العربي 1993 .

13. الدكتور إسماعيل صبري عبدالله . "التنمية المستقلة في الوطن العربي" . مجلة المستقبل العربي العدد 190 ، بيروت 1986 .
14. د. حميد الجميلي . "الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي" . مجلة الطريق ، تموز ب أ ب ، 1999.
15. فيصل جميل سعد . "العولمة الجديدة" مجلة الطريق العدد الثاني 1997 .
16. محمد عابد الجابري . قضايا في الفكر المعاصر . مركز دراسات الوحدة 1996.
17. إسماعيل صبري عبدالله . "الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية" . مجلة المستقبل العربي العدد 222 أ ب 1997 .
18. يوسف صايغ . "الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين" . مجلة بحوث اقتصادية عربية 1996 .

الفصل الثاني عشر
الهندسة الاقتصادية للعولمة والبلدان النامية

أولا: الأثر الاقتصادي لعولمة الاقتصاد على البلدان النامية

برزت العولمة على كأحد المواضيع الاقتصادية التي فرضت نفسها على العلاقات الاقتصادية الدولية خلال فترة التسعينات، وهي مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها. أما الوصف فهو يعتبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية وحيدة متكاملة. أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه البشر. وكل ذلك مطروح في إطار من الحتمية والاقتناع الراسخ. ولعله لم يحدث منذ أن بلغت التجارة الحرة أوجها في القرن التاسع عشر أن حظت النظرية الاقتصادية بمثل هذا اليقين الواسع النطاق .

وعلى الرغم من ذلك، فإن مبادئ الأسواق العالمية الحرة تطبق بطريقة انتقائية. والفقراء تعوزهم القوة فإن مصالحهم غالباً ما تتعرض للإهمال والهدم في ظل العولمة.

وللعولمة فائزوها وخاسروها. فمع توسع التجارة والاستثمار الأجنبي، اكتشفت البلدان النامية اتساع الفجوات فيما بينها . وفي الوقت نفسه، فقد ارتفعت البطالة فيها نتيجة الخصخصة إلى معدلات لم يسبق لها مثيل، كما بلغ التفاوت في الدخول مستويات لم تسجل منذ القرن الماضي، فضلاً عن زيادة معدلات ....

وفي ظل العولمة زادت حالات سؤ توزيع الدخل وعدم المساواة وأصبحت هذه الخصائص المتأصلة في العولمة. ولأن تحرير التجارة يعرض المنتجين المحليين للأسواق العالمية المتقلبة ولتدفقات رأس المال التي تكون كبيرة بالنسبة إلى اقتصادهم ، فإن ذلك يعرضهم للمخاطر – لكنه يضاعف أيضاً من مكاسب بعضهم المحتملة . وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر ، فإن العولمة فشلت في تحديد

السياسات التي تمكن الفقراء من المشاركة في الأسواق بشروط أكثر عدلاً، على الصعيدين الوطني والعالمي .

ينبغي لمزايا تحرير التجارة أن تفوق تكاليفها بالنسبة للعالم وأدت نتائج جولة أوروغواي المعقودة في إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) إلى زيادة الإيراد العالمي بما يقدر بـ 212 بليون دولار إلى 510 بلايين دولار – كمكاسب لزيادة الكفاءة وارتفاع معدلات عائد رؤوس الأموال، وكنتيجة لتوسع التجارة .

ولكن المكاسب العامة تخفي وراءها صورة أكثر تعقيداً لمجموع الفائزين والخاسرين. ومع أن المكاسب ستفوق كثيراً الخسائر المتوقعة . إلا أن هذه الخسائر ستكون مركزة في مجموعة من البلدان لا قبل لها بتحملها – وستكون فادحة الثمن بالنسبة لبعضها .وقد تخسر أقل البلدان نمواً ما يصل إلى 600 مليون دولار سنوياً ، وأفريقيا جنوب الصحراء 1.2 بليون دولار .

ولهذا التصور آثار تبعث عن الانزعاج بالنسبة للفقر ورفاه البشر . وستترجم الخسائر في النقد الأجنبي إلى ضغوط على الدخول ، وإلى الحد من القدرة على دعم الواردات وإلى زيادة الاعتماد على المعونات في وقت أصبحت المعونات نفسها عرضة لضغوط شديدة .وسيفقد العائد من التجارة ، مما يقوض قدرة الحكومات على تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف عليها الحد من الفقر البشري بصورة مطردة .

وهناك كثير من البلدان الفقيرة لم يحقق لها توسع التجارة العالمية شيئاً يذكر . ومع أن نصيب البلدان النامية في سكان العالم زاد خلال الفترة 1970–2000 ، فإن نصيبها من التجارة العالمية لم يطرأ عليه تغير يذكر . ولكن فيما بين هذه الدول نفسها، فإن البلدان الآسيوية شهدت زيادة في نصيبها من التجارة من 4.6٪ إلى 12.5٪ ، في الوقت الذي انخفض فيه نصيب مناطق أخرى أما أقل البلدان نمواً ، والتي تشكل 10٪ من سكان العالم ، فكان نصيبها من التجارة العالمية.

92٪ - أو ما يعادل نصف نصيبها منذ عقدين من الزمان .

وهذا الاختلال واضح أيضاً في نسبة التجارة الناتج المحلي وفيما يتعلق بالعالم، كانت هذه النسبة آخذة في الارتفاع على مدى العقد الماضي، لكنها أخذت في الانخفاض بالنسبة للبلدان النامية إلـ 44 والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من بليون نسمة .

أما بالنسبة للتدفقات الاستثمارية فقد استأثر "الثلاثي" الصناعي المؤلف من أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان بمعظم الاستثمار المباشر الأجنبي وتحصل هذه الاقتصادات، جنباً إلى جنب مع مقاطعات الصين الساحلية الثمان، وبيجين، على أكثر من 90٪ من الاستثمار المباشر الأجنبي . أما بقية العالم ، والتي تضم 70٪ من السكان، فتحصل على اقل من 10٪ وبالنسبة لثلث البلدان النامية انخفضت نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي . وحيث إن تدفقات الاستثمار ترتبط في اغلب الأحيان بنقل التكنولوجيا، فإن ذلك يعني أن مناطق كبيرة من العالم قد حرمت من أوجه التقدم التكنولوجي .

لقد أضعفت العولمة سياسة الاقتصاد الكلي وأدت إلى حالات العجز المالي الكبيرة، أن تخلق عدم الاستقرار الذي يثبط المستثمرين. وحينما تمول حالات العجز هذه عن طريق الاقتراض الخارجي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقييم العملة بأعلى من قيمتها ، وهذا يؤدي مرة أخرى إلى أبعاد المستثمرين والمصدرين .

كما أهملت العولمة قضية الاستثمارات في البشر أو من العسير التوسع في الصادرات واجتذاب المستثمرين إذا كان الناس يفتقرون إلى المهارات الأساسية وسيتعذر عليهم التكيف مع الظروف المتغيرة للأسواق أو التحول إلى الصادرات الأكثر تطوراً .

ولا يمكن إلقاء كل اللوم على الحكومات بسبب المزايا المحدودة التي يمكن تحقيقها من العولمة. ذلك أن العولمة نفسها حينما تصل إلى البلدان الفقيرة، فإنها تكون في أغلب الأحيان مصحوبة بشروط غير مواتية تماماً . ومنذ أوائل

السبعينات، تعرضت أقل البلدان نمواً لانخفاض تراكمي بلغ 50٪ في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها بالنسبة إلى البلدان النامية كمجموعة ، فإن الخسائر التراكمية في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها بلغت 290 بليون دولار في الفترة بين 1980 -1991 . ويعزى الجانب الأكبر من هذا التدهور الوخيم إلى الانخفاض في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية – ففي عام 1990 كانت هذه الأسعار اقل بنسبة 45٪ عما كانت عليه في عام 1980 ، و 10٪ اقل من أدنى أسعار بلغتها أثناء الكساد الكبير في عام 1932 . ولكن تردي الأسعار لا يقتصر على السلع الأساسية. فقد انخفضت أيضاً معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية في مجال السلع المصنعة – حيث انخفضت هذه الأسعار بنسبة 35٪ خلال الفترة 1970-1991 .

وتتعرض البلدان الفقيرة أيضاً لشروط غير مواتية في مجال التمويل. وفي ظل تقديرات الجدارة الائتمانية المتدنية الخاصة بها والتوقعات المتعلقة بخفض قيمة عملتها الوطنية، فإنها تدفع أسعار فائدة هي في واقع الأمر أربعة أضعاف الأسعار التي كانت تفرض على الدول الغنية خلال فترة الثمانيات. وكإحدى النتائج المترتبة جزئياً على أسعار الفائدة المرتفعة هذه، لا تزال الديون تشكل العبء الفادح الذي يثقل كاهل الكثير من البلدان الفقيرة: فحكومات أفريقيا جنوب الصحراء تحول إلى دائنيها من بلدان الشمال أربعة أضعاف ما تنفقه على صحة سكانها .

وزيادة على التكلفة البشرية، فإن الديون تفرض عقبات اقتصادية. وبالنسبة لأشد البلدان فقراً فإن مدفوعات الدين تستهلك عادة نحو خمس حصائلها من الصادرات، مما يؤدي بصورة خطيرة إلى نضوب مخزونها المحدود من الصرف الأجنبي ويقوض قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية بشروك أكثر إنصافاً .

وفي عام 1996 تم طرح بادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين ووضع حد أقصى لمدفوعات خدمة الدين. وكانت هذه المبادرة موضع ترحيب، وهي تقتضي الامتثال لاثنين على الأقل من برامج التثبيت التابعة لصندوق النقد الدولي، التي

قد تؤجل تخفيف عبء الدين بالنسبة لبعض أفقر البلدان لفترة تصل إلى ست سنوات – بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة بشرية واقتصادية كبيرة ، إلا إن نتائج هذه المبادرة كانت محدودة جداً .

وكثيراً ما تخسر البلدان الفقيرة لأن قواعد العولمة متحيزة ضدها – لا سيما القواعد المتصلة بالتجارة الدولية. ولم تغير جولة أوروغواي من الصورة في قليل أو كثير. فالبلدان النامية، التي تضم ثلاثة أرباع سكان العالم، لم تحصل إلا على ما يتراوح ما بين ربع وثلث مكاسب الدخول المحققة – وهو توزيع ابعد عن أن يكومن عادلاً – بل إن معظم هذه المكاسب ستحصل عليها مجموعة قليلة من البلدان المصدرة الكبرى في أسيا وأمريكا اللاتينية .

ولم تمس جولة أوروغواي معظم تدابير الحماية الخاصة بالصناعة والزراعة في البلدان الصناعية، في حين تجاهلت القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى البلدان الفقيرة – ولا سيما مشكلة الديون وإدارة أسواق السلع الأساسية الأولية .

وفي ظل جولة أوروغواي تتمتع السلع من البلدان الصناعية بتخفيضات جمركية اكبر من السلع المستوردة من بلدان نامية – 45٪ بالمقارنة مع 20 إلى 25٪ وفي حين أن البلدان النامية تواجه الآن، كمجموعة، تعريفات جمركية أعلى بنسبة 10٪ عن المتوسط العالمي، فإن اقل البلدان نمواً تواجه تعريفات جمركية أعلى بنسبة 30٪ لان التعريفات الجمركية لا تزال عالية على السلع ذات الإمكانات الكبيرة بالنسبة لأفقر البلدان، مثل المنسوجات والجلود، والسلع الأساسية الزراعية.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في زيادة التعريفات الجمركية – وهي الممارسة المتعلقة بفرض تعريفات جمركية على السلع المصنعة أعلى من التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الخام. ومن شأن هذه الممارسة إنها تحصر البلدان النامية في أسواق متقلبة للسلع الأساسية الأولية، مما يؤدي إلى خفض أسعارها الحقيقية، كما أنها تسد طريقاً واضحاً أمام هذه البلدان لزيادة قيمة صادراتها .

وفيما يتعلق ببعض السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية – مثل الجلود وبذور الزيت، وألياف المنسوجات، والمشروبات – ستظل التعريفات الجمركية على المنتجات النهائية أعلى منها بالنسبة للمواد الخام بما يتراوح بين 26.8٪ .

أما بشأن الحواجز غير التعريفية التي طالبت اتفاقات الغات المتعاقبة إلى الحد من هذه الحواجز فلقد تحولت البلدان الصناعية بصورة متزايدة إلى لحواجز غير التعريفية – مثل الحصص، وتدابير مكافحة الإغراق ، وقيود التصدير "الاختيارية" وفيما قبل جولة أوروغواي ، أثرت الحواجز غير التعريفية على 18٪ من صادرات البلدان النامية، ولكن هذه النسبة ينبغي إن تنخفض الآن إلى 5.5٪ . وفي ضوء ذلك فإنه لا يزال هناك مجال كبير لتفادي الالتزام بروح اتفاقات جولة أوروغواي، إن لم يكن بنصها .

وتدابير مكافحة الإغراق موجهة إلى المصدرين الذين يبيعون بأقل من سعر التكلفة لدفع منافسيهم في البلدان المستوردة خارج سوق الأعمال التجارية، والقيام بعد ذلك باستغلال حصصهم الكبيرة في الأسواق وفرض أسعار عالية. وتعتبر تدابير مكافحة الإغراق، وما يصاحبها من عقوبات، أحد أشكال الحماية الأكثر شيوعاً. وقد زادت هذه التدابير من قبل الدول المتقدمة بمعدل يربو على الضعف في الفترة ما بين 1989 و 1999، أثرت على قسط كبير من الصادرات الموجهة إلى الدول الصناعية.

وقامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتطبيق تدابير مكافحة الإغراق ضد طائفة كبيرة من صادرات البلدان النامية – شملت كل شيء من الصلب إلى أجهزة التلفزيون الملونة ولعب الأطفال .

وليست هناك قواعد واضحة بشأن الإجراءات التي تبرر مكافحة الإغراق. وقد انتهت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه في أكثر من 90٪ من إجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذتها الولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي، فإن السلع المستوردة لا تشكل، في كثير أو قليل، تهديداً على الصناعات الوطنية. وقد زادت جولة أوروغواي من توحيد القواعد، لكنها ظلت تحتفظ ببعض المعايير التعسفية بدرجة عالية .

وتشير التقديرات إلى إن الخسائر التي تتعرض لها البلدان النامية من العملات الأجنبية نتيجة للحصص التي يفرضها اتفاق الألياف المتعددة على هذه الصادرات يتراوح بين 4 بلايين و 15 بليون دولار سنوياً. ويقضي اتفاق جولة أوروغواي بشأن المنسوجات والملابس بالإنهاء التدريجي للحصص التي يحددها اتفاق الألياف المتعددة، ويقلل التعريفات الجمركية عليها على مدى فترة مدتها 10 سنوات، ولكن فقط إلى تعريفة يبلغ متوسطها 12٪ وهي أعلى بمعدل ثلاثة أمثال التعريفة الجمركية على وأرادت البلدان الصناعية .

أما بشأن الزراعة فكان للسلع الأساسية الزراعية دائماً مكانة خاصة في التجارة العالمية، وقامت البلدان الصناعية بإعانة صادراتها الزراعية بحزم .وتدفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذان يسيطران على الأسواق العالمية، إعانات باهظة للمزارعين في كل منهما تعادل تقريباً نصف قيمة المنتجات الزراعية في اقتصاد كل منهما.

وهذه الإعانات التي تقدمها البلدان الغنية تضر ضرراً بالغاً بالبلدان النامية . فهي أولاً تبقى على الأسعار العالمية منخفضة، وبالتالي فإن هذه البلدان لا تحصل على الكثير مقابل سلعها الأساسية. ثانياً فإنها تعزل البلدان النامية عن أسواق الأغذية في البلدان الغنية. وهي ثالثاً تعرض منتجي الأغذية المحليين في هذه البلدان إلى خطر الإغراق في شكل الواردات الغذائية الرخيصة، مما يقلل الحوافز على إنتاج الأغذية وبذلك يقوض الاعتماد على الذات ويضر بسبل العيش .

وتؤدي ورادات الأغذية الرخيصة إلى تحقيق مزايا ايجابية فيما يتعلق بالدخل القصير بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تعاني من نقص الأغذية. وهي تساعد أيضاً الأسر الفقيرة التي تنفق جانباً أكبر من دخلها على الأغذية. ولكن كثيراً من البلدان

التي صنفتها منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها من البلدان المخفضة الدخل التي تعاني من نقص الأغذية، وعددها 88 بلداً، ليست في وضع يتيح لها مواصلة استيراد الأغذية .

كما أن شراء ورادات الأغذية قد لا يشكل أحد الاستخدامات الأكثر إنتاجية لأشح مواردها من النقد الأجنبي. وتنفق البلدان إلـ 88 المنفضة الدخل التي تعاني من نقص الأغذية، مجتمعة، نصف حصائلها من النقد الأجنبي على ورادات الأغذية. ومع ذلك، فإن صغار المزارعين في كثير من هذه البلدان لديهم قدرة أكبر على توفير الغذاء للسكان .

ويشير أحد التقديرات إلى أنه إذا ما خفضت البلدان الصناعية من الإعانات وتدابير الحماية المتعلقة بالزراعة بنسبة 30٪ لا غير، فإن ذلك سيحقق ربحاً إضافياً للبلدان النامية قدره 45 بليون دولار سنوياً. ويشترط اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة خفضاً قدره 21٪ فقد في حجم الصادرات المعانة. ويسمح بدعم دخول المزارعين .

أما بشأن حقوق الملكية الفكرية فقد مددت جولة أوروغواي من الأجل المحدد لحقوق براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية وعززت حماية هذه الحقوق – فزادت بذلك من تكاليف نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفيما مضى، استغلت البلدان الصناعية تدفقاً حراً إلى حد كبير في الأفكار والتكنولوجيا. وفي القرن التاسع عشر، تبنت الولايات المتحدة التكنولوجيات الأوروبية وطورتها دونما اعتبار لحقوق براءات الاختراع. وبعد الحرب العالمية الثانية فعلت اليابان نفس الشيء مع تكنولوجيا الولايات المتحدة. والآن تنفذ هذه البلدان نفسها سياسات تفرض رسوم ترخيص باهظة على البلدان النامية نظير استخدام التكنولوجيا الأجنبية. وفي اقتصاد عالمي يقوم على كثافة المعرفة، فإن مدى إتاحة فرص الحصول على التكنولوجيا بشروط معقولة هو الذي يحدد ما إذا كان بوسع البلدان إن تستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة .

إن العولمة ماضية في طريقها باطراد، ولكن ذلك يتحقق، آلة حد كبير، لصالح البلدان الأكثر دينامية والأكثر قوة من بلدان الشمال والجنوب. ووفقاً لتقديرات تقرير التنمية البشرية لعام 1992، فقد بلغت خسارة البلدان النامية نتيجة لعدم المساواة في الحصول على الفرص في مجالات التجارة والعمل والمال ما مقدراه 500 بليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 10 أمثال ما تحصل عليه سنوياً كمساعدة أجنبية. ويبدو أن الحجج القائلة بأن أشد البلدان فقراً لابد وأنها ستستفيد من ذلك في نهاية الأمر هي حجج يتعذر قبولها .

إن للعولمة آثارها على الدول النامية وعلى أمنها البشري ففي كل مكان، اقتضت حتمية سياسات، التحرير تقليص مشاركة الدولة في الحياة الوطنية، مما نشأ عنه موجة من تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وأدى ذلك، عموماً، إلى خفض الوظائف. وفي كل مكان، أدى افتتاح الأسواق المالية إلى الحد من قدرة الحكومات على إدارة حالات العجز – مما دعاها إلى تقليص الإنفاق على الصحة وإعانات الأغذية التي يستفيد منها الفقراء.

ولقد زادت الآثار السلبية على تنظيم الدول النامية بسبب تعطيل نظرية التجارة الأساسية فإن الفقراء كانوا يستفيدون من تحرير التجارة – وتتمتع البلدان النامية بميزة نسبية تتمثل في وفرة اليد العاملة غير الماهرة المنخفضة التكلفة ولم يعد بالإمكان تركز هذه الدول على السلع البسيطة الإنتاج والتي تقوم على كثافة اليد العاملة ، فإن زيادة إدماجها في الأسواق العالمية من شانه أن يعرقل من صادراتها وإنتاجها ويضعف من الطلب على اليد العاملة غير الماهرة كما يقلل من دخول الفقراء .

كما إن تحرير النظم المالية وإزالة القيود على تدفقات رأس المال لم يؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي، ولم يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من الوظائف للفقراء عن طريق إدماجهم في نظم الإنتاج الدولية .

لقد كانت سياسات التحرير مصحوبة في أحيان كثيرة بمزيد من التفاوت، حيث انخفضت حصة دخول أفقر نسبة 20٪ من السكان، كما هي الحال بالنسبة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، الأرجنتين، وشيلي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والمكسيك، وأوروغواي. وفي 16 بلداً من بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، وعددها 18 بلداً، تدهور توزيع الدخول وزادت معدلات الفقر خلال فتر تحرير السياسات. وفي الصين، بكل ما بلغته من نمو، فإن الحد من الفقر في المنطقتين الوسطى والغربية تخلف كثيراً عنه في المناطق الساحلية التي تعتمد على كثافة التصدير.

فلماذا يؤدي تحرير التجارة، الذي من المفترض نظرياً أن يؤدي إلى تضيق الفجوات بين الدخول، إلى زيادة أحوال الفقراء سواء؟ يقول أحد التفسيرات بأن الشركات الكبرى في القطاع النظامي، حيث تكون الأجور عادة أعلى منها في القطاع الصغير أو غير النظامي، تكون لها الغلبة على الصناعة التحويلية .

وإذا كانت الروابط ضعيفة بين القطاع النظامي والقطاع الصغير أو غير النظامي، فإن العولمة لن يكون من شأنها سوى تعميق المساوئ بالنسبة لعمال القطاع غير النظامي. وهناك تفسيراً آخر يقول بأن تحرير التجارة يزيد من سهولة جلب رؤوس الأموال، مما يزيد من الإنتاج لكنه يضاعف من الطلب على اليد العاملة الماهرة وليس على اليد العاملة غير الماهرة .

كما يؤدي التعميم الكاسح لتحرير التجارة إلى تعريض الفقراء للصدمات المفاجئة. وقد ينتعش بعضهم مرة أخرى مع تحسن الاقتصاد، ولكن البعض الآخر يظل أسيراً للفقر .

واتسم عصر العولمة في بعض البلدان الصناعية بزيادة في الدخل عموماً، لكنه اتسم أيضاً بارتفاع في معدلات البطالة والتفاوت. وفي عام 1995، كان هناك 34 مليون شخص بدون عمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي – أي ما يعال 7.5٪ من القوى العاملة – ومنذ عام 1979 بلغت البطالة في الاتحاد الأوروبي أكثر من الضعف، حيث وصلت إلى 11٪ .

فعلى من يقوم اللوم؟ يقول البعض إنها منافسة من جانب اليد العاملة الرخيصة في بلدان العالم النامي. ولكن يبدو أن دور تجارة البلدان النامية مبالغ فيه. فالتحليل يبين أن هذه التجارة لا تمثل إلا نسبة 10٪ على الأكثر من الزيادة في تفاوت الأجور والبطالة في مجال الصناعة التحويلية في البلدان الصناعية. وحتى لو أدى الأثر الصافي لتجارة البلدان النامية إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة ذات المهارة المنخفضة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 10٪ فإن هذا الأثر سيكون ضئيلاً، إذ أن الصناعة التحويلية تستأثر عادة بأقل من نسبة خمس الطلب على اليد العاملة ذات المهارة المنخفضة. وهناك آثار أكبر على العمالة والتفاوت تنجم عن التخفيضات المالية والتحول التكنولوجي الذي يتسبب في توفير اليد العاملة .

وهناك مبالغة أيضاً في حجم صادرات البلدان النامية في أسواق البلدان الصناعية. فواردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من البلدان النامية لا تمثل إلا نسبة 3٪ فقط من سوق السلع المصنعة. ولا تزال البلدان الصناعية تتمتع بميزان تجاري موجب بالنسبة للصناعات مع البلدان النامية – وهو يعادل أكثر من 1٪ في المتوسط من الناتج الإجمالي .

وعلاوة على ذلك، فإن البلدين الأشد تأثراً بالصناعة التحويلية للبلدان النامية، وهما الولايات المتحدة وكندا، لا توجد فيهما أعلى معدلات للبطالة .

ومن بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حظيت كندا بأكبر نسبة من العمالة في مجال الصناعة التحويلية. هكذا، فإن الحجج التي تساق بغرض إلقاء اللوم فيما يتعلق بالبطالة على الواردات هي في حاجة إلى فحص دقيق.

كيف يمكن فتح باب المزيد من الفرص أمام أفقر البلدان؟ وما هو الضمان إلى تحقيق تقاسم أكثر عدلاً لمزايا التكامل العالمي، إن المسئولية المباشرة في ذلك تقع

على كيفية تحسين إدارة العولمة والى تبني سياسات في شأنها إن تحد من الفقر وفيما يلي بعض خيارات السياسة الرئيسية لهذه الاستراتيجية .

1. إدارة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال لصالح الفقراء .
2. الاستثمار في الفقراء. من شأن العولمة أن تجعل هذا الأمر أكثر إلحاحاً . فانتشار التكنولوجيا الجديدة يضاعف من الأجور التي تحصل عليها المستويات الرفيعة من رأس المال البشري والفئات التي تتمتع بمجموعات أكثر مرونة من المهارات. أما هؤلاء الذين لم يحصلوا على التعليم الضروري فسوف يزدادون تخلفاً وراء الجميع .
3. تدعيم المشاريع الصغيرة. يتمثل أحد أهم السبل للحد من الفقر عن طريق العولمة في أن يتم ذلك من خلال توليد المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم – وهي جميعها مؤسسات تقوم على كثافة اليد العاملة بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة الحجم وسيؤدي ذلك إلى توفير قدر أكبر من الوظائف الجديدة للفقراء لبعض الوقت. وتقوم هذه المشاريع والمؤسسات بدور المتعاقدين من الباطن للمشاريع الكبرى كما أنها تعد بمثابة جسور بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وهي تزيد من قدرتها التنافسية عن طريق الحد من التكاليف الثابتة وتوفير المرونة .
4. وينبغي للمؤسسات الصغيرة التي يمكنها التصدير أن تلقى الدعم بما يمكنها من تحقيق هذه القفزة و إلا فإن الإنتاج سيظل خاضعاً لسيطرة المؤسسات الكبيرة والأقل اعتماداً على كثافة اليد العاملة. وقد تستحق أيضاً المؤسسات الصغيرة المتضررة بالواردات بعضاً من الحماية المؤقتة.
5. إدارة التكنولوجيا الجديدة. إن التكنولوجيات القائمة على تحقيق وفورات في اليد العاملة، والتي يتم استحداثها في أماكن أخرى وتتطلب مهارات متقدمة، قد لا تكون ملائمة في البلدان النامية .

6. الحد من الفقر وتوفير شبكات الآمان. إن العولمة تعيد توزيع الفرص والمزايا بطريقة يمكن أن تؤدي إلى ازدياد التفاوت. ويمكن للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتكييف التفاوت بين الدخول بصورة معتدلة أن تواجه الاختلال الناشئ عن العولمة. وهناك حاجة إلى شبكات الأمان لحماية المتضررين من هذا الاختلال ولمساعدتهم على السير في اتجاه جديد.
7. تحسين أساليب الحكم. عادة ما تؤدي العولمة إلى أضعاف تأثير الدولة – لكنها تتطلب في جوانب كثيرة منها وجود دولة قوية من اجل مساعدة الناس على جني مزاياها والتخفيف من تكاليفها. ومن الأهمية بمكان الأخذ بأساليب أفضل للحكم ليس فقط من أجل ضمان سيادة القانون والحماية من الجريمة المنظمة دولياً، ولكن أيضاً لإقامة هيكل أساسي اجتماعي واقتصادي والعمل على توسيعه .
8. ومن الضروري بذل جهود عملية على الصعيد العالمي والوطني من أجل ترجمة العولمة إلى إجراءات للحد من الفقر . وينبغي للجهود الدولية أن تتقاسم المسئولية عن توفير الصالح العام الذي هناك حاجة ماسة إليه متمثلاً في المساواة والتلاحم الاجتماعي من خلال توفير التعاون بأوسع معانيه. ومن شأن العولمة أن تزيد المنافع المستمدة من توفير هذا الصالح العام على الصعيد الدولي. وأن تزيد من الجزاءات المفروضة على تجاهلها .
9. إن الاندماج الشامل في عالم اليوم إنما يزيل الحدود بين البلدان ويضعف من قوة السياسات الوطنية. ولذلك فإن هناك حاجة إلى نظام من السياسات العالمية لكي تجعل الأسواق في خدمة الناس، وليس الناس في خدمة الأسواق.
10. وهذا يتطلب بيئة للسياسات الاقتصادية الكلية أكثر دعماً من أجل القضاء على الفقر. من الواضح أن العالم بحاجة إلى إدارة أكثر فعالية لسياسات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي . ويتأتى ذلك بمزيد من مصادر السيولة الدولية المتسمة بالاستقرار، وضمان المراقبة الأفضل، وتوفير آليات الاستجابة

الأسرع ووجود جهة إقراض كبرى متعددة الجنسيات كمرجع أخير. والمؤسسات القائمة لا تخدم هذه الأهداف بصورة كافية. وفي واقع الأمر، فإنها بتأكيدها على أهمية مكافحة التضخم وتركيزها على ضرورة الإصلاح في البلدان التي تعاني من حالات العجز، إنما هي في اغلب الأحيان تلقى بكل العبء على كاهل الفقراء – مع تحقيق اثر انكماشي على الاقتصاد العالمي .

11. توفير بيئة مؤسسية أكثر عدلاً من أجل التجارة العالمية. هناك حاجة ملحة لمعاملة منتجات البلدان النامية على قدم المساواة مع منتجات البلدان الصناعية– و إلى التعجيل بتحرير أسواق المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان الفقيرة، مثل المنسوجات، وفرض حظر شامل على إغراق الصادرات الزراعية .

12. إقامة شراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات لتعزيز النمو من أجل الحد من الفقر. ليس هناك على الصعيد الدولي ما هو أشبه بتشريع وطني يكفل العدالة الضريبية، والإدارة البيئية، وحقوق العمال، والحماية من الاحتكارات. وهذا أمر ملحوظ على اعتبار أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لها من السيطرة على الثروة والقوة الاقتصادية أكثر مما لمعظم الدول. وفي الواقع، فإنه من بين الاقتصادات الكبرى في العالم وعددها 100، هناك 50 تمثلها شركات عظمى. وهناك الآن 350 شركة كبرى تستأثر بما نسبته 40٪ من التجارة العالمية، ويتجاوز عائدها الناتج المحلي الإجمالي لبلدان كثيرة.

13. اتخاذ إجراءات بشأن الديون العالمية. إن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين في حاجة إلى تخفيف ما عليها من ديون الآن – وليس في وقت ما غير محدد في المستقبل. إن توفير المبالغ اللازمة لتخفيف عبء الديون بصورة فعالة عن كاهل العشرين الأشد تضرراً سيكلف ما بين 5.5 بلايين دولار و 7.7 بلايين دولار – وهو أقل من تكلفة قاذفة تلصص من طراز ستيلث Stealth، ويعادل تقريباً تكلفة بناء حديقة ديزني الأوروبية في فرنسا. وهذه التكاليف المالية

الزهيدة لا تقارن بالتكاليف البشرية المهولة لهذه الحالة من القعود عن العمل . وعلى مجموعة السبعة ومؤسسات بريتون وودز أن تنهي أزمة الدين بالنسبة لأشد البلدان فقراً بحلول عام 2000 . وسيقضي هذا التخفيف اتخاذ تدابير خاصة لتحويل الحد من الدين إلى حد من الفقر – وذلك عن طريق إعادة توجيه الاولويات الوطنية نحو أهداف التنمية البشرية .وإذا ما تخففت اشد البلدان فقراً من مدفوعات الدين السنوية، فإنه يمكن لها أن تستخدم هذه الأموال في الاستثمارات التي ستؤدي في أفريقيا وحدها إلى إنقاذ حياة نحو 21 مليون طفل بحلول عام 2000 وتوفير فرص التعليم الأساسي لنحو 90 مليون من الفتيات والنساء .

14. توفير فرص أفضل للتمويل من أجل البلدان الفقيرة. إذا كان للبلدان الفقيرة أن تشارك في عملية العولمة بشروط أكثر مواتاة، فإنها تحتاج إلى فرص أفضل للحصول على التمويل. ولكن رأس المال الخاص يتفادى المناطق ذات الاحتياجات الماسة، ولا سيما في أفريقيا. كما أن التمويل العام الذي يتم توفيره عن طريق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لا يكفي لسد الفجوة .
15. فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات سلع الدول النامية وإعادة النظر في اتفاقيات جولة أوروغواي بما يحقق هذا الهدف .

المبحث الثاني: العولمة والأمن البشري

للعولمة أبعاد اقتصادية معروفة، فهي تنطوي على نظرة مرنة لمفهوم السيادة وتنقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدول الوطنية ومؤسساتها الوطنية إلى سلطة المؤسسات والشركات الكونية وهي تقلص دور الحكومات وهي تهدف إلى فتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية. وهي تدعو إلى إقامة اقتصاد بلا حدود وبلا ضوابط، فالعولمة لا تقيم للوعي الاقتصادي الوطني والقومي أهمية وهي تدعو إلى تجاهل المفاهيم الوطنية ومفاهيم التنمية المستقلة ومفاهيم الاستقلال الاقتصادي .

كما تركز العولمة على كفالة هيمنة الاقتصاد والتجارة والمال على مصير العالم وهي تدعو إلى تنحي الدولة عن دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص الأجنبي وهي تدعو إلى تحكم قوانين السوق بشأن من يصبح غنياً أو يصبح فقيراً.

وبالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية للعولمة، فإن لها أبعاد اجتماعية خطيرة تتمثل في فقدان الدول لسيطرتها على التشريعات الوطنية وإلغائها أو استبدالها، وتوجهه للعنصر البشري لخدمة الأسواق وليس العكس، كذلك فإن من نتائج العولمة في المجال الاجتماعي تراجع قيمة العنصر البشري، وتدني تأثير التشريعات العمالية وسيادة قوانين السوق، وزيادة حالات التهميش والاستبعاد الاجتماعي، واختفاء فرص التوظيف والتحول التدريجي إلى العمالة المؤقتة.

فالعولمة لا تسهم في تحقيق الأمن البشري فالأمن البشري مفقود في ظل العولمة بل إن العولمة تؤدي إلى عولمة الفقر وليس عولمة التنمية .

إن العولمة المالية لا تعني سوى تدفق المال والسلع ولا تتيح فرصة لانقاد حياة الأكثرية من البشر بل إنها تهدف إلى زيادة غنى الأغنياء وإفقار الفقراء (خلف شمال في الجنوب، وجنوب في الشمال) .

إن الفرص والفوائد لا يتم تقاسمها بشكل عادل في إطار العولمة إذ إن خمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على (86٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و(82٪) من أسواق صادرات العالم و(68٪) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أما الرعاية الاجتماعية التي تشكل جوهر الأمن من البشر فهي غير مرئية في العولمة وهي مهددة دائماً بل إنها أولى ضحايا العولمة، والأكثر من ذلك فإن العولمة تعتبر أهمية للتماسك الاجتماعي .

فالسرعة الفائقة التي تتم بها العولمة تجعل حياة البشر اقل أمناً حيث انتشار التهديدات العالمية لرفاه الإنسان، وانتشار الأزمات الاقتصادية وما تسببه تلك الأزمات من بطالة، وبالإضافة إلى ذلك فهناك انتشار البطالة الناتجة عن التطور

التكنولوجي. وتتحلى صفحات أخرى للعولمة في الجانب الاجتماعي في النتائج السلبية لإعادة الهيكلة الاقتصادية، النتائج السلبية لإعادة هيكلة الشركات، وانتشار المضاربة في الأسواق العالمية، وإزالة إجراءات الحماية الاجتماعية، وانتشار الجرائم الاقتصادية، وانتشار التجارة غير المشروعة .

كما تؤدي العولمة إلى الإسراع في تفكيك القطاع العام وبيع وحداته من خلال سياسة الخصخصة ما ينجم عن ذلك من بطالة وارتفاع الأسعار. وتؤدي كذلك إلى تقليص المشاركة الشعبية في صنع القرار وخاصة النقابات العمالية، وتدمير البنية الاجتماعية للاقتصادات الوطنية .

وستؤدي العولمة إلى تزايد بؤر الفقر وسؤ توزيع الدخل بين الأمم، وداخل البلدان ذاتها، وستؤدي العولمة إلى تشوهات سوق العمل. كما ستودي العولمة إلى انهيار القاعدة التنظيمية للنقابات العمالية، وستؤدي العولمة إلى حرمان العمال من الكثير من حوافز النجاح بسبب هيمنة الآلة .

فالعولمة تعني شن الحرب على الطبقة العاملة و إلى فقدان أي حماية لحقوق العمال. والعولمة لن تتيح للعمالة للانتقال عبر الحدود (عولمة ناقصة).

إغفال العولمة لجعل الموارد البشرية والمجتمعية والبيئية في خدمة الناس .

العولمة لا توفر الحماية الاجتماعية والدعم للطبقات الفقيرة لأنها تغفل التنمية البشرية.

إن العولمة بحاجة إلى وجه إنساني يحقق:

1. الأمن البشري .
2. التنمية البشرية .
3. الحماية البشرية .

لذا فإن العولمة والرعاية الاجتماعية لا يلتقيان لأن العولمة تفرض ضغطاً على الرعاية وعلى العمل في مجال الرعاية الاجتماعية. فالقواعد الجديدة للعولمة تركز على دمج الأسواق وحرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال إلا إنها

تتجاهل حاجات الناس التي لا تستطيع الأسواق إن تلبيها وهذه العملية تؤدي إلى تهميش الفقراء من بلدان وبشر على السواء .

إن دور الرعاية في تكوين القدرات البشرية وفي التنمية البشرية جوهري، فبدون وجود رعاية حقيقية وتغذية روحية حقيقة فإن الأمن البشري سيكون مفقوداً .

لقد اتاحت العولمة فرصاً كثيرة للجرمية والجريمة تأخذ في التعولم بسرعة متجاوزة في خطاها التعاون الدولي على مكافحتها. إن العولمة تنظر إلى السياسات الرامية إلى إيجاد مزيد من العمل في مجال الرعاية سياسات غير منتجة وسياسات باهضة التكلفة من وجهة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو من رؤية تحقيق الربح.

فالعولمة تعمل على تحويل الإنتاج من الخدمات التي تقدم بلا اجر من قبيل الرعاية إلى سلع تباع في السوق بأسعار عالية. إن حدوث عجز في خدمات الرعاية الاجتماعية لا يدمر التنمية البشرية فحسب بل يفوض النمو الاقتصادي أيضاً .

إن توسيع الأسواق ينحو إلى معاقبة الرعاية الاجتماعية ويلغيها ويلغي مؤسساتها ويؤدي إلى ظهور الفقراء الجدد ويهمش الذين كانوا يستفيدون مجاناً من خدمات الرعاية الاجتماعية .

ستؤدي العولمة إلى قيام الشركات بفرض شروط تشغيل قاسية منها:

1. عدم الانضمام إلى أي تنظيم نقابي .
2. القبول بالعمل الوقتي .
3. تحمل تكاليف برامج التدريب الحديثة .

وستؤدي العولمة إلى انخفاض نسب الأيدي العاملة على أساس دائم .

وستؤدي العولمة إلى نتائج وخيمة بالنسبة لسوق العمل تتمثل في:

- زيادة البطالة التكنولوجية .
- مواجهة العمال صعوبات الحصول على فرصة عمل دائمة .

- انخفاض مستويات الاستهلاك .
- زيادة معدلات تسريح العمال .
- تقلص فرص العمل البشري وانحسارها بسبب التحول صوب الإنتاج المتعمد على التقنية العالية .
- ستؤدي العولمة إلى تسريح الأزمات الاقتصادية وما يصاحب ذلك من كساد وهبوط الطلب وتسريح إعداد كبيرة من العمال وزيادة نسب البطالة في الاقتصاد. وستدفع الطبقة العاملة ثمناً باهظاً لعولمة الأزمات .

إن العولمة لا تعني سوى الخطر الجديد الذي يهدد الطبقة العاملة ونظم الرعاية الاجتماعية. فالعولمة حرب ضد الطبقة العاملة، وهي حرب ضد الرعاية الاجتماعية. لذا نقول إن الطبقة العاملة ونظم الرعاية الاجتماعية هما أولى ضحايا العولمة. وان ظروف العمال في ظل العولمة لن تتصف بالإنسانية، ولن تؤدي العولمة إلى عولمة التنمية بل عولمة الفقر.

وفي الوقت نفسه تؤدي الضغوط المالية إلى الحد من خدمات الرعاية التي تقدمها الدولة . فقد انخفضت الإيرادات الضريبية في البلدان الفقيرة مما يمثل 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل الثمانيات إلى 16٪ في التسعينات. وتدهورت الخدمات العامة تدهوراً ملحوظاً – نتيجة للتدني الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية أو تصفية خدمات الدولة لا سيما في بلدان شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفرض التنافس الاقتصادي العالمي ضغطاً على الأجور التي تقدم مقابل أعمال الرعاية، مما أدى إلى زيادة الفجوة في الأجور بين قطاع المواد التي يمكن الاتجار بها وقطاع المواد التي لا يمكن الاتجار بها، وبين المهرة وغير المهرة .

وخلقت العولمة المالية وما رافقها في أزمات تهديدات جديدة للأمن البشري في البلدان الفنية والفقيرة ومن ابرز هذه التهديدات.

1. الأزمات المالية التي حدثت في جنوب شرق أسيا خلال الفترة 1997 -1998 وأظهرت مخاطر تقلب الأسواق المالية العالمية .

ففي التسعينات سجل صافي تدفقات رأس المال إلى اندونيسيا وتايلاند وجمهورية كوريا والفلبين وماليزيا ارتفاعاً هائلاً، بحيث بلغ 93 بليون دولار في عام 1996. وعندما أصاب الاضطراب سوقاً منها بعد أخرى، انقلب مسار هذه التدفقات رأساً على عقب بين عشية وضحاها – بحيث تدفق منها إلى الخارج 21 بليون دولار في عام 1997. وكانت هذه النكسة تمثل 11٪ من قيمة النواتج المحلية الإجمالية لهذه البلدان قبل حدوث الأزمة .

إن الآثار البشرية المترتبة على هذه الأزمة المرجح إن تستمر فترة طويلة بعد حدوث انتعاش اقتصادي .

فقد انتشرت الإفلاسات. وتعرضت ميزانيات التعليم والصحة للضغط وفقد أكثر من 13 مليون نسمة وظائفهم. ومع ارتفاع أسعار المواد الأساسية ارتفاعاً هائلاً انخفضت الأجور الحقيقية انخفاضاً شديداً، بحيث بلغت نسبة الانخفاض ما يتراوح بين 40 و 60٪ في اندونيسيا. وتصل العواقب إلى مدى أعمق من ذلك – فهذه البلدان أفادت جميعها بحدوث تآكل في نسيجها الاجتماعي، بحيث ظهرت فيها قلاقل اجتماعية وزاد فيها عدد الجرائم ، كما زاد فيها العنف المنزلي.

اضطرابات نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية وإعادة هيكلة الشركات، ونتيجة لتفكيك مؤسسات الحماية الاجتماعية، معناه مزيداً من انعدام الأمن الوظيفي وانعدام امن الدخل فضغوط التنافس العالمي جعلت البلدان وأصحاب العمل يعتمدون سياسات أكثر مرونة فيما يتعلق باليد العاملة مع وضع ترتيبات للعمل تتسم بكونها أكثر تقلقلاً.

إن التقلب المالي تترتب عليه تكاليف اجتماعية ضخمة كما أتضح من أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينات، والانهيار المالي الذي حدث في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة في أوائل التسعينات، والأزمة التي حدثت مؤخراً في

شرق أسيا . وتتجاوز التكاليف خسائر فرص العمل، وانعدام الأمن الغذائي، وتقليل الخدمات الاجتماعية. فنظم التأمين الاجتماعي الضعيفة والبطالة المفاجئة تسببان أيضاً ضغوطاً سيكولوجية واجتماعية خطيرة، مما يؤدي إلى زيادة الإصابة بأمراض الدورة الدموية وزيادة معدلات الانتحار. وقد تتجه حتى بعض الأسر المعيشية إلى الدعارة والجريمة، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وانهيار الأسرة وتزايد العنف والكراهية العرقية. ومن ثم فإن إحدى المسائل الهامة التي تواجهها الحكومات الوطنية في الأزمة هي، إلى جانب إعادة الاستقرار الاقتصادي، الإقلال إلى أدنى حد من التكاليف الاجتماعية وحماية الناس .

ويتضح من الأزمات المالية التي حدثت في الثمانينات والتسعينات أن البلدان بحاجة إلى:

- استهداف الفقراء من خلال برامج أشغال عامة وإعانات غذائية .
- حماية الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء .
- إيجاد سبل حماية رسمية من قبيل التأمين ضد البطالة .
- تجنب التقشف المالي المفرط .
- تحقيق اتساق سياسات الاقتصاد الكلي لكفالة توافقها مع الحد من الفقراء .

وإلى جانب برامج الأشغال العامة، باستطاعة البلدان أن تعتمد على خدمات التنسيب الوظيفي في القطاع الخاص لكفالة الأمن الوظيفي وأمن الدخل .

ونتيجة لعولمة الاقتصاد وانعدام المساواة بين البلدان أيضاً فقد كانت الفجوة في الدخل بين خمس سكان العالم ممن يعيشون في أغنى البلدان وخمس السكان ممن يعيشون في أفقر البلدان 74 إلى 1 في عام 1997، بعد أن كانت 60 إلى 1 في عام 1990 و 30 إلى 1 في عام 1960 .

وفي القرن التاسع عشر أيضاً زاد انعدام المساواة بسرعة خلال آخر ثلاثة عقود في عهد شهد اندماجاً عالمياً سريعاً: فقد زادت الفجوة في الدخل بين أعلى

البلدان دخلاً واقلها دخلاً من 3 إلى 1 في عام 1820 إلى 7 إلى 1 في عام 1870 والى 11 إلى 1 في عام 1913 .

وفي أواخر التسعينات كان خمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً تبلغ حصتهم :

- 86 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي – بينما كانت تبلغ حصة خمس سكان العالم ممن يعيشون في اقل البلدان دخلاً 1٪ فقط .
- 82٪ من أسواق صادرات العالم – بينما كانت حصة خمس سكان العالم ممن يعيشون في اقل البلدان دخلاً 1٪ فقط .
- 68٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة – بينما كانت حصة خمس سكان العالم ممن يعيشون في اقل البلدان دخلاً 1٪ فقط .
- 74٪ من خطوط الهاتف في العالم ، التي تمثل الآن الوسيلة الأساسية للاتصالات– بينما كانت حصة خمس سكان العالم ممن يعيشون في اقل البلدان دخلاً 1.5٪ فقط .

وقد تنبأ البعض بحدوث تقارب إلا أن العقد الماضي شهد تزايد تركيز الدخل والموارد والثروة بين الناس والشركات والبلدان.

- فبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التي يعيش فيها 19٪ من سكان العالم، تبلغ حصتها من التجارة العالمية في السلع والخدمات 71٪ وتبلغ حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 58٪ ، ويوجد فيها 91٪ من جميع مستخدمي شبكة الانترنت .
- وحقق أغنى 200 شخص في العالم زيادة بأكثر من الضعف في صافي ثروتهم خلال السنوات الأربع الممتدة من عام 1995 إلى عام 1998، بحيث تجاوزت تريليون دولار، وأصبحت قيمة الأصول التي يملكها أغنى ثلاثة بليونيرات في العالم تتجاوز قيمة الناتج القومي الإجمالي لجميع أقل البلدان نمواً مجتمعة وسكانها البالغ عددهم 600 مليون نسمة .

- وتـؤدي الموجـة الأخـيرة مـن عمليـات الانـدماج والتملـك إلى تركيـز القـوة الصناعية في الشركات العملاقة – مما ينطوي على خطـورة حـدوث تآكـل في المنافسة فبحلول عام 1998 كانت أكبر عشر شركات تعمـل في مجـال مبيـدات الآفات تسيطر على 85٪ مـن سـوق عالميـة تبلـغ قيمتهـا 31 بليـون دولار – وكانت أكبر عشر شركات في مجال الاتصالات الـسلكية واللاسـلكية تـسيطر على 86٪ من سوق تبلغ قيمتها 262 بليون دولار .
- وفي عام 1993 كانت عشرة بلدان فقط تحظى بنـسبة 84٪ مـن نفقـات البحـث والتطـوير العالميـة وتـسيطر علـى 95٪ مـن بـراءات الاخـتراع في الولايـات المتحدة خلال العقدين الماضيين. وعلاوة على ذلك فإن ما يتجـاوز 80٪ مـن براءات الاختراع الـتي تمـنح في البلـدان الناميـة يملكهـا مواطنـون يقيمـون في البلدان الصناعية .

2. عدم كفاية الموارد والمالية لأغراض الرعاية :

إن دراسات العولمة وأثرها على الناس تركز على الدخل والعمالـة والتعلـيم والفرص الأخرى، أما الشيء الأقـل ظهـوراً والـذي كـثيراً مـا يتجاهـل، فهـو اثـر العولمة على الرعاية وعلى العمـل في مجـال الرعايـة – أي مهمـة التكفـل بالمعـالين، وبالأطفـال، والمرضـى، والمـسنين و(يجـب إلا ننـسى) بقيتنـا جميعـاً، المـنهكين مـن مطالب الحياة اليومية فالتنمية البشرية لا تغـذيها زيـادة الـدخل والتعلـيم المدرسـي والصحة والتمكين والبيئة النظيفة فقط بل تغذيها أيضاً الرعاية وجوهر الرعاية هـو الروابط الإنسانية التي تخلقها وتمدها بأسباب الحياة.

والرعاية، التي يشار إليها أحياناً على أنها عمليـة إنتـاج اجتمـاعي، جوهريـة أيضاً للاستدامة الاقتصادية .

والعولمة تـضغط الرعايـة والعمـل في مجـال الرعايـة فـالتغيرات الحاصـلة في الطريقة التي يستخدم بها الرجـال والنـساء وقـتهم تـضغط الوقـت المتـاح للرعايـة والضغوط المالية على الدولة تضغط الموارد المتعلقـة بالإنفـاق العـام علـى خـدمات

الرعاية، والفجوة في الأجور بين قطاع السلع التي يمكن الاتجار بها والسلع التي لا يمكن الاتجار بها تضغط حوافز تقديم خدمات الرعاية في السوق. ونوع الجنس عامل رئيسي في كل هذه الآثار، لان المرأة في شتى أنحاء العالم هي التي تتحمل المسئولية الرئيسية عن هذه الأنشطة وتتحمل معظم عبئها .

ومع تعرض قاعدة الموارد المالية للبلدان النامية للتناقص بسبب تحرير التجارة وبسبب عولمة القاعدة الضريبية وبسبب التنافس الضريبي فإن الإنفاق المخصص لأنشطة الرعاية الاجتماعية تناقص في معظم الدول النامية ومع تآكل دولة الرعاية الاجتماعية بسبب العولمة، أصبح الناس في الدول النامية اقل أمنا وأكثر ضعفاً حيث تطحنهم وتهشمهم قوى السوق ويتعرض بقاءهم على قيد الحياة للخطر .

إن قوى العولمة دمرت شبكات السلامة الاجتماعية حيث تآكلت الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى.

إننا بحاجة إلى عولمة تؤدي إلى توليد نمو موالي للفقراء وبحاجة إلى عولمة تحد من أوجه انعدام المساواة وتعزز القدرات البشرية .

إن المكونات الرئيسية للسياسة الرامية إلى توليد النمو هي كفالة إدارة الاقتصاد الكلي السليمة واستقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز الطلب المحلي عن طريق تعديل أسعار الفائدة الحقيقة على نحو مناسب، والانضباط المالي ، وتعجيل الإنتاج الصناعي، وإصلاح مؤسسات القطاع المالي، وتحقيق الحكم الصالح ، ولكن النمو الاقتصادي وحده ليس كافياً. إذ يجب أن يكون نمواً موالياً للفقراء – يوسع قدرات الفقراء والفرص المتاحة – لهم وخيارات حياتهم . ولكفالة توليد النمو الموالي للفقراء **ينبغي أن يحقق العمل الوطني ما يلي:**

- إعادة العمالة الكاملة وزيادة الفرص كأولوية عالية من أولويات السياسة الاقتصادية .
- إزالة التحيزات المضادة للفقراء في إطار الاقتصاد الكلي .

- الاستثمار في قدرات الفقراء عن طريق إعادة هيكلة الإنفاق العام والضرائب .
- كفالة حصول الفقراء على موارد الإنتاج، ومن بينها الائتمانات .
- زيادة إنتاجية الزراعة الصغيرة النطاق .
- تشجيع المشاريع المتناهية الصغر والقطاع غير الرسمي .
- التركيز على التصنيع ذي الكثافة في استخدام اليد العاملة لتوسيع فرص العمالة.

ويتطلب الحد من انعدام المساواة في العالم النامي التدابير الإضافية التالية، التي تتخذ من خلال تحالفات الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية.

- بناء القدرات البشرية من خلال التعليم وكفالة حصول الفقراء على التعاليم، فقد تبين أن التعليم هو أهم أصل من الأصول في تفسير التفاوتات في الدخل، وقد أصبح تشتت الأجور بين مستويات المهارة كبيراً .
- جعل الإمدادات العامة من المياه المأمونة والخدمات الصحية والإسكان ميسورة للفقراء .

الفصل الثالث عشر
منظمة التجارة العالمية وهندسة عولمة الاقتصاد البلدان النامية

أولاً: نشأة اتفاقية الغات وجولاتها

تمخضت مفاوضات جولة جنيف الأولى عام 1947 على اتفاقية الغات أو الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. وهي اتفاقية تعمل دور المراقب للتجارة العالمية كما أنه يحق للدول الواقعة عليها العمل ببعض اتفاقاتها دون البعض الآخر. كما تم خلال تلك الجولة الاتفاق على 45 ألف امتياز جمركي بتكلفة عشرة مليارات دولار من التجارة بين الدول المفاوضة إلـ 23 ، أي ما يقارب خمس إجمالي إنتاج العالم في تلك الأيام. وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول في يناير / كانون الثاني 1948. وأصبحت الدول إلـ 23 التي خاضت مفاوضات جولة جنيف الأولى هي الأعضاء المؤسسين لاتفاقية الغات. وقد تركزت المفاوضات خلال هذه الجولة وجولات أنيسي 1949، وتوركي 1951، وجنيف الثانية 1956، وديلون 1961، حول التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وفي المقام الأول بين الدول الصناعية. وفيما يلي تلخيص لأهم جولات اتفاقية الغات.

1. جولة كيندي (1964 –1967)

تمخض عن جولة كنيدي اتفاق الغات لمكافحة الإغراق. لكنها فشلت في الاتفاق على القضايا الزراعية في أول محاولة للتفاوض على التدابير غير الجمركية، كما رفضت الاتفاقات الأخرى غير الجمركية في الولايات. كذلك فشلت الاتفاقات حول مكافحة الإغراق وتقدير الجمارك، لأن قانون عام 1962 الخاص بالتوسع في التجارة لم يرد فيه ما يتعلق بالإجراءات غير الجمركية، ورفض الكونغرس الأمريكي إقرار تشريع للاتفاقات .

2. **جولة طوكيو (1973 – 1979)**

تعتبر جولة طوكيو محاولة جادة لتوسيع وتحسين نظام الغات ، فقد صاغت أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم والرسوم التعويضية والمشتريات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد والمستويات ورسوم مكافحة الإغراق والطيران المدني ومنتجات الألبان واللحوم .

3. **جولة الاورغواي ونهاية الغات وتأسيس منظمة التجارة العالمية (1986 – 1994) (بدأت في اورغواي وانتهت في مراكش ودامت ثمانية سنوات)**

تعتبر أهم الجولات وأكثرها طموحاً إذ دشنت ولأول مرة التفاوض حول السلع الزراعية، وأدخلت قطاع الخدمات، وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وحماية الملكية الفكرية، كما أنها اختلفت عن سابقاتها في أن النتائج يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ولا مجال للقبول الجزئي فيهل . وبعد مفوضات دامت سبع سنوات وقع ممثلوا 117 دولة في مدينة مراكش وبالتحديد في 15/ 4/ 1994 اتفاقاً عالمياً للتجارة أصبح يعرف باتفاق مراكش، كما تم الإعلام عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت أعمالها في 1/ 12/ 1995 لتحل محل اتفاقية الغات التي عملت مراقباً مؤقتاً للتجارة العالمية منذ 1947.

ومما ينبغي ذكره أن الاقتصاد العالمي قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية كان يقوم على التكتلات الإقليمية خاصة في أوروبا وأمريكا واليابان. وقد شاب التوترات العلاقة بين تلك التكتلات مما قاد إلى البحث بجدية عن إطار أكبر ينظم ويشرف على التبادل التجاري العالمي ويمكن إجمال أهم العوامل لانتهاء اتفاقية الغات وظهور منظمة التجارة العالمية في التالي:

وكانت مفاوضات جولة اورغواي، التي تمخض عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية، الأطول والأصعب والأكثر شمولاً. فقد دامت أكثر من سبع سنوات بعد

بدايتها في بونتا دل إستا في اورغواي عام 1986، وحضرتها 125 دولة وانتهت في مراكش عام 1994 بإعلان تأسيس منظمة التجارة العالمية .

لقد أوشكت الجولة في عدة مراحل على الفشل، لذا حصل تمديد لها أكثر من مرة على أمل أن تنتهي الجولة باتفاق الفرقاء المتعاقدين. كما كانت جولة اورغواي الأكثر شمولاً والأوسع نطاقاً من كل الجولات السابقة، لأنها أدت إلى اتفاقات في مجالات جديدة تعدت المجال التقليدي للغات ألا وهو تجارة السلع والبضائع إلى الخدمات والملكية الفكرية .

وكان من ابرز نتائج هذه الجولة قرار تزويد النظام متعدد الأطراف بجهاز أقوى وأكثر كفاءة لحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء فجاء اتفاق تسوية المنازعات الذي يطرح إجراءات جديدة لتسوية المنازعات التي تنشأ بموجب اتفاقات جولة اورغواي، وهذا الاتفاق من شأنه تحسين النظام السابق بتوفير حدود زمنية صارمة للخطوات التي يتم معالجتها .

كان الهدف العام لجولة اورغواي خفض التعريفة الجمركية إلى الثلث وإزالة كثير من الحواجز غير الجمركية. وبلغ آخر خفض للتعريفة الجمركية ما يقرب من 40٪ . وقدرت الولايات المتحدة أن جولة اورغواي ستوفر دعماً للاقتصاد العالمي يصل إلى ستة تريليونات دولار خلال العقد التالي لانتهائها.

لقد جرت مفاوضات صعبة جداً في ما يتعلق بتجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية أدت إلى عقد اتفاقيتين جديدتين، هما الاتفاق العام لتجارة الغات واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. كما أعيد إدخال قطاعات أخرجت قسراً من الغات مثل قطاع الزراعة وقطاع الأنسجة والملبوسات وجرى توثيق القواعد المتعلقة بالدعم ومكافحة الإغراق .

بالإضافة إلى ذلك، أدت جولة اورغواي إلى اتفاقيات ومقررات في ما يخص تجارة السلع مثل اتفاقيات الوقاية والتثمين الجمركي والقيود الفنية أمام التجارة

وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وقواعد المنشأ وإجراءات تراخيص الاستيراد والفحص قبل الشحن .

لقد شكل برنامج العمل الذي وافق عليه الوزراء الأساس لجدول أعمال مفاوضات جولة اورغواي التي شملت 15 موضوعاً هي:

- التعريفات الجمركية .
- الحواجز غير الجمركية .
- منتجات الموارد الطبيعية .
- المنسوجات والملبوسات .
- الزراعة .
- المنتجات الاستوائية .
- بنود الغات .
- قوانين جولة طوكيو .
- مكافحة الإغراق .
- الدعم .
- الملكية الفكرية .
- إجراءات الاستثمار .
- تسوية المنازعات .
- نظام الغات .

وبعد مرور أكثر من عشرة سنوات على اختتام جولة اورغواي في عام 1993، قررت زيادة حجم التجارة العالمية بـ 25٪ كان نصيب الدول المتقدمة الجزء الأعظم منها .

- تفاقم التوترات التجارية بين الكتل والأقطاب الاقتصادية العالمية الثلاثة (la triade): الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي مما

أدى إلى ضرورة البحث عن إطار مؤسساتي يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات والإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة.

- ضرورة تحرير أسواق الخدمات المالية والتكنولوجية الحديثة التي بقيت في معظمها أسواقاً وطنية محمية واحتكارية .
- الثورة الثقافية في مجال الاتصال والمعلوماتية التي مكنت من انسياب غير مكلف للمبادلات التجارية عبر الكون .

موجز نتائج الجولات الغات السبع

السنة	اسم ومكان الانعقاد	الموضوعات	عدد الدول
1947	جنيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى ، وخاصة بين الدول الصناعية	23
1949	أنيسي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى ، وخاصة بين الدول الصناعية	13
1951	توركي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى ، وخاصة بين الدول الصناعية	38
1956	جنيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى ، وخاصة بين الدول الصناعية	26
1961-1960	ديلون	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى ، وخاصة بين الدول الصناعية	26
1967-1964	كينيدي	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	62
1979-1973	طوكيو	التعريفات الجمركية ، والتدابير غير الجمركية ، واتفاقات نطاق العمل	102
1994-1986	اورغواي	التعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، والقواعد، والخدمات ، والملكية الفكرية ، وتسوية المنازعات ، والمنسوجات ، والزراعة ، وإنشاء المنظمة .. الخ	123

ثانياً: ميلاد منظمة التجارة العالمية

ابرز سمات الاقتصاد العالمي حالياً هي حركة السلع والخدمات ورأس المال وتكنولوجيا المعلومات والأيدي العاملة. وارتبط تطور اقتصاد العولمة بالتقدم التكنولوجي المتسارع في مجال المعلومات والاتصالات، إذ أمكن التحرك والانتقال وإدارة شبكة كبيرة من الفروع والأعمال من مكتب صغير من أي مكان في العالم . وجاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الانتهاء من جولة اورغواي عام 1996 ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي، وهو ما أخاف الدول النامية والفقيرة من تغول اقتصاديات المناطق الغنية والعالم الصناعي في أمريكا واليابان وأوروبا على حساب اقتصادياتها النامية أو العاجزة .

لقد اثر ميلاد المنظمة على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب إذا زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87٪ من واردات العالم و 94٪ من صادراته، وانطلقت شركاته متعددة الجنسية (أي الشركات التي تتوزع رؤوس أموالها في أكثر من دولة) لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي التي ركزت على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي وصار فرضاً على دول الجنوب الانضمام للمنظمة .

كما اثر ميلاد منظمة التجارة العالمية على حركة التجارة الدولية حيث إن ابرز سمات النظام التجاري العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيا الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة .

وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية (WTO) وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي .

وقد تميز عقد التسعينات من القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفياتي وتعاظم نشاط الأسواق المالية وقيام تكتلات اقتصادية كبرى. وبقيام منظمة التجارة العالمية اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي WB، ومنظمة التجارة العالمية). وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات الاورغواي وللنظام التجاري المتعدد الأطراف .

وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الامثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (IMF, WB) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية. وقد شهد المجتمع الدولي اهتماماً متنامياً بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي بع أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد .

وقد حظي موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم بعد أن بد واضحاً للعيان أن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر أدت إلى نظام اقتصادي جديد أعاد ترتيب الاولويات والايدولوجيات الاقتصادية للدول، وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيداً واثر تأسيس المنظمة في هذا التعقيد والتشابك .

ومنذ ميلاد منظمة التجارة العالمية ، عقدت أربعة مؤتمرات وزراية ويعتبر المؤتمر الوزاري الذي يتألف من وزراء التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التجارة

العالمية رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل، فقد انعقد مؤتمره في سنغافورة في الفترة من 9-13 ديسمبر / كانون الأول 1999. وانعقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في الفترة من 9-13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001.

1. المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام 1996

اشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة والخارجية والمالية، والزراعة لأكثر من 120 دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية. وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ في يناير/ كانون الثاني 1995 . وشمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء وناقشت هذه الاجتماعات والجلسات المسائل المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليين من نشاط وتنفيذ اتفاقات جولة اورغواي .

وكان على جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول موضوعات مطروحة كثيرة وصل عددها إلى أكثر من 20 بندا من أهمها:

- مشكلة الحقوق الاجتماعية .
- النمو الاقتصادي والتجاري .
- الفرص والتحديات التي تواجه دمج الاقتصاد.
- معايير العمالة المركزية المعروفة دولياً .
- مشكلة تهميش الدول الفقيرة .
- دور منظمة التجارة العالمية .
- الاتفاقات الإقليمية .
- القبول بالمنظمة .
- اتفاق تسوية المنازعات .
- تنفيذ اتفاقات المنظمة .
- القوانين والتشريعات .

- الدول النامية .
- الدول الفقيرة .
- المنسوجات والملابس.
- التجارة والبيئة .
- الخدمات والمفوضات .
- اتفاق تكنولوجيا المعلومات والمواد الصيدلانية .
- برنامج العمل وجدول الأعمال الداخلي .
- الاستثمار والمنافسة .
- الشفافية في المشتريات الحكومية .
- تسهيل التجارة .

الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأول :

أولاً: الإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول به في المنظمة، وكذلك مراجعة وتقييم السياسات التجارية وخاصة من اجل:

- تقييم تنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية .
- مراجعة المفاوضات المستمرة وجدول الأعمال .
- متابعة التطورات في التجارة الدولية .
- مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المتطور .

ثانياً: الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء:

2. المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا 1998

تضمن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثاني :

- الموافقة على الاتفاق الخاص بعمل المنظمة .

- تصريح رئيس المجلس العام حول تقرير المجلس، وتصريح مدير عام المنظمة حول التطورات في نظام التجارة الدولية ونتائج ومتابعة الاجتماع الخاص بالدول الفقيرة .
- استعراض أنشطة المنظمة ومناقشات بين الوزراء حول تنفيذ اتفاقات المنظمة في الاجتماع المغلق ..
- بيانات رؤساء الدول والحكومات، ومناقشات الوزراء حول النشاطات المستقبلية للمنظمة في الاجتماع المغلق .
- الإجراءات المتخذة من قبل الوزراء.
- تحديد زمان ومكان المؤتمر الوزاري التالي .

الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الثاني :

أولاً: الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين :

يؤكد هذا الإعلان على أهمية مساهمة هذا النظام خلال 50 عاماً في النمو والتوظيف والاستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفقاً للأهداف المتضمنة في ديباجات الاتفاق العام حول التعريفات والتجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية .

ثانياً : الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الالكترونية العالمية :

يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الالكترونية العالمية وفتحها آفاقا جديدة للتجارة وحاجة الدول النامية لها على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي .

كما يؤكد الإعلان على ضرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول تقدم برنامج العمل ومواصلة الدول الأعضاء في ممارستها الحالية بعدم فرض رسوم جمركية على أجهزة الإرسال الالكترونية .

3. المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل بالولايات المتحدة عام 1999

أهم الموضوعات التي طرحت أمام المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل هي:

- مسالة تطبيق اتفاقيات جولة اورغواي .

- المناقصات الحكومية .
- التجارة الالكترونية .
- تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية .
- معايير العمل والتجارة .
- المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً .
- البيئة والتجارة .
- الكائنات المحورة وراثيا .
- التجارة والاستثمار .
- الزراعة .
- الخدمات .
- المنافسة والتجارة .
- تسهيل التجارة .

ثالثاً : تأثير منظمة التجارة العالمية على عولمة الاقتصاد .

لم يلبث قيام منظمة التجارة العالمية أن غير ملامح الاقتصاد العالمي، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان. ومع ميلاد هذه المنظمة التي تضم 142 دولة، اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته .

وتسعى الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية. وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصادياتها من المنافسة الحادة، وتغذية خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة واعتبار المنظمة جهازاً جديداً لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة .

وقد كرست هذه المنظمة حدة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال المصنع، حيث تنتج أطراف الثالوث التي تشكل دعائم الاقتصاد العالمي (أمريكا الشمالية، أوروبا، اليابان) حوالي 87٪ من الواردات العالمية وأكثر من 94٪ من الصادرات العالمية من المواذ والسلع المصنعة، والجنوب الذي مازالت اغلب بلدانه تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر والبطالة والمديونية الخارجية الخانقة وعدم الاستقرار السياسي .. إلا أن تفاقم هذا الوضع ينذر بالكارثة، خصوصاً بعد أن بدا واضحاً أن نمو واستقرار البلدان النامية شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد العالمي .

إن انعقاد مؤتمر وزراء المنظمة المزمع في نوفمبر / تشرين الثاني المقبل بالدوحة (قطر) ونجاحه بعد مؤتمر سياتل وما صاحبه من ضجة قد يسهم في تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي، إلا أن ذلك رهين بنجاح وتقدم المفاوضات متعددة الأطراف والمتعلقة بتحرير قطاعات جديدة مثل الزراعة والخدمات .. كما أن تحسن أداء الاقتصاد العالمي يبقى مشروطاً بما سيؤول إليه معدل نمو الاقتصاد الأمريكي خصوصاً بعد هجمات 11 سبتمبر / أيلول 2001 على واشنطن ونيويورك .

مدخل :

إن ابرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة .

وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية (WTO) وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي وقد تميز عقد التسعينات من القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفياتي وتعاظم نشاط الأسواق المالية وقيام تكتلات اقتصادية كبرى. وبقيام منظمة التجارة العالمية اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات

النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي IMF ، والبنك الدولي WB ومنظمة التجارة العالمي. وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات الاورغواي وللنظام التجاري المتعدد الأطراف .

وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الامثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (IMF , WB) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية وقد شهد المجتمع الدولي اهتماماً متنامياً بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد .

وقد حظي موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم بعد أن بدا واضحاً للعيان أن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر أدت إلى نظام اقتصادي جديد أعاد ترتيب الاولويات والإيديولوجيات الاقتصادية للدول، وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيداً واثر تأسيس المنظمة في هذا التعقيد والتشابك .

وفي هذا الإطار تندرج هذه الورقة التي تحاول رصد أهم التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ قيام المنظمة وعلاقة التأثير والتأثر (الجزء الأول) ودراسة العلاقة بين الشمال والجنوب في ضوء هذه التغيرات (الجزء الثاني)، وفي

الأخير نحاول التعرض لمسألة الانضمام إلى المنظمة من خلال تحليل مزايا ومخاطر العضوية ومعوقاتها .

أ. التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية .

ب.التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد .

ج. إشكاليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية

بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT)، التي تحولت ابتداء من 15 أبريل / نسيان 1994 إلى منظمة التجارة العالمية، من طرف دول عديدة بما تدعو إليه من إزالة للحواجز الجغرافية والجمركية أمام حركة التجارة بين الدول، وخارطة الاقتصاد العالمي في تغير دائم .

إن ميلاد هذه المنظمة بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة، جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينات والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصادات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات (أو متعددة الجنسيات) وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، هذا بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول الجنوب وقد عجل هذا الواقع ظاهرة العولمة، وإن كان البعض يرى أنها ظاهرة قديمة إلا أن البداية الفعلية كانت مع اكتمال أسس النظام الدولي الجديد مع قيام منظمة التجارة العالمية .

وتعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية إلا أن عقد التسعينات ابرز ميلاد ما يمكن إن نسميه "العولمة المالية" والتي يرى

البعض أنها ابرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين .

وقد حظيت الأبعاد المختلفة للعولمة بالكثير من الدراسة والتحليل غير أن البعد المالي بقى منقوصا – إن لم نقل مهملاً – من التشخيص والبحث .

وقد شهد العالم أخيراً أحداثاً هامة مثل الأزمات المالية الخانقة التي تعرضت لها المكسيك (1994/ 1995)، ودول جنوب شرق أسيا (1997) التي كانت نموذجاً يحتذي به، والبرازيل (1998)، وروسيا (1999)، وميلاد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وما نتج عن ذلك من تأثيرات على الاقتصاد العالمي ألقت بظلالها على اهتمامات الباحثين والجامعيين .

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما إنها قد تجلب معها فوائد ومزايا– إن أحسن التصرف فيها – تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، لأن نمو هذه الأخيرة أصبح شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ولتضييق الهوة بين أطرافه .

لهذا فإن الإلمام بمدى نجاعة هذه العولمة للبلاد النامية ومخاطرها ، يستوجب الوقوف عند العوامل المسببة لتعاظم هذه الظاهرة .

1. العوامل المفسرة للعولمة المالية:

ويمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية بغض النظر عن الترتيب:

- **صعود الرأسمالية المالية :**

ونعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي، داكس، كيك 40) والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية .

- **بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال :**

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمر بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال .

- **ظهور الأدوات المالية الجديدة Financial Innovation :**

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات (Swaps) والخيارات (Options) والمستقبليات (Futures)، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات .

- **التقدم التكنولوجي :**

يتكامل هذا العامل مع سابقه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية ..

- **اثر سياسات الانفتاح المالي :**

ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي .

2. العولمة المالية ... المزايا والمخاطر:

أ. المزايا :

يرى أنصار العولمة المالية إنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **بالنسبة للدول النامية :**

- يمكن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور

المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي .

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment واستثمارات الحافظة المالية Foreign Portfolio Investment بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي من الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين .
- تؤدي إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا .

– **بالنسبة للدول المتقدمة :**

- تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعاً ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

ب. **المخاطر :**

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينات إن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيرا ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة (المكسيك والنمور الآسيوية والبرازيل وروسيا ...). ويمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خصوصاً قصيرة الآجل مثل استثمارات الحافظة المالية).
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة .
- مخاطر هروب الأموال الوطنية .
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال) .

- أضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية .

ولا يختلف كثيراً دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نمواً عن دور تحرير التجارة، فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية وبدافع تحقيق الربح الوفير والسريع، فهي بالتالي تعمل على تدعيم التقسيم الدولي القائم ولا تغيره لصالح الدول النامية، إذ إن رأي أنصار منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى بأن تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي للدول تعترضه تحفظات ، فكثيراً ما يكون النمو والأداء الطيب للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس، حيث إن هذه الاستثمارات شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها ، كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم .

ففي عقد التسعينات مثلاً اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان)، وبلغت أكثر من 75٪ كمتوسط . وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة وهي (الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والصين والهند واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والمكسيك وتايلاند)، حيث تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية ، وهذا التوزيع يفند فرضية التوزيع الامثل والعادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي .

وإذا نظرنا إلى تركيبة هذه الأموال فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI والتزايد المطرد للاستثمار في الحافظة المالية FPI على حساب القروض التجارية الأخرى ، وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه

الأموال في مثل النوعين الأولين لكونهما يخلقان فرصاً جديدة للتمويل والتشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول .

أمام هذه الوضعية ما الإجراءات اللازمة للاستفادة من حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية؟

3. الإجراءات اللازمة للاستفادة من لوضع الاقتصادي الدولي:

لا توجد الدول النامية في منزلة واحدة من التقدم والتنمية، وبسبب عدم وجود حلول شاملة فإن المشاكل الداخلية التي على هذه الدول أن تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح والتحرير التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية قد تختلف من بلد إلى آخر. ولضمان ذلك لابد من تحقق جملة من الأهداف نذكر منها :

أ. استقرار السياسات الاقتصادية الكلية :

يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضرورياً للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد .

ب. تسيير المرافق العمومية بشكل محكم :

يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية التصرف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء الاقتصاديين المحليين والأجانب في هذا التسيير. ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجاباً في هذا الأداء في النقاط التالية :

- إطار مؤسساتي وقانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فاعلية.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة .
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية .
- إجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد .

ج. تدعيم القطاع المالي :

أظهرت التجارة أن الدول تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هب في الغالب التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصادياً أفضل . كما

برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي، نظراً لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود في النقطة الأولى .

ومن المنتظر أن تكون مسألة تحرير وهيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في أروقة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، نظراً لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجه بعد أزمة نهاية التسعينات .

د. تنمية المصادر البشرية:

إن مسيرة التنمية في الدول الأقل نموا أسيرة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمغرافي لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وهذا الأمر يتطلب تحقيقه تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادرة على توليد التقانة الأكثر ملاءمة لظروف هذه الدول وذلك من خلال التركيز على عنصري التعليم والبحث العلمي والتطوير (R & D) (يضيق موضوع هذه الورقة عن التحليل) .

هـ. إصلاحات سياسية :

إن نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية وتذليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخلها ومع البلدان المتقدمة مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محموم نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصادات الدول ، اتجهت مجموعات عديدة من البلدان لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة تحديات العولمة واثبات وجود في منظومة الاقتصاد العالمي بعد تزايد عدد الموقعين على اتفاقية الغات (GATT) التي أصبحت تدعى منظمة التجارة العالمية .وقد اتخذت هذه التكتلات الإقليمية محاور مختلفة منها ما هو شمال – شمال (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) أو شمال –

جنوب (منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA) أو جنوب – جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا "ASIAN " والمجموعات الاقتصادية الأفريقية) .

ثانياً : التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد :

1. الاتحاد الأوروبي :

تشمل عناصر الاندماج الاقتصادي في تجربة الاتحاد الأوروبي على عناصر الوحدة التامة مثل تحرير التبادل التجاري داخل الاتحاد وتنقل عوامل الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية بين الدول الأعضاء. ومنذ عقد التسعينات ومع تزايد عد الدول المنتمية إلى الاتحاد واكتمال مؤسساته بإنشاء البنك المركزي الأوروبي وبداية التعامل بالعملة الموحدة (اليورو) سنة 1999، يمكن القول إن تكتل الاتحاد الأوروبي أصبح كياناً متكاملاً قوياً على جميع الأصعدة ويلعب دوراً حيوياً فاعلاً في منظومة الاقتصاد العالمي .

2. تكتل النافتا :

لم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصادات متجانسة ومتقدمة كالاتحاد الأوروبي في بدايته، وإنما تجاوزه إلى السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف اقل نمواً. وفي هذا المجال نلاحظ محاولات الاتحاد الأوروبي التوسع نحو الجنوب بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ودول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ..) واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية .

ويثير هذا الصنف من التكامل (بين الشمال والجنوب) اهتمام عدد من الباحثين لما يطرحه من تساؤلات عن مدى نجاحه وعدالته، بسبب عدم تجانس أطرافه واختلاف مستويات تقدم اقتصاداتهم. ولتشخيص مزايا ومعوقات هذا النوع من العلاقات بين الشمال والجنوب ندرس بإيجاز حالة النافتا .

تأسس هذا التجمع الاقتصادي سنة 1994، ويضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك .وتعتبر أطرافه غير متكافئة، فنجد فيه المكسيك كبلد

نام إلى جانب أقوى اقتصاد عالمي (الولايات المتحدة)، مما يترتب عليه اختلاف الأهداف المرجوة من اتفاق تحرير التبادل .

فبالنسبة للمكسيك، تهدف الشراكة مع أطراف شمالية قوية إلى الرغبة في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والوصول إلى أسواق الدول الشريكة وجلب الاستثمار والتكنولوجيا، وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي .

أما بالنسبة للولايات المتحدة فتطمح من وراء هذا الاتفاق إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل مواز للقوة الصاعدة للأوروبيين، بالإضافة إلى الرغبة في الاستفادة من اليد العاملة الزهيدة في المكسيك خاصة . لكن الهدف المرجو فعلاً هو محاولة تقديم المكسيك "نموذجاً" في الانفتاح الخارجي للدول النامية، وبالتالي جلب أطراف أخرى إلى فتح أسواقها أمام السلع والخدمات، وبالتالي الدخول في منظمة التجارة العالمية .

وأخيراً بالنسبة لكندا ، فإنها تسعى إلا تبقى معزولة في محيطها القريب والاستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات، النقل، التكنولوجيات الحديثة..) .

غير أن تجربة هذا الاتفاق تعتبر حديثة النشأة مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي مما يعوق تحليل انعكاساته، لكن يلاحظ أن هذا الاتفاق يهتم بالجانب التجاري فقط، حيث لا يفترض وجود تنسيق للسياسات الأخرى (المالية والنقدية) بين الدول الأعضاء عكس الاتحاد الأوروبي حيث التكامل على جميع الأصعدة .

3. تكتل رابطة دول جنوب شرق أسيا :

يهدف تكتل رابطة دول جنوب شرق أسيا إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساساً على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.

وقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصادات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثاً أو الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي ، مما جعله نموذجاً يحتذى في التكامل الإقليمي المفتوح .

ونشير هنا إلى أن الفشل في نجاح بعض التكتلات الإقليمية ذات محور جنوب – جنوب (مثل المجموعات الاقتصادية الأفريقية ومجلس الكوميكون) ومتطلبات الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي بشكل فاعل حدا بهذه الدول للجوء إلى شراكة محورها شمال – جنوب لما قد تجلبه من منافع تخدم اقتصادات الدول النامية بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام .

ويبدو ذلك جلياً في تزايد أهمية إقامة نظام شراكة مع الاتحاد الأوروبي في مواجهة أو تخفيف آثار عولمة الاقتصاد . وإذا كان بعض الاقتصاديين يثمنون أهمية الشراكة بين الشمال والجنوب فهناك من يشير بضرورة تنميتها بين دول الجنوب قبل ذلك .

بيد أن هناك من يرى أن التكتلات الإقليمية سواء شمال – جنوب أو جنوب – جنوب في ظل ترتيبات الغات سابقاً ومنظمة التجارة العالمية حالياً ، أدت بالاقتصاد العالمي إلى عولمته وليس العكس ، حيث السائد إن هذه التكتلات جاءت لمواجهة عولمة الاقتصاد .

تكمن أهم إشكاليات الانخراط في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد الذي تبلورت ملامحه مع قيام منظمة التجارة العالمية سواء كان ذلك طوعاً ام قسراً ، في التصاعد الكبير للتبعية الاقتصادية للدول الصناعية . وهنا تكمن مخاوف الدول النامية من هيمنة الدول الصناعية الكبرى ، ولا سيما في ظل النظام الدولي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية (انظر الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية) .

ثالثاً : إشكاليات الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية :

تعتبر منظمة التجارة العالمية الحلقة الأخيرة – حتى الآن – في منظمة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية

والسياسية، وبناء على ذلك تعتبر مسالة العضوية في هذه المنظمة من المشاكل المطروحة التي تواجهها دول عديدة .

وترى البلدان الصناعية الكبرى المهيمنة أن على بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة إن تستوفى جملة من الشروط اللازمة لذلك ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- إقامة نظام ديمقراطي .
- حماية حقوق الإنسان .
- حماية الملكية الفكرية .
- عدم تشغيل الأطفال دون سن العمل .
- إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة .

وهناك صنف آخر يرى في المنظمة تكريساً للهيمنة والتبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح القوى الغربية وجماعات الضغط فيها ويعتبرها جهاز آخر بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى لإملاء السياسات والتحكم في العالم بعد أن أصبحت أشكال الاستعمار التقليدي المباشر غير منطقية .. وأنها تشكل عبئاً على التنمية من خلال إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية، وبالتالي حرمان خزينة الدول النامية من إيرادات هي في أمس الحاج إليها. يضاف إلى ذلك تأثير المنافسة اللامتكافئة على دعائم اقتصادات الدول النامية وما ينجر عن ذلك من تأثيرات سلبية .

وفي الختام نشير إلى أن 142 دولة حتى 26 يوليو / تموز 2001 انضمت إلى المنظمة وأن ثلاثة أرباع هذا العدد من البلدان النامية .

فهل على البلدان المتبقية إصلاح أنظمتها القانونية والسياسية وتأهيل اقتصاداتها حتى "ترضى" عنها القوى العظمى في المنظمة ؟ أم أن بقاءها خارج المنظمة أجدى لها ؟ وهل مزايا الانضمام إلى المنظمة تفوق انعكاساته السلبية ؟

رابعاً : خلاصة:

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفاً تاريخياً تميز باستكمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة امتدت من عام 1947 إلى عام 1994 عقدت خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT) ، كان أخرها جولة الاتفاقية العامة التي دامت ثماني سنوات من عام 1986 حتى عام 1994 وأثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية .

وفي إطار هذه المنظمة والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتبني غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، مما دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج .

وقد اختلفت وجهات نظر المفكرين حول ظاهرة عولمة الاقتصاد ، فمنهم من اعتبرها اكبر المؤامرات التي تحاك ضد الدول النامية لاستغلال مواردها لصالح الدول المتقدمة ، ومنهم من اعتبرها فرصة متاحة للدول النامية لعلاج المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ونخلص إلى القول بأن التصدي لعولمة الاقتصاد – ما بعد منظمة التجارة العالمية – إن كان ممكنا للدول الصناعية التي تتعامل مع الاقتصاد العالمي من موقع قوي ومؤثر ، فإنه يصعب بالنسبة للدول النامية بسبب ضعفها في الاقتصاد العالمي والخلل العميق في موازينها الاقتصادية الدولية .

إن نصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في تراجع منتظم ، ولا يتناقض هذا مع واقع النمو الاقتصادي الذي شهدته عدة دول نامية

(النمور الآسيوية) والمتواضع في مجمل الدول النامية الأخرى والسالب أحياناً، مما عمق الفجوة بين الشمال والجنوب .

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته منظمة التجارة العالمية في إخراج الاقتصاد العالمي من حالة الركود – من خلال تحرير وزيادة حجم التجارة الخارجية – فإن ذلك يبقى لصالح القوى الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) . كما أن استمرار تصاعد حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة يشكل هاجساً يضع علامات استفهام عديدة أمام : من المستفيد من تحرير التجارة الخارجية؟ وهل نظام الشراكة والاندماج بين دول الشمال والجنوب له ما يبرره ؟

القسم الرابع
قواعد الهندسة الاقتصادية للعولمة



الفصل الرابع عشر
التصميم الجديد لهندسة اقتصاد العولمة

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) رؤية للتصميم الجديد للتعاون الإنمائي مع إطار مؤسسي جديد للحكم الاقتصادي العالمي – إطار يدافع عن الحدود الجديدة للأمن البشري بواسطة شراكات بين الأمم تكون أكثر ديمقراطية.

وتشير دراسة (UNDP) إن صرح الحكم العالمي أعيد بناؤه أخر مرة في الأربعينات بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ظل ذكريات فترة الكساد الشديد الذي ساد في الثلاثينات التي كانت لا تزال ذكريات حية، أصبح المبدأ الذي يعلو على ما عداه هو "لن يحدث ذلك مرة أخرى أبداً" . وقد كانت البطالة شديدة – ومن ثم أصبح الهدف الجديد هو العمالة الكاملة . وكانت القواعد المتعلقة بالتجارة والاستثمار قد انهارت – ومن ثم أصبح الهدف الجديد هو منع سياسات إفقار الجار وإدارة الاقتصاد العالمي وفقاً لقواعد متفق عليها دولياً . وكان النظام النقدي الدولي قد انهار – ومن ثم أصبح الهدف الجديد هو وجود عملات مستقرة مع إجراءات متفق عليها للتكييف. وكان الانكماش قد طال أمده – ومن ثم أصبح الهدف هو سياسات اقتصادية توسعية. وكانت أسعار السلع الأساسية قد انخفضت انخفاضاً شديداً – ومن ثم أصبح الهدف هو الحفاظ على أسعار السلع الأساسية وتثبيتها. وكانت النزعة الحمائية آخذة في الارتفاع – ومن ثم أصبح الهدف الجديد هو التحرك صوب قواعد متحررة ومتفق عليها لتوسيع التجارة العالمية، ودعم البلدان التي يوجد لديها عجز في ميزان المدفوعات .

والمؤسسات الدولية التي انبثقت في الأربعينات كانت، إلى حد كبير، رد فعل للثلاثينات وكانت، جزئياً، ثمار رؤية ملهمة للمستقبل .

وقد لعبت مؤسسات الحكم العالمي التي أقيمت في الأربعينات (الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والغات) دوراً رئيسياً في

العقود الخمسة الماضية في تعجيل النمو الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة . ومن المؤكد إنها نجحت في تجنب أي تكرار للتجربة التي سبقت الأربعينات .

فلم تندلع أي أزمة عالمية بقوة أزمة الثلاثينات ولم يحدث أي كساد على نطاق العالم لمستوى كساد الثلاثينات. ولكنها كانت اقل نجاحاً بكثير في تضيق التفاوتات العالمية في الدخل أو في الحد من الفقر العالمي. وقد تقوض دور مؤسسات بريتون وودز إلى حد كبير بعد عام 1970 بانتقال عملية صنع القرارات الاقتصادية أما إلى مجموعات اصغر ، مثل مجموعة السبعة ، أو إلى عوامل أسواق رأس المال الدولية. وقد بدأت الأمم المتحدة، من جانبها، بوعد هائل ولكن لم يسمح لها أبداً بأن تلعب دورها كدعامة رابعة للتنمية .

ومع تسارع التطورات الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى مؤسسات أقوى للحكم الاقتصادي العالمي هي حاجة اكبر اليوم من أي وقت مضى . فقد أصبحت الأسواق معولمة. وترتبط قضايا الرخاء. وكذلك قضايا الفقر، بين شواغل جميع البشر. وتضعف الدول القومية مع تحول عملية صنع القرار أو إلى عملية عالمية . وفي هذه البيئة، تلزم إعادة دراسة المنظور الطويل الآجل للحكم الاقتصادي العالمي .

وقد اقترحت (UNDP) مؤسسات جديدة للقرن الحادي والعشرين انطلاقتها من إن ضرورات الأمن البشري العالمي والتنمية البشرية العالمية في القرن الحادي والعشرين وهذه القدرات ستتطلب موجة من التجديدات الخلاقة مماثلة لما حدث في الأربعينات. وتلزم على وجه الاستعجال ثلاثة تغييرات مؤسسية، على الأقل هي :

- تصميم دور معزز للأمم المتحدة في التنمية البشرية المستدامة .
- إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي للتعبير عن مفهوم للأمن أوسع كثيراً .
- إعادة تشكيل المؤسسات القائمة وتعزيزها من اجل إدارة الاقتصاد العالمي.

والاستراتيجية الممكنة الوحيدة هي توسيع نطاق المؤسسات القائمة – خطوة خطوة – للتأقلم مع تحديات القرن الحادي والعشرين .

كما تؤكد (UNDP) إن الضغوط الجديدة الدافعة للأمن البشري تتطلب دوراً قوياً من الأمم المتحدة في العمل على تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وبعض عناصر هذا الجهد موجودة بالفعل. أما العناصر الأخرى فمن الممكن استحداثها بنهج تدريجي. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في تمكين الأمم المتحدة من خدمة المجتمع الدولي باعتبارها أقوى دعامة له فيما يتعلق بالتنمية البشرية .

ومن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لابد من توفر جملة متطلبات لإنشاء إطار مؤسسي جديد للحكم الاقتصادي العالمي وابرز هذه المتطلبات الأتي:

أولاً: نموذج للتنمية البشرية المستدامة:

إذ يلزم أن تحدد الوكالات المعينة التابعة للأمم المتحدة مهمات مشتركة ونهجاً تكاملية لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالتنمية البشرية

الآن أفضل سبل تعزيز جهدها الإنمائي الإجمالي وتنسيق استراتيجياتها فيما يتعلق بالمساعدة ، مع اعترافها بالحاجة إلى جهاز إنمائي تابع للأمم المتحدة يكون أكثر تكاملاً وفعالية وكفاءة .

وسيلزم في الأيام المقبلة تعاون أوثق كثيراً فيما بين قيادة هذه المؤسسات، على كل من صعيد المقار والصعيد القطري، وكذلك مع قيادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ثالثاً: موارد ومسئوليات إضافية:

ذلك أنه إذا تولدت موارد إضافية لدعم استراتيجيات التنمية البشرية – سواء عن طريق ميثاق تخصيص نسبة 20٪ مقابل نسبة 20٪ أو عن طريق صندوق عالمي للأمن البشري، على نحو ما شرحنا من قبل – فسيكون جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المعزز في وضع ممتاز يمكنه من إدارة ورصد هذه الموارد الإضافية ومن تولي المسئوليات الجديدة عن التنمية الاجتماعية التي يمكن أن تنبثق من مؤتمر القمة الاجتماعي .

ويقترح بعض المحللين إنشاء وكالة مندمجة للتنمية البشرية. غير أنه من الأفضل كثيراً الاستفادة من نواحي القوة النسبية في كل صندوق إنمائي من صناديق الأمم المتحدة والاعتماد على الجهات الكبيرة التي تتعامل معها هذه الصناديق وعلى الولايات الإنمائية التكاملية التي أوجدتها هذه الصناديق لنفسها بمرور الوقت – بدلاً من استهداف الدمج الصريح. فاهم من أي دمج إداري سطحي الدمج الجوهري لأطر سياسة الصناديق الإنمائية، وقدر من إعادة التشكيل وبعض الإصلاحات الإدارية – وكذلك المظلة الإجمالية للتنمية البشرية المستدامة . ولكن هذا الاعتبار يفرض مسئولية رئيسية على جميع الصناديق الإنمائية القائمة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتفاف حول برنامج مشترك وحول هيكل مدروس جيداً .

رابعاً : مجلس للأمن الاقتصادي :

إن الخطوة الأخرى في تعزيز دور الأمم المتحدة في التنمية البشرية المستدامة هي إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي – وهو محفل لصنع القرار على أعلى مستوى لاستعراض التهديدات للأمن البشري العالمي وللاتفاق على التدابير المطلوبة .

ويجب إبقاء المجلس صغيراً ويسهل التحكم فيه. ويمكن أن تتكون عضويته من 11 عضواً دائماً من البلدان الصناعية الرئيسية ومن البلدان النامية الأكثر كثافة سكانية. ويمكن إضافة 11 عضواً على أساس التناوب من شتى الجهات الجغرافية والسياسية .

وسيتمثل البديل الفوري في مد نطاق ولاية مجلس الأمن الحالي حتى يمنه أن ينظر ليس فحسب في التهديدات العسكرية بل أيضاً في التهديدات للسلم الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية .

ولهذا الغرض، قد يكون من الضروري إقامة كيان مستقل داخل المجلس– كيان عضويته موسعة ودوره جديد في الأمن الاجتماعي– الاقتصادي .

والبديل الممكن الآخر هو استخدام المجلس الاقتصادي والاجتماعي– بحيث ينشا في داخله مجلس تنفيذي صغير ويسهل التحكم فيه يكون بامكانه الاجتماع في دورة دائمة وصنع قرارات تصدق عليها الهيئة بأكملها فيما بعد .

ونظام التصويت في مجلس للأمن الاقتصادي ينبغي إلا يتضمن حق النقض (الفيتو). ولكن لطمأنة جميع الجهات أن مصالحها المشروعة ستكون محمية، ينبغي أن يقضي نظام التصويت تصديق أغلبيات البلدان الصناعية والبلدان النامية، وليس أغلبية جميع الأعضاء فقط، على جميع القرارات .

وفضلاً عن تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة، سيعمل مجلس الأمن الاقتصادي بمثابة رقيب على توجهات السياسة الخاصة بجميع المؤسسات المالية والدولية والإقليمية. وينبغي أن يكون بمقدور المجلس، لينفذ قراراته بفعالية

الوصول إلى الصندوق العالمي للأمن البشري المقترح من قبل وستلزم للمجلس مساندة من قبل أمانة فنية لتعد له خيارات السياسة لكي ينظر فيها .

خامساً: مصرف مركزي عالمي:

إن وجود مصرف مركزي عالمي ضروري للقرن الحادي والعشرين – وذلك من اجل إدارة الاقتصاد الكلي إدارة سليمة، ومن اجل تحقيق الاستقرار المالي العالمي، ومن اجل مساعدة التوسع الاقتصادي للأمم الأفقر. وهو سيؤدي خمس وظائف:

- يساعد على استقرار النشاط الاقتصادي العالمي .
- يعمل كمقرض للمؤسسات المالية ، كملاذ أخير لها .
- يهدئ الأسواق المالية عندما تتوتر أو تشوبها الفوضى .
- ينظم المؤسسات المالية، لا سيما مصارف الإيداع .
- يهيئ وينظم سيولة دولية جديدة .

وقد كان من المفروض أن يؤدي صندوق النقد الدولي كل هذه الوظائف، ولكن البلدان الصناعية كانت تمانع في منحه المسئولية عنها، مما اضعف دوره إلى حد كبير على مدى العقدين الماضيين .

ويمكن لأربع خطوات أن تحول صندوق النقد الدولي إلى مصرف مركزي عالمي حسب رؤية (UNDP) :

1. إصدار جديد من حقوق السحب الخاصة. فقيام صندوق النقد الدولي بإصدار حقوق سحب خاصة جديدة – في حدود 30 إلى 50 بليون من حقوق السحب الخاصة – يمكن أن يساعد على تحقيق انتعاش عالمي، حيث إن الضغوط التضخمية منخفضة، وأسعار السلع الأساسية متدنية للغاية، ومعظم العالم تخنقه سياسات انكماشية .

وهذا الإصدار من حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يساعد أيضاً على الوفاء باحتياجات البلدان الفقيرة إلى وجود احتياطي لديها. فهناك الآن 25 بلداً

نامياً لا يتجاوز ما لديها من موارد دولية غير ذهبية سوى ما يعادل احتياجاتها من الواردات لمدة ثمانية أسابيع. ووجود مخصصات من حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يمكنها من زيادة احتياطياتها دون مزيد من الاقتراض أو دون إتباع سياسات انكماشية تؤخر النمو الاقتصادي وتفرض تكاليف بشرية لا داعي لها .

ويمكن أيضاً إن تكون هناك بعض الابتكارات في توزيع حقوق السحب الخاصة. فإذا كانت تخصص بصفة أولية على أساس حصص صندوق النقد الدولي، فإن البلدان الفقيرة ستحصل على اقل مما يلزمها من أجل احتياجاتها من الاحتياطي، بينما ستحصل البلدان الصناعية أن تحيل قدراً من مخصصاتها إلى البلدان النامية عن طريق مرافق سحب مبالغ اكبر من الأرصدة المتاحة .

وينبغي أيضاً أن يكون القطاع الخاص قادراً على الاستفادة من حقوق السحب الخاصة.

فالمصارف التجارية، مثلاً يمكن أن تودع عملات وطنية لدى مصارفها المركزية وأن تحصل على حقوق سحب خاصة لكي تستخدمها في المعاملات الدولية .

2. مرفق مالي موسع للتعويضات والحالات الطارئة. إذ يلزم تغيير المرفق المالي للتعويضات والحالات الطارئة – وذلك بثلاث طرائق . **فأولاً** ، ينبغي إلا تكون هناك أي قيود على الحصص فوصول أي بلد، الآن، إلى ذلك المرفق يقتصر على نسبة مئوية من حصته، ومن ثم قد لا يكون البلد قادراً على الحصول على تعويض كامل عن النقص في صادراته. **ثانياً** ، يلزم تمديد فترة القروض بحيث لا يتعين على البلدان أ، تسدد قيمة القروض قبل انتهاء الحالة الطارئة. **ثالثاً**، ينبغي إلا تكون هناك أي شروط مرتبطة بالاقتراض. فإذا كان بلد ما يعاني من عوامل خارجية خارجة عن سيطرته، يبدو من الغريب وجوب إخضاعه للعبء الإضافي الذي تمثله شروط صندوق النقد الدولي .

3. إدارة الاقتصاد الكلي العالمية. إذ ينبغي أن يكون وجود صندوق نقد دولي معزز أمراً رئيسياً في إدارة الاقتصاد الكلي العالمية – بحيث يستعرض سياسات جميع البلدان، سواء كانت مقترضة نشطة ام لم تكن. فإذا كانت سياسات البلدان الرئيسية غير مستدامة – كأن يكون لديها عجز مرتفع في الميزانية أو معدلات فائدة غير ملائمة ينبغي للمصرف المركزي العالمي أن يطلب من مصرف التسويات الدولية ربط مستوى الاحتياطيات التي يلزم أن تحتفظ بها المصارف مقابل القروض التي تقدم إلى هذه البلدان. المصارف الخاصة وسيعطي المصرف المركزي العالمي سلطة قوة هامة مؤثرة على السياسات الكلية لكل دول العالم .

وصندوق النقد الدولي لديه بالفعل قدر كبير من التأثير على البلدان النامية عن طريق شروطه للإقراض– ولكن شكل الشروط ينبغي أن يتغير. فبدلاً من الاعتماد حصراً على إدارة الطلب في المدى القصير وعلى السياسات الانكماشية في البلدان الفقيرة (حيث لا يوجد إلا القليل الذي يمكن أن ينكمش)، ينبغي أن يركز الصندوق تركيزاً أكبر على التوسع في العرض لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية البشرية .

4. الإشراف على الأعمال المصرفية الدولية . إذ ينبغي لصندوق النقد الدولي بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية، أن يكتسب قدراً من السيطرة النظامية على الأنشطة المصرفية الدولية فتدفقات رأس المال تجتاح بقوة الإعصار الحدود الدولية، وتخلق في بعض الأحيان اضطراباً في الأسواق الدولية . ومثلما تنظم أسواق رأس المال المحلية، ثمة حاجة أيضاً إلى حد أدنى من التنظيم في أسواق رأس المال الدولية.

وهذه الخطوات الأربع لن تحيل صندوق النقد الدولي إلى مصرف مركزي عالمي كامل الأهلية ، ولكنها ستساعد على تحركه في ذلك الاتجاه . وفي ضوء

احتياجات الحكم العالمي للقرن الحادي والعشرين، يمكن لمؤتمر القمة الاجتماعي أن يوفر خدمة قيمة بأن يدعو إلى مناقشة جدية بشأن هذه القضية .

سادساً : مؤسسة استثمانية دولية للاستثمارات .

أصبحت أسواق رأس المال الخاص نشطة للغاية في إعادة تدوير الأموال إلى الأسواق الناشئة في البلدان النامية . ولكن معظم هذه الأموال يذهب إلى حفنة من الأمم التي توجد لديها جدارة ائتمانية، ولا سيما في شرق أسيا وأمريكا اللاتينية .

ويلعب البنك الدولي بالفعل دوراً جم الفائدة في مساعدة البلدان النامية في الحصول على إمكانية وصول اكبر إلى أموال هذه الأسواق - لا سيما بالنسبة للبلدان التي قد لا تكون قادرة على الحصول على هذه الأموال على أساس جدارتها الائتمانية المحدودة. وتدخل البنك الدولي في السوق يساعد البلدان النامية عن طريق الحصول على أموال بشروط اقل تكلفة، وعن طريق إطالة مدد الاستحقاق، وعن طريق تقديم القروض للقطاعات الاجتماعية التي قد لا تمسها الأسواق الخاصة لولا ذلك (وهي التعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة)، وعن طريق الجمع ما بين توفير الأموال وتقديم المشورة بشأن السياسة فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي. ولكن الحجم الكامل لإعادة التدوير التي يقوم بها البنك متواضع إلى حد ما: فمن حيث الصافي، نجد أن نقل الموارد إلى البلدان النامية هو نقل سالب، يتراوح بين ناقص بليون وناقص بليونين سنوياً .

وفي مواجهة انخفاض عمليات نقل الموارد، يلزم تفكير خلاق وجديد من أجل إعادة تدوير الفوائض الدولية بنقلها إلى البلدان النامية. ومن الممكن أن يتولى البنك الدولي دور مؤسسة استثمانية دولية للاستثمارات – بحيث يبيع السندات للأمم التي يوجد لديها فائض ويقرض حصائل ذلك إلى البلدان النامية .

وهذه السندات يتعين، لكي تكون قادرة على منافسة السندات التي تصدرها الحكومات، أن تكون جذابة. فمن الممكن، مثلاً أن تكون مضمونة ضد تقلبات العملة، وربما تكون محمية من التضخم. ومع أن السندات قد يكون معدل عائدها

اقل، فإنها يمكن أن تكون أكثر أمناً من السندات الحكومية، التي لا توجد أي ضمانات لها من هذا القبيل .

ويمكن للبلدان النامية أن تقترض من المؤسسة الاستثمانية بشروط ملائمة لمستوى تنميتها ويمكن للبلدان الحديثة العهد بالتصنيع أن تدفع المعدلات التجارية، بينما تدفع البلدان ذات الدخل المنخفض معدلات اقل – وهذه ستكون بمثابة إعانة يتعين على أعضاء المجتمع الدولي الأغنى أن يتحملوها. فإذا ثبت أن بعض المقترحات المتعلقة بالرسوم أو الضرائب الدولية مقبولة من جانب المجتمع الدولي، سيصبح تجميع للموارد متاحاً من أجل إعادة تدوير أموال السوق المعانة على هذا النحو.

وستتطلب هذه الابتكارات أيضاً إعادة تغذية أكثر تلقائية لرأس مال البنك الدولي بالموارد، وسيتعين زيادة نسبة توجيه رأس ماله لتمكينه من تقديم قروض تعادل نسبة أعلى من رأس ماله .

وحيث إن نشؤ مؤسسة استثمانية دولية للاستثمارات من المرجح أن يكون عملية طويلة قد يكون من الجدير، في غضون ذلك، النظر في إنشاء مرفق جديد للقروض في البنك الدولي. والبلدان النامية التي تحصل حالياً على قروض من البنك الدولي تندرج في فئتين: تلك المتقدمة النمو بدرجة تجعلها قادرة على تحمل الشروط الصارمة التي يتطلبها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتلك الفقيرة بدرجة تجعلها مؤهلة للحصول على أموال بشروط تساهلية من الرابطة الإنمائية الدولية .

ولكن بلداناً كثيرة، مثل بلدان جنوب أسيا، تقف بالتأكيد بين هاتين الفئتين المتطرفتين. وقد حاول البنك الدولي أن يتأقلم مع نقائص أدواته الإقراضية وذلك بأن يمزج ما بين موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير وموارد الرابطة الإنمائية الدولية. ولكن نظراً لان الرابطة الإنمائية الدولية تمثل حالياً نسبة 30٪ فقط من مجموع القروض التي يقدمها البنك الدولي فإن هذا يحد من إمكانية ذلك المزج.

والعائق الآخر فيما يتعلق بكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والرابطة الإنمائية الدولية هو مبلغ الأموال المتاحة. فالولايات المتحدة هي أكبر مساهم في كليهما – وبالتالي لديها معظم الأصوات. ولكنها لا ترفض فحسب زيادة مساهمتها بل لا ترغب أيضاً في أن تقدم البلدان الأخرى مزيداً من المساهمات، نظراً لان ذلك من شأنه أن يقلل من قوة تصويت الولايات المتحدة . ولولا هذا العائق لكان من المحتمل أن تكون اليابان، مثلاً، قادرة على زيادة مساهمتها كثيراً.

وسيتمثل حل كلتا المشكلتين في إنشاء مرفق جديد للقروض – مرفق للمساعدة الوسيطة، يكون له مجلس إداراته وهيكل تصويته المستقل. وسيكون ذلك المرفق قادراً على تلقي أموال من المانحين مباشرة وإقراضها إلى البلدان ، مثل باكستان والهند، التي تكون مستعدة للتحرر من شروط الرابطة الإنمائية الدولية ولكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الجدارة الائتمانية الكافية لكي تفي بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير الصعبة. ويمكن للمقترضين أن يدفعوا، مثلاً ثلثي معدل الفائدة السائد، لمدة 25 عاماً .

وهذا المرفق من شأنه أن يتيح للبنك الدولي تركيز موارده الخاصة بالرابطة الإنمائية الدولية على التنمية الطويلة الآجل في أفريقيا بصفة رئيسية – وذلك على نحو مماثل لتركيزه على أسيا طيلة السنوات الأولى الخمس والعشرين من وجود الرابطة الإنمائية الدولية. وعندئذ سيكون البنك الدولي قادراً على تركيز أموال البنك الدولي للإنشاء والتعمير على البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، وبذلك يحمي المكانة الائتمانية لسندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في أسواق رأس المال الدولية.

سابعاً: منظمة التجارة العالمية:

من أهم نتائج جولة اورغواي للمفاوضات التجارية تحويل "الغات" من اتفاق مؤقت إلى مؤسسة كاملة – يرأسها مؤتمر وزاري هي منظمة التجارة العالمية الجديدة وهذه المنظمة مكلفة بمراقبة العلاقات التجارية العالمية وإدارة تجارة العالم .

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن منظمة التجارة العالمية الجديدة هذه ينبغي أيضاً أن تكون لها مسئوليات أخرى . فهي، من المؤسسات التي يمكن أن تساعد على التفاوض بشأن أنواع التعاون الإنمائي الجديدة التي سبق اقتراحها وأن تساعد على تنفيذها، ومن قبيل ذلك التعويض عن الأضرار ودفع ثمن مقابل الخدمات التي تقدم .

ويقترح البرنامج أنه من الممكن للمرء توسع منظمة التجارة العالمية إلى منظمة عالمية للإنتاج والتجارة – لتغطي تحويلات الاستثمارات والتكنولوجيا أيضاً. ويمكن أن يكون وجود منظمة تجارة عالمية قوية ذا فائدة جمة للبلدان النامية.

ولكن وجود ملعب متوازن أمر لا يكون ذا فائدة كبيرة إذا كان احد الفريقين أقوى بشكل ساحق بالنسبة للفريق الآخر. ومن ثم سيكون على البلدان النامية أن تستثمر استثمارات أكبر كثيراً في قدراتها الوطنية إذا كان عليها أن تتنافس على صعيد دولي .

سابعاً: سلطة عالمية مناهضة للاحتكار:

إن الشركات عبر الوطنية تتحكم في أكثر من 80٪ من تجارة العالم وتسيطر على إنتاج وتوزيع وبيع سلع كثيرة من البلدان النامية، لا سيما في أسواق الحبوب والتبغ. ويقدر أن 25٪ من تجارة العالم يحدث كتجارة فيما بين شركات داخل نطاق الشركات عبر الوطنية .

ومن ثم فإن هذه الشركات عبر الوطنية تتمتع بنفوذ كبير يمكن ، إذا سخر من اجل التنمية البشرية المستدامة، أن يكون جم الفائدة . وهناك توافق آراء متنام على أن الحكومات والشركات عبر الوطنية ينبغي أن تعمل معاً عن كثب من اجل تحقيق الرفاه الاقتصادي الوطني والدولي .

وهذا التركيز للنفوذ يمكن أيضاً أن يكون ضاراً فالشركات عبر الوطنية تهربت، إلى حد ما، من الأنظمة التي تفرضها السلطات الوطنية، وأصبح من دواعي القلق الدولي السرعة والسهولة اللتين يمكنها إن تعيد بهما تشكيل أصولها

ونقل مكان إنتاجها وتحويل أصولها ونقل التكنولوجيا والمبالغة في تحديد أسعار النقل . كما أن الشركات عبر الوطن انخرطت في ممارسات احتكارية وأبدت عدم حساسية إزاء الشواغل البيئية (من المعتقد أن أكثر من 50٪ من غازات الاحتباس الحراري تتولد عن هذه العمليات) .

ومن ثم فان هناك ما يدعو بقوة إلى إشراف دولي ما على الشركات عبر الوطنية. وستكون نقطة بدء مفيدة إكمال مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية، التي تم التفاوض عليها الآن بعد عمل دام 20 عاماً . ومن الممكن أن يعقب ذلك إنشاء سلطة عالمية مناهضة للاحتكار داخل الأمم المتحدة – لرصد التقيد بالمدونة الجديدة ولضمان لجوء الشركات عبر الوطنية إلى ممارسات احتكارية وتقييدية، لا سيما في المعاملات مع البلدان النامية .

ثامناً: مؤسسات جديدة لمجتمع مدني عالمي:

إن الشكل الذي تتخذه مجتمعاتنا لا يتوقف على الحكومات حصراً، فالأفراد، والأسر، والجماعات المجتمعية، والمؤسسات الدولية، والشركات عبر الوطنية، ووسائط الاتصال يساعدون كلهم، مع غيرهم، على تشكيل المجتمع المدني.

وهناك أيضاً آلاف من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على صعيد وطني وصعيد دولي – حيث ترصد حقوق الإنسان، وتنظم المعونة الإنسانية، وتدعو لمصالح جماعات مثل النساء أو المعوقين أو السكان الأصليين . وتظهر منظمات جديدة في كل عام ، وكثيراً ما تنبثق تلقائياً استجابة للاحتياجات المحسوسة وتشكل تحالفات جديدة من اجل التغير ويمكن لهذه المنظمات أن تؤثر بقوة على سياسة الحكومة ، مثلما أظهرت منظمات نسائية وجماعات بيئية كثيرة .

ومن المنظمات الدولية غير الحكومية الجديدة الأكثر أهمية مجلس الأرض، الذي أنشئ في عام 1992 بعد انعقاد مؤتمر قمة الأرض في البرازيل، حيث أدى زهاء 10000 منظمة غير حكومية دوراً بالغ الأهمية . وسيعمل مجلس الأرض

كأمين مظالم عالمي بشأن قضايا البيئة والتنمية .وهو يزمع إصدار تقرير سنوي عن الأرض ليذكر المجتمع العالمي بالنجاحات والإخفاقات الهامة في ميدان التنمية المستدامة وليولد ضغطاً من أجل إحداث تغيير في السياسات العالمية .

ويمكن للمؤسسات الحكم المدني مراقبة النساء ومراقبة مجمل الأعمال المصرفية الدولية. وقد اقترح تقرير التنمية البشرية لعام 1992 إنشاء منظمة تسمى منظمة الأمانة الدولية، على غرار منظمة العفو الدولية، لإجراء بحوث بشان حالات الفساد والتعريف بها . وقد أقيمت منذ ذلك الحين منظمة غير حكومية جديدة، هي منظمة الشفافية الدولية، على هدى هذه الخطوط، وإن كان من السابق لأوانه كثيراً الحكم على مدى ما ستكون عليه من فعالية.

وفي إطار مؤسسات الحكم الاقتصادي العالمي يرى جان تنبرغن، أول فائز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد، إننا بحاجة إلى ما لا يقل عن حكومة عالمية. وقد يبدو ذلك أمراً يوطوبيا الآن. ولكنه يشير إلى أن "المثاليين الموجودين اليوم كثيراً ما يصبحون الواقيين في الغد" .

ويشير جان تنبرغن إلا انه لم تعد مشاكل البشرية من الممكن أن تحلها الحكومات الوطنية . فيما يلزم هو حكومة عالمية .

وأفضل سبيل لتحقيق ذلك هو تعزيز نظام الأمم المتحدة. وهذا معناه في بعض الحالات، تغيير دور وكالات الأمم المتحدة من إسداء المشورة إلى التنفيذ. وهكذا، تصبح منظمة الأغذية والزراعة وزارة الزراعة العالمية وتصبح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وزارة الصناعة العالمية، وتصبح منظمة العمل الدولية وزارة الشئون الاجتماعية العالمية .

وفي حالات أخرى ستلزم مؤسسات جديدة تماماً. ومن الممكن أن تشمل هذه المؤسسات، مثلاً شرطة عالمية دائمة تكون لديها سلطة استدعاء الأمم للمثول أمام محكمة العدل الدولية، أو أمام محاكم أخرى تنشأ خصيصاً. وإذا لم تلتزم الأمم بحكم المحكمة، ينبغي أن يكون من الممكن تطبيق جزاءات، عسكرية وغير عسكرية.

ومن الممكن أن تشمل المؤسسات الأخرى سلطة للمحيطات (استناداً إلى قانون البحار الجديد)، وسلطة للفضاء الخارجي قياساً عليها، لمعالجة أمور من قبيل الفضاء الخارجي والطيران والأقمار الاصطناعية الخاصة بجمع المعلومات.

ولكن بعض أهم المؤسسات الجديدة ستكون مؤسسات مالية – وهي بالتحديد وزارة عالمية ومصرف مركزي عالمي. وستكون وزارة الخزانة العالمية بمثابة وزارة مالية عالمية. وستتمثل مهمتها الرئيسية في جمع الموارد اللازمة للوزارات العالمية الأخرى عن طريق نظام واحد أو أكثر من نظم فرض ضرائب عالمية تلقائية. وإذا حدث أي تأخير في دفع الاشتراكات من جانب الحكومات الأعضاء، يكون على تلك الوزارة إتاحة أموال للأغراض التي تمس الحاجة أليها. وعلاوة على ذلك سيكون هناك مصرف مركزي عالمي يؤسس بحيث يكون صورة معدلة من صندوق النقد الدولي لكي يتولى، ضمن جملة أمور ، السياسات النقدية والمصرفية والسياسات الخاصة بسوق الأوراق المالية .

وتماماً مثلما يوجد لدى كل أمانة نظام لإعادة توزيع الدخل، ينبغي أيضاً أن تكون هناك "سياسة مالية عالمية" مقابلة ينفذها البنك الدولي والمصرف المركزي العالمي . وإعادة التوزيع هي القضية السياسية الرئيسية للقرن العشرين . ومن المفيد هنا المقارنة بالأمم التي يوجد فيها حكم جيد . فنسبة الناتج المحلي الإجمالي التي توزع من خلال استحقاقات الضمان الاجتماعي تتباين تبايناً كبيراً من بلد لأخر. وهي اقل عادة في البلدان النامية: فهي 0.3٪ في رواندا و 2.1٪ في بنغلاديش، و2.3٪ في بوليفيا. وهي أعلى عادة في البلدان الصناعية ولكنها تتباين تبايناً كبيراً فهي 6.0٪ في اليابان ، و 12.6٪ في الولايات المتحدة ، و 33.7٪ في السويد . وهناك عاملان رئيسيان يفسران هذا التباين: هما مستوى التنمية وسياسة البلد الاجتماعية – السياسية. فانخفاض النسبة في البلدان النامية هو انعكاس لتخلفها من حيث التنمية ولكون بلدان كثيرة منها تعيش في حالة إقطاعية: حيث الأثرياء معتادون على أن يحكموا الناس، ويشعرون أيضاً بالفقر بالنسبة إلى الأثرياء في

البلدان المرتفعة الدخل. ولكن هذا ليس مبرراً لحالة التجاهل القاسية الحالية: فهناك ما يدعو بشدة إلى قدر اكبر كثيراً من إعادة التوزيع داخل البلدان النامية.

ولكن ينبغي أن تكون هناك أيضاً إعادة توزيع على الصعيد الدولي من خلال التعاون الإنمائي . فما هو مدى ما ينبغي أن تقدمه الأمم الصناعية للبلدان النامية؟ لقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1970 أن يلزم هو نسبة 0.7٪ وبحلول عام 1991 كان المتوسط المقدم فعلاً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو 0.33٪ فقط. ولكن الرقم المستهدف من الأمم المتحدة هو نفسه منخفض . وفي السبعينات والثمانينات اتسعت الفجوة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. وكانت الحيلولة دون ذلك تستلزم أن تكون المعونة المقدمة تعادل نسبة 1.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي .وعندما يصبح الاقتصاد العالمي متزايد التكامل، ينبغي أن تصبح إعادة توزيع الدخل العالمي مماثلة لإعادة توزيع الدخل داخل الأمم التي يوجد لديها حكم جيد .

وبعض هذه المقترحات، لا ريب، بعيدة الاحتمال وتتجاوز آفاق الإمكانيات السياسية الحالية. ولكن المثاليين الموجودين اليوم كثيراً ما يصبحون الواقعين في الغد.

الفصل الخامس عشر
العولمة و إعادة الهيكلة المالية الدولية والدور الجديد لصندوق النقد الدولي

في ظل العولمة النيوليبرالية تجري عملية إعادة هيكلة مالية واسعة النطاق يتحول من خلالها دور رأس المال من خادم للاقتصاد المنتج إلى عين عليه، وتصبح وظيفة المال في الاقتصاد المالي المعولم وسيلة للتكاثر المالي وليس للتراكم الإنتاجي، وبذلك يفقد رأس المال وظيفته الأساسية، وتصبح الأموال وهما في رقم دفتري أو نبضة الكترونية .

لقد دمج رأس المال إلى قوة العولمة التي إتاحتها التكنولوجية ووسائل الاتصالات ليتحول إلى رأسمالية مالية مسرحها حركات رؤوس الأموال بين الأسواق والبورصات المالية بعيداً عن أنظمة الرقابة الحكومية.

وفي عصر العولمة المالية يحل عصر الحكم العالمي للشركات ورأس المال الدولي والمضاربين الدوليين محل الاستعمار الذي كان يتمثل في الاحتلال الفعلي للدول والاستعمار الجديد هو أكثر جشعاً ومكراً واستتراء من الاحتلال القديم .

ومن خلال العولمة المالية تجري إعادة الهيكلة المالية حيث يتم الاستيلاء على ثروات الآخرين ومواردهم ولكن بعمليات تكنولوجية أكثر ذكاء وتتم في الخفاء ولا تراها العين المجردة ، ومن ابرز مظاهر إعادة الهيكلة المالية ما يلي:

الظاهرة الأول: تدويل الأزمات المالية وإتاحة الفرصة أمام المتضاربين الدوليين أمثال جورج سوروس في إحداث الأزمات المالية، فالمضاربين يستطيعون من خلال استثماراتهم بالأموال المضاربة إن يسبحوا في غضون ثواني قليلة البلايين من الدولارات من سوق إلى سوق مسببين انهيارات في أسواق الأوراق المالية وتخفيضها في قيمة العملات الوطنية وأزمة اقتصادية تحطم الاقتصاد الإنتاجي وتحطم الشركات والبنوك الوطنية وتذهب بالإطارات المواطنين إدراج الرياح .

الظاهرة الثانية: تمكين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركات التمويل الدولية العملاقة من إخضاع الاقتصادات التي تقع ضحية المديونية لشروط قاسية في مقابل تقديم القروض (قروض الأزمات)، وحيث يصبح الصندوق والبنك وشركات التمويل هي المتحكمة باقتصاد ذلك البلد كما حصل في جنوب شرق أسيا وروسيا .

الظاهرة الثالثة: تحويل اقتصادات منتجة ومناطق برمتها في حومة الاضطرابات والأزمات المالية إلى اقتصادات محطة فاقدة لاحتياطياتها وفاقدة لاستقلالها الاقتصادي انه لأمر مخيف رؤية البنوك والشركات الوطنية والنشاطات التجارية وهي تتهاوى وتؤول إلى الإفلاس عشية وضحاها، فمن مجموع 282 شركة مدرجة على سوق جاكارتا للأوراق المالية كانت عاملة مع مطلع عام 1998، نجد إن 22 شركة ظلت قادرة على العمل بعد أزمة جنوب شرق أسيا وإظهار العملة الوطنية .

وقد وجدت العديد من دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية إن الرأسمال العالمي هو الذي يتحكم باقتصادياتهم دون الحصول على موافقتهم، وترسل لهم فاتورة الخسارة في كازينو رأس المال العالمي من خلال صندوق النقد الدولي.

وهكذا يصبح جنون رأس المال العالمي القائم على السلب ونهب الثروات أمراً مرعباً، وقد وصف الاقتصادي الأمريكي لستر ثورة أخلاقيات هذا النظام بأنها أخلاقيات "الجريمة" تعتبر ببساطة نشاطاً اقتصادياً .

الظاهرة الرابعة: تقسيم الاقتصاد العالمي بين دول المراكز وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان ودول الأطراف الدائرة في فلكها .

وان دول المركز تقوم باجتذاب الأموال من شتى انحاء العالم لأسواقه المالية وتقوم دول المركز بإعادة ضخ الأموال إلى دول الأطراف بشكل مباشر كالقروض أو الاستثمارات المالية أو بشكل غير مباشر عبر الشركات المتعددة الجنسية، وطبقاً

لهذا الرأي الذي يراه جورج سوروس بان إحداث الأزمات المالية في دول الأطراف تعود بالفائدة على اقتصادات دول المركز من خلال شراء أسهم الشركات التي أفلست ومن خلال تقديم القروض بشروط قاسية ومن خلال هبوط أسعار المواد الأولية وانخفاض أسعار المستوردات بسبب هبوط قيمة العملة في البلدان التي وقعت ضحيا الانهيار .

الظاهرة الخامسة: اختفاء نظم الرقابة المالية على حركة رؤوس الأموال وخاصة اختفاء السيطرة الحكومية على المضاربة .

وفي مثل هذا النظام يمكن إن توجه قنابل العولمة المالية نحو أي بلد لتتركه خراباً ودماراً دون إطلاق رصاصة واحدة. فأجهزة الكمبيوتر التي تستعمل بشكل ذاتي تستطيع في غضون ثوان قليلة إن تسحب المليارات من أموال المضاربين العالميين من أي سوق لتترك ذلك البلد محطماً ومدمراً بعد إن تستنزف احتياطياته وتطيح بعملته الوطنية وتسبب إخفاقاً في تسديد التزامات ديونه ليتم إخضاع اقتصاد هذا البلد الضحية في نهاية الأمر إلى الحكم العالمي لصندوق النقد الدولي والى ملكية أسهم الشركات المتعددة الجنسية، أما الوصفات التي تنطوي عليها شروط الصندوق فسوف تؤدي إلى إلزام دول الخراب بإتباع برامج والإصلاح المالي، وعند ذلك تستغل الشركات المتعددة الجنسية الفرصة للانقضاض على بقايا الاقتصاد لإعلانه للبيع في كازينو راس المال العالمي

وطبقاً لهذه العملية أصدر المضاربون الدوليون حكمهم بالإعدام على اقتصادات جنوب شرق أسيا ثم قاموا بالمضاربة على أساس هذا الحكم وبذلك تحولت دول جنوب شرق أسيا من نمور إلى قطط أليفة .

الظاهرة السادسة: قيادة العالم من كارثة مالية إلى أخرى بعد إطلاق العنان للقوى الجديدة التي أفرزتها الثورة المالية العالمية، وبعد إن أخذت تتلاشى وتضمحل المؤسسات والتشريعات الوطنية لتحل محلها مؤسسات كونية وتشريعية كونية لم تعد الدول قادرة في ظلها على ضبط تحركات عناصر اقتصاداتها .

لذا فان العولمة المالية تملك وسائل تدمير ذات قوى هائلة تتمثل في القوة الرعناء للأموال المضاربة التي تستطيع إن تأتي بدمار شامل هائل وسريع يؤدي إلى انهيارات اقتصادية حيث تتهاوى العملات الوطنية والأسواق المالية وتغلق البنوك أبوابها وتعلن الشركات إفلاسها كما إن ملايين البشر سينضمون تحت مظلة الفقر. وكل ذلك يحصل بطرفة عين وكل ذلك يحدث من خلال الضغط على أزرار الكومبيوتر في واشنطن وول ستريت ودون الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة سوى رصاصة الرحمة الاقتصادية بإعلان انهيار الاقتصاد والشركات إذا اقتضى الأمر .

إن سرعة انتقال الأموال في ظل العولمة الاقتصادية القائمة على الرأسمالية المعلوماتية هي سرعة انتقال النبضات الالكترونية، حيث إن المليارات من الدولارات تنتقل من سوق لأخرى في أجزاء من الثانية. وهذه السرعة التي تزيد عن سرعة الصوت تعطي هذه الأموال الهائلة نتائج تدميرية هائلة تدمر اقتصاد البلد بقوة تدميرية تعادل القوة النووية ، إنها قنابل الرأسمالية المعلوماتية التي تدمر الاقتصاد .

ولعل السبب الرئيسي للازمات الاقتصادية التي حدثت في التسعينات في القرن الماضي هو إن نسبة الربع فقط من الاستثمارات الأجنبية كانت مستثمرة في القطاعات الإنتاجية، بينما نسبة 75٪ الباقية كانت مستمرة ومستثمرة في أنشطة مضاربة في الأسواق المالية، وتتمكن من إن تغادر البلد في أي لحظة. و ينطبق هذا التحليل على دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق أسيا، إذ في زمن قياسي لا يتعدى طرفة عين من خلال برامج الكومبيوتر تم إخراج البلايين من الدولارات من سوق إلى أخرى تاركة البلد الذي خرجت منه ليتخبط تحت انقاض التدمير الاقتصادي .

وضمن عمليات إعادة الهيكلة المالية الدولية أنيط بصندوق النقد الدولي دور جديد يتمثل بصفقات الإنقاذ التي يقدمها الصندوق للدول المنكوبة بعد

تـدميرها مـن خـلال الأزمـات الماليـة والمـصرفية الـتي يحـدثها رأس المـال العـالمي وفي مقابل صفقات الإنقاذ .

تلزم الدول التي أصابتها الأزمة بإتباع برامج التكيف التي يفرضـها صـندوق النقد الدولي والتي تعني من الناحية الفعلية تقليصاً عنيفـاً في النفقـات الاجتماعيـة، وبشكل أساسي في أنشطة الرعاية الاجتماعية .

وفي نطاق هذه الظاهرة تواجه بلدان الجنوب اليوم مرجعيات منظومة العولمـة النيوليبرالية التي باتت أكثر عداء لتوجهاتها وخصوصاتها التنمويـة. وفي إطـار هـذه العولمة تخضع بلدان الجنوب لعولمة الفقر بدلاً من عولمة التنمية.

فالعولمة النيوليبراليـة ومرجعياتهـا تنتهـك بقواهـا الـسيادة الوطنيـة وتخـترق الأنظمة ونظم الرقابة الوطنية وتدول الأزمات وتنقل أعباءها إلى الطرف الأضـعف في المجتمع الدولي .

كما إن تعمق هذه الظواهر سيخلق شمالاً في الجنوب وجنوباً في الشمال، مما يعني زيادة فجوة الغنى والفقر بين شعوب العالم. والظـواهر الجديـدة أخـذت تلـزم عالم الجنوب للخضوع لبرامج ضبط اقتصادي تـزرع الاضـطراب وتخلـق الفوضـى الاقتصادية والاجتماعية، وتلغى أنظمـة الرعايـة الاجتماعيـة وتحاصـر دور الدولـة وتقلص من قدرتها على تصميم سياساتها الاقتصادية .

الظاهرة السابعة: ظهور النظام التجاري العالمي الـذي تـشرف عليـه منظمـة التجارة العالمية والذي يستند إلى خطاب منافق ليبرالي متطرف ينسجم مع الحمائيـة الانتقائية ويفتح أسواق الدول الناميـة عنـوة ويحمـي الأسـواق الـتي تـسيطر عليهـا الاحتكارات الدولية. وفي هـذا النظـام يـتم القـضاء علـى البنـى الدفاعيـة وأنظمـة الحماية لبلدان الجنوب ويتم اختراق أسواقها عـبر اتفاقيـات جولـة اورغـواي الـتي تشرف عليهـا منظمـة التجـارة العالميـة الـتي باتـت منظمـة دكتاتوريـة. وفي النظـام التجاري العالمي لازالـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تفـرض قانونهـا العـدواني والتمييزي حول التجارة الخارجية والقانون نموذجاً للقسرية في العلاقـات التجاريـة

الدولية يقوم على التهديد بفرض عقوبات بحق البلدان التي تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها إنها مذنبة ولا تفتح أسواقها، أمام سلعها وخدماتها واستثماراتها .

والعولمة النيوليبرالية ومرجعياتها تطلق الأصولية السوقية العدوانية وقواها المدمرة لتقرر من يصبح غنياً ومن يصبح فقيراً ولتكبد الدول النامية خسائر هائلة عبر آليات العولمة المالية والياتها المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد يعمل بالنسبة 20٪ من سكان العالم ولكنه يستثنى ويذل ويحط ويهمش من قدر 80٪ الباقية وهو سكان عالم الجنوب. وهذا النظام يلزم عالم الجنوب بالاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع متخلف لأداء وظائف محددة طبقاً لشروط العولمة ومرجعياتها .

إن منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين بكل ظواهرها تعمل على إدارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية تمنع ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول اليوم الإبقاء عل النظام الدولي الهرمي الذي تقف هي على قمته، وفي محاولتها هذه يتعرض الأمن الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية لمزيد من السلطوية ولمزيد من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار .

وعبر هذه الظواهر تحاول مراكز الرأسمالية العالمية تحميل العالم اجمع كلفة وتضحيات الخروج من أزماتها الاقتصادية بعد إن عجزت وسائلها الاقتصادية المالية والنقدية من ذلك . كما تحاول منع دول الجنوب من احتلال مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجية والدخول في ثورات العصر واحتلال موقع بين التكتلات الاقتصادية العملاقة عبر إلحاقها وإدماجها بالاقتصاد العالمي كمجتمعات طرفية، وكذلك تمنع دول الجنوب من بناء منصاتها الصناعية والتكنولوجية عبر آليات الحماية التي كانت متاحة في القرن العشرين للدول المتقدمة النمو وللدول حديثة التصنيع .

وفي منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين التي تهيمن عليها المؤسسات الدولية يتم تفويض مبدأ تعددية الأطراف ويتم تآكل توافق الآراء الدولي من اجل التنمية ويتم التشكيك بصوابية المبادئ التي نصت عليها الصكوك الدولية كميثاق حقول الدول وواجباتها الاقتصادية وميثاق بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

وعبر هذه الظواهر تتزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي لعالم الجنوب ويتم تحميل الدول النامية تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة جراء ما يسمى بإعياء أو إرهاق التكيف فضلاً عن عدم وضع حلول بناء لمشاكل الاقتصاد العالمي المترابطة ولمشاكل دول الجنوب خاصة، وأبعاد دول الجنوب من المساهمة الفعالة في القرار الاقتصادي الكوني وخاصة في المسائل التي تشكل جوهر مستقبلها الاقتصادي .

وتحت شعار (العولمة النيوليبرالية وحرية الأسواق والتحررية الاقتصادية الجديدة) تشن المنظومة الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها حرباً ضد إيديولوجية الدولة والقطاع العام وتعلن إن الخطر الذي يهدد مستقبل الجنوب يأتي من الدولة وتدخلها في الشئون الاقتصادية ومن قطاعها العام. وراحت هذه المنظومة تمهد الطريق لتفكيك القطاع العام وأبعاد الدولة عن إدارة الشئون الاقتصادية وبما يسمح بتطبيق اللبرلة المؤدجلة .

إن بلدان الجنوب وفي قمة الجنوب التي انعقدت في كوبا عام 2000 طالب بإقامة تعاون دولي يكون عادلاً ومنصفاً ويمنح أولوية عالية للتنمية المتكاملة والشاملة عبر حوار مثمر وبناء مع الدول المتقدمة على أساس من المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة التي تعزز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتزيد من إمكانية تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي، وإقامة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس التعددية القطبية بدلاً من التفرد وهيمنة القطب الواحد، فعلى أساس

المشاركة الدولية في عملية صنع الاقتصادي العالمي بدلاً من المركزية العالمية لعملية صنع القرار الاقتصادي العالمي.

وإزاء هذا المشهد فان التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد أداة فعالة لاستغلال امكاناتها إلى أقصى حد وبما يؤدي إلى تشجيع التنمية وتقاسم الموارد والراية والمعرفة الفنية الموجودة في عالم الجنوب وتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي وتشجيع النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة .

إن منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين زعزعت الثقة في النظام التجاري العالمي من خلال جعل النظام العالمي أكثر سلطوية ودكتاتورية، وعليه لابد من إعادة النظر في اتفاقيات جولة اورغواي والابتعاد عن الحمائية الانتقائية الجديدة التي تمارسها مراكز الرأسمالية العالمية ضد بدلن الجنوب ومن خلال مشاركة الدول النامية مشاركة تامة في إعادة صياغة اتفاقيات جولة اورغواي، وبحيث تكون الجولات القادمة جولات إنمائية تصحح اختلالات الهياكل الإنتاجية لدول الجنوب. هذا فضلاً عن تعزيز نظام الافضليات التجارية، ووفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزامها في التنفيذ الكامل للمعاملة التفضيلية لصادرات البلدان النامية .

ومن خلال العولمة النيوليبرالية يتم تسويق نظريات اقتصادية جديدة تقوم على الأحادية وعلى برامج التكيف الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومن خلال هذه النظريات يتم إخضاع دول الجنوب لإعادة هيكلة واسعة النطاق تلغي من خلالها كافة أنظمة الرقابة الحكومية وتطلق يد الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية للعبة باقتصادات الجنوب.

وفي ضوء منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين واجهت اقتصادات الجنوب في السنوات الأخيرة عوامل وبيئة خارجية بدأت تعمل على الحد من

تحقيق أهدافها الاقتصادية وجعلتها تبحث عن بيئة خارجية لتنميتها، وجعلت تنميتها تتم بالإنابة .

وتعمل حيتان العولمة على محاصرة المحتوى الاقتصادي لعالم الجنوب كرابطة اقتصادية وكاستراتيجية للأمن الاقتصادي لعالم الجنوب. وتعمل هذه الحيتان على تقسيم عالم الجنوب إلى مجموعة من الدوائر الاقتصادية المتقاطعة فيما بينها والمتكاملة دولياً من خلال.

أ. إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية لعالم الجنوب وخلق ولاءات اقتصادية جديدة .

ب. ربط اقتصادات الجنوب بمراكز الرأسمالية العالمية عبر مناطق التجارة الحرة .

ج. استخدام ثروات عالم الجنوب بما يحقق مصالح مراكز الرأسمالية العالمية .

د. إخضاع اقتصادات عالم الجنوب لإعادة هيكلة واسعة النطاق طبقاً لاولويات الليبرالية الجديدة .

وفي إطار مشهد العولمة النيوليبرالية تتفاقم معدلات البطالة والمشكلات الاجتماعية، وهي بمثابة قنابل تنفجر عاجلاً ام أجلاً، ملحقة اضطراباً سياسياً، يترجم نفسه بدور بفرار رؤوس أموال وركود اقتصادي وانفجار البورصات المالية وتدهور قيمة العملات.

والدور الجديد لصندوق النقد الدولي يفرض شروطاً جديدة على مديني العالم الثالث. فعندما تأتي الأزمة، يضمن صندوق النقد الدولي للدول الدائنة تسديد قيمة استثماراتهم على حساب رهن اقتصادات بلدان العالم الثالث، التي عليها أولاً إن تدفع فائدة عالية تعكس المجازفة التي يفترض بأن الدائنين قد قاموا به عند استثمارهم في هذه البلدان، ومن ثم عليهم إن يدينوا لصندوق النقد الدولي من اجل تنفيذ التزاماتهم. كل هذا يعني بان تدخل صندوق النقد الدولي يلغي المجازفة المزعومة التي قبض المستثمرون مقابلها نسب فائدتهم الباهظة.

وقد عبرت قمة الجنوب المنعقدة في هافانا عن ذلك بقولها: إن صندوق النقد الدولي يعمل في الواقع العملي كوكالة الرأسمالية المالية العالمية.

ولابد من التأكيد على إن الدول النامية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي طالبة قروض لمواجهة احتياجاتها، وعند ذلك يفرض الصندوق عليها شروطة الجديدة ومنها رفع كل نوع من أنواع الرقابة الحكومية والضبط في التجارة والمال وإزالة كل حاجز أمام الاستثمار الأجنبي، وإلغاء كل نوع من أنواع المساعدة أو الحماية للشركات الوطنية وإمكانية لا حدود لها للمشاركة الأجنبية في القطاع المالي، فضلاً عن فرض برامج التخصصية لصالح القطاع الأجنبي.

والمعضلة الكبرى التي تواجهها البلدان النامية هو انه كلما زادت موافقتها على هذه الشروط فإنها تكون أكثر عرضة لازمات مستقبلية، وإذا لم تفعل ذلك لا تتلقى المساعدة الضرورية لمواجهة الحاضر. وقد تساءلت قمة الجنوب عن أي عقلانية أو أي أخلاقية يمكن لها إن تكون وراء نظام مالي دولي يسمح لمجموعة من الأخصائيين مقيمين في واشنطن يعرفون بان مناصبهم تعتمد في نهايات المطاف على دعم الولايات المتحدة بصفتها "المساهم الأكبر" في صندوق النقد الدولي ، بان يقوموا خلال ساعات بتصميم برامج ضبط اقتصادي، يحيط الشك بملاءمتها لمصالح هذا البلد ، تتوقف عليها حياة الملايين من أبناء البشر؟

ولابد لبلدان الجنوب عدم تصدق إن حل مشكلاتها المستعصية يمكن حلها عبر صندوق النقد الدولي وشروطه. إن رئاسة قمة الجنوب طالبت بإلغاء صندوق النقد الدولي المتهرئ والدكتاتوري واستبداله بهيئة ناظمة للتمويل الدولي تتناسب مع الوضع الحالي للعالم وتعمل على أسس ديمقراطية بعيداً عن هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية .

كما إن بلدان الجنوب مطالبة بالضغط على هذه المؤسسة للكف عن فرض وصفاتها حول التحرير الشامل لاقتصادها وينبغي على كل بلد إن يختار بحرية درجة الضبط التي تلائم أكثر ما تلائم مصالحه بدون ضغوط خارجية من أي نوع

كان. كما على الصندوق إن لا يتدخل في الشئون الاجتماعية ودعم الأسعار وترك ذلك للحكومات الوطنية طبقاً لخياراتها .

ويجب على صندوق النقد الدولي إن يشارك الدائنين في حل الأزمة من خلال اتفاقات دولية تنص على إلغاء ديون البلدان المعرضة لمخاطر فقدانها للسيولة ، عندما تكون هذه الأزمات ناجمة عن ظروف خارجية .

لقد دعت قمة الجنوب إلى إقامة مصرف للجنوب تشارك فيه كمساهمة حكومات العالم الثالث وشركاته الحكومية وخاصة هيئاته المالية ورجال أعماله ليقف في وجه صندوق النقد الدولي . ينبغي على بلدان العالم المتقدم تتعهد بان تودع في هذا المصرف على شكل إيداعات جزءا من مواردها الحرة ومن شأن هذا المصرف إن يشكل أداة مفيدة لدعم العلاقات التجارية والمالية بين بلدان الجنوب .

وقد أكدت قمة الجنوب بان على حكومات بلدان الجنوب إن لا تكون متفرجة على عملية إعادة تصميم "للهيكلة المالية الدولية" ذات الأهداف الملتبسة والمريبة اليوم، وتسويف تلك الأهداف عبر خطاب طنان جديد ولكنه فارغ ليس له أية علاقة بواقع بلدان الجنوب.

ويتمثل الدور الجديد لصندوق النقد الدولي بتشجيع الدول والشركات في البلدان النامية على الاقتراض بعد إخضاعها لشروطها، وهكذا يتم ربط هذه الدولة بمديونية الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية وإدخالها في فخ المديونية وهو الأسلوب الذي اتبع منذ منتصف السبعينات. والأسلوب الثاني يتم عبر المضاربين والممولين الدوليين الذين يقومون بإيجاد الفقاعات الاقتصادية ليمتصوا الأموال من الأسواق المحلية متى يشاءون ويفجرون تلك الفقاعات فاسحين المجال لصندوق النقد الدولي للتدخل عبر ما يسمى بقروض الإنقاذ (قروض الأزمات) حيث يبدو الصندوق المنقذ من الأزمات . فالمضاربون الدوليون يستثمرون أموالهم في العادة في نشاطات قائمة على المضاربة لا في القطاعات الاستثمارية الإنتاجية، وتظل هذه الأموال متحفزة للفرار من الاقتصاد لكونها قائمة على المضاربة ويمكن

إن يتم ذلك في غضون ثوان قليلة من خلال عمليات التحويل الالكتروني. وهذا هو السبب الذي يدعوا دول الجنوب للمطالبة بوضع بنود رؤوس الأموال المضاربة.

وطبقاً لهذا التوجه فان الدول التي تحاول إن تضع تنظيمات مالية ونظم رقابة حكومية على حركة رؤوس الأموال في أسواقها المالية للتأكيد من الخروج المنتظم للأموال المضاربة وعدم هروبها من الأسواق بصورة فجائية وغير شرعية وبطريقة مخططة، غالباً ما توصف بأنها معيقة للتجارة الحرة وتتعرض لشتى عمليات الابتزاز الاقتصادي والسياسي لإلغاء تلك التنظيمات ونظم الرقابة. ومن ذلك يتضح إن السبب الذي يشنه المستثمرون العالميون على الرأسمالية الموجهة من قبل الدولة (النمط الياباني) لكون الدولة تمنعهم من العبث في أسواقها، فضلاً عن وجود مؤسسات الإقراض الحكومية التي تفرض الأموال بأسعار تنافسية بحيث لا يستطيع الممولون الدوليون مجاراتها حتى لو سمح لهم بدخول هذه الأسواق والعمل فيها بحرية تامة (النظام المصرفي الياباني لا يسمح بعبث مؤسسات التمويل الدولية من العمل إلا وفق القوانين اليابانية) .

لقد بات لصندوق النقد الدولي دوراً مركزياً في الاقتصاد المعولم القائم على المعلوماتية والرأسمالية المالية يتمثل هذا الدور في التدخل السريع لإنقاذ الاقتصاد الذي يقع ضحية خطط المضاربين الدوليين إذا كان نظاماً مواليا. وهنا تقوم صندوق النقد الدولي بتقديم ما يسمى بقروض الإنقاذ التي يقدمها للبلد المنكوب الذي يقع ضحية الممولين والمضاربين الدوليين. ومن خلال هذه القروض يفرض على ذلك البلد شروطه ووصفاته التقشفية. ومن خلال هذه الوصفات يضمن الصندوق لهؤلاء الممولين قيام الدولة المنكوبة بسداد التزاماتها تجاههم. ومن خلال هذه الوصفات التقشفية تفرض إعادة هيكلة واسعة النطاق على الاقتصاد المنكوب بما في ذلك بيع شركات قطاعها العام إلى المستثمرين الأجانب وكذلك تصفية

الشركات وإشهار إفلاسها، كما تفرض على تلك الدول تخفيض قيمة عملتها الوطنية.

والنتيجة النهائية لهذه العملية هو ربط اقتصاد وثروة البلد باقتصاد الممولين وبتوجهات صندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسية. وحقيقة الأمر إن هذه الاقتصادات تصبح مستعمرات لصندوق النقد الدولي وللنظام المالي العالمي ومؤسسات التمويل الدولية. كما يتدخل صندوق النقد الدولي في عملية إعادة الجدولة فعندما ما يطلب بلد ما إعادة جدولة ديونه فلابد وان يخضع لشروط صندوق النقد الدولي، وهكذا يخضع الاقتصاد المنكوب الذي يسوقه سواء طالعه إلى السوق إلى مشروطية الصندوق مرتين المرة الأولى عند مفتح القرض والثانية عند إعادة جدولة القروض.

إن سياسات صندوق النقد الدولي لا تعدو كونها جزء من تآلف الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية وول ستريت وهو ما يسمى بتآلف واشنطن. وهذا التآلف بالإضافة إلى كونه يجعل الاقتصاد المنكوب تحت قبضة صندوق النقد الدولي فانه يجعل اقتصاد هذا البلد المنكوب غنيمة للشركات متعددة الجنسية مستفيدة من قيمة العملة المنهارة ورفض المواد الخام ورخص العمالة، وهكذا فان تآلف واشنطن يجعل من كوارث البلدان التي تقع ضحية المضاربة الدولية نعمة للشركات العملاقة متعددة الجنسية. ويصاحب تطبيق مبادئ صندوق النقد الدولي هبوط في مستوى المعيشة وتراجع في القدرة الشرائية للأغلبية من المواطنين وإلغاء المزايا التي تقدمها الدولة (الدعم) لمواطنيها .

لذا فان حقيبة الإنقاذ تعتبر فرصة لقيام صندوق النقد الدولي بفرض مبادئ الرأسمالية المالية المعلوماتية القائمة على الانفتاح والتحررية وفتح أبواب الاقتصاد على مصراعيها أمام الشركات متعددة الجنسية .

ويتجلى الدور الجديد لصندوق النقد الدولي من خلال الرأسمالية المعلوماتية وانتقال الأموال عبر أزرار الكومبيوتر، فان المستثمرين الدوليين إذا ما قرروا ترك بلد ما بعد امتصاص خيراته حتى النخاع أو لإيقاعه في قبضة صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية.. فان شبكات الكومبيوتر لمعظم المستثمرين الدوليين المرتبطة ببعضها البعض والمبرمجة طبقاً لمقاييس متشابهة تبدأ في آن واحد بعمليات البيع مستهدفة مغادرة ذلك البلد المنكوب. وفي طرفة عين يفقد اقتصاد تلك الدولة رؤوس الأموال الموظفة في أسواقه ويفقد احتياطياته وتنهار أسهم شركاته وتهبط قيمة عملته الوطنية وتعلن الكثير من مؤسسات إفلاسها، وتتوقف الكثير من شركاته الوطنية عن دفع التزامات مديونيتها، ويقف اقتصاد تلك الدولة على عتبة أزمة مالية خانقة وهنا يتدخل صندوق النقد الدولي طبقاً لتحالف واشنطن بتقديم صفقات الإنقاذ أو قروض الإنقاذ وإلزام الاقتصاد المنكوب بإعادة هيكلة اقتصاده وفرض برامج تقشفية وبيع شركات القطاع العام للمستثمرين في القطاع الخاص الأجنبي ورفع القيود المفروضة على أسعار الصرف والتجارة وغير ذلك من الإجراءات المعروفة.

ويتمثل الهدف الأول من صفقات وقروض الإنقاذ التي يقدمها الصندوق هو تمكين الاقتصاد المنكوب من الوفاء بالتزاماته نحو تسديد الديون والقروض وإنعاش صناعات التصدير، حيث تبدأ هذه الصناعات بالازدهار، بينما تضعف الصناعات الوطنية الموجهة نحو السوق المحلية والتي لن تعود قادرة على الصمود بوجه المنافسة القادمة من الخارج.

وهنا تصبح الشركات الوطنية هدفاً لحيتان العولمة حيث يتم شراء أسهمها بأثمان بخمسة كما حصل في المكسيك وجنوب شرق أسيا.

وعندما يسترد المضاربون أموالهم، مع فوائدها فإنهم يعودون أدراجهم إلى ذلك البلد لخلق فقاعة اقتصادية جديدة وامتصاص ما يمكن امتصاصه من ثروات البلد ثم تفجير الفقاعة والإتيان بصندوق النقد الدولي مرة أخرى على انه المنقذ.

وقد شهدت المكسيك وأمريكا اللاتينية دورتين من هذا القبيل ، بينما شهدت جنوب شرق أسيا دورة واحدة فقط.

وهكذا تدمر قوى المولين الدوليين وأموال صندوق النقد الدولي اقتصادات بكاملها كما حصل في الاقتصاد المكسيكي واقتصادات جنوب شرق أسيا والاقتصاد الأرجنتيني والاقتصاد الروسي.

ولابد للاقتصادات العربية التي وقعت ضحية الوهم الخادع لدور الصندوق، إن تعيد النظر في سياساتها ومواقفها قبل إن تذهب شركاتهم واقتصاداتهم إدراج الرياح مثلما حصل في دول جنوب شرق أسيا وستكون عند ذلك الكلفة عالية جداً ولكن ستدفع في كل الأحوال ولكن بعد فوات الأوان مثلما حصل الآن في أمريكا اللاتينية وخاصة الأرجنتين ومثلما حصل مؤخراً في روسيا ودول جنوب شرق آسيا .

الفصل السادس عشر
هندسة العولمة الاقتصادية و الإرهاب الاقتصادي الدولي وتهديدات الأمن الاقتصادي العالمي

يعاني الاقتصاد العالمي اليوم من مشاكل اقتصادية متجذرة في هيكل النظام الاقتصادي العالمي ومؤسساته مما يلحق افدح الأضرار بالأمن الاقتصادي العالمي ويعرضه لشتى أنواع الإرهاب الاقتصادي الدولي، فالاقتصاد الدولي يشهد اليوم موجة هبوط عام في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة كبيرة في معدلات البطالة وبطء نمو الموارد المالية اللازمة لتنمية البلدان النامية، والفقر المطلق، وتذبذب أسعار الصرف، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وانتشار مساوئ العولمة الاقتصادية والبعد اللانساني لها، وكلها أشكال جديدة من الإرهاب الاقتصادي الدولي الذي تمارسه مراكز الرأسمالية العالمية .

ومما يزيد من حالات الإرهاب الاقتصادي الدولي إن هناك شكوكاً متزايدة بشأن توفر الإرادة والقدرة لدى الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية على تحقيق توازن بين احتياجات الحاضر والمستقبل عن طريق توفير الأمن الكافي للنظام الاقتصادي العالمي وإدارته إدارة اقتصادية عادلة. ويسود شعور بان البيئة الاقتصادية الدولية آخذة في التدهور، فضلاً عن عدم الارتياح إزاء ما سيورث للأجيال المقبلة بسبب موجة العولمة والأزمات الاقتصادية التي تحدث بصفة دورية وتخلف الدمار كما حدث في جنوب شرق أسيا ويحدث الآن في أمريكا اللاتينية .

لقد ساعدت العولمة المالية وإزالة نظم الرقابة الحكومية على حركة الاستثمارات الأجنبية وتحويلها من سوق مالية إلى سوق أخرى عبر الأزرار الالكترونية على إضافة مصدر جديد من مصادر الإرهاب الاقتصادي الدولي الذي يعرض الأمن الاقتصادي العالمي لمخاطر عظيمة .

وتمثيل التغيرات المتكررة في أسعار الفائدة مصدراً أضافياً من مصادر الإرهاب الاقتصادي الدولي. فلقد أصبحت هذه الأسعار أكثر تقلباً في السنوات

الأخيرة، فأثرت على عدد متزايد من البلدان وبوجه خاص البلـدان الناميـة المدينـة كما إن الوصول إلى أسواق الائتمان بات مقيداً ومبنياً على أسس سياسية.

ويشكل عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية مصدراً هامـاً مـن مـصادر الإرهاب الاقتصادي الدولي، وخاصة وان عدد كبير من البلـدان الناميـة تعتمـد في حصائلها أساساً على صـادرات واحـدة أو مجموعـة قليلـة مـن الـسلع الأساسـية. وأسعار السلع الأساسية. وأسعار السلع الأساسية ليست منخفـضة ومتدنيـة لفـترة طويلة فحسب، ولكنها تخضع أيضا لتقلبات واسـعة، تعـرض امـن البلـدان الناميـة المصدرة لهذه السلع لمخاطر كبيرة .

لذلك تعددت أشكال الإرهاب الاقتصادي الـدولي في ظـل العولمـة، واخـذ هذا الإرهاب يتخذ شكل الوسـائل الاقتـصادية القـسرية في العلاقـات الاقتـصادية الدولية، فالتفرد في القرار الاقتـصادي الكـوني نـوع مـن الإرهـاب الاقتـصادي في الاقتصاد العالمي والهيمنـة علـى صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي وفـرض برامجهـا المـسماة بـرامج الإصـلاح والتـصحيح الاقتـصادي نـوع مـن الإرهـاب الاقتصادي الدولي، وتدويل الأزمات ونشر عدواها بسرعة الأزرار الكهربائية نـوع من الإرهاب الاقتصادي، وإلغاء نظم الرقابة الحكوميـة وتقلـيص سـلطات الدولـة الاقتصادية ونقل مقومات سيادتها إلى المنظمات الدولية ومراكز الرأسمالية المتقدمـة نوع من الإرهاب الاقتـصادي، والهيمنـة علـى التجـارة الدوليـة والنظـام التجـاري العالمي الجديد من خلال منظمـة التجـارة العالميـة نـوع مـن الإرهـاب الاقتـصادي الدولي، والهيمنة على الشركات متعددة الجنسية من قبل القوى الاقتـصادية العالميـة نوع من الإرهاب الاقتصادي العـالمي والهيمنـة علـى تـدفقات الاسـتثمار الأجـنبي المباشر الصادر والوارد عالمياً من قبل مراكز الرأسمالية النقديـة نـوع مـن الإرهـاب الاقتصادي الدولي، والهيمنة على حركة رأس المال العالمي وعلى حركـة بورصـات وأسواق المال العالمية من قبل هذه المراكز نوعاً مـن الإرهـاب الاقتـصادي الـدولي، وفرض نماذج التحررية الاقتصادية ذات الأبعاد الإيديولوجيـة مـن قبـل المنظمـات

الدولية هو الآخر نوع من الإرهاب الاقتصادي الدولي، وتقويض مبدأ التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف من قبل مراكز الرأسمالية العالمية نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، وتهميش دول الجنوب ودمجها في الاقتصاد العالمي من موقع متخلف نوع الإرهاب الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وفرض القوانين التجارية لدولة ما في التجارة الدولية نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، وفتح الأسواق العالمية عنوة أمام سلع وخدمات واستثمارات مراكز الرأسمالية العالمية نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، وشن الحروب التجارية على دول العالم وحتى على الدول النامية والدول الفقيرة نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، وخلق عدو مختلق في دول العالم النامي نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، وتقليص مساحة القطاع العام وفرض نماذج الخصخصة بالقوة نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، والإدارة الشديدة المركزية للاقتصاد العالمي من قبل شركات مراكز الرأسمالية العالمية والمنظمات الدولية التي تسيطر عليها تلك المراكز الرأسمالية نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، والهيمنة على ثروات وموارد الشعوب نوع من الإرهاب العالمي، والهيمنة على مدخرات العالم النامي نوع من الإرهاب الاقتصادي والهيمنة على اكبر خمسة شركات متعددة الجنسية من مجموع 60000 شركة متعددة الجنسية في العالم نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، وتعريض الاقتصاد العالمي لازمات متلاحقة نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي، وجر الاقتصاد العالمي إلى هاوية الركود والكساد نوع من الإرهاب العالمي، وخلق الأزمات الاقتصادية في دول العالم النامي نوع من الإرهاب الاقتصادي العالمي كأزمة جنوب شرق أسيا وأزمة الأرجنتين الاقتصادية، وسياسة اللامبالاة واعتماد المستهلك الأمريكي على القروض المصرفية وبطاقات الائتمان وعيشة حياة الترف والبذخ على حساب مدخرات العالم نوع من الإرهاب الأمريكي، وإجبار دول العالم على تغير وإعادة هيكلة سياساتها واقتصادها نوع من الإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية العالمية. وقيام مراكز الرأسمالية

العالميـة بتعطيـل المـدونات والـصكوك الدوليـة كـصك بنـاء الثقـة في العلاقـات الاقتصادية الدولية، وكصك ميثاق حقوق الـدول وواجباتهـا الاقتـصادية، وصـك تحقيق الأمن الاقتصادي العالمي ، وصك المدونة الدولية لـسلوك الـشركات متعـددة الجنسية، وصك أسـاليب نقـل التكنولوجيـا إلى الـدول الناميـة نـوع مـن الإرهـاب الاقتصادي العالمي في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي مجال الإرهـاب التكنولـوجي يـنجم عـن التكنولوجيـا الـسريعة التطـور والتغير أيضاً عدم إمكانية التنبؤ، فالتطور التكنولوجي في بلد معين يمكن إن يحـدث تغييرا فورياً في الميزة النسبية. وهنـاك نقـص كـبير في مـدى وضـوح عمليـة التقـدم التكنولوجي . فكلما كانت وتيرة التغير سريعة كلما توسع المـدى الجغـرافي للتقـدم التكنولوجي زادت احتمالات عدم الاستقرار وهو نوع مـن الإرهـاب الاقتـصادي الدولي .

أما تفاقم المديونية الخارجية للدول الناميـة الـتي تـتراوح بـين 3-3.5 تـريلين دولار، فانه من أبشع أنواع الإرهاب الاقتـصادي. وممـا عمـق مـن هـذا الإرهـاب سياسات صندوق النقد الدولي التي لم تساعد الدول النامية على إيجاد حلول طويلة الأمد لهذه الإشكالية. فمديونية أفريقيا وأمريكا اللاتينيـة واسـيا كلـها تبتلـع الجـزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعات الدولية.

فالاقتصاد الأرجنتيني مثلاً يواجه ديونـاً تزيـد علـى 130 مليـار دولار وهـي تمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي ولم ينقـذ القـرض الـذي قدمـه صـندوق النقـد الـدولي في ديـسمبر 2001 والبـالغ قيمتـه نحـو 39.7 مليـار دولار اقتـصاد الأرجنتين من التدهور وما حدث ومازال يحدث في دول افريقية وآسيوية تعاني مـن أزمات اقتصادية حادة جعلتها عاجزة عن سداد الديون وفوائدها ولم تجـد محـاولات حكومات هذه الدول من خلال لجوئهـا إلى نـادي بـاريس، أو نـادي لنـدن لإعـادة جدولة قروضها، أو تخفيض معدلات الفائدة أو تمديد فـترة الـسداد أو حتـى إلغـاء جزءا من هذه الديون. وعند ذلك تفرض شـروط جديـدة علـى هـذه الـدول. لقـد

أدى تزايد الديون الخارجية للدول النامية والفوائد المترتبة عليها إلى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية على دول وشعوب العالم الثالث تجسدت في تعطيل مشاريع التنمية الاقتصادية واضطرت بالتالي إلى إتباع سياسات اقتصادية ومالية تقشيفة صعبة ترتبت عليها تزايد معدلات التضخم والضغوط الضريبية وتقليص النفقات حيث تراجع مستوى الخدمات ولا سيما الأساسية منها كالتعليم والصحة والاهتمام بالبيئة إلى أدنى مستواه، وقد عمق من هذه الأزمة الضرر على الشريحة الكبرى من محدودي الدخل والفقراء في مجتمعات دول العالم الثالث.

وطالما تهربت الدول المتقدمة النمو من وضع حلول طويلة الآجل لمسألة المديونية التي ترى دول العالم النامي إن مراكز الرأسمالية العالمية هي السبب في تفاقم هذه المديونية . كما إن إحلال التكنولوجية المتقدمة محل قوة العمل البشرية خاصة في الدول النامية يعد هو الآخر نوع من الإرهاب الاقتصادي الدولي، وهذا الموضوع يثير الرعب والخوف ليس في العالم الثالث فحسب، بل في العالم المتقدم الصناعي كذلك.

أما قضية عولمة الفقر كأحد ابرز نتاج العولمة الاقتصادية فيعد أعلى مراتب الإرهاب الاقتصادي الدولي المعاصر .

وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إن هناك أكثر من 1.5 مليار نسمة يعانون من فقر الدخل ويعيشون على اقل من دولار واحد يومياً وذلك في عام 2004 مقابل 1.2 مليار في عام 1978 ومثال على ذلك الأرجنتين التي زاد عدد الفقراء فيها ليصل إلى 3.5 ملايين شخص، ويفتقر أكثر من مليار نسمة في الدول النامية إلى المياه المأمونة ويفتقر أكثر من 2.4 مليار نسمة إلى صرف صحي لائق وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة هذه الحقيقة بقوله إن خمس سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومي لا يتجاوز الدولار الواحد وهم يعانون من البؤس والجوع وتفتك بهم الأمراض.

والبطالة بكل أنواعها أصبحت ظاهرة دورية تهدد العالم اجمع والعالم النامي خاصة، فهناك اليوم حوالي ثلث القوة العاملة في العالم وعددها ثلاثة مليارات شخص تعاني حالياً من البطالة أو في حالة بطالة مقنعة، وان نصف هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر. ولقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2000 والصادر عن الأمم المتحدة إلى إن معدلات البطالة التي وصلت أليها الأرجنتين تعتبر مخفية جداً بسبب السيطرة الأجنبية على الشركات والاستثمارات الأرجنتينية تصاعدت أرقام البطالة لتصل إلى 15.4٪ مقابل 13.8 خلال الفترة ما بين 1997 و 2000 وبلغت مؤخراً 16٪ من مجموع القوى العاملة البالغة 14.5 مليون عامل كما تعتبر سياسات صندوق النقد الدولي احد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة .

ولعل ابرز مؤشرات الإرهاب الاقتصادي الدولي في مجال البطالة ملاحظة إن عدد العاطلين عن العمل وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية قد بلغ في مطلع عام 2001 نحو 160 مليون شخص مقارنة بنحو 140 مليون شخص قبل عامين من ذلك التاريخ .

ولقد تفاقم وضع البطالة مع تعمق الأزمات الاقتصادية في دول العالم النامي عموماً وتعد الدورات التجارية وما يصاحبها من نشر عدواها إلى الاقتصادات الأخرى إرهاباً اقتصادياً جديداً . والدورات التجارية هي جزء متأصل في ميكانزم عمل النظام الرأسمالي والية السوق الحرة ، فالدورات التجارية من فترات رواج وكساد جزء لا ينفصل عن النظام الرأسمالي بكل أشكاله .

فالاقتصاد الرأسمالي إيانا كان نوعه يمر بفترات رواج وفترات كساد تتأثر بها الشركات الكبرى سلباً وإيجاباً.

وهكذا ومع بداية القرن الحادي والعشرين باتت اقتصادات العالم النامي تخضع لشتى أنواع الإرهاب الاقتصادي الدولي إرهاب اقتصادي متعدد الألوان والإشكال.

إن تفشي ظاهرة الإرهاب في الاقتصاد الدولي الذي تمارسه مراكز الرأسمالية المتقدمة من خلال سياساتها الاقتصادية تهدف في نهاية المطاف إلى جعل عالم الجنوب وجعله محاطاً بضغوط من كل الاتجاهات.

وتسعى مراكز الرأسمالية لممارسة الإرهاب الاقتصادي في الاقتصاد العالمي عبر قنوات الدولار والنفط والمعادن والأسلحة، ولم يعد أمامها لتصحيح اختلالات موازينها التجارية سوى التهديد بفتح الأسواق بالقوة مما يتنافى والخطاب المعاصر الداعي إلى حرية التجارة. فهي تريد تأجيل مواجهة أزمتها الاقتصادية. إن قطع الطريق أمام أوروبا الموحدة واليابان وإلغاء موقعها كقوة عالمية هو نوع من الإرهاب الاقتصادي الدولي. وان فسح المجال للاقتصاد الإقليمي وضرب التضامن العربي وتعطيل مسيرة العمل الاقتصادي العري المشترك هو نوع أخر من الإرهاب الاقتصادي الدولي.

لقد أخذت بعض هذه المراكز تلوح بالقوة في كل مكان وتشهر السيف في عروض تطويع العالم وتعبئة موارده المالية لتكريس نمط الحياة الغربية والإبقاء على رفاهية المجتمع الغربي على حساب العالم باجمعه حتى على حساب الشركاء.

ويخطا من يظن إن قوى العولمة وقوى التحررية الاقتصادية الجديدة هي قوى غير إرهابية في الاقتصاد العالمي المعولم، وان عناصر الهيمنة التي تمتلكها مراكز الرأسمالية المتقدمة تعد فعلاً وتمارس كقوى من قبيل الإرهاب الاقتصادي الدولي.

فلقد فشلت قوى العولمة وقوى التحررية الاقتصادية الجديدة وقوى الهيمنة وقوى السوق ونظرية اليد الخفية في معالجة هذه الاختلالات التي تعاني منها هذه المراكز.

ومن اخطر أنواع الإرهاب الاقتصادي الدولي محاولة بعض مراكز الرأسمالية نقل أعباء أزماتها الاقتصادية إلى بقية مفاصل الاقتصاد العالمي وبخاصة إلى اقتصادات دول الجنوب.

ويلاحظ إن بعض مراكز الرأسمالية المتقدمة أخذت تفقد تدريجياً نفوذها الاقتصادي ومكانتها الاقتصادية العالمية منذ بداية التسعينات، وإنها فقدت الكثير من نفوذها كدول قائدة لمحور الإنتاج الصناعي في العالم وكمركز جذب للاستثمارات الأجنبية، ومثل هذه المراكز أخذت تمارس شتى أنواع الإرهاب الاقتصادي الدولي من اجل استعادة ذلك النفوذ والمواقع الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

ومن خلال تحليل مؤشرات أداء هذه المراكز العالمية يتضح إن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها هذه المراكز ليست ذات طبيعة دورية فحسب ، بل هي احد أعراض الاضطراب الهيكلي المتأصل في المتغيرات الداخلية والخارجية المكونة للاقتصاد العالمي . بمعنى أن أزمات الاقتصاد العالمي هي أزمات دهرية هيكلية تعكس ظواهر عميقة الجذور وطويلة الآجل، وهي بهذا المعنى مظهر لعدم التوازن والاختلال الهيكلين عميقي الجذور. وان عدم إمكانية إيجاد حلول لهذه الأزمات يؤكد عدم قدرة السياسة النقدية والمالية في معالجة اختلالات الاقتصاد العالمي الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار لابد من التأكيد بان محاولة هذه المراكز إتباع سياسات قصيرة الآجل ضيقة الأفق أحادية الجانب هي محاولة غير مجدية لان الطبيعة المتكاملة للاقتصاد العالمي وتشابك المشاكل بصورة متزايدة وحلولها المتداخلة يستوجب نهج عالمي مشترك يأخذ بنظر الاعتبار كافة مشاكل الاقتصاد العالمي وليس فقط مشاكل الاقتصاد.

وفي إطار توجهات مراكز الرأسمالية العالمية لتأجيل أزمتها التاريخية لجأت لتخريب التعددية (التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف). فلقد شهد عقد الثمانيات محاولات عديدة من جانب هذه المراكز للاستعاضة عن الإجراءات المنسقة ذات النطاق العالمي بنهوج ثنائية غير منسقة مما يقوض تعددية الأطراف. ويكشف التآكل الحالي الذي يتعرض له مبدأ التعددية عن المحاولات الرامية

لتخريب هذا المبدأ وإضعافه عن طريق اللجوء المتزايد إلى الثنائية من جانب القوى الرأسمالية بهدف تحقيق أهداف خاصة على حساب البلدان النامية وعلى حساب الشركاء التجاريين من بلدان الشمال.

لقد أدركت هذه المراكز إن نمط إنتاجها لم يعد مؤهلاً لإدامة نمط الحياة الاقتصادية، كذلك لجأت هذه المراكز للاعتماد على مصدر خارجي لتمويل عجزها المالي.

ولذلك باتت تضغط على الاقتصاد الياباني الذي أصبح قادراً على إن يقول للولايات المتحدة ولقد بدا عصر العملاق الياباني الذي لن يكون عملاقاً ثالثاً خاصة وان الاقتصاد الأمريكي أوشك إن يبلغ سن الشيخوخة المبكرة في أداء دورها كمحور للإنتاج الصناعي العالمي واليابان هي المؤهلة الأولى والوحيدة لانتزاع هذا الدور المحوري. إن " لا" اليابانية هي المؤشر الأول والأساسي على معركة محيط هادي جديدة تكون نقيضاً لمعركة المحيط الهادي القديمة الفاصلة التي جرت بين أمريكا واليابان، وكرست هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية .

لقد أصبح واضحاً أن اليابان ترى إن الأمريكان كانوا عنصريين تماماً في تحميل اليابان مسئولية الخلل الهائل في ميزان التجارة الأمريكي. إذ إن مسئولية هذا الخلل تقع على عاتق الولايات المتحدة وعلى الأمريكيين الذين لم يكبحوا جماح رغباتهم في تحقيق الكسب السريع متجاهلين الانعكاسات السلبية لذلك على قواهم العاملة والمنتجة، وهم بذلك اغرقوا اقتصادهم في حفرة لا قدرة لهم على النهوض منها. وترى اليابان اليوم إن نمط الحياة الأمريكية هو الطريق الذي سيوصل الأمريكان في نهاية المطاف إلى قبرهم الاقتصادي، ذلك النمط الذي يدفع الأمريكان يعيشون هوسا استهلاكياً يدفعهم للعيش ببذخ بتجاوز امكاناتهم وقدراتهم الشرائية، وهم استسهلوا الاعتماد على التمويل الخارجي للاستمرار في ذلك النمط غير مدركين عدم قابلية وضع كهذا للاستمرار إلى ما لا نهاية.

وتتبع بعض مراكز الرأسمالية اليوم سياسات وممارسات اقتصادية فردية وقسرية وتمييزية كوسيلة لممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي على دول العالم النامي والمتقدم منه على حد سواء مما يعد انتهاكاً لحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وانتهاكاً لمبادئ بناء الثقة في العلاقات الدولية ومبادئ الأمن الاقتصادي العالمي. إن هدف السياسات بهذا التوجه تسهم إسهاماً كبيراً في تعريض الأمن الاقتصادي العالمي لمخاطر عدم الاستقرار وتدهور البيئة الاقتصادية العالمية . كما إن تدابير الاقتصادية كوسيلة للقسر الاقتصادي لا يمكن تبريرها من منظور القانون الدولي. كما إن الأخذ بتدابير القسر السياسي والاقتصادي لا يتفق مع مواد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الكات).

والملاحظ من كافة تقارير الأمم المتحدة الاقتصادية إن ممارسة القسر الاقتصادي في ازدياد متواصل، وتشكل هذه الممارسات جزءا من الاستراتيجية الاقتصادية في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة . ولعل من ابرز أمثلة التدابير الاقتصادية كوسيلة لممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي هي: الحظر، المقاطعة، الحصار الاقتصادي، قطع التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية، منع الاستيراد، تقييد نقل التكنولوجيا، تجميد الأرصدة، وضع قيود على حركة رؤوس الأموال، خلق صعوبات اقتصادية أمام تنمية البلد المقابل، وتدمير اقتصاد بلد أخر.

إن هذه التدابير التي غالباً ما تلجا أليها بعض مراكز الرأسمالية كلما اشتدت أزمتها ما هي إلا محاولات فاشلة لزعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في بلد معين .

إن السياسات الاقتصادية لهذه المراكز تعرض الأمن الاقتصادي العالمي لمخاطر عديدة في حين إن هذا الأمن يعتبر شرطاً رئيسياً لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ولتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف. وبسبب السياسات الاقتصادية التي تتخذها الولايات المتحدة، وخاصة استخدام القوة الاقتصادية كسلاح علني من أسلحة السياسة الخارجية، تزايد انعدام الأمن

الاقتصادي العالمي، ومع تزايد هـذا الانعـدام زادت الـشكوك أمـام الـنهج المتعـدد الأطراف في ميدان الشئون الاقتـصادية الدوليـة، وأصـبحت القـرارات الاقتـصادية وآثارها اقل وضوحاً وشفافية .

وفضلاً عن ذلك فقد اتبعت هذه المراكز ما يسمى بأدبيـات الأمـم المتحـدة " النزعـة الأحاديـة القـسرية " بلجوئهـا إلى إتبـاع مجموعـة متنوعـة مـن الإجـراءات التجارية الأحادية والثنائية في إطار ما يسمى بالسياسة التجاريـة الاسـتراتيجية الـتي تهدف إلى ممارسة ضغط من جانب واحد علـى بلـدان أخـرى لفـتح أسـواقها أمـام السلع الأمريكية. وبهذا المعنى يلاحظ إن هذه المراكز تقوم باتخـاذ قـرار مـن جانـب واحد لتحديد ما هو عادل أو غير عادل من الممارسـات التجاريـة للبلـد الـشريك. وتأتي سياسات هـذه المراكـز الرأسماليـة بهـدف عرقلـة النظـام التجـاري الـدولي المفتوح بالاعتماد على التهديـد بالانتقـام التجـاري للتخفيـف مـن عقبـات أجنبيـة مزعومة أمام الصادرات تلك المراكز .

الفصل السابع عشر
هندسة العولمة الا قتصادية و الحاجة الى مساحات أوسع ومرونة أعلى للسياسات الاقتصادية الوطنية

رغم مزاعم الخطاب المعاصر لاقتصاد العولمة بان هذا الاقتصاد سيحقق الفردوس الاقتصادي لدول العالم، إلا أن التجارب والواقع العملي لأداء اقتصاد العولمة يشير إلى إخفاق هذا الاقتصاد في الوفاء بما قطعه من عهود في مجالات النمو، وزيادة فرص التوظيف، ورفع الرواتب، وتحقيق المزيد ثم الرخاء كما أعلنها مناصرو التجارة الحرة والتدفقات المالية . ففي بيئة يحفها النمو البطيء والمتقطع للاقتصاد العالمي، توزعت منافع العولمة على نحو غير متكافئ بين البلدان وعلى مستوى البلد الواحد، واتسعت هوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، وازدادت حدة الفقر في العديد من البلدان النامية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة 17 ضعف مثيله في البلدان النامية، وذلك في مستهل التسعينات من القرن العشرين، كما ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 20: 1 في عام 2005 .

وقد أشار تقرير الاونكتاد الأخير أن حالة الدول النامية من ابرز الحالات التي تظهر إخفاق العولمة الصارخ حيث ظهر أداء اقتصاد العولمة عدم تماشي العهد الذي قطعته برامج التحرير مع الواقع الفعلي. فقد قامت الدول النامية بإصلاح بعيد المدى في السياسات التجارية اعتباراً من بداية التسعينات. وخلال السنوات العشر الأولى من دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ، كان صافي مكاسب الدول النامية من تحرير التجارة محدود جداً، كما خسرت البلدان النامية ما يقرب من 30٪ من الوظائف ربما أسهم في زيادة معدلات البطالة. وصارت الرواتب الحقيقية لمعظم العاملين اقل منها قبل الاتفاقية، وازدادت حدة عدم المساواة، وتفاقمت الخسائر في الزراعة في معظم البلدان النامية مما يعنى أن "فقراء الريف قد دفعوا ثمن التعديل الذي أدخلته اتفاقية نافتا" .

أن اقتصاد العولمة بات اقتصاد سيء بحاجة إلى إصلاح أو إعادة هندسة كما أن هناك حاجة لمراجعة استراتيجيات العولمة على المستويين الدولي والوطني . فعلى المستوى الدولي هناك أدلة دامغة على أن الصدمات الخارجية الناشئة عن تحرير النظم المالية والتجارية الدولية أدت إلى عدم استقرار تدفقات رأس المال الخاص وتدويل الأزمات مما ينذر بقيام أزمات وانتكاسات في البلدان النامية. وتغذي هذه الأزمات بدورها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتحول دون تحقيق النمو، وتزيد من حدة الفقر. ولم يسهم اقتصاد العولمة في إيجاد حلول ناجحة لمشكلة مديونية البلدان النامية ربما يؤدي إلى عدم استقرار النظام المالي الدولي . أما على المستوى الوطني، فجاءت نتائج الإصلاحات الاقتصادية الحرة التي جرت منذ التسعينات من القرن الماضي مخيبة للآمال: فاتسم النمو الاقتصادي بصورة عامة بالخمول، كما أدت الخصخصة، والتحرير، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من الاختلالات الهيكلية .

وفي إطار اقتصاد العولمة باتت وصفة الإصلاح الاقتصادي تجاوب بالرفض الشديد. حيث فشلت تلك الإصلاحات في معالجة اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية التي طبقت تلك الإصلاحات.

أن الاقتصاد السيئ للعولمة يوجب الآن إعادة الاعتبار لدور الدولة لكي تقوم بدور محوري في خلق بيئة مواكبة للنمو الاقتصادي فشل اقتصاد العولمة في تحقيقها .

ورغم ارتفاع نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية، حوالي 24٪ في عام 1990 إلى 33٪ في عام 2005 . بيد أن هذا النمو في صادرات البلدان النامية يتركز بصورة كبيرة : فتنتج شرق آسيا ما يزيد على 75٪ من الصادرات المصنعة للعالم النامي، فضلاً عن نسبة أعلى من المواد ذات التكنولوجيا المتقدمة، بينما لم تشهد جنوب آسيا ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية سوى زيادة طفيفة لا تتجاوز 2٪ في نصيبها من التجارة وفي اغلب البلدان النامية ، ولم تتم ترجمة الصادرات

الأعلى إلى نمو أسرع في إجمالي الناتج المحلي وخاصة في أكثر البلدان فقراً ، والتي يقع اغلبها في أفريقيا ولا تزال تعتمد بصورة ضخمة على الصادرات من السلع الأولية غير النفطية والمساعدة الإنمائية الرسمية.

فشل اقتصاد العولمة في تصحيح هيكل الصناعة التحويلية في معظم البلدان النامية. كما أن معظم حصيلة الصادرات التي تصدرها البلدان النامية تذهب لسداد الديون، فضلاً عن سياسة الإقراض لسد أعباء الديون وتعتبر مبادرة البلدان الفقيرة ثقيلة المديونية التي تهدف إلى تقليل الدين، والتي ترتبط بالإدارة الاقتصادية الرشيدة، خطوة متواضعة وغير كافية لضمان استدامة الدين في المستقبل .

وفي ظل اقتصاد العولمة باتت معظم البلدان النامية، خاصة بلدان أمريكا اللاتينية تعتمد على التدفقات الداخلة لرأس المال الخاص لتمويل أوجه العجز في حساباتها الحالية. غير أن التقلب في الأسواق المالية الدولية، وتدفقات رأس المال قصيرة الأمد إلى البلدان النامية كثيراً ما خلقت العديد من المشكلات في إدارة أسعار الفائدة وأسعار الصرف على نحو لا يساعد على الحفاظ بصورة مستدامة على النمو الاقتصادي . وفي سبيل الحيلولة دون وقوع كوارث مالية في البلدان النامية، لابد للمجتمع الدولي من النظر في كيفية إضفاء مزيداً من الاستقرار المالي على تدفقات رأس المال الخاص. وتدعو الاوتكتاد إلى إقامة نظام عالمي سليم للرقابة على تدفقات رأس المال قصيرة الأمد وتلك القائمة على المضاربة، والتحذير من احتمال حدوث تقلب فيها .

كما طالبت قمة الجنوب بفرض ضرائب على تدفقات رأس المال لأغراض المضاربة .

ونتيجة للصدمة الارتدادية للعولمة نجد اليوم تزايد الدعوات الدولية لإعادة التفكير في استراتيجيات اقتصاد العولمة من أجل إتاحة الموارد لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، مما يستدعى مزيداً من التماسك بين الرؤى الوطنية والدولية للتجارة والتنمية، وللتنسيق بين السياسات المالية، والنقدية، وتلك

الخاصة بالتكنولوجيا على المستوى الدولي من اجل خلق بيئة تسمح لاستراتيجيات التنمية الوطنية بالنجاح وتدعو إلى تبني منهج تنموي قادر على التحول في الهيكل الاقتصادي من القطاع الأول إلى التصنيع والخدمات . هذا فضلاً عن أن الزيادة المطردة في الاستثمار لا يمكن أن تتحقق من خلال الاكتفاء بالاعتماد على قوى السوق والاستثمار الأجنبي المباشر وحدة ، فلابد للدولة أيضاً أن تلعب دوراً نشطاً . كذلك ينبغي للحكومات الوطنية تشجيع توفير الإقراض، وخلق إطار قانوني سليم لعملية الإصلاح وإرساء البنية التحتية،ورعاية القوة العاملة المستنيرة . ويمكن في الوقت نفسه للترتيبات الإقليمية في التجارة والمال، وأوجه التحسن التي تطرأ على البنية التحتية الإقليمية أن تحفز النمو لاسواقا أرحب، وبالتالي تقلل الاعتماد على الأسواق التقليدية .

ولا يمكن للعولمة والتحرير أن يحلا محل القوى المحلية للنمو. فمن شأن التكامل والذي يتم إدارته من خلال اقتصاد العولمة أن يعطل من فاعلية القوى المحلية للنمو. أن التكامل الدولي من خلال اقتصاد العولمة قد لا يتلاءم كذلك مع اولويات التنمية الاقتصادية والمؤسسية لكل بلد، ولا يدعم المستثمرين والمنتجين المحليين. أن السياسات الاقتصادية المحلية في البلدان النامية – لاسيما سياسات التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا باتت في ظل اقتصاد العولمة مقيدة بالالتزامات الدولية الخاصة بالتجارة والاقتراض، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في القضايا ذات الصلة بمنح المساحات الملائمة للسياسات الوطنية والمرونة في السياسات في البلدان النامية، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها استغلال هذه المساحة في السياسات على نحو أكثر كفاءة .

الفصل الثامن عشر
هندسة العولمة الاقتصادية و زعامة الاقتصاد العالمي

في كتابة السلام البارد تناول جفري جارتن في احد فصوله قضية الأزمات الاقتصادية في مراكز القوى الاقتصادية العالمية. وتحليل جفري جارتن لهذا الموضوع نال اهتمام الصحافة العالمية والمحللين الاستراتيجيين، وموضوع الأزمات الاقتصادية العالمية مرتبطة بموضوع الصراع الرأسمالية الألمانية والرأسمالية الأمريكية والرأسمالية اليابانية في عالم القرن الحادي والعشرين. ويناقش كتاب السلام البارد لجفري جارتن بموضوعية الامكانات الاقتصادية لكل من هذه المراكز ودورها المستقبلي. والكاتب يقدم معلومات ورؤية ثابتة لمستقبل هذه الاقتصادات في عالم القرن الحادي والعشرين. ومما زاد من أهمية الكتاب إن الكاتب لا يرى الهيمنة الأمريكية ويقدم الاقتصاد الألماني والاقتصاد الياباني كاقتصادات منافسة للاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من اختلالات داخلية وخارجية عميقة .

ويرى الكاتب إن ألمانيا واليابان ستصبحان سريعاً اكبر مشكلة أمام مستقبل الاقتصاد الأمريكي. ويبدأ الكاتب مقدمته بالقول، إذا أردت إن تعرف شكل العالم القادم، لن تجد الإجابة في موسكو ولا في المفاوضات التجارية العالمية وسيتعين عليك بدلاً من ذلك إن تمعن النظر في العلاقة بين ثلاث دول مؤثرة اليوم، هي ألمانية واليابان وأمريكا.

ويتوقع جفري جاردن فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لزعامة الاقتصاد العالمي بسبب أزماتها الاقتصادية. ويبدأ الكاتب تحليله بإلقاء الضوء على عوامل فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لزعامة الاقتصاد العالمي . ويوضح إن هناك ثلاثة أنماط من الزعامة الاقتصادية تاريخياً ويبدأ **بالنمط الأول** هي حيث هيمنت دولة واحدة بمفردها على إمبراطوريات ضخمة مثل روما القديمة وبريطاني العظمى في أوائل القرن العشرين، حيث مارست كل منهما مطلقة على مناطق شاسعة. **والنمط الثاني** هو نمط ترتيبات توازن القوى الكلاسيكي الذي تعمل من

خلاله ثلاث أو أربع قوى متساوية تقريباً في القوة للمحافظة على الوضع القائم – كأوروبا في القرن التاسع عشر على سبيل المثال التي كانت تضم فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى والنمسا وروسيا بين موازين القوى – **والنمط الثالث** هو ترتيب القطبين– فترة ما بين عام 1945 ، 1988، حين برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من بين كل الدول الأخرى بجيوشها الضخمة واقتصادياتها الكبيرة وايديولوجياتهما المتباعدة ولم تكتفيا بالتنافس مع بعضهما البعض بل قادت كتلا متخاصمة من الدول.

ولا يناسب أي من هذه الأنماط الوضع اليوم. وعقب انتهاء الحرب الباردة أصبحت أمريكا القوة السياسية والعسكرية الوحيدة. ولكنها لا تحكم أي إمبراطورية ولا تقف بأي حال في موقف يسمح لها بفرض إرادتها في الكثير من القضايا الاقتصادية العالمية الحيوية. والسبب: إنها تواجه في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية اليابان وأوربا اللتان بدأتا تزدادان قوة وقدرة على تبني طريقاً أخر أو على الأقل رفض المضي في نفس الطريق الاقتصادية الأمريكية .

ولا يوجد اليوم أي موقف ذو قطبين فقد تكون أوروبا واليابان خصمين قريبين في الأسواق العالمية وفي مناطقها الجغرافية، ومن المرجح إن تصبحا أكثر قوة أيضا. ولكن الاعتقاد بان أوروبا ستصبح منافساً اقتصادياً قوياً للولايات المتحدة ولذلك فان الشواهد لم تعد دليلاً جيداً حول كيفية كشف الزعامة عن نفسها في المستقبل ، وسوف تنحدر أمريكا من الدولة الأولى إلى دولة بين متساويين رغم ما تتمتع به من ميزة المصادر المالية والتكنولوجية وجاذبيتها الاستثمارية ومشاركتها الدولية المتسعة.

ومن المتوقع إن تسرع أوروبا واليابان ديناميكيتهما الاقتصادية وتستخدمان صيغها الفريدة لمزج النمو والرفاهية الاجتماعية والقدرة على المنافسة كنموذج للدول الأخرى وتبرزان كزعماء جدد وقد يظهر نوع جديد من الترتيب الجماعي مثل مجلس للثلاثة الكبار لقيادة الاقتصاد العالمي.

أما بشأن أسس الزعامة الاقتصادية فيقول جفري جاردن إن زعامة الاقتصاد العالمي تستوجب وجود قوة اقتصادية واقتصاد خالي من الاختلالات . كما يتطلب من الدولة الزعيمة إن تملك كميات كبيرة من المال للإقراض أو الاستثمار في أنحاء العالم وان لا تعاني من أعباء مشكلاتها الداخلية – مل نسب العجز المالي المرتفعة والعملة المتدهورة وقوة العمل ذات الأداء السيئ كما يجب إن لا يعاني اقتصادها من الاضطرابات الاقتصادية ويجب إن يحدد أي زعيم أهدافه على مدى زمني بعيد . ويجب إن تفهم مثل هذه الدولة إن لديها نصيباً كبيراً بما يكفي في السياسات العالمية والاقتصاد لدفع قيمة المحافظة على النظام العام. ومن الناحية الاقتصادية يعني دفع الثمن إن تحافظ الدولة على سوقها مفتوحة حين يغلقها الآخرون للسماح للتجارة العالمية بان تظل منتعشة وان تقدم القروض العاجلة للسماح للدول الأخرى بان تتغلب على المصاعب الطارئة وتمنع أي انكماش للتجارة العالمية، وان تسمح بتداول العملة الوطنية في السوق المالية والاستثمار في أنحاء العالم بحرية حتى إذا كان ذلك يعني التخلي عن بعض السيطرة على السياسة النقدية القومية .

ويؤكد جفري جاردن انه لا تتوفر في الولايات المتحدة أي من صفات الزعامة الاقتصادية حالياً لأنها اتبعت خلال الجزء الأكبر من الثمانيات والتسعينات مجموعة من السياسات الاقتصادية تهدف إلى دعم النمو الأمريكي بدون أي تفكير في العواقب بعيدة المدى على أمريكا نفسها أو اثر ذلك في الخارج. قياسه خفض الضرائب وازداد عجز الميزانية الفدرالية والمديونية الثقيلة وزيادة العجز التجاري من ابرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي حالياً، إضافة إلى ما يعانيه الدولار الأمريكي من هبوط أسهم في هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي .

وكان رد واشنطن هو الضغط المستمر على اليابان وأوروبا من اجل فتح اسواقهما والتهديد بالانتقام إذا رفضتا ذلك. كما اتخذت الولايات المتحدة في

الوقت نفسه سلسلة من الإجراءات لحماية أسواقها في مجالات الصلب والآلات والسيارات وأشباه الموصلات . كما إنها أصدرت تشريعاً جديداً للإجراءات الانتقامية من خلال سياسة تجارية أحادية . ولم تتمكن من اتخاذ قرارا عما إذا كان يتعين إن ترفع سعر الدولار أو ينخفض بشدة وحاولت إرهاب الآخرين لمساندة السياسة التي توضع على أساس شهري.

أما اليابان فلا تتصف هي الأخرى بصفات الزعامة الاقتصادية ولم تلعب بالتأكيد دوراً قيادياً. وركزت على مصالحها الضيقة وتوسعت في الصادرات ونمت استثماراتها في الدول الأجنبية، ولم تتخذ مبادرة ايجابية من تلقاء نفسها وتصرفت فقط حين بلغت الضغوط الأمريكية درجة من الشدة لم تترك لها خيار الخضوع. فعلى سبيل المثال، حين طلبت واشنطن من طوكيو زيادة مساهماتها في المعونة الخارجية فعلت طوكيو هذا تماماً ، كما خضعت عندما طالبتها أمريكا فتح أسواقها أمام السلع الأمريكية.

أما ألمانيا فركزت على اقتصادها وزادت صادراتها وتوسعت في موقفها الاستثماري في أوروبا الغربية وأبقت على التضخم منخفضاً. وأصبحت أكثر حيوية على الساحة العالمية في وسط عملية الوحدة، كما أيدت بدرجة أكثر فعالية دعم المجموعة الأوروبية. ففي أسيا لا تشعر أي دولة بالارتياح لاحتفاظ طوكيو بدور أكثر تأثيراً مما تتمتع به، ومازالت ذكرى اليابان أثناء الحرب عالقة بالأذهان، وفي أوروبا وفي لندن وحتى موسكو هناك قلق عظيم بالا تتبع ألمانيا مساراً مستقلاً أكثر مما يجب .

ولا تتمتع أي من اليابان أو ألمانيا بتاريخ زعامة سلمية وبناءة حتى قبل الحرب العالمية الثانية. وفي حين ظهرت الدولتان مواهب خاصة في الخروج من دمار الحرب والتمتع بوضع القوى العظمى اقتصادية فقد كان لديهما الحرية في إن تكون قادرتين على نسخ الأسواق الأمريكية الضخمة والتكنولوجيا الخاصة بها

دون إن يتعين عليهما تحمل نفس نوعية الأعباء العسكرية التي تحملتها الولايات المتحدة.

وسيتعين إن تتمتع ألمانيا واليابان برؤى واضحة لهويتهما وما يريدان القيام به كي تصبحا زعيمتين عالميتين. ولم يكن تحديد هدفهما في العالم، مشكلة خلال الحرب الباردة لأنه كان لكل منهما دور محدد تحت المظلة الأمريكية وكان يتعين عليهما إن يبقيا قواتهما في الداخل ويركزا على السياسة الاقتصادية وتأييد المبادرات الأمريكية سياسياً ومالياً. وأدركتا القواعد وانتعشتا بأتباعها ولكن الآن تحطم النظام القديم وسيظل الدولتان في وضع حرج لفترة قادمة.

ووسط كل هذا، فلن تعول اليابان وألمانيا على أمريكا لتحديد الطريق كما فعلت يوما ما.

وفي المقام الأول، أصبحتا أكثر تصميماً فيما يتعلق بمصالحهما وفي المقام الثاني ترى حسابهم. إن أمريكا لم تعد مستعدة لان تلعب دوراً قوياً كما في ضوء هذه الخلفية فان أمريكا وألمانيا واليابان لا تتمتع كل منهما بصفات الدولة الزعيمة فما هي نوعية الدولة الزعيمة التي تكون مدينة بهذا القدر الضخم للمستثمرين والبنوك الأجنبية؟ وما هو شكل الزعامة التي ستكون عليها الولايات المتحدة أو اليابان أو ألمانيا إذا كانت مل منهما تفتقر لكل المحركات التي تملكها الدول عادة لإدارة الاقتصاد العالمي؟

إن كافة الدلائل تشير إلى إن أمريكا لن تبقى ماسكة في القرن الحادي والعشرين بالزعامة الاقتصادية العالمية. وسيبرز وضع اقتصادي دولي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا دوراً جماعياً تعاونياً في إدارة الاقتصاد العالمي ربما تكون أهم من الدور الأمريكي طبقاً لقواعد اللعبة الاقتصادية الجديدة . لذا فان أمريكا لن تكون المسيطرة في القرن الحادي والعشرين ، وان قيادة العالم (امتلاك القرن الواحد والعشرين) ستكون ثلاثية الأبعاد وسوف تقسم الفضاء الاقتصادي العالمي

إلى ثلاثة فضاءات قارية بحيث يسيطر كل مركز رأسمالي من المراكز الثلاث إلى فضاء اقتصادي قاري مستقل .

وستواجه الولايات المتحدة صعوبات في إحداث التغييرات اللازمة في سياساتها الاقتصادية بما يتناسب وقواعد اللعبة الاقتصادية الدولية الجديدة. ولا شك إن تعاظم دور اليابان والقوة الاقتصادية الجديدة لأوروبا ستجعل من المنافسة الاقتصادية للولايات المتحدة منافسة بالغة الصعوبة .

وهذه الظروف الجديدة تتطلب مؤسسات مختلفة وتعديل الإجراءات القائمة. وان التحول من عالم آحادي القطب يدور حول الولايات المتحدة إلى عالم متعدد القطبية يضم اليابان وأوروبا وأمريكا يتطلب إطاراً مؤسسياً جديداً وإجراءات جديدة لإدارة الاقتصاد العالمي لذلك فان الإجراءات والمؤسسات التي صممت لعالم آحادي القطبية لا تصلح للعمل في عالم متعدد القطبية.

وفي المستقبل القريب ستكون الولايات المتحدة مجرد من بين اللاعبين المتكافئين في لعبة لن تضع قواعدها الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها. ومن بين الاقتصادات الرأسمالية ستكون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي يتوجب عليها إجراء تغييرات كبيرة كي تستوعب قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية الجديدة.

وإذا تطلعنا إلى عمق أزمنة القرن الواحد والعشرين فإننا سنشهد إدارة اقتصادية عالمية تنافسية – تعاونية ثلاثية الأسلوب بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة. وبسبب الميزة النسبية سيرغم كل واحد من المتنافسين الآخرين على تعديل خطته ومساره. ان تحقيق الرفاهية الاقتصادية المشتركة سوف ترغم الأطراف الثلاثة لخلق اقتصاد تعاوني عالمي فاعل وبيئة كونية تسمح لهم بالبقاء والاستمتاع بما ينتجون.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ستفقد موقعها العالي الحالي لذا أصرت على الاستمرار باللعبة الاقتصادية حسب قواعد القرن العشرين القديمة ولم تتمكن من استيعاب اللعبة وفق قواعد القرن الواحد والعشرين لذلك فان فشلها يعود إلى

عدم اعترافها بان العالم قد تغير. لذلك فان اللعبة الاقتصادية الجديدة تتضمن أسساً وقواعد جديدة لعملية التنافس لم يكن لها وجود في القرن العشرين . وفي إطار اللعبة الاقتصادية الجديدة بأنه سيكون لكل لاعب فرصة ومكان وميدان للامتياز في شيء ما ليس من المحتمل إن يتفوق احد منفرداً في جميل الميادين كما هو قائم في حالة التفرد الأمريكي .

وفي إطار هذا الوضع قد تنشب حروب اقتصادية قارية بين الفضاءات الثلاث. ومن المتوقع إن تتمكن اليابان من إن تقول لا للولايات المتحدة، فان اليابان ستكون المنتصرة في بعض جوانب الحروب الاقتصادية القادمة . كما إن أوروبا ستحقق انتصاراً في جوانب أخرى. وطبقاً للرؤية اليابانية والرؤية الألمانية فان الولايات المتحدة ستكون الخاسر الوحيد في الحروب الاقتصادية الجديدة .

إن المستقبل سيشهد نوع جديد من المنافسة الاقتصادية. فلقد انتهى التنافس الاقتصادي بين الشيوعية والرأسمالية وسيحل محله تنافس بين نوعين من الرأسمالية أي بين الرأسمالية الانجلو – سكسونية الفردية ضد الرأسمالية الألمانية واليابانية التعاونية وسيكون لكل فضاء اقتصادي قاري استراتيجية الخاصة به فالرأسمالية الانجلو سكسونية التي تتبعها كل من أمريكا وبريطاني تركزان على القيم الفردية في حين تمجد اليابان وألمانيا القيم والمسئوليات الجماعية هذا فضلاً عن إن الرأسمالية الأولى تهدف إلى تحجيم دور الحكومة في إدارة الأنشطة الاقتصادية في حين ترى الرأسمالية الجماعية إن للحكومة دور أساسي يجب إن لا يغيب في إدارة الأنشطة الاقتصادية. أي إن أوروبا واليابان مؤمنتان بان للحكومة دوراً مهماً يجب إن تلعبه في مجال النمو الاقتصادي على عكس العقيدة الأمريكية التي لا ترى مثل هذا الدور .

وستنطلق استراتيجية الولايات المتحدة التكنولوجية من التركيز على تكنولوجية الإنتاج، في حين إن اليابان ستركز على استراتيجية منطلقة من تكنولوجية العمليات أما أوروبا فسوف تنطلق من مقومات تكاملها الاقتصادي.

ويؤكد البعض إن قواعد إدارة الاقتصاد العالمي سيتم تصحيحها في أوروبا واليابان لأنهم الذين سيكتبون قواعد هذه الإدارة. لاشك إن حائط أمريكا الاقتصادي بدا يتصدع ويتشقق بسبب النجاحات في بقية دول العالم ، فان الولايات المتحدة قد تخلفت في عد من المجالات رغم كبر وزنها الاقتصادي وحيوية أدواتها. ولن يكون من السهولة على الولايات المتحدة بلوغ مستويات الإنتاجية في ألمانيا وفي اليابان. وسوف لن تستمر الولايات المتحدة كما كانت الإنتاجية في ألمانيا وفي اليابان. وسوف لن تستمر الولايات المتحدة كما كانت في القرن العشرين في قيادة الإبداع العالمي والمحرك الأول للاقتصاد العالمي بينما كانت اليابان وأوروبا توابع تكتفي بردود الأفعال. وفي القرن الواحد والعشرين فستنعكس الصورة وتتوقف نجاح الولايات المتحدة على قدرتها على إن تلعب اللعبة الاقتصادية الجديدة حسب القواعد التي سيمليها الأوربيون واليابنيون في الغالب .

إلا إن قوة اليابان قد تكون مصدراً من مصادر ضعفها في نفس الوقت فقواعد اللعبة الجديدة التي ستفرض جو تنافسياً تعاونياً يحتاج إلى دمج الثقافات والقوميات وقد يكون أصعب على اليابان منه على أي دولة أخرى. هذا فضلاً عن كون الاقتصاد الياباني بكل نجاحاته مبني على قوة التصدير والأسواق الخارجية ويرى الكاتب إن استراتيجية التصدير لن تكون في المستقبل هي الطريق للنجاح بالنسبة لليابان. إن بقية العالم سوف لن يسمح لليابان إن تستمر في غزو الأسواق كما تشاء وبذلك ينهي الكاتب هذه المنافسة بتوجيه السؤال التالي هل تستطيع اليابان إن تتحول في تركيزها من التوجه إلى اقتصاد التصدير إلى الاقتصاد ذي القاعدة المحلية؟

أما عن أوروبا بع إن كانت أكثر المتحركين بطئا في الثمانيات فقد بدأت من التسعينات وهي في أقوى وضع استراتيجي على رقعة الشطرنج الاقتصادي الدولي . إذا تمكنت أوروبا من معرفة الحركات الصحيحة لتكون الرابحة مهما فعل الآخرون وستصبح القوة الاقتصادية المهيمنة في القرن الواحد والعشرين بغض

النظر عما يفعله اليابانيون أو الأمريكيون . ويستدرك الكاتب إن هذا لا يعني إن أوروبا ستكسب المعركة الاقتصادية القادمة ولكنها مؤهلة للكسب إذ هي تمكنت إن تقوم بالتنقلات الصحيحة المطلوبة على رقعة الشطرنج الاقتصادي الدولي خاصة بناء المنطقة الاقتصادية الأوروبية الواحدة .

أما بشان الولايات المتحدة الأمريكية فإنها دخلت القرن الجديد وهي تمتلك مقومات اقتصادية حقيقية واقعية أكثر من أي تنافس، ولكن الولايات المتحدة بعثرت إمكانياتها وقوتها الاقتصادية وسمحت لنفسها بإدارة مجتمع مبني على الاستثمار العالمي والادخار الأقل مما فاقم حالة المديونية الوطنية ولهذا كله فهي اقل المتنافسين استعداداً لخوض المعركة الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين في حالتها هذه. وربما تكون الخاسر الأساسي في اللعبة الجديدة. إن مشكلة أمريكا وعلى حد قول المستشار الاقتصادي للرئيس الفرنسي الأسبق ومحافظ المصرف الأوربي للبناء والتطوير تكمن في إن الأمريكيين يرفضون تصديق أنهم بداوا يتخلفون عن أكثر دول العالم الصناعية تقدماً وبسبب هذا الرفض فإنهم لا يرغبون في إحداث التغييرات الضرورية للبقاء في المنافسة ولا يستطيع احد إن يحل لهم مشكلتهم فهم أنفسهم فير قادرين على رؤيتها. وقد يكون العالم على صواب في تحميل لولايات المتحدة مسئولية الخلل في الاقتصاد العالمي ولابد من الانتظار حتى يقول التاريخ كلمته بحق الاقتصاد الأمريكي الذي ينمو ويزدهر على حساب الآخرين ونقل أزماته إلى دول العالم الباقية. ولن يكون بوسع أمريكا المعيش برغد على حساب مدخرات العالم وسيصاب اقتصادها بانتكاسة عالمية اشد تأثير وقوة من أزمة الثلاثينات في القرن الماضي .

الفصل التاسع عشر
قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية الجديدة في ضوء هندسة اقتصاد العولمة

في اقتصاد القرن الحادي والعشرين وخلال الربع الأول منه سيتحول العالم من القطبية الاقتصادية الأحادية المتمركزة حول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القطبية الثلاثية المبينة على اليابان ، أوربا والولايات المتحدة. وإذا ما ظهرت القطبية الثلاثة فعلى الولايات المتحدة الأمريكية تغيير طريقتها في خوض اللعبة الاقتصادية وسيفرض عليها تغييرات حادة لأنها ستواجه لأول مرة في تاريخها منافسة اقتصادية وتكنولوجية مكافئة لها.

إن القواعد والإجراءات والمؤسسات التي كانت مصممة وسائدة في القرن العشرين لم تعد تصلح لعالم متعدد الأقطاب وكنتيجة لذلك فإن النظام الذي حكم الاقتصاد العالمي خلال النصف الأخير من القرن العشرين سوف لن يكون هو النظام الذي سيحكم العالم في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين. بل سيبرز نظام جديد على شكل ما يشبه التكتلات الاقتصادية أو الفضاءات القارية ولعل أسوا ما يمكن إن يحدث للولايات المتحدة هو إن تتجاهل الظروف الجديدة وتستمر في نمط حياتها وفي طرائقها القديمة التي سنتها في السابق من السيادة الاقتصادية المطلقة في يسر وسهولة. ومن بين جميع اقتصاديات العالم الرأسمالية ستكون التغييرات في الولايات المتحدة اكبر منها في أي مكان أخر. وهنا تكمن الصعوبة التي لابد من معالجتها لكي تتمكن الولايات المتحدة من منافسة القوى الصاعدة وإذا كان لنا أن نستشرف آفاق المستقبل فان النصف الأول من القرن القادم سيشهد تنافساً اقتصادياً ثلاثي الأطراف في اللعبة الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وفي خضم تنافس هذه القوى فإنها ستجبر بعضها بعضاً على المرونة والتعديل المستمر في استراتيجياتها. ولكي يستفيد الجميع لابد من خلق نظام اقتصادي عالمي فعال وبيئة عالمية تمكن المجتمع الدولي من تحقيق التنمية والاستقرار .

وطبقاً للرؤية التحليلية لنظرية نهاية التاريخ لفوكاياما، فان البشرية توصلت إلى مثالها النهائي الناجح وهو التحررية الاقتصادية، إلا إن صاحب هذه النظرية أدرك بان التاريخ مازال يجري وان نهايته ابعد من تصفية تفكك الاتحاد السوفيتي.

وسقطت أطروحة صراع الحضارات ومثلما سقطت نظرية نهاية التاريخ، ففي صراع الحضارات يرى صاموئيل هانتغتون إن المصدر الأساسي في العالم الجديد لن يكن بالدرجة الأولى صراعاً أيديولوجياً وصراعاً اقتصادياً، وإنما سيكون الصراع بين جماعات حضارية مختلفة فهو صراع بين الحضارات. وان هذا الصراع سيكون المرحلة الأخيرة في تطور الصراعات في العالم الحديث. بمعنى إن صراع الحضارات سيكون المؤثر الأكبر في القرن الواحد والعشرين، وسقطت هذه النظرية لان الحضارات الكبرى كانت موجودة مثلما هي موجودة اليوم والصراع بين الحضارات كان قائماً منذ الأزل.

ومثلما سقطت مقولة نهاية التاريخ وكذلك مقولة صراع الحضارات سقطت نظرية ومبادئ وقواعد اللعبة الاقتصادية الدولية في النظام الاقتصادي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية والذي حكم الاقتصاد العالمي في القرن العشرين. فهذه القواعد الاقتصادية الدولية كانت تستند إلى آلية أدت إلى تصميم قواعد إدارة الاقتصاد العالمي لمساعدة معظم دول العالم الصناعية في إعادة بناء نفسها بعد الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية. لتمكينها من اللحاق بالولايات المتحدة باعتبارها القوة الاقتصادية العظمى الوحيدة آنذاك، وقد أسفرت قواعد تلك اللعبة عن نظام اقتصادي وعلاقات اقتصادية دولية جائرة تتميز بمحاباة لمصالح الشمال على حساب مصالح الجنوب، واستنزاف خبراتهم كما أسفر هذا الهيكل عن ازدواجية شمال/ جنوب الشمال الغني المترف والجنوب الفقير المعوز رغم خيراته وموارده، كما أدى ذلك إلى عدم التكافؤ في هذه العلاقات والى المأزق التنموي الكبير لعالم الجنوب والى تهميش دوره في إدارة الاقتصاد العالمي بل وإبعاده عن هذه الإدارة . وإذا كان نظام الجات / بريتون وودز قد مات موتاً طبيعياً بعد حياة

حافلة بالنجاح (أي إن النجاح الاقتصادي لهذا النظام قوض ببطء النظام الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) فان التقدم التكنولوجي والبحثي قد نسف الاستراتيجيات القديمة للنجاح الاقتصادي وخلق الأجواء لما يسمى بظهور العولمة الاقتصادية، أي عالمية الاقتصاد وعالمية الموارد وعولمة التجارة ورأس المال.

وهكذا لم تعد قواعد اللعبة لاقتصاد القرن العشرين ولعلاقاته الاقتصادية الدولية صالحة لاقتصاد القرن الحادي العشرين. وفي هذا السياق فان النظام الاقتصادي الدولي الجديد لن يبنى على أساس اقتصاديات المفهوم الأمريكي (الأمركة) .

وسيواجه الاقتصاد الأمريكي لأول مرة قوى ذات قدرة تنافسية عالية، فالولايات المتحدة لم تواجه بعد الحرب العالمية الثانية منافسين اقتصاديين أقوياء، وظلت المتفوقة بسهولة في الميدان الاقتصادي، ولانها كانت الأقوى اقتصاديا في عالم القرن العشرين فقد هيمنت على قواعد اللعبة بما يتناسب وقدراتها وحركتها على رقعة الشطرنج الاقتصادي للقرن العشرين. وفي اقتصاد القرن الحادي والعشرين ستكون الولايات المتحدة مجرد واحدة بين عدد من اللاعبين المتكافئين في لعبة يضع قواعدها الآخرون .

لذا فان أزمنة القرن الحادي والعشرين ستشهد لعبة اقتصادية تنافسية ثلاثية الأسلوب بين اليابان – أوروبا وأمريكا كل يمثل الفضاء الذي يقوده ويهيمن عليه. وبسبب من الميزة التنافسية سيرغم كل واحد من القوى الاقتصادية الآخر على تعديل خطته ومساره. وفي سبيل تحقيق الرخاء المشترك فعليهم جميعاً الاشتراك لإيجاد اقتصاد عالمي ذات أبعاد تعاونية وبيئة كونية تسمح لهم بالبقاء وتحقيق مستقبل مشترك.

إن نظام جات / برتن وودز لم يعد صالحاً للقرن الحادي والعشرين، وان هذا القرن سيشهد عن قريب لعبة اقتصادية تنافسية ثلاثية الأقطاب تتميز بإدارة الاقتصاد العالمي إدارة ثلاثية الأقطاب ولن تتمكن الولايات المتحدة من وضع

قواعد هذه اللعبة بما يتناسب وقدراتها كما فعلت في نظام جات/ بـرتن وودز. لـذا ستكون الولايات المتحدة مجرد واحدة بين عدد من اللاعبين المتكافئة في لعبـة يـضع قواعدها الآخرون.

وهذا ما يعني سقوط الزعامة الاقتصادية الأمريكيـة وظهـور قـوى اقتـصادية ذات قدرة تنافسية عالية تشارك الولايات المتحدة في إدارة الاقتصاد العالمي.

لقد انتهى التـوازن العـسكري المعـروف الـذي سـاد خـلال معظـم النـصف الأخير من القرن العشرين بين أمريكا والاتحـاد الـسوفيتي الـسابق وبقيـت أمريكـا وحدها القوة العسكرية العظمى وستبقى الولايات المتحدة هي المـسيطرة لفـترة مـن أزمنة القرن الواحد والعـشرين، غـير إن القـوة العـسكرية لا تقـود دائمـاً إلى القـوة الاقتصادية بل ربما يكون العكس هو الصحيح . والقوة العظمـى الاقتـصادية لابـد وان تـستمر إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة علـى قوتهـا العـسكرية . ولكـن يتـضح إن مؤشـرات تـدهور الاقتـصاد الأمريكـي (نـسبياً) سـيحول دون استمرار قوتها الاقتصادية على مـا هـي عليـه الآن. لـذا فمـن المؤكـد إن الـضعف الاقتصادي سيقود في النهاية إلى تدهور اقتصادي.

غير إن الفترة التي يستغرقها ذلك قـد تكـون طويلـة وسـوف تتحـول أوربـا ببطء، ولكن بكل تأكيد إلى عملاق اقتصادي يتمركز على عـضلات ألمانيـا وفرنـسا وايطاليا الاقتصادية وعندما يتكامل هذا العملاق فان البيت الأوربي يمثل اقتـصاداً اكبر من اقتصادي أمريكا واليابان مجتمعين . كمـا إن اليابـان بعـد تـشكيل فـضائها القاري ستتحول إلى عملاق اقتصادي أخر وفي إطار التنافس بين هذه الأقطاب فان استبدال المواجهة العسكرية بالتنافس الاقتصادي لا يمكن إن يعتبر سوى خطوة إلى الأمام . فلا احد يتمكن مـن تخـصص المـوارد الهائلـة إلى الأنـشطة غـير التنافـسية. والمنتصر هو الذي يبني وينتج أفـضل المنتجـات ويتمتـع بـأعلى مـستوى معيـشي . والخاسر يستطيع شراء هذه المنتجات بقدرة اقل من المنتصر. وإذا قـيس هـذا نـسبيا بنتائج المواجهـات العـسكرية في الماضـي فـان الـرابح والخاسر جميعـاً في خـير. إن

المنتجات والمصنوعات اليابانية أو الألمانية الممتازة سوف تغزو الأسواق الأمريكية دون أدنى شك.

إن الذي يستطيع إنتاج أفضل البضائع ، وان الذي يرفع من مستويات معيشته بأسرع ما يمكن، وان الذي يملك أفضل الكفاءات والمهارات في العالم سيكون الأول في العالم من حيث الاستثمارات في المصانع والمعدات وبرامج التطوير.

لذا فالمنافسة الاقتصادية العالمية ستكون حول مقاييس عالمية بالغة الدقة، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فيرى لستر ثورو إنها ستكون مجرد عضو من أعضاء البلدان الغنية في عالم غني، وهذا أفضل بكثير من كونها البلد الغنى الوحيد في عالم فقير، وفي الصراع الاقتصادي الذي يسود القرن الحادي والعشرين يؤكد مؤلف كتاب المتناظمون (لسترتورو) المؤكد إن اللعبة الاقتصادية ستكون تنافسية وتعاونية في ذات الوقت والبقاء في حالة صداقة لا يعني قتل الرغبة في التفوق والانتصار واللعبة الاقتصادية الجديدة تتضمن أسسا وقواعد جديدة لعملية التنافس لم يكن لها وجود في القرن العشرين عندما كانت الولايات المتحدة هي المثل الأعلى الذي لا يرقي إليه الشك عندما وصل الناتج القومي الإجمالي في الخمسينات أربعة أضعاف ألمانيا الغربية وخمس عشرة مرة بالنسبة لليابان. أما في المستقبل فسنجد الأمر قد يتغير حيث نجد ثلاث قوى متكافئة نسبياً. اليابان والمجموعة الأوربية المتمركزة حول قوة ألمانيا الاقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية. ونجد الناتج الإجمالي القومي للفرد في ألمانيا واليابان معاً اكبر بقليل منه في الولايات المتحدة ، ولم تعد الولايات المتحدة هي القائدة في جميع الميادين بل نجدها قد تخلفت قليلاً في بعض المجالات مثل صناعة السيارات والالكترونيات الاستهلاكية وغيرها .

وسيكون لكل قطب فرصة ومكاناً وميداناً للتفوق في شيء ما وليس من المحتمل إن يتفوق احد منفردا في جميع الميادين الاقتصادية، والتحول إلى المنافسة

وجهاً لوجه يمكن إن نلحظه في لغة الخطاب الاقتصادي اليوم. ففـي كتابـه (اليابـان الـتي تـستطيع إن تقـول لا) يقـول الكاتـب (اشـياوا) إن حـرب القـوى العظمـى العسكرية التي سادت في القرن العشرين ستتحول إلى الحرب الاقتـصادية في القـرن الواحد والعشرين وان اليابـان سـتكون المنتـصرة في الحـروب الاقتـصادية في ذلـك القرن وبنفس الروح يتكلم الألمان حيث يرون إن التفوق الأوربي قادم وان التفـوق سيكون حتما للأوربـيين ولـيس لليابـانيين، وهـذا يعـني ضـمنياً إخـراج الولايـات المتحدة من الاعتبار ، لذا يعلن الأوربيـون بكـل صـراحة بـان الحـرب الاقتـصادية تدور بالفعل الآن في العالم بين الأقطاب الثلاثـة العالميـة وبـدون شـك فـان أوروبـا ستسترجع دورها في صميم الاقتصاد العالمي وستبين السنوات العشر القادمة قصور اليابان، وفي الخمسين سنة القادمة بعد زوال الدب السوفيتي العـسكري لـن يـضطر احد إلى تعديل مواقفه الاقتصادية لكي يرضي رغبات الحلفاء العسكريين كمـا كـان ضرورياً لاحتواء الاتحاد السوفيتي بينما في الخمسين سنة الماضـية منعـت المتطلبـات العسكرية الـصراع الاقتـصادي مـن إن يحتـدم بـدون ضـوابط ومـن الآن فـصاعدا استزدادت العمليـات الاقتـصادية العالميـة وسـيؤدي التنـافس الاقتـصادي العنيـف لا محالة إلى النمو الاقتصادي .

لقد انتهى التنافس الاقتصادي بين الشيوعية والرأسمالية وحـل محلـه تنـافس أخر بين نوعين من الرأسمالية الانجلو سكسونية الفرديـة ضـد الرأسماليـة الألمانيـة اليابانية الجماعية، فأمريكا وبريطانيا تركزان على القـيم الفرديـة: ورجـل الأعمـال المبدع وعلى المسئولية الفردية والمهارات الفردية الحد الأعلـى مـن الأربـاح وتمجيـد الإبداع الفردي... الخ وفي المقابل تمجد ليابان وألمانيـا القـيم الجماعيـة: مجموعـات رجـال الأعمـال، المـسئولية الاجتماعيـة، العمـل كفريـق الـولاء للـشركات، استراتيجيات الصناعة .وبينما يؤمن الفريق الأول باقتـصاديات الاسـتهلاك الفريـق الثاني (باقتصاديات الإنتاج) .

في الرأسمالية الانجلو – سكسونية يفترض إن يكون عند الفرد استراتيجية اقتصادية شخصية للنجاح ويفترض إن يكون لدى الشركة استراتيجية اقتصادية تعكس رغبات الأفراد أصحاب الأسهم، وما دام هؤلاء يريدون إن يصلوا بدخولهم إلى مستوى يتيح لهم أعلى معدل من الاستهلاك طوال حياتهم فلابد للشركة إن تسعى إلى تحقيق الحد الأعلى من الأرباح.

وفي إطار الصراع بين الرأسمالية الانجلو سكسونية والرأسمالية الجماعية فان أمريكا وبريطانيا تركزان على القيم الفردية في حين تمجد اليابان وألمانيا القيم والمسئوليات الجماعية هذا فضلاً عن إن الرأسمالية الأولى تهدف إلى تحجيم دور الحكومة في إدارة الأنشطة الاقتصادية في حين ترى الرأسمالية الجماعية إن للحكومة دور أساسي يجب إن لا يغيب في إدارة الأنشطة الاقتصادية. أي إن أوربا واليابان مؤمنتان بان للحكومة دوراً مهماً يجب إن تلعبه في مجال النمو الاقتصادي على عكس العقيدة الأمريكية التي لا ترى مثل هذا الدور.

وستنطلق استراتيجية الولايات المتحدة التكنولوجية من التركيز على تكنولوجية البحوث والمعلومات، في حين إن اليابان ستركز على استراتيجية منطلقة من تكنولوجيا العمليات والإنتاج .

إن هذه الترتيبات الاقتصادية الدولية الفعالة التي كانت سائدة في القرن العشرين لن تكون فعالة في عالم متعدد الأقطاب ونظام الجات بريتون وودز قد مات ميتة طبيعية بعد حياة طويلة حافلة بالنجاح. لذا فان التطورات المعاصرة تستوجب قواعد جديدة للعبة. وان قواعد اللعبة الجديدة سيتم تصحيحها في أوروبا واليابان لان الذين سيكتبون قواعد هذه اللعبة. لاشك إن حائط أمريكا الاقتصادي بدا يتصدع وتشقق بسبب النجاحات في بقية دول العالم، فان الولايات المتحدة قد تخلفت في بعض المجالات إلا إن كبر وزنها الاقتصادي وحيوية أدواتها جعلتها قادرة على جمع قواها في اللحظة المناسبة . ولن يكون من السهولة على الولايات المتحدة بلوغ مستويات الإنتاجية في ألمانيا وفي اليابان . وسوف لن تستمر

الولايات المتحدة كما كانت في القرن العشرين في قيادة الإبداع العالمي والمحرك الأول للاقتصاد العالمي بينما كانت اليابان وأوربا توابع تكتفي بردود الأفعال . وفي القرن الواحد والعشرين فستنكس الصورة وتتوقف نجاح الولايات المتحدة على قدرتها على إن تلعب اللعبة الاقتصادية الجديدة حسب القواعد التي سيمليها الأوربيون واليابانيون في الغالب.

إن قوة اليابان قد تكون مصدراً من مصادر ضعفها في نفس الوقت فقواعد اللعبة الجديدة التي ستفرض جوا تنافسياً تعاونياً يحتاج إلى دمج الثقافات والقوميات وقد يكون أصعب على اليابان منه على أي دولة أخرى . هذا فضلاً عن كون الاقتصاد الياباني بكل نجاحاته مبني على قوة التصدير والأسواق الخارجية ويرى الكاتب إن استراتيجية التصدير لن تكون في المستقبل هي الطريق للنجاح بالنسبة لليابان. إن بقية العالم سوف لن يسمح لليابان إن تستمر في غزو الأسواق كما تشاء وبذلك ينهي الكاتب هذه المنافسة بتوجيه السؤال التالي هل تستطيع اليابان إن تتحول في تركيزها من التوجه إلى اقتصاد التصدير إلى الاقتصاد ذي القاعدة المحلية ؟

أما عن أوربا بعد إن كانت أكثر المتحركين بطئا في الثمانيات فقد بدأت منذ توقيع اتفاقية ماسترخت وهي في أقوى وضع استراتيجي على رقعة الشطرنج الاقتصادي الدولي، إذ تمكنت أوربا من معرفة الحركات الصحيحة لتكون الرابحة مهما فعل الآخرون وستصبح القوة الاقتصادية المهيمنة في القرن الواحد والعشرين بغض النظر عما يفعله اليابانيون أو الأمريكيون، ويستدرك الكاتب إن هذا لا يعني إن أوروبا ستكسب المعركة الاقتصادية القادمة ولكنها مؤهلة للكسب إذ هي تمكنت إن تقوم بالتنقلات الصحيحة المطلوبة على رقعة الشطرنج الاقتصادي الدولي خاصة بناء المنطقة الاقتصادية الأوربية الواحدة .

أما بشان الولايات المتحدة الأمريكية فإنها دخلت القرن الجديد وهي تمتلك مقومات اقتصادية حقيقية واقعية أكثر من أي تنافس ، ولكن اقتصاد الولايات

المتحدة يعاني من اختلالات اقتصادية أدت إلى بعثرة إمكانياتها وقوتها الاقتصادية وتركت نظامها التعليمي يصاب بالهزال والضمور وسمحت لنفسها بإدارة مجتمع مبني على الاستهلاك العالمي والاستثمار الأجنبي الوافد مما فاقم حالة المديونية الوطنية ولهذا كله فهي اقل المتنافسين استعدادا لخوض المعركة الاقتصادية في الأزمنة القادة من القرن الواحد والعشرين في حالتها هذه، وربما تكون الخاسر الأساسي في اللعبة الجديدة . إن مشكلة أمريكا وعلى حد قول جاك تاللي المستشار لاقتصادي للرئيس الفرنسي ومحافظة المصرف الأوربي للبناء والتطوير تكمن في إن الأمريكيين يرفضون تصديق أنهم بداوا يتخلفون عن أكثر دول العالم الصناعية تقدماً وبسبب هذا الرفض فإنهم لا يرغبون في إحداث التغييرات الضرورية للبقاء في المنافسة ولا يستطيع احد إن يحل لهم مشكلتهم فهم أنفسهم غير قادرين على رؤيتها .وقد يكون العالم على صواب في تحميل الولايات المتحدة مسئولية الخلل في الاقتصاد العالمي ولابد من الانتظار حتى يقول التاريخ كلمته بحق الاقتصاد الأمريكي الذي ينمو ويزدهر على حساب الآخرين ونقل أزماته إلى دول العالم الباقية. ولن يكون بوسع أمريكا العيش برغد على حساب مدخرات العالم وسيصاب اقتصادها بانتكاسة عالمية اشد تأثير وقوة من أزمة الثلاثينات في القرن الماضي إذا لم تحسن قواعد اللعبة الاقتصادية الجديدة ولن تحسنها.

الفصل العشرون
من يحكم هندسة الاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية

لم تعد القواعد والإجراءات والمؤسسات التي كانت مصممة وسائدة في القرن العشرين تصلح لعالم متعدد الأقطاب، و كنتيجة لذلك فإن النظام الذي حكم الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين ولم يعد هو النظام الذي يحكم الاقتصاد العالمي حالياً. وهناك مؤشرات تشير إلى ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على الفضاءات القارية. ولعل أسوء ما يمكن أن يحدث للدول المتقدمة هو أن تتجاهل الظروف الجديدة و تستمر في نمط حياتها و في طرائقها القديمة التي سنتها في السابق من السيادة الاقتصادية المطلقة في يسر و سهولة. وإذا كان لنا أن نستشرف آفاق المستقبل فإن النصف الأول من القرن الحالي سيشهد تنافساً اقتصادياً ثلاثي القطبية في اللعبة الاقتصادية الدولية الجديدة بين مجموعة دول آسيا (الصين– اليابان – الهند) و بين مجموعة دول الشمال (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، و في خضم تنافس هذه القوى فإنها ستجبر بعضها بعضاً على المرونة والتعديل المستمر في استراتيجياتها.

لقد سقطت نظرية و مبادىء و قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية التي حكمت النظام الاقتصادي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية والذي حكم الاقتصاد العالمي في القرن العشرين. فهذه القواعد الاقتصادية الدولية كانت تستند إلى آلية أدت إلى تصميم قواعد إدارة الاقتصاد العالمي لمساعدة معظم دول العالم الصناعية في إعادة بناء نفسها بعد الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية، لتمكينها من اللحاق بالولايات المتحدة باعتبارها القوة الاقتصادية العظمى الوحيدة آنذاك، وقد أسفرت قواعد تلك اللعبة عن نظام اقتصادي وعلاقات اقتصادية دولية جائرة تتميز بمحاباة لمصالح الشمال على حساب مصالح الجنوب، و استنزاف خبراتهم.

كما أسفر هذا الهيكل عن عدم التكافؤ في هذه العلاقات وإلى المأزق التنموي الكبير لعالم الجنوب و إلى تهميش دوره في إدارة الاقتصاد العالمي بل وإبعاده عن هذه الإدارة.

وسيواجه الاقتصاد الأمريكي لأول مرة قوى اقتصادية ذات قدرة تنافسية عالية، فالاقتصاد الأمريكي لم يواجه بعد الحرب العالمية الثانية منافسين اقتصاديين أقوياء، وظل المتفوق بسهولة في الميدان الاقتصادي، ولأنه كان الأقوى اقتصادياً في عالم القرن العشرين فقد تمكن من الهيمنة على قواعد اللعبة بما يتناسب وقدراته وحركته على رقعة الشطرنج الاقتصادي للقرن العشرين. وفي اقتصاد القرن الحادي والعشرين ستكون الولايات المتحدة مجرد واحدة بين عدد من اللاعبين المتكافئين في لعبة يضع قواعدها الآخرون.

لذا فإن أزمنة القرن الحادي و العشرين ستشهد لعبة اقتصادية دولية تنافسية ثلاثية الأسلوب بين مجموعة دول آسيا – أوروبا – أمريكا، كل يمثل الفضاء الذي يقوده و يهيمن عليه.

وبسبب من الميزة التنافسية سيرغم كل واحد من القوى الاقتصادية الآخر على تعديل خطته ومساره. وفي سبيل تحقيق الرخاء المشترك فعليهم جميعاً الاشتراك لإيجاد اقتصاد عالمي ذات أبعاد تعاونية و بيئية كونية تسمح لهم بالبقاء و تحقيق مستقبل مشترك.

لذا فالمنافسة الاقتصادية العالمية ستكون حول مقاييس اقتصادية عالمية بالغة الدقة، أما بالنسبة للاقتصاد الأمريكي فإنه سيكون مجرد عضو في اللعبة الاقتصادية الدولية الجديدة، وسيكون لكل قطب فرصة ومكاناً و ميداناً للتفوق في شيء ما. وليس من المحتمل أن يتفوق أحد منفرداً في جميع الميادين الاقتصادية. ففي كتابه (اليابان التي تستطيع أن تقول لا)

يقول الكاتب (أشياهارا) إن حرب القوى العظمى العسكرية التي سادت في القرن العشرين ستتحول إلى الحرب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، وأن

اليابان ستكون أحد المنتصرين في الحروب الاقتصادية،وبنفس الروح يتكلم الألمان حيث يرون أن التفوق الألماني على القارة الأوروبية قادم لا محال، وهذا يعني ضمنياً إخراج الاقتصاد الأمريكي من زعامة اللعبة الاقتصادية و قيادتها، لذا يعلن الأوروبيون بكل صراحة بأن الحرب الاقتصادية تدور بالفعل الآن في العالم بين الأقطاب الثلاثة.

لقد انتهى التنافس الاقتصادي بين الشيوعية و الرأسمالية وحل محله تنافس آخر بين ثلاثة أنواع من الرأسمالية (الانجلو سكسونية الفردية) و(الرأسمالية الألمانية- الفرنسية * والرأسمالية الآسيوية، فأمريكا وبريطانيا تركزان على القيم الفردية ورجل الأعمال المبدع و على المسؤولية الفردية المهارات الفردية والحد الأعلى من الأرباح و تمجيد الإبداع الفردي... الخ وفي المقابل تمجيد اليابان وألمانيا القيم الجماعية القائمة على: مجموعات رجال الأعمال والمسؤولية الاجتماعية و العمل كفريق الولاء للشركات.

في الرأسمالية الانجلو- سكسونية يفترض أن يكون عند الفرد إستراتيجية اقتصادية شخصية للنجاح، و يفترض أن يكون لدى الشركة إستراتيجية اقتصادية تعكس رغبات الأفراد أصحاب الأسهم، وما دام هؤلاء يريدون أن يصلوا بدخولهم إلى مستوى يتيح لهم أعلى معدل من الاستهلاك طوال حياتهم فلا بد للشركة أن تسعى إلى تحقيق الحد الأعلى من الأرباح.

وستنطلق إستراتيجية الولايات المتحدة التكنولوجية من التركيز على تكنولوجية البحوث والمعلومات، في حين أن اليابان وألمانيا ستركز على إستراتيجية منطلقة من تكنولوجيا العمليات.

إن الترتيبات الاقتصادية الدولية الفعالة التي كانت سائدة في القرن العشرين لن تكون فعالة في عالم متعدد الأقطاب ونظام (الجات/ بريتون وودز) قد مات ميتة طبيعية بعد حياة طويلة حافلة بالنجاح. لذا فإن التطورات المعاصرة تستوجب قواعد جديدة للعبة. والملاحظ أن كبر وزن الاقتصاد الأمريكي وحيويته يجعله

قادراً على جمع قواه في اللحظة المناسبة، ولكن لن يكون من السهولة على الولايات المتحدة كما كانت في القرن العشرين الاستمرار في قيادة الإنتاج الصناعي العالمي و المحرك الأول للاقتصاد العالمي بينما كانت اليابان و أوروبا توابع تكتفي بردود الأفعال.

والملاحظ أن إستراتيجية التصدير التي تقودها الصين و اليابان لن تكون في المستقبل الطريق للنجاح، إن بقية دول العالم سوف لن تسمح لليابان والصين في الاستمرار في غزو الأسواق كما تشاء.

إن أوروبا لن تقود المعركة الاقتصادية القادمة ولكنها مؤهلة لأن تكون أحد اللاعبين في اللعبة الاقتصادية الدولية إذا ما تمكنت من تصحيح اخلالات مديونيتها.

ورغم أن الاقتصاد الأمريكي يتملك مقومات اقتصادية حقيقة واقعية أكثر من أي منافس، ولكن اقتصاد الولايات المتحدة يعاني من اختلالات اقتصادية أدت إلى بعثرة إمكانياته الاقتصادية، فهو أقل المتنافسين استعداداً لخوض المعركة الاقتصادية. إن مشكلة الاقتصاد الأمريكي على حد قول جاك أتالي المستشار الاقتصادي للرئيس الفرنسي الأسبق ومحافظة المصرف الأوروبي للبناء والتطوير الأسبق تكمن في أن الأمريكيين يرفضون تصديق أنهم بدأوا يتخلفون عن أكثر دول العالم الصناعية تقدماً في بعض المجالات الصناعية، وبسبب هذا الرفض فإنهم لا يرغبون في إحداث التغييرات الضرورية للبقاء في المنافسة ولا يستطيع أحد أن يحل لهم مشكلتهم فهم أنفسهم غير قادرين على رؤيتها. وقد يكون العالم على صواب في تحميل الاقتصاد الأمريكي مسؤولية الخلل في الاقتصاد العالمي.

ولا بد من الانتظار حتى يقول التاريخ كلمته بحق الاقتصاد العالمي، ومن يتحكم في قواعد اللعبة الاقتصادية الدولية.

القسم الخامس
العولمة الاقتصادية وقضايا المستقبل

الفصل الواحد والعشرون
قضايا إستراتيجية تطرحها الهندسة الهندسة الاقتصادية للعولمة

مقدمة :

شاع استخدام مفردة العولمة الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية وان ظهرت مصطلحات بديلة مثل الأممية الاقتصادية والكوكبية وعالمية الاقتصاد والعالمية لدلالة على مرحلة جديدة من مراحل تطور اقتصاد المنظومة الرأسمالية.

لقد ظهر مفهوم العولمة بداية للإشارة إلى ظاهرة اتساع مجال أو فضاء الإنتاج والتجارة والمال ليشمل السوق العالمية بأجمعها. وتزامن هذا الاتساع في الأسواق مع ظهور وانتشار الصبغة المالية للرأسمالية.

لقد أخذ الخطاب الغربي المعاصر يدعو للعولمة طبقاً للمفهوم (الأمريكي) ويروج للعولمة ومشاريعها ويطالب الدول بقبول مفاهيمها وآلياتها من أجل تعظيم الفوائد الممكن الحصول عليها وتقليص الخسائر المحتملة. على أن التبشير بالعولمة ذهب إلى مدى أبعد ليؤكد على أنها العصي التي لا يمكن لأي اقتصاد الوقوف دون التوكؤ عليها وأنها بمثابة منقذ لأي اقتصاد من اختلالاته الهيكلية،وراح هذا الخطاب يصور العولمة بمثابة طريق لا مفر منه إذا اريد الدخول في العصرنة وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية. ويضيف أنصار هذا الرأي أن تكاليف عدم الإصلاح للاستجابة لشروط العولمة ستكون عالية جداً إذا ما تأخر تنفيذها. خاصة وأن هذا التنفيذ هو أقل كلفة الآن من المستقبل، وسوف تتعرض الدول التي لا تكيف أوضاعها الاقتصادية مع شروط العولمة لمخاطر جسيمة في المستقبل.

وهكذا تسارع زخم التيار الداعي للعولمة على أساس موجبات الاندماج بالسوق العالمية والإقليمية، وتزامنت هذه الدعوة مع مطالبة الدول باتخاذ جملة إجراءات منها:

1. تشجيع الاقليمية والدخول فيها.
2. تشجيع الإصلاحات الاقتصادية طبقاً لرؤية صندوق النقد الدولي.

3. إزالة القيود أمام حرية التجارة في السلع والخدمات والاستثمارات.
4. تطبيق مناهج التحريرية الاقتصادية دون قيود.
5. تخفيف القيود على الأسواق المالية.
6. تحرير التجارة الخارجية والداخلية.

ويحاول الخطاب المعاصر للعولمة جعل هذه الظاهرة أمراً واقعاً وليس بوسع أحد أن يعمل شيء لمنعها أو تغيير مسارها، وكل ما نستطيع عمله هو التكيف معها والدخول في مشاريعها الكونية والاستفادة من مزاياها.

لا شك ان هذا التحليل هو قراءة للمصالح الأجنبية وليس للمصالح العربية وهو قراءة للهيمنة على موارد العالم وليس قراءة لاستقلالية القرار الاقتصادي، وهو قراءة للتكامل الدولي التبعي وليس للتكامل الاقتصادي الحقيقي، وهو قراءة للواقعية وفرض الواقع المزور على الدول وليس قراءة موضوعية للتطورات العالمية، وهو دعوة للانبطاح على الأرض لكن تدوسنا عربة العولمة ، وهو دعوة للكف عن تقرير المصير الاقتصادي، وهو دعوة جعل الآخرين يرسمون لنا مستقبلنا الاقتصادي

أولا: البعد الأيديولوجي للعولمة الاقتصادية:

في بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد العالم موجة جديدة أطلق عليها العولمة الاقتصادية ومع مضي سنوات العقد تزايدت الدعوة للعولمة الاقتصادية حيث بدأت ملامح ومرجعيات وخصائص هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بداية عقد التسعينات فإن جذورها تمتد إلى بدء انهيار الكنزية وظهور مدرسة جانب العرض وعودة المدرسة الاقتصادية اللبرالية الجديدة مع بداية الثمانينات، وإذا كانت الكنزية قد جاءت للتعبير عن الطابع القومي للاقتصادات الرأسمية، فإن العولمة جاءت لتعبر عن الطابع الكوني للاقتصاد بعد تفكك وتآكل هياكل الاقتصادات الوطنية لذلك فإن العولمة تقوم على إطار

مفاهيمي يتجاوز الكنزية ويتجاوز مفاهيم التنمية المستقلة، ويتجاوز خصوصيات التنمية الوطنية والقومية ويتجاوز مفاهيم السيادة ومفاهيم التنمية المتركزة على الذات، ومفاهيم الدولة – القومية، ومفاهيم التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف القائم على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والعولمة الاقتصادية كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتحررة على الذات إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.

لذا فإن العولمة بهذا المعنى تصف مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية تهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية منظور إليها من وجهة نظر الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي قائم على آليات السوق الرأسمالية كعلاج شافي لكل مشاكل الكون الاقتصادية، بمعنى تعميق الطابع العالمي الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي متكامل، والعولمة بهذا المعنى هي نزوع للهيمنة على الطريقة الإمبراطورية، أي أن العولمة تطرح حدود غير مرئية ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة.

وتحمل العولمة بهذا المفهوم بعداً أيديولوجياً يستهدف الكيانات الآتية :

1. الدولة
2. الأمة
3. الوطن

وإذا ما تم سحب هذه الكيانات الثلاثة فيبقى الإمبراطورية العالمية والإمبراطورية الجديدة في عصر العولمة وتقوم على ثلاثة ركائز هي:

أ. الشركات متعددة الجنسية والمؤسسة الكونية.

ب. البشر الكوني.

ج. الفضاء الذي تصنعه شبكات الاتصال ويحتوي الاقتصاد والسياسة والثقافة.

لا شك أن هذا الموضوع معقد وشائك وحديث إذ تتداخل فيه موضوعات الرغبة في الدخول في العصرنة من ناحية، وموضوعات التخلي عن بعض مقومات السيادة الاقتصادية من ناحية أخرى، كما أن هذا الموضوع يرتبط بقضايا بالغة الأهمية كقضايا نموذج التنمية المتمركزة على الذات، وقضايا فك الارتباط، وقضايا تفكيك الاقتصادات الوطنية وتحجيم القطاع العام وقضايا اللبرالية الاقتصادية المؤدلجة. وغير ذلك من القضايا التي تهدف إلى مزيد من تقلص مساحة السيادة وإلى تكريس مفاهيم عالمية جديدة كلها تهدف إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم وإعادة نظام العبودية الاقتصادية، لقد شهدت أزمنة نهاية القرن العشرين دعوات متزايدة على المستوى العالمي للترويج لسلوكيات ومرجعيات وآليات الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويحاول الخطاب الاقتصادي للاندماج جعل العولمة الاقتصادية عملية لا مفر من قبولها والتكيف الإيجابي مع متطلباتها إذا أريد سلوك طريق النمو والتنمية، وان تحقيق التنمية عبر هذا المشروع ما هو إلا أكذوبة كبرى، وان منطق العولمة الاقتصادية وما يمكن أن تقدمه لدول الجنوب هو منطق انتحاري لتلك الدول التي تقبل بهذا المنطق، لأن ما تقدمه العولمة الاقتصادية لهذه الدول كإستراتيجية للتنمية لا يعدو أن يكون جزء من إستراتيجية إدارة الأزمة على المستوى العالمي، وجزء من سياسة إدارة المناطق المهمشة من العالم، وإذا تفحصنا ورصدنا ما يجري في الاقتصاد العالمي حالياً لتمكنا من تحديد الأهداف الإستراتيجية للعولمة والمتمثلة بالآتي:

1. شل حركة ووظائف الدولة – الأمة وتفكيك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها أي أن العولمة تقفز فوق مهام الدولة والأمة والوطن والمواطنة.
2. تمكين الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية من إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي ولتحل محل الدولة.
3. تعميق اختراق اقتصادات الجنوب وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف لتؤدي وظائف معينة.

4. تركيز سلطة القرار الاقتصادي العالمي بحيث يدار الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية من الخارج.
5. خلق ما يسمى بالأمية الاقتصادية بمعنى خلق ما يسمى أمة العولمة الاقتصادية، أي خلق المجال الاقتصادي العالمي وهو وطن جديد لا ينتمي إلى الجغرافية ولا التاريخ ، وهو وظن بدون حدود بدون ذاكرة وبدون تراث.
6. خلق الهوية الاقتصادية بدلاً من الهوية الاقتصادية الوطنية أو القومية.
7. جعل السوق كمجال للمنافسة ومجالاً لاصطفاء الأنواع الجيدة وتسويقها عالمياً طبقاً لأهداف المنظومة الرأسمالية ومصالح الشركات متعددة الجنسية.
8. فتح الأبواب أمام حركة رؤوس الأموال الدولية.

وطبقاً لهذه الأهداف فإن العولمة تسعى إلى خلق إطار مؤسس جديد يستند إلى المقومات الآتية:

- خلق تجانس في المفاهيم والمؤسسات وآليات عمل الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية.
- تفكيك النظم الإنتاجية والمؤسسية والاقتصادية لدولة الأمة.
- خلق مؤسسات اقتصادية كونية جديدة يناط بها سلطة اتخاد القرار الاقتصادي العالمي.
- تصغير حجم القطاع العام ونشاط الدولة الاقتصادي في مقابل إعطاء دور متميز للقطاع الخاص وتقليص نظم الرقابة الحكومية وتنطوي العولمة طبقاً لهذه الأهداف والمقومات على تبني أيديولوجية من عناصرها الأساسية ومحاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي والهوية.

أيديولوجية العولمة هي أيديولوجية اليد الخفية أي أيديولوجية آلية السوق وأيديولوجية الانفتاح والاندماج وفتح الأبواب الاقتصادية مفتوحة للاستثمارات والسلع والخدمات والاستثمارات والثقافة.

والعولمة تقوم على أيديولوجية تفكيك دور الدولة الاقتصادي وتحجيم سلطة قرارها الاقتصادي، أيديولوجية مؤسسات كونية تختص بإصدار سلطة القرار الاقتصادي الكوني، أيديولوجية إعطاء دور أكبر للشركات متعددة الجنسية، أيديولوجية تعميق الطابع العالمي للرأسمالية وفق قوانين السوق، أيديولوجية توحيد رؤى العالم الاقتصادية ضمن الرؤية الأمريكية (أمركة العالم)، أيديولوجية وقف موجات الخروج من الرأسمالية كنظام وقيمة تاريخية، أيديولوجية خلق ولاءات اقتصادية جديدة تربط المصلحة الاقتصادية الوطنية أو القطرية بالمصلحة الاقتصادية العالمية، وخلق ولاءات اقتصادية وتحالفات تجعل المصالح الاقتصادية لدول الأطراف مرتبطة بالرأسمال العالمي.

ثانياً: الأمركة والعولمة الاقتصادية:

يتسم عالم اليوم بداية أزمنية الألفية الثالثة بكونه عالم إطلاق العنان لقوى النيوليبرالية الاقتصادية لتفكيك المفاهيم التقليدية كمفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية والاستقلال الاقتصادي وإعادة صياغتها بما يؤدي إلى تصغير حجم الدولة وتقليص دورها التقليدي في الاقتصاد، بل ومحاصرة مفهموم التنمية المستقلة كشعار وكملاذ لدول الجنوب في نضالها التاريخي ضد التخلف والتبعية. ويشن الغرب وشركاته متعددة الجنسية هجمة شرسة ضد المفهوم السيادي للدولة في الدول النامية تحت ذرائع مختلفة كعدم الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد، وعدم تدوير الدواليب الاقتصادية وخنق التنمية ... الخ، وكأن مصير التنمية في هذه الدول يرتبط ارتباطاً مصيرياً بإزالة المفهوم السيادي للدولة، وإن مجرد تخلي الدولة عن إدارة الأنشطة الاقتصادية سيجعل من اقتصادات بلدان الجنوب اقتصادات كفء؟ لا شك أن الركون إلى مثل هذا التحليل ينطوي على اختلال ومغالطة بأهمية دور الدولة في التنمية، فضلاً عما ينطوي عليه من أهداف تتعلق بما يسمى بالعولمة الاقتصادية التي تحمل عنوان اقتصادات السوق والدعوة المعاصرة للرأسمالية الطليقة وعالمية الاقتصاد. فالولايات المتحدة من خلال دعوتها للعولمة

الاقتصادية بكل مضامينها ومفاهيمها وآلياتها تحاول بناء هيمنتها الاقتصادية على كل عناصر اقتصاد القرن الواحد والعشرين وإدارته إدارة اقتصادية شديدة المركزية.

وتكمن أبرز دوافع العولمة الاقتصادية في أزمة الاقتصاد الأمريكي التاريخية واختلالاته الداخلية والخارجية المزمنة التي انعكست على تدهور مؤشرات أداءه الاقتصادي فضلاً عن تزامن هذا التدهور النسبي مع صعود القوى الاقتصادية الجديدة كاليابان. لذلك وجدت الولايات المتحدة في العولمة الاقتصادية المستندة إلى مبادئ مفاهيم آليات السوق والتخصصية واللبرالية الاقتصادية الجديدة مخرجاً لاقتصادها من أزمته ووسيلة للهيمنة على مقدرات الاقتصاد العالمي وأداة ضغط على القوى الاقتصادية الصاعدة ، فضلاً عن أهداف تهميش اقتصادات الجنوب وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف.

إزاء فرض الولايات المتحدة للأمركة الاقتصادية راحت تزيد من ضغوطها على بلدان الجنوب لتبني برامج التخصصية، وراحت تزيد من ضغوطها من جهة أخرى على المؤسسات الاقتصادية العالمية لتزيد بدورها من ضغوطها على الدول النامية من أجل تسريع برامج التحول الاقتصادي الليبرالي بشروط قاسية. كما ألزمت العديد من بلدان الجنوب للتكيف مع المتغيرات الدولية وجعل هذا التكيف لا مفر منه لتخطي الصدمات الخارجية والداخلية. ويستند مفهوم العولمة الاقتصادية إلى مفهوم الإدارة الاقتصادية المركزية للاقتصاد العالمي، وهذا المفهوم بدوره يستند إلى مركزية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مفهوم العولمة الاقتصادية يستند إلى إلزام العالم لتحجيم دور الدولة في محاولة لإضعاف سلطة الدولة وتقليص مساحة تدخلها في الشؤون الاقتصادية بغية نقل مقومات السيادة من سلطة الدولة إلى السلطة الاقتصادية العالمية (اللامركزية الاقتصادية من الداخل). وهكذا فإن الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تدعو إلى تبنيها مراكز الرأسمالية العالمية تهدف إلى إلزام السلطات الوطنية لتبني درجات عالية من

اللامركزية الاقتصادية من الداخل من أجل إفساح المجال للمؤسسات الاقتصادية الدولية لتبني سياسة اقتصادية قائمة على الإدارة الاقتصادية المركزية من الخارج، لذلك فإن مرجعيات العولمة الاقتصادية، وإن كانت تبدو قائمة على مبدأ اللبرالية الاقتصادية فإنها في حقيقة الأمر قائمة على مبدأ الدكتاتورية الاقتصادية المقيتة والتي تمارسها هذه المراكز عبر المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) ويلعب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أدوراً مركزية في العولمة الاقتصادية (تكثيف العولمة) الاقتصادية من خلال عولمة التفاعلات المالية والنقدية والتنموية والتجارية والاستثمارية وبما يؤدي إلى محاصرة الاستقلالية الذاتية الاقتصادية لصالح الإدارة الاقتصادية المركزية والسيادة الاقتصادية العالمية.

في مرحلة متأخرة من هندسة القرن الواحد والعشرين ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى عولمة الثقافة وتعد مرحلة عولمة الثقافة من أخطر ما يواجه بلدان الجنوب، وعولمة الثقافة إلى جانب عولمة الاقتصاد لتخلق هوية عالمية في إطار اندماج عالمي اقتصادي – ثقافي – اقتصادي يقوم على:

- تعميق أو تكثيف الاختراق الاقتصادي والثقافي المتبادل.
- خضوع الصناعة للرأسمال العالمي المعولم .
- السيطرة على السياسات الاقتصادية ونماذج التنمية.

فالعولمة الاقتصادية تهدف إلى بروز تيار تنموي مؤدلج تقوده المؤسسة الكونية يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع المتغيرات الدولية أي التكيف الايجابي مع المتغيرات الدولية وهذا التيار يدعو إلى قيام بلدان الجنوب بإعادة هيكلة اقتصادياتها عبر آليات السوق والتخصصية وعبر تخليها عن برامجها التنموية الخاصة لكي تعمق اندماجها في الاقتصاد العالمي ولكي تكون أكثر التصاقاً بالاقتصاد العالمي وتفاعلاته وهذا التيار أخذ يدعو إلى تفكيك القطاع العام في

الدول النامية وتقليص مساحة تدخل الدولة وتقليص نظم الرقابة الحكومية، وتحاول الولايات المتحدة من خلال دعوتها للأمركة إلى تحقيق المرامي الآتية:

1. توظيف المؤسسات الاقتصادية العالمية الثلاث لغرض الرقابة المبرمجة على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى مسار الاقتصاد العالمي المبرمج لخدمة أهداف المنظومة الاقتصادية العالمية، فضلاً عن اخضاع الاقتصاد العالمي لمنطق الإدارة الاقتصادية المركزية تحت ذرائع منطق الليبرالية الاقتصادية الجديدة المعولمة.
2. تهميش دول الجنوب في الخارطة الاقتصادية العالمية الجديدة وإلحاقها بالاقتصاد العالمي وتعميق اندماجها بهذا الاقتصاد من موقع متخلف (تكثيف عولمة اقتصادات الجنوب). لذلك تسعى الأمركة الاقتصادية إلى إضعاف مكانة دول الجنوب على الخارطة الاقتصادية العالمية الجدية يجعلها تخدم اقتصادية تؤدي وظائف اقتصادية محددة (سواء كانت دول عالم ثالث مصنع أو عالم رابع غير مصنع).
3. المحافظة على هيمنة الشركات النفطية الدولية على مصادر النفط وسعيها لتحويل سوق النفط من سوق البائعين إلى سوق للمشترين.
4. بروز نوع من الأيديولوجية الاقتصادية العالمية تجعل من التعامل مع القضايا والسياسات الاقتصادية على مستوى الدولة تعاملاً عالمياً بأدوات وآليات وحسب مفاهيم عالمية أي الانتقال من اقتصاد دولي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات دولية متحورة على الذات ومتنافسة الى الاقتصاد العالمي المرتكز على أنظمة اقتصادية كونية معولمة.
5. الانتقال من منطق الأراضي، أي منطق الدولة وسيادتها الاقتصادية إلى منطق الإدارة الاقتصادية المركزية من الخارج، أي إلى منطق هيمنة الشبكات عبر القومية (شركات ومؤسسات اقتصادية) على إدارة الاقتصاد العالمي. ومثل هذا الانتقال يفرض على بلدان الجنوب التكيف من خلال إعادة الهيكلة في

الداخل والانخراط في أنظمة اقتصادية معولمة تفقدها الكثير من مقومات سيادتها الاقتصادية.

لذلك فإن أولى ضحايا العولمة الاقتصادية سقوط جزء من مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية المعولمة، أي انتقال عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية في مجال الاقتصاد في الدولة إلى المؤسسات الدولية التي تدير النظام الاقتصادي العالمي. وهذه المؤسسات هي التي تدير قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بواسطة راسمي السياسة الاقتصادية. لذا فإن الدعوة المعاصرة للعولمة تعبر عن المفهوم الأمريكي للعولمة أي تكريس للرأسمالية طبقا للرؤية الأمريكية. وهذه الرؤية تؤكد بأن اقتصاد ما قبل العولمة كان محكوماً بمنطق الدولة القومية ومنطق الكنزية الذي أصبح لا يلائم شروط نمو الاقتصاد الأمريكي لذا فإن اقتصاد العولمة طبقاً للرؤية الأمريكية أصبح محكوماً بتجاوز منطق الكنزية التي عجزت عن معالجة اختلالات الاقتصاد الأمريكي وبذلك وجدت الولايات المتحدة أن معالجة اختلالاتها الاقتصادية لا يتم إلا بمنطق الأممية الاقتصادية وعالمية القرار الاقتصادي. أي أن اختلالات الاقتصاد الأمريكي تحل على حساب المصالح الاقتصادية لدول العالم أجمع وان الرؤية الأمريكية للعولمة لا تُمثل رؤية كونية ، لأن لليابان ولأوروبا رؤية أخرى للعولمة لا تنطبق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية حالة مؤقتة ، وأن قوى الاقتصاد العالمي ومتغيراته في حركة مستمرة ولا توجد نهاية للتاريخ كما تصورها فوكاياما.

إن العولمة الاقتصادية بالصيغة الأمريكية المطروحة كقنابل الدخان تسير وراء سحبها الأطماع الاقتصادية للولايات المتحدة . لذلك فالعولمة بالمفهوم الأمريكي لا تقوم على مبادئ عالمية مشتركة ومصالح اقتصادية عالمية وعلى الحوار بين الرؤية الأمريكية والرؤى الأخرى.

وصفوة القول ان العولمة الاقتصادية لا تشكل نهاية التاريخ ولا تشكل ما روجه فوكاياما من أن الإنسانية توصلت إلى نموذجها الناجح المتمثل بظهور مرحلة الرأسمالية الكونية القائمة على أساس آلية السوق.

لقد جاءت ولادة العولمة ولادة عسيرة بعد فشل الكنزية في معالجة اختلالات العالم الراسمالي وبعد سقوط التجربة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي / وبعد توقف زخم التنمية المتمركزة على الذات، وبعد سقوط العدد من التجارب التنموية في العالم النامي.

ثالثاً: مرجعيات العولمة الاقتصادية:

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في أزمنه نهاية القرن العشرين وطبقاً لمفهوم سمير أمين فإن العولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية، وهيمنة معولمة على موارد الكوكب وعلى الإدارة الاقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية ولمجريات ومقدرات الاقتصاد العالمي وشيوع منطق القرار الاقتصادي الكوني القائم على مقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية والسيطرة المعولمة على حركة التصنيع والتكنولوجية. وتستند العولمة الاقتصادية إلى مرجعيات غاية في الأهمية بالنسبة لاقتصادات الجنوب عموماً ومنها الاقتصاديات العربية ومن أبرز هذه المرجعيات الآتي:

1. مرجعيات إلحاق اقتصادات الجنوب ودمجها بالسوق العالمية دمجاً تبعياً مهمشاً من موقع متخلف باعتبارها تخوم وأطراف تؤدي وظائف طبقاً لاحتياجات وحركة الاقتصاد العالمي، وبذلك يتم تجاوز إشكالية شمال / جنوب عبر عملية الإلحاق وليس عبر عملية اللحاق الخاضعة لشروط التقدم والتنمية.

2. تقوم العولمة على مرجعية تعميق الاختراق الاقتصادي من قبل دول المركز بتجاوز منطق الأراضي ومقومات السيادة الاقتصادية الوطنية ومنطق الأمن والحدود الجغرافية ، لذلك تقوم العولمة على منطق الجغرافية الاقتصادية بدلاً من منطق الجغرافية السياسية، وطبقاً لذلك فإن العولمة ستؤدي إلى :

أ. تراجع دور الدولة وأمنها القومي اللذان يتحددان بموقعها الجغرافي وتاريخها الذي هو حركة الجغرافية في الزمن.

ب. تحول جزء من مقومات السيادة الاقتصادية بدلاً من سلطة الدولة والمؤسسات الاقتصادية الوطنية إلى سلطة المؤسسات الاقتصادية العالمية وسلطة القرار الاقتصادي العالمي.

ج. تجاوز الحدود وتجاهلها وتهميشها بالنسبة للبلدان النامية.

3. مرجعية الهيمنة على موارد الكوكب والنظر إلى الكوكب كوعاء مغلق، الأمر الذي يمكن مراكز المنظومة الرأسمالية من التحكم بهذه الموارد، أي تمكين مراكز المنظومة الرأسمالية من التحكم الكبير في استخدامات موارد الكوكب بحيث لا يجوز النظر إلى الكوكب كوعاء مفتوح نغترف منه ما نشاء، وهذا يعني تدويل ملكية واستخدامات الموارد بحجة المحافظة على موارد الكوكب.

4. تقوم العولمة الاقتصادية على مرجعية تفكيك النظم الانتاجية المتمركزة على الذات وايقاف مشروع بناء الاقتصاد المتمركز على الذات في الأطراف وفي المراكز وتقوم هذه المرجعية على ثلاث خطوات هي:

أ. ايقاف مشروع التنمية المتمركزة على الذات (مشروع باندونغ) في الأطراف وفي المراكز.

ب. تفكيك النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات والقائمة حالياً.

ج. إعادة تركيب النظم الإنتاجية بعد تفكيكها في نظام إنتاجي كوني وذو بعداً عالمياً.

5. ان ظاهرة العولمة الاقتصادية تتمثل في أكمل وأقوى تجلياتها في سلوك وقوة الشركات المتعددة الجنسية العابرة للحدود التي تعني ممارسة الدول المتقدمة لنفوذ واسع النطاق عالمياً.

6. مرجعية تذويب الوعي الاقتصادي الوطني واستبداله بوعي اقتصادي عالمي أي استبدال الشعور بالمواطنة الاقتصادية الوطنية بالشعور بالمواطنة الاقتصادية العالمية وما يتبع ذلك من إخراج مفهوم التبعية من اللغة الاقتصادية وإزالة الشعور السلبي تجاه الشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية.

7. تقوم العولمة الاقتصادية على مرجعية إدارة الأزمة في المناطق المهمشة من العالم – أي أنها لا تقدم حلول تاريخية لأزمة التخلف ولا تمكن بلدان الجنوب من الخروج من قوس الأزمة إلى قوس النهضة، لذلك فالعولمة لا تعالج الأصل التاريخي للتخلف ولا تعالج الخلل في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بل تخضع العلاقات الاقتصادية الخارجية لشروط العولمة.

8. تقوم العولمة على مرجعية الأقلمة باعتبارها التمهيد والمدخل الضروري للعولمة لذلك فإن شروط الأقلمة لا تتناقض وشروط العولمة، فالأقلمة في إطار المشروع الشرق أوسطي تأتي من سياق العولمة الاقتصادية، فالأقلمة خاضعة لشروط العولمة (أحزمة ناقلة للعوولمة).

9. تقوم العولمة على إيقاف عملية فك الارتباط الهادفة إلى بناء نموذج تنموي مستقل يقوم على عقلنة الخيارات الاقتصادية، وعوضاً عن ذلك تقوم العولمة على تعميق اندماج الأطراف في السوق العالمية أي تعميق الارتباط بالسوق العالمية وفق شروط الاندماج الاقتصادي للعولمة.

10. تقوم العولمة على ايديولوجية الدفاع عن مصالح مراكز المنظومة الرأسمالية وإبقاء هذه المراكز متحكمة بحركة الاقتصاد العالمي وفق قواعد اللعبة الاقتصادية للعولمة.

11. تقوم العولمة على مرجعية نهاية التاريخ لفوكاياما الذي ينادي بأن الإنسانية توصلت إلى نموذجها الناجح ، وطبقاً لهذه المرجعية فإن الليبرالية الاقتصادية الجديدة تعتبر المدخل الضروري والتمهيدي للعولمة الاقتصادية فلا يمكن تحقيق أهداف العولمة الاقتصادية بدون آلية تحرير الاقتصاد العالمي وهنا ينبغي الاستدراك بأن الدعوة لتحرير الاقتصاد تشمل كل شيء عدا سوق العمل على الصعيد العالمي لأن تحرير سوق العمل يتناقص في المرحلة الحالية مع أهداف العولمة الاقتصادية.

لذلك فإن الدعوة الليبرالية الاقتصادية الجديدة تعمقت مع الدعوة إلى عالمية الاقتصاد وأصبحت جزء من الدعوة الأخيرة، وهكذا جاءت العولمة كعلاج لمشاكل الاقتصاد العالمي، وهذا العلاج الكوني يقوم على آلية السوق الرأسمالية، أي أن العولمة الاقتصادية تقوم على أطروحة الليبرالية الاقتصادية المؤدلجة كعلاج كوني للاقتصاد العالمي وهذا العلاج الكوني يقوم على مبدأ العداء المطلق للدولة وللقطاع العام وعلى مبدأ مشروعية اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية.

12. ان العولمة الاقتصادية تقوم على مرجعية التوسع الجغرافي الأفقي على خلاف النموذج الذي ساد خلال معظم القرن العشرين والذي يقوم على نظم فرعية مستقلة نسبياً كالنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ونظام العالم الثالث.

13. تحاول العولمة الاقتصادية تكريس إمكانيات العالم الاقتصادية من أجل تمكين الرأسمالية من تجاوز أزمتها الراهنة دون انهيار خطير، أي نقل عبء الأزمة التي عجزت الكنزية عن حلها إلى العالمية لوضع حلول عالمية لها أي إسهام العالم في حل أزمة الرأسمالية.

14. تقوم العولمة على الحساب الاقتصادي القصير الأجل ولا تقدم أية حلول بعيدة المدى لمشاكل الاقتصاد العالمي وكل ما تقدمه هو جعل إدارة الأزمة في الإطار العالمي.

15. تقوم العولمة على مرجعية الحكومة الاقتصادية العالمية من خلال تركز السلطة الاقتصادية (الإدارة الاقتصادية الشديدة المركزية) بيد مراكز المنظومة الرأسمالية وشركاتها متعددة الجنسية والمنظمات الكونية التي تهيمن عليها ... إلى درجة أشبه بالدكتاتورية الاقتصادية، حيث تتم السيطرة الكاملة على مقدرات الاقتصاد العالمي وعلى موارد الكوكب وأنماط التصنيع والسلوكيات الإنتاجية والتنموية والاستهلاكية.

16. تقوم العولمة على مرجعية إشاعة إمبراطورية الفوضى في الاقتصاد العالمي أي إشاعة الفعل الاقتصادي الفوضوي المتقلب (الفوضوية الخلاقة أو التدمير الخلاق).

17. تقوم العولمة على مرجعية إفقار الطبيعة على صعيد الثروات والطاقة بسبب آليات السوق الرأسمالي المنفلتة (هدر الثروات الطبيعية للأرض الملازم عضوياً لقانون السوق).

وهنا نشير إلى أطروحة سمير أمين التي تقول أن مبادىء الرأسمالية لا تسمح بإدارة صحيحة في مواجهة احتياجات حماية البيئة، ذلك لأن السوق مجموعة آليات قصيرة الأجل من حيث منطلقها الأساسي، فلا يتجاوز تفاعل عناصرها لمدة (10) سنوات.

رابعاً: استدراكات بشأن العولمة الاقتصادية ومستقبل الجنوب:

1. لن تتمكن المجتمعات الطرفية عبر العولمة الاقتصادية من التحول من أطراف مندمجة إلى مراكز جديدة، وستبقى هذه الأطراف المندمجة تؤدي وظائف محددة في العولمة الاقتصادية، أما المجتمعات الطرفية المهمشة فستبقى ملحقة بالسوق العالمي وتحت سيطرة المنظومة الراسمالية، وستبقى مرتبطة بالسوق العالمي عبر التقسيم القديم للعمل فتعتمد تنميتها على صادراتها من المواد الخام الزراعية والمعدنية، وتتميز الأطراف المهمشة بعدم تمكنها من تحقيق نوع من الاندماج الإقليمي بعكس الأطراف المصنعة المندمجة بالسوق العالمية كآسيا الشرقية

وأمريكا اللاتينية والهند وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق) فقد حققت قدراً من الاندماج الاقليمي، على أن الأقلمة في الأطراف المندمجة لا تتقاطع مع العولمة لأنها أقلمة ليست مستقلة عن التأثيرات النابعة من العولمة، ولا يوجد في الأطراف المندمجة من يدعو إلى أقلمة مستقلة عن العولمة سوى تلك المدرسة في أمريكا اللاتينية التي لا تزال تتمسك بما تبقى من نظرية التبعية.

2. لا تهتم العولمة الاقتصادية إلا بإدارة الأزمة في المناطق المهمشة دون التطلع إلى إخراجها من قوس الأزمة إلى قوس النهضة، لذا فإن طريق الخلاص من محنة هذه الأطراف الاقتصادية هو طريق مسدود، ولن تكون العولمة طريقاً لخروج العالم الثالث من المأزق التاريخي للتخلف.
3. ان الأقلمة تفرضها شروط تطور العولمة وتعمقها، لذا فإن الموجة الاقليمية الثانية (ظاهرة تشكيل الفضاءات الاقتصادية) هي مرحلة من مراحل العولمة الاقتصادية، والأقلمة بهذا المنظار هي أقلمة غير منغلقة وغير مستقلة بل خاضعة لشروط العولمة فالأقلمة في منطقة الشرق الأوسط وفي أمريكا اللاتينية تأتي في سياق العولمة الاقتصادية ولا تتناقض مع شروطها بل تعد التمهيد والمدخل الضروري للعولمة.
4. ليس بمقدور أحد التنبؤ بأن الرأسمالية ستعيش إلى الأبد أي أن العولمة الاقتصادية هي نهاية التاريخ وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد مكنت الرأسمالية من تجاوز أزمتها الراهنة دون أن يصيبها الانهيار فلا يوجد ما يضمن تجدد أزمة الرأسمالية بشكل أكثر عنفاً خاضعة مع ما ستنتجه العولمة من فوضى اقتصادية واسعة النطاق، ولعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أصابت الاقتصاد الأردني والعالمي عام 2007 مثال على ذلك.
5. عند الحديث عن العولمة الاقتصادية بمعنى مزيد من الانفتاح الاقتصادي العالمي، وبقدر تعلق الأمر بالاقتصادات العربية، فإن التغني بمكاسب الإندماج بالاقتصاد لا يشمل الاندماج الاقتصادي العربي البيني ، وكأن مكاسب

الانـدماج لا تتحقـق إلا عـبر انـدماج الاقتـصادات العربيـة بـشكل انفـرادي بالسوق العالمية، أما الاندماج الاقتصادي العربـي الهـادف إلى تجـسيد الارتبـاط العضوي بين الاقتصادات العربية فقد وضع في ثلاجة التجميد العميق وأصـبح من قبيل المحرمات.

6. إن علاقة الاندماج الاقتصادي لدول الجنوب في الاقتـصاد العـالمي هـي علاقـة غـير متكافئـة لأنهـا تجـري بـين طـرف قـوي يمثـل دول المنظومـة الرأسماليـة واقتـصاداتها وطـرف ضـعيف يمثـل الـدول الناميـة واقتـصاداتها، لـذلك فـإن موجهات الاندماج من جانب البلدان النامية التي تتمثل في الوصول إلى أسـواق الدول المتقدمة أو الحصول علـى اسـتثمارات أجنبيـة والوصـول علـى الثقافـة المتقدمة واكتساب الخبرة الإدارية الحديثة والمتطـورة تبـدو أقـرب إلى الأمنيـات منها إلى الحقيقة للأسباب الآتية :

- ان شروط الاندماج تحدد من جانب الطرف القوي.
- ان الطرف الـضعيف المنـدمج يقـوم بوظـائف محـددة طبقـاً لـشروط الانـدماج (الإلحاق).
- ان الاندماج يرتب أولويـات تنمويـة جديـدة علـى الطـرف الـضعيف المنـدمج يستلزم تغير بنية وهيكل اقتصاده تبعاً لذلك.
- إلـزام الطـرف المنـدمج الـضعيف بتـبني سياسـات اقتـصادية تـتلائم وشـروط الاندماج ولا تتفق بالضرورة مع شروط التنمية الوطنية.

7. إن التغني بالاستثمارات الأجنبية لما تأتي به العولمـة ينبغـي أن ينظـر إليـه بحـذر وحرص شديدين، إلا أن هناك خشية من ان تتحقق فعـلاً هـذه الاسـتثمارات، إلا أنها تكبر إلى الحد الذي تصبح متحكمة باقتصاد البلد المعني كمـا حـدث في الأزمـة الماليـة لـدول جنـوب شـرق آسـيا في نهايـة 1997 ، إذا قـد تبلـغ هـذه الاستثمارات حداً ونفوذاً يجعلها تقع خارج حدود السيطرة الوطنية.

8. إن العولمة التي يتغنى بها الفكر الرأسمالي كنهاية للتاريخ هي عولمة ناقصة لأن الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تعد المدخل الضروري والشرط اللازم للعولمة هي تحريرية ناقصة، فالدعوة للتحررية الاقتصادية تشمل السلع والخدمات والاستثمارات والتكنولوجيا والمعلومات، ولكنها لا تشمل أسواق العمل. ولا شك ان هذا الاستدراك لم يأتِ نتيجة إغفال المنظومة الرأسمالية وإنما جاء بتخطيط منها لأن حرية اسواق العمل تضر بمصالحها أي أن تحرير أسواق العمل يتناقض في هذه المرحلة مع مصالح المنظومة الرأسمالية.

9. لم تأتي العولمة نتيجة نجاح النظام الرأسمالي ويده الخفية بقدر ما جاءت نتيجة:

أ. سقوط النموذج الاقتصادي للاتحاد السوفيتي.

ب. سقوط تجارب التنمية في الكثير من بلدان الجنوب.

ج. دخول أيديولوجية التنمية في بلدان الجنوب أزمة حقيقية خاصة تلك الأيديولوجيات القائمة على التنمية المستغلة مع عدم وجود بديل إيجابي.

د. سقوط الكنزية تحت ضربات التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في النظام الرأسمالي.

10. تناقض العولمة مع نظرية فك الارتباط، ففي الوقت الذي تدعو فيه العولمة إلى تعميق اندماج الأطراف بالاقتصاد العالمي لأداء وظائف محددة تدعو نظرية فك الارتباط إلى بناء نموذج تنموي مستقل يقوم على عقلنة الخيارات الاقتصادية وفق منظور بعيد الأمد لمعالجة جذور التخلف.

وبذلك تتناقض العولمة مع نظريات فك الارتباط ونظريات التبعية ونظريات بناء الاقتصاد المتمركز على الذات ونماذج التنمية المستقلة.

11. في الوقت الذي يروج فيه دعاة نهاية التاريخ إلى نهاية عصر الأيديولوجية فإن الغرب يشهد خضوعاً مريعاً لخطاب أيديولوجي متفرد يدعو إلى أيديولوجية عاتية أحادية الجانب.

12. إن الحديث عن العولمة وآثارها السلبية على الأوضاع العربية لا ينبغي أن يصرف انتباهنا عن مسؤوليتنا الذاتية عنا تردي أوضاعنا إذا ينبغي أن يبقى واضحاً أن قضيتنا الأولى هي مواجهة واقعنا العربي وتغييره على النحو الذي يسمح لنا بالمواجهة السلمية، وإذا كان من غير الممكن تجاهل عولمة الاقتصاد والمال والاتصال فإنه من الخطأ الاستسلام لكل ما تمليه علينا مؤسسات العولمة وإدارتها التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتنا ومصالحنا التي لا يعيها غيرنا، وهكذا يكون بمقدورنا على الأقل أن نتحرك في الإطار العالمي الجديد على النحو الذي يساعدنا على تحقيق أهدافنا والحفاظ على مصيرنا الاقتصادي القومي.

13. إن التخلص من المستويات المتدنية على أساس موجبات الإندماج في السوق العالمية ما هو إلا أكذوبة كبرى لأن العولمة لا تعالج المشاكل التنموية الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العربي، بقدر ما تفرض إصلاحات مالية ونقدية وهيكلية كلها تعمق من تلك الاختلالات وطبقاً لهذه الإصلاحات التي تفرضها العولمة تنمو الاقتصادات الوطنية طبقاً لشروط المنظومة الرأسمالية وليس طبقاً لشروط التنمية الوطنية، أي أن التنمية بالإنابة وليس بالأصالة، فالدولة التي تفرض عليها تلك الإصلاحات ستكون ملزمة بتعديل أولوياتها وأولويات اقتصادها صوب أهداف وأغراض مراكز الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها عابرة الجنسية، مما يؤدي إلى تشويه نمط التنمية وأولوياتها في تلك الدولة.

خامساً: موقع الاقتصاد العربي في العولمة الاقتصادية :

تسعى الرأسمالية كمنظومة عالمية إلى تحقيق أهداف التنمية الرأسمالية عن طريق عولمة الأطراف أي تعميق اندماج اقتصاديات دول المحيط بالسوق العالمية، لذا فإن الرأسمالية كمنظومة عالمية تسعى إلى تنظيم علاقة جديدة بين مراكز الرأسمالية المتقدمة ومجتمعات رأسمالية الأطراف وهذه العلاقة الجديدة تتمركز حول توجيه كل إمكانات المجتمعات الرأسمالية الطرفية لتحقيق أهداف التنمية

الرأسمالية المتمثلة بتكريس تراكم رأسمال وأنماط الإنتاج في مجتمعات الأطراف لمقتضيات التوسيع الرأسمالي العالمي، ولتحقيق هذا الهدف تسعى المنظومة الرأسمالية لتطبيق مبدأ الإدارة المركزية لاقتصاديات دول المحيط، لذا تهدف العولمة الاقتصادية إلى إيجاد تنظيم جديد للعلاقة بين مراكز الرأسمالية المتقدمة ومجتمعات الرأسمالية الطرفية (مجتمعات رأسمالية الأطراف) عن طريق نسق جديد لتقسيم العمل الداخلي لمجتمعات راسمالية، ويرى سمير أمين في هذا الخصوص بأن العولمة ستقضي إلى تقسيم عمل تكنولوجي جديد لأطراف الرأسمالية يستند إلى معيار درجة العولمة (أي درجة الإندماج في السوق العالمية) والذي يقاس بقدرة مختلف القطاعات الإنتاجية المعتمدة على التصنيع الحديث والتكنولوجيا المتطورة على المنافسة في السوق العالمية وطبقاً لذلك سيتم تقسيم العالم النامي إلى مجموعتين مجموعة دول جنوب مصنع تسمى (بالعالم الرابع غير مصنع) ووفقاً لهذا التقسيم الجديد يشكل كل من دول العالم الثالث المصنع ودول العالم الرابع ما يسمى بالرأسمالية الطرفية أو (مجتمعات رأسمالية الأطراف)، وبذلك تتكون المجتمعات الرأسمالية الطرفية المعاصرة من عالم ثالث مصنع محدث تكنولوجياً وقادر على المنافسة عالمياً وعالم رابع لم يدخل بعد في هذه المرحلة من العولمة في الجانب الآخر، وأن درجة عولمة العالم الثالث المصنع أكبر من درجة عولمة العالم الرابع استناداً إلى معيار العولمة المشار إليه سابقاً.

وطبقا لشروط العولمة يتم اندماج كل من العالم الثالث المصنع والعالم الرابع الغير المصنع بالسوق العالمية الموحدة وبما يحقق أهداف التنمية الرأسمالية، أي بما يحقق أهداف التنمية للرأسمالية كمنظومة عالمية.

لذا فإن اندماج العالم الثالث المصنع والعالم الرابع غير المصنع في السوق العالمية يتم عن طريق آليات العولمة الاقتصادية، وضمن عملية الاندماج والتقسيم التكنولوجي للعمل لمجتمعات أطراف الرأسالية، يلاحظ الآتي:

أ. تتخصص دول العالم المصنع بقطاعات منظومة الإنتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً وترتبط دول العالم الثالث المصنع بالرأسمالية المعولمة عبر هذه القطاعات.

ب. الإبقاء على دول العالم الرابع غير المصنع في إطار تقسيم العمل العالمي القديم متخصصه في قطاعات الإنتاج الزراعية والمعدنية وترتبط دول العالم الرابع مع الرأسمالية المعولمة عبر هذه القطاعات.

أي يتم اندماج دول العالم الثالث المصنع بالسوق العالمي عبر آلية الإنتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً، وترتبط بقية دول الجنوب (دول العالم الرابع) بالسوق العالمي عبر آلية تجهيز مراكز الرأسمالية المتقدمة بالسلع الأساسية والمواد الخام وكسوق استهلاكية للمنتجات المصنعة في تلك المراكز وبهذا يتم اندماج الأطراف في النظام العالمي عبر تقسيم جديد للعمل لدول العالم الثالث المصنع وعبر تقسيم العمل القديم للعالم الرابع غير المصنع هذا وتضم مجموعة العالم الثالث المصنع أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية الشيوعية وآسيا الرأسمالية وأوروبا الشرقية، بينما تضم دول العالم الرابع غير المصنع معظم أفريقيا جنوب الصحراء ومعظم الأقطار العربية والعالم الإسلامي، على أن هذا التقسيم نسبي أي أن الفاصل بين المجموعتين هو فاصل نسبي، يتضح مما سبق أن مجموعة دول العالم الثالث المصنعة تضم تلك الدول التي استطاعت أن تخطو خطوات سريعة نحو التصنيع واكتسبت قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية أما مجموعة العالم الرابع المعولم فتضم مجموعة الدول التي لم تكتسب قدرة تنافسية عالمية غير قطاعات الإنتاج التقليدي الزراعية والمعدنية، أي أنها لم تنجح في إقامة قطاعات إنتاج جديدة قادرة على المنافسة العالمية غير قطاعات الإنتاج التقليدي الزراعية والمعدنية وبذلك فإن دول العالم الرابع لم تخرج من إطار تقسيم العمل العالمي القديم.

وينبغي الإشارة إلى أن دور الأطراف في العولمة الجديدة ليس سلباً فحسب بمعنى انفتاح الأسواق لتوسع الشمال بل إن تصنيع الجنوب يأتي استجابةً لنمط

التصنيع في المنظومة الرأسمالية العالمية التي تعطي وظيفة فاعلة هي وظيفة تمثيل نسبة مهمة من المنتجات المصنعة في السوق العالمي، تنفيذاً لمتطلبات التوسع العالمي في الصناعة، هذا فضلاً عن هيمنة الشمال على الموارد وأنماط التكنولوجيا وتسخير الأطراف لتلبية متطلبات مراكز الرأسمالية وتوجهاتها الصناعية والتكنولوجية، إن اقتصادات الأطراف في ظل العولمة ستخضع لعملية إعادة هيكلة واسعة النطاق تتميز بالخصائص الآتية:

1. إخضاع مستقبل الجنوب عموماً لشروط عمل آليات العولمة الاقتصادية دون أدنى مرونة أو تحريف.
2. شق وحدة الجنوب وخلق التناقضات بين أقطاره والحيلولة دون ظهور تكتلات في الجنوب تطالب بزيادة مشاركتة في صنع القرار الاقتصادي الدولي وتوسيع قاعدة إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي لذا فإن عولمة اقتصاديات الجنوب تهدف إلى خلق جنوب غني وجنوب فقير مدمر ومستنزف.
3. إن الدور المهيمن لمراكز الرأسمالية المتقدمة تقتضي إبقاء العالم الرابع بعيداً عن حركة التصنيع وربطه بالعولمة عن طريق نظم الإنتاج الزراعية والمعدنية كمجهزة لهذه المراكز ومستوعبة لمنتجاتها الصناعية.
4. الحيلولة دون امتلاك الجنوب للتكنولوجية المتقدمة بوضع قيود مشددة على نقل التكنولوجيا وحتى تطوير حلقات منها، وإبعاد الجنوب عن دائرة العلم والتكنولوجيا، وفي هذا الإطار عرقل الشمال ولا يزال يسعى لعرقلة الكثير من المواثيق الدولية الخاصة بنقل التكنولوجية كالمدونة الدولية لنقل الشمال أي للسيطرة على تكنولوجية المنبع وتكنولوجية المصب.
5. إحلال فكر تنموي كوني معولم بدلاً من الفكر التنموي القائم على الاعتماد على الذات ونهج التنمية المستقلة وذلك عبر النمذجة العالمية للتنمية وعولمة التصنيع وبذلك يتم:

أ. تعطيل أو إنهاء التنمية المستقلة كملاذ للجنوب عموماً.

ب. محاولة إخراج مصطلح التبعية من اللغة الدارجة وجعل تعميق العولمة معها ضرورة لا مفر منها لاقتصاديات الجنوب من أجل رفع قدرة قطاعاته على المنافسة العالمية.

6. التناقض بين العولمة والاستقلالية الوطنية إن الخضوع لشروط العولمة يقضي في النهاية إلى أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتمتنع بلدان أو مجتمعات الأطراف عن بناء الوحدة الوطنية لصالح ما يسمى بالاقتصاد الذي أصبح عالمياً. أي التآكل على مستوى السلطة الوطنية وبناء نظام إنتاج عالمي يتجاوز نظم الإنتاج الوطنية، أي ذوبان الاستقلالية الوطنية أي بروز نظام انتاجي معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية.

7. إن التراكم على الصعيد العالمي في مجتمعات الأطراف من خلال العولمة التي تفسح المجال واسعاً للاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل في الأطراف بناء اقتصادي واجتماعي كفيل بتصحيح الاختلالات الاقتصادية بقدر ما يشكل استجابة للتوسع الرأسمالي من مركز الرأسمالية وتلبية لحاجاتها.

8. تسخير إمكانات الجنوب المعولم بما يحقق مصالح الشمال، ضمن هذا الهدف تسعى الرأسمالية المعولمة لتسخير إمكانات العالم الثالث المصنع والمرتبط بالشمال عبر آلية الرأسمالية المعولمة، وتسخير إمكانات العالم الرابع الغير مصنع والمرتبط بالشمال عبر ذات الآلية (آلية تجهيز السوق العالمية بالمواد الخام) بما يحقق مصالح الجنوب، وهنا يتم الكشف عن الدور التاريخي للرأسمالية (مرحلة الاستعمار الجديد لدول الجنوب) أي الكشف عن النوايا الحقيقية للرأسمالية المعولمة أي الرأسمالية كمنظومة عالمية من إحكام السيطرة على الجنوب بتقسيمه الجديد وبذلك يتم توجيه ثروات وإمكانات الجنوب لخدمة المرحلة الاقتصادية الجديدة للرأسمالية، وبما يتيح تعظيم إمكانات الإنتاج والتسويق والأرباح وبهدف تحقيق الرفاهية لشعوب مراكز الرأسمالية المتقدمة على حساب فقر الجنوب.

9. الحيلولة دون بناء دول الجنوب للقدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية وإبعادها عن ملفات التصنيع المستقلة، تهدف مخططات الرأسمالية المعولمة إلى عرقلة جهود الجنوب من أجل اكتساب القدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية، فضلاً عن عرقلة جهودها من أجل خلق وتطوير قدراتها الذاتية، ووضع القيود على امتلاك هذه القدرات لكي لايكون العامل التكنولوجي أداة تغيير لنقل اقتصاديات دول الجنوب من دول مرتبطة بحلقات.
10. تهميش دول العالم الرابع غير المصنع، يكمن هذا الهدف في تهميش دول العالم غير المصنع وإبعاده عن دائرة العولمة الإنتاجية والصناعية وإدخاله دائرة العولمة عن طريق دائرة المواد الخام والسلع الأساسية في مراحل ما قبل التصنيع وبذلك تتم السيطرة على أسواق تجهيز المواد الخام اللازمة لمكانة الإنتاج الصناعي لمراكز الراسمالية المعولمة وبخاصة مثلث الرأسمالية المعولمة (الولايات المتحدة المجموعة الأوروبية اليابان).
11. إشاعة الفكر التنموي التصديري والوقوع في فخ التصدير. ومن خلال تحليل مخططات العولمة الجديدة، نلاحظ التوجه لتهيئة المسرح الدولي للانتقال بالدول النامية إلى اقتصادات مندمجة في الاقتصادا العالمي دمجاً تبعياً من خلال مؤسسات الاقتصاد المعولم، وهذا يعني دفع دول العالم وبخاصة دول الجنوب للتسابق للارتباط بركب العولمة الجديدة دون إدراك لمخاطر هذه العولمة ونتائجها السلبية على واقع ومستقبل اقتصادياتها، أي محاولة الفكر المصاحب للعولمة الجديدة بوضع نظريات اقتصادية متناقضة مع نظريات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات، أي إيجاد فكر تنموي ونظريات اقتصادية مناصرة ومؤيدة لاتجاهات العولمة الجديدة، وبهذا يتم دفع مجتمعات الأطراف (دول رأسمالية الأطراف) لكي تتسابق لتبني النظريات الجديدة المؤيدة للعولمة وجعلها تتسابق لتطوير قطاعات الإنتاج المعتمدة على التصدير ذات قدرة تنافسية على صعيد السوق العالمية، وبهذا الإتجاه فإن الأهداف الحقيقية

للرأسمالية المعولمة تكمن في تهديم ملاذ الجنوب الممثل بالتنمية المستقلة واستراتيجية الاعتماد على الذات.

سادساً - العولمة الاقتصادية والاضطرابات الاقتصادية العالمية:

في هذا الجزء سنبحث في العلاقة بين شيوع عالمية الاقتصاد وتفشي الفوضوية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، لقد انطلق سمير أمين في توضيح هذه العلاقة من الخصائص التي يتصف بها نظام السوق الرأسمالية الذي تستند إليه العولمة الاقتصادية ويؤكد سمير أمين بأن العولمة الاقتصادية تعد مصدراً أساسياً للفوضى والبربرية التي سيتميز بها الاقتصاد المعولم، ويرى سمير أمين أن مرحلة العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى درجات عالمية من الفوضوية الاقتصادية تفوق المرحلة الكنزية السابقة مباشرة وهذا ما يدحض أطروحة قيام نظام عالمي جديد على أسس العدل والمساواة والحق والحرية والحفاظ على الطبيعة ... الخ، فالعولمة الاقتصادية تعمق الفوضوية الاقتصادية سواء في إدارة الاقتصاد العالمي أو في إدارة موارد الطبيعة بحكم اعتماد العولمة على آليات السوق الرأسمالية المنفلتة والتي لا تقيدها حدود ولا ضوابط، وهكذا سوف لن تؤدي العولمة سوى إلى بربرية لا حدود لها، وبسيادة العولمة الاقتصادية، وفي إطار هذه الفوضى يمارس الغرب الرأسمالي شتى أنواع العنف الاقتصادي والسياسي والعسكري ضد الدول التي لا ترى في العولمة الاقتصادية طريقاً سلمياً لتنميتها ويمكن توضيح العلاقة بين فوضوية الاقتصاد والعولمة من خلال ما يأتي :

1. إن العولمة الاقتصادية ستؤدي إلأى ظهور إمبريالية اقتصادية واحدة هي الإمبريالية التي تتحكم بإدارة الاقتصاد العالمي عبر آليات العولمة الجديدة.
2. تقليص القرارات الاقتصادية الوطنية وانتقال مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مؤسسة العولمة الاقتصادية.
3. غياب الهيمنة الوطنية على اتجاه وآليات التنمية.
4. فقدان السيطرة الوطنية على التراكم.

5. استحالة حل التعارض بين عالمي الاقتصاد الرأسمالي وقومية الدولة السياسية الرأسمالية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، ويعد هذا الأمر مصدراً هاماً للفوضى.
6. إذا كانت الفوضى تبقى ضمن حدود المنافسة التجارية بين مراكز النظام العالمي في إطار التنمية الرأسمالية المتمحورة على الذات العاملة داخل كل مركز فإن العلاقة بين هذه المراكز والأطراف ستتخذ طابعاً اقتصادياً فوضوياً يرقى إلى البربرية الاقتصادية.
7. إن الاقتصاد العالمي (الاقتصاد الرأسمالي المعولم) هو اقتصاد مشوه لأنه طابعه العالمي يقتصر على أسواق السلع ورأس المال، لذا فإن السوق الرأسمالية هي سوق مشوهه لا تشمل سوى العمل، إذا يبقى العمل على صعيد العلاقة بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وأطرافه لا سيما الاتجاه من الأطراف إلى المراكز.
8. تبقى الموارد الطبيعية خارج إطار العلاقة المباشرة بين الأطراف والمركز، وتسخر هذه الموارد بما يحقق أهداف مراكز المنظومة الرأسمالية مما يعني تعميق الفوضى بين المراكز الرأسمالية والأطراف من ناحية، وبين مراكز الرأسمالية فيما بينها من ناحية أخرى وعلى نحو أكثر بربرية وهمجية.
9. طبقاً لما جاء في الفقرة (1) والفقرة (7) أعلاه فإن العمل والطبيعة يبقيان أسيرين للجغرافيا الطبيعية والسياسية.
10. زيادة تهميش العالم الرابع غير المصنع وارتباطه بالعولمة من خلال تجهيز المواد الأولية وأسواق تصريف البضائع وزيادة تبعية العالم الثالث المصنع عبر قاعدة التصنيع والتكنولوجيا، وهنا فإن العولمة الاقتصادية تسقط تناقص أو مرجعية شمال – جنوب إلى مرجعية تعميق التبعية للعالم الثالث المصنع وتعميق التهميش والإلحاق للعالم الرابع الغير مصنع.

11. مقاومة كل المحاولات من جانب بعض الأطراف لفك الارتباط بالنظام العالمي وبكافة السبل والوسائل من جانب مراكز الراسمالية، مما يعمق من فوضوية العلاقة بين هذه المراكز وتلك الأطراف، وطبقاً لهذه المصادر المولدة للفوضى الاقتصادية، فإن فك الارتباط يعد خروجاً عن قواعد العولمة الاقتصادية مما يتوجب مقاومته.
12. إن الأطراف التي تعيش عليها اربعة أخماس سكان الكوكب مع ما تملكه تلك الأطراف من ثروات طبيعية ومنجمية تظل في إطار العولمة الإقتصادية خاضعة لمنطق توسع المنظومة الرأسمالية.
13. إن العولمة الاقتصادية باعتمادها على آلية السوق الرأسمالية كسوق عالمية مبتورة (تعتمد على حركة الرأسمالية والسلع فقط) تعمل على مزيد من الفوضى والبربرية وتؤدي إلى مزيد من الاضطراب والانفجار.
14. تفكك هياكل الإنتاج الوطنية وإحلال هيكل إنتاجي رأسمالي معولم محلها.

سابعاً : العولمة الاقتصادية وأطروحة نهاية التاريخ :-

لا تنفصل أطروحة العولمة الاقتصادية عن أطروحة نهاية التاريخ التي جسدها فرنسيس فوكاياما، ورغم أن أطروحة نهاية التاريخ جاءت من عوالم الفكر الذي بدأ يحكم اقتصاد القرن الحادي والعشرين، إلا أن هذه الأطروحة تشير إلى أن البشرية توصلت أخيراً إلى أن نموذجها الاقتصادي المثالي المتمثل بالليبرالية الاقتصادية، ولقد فات فوكاياما من أن التاريخ ما زال يجري وأن نهاية أبعد من القرن الحادي والعشرين، ومثلما انتهت أطروحة نهاية التاريخ لوفاكاياما التي نادى بها على ضجيج سقوط الاتحاد السوفيتي، لذلك فإن قضية صراع أيديولوجيات لن تنتهي وقد يتجدد هذا الصراع بحيث تظهر رؤى أيديولوجية ضمن حركة المنظومة الرأسمالية نفسها تمثل رؤى مراكز الرأسمالية كالرؤى الأوروبية والرؤى اليابانية إلى جانب الرؤى الأمريكية، لذلك لا يوجد للتاريخ نهاية محسومة كتلك التي تصورها فوكاياما حتى في إطار المنظومة الرأسمالية ذاتها.

وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة بين العولمة الاقتصادية وأطروحة نهاية التاريخ فإن العولمة الاقتصادية (عالمية الاقتصاد) تقوم على مرجعية النظام الرأسمالي النيوليبرالي، وهذه المرجعية تقوم على تنحي الدولة من الحضور في الميدان الاقتصادي والاجتماعي كخطوة أساسية لإحكام الإدارة الشديدة المركزية على مجريات الأمور في الاقتصاد العالمي بإطار عام ولاستعادة الهيمنة الأمريكية التي سادت النظام العالمي طيلة الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1970 حيث أخذت الولايات المتحدة تفقد تدريجياً تفوقها الاقتصادي وهكذا ظهرت الدعوة للعولمة الاقتصادية كعلاج كوني لمشاكل الاقتصاد العالمي، وهذا العلاج الكوني يقوم على آلية السوق الرأسمالية والعولمة الاقتصادية وأطروحة اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة كعلاج لتقوم للاقتصاد العالمي وهذا العلاج الكوني يقوم على مبدأ العداء المطلق للدولة وللقطاع العام وعلى مبدأ مشروعية اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول أن الليبرالية الاقتصادية الجديدة تعتبر المدخل الضروري والتمهيدي للعولمة الاقتصادية، فلا يمكن تحقيق أهداف العولمة الاقتصادية بدون آلية تحرير الاقتصاد العالمي، وهنا ينبغي الاستدراك بأن الدعوة لتحررية الاقتصاد تشمل كل شيء عدا سوق العمل على الصعيد العالمي لأن تحرير سوق العمل يتناقص في المرحلة الحالية مع أهداف العولمة الاقتصادية، لذلك فإن الدعوة الليبرالية الاقتصادية الجديدة تعمقت مع الدعوة إلى عالمية الاقتصاد وأصبحت جزء من الدعوة الأخيرة.

ثامناً: العولمة والتنمية المتمركزة على الذات في مجتمعات الأطراف :

يعرف سمير أمين مفهوم التنمية المتمركزة على الذات بأنها السيطرة المحلية على قوة العمل وعلى تمركز فائض العمل وعلى السوق وعلى التكنولوجيا وعلى الموارد الطبيعية وهذا يعني السيطرة على شروط التراكم الخمس.

وطبقاً لمقومات وسمات العولمة الاقتصادية فإن هذه الشروط تنفي في ظل عالمية الاقتصادية حيث تنتقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية

(المحلية) إلى سلطة عالمية الاقتصاد أي خضوع شروط التراكم المحلية لشروط التراكم المعولم، عبر قوانين عالمية الاقتصاد أو الاقتصاد المعولم وبذلك تفقد مجتمعات الأطراف سيطرتها على التراكم المحلي ليصبح التراكم الرأسمالي المحلي خاضعاً لشروط التراكم الرأسمالي العالمي.

ولعل ابرز ما في هذا الموضوع هو تجدد إنتاج التبعية والتفكك البنيوي على كافة مستويات المجتمع الطرفي وتفكيك الاقتصادات الوطنية المتمركزة على الذات والمعتمدة على شبكات متكاملة من القطاعات المنتجة واستبدال التنمية المتمركزة على الذات في مجتمعات الأطراف بالتنمية بالإنابة عبر تعميق اندماج الأطراف بالسوق العالمي دمجاً تبعياً، وهذه التنمية لا تستحق تسميتها لأن التنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة.

وفي إطار هذه العملية تحتفظ المراكز باحتكار السيطرة على عمليات التصنيع والتنمية في مجتمعات الأطراف مع توجيه هذه الأطراف للقيام بوظائف محددة فضلاً عن السيطرة على مصادر صنع القرار الاقتصادي وتعميق الهوة بين المراكز والأطراف على كافة الأصعدة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.

وبمحاصرة التنمية المتمركزة على الذات تخضع العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية لشروط العولمة الاقتصادية وليس لاحتياجات الدولة الوطنية، أي تفكك المنظومة الاقتصادية المحلية من خلال ربط بعض أقسامها مباشرة بالسياسات المعولمة.

تاسعاً: العلاقات بين العولمة والأقلمة :

تعتمد العلاقة بين العولمة والأقلمة على مجموعة من القضايا :

1. بروز نوع من الأيديولوجيات الإقليمية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصادات القائمة لتؤدي وظائف جديدة إقليمياً وعالمياً.
2. إعادة هيكلة المنظمات القائمة أو تفككها لتحل محلها منظمات إقليمية جديدة من حيث الأهداف والوظائف مرتبطة بمراكز العولمة.

3. اعتماد معيار غير جغرافي في تعريف الإقليم أي أن العامل الجغرافي لم يعد العامل المحدد الرئيسي للبناء الإقليمي الذي هو جزء من عالمية الاقتصاد.
4. بروز درجة عالية من مؤسسة العلاقات الاقتصادية بين دول الفضاء الاقتصادي الإقليمي.
5. تعميق التعاون الإقليمي على مراحل لتقود عملية الأقلمة في نهاية الأمر إلى إندماج في الاقتصاد العالمي.
6. جعل الأقلمة غير متعارضة مع العولمة بل تمهيداً لها.
7. جعل التخصصية الإطار الضروروي والتمهيدي للبناء الاقتصادي الإقليمي أي أن الاقليمية الجديدة تعتمد على اللبرلة الاقتصادية أي على أيديولوجية النيوليبرالية والتي هي المحتوى الحقيقي للعولمة.
8. تمثل الموجة الاقليمية الجديدة العقيدة التنموية للقرن الحادي والعشرين وأحد أبرز أركان اقتصاد القرن القادم.
9. اعتماد الإقليمية على الجغرافية الاقتصادية كمحرك لها.
10. بروز قيم إقليمية جديدة مشتركة على مستوى الإقليم ووعي مشترك بأهمية التعاون الإقليمي.
11. اعتماد الاقليمية الجديدة على نظام تجاري إقليمي يعتمد على خلق التجارة داخل الإقليم.

عاشراً : العولمة الاقتصادية وتعويم دور الدولة القومية:

أدى تسارع الاقتصاد المعولم الذي لا يقوم على مرجعية الدولة القومية بل على مرجعية الاقتصاد الكوني الذي يرتكز على الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية التي تحل محل الدولة وتتولى إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي، وبذلك حلت هذه المؤسسات كل الدولة في أداء واجباتها الاقتصادية ... إلى التحول من الاقتصاد الدولي القائم على مرجعية الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية المالكة لسلطة القرار الاقتصادي

الكوني. لذلك أصبح عالم العولمة عالم بدون دولة، بدون أمة، بدون وطن، عالم بلا انتماء لا يعترف بالوطن. وهكذا تهدف العولمة إلى إنهاء أو تعويم دور الدولة بوصفها محدداً للهوية ومصدراً للسلطة الاقتصادية.

ومن أجل الوصول إلى مرحلة تعويم دور الدولة القومية راحت اليد الخفية وراء العولمة تطلق العنان لقوى النيوليبرالية الاقتصادية (التحررية الاقتصادية) من أجل تفكيك المفاهيم التقليدية للدولة كمفهوم القطاع العام ومفهوم التنمية المستقلة، ومفهوم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.. إلخ وفي هذه المرحلة المهمة من مرحلة الإعداد لنشر العولمة جنوباً تحاول المنظومة الرأسمالية التركيز على إبعاد دور الدولة عم إدارة الشؤون الاقتصادية لاقتصاداتها في محاولة لإضعاف سلطة الدولة وتقليص أو إلغاء دور قطاعها العام وتقليص مساحة تدخلها في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية وترك كل تلك المهام للشركات متعددة الجنسية ولصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي ولمنظمة التجارة العالمية والآليات الأخرى (المؤسسة الاقتصادية العالمية الجديدة) ويكمن الهدف الحقيقي للعولمة الاقتصادية في نقل مقومات الدولة واختصاصاتها وسلطتها في المجال الاقتصادي إلى المؤسسات العالمية عبر آلية نزع ملكية الدولة وتحجيم قطاعها العام ونقلها إلى القطاع الخاص. وهكذا فإن التحصصية هي الإطار التمهيدي والخطوة الضرورية للعولمة الاقتصادية تستهدف، فلا عولمة اقتصادية بدون التخصصية، لذا فإن العولمة الاقتصادية تستهدف الدولة ومقومات سيادتها وإطارها المؤسس لتحل محلها شبكات الهيمنة العالمية ممثلة بمؤسسات برتن وودز ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية، والمراكز المتقدمة للمنظومة الرأسمالية، عالم العولمة الاقتصادية إذن بالنسبة إلى دول الجنوب عالم بدون دولة وبدون أمة وبدون وطن وبدون حدود وهذا يعني عالم بلا معنى وعالم بلا وطنية اقتصادية، عالم بلا أسوار عالم بلا حواجز اقتصادية فالسلطة والبشر والخدمة ورأس المال والتكنولوجيا كلها معولمة، فالعولمة وباختصار شديد عالم بلا هوية لا يعترف بالتراث ولا يعترف

بالخصوصية .. عالم الإباحية والمشاعية بل هو عالم الفوضى بل عالم إمبراطورية الفوضى وعالم الرأسمالية الهمجية والمتوحشة.

فالعولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن يعمل على التفتيت والتشتيت وفي ظل العولمة الاقتصادية ومقوماتها سيصبح عالم الجنوب مهمشين ملحقين بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف لأداء وظائف اقتصادية محددة ومخطىء من يظن أن عالم الجنوب سيحقق أي نوع من التنمية عبر آليات العولمة فالتنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة وكل ما يحدث من تنمية في ظل العولمة فهي لصالح برابرة العالم الجدد.

وستقضي العولمة الاقتصادية في نهاية الأمر إلى حالة حافلة بالتوترات والتناقضات خاصة بعد أن تعطل قدرة الدولة وسيادتها القومية على التشريع في نطاقها الجغرافي وتلزمها للخضوع للتشريع العالمي لصالح الجدد خاصة فيما يتعلق بتحريك الموارد الاقتصادية والتحكم في حركة هذه الموارد ومن هنا نقول أن العولمة الاقتصادية تعني اضمحلال الوطنية والقومية بل نقيضاً مطلقاً للقومية أو الوطنية الاقتصادية .. ويحاول الخطاب الاقتصادي للعولمة التخفيف من وطأة أفول دور الدولة والقول أن تقليص دور الدولة باعتبارها منتجاً مباشراً للسلع والخدمات لا يعني بالضرورة ضعف الحكومة. ويؤكد الخطاب المعاصر للعولمة بأن الحاجة الحقيقية هي لجهاز حكومي أصغر حجماً وأكثر كفاءة يستطيع أن يقود نشاط القطاع الخاص في خدمة الحاجة العامة، ويضيف هذا الخطاب أن العولمة ستؤدي إلى تغيير دور الحكومة في العمل المباشر في مجال الاقتصاد إلى دور الحكم في الأسواق الخاصة التنافسية لذا فإن الحكومة في إطار العولمة تقوم بدور الحكم الذي يقوم بمهمتين :

1. تشجيع المنافسة.
2. إلزام اللاعبين بالخضوع لقواعد اللعبة.

ويضيف هذا الخطاب بأن الحكومة ولكي تؤدي دوراً ناجحاً اقتصادياً عليها القيام بما يلي:

- تحديد القطاعات التي تتحمل المنافسة؟
- إخضاع هذه القطاعات لقدر كبير من المنافسة.
- خلق أجهزة تنظيمية تستطيع مراقبة عمل القطاعات.
- وضع سياسة منسقة لتقليل الدعم الحكومي.
- قيام الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية لتكييف اقتصادها للأوضاع الجديدة.

وتاريخياً تعد السيادة الاقتصادية في حدود الدولة القومية مرتكزاً أساسياً من مرتكزات السيادة، وتحاول الدول إعادة صياغة سيادتها الاقتصادية كلما زاد مستوى تطورها الاقتصادي، وفي إطار موجة العولمة الاقتصادية أخذت بعض مقومات السيادة الاقتصادية الكونية وسلطة القرار الاقتصادي الكوني، ويمكن القول أن العولمة تعوم كلا من مفهوم السيادة الوطنية القطرية ومفهوم السيادة القومية، ففي الإطار الأول تنتقل مقومات السيادة من سلطة الدولة الوطنية (القطرية) إلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني، أما في الإطار الثاني فيتم محاصرة المحتوى الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية القومية والحيلولة دون تفصيلها، مما يساعد على تعويم السيادة الاقتصادية القطرية والقومية إتباع السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة وما رافقها من فتح الباب للشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية وقبول وصفات صندوق النقد الدولي وبرامج منظمة التجارة العالمية وتقليص دور القطاع العام وتصغير حجم الدولة ودورها في إدارة الاقتصاد ولعل أبرز مظاهر تعويم السيادة الاقتصادية للدولة القومية الآتي:

1. ظهور مؤسسات اقتصادية كونية تحل محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية.
2. محاصرة القرار الاقتصادي الوطني بمحددات كونية لا ينبغي تجاوزها.
3. تقييد هامش الحركة المتاح أمام راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية بعدم تجاوز المصالح الاقتصادية العالمية.

4. تقليص مساحة القطاع العام ونظم الرقابة الحكومية في مقابل زيادة دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
5. السماح للشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية.

أما أبرز النتائج المترتبة على تعويم السيادة الاقتصادية للدولة القومية فهي:

1. ولادة سيادة سلبية في دول المحيط أي التخلي الطوعي عن سلطة القرار الاقتصادي الوطني لصالح سلطة القرار الاقتصادي المعولم.
2. قيام الدولة القومية بتعديل قوانينها لكي تنسجم مع السيادة الاقتصادية السلبية.
3. تكيف الحكومات مع متطلبات العولمة، أي يصبح دورها مسانداً لشروط العولمة وبما يتطلبه ذلك من التخلي عن بعض صلاحياتها الاقتصادية في رسم السياسات.
4. إعطاء بُعد عالمي للقطاع الخاص وربطه بشروط ومصادر نمو الأسواق العالمية والمصالح العالمية.
5. تحول آليات السيادة في دول المحيط لتصبح جزء من آليات السيادة في دول المركز.
6. تقليص سلطة الدولة أو حدود سيادتها ليس على الجغرافية وإنما على رأس المال مما يعطي مفهوم السيادة في المركز نطاقاً أوسع، إذ في المقابل تزداد حدود المركزية على السيادة ليس على الجغرافية بل على رأس المال.
7. توسع رأسمالية المركز لتجد مصالحها أوسع من حدودها القومية أما رأسمالية المحيط فتجد نفسها مرتبطة بمصالح رأسمالية المركز متناقضة مع مصالح الطبقات الشعبية فيها.
8. إطلاق العنان لقوى الاقتصاد الأجنبي كي تشتري وتتملك وتستخدم الموادروالبشر وتغير هيكلة الاقتصاد وأولوياته وشراء الديون والحصول على

الامتيازات بما يخدم مصالحها، وهكذا يتم إخضاع السوق المحلية وقواها لشروط نمو الاقتصاد الرأسمالي لمراكز المنظومة الرأسمالية ويحاول الخطاب المعاصر أن يعوم السيادة الاقتصادية بأن يظهر تمسك الدولة بعناصرها ومقومات السيادة الاقتصادية التقليدية بأنها نوع من التخلف عن روح العصر وبأنها نوع من القومية المتعصبة ومنفلتة، وهنا يحصل الوعظ يفتح الحدود وتحرير الاقتصاد والتجارة العالمية وإلغاء القوانين المقيدة للاستثمارات الأجنبية وتقليص دور الدولة، وقد يأتي هذا الوعظ من الخارج وبريادة حفنة من الاقتصاديين والمرشدين والعرافين والمتعاونون مع السلطات الحاكمة التي تلهث وراء العولمة.

إحدى عشر: النتائج البعيدة المدى المترتبة على العولمة:

يحاول الخطاب العربي المعاصر المؤيد للعولمة الترويج لها على أساس موجبات ومزايا الاندماج بالسوق العالمية لما يتيحه هذا الإندماج من فرصة للاقتصادات الوطنية من الوصول إلى الثقافة المتقدمة والتمويل والاستثمارات الخارجية والوصول إلى الصيغ المتقدمة في مجال التنظيم والإدارة ويحاول هذا الخطاب جعل العولمة طريقاً لا بد من خلاله (نهاية التاريخ) ولا مفر منه إذا أريد تحقيق التنمية والتقدم والتخلص من المستويات المتدنية للتنمية لذلك فإن الإندماج بالسوق العالمية عبر العولمة يتيح الفرصة للاقتصاد النامي تسريع عملية التنمية وتوسيع نطاقها ودوائرها.

لا شك ان هذا الخطاب في الوقت الذي يتكلم فيه عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية نجده صامتاً إزاء الاندماج بالسوق العربية، وإذا كانت الدول العربية مقتنعة بموجبات هذا لإندماج في السوق العالمية طبقاً لرؤية الخطاب الاقتصادي للعولمة ألا يكون من الأجدر الاندماج بالسوق العربية اولاً وتشجيع هذا الاندماج كأمر ضروروي وحيوي لجعل اندماج الاقتصاد العربي بالسوق العالمية أكثر جدوى، إن التخلص من المستويات المتدنية للتنمية عبر العولمة

والاندماج بالسوق العالمية ما هو إلا أكذوبة كبرى لأن العولمة ستؤدي إلى نتائج من أبرزها :

1. إن العولمة الاقتصادية لا تعالج الاختلالات الهيكلية المتاصلة في هياكل الإنتاج ولا تعالج مشاكل التنمية بعيدة الأمد، بقدر ما تفرض إصلاحات هيكلية ذات طبيعة مالية وتجارية ونقدية طبقاً لوصفات وأيديولوجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وطبقاً لهذه الاصطلاحات التي تستلزمها موجهات العولمة الاقتصادية وليس وفقاً لشروط التنمية الوطنية، فإن الدولة المعنية ستكون ملزمة بتعديل أولويات اقتصادها صوب أغراض وأهداف ومصالح مراكز الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها عابرة الجنسية، مما يؤدي إلى تشويه نمط التنمية وأولوياتها في الدولة الوطنية ذات الاقتصاد النامي.
2. لا شك أن العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى تهميش إقتصادات البلدان النامية ومنها العربية مقابل تحقيق المصالح الاقتصادية لمراكز الرأسمالية المتقدمة ولمصالح الشركات متعددة الجنسية.
3. إذا كان البعض يرى بأن العولمة تستند إلى مرجعية آلية السوق ويدها الخفية في تصحيح الاختلالات فإن العولمة ستؤدي إلى الرأسمالية المتوحشة أو الرأسمالية الطليقة (بلا حدود وقيود) وفي إطار هذه الرأسمالية ليس لليد الخفية أثر يذكر وإنما سيكون للجماعات التي تمارس الاحتكارات (احتكار القلة) الدور الأساسي في تسيير دواليب هذه الرأسمالية وهذه الجماعات هي التي تتخذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية بشأن الاقتصاد العالمي بالتواطؤ مع المؤسسات الاقتصادية العالمية ولا توجد نظرية الخفية إلا في عقول السذج من الاقتصاديين، لذلك فإن اقتصاد العولمة هو اقتصاد بلا معنى فآلية السوق عبر هذه الجماعات هي التي تقرر من يصبح غنياً ومن

يصبح فقيراً بغض النظر عن العوامل الاجتماعية وقضية العدالة وتوزيع الدخل.

4. أما الجانب الخاص بالشركات متعددة الجنسية، فسوف تتيح العولمة الاقتصادية لهذه الشركات واستثماراتها انتهاك مصالح البلدان النامية ومنها العربية وتهميش مصالح الجماهير الواسعة لمصلحة فئة أو فئات مرتبطة مصالحها الاقتصادية بهذه الشركات وبزيادة استثمارات ونفوذ هذه الشركات تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي أو تحكماً بقدر كبير بهذه الآلة، ومثل هذا التحكم سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى تبعية مذلة من نوع جديد، وينتهي الأمر بهذه الشركات متعددة الجنسية يرتهن مستقبلها ومستقبل اقتصادها، لأن هناك خشية من بلوغ حجم هذه الاستثمارات ونفوذها حدود كبيرة يجعلها تهيمن على مجريات الأمور الاقتصادية في البلد النامي وبالتالي تعميق تبعية الاقتصاد إلى تلك الشركات بحيث تصبح تبعية اقتصادية مذلة.

5. ستؤدي العولمة إلى الانتقال من اقتصاد قائم على الهوية الاقتصادية الوطنية إلى اقتصاد قائم على اللاهوية، اي أن العولمة ستؤدي إلى ذوبان الخصائص الوطنية في المحيط الاقتصادي الكوني من خلال محاصرة مشروع التنمية المستقلة (المتمركزة على الذات) وإيقاف مشروع فك الارتباط وإخراج التبعية من اللغة الاقتصادية الوطنية في ممارسة وظائفها الاقتصادية، وإنهاء أيديولوجية التنمية المستقلة.

6. خضوع الاقتصادات النامية لتقسيم عمل دولي جديد طبقاً لشروط الاقتصاد العالمي في ظل مرجعيات العولمة، بحيث يؤدي ذلك الاقتصاد وظائف وصناعية وتكنولوجية محددة لا وفقاً لخياراته التنموية بل وفقاً لشروط العولمة.

7. ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى جملة أمور تتعلق باقتصاد الجنوب من أبرزها:
   - السيطرة على الشبكات المعلوماتية.

- التعصب للسوق ولسياسات توافق واشنطن.
- تعميق السيطرة على شبكات الاتصالات والمواصلات.
- حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات.
- السيطرة الكونية على نظم الإنتاج، نظم التصنيع ونظم التكنولوجيا.
- خضوع الصناعة لرأس المال الصناعي المعولم.
- السيطرة على شبكات الإنتاج والتسويق والتوزيع العالمية.
- إعطاء دور متزايد لمؤسسات برتن وودز ومنظمة التجارة العالمية والشركات عابرة الجنسية في إدارة الاقتصاد العالمي.

8. ستؤدي العولمة إلى إعادة نتاج نظام الهيمنة القديم وتكريس نظام السلطوية الاقتصادية والعبودية الاقتصادية من خلال الإدارة الاقتصادية الشديدة المركزية للاقتصاد العالمي.
9. ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى فرض شروط اقتصادية قاسية على البلد النامي ومنها البلدان العربية ومن أبرز تلك الشروط الآتي:
   - فرض آلية السوق بلا مؤسسة سوق.
   - فرض الرأسمالية بلا رأسمالية.
   - فرض نماذج التنمية الكونية بدلاً من نماذج التنمية الوطنية.
   - فرض اقتصاد اللاهوية (الاقتصاد بلا معنى) بدلاً من اقتصاد الهوية.
10. ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى انتقال مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية إلى القرار

الاقتصادي المعولم والصادر عن الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية العالمية ومراكز الرأسمالية المتقدمة وسيؤدي انتقال هذه المقومات إلى جملة أمور من ابرزها:

- تفكك قاعدة الدولة الوطنية.
- سقوط منطق الأراضي.

- صعود منطق الجغرافية الاقتصادية.
- سقوط منطق الحواجز الاقتصادية.
- سقوط الأمن الاقتصادي أمام الاقتصاد العالمي.
- سقوط المصلحة الاقتصادية الوطنية أمام المصلحة الاقتصادية العالمية.

11. ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى ظهور إشكالية الرفاهية (الحد الأدنى من الرفاهية اللازمة للوجود الإنساني بدلاً من إشكالية لحاق دول الجنوب بأهل الشمال عبر ردم الفجوة التنموية والتكنولوجية. فمثل هذه الأحلام لا وجود لها في عوالم العولمة الاقتصادية، ففي إطار العولمة الاقتصادية تطالب دول الشمال بمعدلات عالية للتنمية والرفاهية الاقتصادية، بينما تطالب دول الجنوب بالحد الأدنى من الوجود الإنساني، وبذلك فإن الإشكالية الجديدة في عالم العولمة الاقتصادية هي ترويج الحد الأعلى للمجتمع الاستهلاكي في مقابل الحد الأدنى من الضرورات الاستهلاكية.

12. ستؤدي العولمة إلى وضع جملة من علامات الاستفهام والتساؤلات على نظريات ومرجعيات اقتصاد القرن العشرين ومنها مرجعية التخطيط المركزي ومرجعية التنمية ومرجعية القطاع العام، ومرجعية الحياد الإيجابي، ومرجعية فك الارتباط، فهذه النظريات والمفاهيم تعيش الآن حالة اغتراب وهي في طريقها إلى الاندثار حيث لم يعد لها مكان في مرجعيات اقتصاد القرن الحادي والعشرين وأخذت تحل محلها مفاهيم جديدة وأطروحات جديدة.

13. ستؤدي العولمة إلى إرتهان مستقبل اقتصادات دول الجنوب عموماً لعقود طويلة من خلال تكميلها بأكبر حشد من المقيدات التي سوف لا تدري كيف نتخطاها لرسم مستقبلها الاقتصادي.

14. ستؤدي العولمة إلى شيوع أيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الطليقة (بلا حدود) حيث تسقط فيها الحواجز ومنطق الأراضي ومنطق السيادة الاقتصادية ومنطق التنمية المتمركزة على الذات، كما تختفي منها لغة التبعية ولغة التنمية المستقلة

والاستقلالية الذاتية والخصوصية الوطنية وطبقاً لذلك سيتم إخضاع العالم إلى مضمون اقتصادي عالمي قائم على اللاهوية ولا قيم ولا نظام.

15. الربط المتزايد بين قواعد السلوك الاقتصادي العالمي وأساليب الإدارة الاقتصادية على مستوى الاقتصادات الوطنية، وهذا يعني جعل صلاحيات الاقتصادات الوطنية في تبني سياسة اقتصادية معينة عرضة للتدخل إذا لم تنسجم تلك السياسات مع أهداف العولمة الاقتصادية، بل حتى إلزام الاقتصادات بإجراء تغييرات سياساتها الاقتصادية كلما استوجبت شروط العولمة، وكذلك إلزام الاقتصادات النامية بإتباع الوصفات والنماذج الكونية دون أدنى مرونة أو تحريف.

16. إعادة تعريف الأمن الاقتصادي القومي بحيث لا يتعارض والأمن الاقتصادي العالمي أي لابد من تحقيق الانسجام بين الأمن بين الدول (الأمن العمودي) والأمن داخل الدول (الأمن الأفقي) وجعل الأمن داخل الدول خاضعا لشروط الأمن بين الدول، وهنا يتم تقييد السياسات الاقتصادية دولة التي تنتجها دولة نامية بحيث لا تتعارض والسياسات الاقتصادية بين الدول.

17. في إطار العولمة الاقتصادية تعمل الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على خلق تحالفات ومصالح مع اصحاب النفوذ في البلد النامي لا علاقة لها بمصلحة الجماهير بقدر مالها علاقة بمصالح فئات صغيرة، أي أن العولمة تعمل على تهميش مصلحة الجماهير الواسعة وخاصة عندما يسمح للشركات العملاقة متعددة الجنسية بالقيام باستثمارات ضخمة تمكنها من الهيمنة على الآلة الاقتصادية في البلد النامي أو تحكماً بقدر كبير بهذه الآلة.

18. ستؤدي العولمة إلى تذويب الوعي الاقتصادي الوطني واستبداله بوعي اقتصادي كوني أي استبدال الهوية الاقتصادية الوطنية والقومية بهوية اقتصادية كونية، لذلك فإن العولمة بهذا المعنى تهدف إلى تعطيل كل مقومات الإنتماء الوطني والولاء الاقتصادي القومي وأي أن العولمة تهدف إلى تآكل قيم

وآليات ومفاهيم ومرجعيات الوطنية أو القومية الاقتصادية وتذويبها في مفاهيم ومرجعيات وآليات كونية لا انتماء لها.

19. ستؤدي العولمة إلى جملة قضايا إستراتيجية من أبرزها:

أ. التحول من منطق الأراضي أي منطق الدولة وسيادتها وسيادة مؤسساتها الاقتصادية إلى منطق العالمية وسيادة القرار الاقتصادي العالمي والمؤسسة الاقتصادية العالمية.

ب. رسم خارطة اقتصادية جديدة للاقتصاد العالمي في ضوء تقسيم العمل العالمي الجديد لكل من مراكز المنظومة الرأسمالية وللأطراف المندمجة أو المهمشة.

ج. الإنخراط في أنظمة وشبكات إنتاجية ومالية واستثمارية وصناعية وتكنولوجية وتجارية كونية يتضاءل فيها مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية كما يتضاءل مفهوم استقلالية الدولة ووظائفها.

ثاني عشر: إسقاط قيم ومعايير وأنماط الأمركة الاقتصادية على العالم وأعطائها الطابع العالمي.

1. إن العولمة الاقتصادية هي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي،وهذه المرحلة تقوم على أنقاض الكنزية السابقة لها، فهي مناقضة لمبدأ تدخل الدولة وتعد امتداد لمدرسة اقتصاديات العرض.

2. إن العولمة الاقتصادية تقوم على التوسع الجغرافي الأفقي على خلاف النموذج الذي ساد خلال معظم القرن العشرين والذي اتصف بأنه وحدة النظام وتكريس انقصامه إلى نظم فرعية مستقلة نسبياً كالنظام الاشتراكي ونظام العالم الثالث والذي طور خلال مرحلة باندونغ خطط وطنية تقوم على نموذج التنمية المستقلة.

3. تحاول العولمة الاقتصادية تكريس إمكانات العالم الاقتصادية من أجل تمكين الرأسمالية من تجاوز أزمتها الراهنة بدون انهيارات خطيرة أي نقل عبء

الأزمة التي عجزت الكنزية عن حلها إلى العالمية لوضع حلول عالمية لها أي إسهام العالم في حل أزمة الرأسمالية.

4. تهدف العولمة الاقتصادية إلى إيقاف عملية فك الارتباط والتي تهدف بدورها إلأى عقلنة الخيارات الاقتصادية والتوجه التنموي نحو التمركز على الذات.
5. إن العولمة الاقتصادية تهدف إلى إيقاف مشروع بناء الاقتصاد المتمركز على الذات في الأطراف وفي المراكز عن طريق خلق نظام إنتاجي كوني يحل محل النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات ثم إعادة تركيب هذه النظم في نظام إنتاجي ذي بعد عالمي.
6. تسعى العولمة من خلال آلياتها ومشاريعها الكونية إلى تعويم السيادة الاقتصادية للدولة القومية أو دولة الأمة.
7. تهدف العولمة إلى تكييف الاقتصاد المحلي لاحتياجات التراكم على صعيد عالمي بدلاً من اخضاع العلاقات مع الخارج لاحتياجات البناء الاقتصادية الداخلي.
8. تهدف العولمة إلى تسخير آلية السوق السوق الرأسمالية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية في نظمها وبرامجها الخاصة وقيمها.
9. تطرح العولمة بدلاً من الحدود الوطنية حدود أخرى غير مرئية ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة.
10. تطرح أيديولوجية العولمة رؤى حول وطن بدون حدود وبدون ذاكرة وبدون تراث، أنه الوطن الذي تبنيه شبكات الاتصال المعلوماتية الإلكترونية فالعولمة لا تعترف بالوطن ولن تعترف بهويته، فعالم العولمة عالم بدون دولة بدون أمة بدون وطن، هو عالم المؤسسات والشبكات وهو الفضاء الذي تصنعه شبكات الاتصال ويحتوي الاقتصاد واليساسة والثقافة، فالعولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وفي مقابل ذلك يعمل نظام العولمة على التفتيت والتشتيت، إضعاف الدولة والتخفيف من حضورها الاقتصادي.

خاتمة

أسهمت الآلة الإعلامية الرأسمالية في الترويج للعولمة على أساس المزايا التي ستحققها، وراح هذا الخطاب يروج لها باعتبارها العصا السحرية التي ستمكن دول الجنوب من التخلص من المستويات المتدنية لتنميتها وتصحيح اختلالاتها الهيكلية وتمكنها من اللحاق بركب التقدم والعصرنة، وتمكنها من الحصول على الاستثمارات الأجنبية والوصول إلى أسواق الدول المتقدمة وولوج الأسواق العالمية، وتزايد فرص الوصول إلى الثقافة الحديثة والحصول على المعلومات والخبرة الإدارية المتقدمة في التنظيم والإدارة.

وراح هذا الخطاب يجعل من العولمة طريقاً لا مفر منه وعصا لا بد من التوكؤ عليها لدخول أزمته القرن الحادي والعشرين.

وهكذا وضعت موجة العولمة بآلياتها ومؤسساتها ومشاريعها في عبوات محلية جيدة الصنع والإخراج، وراح هذا الخطاب الأيديولوجي يسوق العولمة على أساس تلك الموجبات التي تسرع التنمية وتوسع نطاقها ودائرتها وهكذا اخترقت الآلة الإعلامية للعولمة الممرات الضيقة لكثير من الاقتصادات على أساس حسابات اقتصادية قصيرة الأجل ضيقة الأفق ذات أبعاد ومكاسب محدودة لا شك أن هذا الخطاب في الوقت الذي يتكلم فيه عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية تجده صامتاً إزاء الاندماج العربي داخل الاقتصاد العربي وإذا كانت بعض الاقتصادات العربية مقتنعة بموجبات الاندماج بالسوق العالمية على أساس المزايا التي يقدمها هذا الإندماج، ألا يكون من الأجدر الاندماج أولاً بالسوق العربية وتحقيق مكاسب الاندماج بالسوق العالمية على أساس عربي جماعي بدلاً من قطري فردي.

وعليه فإن الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر مطالب اليوم بتحصين المحتوى الاقتصادي للنظام العربي لكي يتمكن من بناء أمنه الاقتصادي قبل الحديث عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية، ومطالب كذلك بالحفاظ على سلطة القرار الاقتصادي العربي ومقومات السيادة الاقتصادية العربية والحد الأدنى من الثوابت القومية بدلاً من التعلق بعالم السيادة الكونية كما أن هذا الخطاب مطالب بعدم الوقوع فخ العولمة وما يروجه خطابها من موجبات الاندماج بالسوق العالمية.

هوامش الفصل

1. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز الدراسات، الوحدة العربية وبيروت 1997، ص 137.
2. المصدر السابق، ص 137.
3. المصدر السابق، ص 147- 149.
4. المصدر السابق، ص 148.
5. المصدر السابق، ص 147.
6. د. أسامة عبدالرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (32)، 1996، ص 118 – 126.
7. فيصل جميل سعد، العولمة الجديدة، آلية جديدة في تفكيك النظام العالمي الجديد، مجلة الطريق، العدد الثاني، آذار – نيسان، 1997، ص 182.
8. لمزيد من التفاصيل حول مرجعيات العولمة الاقتصادية، أنظر الآتي :

- دكتور عبدالمنعم، سعيد العرب والنظام العالمي الجديد، الخيارات المطروحة، كدراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مايو 1991. العولمة والتحديات.
- سمير أمين، ملاحظات حول العولمة، مجلة الفكر العربي، معهد الإنتماء العربي، العدد 66، تشرين الثاني/ كانون الأول 1991، ص 42 – 52.
- كذلك سمير أمين، شروط إنعاش التنيمة، المستقبل العربي العدد 1990، كانون الثاني 1995، ص 8-15.
- معن زيادة، العرب والتحولات العالمية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، العدد 66 ، تشرين الأول / كانون الأول 1992، ص 4- 25.

9. فؤاد نهرا، حول مفهوم التنمية المتمركزة على الذات في فكر سمير أمين، مجلة الطريق، العدد الثاني، آذار – نيسان، 1997، ص 185- 192.
10. فيصل جميل سعد، العولمة الجديدة، مصدر سابق، ص 183. كذلك صلاح أبو نار، حول قضية البديل الوطني الشعبي الديمقراطي، مجلة الطريق، العدد الثاني، آذار – نيسان، ص 139 – 140.

11. د. سمير أمين، في مواجهة تحدي العصر، مجلة الطريق، العدد الثاني، آذار- نيسان 1997، ص 154.
12. المصدر السابق، ص 148.
13. المصدر السابق، ص 148.
14. د. يوسف صايغ، الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 6/ 1996، ص 29 – 32.
15. فيصل جميل سعد، العولمة الجديدة، مصدر سابق، ص 178.
16. المصدر السابق.
17. لمزيد من التفاصيل حول موقع اقتصاد الجنوب في العولمة انظر:
   - سمير أمين، ملاحظات حول العولمة ومصدر سابق، ص 37 – 52.
   - سمير أمين، البديل الوطني العربي في النظام العالمي، مجلة المستقبل العربي مصدر سابق، ص 100 – 103.
   - سمير أمين موقع الوطن العربي في النظام العالمي، مجلة المستقبل العربي، العدد 201 تشرين الثاني 1995، ص 13–16.
   - د. فهيمة شرف الدين، سمير أمين، قراءة في نظامه الفكري، مجلة الطريق، العدد الثاني، آذار – نيسان 1997، ص 165 – 170.
   - فيصل جميل سعد ، العولمة الجديدة، مصدر سابق، ص 172- 175.
   - د.فؤاد نهرا، حول مفهوم التنمية المتمركزة على الذات في فكر سمير أمين، مصدر سابق، ص 185–192.
18. لمزيد من التفاصيل، حول أطروحة سمير أمين الخاصة بالعولمة وإمبراطورية الفوضى أنظر:
   - فيصل جميل سعد، العولمة الجديدة،مصدر سابق. ص 175.
   - سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقراء، دار الفارابي، بيروت 1991، ص 57- 252
19. فيصل جميل سعد، العولمة الجديدة، مصدر سابق، ص 178.

20. د. فؤاد نهرا، حول مفهوم التنمية المتمركزة على الذات في فكر سمير أمين، مصدر سابق، ص 186- 192. كذلك سمير أمين ، في مواجهة تحدي العصر، مصدر سابق، ص 147 – 149.

21. ناصيف حقي، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، المستقبل العربي ، العدد 200 ، تشرين الأول 1995 ، ص 8- 15.

22. لمزيد من التفاصيل حول العولمة الاقتصادية ودور الدولة انظر:-

- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مصدر سابق، ص 147 – 149.
- كميل داغر، الأمة والأمة العربية في فكر سمير أمين ، مجلة الطريق العدد الثاني ، آذار – نيسان 1997 ، ص 193- 197.
- د. سمير أمين ، في مواجهة تحدي العصر ، مصدر سابق ، ص 147- 174.
- مصدى الحافظ ، أهمية المنهج في معالجة العولمة ، نشرة الرباط ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد 8 ، أيلول 1997 ، ص 1.
- سيار الجميل ، العولمة اختراق الغرب للقوميات الآسيوية ، المستقبل العربي 217، آذار 1997، ص 67 – 68.
- إسماعيل صبري عبدالله ، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبراپالية المستقبل العربي العدد / 222. آب 1997. ص 18 – 21.
- مركز البحوث العربية ، ندوة العولمة والتحولات المهيمنة في الوطن العربي ، القاهرة 15- 18. آذار / مايو 1997.
- يوسف الصايغ ، الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 6 / 1996 ، ص 28 – 32.

الفصل الثاني والعشرون
الهندسة الاقتصادية للعولمة والسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة

مقدمة:

بداية ينبغي أن نؤكد أننا لا نتكلم عن الإصلاح الذي يؤدي إلى تعطيل دور القطاع الخاص الوطني لكي يسهم إيجابياً بجهد وطني خلاق في عملية التنمية إلى جانب القطاعات الأخرى ومنها القطاع العام، إذ أننا مع تشجيع القطاع الخاص وتعزيز الدور الذي يمكن أن يقوم به وتوفير المناخ اللازم لنمو وتشجيع روح المبادرة والمنافسة والذي يعد ضرورة حيوية لدفع النشاط الاقتصادي وتطوير أدوات الإنتاج وتقليص الهدر. وبالطبع نحن مع وضع ضوابط للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره على وفق الظروف الخاصة بكل دولة نامية.

إن ما نتكلم عنه في هذه الدراسة ليس ذلك القطاع الخاص الوطني الإيجابي وإنما نتكلم عن اقتصاد الأمركة تحت ذرائع وشعار اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة الجديدة لجعل عملية التحول إلى القطاع الخاص مرتبطة كلياً بتوجهات وآليات ومفاهيم المؤسسات الاقتصادية الدولية ومفاهيمها تحقيقاً لأهداف العولمة الاقتصادية (أو عالمية الاقتصاد)؛ أي أننا نتكلم عن ما يسمى بالاقتصاد القائم على تعويذات ووصفات مؤسسات برتن وودز ومنظمة التجارة العالمية والقائم على آليات السوق الطليقة وعلى تبني برامج اقتصادية من أجل فتح اقتصاد الجنوب بما يحقق مصالح الرأسمالية العالمية في اقتصاد القرن الواحد والعشرين القائم على إعادة أنتاج نظام الهيمنة القديم. لذلك فإن هذه الدراسة هي دراسة نقدية للبرامج الجاهزة التي فرضتها سياسات توافق واشنطن والمؤسسات الدولية على دول الجنوب دون اعتبار لخصوصيتها التنموية.

واليوم نواجه دعوات متزايدة لتبني مناهج اللبرالية الاقتصادية الجديدة وفقاً لتوصيفات المؤسسة الدولية ، دون اعتبار للخصوصيات الاقتصادية لدول الجنوب.

ولقد بنيت تلك الدعوات على التحليل الاقتصادي الذي يؤكد أن ضعف أداء شركات القطاع العام يستوجب تصفيتها أو تحويل ملكيتها. ويذهب أنصار هذه الدعوات إلى أن تزايد دور الدولة وتزايد نشاط القطاع العام كان السبب في الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية.

لا شك أن الهدف الرئيسي لهذه الدعوة يكمن في ربط هذه المناهج بالعولمة التي تسعى المنظومة الرأسمالية إلى فرضها في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وتحاول هذه الدراسة كذلك أن تبين أن ضعف أداء القطاع العام في البلدان النامية ينبغي ألا يكون ذريعة لتصفيته أو تحويل ملكيته، إذ من غير الإنصاف تحميل شركات القطاع العام مسؤولية تدهور البيئة الاقتصادية العالمية بسبب الدور الذي تنهض به الدولة في الاقتصاديات النامية في مواجهة هذا التدهور. ونتيجة لهذا الدور قام القطاع العام في أحيان كثيرة بمهمة امتصاص الصدمات، فقلد تأثرت شركات القطاع العام في معظم البلدان النامية تأثراً كبيراً بالتقلبات الحادة التي شهدتها الفائدة الدولية، ونسب التبادل التجاري، واسعار السلع الأساسية، وصافي الاقتراض الأجنبي. كما أضرت سياسة التكيف التي فرضتها أوضاع تدهور البيئة الاقتصادية العالمية بهذه الشركات. وإذا كان تدهور أداء الشركات العامة يرجع إلى الضعف الهيكلي للقطاع العام، فإن هناك شواهد عديدة برهنت أن الأزمة الاقتصادية في عقدي الثمانينات والتسعينات التي تجلت في زيادة العجز في الميزانيات الوطنية والتغيرات التي حدثت في اسواق السلع الأساسية وفي أسواق النقد والمال قد أرهقت القطاع العام في كثير من البلدان النامية، وكان الملتقى الأول لانعكاسات هذه الأزمة. وجراء ذلك ارتفعت المطالب باتجاه إعادة النظر في دور القطاع العام، وظهرت ثلاثة اتجاهات هي :

الاتجاه الأول: الدعوة لتحويل بعض ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص.

الاتجاه الثاني: الدعوة لتصفية القطاع العام كلياً.

الاتجاه الثالث: الدعوة للإصلاح الهيكلي للقطاع العام.

وحاولت العديد من دول المنظومة الرأسمالية والمنظمات الدولية استغلال ظرف أزمة اقتصادات البلدان النامية لفرض الاتجاه الثاني دون اعتبار لظروف البلدان النامية.

لقد تبنت هذه الدعوات بعض الدول العربية، حيث تبنت برامج متنوعة منطلقة من تقرير يستند إلى أداء صندوق النقد الدولي مفاده أن هذه البرامج كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ومعالجة تدني كفاءة المشاريع وتخليص الدولة من العجز في الميزانية، وتطوير نظم الإدارة، وتوفير إطار اقتصادي أفضل لتخصيص الموارد الاقتصادية الشحيحة والتي كانت تستخدم بأسلوب عقيم في القطاع العام. كما أن هذه البرامج تساعد على تحويل الموارد المالية المتوفرة إلى الاستخدامات ذات المرتبة العليا في سلم الأولويات.

إن جوهر هذه الدعوات يكمن في تغليب آليات السوق الطليقة بلا رقابة طبقاً لمنهج مؤسسات برتن وودز على أساس أن هذه الآليات ستعمل على رفع كفاءة تعبئة وتوظيف الموارد وزيادة نطاق المنافسة والحد من الاحتكار وآثاره السلبية، وزيادرة استخدام الطاقات المتاحة ، وتشجيع الصادرات وزيادة فرص العمل وتنشيط سوق المال وحركة الاستثمارات.

لا شك أن هذه الدعوات لا علاقة لها بالكفاءة الاقتصادية ، إذ أنها تقدم مثالاً صارخاً على دفع اقتصاد الجنوب إلى الاندماج بالسوق العالمية اندماجاً تبعياً . إن تبني هذه البرامج بلا قيود وبلا إطار مؤسسي وبلا بيئة اقتصادية ملائمة وبلا سياسات اقتصادية ونقدية وطنية سليمة، يراد منها الهيمنة على اقتصادات الجنوب وإباحة أسواقها.

إن الدول النامية مطالبة بإنشاء مراصد للأمن الاقتصادي والاجتماعي فعالة لتحمي شعوبها من شرور هذه البرامج، وخاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية وتدويل الأزمات.

إن هذه دعوات الخصخصة والتحررية الاقتصادية بلا قيود وبلا أنظمة مراقبة لا تحقق للبلدان النامية أية منجزات تنموية.

وينبغي أن نؤكد أن الأداء العالي لوحدات القطاع العام في الكثير من الدول النامية يدحض الرأي القائل بأن تدهور أداء شركات القطاع العام يعود إلى أثر الملكية . ونظراً لأهمية القطاع في قيادة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وأهمية الخدمات الواسعة التي توفرها وحدات القطاع العام، فقد تزايد القلق حول تدني كفاءة أداء القطاع العام في بعض البلدان النامية (حيث أصبحت وحدات القطاع العام تستهلك موارد شحيحة بأسلوب عقيم ، وتسبب ذلك في العجز المالي).

لقد استغلت المؤسسات الدولية هذا القلق وأخذت تدعو إلى تصفية القطاع العام بدلاً من الدعوة للإصلاح الهيكلي للقطاع العام على نحو يعالج اختلالاته وخاصة الكلفوية والإنتاجية

لقد انحازت هذه الدراسة إلى الدعوة للإصلاح الهيكلي للقطاع العام من أجل :

- تحسين كفاءة أداء القطاع العام .
- تجنب تحقيق الخسارة وإرهاق ميزانية الدولة .
- تفعيل برامج الاستثمار الحكومي .
- تمكين الاقتصاد القومي من معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية للقطاعات العامة .
- تمكين القطاع العام من إحداث التغيرات الهيكلية بوصفه القوة الرئيسة القادرة على إحداث تلم التغيرات.

وفي دعوتنا للإصلاح الهيكلي للقطاع العام ندعو إلى أن يكون هذا الإصلاح جزءاً من إصلاح اقتصادي شمولي بما في ذلك تهيئة الأجواء الاقتصادية لزيادة مساهمة النشاط الخاص في التنمية الاقتصادية كضرورة أساسية، واستجابة لظروف كل بلد نامٍ وليس استجابة لدعوات البنك والصندوق الدوليين.

ويتناول الفصل الأقسام الآتية :

* **القسم الأول:** صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والقطاع العام (الخطر الجديد).
* **القسم الثاني:** مدرسة اقتصادات جانب العرضا واللبرالية الاقتصادية الجديدة.
* **القسم الثالث:** الإخلال بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة.
* **القسم الرابع:** التجربة والحصاد.
* **القسم الخامس:** خطايا منهج الصندوق في الإصلاح الهيكلي.
* **القسم السادس:** الأبعاد الفكرية لسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة .
* **القسم السابع:** كفاءة أداء شركات القطاع العام في البلدان النامية.
* **القسم الثامن:** الإصلاح الهيكلي للقطاع العام : ما هو المطلوب .
* **القسم التاسع:** الرأي والاستنتاجات .

القسم الأول

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والقطاع العام

الخطر الجديد

يُراد بسياسات التكيف الاقتصادي كما جاء في الأدبيات الحديثة مجموعة السياسات التي تركز بالدرجة الأولى على جانب العرض وترمي إلى تحسين توزيع الموارد وزيادة الكفاءة الإقتصادية وتوسيع القدرة الإنتاجية عن طريق استرتيجيات موجهة إلى الأسواق. وتشمل سياسات التكيف الهيكلي تدابير ترمي إلى زيادة نمو الإنتاجية بواسطة الاستثمار في الصناعات التي يحتمل أن تكون عائداتها مرتفعة، واستخدام أتم القدرة الإنتاجية الموجودة وتحسن التكنولوجيا والإدارة والمهارات. وليس هناك إجماع بشأن ما هي أكثر النهج فعالية إزاء التكيف الهيكلي.[1]

(1) (*) يقصد باللبرالية الاقتصادية بلا قيود الاستجابة للنمط الرأسمالي وآراء صندوق النقد الدولي بعيداً عن مناهج وخصوصيات التنمية (اقتصاد الوصفات الجاهزة).

(1) الأمم المتحدة : الحالة الاقتصادية في العالم ، 1988 ، ص 15.

اتخذت عدة بلدان نامية وغير نامية تدابير إصلاحية تحت ضغط المؤسسات الدولية في حين اتخذت دولاً أخرى سياسات التكيف الهيكلي استجابة لظروف اقتصادياتها بعيداً عن أي ضغط في جانب هذه المؤسسات.

ومن خلال الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع وتجارب الدول نلاحظ أن هذا التعبير أصبح يبتعد عن معناه الحقيقي، كما أن التعبير كثيراً ما يستخدم بشكل فضفاض إلى حد كبير، أي بمعنى التكيف مع الظروف المتغيرة . والتكيف بهذا المعنى العام هو عملية تحدث دائماً بشكل أو بآخر استجابة للتحديات والفرص، أو التكيف مع الصدمات الخارجية أو محاولة للتصدي لنتائج غير مقصودة أو غير منظورة لإجراءات اتخذت في الماضي.

وفي حين أن هناك طائفة من التكيفات تتسم بطابع جزئي (في الإنتاج أو الاستهلاك أو استخدام عوامل الإنتاج) وتعد جزءاً لا يتجزأ من آليات تحقيق التوازن التي تمليها السوق ، فإن الحديث يجري الآن عن التكيفات التي تتسم بالطبع الكلي، أو التي تتصدي لأوجه الاختلال في الاقتصاد الكلي ولا سيما في ميزان المدفوعات بين الادخار والاستثمار والعجز في الميزانية. [1]

لقد أصبحت النظرية الاقتصادية تميز بين الاستقرار الاقتصادي والذي يعني استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الكلية خلال الدورة الاقتصادية لضمان زيادة الطلب الكلي بما ينسجم مع الناتج المحتمل ، مقترناً باستقرار معتدل في الأسعار (التوازن الداخلي) والتوصل إلى وضع تتوفر له أسباب الاستمرار فيما يتعلق بميزان المدفوعات "التوازن الخارجي". أما عبارة التكيف الهيكلي فأصبحت تعني مجموعة إجراءات السياسة التي تهدف إلى تحقيق تغييرات في مستوى العرض وتكوينه . وعندما نشطت مدرسة اقتصاديات جانب العرض ظهر مفهوم التكيف ليقدم تحليلاً مغايراً لمفهوم الاستقرار الذي ينسجم ونظرية إدارة الطلب الكنزية

(1) الأمم المتحدة: الحالة الاقتصادية في العالم ،1986 ، ص 16.

التي تحاربها مدرسة اقتصاديات جانب العرض. وإذا كان التكيف الهيكلي يعني مجموعة إجراءات السياسة التي تهدف إلى تحقيق تغييرات في مستوى العرض وتكوينه – أي في مستوى الاستثمار وتكوينه وذلك استجابة في المعتاد، وليس بالضرورة، للصدمات الخارجية أو أوجه الاختلال التي لا تتوفر لها اسباب الاستمرار – فإنه بهذا المعنى له آثاره البعيدة المدى ، والتي من أبرزها: (1)

1. أن التكيف في بلد ما لا يمكن فصله عن التغييرات الحقيقية والمنظورة في الظروف الخارجية التي يجب أن تحدث فيها تلك التغييرات.
2. أن التكيف الهيكلي يمنحه الاستثمار مركز الصدارة ، يبرز المزج الحسم بين التكيف وتمويله من الموارد الداخلية والخارجية.
3. أن الأفق الزمني للتكيف بأنواعه يكتسب أهمية رئيسية في التحليل.
4. أن توزيع عبء التكيف داخل البلد المعني ، وبين ذلك البلد وبقية دول العالم ، يصبح قضية أساسية من قضايا الاقتصاد السياسي المعاصرة.

وفي الآونة الأخيرة أثير النقاش حول التكيف، وخاصة في مجال أثر سياسات وتدابير التكيف، وأصبح الاختلاف بشأن ذلك أوسع النطاق، واليوم يوجد نطاق واسع للاختلاف بشان :

أ. منشأ وطبيعة الاختلال التي تتطلب التكيف.

ب. طبيعة التكيف الذي يعد ضرورياً.

ج. المدة الزمنية الذي يفترض أن يجري خلالها التكيف.

د. دور القطاعان العام والخاص المحلي والدولي في عملية التكيف أو دور كل من التدخل العام وقوى السوق في تعزيز التكيف.

هـ. توزيع عبء التكيف وتمويله محلياً ودولياً.

---

(1) المصدر السابق ، ص 17.

ونظراً لارتفاع درجة الترابط في الاقتصاد العالمي وعمق أثر الصدمات الخارجية، فإن غالبية الاقتصادات أخذت بسياسات التكيف. وأهم ما يلاحظ على تطبيق سياسات التكيف في الكثير من البلدان النامية في الوقت الحاضر ما يأتي:

1. ان الكثير من من برامج التكيف وبتأثير المنظمات الدولية ارتكزت إلى سياسات التحرر الاقتصادي على قوى السوق، وتحجيم دور القطاع العام وتدخل الدولة في تعزيز التكيف ، وابتعدت عن بقية الإجراءات الأخرى.
2. تسمي الحكومات الإجراءات التي قبلت اتخاذها في اتفاقها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إصلاحاً اقتصادياً. وهذا التعبير صناعة محلية خاصة، فالاسم الرسمي لبرنامج البنك الدولي هو "التكيف الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد" ومعنى ذلك أن تغير الدول أوضاعها امتثالاً لما يراه البنك . أما برامج الصندوق فتسمى برنامج التثبيت ؛ والمراد هنا استقرار سعر الصرف.

لا شك أن برامج التكيف والتثبيت للمؤسستين الدوليتين لا تخلو من دوافع سياسية وفيها تجاهل واضح لطبيعة اقتصاديات البلدان النامية، وفيها تحيز واضح ضد القطاع العام، وتدخل الدولة. كما أن نظرة هاتين المؤسستين قصيرة الأجل ضيقة الأفق لا تأخذ بنظر الاعتبار برامج التنمية الطويلة الأجل، وتتجاهل الدور الرائد الذي يقوم به القطاع العام في اقتصاديات البلدان النامية، وخاصة في مشاريع البناء التحتي والمشاريع الصناعية العملاقة. إن النهج الذي سارت عليه معظم البلدان النامية في دعمها مشاريع القطاع العام يكمن في جعل استثمارات القطاع العام مكملة لاستثمارات القطاع الخاص وليس منافسة له. هذا فضلاً عن تقديم حكومات البلدان النامية مختلف أنواع الدعم لمشاريع القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك كله نلاحظ ترد القطاع الخاص واكتفاءه بالاستثمارات سريعة العائد، فضلاً عن خروجه عن القواعد المفروض أن يعمل بموجبها.

3. أن إجراء التكيف وإعادة الهيكلة وإجراءات التثبيت التي تتم بمشورة ودعم ورعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي بمثابة شروط تقدمها

المؤسستان كل بحسب اختصاصها عندما تلجأ الدول النامية لها. إن حزمة التكيف والتثبيت لتصحيح مسار الاقتصاد المحلي، كما تراه هاتان المؤسستان، تشمل مجموعة من الإجراءات بمثابة وصفة جاهزة لكل الدول وتشمل الحالات، وهي :

- تخفيض أسعار الصرف.
- تقليص دور القطاع العام وتصفيته.
- تحرير التجارة.
- إلغاء الحماية الوطنية.
- إلغاء الدعم للسلع الأساسية.
- معالجة التشوهات السعرية.

4. ان قراءة في هذه الإجراءات توصلنا إلى عدم إمكانية الفصل بين المنطلقات الأيديولوجية لهاتين المؤسستين وبين دعواتهما إلى التكيف وبخاصة فيما يتعلق باللبرلة الاقتصادية بلا قيود. ولا شك أن هاتين المؤسستين تعبران عن النهج الرأسمالي للتنمية مع تجاهل كبير للأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية. وإن هاتين المؤسستين تعبران عن مصالح الدول الرأسمالية التي تسيطر على سياسات كل من المؤسستين وتتحكم بها.

5. أن أفكار هاتين المؤسستين أصبحت تعبر عن وجهة نظر مدرسة اقتصاديات جانب العرض الرامية إلى تقليص تدخل الدولة والخلاص من شرور المدرسة الكنزية.

6. أن خبراء المؤسستين يرون أن المدخل لسياسات التكيف كحزمة يكمن في تقليص دور الدولة لتعزيز الاقتصاد الوطني. واستناداً إلى ذلك فإن اللبرلة الاقتصادية هي الطريق المثالي لمعالجة الاختلالات على اعتبار أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيص وإعادة تخصيص الموارد من القطاع العام، وأن القطاع العام يمثل مصدراً متزايداً لهدر الموارد النادرة بسبب كفاءته المتدنية، كما

يمثل هذا القطاع مصدراً من مصادر العجز في الميزانية الحكومية لاستنزافه عوائد البلد من العملات الأجنبية. وعلى هذا الأساس ترى هاتان المؤسستان أن برامجها الاقتصادية تمثلان ركناً من أركان التكيف الناجح التي تؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص وإعادة تخصيص الموارد، وأن بيع القطاع العام وفق منهج الصندوق يشكل ركناً من أركان تقليص النفقات العامة باتجاه تقليص العجز المالي الذي تعاني منه معظم دول الجنوب . ويضيف خبراء المؤسستين أن سيادة روح المنافسة تعود إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من حيث الكلف والنوعية لأن جهاز الثمن هو الآلية التي تقرر الكفاءة بكل أشكالها وتقرر من يغادر السوق ومن يبقى فيه . أما القطاع العام كما يراه الصندوق والبنك فهو الشرور بعينها وعلى البلدان أن تسرع إلى تقليص دوره إذا ما أرادت أن تحقق نتائج إيجابية من برنامجها التكيفي والتثبيتي الذي توصي به المؤسستان. كما أن انعدام المنافسة في القطاع العام ودعم الدولة لنشاطه وعمله تحت رعاية قوانين الدولة وحمايتها يقود إلى تخصيص سيء للموارد وعدم كفاءة في الأداء وهدر الموارد. ويضيف خبراء المؤسستين ان التكاليف التي تتحملها وحدات القطاع العام لا توازي المنافع التي يحصل عليها من هذه الوحدات الأمر الذي يستوجب تصنيفها.

انطلاقاً مما جاء آنفاً، أخذ الصندوق والبنك الدوليان يشترطان خصخصة القطاع العام كجزء من برامجهما عند تعاملهما مع الدول النامية في مجال الإقراض وإعادة الجدولة. والأكثر من ذلك، فإن البنك الدولي قد خصص قروضاً للتكيف الهيكلي والقطاعي واستحداث دائرة اسم إدارة القطاع العام وتنمية القطاع الخاص مهمتها ترويج هذه البرامج وتقديم المساعدات للمشاريع التي يتم تحويل ملكيتها من العام إلى الخاص. كما يقوم هذا المرفق الجديد في البنك الدولي بتوفير قروض للمستثمرين في تلك المشاريع، وتقديم قروض لإصلاح المؤسسات التي يتم تحويل ملكيتها .

هذا فضلاً عن تقديم كل أنواع الرعاية لتلك الوحدات، بل إن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك تقوم بتشجيع البلدان النامية المدينة على تحويل ديونها إلى أسهم في مشاريع القطاع العام (مقايضة الدين بالأسهم) أي مقايضة الديون الخارجية بحصص ملكية في المشروعات العامة لأغراض سياسية معروفة.

7. يسعى البنك الدولي إلى تقديم كل أنواع المساعدات لبرامج التخصصية التي تجري في مختلف دول العالم ، بخاصة:

أ. تنمية القطاع الخاص المرتبط بالاقتصاد العالمي (تكثيف التبعية).

ب. تنفيذ برنامج لتحويل ملكية المنشآت المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص المرتبط بالاستثمارات الأجنبية.

ج. تشجيع الاستثمار الأجنبي.

د. خلق بنية أساسية حديثة لدمج القطاع الخاص في السوق العالمية دمجاً تبعياً مهمشاً.

8. أما صندوق النقد الدولي فيركز في "برامجه الإصلاحية" التي يفرضها على الدول النامية على العمل بآليات السوق والاهتمام بتعظيم دور القطاع العام على مجالات محدودة. هذا فضلاً عن تحرير نظام أسعار الصرف والفائدة وعلاج الاختلالات الهيكلية في أسعار السلع والخدمات بحيث تعكس التكلفة الحقيقية دون النظر إلى الاعتبارات الاجتماعية الناجمة عن إلغاء أو تخفيض الدعم . كما يفرض الصندوق على الدول النامية وضع برنامج شامل لتحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً.

9. أن صندوق النقد الدولي يقدم قروضاً لتمويل "الإصلاحات الاقتصادية التي تعالج في ميزان المدفوعات في مقابل شروط التثبيت التي تفرض على الدول المقترضة. كما أن المدينة لا تستطيع التوصل إلى اتفاق مع الدول الغنية الدائنة المتقدمة النمو من خلال نادي باريس إعادة جدولة ديونها، أو تخفيف أعباء قروضها، أو الحصول على قروض جديدة كم الدول الغنية المتقدمة إلا إذا

شهد الصندوق بأنها اتخذت خطوات كافية لإصلاح اقتصادها. ومن بين أبرز تلك الخطوات تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص، أي إلا إذا أصدر صندوق النقد الدولي شهادة حسن السلوك لذلك البلد. وقد صدر "حسن السلوك" هذا لمصر بصورة خاصة بوصفها أنموذجاً للأقطار العربية الملتزمة جداً بإرشادات الصندوق التي لا غنى عنها بالنسبة لمصر. والجدير بالذكر أن هناك عدداً من المفكرين العرب ممن تصدوا لسياسة الصندوق في مصر.

10. من خلال تقييم برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي وبرامج التثبيت لصندوق النقد الدولي التي أصبحت تسمى "الإقراض المرتبط بتطبيق سياسات التكيف الهيكلي" نؤكد أن هذه البرامج لم تؤد إلى بناء أية قدرات إنتاجية كفيلة بإتاحة مصادر دخل خارجية، كما اتضح فشل تلك البرامج في دفع عجلة الصادرات. كما أثبتت التجارب إخفاق البنك الدولي في تنمية الصادرات عبر آلياته، حيث ظهر أن التدخل في الأسواق في حالة البلدان النامية هو دور ضروري لتنشيط إستراتيجية التنمية ذات التوجه التصديري. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإنه يمثل مصالح الاحتكارات العالمية ويعمل برؤية تختلف عن رؤية بلدان الجنوب، فهو لا يولي الجانب الاجتماعي اهتمامه لذا يطالب الحكومات بتقليص دور القطاع العام وإزالة الدعم من السلع الأساسية. إن سياسات المؤسستين الدوليتين خاصة في مجال تقليص دور القطاع العام يمكن أن تصل إلى محاولات تخريب معتمد للاقتصاديات الوطنية عن طريق إبعاد دور الدولة وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية والاحتكارات والشركات متعددة الجنسية للسيطرة على الموارد الأساسية للاقتصاد في تلك البلدان.

11. أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الوقت الذي يحذران فيه البلدان النامية من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يقفان مكتوفي الأيدي إزاء العلاقات السببية بين التدخل الحكومي وارتفاع معدلات التنمية وزيادة

معدلات التصدير في الكثير من البلدان النامية. إن الموقف المعادي للمؤسستين من القطاع العام في البلدان النامية يوازي ما كان يسمى بالخطر الأصفر القادم من الشرق.

12. أن البرامج التي يقدمها الصندوق أو البنك هي برامج ذات تأثير انكماشي ، فضلاً عن كونها وصفة جاهزة تصاغ دون إيلاء اعتبار كبير للهياكل المختلفة التي تعمل بها الاقتصادات المختلفة. كما أن هذه البرامج تهمل تأثيرات بمختلف الإجراءات على الفئات المختلفة وعلى مدى توفير أسباب الاستمرار بالخدمات الاجتماعية والسلع الأساسية المدعومة. [1]

13. أن نماذج المشورة التي يقدمها الصندوق والبنك ليست في الحقيقة سوى تجريدات اقتصادية فنية تخلو كثيراً من الاعتبارات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن القيود العديدة الواردة في هذه البرامج والتي تحد من المرونة الاقتصادية المطلوبة. وعلى هذا الأساس فإن برامج المشورة الدولية المتعددة الأطراف لا تشكل مرشداً كاملاً لوضع السياسات. [2] ولقد أدت هذه البرامج إلى ظهور اقتصادات السوق السوداء واختلال الأسواق، ومزيد من المديونية، واستنزاف الموارد المالية وظهور الاحتكارات الخاصة الجديدة، وتدهور اجتماعي خطير كما أن هذه البرامج الانكماشية والتحول من ملكية القطاع العام إلى الخاص لم تؤد إلى تغيير الهياكل الاقتصادية بالشكل الأساسي اللازم لفتح آفاق التنمية والتقليل من ضعفها أمام الصدمات الخارجية. كما أن هذه البرامج فشلت في تحقيق التناسب الخلاق بين سياسات التوازن قصير المدى والسياسات البنيوية بعيدة المدى. [3]

---

(1) الأمم المتحدة : الحالة الاقتصادية في العالم ، 1989 ، ص 414 – 427.

(2) المصدر السابق ، ص 415–425.

(3) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير الأمين العام إلى الدورة العادية الثالثة والخمسين، عمان ، 1990، ص 42.

ومن غير المستبعد أن يكون القطاع العام في العالم الثالث هو العدو الذي تجب محاربته لأنه يهدد الأمن الاقتصادي العالمي ومستقبل الاقتصاد العالمي بحسب رأي واضعي سياسات منتدى ديفوس للاقتصاد العالمي.

لا شك أن هذه الآراء تعبر عن مدى سطحية الفكر الاقتصادي الرأسمالي تجاه اقتصاد الجنوب.

القسم الثاني

مدرسة اقتصاديات جانب العرض وسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة

قبل الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي بداية (2008) اجتاحت العالم الرأسمالي موجة من الهجوم الشرس ضد الكنزية على أساس أن الكنزية قد أدت إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي ينتج عنه وضع كثير من القيود والضوابط على حرية النشاط الاقتصادي. كما أن الكنزية قد أدت إلى زيادة رقعة القطاع العام وزيادة الإنفاق الحكومي وما ينتج عنه من عجز في الموازنة العامة، واضطرار الحكومات إلى مواجهة هذا العجز عن طريق زيادة الإصدار النقدي وزيادة الضرائب وزيادة الدين العام.

وهكذا حوكمت الكنزية في العالم الرأسمالي قبل الأزمة العالمية (2008) على أنها أسهمت بانهيار الرأسمالية القائمة على المؤسسة الخاصة، ويشير بعض الاقتصاديين أن الكنزية فشلت في وضع سياسة فاعلة لتصحيح أوضاع الاقتصاد الرأسمالي والعودة إلى الأيام الجميلة للانتعاش المستمر في الأربعينات والخمسينات، فقد دخلت الرأسمالية عقد السبعينات، وهي محملة بهموم الركود والتضخم والبطالة ، وبدأت تنهار أوهام النمو المستمر. وقد اشار تقرير نادي روما الشهير إلى حتمية الركود الاقتصادي بكل متغيراته كلما أمعن الاقتصاد الرأسمالي في النمو. ورفع واضعو تقرير نادي روما شعار "أوقفوا النمو كسبيل للخروج من مأزق الرأسمالية"، وهكذا استمرت التيارات المناهضة للكنزية قبل الأزمة

الاقتصادية لعام (2008) بتقدم رؤاها الخاصة في مواجهة الأزمة الراهنة في الاقتصاد الرأسمالي، وهي تيارات ترفض الكنزية وتهاجمها. ومن بين أقوى التيارات التي ظهرت مؤخراً التيار المسمى بمدرسة اقتصاديات جانب العرض، والذي يرى أن الرأسمالية كنظام لا ينطوي على عيوب، وأن العيوب ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر ومن التدخل الحكومي عبر القطاع العام، ويرى هذا التيار أن مهمة الحكومة يجب أن تنحصر في الحفاظ على حرية حركة الأسعار وحماية الحركة من الاحتكارات وضغط الدولة نفسها، وأن النظام الرأسمالي يمكن أن يسير بسهولة ويسر عند ذلك. ولقد وجهت مدرسة النقديين انتقاداتها إلى الكنزية على أساس أنها فشلت في تفسير الركود التضخمي، وكانت فعالة في مواجهة الأزمة الشرسة التي تعرضت لها الرأسمالية على النطاق المحلي والعالمي.

وهذه المدرسة ترى أن الرأسمالية كنظام يقوم على الحرية كفيلة بان تصحح أخطائها بنفسها لو استطاع المجتمع حماية الحرية وتحجيم سلطة الدولة والحد من تدخلها في النشاط الاقتصادي، وإن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤدي إلى الحد من كفاءة ميكانيكية الأسعار.

إن مدرسة اقتصاديات العرض على عكس المدرسة الكنزية (إدارة الطلب) تبني آراءها على ما يسمى جانب إدارة العرض. وتقوم فلسفة اقتصاديات العرض على زيادة الإنتاج، وإن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الدخل، وتخلق طلباً مساوياً لزيادة العرض، ومن ثم يتحقق التوازي بين العرض الكلي والطلب الكلي بطريقة آلية.

وهذا التحليل أقرب على تحليل قانون ساي الكلاسيكي.

وترى هذه المدرسة أن الشرط الرئيسي لزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات العاطلة هو توفير الحرية والحد من تدخل الدولة. وهكذا ترى مدرسة اقتصاديات العرض أن الحد من تدخل الدولة سيؤدي إلى زيادة كفاءة نظام السوق. ولهذا فإن

هذه المدرسة ترفض بشدة سياسة تدخل الكنزية في مجال تعويض الطلب الكلي الفعال، وأن تدخل الحكومة عن طريق توسيع القطاع العام يقلل من كفاءة تخصيص الموارد.

وتخلص مدرسة اقتصاديات العرض إلى ما يأتي:

1. أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصصية الموارد من القطاع العام. بل إن مؤسس مدرسة اقتصاديات العرض (ملتن فريد مان) يزعم أن زيادة تدخل الدولة عن طريق القطاع العام يؤدي إلى تقييد الحريات الاقتصادية.
2. ضرورة تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي على عكس المدرسة الكنزية التي ترى ضرورة تدخل الدولة كمنشط عام لقوى السوق والطلب وعلاج لمشكلة تصريف الإنتاج.
3. إن تنامي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يوفر الشروط المالية – على المدى البعيد – لنمو الاتجاهات الاشتراكية داخل الدول الرأسمالية ، وهكذا ترى مدرسة اقتصاديات العرض أن الكنزية إذا ما تنامت فسوف تمهد الطريق للاتجاهات الاشتراكية.
4. أن زيادة تدخل الدولة قد وفر إمكانية استخدام جهاز الدولة ضد مصلحة الاحتكارات وبما يخالف الأيديولوجية الرأسمالية وتوسعاتها ومستلزمات تطورها. وإذا كانت (المدرسة النقودية) مدرسة اقتصاديات العرض – هي الثمرة غير الناضجة لانهيار الكنزية ، فإن انتصارها حالياً يرجع إلى الأوهام التي تقدمها للخروج من أزمة النظام الرأسمالي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

ومع بداية الثمانينات انتقلت التخصصية من دعوة لإصلاح النظام الرأسمالي إلى دعوة لتعميق التبعية الاقتصادية في البلدان النامية على اعتبار أن آلية السوق بدون التدخل الحكومي هي الآلية التي يمكن التعويل عليها لتحقيق التوازن الاقتصادي في البلدان النامية.

وهكذا جاءت صرعة الثمانينات من قبل الغرب الرأسمالي في الدعوة إلى التخصصية بلا قيود كعلاج شافٍ للرأسمالية من اختلالاتها، وكوسيلة فعالة للبلدان النامية للحاق بركب الرأسمالية المتقدمة.

وانطلاقاً من ذلك تظهر شعارات حول أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية، وظهر مصطلح التخصصية والذي يعبر عن المحتوى الحقيقي لمدرسة اقتصاديات العرض. وفي إطار الدعوة للتخصصية أكدت مدرسة اقتصاديات العرض، وفي إطار الدعوة للتخصصية أكدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية في مقابل "تمجيد" اقتصاديات السوق. وكانت هذه المدرسة هي المحرك الرئيسي لظهور الدعوة التخصصية في البلدان الرأسمالية أولاً ثم في البلدان النامية المتأثرة بالفكر الرأسمالي الغربي ثانياً.

وإذا كانت مدرسة اقتصاديات جانب العرض قد دعت للتخصصية في العالم الرأسمالي نتيجة فشل الفكر الكنزي لمواكبة تطور الرأسمالية فإنها دعت لتبني التخصصية في الجنوب في إطار نظرة مستقبلية لمستلزمات تطور الرأسمالية العالمية وخاصة الدور المستقبلي للشركات عابرة الجنسية وصندوق النقد الدولي في إدارة الاقتصاد العالمي.

لقد صورت مدرسة جانب العرض لواضعي السياسة الاقتصادية في البلدان النامية أن مسألة تبني التخصصية هي مسألة حياة أو موت.

ويمكن القول ان مدرسة اقتصاديات جانب العرض فرضت على البلدان النامية سيف صندوق النقد الدولي لترويج أفكار هذه المدرسة المتمثلة بتصفية وتفكيك القطاع العام.

إن المبشرين من دعاة هذه المدرسة يحثون دول العالم الثالث على التخلص من القطاع العام كشرط لإصدار شهادة حسن السلوك التي يمكن أن تحصل عليها دول العالم الثالث من الحكومات الغربية وبنوك الغرب متعددة الجنسية. وهكذا

روجت مدرسة جانب العرض وسياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات عابرة الجنسية الأفكار الخاصة بتهديدهم وتصفية القطاع العام في مقابل تبني بلا قيود وحدود (الرأسمالية بلا قيود) كعلاج عالمي يصلح لكل دول العالم النامي ، وأن هذا العلاج سيدفع بالاقتصاد في طريق النمو المطرد ويحل كل الاختلالات الاقتصادية والمالية الخارجية والداخلية.

إننا نرى في الدعوة التي تروج لها مدرسة اقتصاديات جانب العرض وتنفيذها عن طريق الشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي دعوة مخططة واعية وليست مجرد عبث. إن هذه الدعوة يراد بها ضرب كل الاتجاهات التحررية في الجنوب، وخاصة محاولات التنمية المستقلة التي يقودها القطاع العام والتي تحد من توسعات الرأسمالية العالمية وهيمنتها على مقدرات الجنوب ، بل إننا نرى في هذه الدعوة فرض خيارات تنموية على البلدان النامية والإكثار من ذلك فإن المناهج التي تروج لها مدرسة اقتصاديات جانب العرض هي خضوع كامل لاستراتيجيات الشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي وإضعاف دور الحكومات في شؤون الاقتصاد في العالم الثالث وتصفية ما يمكن تصفيته من مشروعات اقتصادية عملاقة للقطاع العام تشكل رمزاً من رموز التنمية المستقلة التي تهدد إستراتيجية الغرب في تحقيق أهداف الرأسمالية المعولمة. [1]

إننا في الوقت الذي يعتبر فيه تحقيق التنمية عبر تبني هذه البرامج بمثابة السراب الأعظم ، نحذر البلدان النامية من أن مسألة اللحاق بالرأسمالية المتقدمة عن طريق تبني برامج صندوق النقد الدولي هي بمثابة فكر طوبائي، وما هي إلا دعوة لإخراج التبعية من اللغة الدارجة في أطراف النظام الرأسمالي، ودعوة لعولمة النماذج من خلال سيادة النموذج الأيديولوجي للاقتصاد الليبرالي.

---

(1) الدكتور إسماعيل صبري عبدالله ، "الدعوة المعاصرة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص" ، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، القاهرة ، 1990، ص 4-5.

يخلص من الخطاب السائد الدعوة الغربية لللبرالية الاقتصادية المؤدلجة بأنها عملية لا مفر منها يجب قبولها ولا يمكن إلا التكيف معها. وإن هذا القبول والتكيف ضروريان لمعالجة كل اختلالات البلدان النامية. (1)

إن الغرب الرأسمالي يرى في هذه الدعوة خطوة نحو العولمة ، أي تعميق اندماج اقتصاديات الجنوب في السوق العالمية ، وبالتالي خلق التناقض بين العولمة وبين الاستقلالية الوطنية ومهام التنمية المستقلة. إننا نرى في هذه الدعوة تهيئة المسرح الاقتصادي العالمي للانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي إلى مرحلة الاقتصاد العالمي ، أي الانتقال من الاقتصادات المتمحورة على الذات والمتنافسة إلى اقتصاديات مندمجة في السوق العالمية اندماجاً تبيعاً. وبذلك تصبح أطراف الرأسمالية مندمجة في السوق العالمي "معولمة" وبما يحقق أهداف المنظومة الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين ، أي أن بناء الرأسمالية العالمية ونجاحها في القرن الحادي والعشرين يستند إلى نجاح هذه الدعوة ، وبالتالي عولمة اقتصاد الجنوب.

وفي هذا الإطار ستلجأ رأسمالية التخوم إلى فتح المجال واسعاً أمام الاستثمار الأجنبي والتمسك بأذيال الشركات متعددة الجنسية لإعادة أنشطتها الاقتصادية.

إن ما تطالبنا به الرأسمالية ليس هو الكفاءة في تخصيص الموارد، بل هو تقليص دور الدولة في التنمية حتى لا تكون عقبة في سبيل العولمة وسيطرة رأس المال متعدد الجنسية على مجتمعات العالم الثالث.

إن تبني هذه السياسات والمناهج كما يروج لها الغرب دون تقدير كبير لخطورة هذه الدعوة وانعكاساتها سيؤدي إلى ويلات على اقتصاديات العالم الثالث.

---

(1) الدكتور سمير أمين ، "ملاحظات حول العولمة" ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1990، ص 36 – 53.

لقد أدرك عدد من مفكرينا الاقتصاديين في العالم الثالث حقيقة هذا الطريق المسدود وما يمكن أن ينتج عنه ، وحذروا من مخاطر الرأسمالية العالمية وتوجهاتها تجاه اقتصاد الجنوب. (1)

القسم الثالث

الإخلال بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة

أثار موضوع التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص جدلاً واسعاً ما بين مؤيد ومعارض كل بحسب منطلقاته ومقدار تأثره بهذه الفلسفة أو تلك . والذي يهمنا هنا إلقاء الضوء على الدعوة المعاصرة لهذا التحول في إطار التحليلات الاقتصادية العامة وخاصة دعوة مدرسة النقوديين. بادىء ذي بدء لابد وأن نشير إلى أن الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتي رافقت ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض قد جاءت وتم تبنيها في الدول الرأسمالية من أجل مساعدة هذه الدول على التكيف مع كافة متغيرات الاقتصاد العالمي والتطورات التي حصلت في المنظومة الرأسمالية على النطاق المحلي والعالمي. أما في البلدان النامية فقد جاءت الدعوة خلال عقد الثمانينات، وأخذت الشكل التطبيقي الفعلي مع بداية النصف الثاني من عقد الثمانيات. وتزامن هذا التطبيق مع انتكاسة التنمية العالمية في الثمانينات وانعكاساتها الواسعة النطاق على اقتصاديات البلدان النامية. لذا جاء إقدام الكثير من البلدان النامية لتطبيق هذه البرامج على أمل مساعدتها في إيجاد حلول لاختلالاتها الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية بعد ان تكبدت تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها جراء انتكاسة الاقتصاد العالمي في الثمانينات.

---

(1) الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ، "الدعوة المعاصرة لتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص" مصدر سابق ، ص 43.

لقد استغل الأدب الاقتصادي الغربي المعاصر الظروف الاقتصادية الصعبة للبلدان النامية وتدهور البيئة الاقتصادية الدولية ليصور للبلدان النامية أن هيمنة القطاع العام وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية هي العوامل التي تحول دون انطلاقة اقتصادياتها. وما دامت هذه الهيمنة قائمة فلا يمكن إصلاح الخلل في اقتصاديات البلدان النامية ، لاشك أن إلقاء اللوم على القطاع العام وجعله مسؤولاً عن كل الاختلالات اقتصاديات البلدان النامية فيه اخلالاً بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة، وفيه تسطيح لجوهر عملية التخلف والتنمية في البلدان النامية، والحقيقة أن إالقاء اللوم على القطاع العام ما هو إلا محاولة متعسفة من المنظومة الرأسمالية لإبعاد التهمة عنها فيما سببته من الويلات والاختلالات لاقتصاديات العالم النامي. وفي هذا المجال لابد وأن نشير إلى جملة من حقائق منها:

أولاً: أن مشاكل البلدان النامية جزء لا يتجزء من مشاكل الاقتصاد العالمي المترابطة وليس من الإنصاف إلقاء مسؤولية هذه المشاكل على القطاع العام في البلدان النامية.

ثانياً: أن الدول المتقدمة غالباً تتناسى مبدا الترابط في الاقتصاد العالمي وتتخذ سياسات اقتصادية كلية ضيقة الأفق، قصيرة الأجل تسهم في نقل أعباء أزمتها إلى البلدان النامية.

ثالثا: أن البلدان النامية وبسبب تدهور البيئة الاقتصادية العالمية وتوجه الدول المتقدمة لنقل أعباء أزمتها إليها تحملت أعباء وتكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها ، وعانت مما يسمى بأعباء التكيف.

رابعاً: أن هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية القائم مازال يحابي في الدول المتقدمة ويعكس مصالحها على حساب مصالح الدول النامية ويعكس مصالحها على حساب مصالح الجنوب وما زالت الدول المتقدمة تعمل على تطبيق إدارة تضييق إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي وتعمل مافي وسعها لإبعاد الجنوب عن مسرح القرار الاقتصادي الدولي والسياسة الاقتصادية الدولية. وعلى هذا

الأساس فإن المنظومة القائمة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية قد ساهمت في تعميق عدم التوازن واللامساواة في العالم ، الأمر الذي أضر بصفة سلبية على منجزات التنمية في البلدان النامية. (1)

ولا زالت آليات العلاقات الاقتصادية الدولية تعكس إلى حد كبير مصالح أغلبية البلدان المتطورة بسبب دورها المهيمن في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى نتائج مضرة بآفاق التنمية في البلدان النامية.

خامساً: أن الدول المتقدمة تتجاهل كون الاتجاهات الاقتصادية الدولية والأوضاع الاقتصادية الصعبة تقتضي اتخاذ تدابير وأعمال ترتقي إلى إحداث تغييرات بنيوية على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة نظام قادر على المساهمة في نمو مستقر ومتوازن للاقتصاد العالمي وخاصة في تنمية سريعة للبلدان الناميةمتقدمة. كما تتجاهل الدول المتقدمة أن التحولات الاقتصادية العالمية تستوجب قواعد أوسع لتجسيد مصالح كل المجموعات الدولية.

سادساً: أن مشاكل البلدان النامية كاديون الخارجية والمشاكل النقدية والمالية ومشاكل التجارة الخارجية ومشاكل تدهور معدلات التبادل التجاري ومشاكل التكنولوجيا هي من أمهات مشاكل التنمية التي تستوجب تعاوناً دولياً بين الشمال والجنوب. لذا فإن المسألة ليست مسألة دعوة لاتهام القطاع والتحول إلى القطاع الخاص. إذ في هذا الطرح هروباً من قبل العالم المتطور من معالجة جوهر الموضوع.

وعليه فإن دعوة الغرب الرأسمالي إلى خصخصة القطاع العام وتصفيته في البلدان النامية وتفكيكه كعلاجٍ شافٍ للمشاكل الاقتصادية تخفي وراءها أهدافاً أيديولوجية واضحة، وفيها تجاوز على القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية. بل إننا نرى أن دعوة الغرب لتصفية القطاع العام وتفكيكه في البلدان النامية هي جزء من استراتيجية المنظومة الرأسمالية لرسم معالم الخارطة الاقتصادية الجديدة للجنوب،

---

(1) مؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الإنحياز ، الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، بلغراد، 1989 ، ص 2.

وجزء من استراتيجية هذه المنظومة لغزو العالم النامي وتهيئته لمتطلبات تطور الدول المتقدمة في القرن الحادي والعشرين كمجتمعات رأسمالية طرفية.

ونذهب أكثر من ذلك ونرى أن في دعوة الغرب لتصفية وتفكيك القطاع العام في الدول النامية إباحة لاقتصاد الجنوب للشركات متعددة الجنسية، وفتح هذا الاقتصاد على مصراعيه لمختلف قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر والجدير بالإشارة أن بعض الاقتصاديين من الداعين والمروجين لأفكار صندوق النقد الدولي يرون ضرورة التحول الكامل للاقتصاد الرأسمالي من أجل حل مختلف المشاكل التي تعترض انطلاقة اقتصاديات البلدان النامية. وهؤلاء المبشرين، حيث أصبح الفكر السائد عربياً فكراً خطيرا، إذ ينطوي على مجرى تحويل الأصول من الدولة إلى القطاع الخاص دون أي زيادة حقيقية في الثروة الوطنية بكل ما ينطوي عليه هذا التحويل من دعوة للتنمية الرأسمالية بلا قيود.[1]

إن الدعوة إلى تبني هذه السياسة طبقاً لرؤية الغرب الرأسمالي تكمن في إلقاء اللوم على القطاع العام وجعله مسؤولاً عن الخلل الهيكلي الذي تعاني منه البلدان النامية وعن تدهور مؤشرات أدائها الاقتصادي. وانطلاقاً من إلقاء مسؤولية الإخفاق الاقتصادي على القطاع العام في البلدان النامية، فإن هؤلاء المبشرين يرون في تصفية القطاع العام العصا السحرية لحل كل المشاكل الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلدان النامية. إن عرض الموضوع بهذا الإطار ما هو إلا وسيلة لتهيئة اقتصاديات الجنوب لمزيد من الاندماج التبعي وبما ينسجم والأهداف المستقبلية للمنظومة الرأسمالية العالمية. إن السرعة التي تم فيها تصفية القطاع العام على وفق آلية وتوصيات صندوق النقد الدولي تعد جزءاً من خطة الشمال لتفكيك القطاع العام لما يشكله هذ القطاع من مخاطر على التوجهات المستقبلة

(1) يطرح الدكتور سعيد النجار مسألة التحول الكامل للاقتصاد الرأسمالي ويرى أن مثل هذا التحول سيؤدي إلى ثورة ثقافية وغني عن التعريف أن الدكتور سعيد النجار هو واحد من المبشرين بأفكار صندوق النقد الدولي ولا بد وأنه يقصد ثورة تعميق التبعية .

للمنظومة الرأسمالية العالمية ، وقد يقف هذا القطاع حجر عثرة أمام توجهاتها للسيطرة على مقدرات الجنوب عبر الشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الهجوم الذي يشنه صندوق النقد الدولي على القطاع العام فيه إخلال بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة، وفيه تجاهل لواقع ودور هذا القطاع في الحياة الاقتصادية في البلدان النامية. وإذا ما وجدت انتقادات توجه للقطاع العام سواء في مجال الربحية أو في كفاءة تخصيص الموارد بشكل عام. فإن مردودها إلى السياسات التي تحكم عمل القطاع العام. ومتى تم تغيير هذه السياسات فيمكن للقطاع العام أن يقوم بدور أكبر فعالية. إن مسألة خسائر القطاع العام وغير ذلك من المشاكل، لا تبرر على الإطلاق تصفية القطاع العام، إذ أن إلزام القطاع العام بالعمل على وفق مبدأ اقتصادية المشروع من شأنه ترشيد عمل القطاع العام وزيادة كفاءته وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية وتخليصه من تسلط البيروقراطية. وبهذا المعنى لابد من إيجاد وظيفة جديدة للقطاع العام تتجاوز عيوب القطاع العام التقليدية وتقترب من آلية المشروع الخاص.

ولابد من التأكيد أن تصفية القطاع العام تعني في حقيقة الأمر إضعاف سلطة الدولة وإلاغاء خصوصية التنمية وإلغاء مفهوم التبعية والانتقال بالاقتصاد من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي، ومن النظم الانتاجية ذات الطابع الخصوصي إلى النظم ذات الطابع الكوني. وبذلك فإن تصفية القطاع العام تسهل ربط البلدان النامية كمجتمعات رأسمالية طرفية بمركز المنظومة الرأسمالية العالمية. وفي هذا اقتصاد – بحسب دعاة البرامج الجاهزة – للمنهج الحرفي في الاقتصاد الذي يقوم عليه عمل المنظومة الرأسمالية العالمية وتطوراتها المستقبلية.

إننا إذ نحذر من هذه البرامج، فإننا ندعو إلى ضرورة إصلاح القطاع العام لإسقاط كل الحجج التي يقدمها الصندوق من أجل تصفية القطاع العام. وفي هذا الإطار يحاول الصندوق جعل إصلاح القطاع العام مسألة متعذرة بسبب عمق

اختلالات هذا القطاع. وهنا نؤكد أن هذه الدعوة غير غير صحيحة، ويمكن إصلاح الإطار المؤسسي للقطاع العام ضمن برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي المؤسسي، وبدون هذا البرنامج فإن عملية إصلاح القطاع العام ذاتها سوف تخفق دون أدنى شك.

أما الإخلال بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة في مجال التبريرات التقليدية التي يقدمها أنصار التحول بلا قيود فتتركز في كون وحدات القطاع العام هي أقل كفاءة من وحدات القطاع الخاص، لكون وحدات القطاع العام محمية من القواعد والقوانين التي تعمل في السوق، كما أنها ليست مضطرة إلى تلبية حاجات المستهلكين لحماية بقائها في سوق الإنتاج. وفضلاً عن ذلك فإنها غير معرضة للإفلاس، كما وأن وحدات القطاع العام مضطرة لأن تعمل تحت عدد من القيود التي تحد من حريتها في اتخاذ القرار الاقتصادي السليم، ولعل هذه القيود ما يأتي:

- خلط الأهداف الاقتصادية للوحدة مع الأهداف الاجتماعية والسياسية للدولة.
- وجود القيود الإدارية في شكل قوانين أو قواعد تحد سلوك المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها.
- ضعف الرقابة على الأداء.
- التخصيص المركزي للاستثمار الجديد أو التوسعات.
- وجود السياسة الحكومية التدخلية خاصة في مجال السياسة الاقتصادية الكلية ومجال إعادة توزيع الدخل المعرقلة للقرارات الخاصة بتحسين الأداء ورفع الكفاءة.

إن النقطة المركزية التي يجب توضيحها هنا أن زيادة كفاءة القطاع العام مرتبطة من وجهة نظرنا بإزالة القيود المفروضة عليه، أما من وجهة نظر الصندوق فإنها مرتبطة بشكل الملكية.

وفي هذا خلل كبير بوحدة التحليلات الاقتصادية. وفي رأينا أن التغلب على مشاكل القطاع العام لا ترتبط بشكل الملكية، ولكن ترتبط بإزالة كل الاختناقات

التي تواجه وحدات القطاع العام. وعليه فإننا لا نرى بأن مجرد تغيير ملكية النشاط الاقتصادي يؤدي إلى إدارة الاقتصاد بكفاءة أعلى، في حين نرى أن إدخال تعديلات على صيغ وأساليب الإدارة للوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام يمكن أن يحل الكثير من الاختناقات التي تواجه القطاع العام. وعلى هذا الأساس فإن التحويل الفجائي من وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص مع بقاء الظروف على حالها لا يقود إلى تحسين كفاءة المؤسسات التي تم تحويل ملكيتها بقدر ما يقود إلى مزيد من الاختلالات. وإذا كانت عملية بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص تستند إلى فكرة كون الإدارة الاقتصادية الفردية أفضل من الإدارة الحكومية في تحقيق الكفاءة ، فإن ذلك وإن عد شرطاً ضرورياً ولكنه لا يعد شرطاً كافياً. وإذا كان أنصار التحول بلا قيود يرون أن التحول من ملكية القطاع العام إلى الخاص سيؤدي إلى زيادة المنافسة وزيادة مستوى كفاءة التشغيل وكفاءة الإنتاج وكفاءة توزيع الموارد ، فإن الشرط الأساسي لتحقيق هذه الكفاءات هو أن الإنتاج ينبغي أن يتلائم مع طلبات المستهلكين وتفضيلاتهم وأن تعكس أسعار البيع تكاليف الإنتاج. وهذا الأمر يشترط أن تكون الأسواق قادرة على العمل بفعالية وانتظام مع توفر شروط المنافسة الكاملة، وأن غياب هذه الشروط يؤدي إلى فشل الأسواق وعدم قدرتها على تحقيق الكفاءة الإقتصادية كما هو حاصل في الكثير من البلدان النامية.

أما بالنسبة لمفهوم الحرية، فإننا نرى أن عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص تقوم على مفهوم ضيق للحرية الاقتصادية والذي يعني غياب تدخل الدولة في الأسواق. وهنا نؤكد أن التدخل الحكومي ضرورة مركزية في معظم الدول النامية لقيادة عملية التنمية.

وإذا كان بعضهم يرى أن التدخل الحكومي المفرط قد أدى إلى اختلالات اقتصادية واسعة النطاق ، وأدى إلى وضع مختلف الضوابط والقيود الإدارية المفروضة على الأسعار وتحديد أسعار الصرف بأكثر من القيمة الحقيقية، وضخامة

الدعم المقدم إلى وحدات القطاع العام واحتكار الدولة للاستيراد والتصدير الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية، وكذلك انخفاض وتدهور الكفاءة الإنتاجية ، فإن السماح للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي دون قيود سيؤدي إلى مزيد من الاندماج التبعي في السوق العالمية. كما ان احتكار الدولة قد ينقل على احتكار القطاع الخاص إذا لم تكن هناك انظمة رقابة حكومية.

على أننا نؤيد الرأي القائل أن معظم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ناتجة عن وضع قيود وتدخلات على عمل القوانين الاقتصادية، خاصة تلك القوانين المرتبطة بتحقيق كل من الكفاءة الإنتاجية والكفاءة في توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة، كما أن معظم هذه المشاكل تظهر عندما يتم استخدام وسائل غير اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية، أو استخدام وسائل اقتصادية لتحقيق أهداف غير اقتصادية ، كما أن السياسات الاقتصادية المطبقة كان يعوزها الحد الأدنى من الاتساق والانسجام بين عناصرها الأساسية. [1]

أما الإخلال الآخر بوحدة التحليلات الاقتصادية فيكمن في النظرة الجزئية لمعالجة الاختلالات. إذ أن معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية الخارجية والداخلية من خلال سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد وسياسات الإصلاح الاقتصادي كثيراً ما تختزل إلى الاقتراح إلى الدول النامية بتطبيق برامج هادفة إلى تحويل الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص كلاً أو جزءاً ، وإلى تطبيق برنامج عام لتحرير العلاقات الاقتصادية والمالية من الخارج وتطبيق نظام الأسعار لا يخضع لأي قيود أو تحديدات الدولة ومؤسساتها في تعبئة وتوزيع الموارد والإكتفاء بدور السياسات المالية والنقدية العامة في تأمين التوازن الاقتصادي والمالي المطلوب داخلياً وخارجياً.

(1) الدكتور عطية مهدي سليمان، ملاحظات حول عملية التحول إلى القطاع الخاص، مجلة التنمية الصناعية، بغداد، 1990، ص 88 – 89.

كما تختزل هذه السياسات إلى اقتراح الحد من الدعم الحكومي للمشروعات العامة من أجل تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وتخفيض الدين العام المحلي والخارجي، وعلى الرغم من وجود التسبيب الاقتصادي المنطقي وراء هذه السياسات، إلا أن فرضيتها الضمنية لا تتلائمُ والاعتبارات العملية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخصائص الاقتصادية للبلدان النامية ومنها العربية. لذا فإن اختصار سياسات إعادة الهيكلة وسياسات الاصلاح الاقتصادي إلى مجرد تطبيق برنامج محدد للتخصصية يعد من قبيل السياسات الاقتصادية ضيقة الأفق قصيرة النظر، ومن قبيل السياسات التي لا تأخذ بنظر الاعتبار المشاكل الهيكلية الطويلة الأجل. لذا فإن برنامجاً عاماً وشاملاً ومتوازناً للتكييف الاقتصادي للظروف المحلية والإقليمية والدولية ومتكاملاً مع استراتيجية النمو الاقتصادي يتسم بالمرونة والمرحلية في التطبيق هو الأكثر ملائمة للبلدان النامية ومنها العربية.[1] إن الدول النامية مطالبة بنظرة شمولية أوسع من التخصصية لضمان التشخيص المناسب والواقعي للسياسات والإجراءات الاقتصادية المطلوبة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وبما ينسجم ومستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وفي إطار الإمكانات الاقتصادية والمالية، وعلى هذا الأساس فإن الدول النامية مطالبة بوقفة موضوعية تجاه صرعة الثمانينات وسعيها وراء أمل متوهم يتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعي من خلال تطبيق برامج التخصصية بلا قيود. إن إعادة هيكلة الاقتصاد وسياسات الإصلاح الاقتصادي يجب أن تتحرر من مجرد الاعتماد على تطبيق برامج التخصصية، ولا بد من أن تتكيف مع واقع وخصائص كل دولة نامية وشرط نموها الاقتصادي والتنمية فيها على المدد الزمنية المختلفة وانطلاقاً مما جاء آنفاً لا بد من البحث التفصيلي في الظروف والسياسات الاقتصادية الوطنية في كل دولة نامية على نحو

(1) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، سياسات التكيف الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي الهيكلي ، بغداد 1989 ، ص 15-18.

يساعد على تعزيز فاعلية هذه السياسات والإجراءات التي ينبغي أن تستهدف في آن واحد، زيادة النمو الاقتصادي والمالي والنقدي على المدى القصير من جهة أخرى.

وبهذا المعنى فإن التسرع في تطبيق برامج الخصخصة والتحرير الاقتصادي بمعزل عن سياسات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وسياسات التكييف الاقتصادي العام الداخلي والخارجي، سيؤدي إلى عدم إمكانية تشخيص طبيعة عمليات التصحيح الهيكلي المطلوب على المدى الزمني الطويل. وستكون النتيجة النهائية لهذا التسرع (كما يحدث في الكثير من بلدان العالم الثالث) عدم إمكانية تشخيص وتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية. وانطلاقاً من هذه الأطر التحليلية فالتمسك بالمنهج الذي يتمحور فقط حول برامج وسياسات وإجراءات لتحرير التبادلات الاقتصادية والمالية فيما بين البلدان، وتحرير النشاط الاقتصادي وخاصة نظام الأسعار، وتحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص دون النظر إلى خصائص المشاريع التي يتم تحويلها، دون النظر إلى خصوصية التنمية في هذا البلد أو ذاك.

إننا نطرح هنا مسألة التحفظ على دعوات منظري الغرب التي تركز على وضع السياسات والاجراءات والمالية والنقدية للتعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية باعتبار هذه السياسات أنموذجاً صالحاً لكل الدول.

لذا نؤكد هنا على أهمية وضع سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي في إطار متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية، لكل بلد على انفراد بعيداً عن الوصفات الكونية.

إن دعوتنا هذه تعني رفض القبول السلبي لتبعية الأوضاع الاقتصادية في واقعها ومستقبلها لظروف وآفاق التطور الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة النمو.

ونتيجة لعدم وجود برامج شاملة عامة ومتوازنة لسياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي والهيكلي في العديد من الدول النامية، واقتصار تلك البرامج على برامج جزئية، لم تنجح سياسة خفض الطلب، وتقليص العجز في موازنة الدولة، وتخفيض أسعارا الصرف، والحد من الواردات بهدف تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات، وتخفيف سياسات الدعم السعرية، وتقليل القيود على حركة الأسعار في تحقيق معدلات النمو عالية الإنتاج، كما لم تنجح تلك السياسات في زيادة الصادرات السلعية أو الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. كما أن هذه البرامج لم تحقق مستويات عالية من الاستخدام، كما لم تتمكن من معالجة البطالة المتزايدة في الكثير من الدول النامية. وفضلاً عن ذلك فإن هذه الإجراءات لم تحقق تغيراً في الهياكل القطاعية ونسب مساهمة القطاعات السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، فبقيت الهياكل الاقتصادية دون تغيير، كما بقيت مشكلة المديونية قائمة، وبقيت مشاكل الاعتماد المتزايد على مصادر التحويل الخارجية.

إن الاعتماد على برنامج التحول بلا قيود دون اعتماد برنامج عام شامل ومتوازن لسياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي الهيكلي يعد إخلالاً بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة للمشكلات القائمة وإخلالاً بشروط النمو الاقتصادي والتنمية.

أما الإخلال الرابع بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة فهو نابع من الوصفة الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والذي يؤكد ان تطبيق التخصصية بمثابة شهادة سلوك لتلك الدولة. ولا بد من الإشارة إلى حجم ودور القطاع العام أو الخاص ينبغي أن يتقرر طبقاً لخيار التنمية في البلدان النامية وطبقاً لظروف كل بلدٍ وليس طبقاً لإدارة صندوق النقد الدولي، أو في ضوء ما يحدث في مكان آخر.

أما الإخلال الخامس بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة فهو الإهمال الكبير في دعوة الغرب للتخصصية بلا قيود لدور القطاع العام في التنمية، إذ أن المشكلة الأساسية لا تكمن في تحويل الملكية بقدر ما تكمن في الإصلاح المؤسسي للقطاع العام ، وأن الإدارة العلمية السليمة واحدة في كل المشروعات العامة والخاصة. إن تحويل جزء من ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ينبغي أن يتقرر في ضوء نظرية الاختيار العقلاني والرشادة الاقتصادية. ولابد من الابتعاد عن المباراة الصفرية، أي أن يربح القطاع الخاص كل شيء ويخسر القطاع العام كل شيء. وأن المسألة لا تكمن في هذا التطرف لأن فيه إخلالاً بوحدة التحليلات الاقتصادية.

أما الإخلال الخامس بوحدة التحليلات الاقتصادية فيكمن في تناسي دور الجمهور، ففي إطار الربح والخسارة يجب أن ننظر إلى الجمهور بوصفه خاسراً أم رابحاً من تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص. فإذا كان الجمهور هو الخاسر من عملية التحول أو تفكيك القطاع العام وتصفيته فلا بد من نظرة موضوعية ووقفة تقييمية لهذه العملية . وغالباً تتمثل هذه الخسارة وخاصة في عمليات التفكيك الفوري للقطاع العام في إلغاء الدعم ارتفاع معدلات التضخم ، ارتفاع نفقات المعيشة ، إلغاء التسعيرة الإجبارية ، هبوط القوة الشرائية للنقود.

القسم الرابع

التجربة والحصاد

بالرغم من تبني العديد من الدول النامية لبرامج تحويل الملكية إلا أن هذه البرامج لم تمكن تلك الدول من استعادة التوازن المالي والتجاري الناجم عن تخلف العرض عن الطلب، وتخلف الصادرات عن الواردات. كما لم تتمكن تلك الدول من استعادة النمو والتنمية بسبب عدم تحقيق تقدم ملموس في زيادة الاستثمار والإنتاج وتحسين مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية. بالرغم من كل ما عملته تلك الدول من إجراءات لتحرير الاقتصاد من بعض القيود الحكومية وفسح المجال

للقطاع الخاص للمساهمة بجهد أكبر في النشاط الاقتصادي عن طريق توسيع نطاق الملكية الخاصة للمساهمة بجهد أكبر في النشاط الاقتصادي عن طريق توسيع نطاق الملكية الخاصة لرأس المال، فقد ظلت تلك الدول تعاني من مشاكل هيكلية وتدني الكفاءة الاقتصادية . كما اصطدمت بالعديد من برامج التحرير كسياسة خفض العملة وتحرير المبادلات بجمود هيكل الصادرات وتقلبات السوق الدولية. بل إن هذه السياسات أسفرت عن زيادة قيمة الواردات وزيادة معدلات التضخم.

ويمكن إجمال النتائج التالية جراء سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي :[1]

1. إذا كانت برامج التحول تعد وسيلة وأداة مهمة من أدوات الإصلاح والتصحيح وإعادة هيكلة الاقتصاد انطلاقاً من التعامل الاقتصادي على وفق آلية السوق، وتأكيد المبادرة الفردية كأساس للتطوير والابتكار ، فإن التطبيق العملي لهذه البرامج لم يأت بما تشتهي السفن إذ أن اقتصاد برامج الإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية على تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص مع إعطاء أهمية أقل للبرامج الأخرى لإعادة هيكلة القطاع العام وإصلاح اختلالاته قد أدى إلى انهيار مصالح محدودي الدخل وإفقار الطبقة الوسطى عماد الاستقرار الاقتصادي واتساع التفاوت في توزيع الدخول والثروات، وحتى انهيار هيكل القيم والنهج الاجتماعي مع زيادة نطاق الفقر والجهل والمرض . ويمكن القول أن برامج التحول المطلقة في إطار نظرة مجتزأة للاقتصاد أدى إلى تراجع الحافز على التعليم والثقافة نتيجة انصراف الاهتمام إلى الاستثمار التجاري والصناعي، الأمر الذي أدى إلى تدني الإنفاق على التعليم والثقافة والرعاية الصحية من الكثير من دول العالم النامي نتيجة لبرامج التخصصية، وفي الجانب الفردي يمكن القول أن الآثار البعيدة الأمد

(1) الأسكو ، سياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي الهيكلي ، مصدر سابق ، ص 14-18.

ستؤدي إلى الانصراف عن الاهتمام بالتعليم الثانوي والجامعي والركض وراء لقمة العيش والكسي السريع.

2. إن عدم وجود نظرة شمولية لبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد واقتصار هذه البرامج على تحويل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص مع فقدان الضوابط على حركة القطاع الخاص أدت إلى تدني فرص التوظيف وزيادة أعداد العاطلين والشعور بالإحباط لدى فئات كبيرة من أفراد المجتمع العربي.

3. ومن خلال تقييم العديد من تجارب التحول في الأقطار العربية، اتضح أنها أخفقت في تحسين الأداء والإدارة والكفاءة وتخفيض العجز وتقليص الديون، وأخفقت في تعزيز قدرة منشآت القطاع الخاص على التنافس، ولم تتمكن هذه البرامج من صيانة وتعزيز البيئة التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي خاصة في مجال المواصلات والاتصالات والكهرباء والموارد الطبيعية .

4. وإذا كانت الاجراءات الواردة في هذا المحور تتوافق مع اتجاه عالمي لتحرير مختلف الأنشطة الاقتصادية وفتح المجال واسعاً أما الشركات متعددة الجنسية للتغلغل إلى مفاصل اقتصاديات الدول العربية ، وفي الوقت الذي لم تسفر عنه هذه الاجراءات من نتائج ملموسة لتوطين المال العربي في المنطقة العربية . كما أن العديد من هذه البرامج خاصة في مصر قد أسفرت عن تشجيع الاستثمار الأجنبي وإزالة كافة القيود أمام حركته داخل الاقتصاد المصري . بل فتحت مصر الاقتصاد المصري على مصراعيه لهذا النوع من الاستثمار، وحفزت الاستثمار الأجنبي من خلال التشريعات التي تنص على منح الكثير من الامتيازات والضمانات والاعفاءات، فضلاً عن استحداث الأطر المؤسسية لتسهيل عملية استقبال الاستثمار الأجنبي.

5. إن سياسة تخفيض الطلب الانكماشية والمتمثلة بخفض الإنفاق العام وتقليل العجز من الواردات العامة وتقليص الاستردادات مع صمود الهيكل الإناجي

الداخلي أدى إلى إعاقة مسار وعمق من مشاكل النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

6. إن السياسات النقدية التي اتبعت ضمن سياسات التكييف الاقتصادي لم تؤد إلى الاستقرار النقدي كما أنها لم تكن فاعلة في اجتذاب رؤوس الأموال ، ومن الحد من تدفق رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، ولم تكن فاعلة في زيادة الصادرات .

7. إن السياسة المالية والنقدية التي اتبعت ضمن إطار سياسات التكيف الاقتصادي الجديدة ، كانت تستجيب للسياسات الإنتاجية الحكومية ودعوتها لتشجيع القطاع الخاص ودعم السيولة النقدية. ولكن تأثيرها كان محدوداً في حال تطوير النشاط الإنتاجي وخاصة للقطاع الخاص الصناعي والزراعي .

8. إن سياسات التكيف الاقتصادي كانت محدودة الأثر ليس في التغلب على مشكلات الأمد القصير بل في معالجة مشكلات التنمية على المدى المتوسط والبعيد.

9. إن تخفيض الاستيراد وليس زيادة الصادرات كان بالدرجة الأولى وراء تقلص العجز في الميزان التجاري.

10. لا يزال النهج الاستهلاكي سائداً في فئات الدخل العليا وما تزال الإنتاجية الاقتصادية من زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في تكوين الفائض الاقتصادي.

ويرى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن غياب الضوابط القومية الفعالة قد يؤدي إلى جعل آلية برامج التكييف الاقتصادي واحدة من الآليات التي تدفع الاقتصاد القومي نحو تحقيق الصيغة القطرية وتنفيذ سياسات تتعارض مع التوجهات الخاصة بمسار العمل الاقتصادي العربي المشترك .[1]

(1) مجلس الوحدة الاقتصادية العربي، تقرير الأمين العام إلى الدورة العادية الثالثة والخمسين، مصدر سابق ، ص 21.

وفي النظرة التقييمية لسياسات وبرامج التخصيص، لا بد أن تأخذ الأقطار العربية العوامل الآتية بنظر الاعتبار والتي أهملت عند تبني تلك السياسات خلال السنوات الماضية .[1]

1. إن جوهر سياسات وبرامج التكييف هو تنويع الإنتاج وتوسيع نطاق المشاركة الإنمائية في الاقتصاد الآخذ بأسباب التكيف.
2. لكي يتم وضع الاقتصاد الآخذ بأسباب التكييف على طريق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية، لابد من وجود تصميم للتنمية أكثر تكاملاً.
3. إن عمليات التكييف ينبغي أن تؤدي إلى تغيير الهياكل الاقتصادية بالشكل الذي يفتح آفاقاً جديدة للتنمية .
4. إن السياسات الإنكماشية لإدارة الطلب لا تؤدي إلى الإصلاح الهيكلي بقدر ما تحقق نوعاً من التوازن في الأمد القصير لا يلبث أن يزول بسبب سياسات التقشف .
5. إن الاعتماد على جيوب حديثة خارجية الاعتماد والامتداد لا يوفر الأساس اللازم للإصلاح الهيكلي.
6. إن الاعتماد على مجموعة صغيرة من المنتجات التصديرية لن يولد نمواً كافياً في حصيلة الايرادات ولا يمكن الاقتصاد الوطني من مواجهة الصدمات الاقتصادية الدولية.
7. إن صياغة برامج التكييف والإصلاح الاقتصادي الهيكلي ينبغي أن تتجه نحو إصلاح الخلل الهيكلي الموروث والمتأصل في مؤشرات الاندماج التبعي، فضلاً عن معالجة جمود الهيكل الإنتاجي .
8. إذا كان من المهام المألوفة لبرامج التكييف إبقاء الطلب الإجمالي متمشياً مع الطاقات الإنتاجية حتى مستواها الممكن، فإن الوظائف الرئيسية للإدارة

---

(1) الأمم المتحدة ، الحالة الاقتصادية في العالم ، 1985 ، ص 489 – 493.

الاقتصادية تكمن في الإبقاء على مستوى الطلب الإجمالي ومعدل نموه في علاقة سليمة بمستوى طاقة الاقتصاد الإنتاجية وهيكل الأسعار والتكاليف النسبية (بما في ذلك سعر الصرف وأسعار الفائدة) وهذا يتطلب سياسات مالية ونقدية تتفق مع توازن الاقتصاد الكلي .

ولا بد من الترابط بين الجانب المالي والنقدي لإدارة الاقتصاد الكلي. ويتطلب الاتساق في إدارة الاقتصاد الكلي استكمال جوانبها المالية والنقدية بسياسات قطاعية وتجارية مترابطة :

أ. الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب جهود التكيف بلورة توازن في الاقتصاد الكلي في إطار الحوافز والمؤشرات المناسبة لتوجيه قرارات تخصيص الموارد واستخدامها في الاقتصاد.

ب.الكفاءة في إدارة المصروفات وكفاءة الإنفاق وتكوينه وحماية نفقات الاستثمار الانتاجي والحد من الإنفاق غير الإنتاجي.

ج. تحسين هيكل الأسعار الضريبية بما يساعد على زيادة الإنتاجية في الاقتصاد.

د. الحفاظ على هيكل سليم للأسعار وإجراءات الدعم للنهوض بكفاءة تخصيص الموارد واستخدامها فيما بين القطاعات.

هـ. أن تؤدي السياسات النقدية الانتمائية إلى أسعار فائدة داخلية مشجعة للادخارات وتعمل على تعبئتها. وأن تكون هذه الأسعار قادرة على المنافسة دولياً، حتى يمكن الاحتفاظ بالمدخرات داخلياً وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الخارجية.

و. كفاءة تخصيص الموارد المالية واستخداما في الاقتصاد.

ز. أن تكون لأسعار الصرف أهمية للنمو وسلامة ميزان المدفوعات. إن سياسة سعر الصرف الملائمة تعد عاملاً حاسماً في برنامج التكييف. وتعد العملة التي تقوم بأعلى من سعرها عاملاً رئيسياً لنشأة المشاكل في ميزان المدفوعات وخاصة وأنها تجعل الصادرات غير قادرة على التنافس.

ح. ان التوسع غير المدروس في عرض النقد يؤدي إلى آثار تضخمية واسعة النطاق يصعب معالجتها مستقبلاً.

أما بالنسبة لتقييم برامج التخصصية في دول العالم الأخرى ، فلقد كشفت دراسة لصندوق النقد الدولي خاصة بتطبيق برامج التحصصية في أوروبا الشرقية عن خيبة الأمل إزاء النتائج التي تمخضت عنها عملية التحول من القطا العام إلى القطاع الخاص والتي لم تؤد إلى مستوى التوقعات المرجوة منها حتى الآن. كما أوضحت الدراسة المذكورة أن هذه الدول لم تشهد انطلاقاً لقوى السوق أو نشاطاً اقتصادياً يحقق الرخاء المرجو منها. وإن توقعات صندوق النقد الدولي إزاء الكثير من برامج التخصصية في البلدان النامية ومنها العربية (حالة مصر) وفي روسيا واوروبا الشرقية تبدو الآن كأحلام وردية مبالغ فيها .[1]

القسم الخامس

خطايا منهج الصندوق في الإصلاح الهيكلي

من خلال تحليل مختلف تجارب البلدان النامية في تطبيقها وبرامج التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وجد أن هذه البرامج ليست عصاً سحرية ، فقد لا تحقق الكثير إذا كان هناك تسرع في التفكير فيها وفي تنفيذها . وغالباً ما نظرت بعض البلدان النامية إلى التخصصية على أنها غاية ، فيحين أنها وسيلة لرفع مستويات التنمية البشرية ولعل من أبرز الشروط التي طالما أغفلتها البلدان النامية في تطبيقها للتخصصية ما يأتي :[2]

(1) منظمة العمل العربية ، خيبة أمل من التحول للقطاع الخاص في أوروبا الشرقية وروسيا ، مجلة العمل العربية ، العدد 54 ، 1994 ، ص 221.

(2) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، ص 48.

1. كفالة أن تجري عملية التحول في بيئة تؤدي إلى تنشيط اقتصادي، فالشركات الخاضعة حديثاً لعملية التحويل يلزمها أن تعمل في ظل ثقافة مشاريع وبدون هذه البيئة والثقافة لن يكون لمجرد تغيير الملكية انعكاس إيجابي.
2. ينبغي أن تتم عملية التحويل في إطار ملائم للمؤسسات والأنظمة وقد يستغرق ذلك وقتاً، وعليه ينبغي عدم التشرع في تطبيق برامج التحويل حتى إن كانت هناك ضغوط في المؤسسات المالية أثناء برامج التكيف الهيكلي. وقد يكون من المناسب اختيار خبرة بالبدء في المؤسسات الصغيرة كما فعلت شيلي، المكسيك، بولندا، جامايكا قبل الانتقال إلى المؤسسات الكبيرة.
3. على الحكومات أن تكون واقعية فيما يتعلق بالإيرادات الناتجة عن بيع شركات القطاع العام، وتشير بعض التجارب إلى أن الضرائب التي كانت تدفعها هذه الشركات أكثر مما حققته بيع الأصول أصلاً ، الأمر الذي يستوجب تقييماً موضوعياً لقيمة الأصول قبل بيعها.
4. ينبغي أن لا تؤدي عملية الملكية إلى زيادة البطالة، إذ ينبغي بذل جهود مسبقة لإيجاد عمالة بديلة في القطاع الخاص.
5. ينبغي أن لا تؤدي عملية تحويل الملكية إلى بيع المشاريع لصالح مجموعة من الأفراد والمستفيدين ولصالح مجموعة من المستثمرين ، بل ينبغي أن تكون هذه العملية جزء من استراتيجية لتشجيع وتوسيع قاعدة الاستثمار الخاص.
6. يجب أن لا يكون هدف عملية تحويل الملكية زيادة إيرادات الدولة بقدر ما تؤدي إلى تهيئة ظروف تنافسية أفضل، إذ أن هدف الحصول على إيرادات وإهمال الظروف التنافسية سيؤدي إلى خسائر في المدى البعيد للمستلكين وللكفاءة الاقتصادية بصورة عامة.
7. إن عملية تحويل الملكية لا يكون لها معنى إلا إذا أطلقت طاقات المؤسسات في بيئة تسمح لها بأن تكون تنافسية وذات كفاءة. أما في حالة جعل السوق يعمل بشكل سيء والمؤسسات ما زالت عرضة للتأثر فإن تحويل الملكية إلى القطاع

الخاص لن يحقق الكثير. إن بيع أصول شركات القطاع العام لتغطية العجز الجاري في الميزانية سيكون خطأ كبيراً لأن التخصصية ينبغي أن تسهم في خفض الدين القومي لأن معظم هذه الديون تراكمت بسبب هذه المؤسسات. لذا فإن بيع الأصول للوفاء بالخصوم المالية هو بمثابة رهن خيارات الأجيال المقبلة.

8. ينبغي أن لا تؤدي عملية تحويل الملكية إلى إثراء نفر محدد وقلة مميزة وينبغي إبقاء عملية نقل الملكية بأكملها مفتوحة للرقابة الحكومية بل ينبغي أن تقوم الشركات المخصصة بإعلان أهدافها الوطنية وليس أهدافها التجارية.

9. تحويل الملكية ليست عملية نقل فقط ، بل هي جزء من عملية اقتصادية ينبغي ان تسهم في تصحيح اختلالات الاقتصاد الوطني، وإن فشل العملية التي تجري من خلال أوامر تنفيذية متسرعة ينطوي على عدم تحسين كفاءة الأداء بعد التخصصية.

إن هذه الخطايا هي تحذير من عملية تحويل الملكية التي تجري في إطار خاطىء.

القسم السادس

الأبعاد الفكرية لسياسة التحررية الاقتصادية الجديدة

لقد أدى تدهور اقتصاديات دول الجنوب بسبب تناقص مواردها من العملات الأجنبية وتدهور معدلات أدائها وانتكاسة التنمية فيها وما رافق ذلك من تدهور البيئة الاقتصادية الدولية خلال الثمانينات التي تكبد دول الجنوب تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها وقد بذلت هذه البلدان جهوداً مضنية للتكيف مع هذه البيئة السلبية التي أجبرتها على تبني برامج انكماشية أثرت بصورة سلبية على مسارات نموها، وأدت إلى نتائج مضرة بآفاق تنميتها. ولقد تحملت مشروعات القطاع العام الأثر الأكبر من نتائج هذا التدهور بسبب تعذر استيراد مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار. وبدأت خسائر تلك المشروعات في الزيادة . ولقد حاولت

الدول الغربية استغلال هذا الظرف الاقتصادي لدفع دول الجنوب لتبني سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي القائمة على تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء. كما حاولت الدول الغربية استغلال هذه الظروف لمقايضة الدين الخارجي بأسهم شركات القطاع العام.

وهكذا وجدت المنظومة الرأسمالية في تدهور أوضاع اقتصاديات الجنوب منفذاً للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر للتغلغل إلى مفاصل اقتصاديات الجنوب. وبذلك استطاعت هذه الشركات أن تمتلك وحدات إنتاجية مهمة في دول الجنوب تحت غطاء سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي الاقتصادي. كما نفذت المنظومة الرأسمالية العالمية إلى اقتصاديات الجنوب تحت شعار الشركات الدولية المشتركة مع القطاع العام وبما يمكنها من تنظيم الحياة الاقتصادية في الجنوب على وفق أهداف الخارطة الاقتصادية الجديدة التي ترسم معالمها تلك المنظومة. وإزاء صرعة الثمانينات (برامج التخصصية بلا قيود) إنساقت بعض دول الجنوب وتسابقت لتبني مختلف أنواع السياسات التخصصية قدمت من خلالها الضمانات الواسعة لهذه الشركات الدولية النشاط ما جعلها لا تشعر بوجود الدولة فضلاً عن الإعفاءات من الضرائب والقوانين وقيود التصدير والاستيراد. وهكذا وتحت غطاء التخصصية حاولت الدول الصناعية وصندوق النقد الدولي تنفيذ مخططات المنظومة الرأسمالية الخاصة بتهيئة الجنوب لاقتصاد القرن الحادي والعشرين وبما يخدم مصالح الشمال.

إن برامج سياسات التحررية الاقتصادية المؤدلجة التي تنفذ في دول الجنوب استجابة لصندوق النقد الدولي أو استجابةً للتوجهات الاقتصادية للغرب تأتي ضمن توجهات العولمة الرامية إلى تهيئة اقتصاديات الجنوب والانتقال بها من اقتصاديات دولية متنافسة إلى اقتصاديات عالمية (الانتقال من الاقتصاد الدولي إلى

الاقتصاد العالمي) متمحورة حول نظم إنتاجية كونية تزيد من اندماجها في السوق العالمية، ويسهل عملية اختراقها من قبل مركز المنظومة الرأسمالية العالمية .[1]

وهكذا فإن برنامج سياسات التحررية الاقتصادية يعد الآلية التي يسهل للدول الصناعية المتطورة عملية انتقال دول الجنوب من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات صناعية متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي الذي يتميز ببروز نظامعولم يحل محل النظم الانتاجية الوطنية. إن تعميق عولمة الجنوب عن طريق برامج التخصصية يسهل على المنظومة الرأسمالية العالمية السيطرة على أنماط التصنيع في الأطراف عبر الاحتكار المالي والتكنولوجي، والسيطرة على المعلومات وهندسة التصاميم والاتصالات، فضلاً عن السيطرة على الموارد والخامات والمواد الأولية في تلك المجتمعات الطرفية، وإخضاع الصناعة لرأس المال العالمي المعولم.

إن تعميق عولمة الجنوب وتعميق اندماجها في السوق العالمية عبر آليات اللبرلة المؤدلجة يمهد تدريجياً لإلغاء التبعية من اللغة الدارجة ويجعل الاستثمار الأجنبي والشركات غير الوطنية (المنفذ) للجنوب بل يجعلها (ملاذ الجنوب) من أجل التخلص من اختلالاتها الداخلية والخارجية.

ويمكن القول بأن الهدف البعيد لبرامج سياسة الحرية الاقتصادية الجديدة كما تدفع بها دول الشمال وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية. هو التخلي التدريجي عن الاستقلالية والخصوصية الوطنية . أي أن برامج التخصصية بلا قيود المبرمجة من قبل المنظومات الرأسمالية العالمية تفضي في نهاية المطاف إلى أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتمتنع بلدان مجتمعات الأطراف عن بناء وحدتها الوطنية لصالح ما يسمى بالاقتصاد الذي أصبح عالمياً، أي التآكل على

(1) الدكتور سمير أمين ، ملاحظات حول العولمة ، مجلة الإنماء العربي ، العدد 66 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت 1991 ، ص 36 – 53.

مستوى السلطة الوطنية وبناء نظام إنتاجي عالمي يتجاوز النظم الإنتاجية الوطنية أي استبدال نظم الإنتاج الصناعية الوطنية بنظم إنتاج صناعية معولمة.

إن هذا الإندماج بالسوق العالمي عن طريق آلية اللبرلة يؤدي إلى تآكل الهيكلات عند الضعفاء. والأثر الأهم لبرامج التخصصية بلا قيود يكمن في إحلال فكري تنموي معولم في دول الجنوب بدلاً من الفكر التنموي القائم على الاعتماد على الذات ومنهج التنمية المستقلة وذلك عبر النمذجة العالمية للتنمية. وبذلك تحقق برامج اللبرلة المتبناة استجابة لطلب الغارب وصندوق النقد الدولي النتائج الآتية :

1. تعطيل أو إنهاء أيديولوجية التنمية المستقلة كملاذ للجنوب بكل آلياتها ومؤسساتها واستراتيجياتها .
2. إخراج التبعية من اللغة الدارجة .
3. جعل آليات الاندماج بالسوق العالمية ضرورة لا مفر لها لاقتصادات الجنوب من أجل رفع قدرة قطاعاتها على المنافسة العالمية .
4. تهيئة المسرح الاقتصادي العالمي لشروع الاقتصاد الكوني عن طريق النماذج الكونية الجاهزة بدلاً من النماذج التي تقوم على الاستقلالية الذاتية.
5. منع الجنوب من الدخول في العصرية والتصنيع المستقل تمهيداً لاحتلال مكانته في حركة العلم والتكنولوجيا والدخول في ثورات العصر فاعلاً منتجاً فيها لا مستهلكاً. ولكي تبقى نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية احتكاراً للشمال وعند حدود مراكز الرأسمالية المتقدمة، ولكي تبقى مجتمعات رأسمالية الأطراف بعيدة عن تسخير ثرواتها لصالح مشاريعها الحضارية والتنموية .
6. دفع الجنوب لكي يسعى لتحقيق تنمية خارج إطار بيئته وتعريضه لكل التقلبات والتغيرات التي تطرأ على تلك البيئة . (1)

---

(1) انظر كلاً من الدكتور سمير أمين ، البديل الوطني الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، 1993 ، ص 105 – 104 ، والدكتور إسماعيل صبري عبدالله ، التنمية

وهكذا تنوعت برامج سياسات التحررية الاقتصادية بلا قيود لتهيئة المسرح الاقتصادي العالمي لمرحلة العولمة الجديدة وبما يخدم مجتمع المراكز الرأسمالية المتقدمة وبذلك يتم التحول من سياسات تنموية تستجيب لمشاكل وطموحات الشعوب إلى سياسات تنموية تحقق الاندماج التبعي مع المنظومة الرأسمالية وتلبي الاحتياجات لهذه المنظومة. أي تغليب سياسات العولمة ومنطقتها على السياسات الوطنية واستراتيجياتها ومنطقتها .

وبذلك يتخلى الجنوب عن التنمية المستقلة في مقابل دفعة لكي يبحث عن بيئة تنموية خارج بيئته، اي إبعاد الجنوب عن استغلال ثروته بما يحقق مصالحه ، وتسخير تلك الثروات لخدمة مجتمع الرأسمالية المعولمة.

إن برامج اللبرلة بهذا المعنى تعني تعطيل المشاريع الحضارية القومية التي تسعى دول الجنوب لتحقيقها، اي تعطيل مشاريع التنمية المستقلة التي تسعى دول الجنوب لتحقيقها بعيداً عن الاندماج التبعي .

وفي هذا المجال لابد من القول أن محاولة إقناع الجنوب بتبني مشاريع التخصصية من أجل اللحاق بالرأسمالية الغربية ما هو إلا مشروع طوبائي .

إن الترويج الغربي لبرامج سياسات التحررية الاقتصادية يترادف مع برامجها للترويج لآليات السوق بوصفه الآليات الوحيدة التي تضمن استمرار القيمة بعيداً عن تدخل الدولة . وهذا يعني وتحت شعار اللبرلة التي يروج لها الغرب الرأسمالي إقناع البلدان النامية بإبعاد دور الدولة في التنمية حتى لا تكون عقبة أمام الشركات متعددة الجنسية والاستثمارت الأجنبية .

وهنا لا بد من التحذير من الوقوع في شباك دعاة الرأسمالية بلا حدود ولاشك أن هؤلاء يركضون وراؤ اقتصاد الوهم لأن برامج سياسات التحررية الاقتصادية التي تأتي استجابة لصندوق النقد الدولي ولرغبات الدول الغربية لا

المستقلة في الوطن العربي ، محاولة لتحديد مفهوم مجهول ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 90 ، بيروت ، 1986 ، ص 68.

تحقق التنمية المستقلة بقدر ما تزيد من الاندماج التبعي . وسيؤدي هذا النمط التنموي في نهاية المطاف إلى فتح المجال واسعاً أمام الشركات متعددة الجنسية والتي ستوصل اقتصاديات البلدان النامية إلى طريق مسدود .[1]

القسم السابع

كفاءة أداء شركات القطاع العام في البلدان النامية

إذا كان هناك اتفاق عام على ان أداء العديد من شركات القطاع العام ضعيفاً في معظم البلدان النامية وأن هذه الشركات تحتاج إلى إصلاح هيكلي للتعجيل بالنمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لا يصدق على كل الشركات، فقد اضطلع عدد كبير منها بدور استراتيجي في التصنيع ساعد في تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف. وفضلاً عن ذلك فإن بعض أهداف التنمية في البلدان النامية لا يمكن بلوغها عن طريق القطاع العام ، كما أنه لا يمكن التخلي عن هذه الأهداف نفسها. وأوضحت التجربة أن خصوصية شركات القطاع العام قد تكون مستحبة في بعض الحالات، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لحالات أخرى. وفي إطار تطور اقتصاديات البلدان النامية يتوقع استمرار الملكية العامة .

والسؤال الذي ينبغي أن نواجهه هو كيف يمكن ضمان كفاءة أداء شركات القطاع العام وليس كيف يمكن خصخصة هذه الشركات . ويجب في هذه الحالة أن يكون لإعادة هيكلة شركات القطاع العام دور رئيسي في عملية الإصلاح، وهذا يتوقف على طبيعة مشاكل هذه الشركات وأسبابها وعلى دقة قياس أداء شركات القطاع العام .

إن قياس أداء شركات القطاع العام يخدم غرضين. فهو من جهة يساعد على تحديد تأثير عمل شركات القطاع العام على الميزانية، ومن جهة أخرى يستخدم

---

(1) الدكتور إسماعيل صبري عبدالله ، الدعوة المعاصرة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ،مصدر سابق ، ص 14.

مؤشـراً لكفاءتهـا في بلـوغ الأهـداف. وتـشير العديـد مـن مؤشـرات الأداء إلى أن خسائر شركات القطـاع العـام أو انخفـاض معـدلات عائـدها الاسـتثماري مؤشـراً لنقص كفاءتها، إلا أن الربحية ليست دائمـاً مؤشـراً لـشركات القطـاع العـام، وقـد تكون مضللة للغاية فيما يتعلق بشركات القطاع العام التي تسعى إلى تحقيـق أهـداف غير تجارية أي عندما تسعى لتحقيق منافع اجتماعية مختلفة، كما أن مؤشـرات الأداء الاقتصادي لكثير من شركات القطاع العام تشير إلى العجز المالي الذي ينـشأ عنـدما يقل مجموع إيرادات شركة ما عن مجموع نفقاتها بما ف ذلك الاستثمار .

وفي حالة اتخاذ شركات القطاع العام شـكل الـشركة المـساهمة حيـث يمتلـك القطاع الخاص جزءاً من أسهمها فلا يمكن الاعتماد علـى سـوق الأوراق الماليـة في تحديد قيمة أسهم الشركات . إذ أن أسعار الأسهم لا تعكس بدقة الربحية ، كمـا أن جزءاً كبيراً من الأسهم لا يدخل التداول أصلاً وفضلاً فـإن النتيجـة الماليـة ليـست قياساً للتكاليف والفوائد الاجتماعية المترتبة على أنشطة الشركات. وإن عدم تحقيـق أرباح تجارية لأنشطة شركات القطاع العام لا يعني بالضرورة أنها غير مرغوب فيهـا إجتماعيـاً . كمـا أن تقيـيم شـركات القطـاع العـام مـن حيـث التكـاليف والمنـافع الاجتماعية يستوجب قياساً خاصاً يختلف عن قياس التكاليف والمنـافع في شـركات القطاع الخاص .

وكذلك فإن الأسـعار الـتي تـدفعها شـركات القطـاع العـام وتحـصل عليهـا بالفعل قد لا تصلح أساسـاً يعتمـد عليـه في تقيـيم التكـاليف والمنـافع الاجتماعيـة لأنشطتها . وإنما قد يرجع الجزء الأعظم من الأربـاح التجاريـة الـتي تحـصل عليهـا شركات القطاع العام إلى سعر الصرف المغالى بـه أو نتيجـة حـصولها علـى عناصـر الإنتاج ن قبل الدولة أو لتمتعها بدرجات عالية من الحماية إزاء المنافـسة الأجنبيـة، أو إلى مراكزها الاحتكارية .

وقد كشفت تجارب تقييم أداء بعض شركات القطاع العام في البلدان الناميـة إلى قيام تلك الشركات برفع الأسار وتحقيق أرباح طائلة بدون تحسين كفاءتها .

ونظراً لصعوبات قياس التكاليف والمنافع الإجتماعية لشركات القطاع العام والصعوبات الناتجة عن تعدد الأهداف بما في ذلك الأهداف المتعارضة وصعوبة وضع أوزان ترجيحية لها وحجمها للحصول على مقياس شامل للأداء، قام بعض الاقتصاديين بتطوير مقاييس لكفاءة التقنية التي تعتمد على العلاقة بين المدخلات والمنتجات، أي على كمية المدخلات المستخدمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتجات.

وبغض النظر عن مؤشرات الأداء فإن الشواهد الكثيرة تظهر أن شركات القطاع العام (على عكس الاعتقاد الشائع) تحقق أرباحاً، وليس صحيحاً على الإطلاق أن جميع شركات القطاع العام تتكبد دائماً خسائر في عملياتها الجارية [1]

وعلى الرغم من أن الدعوة للتخصصية بلا قيود قد أظهرت أن شركات القطاع هي شركات خاسرة ، إلا أن دراسات عديدة أظهرت جملة من النتائج الإيجابية لشركات القطاع العام ومن أبرز هذه النتائج ما يأتي:

1. أن تقييم أداء شركات القطاع العام باستخدام مقاييس الكفاءة يدحض بالدليل التصور الشائع بأن شركات القطاع العام في معظمها شركات سيئة الأداء.
2. هناك أمثلة رائعة لنجاح شركات قطاع عام تتمتع بكفاءة في أنحاء عديدة في العالم .
3. أن شركات القطاع العام ليست دائماً أقل كفاءة من شركات القطاع الخاص .
4. لا يوجد دليل مرض حتى في أقل البلدان نمواً بأن شركات القطاع الخاص أعلى كفاءة من شركات القطاع العام .
5. أن من الخطأ تحميل القطاع العام مسئولية تدهور الأوضاع الاقتصادية. وإذا كان أداء شركات القطاع العام قد تدهور خلال الثمانينات بصورة عامة فليس ذلك سبب خلل في أداء القطاع العام نفسه ولكن بسبب الدور الذي تنهض به الدولة في الاقتصادات النامية. وبسبب ذلك فإن القطاع العام قام بمهمة

(1) الأوتكتاد ، تقرير التجارة والتنمية لعام 1992 ، ص 15.

امتصاص الصدمات. وقد تأثرت شركات القطاع العام تأثراً شديداً بالتقلبات الحادة التي شهدتها أسعار الفائدة الدولية ونسب التبادل التجاري وأسعار السلع الأساسية وصافي الإقراض الأجنبي. كما أضرت سياسات التكيف التي أجبرت البلدان النامية على اتباعها بسبب تدهور البيئة الاقتصادية الدولية بشركات القطاع العام .

6. يرجع جانب من تدهور أداء شركات القطاع العام إلى الضعف الهيكلي للقطاع العام في عدد من شركات القطاع العام في البلدان النامية التي تأثرت بانتكاسة الثمانينات .

7. أضر هبوط أسعار السلع الأساسية بعدد كبير من شركات القطاع العاملة في قطاعات السلع المتبادلة.

وإزاء هذه النتائج كان المفروض مواجهة تدهور أداء بعض شركات القطاع العام عن طريق إعادة هيكلة هذه الشركات بدلاً من تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص. إن جوهر مشكلة أداء القطاع العام يكمن في تصورنا في عجز الدولة في توفير التمويل اللازم لبلوغ الأهداف غير التجارية المتعددة (الأهداف والمنافع الاجتماعية) والتي تسعى إلى تحقيقها عن طريق القطاع العام. ومن ثم فإن مسألة الإصلاح يجب أن تشمل كيفية حصول الدولة على الموارد واستخدامها لها بدلاً من تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص. وإن ما ثبت من توفير شركات عالية الكفاءة والربحية في القطاع العام يوحى بأنه يمكن في حالات كبيرة تحسين أداء هذه الشركات بدلاً من خصوصيتها .

وفي معرض تحليلنا لأداء شركات القطاع العام يمكن تشخيص بعض خطايا شركات القطاع العام والتي تشكل سبباً رئيساً لإعادة هيكلة القطاع العام. وأبرز هذه الخطايا:

1. من المعتقد أن تدهور أداء شركات القطاع العام يعود إلى فقدان ضوابط الميزانية، حيث أن حسن أداء هذه الشركات يستلزم تشديد الميزانية بمعنى اشتراط تغطية المصروفات بإيرادات بيع السلع والخدمات أو بفوائد الأصول.
2. هناك سبب آخر لعدم كفاءة شركات القطاع العام هو فصل الملكية عن الإدارة.
3. النفوذ السياسي والمحسوبية والفساد وانعكاسات ذلك على كيفية العمل في شركات القطاع العام في بعض البلدان النامية .
4. غياب المنافسة في أسواق المنتجات، الأمر الذي يستوجب عند إصلاح القطاع العام زيادة المنافسة باعتبار أن المنافسة أهم من الملكية في تقرير الكفاءة. وفي إطار هذه المنافسة فإن إصلاح القطاع العام إذا كان يستوجب إلغاء القيود على الأسواق المحلية، أي إلغاء حوافز الدخول والخروج والرقابة السعرية وضوابط الإنتاج مثل اشتراط النوعية والجودة والقدرة، وتحرير التجارة الخارجية، إلا أن إصلاح شركات القطاع العام لا يستوجب التخلي عن السياسة الصناعية وعن كل أنواع التدخل وأن الأمر يستوجب أخذ عدد من العوامل بنظر الاعتبار عند تبني إجاءات التحرير .

إن هذه الخطايا تستوجب إصلاح القطاع العام، والذي أصبح مطلوباً في كثير من البلدان النامية من أجل زيادة الكفاءة .

القسم الثامن

الإصلاح الهيكلي للقطاع العام

ما هو المطلوب ؟

يمكن الحكم بصورة عامة في ضوء تجارب الأقطار العربية بأن دور القطاع العام يكون أنجح وأفعل، إذا وجد بجانبه قطاعاً خاصاً نشطاً وإذا شارك هذا القطاع الخاص في إدارة المشاريع التي يبادر إليها القطاع العام. وإذا كان تغلغل القطاع العام إلى مختلف مفاصل الاقتصاد الوطني لبلد نام قد أدى إلى مواجهته مشاكل

معقدة، فإن ذلك لا يبرر التفكيك الفوري لهذا القطاع الجنوبي الذي طالما لعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية في الكثير من الاقتصادات النامية. وإذا كانت الطبيعة التنظيمية لمنشآت القطاع العام (الإشراف عن طريق مؤسسة نوعية واحدة) قد ضيق على الوحدات وحد من حرية حركتها، وإذا كانت عملية التنسيق بين مرحلتي الإنتاج والتسويق يشوبها الكثير من الارتباك، فإن ذلك وحده لا يبرر تحويل ملكية هذه المنشآت إلى القطاع الخاص بقدر ما يتسوجب إصلاح هذا الإطار الإداري التنظيمي. وإذا كانت شركات القطاع العام تعاني من مشكلة الإدارة فيمكن معالجة ذلك دون الحاجة إلى التفكيك الفوري وأن منشآت القطاع العام لابد أن تخضع في النهاية لنظام ديناميكي من المرتبات والأجور والمكافآت يساعد هذه المنشآت على تجدي حيويتها ويحكم التوازن بين حجم المسؤولية الإدارية أو حجم العمل المنجز والمكافأة المعطاة.

أما بالنسبة لخسائر شركات القطاع العام وكثيراً ما تتحمل هذه الشركات خسائر كثيرة، فمن المؤسف أن الدول لا تنشر شيئاً عن الأوضاع الحقيقية للشركات وخسائرها أو أرباحها مع أن مثل هذا النشر ضروري جداً لإيجاد ضغط اجتماعي عليها لتحسين عملها. وطبيعي أن الخسائر لا تعود كلها إلى مشاكل الإدارة، بل يعود قسم منها إلى سياسات تحديد أسعار المنتجات.

ويمكن للحكومات إصلاح هيكل القطاع العام ومعالجة اختلالاته بوضع استراتيجية لإعادة هيكلة القطاع العام بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة وتحقيق معدل معقول من الاستثمار وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدول مما يساعد على تخفيض الدين العام المحلي والخارجي، فضلاً عن تمكين القطاع العام من زيادة قدرته على المنافسة. [1]

(1) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، المجلد السادس والأربعون، القاهرة ، 1993 ، ص 22 -23.

وفي إطار السياسة الشاملة لإصلاح القطاع العام نقترح برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي يتضمن ما يأتي:

1. إعادة الهيكلة المالية والنقدية .
2. إعادة هيكلة العمالة .
3. إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي.

إن وجود المشاكل التي تواجه القطاع العام لا يقلل من أهمية دور القطاع العام، وإنجازه في مجال المنشآت الكبيرة بصورة خاصة، فالعبرة ليست في حجم المشاكل، ولكن في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل هذه المشاكل. وإن المجالات الثلاثة أعلاه لإصلاح القطاع العام كفيلة بإعادة الحيوية إلى دور القطاع العام في الاقتصاد القومي.

إن إعادة الحيوية للقطاع العام في الحياة الاقتصادية أمر تفرضه تطورات الحياة الاقتصادية بصورة عامة، وخاصة في البلدان النامية وأن مقولة الشركة الأمريكية جي. أم "ما كان حسناً لجي. أم . فهو أحسن لأمريكا"

ما هو إلا عودة فاشلة لنظرية "الليبه فبر" التي تحدثت عنها النظرية الكلاسيكية لآدم سميث ومدرسته، إذ لم يبق مدافع جدي عن هذه النظرية، وإن ظلت أصداؤها قوية كالقول الذي روجته شركة جي. أم . في أمريكا.[1] إن تدخل القطاع العام أمر لا مفر منه ولا غنى عنه وانطلاقاً من ذلك فلا بد من وضع التصورات المناسبة لهذا التدخل تبعاً للنظام الاقتصادي لكل بلدٍ نام .

وإذا كانت التخصصية تلعب دوراً مهماً في تفعيل القطاع الخاص ومركزه في الحياة الاقتصادية وتتيح الاستفادة من إمكانات هذا القطاع المادية والإدارية والفنية ، وإن عدم إفساح المجال أمام القطاع الخاص لينشط محلياً يؤدي إلى نزوح هذا القطاع إلى الاستثمار في الخارج فإن بيع المشاريع العامة إلى القطاع الخاص بلا

---

(1) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أوراق اقتصادية، العدد 8، بيروت ، 1993 ، ص 3 – 12.

قيود لا يحقق أي من الأهداف التخصيص ما لم تكن هناك موازنة بين القطاعين، وما لم تتوفر الأطر التشريعية والقانونية لكي يعمل القطاع الخاص على تطوير الاقتصاد. إن معظم تجارب التخصيص في الأقطار العربية يشير إلى أن عملية التخصيص جاءت لتخفف أثر القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتقوية دور القطاع الخاص، ولا شك أن الاتجاه نحو تحويل الملكية في البلاد العربية عموماً تأثر بالتطورات العالمية في هذا المجال وكان من الواجب على الأقطار العربية عدم ركوب الموجة (صرعة الثمانينات) لأن نتائج تحويل الملكية بلا قيود حتى الوقت الحاضر قد برهن أنها غير مجدية ولم تؤد إلى القدر المطلوب من الكفاءة باستخدام الموارد الاقتصادية بأقل كلفة اجتماعية ممكنة، كما لم تتمكن العديد من الأقطار العربية من إيجاد التشريعات المالية والاقتصادية والتجارية التي تؤمن النجاح لبرنامج التخصيص .

وفضلاً عن ذلك فلم يتم الإنتقاء الجيد للمؤسسات التي بيعها إلى القطاع الخاص، ولم يتم وضع معايير دقيقة لاختيار المؤسسات العامة التي يمكن تحويل ملكيتها، ولم يتم بنظر الاعتبار أخذ الآثار المجتمعية لعملية التحويل، سواء من حيث تحسين مستوى المنافسة أو خفض كلفة السلع أو الخدمة المقدمة، هذا فضلاً عن وجود شكوك كبيرة حول تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات التي تم تحويل ملكيتها وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني. ويمكن القول بأن معظم المشاريع التي تم تحويل ملكيتها لم تدرس بما فيه الكفاية فأثرت عملية التحويل على العمالة وأسعار السلع المنتجة وعلى النوعية ومستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة .

نستخلص مما سبق أن عملية التحول في معظم الأقطار العربية مازالت بحاجة إلى أدوار منسقة ومساندة لبعضها البعض من قبل الجهات الرسمية والقطاع الخاص لكي تأتي عملية التحويل ميسرة وبدون انعكاسات اقتصادية أو اجتماعية غير مرغوب فيها .

ومن أجل إعادة هيكلة القطاع العام في البلدان النامية لابد من اعتماد برامج شمولية للتصحيح و الإصلاح الهيكلي، وبما يؤدي إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية لوحدات القطاع العام في البلد المعني وتصحيح هياكله وعلاقاته الاقتصادية بما يكفل النمو الاقتصادي المطرد، وذلك بزيادة كفاءة تخصيص الموارد باستخدام معايير للتقييم تمثل إسهام المشروع المحتمل في عائدات التصدير أو قدرته على إنتاج بدائل المستوردات بمدخلات محلية، أو قدرته على المساهمة في التقليل من الاختلالات الداخلية والخارجية، وذلك في إطار سياسة إعادة هيكلة شاملة لذلك الاقتصاد .

وعلى هذا الأساس لا بد من تبني مجموعة من سياسات التصحيح تتصف بالمرونة لتحقيق أهداف إعادة الهيكلة المطلوبة بصورة منتظمة ومتناسقة ومن أجل وضع عملية إعادة هيكلة القطاع العام في الاقتصاد النامي على الطريق الصحيح لا بد من تبني مجموعة من الإجراءات على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن أبرز هذه الإجراءات: [1]

1. مجموعة الإجراءات الرامية إلى تشجيع النمو بتركيز الاستثمار على المشاريع الإنتاجية وزيادة المدخرات المحلية وتعبئة الموارد الخارجية وتشجيع الإنتاج للتصدير، والنهوض بالقطاع الخاص، وترشيد استغلال الموارد .
2. مجموعة الإجراءات الرامية إلى تخفيض الطلب الكلي من خلال تخفيض قيمة العملة وتخفيض العجز في الموازنة العامة عن طريق الإيرادات وتخفيض النفقات، والحد من زيادة عرض النقد وتقييد الائتمان الحكومي وتطبيق سياسة مرنة وواقعية لسعر الصرف وأسعار الفائدة .
3. تفعيل السياسات النقدية المستندة إلى تخفيض قيمة العملة بحيث تؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية وتخفيض الاستيرادات لتحسين أوضاع الميزان التجاري .

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، سياسة التكيف والإصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ، عمان ، 1993 ، ص 19.

4. وضع سياسة تحدد العلاقة بين تطور الأسعار والأجور لتخفييف الآثار السلعية الناجمة عن تغير الأسعار.
5. إزالة العوائق التي تحد من مبادرات القطاع الخاص بحيث يسهم في الجهد الوطني وبما يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد إلى جانب القطاع العام .
6. وقف الدعم الموجه إلى العديد من المشاريع المتعثرة التي تشكل استنزافاً لموارد الموازنة العامة للدولة. لقد افتقر العديد من برامج التكييف والإصلاح الاقتصادي الهيكلي إلى سياسات محورية تساهم في خلق بيئة لضمان سير التصحيح ونجاحه، وغالباً ما لاحظنا اختزال سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى مجرد بيع أصول القطاع العام إلى القطاع الخاص. ونتيجة لعدم وجود سياسات إصلاحية متكاملة فقدت العديد من الدول النامية سيطرتها على الإنفاق العام وتجاوزت الحدود المسموح بها للإصدار النقدي وتفاقم التحويل والعجز، وأنجزت المديونية الداخلية وزادت معدلات التضخم بوتائر عالية جداً وارتفعت نفقات المعيشة ... إلخ وكان من جراء ذلك حصول مزيد من الاختلالات المالية والنقدية والاقتصادية الداخلية والخارجية خاصة انهيار أسعار صرف العملات الوطنية وتفاقم العجز من ميزان المدفوعات وانفجار الدين الداخلي.[1]

إذا كانت العوامل المؤشرة سلباً على أداء القطاع العام قد تم تشخيصها، وإذا كان تدني كفاءة أداء القطاع العام قد تم تأشيرها فإن المسألة التي تواجهنا هو كيفية ضمان كفاءة أعلى لوحدات القطاع العام، وفي هذه الحالة يجب أن يكون لإعادة هيكلة القطاع العام، وفي هذه الحالة يجب أن يكون لإعادة هيكلة القطاع دور

---

(1) الدكتور صبري زايد السعدي ، الآثار الاقتصادية لتخفيض أسعار الصرف الثابتة في الاقتصاد النفطي النامي ، ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، القاهرة 20 – 22 شباط ، 1988 ، ص 83.

رئيسي في عملية الإصلاح. وهذا يتوقف كما سبق ذكره على طبيعة مشاكل هذه الشركات وأسبابها وعلى دقة قياس أداء هذه الشركات .

وتشير مختلف الأدبيات الاقتصادية إلى وجود ثلاث وسائل لإصلاح القطاع العام وهي :

1. تحويل جزء أكبر من ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص .
2. تصفية القطاع العام .
3. إعادة هيكلة القطاع العام .

إن تصفية القطاع العام قد لا يكون أمراً عملياً على نطاق واسع، وفي حالات معينة قد لا تكون التصفية أمراً مرغوباً لاستحالة تحقيق أهداف التنمية عن طريق الملكية الخاصة، وإن التصفة لن تحقق عملياً النتائج المرجوة، وإن الحاجة تقضي بإيلاء اهتمام كبير لإعادة هيكلة القطاع العام .

شروط إعادة هيكلة القطاع العام :

قبل البدء بإعادة هيكلة القطاع العام لابد من تحديد شروط إعادة الهيكلة، والتي من أبرزها :

- تحديد أهداف واضحة تفصل بين الأهداف التجارية والأهداف الاجتماعية .
- وضع مؤشرات أداء جيدة التصرف .
- أن تكون هذه المؤشرات بمثابة نظام فعال للرقابة .
- وضع إجراءات واضحة للتدخل الحكومي وتقليل التدخل العشوائي وغير الضروري .
- وضع نظام لرصد أداء شركات القطاع العام بما في ذلك وجود نظام دقيق مستمر للمعلومات بشكل موحد قياساً.
- وجود هيئة متخصصة داخل الحكومة لتقييم تقارير الأداء وبما يؤدي إلى تحسين نظام المراقبة وزيادة فعاليتها .

- شيوع العمل بالتخطيط المؤسسي الطويل الأجل لشركات القطاع العام واخضاع هذه الشركات للحوكمة.
- أن تدر شركات القطاع العام عائداً عاماً إيجابياً بعد أخذ تكاليف الأهداف غير التجارية بنظر الاعتبار .
- برمجة الأهداف غير التجارية بحيث يوكل إلى كل شركة من شركات القطاع العام عدد منخفض من الأهداف غير التجارية .
- منح الإدارة استقلالاً ذاتياً كبيراً في مجالات الاستثمار والتمويل والإنتاج والعمالة والتسعير والتسويق .
- استخدام مؤشرات الأداء لإبراز الجهد الابتكاري والتخطيط المؤسسي والبحث والتطوير .
- ينبغي ان تمنح شركات القطاع العام باكتفاء ذاتي مالي في عملياتها الجارية بعد مراعاة تكاليف الأهداف غير التجارية الموكولة إليها .
- ينبغي أن تتمكن شركات القطاع العام من حيث المبدأ من تحقيق قدرٍ كافٍ من الربح من رأسمالها لتغطية تكاليف الاقتراض بشروط تجارية .
- وضع معايير للدعم الانتقائي الذي يجري من خلال التسعير في الاحتكارات الطبيعية كالنقل والكهرباء والمواصلات والاتصالات والمياه .
- ينبغي أن تمويل الدعم من داخل الشركة برفع الأسعار في مجالات أخرى، بحيث تتسق هذه الممارسة مع سياسة الاكتفاء الذاتي للشركة .

إن توافر هذه الشروط يسهل عملية إعادة هيكلة القطاع العام. وفي ضوء تنفيذ هذه الشروط ، يمكن إصلاح القطاع العام بإعادة هيكلته. وتوضح الدراسات المتخصصة ثلاثة أنواع من الإجراءات في مجال إعادة هيكلة القطاع العام، وهي:

1. الإصلاح الهيكلي للنشاط الاقتصادي للقطاع العام .
2. الإصلاح الهيكلي للقطاع العام في المجال النقدي والمالي .
3. الإصلاح الهيكلي للقطاع العام في مجال العمالة .

وفيما يلي أبرز الإجراءات المقترحة في كل مجال من المجالات الثلاثة .

أولاً: الإصلاح الهيكلي للنشاط الاقتصادي للقطاع العام:

1. تحديث التكنولوجيا المستخدمة مع تقييم المبررات الاستراتيجية والاقتصادية لذلك الاستخدام .
2. استقلالية القرار الاقتصادي والإداري والمالي والتكنولوجي والسعري والاستثماري .
3. معالجة تشوهات الأسعار والتكاليف .
4. إزالة القيود على أسعار عناصر الإنتاج واحتسابها تجارياً لكافة وحدات القطاع العام وبما ينعكس على تقدير صحيح لكلف الإنتاج (اعتماد اسلوب الكلف الحقيقية للمنهج) .
5. العمل على وفق معيار الربحية التجارية لوحدات القطاع العام .
6. تبني استراتيجية طويلة الأجل للنمو والتنمية بحيث ترسم دور القطاع العام والخاص والمختلط فيها بوضوح .
7. وضع ضوابط على أداء منشآت القطاع العام .
8. تحرير منشآت القطاع العام من السلط الاحتكارية .
9. معالجة السلوك البيروقراطي في القطاع العام .
10. تهيئة الأجواء لكي تعمل وحدات القطاع العام في إطار المنافسة بعيداً عن حماية الدولة .

ثانياً : الإصلاح المالي والنقدي:

1. تحديد سقوف لاقتراض وحدات القطاع العام من البنك المركزي .
2. وضع سقوف لمعدلات العجز في الموازنة العامة .
3. ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي ضمن أولويات محددة .
4. الإصلاح الضريبي بما يضمن رفع حجم الواردات العامة من الرسوم والضرائب.

5. معالجة المديونية الداخلية ضمن منظورتحويل ال طويل الأجل .
6. عدم تجاوز سقوف الائتمان للأهداف التأشيرية الموضوعة .
7. إعادة النظر في سعر الصرف المغالى به وبما ينكعس إيجابياً على كلف استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج .
8. وضع سقوف للتوسع النقدي بما يضمن المحافظة على عرض النقد .
9. إعادة النظر في أسعار الفوائد وتحرير أسعارها .
10. اتباع مبدأ التحويل اللامركزي لوحدات القطاع العام .
11. إخضاع مشاريع القطاع العام للقيود النقدية والضريبية والمالية .
12. تبني سياسات ائتمانية موجهة نحو القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية .

ثالثاً: إصلاح هيكل العمالة: (1)

1. تطوير أنظمة الإدارة ومهارات المديرين في وحدات القطاع العام بهدف زيادة كفاءة الإدارة .
2. تطوير وتدريب قدرات العاملين .
3. إنشاء المؤسسات النوعية للتدريب .
4. تطوير هيكل الأجوؤ وأنظمة الحوافز .
5. تنسيق عمليتي الإنتاجية على وفق نظام واضح المعالم، خاصة وأن أداء شركات القطاع العام يخفق باستمرار بسبب الأجور المنخفضة واليد العاملة الزائدة في آن واحد .
6. تحسين تعويضات المتقاعدين .
7. لا مركزية القرار في الاستخدام .
8. وضع نظام لإعانات البطالة على أسس اقتصادية اجتماعية بدلاً من امتصاص البطالة الفائضة من شركات القطاع العام .

---

(1) ندوة برامج الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي ، صنعاء ، 15 – 17/ 11/ 1993.

9. عدم السماح بالبطالة المقنعة، إذ لا يوجد مبرر لاستخدام العاملين الذين يكون اسهامهم في الإنتاج معدوماً أو مهملاً، أو حين تضر العمالة الزائدة بأخلاقيات العمل .
10. وضع نظام تقليل العمالة الزائدة في شركات القطاع العام .

الآثار المترتبة على الإصلاح الهيكلي للقطاع العام

لا شك أن إصلاح الخلل الهيكلي في القطاع العام يساعد على إصلاح الخلل في الاقتصاد الهيكلي ككل وتصحيح مسيرة التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد بالاتجاه الصحيح، ولعل ابرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي للقطاع العام ما يأتي:

1. تحقيق كفاءة اقتصادية أكبر في تخصيص الموارد في وحدات القطاع العام، وزيادة كفاءة أداء المشاريع الاقتصادية للقطاع العام.
2. تمكين وحدات القطاع العام بموجب قواعد العمل في النشاط الخاص أي وفق معيار الربحية التجارية.
3. ترشيد القرار الاقتصادي بمختلف مستوياته.
4. جعل القرار التكنولوجي قراراً استثمارياً مرتبط باقتصاديات المشروع وعلى وفق مبررات استراتجية مرتبطة بمؤشرات السوق، وليس قراراً إنفاقياً مجرداً ومستنداً إلى المؤشرات وأبعاد سياسية .
5. ترشيد الإنفاق العام للدولة وخاصة عندما تصبح الوحدات الاقتصادية التابعة للمشروع خاضعة للتشريعات.
6. معالجة التشوهات السعرية بما فيها التشوهات في اسعار عناصر الإنتاج من وحدات القطاع العام ، وخاصة عندما يتم تحديد أسعار السلع المنتجة بما يغطي تكاليف الإنتاج محسوبة أسعار الفندق ، اي التسعير على أساس القيمة الحقيقية لأسعار عناصر الإنتاج في السوق وبما يعكس ندرة الموارد الاقتصادية بصورة عامة وليس على اساس التقييم المجاني لهذه العناصر من قبل الدولة .

7. تمكين الدولة على المدى البعيد من تقليل العجز في الموازنة العامة .
8. إعادة تنظيم الإدارة الاقتصادية لوحدات المشروع العام بما يحقق كفاءة أداء اقتصادية عالية بعيداً عن دائرة اعتبار وحدات مشروع القطاع العام وحدة سياسية مهمتها تنفيذ القرارات التي تتخذ من قبل الدولة كجهاز سياسي؟
9. إصلاح هيكل العمالة وتطوير أنظمة الإدارة ومهارات المديرين والعاملين بما يحقق معالجة انخفاض الإنتاجية .
10. تمكين الدولة من معالجة الخلل في ميزان مدفوعاتها من خلال ترشيد الإنفاق وزيادة الإيردات وتخفيض العجز في الموازنة العامة وربما تحقيق توازن الميزانية العامة للدولة .

القسم التاسع
الرأي والاستنتاج

1. إن الدعوة للبرلة الاقتصادية المؤدلجة طبقاً لمنهج المنظومة الرأسمالية العالمية قد تزامنت مع انهيار الكنزية وظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض.
2. إن الدعوة لتبني برامج اللبرلة بلا قيود في البلدان النامية سوف تجعل البلدان تركض وراء السراب الأعظم لتحقيق التنمية (المنهج الطوبائي في التنمية).
3. إن المليكة العامة يمكن أن تحقق الكفاءة الاقتصادية سواء الكفاءة الإنتاجية أو كفاءة توزيع الموارد إذا ما أزيلت القيود والتشوهات والاختلالات التي تفرض عمل القطاع العام .
4. إن برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي غالباً ما اختزلت في التطبيق إلى نقل ملكية القطاع العام إلى الخاص، الأمر الذي أدى إلى تعثر التخصصية في الكثير من البلدان النامية ولم يسفر عن نتائج إيجابية.
5. لقد أهملت العديد من البلدان النامية مسألة إعادة هيكلة القطاع العام بهدف تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي واتجهت إما لتصفيته أو خصوصيته .

6. إن تحميل القطاع العام في الدول النامية مسؤولية تعثر التنمية وزيادة حدة الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية فيه إجحاف لدور القطاع العام وتجاهل للأصل التاريخي للتخلف في البلدان النامية، ومحاولة غير ناجحة لتبرئة ساحة النظام الاقتصادي الغاشم والذي تهيمن فيه الدول المتقدمة وتتحمل مسؤولية تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصادات البلدان النامية .
7. إن الدول الغربية ترى في اللبرلة بلا قيود خطوة لتعميق اندماج اقتصاديات الجنوب في السوق العالمية وإزالة التبعية من اللغة الدارجة وإحلال النماذج الكونية بدلاً من النماذج الوطنية وأخيراً تمهيد الطريق للانتقال باقتصادات الجنوب من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه من اقتصادات متنافسة إلى الاقتصاد العالمي حيث تندمج الاقتصادات الوطنية اندماجاً تبعياً في السوق العالمي (اقتصاد الحضارة الكوكبية) .
8. إن الدعوة للبرلة بلا قيود كما يبشر بها صندوق النقد الدولي والمبشرون من أعضاءه فيها إخلال كبير بوحدة التحليلات الاقتصادية العامة .
9. إن إعادة هيكلة القطاع العام تستوجب جملة أمور من أهمها :
- زيادة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية وتخفيض درجة الاحتكار .
- مراقبة الوضع الاحتكاري للمؤسسات التي تعمل في مجالات ذات طبيعة احتكارية، ووضع أنظمة مالية واقتصادية لتقليل الأضرار الناجمة عن الوضع الاحتكاري بالمؤسسات .
- إضفاء المنافسة على الوضع الاحتكاري لبعض الأنشطة التي تقوم بها الدولة من خلال السماح لنشآت القطاع الخاص بإدارة أو تأجير هذه المنشآت.
- تحسين أداء منشآت القطاع العام وتحسين كفاءة عمل هذه المنشآت وتحقيق نوع من الاستقلالية الإدارية والمالية لمؤسسات القطاع العام.

- تحديد الأهداف الاقتصادية للمؤسسات العامة والواجب تحقيقها تحديداً دقيقاً وقابل للقياس.
- إعادة العمل بإعانات الدولة لبعض المؤسسات العامة من أجل زيادة كفاءة وحداتها، إذ أن هذه الإعانات تقلل من الضغط على دارة مؤسسات القطاع العام لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء.
- وضع سياسات نقدية ومالية للتحكم بالطلب الكلي خاصة .
- ضبط حجم المعروض النقدي والإنفاق العام .
- وضع ضوابط لدعم عدد من أسعار السلع التي ينظر إليها على أساس أنها سلع استراتيجية.
- تبني السياسات الهيكلية التي تهتم بتحقيق توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية خاصة في الأجل المتوسط والطويل، وهناك ثلاثة أنواع من السياسات التي نقترحها، وهي :

أ. سياسات لزيادة كفاءة توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة وترتبط هذه السياسات بإزالة التشوهات السعرية خاصة الفرق بين الأسعار وتكاليف الإنتاج .

ب. سياسات لتوسيع الطاقات والقدرات الإنتاجية في الاقتصاد .

ج. سياسات خاصة بسعر الصرف بهدف تحسين القدرة على التنافس على المستوى الدولي .

10. إن هذه السياسات يجب أن يأتي ضمن خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي ويجب أن لا يقتصر على تحويل الملكية دون سياسات متناسقة ومتكاملة ومتزامنة للاقتصاد الكلي .

الفصل الثالث والعشرون
نقائص الهندسة الاقتصادية للعولمة وديمقراطية الأسواق

أولاً : تحليلات شمولية حول نقائص العولمة الاقتصادية

إذا كان آدم سميث قدَم لنا نموذجاً للرأسمالية العالمية يقوم على مبادئ اليد الخفية. وإذا كان كينز قدّم نموذجاً للرأسمالية يقوم على مبادئ تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الرأسمالية التدخليّة، وإذا كان فريدمان قدم أيضاً نموذجاً للرأسمالية يقوم على مبادئ التصحيح الذاتي لقوى السوق والعبث في الاستقرار من خلال السياسات الاقتصادية التدخلية الكنزية؛ فإن العولمة الاقتصادية قدمت لنا نموذجاً للرأسمالية غير المتوازنة، وبذلك عمّقت من نقائص الرأسمالية العالمية. فالمؤسسات الاقتصادية الدولية أصبحت متخلفة وراء سرعة تطوير أسواق النقد العالمية واندماجها ، وباتت الأسواق تتحكم بمصير البشرية وتقرر وحدها من يصبح فقيراً ومن يصبح غنياً؛ بل أصبحت تقرر من ينقص من عملية الاقتصاد للأسواق ومن يكون اللاعب الأساسي فيها.

ففي ظل الرأسمالية المعولمة ألغت أصولية الأسواق المعولمة اللاعب الاحتياطي، ولم يبق في السوق إلا المتحكمين فيه طبقاً للنظرية الاقتصادية الدورانية.

لاشك أنَ هذه القوى التدميرية للأسواق أعطيت فكرة مجنونة، والأكثر جنوناً فرض آليات عمل أصولية هذه الأسواق على بلدان لا تتوافر فيها أبسط مقومات عمل الأسواق. فلقد فرضت الرأسمالية بكل نقائصها على هذه البلدان التي أصبحت مُلزمة بتطبيق آليات عمل الرأسمالية ونقائصها، لكنها بلدان بلا رأسمالية وطنية، وبلا مؤسسات سوق، وبلا إعلام اقتصادي.

ووقد كان من جراء فرض نقائص الرأسمالية المعولمة على البلدان النامية، ومنها العربية، أن تدهور موقع هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، وأصبحت مندمجة في الاقتصاد العالمي من موقع مختلف ، وتنميتها تنمية بالإنابة لصالح الشركات

متعدّية الجنسية، وملزمة بتطبيق سياسات توافق واشنطن دون أدنى مرونة أو تحريف؛ أي تطبيق السياسات التي تضعها وزارة الخزانة الأمريكية بالتوافق مع صندوق النقد الدولي المسمّاة سياسات الإصلاح الاقتصادي.

إنّ الرأسمالية المعولمة منظومة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية برزت مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومن أبرز تجلياتها زيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين (تراجع الاقتصاد الإنتاجي في مقابل صعود الاقتصاد المالي).

كما أنّ المنظومة الرأسمالية المعولمة، بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال، قد تحمل معها مخاطر متعددة وأزمات مدمّرة.

ولاشك في أن صعود الرأسمالية المالية قد انعكس في تزايد أهمية الاقتصاد المالي العالمي والأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسَّد في صناعة الخدمات المالية بمكّوناتها المصرفية وغير المصرفية. ونتيجة لذلك أصبح ما يحرّك الاقتصاد العالمي مؤشرات ورموز لبورصات العالمية (داو جونز؛ ناسدك؛ نيكاي؛ داكس)، التي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون اية عوائق، سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية .

كما أن بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال يُعد من أهم مظاهر العولمة المالية. فالحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادّخارية غير المستثمرة؛ ما يجعل من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها؛ ومن ثم البحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتعود بمردود أفضل مما لو بقيت في الداخل، أو باستثمار بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدِّرة لهذه الأموال.

لقد ترسّخت العولمة المالية بنموّ الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين، مثل المبادلات swaps، والخيارات options، والمستقبليات futures، إضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية مثل السهم والسندات.

ويتكامل هذا العامل مع سابقه في الدور الذي تؤديه شبكات الاتصال ونقل المعلومات، التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية؛ ما يسمح للمستثمرين بالفعل وردّ الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

لقد ارتبطت زيادة تدفّقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

وفي الوقت نفسه، فإن للعولمة المالية مزايا محدّدة يمكن أن تكتسبها بعض الدول النامية حديثة التصنيع. ومن هذه المزايا:

- يمكّن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتجه من أموال لسدّ الفجوة في الموارد المحلية؛ أي في قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، ما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي؛ ومن ثم معدل النمو الاقتصادي.
- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحدّ من زيادة حجم الديون الخارجية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي والمالي تحديثه، وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص ، إلى الحدّ من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا .

فيما يتعلق بالدول المتقدمة، فإنّ العولمة المالية تسمح للبلدان المصدِّرة لرؤوس الأموال – وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى – بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة. وتوفّر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعاً ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفّرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

وعلى الرغم من وجود هذه المزايا، سواء بالنسبة للبلدان النامية أو المتقدمة، إلا أن الرأسمالية المالية تنطوي على مخاطر متعددة، من أبرزها:

- أنّ التجارب أثبتت أن العولمة المالية كثيراً ما تؤدي إلى حدوث أزمات مالية مكلفة.
- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية، خصوصاً قصيرة الأجل، مثل استثمارات الأجل ، مثل استثمارات الحافظة المالية كما حدث في أزمة جنوبي شرق آسيا عام 1997.
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة كما حدث في أزمة الرهن العقاري عام 2007.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال).
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية .

وفي إطار الرأسمالية المالية تعمل الاستثمارات الأجنبية على خدمة التجارة الخارجية بدافع السيطرة على الأسواق، فهي بالتالي تعمل على تدعيم التقسيم الدولي القائم ولا تغيّره لصالح الدول النامية. وإذا كان البعض يرى أن تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يُسهم بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي للدول ، فإننا نرى العكس؛ إذ أنّ الأداء الجيد للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس. فهذه الاستثمارات ، شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية الممنوحة من جانب المؤسسات المالية الدولية ، تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نمّوها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها. يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم.

وتشير الاتجاهات الدولية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنّ هذه الاستثمارات اتجهت إلى الدول الصناعية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية

واليابان، وبلغت في المتوسط أكثر من 75 ٪ وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات ، فإنّ ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة هي: الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي،والصين، والهند، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، والمكسيك، وتايلاند، حيث تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. وهذا التوزيع يفنّد فرضية التوزيع الأمثل والعادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي .

وبالرجوع إلى تركيبة هذه الأموال فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية FDI والتزايد المطّرد للاستثمار في الحافظة المالية FDI على حساب القروض التجارية الأخرى، وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الأموال في مثل النوعين الأولين، لكونهما يخلقان فرصاً جديدة للتمويل والتشغيل من دون إثقال الديون الخارجية للدول.

أمام هذا الوضع، فإنّ الاستفادة من حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية تتطلّب من البلدان النامية اتخاذ جملة إجراءات، من أبرزها :

- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: يعد وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضرورياً للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد.
- وجود مؤسسات اقتصادية قوية: يكمن مفتاح اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية المؤسسات الاقتصادية وأسلوب إدارتها ومستوى أدائها.
- وجود إطار مؤسساتي وقانوني، ما يشجّع تطّور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فاعلية .
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة .
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية .

- توافر اقتصاد الإعلام والشفافية .
- التدرُّج في التحرير المالي والمصرفي .

لقد أظهرت التجارة أن الدول التي تحظى بقطاع مالي على أسس تدرجيّة يتمكن من استقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما برهنت هذه التجارب على ان برمجة الإصلاحات الهيكلية الكليّة، وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والمصرفي ، نظراً لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلّي المنشود للسياسات الاقتصادية. أما الدولة التي حققت السرعة في التخفيض، والتوظيف، وتحرير رأس المال، كذلك السرعة في الإصلاحات الاقتصادية – بحسب سياسات "توافق واشنطن" – فلم تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية .

ومن المؤكد أن مسألة تحرير الأنظمة المالية وهيكلتها ستكون محور نقاشات قادمة في أورقة دول الجنوب. نظراً لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجه البلدان النامية بعد الأزمة الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي.

ولعل أبرز نقائص الرأسمالية المعولمة، أن الأسواق التي تعمل من خلالها هذه الرأسمالية لا أخلاق لها، وتتيح للقوى المسيطرة في السوق (اللاعب الأساسي) الترف دون أي اعتبار أخلاقي، ودون محاكمة لأخلاق المصالح التي تحرك هذا اللاعب الأساسي في الأسواق العالمية، ما جعل التمييز بين القرار الاقتصادي وغير الرشيد مفقوداً في ظل أصولية أسواق الرأسمالية المُعولمة. فأسواق المال تعمل بعيداً عن أنظمة الرقابة الحكومية، كما أن الشركات متعدية الجنسية أصبحت هي الأخرى تعمل لصالح المتحكّمين في الأسواق العالمية، فهي تُسهم في المزيد من نقائص الرأسمالية من خلال مشروطياتها وسياساتها الاقتصادية المشوّهة والخاطئة وغير الملائمة.

وفي مجال نقائص الرأسمالية العالمية، يُلاحظ أن رأس المال النقدي العالمي يتحرك بحرية مطلقة. وعلى العكس من ذلك، نجد أن حركة الناس والعمالة

خاضعة لقيود صارمة. فالرأسمالية المعولمة هي في الواقع رأسمالية ناقصة بسبب تقييدها لحركة العمالة .

كما ألغت الرأسمالية المعولمة إمكانية فرض "ضريبة توين" على المضاربة بالعملات (توين: أستاذ الاقتصاد الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد)، كما ألغت القيود كافة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة والصادرة عالمياً، بل إن بعض الدول أخذت تتسابق لإعادة هيكلة قوانينها الوطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر تحت حجج واهية؛ مفادها أن هذه الاستثمارات تُسهم في نقل التكنولوجيا وتعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وقد فات من يدعو إلى هذه الدعوات التبشيرية أن التاريخ الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول النامية لم يثبت قط أن هذه الاستثمارات أسهمت في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي لهذه البلدان، أو في زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلّي الإجمالي لهذه البلدان، بل زادت في تشوّهات ذلك الهيكل.

إن الرأسمالية المالية نسفت قدرة الدولة على ممارسة الرقابة على الاقتصاد. وقيَّدت قواعد سلوكها الاقتصادي تجاه القضايا الاقتصادية الوطنية.

كما أن عولمة الأسواق جعلت دولة رفاهية المواطنين من مخلفات الماضي . أما قضية الأمن الاقتصادي بصورة عامة والأمن الاجتماعي والوظيفي بصورة خاصة، فقد أمست في خبر كان هي الأخرى. وإذا كانت حجة الرأسمالية المعولمة أن يُترك توزيع الموارد إلى آلية السوق، فهذه الآلية واصولية الأسواق عبثت بهذا التوزيع وأدت نقائص الرأسمالية إلى ازدياد حالات الفقر، مثلما زادت من توزيع الدخل. أما الخصخصة فقد قلّصت من عناصر التشغيل، ودمَّرت وظائف قائمة من دون أن تخلق بدائل لها أو وظائف جديدة ، وزادت من حالات التهميش والاقصاء. اي أن أنهار الازدهار العالمية والفردوس الاقتصادي الموعود لم تعد سوى فقاعات من قبيل الترويج والتسويق العالمي للرأسمالية المعولمة وباتت من قبيل أحلام اليقظة، بل أكذوبة كبرى!

ومن نقائص الرأسمالية مسألة تدويل الأزمات المالية والاقتصادية، وسرعة حدوث هذه الأزمات، وفقدان أجهزة الإنذار المبكر وآلياته إزاء هذه الأزمات، فيما صندوق النقد الدولي، بكل مالديه من خبراء يبشرون بمبادىء الرأسمالية المعولمة، فشل في تصميم آليات للحدّ من هذه الأزمات، بل إن سياسات صندوق النقد الدولي التي أوصت بها زمرة من الخبراء بعد حصول الأزمات كانت فاشلة ، بل وخاطئة في الأصل. ولعل من يطلع على آراء ستيلغتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، في كتابه "خيبات العولمة" وكتاب جورج سوروس حول العولمة يتأكد من صحة هذا التحليل وفشل تلك السياسات .

وإذا كانت هنالك بعض الفوائد للأسواق فهذا صحيح، الاّ أن الأسواق غير قادرة وحدها ومن تلقاء ذاتها على الاعتناء بالحاجات الجماعية والاجتماعية، وليست مؤهلة لضمان العدالة الاجتماعية. فالأسواق ليست بحاجة إلى يد آدم سميث الخفية، بل إلى يد كينز الرشيدة، وإنما بحاجة إلى من يقوم بتصحيح اختلالاتها من خلال السياسات المالية والنقدية المرنة المُحققة لاستقرار هذه الأسواق.

ومن نقائص الرأسمالية المعولمة الأخرى أنها عملت على إزالة الكوابح التي كانت تحدّ من تشوّهات الأسواق. خاصة بعد ان تم تطبيق سياسات التحررية الاقتصادية الطليقة التي تم تبنّها في منتصف السبعينات من القرن الماضي.

وإذا كان أصولية الأسواق في ظلّ الرأسمالية المعولمة تدعي أن آلية هذه الأسواق تعمل على التوزيع المثالي للموارد، فإن ما يحصل على أرض الواقع هو تركُز شديد في توزيع هذه الموارد في مجتمعات مراكز الرأسمالية العالمية ومؤسساتها وشركائها. أما ما تحصل عليه البلدان النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عالمياً فلا يشكل سوى جزء قليل مما تحصل عليه مراكز الرأسمالية العالمية. فالشركات متعدية الجنسية تسيطر على مجمل حركة رأس المال

والسلع والخدمات في الأسواق العالمية، بل وتتحكم في حركة التكنولوجيا وأنماط التصنيع عالميّاً .

وفي مجال المساعدات الإنمائية الرأسمالية، لم يتحقق هدف تخصيص (0.7٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمساعدات للبلدان النامية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول المتطورة الأدنى عطاءً ؛ إذ بلغت مساهمتها في هذا النوع من المساعدات (0.1 ٪) وبلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية (0.24 ٪) فقط من GDP للدول المتطوّرة. وحتى هذه النسبة الضئيلة فإنها في الواقع لم تخدم سوى مصالح المانحين، ولم تكن موجهة لخدمة البلدان المتلقية بشكل كامل (مساعدات مشروطة).

فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية فإن آليات عملها ما زالت منذ أن ولدت عام 1994 منحازة إلى صف الدول الغنية والشركات متعدية الجنسية، وأصبحت تتدخل في قضايا بعيدة عن مهمة تحرير التجارة الدولية، كحقوق الإنسان، وقضايا البيئة، وحقوق العمال، وغيرها؛ فضلاً عن أن آليات عمل المنظمة تميِّز بين منتجات الدول المتطوّرة ومنتجات الدول النامية. وفي موضوع دعم المنتجات الزراعية، فإن مبالغ الدعم السنوي لهذه المنتجات الذي تقدمه الدول المتقدمة يزيد على (360) مليار دولار سنوياً، في حين تنفق الدول ما لايزيد عن 54) مليار دولار على المساعدات الخارجية. وفي ظل منظمة التجارة العالمية ما تزال الولايات المتحدة تحتفظ بقوانينها المضادة للأعراف ولا تعترف بقوانين منظمة التجارة العالمية. وقد جاءت اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التربس)، واتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (الترم)، بعد أن أقرّتا في جولة أوروغواي، لتخدما مصالح مركز الرأسمالية العالمية وشركاتها المتعدية الجنسية.

إن منظمة التجارة العالمية ليست مؤهلة للتعامل مع حماية البيئة، ونقل التكنولوجيا، وحركة الاستثمارات العالمية، وحماية حقوق العمل والعمال، وسلامة الغذاء، وحقوق الأطفال، وقضايا السجناء، والصحة والسلامة، وحماية

الاستثمارات، وإجراءات مكافحة الفساد. فاتفاقية (التريبس) واتفاقية (الترم) أسهمتا في مأسسة الانحراف في مجالات نقل التكنولوجيا، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي، واختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية .

وفي إطار إعادة جدولة الديون في نادي باريس تُفرَض شروط صندوق النقد الدولي وسياساته وسياسات توافق واشنطن على الدولة المدينة طالبة إعادة الجدولة، ما يضيف عبئاً جديداً على هذه الدولة لتمكينها فقط من سداد الديون. فالصندوق يقرر أي نوع من الإصلاحات الاقتصادية يجب عليها أن تطبقه، وبأي شروط. ويفرض منهجاً معيناً ومعياراً محدداً للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

وفي مجال المضاربة بالعملة والصفقات المالية الكبيرة ، فقد عطّلَت الرأسمالية المعولمة الضريبة التي افترضها توبن، ما يعني في ظل هذه الرأسمالية إعاقة المضاربة وعدم إمكانية فرض ضريبة على تلك الصفقات الكبيرة (صفقات اندماج الشركات الكبرى)، كما لا توجد ضريبة على المشتقات المالية الجديدة؛ إذ إن عولمة الأسواق المالية أعطت الأسواق رأس المال العالمي أفضلية على الضريبة.

وفي مجال استقرار الأسواق المالية، لم يعد الحديث عن توازن هذه الأسواق أمراً عملياً. فهذه الأسواق أصبحت تتسم بعدم التوازن، واحتمالات الوصول إلى حافة الانهيار المالي ما تزال قائمة، بل إن هذه السواق مُعرَّضة لأنواع متعدّدة من الأزمات، وكان آخرها أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في منتصف عام 2008 ، والتي أدت إلى انهيار كبريات المؤسسات والمصارف العالمية وشركات التأمين وغيرها، إلى الحد الذي بات فيه النظام المالي العالمي مهدداً فعلاً بالانهيار في بداية عام 2008.

وفي ظل الليبرالية الاقتصادية الجديدة حصل انفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الإنتاجي، ولم تعد حركة الاقتصاد المالي ومساراته تعكس حركة الاقتصاد الإنتاجي ومساراته.

لقد كانت حزم الإنقاذ التي يقدمها صندوق النقد الدولي إلى الدول التي تصيبها الأزمات المالية بمثابة معوقات للخروج من الأزمة أكثر منها معوقات لمساعدة ذلك البلد لتجاوز آثار الأزمة.

وفي ظل الرأسمالية المالية أصبحت سياسات "توافق واشنطن" ونظام الاحتياطي النقدي الدولي الأمريكي، وسياسات الخزانة الأمريكية مسؤولة عن سياسات العالم الماكرو اقتصادية. إن وجود الولايات المتحدة في موقع اتخاذ القرار العالمي أعطاها ميزة هائلة في التحكم بحركة الاقتصاد العالمي. والظاهر أن الولايات المتحدة ليست مستعدة ولا هي في طريقها إلى التنازل عن هذا الموقع. أما الكلام حول التدهور النسبي لقوة الاقتصاد الأمريكي فلا يعدو أن يكون من قبيل الأمنيات ليس إلاً .

وفي ظل الرأسمالية المعولمة أصبحت إدارة الاقتصاد العالمي شديدة المركزية ، بل أقرب إلى الدكتاتورية الاقتصادية. فالحكم الاقتصادي العالمي هو اليوم دكتاتوري في إدارته للاقتصاد العالمي، والحديث عن الديمقراطية الاقتصادية لا وجود له إلاً في الكتب المدرسية وفي مخيلة أصحاب اليمين المتطرف. وهنالك فئة من ذوي العقول المنغلقة يطالبون بديمومة الحكم الاقتصادي الإمبراطوري والإدارة الشديدة المركزية للاقتصاد العالمي .

وتتجلى القوى التدميرية لنقائص الرأسمالية المعولمة البالغة الخطورة في فرضها أنظمة اقتصادية ومالية على دول اقتصاداتها غير مستعدة لقبول هذه الأنظمة، لا بسبب عدم تطوّر اقتصاداتها لاستيعاب آليات عمل هذه الأنظمة، ما جعل أسواق هذه الدول تتبنى أنظمة السوق الحرّ بلا مؤسسات سوق، وبلا إعلام اقتصادي، بل إنها تبنَّت حظاً رأسمالياً بلا رأسماليين . فأنظمة هذه الدول المالية

والاقتصادية غير مجهّزة لطاعة مؤشرات اقتصاد السوق الحرّ طبقاً لآليات عمل الرأسمالية المعولمة والتجربة الاقتصادية الجديدة.

وفي ظل الرأسمالية المالية تزايدت نزعة أصولية الأسواق نحو الهيمنة على الاقتصاد العالمي. ورغم هذا النزوع فإن تلك الأصولية فشلت في أن تكون على مستوى المسؤوليات التي تفرضها متطلبات بناء اقتصاد عالمي متوازن .

لقد أصبحت السياسة الاقتصادية الجديدة لا تعير أهمية لابتهالات المبادئ الأخلاقية. وتعامى أصحاب هذه السياسات وأنصارها عن أن بناء اقتصاد عالمي مستقرّ يحقق التوازن ومصالح العالم هو أمر غير ممكن من دون إعطاء أهمية كبيرة للاعتبارات الأخلاقية في آليات عمل الأسواق. لقد فقدت الرأسمالية المعولمة أية قاعدة أخلاقية.

إنَّ إصلاح الرأسمالية العالمية وإعادة هندستها لا يمكن أن يتم دون مساعدة الولايات المتحدة. فالعالم كله يتطلع لأنه تغير الولايات المتحدة سياساتها الاقتصادية بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح الاقتصاد العالمي ككل وإعادة هندسة هذا الاقتصاد على قواعد أخلاقية تحقّق الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي، ولا بد لا من التخلص من المنهج الطوباوي والحكم الإمبراطوري الذي تمارسه في أصولية الأسواق المالية .

إن مبادئ الرأسمالية وإعادة هندستها على أسس صحيحة، تتطلب شكلاً ديمقراطياً جديداً للحكم الاقتصادي العالمي، وخلق أسواق رؤوفة بالناس، بحيث تكون آليات التدخل الحكومي في تلك الأسواق مرنة كلما انحرفت تلك الأسواق عن الجادة الاقتصادية الرشيدة.

للرأسمالية المالية أبعاد خطيرة معروفة فهي تنطوي على نظرة مرنة لمفهوم السيادة وتنقل مقومات السيادة المالية من سلطة الدول الوطنية ومؤسساتها الوطنية إلى سلطة المؤسسات والشركات المالية الكونية، وهي تقلص دور الحكومات، وتهدف إلى إقامة اقتصاد بلا حدود وبلا ضوابط. فالعولمة لا تقيم للوعي

الاقتصادي الوطني والقومي أهمية، كما أنها تدعو إلى تجاهل المفاهيم الوطنية ومفاهيم التنمية المستقلة ومفاهيم الاستقلال الاقتصادي. وتركّز الرأسمالية المالية على كفالة هيمنة الاقتصاد والتجارة والمال على مصير العالم؛ داعيةً إلى تنحي الدولة عن دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص الأجنبي، وإلى تحكُّم قوانين السوق بشأن مَن يصبح غنياً ومَن عليه أن يظل فقيراً.

ثانياً: الفقر والأمن الإنساني ونقائص العولمة الاقتصادية

للرأسمالية المعولمة أبعاد اجتماعية خطيرة تتمثل في فقدان الدول لسيطرتها على التشريعات الوطنية وإلغائها أو استبدالها، وتوجُّه العنصر البشري لخدمة الأسواق وليس العكس. وكذلك، فإن من نتائج العولمة في المجال الاجتماعي تراجع قيمة العنصر البشري، وتدنّي تأثير التشريعات العمالية وسيادة قوانين السوق، وزيادة حالات التهميش والاستبعاد الاجتماعي، واختفاء فرص التوظيف والتحوّل التدريجي إلى العمالة المؤقّتة.

والرأسمالية المعولمة لا تُسهم في تحقيق الأمن البشري. فالأمن البشري مفقود في ظل العولمة؛ بل إن العولمة تؤدي إلى عولمة الفقر وليس عولمة التنمية. وكما أن الرأسمالية المالية لا تعني سوى تدفُّق المال والسلع، فهي لا تتيح فرصة لإنقاذ حياة الأكثرية من البشرية؛ بل إنها تهدف إلى زيادة غنى الأغنياء وإفقار الفقراء.

إن الفرص والفوائد لا يتم تقاسمها بشكل عادل في إطار العولمة؛ إذ إن خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على 86 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و 82 ٪ من أسواق صادرات العالم، و68٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما الرعاية الاجتماعية التي تشكّل جوهر الأمن من البشر، فهي غير مرئية في العولمة، وهي مهددة دوماً ؛ بل إنها أولى ضحايا العولمة. فالسرعة الفائقة التي تتم بها العولمة تجعل من حياة البشر أقل أمناً؛ إذ تنتشر التهديدات العالمية لرفاه الانسان، والأزمات الاقتصادية وما تسببه تلك الأزمات من بطالة، فضلاً على انتشار البطالة الناتجة عن التطور التكنولوجي.

وتبدو الكثير من النتائج السلبية للعولمة في الجانب الاجتماعي من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية، وإعادة هيكلة الشركات، وانتشار المضاربة في الأسواق العالمية، وإزالة إجراءات الحماية الاجتماعية، وانتشار الجرائم الاقتصادية، وانتشار التجارة غير المشروعة.

كما تؤدي الرأسمالية المعولمة إلى الاسراع في تفكيك القطاع العام وبيع وحداته من خلال سياسة الخصخصة، مع ما ينجم من ذلك من بطالة وارتفاع الأسعار. وتؤدي كذلك إلى تقليص المشاركة الشعبية في صنع القرار، خاصة دور النقابات العمالية، وتدمير البنية الاجتماعية للاقتصادات الوطنية. وإلى جانب تزايد بؤر الفقر في ظلّ العولمة، جراء سوء توزيع الدّخل بين الأمم والشعوب وداخل البلدان نفسها، تؤدّي العولمة إلى إنهيار جراء القاعدة التنظيمية للنقابات العمالية، وإلى حرمان العمال من الكثير من حوافز النجاح بسبب هيمنة الآلة . فالعولمة في المحصّلة تعني شنَّ الحرب على الطبقة العاملة وفقدان حقوق العمّال أية حماية لها، إضافة إلى أنها تحدّ من انتقال العمالة عبر الحدود. وتُغفل الرأسمالية المعولمة جعل الموارد البشرية والمجتمعية والبيئية خدمة الناس، وبالتالي فإنها تغفل التنمية البشرية بعدم توفير الحماية الاجتماعية والدّعم للطبقات الفقيرة .

إن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى وجه إنساني يحقّق:

- الأمن الإنساني .
- التنمية الإنسانية .
- الحماية الإنسانية .

لذلك، فإن الرأسمالية المعولمة والرعاية الاجتماعية لا يلتقيان؛ لأن العولمة تفرض ضغطاً على الرعاية وعلى العمل في مجال الرعاية الاجتماعية. فالقواعد الجديدة للعولمة تركّز على دمج الأسواق وحرية انتقال السلع والخدمات ورأسا لمال، إلا أنها تتجاهل حاجات الناس التي لا تستطيع الأسواق أن تلبيها. وهذه العملية تؤدي إلى تهميش الفقراء من بلدان وبشر على السواء.

إن دور الرعاية في تكوين القدرات البشرية وفي التنمية البشرية جوهري، فمن دون وجود رعاية حقيقية وتغذية روحية حقيقية، فإن الأمن البشري سيكون مفقوداً، لقد أتاحت الرأسمالية المالية فرصاً كثيرة للجرمية والجريمة لأن تتعولما بسرعة وتتجاوزا في خطاهما التعاون الدولي لمكافحتهما.

وتنظر العولمة إلى السياسات الرامية إلى إيجاد مزيد من العمل في مجال الرعاية الاجتماعية على أن ذلك سياسات غير مُنتِجة وباهظة التكلفة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، أو من وجهة تحقيق الربح. فالعولمة تعمل على تحويل الإنتاج من الخدمات التي تقدم بلا أجر، من قبيل الرعاية، إلى سلع تُباع في السوق بأسعار عالية. وإن حدوث عجز في خدمات الرعاية الاجتماعية لا يدمِّر التنمية البشرية فحسب، بل يقوِّض النمو الاقتصادي أيضاً. فتوسيع الأسواق ينحو نحو معاقبة الرعاية الاجتماعية والعمل على إلغائها وإلغاء مؤسساتها، ويؤدِّي إلى ظهور فقراء جدد وتهميش الذين كانوا يستفيدون مجاناً من خدمات هذه الرعاية.

وستؤدي العولمة إلى قيام الشركات بفرض شروط تشغيل قاسية منها :

- عدم الانضمام إلى أي تنظيم نقابي .
- القبول بالعمل الوقتي .
- تحمُّل تكاليف برامج التدريب الحديثة .

كما ستؤدي إلى انخفاض نسب الأيدي العاملة على أساس دائم .

- زيادة البطالة التكنولوجية .
- مواجهة العمّال صعوبات الحصول على فرصة عمل دائمة .
- انخفاض مستويات الاستهلاك .
- زيادة معدلات تسريح العمال .
- تقلُّص فرص العمل البشري وانحسارها بسبب التحوّل صوب الإنتاج المعتمد على التقنية العالية .

- تصدير الأزمات الاقتصادية، وما يصاحب ذلك من كساد وهبوط الطلب، وتسريح أعداد كبيرة من العمال وزيادة نسب البطالة في الاقتصاد. وستدفع الطبقة العاملة ثمناً باهظاً لعولمة الأزمات .

إن منظومة الرأسمالية المعولمة لا تعني سوى الخطر الجديد الذي يهدِّد الطبقة العاملة ونُظم الرعاية الاجتماعية. فالعولمة حرب ضدّهما وهما أولى ضحاياها، فظروف العمّال في ظلّ عولمة الفقر لن تتصف بالإنسانية. وفي الوقت نفسه، فإن الضغوط المالية ستعمل على الحدّ من خدمات الرعاية التي تقدّمها الدولة. ذلك ان الإيرادات الضريبية في البلدان الفقيرة انخفضت إلى ما يمثل 18 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل الثمانينات، وإلى 16 ٪ في التسعينات من القرن الماضي. كما تدهورت الخدمات العامة تدهوراً ملحوظاً جراء التدني الاقتصادي وبرامج التكيُّف الهيكلي في البلدان النامية، أو تصفية خدمات الدولة، ولا سيما في بلدان شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفرض التنافس الاقتصادي العالمي ضغطاً على الأجور التي تُقدَّم مقابل أعمال الرعاية، ما أدى إلى زيادة الفجوة في الأجور بين قطاع المواد التي يمكن الإتجار بها وقطاع المواد التي لا يمكن الإتجار بها، وبين المهرة وغير المهرة.

لقد خلقت الرأسمالية المالية وما رافقها من أزمات تهديدات جديدة للأمن الإنساني في البلدان الغنية والفقيرة، ومن أبرز هذه التهديدات:

أولاً: الأزمات الماليّة ومخاطرها في ظل الرأسمالية المعولمة

في التسعينات من القرن الماضي سجّل صافي تدفُّقات رأس المال إلى أندونيسيا وتايلاند وجمهورية كوريا والفلبين وماليزيا ارتفاعاً هائلاً، بحيث بلغ 93 بليون دولار في عام 1996، وعندما أصاب الاضطراب سوقاً منها بعد أخرى، انقلب مسار هذه التدفُّقات رأساً على عقب بين عشية وضحاها، بحيث تدفق منها إلى الخارج 21 بيلون دولار في عام 1997. وكانت هذه النكسة تمثل 11٪ من قيمة النواتج المحلية الإجمالية لهذه البلدان قبل حدوث الأزمة. ومن المرجَّح أن تستمرّ

الآثار الإنسانية المترتبة على هذه الأزمة فترة طويلة، حتى بعد حدوث انتعاش اقتصادي. فقد انتشرت الإفلاسات، وتعرّضت ميزانيات التعليم والصحة للضغط، وفقد أكثر من 13 مليون نسمة وظائفهم . ومع ارتفاع أسعار المواد الأساسية ارتفاعاً هائلاً انخفضت الأجور الحقيقية انخفاضاً شديداً، بحيث بلغت نسبة الانخفاض إلى ما يتراوح بين 40 ٪ و 60 ٪ في اندونيسيا. وتصل العواقب إلى مدىً أعمق من ذلك؛ فهذه البلدان جميعها تعرّضت إلى تآكل في نسيجها الاجتماعي، وظهرت فيها قلاقل اجتماعية، وزاد فيها عدد الجرائم، كما زاد فيخا العنف المنزلي .

إن اضطرابات جراء إعادة الهيكلة الاقتصادية وإعادة هيكلة الشركات، وتفكيك مؤسسات الحماية الاجتماعية، معناه مزيداً من انعدام الأمن الوظيفي وانعدام أمن الدّخل .فضغوط التنافس العالمي جعلت البلدان وأصحاب العمل يعتمدون سياسات أكثر مرونة فيما يتعلق باليد العاملة مع وضع ترتيبات للعمل تتسم بكونها أكثر تقلقلاً .

كما ان التقلُّب المالي يترتب عليه تكاليف اجتماعية ضخمة، وفق ما اتضح من خلال أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينات، والإنهيار المالي الذي حدث في شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة في أوائل التسعينات، والأزمة التي حدثت مؤخراً في شرق آسيا. وتتجاوز التكاليف خسائر فرص العمل، وانعدام الأمن الغذائي ، وتقليل الخدمات الاجتماعية الضعيفية والبطالة المفاجئة تسببان أيضاً ضغوطاً نفسية واجتماعية خطيرة، ما يؤدي إلى زيادة الاصابة بأمراض الدورة الدموية وزيادة معدلات الانتحار. وقد تتّجه حتى بعض الأسر المعيشية إلى الدعارة والجريمة، ما يؤدي إلى انتشار الأمراض، وانهيار الأسرة، وتزايد العنف والكراهية العرقية. ومن ثم فإن إحدى المسائل الهامة التي تواجهها الحكومات الوطنية في الأزمة هي إلى جانب إعادة الاستقرار الاقتصادي، الإقلال إلى أدنى حدّ من التكاليف الاجتماعية وحماية الناس.

ويتضح من الأزمات المالية التي حدثت في عام 2007 أن البلدان النامية بحاجة إلى:

- اسنهداف الفقراء من خلال برامج أشغال عامة وإعانات غذائية .
- حماية الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء .
- إيجاد سبل حماية رسمية من قبيل التأمين ضد البطالة .
- تجنُّب التقشف المالي المفرط .
- تحقيق اتساق سياسات الاقتصاد الكلي لضمان توافقها مع الحدّ من الفقر .

وإلى جانب برامج الأشغال العامة ، ففي استطاعة البلدان أن تعتمد على خدمات التنسيب الوظيفي في القطاع الخاص لضمان الأمن الوظيفي وأمن الدخل.

وفي بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين كان خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً تبلغ حصصهم كالآتي :

- 86 ٪ من الناتج الإجمالي العالمي ، فيما بلغت حصة خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أقل البلدان دخلاً 1 ٪ فقط.
- 82 ٪ من أسواق صادرات العالم ، بينما كانت حصة خُمس سكان العالم في البلدان الأقل دخلاً 1 ٪ فقط من هذه الاستثمارات .
- 74 ٪ من خطوط الهاتف في العالم، التي تمثل الوسيلة الأساسية للاتصالات بينما كانت حصة خُمس سكان العالم ممن يعيشون في البلدان الأقل دخلاً 1.5٪ فقط.

وقد تنبأ البعض بحدوث تقارب في الحصص بين البلدان الأعلى دخلاً وتلك الأقل دخلاً ، إلاّ أن ما يحدث حالياً هو تزايد تركيز الدخل والموارد والثروة في جانب معيّن من الناس والشركات والبلدان .

- فبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التي يعيش فيها 19 ٪ من سكان العالم ، تبلغ حصتها من التجارة العالمية في السلع والخدمات 71 ٪ وتبلغ حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 58 ٪ ويوجد فيها 91٪ من مجمل مستخدمي الانترنت .

- وقد حقّق أغنى 200 شخص في العالم زيادة بأكثر من الضعف في صافي ثرواتهم خلال السنوات الأربع الممتدة من عام 1995 إلى عام 1998، بحيث تجاوزت تريليون دولار، واصبحت قيمة الأصول التي يملكها أغنى ثلاثة بليونيرات في العالم تتجاوز قيمة الناتج القومي الإجمالي لمجمل البلدان الأقل نمواً مجتمعةً، والتي يبلغ عدد سكانها مجتمعة 600 مليون نسمة.
- تؤدي الموجة الأخيرة من عمليات الاندماج والتملُّك إلى تركيز القوة الصناعية في الشركات العملاقة، ما ينطوي على خطورة حدوث تآكل في المنافسة، فبحلول عام 1998 كانت أكبر عشر شركات تعمل في مجال مبيدات الآفات تسيطر على 85 ٪ من سوق عالمية تبلغ قيمتها 31 بليون دولار ، وكانت أكبر عشر شركات في مجال الاتصالات السلكية واللاسكلية تسيطر على 86 ٪ من سوق تبلغ قيمتها 262 بليون دولار .
- وفي عام 2008 كانت عشر بلدان فقط تحظى بنسبة 84 ٪ من نفقات البحث والتطوير العالمية وتسيطر على 95٪ من براءات الاختراع في الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين. وعلاوة على ذلك، فإن ما يتجاوز 80٪ من براءات الاختراع التي تُمنح في البلدان النامية يملكها مواطنون يقيمون في البلدان الصناعية .

ثانياً: عدم كفاية الموارد المالية لأغراض الرعاية الاجتماعيّة في ظل الرأسمالية المعولمة

تركّز دراسات العولمة وأثرها على الناس على الدّخل والعمالة والتعليم والفرص الأخرى. أما الشيء الأقلّ ظهوراً، وكثيراً ما يُتَجاهَل، فهو أثر العولمة على الرعاية وعلى العمل في مجال الرعاية؛ اي مهمة التكفُّل بالمعالين، وبالأطفال، والمرضى، والمسنين، ويجب الا ننسى أيضاً البقية من الناس الذين تنهكهم مطالب الحياة اليومية. فالتنمية البشرية لا يغذيها فقط زيادة الدخل والتعليم المدرسي والصحة والتمكين والبيئة النظيفة؛ بل أيضاً الرعاية وجوهر الرعاية. ذلك أن

الروابط الإنسانية التي تخلقها التنمية هي التي تمدّها بأسباب الحياة. كما أن الرعاية، التي يُشار إليها أحياناً على أنها عملية إنتاج اجتماعي، هي أمر جوهري أيضاً للإستدامة الاقتصادية، فيما العولمة تشكّل ضغطاً على الرعاية والعمل في مجال الرعاية؛ لأن التغيُّرات الحاصلة في طرائق استخدام الرجال والنساء لأوقاتهم تضيّق على الوقت المتاح للرعاية.

كذلك فإن الضغوط المالية على الدولة تضغط الموارد المتعلقة بالانفاق العام على خدمات الرعاية، وتوسُّع الفجوة في الأجور بين قطاع السلع التي يمكن الإتجار بها وتلك التي لا يمكن الإتجار بها؛ ما يؤدي إلى ضغط حوافز تقديم خدمات الرعاية في السوق. ويؤدي عامل نوع الجنس دوراً رئيسياً في كل هذه الآثار؛ لأن المرأة في شتى أنحاء العالم هي التي تتحمَّل المسؤولية الرئيسية عن هذه الأنشطة كما تتحمَّل معظم العبء المترتب عليها.

ومع تعرض قاعدة الموارد المالية للبلدان النامية للتناقص بسبب تحرير التجارة، وبسبب عولمة القاعدة الضريبية، وبسبب التنافس الضريبي؛ فإن الإنفاق المخصص لأنشطة الرعاية الاجتماعية يتناقص في معظم الدول النامية، التي هي أقل أمناً وأكثر ضعفاً، حيث الناس تطحنهم قوى السوق وتهشمّهم ويتعرض وجودهم على قيد الحياة للخطر .

لقد دمَّرت قوى العولمة شبكات السلامة الاجتماعية، حيث تآكلت الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى، وأصبحنا بحاجة إلى عولمة تعمل على توليد نموّ ينحاز للفقراء، ويحدّ من أوجه انعدام المساواة ، ويعزز القدرات البشرية .

إن المكونات الرئيسية للسياسة الرامية إلى توليد النموّ هي ضمان إدارة الاقتصاد الكلّي السليمة، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز الطلب المحلي عن طريق تعديل أسعار الفائدة الحقيقية على نحو مناسب، والانضباط المالي، وتجبيل

الإنتاج الصناعي، وإصلاح مؤسسات القطاع المالي، وتحقيق الحكم على مؤسسات القطاع، وكذلك الحكم الصالح.

لكن النمو الاقتصادي وحده أيضاً ليس كافياً لأن يوسّع من قدرات الفقراء والفرص المتاحة أمامهم ولخيارات حياتهم. ومن أجل توليد النموّ المنحاز للفقراء ينبغي أن يحقّق العمل الوطني الآتي:

- إعادة العمالة الكاملة وزيادة الفرص بوصفها أولوية عالية من أولويات السياسة الاقتصادية .
- إزالة التحيُّزات المضادة للفقراء في إطار الاقتصاد الكلي .
- الاستثمار في قدرات الفقراء عن طريق إعادة هيكلة الإنفاق العام والضرائب .
- ضمان حصول الفقراء على موارد الإنتاج ، ومن بينها الائتمانات .
- زيادة إنتاجية الزراعة الصغيرة النطاق .
- تشجيع المشاريع المتناهية الصغر والقطاع غير الرسمي .
- التركيز على التصنيع المتّسم في استخدام اليد العاملة من أجل توسيع فرص العمالة .

يتطلب الحد من انعدام المساواة في العالم النامي التدابير الإضافية الآتية، التي تُتخذ من خلال تحالف الحكومات والمنظمات غير الحكومية:

- بناء القدرات البشرية من خلال التعليم وضمان حصول الفقراء عليه. فقد تبيّن أن التعليم هو أهم أصل من الأصول في تفسير التفاوتات في الدخل، وقد اصبح تشتُّت الأجور بين مستويات المهارة كبيراً .
- جعل الإمدادات العامة من المياه المأمونة والخدمات الصحية والإسكان ميسورة للفقراء .

لا بد من التأكيد بأن جوهر نقائص الرأسمالية المُعولمة يتجلّى في الحركة الحرة لرأس المال والهيمنة المتزايدة على الاقتصادات القومية من جانب الأسواق المالية العالمية والشركات متعدية الجنسية. فالرأسمالية المالية لم تكن متوازنة، وتطور

المؤسسات الاقتصادية الدولية لم يواكب تطور الأسواق المالية العالمية. كما أن إعطاء قوى تدميرية للأسواق دون مبادىء أو معايير أخلاقية خلق تشوهات في آليات عمل تلك الأسواق. فالرأسمالية المالية المعولمة خلقت قوى تدميرية من خلال أزمات الأسواق المالية، ومما يؤسف له ان مراكز الرأسمالية المالية المعولمة غير مكترثة بالدمار الذي تسببه الأزمات المالية الناشئة في اسواقها .

ومما يُلاحظ ان مراكز الرأسمالية العالمية لم تخصص الموارد الكافية لإصلاح نقائص الرأسمالية وتصحيح عيوب الرأسمالية المالية، وتصحيح عيوب العولمة في إطارها الاقتصادي، فالفجوة بين الأغنياء والفقراء في ازدياد، وعولمة الفقر بدلاً من عولمة التنمية باتت أحد ابرز سمات العولمة .

كما ساعدت الرأسمالية المالية على انتشار غسيل الأموال وتعمُّق حالات الفساد وتفشيها، وتزايد ظاهرة بيع الأطفال والأعضاء البشرية، وتزايد ظاهرة إحياء سوق النخاسة، وأسواق الرقيق، وقد تعمَّقت حالات الانفصام بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الإنتاجي إلى الحدّ الذي أصبحت فيه عدد من المؤسسات الإنتاجية تنهار إنهياراً كاملاً، لا بسبب تدني أدائها الإنتاجي وتدني كفاءتها الإنتاجية وتراجع موقعها في الأسواق العالمية، ولكن بسبب قوى المضاربة المدمِّرة في أسواق العملات وأسواق المال العالمية .

وفي ضوء تعمُّق نقائص الرأسمالية المالية أصبح طريق عودة دول العالم إلى طريق التنمية وطريق برامج التنمية المخطَّطة طريقاً لا مفر منه إذا أرادت هذه الدول أن تتجنب فوضوية الأسواق وعبثيتها وأصوليتها، تلك الأصولية التي ترى تفرض على الناس ملاحقة مصالحهم الخاصة من دون التفكير باية مرجعية أخلاقية أو قيمة اجتماعية أو مصلحة عامة.

إن الرأسمالية المعولمة تُناقض تماماً إقامة المجتمع العالمي المفتوح الذي يستند إلى توازن افضل بين المنافسة والتعاون، ويستند إلى قيم محاربة الفقر وعولمة التنمية،

ولا شك بأن مثل هذه القيم لا يمكن أن تتم من خلال أصولية الأسواق التي تنـادي بسموّ المصالح الذاتية الضيقة فوق المبادىء الأخلاقية التي تحكم حركة السوق.

إننا بحاجة إلى إعادة هندسة الرأسمالية المالية لتأمين المـصالح العامـة، وعولمـة التنمية، وضمان التوزيع العادل للموارد، وإزالة مشكلة المستفيد المتطفّل من خـلال أسواق المضاربة والمشتقات المالية، وتأمين وصول البلدان النامية إلى الأسواق الماليـة العالمية بعيداً عن مشروطية صندوق النقد الدولي.

وأخيراً وليس آخراً، فإن من حق الدول طبقاً لميثاق حقوق الدول وواجباتهـا الاقتصادية أن تختار النظـام الاقتـصادي الملائـم لبيئتهـا الاقتـصادية، وأن تُتـاح لهـا الفرصة للاندماج في الاقتصاد العـالمي مـن دون أن تتخلّـى عـن مقومّـات سـيادتها الاقتصادية، ومن دون أي تُفرَض عليهـا قواعـد الـسلوك الاقتـصادي الـتي تتبناهـا المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وفي إطار إعادة هندسة الرأسمالية المالية، لا بد من بناء مؤسـسات اقتـصادية دولية تعمل على عولمة التنمية، فالبنك الدولي ينبغي أن يـستبدل سياسـة القـروض بسياسة المِنَح، وصندوق النقد الدولي ينبغـي أن يتخلّـى عـن مـشروطياته بالكامـل ويلغي مناهجه ووصفاته البالية التي لم تعد تُسهِم في البلدان التي يفرض عليهـا هـذه المشروطيات .

أما سياسات "توافق واشنطن للإصلاح الاقتصادي" فلم يعد لها أي مكان في الاقتصاد العالمي. ينبغي إحياء "ضريبة توين" من أجل إعاقة المضاربة بالعملة، وإعاقة تقلـيص الـسيولة في الأسـواق. كـذلك ينبغـي أن تخـضع إدارة أسـواق العمـلات والأوراق المالية لمراقبة دولية مستمرة، وأن تخـضع عولمـة الأسـواق الماليـة لـضوابط عالمية جديدة. ويجب أن تتحمَّل الدولة التي تتسبَّب في تدويل الأزمـات كلفـاً ماليـة تعويضية عن الخسائر التي تُلحقها بالاقتصاد العالمي.

إن إعادة هندسة الرأسمالية المعولمة ومعالجة نقائصها تستوجب أن تقوم الدولة نفسها بمسؤولية برامج التنمية الخاصة بها، وينبغي على الحكومات أن تعتمد هذه البرامج من خلال المشاركة الجماهيرية.

وعليه، فإن من أهم ركائز معالجة نقائص الرأسمالية المالية الآتي:

- تبنّي برامج عولمة التنمية .
- تبنّي برامج واستراتيجيات تخفيض الفقر .
- الحدّ من تدويل الأزمات وتأسيس أجهزة إنذار مبكر بهذه الأزمات .
- إعادة صياغة مهمات المؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة .
- تأسيس أنظمة رقابة مالية عالمية على حركة الأسواق المالية وأسواق العملات .
- ضمان حرية وصول البلدان النامية إلى أسواق المال العالمية .
- إعادة صياغة مهمات وآليات عمل واتفاقيات منظمة التجارة العالمية لكي تضطلع بمهمات تنموية، مع التخلّي عن القضايا التي ليست من اختصاصها التجاري.
- اعتماد آلية لتوسيع المشاركة العالمية في عملية صنع القرارات الاقتصادية العالمية من خلال اشتراك الدول النامية في هذه العملية.
- تبنّي مدوّنة دولية بخصوص نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

ثالثاً : قراءة في نماذج وسياسات صندوق النقد الدولي في ظل نقائص اقتصاد العولمة

قام الاقتصادي البريطاني ماينارد كنز بدور رئيسي في الجهود التي أسفرت عن إنشاء صندوق النقد الدولي على أثر المؤتمر النقدي والمالي الذي عقدته الأمم المتحدة في بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 في إطار جهد عالمي لإعادة اعمار أوروبا ومحاربة الأزمات الاقتصادية كأزمة الثلاثينات وقد قدم كينز تفسيره الاقتصادي للأزمة مؤكداً أن عدم كفاية الطلب الإجمالي كان السبب في الأزمة الاقتصادية العالمية، وأن بإمكان الدولة التدخل لتنشيط الطلب من خلال

بعض التدابير. وأضاف كينز أنه إذا تبين أن السياسة النقدية غير فعالة فيمكن للدولة أن تتدخل عم طريق السياسة المالية (سياسة الموازنة) اما أن تزيد من نفقاتها واما أن تخفض الضرائب. وكان ولا يزال تفسير كينز بشأن تدخل الدولة والسياسة المالية صحيحاً عندما تكون قوى السوق غير قادرة على العودة سريعاً بالاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل بقواها الذاتية (اليد الخفية).

وضمن هذا التوجه كلف صندوق النقد الدولي بتوجيه من كينز بممارسة ضغوط دولية على الدول التي لا تبذل جهوداً في سبيل الحفاظ على الطلب الإجمالي. وأعطيت صلاحيات للصندوق لتقديم قروض لتلك الدول التي لا تتمكن من تنشيط الطلب الإجمالي في إطار مواردها الاقتصادية وبوسائلها الخاصة.

ان توجه صندوق النقد الدولي بحسب توصيات كينز ينبغي أن ينصب على تدخل الدولة لسد نواقص السوق، وعلى دور الدولة في خلق فرص عمل . والملاحظ أن سياسات اليوم تعني بحرية الأسواق حيث ابتعد الصندوق كثيراً عن الرؤية الكنزية مما جعل سياساته تتصف بالعبثية والعقوق تجاه توصيات كينز والذي بفضل إصراره تم إنشاء الصندوق.

وإذا كانت النماذج البالية التي يفرضها اليوم خبراء الصندوق على الدول النامية موضوع تسلية داخل أروقة الصندوق ودهاليز اقتصاد العولمة، فإنها قد أمست غير ملائمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية وغير ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر.

وتتجلى العبثية في سياسات صندوق النقد الدولي في نظرته إلى البطالة كإحصائية، ولا يهم الصندوق كون معدلات البطالة عالية هي نتيجة سياساته الرامية إلى محاربة التضخم وسياساته التقشفية التي لا مبرر لها. لا شك أن خبراء صندوق النقد الدولي يعانون من وسواس التضخم والأغرب من ذلك أن وسواس التضخم الذي يعاني منه خبراء صندوق النقد الدولي جعلهم يتناسون

الآثار الاجتماعية لارتفاع معدلات البطالة والآثار الاجتماعية لسياسة التقشف التي يوصون الدول النامية بإتباعها، وهو ما يعانيه الاقتصاد العالمي اليوم.

والملفت للنظر أن خبراء الصندوق عندما يزورون الدول النامية التي تلجأ إلى الصندوق لطلب المساعدة يفرضون سياسات ذات مقياس كوني من فوق غرف فنادقهم ذات الخمس نجوم دون اية مراعاة لانعكاس تلك السياسات على الطبقات الفقيرة الذين تتذمر حياتهم بفعل هذه السياسات البالية.

لذا فإن الذين تفرض عليهم تلك السياسات والنماذج البالية يشاهدون تزايد معدلات البطالة ويشاهدون ارتفاع السعار ويشاهدون زيادة حالات الفقر وتعمق اختلالات اقتصادهم دون أن يكون لهم أي رأي فيه.

العبثية في سياسات الصندوق قد انتشرت وبات خبراء الصندوق لا يهمهم مشكلة الفقر المتفاقمة ما يهمهم قيام الدولة المدينة بتسديد ديون المالية التي عليهم وقيامها بتحرير اسواقه بما يتفق وأيديولوجية السوق. ولعل أخطر ما في السياسة العبثية للصندوق هو اقتران سياسة الإقراض بفتح الأسواق فالدول التي لا تستجيب لسياسة الصندوق في تحرير الأسواق والخصخصة تحرم من القروض قطعاً. هذه هي الديمقراطية الجديدة في اقتصاد العولمة والمتمثلة في التعصب الأعمى للأسواق ولتحريرها وللسياسة التقشفية وللسرعة في التخصصية ومشروطية صندوق النقد الدولي.

إن سياسة صندوق النقد الدولي بشأن التضخم شديدة الحساسية، فالصندوق إضافة إلى مراقبته للدول التي يقدم لها المساعدات لكي لا تعيش فوق إمكانياتها الاقتصادية لفترات طويلة ، لأن العيش فوق الإمكانيات الاقتصادية لأي بلد نامي يعاني من مشاكل يولد صعوبات جمة على المدى البعيد. فإذا أنفقت الدولة أكثر من وارداتها (إيراداتها من الضرائب والمساعدات والإيرادات التصديرية الأخرى) فغالباً يحصل التضخم خصوصاً إذا قام البلد النامي بتغطية عجزه بطبع أوراق نقدية جديدة أن هذا التحليل صحيح في إطاره النظري

والتطبيقي، ولا يوجد خلاف مع الصندوق في هذا التحليل، ولكن الصندوق يبالغ في التركيز على التضخم هاملاً الجوانب الأخرى لأداء الاقتصاد الكلي . وخاصة معدل النمو ومعدل البطالة . فقد لا يعاني اقتصاداً من معدل عالٍ للتضخم ولكنه بلا نمو ويعاني من معدلات بطالة عالية . وقد يعاني بلد ما من تضخم ولكن معتدل مع معدلات مقبولة للنمو ولايعاني من معدلات بطالة عالية. ومع هذه الحقائق فلا زال خبراء الصندوق يعانون من وسواس التضخم.

وعليه فإن الخوف من التضخم ينبغي أن ينجم فقط عندما يكون من نوع التضخم المفرط، إذ أن مثل هذا التضخم يتبعه معدلات نمو ضعيفة وهذا يؤدي بدوره إلى بطالة كثيفة. ولكن البطالة الكثيفة قد تتولد من السياسات التقشفية التي يفرضها الصندوق مع بقاء معدلات التضخم عالية. وبذلك تكون سياسات الصندوق في معالجة التضخم المفرط من خلال السياسات التقشفية قد زادت من معدلات البطالة وفشلت في تحقيق أهدافها.

ان سياسات الصندوق لا تعير أهمية لمعدلات البطالة طالما أن اقتصاد الدولة يتميز بالموازنة والتضخم فيه تحت السيطرة. أن السياسة الاقتصادية التي تهمل البطالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن وصفها بالسياسة الناجحة ، وهنا يكمن إخفاق سياسات الصندوق وعبثيتها.

وبالنسبة لسياسة الصندوق أن مؤشر الخطر في اقتصاد أي دولة نامية يبدأ عندما يعاني ذلك الاقتصاد من عجز كبير ومعدل تضخم متزايد.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول التي تقترض من الصندوق لا يمكنها استخدام المال المقترض أو أي جزء منه إلا بموافقة الصندوق. وتأتي مشروطية استخدام المال المقترض تحت مسمى (المسؤولية المالية).

أن هذه السياسة تنقص من السيادة الوطنية. فلماذا تطلب الدول ذات السيادة موافقة الصندوق على استخدام جزء من القرض الذي حصلت عليه من الصندوق لبناء المدارس أو الطرق أو مشاريع الصرف الصحي.. الخ. أن سياسة

الصندوق هذه قد تكون مبررة ومقبولة إذا كان استخدام المال المقترض يدفع الدولة التي حصلت على القرض لتعريض قدرتها على الوفاء بديونها إلى الصندوق للخطر.

أن العبثية في سياسة الإقراض التي يمارسها الصندوق تتجلى كذلك في اعتبار الصندوق أن من واجب الدول التي حصلت على قروض الصندوق ان تطلب موافقته على كل ما له علاقة بالقرض ، وإذا لم تفعل ذلك فإن الصندوق يقوم بتعليق القرض.

أما السياسة المصرفية تقوم على إلزام الدول التي تلجأ إليه لطلب المساعدة بتجزئة المصارف الرئيسية إلى مصارف صغيرة .والملاحظ أن هذه السياسة تسير في عكس الاتجاه الاقتصادي العالمي، حيث تقوم كبريات المصارف والمؤسسات المالية بالاندماج . وهذا الاندماج يمكن هذه المؤسسات المالية الكبرى المندمجة بسحق المنافسة في البلد الذي تدخله. أن السياسة الاستعمارية الجديدة للصندوق وثيقة الصلة بتمكين المؤسسات المالية الكبرى في سحق المنافسة المحلية. اية عقلانية في سياسة مصرفية تلزم الدول النامية بتجزئة مصارفها الرئيسية لتمكين المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية في سحق المنافسة في البلد النامي.

والعبثية الأخرى في السياسة المصرفية للصندوق والتي تفرض على الدول النامية تتمثل في مطالبته تحرير الأسواق المالية وترك قوى السوق تحدد معدل الفائدة بحرية. والمفارقة في هذه السياسة العبثية أن الولايات المتحدة وأوروبا لم تقدم على هذه الخطوة قبل التسعينات مع ما وصلت إليه من تقدم آنذاك، ويوم كانت أسواقها وأنظمة الرقابة عليها غاية في التطور قياساً بحال الأسواق المالية في الدول النامية والتي يطالبها الصندوق بتحرير هذه السواق.

وعليه لم يكن الصندوق معنياً بعواقب السياسة التقشفية والسياسة الاقراضية والسياسة المصرفية وارتفاع معدلات البطالة وعواقب وسياسة تحرير الأسواق المالية ما دام هناك سيطرة على التضخم وموازنة في الميزانية.

أن هوس الصندوق باقتصاد السوق الحر جعلته يتناسى أن الأسواق في معظم البلدان النامية غير موجودة، وإذا وجدت فإنها تعمل بصورة ناقصة، ومشاكل نقص المعلومات والشفافية كثيرة جداً، ففي هذا الاقتصاد لا يمكن لاقتصاد السوق أن يعمل بكفاءة. ان تعصب الصندوق للسوق الحر هي سياسة عبثية عندما تكون هناك نواقص في تلك الأسواق أو أن لم تكن موجودة أصلا وما يريده الصندوق هو اقتصاد سوق بلا مؤسسات سوق.

ان كينز الذي أصر على إنشاء صندوق النقد الدولي لو كان حياً لسوف يرفض سياسة الصندوق القاضية بتمويل العجز حفاظاً على الاستخدام الشامل، بمعنى أن كينز يرفض سياسة تمويل العجز حفاظاً على الاستخدام الشامل. أما قضية خطاب النوايا فإنه غالباً يظهر في الإعلام وكأنه صادر من الحكومة المدينة وفي حقيقة الأمر أن خطاب النوايا وكل ما فيه هو من أملاك صندوق النقد الدولي.

ومما زاد من عبثية سياسات صندوق النقد الدولي، وأن مهام الصندوق قد توسعت وشملت دوائر اقتصادية هي أصلاً خارج اختصاصاته. ان اختصاصات صندوق النقد الدولي تتركز حول الاقتصاد الكلي، ولكنه الآن منشغل بقضايا التخصصية والإصلاح البنيوي وأسواق العمل وتحرير الأسواق المالية .. وغيرها .

ولعل أعتى أنواع الدكتاتورية في سياسات صندوق النقد الدولي هي تلك المتمثلة في فرض سياسات التقشف دون إعطاء أي حرية للبلد النامي طالب المساعدة بمناقشة آثار تلك السياسات التقشفية خوفاً من قيام الصندوق بحجب التمويل عنهم ومنع المؤسسات المالية الخاصة الأخرى بتقديم القروض لذلك البلد النامي لمجرد مناقشته الصندوق حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التقشف التي يفرضها الصندوق.

والكلمة التي يطلقها الصندوق على البلد النامي الذي يطلب مساعدة الصندوق ويناقش شروطه التقشفية هي وصف ذلك البلد بكونه (أوف ترك)، أي

خرج عن طريق الصندوق ويجب إيقاف التمويل عنه. وإذا أعلن الصندوق انقطاع المفوضات بسبب مناقشة البلد المدين لسياسة التقشف فإن ذلك يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وامتناع الممولين من المؤسسات الخاصة بتقديم التمويل المطلوب، أي الانسحاب الكامل للأموال لخاصة. تحت هذه الشروط والظروف القسرية يقدم الصندوق قروضه إلى الدول النامية.

ومما يزيد من سلطوية سياسة صندوق النقد الدولي أن المانحون مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية تشترط موافقة الصندوق لتقديم مساعدتهم.

لذا فإن مشروطية الصندوق هي نوع من الدكتاتورية الاقتصادية التي يفرضها الصندوق على البلد طالب المساعدة. وهذه المشروطية تحول القرض إلى سلاح سياسي، حيث يقوم الصندوق بتقسيط القرض إلى أقساط ويربط إعطاء كل قسط بالمشروطية التي يفرضها بشأن تحرير الأسواق او بشأن برامج التخصصية وبرامج الإصلاح البينوي وإزالة العوائق أمام التجارة والاستثمارات. ان هذه السياسة سياسة قسرية ليس بوسع البلد طالب المساعدة من الصندوق سوى قبولها.

أن هذه الشروط التي لا حصر لها مرتبطة برزنامة زمنية إلزامية لا يمكن تجاوزها ويجب تطبيقها دون أية مرونة أو تحريف وهناك مسألة شائكة في مشروطية الصندوق أنه يفرض على الدول النامية أن يكون لها بنوك مركزية مستقلة تركز اهتمامها على التضخم، في حين أن البنوك المركزية يجب أن تركز اهتمامها على مشكلة التضخم والنمو والاستخدام والاستقرار الاقتصادي.

أن مشروطية صندوق النقد الدولي غضافة على صفتها الاستبدادية وتوليدها الضغينة لدى شعوب البلدان النامية، فإنها لم تولد النمو الاقتصادي كما أن نتائج هذه المشروطية فيما يخص تحرير الأسواق المالية والتخصصية والموازنة التقشفية كانت في غاية السوء.

لقد كان الصندوق ولا يزال يدافع عن مشروطيته تحت ذرائع فصل السياسة عن الاقتصاد وإبعاد دور الدولة السياسي في التدخل في الشون الاقتصادية، ولكننا من جانب آخر نرى أن الصندوق يمنح قروضه على أسس سياسية وأيديولوجية. أن السياسة تلعب دوراً كبيراً في منح قروض صندوق النقد الدول. أن الصندوق يحاسب الدول النامية عن تدخلها السياسي في الشؤون الاقتصادية ويغمض عينيه عن القرصنة والقسرية السياسية في فرض مشروطياته. أن مساندة الصندوق للتخصيص ولتحرير الأسواق المالية ولإطلاق حرية الأسواق في تحديد أسعار الفائدة وإلغاء الدعم. كل ذلك مرتبط بقضايا سياسية وابعاد أيديولوجية تروج للفكر الرأسمالي العالمي .

أن سياسات صندوق النقد الدولي وشروطه لا تستهدف فقط طبيعة هذه الشروط ووسائل فرضها، ولكن أيضاً كيفية إعدادها وإذا كانت هذه الشروط قد ولدت ضغينة وأدت إلى أن تصبح سياسات الصندوق مغضوب عليها من قبل شعوب العالم النامي، فهي من جهة أخرى لم تولد النمو الاقتصادي المطلوب. أن الأموال التي يقدمها صندوق النقد لتحرير أموال تستخدم لسد المديونية أنه اقتصاد سيء بحق.

أن هذه المشروطية إضافة إلى قيامها على فكرة الاستبدالية وعدم تحفيزها للنمو، فإنها ألزمت الدول النامية بتحرير أسواقها وإتباع سياسة تقشفية دفعت اقتصادات الدول النامية لدفع تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

أن المطلوب إصلاح سياسات الصندوق لجعل البلدان النامية تُسهم في صياغة السياسات التي ستطبق عليها وفي صياغة استراتيجية تنميتها مع إعطاء سياسات الصندوق الأهمية الكبرى لأنشطة الرعاية الاجتماعية والتنمية المستدامة والفقر والأمن البشري.

أن الصندوق مطالب كذلك بإعطاء مزيد من الحرية للدول للوصول إلى المعلومات ومطالب بشفافية أكبر في عملية صنع قراراته وأن لا يخفى ما يجري في المفاوضات التي تهم اقتصادات الدول النامية.

لقد آن الأوان لوضع أداء المؤسسات الدولية تحت الرقابة في أدائها وفي عملية صنع قراراتها، أنها أي المؤسسات الاقتصادية الدولية يجب أن تخضع لمسؤولية المجتمع المدني في مراقبة تصرفاتها، أما حق التصويت في المؤسسات الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية الدولية فيجب أن يعاد النظر فيه كلياً، لأن البلدان النامية لا صوت لها في هذه المؤسسات، ويجب أن يكون التصويت في هذه المؤسسات على غرار التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

يجب أن يعيد الصندوق النظر في سياساته التي تترك البلد النامي أشد فقراً وتحمله من الديون ما لا يتحمله اقتصاده من أغناء طبقة النخبة في البلد النامي من الموالين لسياساته .

ان الاقتصاد السيئ لسياسات الصندوق لم تعد مقبولة من قبل الدول النامية، وهذا ما عبرت عنه قمة دول الجنوب الأولى المنعقدة في كوبا عام 2002 وقمة الجنوب الثانية المنعقدة في الدوحة عام 2005 وهذا ما برهنته الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة.

لقد آن الأوان لكي يدرك الصندوق أن التعصب لاقتصاد السوق قبل اكتمال مؤسساته سياسة اقتصادية سيئة . لقد آن الأوان لخبراء الصندوق لإعادة قراءة أطروحة ادم سميث القائلة (بان الأسواق تؤدي بحد ذاتها إلى نتائج فعالة) في ضوء النتائج التي توصل إليها عدد من حاملي جائزة نوبل للاقتصاد، تلك النتائج التي تؤكد بأن الأسواق لا تعمل بكفاءة إلا تحت ظروف وشروط معينة وأن نواقص السوق وعدم اكتمال مؤسساته دون عمل الأسواق بكفاءة .

وعليه فإن خبراء الصندوق عليهم الرجوع إلى هذه الأطروحات وأطروحات ستينغلتز الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد القائلة متى كان الإعلام ناقصاً أو كانت الأسواق غير مكتملة لا يكون التوازن التنافسي في حالته المثلى.

رابعاً: اخفاقات اقتصاد السوق الحر في ضوء سياسات صندوق النقد الدولي ونقائص اقتصاد العولمة

مع نهاية أزمته الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة تسارعت التطورات الاقتصادية العالمية لتأخذ شكل هندسة جديدة للاقتصاد العالمي، تمخضت هذه الهندسة عن اقتصاد جديد هو اقتصاد العولمة أو الاقتصاد العابر للحدود والعابر لمقومات السيادة واقتصاد العولمة يعبر عن تطور الرأسمالية من رأسمالية قائمة على اقتصادات متنافسة ومتمحورة على الذات وعلى سلطة الدولة القومية إلى راسمالية مالية قائمة على النماذج وعلى أيديولوجية التعصب الأعمى للسوق . وطبقاً لاقتصاد العولمة يتم تناول الرساميل والمنتجات والتكنولوجيا من فوق الحدود تجاوزاً وتخطياً لمقومات السيادة لسلطة دول الأمة.

ان مرجعية اقتصاد العولمة هي أيديولوجية التعصب الأعمى للسوق الحرة ، تلك الأيديولوجية التي تعطل عمل علم الاقتصاد كعلم اختيار، كما أنها لا تؤمن بوجود أي نواقص للسوق، ولا تؤمن بالأسباب التي تجعل الأسواق لا تعمل بمثل الكمال الذي تدعيه النماذج التبسيطية لاقتصاد العولمة. وعليه فان اقتصاد العولمة يهمل حقيقة اقتصادية أثبتها العلم الحديث وهي أن الأسواق لا تعمل بكفاءة إذا لم يكن الإعلام كاملاً والمنافسة كاملة والأسواق تنافسية.

ونظراً لعدم وجود الإعلام والمنافسة الكاملين لا بد أن تتدخل لتصحيح وسد نواقص الأسواق. أن اقتصاد العولمة الذي يقوم على أيديولوجية التعصب الأعمى لاقتصاد السوق الحر يفترض وجود إعلام ومنافسين كاملين، في حين أن المنافسة محدودة والإعلام بعيد عن الكمال في الدول النامية عموماً.

ان مرجعية اقتصاد العولمة المستوحاة من أيديولوجية التعصب الأعمى للسوق الحر، تستند إلى فرضية اقتصادية خاطئة مفادها أن السوق تفضي إلى أكثر النتائج فاعلية وإلى التخصيص الكفؤ للموارد وليس هناك حاجة لتدخل الدولة في السوق لترشيد القرارات الاقتصادية بما فيها تلك القرارات النمو الاقتصادي. ان سياسات توافق واشنطن هي تلك السياسات الاقتصادية التي اتفقت عليها وزارة الخزانة الأمريكية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي يجب تبنيها للتحول نحو اقتصاد السوق . ولقد فات خبراء اقتصاد العولمة أنه إذا كانت الأسواق في قلب اقتصاد العولمة فالدولة أيضاً لها دور إيجابي في هذا الاقتصاد تؤديه لا لصالح مصالح الشركات متعدية الجنسية ولا لصالح مصالح مراكز الرأسمالية العالمية ولا لصالح مصلح الأسرة المالية الدولية بل لصالح من لا تمكن السوق من خدمتهم وتوفير الحماية لهم وسد حاجاتهم من السلع الأساسية وتوفير أنشطة الرعاية والأمن البشري والأمن الاقتصادي لهم.

كما أن مكافحة الفقر تستوجب تدخل الدولة ولا يمكن مكافحة الفقر طبقاً لنظرية اقتصاديات التداعيات. لقد أخفق خبراء اقتصاد العولمة في استنباط أيديولوجية تعتبر الدولة والسواق في حالة تكامل، كما أخفقوا في إعادة اختراع دور الدولة لجعلها أكثر فاعلية وانفتاحاً في اقتصاد العولمة .

ان اقتصاد العولمة يحول دون بناء الأمن الاقتصادي لدول الجنوب عموماً لان اقتصاد العولمة يقوم على خليط عجيب من الأيديولوجية التعصب لاقتصاد السوق الحر والاقتصاد السيئ المستوحى من سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية وحدية النمط ووحيدة القياس وهي التي يطلق عليها بسياسات توافق واشنطن – وهذه السياسات تفرض قسراً على البلدان النامية ضمن مشروطيات توافق واشنطن.

وعليه فالصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة تستمد قوتها من الأضرار الجسيمة التي خلفها هذا الخليط العجيب من الإيديولوجية والاقتصاد السيئ فإذا

كانت مظالم الإيديولوجية تتجلى في المخاطر الجسيمة الناتجة عن ابعاد الدولة عن سد نواقص الأسواق وابعادها عن عملية عقلنة وترشيد القرارات الاقتصادية وابعادها عن عملية عقلنة وترشيد القرارات الاقتصادية وابعادها عن اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الاقتصادي والأمن البشري والتنمية المستدامة، فإن مظالم الاقتصاد السيئ أكثر خطورة لأنها نابعة عن سياسات المؤسسات الدولية التي تفرض قسراً على الدول النامية كالمظالم الناتجة عن سياسات التخصيص وسياسات تحرير أسواق المال وسياسة تحرير التجارة .

فالنظام التجاري العالمي الذي تقوده منظمة التجارة العالمية يلزم الدول النامية بفتح أسواقها أمام سلع وخدمات واستثمارات الدول الصناعية المتقدمة تحت شعار حرية التجارة، ولكن في الوقت ذاته تستمر البلدان الصناعية المتقدمة بحماية أسواقها بطرق الحماية التقليدية أو بطرق الحماية الجديدة (معايير العمل، معايير البيئة، معايير المواصفات).

ومن شأن هذه السياسات أن تحطم الصناعات الوطنية وتزيد البطالة والانكماشات الاقتصادية، فضلاً عن أن هذه السياسات تجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراء. وعليه فإن مظالم النظام التجاري العالمي تتجلى في دفع البلدان النامية بإزالة حواجزها الجمركية في الوقت الذي تحتفظ فيه أسواق البلدان الصناعية المتقدمة بهذه الحواجز الجمركية .

ومن المظالم الرئيسية للنظام التجاري العالمي هو أنه أغفل أن الدول الصناعية والحديثة التصنع تبت اقتصادها في ظل حماية حقيقية لصناعات ولم تحرر أسواقها إلا بعد أن اكتسبت قدرة تنافسية عالية كي تواجه المنافسة الخارجية .

وعليه فإن التحرير السريع للتجارة وإكراه البلدان النامية على الانفتاح أمام منتجات ذات قدرة تنافسية عالية أدى إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة يأتي في مقدمتها فقدان أمنها التجاري وتحطيم منصاتها التجارية وتحطيم صناعتها الوطنية بسبب عدم قدرتها التنافسية على منافسة الصناعات الأجنبية.

فعندما تحدث الأزمة الاقتصادية نتيجة سياسات التخصص والتحرير التي يوصي بها الصندوق ، فإن خبراءه يوصون بسياسات للموازنة مفرطة في التقشف وسياسات نقدية تقييدية مفرطة في التأكيد على رفع سعر الفائدة ونتيجة هذه السياسات مزيد من تقليص الطلب الإجمالي ومزيد من الانكماش الاقتصادي.

ان تطبيق نظريات اقتصادية مغلوطة من قبل صندوق النقد الدولي أدى إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة وأدى إلى تحمل فقراء البلدان النامية تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة لأن النتيجة الحتمية لهذه السياسات مزيد من البطالة.

لقد فات خبراء اقتصاد العولمة أن وصفات هذا الاقتصاد لمعالجة الانكماش الاقتصادي من خلال سياسات التقشف (خفض العجز ، زيادة الضرائب ، تقليص الإنفاق ، رفع معدلات الفائدة) غير صحيحة استتبعت بطالة كثيفة ولدت مشاكل مستعصية للتفكك الاجتماعي والسياسة الخاطئة الأخرى للصندوق هي سياسة الإقراض في وقف الأزمات. فالصندوق لا يسلف أموالا ولا يمنح قروضاً للدول النامية إلا إذا تقيد البلد المقترض بسياساته الاقتصادية وتدابيره التقشفية. والتي تؤدي إلى انكماشات أو إلى ما هو أسوء .

كما أن إعادة جدولة الديون في نادي باريس لا تتم إلا بعد تلبية الدولة طالبة إعادة الجدولة لكل شروط الصندوق.

ان اقتصاد العولمة تؤمن بنظرية اقتصاد التداعيات التي لا وجود لها إلا في عقول خبراء الصندوق ، ونظرية اقتصاد التداعيات تقول أن اقتصاد السوق يقود الاقتصاد نحو الفاعلية وتحفيز النمو الاقتصادي، وأن منافع النمو الاقتصادي تتساقط أخيراً كالشلال حتى تصل أكثر الفقراء فقراً دون الحاجة إلى تدخل الدولة، وإذا كانت محاربة الفقر على المدى الطويل تستوجب النمو الاقتصادي فهذا صحيح ، ولكن على المدى القصير لا بد من تدخل الدولة عن طريق أنظمة الرعاية الاجتماعية وغيرها من الأنشطة التي تساعد على تقليص حالات الفقر .

كما أن سياسات اقتصاد العولمة أهملت الأمن البشري والتنمية المستدامة ولم تبدي اهتماماً بالفقر والتفاوت في توزيع الدخول وأنشطة الرعاية الاجتماعية، وقضايا البطالة والأجور ومستويات المعيشة . ان المفاعيل السلبية لهذه السياسات قد أحدثت تآكل في الرأسمال الاجتماعي وعرضت الاقتصاد الكلي لعدم الاستقرار. كما أغفلت سياسات الصندوق بعض المبادئ الاقتصادية المتعلقة بأسلوب معالجة الانكماش والركود الاقتصادي الناتج عن عدم كفاية الطلب الإجمالي وإغفال دور الدولة في تنشيط الطلب الإجمالي من خلال السياسات النقدية التوسعية بتخفيض معدلات الفائدة ومن خلال سياسة الموازنة التوسعية (تخفيض الضرائب ، زيادة الإنفاق) لقد أغفل الصندوق حقيقة أن الأسواق لا تعمل في الغالب جيداً وإنها تقضي إلى بطالة كثيفة وإنها غير قادرة علة تزويد البلاد بالأموال الضرورية لمساعدتها على النهوض بالاقتصاد، ولذلك لا بد للدولة أن تتدخل عن طريق السياسة النقدية والمالية التوسعية.

وحتى قروض التصحيح البنيوي التي يقدمه البنك الدولي، فإنه لا يفعل ذلك إلا بعد موافقة الصندوق وقبول الدولة التي يقدم لها القرض بشروط الصندوق كان من المفروض بالصندوق أن يقدم أموالاً للدولة التي يعاني اقتصادها من أزمة اقتصادية لمساعدتها للعودة إلى وضع الاستخدام التام، إلا أنه بات يقدم قروض لتعميق الانكماشات باشتراطية تطبيق سياسات نقدية ومالية تقشفية مبالغ فيها .

لقد فشل الصندوق في مهمته الرئيسية وهي تحقيق الاستقرار الاقتصادي أن سياسات صندوق النقد الدولي تركت قضية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وانصب اهتمامها على محاربة التضخم للحيلولة دون هبوط سعر صرف عملة مرتفع مبالغ فيه لتمكين الدائنين من استرداد ديونهم دون خسارة.

ان شروط الصندوق لا تضعف الاقتصاد على المدى القصير فحسب بل أنها تعرض الاقتصاد لأزمات وتهدد بتفاقم هذه الأزمات وبالتالي تزيد من صعوبة تسديد القروض القصيرة الأجل التي يعطيها الصندوق .

كما أن زيادة الفائدة في اقتصاد يعاني من أزمة يزيد من تباطؤ معدلات النمو وبالتالي كذلك يضعف قدرة الاقتصاد على سداد ديون الصندوق القصيرة الأجل.

أما المظالم الناتجة عن سياسة التخصيص فتتجلى في العديد من العواقب الوخيمة العبثية. أن الصندوق أوصى بالإسراع في التخصيص متجاهلاً أنه يجب أن تتوفر بعض الشروط الهامة المسبقة كي يمكن التخصيص من الإسهام في تنمية الاقتصاد.

لقد بنى الصندوق سياسة التخصيص على أيديولوجية ضعيفة مفادها الإسراع في التخصيص. وكانت نتائج التخصيص سلبية، حيث ان التخصيص لم يجلب الفردوس الاقتصادي ولم يجلب الفوائد والمنافع الموعودة بل خلق من البطالة أكثر مما خلق من وظائف جديدة.

إن إخفاقات سياسات التخصيص في تحقيق المنافع الموعودة جلب العداء لفكرة التخصيص. ولقد فات الصندوق أن الكثير من أنشطة القطاع العام وأنشطة الدولة موجودة لأن الأسواق لا تعمل بكفاءة.

كما رافق التخصيص نهب الأصول، إشاعة الفساد، ولد احتكارات جديدة، ولد بطالة كما أن التخصيص تم على حساب المستهلكين والطبقة العاملة والموظفين. وأن التخصيص ألغى وظائف دون أن يعير أي اهتمام لكلفة الأمر على المجتمع. فالبطالة توكلها تكاليف اجتماعية لا تأخذها المؤسسات الخاصة بعين الاعتبار . كما أن التخصيص لا يوفر حماية للعمل ضد البطالة أي لا توجد أنظمة ضمان للبطالة في عملية التخصيص. والبطالة لا تزيد من مداخيل البلد بقدر ما تؤدي إلى هبوط الطلب الإجمالي.

وفيما يتعلق بالمظالم الناتجة عن تحرير أسواق الرساميل والعواقب العبثية الوخيمة الناتجة عن السرعة من تحرير أسواق الرساميل فيلاحظ أن سياسات تحرير أسواق الرساميل بسرعة قد أدى إلى تدفق الرساميل المضاربة إلى تلك الأسواق ولكنها انسحبت فجأة مع أول شرارة أزمة مالية تاركة ورائها عملات منهارة وأنظمة مصرفية منهكة. ان تحرير الأسواق المالية بالسرعة التي اشترطتها سياسات توافق واشنطن أدى إلى تدفق أموال إلى تلك الأسواق وخروجها منها بين ليلة وضحاها.

ان سياسات الصندوق التي أوصى بها في تحرير أسواق المال قبل تأسيس مؤسسات مالية قوية وقبل وضع ضوابط تنظيمية لحركة رؤوس الأموال الخارجة والداخلة اختفت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وتدويل الأزمات وانتشار عدواها بسرعة هائلة.

ان من الظلم أن يطلب من البلدان النامية التي يعمل نظامها المصرفي بالكاد أن تخا\طر بفتح اسواقها المالية. ان فتح الأسواق المالية بهذه السرعة هو قرار اقتصادي سيء لأن الرساميل المضاربة التي غالباً يتبع تدفقها وانحسارها تحرير الأسواق المالية تزرع الفوضى في طريق تدفقها إلى الداخل وفي طريق خروجها المفاجئ من الأسواق المالية.

وقد ربط الصندوق قروضه بمراحل تحرير الأسواق المالية فكل قسط يدفع مرتبط بمرحلة من مراحل تحرير السوق المالي .

كما أن عواقب الأزمات المصرفية ناتجة عن إلغاء تنظيم أسواق الرساميل أن تحرير الأسواق المالية يقتضي إلغاء التنظيمات الموضوعة لمراقبة حركة الرساميل المضاربة الداخلة والخارجة وحركة القروض القصيرة الأجل وكلها ليست سوى رهانات على تطور أسعار سعر الصرف ولا علاقة لها ببرامج التنمية في ذلك البلد. فهذه الأموال لا تستخدم في إنشاء المصانع وغيجاد وظائف جديدة.

ومن الظلم أن يطلب من الدول النامية تحرير أسواقها قبل إنشاء مؤسسات مالية قوية وجهاز مصرفي محكم ومؤسسات مالية محكمة ما دامت البلدان الصناعية المتقدمة لم تحاول تحرير أسواق الرساميل إلا في مرحلة متأخرة من تطورها.

ان اقتصاد العولمة يطرح حجج خداعة بالقول أنه بدون تحرير أسواق رأس المال لا يمكن للدولة من اجتذاب الرساميل الأجنبية وخصوصاً التوظيفات المباشرة. أن هذه الحجة غير صحيحة لأن هناك دول عديدة تتسابق رؤوس الأموال على التوظيف منها مع أنها لاتملك حتى أسواق مالية بمعنى الكلمة. فالصين أرجأت تحرير أسواق الرساميل التام مع أنها .... الرساميل الأجنبية . وعليه فإن تحرير الأسواق المالية ليس ضرورياً لاجتذاب الأموال الأجنبية.

كما أن دعاة التحرير يقدمون حجة أخرى مدعاة للسخرية بالقول أن التحرير يعزز الاستقرار عن طريق تنويع مصادر التمويل ولكن الملاحظ أن تحرير السواق المالية جلب عدم الاستقرار الاقتصادي في جنوب شرق آسيا ولما تعمقت الأزمة امتنعت المصارف والمؤسسات عن تقديم القروض لأن أصحاب المصارف لا يفضلون إقراض المؤسسات التي يمر اقتصادها بأزمات ويفضلون إقراض من ليس له حاجة للمال.

فعندما تواجه البلدان صعوبات، يسحب المقرضون الأجانب أموالهم وهكذا فإن التحرير السريع قبل إنشاء مؤسسات مالية قوية يؤدي إلى عدم الاستقرار، وعدم الاستقرار يسيء إلى النمو وأن الفقراء يتحملون القسط الأكبر من تكاليفه.

وحتى ولو أدى تحرير الأسواق المالية إلى جذب الاستثمارات والتوظيفات الأجنبية، فإن المؤسسات الأجنبية تستعمل

قدرتها الاحتكارية وقدرتها التنافسية للقضاء على المنافسين المحليين وتستخدم قدرتها الاحتكارية وقدرتها الاحتكارية لرفع الأسعار. وعليه كما أن لهذه التوظيفات مفاعيل سلبية أخرى، فهذه التوظيفات قد تخلق جيوب من الشراء

(خلـف اقتـصاد ثنـائي) أي اقتـصاد فيـه جيـوب مـن الشراء ومتطـور ومـرتبط بالتوظيفات واقتصاد متخلف.

كما أن تدفق الرساميل الكثيف يولـد بـسبب ارتفـاع في قيمـة العملـة النقـد يجعل المستوردات ارخص والصادرات أغلى.

ان فرض تحرير الأسواق المالية قبل إقامة مظلات الأمـان وقبـل إقامـة إطـار تنظيمي مناسب وقبل إقامة مؤسسات مالية قويـة، وأن تحريـر التجـارة قبـل زيـادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنيـة وأن التخـصص مقبـل تحفيـز المنافـسة ووضـع الأنظمة اللازمة وقبل وضع الأسس الجوهرية لخلق وظائف جديدة.

إنما ينطلق من أيديولوجية التعصب الأعمى للـسوق الـتي تـؤمن بـات قـوى السوق تقود نحة الفاعلية. ان علم الاقتصاد الحديث أوضح الـشروط الـتي يمكـن في إطارها أن تقود قوى السوق الاقتصاد نحو الفاعلية.أن علم الاقتـصاد الحـديث قـد أوضح أن اليد الخفية تعمل بصورة ناقصة كما أن الإعـلام ناقـصاً والأسـواق غـير كاملة وعند ذلك تكون تـدخلات الدولـة مرغـوب فيهـا لتحـسين فاعليـة الـسوق وتلافي إخفاقاته. ان إخفاقـات الـسوق صـحيحة متـى كانـت تلـك الـشروط غـير متوفرة.

ان تحرير الأسواق الماليـة وإلغـاء تنظـيم أسـواق الرسـاميل أدى إلى عواقـب الأزمات المصرفية وما نـتج عنهـا مـن ركـود اقتـصادي وبطالـة وإفـلاس شـركات وتدمير المنصات الصناعية للاقتصاد الوطني. ان تحريـر الأسـواق هـو الـذي تـسبب بأزمات مالية مدمرة للاقتصاد العالمي كما أن إلغاء التنظيمات المصرفية على حركـة الرساميل المضاربة الداخلة والخارجـة القـصيرة الأجـل أسـهم في تعميـق الأزمـات المصرفية وحطم عملات الدول التي غادرتها تلك الرساميل بسرعة مذهلة وبـصورة فجائية . أن هذه الرساميل لا علاقة لها بقضايا التنمية بقدر مـا هـي رهانـات على معدلات اسعار الصرف فلا يمكن لهـذه الأمـوال أن تـستثمر في الأنـشطة الإنتاجيـة

للاقتصاد الوطني والأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ما هي إلا انعكاس لهذه السياسات الاقتصادية السيئة.

السرعة في التخصيص غير المقترنة بالمنافسة والتنظيم يؤدي إلى نتائج اقتصادية مدمرة وخاصة نشر البطالة وعدم خلق وظائف جديدة خاصة في حالة عدم وجود أنظمة حماية ضد البطالة، ان التخصيص يؤدي إلى نشر البطالة والبطالة تؤدي إلى تكاليف اجتماعية لا تأخذها المؤسسات الخاصة بالاعتبار.

ان اقتصاد العولمة يفرض السرعة بالتخصيص قبل توفر بعض الشروط الهامة المسبقة كي يتمكن التخصيص في الإسهام في تنمية الاقتصاد كما ان التخصيص إذا لم ترافقه مؤسسات تنظمه يؤدي إلى استبدال احتكار الدولة باحتكار جديد (احتكار المؤسسات الخاصة).

ان اقتصاد العولمة يؤمن باقتصاد التداعيات، ويؤمن أن سياسة التحرير والتخصيص ستجلب النمو الذي يساعد الفقراء وكان يرفض البراهين التي تدحض هذا الاعتقاد.

ان اقتصاد العولمة مواليا لصالح الأسرة المالية ويعكس أنماط تفكير الأسرة المالية وينظر إلى المشاكل من زاوية إيديولوجية الأسرة المالية .

خامساً : تأثيرات وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية

انتشرت تداعيات وتأثيرات الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود اقتصادي عالمي إلى اقتصادات الدول المتقدمة عموماً والدول النامية ومنها الاقتصادات العربية.

وعلى المستوى العالمي، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة ، وزادت معدلات البطالة وتوقف تنفيذ العديد من المشروعات، وتأثرت الأسواق المالية، وتكبدت عدد من الدول خسائر كبيرة في إصولها المالية المستثمرة في الخارج، وانهارت العديد

من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية، وحدثت تقلبات واسعة النطاق في أسواق المال العالمية .

وتأثرت التجارة الدولية إستيراداً وتصديراً بتداعيات الأزمة. وحدث إختلال في السيولة الدولية، وكاد النظام المالي العالمي أن ينهار لولا صفقات الانقاذ من قبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، ولولا السرعة في تدخل الحكومات بتوفير السيولة اللازمة للحيلولة دون انهيار المزيد من المؤسسات المالية والعقارية والإنتاجية .

وفي ضوء ذلك، قامت مجموعة دول العشرين لبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي بوضع قواعد جديدة للمؤسسات المالية والمصرفية تعزز دورها في تفعيل السوق المالية العالمية.

أما بشأن تداعيات الأزمة على الاقتصادات العربية فإنها تتوقف على جملة عوامل من أبرزها :

1. مدى ارتباط الاقتصادات العربية بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية وبالأسواق الاقتصادية والمالية الدولية وبالدورات التجارية التي تحدث في الدول المتقدمة.
2. طبيعة الاقتصادات العربية ودرجة إنفتاحها على الاقتصاد العالمي استيراداً وتصديراً واستثماراً ومصرفياً ومالياً.
3. طبيعة وكفاءة السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الاقتصادات العربية قبل وقوع الأزمة المالية العالمية.

وتتوقف عمق تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية عربياً على مجموعة عوامل منها من أهمها :

طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه وارتباطه بالاقتصاد العالمي. وفي هذا الاطار تنقسم الاقتصادات العربية إلى ثلاثة مجموعات:

فالمجموعة الأولى هي دول مجلس التعاون الخليجي التي تتسم بأنظمة مالية وتجارية ومصرفية منفتحة وذات انكشاف عالٍ على الأسواق المالية العالمية .كما تتميز هذه المجموعة بارتباطها الوثيق بالنظام المالي والمصرفي والتجاري العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدتها النفط والغاز والبتروكيمياويات، وبالنظام الاستثماري العالمي وهذه الدرجة العالية من الانفتاح جعلها أكثر عرضة للتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية. وتقدر خسائر الأسواق المالية الخليجية بـ (40) مليار دولار خلال النصف الثاني من عام (2008).

أما **المجموعة الثانية** من الدول العربية تضم كل من الجزائر، ليبيا، العراق، السودان واليمن. وهذه المجموعة تتميز أسواقها المحلية بكونها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية من خلال قنوات العائدات النفطية وإنتاج النفط وتطور أسعاره.

حيث أن الإنفاق الحكومي في دول هذه المجموعة مرتبط مباشرة بعائدات تصدير النفط.

أما **المجموعة الثالثة** التي تضم الأردن، تونس، المغرب، موريتانيا، سورية، مصر، لبنان، فإن اقتصادات هذه المجموعة يعتمد قطاعها المصرفي والمالي على الموارد المالية المحلية وبالتالي لا تتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالأزمة وبالتقلبات التي تحصل في أسواق المال العالمية، إلا أن هذه المجموعة تأثرت بالأزمة المالية العالمية من خلال القنوات التجارية والاستثمارية، حيث تعتمد صادرات هذه المجموعة على أسواق الدول المتقدمة.

كما أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها تناقصت كثيراً جراء الأزمة المالية العالمية. فضلاً عن تأثير دول هذه المجموعة بتناقص تحويلات العاملين وتناقص الدخل السياحي.

ولقد انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لدول هذه المجموعة وتراجع التدفقات المالية إليها مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وتراجع أداء قطاعها التصديري.

وفي ضوء شحة السيولة العالمية وما ترتب عليها من ارتفاع تكلفة الاقراض في الأسواق العالمية فقد لجأت دول هذه المجموعة إلى تمويل الموازنة من المصادر المالية في السوق المحلية .

واتسمت اقتصادات هذه المجموعة بتراجع نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص وتراجع الطلب على الائتمان المصرفي في ضوء انكماش الطلب الخارجي وانخفاض التجارة العالمية. وقامت المصارف التجارية في دول هذه المجموعة في اتباع سياسة تقييدية تتمثل في عدم التفريط في الموارد المالية المتاحة .

ويمكن اجمال تداعيات الأزمة على الاقتصادات العربية عموماً بالآتي:

1. انعكس الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2009 الذي بلغ 33 دولار للبرميل بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية العربية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط والداعم الرئيسي لاحتياطات مصارفها المركزية من العملات الأجنبية والمعزز لميزانيتها .

هذا وقد هبطت قيمة الصادرات النفطية العربية من (623) مليار دولار في عام (2008) إلى (379) مليار دولار في عام عام (2009). ويمثل ذلك انخفاضاً بمقدار (244) مليار دولار أي بنسبة 39٪.

ومنذ بداية عام (2009) قامت الدول العربية الأعضاء في الأوبك بتخفيض حصصها الإنتاجية بواقع (24,) مليون ب / ى .

2. هبوط عائدات النفط على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من (86, ٪) عام (2008) إلى (91,) عام (2009) ، حيث هبطت قيمة الناتج المحلي

الإجمالي للدول العربية من (1930) مليار دولار في عام (2008) إلى عام (2009) مليار دولار في عام (2009).

3. تراجعت التجارة الخارجية العربية في عام (2009) بالتراجع في نمو الاقتصاد العالمي، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النمو وتناقص معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع أسعار النفط إلى انخفاض الصادرات النفطية العربية، كما أدى إنكماش الطلب في أسواق الشركاء التجار بين الرئيسيين إلى إنخفاض الصادرات غير النفطية. وعليه هبطت قيمة الصادرات العربية الإجمالية من (1068) مليار دولار في عام (2008) إلى (726) مليار دولار في عام (2009) كما هبطت قيمة الواردات العربية الإجمالية من (705) مليار دولار في عام (2008) إلى (603) مليار دولار في عام (2009). كما انخفضت قيمة الصادرات البينية العربية من (93) مليار دولار في عام (2008) إلى (75) مليار دولار في عام (2009). أما قيمة الواردات العربية الإجمالية فقد هبطت من (84) مليار دولار في عام (2008) إلى (68) مليار دولار في عام (2009). أما متوسط التجارة البينية العربية فقد هبط من (85) مليار دولار في عام (2008) إلى (71) مليار دولار في عام (2009).

4. انخفاض قيمة الأصول العربية المستثمرة في الخارج وارتفاع قيمة الالتزامات الخارجية لعدد من الدول العربية.

5. تراجع نمو الائتمان والتمويل المتوفر وتراجع نمو طلبات الاقتراض المصرفي.

6. تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقف عدد من المشاريع المحمولة من خلال مصادر التمويل الدولي.

7. تراجع تحويلات العاملين وتراجع الدخل السياحي (عوائد السياحية) لبعض الدول العربية ذات العلاقة.

8. تراجع أداء أسواق المال والعقار في الدول العربية الخليجية.

يتضح من خلال تحليل وتداعيات الأزمة على الاقتصادات العربية، أن القنوات التي تأثرت بها الاقتصادات العربية بتداعيات الأزمة هي:

1. قنوات التجارة الخارجية (قنوات الاستيراد والتصدير).
2. قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشرة الواردة والصادرة.
3. قنوات الاقتراض الأجنبي، أي قنوات الاعتماد على موارد الاقراض الأجنبي لتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية.
4. قنوات تحويلات العاملين والقنوات السياحية (قنوات الدخل السياحي).
5. قنوات القطاع النفطي ممثلاً في الطلب على النفط وعائدات التصدير.
6. قنوات الأسواق المالية ودرجة انكشافها على الأسواق المالية العالمية.
7. قنوات اسعار الصرف الأجنبية وطبقاً لمدى تأثر الاقتصادات العربية بتداعيات الأزمة المالية ، وطبقاً لقنوات تأثير التداعيات، يمكن الأزمة العالمية والدرس المستفيد ....

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية من خلال تداعياتها على الاقتصادات العربية جملة قضايا كدروس مستقبيلة من أهمها:

- مخاطر الاعتماد على مصدر واحد هو النفط لتوليد القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.
- مخاطر تنامي الاقراض المصرفي خلال أعوام الطفرة النفطية وزيادة عوائد صادرات النفط.
- مخاطر تزايد الاعتماد الكبير على التمويل من الخارج (مصادر التمويل الدولي).
- مخاطر توظيف واستثمار الأموال العربية في مراكز الدول المتقدمة.
- مخاطر تناقص الدور الرقابي للدول على المؤسسات المالية والمصارف والأسواق المالية.
- مخاطر الاعتماد على آليات السوق الحرة بلا ضوابط وقيود.

- مخاطر غياب دور الدولة الإنمائي.
- مخاطر الاعتماد المتزايد على برامج التثبيت المالي والاقتصادي على حساب الاصلاحات الهيكلية وبرامج التنمية الداعمة للنمو والتشغيل.
- مخاطر الانفتاح غير المقدي على أسواق المال العالمية.
- مخاطر غياب الاصلاحات الهيكلية في جانب النفقات العامة والايرادات العامة .
- مخاطر التباطؤ في إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وبما يؤدي إلى عدم الحفاظ على الوضع المالي والمصرفي القابل للاستدامة.
- مخاطر عدم تحقيق الكفاءة في السياسة المالية والنقدية ومخاطر عدم التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية.
- مخاطر عدم تبني اجراءات ادارة الاقتصاد الكلي.
- مخاطر فقدان الشفافية المالية والمصرفية.
- مخاطر الاستمرار في سياسات الاقراض العشوائية غير النظامية.
- مخاطر عدم تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر.

ولمواجهة تداعيات الأزمة الحالية والأزمات المستقبلية. لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية:

- تعزيز الهيئات التنظيمة والرقابية على النظم المصرفية والمالية على المستوى الوطني.
- الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.
- استخدام أدوات إدارة الاقتصاد الكلي.
- تجاوز الاصلاحات الخاصة بالتثبيت الاقتصادي والمالي وإلى تبني الإجراءات والسياسات الكفيلة بتصحيح اختلالات الاقتصاد الوطني وتبني البرامج التنموية الداعمة للنمو والتشغيل.
- إعادة إحياء دور الدولة الإنمائي.

- الحفاظ على الوضع المالي القابل للاستدامة وتخفيف الكفاءة في السياسة المالية من جانب الإنفاق.
- تعميق إصلاح الجهاز المصرفي من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي الخاص والعام واجتذاب المهارات المصرفية وتطوير السوق المحلية لرأس المال والرقابة عليها.
- إعادة صياغة سياسات الاقراض بما يتفق وشروط غير المنتظمة والعمل على تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر.
- زيادة الشفافية المصرفية أمام المستثمرين والمودعين إزاء المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية وتعزيز الدول الرقابي على الأنظمة المصرفية المحلية لتجنب المخاطر المستقبلية.
- القيام بالإصلاحات الهيكلية في مجال ترشيد الإنفاق العام وتحسين الشفافية المالية، والقيام بالإصلاحات في جانب الواردات من خلال رفع مستوى الايرادات الضريبية وزيادة نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي الوطني وتقليص التكاليف الإدارية ومحاربة الفساد الإداري والمالي.
- إيلاء برامج التكامل الاقتصادي أهمية استثنائية لتخفيف التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية عموماً.

خاتمة

إذا سلمنا بأن العولمة هي حقيقة موضوعية فإنها بدون أدنى شك تحمل من الخيبات ما يثقل كاهل الدول النامية فالعولمة بهذه الخيبات تبرز ظرفنا كدول جنوب كمسافرين في قارب واحد وهو هذا الكوكب الذي نقطنه جميعاً ، ولكن المسافرين في هذا القارب إنما يبحرون بشروط متفاوتة جداً.

أقلية ضئيلة تسافر في قمرات فارهة بكل وسائل الراحة والتقنية والرعاية الصحية وشبكات الاتصال العالمية، وتتمتع بحمية غذائية وافرة ومتوازنة، وتستهلك ماء نظيفاً، وتحظى بعناية طبية راقية ووصول إلى الثقافة. وأغلبية ساحقة ومتألمة تسافر بظروف تشابه الرحلات البحرية المريعة لتجارة العبيد بين افريقيا وأمريكا في الماضي الاستعماري. وفي هذا القارب يسافر حوالي 85 ٪ مكدسين في عنابر وبيلة، وهم يعانون من الجوع والمرض واليأس والحرمان ......(الميت والحي).

إن مركب العولمة بكل ما يحمله من تعسف وجور يصعب عليه أن يبقى عائماً، ويسير في اتجاه يبلغ من فقدان المنطق والعقلانية أنه لا يمكنه ان يكون أهلاً للوصول إلى شاطئ الأمن الاقتصادي الدولي ويبدو بأن مصير هذا المركب هو إدخال دول الجنوب إنفاق هي إتفاق الأزمات والاضطرابات والبطالة والكساد.

ومن حقنا بل من واجبنا ، نحن شعوب الدول النامية أن تتعرف على مسار هذا المركب وإلى أين يبحر بنا بل وعلينا ان نقبض على المقود ونغير اتجاه مسار هذا المركب نحو شاطئ الأمن والاستقرار الاقتصادي ومن حقنا أن نعرف أين يذهب هذا المركب بالبشر الفانون (أهل الجنوب) وإلى أين يذهب الناس في اقتصاد العولمة اقتصاد الفوضى.

على مدى قرنين من الزمن، كرر على العالم الثالث خطاب اقتصادي منافق ووحيد، وفرضت علينا سياسة اقتصادية قسرية قادت اقتصاداتنا نحو مزيد من التبعية وعرضت هياكلنا الإنتاجية لمزيد من الاختلالات.

واليوم تفرض علينا العولمة سياسات اقتصادية قوامها اقتصاد سوق بلا مؤسسات سوق وبدون تنظيم وخصخصة قصوى وانسحاب للدولة من النشاط الاقتصادي ويتم تسويق هذه السياسات تحت غطاء شعارات وذرائع كلها تصب في إقناع شعوب العالم النامي بأن الكفاءة الاقتصادية لا تتحقق إلا عبر هذه السياسات.

وطبقاً لهذه السياسات، قامت البلدان المتقدمة، وبشكل خاص مراكز الرأسمالية العالمية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات المستفيدة من هذه السياسة وصندوق النقد الدولي بتصميم نظام اقتصادي معولم أكثر عداء بالنسبة لتقدم بلداتنا، وهو أيضاً النظام الأقل قبولاً للديمومة من أجل المحافظة على الحياة من الناحيتين الاجتماعية والبيئية والعولمة بهذا المعنى تشكل قمة الارهاب الاقتصادي.

لقد تم حبس العولمة في قميص قوة النيوليبرالية، وبهذه الصفة فإن العولمة تهدف إلى عولمة التنمية وإنما عولمة الفقر ، ولا تهدف إلى احترام السيادة الوطنية لدولنا، وإنما انتهاكها ، ولا تهدف إلى ترسيخ أواصر التعاون الاقتصادي بين الشعوب، وإنما "ليسلم بجلده من يستطيع" وسط منافسة غير متساوية في السوق، فالسوق هي التي تقرر من يصبح غنياً ومن يصبح فقيراً ، إنها النظرية الدارونية الاقتصادية الجديدة.

لقد أدت سياسات العولمة من خلال الترتيب الهيكلي النيوليبر إلى محصلة اقتصادية قوامها فشل اقتصادي ادخل اقتصادات الدول النامية في مأزق اقتصادي بالغ الخطورة . ومن واجبنا كشعوب رفض هذه السياسات من أجل إخراج اقتصاداتنا من هذا المأزق واتخاذ قرارات لا بد منها.

إن الفشل الاقتصادي واضح . ففي ظل سياسات نيوليبرالية (النظرية الدارونية الاقتصادية الجديدة) يشهد الاقتصاد العالمي موجات من الاضطرابات والأزمات الاقتصادية كلها تنعكس سلباً على اقتصاد البشر القانون.

في أمريكا اللاتينية، حيث تم تطبيق النيوليبرالية لم يتجاوز النمو الاقتصادي للمرحلة النيوليبرالية أيضاً نصف ما تم إحرازه بسياسات تنموية تقودها الدولة. ولم يكن يقع على كاهل أمريكا اللاتينية ديون في بداية المرحلة اللاحقة للحرب. اليوم عليها ديون تبلغ نحو ما يزيد عن ألف مليار دولار والديون مقابل الفرد الواحد هي الأعلى في العالم. والفارق في الإيرادات بين الأغنياء والفقراء هي الأعلى أيضاً في العالم. هناك عدد أكبر من الفقراء العاطلين عن العمل والجائعين مما كان عليه في أسوأ فترات تاريخها. أما في أفريقيا فالحالة الاقتصادية باتت في غاية الحرج وان سياسات العولمة لن تنقد أمريكا اللاتينية أو أفريقيا ولا جنوب شرق آسيا من أزماتها الاقتصادية والنظرية الدارونية الاقتصادية الجديدة تطالبها كذلك بإلغاء دعمنا لسلعنا الزراعية ولصناعاتنا الوطنية .

ومع حلول النيوليبرالية لم ينم الاقتصاد العالمي بشكل أكبر من النواحي الفعلية، ولكن، خلافاً لذلك، تضاعف الاضطراب والمضاربة والديون الخارجية والتبادل اللامتساوي والاتجاه نحو حدوث أزمات مالية أكثر تكراراً والفقر واللامساواة بين الشمال الغني والجنوب المحروم.

الأزمات، عدم الاستقرار،الاضطراب، هي المصطلحات الأكثر استخداماً خلال السنوات الأخيرة في قاموس الحديث عن النظام الاقتصادي في ظل النظرية الاقتصادية الدارونية الجديدة التي تنطوي على تحرير حساب رأس المال للمضاربة في أسواق العملات الصعبة والمشتقات المالية .

واقتصاد العولمة (أو النظرية الاقتصادية الدارونية الجديدة) يطالب بلداننا بشفافية أكبر في المعلومات وبرقابة مصرفية فاعلة، ولكن هيئات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها لا تقدم معلومات حول نشاطاتها، وليس لها أي ناظم وتنفذ عمليات لأغراض سياسية بحتة .

في مناخ المضاربة في الأسواق المالية فإن تحركات رأسمال العالمي يتمكن من تحطيم اقتصادات الجنوب بسرعة هائلة، وهذا هو صلب ما تهدف إليه النظرية الاقتصادية الدارونية الجديدة .

وفي إطار هذه النظرية يتم إجبار العالم الثالث على حشد موارد مالية وعلى الاستدانة من أجل المحافظة على احتياطات بالعملة الصعبة بوهم مقاومة هجمات المضاربة، إلا إن هذه الاحتياطات كانت في نهاية الأمر عاجزة عن مقاومة هذه الهجمات، كما ثبت في الأزمة المالية حديثة العهد التي بدأت في جنوب شرق آسيا.

ويتواجد في الولايات المتحدة آلاف المليارات من الدولارات قادمة من احتياطات المصارف المركزية لدول العالم النامي وهذه الأموال هي بمثابة تحويل صافي من البلدان الفقيرة حيث تقدم باحتياطاتها تمويلاً رخيصاً وبعيد المدى لأغنى وأقوى بلد في العالم، وهي احتياطات يمكن استثمارها ليس في التنمية الاقتصادية فحسب، بل وفي التنمية الاجتماعية أيضاً.

إن نظام يجبر بلداناً فقيرة على تجميد موارد بالغة الحجم ، مع أنها بأمس الحاجة إليها من أجل حماية نفسها من الاضطراب المتولد عن النظام نفسه ، ويجعل الفقراء يمولون الأغنياء ، إنما هو نظام يجب إصلاحه ومقاومته بكل الوسائل ، وهنا ندعو المبشرين في الاقتصاد العربي لكي يعوا المخاطر التي ستتكبدها الاقتصادات العربية جراء تبشيرهم بأفكار النظرية الاقتصادية الدارونية الجديدة . نحن على ثقة في أنهم لا يعرفون عما يتحدثون ما دامت أفكارهم تتلائم وأفكار المؤسسات الاقتصادية الدولية .

ويعد صندوق النقد الدولي هو منظمة رمزية للنظام النقدي العالمي.

وفي الأزمة المالية الأخيرة أثبت صندوق النقد الدولي قصر نظره الشديد وتحركه أمام الأزمات بعد نشوبها وفرضه لإحكام مشروطيته التي تشل سياسات التنمية الاجتماعية للحكومات ، ويخلق لها مشكلات داخلية حادة ويمنعها من الحصول على الموارد في اللحظات التي هي أحوج ما تكون فيها إليها .

لقد حان الوقت لكي يطالب العالم الثالث بإصلاح سياسات صندوق النقد الدولي تلك السياسات التي لا توفر استقرار للاقتصاد العالمي وتعمل ليس من أجل تسليم أرصدة وقائية للمدينين ومنع وقوعهم في أزمات السيولة ، وإنما من أجل حماية الدائنين ونجدتهم.

أي عقلانية أو أي أخلاقية يمكن لها أن تكون في نظام نقدي دولي يسمح لبضعة فنيين تعتمد مناصبهم على الدعم المقدم من مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعددة الجنسية أن يصمموا من واشنطن برامج للضبط الاقتصادي متشابهة دائماً من أجل تطبيقها على التنوع الهائل من البلدان والمشكلات الملموسة للعالم الثالث .

من يتحمل المؤولية عندما تتسبب برامج الضبط بفوضى اجتماعية وتزرع الاضطراب في بلدان ذات موارد بشرية وطبيعية .

لقد آن الأوان بالنسبة للعالم الثالث للمطالبة بإلغاء هذه المؤسسة وما تمثله من فلسفة، واستبدالها بهيئة ناظمة للتمويل الدولي تعمل على أسس ديمقراطية وبدون حق لأحد بالنقض، لا تكون مدافعاً عن الدائنين والأغنياء حصراً، ولا تفرض شروطاً تدخلية وتسمح بتنظيم الأسواق المالية من أجل وقف المضاربة الفاضحة.

ولقد آن الأوان لوضع ضريبة محددة على العمليات المالية المضاربة في أسواق الدول النامية، وهي ضريبة من شأنها أن تسمح كذلك برصيد هائل وضروري، يزيد عن البليون دولار سنوياً لصالح التنمية الحقيقية والمستدامة والشاملة للعالم الثالث.

إن الديون الخارجية الواقع على كاهل البلدان النامية تبعث على الدهشة بحجمها الهائل، وبالية القهر الفاضحة وبالاستغلال الذي يترتب عليها وبالطريقة التافهة المقترحة من قبل البلدان المتقدمة لمواجهتها.

جزء كبير من هذه الديون الجديدة يمكن أن ينتقل من يد إلى أخرى بسهولة في الأسواق الثانوية، وهو في حالة تشتت أكبر وصعوبة أكبر للجدولة .

وترى بعض الدول مثل كوبا إن هذه الديون قد سددت إذ ما أخذت بعين الاعتبار الأسس التي تمت هذه الدون عليها ، والنمو الكبير والتعسفي لنسب فائدة الدولار في العقد السابق والانخفاضات في اسعار السلع الأساسية ، وهي المصدر الرئيسي لإيرادات البلدان التي ما تزال على طريق النمو. ما تزال الديون تغذي نفسها في حلقة مفرغة حيث يتم طلب قروض من أجل التمكن من دفع الفوائد .

وتؤكد مجموعة 77 بأن الديون ليست مشكلة اقتصادية، وإنما هي مشكلة سياسية ، وبالتالي تستلزم حلاً سياسياً . لا يمكن مواصلة التجاهل بأن الأمر يتعلق بقضية يجب أن يأتي حلها بشكل أساسي من جانب الذين تتوفر عندهم الموارد والسلطة لذلك : البلدان الغنية .

اما تسمي "مبادرة من أجل تقليص ديون البلدان عالية المديونية" تلك المبادرة التافهة التي لها اسم كبير ونتائج صغيرة جداً . الصفة الوحيدة التي تستحقها هي صفة "تافهة" ، إذ يتم اقتراح التخفيف (38. ٪) من مجموع ديون بلدان الجنوب ، وبعد نحو سبع سنوات من وضعها حيز التطبيق ، لم يصل الأمر إلا بأربعة بلدان من البلدان الثلاثة وثلاثين الأكثر فقراً لاجتياز هذه العملية المعقدة ، وكل ذلك من أجل تسديد نسبة من ديون العالم الأقل فقراً لا تتجاوز ما يعادل (33 ٪) مما يتم إنفاقه سنوياً في الولايات المتحدة وحدها في أدوات التجميل .

إن الديون الخارجية اليوم هي واحدة من كبرى العقبات أمام التنمية ، وهي قنبلة أخرى، للانفجار تحت أسس الاقتصاد العالمي في أي وضع أزمة اقتصادية .

أما التجارة العالمية فلا تزال تشكل أداة لهيمنة البلدان الغنية وعاملاً لتأبيد التفاوتات وزيادتها حدة ومسرحاً لتناحر شديد بين البلدان المتقدمة للسيطرة على أسواق الحاضر والمستقبل، وستظل عليه أكثر من ذلك يوماً بعد يوماً في ظل العولمة النيوليبرالية .

وينصح الخطاب الليبرالي للنظرية الاقتصادية الداروِنية الجديدة بالتحرير التجاري كصيغة وحيدة ومطلقة لتحقيق الفاعلية والتنمية. وحسب هذه الصيغة، يجب على جميع البلدان إزالة وسائل حماية أسواقها الداخلية، وليس من شأن الفوارق في النمو بين البلدان ، مهما كانت كبيرة ، أن تبرر الانحراف عن الطريق الذي تحاول تقديمه بدون خيار آخر ممكن ، بعد المفاوضات الشاقة في منظمة التجارة العالمية لا يعترف لأفقر البلدان من أجل دخولها الكامل في هذا النظام غير العادل إلا بفارق صغير في المهل.

في الوقت تتكرر فيه النيوليبرالية خطابها حول الفرص التي يتيحها الانفتاح التجاري، كان وزن البلدان النامية في الصادرات العالمية في عام (2000) أقل مما كان عليه قبل 45 سنة فالبرازيل مثلاً بمساحتها البالغة (58.) مليون كيلو متر مربع وعدد سكانها البالغ (168) مليون نسمة ، تصدر اليوم أقل بكثير مما تصدره هولندا، بمساحتها البالغة (50041.) كيلو متر وعدد سكانها البالغ (715.) مليون نسمة .

أما التحرير في التجارة فقد تمثل بشكل أساسي في رفع من جانب واحد لوسائل الحماية من قبل الجنوب دون أن تقوم البلدان المتقدمة بالمثل من أجل السماح بدخول صادرات العالم الثالث إلى أسواقها.

لقد دفعت البلدان الغنية التحرير في قطاعات استراتيجية مرتبطة بالسيطرة التكنولوجية، التي تتمتع فيها بالعوامل هائلة لصالحها يتولى السوق غير المنظم زيادتها. إنها الحالات الكلاسيكية لخدمات وتكنولوجية الإعلام والبيوتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية .

وخلافاً لذلك، لم تتمكن قطاعات كقطاعي الزراعة والنسيج ، ذات الأهمية البالغة بالنسبة بلدانا ولا حتى من إزالة القيود التي سبق وتم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي لأن هذه الإزالة الا تستجيب لمصالح البلدان المتقدمة .

وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OEEC)، وهي نادي أغنى البلدان يبلغ معدل الرسم الجمركي الذي يطبق على صادرات الصناعة التحويلية النامية أربعة أضعاف ما يطبق على بلدان هذا النادي نفسها. يقوم في وجه بلدان الجنوب سور من الحواجز غير الجمركية .

لقد تم في التجارة العالمية إحلال خطاب منافق ليبرالي ينسجم مع الحمائية الانتقائية التي تفرضها بلدان الشمال.

وما تزال المنتجات الأساسية تشكل الحلقة الأضعف في التجارة العالمية . تمثل هذه المنتجات بالنسبة لسبعة وستين بلداً من بلدا الجنوب ما لا يقل عن (50٪) من إيراداتها من الصادرات.

إن الموجة النيوليبرالية قضت على البنى الدفاعية لعلاقة تبادل المنتجات الأساسية، والقوى السوق سمحت بالمزيد في التشوهات ، حيث أدت إلى التخلي عن اتفاقيات السلع الأساسية وغيرها من الصيغ الدفاعية الرامية لمحاربة التبادل التجاري غير المتساوي .

لهذا السبب نجد بأن منتجات كالسكر والكاكاو والبن وما شابهها تتمتع اليوم بقدرة شرائية تبلغ (20 ٪) مما كان عليه عام 1960 ، ولا تكفي حتى لتلبية تكاليف إنتاجها .

لقد عبر اجتماع سياتل والدوحة الفاشلين عن ضرورة إعادة النظر في اتفاقيات جولة أوروغواي التي أضرت بقطاعات متزايدة في بلدان الجنوب وفي الوقت الذي تنادي فيه الولايات المتحدة بجولة جديدة للمفاوضات التجارية من أجل تحقيق درجة أرقى في سلم التحرير التجاري نراها تطبق قانونها التمييزي حول التجارة الخارجية، والذي يشمل أحكاماً كالحكم الذي يسمى "سوبر 300" وهو نموذج عن التمييز والتهديد بفرض عقوبات بحق بلدان أخرى لأسباب تبدأ من التطبيق المزعوم لحواجز أمام منتجات أمريكية وحتى الوصف التعسفي والمنفي في كثير من الأحيان الذي تريده هذه الحكومة إطلاقه على حكومه أخرى حول

موضوع حقوق الانسان وحقوق الصحة والبيئة في المؤتمرات المناهضة للعولمة في برتواللبغري وفي كوبا وفي سياتل وقع تمرد على النيوليبرالية، كانت مقدمته رفض محاولات فرض اتفاق متعدد الأطراف للاستثمارت. إنها تعبيرات عن أن الأصولية السوقية العدوانية، التي ألحقت خسائر هائلة ببلداننا ، تبعث رفضاً عالمياً قوياً ومحقاً.

النظام الاقتصادي العالمي في ظل النظرية الاقتصادية الداروينية الجديدة يعمل بالنسبة 20 ٪) من السكان ، ولكنه يستثني ويذل ويحط من قدر (80 ٪) الباقيين.

لا يمكننا أن نستسلم للنظرية الاقتصادية الداروينية الجديدة التي تدفعنا للركوب في قطار العولمة كمؤخر للجيش متخلف وفقير ومستغل وضحية العنصرية وكره الأجانب وممنوع من الحصول على المعارف ولا ننس محاولات إفساد لثقافاتنا على يد الرسالة الغربية والاستهلاكية التي تعولها وسائل الإعلام الواسعة .

لقد وعدتنا مراكز الرأسمالية العالمية قبل خمسين سنة بأنه يوماً ما لن تعود هناك فروق بين بلدان متقدمة ونامية. وعدونا بالتنمية والرفاهية، واليوم زادت أعداد الفقراء والبشر الفانون (الميت الحي) وزاد من هم تحت خط الفقر وزادت الحاجة إلى الخبز والعدل.

يمكن للعالم أن يتعولم في ظل القيادة النيوليبرالية، وفي ظل النظرية الاقتصادية الداروينية الجديدة ، ولكن يستحيل حكم آلاف الملايين من الأشخاص الجائعين للخبز والعدل .

نحن لن نتردد في الحكم على النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض علينا بالقول أنه نظام يعيد نتاج نظام الهيمنة القديم وان شعوب العالم الثالث تواجه اليوم ما يسميه ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد بخيبات العو

مراجع الدراسة

- سنيغلتر، خيبات العولمة، السعودية، العبيكان 2002.
- جورج سوروس، جورج سوروس والعولمة، السعودية: العبيكان 2003.
- حميد الجُميلي، دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة، طرابلس، الدار الأكاديمية للنشر 2005.
- الأونكتاد، تقارير الاستثمار العالمي للتسوق 2008، 2009.
- صندوق النقد الدولي ، تقرير الاستقرار المالي العالمي، أعداد مختلفة 2010.
- سمير أمين، ملاحظات حول العولمة ، مجلة الفكر العربي، بيروت، 1990.
- إبراهيم العيسوي، تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 94، 1994.
- جوزيف بن س. نامي وآخرون ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، السعودية، مكتبة العبيكان 2002.
- حميد الجُميلي، دراسات في الاقتصاد الدولي التطبيقي، طرابلس، الدار الأكاديمية للنشر 2005.
- بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة د. نظير جاهل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1995.
- سمير أمين، في مواجهة تحدي العصر، مجلة الظروف ، العدد الثاني، آذار / نيسان 1997.
- جلال أمين، العولمة والتنمية،بيروت، مركز ودراسات الوحدة العربية، 2003.
- حميد الجُميلي، الحكم الاقتصادي العالمي، منتدى الفكر العربي، عمّان، 2012.

القسم السادس
المشهد الاقتصادي العالمي واستشراف مستقبل الرأسمالية في ضوء اقتصاد العولمة

مقدمة

إن الأزمات والتقلبات والنمو والركود هي من ميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي التي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن التخلص منها، وكل ما نسعى إليه دائماً هو التخفيف من وطئتها. فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية، عبر تاريخها القصير نسبياً إلى أزمات مالية عدة (1844-1857-1873-1890-1893-1907-1929)، وبعد الحرب العالمية الثانية أيضاً، حدثت أزمات مالية.

وبعد أزمة 1929 كانت ردود الفعل تتمثل دائماً بسياسات كينزية (Keynesian policies) لمعالجة الأزمة عن طريق التدخل الحكومي لنجدة الاقتصاديات المريضة باستخدام سياسات مالية توسعية وأحياناً سياسات نقدية توسعية، ولكن بالرغم من كل ذلك، فقد استمرت الأزمات بالحدوث.

أما الوعود الزاهية التي روجت لها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، فقد تكشفت عن نتائج كارثية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. فالمزاعم بان السوق الحرة تنشر خيراتها في كل مكان، وتصيب المجتمع بجميع فئاته، تبين أنها منافية للواقع، وغير حقيقية، فلم يتولد عنها سوى تراجع معدلات النمو والبطالة والتضخم، فضلاً عن سوء توزيع الدخل والثروة وعدم العدالة وعدم المساواة، والمزيد من الإفقار لحساب فئة قليلة تولدت في رحم النظام الرأسمالي . وفي ظل هذه الأزمات بدأت الطبقة المتوسطة بالانحسار، تحت ضغط ارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة الديون. وتتعرض الفئات الشعبية إلى ضغوط التضخم وانحسار المساعدات الاجتماعية، وفقدان الآمان الوظيفي، في الوقت الذي تنعم فيه فئة قليلة بالغنى الفاحش وتفلت من تطبيق القوانين وتتهرب من دفع الضرائب .

الأسباب الكامنة وراء الأزمة الاقتصادية الراهنة، أبعد مما يروج له حول أزمة الرهن العقاري وتداعياتها على الأسواق والمؤسسات، لان أزمة الرهن العقاري هي المظهر والغطاء الذي يخفي الأسباب الحقيقية التي تكمن في سياسات

الليبرالية الاقتصادية الجديدة، التي أوصلت العالم إلى الركود الذي بدأت ملامحه في الظهور في الاقتصاد الأمريكي وبقية اقتصادات المجموعات الدولية.

تلك السياسات التي حولت الرأسمالية الأمريكية من رأسمالية قائمة على المنافسة إلى رأسمالية – مالية – معلومات قائمة على الاحتكار.

لقد تعددت الدراسات والأبحاث حول مستقبل الرأسمالية، والعديد من هذه الدراسات ظهرت قبل أزمة الرهن العقاري التي اندلعت منتصف 2007 بسنوات عديدة. والدراسات التي ظهرت في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة رغم تباينها الواسع النطاق إلا أنها تراوحت بين من يؤكد على سقوط الرأسمالية الأمريكية المستندة إلى إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وبين من يرى أن فجر العصر الأمريكي لازال وسيبقى قائماً للمئة سنة المقبلة .

وبين هذه الرؤية وتلك ظهرت العديد من الرؤى التي تدعو إلى إصلاح إدارة الرأسمالية الأمريكية خاصة، وإصلاح إدارة العولمة وإدارة الحكم الاقتصادي العالمي عامة .

والدراسات التي تدعو إلى إصلاح إدارة الرأسمالية الأمريكية ترى أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد ألحقت أفدح الأضرار بسمعة اقتصاد العولمة وبنمط إدارة الحكم الاقتصادي العالمي وبسمعة الاقتصاد الأمريكي، وبسمعة الرأسمالية الأمريكية المستندة إلى إيديولوجية التعصب الأعمى لاقتصاد السوق، وأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وانسحبت تلك الأضرار إلى الإضرار بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية، والإضرار الواسع النطاق باقتصاد العولمة الذي بات مع آلياته موضع تساؤل من قبل المجتمع الدولي اجمع، بعد أن كان موضع تساؤل من قبل بعض المنظرين والمفكرين وجمعيات مناهضة العولمة في العالم .

ولكي لا نقع في مزالق التعميم وعدم الموضوعية واللامنطقية في التحليل، ولكي لا نبتعد عن المهنية في وحدة التحليل، لابد من التأكيد على أن انهياراً سريعاً للنظام الرأسمالي لن يتحقق في المنظور القريب، خاصة مع عدم توفر الشروط

الموضوعية للانتقال من النظام الرأسمالي إلى نظام اقتصادي آخر ولكن من المؤكد أن النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الأزمة سيكون مغايراً للنظام الاقتصادي الذي ساد قبل الأزمة، وهذا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي ساركوزي في رؤية فرنسا الرسمية لمستقبل الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأزمة.

ويضيف الرأي الفرنسي، بان الشكوك تتعاظم في قدرة برنامج الرئيس (أوباما) من خلال حزم الإنقاذ المالية وتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق وضخ السيولة، وشراء الأصول الهالكة لإنقاذ المؤسسات المالية ... من إنقاذ الاقتصاد الأمريكي واستعادة سمعة الرأسمالية الأمريكية الملتزمة بأيديولوجية التحررية الاقتصادية الجديدة، خاصة بعد فشل قوى السوق الذاتية من مواجهة تحديات الأزمة المالية الراهنة.

ولابد من التأكيد أن النظام الرأسمالي على المستوى العالمي ليس موحداً فهناك الرأسمالية الانكوسكونية الملتزمة بأيديولوجية التحررية الاقتصادية الجديدة، وهناك الرأسمالية اليابانية التي تتجنب الفردية المفرطة وتعطي أهمية لمسألة الانتماء المؤسسي.

وهناك الرأسمالية الألمانية التي تعطي اهتمام للالتزامات الاجتماعية والوجوب الاجتماعي، وهناك رأسمالية الصين (رأسمالية السوق الاشتراكي) التي ولدت في رحم النظام الشيوعي الصيني.

وعليه فان دراستنا تتمحور حول بنية ومستقبل الرأسمالية الأمريكية الملتزمة بأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة الاقتصادية الجديدة، وتتمحور حول اختلالات الاقتصاد الأمريكي حيث نشأت واستفحلت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة في هذا الاقتصاد الأمريكي الذي هو مركز الرأسمالية العالمية . فالأزمة ظهرت في البداية كأزمة رهن عقاري في الاقتصاد الأمريكي، تحولت إلى أزمة مالية عالمية، ثم أصبحت أزمة بنيوية هيكلية عالمية، امتدت آثارها إلى كل المجموعات الاقتصادية الدولية، ولم تقتصر آثارها المدمرة على الاقتصاد الأمريكي حصراً .

وفي ضوء تطورات الأزمة وتعمق آثارها بات مستقبل الرأسمالية ومستقبل النظام الرأسمالي، ومستقبل الاقتصاد الأمريكي محل تساؤل. ولابد من التأكيد على عدم وجود رؤية موحدة عالمية حول هذا المستقبل فلقد أعلن فريق من الاقتصاديين عن السقوط المدوي للرأسمالية الأمريكية والسقوط المدوي للاقتصاد الأمريكي .

وأعلنوا أن النظام الرأسمالي واقتصاد السوق الحر فقد بريقه.

وتحدث فريق من الماركسيين أمثال سمير أمين عن التحول المرحلي للرأسمالية إلى الاقتصاد المختلط من خلال منظور تاريخي مرحلي طويل الأمد .

وذهب أنصار السوق الحر وأنصار إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى التهوين من آثار الأزمة وأعلنوا ثقتهم بإمكانية الرأسمالية الأمريكية والاقتصاد الأمريكي من تجاوز آثار الأزمة الراهنة .

وظهرت دراسات أخرى أكثر علمية، ومهنية في تحليلاتها، حيث ربطت هذه الدراسات بين مستقبل الرأسمالية الأمريكية وبين اختلالات الاقتصاد الأمريكي المالية والتجارية والإنتاجية، ودعت هذه الدراسات إلى تصحيح اختلالات الاقتصاد الأمريكي وإعادة صياغة نمط الإدارة الرأسمالية وفق الأسس التالية :

- إعادة هندسة اقتصاد العولمة .
- إعادة صياغة دور الدولة الاقتصادي الإشرافي والرقابي .
- إعادة بناء النظام المالي والنقدي الدولي على أسس جديدة بعيداً عن مرجعيات برتن وودز .
- التخلي عن منطق القوة المطلقة لاقتصاد السوق الحر وأيديولوجية التعصب الأعمى لاقتصاد السوق.

ويستوجب تحليل مستقبل الرأسمالية التوقف عند بعض الاستدراكات منها:

- عند تحليل عن مستقبل الرأسمالية في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية الراهنة، فإننا لا نقصد التحول إلى بديل جاهز لعدم وجود مثل هذا البديل عالمياً،

ولعدم وجود الشروط الموضوعية للانتقال إلى هذا البديل حتى وان وجد فعلاً. ولا نتحدث عن الانتقال إلى الاشتراكية، لان المنظرين الماركسيين أنفسهم يستبعدون مثل هذا الانتقال، وهو ما أشار إليه سمير أمين عندما سأل نفسه هذا السؤال وذلك لعدم وجود الشروط الموضوعية للانتقال إلى هذا البديل حالياً وهو الاشتراكية من وجهة نظره .

- إننا لا نتحدث عن السقوط الشامل للرأسمالية لان مثل هذا الحديث هو حديث أمينات يتجاوز حدود الموضوعية في التحليل ويتجاوز حدود المنطقية. ولا نتحدث عن الرأسمالية اليابانية التي تناهض الفردية الأمريكية ولا نعترف بها وتعطي أهمية للولاء للمؤسسات، ولا نتحدث عن الرأسمالية الألمانية ذات المحتوى الاجتماعي، ولا نتحدث عن رأسمالية السوق الاشتراكية المطبقة في الصين التي ولدت في رحم النظام الشيوعي الصيني .
- وإنما نتحدث عن الرأسمالية الأمريكية والتي يطلق عليها " بالرأسمالية المالية الاحتكارية " التي أسست للازمة الاقتصادية الرئيسية العالمية الراهنة، أي نمط الرأسمالية الأمريكية تحديداً.
- الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ليست من قبل الدورات الاقتصادية التي يتسم بها النظام الرأسمالي
- تؤشر الأزمة المالية العالمية الراهنة ثلاثة قضايا هي:
  - أن هذه الأزمة تمثل تحول تاريخي في نموذج حكم وإدارة الاقتصاد العالمي .
  - أنها تمثل تحول تاريخي في موازين القوى الاقتصادية العالمية والاستقطاب الدولي الجديد .
  - أنها تمثل تحول تاريخي في بنية الرأسمالية الأمريكية الملتزمة بأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة .

وفي ضوء هذه المنهجية سعى هذا القسم لإبراز وجهة النظر التي لا ترى في إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجدية وسيلة لديمومة النظام الرأسمالي

الأمريكي، كما يطرح هذا المؤلف مجمل التحديات التي تواجه مستقبل الرأسمالية عموماً في ظل الهندسة الراهنة للحكم الاقتصادي العالمي. ويؤكد هذا المؤلف على أن ثمة زلزال اقتصادي يهز العالم اليوم قد يؤدي إلى تغير التفكير الاقتصادي المستند إلى إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

وهذا الزلزال بدء يولد موجات متصاعدة ضد العولمة فيما يطلق عليه الصدمة الارتدادية للحكم الاقتصادي للعولمة.

عولمة الاقتصاد العالمي ودمج أسواق رأس المال والخصخصة وتحرير الأسواق وتطوير السوق العالمي وتحويلها إلى أسواق للمضاربة كلها أسست للازمة المالية العالمية وستذهب إلى غير عودة في مقابل ظهور الكنزية الجديدة التي تدعو إلى إعادة اختراع دور الدولة الاقتصادي.

وعليه بات من الواضح أن هناك حاجة لإعادة هندسة الرأسمالية وإعادة هندسة الحكم الاقتصادي العالمي .

وتتطلب عملية إعادة الهندسة هذه إحياء دور الدولة أو كما يطلق عليه اليوم إعادة اختراع دور الدولة من خلال العودة إلى الكنزية.

ولا يفوتنا التنبيه أن ما يجري في الاقتصادي العالمي اليوم يتيح فرصة ذهبية للعودة إلى برامج التنمية المستقلة والتنمية المعتمدة على الذات على مستوى الدول النامية عموماً، والتمسك بالثوابت الاقتصادية الدولية كالحق في التنمية طبقاً للأنظمة الاقتصادية التي تلائم كل مجموعة دولية. وعلى الاقتصادات العربية لاستفادة من هذه الفرصة لإعادة تبني برامج التنمية طبقاً لخياراتها الاقتصادية بعيداً عن برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية .

ولابد من وجود رؤية متبصرة لتوجهات العولمة نحو تنمية عالم الجنوب بعيداً عن إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة . عالم الجنوب بات بحاجة إلى عولمة يتناسب مع طبيعة بلدانه بعيداً عن عولمة الفقر والبطالة .

إننا بحاجة للانتقال من اقتصاد الاضطرابات إلى اقتصاد التنمية والتقدم، وهذا لا يتم إلا بإعادة صياغة حكم اقتصادي لدول الجنوب على المستوى الفكري والمؤسساتي، كما إننا بحاجة إلى إحياء دور الدولة الائتماني .

المشهد الراهن للحكم الاقتصادي العالمي، يؤكد أن الدول التي كانت تبحث عن التنمية من خلال المنهج الاقتصادي الليبرالي كانت تركض وراء سراب لا نفع منه ووهم لا خير فيه. ففي المنظور العام لم تتمكن العديد من دول الجنوب تجاوز المستوى المتدني لتنميتها، ولم تتمكن من تصحيح اختلالاتها، ولم تتمكن من معالجة تزايد معدلات بطالتها والعكس هو الصحيح، فالسياسات الليبرالية الجديدة زادت من معدلات البطالة، وأدت إلى فقدان الأمن البشري، وعمقت الاختلالات الاقتصادية .

واليوم في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية، نرى أن أنصار النظرية النقودية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وهم الذين تكفلوا بالهجوم على الكنزية. نراهم اليوم يتراجعون عن السياسات الاقتصادية القائمة على النهج الليبرالي ولكن لا يزال هذا التراجع على استحياء .

والسؤال المطروح وراء انهيار إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة في ضوء الأزمة المالية العالمية هو كيف سيكون وقع هذا الانهيار على الذين دفعوا بالدول العربية لتبني هذا المشروع الفاشل الذي افقد العرب منجازتهم التنموية وفكك قطاعهم العام، ونقل مقومات سيادتهم الاقتصادية إلى المؤسسات الدولية، وجعلهم يتفرجون على خبراء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهم يرسمون لهم مستقبلهم الاقتصادي من مكاتبهم الفارهة في واشنطن وغيرها من عواصم مراكز الرأسمالية العالمية .

أن الأزمة المالية العالمية إضافة إلى جعلها إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة خلف الستار في مقابل صعود الكنزية، فإنها أي الأزمة قضت على المنطق الرأسمالي للقوة ولا يوجد خيار لدول الجنوب إلا تشكيل فضائها الاقتصادي

واختيار نهج تنميتها طبقاً لأولوياتها الوطنية والإقليمية بعيداً عن القسرية الاقتصادية التي فرضتها سياسات توافق واشنطن .

في ضوء هذه المنطلقات جاء هذا القسم ليلقي الضوء على القضايا الإستراتيجية التي يطرحها اقتصاد العولمة، ومن ناحية أخرى يقدم هذا القسم تحليلات معمقة حول مستقبل الرأسمالية وسيناريوهات مستقبل النظام الرأسمالي بصورة عامة ومستقبل النظام الرأسمالي الأمريكي خاصة .

الفصل الرابع والعشرون
الملامح الفكرية لأزمات الاقتصاد الأمريكي

أولاً: تحليلات شمولية حول الملامح الفكرية لازمات الاقتصاد الأمريكي:

مر العالم الرأسمالي بثلاث أزمات تاريخية هي:

- أزمة الكساد الكبير 1929-1933 .
- أزمة منتصف السبعينات .
- أزمات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين .

هناك قواسم مشتركة لملامح هذه الأزمات من أبرزها:

- تشابه في أعراضها الاقتصادية
- كل أزمة أدت إلى انهيار التيار الفكري الذي كان يوجه السياسة الاقتصادية قبل وقوع الأزمة، فأزمة الكساد الكبير أدت إلى انهيار المدرسة الكلاسيكية وظهور المدرسة الكنزية، وأزمة السبعينات ومنتصف الثمانينات أدت إلى انهيار المدرسة الكنزية والازمة المالية العالمية الراهنة ستؤدي إلى انهيار إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعودة إلى الكنزية .
- أن استمرارية أزمات النظام الرأسمالي يؤكد حقيقة كون الرأسمالية تحمل بذور أزمتها معها، فالأزمات سمة دائمة للرأسمالية، والنظام الرأسمالي ينكر وجود

هـذه الأزمـات، بـل أن التـاريخ الاقتـصادي للرأسماليـة يؤكـد وجـود هـذه الأزمات.

ولقد مرت كل أزمة من أزمات الرأسمالية بأربعة أطوار هي:

- طور النهوض .
- طور الازدهار .
- طور الارتداد .
- طور الكساد .

عليه فان الأزمات الاقتـصادية هـي الطـابع المميـز للحركـة التاريخيـة لمـسار النظام الرأسمالي .

إضافة إلى الملامح المشتركة لكل أزمات النظام الرأسمالي، فان الأزمة المالية الراهنة، تتسم بجملة خصائص تميزها عن بقية الأزمات من أبرزها:

- الأزمة المالية المعاصرة هي احد نتاج الرأسمالية المالية .
- أن الأزمة المالية طالت آثارها جميع دول العالم وبدرجات مختلفـة، ولا توجـد أي دولة في العالم ظلت حتى الآن بمناي من آثارها .
- الأزمة المالية ناتجة عن أخطـاء الـسياسة الاقتـصادية لـلإدارة الأمريكيـة الـسابقة وتوصف هذه السياسات بـسياسات اللامبـالاة، والـسياسات الاقتـصادية غـير المسئولة وسياسة نقل أعباء الأزمة إلى الآخرين.
- الاخـتلالات الـتي يعـاني منهـا الاقتـصاد الأمريكـي عمقـت الأزمـة الماليـة العالمية الراهنة .
- الأزمة الحالية ليست أزمة دوريـة بـل أزمـة هيكليـة، كأحـد أعـراض الاخـتلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتـصاد الأمريكـي وأن كانـت مظاهرهـا في القطـاع المالي .
- الأزمة المالية أزمة فكرية تعـبر عـن تنـاقض بـين الواقـع الرأسمـالي الأمريكـي المأزوم، وبين الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المعبرة عن هـذا الفكـر

الذي يؤكد على أن الاقتصاد الرأسمالي مستقر وأن التدخل يعبث في هذا الاستقرار .

- السياسات الاقتصادية التي طبقت في إطار إيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة أسست للازمة المالية العالمية الراهنة .

وهكذا نجد أن التاريخ يعيد نفسه فقد جاءت المدرسة النقودية التي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو (النظام الاقتصادي الحر) باعتباره وريثاً أو امتداد للنظام الرأسمالي الكلاسيكي على يد عالم الاقتصاد الاسكتلندي "آدم سميث" في القرن التاسع عشر الذي نظر للنظام الرأسمالي في كتابه (ثروة الأمم)، على وفق مبادئ الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر)، وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملاً بفكرة اليد الخفية التي رأي من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائياً"، وأن هناك قوى ذاتية في السوق قادرة على تصحيح اختلالاتها واستعادة التوازن الاقتصادي .

لقد كشفت أزمة الكساد العالمي العظيم (1929- 1933) عن عجز المدرسة الكلاسيكية عن معالجة جذور تلك الأزمة، وفي الوقت نفسه برز على السطح الفكر الكينزي من خلال كتاب جون ماينارد كينز (1936) الذي دحض فيه النظرية الكلاسيكية واثبت خرافة اليد الخفية. ودحض الادعاء بان الأسواق تتمتع بالقدرة على إصلاح عدم توازنها، ورأى أن أحوال الكساد والتضخم تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل الدولة لإصلاحها، وكانت الدعوة لتدخل الدولة قوية خاصة بعد تعطل قوى الإنتاج، وأصبح ما يزيد على ربع القوى العاملة الصناعية يعاني من البطالة .

وبالفعل استخدمت الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية التدخلية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية – لإعادة البناء الاقتصادي. وتمكنت النظرية الكينزية من تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، حيث أقدمت الدول الغربية على تأميم بعض

الصناعات والأنشطة المهمة بالنسبة للاقتصاد مثل الحديد والصلب والكهرباء والسكك الحديدية، كما أصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة بشكل عام، وانتصرت في تلك الفترة المدرسة الكينزية على غيرها من المدارس الاقتصادية .

ولكن في منتصف السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي خاصة مع انهيار الشيوعية وبزوغ القطب الواحد، حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة، حيث اتجهت السياسات نحو خصخصة المشروعات العامة وإعطاء المزيد من الحرية في التصرفات مرة أخرى للمشروعات الخاصة وتقلص وسائل الرقابة عليها .

ومع ظهور أزمة الرهن العقاري في منتصف عام 2007، عادت الدولة مرة أخرى من خلال سياسات المدرسة "الكينزية"، وعززت من دورها ولجأت الولايات المتحدة إلى شراء مؤسسات خاصة منعاً لانهيارها واستخدمت السياسة النقدية والمالية التدخلية للحيلولة دون انهيار النظام المالي العالمي .

وفي إطار الملامح الفكرية لاختلالات الاقتصاد الأمريكي، يلاحظ أن الأزمات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي حالياً تؤشر فشل كل سياسات وقوى العولمة وقوى السوق وقوى التحررية الاقتصادية الجديدة في استيعاب هذه الأزمات ومعالجة جذورها .

ولقد انتشر مؤخراً في الاقتصاد الأمريكي نوع جديد من الأزمات الاقتصادية نتجت عن المخالفات المالية والمحاسبية التي ارتكبتها كبريات الشركات الأمريكية بالتنسيق مع شركة آرثر اندرسن للمحاسبة. وكان من نتيجة هذه الفضائح والجرائم المحاسبية والمالية أن انهارت شركة وورلد كوم للاتصالات وشركة انرون للطاقة حيث أفلست كل من هاتين الشركتين ووضع كل واحد منهما تحت حماية قانون الإفلاس الأمريكي .

أما أشكال التلاعب والخداع المحاسبي الذي ارتكبته هاتين الشركتين بالتعاون مع شركة آرثر أندرسون للمحاسبة، فهي ما يأتي:

- إخفاء الديون المترتبة على الشركة .
- التلاعب في إيرادات الشركة .
- تضخيم الأرباح .
- التلاعب في تسجيل المصاريف .
- عدم تسجيل بعض المصاريف في السجلات المخصصة لها. وتسجيل بعض المصاريف في السجلات المحاسبية غير المخصصة لها (تلاعب محاسبي).
- إظهار المركز المالي للشركة على غير حقيقته فبدلاً من إظهاره بوضع الخسارة يظهر المركز المالي للشركة بوضع الربع .

لقد انهارت هذه الشركات بسبب المخالفات المالية والمحاسبية والتلاعب في الإيرادات وإخفاء الديون وتضخيم الأرباح وإظهار المركز المالي للشركات على غير حقيقته بالتواطئ بين الشركة المعنية وشركات المحاسبة التي تتولى الإشراف، وتدقيق حسابات تلك الشركة. وأدت هذه الأزمات المالية والمحاسبية إلى إرباك أسواق الأسهم والبورصات وأسواق المال في العالم .

والاقتصاد الأمريكي الذي اعتنق وثنية السوق الحرة وآليات العولمة النيوليبيرالية بكل وثنيتها بات يواجه بسبب هذا الاعتناق اخطر أزماته وأحرجها تأثيراً على مستقبله .

فانهيار شركة انرون للطاقة وشركة وولد كون للاتصالات وتفشي المخالفات والتلاعب المحاسبي في بقية الشركات قد انتزع بريق آخر من الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي دفع الاقتصاد الأمريكي إلى حافات الكساد .

واليوم ولكون الاقتصاد الأمريكي قاطرة للنمو يجر معه الاقتصاد العالمي إلى أمام أو إلى الخلف، فان انكماش الاقتصاد الأمريكي جر معه الاقتصاد العالمي إلى

انكماش اقتصادي شديد، وبات الاقتصاد العالمي اليوم مهدداً بأعنف انكماش منذ أزمة الكساد الكبير .

أن ما جرى في شركة انرون وشركة وورلد كوم وشركة زير اكس من فساد إداري ومخالفات مالية ومحاسبية قد يكون موجوداً فعلاً اليوم في شركات أمريكية كبرى أخرى ولكنه لم يكتشف بعد، ويتوقع المحللون أن الفضائح المالية والمحاسبية والفساد التجاري الجديد قد يصيب شركات أخرى ويؤدي إلى صدمات اقتصادية متلاحقة في الاقتصاد الأمريكي الهش .

ولقد شبه احد المحللين ما يجري من فساد تجاري في الشركات الأمريكية، وما يجري من مخالفات مالية ومحاسبية بالقول انك تدخل المطبخ وترى صرصوراً ولكنك متأكد انه ليس الصرصور الوحيد في المطبخ .

والخطر الجديد الذي يهدد اقتصاديات شركات العولمة الأمريكية هو السلوكيات والتصرفات الفاسدة وغير القانونية لمسئولي الشركات الأمريكية. جراء الجرائم المحاسبية والمالية المتكررة التي ارتكبتها الشركات الأمريكية الكبرى بالتواطؤ مع شركات المحاسبة .

وإزاء هذا الخطر وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على قانون إصلاح المحاسبية يتضمن:

1. فرض عقوبات صارمة على من تثبت إدانتهم بالجرم المحاسبي والتزوير .
2. موافقة حملة الأسهم في الشركات على أية جوانب تتعلق بالاستثمار والتقارير المالية .
3. ترصين عمليات الإشراف على مهنة المحاسبة .
4. تشديد العقوبات ضد المسئولين المتلاعبين في المراكز المالية للشركات .
5. وضع معايير لكشف التلاعب المحاسبي للشركات .
6. مكافحة الفساد والجرائم المحاسبية من خلال تشديد عملية مراقبة التقارير المحاسبية للشركات .

7. الحاجة إلى وجود معايير أخلاقية في التعامل المحاسبي من خلال تشكيل لجان تتولى عملية الإشراف على مهنة المحاسبة وفضح الممارسات اللا أخلقية في إعداد تقارير المراكز المالية للشركات الأمريكية .
8. مطالبة الكونكرس الأمريكي منح لجنة سندات وأسعار صرف العملات صلاحية تجميد كل ممتلكات المسئولين الكبار المتهمين في الفضائح المالية والمحاسبية وخاصة في شركتي انرون وورلد كوم .

أن سلسلة الفضائح المالية والمحاسبية تعني أن الشركات الأمريكية الكبيرة لا تتعامل باحترام مع المساهمين والمستثمرين الذين يضعون أموالهم وثقتهم بهذه الشركات وهي مسألة أخلاقية كبيرة تكشفت من خلال قيام هذه الشركات الأمريكية بخداع المستثمرين وحملة الأسهم .

أن تفشي الفساد التجاري وفقدان الأمن الاستثماري التجاري داخل الشركات الأمريكية هو اخطر ما يهدد الاقتصاد الأمريكي لان قطاع الأسهم والاستثمار يعد من اشد القطاعات حساسية في الاقتصاد الأمريكي .

لقد اعترفت الإدارة الأمريكية بأنها قلقة من سلسلة الفضائح المالية والمحاسبية الجديدة التي باتت تهدد كيان الاقتصاد الأمريكي الذي يقوم أساساً على هيكلة شركات العولمة العملاقة .

وتدل الفضائح المالية والمحاسبية الجديدة على مدى عمق الفساد التجاري المتفاقم في قمة هرم العديد من الشركات الأمريكية العملاقة. كما تدل هذه الفضائح المالية والمحاسبية أن هناك انهيار للقيم عند بعض المديرين التنفيذيين في هذه الشركات .

نستخلص من سلسلة الفضائح المالية والمحاسبية ما يأتي:

1. هناك قصور في الجهاز المحاسبي الأمريكي الخاصة بمراقبة الشركات .
2. هناك قصور في أداء عمل الشركات المحاسبية .

3. أن الفساد والجرائم والمخالفات المحاسبية والمالية والتلاعب في المراكز المالية للشركات بات يطول قمة هرم العديد من الشركات الأمريكية الكبرى .

ثانياً: مقاربة فكرية بين إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة ومنهج الكنزية:

أن أنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة يعترفون بوقوع الأزمات، ولكنهم يرون أن النظام الرأسمالي قادر على تصحيح نفسه بنفسه، وأن قوى السوق متى تركت حرة دون تدخل ستولد بذاتها العلاج لكل اختلال يحصل في السوق .

ويؤكد أنصار رأسمالية الليبرالية الاقتصادية الجديدة أن وقوع الأزمات في النظام الرأسمالي من شأنه أن يؤدي إلى ظاهرة التدمير الخلاق، إذ أن الأزمة تضطر المشروعات الفاشلة إلى الخروج من السوق وترك حلبة المنافسة للمشروعات القادرة على الصمود. وهكذا تتمكن الرأسمالية من تجديد نفسها. وإذا كانت الأزمات الدورية ظاهرة لصيقة بالرأسمالية، فليس هناك ما يدعو إلى الخوف من تهديد مستقبل النظام الرأسمالي جراء تلك الأزمات.

أما المعارضون لرأسمالية الليبرالية الاقتصادية الجديدة فيؤكدون أن الاضطراب في النظام الرأسمالي هو مظهر من مظاهر فوضى الإنتاج باعتبارها قانوناً ملازماً للرأسمالية، وكذلك تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية ثانية، إذ أن هذا الاضطراب (الأزمة) يؤكد خصائص أسس رأسمالية الليبرالية الاقتصادية القائمة على شعار دعه يمر دعه يعبر و(سياسة حرية السوق دون أية قيود)، وهذه الأسس تصدعت عندما انفجرت أزمة الكساد العظيم، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاستعانة بآراء "جون ماينارد كينز" التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد وتحمل مسئولية التخلص من حالات الركود الاقتصادي، خلافاً للنظرية الليبرالية الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ حرية السوق وعدم التدخل، وإلغاء كافة القيود على حركة المتغيرات الاقتصادية، ثم تراجع النظام الرأسمالي عن هذه السياسات في عهد الرئيس "ريغان" لحساب العودة إلى "آدم سميث" عبر أفكار الليبرالية الجديدة التي تقوم على ترك السوق

حرا بالاعتماد على حركته الذاتية مع خفض الضرائب إلى الحدود القصوى، وهي سياسة تكرست استناداً إلى نظرية "ملتون فريدمان" القائلة بالحرية المطلقة للسوق الرأسمالي .

واليوم في ضوء استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة يبدو أن هناك عودة إلى كينز وتلامذته من أساتذة وعلماء الاقتصاد المعاصرين أمثال جوزيف ستيغلتز صاحب كتاب خيبات العولمة والحائز على جائزة نوبل لوضع أسس النظام الرأسمالي ما بعد ارتداد العولمة وتجاوز أفكار الليبرالية الجديدة .

ويؤكد أنصار كينز الجدد أن أزمة اقتصاد السوق هي أزمة مقولة "دعه يعمل دعه يمر" التي أوكلت لآلية اليد الخفية لإدارة النشاط الاقتصادي وتخصيص الموارد وتوزيع الثروات. و"آدم سميث" منظر هذه النظرية يقول انه كلما بحث الإنسان عن مصلحته الشخصية، وسعى إلى تعظيمها، فالمصلحة العامة تتحقق بشكل طبيعي، أي أن هناك يداً خفية (طبيعة قوانين السوق) هي التي تنظم كل شيء بعيداً عن تدخل الدولة. فهذه المقولة أصبحت اليوم في أزمة حقيقية، وأصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى هناك شكوك حول أهمية الفكرة وجدواها، وأكبر دليل على ذلك التجربة ذاتها .

وقد يعود منطق كينز ليصبح مقرراً في كتب المدارس المتوسطة والثانوية في الولايات المتحدة. ناهيك عن الجامعات والدراسات العليا واليوم يعود كينز ليقترح السياسة المطلوبة لحل هذه الأزمة، وهي التدخل الحكومي بزيادة الإنفاق عن طريق السياسة المالية لتنشيط الطلب العام وهذا يحدث اليوم فعلاً. يفهم من كل هذا أن المدرسة الكنزية لا تزال تعتقد بأنه لا يمكن الاعتماد على السوق الرأسمالي في إصلاح المشاكل تلقائياً عن طريق تغير الأسعار، لأن الأسعار لا تتغير بسرعة كافية، ولابد من تدخل حكومي لإنقاذ الموقف كما يجري اليوم .

وبخلاف ما انطوت عليه سياسة "دعه يعمل دعه يمر" في القرن التاسع عشر، كرست الحقبة الكينزية قيام نوع من التوازن بين الدولة والأسواق، اضطلعت

بموجبه الدولة بدور اقتصادي واجتماعي واسع النطاق، عبر الإنفاق العام الجاري والاستثماري وعبر مروحة عريضة من الضمانات، بما في ذلك ضمان البطالة وغيرها من التدخلات الحكومية. وقد سجلت تلك الحقبة معدلات نمو مرتفعة نسبياً بالتزامن مع تقدم ملحوظ في مستوى الرفاه الاجتماعي عموماً.

أن الحقبة التي امتدت حتى أواسط سبعينيات القرن العشرين، اتجهت بدورها نحو الأفول التدريجي، تحت وطأة التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي وميل معدلات الربح فيه نحو الانخفاض، خصوصاً خلال أزمة الركود التضخمي التي تلت صدمتي أسعار النفط في السبعينيات. وقد أفسحت هذه التطورات المجال أمام بروز معالم حقبة جديدة من النمو الرأسمالي، تميزت بقدر كبير من الحنين إلى تلك الأنساق من الرأسمالية التي سبق أن سادت في القرن التاسع عشر بتأثير من فكر آدم سميث. فكانت العودة المتجددة إلى فلسفة تحرير الأسواق وإطلاق العنان لحركة رأس المال وإعادة هيكلة الأنظمة الضريبية والحد من تدخل الدولة .

في عام 1963، قام ملتون فريدمان وآنا شوارتز (Friedman and Schwartz) بتوثيق التاريخ النقدي للولايات المتحدة بين عامي (1867-1960)، قدما فيه براهين تشير إلى أن تداعي سوق الأسهم لم يكن سبب الركود العظيم، ولم يعارضا موضوع الفقاعة لان التاريخ الاقتصادي يعلمنا أن استثمارات غير عقلانية تحدث بين الحين والآخر، ولكن المشكلة هي أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ارتكب خطأً جسيماً بإتباعه سياسة نقدية انكماشية خلافاً للأهداف التي أسس من اجلها، وهي توفير السيولة الكافية للاستقرار المالي، حيث قام بزيادة سعر الفائدة على القروض للبنوك التجارية وهو ما كان السبب في حدوث الركود الاقتصادي لأن أسعار الفائدة المرتفعة تؤثر سلبياً على الاستثمار الخاص، وبمعنى آخر أن فريدمان يرى أن السياسات التدخلية كانت السبب في الأزمة .

ثالثاً: الأزمة المالية وخصائص بنية النظام الرأسمالي الأمريكي :

أن السبب الجوهري للازمات التي يعاني منها النظام الرأسمالي الدورية منها والهيكلية يعود بشكل رئيسي إلى بنية النظام الرأسمالي المتسمة بالخصائص التالية :

- تقوم حركة رأس المال وميوله المتباينة على قاعدة تحقيق أعلى معدل الربح.
- تحول الرأسمالية من رأسمالية قائمة على المنافسة إلى رأسمالية قائمة على الاحتكارات في مختلف المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، كالاحتكارات في مجال التكنولوجية، والاحتكارات في ميدان التعاملات المالية ذات البعد العالمي، وكالاحتكارات في مجال الموارد الطبيعية، والاتصالات والإعلام .
- تحول رأس المال الصناعي إلى رأس مال مالي ورأس مال خدمي، ويمكننا تحديد أسباب وعوامل تحول أشكال رأس المال الصناعي إلى رأس مال مالي وخدمي إضافة إلى الميل النزوعي لانخفاض معدلات الربح نتيجة لوصول القطاعات الإنتاجية في الدول الصناعية الكبرى إلى درجة من الإشباع، وبالتالي ونتيجة لتراكم رأس المال الأساسي والمتغير الكامن (فائض نقدي غير موظف في العملية الإنتاجية)، ونتيجة لتزايد معدلات التوظيفات المالية من الدول النفطية في بنوك ومصارف ومؤسسات وأسواق مال الدول الصناعية الكبرى، فان التحول إلى رأس المال المالي والخدمي كان يمثل ميلاً موضوعياً لرأس المال الهاجر للصناعة، مستفيداً بالوقت نفسه من غياب الضوابط والقوانين المحددة لحركة رأس المال، ومن انفتاح الحواجز والحدود، ومن ثبات أسعار صرف العملة، وترافق هذا مع تنامي معدلات الإقراض إلى الدول النامية مما زاد من حدة تبعية هذه الدول. وهذه العوامل كانت من الأسباب التي أدت إلى انهيار دول النمو نتيجة لاعتمادها بشكل أساسي على القروض الخارجية وتحديداً قصيرة الأجل هذا إضافة إلى ضخامة حجم التوظيفات في القطاعات المصرفية والخدمية والعقارية والسياحية. والمعلوماتية .

- في ضوء هذا التحول باتت الرأسمالية الأمريكية تعمل وفق سلوك اقتصاد المضاربة واقتصاد الكازينو. وبات رأس المال المالي يهدد بالأزمات وأخطارها. وتتحدد هذه الأخطار بأشكال وأوقات دخول وخروج رأس المال إلى الأسواق، لأنه في لحظة دخوله يحدث أزمة نقدية وبخروجه هرباً يحدث أزمة اقتصادية اجتماعية . ويمكننا أن نحدد بان أشكال تحول رأس المال تعبر عن أزمة رأسمالية بنيوية .
- هيمنة القطب الواحد: تكرست هيمنة النمط الرأسمالي بشكل واضح بعد انهيار المنظومة السوفيتية الذي انعكست أثارها موضوعياً على السياسات الاقتصادية في الدول التي كانت تعتمد الاقتصاد الموجه. ومع هيمنة النمط الراسمالي بأشكال ومستويات متباينة عالمياً، تزايد التوجه نحو منطق القوة المطلقة والمفرطة الذي اثبت فشله في كثير من المنعطفات واللحظات التاريخية . هذا الشكل كان تعبيراً عن جملة من الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي (عجز الموازنة، أزمة مديونية). إن الشكل الذي حاولت الولايات المتحدة فرضه على الدول الرأسمالية ضاربة بعرض الحائط كافة المصالح والقوانين والمواثيق الدولية في سياق تكريس مفهوم الحرية المطلقة لرأس المال المدعوم بالقوة العسكرية العمياء، كان من نتائج الأزمة الراهنة. (أن الأزمة البنيوية الداخلية إضافة إلى السياسات الأمريكية الخارجية) ظهور التوجه لنشؤ التعددية القطبية).
- ونتيجة لحدة الأزمات التي عانت منها الدول الكبرى، فان نهاية سبعينيات القرن الماضي كانت إعلاناً لمرحلة جديدة من مراحل التطور الرأسمالي، من سماتها العامة تراجع الدولة عن دورها التنموي والاجتماعي، عدم ضبط وتحديد وتوجيه حركة رأس المال ومجالات وزمن اشتغاله، تحرير أسواق المال (فتح باب المضاربة للرساميل من دون أية ضوابط أو قوانين تنظم حركتها)، تحرير الأسعار، تحرير الأسواق، إطلاق الحرية لرأس المال المالي والخدمي

المعولم، وخضوع البلدان النامية عند طلبها قرضاً من صندوق النقد الدولي لشروطه وبرامج الإصلاح ذات النمطية الواحدة عالمياً. وكان هذا التحول احد تعبيرات الخروج من الأزمات التي عانت منها الدول الصناعية الكبرى .

- تحول الاقتصاد العالمي في ظل الرأسمالية المعولمة من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد رمزي أي من اقتصاد قائم على الإنتاج والاستثمار والعمل إلى اقتصاد قائم على المضاربة والمقامرة والمخاطرة في المشتقات والخيارات والمستقبليات وغيرها. وهذه كلها أدوات من ابتكار الرأسمالية المالية الجديدة وهي مشكلة حقيقة كادت أن تؤدي إلى انهيار النظام المالي العالمي .

والملاحظ أن الاقتصاد الرمزي يمثل ضعف الاقتصاد الحقيقي بمعنى أن التدفقات المالية التي ترتبط بالاقتصاد الرمزي من بورصات ومضاربات ومقامرات تمثل ضعف حجم الاقتصاد الحقيقي الذي يتصل بحياة الناس المرتبط بالإنتاج والاستثمار والعمل. وهذه كارثة حقيقية وهي ما أدت إلى ظهور الفقاعات المالية التي تهدد بالانفجار في أي لحظة، أما نفقات الانقاذ فتاتي من خانة الاقتصاد الحقيقي لإنقاذ الاقتصاد الرمزي، أي من جيوب المواطنين ومن ميزانيات كانت مخصصة للإنتاج والعمالة والاستثمار وغيرها لإنقاذ المفلسين من الاقتصاد الرمزي، ومديري البنوك الذين تسببوا في هذه الكوارث، وهذا هو الأخطر في الأزمة. فنحن الآن بصدد الانتقال من الأزمة المالية إلى الأزمة الاقتصادية وهذا اخطر ما في الأمر.

- الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للقومية: تعد هذه الشركات التعبير الموضوعي لميول رأس المال الساعي إلى تجاوز وتحطيم القيود والحواجز القومية نتيجة لجملة من الأسباب والعوامل منها (تزايد حجم التراكم النقدي، حالات الإشباع التي وصلت لها بعض القطاعات الإنتاجية، حالات الاندماج بين القطاعات الإنتاجية، ابتلاع القطاعات والمؤسسات الكبرى للمؤسسات الأصغر نتيجة لمفاعيل السوق القائمة على المنافسة الحرة ..)، ويمكننا أن

نضيف في هذا السياق تغير آليات الدولة وتخيلها عن دورها في ضبط حركة وميول ونزوع رأس المال، متحولة إلى سلطة داعمة ودافعة لحركة رأس المال خارج الحدود القومية بقيادة الشركات العملاقة، لكن حجم ودور هذه الشركات الاقتصادي كان يلزم السلطات السياسية باتخاذ التدابير السياسية والقانونية الداعمة والحامية والمحافظة على بقاء وتطور هذه الشركات ليس على المستوى العالمي (شركات الأسلحة، الشركات النفطية، المؤسسات المالية، مؤسسات الاتصال والمعلوماتية).

- عسكرة رأس المال: لكون قدرة رأس المال الذاتية لا تكفي دائماً لتجاوز واختراق الحدود القومية، فان ميول خارج النطاق القومي تتخذ أحياناً أشكالاً عسكرية، أو مدعومة عسكرياً، وقد تجلى هذا الشكل في سياق تحول الرأسمالية إلى شكلها الامبريالي. ونرى تجلياته الآن في التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في العديد من دول العالم (أفغانستان، العراق) بأشكال تتناقض مع المواثيق والأعراف والقوانين الدولية. وقد ساهمت التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة (بالوكالة) إلى زيادة معدلات العجز في الدول الكبرى وتحديداً أمريكا، لكن ونظراً لضخامة تكاليف الإنتاج في قطاع الأسلحة فان افتعال الحروب والنزاعات بأشكالها ومستوياتها المتباينة يمثل أفضل السبل لتصريف الإنتاج المتراكم، ولإنعاش الاقتصاد، وهذا التحول لا تحكمه سياسة الدولة الرأسمالية فقط، بل يتحكم فيه المؤسسات والقطاعات والشركات العملاقة المتعددة الجنسية والعابرة للقومية وعلى رأسها المجمع الصناعي.
- عولمة رأس المال المالي: من المعلوم بان العولمة تقوم على ثلاث ركائز (عولمة قوى العمل الحية، عولمة وسائل الإنتاج، عولمة رأس المال).

رابعاً: عالمية الأزمة المالية:

مع ظهور بوادر الكساد الاقتصادي العالمي الراهن انتقلت عدوى الأزمة المالية الأمريكية إلى جميع انحاء العالم وهبطت أسهم شركات معظم دول العالم العقارية وغير العقارية، وانتقلت الأزمة من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

وانطلاقاً من ذلك يمكن تحليل عالمية الأزمة الاقتصادية استناداً إلى الملاحظات التالية:

1. إن عولمة رأس المال يجعل دور رأس المال المالي محورياً، وأي أزمة تحدث فيه سرعان ما تنتقل آثارها وتداعياتها إلى باقي القطاعات. والأزمة الراهنة بدأت من القطاع المالي/ الخدمي على شكل أزمة رهن عقاري. ونظراً للترابط السائد في العلاقات الاقتصادية الراهنة، ونظراً لارتفاع حجم التوظيفات وتشابكها التي تعكس درجة الترابط المالي والاقتصادي، فقد انتقلت الأزمة إلى باقي القطاعات الصناعية والمالية والخدمية، ومن المركز إلى الأطراف، بأشكال ومستويات نسبية تتحدد بدرجة الارتباط أو التبعية الاقتصادية، وبمستوى التوظيف المتبادل على المستويات القطاعية وعلى المستويين القومي والعالمي .
2. تشكل ورادات الولايات المتحدة الأمريكية السلعية 16٪ من الواردات العالمية وأي انتكاسة في الواردات الأمريكية تؤدي إلى انتكاسة صادرات دول العالم إلى أمريكا وتسهم تجارة الخدمات الأمريكية بـ 10٪ من تجارة الخدمات العالمية .
3. يعد الاقتصاد الأمريكي اكبر مضيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة فلقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى أمريكا 33٪ من الاستثمارات العالمية المباشرة الوافدة عالمياً . كما أن الاقتصاد الأمريكي يعد اليوم اكبر مصدراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشكل الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الولايات المتحدة 21٪ من الاستثمارات الأجنبية الصادرة عالمياً في عام 2008 .

4. الدور المهيمن للدولار في الاقتصاد العالمي إذ يبلغ حجم التداول بالدولار في العالم 3-5 تريليون دولار.
   - الدولار يسيطر على ثلثي الاحتياطيات الدولية للعملات الحرة .
   - 50٪ من التجارة العالمية تروج بالدولار .
   - يسيطر الدولار على 80٪ من مبادلات سعر الصرف الأجنبي .

في ضوء هذه الحقائق فان تراجع أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها.

وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت بالدولار كما هو الحال في غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي.

وعليه فان أي أزمة مالية في الاقتصاد الأمريكي تؤثر في معدلات سعر صرف الدولار الأمريكي، وهذا بدوره يقود إلى سحب الاستثمارات الأجنبية المتوطنة في الاقتصاد الأمريكي لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

فضلاً عن أن انخفاض سعر صرف الدولار يدفع الدول إلى تنويع سلة احتياطياتها من العملات الأجنبية بعيداً عن الدولار الهابط القيمة.

5. هبوط أسعار الأسهم والسندات الأمريكية يؤدي بالمستثمرين الأجانب إلى سحب استثماراتهم من الأسواق الأمريكية واستثمارها في أسواق دول أخرى لتعويض الخسارة. حيث يقوم أصحاب رؤوس الأموال في الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد .

   فإذا تعرضت أسهم في دولة ما للخسارة فان أسهمهم في دولة أخرى قد لا تتعرض لهذه الخسارة ، عند ذلك يسحبون أموالهم المستثمرة في الأسواق المالية

للدولة التي حدث منها هبوط استثمارها في الأسواق المالية التي لم يحدث منها خسارة للأسهم لتعويض الخسارة ، أو لتفادي خسارة ثانية .

6. هناك جملة عوامل أخرى تسهم في عالمية الأزمة منها :

- حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي يشكل 30٪ من الناتج العالمي .
- 50٪ من السندات العالمية مقيمة بالدولار .
- اكبر الشركات متعدية الجنسية أمريكية الأصل ، إذ تملك الولايات المتحدة الأمريكية 162 شركة متعدية الجنسية من بين اكبر 500 شركة عالمية متعدية الجنسية .
- 30٪ من النمو العالمي مصدره نمو الاقتصاد الأمريكي .

ويرى البعض انه يمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية قائمة على نظام الصرف الثابت مقابل الدولار، وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأمريكية .

ففي إطار العامل الأول فان ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية . فالولايات المتحدة اكبر مستوردة في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية 16٪ من الواردات العالمية (إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2006 لصادرة عن منظمة التجارة العالمية).

أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فان أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة، وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم في بعض البلدان العربية كمصر

والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في ول ستريت.

وفيما يتعلق بالعامل الثالث فيتمثل بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث تنتقل آثار هذا الخوف إلى حركة العملات والأسهم والسندات في الأسواق المالية العالمية.

وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة .

أن تراجع سعر صرف الدولار يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي . وعلى هذا الأساس فان أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا. ومن الواضح أن الدول النامية لا تتأثر بنفس الدرجة بهذه الآثار الانكماشية وذلك اعتمادا على مجموعة من العوامل أهمها :

1. **درجة الانفتاح التجاري**: تتفاوت الدول من حيث درجة اعتمادها على الصادرات والواردات من السلع والخدمات مما يعني تفاوتاً في تأثرها بآلية تعادل الأسعار، فالدول الأكثر انفتاحاً ستتأثر بدرجة أعلى من الدول الأقل انفتاحاً. من ناحية أخرى فان الدول المعتمدة على التصدير وخاصة للسوق الأمريكي والأسواق الأوروبية ستعاني من تباطؤ في الطلب على صادراتها مما سيؤدي إلى انخفاض وتراجع في أسعار صادراتها، وقد انعكس ذلك في الآونة الأخيرة في تراجع أسعار بعض السلع الحيوية كالبترول ومشتقاته والعقارات وبعض المعادن والسلع الزراعية. ويتوقع أن تعمل سيكولوجية التوقعات المتشائمة على مزيد من التدهور في أسعار هذه السلع وإلى مزيد من

الضغوط الانكماشية. وبالطبع فبقدر ما تلحق هذه التطورات الضرر بمصدري هذه السلع فإنها في نفس الوقت تفيد الدول المستوردة لهذه السلع.

2. **درجة الإقراض المالي**: كلما زادت درجة إقراض البنوك والشركات الاستثمارية للدول النامية في الأسواق الدولية وخاصة الأمريكية، كلما تعرضت هذه المؤسسات لحجم اكبر من الخسائر. ومن المتوقع أن تحملت الدول النامية الغنية وخاصة التي تمكنت خلال السنوات الأخيرة من مراكمة قدر كبير من العملات الدولية مستفيدة من ارتفاع أسعار صادراتها، الأمر الذي ولد عندها فائض سيولة شقت طريقها للإقراض والمضاربة في هذه الأسواق الدولية للاستفادة من معدلات المردود العالية قبل انفجار الأزمة. بالمقابل ستعاني بدرجة اكبر مجموعة الدول النامية ذات الأسواق المالية المنفتحة بدرجة اكبر على الاستثمارات المالية الأجنبية، وذلك لان توقعات هبوط الأسواق إضافة إلى الشح في السيولة في دول هؤلاء المستثمرين سيدفعهم إلى سحب استثماراتهم المالية من تلك الأسواق .

3. **درجة الاعتماد على المساعدات الخارجي**: ستعاني بدرجة اكبر تلك الدول النامية المعتمدة بدرجة على المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة، وذلك لان انشغال هذه الدول في معالجة مشاكلها الداخلية وحاجتها للموارد المالية وزيادة الضغوط المحلية المعارضة لهذه المنح والمساعدات خلال الفترة الركود الاقتصادي القادمة، سيدفعها أن لم يكن لوقف هذه المساعدات فعلى الأقل إلى تقليص حجمها. من ناحية أخرى فان هذا التأثير السلبي قد يولد أثراً ايجابياً يدفع هذه الدول إلى مزيد من الاعتماد على الذات وتشغيل أكفا لمواردها الاقتصادية .

4. **حجم المديونية الخارجية**: بالرغم من أن انخفاض أسعار الفوائد المتوقع في ظل الانكماش سيساهم في تقليل عبء المديونية الخارجية، إلا أن أزمة السيولة والإقراض الحالية ستجعل عمليات بيع الديون وإعادة الجدولة في المستقبل اقل

احتمالاً، الأمر الذي قد يعني مزيداً من الصعوبات وخيارات اقل أمام الدول المدينة، مما قد يهدد مسيرتها التنموية المستقبلية .

5. **سياسة سعر الصرف الأجنبي:** أن عدداً كبيراً من الدول النامية قد اختار تثبيت قيم عملتها مقابل الدولار الأمريكي بصفته عملة المدفوعات الدولية الرئيسية. وبالتالي فمن المتوقع أن تعاني هذه الدول بدرجة أكبر مقارنة بالدول التي اختارت التعويم المدار أو حتى التثبيت مقابل سلة منوعة من العملات الرئيسية. فقيمة كافة الأصول والاستثمارات المقيمة بالدولار سواء بالداخل أو الخارج قد تراجعت وتآكلت خلال السنوات الأخيرة بنفس درجة التراجع في قيمة الدولار، وقد خسر الدولار أكثر من ثلث قيمته خلال السنوات القليلة الماضية. ومن ناحية أخرى فان سياسة تثبيت سعر الصرف في ظل عولمة الأسواق المالية وحرية تدفقات الأموال دولياً سيفقد الدولة السيطرة على سياستها النقدية .

6. **درجة التنوع الاقتصادي والاستثماري:** ستعاني بدرجة اكبر تلك الدول التي تتصف بدرجة اكبر من التركز في استثماراتها الدولية سواء على الصعيد الجغرافي أو على صعيد القطاعي. فكلما تركزت الاستثمارات في سوق واحد كالسوق الأمريكي مثلاً وفي قطاع واحد كالقطاع المالي والعقاري كلما كانت الخسائر المتوقعة اكبر. من ناحية أخرى فان الاقتصاديات ذات الهياكل الإنتاجية الأقل تنويعاً كتلك المعتمدة على سلعة واحدة أو على عدد قليل من السلع ستعاني من الضغوط الانكماشية بدرجة اكبر. وبالمثل يتوقع أن تعاني بدرجة اكبر اقتصاديات تلك الدول المعتمدة بدرجة كبيرة على قطاع الخدمات وخاصة في المجالات المصرفية والتأمين والسياحة .

7. **العوامل النفسية:** نظراً لاعتماد توقعات الوحدات الاقتصادية على عوامل نفسية واجتماعية وثقافية خارجة عن السيطرة ومعقدة ومتفاوتة من مكان لآخر، فان مقدار الآثار الناجمة على اقتصاديات هذه الدول سيتفاوت وفقاً

لحالة التوقعات السائدة. ويلعب هذا العامل دوراً رئيسياً في حالة الأزمات الاقتصادية، ويمكن أن يضاعف من حجم الآثار وبشكل لا يخضع لأي قاعدة منطقية، وحتى في حالة الدول المتشابهة من حيث العوامل السابقة جميعاً لا يتوقع أن تكون الآثار متشابهة على اقتصادياتها. وكما اشرنا سابقاً فيمكن أن يتطور اثر التوقعات إلى ديناميكية خطيرة تهدد الاستقرار والثقة في النظام الاقتصادي برمته .

8. **مدى انتشار حالات الفشل السوقي والمشاكل الاقتصادية الكلية:** ستعاني بدرجة اكبر اقتصاديات الدول التي تعاني من انتشار حالات الفشل السوقي كالاحتكارات وضعف المنافسة وسياسات التدخل الخاطئة وعدم توفر المعلومات والشفافية. من ناحية أخرى يتوقع أن تتفاقم وتتفاعل المشكلة بشكل اكبر في الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية كلية مزمنة كالبطالة والتضخم وارتفاع المديونية الخاصة والعامة وغيرها من الاختلالات الهيكلية والتجارية .

9. **الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة:** تتسبب هذه الأوضاع في تفاقم مشكلات العجز بالموازنات العامة بكل ضغوطها التضخمية التنموية حيث ينتظر أن يصل عجز الموازنة الأمريكية مع نهاية عام 2009 لنحو تريليوني دولار وهو ما يصل لنحو أربعة إضعاف عجز الموازنة للسنة المالية السابقة، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن تكلفة خطط الإنقاذ للمؤسسات المالية والبنوك أصبحت بالغة الضخامة وتفوق قدرات الدول وقدرات الموازنات العامة على الإنفاق، حيث بلغت تكلفة خطط إنقاذ القطاع المالي في بريطانيا 19.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفي النرويج 13.8٪ وفي كندا 8.8٪ وفي أمريكا 6.3٪ وفي هولندا 6.2٪ وفي ألمانيا 3.7٪ وفي فرنسا 1.5٪ وفي ايطاليا 1.3٪ وفي السعودية 1.2٪ وفي سويسرا 1.1٪ كنماذج من دول العالم .

10. **دخول العالم في انكماش اقتصادي عميق:** أدت الأزمة إلى حدوث انكماش اقتصادي ، وهذا الانكماش الاقتصادي وطبيعته العالمية اثر على الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان عالية الدخل. فحتى منتصف العام 2008، أدى استمرار النمو القوي لصادرات المنتجات الرأسمالية والمنتجات العالية التقنية إلى التعويض جزئياً عن تباطؤ الطلب المحلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث اخذ انهيار صادرات البلدان العالية الدخل يعزز انكماش الطلب المحلي في تلك البلدان. فالصلات العالمية الوثيقة بين تجارة منتجات الصناعات التحويلية والأنفاق الاستثماري اللازم لمساندة النشاط الاقتصادي تحولت حالياً إلى حلقة مفرغة. الاقتصادات المتخصصة بإنتاج السلع الاستثمارية من اليابان وألمانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تأثراً بهبوط الإنفاق الاستثماري، علماً بان الهبوط سريع ومفاجئ على نحو خاص في آسيا. فعلى سبيل المثال، هبط حجم صادرات السلع من اليابان في يناير / كانون الثاني من عام 2008 بواقع 40٪ عن السنة السابقة، وبلغ حجم انكماش الصادرات في الصين 30٪ وفي سنغافورة 25٪ في عام 2008 . وبلغ هبوط الإنتاج الصناعي نسباً مماثلة في تلك البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كمجموعة مع تباطؤ اقتصادات البلدان عالية الدخل. ومن المتوقع أن يشهد اقتصاد بلدان العالم النامية هبوط معدلات نموه من 5.8٪ في العام 2008 إلى 2٪ في العام 2009، وهذا هبوط بنسبة 3.7٪، وهي مماثلة لنسبة الهبوط في اقتصاد البلدان العالية الدخل. فهذا التزامن الشديد في الهبوط لا يمكن تبريره بالصلات التجارية فقط، ولكنه يبين أن الاقتصاد المحلية في البلدان النامية تأثرت على نحو مباشر بالأزمة المالية. فتوقف تدفقات رأس المال وانعكاس اتجاهها وانهيار أسواق الأسهم وبصورة عامة تدهور الأوضاع المالية عوامل أدت إلى توقف نمو الاستثمار في البلدان النامية، والواقع هو أن الاستثمار في العديد من البلدان النامية آخذ فعلاً في الهبوط بشدة .

خامساً: استدراكات يستوجبها التحليل:

قبل الحديث عن أزمات واختلالات الاقتصاد الأمريكي، لابد من الوقوف عند بعض الاستدراكات:

الاستدراك الأول :

ظهرت مؤخراً العديد من الدراسات التي تتحدث عن قرب انهيار الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمات واختلالات الاقتصاد الأمريكي، ولكن هذه الكتابات لم تكن موضوعية ولا واقعية في طرحها .

وفي المقابل ظهرت كتابات أمريكية ويابانية تشير إلى أن أزمات واختلالات الاقتصاد الأمريكي سوف لن تمكنه من البقاء في الموقع الأول في الاقتصاد العالمي .

ومن هذه الكتابات:

- كتاب بول كندي (**الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**)الذي يتحدث عن معضلة الاقتصاد الأمريكي .
- وكتاب لستر ثورو (**المتناطحون**) الذي يتحدث عن زوال القطبية الأحادية وظهور الاقتصاد العالمي المتعدد الأقطاب .
- وكتاب جفري جاردن (**السلام البارد**) الذي يرى تفوق أوروبا اقتصادياً، وصعود الصين والهند. كما يشير جفري جارتن إلى تشكيل الفضاء القاري الآسيوي / البعد الجنوبي لليابان طبقاً لنموذج الإوزة القائدة .
- وكتاب سيتغلتز (**خيبات العولمة**) الذي يرى في اقتصاد العولمة الذي تقوده أمريكا اقتصاد سيء وذات مفاعيل سلبية، ويرى في سياسات توافق واشنطن انتكاسة لاقتصادات الجنوب (**سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تفرض على الول النامية**) .
- وكتاب اكيموريتا (**اليابان قادرة أن تقول لا**). الذي يرى أن أمريكا حفرت قبرها الاقتصادي بأيدها. ووقعت في حفرة اقتصادية سحيقة لا تتمكن من الخروج منها .

- وكتاب جورج سوروس الملياردير الأمريكي المجري الأصل **(الرأسمالية والعولمة)** يؤكد على ثغرات النظام الرأسمالي التي تسبب الأزمات الاقتصادية، وكيف استطاع من خلال هذه الثغرات تحطيم اقتصادات جنوب شرق آسيا عام 1997 .

الاستدراك الثاني:

أن الوعود الزاهية التي روجت لها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، لم تكن سوى سراب صحراوي وأكذوبة كبرى .

فالسياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في إطار منهج الليبرالية الاقتصادية لم تجلب للدول التي طبقتها جبالاً من السلع، ولم تدخل شعوبها الفردوس الاقتصادي، ولم تنشر ثمار تنميتها وخيراتها إلى كل فئات المجتمع وما نتج عن هذه السياسات:

- مزيد من الإفقار لصالح فئة قليلة هي الأسرة المالية الدولية .
- مزيد من سؤ توزيع الدخول والثروة .
- نهب أصول الدولة .
- انتشار الفساد بكل أنواعه .
- ضغط ارتفاع تكاليف المعيشة .
- إلغاء أنظمة الرقابة الحكومية .
- تفكيك شبكات الأمن الاقتصادي والوظيفي والاجتماعي .
- نقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطات الدولة ومؤسساتها إلى المؤسسات الدولية .
- تحويل التنمية من تنمية بالأصالة إلى تنمية بالإنابة .

الاستدراك الثالث:

يتمتع الاقتصادي الأمريكي بخصائص محددة تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر بأزمة الاقتصاد الأمريكي ومن هذه الخصائص:

1. الاقتصاد الأمريكي اقتصاد عملاق وهو يشكل 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي حوالي 14 تريليون دولار، والناتج المحلي الإجمالي العالمي 55 تريليون دولار .

وعليه:

فالاقتصاد الأمريكي يعد قاطرة للنمو في حالة نموه يجر الاقتصاد العالمي إلى أمام وفي حالة كساده أو ركوده أو تباطؤه يجر الاقتصاد العالمي إلى الخلف .

2. تشكل واردات الاقتصاد الأمريكي السلعية 16٪ من الواردات العالمية، وعليه فأي انتكاسة في واردات الولايات المتحدة، تتأثر بها سلباً الدول المصدرة، وتشكل تجارة الخدمات الأمريكية 10٪ من التجارة العالمية للخدمات، وتشكل الصادرات الأمريكية 12٪ من الصادرات العالمية السلعية.

3. يعد الاقتصاد الأمريكي اكبر اقتصاد مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2008 حيث بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الاقتصاد الأمريكي 316 مليار دولار في عام 2008 بعد أن كانت 271 مليار دولار في عام 2007 تشكل نسبة 32٪ من مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الداخلة على المستوى العالمي والبالغة 962 مليار دولار في عام 2008 .

كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حي بلغت تدفقات هذه الاستثمارات الصادرة من أمريكا حوالي 311 مليار دولار في عام 2008 مشكلة نسبة 21٪ من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة على المستوى العالمي والبالغة 1506 مليار دولار في عام 2008 .

4. لا يزال الدولار يحتل الموقع الأول في النظام النقدي الدولي بسبب هيمنته على ثلثي الاحتياطيات الدولية للعملات الحرة .
مما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية وضعاً خاصاً يجعلها قادرة على تسديد قيمة مستورداتها بعملتها الوطنية .
5. تمثل حركة رأس المال الأمريكي 40٪ من حركة رأس المال العالمي 50٪ من تدفقات التجارة العالمية توجه بالدولار .
6. 50٪ من السندات العالمية مقيمة بالدولار .
7. اعتماد عدد من دول العالم بشكل رئيسي على السوق الأمريكية في استيعاب صادراتها إذ أن 83٪ من صادرات كندا تذهب إلى السوق الأمريكية، و88٪ من صادرات المكسيك تذهب إلى السوق الأمريكي، ونسبة عالية جداً من صادرات كل من الصين –ماليزيا –سنغافورة –اليابان – تايلندا تذهب إلى السوق الأمريكية .

سادساً: أزمة النظام الرأسمالي الأمريكي:

أ. تحليل شمولي حول أزمة الرأسمالية الراهنة وأسبابها

بداية نحن أمام أزمة اقتصادية تاريخية، ليست من قبيل الأزمات الاقتصادية الدورية. هذه الأزمة في مسبباتها تتجاوز الإطار المالي والنقدي. أنها أزمة متأصلة في هيكل الاقتصاد الرأسمالي عموماً والأمريكي خاصة.

فالأزمة الاقتصادية سمة من سمات النظام الرأسمالي وأن كان أنصار الرأسمالية الجدد يعترفون بوجود مثل هذه الأزمات في النظام الرأسمالي، إلا أنهم يؤكدون أن قوى السوق قادرة على تصحيح الاختلالات التي تحدث بين الحين والآخر انطلاقاً من مبدأ اليد الخفية، ولذلك طالب أنصار الرأسمالية الجديدة بإبعاد الدولة عن التدخل في الشئون الاقتصادية والعمل وفق مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) ولكن حقائق أزمة الكساد الكبير وأزمة بداية القرن الحادي والعشرين قد

أثبتت خطأ هذه الرؤية، فالأسواق باتت عاجزة عن تصحيح تلك الاختلالات واليد الخفية لم تعد تعمل، بل آليات عمل الأسواق الطليقة عمقت هذه الأزمة .

إننا أمام أصولية رأسمالية متطرفة تحت اسم الليبرالية الجديدة .

فالرأسمالية اليوم تواجه خطراً حقيقياً يهدد مستقبلها. وإزاء هذه الأصولية الرأسمالية والتعصب الإيديولوجي للسوق، باتت المطالبة بإعادة هندسة الرأسمالية وإعادة هندسة النظام المالي العالمي الجديد مطلباً عالمياً، وعليه لم تعد دكتاتورية الأسواق صالحة لمعالجة الأزمة .

أن المشاكل المالية التي عاشها الاقتصاد الأمريكي طيلة الثماني سنوات الماضية تؤكد اضطراب السياسة المالية والنقدية الأمريكية، بل واضطراب النظام المالي العالمي .

والأكثر من ذلك تؤثر أزمات الاقتصاد الأمريكي المتلاحقة المثالب التي تتصف بها الرأسمالية القائمة على غياب أنظمة الرقابة وعلى التعصب الأعمى للسوق، كما ثبت هذه الأزمات النتائج السلبية والمفاعيل السلبية الناتجة عن سياسة التحرير المالي والعولمة المالية وانفصال الاقتصاد الإنتاجي عن الاقتصاد المالي .

أن فقدان السلطات الرقابية وإطلاق يد المضاربين والأسرة المالية الدولية المتحكمة في الاقتصاد العالمي كان وراء التكاليف الباهضة التي يتكبدها الاقتصاد العالمي اليوم .

أن السياسات الاقتصادية الطائشة للإدارة الأمريكية السابقة تتحمل كافة المسئوليات عن نتائج هذه الأزمة وتداعياتها .

أن الإدارة الأمريكية السابقة ارتكبت أخطاء فادحة في سياساتها الاقتصادية ولابد للمجتمع الدولي إدانة الإرهاب الاقتصادي الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية بحق الاقتصاد العالمي من خلال هذه السياسات الطائشة .

أن إغراق النظام المالي بالسيولة لن يعالج الأزمة الراهنة، وكل ما تفعله هـذه السيولة تأمين حصول المصارف على أموال قصيرة الأجل، وانقاد بعض المؤسسات التي على وشك الإفلاس، والتي لو أفلست لسقط النظام المالي العالمي.

ولما كانت جذور الأزمة ومسبباتها أبعد بكثير، أن تحلها خطة الإنقاذ المالي، فكان لابد وأن يتم الاعتراف بان معالجة الأزمة تكمن أولاً وأخيراً في إصلاح النظام المالي العالمي أولاً، وتكمن ثانياً في تصحيح اختلالات الاقتصاد الأمريكي والتي باتت اختلالات مستعصية، وثالثاً قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالكف عن اتخاذ سياسات اقتصادية خاطئة قصيرة الأجل ضيقة الأفق، تلك الأخطاء التي ولدت هذه الأزمة وكبدت الاقتصاد العالمي خسائر فادحة، بل وقبل ذلك كلفت الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة. جعلت القوة الاقتصادية الأمريكية خسائر كبيرة، جعلت القوة الاقتصادية الأمريكية على مستوى العالمي تتناقض إلى الدرجة التي بات الحديث عن تناقض هذه القوة واسع الانتشار .

ولعل من المستغرب في التحول الرأسمالي، أن هيمنة رأس المال المالي جعل إمكانية أن تخسر شركة إنتاجية رأسمالها وتهبط أسعار أسهمها دون أن يرتبط ذلك بأدائها الإنتاجي وعليه فالمعضلة الجديدة هو أن عمليات المضاربة باتت تتحكم بأسعار أسهم الشركات الإنتاجية بمعزل عن القدرة التنافسية الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية للشركة .

فتقارير أداء الشركات الإنتاجي لم يعد عاملاً حاسماً في تقرير سعر أسهم الشركات، وإنما عملية المضاربة باتت هي التي تقرر وتتحكم بمستقبل الشركات .

وإذا كان لدينا ما نقوله في هذا المجال فان الرأسمالية المالية بعناصرها المدمرة قد دمرت الرأسمالية نفسها، بل وسوف تدمر الاقتصاد العالمي .

أن رأسمالية المقامرة ليست الرأسمالية التي طالب بها آدم سميث ولا الرأسمالية، والتي طالب بها كينز، أن هذه الرأسمالية هي نتائج نظام اقتصاد

السوق بلا قيود، الذي يرى في السياسات الاقتصادية التدخلية المرنة عبثاً بالاستقرار الاقتصادي .

ولكن الحقيقة أن أصولية الأسواق والعصب الأعمى لها بات هو الذي يعبث في الاستقرار الاقتصادي. أن الأزمة المالية العالمية المعاصرة قد أنهت مقولة أن الرأسمالية المالية قادرة على تصحيح الاختلالات.

فالسياسات الاقتصادية الأمريكية الطائشة والخاطئة كانت دائماً وراء أزمات الاقتصاد الأمريكي. ومن ناحية أخرى فان العولمة المالية والتحول السريع نحو رأسمالية المضاربة وانفصال الاقتصاد الإنتاجي عن الاقتصاد المالي، وإطلاق الحريات الاقتصادية دون قيود ودون ضوابط، وإطلاق يد المضاربين في تقرير مستقبل الاقتصاد العالمي قد أدى إلى ظهور الفقاعات المالية والعقارية المتلاحقة .

كما أن الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي والمتمثلة بـ:

1. عجز الميزان التجاري .
2. عجز الميزانية الفدرالية .
3. الديون الأسرية ودوين الأعمال والدين الحكومي المتراكم والدين الخارجي .
4. الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتحويل العجوزات المالية .
5. نقص الادخارات الوطنية.
6. اتسام الاقتصاد الأمريكي باقتصاد استهلاكي قائم على سياسة الاقتراض.
7. فقدان القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية التكنولوجية .

كانت ولا تزال وسوف تظل تشكل احد ابرز مسببات أزمات الاقتصاد الأمريكي .

ب. الأزمة المالية وتدويل آثارها السلبية:

عند الحديث عن الآثار السلبية اللازمة المالية لابد من التأكيد على أن عالمية الآثار الاقتصادية للازمة المالية المعاصرة التي اجتاحت الاقتصاد المالي الأمريكي وانتقلت إلى الاقتصاد الإنتاجي الأمريكي، تم بفعل عوامل التدويل أنفة الذكر.

وعليه باتت الأزمة عالمية في آثارها، كما لم تعد أزمة مالية بل أزمة اقتصادية تهدد مستقبل الاقتصاد العالمي بقطاعاته المختلفة .

وبفعل تفاعلات الأزمة على الصعيد العالمي، فقد أصبحت هذه الأزمة أزمة تهدد مستقبل الرأسمالية واقتصاد السوق الحر التي طالما تغنى بهذا الاقتصاد أنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وأنصار التعصب الأعمى لاقتصاد السوق، وأنصار أبعاد الدولة عن إدارة الشؤون الاقتصادية .

وفي ضوء هذه التطورات لم يعد الحديث عن أزمة مالية، بل أزمة اقتصادية عالمية، ولم تعد آثار هذه الأزمة مقتصرة على الاقتصاد الأمريكي، إذ بفعل عوامل التدويل باتت كل اقتصادات العالم مهددة بالآثار والمفاعيل السلبية لهذه الأزمة.

ويخطأ من يظن أن ضخ السيولة في الأسواق المالية سوف يعالج أسباب الأزمة، فالأزمة في خصائصها أزمة هيكلية بنيوية ومظهر من مظاهر الاختلال الرأسمالي العميق الجذور، أما مسببات الأزمة فتجاوز التفسير المالي ضيق الأفق قصير النظر.

ولقد تضافرت ثلاثة عوامل سببت هذه الأزمة :

1. أخطاء السياسات الاقتصادية الأمريكية .
2. التحول السريع نحو الرأسمالية المالية .
3. الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي .

وفي رأينا عوامل تدويل الأزمة المالية وتدويل آثارها ومفاعليها السلبية تكمن في الآتي:

يتمثل العامل الأول في موجة العولمة المالية وإطلاق قواها المدمرة في تعريف الأزمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي .

وتمثلت القوى المدمرة التي أطلقتها العولمة المالية في:

- إلغاء نظم الرقابة المالية والمصرفية على حركة رؤوس الأموال داخل البورصات وفيما بينها .

- السرعة في تحرير حسابات رأس المال والأسواق المالية غير الناضجة التكوين .
- السرعة في تحرير الأسواق المالية وتدويل هذه الأسواق المالية، والتحكم في حركة هذه الأسواق من قبل البنوك دون ضوابط وتحول الرأسمالية المالية إلى رأسمالية مضاربة .
- عدم وجود قيود على حجم المضاربات وعلى الأرباح الناتجة عنها .
- إطلاق يد المدراء التنفيذيين في تحريك المضاربات لصالحهم .
- خضوع البورصات المالية لقرارات الأسرة المالية الدولية .

ومما زاد من الآثار السلبية للعولمة المالية، سياسات حرية الأسواق غير المنضبطة الطليقة والعبثية (وما يطلق عليها سياسة ترك الحبل على الغارب)، تلك السياسات ألغت كل أنواع الرقابة المالية والنقدية على حركة رؤوس الأموال، وجعلت الأسواق المالية والبورصات أشبه بصالات القمار. فهذه السياسات أطلقت العنان للرأسمالية المضاربة .

وفي ظل العولمة المالية باتت مصالح كبار المضاربين الأعضاء في نادي الأسرة المالية هم الذين يحركون السياسة الاقتصادية الأمريكية التي تسببت في هذه الأزمة وفي الأزمات الاقتصادية السابقة. وكان للعولمة المالية وما رافقها من تحرير حسابات رأس المال وانفتاح الأسواق على بعضها البعض الأثر الكبير في تدويل آثار الأزمة وانتقال مفاعليها السلبية إلى أسواق العالم المالية وإلى الاقتصاد العالمي . فترابط الأسواق المالية والتكامل المالي العالمي كان الدافع الرئيسي لتدويل آثار الأزمة .

أما العامل الثاني الذي أسهم في تدويل الأزمة وانتقالها آثارها إلى كل مرافق الاقتصاد العالمي واقتصاداته، كون الاقتصاد الأمريكي اكبر اقتصاد في العالم، فهو قاطرة للنمو في نموه يجر الاقتصاد العالمي إلى أمام، وفي انتكاسته وتدهور مؤشرات أداءه يجر الاقتصاد العالمي إلى الخلف فالولايات المتحدة الأمريكية اكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، واكبر مضيف لهذه الاستثمارات، كما أن الاقتصاد

الأمريكي اكبر اقتصاد مستورد في العالم، تشكل تجارته الخارجية أكثر من 15٪ من التجارة العالمية، ويشكل ناتجه المحلي الإجمالي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي .

أن الواردات الأمريكية تشكل 16٪ من الواردات العالمية، كما أن حجم التداول في الدولار يتجاوز 4 تريليون دولار كما يسيطر الدولار على ثلث الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي. كما أن 50٪ من التجارة العالمية توجه بالدولار. ويسهم الاقتصاد الأمريكي بـ 17٪ من حجم التجارة الخدمية العالمية. ويسيطر الدولار على 80٪ من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، و50٪ من السندات العالمية مقومة بالدولار . و20٪ من النمو العالمي مصدره الاقتصاد الأمريكي فضلاً عن تسعير النفط بالدولار.

هذه المؤشرات تؤكد أي أزمة في الاقتصاد الأمريكي لابد وأن تنتقل إلى بقية الاقتصاد العالمي سواء من خلال:

- الدولار .
- الاستثمارات الأجنبية .
- التجارة السلعية .
- التجارة الخدمية .
- السندات والأوراق المالية

وفي ختام هذا التحليل نؤكد أن الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز مجرد التصحيح في نهاية دورة اقتصادية من عدة سنوات، وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأمريكي، فعجز الحساب الجاري والعجز التجاري وعجز الميزانية الفدرالية وصل إلى مستويات باتت تهدد مستقبل الاقتصاد الأمريكي، ومن وراءه مستقبل الاقتصاد العالمي. ولم يعد الدولار يتمتع بسند قوي اقتصادي من مؤشرات الاقتصاد الكلي الأمريكي.

ولا تبدو السياسة النقدية التي أوصت بها مدرسة شيكاغو مثل خفض سعر الفائدة كافية لوقف التباطؤ الاقتصادي. كما أن مبادرات ضخ السيولة لن تعالج مثل هذه الاختلالات البنيوية .

أن مستويات المعيشة الأمريكية باتت مرهونة بسياسة الإقراض من ناحية، ومرهونة بحجم التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي أن الأمريكيين أصبحوا يعيشون بأكثر مما ينتجون. ويعوض العالم ذلك بشراء سندات الدين المركزية حول العالم بمئات مليارات المتراجعة القيمة .

ج. الآثار السلبية للازمة عربياً :

على صعيد المنطقة العربية عموماً، لا توجد هناك دول عربية لن تتأثر سلباً بالمفاعيل السلبية للازمة المالية، حتى وأن كانت تلك الدولة العربية غير مرتبطة مباشرة بالأزمة المالية من خلال أسواقها المالية أو من خلال استثماراتها في الخارج أم من خلال صندوقها السيادي واستثماراته الخارجية .

وفيما يلي ابرز الآثار السلبية للازمة :

1. الاحتمال الأكبر لهذه الأزمة أن تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وبالتالي خفض الطلب على النفط وهبوط عائدات النفط، وانخفاض عائدات النفط سيؤدي بدوره إلى انكماش الإنفاق الاستثماري والأنفاق الجاري، مما يؤثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات البطالة .
2. أن للازمة بعض الآثار على السيولة التي نتجت عن مرحلة ارتفاع أسعار النفط. وعليه فان الأزمة قد تخفف من إفراط السيولة والتي أدت إلى ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم العالية. كما أن انخفاض السيولة من شأنه أن يحسن إدارة المخاطر وزيادة الحرص والحذر في منح الائتمان وفي حماية المصارف المانحة للقروض. كما أن انخفاض السيولة يساعد على الحد من ارتفاع الأسعار والتضخم .

3. بالنسبة للأسواق المالية العالمية اتضح أن هناك علاقة ليست بذات القوة بين بورصات المنطقة وبين الشركات المدرجة في هذه البورصات وبين المؤسسات العالمية التي أصابتها الأزمة .
وقد قامت بعض المحافظ الاستثمارية في البورصات العربية من بيع أصولها المالية لتغطية مراكزهم في مناطق أخرى من العالم .
4. إذا استمر الانخفاض في إيرادات المنطقة فسوف تتأثر قدرة المنطقة على الاستمرار في تمويل كثير المشاريع التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني .
5. خسارة الاستثمارات العربية الموظفة في الأسهم والأنشطة العقارية في وول ستريت. وخسارة الاستثمارات العربية الموظفة في سندات الحكومة الأمريكية.
6. بيع المحافظ الأجنبية لأسهمهم التي يمتلكونها وخاصة في بورصات الخليج العربي لتغطية خسائر هذه المحافظ في مناطق أخرى من العالم .
7. انخفاض قدرة المصارف العربية على الحصول على قروض من المصارف الأجنبية، وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي لهذه المصارف.
8. تتأثر حركة التنمية بانخفاض إيرادات النفط سوف تزداد معدلات البطالة وتتقلص معدلات التشغيل بصورة عامة، ويتقلص الإنفاق الاستثماري والأنفاق الجاري .
9. أن شح السيولة الناجم عن هبوط إيرادات النفط إذا استمر تدهور أسعار البترول سيؤدي إلى قلة الإنتاج وهبوط معدلات نمو الناتج المحلي، وهو ما سيؤدي إلى رفع معدلات البطالة، كما أن هبوط عائدات النفط وشح السيولة سيؤدي إلى الحد من فرص إيجاد مشاريع جديدة مما سيؤثر على حركة نمو المؤشر الاقتصادي وخاصة تراجع المؤشر الإنتاجي.
10. خسارة الاستثمارات الوطنية الرسمية الموظفة في المصارف والمؤسسات الغربية، بالرغم من عدم معرفة حجم الخسارة الناجمة عن هذا التوظيف، فضلاً

عن خسارة الاستثمارات الوطنية الموظفة في أسهم الشركات والمصارف المنهارة والتي أعلنت إفلاسها .

وخسارة المستثمرين الأفراد ممن يستثمرون أموالهم في الأسهم المنهارة وفي أسهم الشركات التي أعلنت إفلاسها في وول ستريت وفي أوروبا .

11. الانعكاسات بالنسبة للصناديق السيادية: من المتوقع أن تتأثر الصناديق السيادية ، وهذا التأثر ناجم عن:

- من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو تحويل الأموال إلى الصناديق السيادية نتيجة هبوط العائدات، ومع تراجع أسعار النفط فان معدل تحويل الأموال إلى الصناديق السيادية سوف يتزايد بمعدلات عالية .
- أن الصناديق السيادية سوف تتوقف عن شراء الأصول ذات المخاطر العالية.
- قيام الصناديق السيادية بتصفية جزء من محافظها الاستثمارية .
- منيت معظم الصناديق السيادية الوطنية بخسائر كبيرة نتيجة هبوط أسعار الأسهم في أسواق المال العالمية وقد خسرت معظم الصناديق السيادية العربية مبالغ طائلة جراء انخفاض أسعار الأسهم .
- وتعد إيرادات النفط (عوائد الصادرات) بالنسبة للدول العربية المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية لهذه الصناديق، وفي حالة استمرار هبوط أسعار النفط، فان هذه الصناديق سوف تتوقف عن النمو، مما سيؤثر بدرجة كبيرة على حركة شراء الأسهم وخاصة ذات المخاطر العالية .

12. مع استمرار انخفاض أسعار الفائدة سيصبح المستثمرون العالميون اقل حماساً لشراء أصول أمريكية بسبب ضعف العائدات، لذا سيكون هناك طلب اقل على الدولار مما يخفض من سعر صرفه، ولذلك فعلى الاقتصادات الوطنية وأصحاب القرار فيها توقع تناقص الطلب على الدولار، مما يستوجب اتخاذ الإجراءات للاستفادة من هبوط الطلب على الدولار .

13. أن هبوط الدولار يدفع المصارف الوطنية المركزية على بيع جزء من احتياطياتها من الدولار الأمريكي واستبدالها بعملات أخرى مثل اليورو والإسترليني بغية تنويع هذه الاحتياطيات وذلك تجنباً لأية مخاطر مستقبلية جراء هبوط الدولار .

أن تراجع الدولار المصحوب بالتضخم سيؤدي إلى قيام المستثمرين الأجانب بسحب جزء من استثماراتهم الدولارية. كما أن من شأن انخفاض أسعار الفائدة على الدولار أن يقلل من ثقة المستثمرين الأجانب بالدولار .

14. تبدو تداعيات الأزمة على المستوى العربي كبيرة جداً سواء من خلال خسارة المستثمرين العرب في ساهم وسندات وول ستريت أو من خلال خسارة الصناديق السيادية. لقد أصابت الأزمة العالمية في الصميم المرتكزات الأساسية للنموذج الريعي، النفط العربي القائم على الإفراط في الإنتاج النفطي وتصديره وتكوين الفوائض البترولية وتوظيفها في استثمارات عقارية وفي محفظات وسندات مالية وإيداعات مصرفية .

أن هذا النمط من الاستثمار جعل العالم العربي في قلب الأزمة المالية وليس بمنأى عن تبعاتها وإضافة إلى مئات المليارات التي خسرها العرب، والخشية أن هناك اتجاه عالمي أمريكي أوروبي لتحميل الدول العربية النفطية جزء من تكاليف هذه الأزمة بل أن هناك من يطالب بعودة عائدات النفط إلى مصدرها الأصلي. ومن شأن هذه الخسائر وهذه التوجهات أن تنعكس على حجم التجارة الخارجية العربية، وعلى حركة الاستثمارات العربية وحجم وبنية هذه الاستثمارات، وفضلاً عن انعكاسها السلبي على معدلات التشغيل والتضخم وستبقى هذه الأزمة سيفاً مسلطاً على الاقتصاد العربي.

15. أن الأزمة المالية العالمية باتت خطراً كبيراً يهدد بزيادة معدلات البطالة في الاقتصاد العربي إلى أكثر من 25٪ في عام 2009. بل أن هذه الأزمة باتت تهدد بتباطؤ معدلات النمو الاقتصاد وستكون آثار هذه الأزمة بالغة التأثير على

الاقتصادات العربية النفطية، وتقلص من إمكانات الدول العربية الغنية ومتوسطة الدخل في مكافحة الفقر وتقليص التوسع في شبكات الأمن الوظيفي والبشري .

أن هذه الأزمة كشفت عن أهمية دور الدول في إدارة الأنشطة الاقتصادية ، وينبغي على الدول العربية عدم الإصغاء لخبراء صندوق النقد الدولي الصندوق الذي يحاول تخريب الاقتصاد النامية عموماً والاقتصادات العربية. كما أن الدول العربية مطالبة بمراجعة برامج التخصصية المتسرعة وإعادة الاعتبار إلى أنظمة الرقابة السعرية والمالية والنقدية والابتعاد عن التعصب الأعمى لاقتصاد السوق الذي تبث فشله إلى الحد الذي أجبرت الدول المتقدمة بالاستعانة بالدولة لتصحيح اختلالات السوق واختلالات اقتصاد السوق .

د. الإجراءات الوطنية الواجب اتخاذها لتقليل الآثار السلبية للازمة:

1. تعزيز الجهات الرقابية المنظمة للقطاع المالي والاستثماري .
2. تطوير الأطر والتشريعات الرقابية بشكل يوازي سرعة تطور وابتكار الأدوات المصرفية والاستثمارية الجديدة .
3. زيادة السلطات الرقابية للمصارف المركزية العربية على أداء المصارف الحكومية والأهلية .
4. تعزيز ممارسة الشفافية وتطبيق الحوكمة الإدارية لدى الشركات الاستثمارية والمؤسسات المصرفية الكبيرة .
5. عدم السماح بنسبة عالية للمديونية سواء للأفراد أو للمؤسسات .
6. الإفصاح بشكل دائم عن استثمارات المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية وعدم إدراج هذه الاستثمارات خارج الميزانية .
7. إتباع سياسة مالية متشددة لضبط التضخم من خلال تقليص نفقات الحكومة في القضايا غير الإنتاجية مع الإبقاء على الإنفاق الحكومي في مشاريع البنية التحتية.

8. الإبقاء على الدعم الحكومي للسلع والخدمات الصحية والتعليمية تحت أي ظرف من الظروف .
9. إعادة الاعتبار لأنشطة القطاع العام وإصلاح إداراتها وتوسيع تدخل الدولة في إدارة أنشطة الدولة .
10. مراجعة وإصلاح القطاع المالي والمصرفي الوطني .
11. إعادة النظر في السرعة في تبني اقتصاد السوق خاصة قبل استكمال مقومات السوق، والتريث في عمليات التخصصية الجديدة وتحرير حسابات رأس المال وإعادة النظر في الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية .
12. إعادة صياغة الأسواق الشعبية وعدم التفريط بالجمعيات الاستهلاكية ودعمها وزيادة السلع المدعومة .
13. الحاجة إلى الإفصاح والشفافية، حيث أن نقص الشفافية اخطر ما يهدد الاقتصاد الوطني .
14. الحذر من التعامل المبالغ فيه بالمنتجات المالية المعقدة مثل المشتقات وغيرها .
15. ضرورة أن تعكس ميزانية المؤسسات والمصارف المالية جميع التزاماتها .
16. تنويع استمارات الصناديق السيادية .
17. إيجاد آلية اتفاقية متشددة لضغط التضخم الأخذ في الصمود .
18. إعادة الاعتبار لأنشطة القطاع العام وإعادة هيكلته وإيقاف عملية تفكيك القطاع العام، تلك السياسة الهادفة إلى تدمير الاقتصاد الليبي .

الفصل الخامس والعشرون
مستقبل الرأسمالية في ضوء قوة الاقتصاد الأمريكي

أولاً: تحليلات شمولية حول أطروحة فجر العصر الأمريكي

ثانياً: عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي

ثالثاً: رؤية استنتاجيه حول مستقبل الرأسمالية في ضو عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي

أولاً: تحليلات شمولية حول أطروحة فجر العصر الأمريكي:

في كتابه (المائة سنة المقبلة) أكد جورج فريدمان بان الاقتصاد الأمريكي سيبقى مسيطرا على الاقتصاد العالمي خلال المائة سنة المقبلة، وأن الرأسمالية الأمريكية الملتزمة بأيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة ستبقى النمط الرأسمالي العالمي السائد .

وأن العصر الذي نعيشه الآن هو فجر العصر الأمريكي وفي رد فريدمان على القوى الاقتصادية الصاعدة، يؤكد فريدمان أن الصين ليس إلا نمراً من ورق وأن روسيا سوف تتفكك خلال العشرين سنة المقلبة .

أن هذه الأطروحة لا تختلف كثيراً عن أطروحة فوكاياما حول نهاية التاريخ والتي تخلى فوكاياما نفسه عنها في كتاباته الأخيرة .

ويدعم أنصار هذه الرؤية تحليلاتهم بالحجج التالية:

1. أن الأزمة الاقتصادية الراهنة ليست استثناءً فريداً في تاريخ الرأسمالية والنظام الرأسمالي لا ينكر وجود الأزمات الاقتصادية، وعليه فان الأزمة الاقتصادية الراهنة إفراز طبيعي للنظام الرأسمالي، وظاهرة طبيعية جداً للنظام الرأسمالي، ولا تشكل خطراً على مستقبل الرأسمالية الأمريكية، ولا تشكل خطراً على مستقبل الاقتصاد الأمريكي .

فالتاريخ الرأسمالي شهد تقلبات اقتصادية عديدة من نمو وازدهار وركود وكساد وتمكنت الرأسمالية من أن تخرج من كل أزمة أقوى مما كانت عليه قبل الأزمة. والأزمة الاقتصادية الراهنة ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة فالنظام الرأسمالي بطبيعته يحتضن الأزمات الاقتصادية .

2. أن الاقتصاد الأمريكي بحكم حجمه وموقعه في الاقتصاد العالمي وعناصر قوته قادر على امتصاص آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة. ومن ابرز عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي التي تمكنه من امتصاص تلك الآثار .

ثانياً: عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي:

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 4.3٪ تريليون دولار في عام 2008 مشكلاً ما نسبته 29٪ من الناتج الإجمالي العالمي في عام 2008 . مما يجعله قاطرة لنمو الاقتصاد العالمي .

والدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطي الأولى في العالم، حيث تسيطر الورقة الخضراء على أكثر من ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية في العالم.

وأن 80٪ من مبادلات سعر الصرف الأجنبي تجري بالدولار، ويتم دفع أكثر من 50٪ من صادرات العالم بالدولار، ويصل حجم التداول بالدولار حول العالم ثلاثة تريليون .

لذا فان أي تحرك لسعر الصرف الدولار الأمريكي يؤثر على فاتورة الصادرات والاستثمارات من خلال تأثيره على أسعار السلع والخدمات، ويؤثر على حركة الاستثمارات الأجنبية ، ويؤثر على سلة العملات الأجنبية.

الولايات المتحدة تشكل قطباً اقتصادياً رئيسياً في العالم فهي شريك تجاري مهم لمعظم الدول المتقدمة، وتلك الصاعدة اقتصادياً، ولاسيما النفطية منها، وأي انهيار في التجارة الخارجية الأمريكية سيؤدي إلى نتائج بالغة السلبية على بقية اقتصادات العالم .

ومن ابرز الدول الرئيسية المعتمدة على استيرادات الولايات المتحدة ما يلي:

البلد	النسبة
الصين	٪19
كندا	٪16
المكسيك	٪11
اليابان	٪8
ألمانيا	٪5

والمؤشرات التالية تؤكد الموقع الأول للاقتصاد الأمريكي في التجارة الخارجية .

- تبلغ قيمة الواردات الأمريكية (1.7) تريليون دولار ، وبذلك تعد الولايات المتحدة اكبر مستورد في العالم، وحيث تشكل وارداتها ٪16 من إجمالي الواردات العالمية البالغة (10.6) تريليون دولار . ورادات بنصف تريليون لكل من بريطانيا وفرنسا واليابان . وتبلغ واردات ألمانيا 700 مليار دولار .
- تشكل صادرات الولايات المتحدة ٪12 من الصادرات العالمية .
- تشكل التجارة الأمريكية أكثر من ٪10 من التجارة العالمية.
- تمثل حصة الخدمات في الصادرات الأمريكية إلى دول أوروبا المتطورة حوالي ٪35، رغم أن حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول تقدر ٪70، كما تمثل حصة الخدمات في الصادرات الأمريكية إلى دول أمريكا الوسطى والجنوبية حوالي ٪25 في حين تبلغ حصة صادراتها من الخدمات إلى الهند والصين ٪18 فقط، ويتوقع أن تتزايد حصة الخدمات في صادرات الولايات المتحدة، ومن هذا الصدد يُعول كثيراً على أن التحرير المتعدد الأطراف لقطاع الخدمات في العالم سوف يساعد في استمرار العجز التجاري الأمريكي في حدود محتملة .

تسيطر الولايات المتحدة على المؤسسات الاقتصادية الدولية والمؤشـرات التاليـة تؤكد هذه الحقيقة:

- وزارة الخزانة الأمريكية تسيطر على سياسات صندوق النقد الدولي .
- البيت الأبيض يسيطر على سياسات البنك الدولي .
- الممثل التجاري الأمريكي يسيطر على سياسات منظمة التجارة العالمية .
- الأسواق المالية الأمريكية قائدة للأسواق المالية العالمية قاطبة .

وتسيطر على حركة هذه الأسواق وحركة أسـهم الـشركات العاملـة في هـذه الأسواق. وفي حالة حدوث أي اضـطراب في الأسـواق الماليـة العالميـة، تـضطرب كافة أسواق العالم .

- يعد الاقتصاد الأمريكي صـاحب اكـبر نـصيب مـن الـشركات متعديـة الجنسية في العالم، وتؤكد المؤشرات التالية هذه الحقيقة:
  * خمسة من اكبر عشرة شركات متعدية الجنسية أمريكية الأصل .
  * ثلاثة من اكبر خمسة شركات متعدية الجنسية في العالم أمريكية الأصل .
  * ثلاثة من اكبر خمسة من أغنى أغنياء العالم من الولايات المتحدة الأمريكية مـن يسيطرون على اكبر الشركات متعدية الجنسية، وهم :
- بيل نس 40 مليار دولار .
- وارن بافت 37 مليار دولار
- لاري اليسون 22.5 مليار دولار

* تربعت الولايات المتحـدة الأمريكيـة علـى عـرش اكـبر بلـد يتـضمن عـدد مـن الشركات متعدية الجنسية حيث بلغ عدد شركاتها 162 شركة من بين اكبر 500 شركة في العالم أي من بـين اكـبر 500 شـركة متعديـة الجنسية في العـالم تملـك الولايات المتحدة الأمريكية اكبر (162) شركة متعدية الجنسية .

* بلغت واردات الشركات الأمريكية (162) شركة الكبرى في العلام (7.4) تريليون دولار ما يمثل أكثر من ثلث إيرادات 500 شركة الأكبر في العالم البالغة (21) تريليون .
* بلغت إيرادات اكبر خمسة شركات متعدية الجنسية أمريكية 1189 مليار دولار ن وكما يلي :

إيرادات شركة دول مارت 351 مليار دولار .

إيرادات شركة ايكسون موبيل 347 مليار دولار .

إيرادات شركة ستيغرون 200 مليار دولار .

إيرادات شركة جنرال دوتر 204 مليار دولار .

إيرادات شركة أي بي أم 87 مليار دولار .

وتقترب إيرادات هذه الشركات الخمسة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ويتجاوز ناتج بعض هذه الشركات الناتج الإجمالي المحلي لبعض الدول الأوروبية هولندة وبلجيكا ويتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النفطية القريبة الكبيرة .

* وتزيد الإيرادات السنوية (المبيعات) للشركات الأمريكية الخمس الكبرى في العالم عن الناتج المحلي الإجمالي لحوالي (182) دولة في العالم في عام 2006 .
* وصلت إيرادات " اكسون موبيل " المالية ، التي توظف حوالي 106 آلاف شخص، نحو 347.25 مليار دولار ، وحققت هذه الشركة أعلى أرباح في العالم بعد أن وصلت إلى 39.5 مليار دولار .
* وحققت جنرال موتر الأمريكية إيرادات بلغت 204 مليار دولار في عام 2006.
* وبلغت إيرادات " وول مارت " التي توظف اكبر عدد من الأشخاص في العالم، (بعدد قدر بحوالي 1.9 مليون شخص، مع نهاية عام 2006) حوالي 351.13 مليار دولار. في حين سجلت أرباحاً قدرت 11.3 مليار دولار .

* بلغت إيرادات سيتغرون الأمريكية 200 مليار دولار وبلغت إيرادات شركة أي بي أم 87 مليار دولار وبذلك بلغت إيرادات الشركات الخمس الأمريكية المذكورة أعلاه 1189 مليار دولار عام 2006 وتفوق إيرادات هذه الشركات الأمريكية الخمس الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية بما فيها الصادرات النفطية العربية .
* بلغ مجموع واردات شركة وول مارت 351 مليار دولار وواردات شركة ايكسون موبيل 347 مليار دولار 698 مليار دولار وهذه الواردات تزيد عن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل من هولندا وبلجيكا ، وهما من الدول الأوروبية الصناعية المتقدمة .
* وللتدليل على ضخامة اقتصادات بلدان المركز التي تحول دون الانهيار الشامل للنظام الرأسمالي، فان الناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان يشكل 37 تريليون دولار مشكلاً 80٪ من الناتج الإجمالي المحلي العالمي البالغ 55 تريليون دولار في عام 2008 .
* يشكل سوق الولايات المتحدة الأمريكية اكبر سوق استهلاكية في العالم. حيث يبلغ نصيب الاستهلاك العائلي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 72٪ مقابل 57٪ في اليابان .
* ويبلغ متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية خمسة إضعاف المتوسط العالمي البالغ 9500 دولار .

ويعتمد النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة على معدل نمو الاستهلاك، وأي تناقص في معدلات الاستهلاك ينعكس على حركة الإنتاج والتجارة الخارجية داخل وخارج الاقتصاد الأمريكية .

* لازال الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية يعد أفضل وأكثر الاستثمارات أمناً في العالم .

* لا يزال الاقتصاد الأمريكي طبقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 يعد من أكثر الاقتصادات العالمية استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر (المصنف الأول للاستثمارات الأجنبي المباشر في العالم)، واكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة .
* يستأثر الاقتصاد الأمريكي وحده 70٪ من الأموال العربية المستثمرة في الخارج البالغة 3 تريليون دولار، والبقية موزعة بين الأسواق الأخرى .
* معظم البنوك المركزية تحتفظ بكميات كبيرة من سندات الخزانة الأمريكية لأنها أكثر القنوات الاستثمارية أمانا .

رؤية استنتاجيه في ضوء عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي:

في ضوء عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي هذه، يستنتج أنصار فجر العصر الأمريكي ما يلي:

1. من غير المنطقي أن نتحدث عن السقوط المدوي للرأسمالية الأمريكية ، ومن غير المنطقي أن نتحدث عن السقوط المدوي للاقتصاد الأمريكي .
2. الأزمة أشبه بأل (تسونامي) سوف لا تلبث أن تتراجع قوة دفعها .
3. أن تراجع موقع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي، قضية مبالغ فيها.

وسوف يتمكن الاقتصاد الأمريكي من استعادة موقعه الأول في الاقتصاد العالمي بفعل عناصر قوته وحيويته واعتماد صادرات عدد من الدول الكبرى على واردات الاقتصاد الأمريكي .

4. الأزمة الراهنة إفراز طبيعي للنظام الرأسمالي يمكن تجاوز آثارها في اقتصاد عملاق كالاقتصاد الأمريكي وهي ليست استثناء في التاريخ الاقتصادي للنظام الرأسمالي والنظام الرأسمالي لا ينكر ولا ينفي ذلك والنظام الرأسمالي دائماً يخرج بعد كل أزمة في الأزمات الكبيرة أقوى مما كان .

5. الأزمة الاقتصادية الراهنة لا تشكل خطراً لا على مستقبل الاقتصاد الأمريكي ولا على مستقبل الرأسمالية الأمريكية، ولا على إيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة .
6. الرأسمالية الأمريكية قادرة على تجاوز آثار الأزمة بآلياتها المختلفة، والاقتصاد الأمريكي قادر على امتصاص آثار الأزمة بحكم حجمه وعناصر قوته وموقعه في الاقتصاد العالمي .

وفي ختام هذا السيناريو نؤكد، إذا كان الاقتصاد الأمريكي اقتصاد عملاق فمن غير المنطقي أن نتوقع انهياره، ولكن من غير المنطقي أن نتصور بعد الأزمة أن موقع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي سيقي كما كان سابقاً.

والأزمة الاقتصادية العالمية ليست كما يصفها البعض تشبه التسونامي باعتبارها أزمة عابرة،الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة أزمة بنيوية – هيكلية، ومن الخطأ التغطية على الأسباب الحقيقية اللازمة.

ومن الخطأ تجاهل عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي رغم ما أحدثته الأزمة المالية العالمية من اختلالات في الاقتصاد الأمريكي و.

وبسبب عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي أصبح الاقتصاد الأمريكي قاطرة للنمو يجر الاقتصاد العالمي إلى الأمام في حالة نموه ويجر الاقتصاد العالمي إلى الخلف في حالة تراجعه .

(جدول رقم 1-4)

قائمة اكبر (30) دولة مستوردة للخدمات عالمياً 2008 مليار دولار

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات الخدمية	الحصة للعالم ٪
1	الولايات المتحدة الأمريكية	364	10.5
2	المانيا	285	8.2
3	المملكة المتحدة	199	5.7
4	اليابان	166	4.8
5	الصين	152	4.4
6	فرنسا	137	3.9
7	ايطاليا	132	3.8
8	اسبانيا	108	3.1
9	ايرلندا	103	3.0
10	كوريا الجنوبية	93	2.7
11	هولندا	92	2.6
12	الهند	91	2.6
13	كندا	84	2.4
14	بلجيكا	84	2.4
15	سنغافورة	76	2.2
16	روسيا الاتحادية	75	2.2
17	الدنمارك	62	1.8
18	السويد	54	1.6
19	تايلاند	46	1.3
20	استراليا	45	1.3
21	البرازيل	44	1.3
22	هونج كونج	44	1.3
23	النرويج	44	1.3
24	النمسا	42	1.2
25	لوكسمبرج	40	1.2
26	سويسرا	37	1.1
27	الإمارات	35	1.0
28	السعودية	34	1.0
29	تايوان	34	1.0
30	بولندا	30	0.9
	المجموع	2835	81.7
العالم		3470	100.0

المصدر :- WTO , Press , March 2009

(جدول رقم 2-4)

قائمة اكبر (30) دولة مصدرة للخدمات عالمياً 2008 مليار دولار

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات الخدمية	الحصة للعالم ٪
1	الولايات المتحدة الأمريكية	522	14.0
2	المملكة المتحدة	283	7.6
3	المانيا	235	6.3
4	فرنسا	153	4.1
5	اليابان	144	3.9
6	اسبانيا	143	3.8
7	الصين	137	3.7
8	ايطاليا	123	3.3
9	الهند	106	2.8
10	هولندا	102	2.7
11	ايرلندا	96	2.6
12	هونج كونج	91	2.4
13	بلجيكا	89	2.4
14	سويسرا	74	2.0
15	كوريا الجنوبية	74	2.0
16	الدنمارك	72	1.9
17	سنغافورة	72	1.9
18	السويد	71	1.9
19	لوكسمبرج	68	1.8
20	كندا	62	1.7
21	النمسا	62	1.7
22	روسيا الاتحادية	50	1.3
23	اليونان	50	1.3
24	النرويج	46	1.2
25	استراليا	46	1.2
26	بولندا	35	0.9
27	تركيا	34	0.9
28	تايوان	34	0.9
29	تايلاند	33	0.9
30	ماليزيا	30	0.8
	المجموع	3135	84.1
العالم		3730	100.0

المصدر :- WTO , Press Release 2009

(جدول رقم 3-4)

قائمة اكبر (30) دولة مستوردة للسلع عالمياً 2008 مليار دولار

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات السلعية	الحصة للعالم ٪
1	الولايات المتحدة الأمريكية	2166	13.2
2	ألمانيا	1206	7.3
3	الصين	1133	6.9
4	اليابان	762	4.6
5	فرنسا	708	4.3
6	المملكة المتحدة	632	3.8
7	هولندا	574	3.5
8	ايطاليا	556	3.4
9	بلجيكا	470	2.9
10	كوريا الجنوبية	435	2.7
11	كندا	418	2.5
12	اسبانيا	402	2.5
13	هونج كونج	393	2.4
14	المكسيك	323	2.0
15	سنغافورة	320	1.9
16	روسيا الاتحادية	292	1.8
17	الهند	292	1.8
18	تايوان	240	1.5
19	بولندا	204	1.2
20	تركيا	202	1.2
21	استراليا	200	1.2
22	النمسا	184	1.1
23	سويسرا	183	1.1
24	البرازيل	183	1.1
25	تايلاند	179	1.1
26	السويد	167	1.0
27	الإمارات	159	1.0
28	ماليزيا	157	1.0
29	التشيك	142	0.9
30	اندونيسيا	126	0.8
	المجموع	13404	81.7
العالم		16415	100.0

المصدر :- WTO Press Release , March 2009

الفصل السادس والعشرون
مستقبل الرأسمالية في ضوء عناصر الضعف الإستراتيجية في الاقتصاد الأمريكي

أولاً: رؤى في أفول الرأسمالية الأمريكية

ثانياً: عناصر الضعف الإستراتيجية في الاقتصاد الأمريكي

ثالثاً: أفول الرأسمالية الأمريكية : الزمن القادم .

رابعاً : مستقبل الرأسمالية طبقاً للسيناريو ا الرأسمالي

خامساً: رؤية الأمم المتحدة ولجنة العشرين في مستقبل النظام الرأسمالي

سادساً: النتائج المترتبة على خطة الاقتصاد الأمريكية

أولاً:رؤى في أفول الرأسمالية الأمريكية:

يشهد الاقتصاد الأمريكي أزمة اقتصادية عنيفة، انتقلت عدواها إلى مختلف اقتصادات العالم المتقدم والنامي. ولم تعد أزمة الاقتصاد الأمريكي الراهنة أزمة جزئية تقتصر على الأنشطة العقارية والمالية بل أصبحت شاملة لجميع أنشطة الاقتصاد الحقيقي.

وفي إطار شموليتها أصبحت تؤثر مباشرة على الاستهلاك الأمريكي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي، وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو. وأزمات الاقتصاد الأمريكي لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الأمريكي الكلي الذي يتسم باختلالات اقتصادية متجذرة في هيكل الاقتصاد الأمريكي التي أسست للازمة الحالية. غير أن العديد من الاقتصاديين يرون أن الاقتصاد الأمريكي يتجه نحو الركود التضخمي الذي حصل في السبعينيات، حيث اقترن الركود في النمو بتضخم متسارع.

ويشبه احد الاقتصاديين اختلالات الاقتصاد الأمريكي بالقبول عندما تنكسر موجة البحر العالية يتكشف من كان يسبح عارياً. أي مع حدوث كل أزمة يتكشف عمق اختلالات الاقتصاد الأمريكي.

ومن ابرز القائلين بأفول الرأسمالية الأمريكية بسبب معضلة واختلالات الاقتصاد الأمريكي المتجذرة والمزمنة هو الاقتصادي بول كندي والذي اصدر عدد من الدراسات حول اختلالات الاقتصاد الأمريكي، وخصص جزء كبير من كتابه الاستعداد للقرن الحادي والعشرين لمعضلة الاقتصاد الأمريكي. وتنبأ بأفول الرأسمالية الأمريكية بسبب هذه المعضلة، وعدم تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من قيادة الرأسمالية العالمية، وعدم تمكنها بسبب هذه المعضلة الاقتصادية من الاستمرار باحتلال الموقع الأول في الاقتصاد العالمي.

وبسبب أزمات واختلالات الاقتصاد الأمريكي، يرى بول كندي أستاذ التاريخ في جامعة هارفرد في كتابه الاستعداد للقرن الحادي والعشرين أن الاقتصاد الأمريكي يواجه معضلة اقتصادية حقيقية ستفقده مركزه الأول في الاقتصاد العالمي.

أما لسترثورو فيتحدث في كتابه المتناطحون عن اللعبة الاقتصادية الدولية الجديدة، ويرى أن الاقتصاد العالمي سيدار إدارة ثلاثية الأقطاب وستنتهي مرحلة التفرد القطبي .

ويذهب اكيومورثيا صاحب كتاب اليابان قادرة أن تقول لا بان أمريكا حفرت قبرها الاقتصادي بأيديها، ولا تتمكن من الخروج من أزمتها من خلال سياسة اللامبالاة الاقتصادية التي تتبعها إزاء اختلالاتها الداخلية والخارجية.

ويؤكد الاقتصادي كارل بولانيي على أن أفول الرأسمالية الأمريكية يأتي بسبب إخفاقات اقتصاد السوق بلا قيود، وإخفاقات إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق، وأيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة .

ويضيف كارل بولايني في كتابه "التحول العظيم" أن معضلة الرأسمالية الأمريكية المستندة إلى إيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة يكمن في مسعاها اليوتوبي لإقامة نظام سوقي قادر على تنظيم نفسه بنفسه وفرض هذا النموذج على العالم، ويدعو إلى التخلي عن هذا المسعى اليوتوبي .

أما جون جراي فيؤكد في كتابه الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية على إخفاقات سياسات اللبرالية الاقتصادية الجديدة وإخفاق اقتصاد السوق بلا قيود. ويؤكد أن هذه السياسات ثبت فشلها وهي التي أسست للازمة الاقتصادية العالمية ويطالب بإعادة صياغة الرأسمالية الأمريكية استناداً إلى عدة مرجعيات جديدة بعيدة كل البعد عن اقتصاد السوق بلا قيود .

ويؤكد لستر تورو في كتابه مستقبل الرأسمالية على التخلي عن اقتصاد السوق بلا قيود، ويؤكد أن إخفاقات الرأسمالية الأمريكية القائمة على إيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة ستؤدي إلى تراجع موقع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي وسوف لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الوحيد في اللعبة الاقتصادية الجديدة بسبب تراجع هذا الموقع.

وذهب جفري جارتن في كتابه أوقفوا الانهيار إلى التأكيد على أن الرأسمالية الأمريكية الملتزمة بأيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة ستؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم انهيار الاقتصاد العالمي.

أما فوكاياما فقد تراجع عن أطروحته نهاية التاريخ أو ما يسمى بالنموذج المنتصر، وانضم إلى المطالبين بإصلاح آليات عمل الرأسمالية الأمريكية وذلك في آخر مقالة له صدرت في عام 2008 في مجلة نيوزويك الأمريكية حيث يطالب:

1. التخلي عن سياسة تخفيض الضرائب .
2. فرض أنظمة رقابية على الأسواق المالية .
3. إعادة بناء المؤسسات المالية الدولية .

أما الاقتصادي الفرنسي ليفاسير في كتاب الرأسمالية هل هي قالبة للإصلاح؟ فقد وجه انتقادات شديدة لنمط الرأسمالية الأمريكية الملتزمة بأيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة ويد آدم سميث الخفية، وأكد أن التمسك بهذه الإيديولوجية ولد مشاكل اقتصادية وعرض الرأسمالية الأمريكية للشيخوخة المبكرة والأفول المتسارع .

ويدعو ليفاسير إلى إعادة صياغة الرأسمالية الأمريكية على وفق الطريق الثالث كمحاولة لإنقاذ الرأسمالية الأمريكية من نار اللبرالية الاقتصادية .

والطريق الثالث من وجهة نظر ليفاسير يقوم على المرجعيات التالية

- تبديد أوهام رأسمالية العولمة وأوهام السوق الحرة بلا قيود.
- تبني الولايات المتحدة لشكل جديد من التدخل الاقتصادي. ينجح في التأثير بعمق في ظروف الإنتاج والتبادل .
- تبني عقيدة متماسكة للتدخل في اقتصاد السوق .
- الدعوة إلى تبني سياسات تدخلية على المستوى العالمي تتفاوت مداها حسب ظروف كل دولة .
- المحافظة على دور الدولة الاقتصادي ودور الدولة الاجتماعي .
- تفادي التسيب الاجتماعي الذي تفرزه الرأسمالية الأمريكية .
- إعادة صياغة الرأسمالية الانكلوسكسونية على وفق الرأسمالية الأوروبية بعيداً كل البعد عن آليات عمل الأسواق الحرة الأمريكية (المنفلتة) بلا قيود.

ويؤكد جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في كتابه خيبات العولمة ودراساته العديدة التي صدرت بعد الأزمة على المفاعيل السلبية لاقتصاد العولمة والذي يطلق عليه (بالاقتصاد السيء) ويؤكد أن سياسات إيديولوجية التعصب الأعمى لاقتصاد السوق بلا قيود، أسست للازمة الاقتصادية العالمية .

كما يوجه ستيغلتز نقداً شديداً لسياسات تآلف واشنطن وسياسات صندوق النقد الدولي التي فشلت في التنبؤ بهذه الأزمة والأزمات السابقة، وينتقد كذلك

سياسات صندوق النقد الدولي التي تغض النظر عن الاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي.

ويشدد ستيغلتز على أخطاء سياسات صندوق النقد الدولي الملتزمة بأيديولوجية التعصب الأعمى لاقتصاد السوق بلا قيود ، ويرى أن اقتصاد السوق لا يمكن أن يعمل في ظل عدم وجود (أو نقص) البنية التحتية المؤسسية ، ونقص الإعلام والمعلومات .

ويخلص ستيغلتز إلى أن انتكاسة الرأسمالية الأمريكية لا يمكن تفاديها في ظل استمرار اختلالات الاقتصاد الأمريكي والسياسات السيئة لاقتصاد العولمة .

ويدعو ستيغلتز إلى إعادة هندسة الرأسمالية بعيداً عن إيديولوجية التعصب الأعمى لاقتصاد السوق، ذلك الاقتصاد السيئ المولد للازمات.

وفي إطار الرؤية الرسمية الفرنسية لخص الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي هذه الرؤية بالاتي:

- أن الأزمة أثبتت أن نظام العولمة يقترب في نهايته مع أفول الرأسمالية الأمريكية التي فرضت منطقها على الاقتصاد العالمي وساهمت في انحراف مساره .
- أن فكرة القوة المطلقة للأسواق ومنع تقييدها بأي قواعد أو تدخل كانت فكرة مجنونة، وأن السوق دائماً على حق فكرة أكثر جنوناً في إشارة إلى إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة بلا قيود .
- أن أزمة أسواق المال العالمية والاضطراب الاقتصادي العالمي الذي نتج عن الأزمة وضع نهاية لاقتصاد السوق .
- لن تكون هناك نهاية سريعة للرأسمالية، ولكن النظام الاقتصادي العالمي بعد الأزمة، لن يكون مثله بعدها .

وخلص أنصار أفول الرأسمالية الأمريكية إلى جملة استنتاجات بشأن مستقبل الرأسمالية من أبرزها :

- أن الأزمة المالية – الاقتصادية العالمية الراهنة ليست من قبيل الدورات الاقتصادية العادية التي يتصف بها النظام الرأسمالي – فالسياسات الاقتصادية الأمريكية المتطرفة في التزامها الإيديولوجي تجاه الليبرالية الاقتصادية الجديدة كانت السبب في الأزمة الاقتصادية الراهنة، وهذه الأزمة أكثر من مجرد أزمة مالية – اقتصادية بسبب النتائج الكارثية التي خلفتها .
- أن الأزمة الاقتصادية العالمية تمثل تحول تاريخي لا رجعة عنه في موازين القوى العالمية وآلية تطبيق الرأسمالية الأمريكية، وأن عصر الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، انتهى، وسقط جراء هذه الأزمة نموذج كامل للحكم وإدارة الاقتصاد العالمي القائم على هيمنة القطب الواحد. وجراء هذه الأزمة سقط شكل من أشكال الرأسمالية هو الشكل القائم على الليبرالية الاقتصادية الجديدة .
- سقوط سياسة عدم التدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجدد الدعوة لإعطاء دور متزايد للدول في إدارة الاقتصاد. أن هذه الأزمة ستعيد معارك الصراع الإيديولوجي عبر إعادة إحياء دور الدولة في إدارة الاقتصاد وإحياء بعض أشكال التأميم ورأسمالية الدولة.
- أن الأزمة الاقتصادية العالمية ألحقت أفدح الأضرار بسمعة الرأسمالية الأمريكية في مقابل تزايد الدعم العالمي لنمط الرأسمالية اليابانية ذات الولاء المؤسسي والتي لا تؤمن بالفردية، وتزايد الدعم العالمي لنمط الرأسمالية الأوروبية ذات المضمون الاجتماعي خاصة نمط الرأسمالية الألمانية – الفرنسية.
- عجز آليات السوق وعفويتها عن مواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

- أن الاقتصاد العالمي لا يمكنه تحمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الأزمة لفترة طويلة بسبب عمق اختلالاته الداخلية والخارجية .
- أن الأزمة اثبت أن تحرير الأسواق، والسرعة في التخفيض، والسرعة في التحرير، والسرعة في تحرير حسابات رأس المال والسرعة في إزالة أنظمة الرقابة على عمل الأسواق المالية وحركة رأس المال العالمي، يحمل في طياته مخاطر عديدة ، لم تتمكن يد آدم سميت الخفية ومقولة أن السوق تصحح بنفسها أن تواجهه .
- أن الأزمة بددت أوهام إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجيدة، بان السوق قادرة لوحدها على تحقيق التوازنات الاقتصادية وان تدخل الدولة أمر لا غنى عنه لتحقيق هذه التوازنات .
- اثبت الأزمة أن تعظيم قدرة الأسواق على تصحيح نفسها بنفسها مبالغ فيه، بل أن حرية الأسواق بلا قيود قادت إلى الاحتكار بدلاً من المنافسة .
- أن تحرير الأسواق وتزايد نفوذ الشركات متعدية الجنسية، وتزايد دور الأسواق المالية وسيطرة سلوك اقتصاد الكازينو، وتحرير حسابات رأس المال، وإزالة كل أنظمة الرقابة على الأسواق المالية، وتحول صندوق النقد الدولي إلى منفذ لسياسات وزارة الخزانة الأمريكية، وتحول البنك الدولي إلى منفذ لقرارات البيت الأبيض، وتحول منظمة التجارة العالمية إلى منفذ لتوجيهات الممثل التجاري الأمريكي بات يشكل خطراً رئيسياً على مستقبل الرأسمالية الأمريكية .
- اثبت نتائج الأزمة على المستوى العالمي أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة هي أزمة بنيوية – هيكلية، وأن سياسة المسكنات الاقتصادية وسياسة الترقيع الاقتصادي سوف لن تعالج جذور الأزمة فالاقتصاد الأمريكي حتى إذا تعافى من هذه الأزمة، فسوف يتأثر بالأزمة المقبلة، وهي أزمة المديونية. فالحلول لدى الولايات المتحدة لن تعالج جذور الأزمة .

تركزت إجراءات معالجة الأزمة على:

- تأمين السيولة .
- شراء الأصول المالكة .
- ضخ الأموال في المؤسسات المالية .

وهذه الإجراءات كلها تهدف إلى المحافظة على مصالح الأسرة المالية، ومصالح كبار المستثمرين والمؤسسات المالية للحيلولة دون سقوط النظام المالي الأمريكي .

وهذه السياسات بحد ذاتها ستولد أزمات جديدة لان آثارها البعيدة المدى ستمثل في:

- زيادة الدين العام .
- زيادة عجز الميزانية الفدرالية .
- ارتفاع أسعار الفائدة والتأثير سلباً على الاستثمار .
- تقليص إيرادات الضرائب .
- إرهاق الطبقات الفقيرة والوسطى التي ستحمل تكاليف برامج الإنقاذ من خلال الضرائب ومن خلال تقليص أنشطة الرعاية الاجتماعية .
- أن آثار الأزمة الاقتصادية ألحقت أضراراً فادحة بالرأسمالية الأمريكية وأضرت بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية وأصبح مستقبل الرأسمالية الأمريكية موضع تساؤل .
- الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة أثبتت الحاجة إلى السياسات التدخليه الكنزية وأثبتت قصور اقتصاد السوق الحرة وعدم قدرة هذه السوق على تصحيح نفسها بنفسها .
- أظهرت الأزمة ضرورة وأهمية إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والمالية التي قادت إلى الأزمة وإعادة النظر في النظام المالي والنقدي العالمي بصورة عامة.

- السياسات الاقتصادية الملتزمة بأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة والملتزمة بالفكر الاقتصادي لتآلف واشنطن وما أسفر عنها من تحولات جذرية في بنية الرأسمالية الأمريكية، أسست للازمة الاقتصادية العالمية الهيكلية البنيوية الحادة التي تعرض لها النظام الرأسمالي والتي تجاوزت في خطورتها أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي التي نشأت واستفحلت في مركز الرأسمالية العالمية، كأزمة رهن عقاري – ثم أزمة مالية عالمية – ثم أزمة اقتصادية عالمية هيكلية بنيوية .
- أن هذه الأزمة أفضت إلى نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل الرأسمالية الأمريكية كلها تشير إلى فشل الرأسمالية الأمريكية المستندة إلى إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.
- أن إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة أسهمت في تحول الاقتصاد الرأسمالي إلى مجمعات احتكارية .

وأدى تطبيق هذه الإيديولوجية إلى:

- اعتماد الاقتصاد الأمريكي على قطاع الخدمات لا على الإنتاج الحقيقي خاصة على الأسواق المالية الحديثة، وعلى قطاع المعلوماتية .
- أدت هذه الإيديولوجية إلى سرعة تنامي دور الشركات متعدية الجنسية على طريقة (العملقة) وتنامي دورها في تعزيز مرحلة الرأسمالية الاحتكارية .
- أدت هذه الإيديولوجية إلى ظهور المؤسسات المالية العملاقة والمتشابكة والتي تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة، وقادرة على خلق السيولة بعيداً عن أنظمة الرقابة المالية بكل أنواعها وحجم الأموال التي تديرها بعض هذه المؤسسات المالية بتجاوز القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة مجتمعه بما فيها الصناديق السيادية.
- وجود هذه المؤسسات العملاقة يعني أن النظام الرأسمالي لم يعد نظاماً كما هو صوره آدم سميث بل تحول إلى نظام احتكاري .

- أن الأسواق المالية لم تعد تعمل في عالم المنافسة في ظل إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بل في عالم الاحتكارية إذا أن حرية الأسواق التي تقود إلى المنافسة بل إلى الاحتكار وخلق اقتصاد التجمعات الاحتكارية بدلاً من اقتصاد المنافسة .
- أن اقتصاد السوق الحر مع عدم وجود:
  - بنية وبيئة تنافسية.
  - إعلام اقتصادي .
  - مؤسسات تنافسية قوية .

  ولد اختلالات عميقة في الاقتصاد العالمي .
- وفي إطار السياسة المالية والنقدية لعلاج الأزمة، لابد من ملاحظة أن للسياسة النقدية دور مهم في إنهاء الركود، أي بعد تجاوز الأزمة حالتها الحرجة، حيث تسهم السياسة النقدية في تعافي الاقتصاد، وتصبح أكثر فعالية إثناء تلك المرحلة.

أما السياسة المالية فقد ثبت أنها تصبح أكثر فعالية عندما يتعرض المؤسسات المالية والأفراد والأسر لقيود شديدة على الدولة .

كما ترتبط دفعة التنشيط المالي بالسياسة المالية أكثر منه بالسياسة النقدية وعندما تسود أجواء عدم ثقة المستهلكين والمستثمرين، فان السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية .

وعليه فان السياسة النقدية المرنة التي تبنتها الإدارة الأمريكية لن تساعد في هذه المرحلة على تمكين الاقتصاد الأمريكي من تجاوز أزمته الحالية، ولابد من معالجة أصل الأزمة الكامن في تطبيق إيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة .

- فشل الرأسمالية الأمريكية الملتزمة بأيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومما يؤكد ذلك .
  - أن تعظيم قدرة الأسواق والرفع من شأن كفاءتها أمر مبالغ فيه .

- عجز آليات وعفوية السوق عن مواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة .
- أن تحرير الأسواق يحمل في طياته مخاطر عديدة لن تستطيع مقولة "أن السوق تصحح نفسها بنفسها أن تواجهها" .
- تبديد أوهام اللبرالية الاقتصادية الجديدة بان السوق قادرة على خلق التوازنات الاقتصادية، وعليه فقد أثبتت الأزمة انه لا يمكن تحقيق مثل هذه التوازنات دون تدخل الدولة .
- ألحقت الأزمة الاقتصادية العالمية الهيكلية أفدح الأضرار بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي وأفدح الأضرار بسمعة الرأسمالية الأمريكية، حيث:

– هبط معدل نمو الناتج العالمي من:

من 5٪ عام 2007 .

إلى 3٪ عام 2008 .

وإلى -1.4٪ عام 2009 .

ومن المتوقع أن لا يزيد عن 2.5٪ عام 2010 .

– هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة

من 2.7٪ عام 2007 .

إلى 0.8٪ عام 2008 .

وإلى -3.8٪ عام 2009 .

ومن المتوقع أن لا يزيد عن 0.6٪ عام 2010 .

– هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة

من 2٪ عام 2007 .

إلى 1.1٪ عام 2008 .

إلى -2.6٪ عام 2009 .

– هبط معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الآسيوية الصاعدة .

من 5.7٪ عام 2007 .

إلى -5.2٪ عام 2009 .

- ومن المتوقع أن لا يزيد معدل النمو في هذه المجموعة الدولية عن 1.4٪ عام 2010.

جدول رقم 1-5

توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي

2009-2007

	2007	2008
الناتج العالمي	5.1٪	-1.4٪
الاقتصاد المتقدمة النمو	2.7٪	-3.8٪
منطقة اليورو	2.7٪	-4.8٪
الولايات المتحدة	2٪	-2.6٪
الصين	13٪	7.5٪
الهند	9.4٪	5.4٪
الاقتصاد الآسيوية الصناعية الجديدة	5.7٪	-5.2٪

المصدر :- صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، حزيران 2009 .

لم تتوقف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على هبوط معدل نمو الناتج العالمي لكل المجموعات الدولية، بل تجاوز ذلك إلى معدلات البطالة فلقد زاد معدل البطالة على المستوى العالمي بشكل متسارع .

- ومن المتوقع زيادة البطالة في الدول المتقدمة النمو .

من 5.7٪ عام 2007 .

إلى 8٪ عام 2009 .

وإلى 9.2٪ عام 2010 .

- ومن المتوقع زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الأمريكي:

من 4.6٪ عام 2007 .

إلى 8.9٪ عام 2009 .

إلى 10٪ عام 2010 .

- ومن المتوقع زيادة البطالة في اليابان:

من 3.8٪ عام 2007 .

إلى 4.6٪ عام 2009 .

وإلى 5.6٪ عام 2010 .

كما هو مبين في الجدول رقم (2)

جدول رقم 2-5

معدلات البطالة في الاقتصاد العالمي

2007-2010 (٪)

المجموعة الدولية	2007	2009	2010
الاقتصاد المتقدمة	٪5.4	٪8	٪9.2
الولايات المتحدة الأمريكية	٪4.6	٪8.9	٪10.1
اليابان	٪3.8	٪4.6	٪5.6
منطقة اليورة	٪7.5	٪10.1	٪11.5

المصدر : صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، ابريل 2009 .

وفي مجال التجارة الدولية، كان اثر الأزمة المالية عميقاً، حيث هبط معدل نمو التجارة العالمية من 7.2٪ عام 2007 إلى -12.2٪ عام 2009 ، ومن المتوقع أن لا يزيد هذا المعدل عن 1٪ عام 2010 .

وكانت صادرات الدول المتقدمة الأكثر تأثراً فقد هبط معدل نمو صادرات هذه المجموعة الدولية من 4.7٪ عام 2007 إلى -13.6٪ عام 2009 ، ومن المتوقع أن لا يزيد معدل نمو صادرات الدول المتقدمة عن 1.3٪ عام 2010 .

أما معدل نمو واردات الدول المتقدمة فقد هبط هو الآخر من 6.2٪ عام 2007 إلى -15٪ عام 2009 ومن المتوقع أن لا يزيد هذا المعدل عن 1.3٪ عام 2010 .

جدول رقم 3-5

معدل نمو حجم التجارة الدولية سلع وخدمات 2007-2010 (٪)

	2007	2009	2010
معدل نمو حجم التجارة الدولية	٪7.2	٪12.2-	٪1
معدل نمو صادرات الدول المتقدمة النمو	٪4.7	٪13.6-	٪0.6
معدل نمو واردات الدول المتقدمة النمو	٪6.2	٪15-	٪1.3

المصدر :- صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، 2009 .

ثانياً: عناصر الضعف الإستراتيجية في الاقتصاد الأمريكي

يعاني الاقتصاد الأمريكي من جملة اختلالات وعناصر ضعف أسهمت في أزماته المتعددة ، ومن ابرز هذه الاختلالات وعناصر الضعف ما يلي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تتمتع بأكبر اقتصاد في العالم ولكن هذا الاقتصاد الأكثر استهلاكاً في العالم والأكثر مديونية في العالم. عناصر الضعف هذه ليست من مخيلة المعارضين للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هي من وحي الإحصاءات والتقارير الدولية والمؤشرات التي تنشرها الدوائر الأمريكية ذاتها، فلا مبالغة منها ولا تهويل.

تم حقيقة في الاقتصاد الأمريكي تكمن في أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ليس ناجماً عن الصناعة رغم كون أمريكا من الدول الصناعية الكبرى في العالم، بل من الخدمات التي تشكل 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، بينما الصناعة تشكل 18٪ والزراعة 2٪ فقط.

2. تحول اقتصاد السوق الحرة لخدمة احتكارات الشركات دولية النشاط من خلال سعيها للسيطرة على مزيد من الأسواق التي لا تخضع لقيود تنظيمية أو رقابية مما يزيد من التمركز الاقتصادي، ويحد من القدرة التنافسية .

3. تحول الاقتصاد الأمريكي من اكبر منتج في العالم منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان إنتاجه يشكل 44.5٪ من الإنتاج العالمي إلى اكبر مستهلك

في العالم حيث يشكل الاستهلاك ما يقارب 72٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وهو ما يصنع ضغوطاً على تزايد حجم الاستيراد الأمريكية، حيث باتت تشكل 16٪ من حجم الاستيرادات العالمية، وفي ذات الوقت تناقص حجم الصادرات الأمريكية إلى 10٪ من الصادرات الصناعية العالمية، مما أدى إلى :

- تزايد الحاجة لتمويل عجز الميزان التجاري .
- زيادة الدين العام والدين الخارجي .
- تزايد عجز الميزان التجاري الأمريكي .

4. الحجم الكبير للاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يشكل الإنفاق الاستهلاكي ركيزة الاقتصاد الأمريكي حيث أن نسبة الاستهلاك الخاص (القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص) تبلغ 72٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وهي ما تعادل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي .

ونقطة الضعف الرئيسية هنا أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق الاستهلاكي يتم تمويله من خلال الاقتراض المصرفي ومن خلال بطاقات الائتمان – البطاقات الائتمانية – مما يعني تراكم ديون القطاع الخاص بشكل كبير .

كما أن هذا الحجم الهائل من الإنفاق الاستهلاكي ينعكس سلباً على تدهور معدلات الادخارات ويزيد من حالة الاختلالات الاقتصادية والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

5. تدهور نسبة الادخارات المحلية الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي وتتكون الادخارات المحلية الإجمالية من مدخرات الأسر والشركات والحكومة. والمدخرات الحكومية غالباً ما تكون سلبية بسبب زيادة النفقات على الواردات، أي عدم وجود فائض في الميزانية الفدرالية ومعاناتها من عجز مزمن.

أما بالنسبة للمدخرات الأسرية (الادخارات العائلية الخاصة) فتتسم بالانخفاض الشديد كنسبة من صافي الدخل الشخصي حيث أن هذه النسبة لم تتجاوز الـ 6٪ قبل منتصف عام 2007 ،وهى الآن بحدود اقل من 11٪ .

والسبب الرئيسي لتدهور نسبة الادخارات الخاصة الأسرية كنسبة من صافي الدخل الشخصي يعود إلى النمط الاستهلاكي البذخي الترفي الذي يتجاوز القدرات الشرائية للمستهلكين .

ويعد انخفاض الادخارات الأسرية (الادخارات العائلية الخاصة) احد الأسباب الرئيسية وراء ضعف المدخرات المحلية الإجمالية في الاقتصاد الأمريكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، واحد أسباب اختلال ميزان المدخرات – الاستثمارات .

وحينما تتجاوز المدخرات الخاصة (القطاع العائلي وقطاع الأعمال) الاستثمار الخاص، فانه يمكن للحكومة أن تستخدم الفائض في أي زيادة في إنفاقها على وارداتها .

وفي الاقتصاد الأمريكي حيث أن الحالة السائدة هي نقص المدخرات المحلية قياساً بالطاقة الاستيعابية للاستثمارات، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لسد العجز في ميزان الادخارات – الاستثمارات عن طريق السعي للحصول على الموارد سواء من السوق المحلية أو الدولية .

لذا فان عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل عجز الميزانية الاتحادية يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لشراء سندات الخزانة الأمريكية أي زيادة المشتريات الأجنبية من سندات الخزانة الأمريكية وبقية أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذا وتبلغ نسبة الادخارات المحلية الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 17٪ مقارنة بـ30٪ في اليابان و23٪ في ألمانيا و 37٪ في ايرلندا و27٪ في هولندا و32٪في النرويج والنمسا 25٪ وفنلندا 26٪ .

جدول رقم 4-5

المدخرات المحلية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1998

الدولة	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	17٪
النرويج	32٪
هولندا	27٪
اليابان	30٪
فنلندا	26٪
ايرلندا	37٪
ألمانيا	23٪
لكسمبرج	39.6٪

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، ص 206 .

6. الاقتصاد الأمريكي اقتصاد حرب :

- أن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد حرب حيث أن 40٪ من مجمل الإنتاج الصناعي الأمريكي يرتبط بماكنة الإنتاج الصناعي العسكري. وأن أي توقف في عقود توريد السلاح أو الإنفاق على السلاح يعني انتكاسة كبيرة للاقتصاد الأمريكي وزيادة في أزمة الاقتصاد الأمريكي واختلالاته .
- أن الولايات المتحدة أخذت تلوح بالقوة في كل مكان وتشهر السيف في عروض تطويع العالم وتعبئة موارده المالية لتكريس نمط الحياة الأمريكية والإبقاء على رفاهية المجتمع الأمريكي على حساب العالم بأسره وديمومة تشغيل مصانعه العسكرية .

أن الحفاظ على القوى العسكرية الأمريكية يوجب على الولايات المتحدة تصحيح اختلالاتها المالية وهذا يستلزم اقتصادا متيناً خالي من الاختلالات . وحيث أن هذه الاختلالات هي من قبيل الاختلالات المتأصلة في هيكل الاقتصاد

الأمريكي ولا يوجد في الأفق ما يشير إلى تصحيحها. فان تآكل القوة الاقتصادية للولايات سيؤثر على القوة العسكرية الأمريكية .

وفي تحليل الإطار الفلسفي للتدهور النسبي لقوة الاقتصاد الأمريكي ، يرى بول كندي أن على القيادة الأمريكية أن تتخلى عن سياسة اللامبالاة إزاء عمليات التغيير التاريخي العالمي وتتخلى عن آليات الهيمنة وتتجه لتصحيح اختلالاتها بعيداً عن نقل أعباء أزماتها إلى الاقتصادات النامية .

أن الإنتاج العسكري الأمريكي الذي أصبح يمثل مساحة تزيد عما هو ضروري على خريطة الإنتاج الأمريكي في إجماله مما يعكس لنا جملة حقائق هي:

- لقد أدى هذا التوسع إلى تقليص مساحة الاهتمام بالإنتاج المدني، وأن هذا التوسع يتم على حساب مجالات الخدمات كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والبنى التحتية .
- أن تدهور مؤشرات الأداء الاقتصادي الأمريكي يؤشر استمراراعتماد أمريكا عن أسواق تصدير السلاح لأنها لا تتمكن من غزو الأسواق بسلعها المدنية لضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .
- أن استمرار تصدير السلاح يعني أنها ستزيد من بؤر التوتر في العالم . بل وتصعد مثل هذه التوترات بما يؤدي إلى زيادة فرص عقود شراء السلاح الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى يسمح لأمريكا بالتدخل لفرض نفوذها في مناطق توريد السلاح .

7. تحول الاقتصاد الأمريكي من اقتصاد منتج للسلع والخدمات إلى اقتصاد مالي ومعلوماتي وهذا التطور حصل على حساب قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة. ولم يعد الاقتصاد الأمريكي المنتج الأول للسلع الصناعية، بل أنها أصبحت الولايات المتحدة دولة مستوردة للسلع الصناعية.

فلقد تدنت حصة الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية العالمية من 13.5٪ عام 2001 إلى حدود 10٪ في عام 2009 .

أن انخفاض الصادرات الأمريكية دليل على زيادة نسبة العجز في الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي رأي المؤيدين لهذا التحول، أن اقتصاد المعلومات والسيطرة على المعلومات يمكن الاقتصاد الأمريكي من السيطرة على المعرفة، وبالتالي لا داعي للسيطرة المباشر على الإنتاج والاكتفاء بتصدير دوائر الإنتاج إلى الخارج والاكتفاء بالسيطرة على مؤسسات التوزيع والخدمات.

8. تزايد شدة التفاوت في توزيع الدخل، حيث أن 1٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يسيطرون على 23٪ من الدخل القومي حالياً، بيمنا كانت هذه الفئة تسيطر فقط على 10٪ عام 1978 .

9. هبوط قيمة الدولار عملة الاحتياط الأولى في العالم يشكل أكثر من 90٪ من احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية ومع الهبوط المستمر لقيمة الدولار، ومع ضعف الاقتصاد المالي الأمريكي، قد يدفع ذلك الدول إلى تنويع سلة عملاتها واستعمال عملات دولية بديلة كاليورو والين، وهو ما يعني انخفاض الطلب على الدولار وانخفاض قيمته. فالصين تملك ما يزيد عن تريليون دولار كعملة احتياط . فإذا قامت بعرضها في السوق لتنسيق ذلك في انهيار قيمة الدولار .

وبالنسبة إلى قيمة الدولار قامت أمريكا وكمعالجة للازمة الاقتصادية بتخفيض قيمة الدولار الذي فقد حوالي 35٪ من قيمته أمام اليورو منذ بداية عام 2002 وحوالي 17٪ مقابل سلة عملات واسعة بما فيها اليوان الصيني، على أمل أن يساعد ذلك على تحريك عملية التصدير للتخفيف من الركود الاقتصادي الداخلي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي ولدفع المستثمرين إلى الاستثمار بالدولار الأمريكي وللحد من الأثار السلبية لارتفاع أسعار النفط بشكل هائل.

إلا أن هذه السياسة في تخفيض العملة تعد سياسة خطيرة جداً وحساسة ولا تنفع إلا في فترات قصيرة، وقد تؤدي إلى انفلات زمام التحكم بالاقتصاد، وإلى

انهيار قيمة العملة نهائياً خاصة في ظل وجود عملة بديلة تكمن في اليورو وهو الأمر الذي لم يكن موجوداً اثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الستينات وأوائل السبعينات عندما هرع الجميع بمن فيهم الأوروبيين إلى دعم الدولار الأمريكي خوفاً من انهياره وذلك لارتباط عملاتهم واحتياطياتهم به. ولكن في هذه المرة وأن حصل الانهيار الاقتصادي فلن تساعد الصدف الولايات المتحدة الأمريكية كما كانت تفعل من قبل، خاصة في ظل التقارير الدولية التي تؤكد أن أكثر من نصف البنوك المركزية العالمية قد حولت بالفعل احتياطياتها من الدولار إلى اليورو .

ولقد تبين أن هذه السياسة لم تجدي نفعاً فيما يتعلق بتنشيط الصادرات، ولكنها تؤدي إلى جملة نتائج سلبية من أبرزها:

- انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويؤدي في ذات الوقت إلى تسرب رأس المال الأمريكي إلى الخارج .
- انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى تخفيض قيمة الأصول والممتلكات التي يمتلكها الأجانب داخل الاقتصاد الأمريكي، مما يجعل البيئة الاستثمارية للاقتصاد الأمريكي غير ملائمة .
- انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى تخفيض قيمة الاحتياطيات الدولارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية، مما يدفعها لتنويع سلة عملاتها الأجنبية .
- انخفاض قيمة الدولار باستمرار خلال السنوات الست الماضية التي تعرض خلالها الاقتصاد الأمريكي لازمات متتالية أدت إلى فقدان الدولار لأكثر من 40٪ من قيمته .

ومثل هذا الانخفاض في قيمة الدولار يزعزع ثقة المستثمرين الأجانب في القطاع المالي الأمريكي، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في الاستثمارات في الأصول المالية الأمريكية كما يزعزع ثقة البنوك المركزية العالمية في الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية .

وعليه فان استمرار انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى:

- انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الولايات المتحدة .
- تسرب رأس المال الأمريكي إلى الخارج .
- انخفاض قيمة الأصول والممتلكات التي يمتلكها الأجانب داخل الولايات المتحدة، مما يقلل من عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الأمريكي.
- انخفاض قيمة الاحتياطيات الدولارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية مما يدفعها لتنويع سلة عملاتها الأجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على الدولار، ومزيد من انخفاض قيمة الدولار وزعزعة ثقة المستثمر من الجانب بالقطاع النقدي والمالي الأمريكي.

- استمرار انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية جعل الاقتصاد الأمريكي اقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبالتالي انخفاض حجم الطلب على الدولار وانخفاض قيمته.
- استمرار غياب الثقة الدولية في أسواق المال الأمريكية ، وهروب الاستثمارات الأجنبية يؤثر على الثقة الدولية في الدولار الأمريكي وتراجع اندفاع المستثمرين لشراء سندات الخزانة الأمريكية ،

وعليه لابد من التساؤل عما قد يحدث إذ توقف المستثمرون الأجانب عن تمويل سندات الخزينة الأمريكية؟

علماً بان المستثمرين الأجانب يسهمون بـ 70 مليار دولار شهرياً (أكثر من (2) مليار دولار يومياً في تمويل عجز السيولة الأمريكية، وإذا ما امتنع الأجانب عن الإقراض بسبب هبوط قيمة الدولار وتدين أسعار الفائدة .

10. اختلال الميزان التجاري الأمريكي:

يعتبر الميزان التجاري عادة مؤثر على قوة وقدرة الاقتصاد الإنتاجية، وعلى قدرة صادرات الدولة للوصول إلى الأسواق الخارجية ومؤشر الميزان التجاري يؤشر لنا حالة العجز أو الفائض أي كون الدولة دائنة أم مدينة .

ولم يسجل الميزان التجاري الأمريكي للسلع والخدمات أي فائض منذ عام 1971، وفقاً لإحصاءات وزارة التجارة الأمريكية .

وبلغ عجز الميزان التجاري (سلع وخدمات) 830 مليار دولار في عام 2008، مشكلاً ما نسبته 5.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

وعندما يبلغ عجز الميزان التجاري لأي اقتصاد نسبة 5٪ فما فوق من الناتج المحلي الإجمالي، يعد العجز لا يمكن تحمله .

يكشف العجز في الميزان التجاري الأمريكي جملة حقائق بشأن اختلال هيكل التجارة الخارجية – ويتمثل هذا الاختلال في تزايد الاستيرادات وتناقص الصادرات، وتراجع قطاع التصدير كقوة دافعة للاقتصاد الأمريكي .

وعند تفكك الاتحاد السوفيتي كان من المتوقع أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد من انفتاح أسواق أوروبا الشرقية، ولكن لم يحصل ذلك، حيث حصل الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد ففي عام 2003 كانت حصة الاتحاد الأوروبي مع روسيا 37٪ بينما كانت حصة الولايات المتحدة 5٪ وكانت حصة استثمارات الولايات المتحدة من روسيا اقل من حصة ألمانيا .

كما أن تراجع الصادرات التكنولوجية الأمريكية وتراجع صادرات الخدمات الأمريكية يؤشر أفول التفوق التكنولوجي الأمريكي وتناقص القدرة التنافسية لصناعة الخدمات الأمريكية والذي انعكس على تزايد عجز الميزان التجاري الأمريكي .

وطبقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي فان عجز الميـزان التجـاري الأمريكـي السلعي يظهر كما يلي:

زاد من 363 مليار دولار عام 2001.

إلى 421 مليار دولار عام 2002.

إلى 495 مليار دولار عام 2003.

وإلى 611 مليار دولار عام 2004.

وإلى 711 مليار دولار عام 2005.

وإلى 765 مليار دولار عام 2006.

وإلى 836 مليار دولار عام 2007.

وإلى 830 مليار دولار عام 2008.

وهذا العجز هو رقم قياس جديد بالرغم من انخفـاض قيمـة الـدولار والـتي كان من المفروض أن تـنعكس إيجاباً علـى زيـادة الـصادرات الأمريكيـة وتقلـيص المستوردات الأمريكية من السلع الأجنبية .

أن الاقتصاد الأمريكي بات أسير عجز ميزانية التجـارة لكـون الاسـتيرادات أكثر من الصادرات

جدول رقم 5-5

الميزان التجاري الأمريكي السلعي 2001-2008 مليار دولار

السنة	مقدار العجز
2001	363
2002	421
2003	495
2004	611
2005	711
2006	765
2007	836
2008	830

المصدر: مكتب الإحصاء الرسمي، واشنطن، 2007. US.Dcpartment of Commerce . June 2009 .

طبقاً لإحصاء وزارة التجارة الأمريكية يزداد عجز الميزان التجاري عام 2008 حوالي 69 مليار دولار شهرياً ، ويزداد بمقدار 2300 مليون دولار يومياً، ويزداد بمقدار 96 مليون دولار كل ساعة

وتبلغ نسبة عجز الميزان التجاري الأمريكي 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في نهاية 2009 .

الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع عجز الميزان التجاري :

يزداد العجز في الميزان التجاري الأمريكي بصورة مخيفة سنة تلو الأخرى، ويمكن مشاهدة ذلك من خلال مقارنة الأرقام المرصودة من العام 2001 وحتى العام 2008 التي سبق الإشارة إليها .

ونظراً لسرعة وحجم العجز المتراكم في الميزان التجاري الأمريكي ، فلابد أن هناك العديد من العوامل المسئولة التي تلعب دوراً رئيساً في هذا الإطار، والتي يجمع عدد من المختصين في الشأن الاقتصادي أن من بينها:

- **الاعتماد المتزايد على الطاقة:** إذ يؤدي الاعتماد المتزايد على استهلاك الطاقة إلى استيراد المزيد من البترول مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري .
- **زيادة الاستهلاك مع تراجع الإنتاج:** أن الطلب على المواد الاستهلاكية والمنسوجات وغيرها من المواد يزداد سنوياً بشكل كبير، وتشكل الصين المصدر الأساس لهذه الواردات نظراً لرخص سعر اليد العاملة الذي ينعكس على الإنتاج الذي يتميز بسعر زهيد، ولذلك فان العجز التجاري يزداد دائماً بين الطرفين لصالح الصين، ونستطيع أن نرى ذلك بوضوح عندما نقارن أرقام العام 2001 التي بلغ فيها العجز لصالح الصين حوالي 83 مليار دولار، وأرقام العام 2006 والتي بلغ فيها 232.5 مليار دولار .
- **انخفاض الطلب على التكنولوجيا الأمريكية:** فوفقاً لمكتب الإحصاءات الرسمية الأمريكية، فقد حققت الصادرات التكنولوجية الأمريكية فائضاً بلغ 4.6 مليار

دولار في الربع الأول من العام 2001 ، مقابل عجز في الربع الأول من العام 2006 مقارنة بالربع الأول من العام 2001 بلغ 7.2 مليار دولار .

- **انخفاض الطلب على الخدمات الأمريكية** تميز الطلب الخارجي على الخدمات الأمريكية بالانخفاض المستمر منذ عام 2001 .
- **صعود اقتصاديات أوروبا واليابان** بعد الحرب العالمية الثانية كمراكز تصدير لسلع الصناعية والتكنولوجية .
- عدم قدرة الجهد الإنتاجي السلعي على تلبية الاستهلاك .
- ظهور اقتصاديات ديناميكية حديثة مثل الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا أخذت تنافس المنتجات الأمريكية في الأسواق الداخلية والخارجية .
- اندلاع ثورة التكنولوجية ووسائل الإنتاج الحديثة ولم تعد تلك التقنيات الحديثة حكراً على الدول الصناعية الكبرى في قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا .
- تزايد استيراد الولايات المتحدة من السلع الاستهلاكية والوسيطة .
- قيام الدول حديثة التصنع بتصنيع العديد من المنتجات بتكلفة اقل، مما فقد المنتجات الأمريكية قدرتها التنافسية في الأسواق الأمريكية والأسواق الخارجية على حد سواء .
- قيام بعض الشركات الأمريكية بتصنيع منتجاتها في الخارج كسباً للتصنع بكلفة اقل ولتتمكن من منافسة السلع الأجنبية .

هذا التطور أدى إلى تحول الاقتصاد الأمريكي إلى استيراد منتجاته من الخارج (بلد مستورد لمنتجاته)، مما زاد من العجز بشكل كبير .

النتائج المترتبة على تفاقم عجز الميزان التجاري الأمريكي:

أصبحت كل من اليابان والصين تشكلان عامل ضغط على الاقتصاد الأمريكي، حيث لم يعد بإمكان الصادرات الأمريكية منافسة التكنولوجية اليابانية، كما أن السلع الصينية باتت تغزو الأسواق الأمريكية

صحيح أن حجم الاقتصاد الأمريكي ضخم جداً ويوازي إضعاف مثيله في اليابان والصين، لكن الصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية منهزمة الآن في الحرب الاقتصادية الجارية، وهي تتراجع وغيرها يتقدم، ونستطيع أن نلمس ذلك من خلال التأثيرات التي يتركها العجز التجاري المتراكم سنوياً، تقهقر البنى التحتية الصناعية، وبيع معظم الشركات العملاقة الأكثر أهمية في البلاد .

لقد اثر العجز في الميزان التجاري بشكل كبير على قدرة البلاد في ضبط الدين، وقد قامت الدول الأجنبية بشراء حوالي (13 ألف) شركة أمريكية من أفضل الشركات المنتجة. ويؤدي خسارة البلاد لمثل هذه الشركات المنتجة الكبرى إلى تناقص الإنتاج، وبالتالي تناقص الربح، ومن ثم تناقص قيمة الضرائب وحاصلها، بالإضافة إلى انتقال التكنولوجيا التي تمتلكها تلك الشركات إلى الدول التي قامت بشرائها .

هذا العجز التجاري يتجمع ويزداد شيئاً فشيئاً في يد الأجانب، وذلك عبر زيادة ما يبيعونه للأمريكيين مقابل ما يستوردونه منهم. تقوم الدول والشركات الأجنبية بإعادة استخدام هذا المال لشراء الشركات الأمريكية أما مباشرة، وأما عبر سوق الأسهم، وغالباً ما تكون هذه الشركات من أهم وأكبر وأعرق الشركات الأمريكية الصناعية .

- تمكنت الصين من تحقيق حوالي تريليون دولار كاحتياطي عملات عبر فوائض الميزان التجاري لديها وبلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين 162 مليار دولار في عام 2004 مشكلاً ما نسبته 26٪ من العجز التجاري الأمريكي لعام 2004 ، وبلغ هذا العجز 201 مليار دولار من عام 2005 لصالح الصين وزاد إلى 230 مليار دولار في عام 2006 .

جدول رقم 6-5

عجز الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين / مليار دولار

2006-2004

السنة	الفائض
2001	81
2004	162
2005	202
2006	230

المصدر : U.S Department of Commerce , 2007

- في ضو عجز الميزان التجاري المتزايد فان الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى معدله 70 مليار دولار شهرياً وأكثر من 2 مليار دولار يومياً لكي تمول عجز حسابها الجاري المؤلف من العجز التجاري، إلى جانب مدفوعات مقابل عوائد الاستثمارات الأجنبية المستثمرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض المساعدات الأمريكية للخارج .

والسؤال المطروح ماذا يحدث لو توقف المستثمرون الأجانب عن تمويل سندات الخزانة الأمريكية ؟

- أن استمرار العجز في الميزان التجاري دون أن يرافقه تدفق لرؤوس الأموال نحو الولايات المتحدة الأمريكية، سيؤدي إلى تراجع قيمة الدولار .
- لكي يتم تخفيض العجز التجاري الأمريكي على مدى سنين، لابد أن تنمو الصادرات الأمريكية بضعف معدلها السائد خلال التسعينات، حيث كان متوسط النمو لتلك الفترة 7.5٪ .

وفي نفس الوقت لابد من تخفيض الواردات إلى المعدل الذي كان سائداً في التسعينات أي من 11٪ إلى 5٪، ويتضح أن مثل هذا الانجاز غير ممكن في ظل ظروف الاقتصاد الأمريكي .

- وفي حين كانت أمريكا واقعة في عجز تجاري في البضائع يبلغ حوالي 710 مليار دولار في أيار 2004 إلى أيار 2005 كانت كل من اليابان وألمانيا تحققان

فائضاً في هذا المجال في نفس الفترة يبلغ (125) و (199) مليار دولار على التوالي .

أما بالنسبة إلى الصين القوة العالمية المستقبلية، فقد استطاعت في العام 2001 وللمرة الأولى تجاوز اليابان بتحقيقها الفجوة التجارية الأكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد ازدادت الفجوة ومعها العجز لصالح الصين بنسبة 95٪ في السنوات الثلاث اللاحقة لتبلغ 162 مليار دولار أي حوالي 26٪ من العجز التجاري الأمريكي للعام 2004 . وقد بلغت 201 مليار دولار في العام 2005 لصالح الصين كما سبق الإشارة إلى ذلك آنفا.

11. تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي .

لاشك أن تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأمريكي يعد ظاهرة تحتاج إلى التمحيص لما تشكله من آثار اقتصادية واسعة النطاق، ولما تشكله من ضغوط سياسية متعددة الجوانب. وإذا كانت هذه الظاهرة هي ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة في أسواق معينة، فقد أصبحت تثير هموم الولايات المتحدة. ويأتي الهم الأول لزيادة الملكية الأجنبية داخل الاقتصاد الأمريكي فقدان السيطرة على النشاط المحلي والخطر المحتمل على سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي الأمريكي. ويجري الحديث داخل المؤسسات الاقتصادية الأمريكية عن ضرورة إيجاد الوسائل الكفيلة لتحجيم حركة الاستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة وتنظيمها. وربما يتم الاستسلام لضغوط جماعات المصالح والعداء للأجانب، ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة ضمن التصورات التي تؤكد فقدان الاقتصاد الأمريكي لحيويته وبداية تقلص النفوذ اقتصادي الأمريكي، وبدأت الولايات المتحدة تفقد الكثير من مكانتها كدولة قائدة لمحور الإنتاج الصناعي في العالم وكمركز مصدر للاستثمارات الأجنبية . أن حركة الاستثمارات الأجنبية داخل الاقتصاد الأمريكي يؤكد تقلص القدرة التنافسية لشركات الأعمال الأمريكية داخل الولايات المتحدة .

لقد أصبحت الولايات المتحدة منذ الثمانيات أهم بلد مستقبل للاستثمارات الأجنبية، وبدأت تعاني ما يسمى بالتحدي غير الأمريكي بسبب الخضوع لسيطرة المستثمرين الأجانب .

وبالرغم من أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ضئيلة. إلا أن تنامي الوجود الأجنبي في داخل الولايات المتحدة سيؤدي إلى التأثير المباشر في السياسة الاقتصادية الأمريكية، كما سيؤثر في الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي. ومنذ حوالي 25 سنة مضت، كانت أوروبا الغربية تخشى التحدي الأمريكي وهيمنة الشركات الأمريكية على الاقتصاد الأوروبي. واليوم يجري الحديث من أن الولايات المتحدة على وشك أن تصبح ضحية للتحدي غير الأمريكي، وخاصة هيمنة الاستثمارات الأوروبية واليابانية على الأنشطة الاقتصادية الأمريكية .

وضمن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عالمياً في عام 2008 إلى 18٪ وأسفرت هذه الزيادة عن احتياز الأجانب لأصول كبيرة ومنظورة داخل الاقتصاد الأمريكي، وشمل هذا الاحتياز لشركات أمريكية هامة وحساسة تشكل خطر على قدرة الولايات المتحدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وهذه الاستثمارات مرتبطة بمسيرة الاقتصاد الأمريكي وأي خلل في هذا الاقتصاد يؤدي إلى هروب هذه الاستثمارات من الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصادات أخرى .

وهروب هذه الاستثمارات يدفع الاقتصاد الأمريكي نحو مزيد من التباطؤ ثم الانكماش في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الولايات المتحدة من اليابان ودول أخرى أهمية خاصة. فلقد أصبحت الشركات الأمريكية هدفاً رئيساً

للأنشطة اليابانية بالدرجة الأولى والأوروبية بالدرجة الثانية وخاصة البريطانية والهولندية والبلجيكية .

ويعد الاعتماد المتزايد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة كوسيلة لتمويل عجز الحساب الجاري وكوسيلة لسد فجوة ميزان الادخارات الاستثمارات والناتجة عن ضعف الادخارات المحلية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . هذا وقد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى اقتصاد الأمريكي عام 2000 حوالي 281 مليار دولار مشكلة نسبة 22٪ من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي البالغة 1271 مليار دولار .

جدول رقم 7-5

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة / مليار دولار

2000-1995

السنة	مقدار التدفق
1995	59
1996	85
1997	106
1998	186
1999	295
2000	281

المصدر :- **world investment Report** , 2000 , **p** 283

ويعد البعض أن الزيادة الهائلة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بالإضافة إلى تأشيرها ضعف الادخارات المحلية قياساً بالطاقة الاستثمارية المحلية، فإنها تؤشر مدى مشاركة الأجانب (مالكين الاستثمارات) في عملية صنع القرار الاقتصادي الأمريكي وتوجيه القرارات الخاصة بالشركات الأمريكية بما يتفق ومصالح المستثمرين الأجانب، مما يفقد الشركات الأمريكية قدرتها على عملية التخطيط ورسم المستقبل الاقتصادي والمالي والصناعي الخاص بها .

ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة العالية واتساع نطاق وتنوع الأسواق المالية وإزالة نظم الرقابة على حركة التدفقات الرأسمالية كانت الدوافع وراء قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الأمريكي .

12. **عجز الحساب الجاري:** أن العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري كظاهرة مزمنة وكاختلال اقتصادي دائم يتم تمويله عن طريق الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي – لكن مع فقدان ثقة المستثمرين الأجانب بمستقبل الاقتصاد الأمريكي في ضوء تدهور مؤشرات الرئيسية فان هذه الاستثمارات ستبحث عن ملجأ استثماري أمن في دول أخرى . لذلك فان مستقبل الاقتصاد الأمريكي يحمل صفة مخاطر متعاظمة بشأن كيفية تمويل عجز الميزان الحساب الجاري عبر الاستثمارات الأجنبية الوافدة ، فمن المتوقع حدوث انتكاسة اقتصادية خطيرة في الاقتصاد الأمريكي تجر معها الاقتصاد العالمي إلى متاهات نفق الكساد المظلم .

ومثل هذا الوضع سيدفع البنوك المركزية في العالم للامتناع عن عجز ميزان الحساب الجاري، وهذا ما سينعكس على زيادة الدين الأمريكي الخارجي. لذلك تكمن مشكلة الاقتصاد الأمريكي في استخدام الاستثمارات الأجنبية لتمويل الواردات الأمريكية وسد عجز الميزان التجاري كما تساهم هذه الأموال في شراء سندات الخزانة الأمريكية والمساهمة في تمويل عجز الميزانية الفدرالية .

وهناك شكوك متزايدة في قدرة الاقتصاد الأمريكي في تحمل العجز الهائل في ميزان الحساب الجاري في ضوء استمرار اختلالات الخارجية والداخلية .

أن هذا العجز يستلزم جذب 2 مليار دولار كل يوم من الاستثمارات الدولية والصعوبات تنشأ عندما تبدأ الاستثمارات الدولية في التناقض .

وهناك من الدراسات ما تؤكد أن أمريكا لن تجد أية صعوبة في تمويل عجز حسابها الجاري رغم زيادته بأرقام فلكية كمؤشر على جاذبية المناخ الاستثماري الأمريكي .

يعد العجز الكبير في ميزان المعاملات الجارية والانطباع السائد بان وضعية الدين الأمريكي قاربت مستويات غير قابلة للدوام احد أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بما يساوي حوالي 40٪ من قيمته في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى منذ عام 2002، ويعد كل ذلك مؤشراً على تزايد مخاطر احتمالات حدوث انهيار حاد في قيمة الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي قد يؤدي بدوره في حالة حدوثه إلى عملية ضبط غير منظمة لأوجه الخلل في الاقتصاد الدولي، وإلى حالة اكبر من عدم الاستقرار في أسواق رأس المال الدولية. وسيؤثر كل ذلك بصورة سلبية حادة على نمو الاقتصاد الدولي. ستؤدي أي عملية انخفاض حادة في سعر صرف الدولار بصورة فورية إلى حالة انكماش حاد في الطلب الأمريكي على الواردات من الخارج .

بلغ عجز الحساب الجاري (835) مليار دولار يشكل 6.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي. والملاحظ زيادة عجز الحساب الجاري منذ عام 2001 للدلالة على تراجع الاقتصاد الأمريكي .

زاد العجز

من 426 مليار دولار عام 2001

إلى 481 مليار دولار عام 2002

إلى 548 مليار دولار عام 2003

إلى 666 مليار دولار عام 2004

إلى 783 مليار دولار عام 2005

إلى 835 مليار دولار عام 2006

هذا العجز يستلزم جذب (2) مليار دولار يومياً من الاستثمارات الدولية مما يستوجب بقاء قوة الجذب الاستثمارية في الاقتصاد الأمريكي .

13. عجز الميزانية الفدرالية:

تصاعد عجز الميزانية الفدرالية من 455 مليار دولار في عام 2007 إلى 885 مليار دولار في عام 2008 ، وإلى 1800 دولار في عام 2009 ، بما يعادل 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 14 تريليون دولار من عام 2009 . وبذلك ارتفعت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي من 3٪ عام 2007 إلى 13٪ عام 2009 والعجز الحالي للميزانية الفدرالية الأمريكية يعد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة سياسات تخفيض الضرائب على المستثمرين وبنسبة تقدر 45٪ ونتيجة حزمة الحوافز الاقتصادية البالغة 787 مليار دولار ونفقات برنامج الإنقاذ المالي البالغ 700 مليار دولار والذي قدم دعماً للمؤسسات والبنوك وقد مولت المصارف المركزية الآسيوية 75٪ من عجز الموازنة عام 2007 من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية .

ولكن إلى متى سيستمر العالم في تمويل عجز الميزانية الفدرالية الأمريكية ؟

لقد بات عجز الخزانة الأمريكية يشكل خطراً على الاقتصاد الأمريكي، خاصة في حالة توقف المستثمرين عن شراء سندات الخزانة الأمريكية .

وبات هذا العجز يشكل خطراً على مستقبل الرأسمالية والاقتصاد الأمريكي، خاصة بعدما بدا البعض يتساءل إلى متى يستمر المستثمرين الأجانب تمويل هذا العجز ؟ وماذا يحدث لو توقف المستثمرين الأجانب عن شراء هذه السندات ؟

جدول رقم 8-5

عجز الميزانية الفدرالية 2007-2009 مليار دولار

السنة	العجز	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي
2007	455	٪3
2008	885	٪6.2
2009	1800	٪13

المصدر : **U.S.A ,survey of current Business July** 2009

عند وجود العجز في الميزانية الفدرالية تضطر الحكومة إلى تمويل العجز :

- من خلال تدفق رأس مال خارجي ينعكس على العجز في الحساب الجاري والمركز الاستثماري الدولي ويزيد من المديونية الخارجية .
- إصدار سندات الخزانة المركزية .

ففي الحالة الأولى تنعكس على المديونية الخارجية والثانية تنعكس على المديونية الداخلية وفي الحكومة الفدرالية .

14. المديونية الأمريكية :

تعد المديونية الأمريكية قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة، وربما إذا لم تتم عملية تصحيح اختلالات الاقتصاد الأمريكي وتجنب أخطاء السياسات الاقتصادية الأمريكية التي توصف باللامبالاة إزاء هذه الاختلالات، فان الفقاعة القادمة التي ستنفجر ستكون فقاعة المديونية .

وتقسم مديونية الاقتصاد الأمريكي إلى :

1. الدين العام (الدين الحكومي) ويشمل دين الإدارة المركزية والإدارات المحلية.
2. الدين الخاص ويشمل ديون الأفراد وديون الشركات .
3. الدين الخارجي (المركز الاستثماري الدولي للولايات المتحدة الأمريكية).

أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليونات دولار في عام 2007 وإلى 12.2 تريلون دولار عام 2009 . وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشكل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليونات دولار وزادت

الديون الفردية إلى 11 تريليون دولار عام 2009 . أن هذه الديون العقارية التي ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية الحالية وتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي . أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار . وبذلك يكون المجموع الكلي 41 تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي . هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة وتشكل المديونية الداخلية 297٪ من الناتج المحلي الأمريكي .

والجدول التالي يبين المديونية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2009

جدول رقم 9-5

المديونية الداخلية للولايات المتحدة لعام 2009 تريليون دولار

نوع الدين	مقدار الدين
الدين العام الفدرالي	12.2
الديون الفردية	11.0
ديون الشركات	18.4
مجموع الدين الداخلي الأمريكي	41.6

المصدر :

U.S., Department of Treasury , 2009 Also U.S. National Debt Clock, 2009

1. الدين العام الأمريكي الفدرالي:

طبقاً لإحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية فقد ارتفع الدين العام الأمريكي بشكل مخيف ، حيث تزايد من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى (5.7) تريليون عام 2000 وإلى (8.4) تريليون عام 2003 ، ثم إلى (8.9) تريليونات عام 2007 (10.7) تريليونات في عام 2008 ، وإلى (12.2) تريليونات دولار عام 2009 .

من المتوقع استمرار زيادة الدين العام الأمريكي بمتوسط سنوي يصل إلى تريليون دولار في الفترة بين عامي 2010 و 2019 . وطبقاً لهذا التقدير، فان الدين العام الأمريكي سيصل إلى 23 تريليون دولار في عام 2019 وهو ما يفوق الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في العام ذاته .

جدول رقم 10-5

الدين العام الأمريكي (تريليون دولار أمريكي) 2000-2009

السنة	مقدار الدين العام	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
1990	4.3	
2000	5.7	٪58
2003	804	٪6
2007	8.9	٪64
2008	10.6	٪75
2009	12.2	٪87
2019	23	–

المصدر :

- U.S. National Debt Clook,2009
- U .S . Department of Treasury, 2009

على فتراض ارتفاع الدين العام الأمريكي بمتوسط سنوي يصل إلى تريليون دولار في الفترة بين عامي 2010، 2019 .

ومن خلال تحليل جدول الدين العام الفدرالي يتضح ما يلي:

- ارتفاع نسبة الدين العام الأمريكي من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من (58٪) في عام 2000 إلى 64٪ وإلى 87٪ في عام 2009 .
- تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. ويبلغ الدين العام الأمريكي أربعة أضعاف الديون الرسمية للبلدان النامية وعشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
- الدين العام يزداد بحوالي 1.4 مليار دولار يومياً أي بحوالي مليون دولار كل دقيقة .
- أن تراكم الفوائد المستحقة على هذا الدين يؤثر مع الوقت على الإنفاق الحكومي ، كما انه يؤدي إلى ارتفاع حاد في الضرائب أو الاقتطاع من الخدمات العامة المقدمة إلى المواطنين (الصحة والتعليم) .

- أن هذا الدين الأمريكي العام يجعل كل موطن أمريكي مهما كان سنه وموقعه مدين بمبلغ 37 ألف دولار .
- أن أقساط الفائدة التي دفعتها الولايات المتحدة الأمريكية مقابل هذا الدين في عام 2008 لوحدها 452 مليار دولار ، فيما يمول معظم الدين العام الأمريكي عن طريق إصدار سندات دين حكومي.
- ومن بين دول العام فان الصين واليابان تعتبران من اكبر الدول في العالم التي تحتفظ بسندات دين أمريكية ، بالإضافة إلى دول الخليج العربي. وفي حالة قيام هؤلاء الدائنين الكبار الذين يمتلكون القسم الأكبر من هذه السندات بترك هذه السندات وبيعها، فسيكون لذلك تأثير كبير جداً على الاقتصاد العالمي وحينها سترتفع نسبة الفائدة عالمياً بصورة حادة. لذا فان الدين العام المرتفع يمكنه بسهولة خلق الأزمة الاقتصادية القادمة إذا لم تقم الحكومة بمعالجة هذا الموضوع .
- أن هذه الديون تعرقل جهود الإدارة الأمريكية في مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها الولايات المتحدة، والتي تعتبر من أصعب الأزمات على الإطلاق في العقود الأخيرة لأن المصاريف الحكومية والحوافز الاقتصادية ومحاولات الإنقاذ التي تبنتها الإدارة الأمريكية الجديدة لإنقاذ الشركات والبنوك المفلسة، إضافة إلى النسب الضريبية المنخفضة، كل ذلك لن يؤدي إلى تقليص الدين العام بل ساعد في توسيعه وزيادته، وحالياً تجد وزارة المالية الأمريكية صعوبة كبيرة في إيجاد دائنين جدد .
- أن الدين الأمريكي العام يعتبر تقليد طويل الأمد وهو مستمر منذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وقد بدا هذا الدين أول ما بدا عندما قام المؤسسون الأوائل بتمويل حرب الاستقلال ضد البريطانيين ومنذ ذلك الوقت والدين العام آخذ في الازدياد .

- الارتفاع المستمر في حجم الديون العامة الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفع حجم الديون العامة 5.7 تريليون دولار عام 2000 إلى 11.2 تريليون دولار في النصف الأول من عام 2009 ومن المتوقع أن تصل إلى 12.2 تريليون دولار في نهاية عام 2009 .
- من المتوقع ارتفاع الديون العامة الأمريكية بمتوسط سنوي يصل إلى تريليون دولار في الفترة بين عامي 2010 -2019 ليصل إجمالي الدين العام الأمريكي إلى 23 تريليون دولار في عام 2019 وهو ما يفوق حجم الناتج المحلي الأمريكي العام ذاته .
- أن مستويات الدين العام والخارجي الأمريكي تزداد المخاوف من تقصير الحكومة الأمريكية في إمكانية السيطرة على هذه المستويات وإمكانية سداد هذه الديون وهو الأمر الذي يزيد من عدم الثقة في الدولار الأمريكي أو السندات الدولية الأمريكية وانخفاض بال عليها.
- أن خطورة تنامي الدين العام الفدرالي تكمن في مخاوف قيام المستثمرين مالكي سندات الخزانة الأمريكية من بيع هذه السندات، وعند ذلك تنخفض أثمانها وتزداد أسعار الفائدة، مما يؤثر سلباً على الاستثمارات . ومن ناحية أخرى ستؤدي هذه العملية إلى هبوط قيمة الدولار وهروب الاستثمارات الأجنبية من الاقتصاد الأمريكي. وإذا استمرت هذه العملية فسوف يسهم تراكم الدين العام في خلق فقاعة المديونية، وأن انفجار هذه الفقاعة سيضع حداً لكل عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي، وعند ذلك ستتحدث فعلاً عن كارثة اقتصادية تصيب الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي .
- تقدر الزيادة اليومية للدين العام الفدرالي 2.2 مليار دولار يومياً .

أما فوائد الدين العام الفدرالي فقد زادت بالشكل التالي:

من 214 مليار عام 1988 إلى 318 مليار دولار عام 2003 إلى 433 مليار دولار عام 2008 وإلى 500 مليار دولار عام 2010 (توقع) .

كما هو مبين بالجدول رقم 14

جدول رقم 11-5

فوائد الدين العام الفدرالي مليار دولار (1988-2010)

السنة	مقدار الزيادة
1988	214
2003	318
2008	433
2010	500

المصدر :- U .S . National Debt clock July 2009

ويؤثر تزايد هذه الفوائد جملة حقائق من أبرزها :

- أنها تستنزف الكثير من السيولة يفقدها الاقتصاد .
- أنها تمنع العديد من الاستثمارات .
- أنها تؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي .

- تملك الحكومات الأجنبية وبعض الصناديق السيادية (3) تريليون دولار من الدين العام الفدرالي، وجاء هذا الدين من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية وتملك الصين وحدها (768) مليار دولار من إجمالي الدين العام الفدرالي من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية .

وتخشى الصين من أن تلجأ الولايات المتحدة إلى التنصل من ديونها عن طريق خفض قيمة الدولار .

أ. الديون الفردية:

نظراً لطبيعة النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة ، وطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فان المجتمع الأمريكي برمته يعيش هاجس الاقتراض، فالفرد الأمريكي يولد وهو غارق في الديون ، ثم يبدأ بالتسابق مع الزمن فهو يقترض من اجل السكن، ومن اجل السيارة ، ومن اجل تجهيز منزله . وهكذا فان

الديون الفردية بلغت (عند نشوب الأزمة في صيف 2007) 9.2 تريليون دولار (العقارية منها بلغت 6.6 تريليون دولار) وقد أسهمت هذه الديون مساهمة مباشرة في الأزمة المالية الحالية، فهي تشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة وزادت إلى 11 مليار دولار في عام 2008 .

الاقتصاد الأمريكي بات يعتمد بشكل متزايد على الإنفاق الاستهلاكي، وكنتيجة لذلك تنوعت قنوات الاقتراض واتسعت وتعددت .

ولقد أدى تزايد الإنفاق الاستهلاكي الفردي الممول عن طريق الاقتراض إلى زيادة الديون الفردية بشكل كبير خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية .

والشكل الأهم من الديون الفردية ، قروض الرهن العقاري وقروض بطاقات الائتمان، فضلاً عن قروض شراء السلع المعمرة والقروض الشخصية .

والقروض بحد ذاتها لا تشكل مشكلة اقتصادية إلا إذا تجاوزت مستوى معين كما هو الحال حالياً في الاقتصاد الأمريكي .

جدول رقم 12-5

الديون الفردية تريليون دولار 1980-2007

السنة	مقدار الزيادة
1980	1.8
1990	3.6
2001	7.2
2007	9.2
2008	11

المصدر :-

U .S, Federal Reserve Board, the Flow of Funds Account, office of Management and Budget 2009 .

ومما يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1. أن الديون الاستهلاكية الفردية زادت بمقدار 6 تريليون دولار خلال ثمانية سنوات من عام 2001 إلى عام 2008 .

2. أن ديون الاعتمادات على المستهلك تشكل في عام 2008 حوالي 93٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي .
3. أن المستهلك الأمريكي بات يدفع أكثر من 70٪ من دخله الشخصي لسداد الديون الفردية (دين الاستهلاك ودين الرهن العقاري) .
4. ومن الملاحظ أن ديون بطاقات الائتمان بلغت 1.6 تريليون دولار في عام 2001 وزادت إلى 2.6 تريليون في عام 2007 ، أي بزيادة قدرها (1) تريليون دولار خلال سبعة أعوام ، مما يؤكد حجم الإنفاق الاستهلاكي الهائل المعتمد على قروض بطاقات الائتمان .
5. أما قروض الرهن العقاري فقد ارتفعت من 935 مليار دولار في عام 1980 إلى 2.5 تريليون دولار في عام 1990 وإلى 5.1 تريليون دولار في عام 2001 وإلى 6.6 تريليون دولار في عام 2007 .
6. أن استمرار هذا العبء في المديونية الفردية يؤدي إلى تخفيض المستوى المعاش للفرد الأمريكي.
7. أصبح مستوى المديونية الفردية (ديون الاستهلاك زائد ديون الرهن العقاري) غير قابل للسداد .

ج. **ديون الشركات الأمريكية :**

زادت ديون الشركات الأمريكية بشكل خطير منذ عام 1980 . فلقد بلغت ديون هذه الشركات 2.05 تريليون في عام 1980 ، ثم زادت إلى 6.4 تريليون دولار في عام 1990 وإلى 15.2 تريليون دولار في عام 2001 وإلى 18.4 تريليون دولار في عام 2007 فشكل ما نسبته 131٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي .

وهذه الديون تشمل ديون الشركات بنوعيها شركات الأعمال المالية وشركات الأعمال غير المالية وشركات الأعمال المالية تشمل شركات التأمين والبنوك، شركات الرهن العقاري وشركات الأعمال المالية تقترض من خلال ثلاثة وسائل وهي:

1- الاقتراض من البنوك .

2- إصدار سندات .،

3- إصدار أوراق مالية .

أن تزايد ديون شركات الأعمال أدى إلى تآكل معظم رأسمال الشركات

جدول رقم(13-5)

ديون الشركات الأمريكية المالية وغير المالية –(1980-2007) تريليون دولار

السنة	مقدار الديون
1980	2.05
1990	6.4
2001	15.2
2007	18.4

المصدر :-

Richard freeman, why the U.S Debt Bubble Had to Explode, EIR, sept 28.2008

جدول رقم (14-5)

إجمالي الدين الأمريكي الداخلي 1980-2007 تريليون دولار

السنة	الديون الحكومية (الدين الفدرالي وديون الولايات والإدارات المحلية)	الدين الفردي	ديون الشركات	الدين الأمريكي الداخلي الإجمالي
1980	0.85	1.8	2.05	4.7
1990	4.3	3.6	6.4	14.2
2001	7.08	7.2	15.2	29.5
2007	8.9	9.2	18.4	36.5
2008	11.2	11.0	18.4	40.6

المصدر:-

U.S Federal Reserve Board, The Flow of Funds Accounts, office of Management and Buolget , 2003

مركز الدين الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية:

تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من موقف الحائز على اكبر رصيد من الأصول الأجنبية الصافية على الصعيد الدولي إلى اكبر مدين صافي للعالم ، وبذلك أصبحت قيمة الأصول الأجنبية داخل الولايات المتحدة اكبر من الأصول

الأمريكية خارج الولايات المتحدة وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها ملزمة بتسديد مدفوعات صافية كبيرة كفوائد لديونها الرسمية (مشتريات الأجانب من السندات الرسمية للحكومة الأمريكية) تعد الآن في طليعة البلدان المثقلة بالديون الخارجية، وتعكس هذه الديون تأثير الأجانب على عملية صنع القرار الاقتصادي الأمريكي. وأن الولايات المتحدة بحاجة لتدفق الرساميل الأجنبية للمحافظة على نوعية الحياة الأمريكية القائمة على البذخ والترف .

وبلغت مديونية الولايات المتحدة للعالم الخارجي (الموقف الصافي لمديونية الولايات المتحدة للعالم الخارجي كنتيجة مباشرة للعجز المزمن في ميزان المعاملات الجارية) حوالي 3 تريليون دولار أمريكي أو ما يوازي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في عام 2008 .

وتعتبر الولايات المتحدة اليوم من اكبر الدول التي عليها دين خارجي صافي، أي أنها تعتبر اكبر مدين صافي في العالم. ونظراً للالتباس الاقتصادي الواسع النطاق إزاء هذه المسألة، فلابد من توضيح أبعادها الاقتصادية. أن الولايات المتحدة تعد مديناً دولياً فريداً من نوعه، فقد استطاعت بوصفها المورد للعملة الرئيسية (الدولار) للمعاملات الدولية، أن تقترض كل قروضها تقريباً بعملتها الأصلية، وضمن هذه الحقيقة فان الاقتصاد الأمريكي لا يواجه أزمة في النقد الأجنبي كما هو الحال في المديونية الخارجية للبلدان النامية.

ومع ذلك، فان هناك خطراً آخر يواجه الاقتصاد الأمريكي جراء هذه المديونية. ويمكن هذا الخطر في توجه حاملي الأصول الدولارية الأجانب بتبديلها بأصول من عملات أخرى عند فقدان الثقة بالدولار. وهنا سيدفع الفائض الدولاري على الولايات المتحدة البنوك المركزية الرئيسية لاستيعاب هذا الفائض للحيلولة دون حدوث كارثة اقتصادية ذات آثار مدمرة . وتقاس المديونية الخارجية للولايات المتحدة بعدة طرق، من أبرزها المركز الاستثماري الدولي الصافي، أي طريقة صافي الأصول الأجنبية، وبموجب هذه الطريقة يقاس الدين الخارجي

للولايات المتحدة بالفرق بين الأصول الخارجية التي يملكها المقيمون في الولايات المتحدة والأصول التي يملكها في الولايات المتحدة المقيمون في بلدان أخرى وسواء كان المقيمون أفراداً أو شركات أو جهات رسمية .

وطبقاً للإحصاءات الصادرة عام 2007 عن صندوق النقد الدولي في المجلد International financial statistics (IFS) بلغت الأصول التي تمتلكها الولايات المتحدة في الخارج عام 2007 ما قيمته 10 تريليون دولار، وبلغت قيمة الأصول التي يملكها الأجانب في أمريكا ما قيمته 12.7 تريليون دولار مما يجعل المركز الاستثماري الدولي مديناً بمقدار مليار دولار وهو يمثل مركز الدين الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لطريقة (المركز الاستثماري الدولي الصافي) .

ويرى البعض حدوث جزء كبير من الزيادة في صافي دين الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تراكمت فيه حالات عجز كبير في الميزانية وهذا يعني أن تدفقات رأس المال إلى داخل الاقتصاد الأمريكي تستخدم لتمويل ذلك العجز عوضاً عن استخدامها في استثمارات إنتاجية .

ويعبر عن الدين الخارجي الأمريكي بالمركز الاستثماري الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، فإذا كان هذا المركز سالباً، فان ذلك يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية مدينة، وإذا كان موجباً فذلك يعني أن الولايات المتحدة دائنة.

ويراد بالمركز الدولي الاستثمار للولايات المتحدة الأمريكية الفرق بين قيمة الممتلكات والأصول المالية التي يمتلكها الأجانب داخل الاقتصاد الأمريكي، وبين قيمة الممتلكات والأصول المالية التي يمتلكها الأمريكيون خارج الولايات المتحدة الأمريكية (ما تمتلكه الدول والأفراد والشركات) .

وقد كشفت وزارة التجارة الأمريكية أن القيمة الإجمالية للاستثمارات الدولية للأجانب في الولايات المتحدة بلغت 12.7 تريليون دولار في عام 2007 ، وأن قيمة الاستثمارات الدولية التي يمتلكها الأمريكيون في الخارج بلغت 10

تريليون دولار ، وبذلك يقدر صافي المديونية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بـ -(2.7) تريليون في عام 2007 أي ما نسبته 20٪ من الناتج الإجمالي الأمريكي.

أن تكلفة الدين الخارجي تتمثل في عائدات الاستثمارات المملوكة للأجانب داخل الاقتصاد الأمريكي، وهذه التكلفة تشكل عبء على ميزان المدفوعات. ولقد أخذت هذه العائدات بالتزايد المستمر. كما أن تزايد الدين الخارجي الأمريكي يضعف من قوة الدولار كعملة احتياط دولية.

كما أن هناك مخاوف عند انخفاض قيمة الدولار من قيام الأجانب ببيع هذه الأصول وتحويلها إلى عملات أجنبية، مما يؤدي إلى مزيد من هبوط قيمة الدولار الأمريكي .

وتتألف الأصول المالية والممتلكات التي تدخل في حساب المركز الاستثماري الدولي من:

4- حيازات العملات الأجنبية .

5- العقارات .

6- سندات الحكومة .

7- ودائع البنوك .

8- التجهيزات المادية والمعدات والآلات والمكائن .

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة فان المستثمرين الأجانب يمتلكون:

7.7٪ من الأصول الأمريكية .

25٪ من مصانع النفط الأمريكية .

40٪ من أصول البنوك .

والخاصية الهامة في الدين الخارجي هو أن عائدات ما يمتلكه الأجانب داخل الاقتصاد الأمريكي تزيد من عجز الحساب الجاري الأمريكي ولكن الدين الخارجي الأمريكي مقيم بالدولار، والدولار هو عملة الاحتياطي الرئيسية في العالم، معنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمكن من الوفاء بالتزاماتها

الأجنبية في أي وقت تنشاء عن طريق الإصدار النقدي دون الحاجة لاكتساب عملات أجنبية عن طريق فائض التصدير كما هو الحال في مديونية الدول النامية.

كما أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تفتقر إلى عملتها لسداد ديونها أي أنها لا يمكن أن تواجه عسراً مالياً دولارياً .

والمشكلة الرئيسية في الدين الخارجي الأمريكي لا تكمن في تسوية، بل في انعكاسات والتي من أبرزها:

- الدين الخارجي الأمريكي يمنح الفرصة للأجانب للتدخل في القرارات الاقتصادية الأمريكية الداخلية وتوجيهيها .
- الخوف من قيام الأجانب مالكي الأصول الأمريكية في بيعها وتحويلها إلى عملات أجنبية أو استثمارها في أسواق عالمية أخرى ، مما يؤدي إلى هبوط قيمة الدولار وتزداد أسعار الفائدة وتهبط أسعار الأسهم .
- فقدان السيطرة على حركة الأسواق المالية التي باتت بيد المستثمرين الأجانب.
- توجيه سياسات الشركات الأمريكية وخططها بما يتفق ومصلحة المستثمر الأجنبي .
- استمرار عجز الحساب الجاري يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية ، وهذه الزيادة تثير مخاوف هبوط قيمة الدولار، وهذا الهبوط يؤدي إلى تدفق الأصول المالية الأمريكية إلى الخارج، وهبوط الاستثمارات الأجنبية الوافدة .
- وجود ملكية تغير للأجانب داخل أي اقتصاد ليس محل اعتزاز قومي .
- تضخم المديونية الخارجية الأمريكية ما هو إلا انعكاس لتدني نسبة الادخارات من الناتج المحلي الإجمالي .
- هذه المديونية باتت تمتص كل حيوية الاقتصاد الأمريكي وجعلته اكبر دولة مدينة في العالم .

ثالثاً: افول الرأسمالية الأمريكية. الزمن القادم:

الرأسمالية الأمريكية الملتزمة بإيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والملتزمة بإيديولوجية التعصب الأعمى للسوق، والملتزمة بالفكر الاقتصادي لتآلف واشنطن، أفضت إلى سياسات اقتصادية أسست للازمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وألحقت أفدح الأضرار بسمعة الرأسمالية الأمريكية، وباقتصاد السوق. وانسحبت هذه الأضرار إلى المصالح الإستراتيجية الأمريكية .

وأصبح فرض منطق الرأسمالية الأمريكية مرفوضاً، ليس فقط من قبل جمعيات مناهضة العولمة ، بل من قبل المجتمع الدولي عموماً . وبات من الضروري إعادة هندسة هذه الرأسمالية بعيداً عن اقتصاد السوق بلا قيود وبلا ضوابط .

- أن فكرة القوة المطلقة للأسواق وعدم تقييدها بأي ضوابط أو تدخل فكرة مجنونة .
- أن فكرة السوق دائماً على حق فكرة أكثر جنوناً .
- السياسات الاقتصادية الأمريكية التي توصف بعدم المبالاة والاكتراث تجاه الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي قادت إلى الأزمة المالية الراهنة.
- أن إقامة نظام سوق قادر لوحده على تحقيق التوازنات الاقتصادي هو مسعى يوتوبي الاقتصادي الأمريكي يكارل بولايني .
- أن اقتصاد العولمة اقتصاد سيء وهو الآخر أسس للازمة المالية العالمية الراهنة.
- التحولات الجذرية في بنية الرأسمالية الأمريكية وخاصة انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي وظهور (اقتصاد الكازينو) و (اقتصاد المضاربات) بات يهدد مستقبل الرأسمالية الأمريكية .
- ظهور المؤسسات المالية العملاقة الاحتكارية أسهم في ظهور اقتصاد الجمعات الاحتكارية المالية حجم الأموال التي تديرها هذه المؤسسات المالية الاحتكارية

التي تعمل بلا قيود وبلا رقابة يتجاوز القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق المالية في الاقتصادات الصناعية الصاعدة مجتمعة بما فيها الصناديق السيادية .

- أن تحرير الأسواق يحمل في طياته مخاطر عديدة لن تستطيع مقولة (أن السوق تصحح نفسها بنفسها أن توجهها .
- تبديد أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة بان السوق قادرة على خلق التوازنات الاقتصادية لوحداها .
- خسارة ثروات الأسر الأمريكية بسبب الأزمة قدرت 11 تريليون دولار . 8.5 تريليون دولار خسائر قيم الأصول المالية 2.5 تريليون دولار خسائر قيم المساكن
- ويدعو أنصار هذا السيناريو إلى إعادة صياغة إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة على وفق الأسس التالية:

• إعطاء اهتمام متزايد للمحتوى الاجتماعي والالتزامات على نمط الرأسمالية الأوروبية .
• إعادة بناء المؤسسات المالية والنقدية الدولية .
• إعطاء اهتمام للاستثمار في المستقبل بحيث لا تصب هذه الاستثمارات في مصلحة الفرد بل في مصلحة المجتمع .
• إعادة صياغة النظام المالي والنقدي الدولي .
• تحقيق توازنات اقتصادية جديدة بين :
  - القطاع العام والقطاع الخاص.
  - الاستهلاك والاستثمار .
  - حرية الفرد ومصلحة المجتمع .
• بناء أنظمة رقابة مالية واقتصادية جديدة على حركة الأسواق وحركة رأس المال العالمي .

- إعادة الاعتبار للسياسات التدخلية للدولة لتصحيح الاختلالات التي يفرزها اقتصاد السوق .
- إدخال تعديلات جوهرية في البنية المؤسسية للرأسمالية .
- إيجاد قيم ومؤسسات اقتصادية جديدة اسمح بتحقيق التوازنات التالية:
  - توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص .
  - توازن بين الاستهلاك والاستثمار والادخار .
  - توازن بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع .
  - توازن بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي .
- إعادة الاعتبار للسياسات التدخلية لدور الدولة بسبب إخفاقات اقتصاد السوق .
- بناء أنظمة رقابة مالية جديدة .
- إعطاء اهتمام متزايد للاستثمار في المستقبل بحيث لا تصب هذه الاستثمارات في مصلحة الفرد ، بل في مصلحة المجتمع .

رابعاً: مستقبل الرأسمالية طبقاً للسيناريو الماركسي:

هناك مجموعة عوامل أسست لمرحلة الرأسمالية المستندة على إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتي تشهد نهايتها الآن ومن ابرز هذه العوامل:

1. تكريس هيمنة القطب الواحد على النمط الرأسمالي .
2. عسكرة رأسمال بمعنى تحول الرأسمالية إلى شكلها الامبريالي واستخدام الحروب لأغراض اقتصادية وتدوير عجلة الإنتاج الصناعي الحرب ي.
3. عولمة رأس المال وفتح الحدود القومية أمام حركة رأس المال .
4. تحول رأس المال من القطاع الاقتصادي الحقيقي إلى أسواق المال والمضاربات.
5. تحول رأس المال الصناعي إلى رأس مال مالي وخدمي .
6. تزايد دور الشركات متعدية الجنسية في إدارة الاقتصاد الرأسمالي .

7. تحول صندوق النقد الدولي إلى ذارع لوزارة الخزانة الأمريكية وتحول البنك الدولي إلى ذراع للبيت الأبيض وتحول منظمة التجارة العالمية إلى ذراع للممثل التجاري الأمريكي .
8. التحول البنيوي للرأسمالية العالمية ابتداءً من عام 1979 بقيادة المنظر الأمريكي ملتون فريدمان والرئيس الأمريكي رونالد ريغان في حينه ورئيسة الحكومة البريطانية تاتشر في حينه والذي يمكن وصفه بأنه تحول أدى إلى تبني إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتي أسست فعلاً للازمة الاقتصادية الراهنة .

وتقوم هذه الإيديولوجية على:

- السرعة في التخصيص .
- السرعة في التوظيف .
- السرعة في التحرير .
- السرعة في إزالة نظم الرقابة المالية والاقتصادية على حركة الاقتصاد .

وكان من نتيجة ذلك أن ظهر توافق أو تآلف واشنطن بشأن سياسات الإصلاح الاقتصادي، وهو التآلف بين وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

9. أن الرأسمالية الاحتكارية غير المقيدة والجشعة ستلتهم نفسها في نهاية المطاف وأن النظام الرأسمالي سيتطور نحو الاشتراكية، إلا أن مرحلة تطور النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي سيستغرق مرحلة طويلة .
10. أن النظام الرأسمالي الحالي ليس نظام اقتصاد سوق، بل هو رأسمالية تجمعات احتكارية مالية تتميز يتنامى الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، فالمبادلات المالية أصبحت تفوق حجم الاقتصاد الحقيقي بعشرات المرات مما يشير إلى تعاظم دور الاحتكارات المالية والتي أسست لانفجار الفقاعة المالية مسببة انهيار مالي تبعه أزمة في الاقتصاد الحقيقي .

11. في ظل الرأسمالية المالية الأمريكية لم تعد تعمل الأسواق في عالم المنافسة، بل أصبحت تعمل في عالم تغيب فيه أنظمة الرقابة الحكومية في عالم تحكمه فوضوية اقتصادية لا حدود .

ويرسم أنصار الماركسية الصورة التالية لمستقبل الرأسمالية .

1. تلعب السياسات الاقتصادية والمالية دوراً في تعميق الأزمة باعتبارها سياستا تم صياغتها أصلاً للمحافظة على مصالح الاحتكارات الدولية .

وجاءت السياسات المالية والاقتصادية التي اتبعها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لتؤكد نفوذ الاحتكارات المالية التي تعمل على المحافظة على النظام القائم .

وهذه السياسات لم تنظر إلى الأزمة كأزمة بنيوية هيكلية تتعلق بالنظام الرأسمالي وإنما نطرق إليها من خلال إنقاذ المؤسسات المالية الاحتكارية والمصارف وإنقاذ كبار المستثمرين بل وإنقاذ الأسرة المالية الدولية .

2. أن النظام الرأسمالي العالمي سيبقى ولكن سيتم إعادة بناءه استناداً إلى دور سلطة الدولة المتجدد. وسوف لن تتحول الرأسمالية إلى نظام اجتماعي لعدم توفر الشروط الموضوعية لهذا التحول .

3. وفي إطار التعددية القطبية الجديدة سوف لا تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض مشروعها الرأسمالي على المستوى العالمي .

4. ومن المرجح أن الدول العربية سوف تستفاد من التعددية القطبية الجديدة وعودة سلطة الدولة الاقتصادية بالعودة إلى تبني برامج التنمية المتحورة على الذات قطراياً بسبب تشتت الدول العربية وفشل مشروعها التكاملي .

5. استعادة سلطة الدولية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية .

6. ظهور دور سلطة الدولة المتجدد في ضبط حركة الرساميل وتوجيهها وتحديد مجالات توظيفها .

7. تراجع هيمنة القطب الواحد في إدارة الاقتصاد الرأسمالي وتشكيل تعددية قطبية على أرضية الاقتصاد الرأسمالي المبني على آليات تدخلية رأسمالية جديدة .
8. الأقطاب التي من الممكن أن يكون لها تأثير في مرحلة ما بعد الأزمة هي القطب الأمريكي، القطب الروسي، القطب الصيني، اليابان، الهند، دول شرق آسيا، الاتحاد الأوروبي، دول أمريكا اللاتينية. وممكن أن تلحق مجتمعات الأطراف بأحد هذه الأقطاب .
9. ويرى سمير أمين أن الأزمة الاقتصادية الراهنة ليست نهاية الرأسمالية ولكن المرحلة الانتقالية الطويلة من الرأسمالية إلى الاشتراكية ممكنة

وقد أوضح سمير أمين هذه الرؤية في دراسته الموسومة الانهيار المالي أزمة نظام .

خامساً: رؤية الأمم المتحدة ولجنة العشرين في مستقبل النظام الرأسمال :

تؤكد الأمم المتحدة ولجنة العشرين على ما يلي:

1. فشل صانعو السياسات الاقتصادية الأمريكية في رؤية مخاطر المنظومة الاقتصادية المستندة إلى الليبرالية الاقتصادية الجديدة وما صاحبها من اضطرابات مالية عالمية . وفشلهم في رؤية مخاطر المديونية المتراكمة من قبل القطاع المالي والقطاع العام والقطاع الأسري الأمريكي. وفشلهم في تقدير مخاطر رفع القيود المنظمة لعمل الأسواق المالية وفشلوا في تقدير مخاطر المشتقات المالية وأساليب إدارتها .
2. لقد أساء صانعو السياسات الاقتصادية الأمريكية تقدير عمق واتساع الأزمة المالية لذلك ظلت ردود أفعالهم اقل من المطلوب طيلة عام 2007 .
3. ترى الأمم المتحدة أن المرونة في السياسات النقدية واستمرار خفض أسعار الفائدة لن تفيد كثيراً في تحفيز الاستثمار في القطاعات غير المالية مادام هناك تدهور كبير في ثقة المستهلك والمستثمر، وهذه السياسات لن تؤدي سوى إلى توسيع القاعدة النقدية داخل القطاع المصرفي دون حل لأسباب الأزمة .

4. أن النظام الرأسمالي العالمي بحاجة إلى أجهزة رقابة دولية تتجاوز آليات عمل الأسواق المالية بلا قيود .
5. فشل السياسات الاقتصادية الأمريكية في بلورة مشروع لمعالجة جذور الأزمة .
6. فشل السياسات الاقتصادية الأمريكية في:

- تقدير مخاطر رفع القيود المنظمة للأسواق المالية .
- تقدير مخاطر الاستخدام الواسع للمشتقات المالية .
- تقدير مخاطر مرونة السياسات النقدية واستمرار خفض أسعار الفائدة وتأثير ذلك على الاستثمار مادام هناك تدهور في ثقة المستهلك والمستثمر "هذه السياسات لن تؤدي سوى إلى توسيع القاعدة النقدية داخل القطاع المصرفي".

7. أن مؤسسات برتن وودز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم تعد قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولم تعد قادرة على تحقيق الاستقرار المالي بصورة خاصة، للأسباب التالية :

- صندوق النقد الدولي أصبح منفذ لوزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي منفذ لسياسات البيت الأبيض، ومنظمة التجارة العالمية منفذة لتوجيهات الممثل التجاري الأمريكي. وهذه الهيمنة الأمريكية باتت تعيق عمل هذه المؤسسات .
- أن سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تعكس أهمية الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

8. أن آليات الإدارة الاقتصادية الدولية أصبحت غير مجدية في التصدي للازمة والتنبؤ بها قبل وقوعها ، فلم تعد مؤسسات برتن وودز – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قادرة على تحقيق استقرار الاقتصاد الدولي ، وتشجيع النمو والتنمية في الاقتصاد العالمي . فلقد وقعت هياكل هذه المؤسسات ونظام التصويت فيها تحت هيمنة الولايات المتحدة. وهذه الهيمنة أعاقت قدرة هذه

المؤسسات على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن كون سياسات هذه المؤسسات لا تعكس أهمية الدول النامية في الاقتصاد الدولي .

9. أن أوجه القصور المتعددة في الأطر التنظيمية والرقابية على أسواق المال الأمريكية أسهمت في خلق أزمات الاقتصاد الأمريكي .

10. التطرف في الاعتقاد بقدرة قوى السوق الذاتية على تصحيح اختلالات الاقتصاد العالمي أسس للازمة المالية العالمية الراهنة .

11. ضرورة صياغة قواعد وآليات عمل النظام الرأسمالي العالمي وبالشكل الآتي:

- وضع منهج جديد لتنظيم أسواق المال العالمية .
- مراقبة حركة الائتمان العالمية .
- وجود رقابة كافية على عمل الأسواق المالية العالمية .
- عدم تجاهل نماذج تحليل المخاطر .
- تطبيق قواعد اتفاقية بازل (2) بوضع عبء التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية نفسها .
- إعطاء دور أكثر فعالية لأجهزة الرقابة المالية والمصرفية .
- تحديد الإجراءات التصحيحية للمؤسسات المالية العالمية وتحديد احتياجات المؤسسات المالية الخاضعة للتصحيح من رأس على أساس تخفيضات قيمة الأصول المتوقعة خلال العامين القادمين.
- الانفتاح الكامل والشفافية الكاملة والإفصاح عن البيانات المالية بدقة .
- إخضاع ضخ رؤوس الأموال العامة لشروط صارمة .
- تجنب ظهور الحمائية المالية من خلال تشديد إجراءات الحصول على الائتمان.
- إعادة النظر في سياسات المشتقات المالية، ووضع إستراتيجية جديدة لاستخدام هذه المشتقات .
- تنسيق السياسات المصرفية والمالية على المستوى العالمي .

- استعادة نمو الائتمان للحفاظ على النشاط الاقتصادي وتحد من تراجع قيم الأصول.
- تحسين الجدارة الائتمانية للمقترضين.
- تنسيق السياسات المالية والضريبية التي تتخذها الدول المتقدمة .
- معالجة ثغرات المعلومات وخاصة المعلومات والبيانات التي تستهدف التنبؤ بالأزمات، وإزالة العقبات التي تحوله دون إطلاق هذه البيانات.
- العناية بجودة البيانات الخاصة بمؤشرات السلامة المالية .
- إعادة رسملة المؤسسات الضعيفة التي تمتلك مقومات البقاء ، على أن تجري إعادة الرسملة وفق تدقيق معتمد لقدرة هذه المؤسسات على البقاء مع مراعاة تخفيض قيم الأصول .
- إصلاح اطر المشروطية المرتبطة ببرامج صندوق النقد الدولي .
- معالجة التوترات المالية في الاقتصادات الصاعدة من خلال الدعم الحكومي للشركات التي تأثرت بالأزمة .
- إصلاح نظام الاحتياطي النقدي الدولي بعيداً عن الاعتماد شبه الكامل على الدولار الأمريكي وباتجاه إيجاد نظام احتياطي نقدي دولي مدعوماً ما بعد من العملات .
- إنشاء آليات لتنسيق السياسات الاقتصادية الدولية . إجراء مراجعة أساسية لهياكل إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعيداً عن مرجعيات برثن وودز .
- إجراء إصلاحات أساسية في نظم الرقابة المالية على الأسواق المالية العالمية وحركة رؤوس الأموال العالمية .

سادساً: النتائج المترتبة على خطة الإنقاذ الأمريكية:

من خلال تحليل أبعاد انعكاسات خطة الانقاذ يتضح ما يلي:

1. أن السياسة النقدية المتمثلة بتخفيض سعر الفائدة وزيادة ضخ السيولة في الاقتصاد الأمريكي سوف لن يكون لها آثار ايجابية على الإنتاج والتوظيف في الأمد القصير بسبب فقدان ثقة المستثمرين والمستهلكين ، وكنتيجة لعدم تأثير هذه السياسات على الإنتاج والتوظيف ، فسوف لن يكون لعا اثر ايجابي على تخفيض معدل البطالة، بل أن ضخ السيولة في الجهاز الاقتصادي سيكون له انعكاسات مباشرة على التضخم. ومن المؤكد أن الزيادة في كمية النقود ستؤدي مستقبلاً إلى نمو البطالة وتصاعد معدلات التضخم (الكساد التضخمي) وعليه فان إغراق الاقتصاد بالسيولة مع تخفيض أسعار الفائدة سياسة غير فعالة لإخراج الاقتصاد الأمريكي في أزمته. فتخفيض سعر الفائدة سوف لا يشجع ولا يحفز على الاستثمار بسبب ضعف الطلب الاستهلاكي .
2. أن التكلفة المالية الباهضة للانقاذ والتي بلغت 8 تريليون دولار حتى نهاية عام 2009 فاقت مجمل المشاريع الفدرالية الأساسية في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي بما فيها مشروع مارشال لإنقاذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . كما أن هذه التكلفة تتجاوز مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية والمقدر 3.6 تريليون دولار
3. من المتوقع أن تؤدي إجراءات ضخ السيولة إلى النتائج التالية :
   - زيادة عجز الميزانية الفدرالية .
   - زيادة الدين العام الفدرالي .
   - زيادة الضرائب على الطبقات الوسطى والفقيرة .
   - ارتفاع أسعار الفائدة والتأثير سلباً على الاستثمار .
   - تقليص الإنفاق على أنشطة الرعاية الاجتماعية .

4. أن السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها كل من وزارة الخزانة الأمريكية والبنك المركزي الأمريكي بدأت تؤدي إلى التضخم بدون إحداث خفض دائم في معدل البطالة، وسوف لا يحدث ما يسمى بالتبادل بين التضخم والبطالة .
وعليه فان السياسة النقدية التوسعية وسياسات تخفيض الضرائب على الأسرة المالية الدولية لا يمكن أن تؤدي إلى معالجة أزمة الاقتصاد الأمريكي التي باتت أزمة عالمية تستوجب حلول عالمية في إطار النظام النقدي والمالي العالمي .
5. أن إغراق النظام المالي بالسيولة لن يحل المشكلة وكل ما تفعله هذه السيولة تأمين حصول المصارف على أموال قصيرة الأجل ولكن تزايد الخسائر الائتمانية وفقدان ثقة المستثمرين بالنظام المالي لن تحله إغراق النظام المالي بالسيولة .
6. مما يلاحظ هذه الإجراءات أنها ليست حلاً للازمة بقدر ما هي احتواء لها ومنع انهيار النظام المالي الأمريكي ومن وراءه النظام المالي العالمي .
7. الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي أزمة هيكلية ، بمعنى أنها نتيجة للاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي. وما دامت أزمة الاقتصاد الأمريكي أزمة هيكلية فان الإجراءات المالية والنقدية التي تتخذها الإدارة الأمريكية مثل:
- تخفيض سعر الفائدة .
- تخفيض سعر الخصم .
- تخفيض الضرائب .
- ضخ السيولة .
- لا تعالج جذور الأزمة، ولا تعالج الخلل في النظام المالي والمصرفي الأمريكي، ولا تعالج اختلالات الاقتصاد الأمريكي، ولا تعيد الاقتصاد إلى وضع التوازن وإنما تهدف إلى :

- وقف تدهور المؤسسات المالية والمصرفية .
- تحفيز الاقتصاد .
- الحيلولة دون انزلاق الاقتصاد الأمريكي إلى حالة الكساد أو الانكماش .

8. لا تهدف خطة الإنقاذ التي أقرتها الإدارة الأمريكية إلى حل أزمة النظام المالي الأمريكي. وإنما تهدف إلى تحقيق عدة أهداف من اجل وقف التدهور من خلال:

- شراء الأصول والديون المتعثرة .
- توفير السيولة للمصارف لمنح القروض وتنشيط الإقراض .
- وقف انهيار بعض المصارف والمؤسسات وتوفير السيولة لها لسداد قروضها كبديل لإعلان إفلاسها .
- تشجيع الشركات الإنتاجية والخدمية على الاقتراض .
- تأمين ودائع وحسابات المدخرين وضمانها .
- هذه الخطة لا تقدم حلول جذرية لازمة الاقتصاد الأمريكي ولكنها توقف الانهيار الكامل للرأسمالية المالية ممثلة بوول ستريت. وهدف الخطة منع الرأسمالية من الانهيار ولو لم تدخل الدولة لانهارت الرأسمالية المالية .

9. يرى البعض أن هذه الخطة أشبه بإعطاء دوم لمريض يعاني من نزيف داخلي . فالمطلوب إصلاح أسباب النزيف قبل إعطاء الدوم بمعنى إصلاح الخلل في النظام المالي الأمريكي أولاً .

10. أن حزمة الإنقاذ هي لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية التي أسهمت في الأزمة المالية وليس لتصحيح الخلل في النظام المالي العالمي .

11. أن حزمة الإنقاذ جاءت لتوقف تدهور إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية ولكن لا تعيد الثقة بالاقتصاد، لذلك هناك عدم رضى من دافعي الضرائب على خطة الإنقاذ لأنها موجهة لإنقاذ المؤسسات الفاشلة التي تسببت في الأزمة .

الفصل السابع والعشرون
رؤية استنتاجيه حول مستقبل الرأسمالية في ضوء أزمة الاقتصاد العالمي الراهنة وإشكاليات هندسة اقتصاد العولمة

من خلال تحليل مختلف جوانب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على مستقبل الرأسمالية ن يمكن التوصل إلى الرؤية الاستنتاجيه التالية:

1. الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي، وعصفت بالاقتصاد العالمي أدت إلى انعكاسات واسعة النطاق بالنسبة لمستقبل الرأسمالية كنظام، وبالنسبة لمستقبل عقيدة السوق الحر، وبالنسبة لموقع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي

ومن ابرز هذه الانعكاسات :

- فتحت الباب على مصراعيه لتدخل الدولة في الاقتصاد بعد أن كانت الدعوة للتدخل في المحرمات .
- تشكل الأزمة المالية الراهنة غطاءً ظاهرياً للازمة الاقتصادية البنيوية التي يعاني منها النظام الرأسمالي، وتكمن خطورة الأزمة الراهنة بكونها انفجرت من القطاع المالي المهيمن عالمياً (انه انعطاف بمعنى انتهاء دورة للاقتصاد الأمريكي تلت انتعاش 2003، مطبوعة بانفجار الاستهلاك الداخلي، واستدانة كثيفة، على قاعدة أسعار فائدة منخفضة جداً وخفض التكاليف المالية، وهي العوامل التي أفضت إلى تلك " الفقاعة العقارية " على هذا النحو أرسى نظام قروض الرهن العقاري عالية المخاطر أي القروض المجازفة ذات سعر الفائدة المتغير الممنوحة للأسر الأكثر هشاشة، يمثل هذا النظام، إلى جانب تمويل أشكال العجز بالسرميل الأجنبية وخفض قيمة الدولار، احد الأسباب الرئيسة لنموذج النمو الأمريكي من 2003 إلى 2008. لكن عندما رفعت الخزينة الاتحادية (البنك المركزي الأمريكي) المعدلات الموجهة للنقد، عطلت الآلة وسببت إفلاس وانهيار ملايين الأسر المستدينة، وأدى الأمر إلى إفلاس

مؤسسات قروض هامة واهتزاز النظام البنكي. هذا لأن القرض ركيزة هذا النمو الأمريكي .

- لسنا إزاء أزمة مالية وبنكية وحسب، بل حتى إزاء أزمة الاقتصاد الحقيقي. انتشرت على صعيد عالمي أزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطر عبر الآليات الخاصة للنظام المالي المعولم. وأدت إلى أزمة إعسار وسيولة تضرب النظام النقدي العالمي برمته. ومن ثمة الضخ الكثيف للرساميل في الاقتصاد الأمريكي. لخطة إنعاش الاقتصاد التي صادق عليها الكونغرس وخفض معدلات الفائدة. لكن هذه السياسة غير كافية لإعادة إطلاق الآلة هذا لان توقعات انحسار الاقتصاد الأمريكي تتأكد شيئاً فشيئاً. وقد انهار قطاع العقار بالولايات المتحدة الأمريكية. وأصابت الأزمة بلداناً أخرى استعلمت نفس آليات القرض العقاري الأمريكية مثل اسبانيا وايرلندا واستراليا .

2. أثبتت الأزمة سقوط أسس الليبرالية الاقتصادية الجديد ومن أبرزها :
- إسقاط أسطورة قدرة الأسواق علها تصحح اختلالاتها نفسها بنفسها .
- إسقاط الرأسمالية المضاربة التي تتحكم بالأسواق والعمل وفق اقتصاد الكازينو .

3. تراجع موقع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي وعدم قدرة الاقتصاد الأمريكي على التحكم بمستقبل الاقتصاد العالمي وسقوط هيمنة القطب الواحد على مستقبل الاقتصاد العالمي .

4. تزايد الدعوة لإعادة هندسة النظام النقدي والمالي الذي تأسس وفقاً لمرجعيات برتن وودز .

5. أن الحديث عن الانهيار الشامل للنظام الراسمالي في المدى الزمني المنظور هو حديث اقرب إلى الرغبة الذاتية ليس فحسب بسبب عدم توفر البديل ، بل أيضاً لضخامة الاقتصاد الرأسمالي في بلدان المركز بصورة خاصة ، وبالتالي توفر العديد من المقومات للخروج من هذه الأزمة على الأقل في السنوات

القليلة القادمة ، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان يستحوذن على حوالي (37) تريليون دولار من الناتج الإجمالي العالمي البالغ 46.5 تريليون دولار بنسبة حوالي 80٪ ، لكن الولايات المتحدة تنفرد بأنها تملك اكبر اقتصاد ممركز وموحد سياسياً ، مما يجعله مؤثراً في الاقتصاد العالمي بصورة متميزة ، فالولايات المتحدة تشكل اكبر سوق استهلاكية في العالم ، خاصة مع ارتفاع الميل للاستهلاك في المجتمع الأمريكي، مما يميز هذا الاقتصاد الذي يعتمد على الاستهلاك ، قبل الادخار والاستثمار، كآلية لدفع مسيرة النمو الاقتصادي . ولذلك تتهافت مختلف الدول على التصدير للولايات المتحدة التي يبلغ نصيب الاستهلاك العائلي من الناتج المحلي الإجمالي فيها 72٪ عام 2007 مقابل 57٪ في اليابان على سبيل المثال ، متوسط دخل الفرد في أمريكا يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى 9400 دولار وتبلغ قيمة الواردات الأمريكية 1.7 تريليون دولار من إجمالي الواردات العالمية المقدرة بنحو 10.6 تريليون دولار مقابل واردات بنحو نصف تريليون دولار تقريباً لكل من بريطانيا وفرنسا واليابان ، و0.7 تريليون لألمانيا. الولايات المتحدة أيضاً هي اكبر مستثمر عالمي، بحكم كونها صاحبة اكبر نصيب من ملكية الشركات عابرة الجنسيات على امتداد العالم. الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير بالمقادير المطلقة، تليها اليابان فألمانيا ففرنسا ثم بريطانيا. ومن بعدها تجيء الصين ثم كوريا، وتعود دولتان من (السبع) هما كندا فايطاليا، تتلوها السويد . لكن بالمقابل فالولايات المتحدة تعيش على المستوى الاجتماعي أوضاعاً بالغة السوء.

6. اعترف احد ابرز الفلاسفة والمفكرين الأمريكيين المعاصرين أن بعض مفاهيم الرأسمالية سقط مع انهيار كبرى الشركات في وول ستريت والذي تسبب في اكبر أزمة مالية يشهدها العالم منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي.

ففي مقال بعنوان "انهيار أمريكا كمؤسسة "تنشره مجلة نيوزويك كتب فرانسيس فوكوياما يقول أن الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم .

أن قدرة أمريكا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتضاءل معها موارد البلاد المالية ، كما أن المفاهيم والنصائح وحتى المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك لترحيب الذي تتلقاه الآن .

7. أن الدول التي حافظت على استقلال اقتصادي نسبي عن الاقتصاد الأمريكي، ونجحت في انجاز مشروعها التنموي والبشري،سوف تكون تداعيات الأزمة على أوضاعها الاجتماعية اقل من الدول التي ارتبطت أو اندمجت بأشكال الرأسمالية السائدة وتحديداً الاقتصاد الأمريكي ، لذلك فان تنوع السلة النقدية، التعددية الاقتصادية، نجاح التنمية البشرية، المشاركة السياسية، ارتفاع معدلات نمو، تطور تقني، بقاء دور الدولة الضابط لحركة رأس المال ومشاركة القطاع الخاص سوف يكون له دور في التخفيف من حدة انعكاسات الأزمة على بناها الاجتماعية .

8. أن التغيرات العشوائية في السياسة المصرفية والتي اتبعها البنك المركزي الأمريكي كانت الشرارة الأولى التي أدت إلى ظهور فقاعة الرواج العقاري في عام 2002 وانفجارها في صيف عام 2007 . ففي بداية عام 2002 كان هناك تخوف من انزلاق الاقتصاد الأمريكي إلى حالة الركود الاقتصادي . وإزاء هذا التخوف قام البنك المركزي الأمريكي بإجراء تخفيض كبير في سعر الفائدة، حيث هبط سعر الفائدة آنذاك إلى حوالي 2٪ وكانت هذه السياسة المصرفية العشوائية سبباً فيما يحدث الآن في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي

9. أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على الأداء العام للاقتصادات في كافة دول العالم أدت إلى تزايد الدعوات للعودة إلى النظام الاقتصادي الذي يركز

على دور كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد والذي دع إليه الاقتصادي البريطاني اللورد جون ماينارد كينز كوسيلة للخروج من الركود الاقتصادي العظيم في العام 19929 . وقد يتطور الأمر إلى إعادة الهيكلية الجذرية للنظام المالي العالمي ولمنظمات اتفاقية بريتون وودز .

وبشكل عام فان ما بدا قبل نهاية عام 2008 والسقوط الكبير للأصول وانخفاض الائتمان في الأسواق المالي، تحول إلى انكماش في الاقتصاد العالمي هو ما بين اكبر ما شهده العالم في الاقتصاد الحديث . فمع قيام المستثمرين بإعادة الأصول المستثمرة خارج بلدانهم وتضييق أوضاع الائتمان، اضطرت الشركات في مختلف بلدان العالم ومناطق العالم تخفيض إنتاجها وتأجيل خطط الإنفاق الاستثماري . وفي مواجهة الخسارة غير مسبوقة للثروة وسرعة ضعف أسواق العمل، قام المستهلكون بتخفيض إنفاقهم ولاسيما في يتعلق بالسلع المعمرة .

10. جاء تعامل الحكومة الأمريكية مع الأزمة ليكشف عن درس أخر وهو أهمية التدخل الحكومي، فرغم أن النظام الاقتصادي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائم على الاقتصاد الحر أو نظام اقتصاد السوق ورفعه شعار (الدولة تحكم ولا تملك)، فقد ظهر بوضوح دور التدخل الحكومي للمساهمة في علاج أزمة الرهن العقاري والحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي، وأكد وزير الخزانة الأمريكية ذلك بقوله إن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، وأكد رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إن التدخلات الحكومية ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام العالمي والاقتصاد.

11. إن الحد من تطور الأزمة المالية وتحولها إلى أزمة بنيوية – هيكلية يتوقف على جدوى السياسات الاقتصادية والنقدية لحكومات الدول الكبرى، لكن وبحكم هيمنة قطاع المال والخدمات والترابط الاقتصادي، وحجم الخسائر النقدية الهائلة فإن تداعيات وأثار الأزمة السلبية سوق تطال كافة المجالات الاقتصادية،

ومن المرجح بأنها سوف تؤسس لأزمة اقتصادية عالمية بمستويات متباينة بحكم الترابط والتشابك الاقتصادي العالمي وهيمنة النمط الرأسمالي عالمياً بأشكال ومستويات متفاوتة التطور والترابط في سياق العولمة الراهنة، وبذلك فمن المرجح دخول الاقتصاد العالمي في أزمة بنيوية تبدأ بالانكماش مروراً بالركود وصولاً إلى الكساد، مما يعني زيادة معدلات البطالة على المستوى العالمي نتيجة لتباطؤ الإنتاج وتوقفه في بعض الشركات والمؤسسات الإنتاجية، وبالتالي تراجع معدلات النمو عالميا.

12. لعبت السياسات الاقتصادية الأمريكية التي توصف باللامبالاة إزاء اختلالات الاقتصاد الأمريكي دورا رئيسا في تعميق الأزمة المالية الراهنة.

وإن السياسات النقدية التوسعية وسياسة اتضح المالي لن تكون كامنة لمعالجة الأسباب الحقيقية للأزمة. وهذه السياسات تتم بكونها سياسات قصيرة الأجل ضيقة الأفق لا تأخذ بنظر الاعتبار مسألة الترابط في الاقتصاد العالمي.

13. إن الأزمة الراهنة بسبب تحولها إلى أزمة بنيوية سوف تؤدي إلى ظهور أشكال متجددة لمعالجتها، وأهمها استعادة دور سلطة الدولة الذي لم يغب عن مستويات السياسة الاقتصادية، لكن في ظل هذه الأزمة سوف يتجلى دور سلطة الدولة المتجدد من خلال التركيز على إيجاد آليات تدخلية جديدة، تكون وظيفتها الإشراف على حركة الرساميل وضبط حركتها وتوجيهها وتحديد مجالات توظيفها.. لكن في سياق تبقى فيه الدولة معبرة وممثلة عن مصالح رأس المال.. مما يعني بأننا سوف نلحظ تراجعا لأفكار المدرسة النيوليبرالية واستعادة لبعض السياسات الكنزية بأشكال جديدة أي سوف يتم العمل على إدارة الأزمة والخروج منها من خلال إيجاد آليات تدخلية تعيد التوازن والاستقرار لأسواقها المالية ولاقتصادياتها وبذلك سيتم تعزيز دور سلطة الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية والمجتمعية.

ومن المرجح أن يفرز النظام الرأسمالي في سياق معالجة الأزمة الراهنة تجليات جديدة لأشكال الدولة.

- تراجع هيمنة القطب الواحد وتشكيل تعددية قطبية على أرضية النمط الاقتصادي الرأسمالي المهيمن بأشكال ومستويات متباينة.

14. الولايات المتحدة تستورد أكثر وتنتج أقل في مصانعها الداخلية، وهي تبيع ثروتها غير القابلة للاستبدال ومصانعها المنتجة وأصولها المالية الأخرى لتدفع ثمن المستوردات وخدمة الدين وما يتعلق به.

15. أمريكا تخسر الملكية وبالتالي السيطرة الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بعجز الميزان التجاري. إذ تشير الأرقام الرسمية أن أمريكا خسرت في السنوات العشر الأخيرة حوالي 3 تريليون دولار فقط في مسألة الميزان التجاري و 1.3 تريليون من هذه الأموال عادت إلى الولايات المتحدة عبر الدول التي تمتلكها ولكن هذه المرة لشراء مصانع الإنتاج في أمريكا نفسها وقد بلغت مايزيد عن 8600 من أفضل وأكبر الشركات الأمريكية في هذه الفترة نفسها.

16. لانمو ايجابي وبالتالي لا تسديد للديون. فعلى الرغم من أن التقارير تذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ينمو سنويا بنسبة 4٪ منذ 10 سنوات إلا أن هذه الأرقام لاتعكس الوضع الاقتصادي الصحيح لاسيما إذا عرفنا أن حوالي 70٪ من هذه النسبة في النمو تذهب في شق النفقات الاستهلاكية سواء عبر استيراد السلع الاستهلاكية او انتاج بعضها في الولايات المتحدة عبر الشركات المملوكة من قبل الأجانب (25 إلى 80٪ منها تعود للأجانب)!! وهو ما يعني بدوره أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الصيغة، كلمة زاد العجز في الميزان التجاري، وبمعنى آخر فإنه كلما نما الاقتصاد زايد الدين لأن الناتج المحلي الإجمالي لايتطرق إلى مسألة خسارة الأصول المالية التي تمتلكها أمريكا أو عملية دفع الديون أو خدمتها وغيرها من هذه الأمور.

وحتى لو كانت نسبة النمو هذه حقيقية فهي غير قادرة على تغطية ولو حتى جزء من الديون أمام تصاعد العجز التجاري بنسبة تقدر بـ 25٪ سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة.

17. إن الدولار الأمريكي يحتل حوالي 60 سنة موقع الريادة بين العملات العالمية موفراً للولايات المتحدة استيراد ما تشاء من أي بلد في العالم وتسديد قيمته بعملتها الوطنية وتمويل إستثمارات محلية أكبر كثيراً من قدرة المجتمع الأمريكي على الادخار، بحيث أصبح معدل الاستثمار لديها أعلى بكثير من معدل الادخار دون أن تضطر إلى الاقتراض من الخارج. وهو يهيمن على ثلثي سلة الاحتياطات الدولية للعملات الحرة بحيث يمكن هذا الموضوع الخاص أمريكا من سد العجز الداخلي والخارجي في الموازنة العامة للدولة ومع صحة هذه النتيجة إلا أن سياسة الدولار القوي قد ولت من دون رجعة، وإن سياسة طبع الدولار الورقي (وهي أكبر عملية نهب في التاريخ) والذي لا غطاء ذهبي له منذ عام 1971 وشراء ما يتم استيراده به أو بيعه للدول الأجنبية كسندات خزينة في سبيل تمويل العجز لم تهد تجدي خاصة أن أمريكا مضطرة إلى إبقاء سعر الدولار ضعيفا لزيادة صادراتها وإلا لو كان قويا لازداد معدل العجز التجاري لديها. كما أن الضعف والذي سيستمر مستقبلا بدفع الدول الأخرى للتخلي عن الدولار مخافة سقوطه وانبهاره، وهذا ما يفسر ضغط أمريكا على جميع الدول بضرورة ربط عملتهم بالدولار مع رفع أسعارهم مقابله، وذلك لأن أمريكا تعلم أنه بهذه الطريقة، فإن الدول لن يكون بمصلحتها انهيار الاقتصاد الأمريكي وستسعى إلى دعمه خوفا من أن تسقط وتنهار معه في حالة انهياره.

18. إذا لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات لتصحيح اختلالاتها المالية والاقتصادية فإن الإفلاس والانهيار قادم والمسألة مسألة وقت أو كيفية أمريكا دفع خدمة الدين فضلا عن الدين نفسه (يزداد حوالي 500 مليار سنويا فيما يخص

الموازنة الداخلية، و600 مليار سنويا تقريبا فيما يخص التجارة الخارجية، ناهيك عن الديون الأخرى الكلية الداخلية والخارجية وخدمة هذا الدين) إذا كانت أمريكا تبيع أصولها المالية ومصانعها وشركاتها المنتجة التي لا يمكن استبدالها وذلك مقابل استيراد المواد والسلع والاستهلاكية.

الأمريكيون يعتمدون بكل بساطة على الاستدانة (داخليا وخارجيا) لتغطية نفقاتهم الاستهلاكية ولا ثروة أو فائض مالي لديهم يقومون عبره بتمويل هذا الدين أو تغطية النفقات، فتكون النتيجة مزيدا من الاستهلاك ومزيدا من الاستدانة ومزيدا من بيع الأصول ومرافق الإنتاج وبالتالي ارتفاعا في العجز الاقتصادي والدين إلى حين الانهيار الكامل.

19. الولايات المتحدة تدخلت لزاد أصول شركة AIG أكبر شركة تأمين في العالم حيث اشترت 80٪ من أصولها.

كما أن الولايات المتحدة تدخلت لتقديم ائتمان طاري لشركة فاين ماي وفريدي ماك لأن النظام المالي لا يتحمل انهيارهما بمعنى أن انهيار AIG وانهيار فاين ماي وفريدي ماك سيؤدي إلى انهيار حتمي للاقتصاد الأمريكي

- إفلاس ليمان برذرز رابع أكبر مؤسسة أوراق مالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- إفلاس مؤسسة ليمان ميريل لينتش العقارية المجموعة الدولية العقارية.

20. إلى جانب خطة الإنقاذ قام الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزية الأمريكي) باتخاذ عدة إجراءات من أجل:

- تنشيط حركة الاقتراض من المصارف وبالتالي تنشيط الاستثمار والعمالة والتوظيف والإنتاج لأن الاقتصاد الأمريكي قائم على الاقتراض.

لإقراض الاستثمار ولإقراض الاستهلاك وعندما نتوقف بحجة الاقتراض تتوقف عجلة الاقتصاد الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة يهدف إلى:

- تخفيض البطالة .

- تسلط الطلب على المواد الأولية .
- زيادة المقدرة الشرائية للمستهلكين .

إلا أن هذه الإجراءات ظلت محدودة الأثر وعلى اقل تقدير وقت الانتهاء من كتابة هذه الدراسة في نهاية عام 2009.

قبل أكثر من سبعة وسبعين عاما، وتحديداً في عام 1929 عانى العالم، وخاصة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، من بداية كساد اقتصادي لم يشهد له مثيلا في العقود الستة التي سبقت هذا التاريخ.

واستمرت حالة الانهيار الاقتصادي هذه، ولو بشكل متفاوت بين دولة وأخرى، إلى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحديداً عام 1944 حينما وضع أسس النظام المالي والاقتصادي الدولي الراهن وانشأوا صندوق النقد والبنك الدوليين في مؤتمر عقدوه بمدينة بريتون وودز بولاية نيو هامشير.. كما تم وضع الأنظمة الاقتصادية لتنظيم الفعاليات الاقتصادية للرأسمالية الليبرالية وأبعاد شبح التعثر عنها مستقبلا. تزامن ذلك مع خطة مارشال 1945- 1947 لإنقاذ الاقتصاد الأوروبي وإعادة أعماره بعد أن أتت عليه تداعيات الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لانكشاف عورة الرأسمالية الانجلو – مكسونية المطلقة وعدم تمكنها من احتواء الأزمة أصابت الاقتصاد العالمي فقد أخذ مفكرو وساسة الغرب الرأسمالي بالاعتراف سواء ضمنا أو مباشرة بوجوب إعادة النظر في القوانين الرأسمالية، هذا رأي كل من المستشارة الألمانية وكذلك الرئيس الفرنسي حيث دعوا زعماء العالم لقمة عاجلة تخصص لإعادة صياغة قواعد الرأسمالية الدولية التي تم تبنيها منذ عام 1944.

كما طالبت ألمانيا وفرنسا بوضع خطة طموحة لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، الذي ظل ساريا منذ الحرب العالمية الثانية وبإشراف الدولة وتوجيهها وتدخلها إذا اقتضت الضرورة، أمر يفرض وجود اليوم أكثر من أي وقت مضى، وذلك للحيلولة دون الوقوع بأزمة مالية أخرى لا يستطيع العالم تجاوزها، والتي قد

تعيد هذا العالم إلى نوع من عصور الانحطاط الاقتصادي. وهذا يعني بأن العالم اليوم بحاجة مرة أخرى إلى جون كنز Joinn meyer Keens من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والتشبث بما بقى منه بالتزامن مع مزيد من التعاون الدولي لتنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية وعدم إطلاق يدها لاستغلال الإنسان وقهره واستبعاده، خدمة لمصالحها.

وعندما وضعت خطة الإنقاذ الأمريكية وقع حوالي خمسين خبيرا اقتصاديا أمريكا ضدها ومن ضمنهم كروغمان المتحصل على جائزة نوبل للاقتصاد أخيرا ضد هذه الخطة، لأنها ليست إنقاذا للأزمة وإنما هي تدشين لمرحلة جديدة من الأزمة هي الأزمة الاقتصادية الشاملة، لأنه وعبر هذه الخطة، كأننا نعمق الأزمة عن طريق مزيد إغراق السفينة، والأفضل هو مراجعة النهج الذي يسير عليه النظام العالمي برمته، وخاصة كيفية تنظيم الأسواق المالية الحالية وكيف نراقبها، وكيف نشدد على المضاربين والمقامرين، وخاصة عندما نعلم أن هؤلاء استطاعوا أن يقوموا بتدمير اقتصاديات برمتها وكادوا أن يسقطوا بلدان جنوب شرق أسيا سنة 1997، واليوم نرى بأعيننا كيف أن الأزمة تنتقل من بعدها المالي إلى بعدها الاقتصادي.

لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة عدم قدرة النظام الاقتصادي الذي يقوده صندوق النقد الدولي على إيجاد حلول ثابتة لازمات النظام الرأسمالي المتكررة وإن الدولة هي التي يجب أن تتدخل لمنع حدوث هذه الأزمات.

لقد بينت الأزمة الحالية فشل آلية السوق في إدارة النظام الاقتصادي، وإن ابتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي يؤدي إلى كارثة اقتصادية، وهذا ما توصل إليه صندوق النقد الدولي منذ الأزمة المالية الآسيوية.

أن لجوء الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا) إلى سياسة التأميم حاليا. لمعالجة الأزمة المالية العالمية يؤكد خطأ سياسة الحرية الاقتصادية المتطرفة.

وبالتالي ضرورة الحاجة إلى دور اقتصادي فعال للدولة ممثل بالقطاع العام إلى جانب وجود قطاع خاص وفقا لمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

صحيح إن الدولار الأمريكي يحتل منذ حوالي 60 سنة موقع الريادة بين العملات العالمية موفراً للولايات المتحدة استيراد ما تشاء من أي بلد في العالم وتسديد قيمته بعملتها الوطنية وتمويل استثمارات محلية أكبر كثير من قدرة المجتمع الأمريكي على الادخار بحيث أصبح معدل الاستثمار لديها أعلى بكثير من معدل الادخار دون أن تضطر إلى الاقتراض من الخارج وهو يهيمنا على ثلثي سلة الاحتياطات الدولية لعملات الحرة بحيث يمكن هذا أوضاع الخاص أمريكا من مد العجز الداخلي والخارجي. في الموازنة العامة للدولة.

إلا أن الصحيح أيضاً أن سياسة الدولار القوي قد ولت من دون رجعة، وإن سياسة طبع الدولار الورقي (وهي أكبر عملية نهب في التاريخ) والذي لا غطاء ذهبي له منذ عام 1971 وشراء ما يتم استيراده به أو بيعه للدول الأجنبية كسندات خزينة في سبيل تمويل العجز لم تعد تجدي، خاصة أن أمريكا مضطرة إلى إبقاء سعر الدولار ضعيفا لزيادة صادراتها وإلا لو كان قوياً لازداد معدل العجز التجاري لديه، كما أن الضعف والذي سيستمر مستقبلا يدفع الدول الأخرى للتخلي عن الدولار مخافة سقوطه وانهياره، وهذا ما يفسر ضغط أمريكا على جميع الدول بضرورة ربط عملتهم بالدولار مع رفع أسعارهم مقابله، وذلك لأن أمريكا تعلم أنه بهذه الطريقة، فإن الدول لن يكون بمصلحتها انهيار الاقتصاد الأمريكي وستسعى إلى دعمه خوفا من أن تسقط وتنهار معه في حال انهياره.

بكل بساطة الإفلاس والانهيار قادم والمسألة مسألة وقت، فكيف ستستطيع أمريكا دفع خدمة الدين فضلا عن الدين نفسه يزداد حوالي 400 مليار سنويا فيما يخص الموازنة الداخلية، و 600 مليار سنويا تقريبا فيما يخص التجارة الخارجية، ناهيك عن الدين الأخرى الكلية الداخلية والخارجية وخدمة هذا الدين، إذا كانت أمريكا تبيع أصولها المالية ومصانعها وشركاتها المنتجة التي لا يمكن استبدالها وذلك مقابل استيراد المواد والسلع الاستهلاكية.

الأمريكيون يعتمدون بكل بساطة على الاستدانة (داخليا وخارجيا) لتغطية نفقاتهم الاستهلاكية ولا ثروة أو فائض مالي لديهم يقومون عبره بتمويل هذا الدين أو تغطية النفقات، فتكون النتيجة مزيدا من الاستهلاك ومزيدا من الاستدانة ومزيدا من بيع الأصول ومرافق الإنتاج وبالتالي ارتفاعا في العجز الاقتصادي والدين إلى حين الانهيار الكامل.

في الأزمة الاقتصادية العالمية في الستينيات وأوائل السبعينيات هرج الجميع بمن فيهم الأوروبيين إلى دعم الدولار الأمريكي خوفا من انهياره وذلك لارتباط عملاتهم واحتياطياتهم به ولكن في هذه المرة وان حصل الانهيار الاقتصادي فلن تساعد الصدف الولايات المتحدة الأمريكية كما كانت تفعل من قبل، خاصة في ظل التقارير الدولية التي تفيد أن أكثر من نصف البنوك المركزية العالمية قد حولت بالفعل احتياطياتها من الدولار إلى اليورو.

ومع السقوط المدوي لموجبات الرأسمالية الأمريكية بأيدلوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة سقط النموذج الأمريكي الذي كان يعتبر طوق النجاة الوحيد لأي إصلاح اقتصادي دون مراعاة لاختلاف الأمكنة والظروف ودرجات النمو والتطور الاقتصادي.

الآن لم يعد في وسع الولايات المتحدة، وقد جاوز تدخل الحكومة الفيدرالية المباشر لإنقاذ المصارف الأمريكية كل معايير الليبرالية الاقتصادية، وضرب عرض الحائط بالأقاويل الأمريكية التي تدعي أنها صاحبة النموذج الوحيد الصحيح القادر على تحقيق تنمية مستمرة وأنها تملك حق توجيه الاقتصاديات الوطنية بحكم قيادة الاقتصاد الأمريكي للاقتصاد العالمي، وهو أمر بات موضع شكوك متزايدة من قبل معظم الاقتصاديين العالميين.

أن موقع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي لم يعد كما كان قبل الأزمة لأسباب موضوعية عديدة أهمها، أن الناتج المحلي الصيني سوف يصل قريب أو يتفوق على الناتج المحلي الأمريكي تبرز نهاية الفقد الأمريكي بسبب تنامي العجز الأمريكي، وتضاعف حجم دون الولايات المتحدة، وانخفاض معدل الادخار

الأمريكي من خمسة في المائة إلى حدود الصفر في المائة، مع تزايد احتمالات هبوط معدل النمو الأمريكي المستمر وبسبب تسارع النمو الاقتصاد الصيني بمعدل مستمر يتجاوز في المتوسط 8٪ ويزداد حجم المدخرات الصينية إلى حدود 40٪ من معدل الدخل، ويتسع حجم الطبقة الوسطى في الصين وتتزايد قدرتها على الاستهلاك إلى حد لم تعد معه صادرات الصين إلى الولايات المتحدة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي في الصين، فضلا عن هبوط الدولار عن عرشه الذي يتعرض الآن للتطورات نفسها التي تعرض لها الجنيه الإسترليني في ثلاثينيات القرن الماضي عندما لم يعد في قدرته – بسبب كلفة الحرب التي دخلتها إنكلترا – أن يصبح المكون الرئيسي في الاحتياطات النقدية العالمية وأجواء عديد من الدول إلى تنويع سلة احتياطاتها النقدية.

بينت هذه الأزمة التناقض الواضح بيت "الإدعاءات النظرية" و "الممارسة العملية" للإدارة الأمريكية من خلال عدم التقيد بمبادئ "الحرية الاقتصادية" التي تم تعريفها في عام 1995 في مؤتمر مخصص لها بأنها "حرية إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها والمتاجرة بها دون استخدام القوة إو الاحتيال أو السرقة. وهذا يتم من خلال احترام حكم القانون وحقوق الملكية الخاصة وحرية التعاقد" ولكن تأكد لكل المتابعين لتسلسل هذه الأزمة أن النتائج الكارثية كانت من خلال عدم المصداقية في الإعلان عن الأرباح المحققة في الشركات الأمريكية وفي المواقف الدولية المتناقضة مع المواثيق والاتفاقيات مثل تحرير التجارة الخارجية وعدم تطبيق شروط الائتمان عند منح القروض.. الخ، وقد بدت هذه الاختراقات واضحة في مراكز القرار المالي العالمي وانطلاقا من ذلك لابد من إعادة الاعتبار إلى الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وبأن الأسواق يجب أو هي بحاجة إلى من ينظمها لأنها لم تنظم نفسها بنفسها. وأن مقولة اليد الخفية لا تحل المشكلة بل نحن بحاجة إلى "يد مرئية" وأن ترك الأمور للقطاع الخاص تزيد الأمور سوءاً بل لابد من التعاون بين الحكومة وفعاليات القطاع الخاص وتجسد هذا في تأميم شركتي "فاني ماي وفريدي ماك" اللتين تمتلكان أكثر من نصف الرهن العقاري والذي يتجاوز 12 ألف دولار وتم وضعها تحت تصرف الحكومة.

الفصل الثامن والعشرون
هندسة اقتصاد العولمة والسياسات الاقتصادية لتوافق واشنطن وصندوق النقد الدولي

أولاً: المفاعيل السلبية لسياسات توافق واشنطن

ثانياً: المفاعيل السلبية لمشروطيات صندوق النقد الدولي

ثالثاً: صندوق النقد الدولي وأزمة جنوب شرق آسيا قراءة ستيلغتز

رابعاً: صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمات المستقبل

خامساً: قراءة كنزية في نماذج وسياسات صندوق النقد الدولي

سادساً: صندوق النقد الدولي وإخفاقات السياسات المستوحاة من الايدولوجيا

سابعاً: إخفاق اقتصاد السوق الحر في ضوء سياسات صندوق النقد الدولي

أولاً: المفاعيل السلبية لسياسات توافق واشنطن:

سياسات توافق واشنطن هي السياسات التي شارك بوضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، والتي تفرض على الدول النامية التي يسوقها سوء طالعها للتعاون أو الطلب المعونة من أي من هذه الجهات الثلاث.

وفي ظل هذه السياسات أصبح صندوق النقد الدولي البطل المتعصب لهيمنة السوق والداعية الرئيسي لسياسات التقشف . وهنا تحولت سياسات الصندوق من سياسات كانت تفرض على الدول عموماً تطبيق سياسات اقتصادية توسعية للتخلص من أزمات ركودها الاقتصادي إلى سياسات تفرض على الدول تطبيق سياسات اقتصادية انكماشية متمثلة في تقليص الإنفاق العام وزيادة معدلات الفائدة وإلغاء الدعم وتقليص أنشطة الرعاية الاجتماعية وزيادة الضرائب وتقليص الاستيرادات ... الخ .

لقد أدت السياسات الاقتصادية الانكماشية إلى انكماش اقتصادي عميق في الدول التي تعاني أصلاً من الانكماش الاقتصادي ولجأت إلى الصندوق لمساعدتها للتخلص أو الخروج من بؤس أزمة الانكماش الاقتصادي التي تعاني منها قبل لجوئها إلى الصندوق لطلب المساعدة .

أما في البنك الدولي فقد تغيرت السياسات كذلك من سياسات تبحث عن مواطن الخلل في الأسواق وتدفع الدولة للإسهام في معالجة ذلك الخلل أي البحث عن دور اقتصادي للدولة إلى سياسات تجعل الدولة هي السبب في سؤ تخصيص الموارد وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز المستويات المتدنية للتنمية .

وهكذا نجد أن التغير في سياسات الصندوق من سياسات اقتصادية توسعية إلى سياسات اقتصادية انكماشية يقابله تغير في سياسات البنك الدولي من سياسات تبحث عن دور ايجابي للدولة في معالجة خلل الأسواق إلى جعل الدولة السبب في خلل الأسواق ومحارب الفقر ، هذه هي رسالته الأصلية .

وقد اقترن هذا التغيير بإيجاد ادوار جديدة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فالمهام الجديدة للبنك الدولي تتمثل في تقديمه قروض لأجل التصحيح البنيوي، والمهام الجديدة للصندوق تتمثل في فرض شروطه على الدول التي تتقدم لطلب هذه القروض(قروض التصحيح البنيوي من قبل البنك الدولي).

وفي الوقت الذي كان يفترض بالبنك الدولي أن يهتم فقط بقروض التنمية بعيداً عن قضايا التصحيح البنيوي، وفي الوقت الذي كان يفترض بصندوق النقد الدولي أن يهتم فقط بمعالجة الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي نجد أن اقتصاد العولمة قد أعطى ادوار جديدة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذه الأدوار زادت أبعاد إيديولوجية صرفة.

ففي ظل اقتصاد العولمة لم يعد صندوق النقد الدولي يقصر تعامله على مسائل الاقتصاد الكلي (عجز الموازنة)، السياسة النقدية، التضخم، العجز

التجاري، الدين العام، تحقيق الاستقرار ومعالجة الأزمات وإنما اخذ يتدخل في المشاكل البنيوية التي يتعامل بها البنك الدولي، فأصبح يتدخل في طبيعة التفقات العامة سوق العمل، السياسات التجارية ، تحرير أسواق رأس المال.

ويؤكد ستيلغنز في كتابه خيبات العولمة ، أن الصندوق تجاوز المهام التي أنشئ من اجلها وأصبح ينادي بان كل شيء يدخل في اختصاصه لان المشاكل البنيوية التي يضطلع بها البنك الدولي تؤثر على موازنة الدولة والعجز التجاري. ولذلك أصبح الصندوق يملي شروطه على الدول التي تتقدم لطلب قروض التصحيح البنيوي من قبل البنك الدولي وهذه القروض هي أصلاً قروض لدفع الدول لتفكيك القطاع العام وتخصيص الاقتصاد بأكمله .

وهنا لابد من التأكيد أن النتائج السلبية للتخصيص في العديد من الدول النامية تتحملها السياسات الجديدة لمؤسسات بريتون وودز، إذ من غير المقبول أن يفرض على الدول النامية مناهج التخصصية وتحرير الأسواق المالية وفتح أسواق السلع والخدمات. قبل أن تتمكن تلك البلدان من بناء مؤسسات اقتصاد السوق الحر . أن مثل هذه القرارات الاقتصادية هي قرارات غير رشيدة بل وحتى سيئة وغير عقلانية بالنسبة لمرحلة التطور الاقتصادي للدول النامية التي فرضت عليها تلك القرارات. أن انفتاح الأسواق على السلع الأجنبية المستوردة يقتل الصناعة الوطنية التي تنتج سلع ذات قدرة تنافسية محدودة . أن قضية فتح الأسواق بدون حماية لسلع الوطنية يزيد ويحفز الصناعات الوطنية على زيادة قدرتها التنافسية فذلك من قبيل الوعود الكاذبة. أما مسألة فتح الأسواق المالية، فقد يجلب معه تدفق الرساميل المضاربة، إلا أن انعدام الضوابط على حركة هذه الرساميل ومغادرتها فجأة فإنها تزرع في طريق مغادرتها فوضى اقتصادية لا أول لها ولا آخر . ويشبه ستيلغز البلدان النامية التي دفعتها سياسات توافق واشنطن لتحرير أسواقها المالية والسلعية والاستثمارية وإتباع مناهج التخصصية بلا قيود أشبه بقارب صغير تم دفعه إلى بحر هائج والقارب الصغير في هذا البحر الهائج ملئ

بالثقوب وربانه لم يتمرس القيادة في البحار العميقة، فالقوارب الصغيرة معتادة على الأنهار والبحيرات الصغيرة . وعليه فالأمواج العاتية في هذا البحر الهائج سيغرق القارب الصغير المليء بالثقوب،وهذا المصير هو مصير محتوم لا محال.

وهكذا فان سياسات توافق واشنطن تلزم البلدان النامية بتطبيق سياسات اقتصادية مغلوطة وتلزمها بتطبيق ما يطلق عليه بالاقتصاد السيئ .

والجانب الأهم في سياسات توافق واشنطن أنها شديدة القسرية والأحادية فهي تمثل أوامر اقتصادية تعكس إيديولوجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية .

أن سياسات توافق واشنطن ارتكبت أخطاء اقتصادية بحق البلدان النامية ويؤكد ستيلغز أن صندوق النقد الدولي اخفق في مهمته الأصلية المتمثلة في تحقيق الاستقرار العالمي، كما اخفق في مهامه الجديدة التي تبناها في إطار اقتصاد العولمة.

أما السياسات التجارية فكانت قبل ظهور منظمة التجارة العالمية تقوم على مبدأ انهب جارك حيث يزيد كل اقتصاد رسومه الجمركية للحفاظ على اقتصاده، واليوم وفي ظل اقتصاد العولمة وبعد ظهور منظمة التجارة العالمية أصبحت السياسات التجارية تقوم على مبدأ اعمل على فتح أسواق الآخرين لإنعاش اقتصاد . وفي الحالتين فان المتضرر هو اقتصاد الجار . فالتقشف المفرط أدى إلى خنق النمو، وخطط وبرامج التصحيح البنيوي ومناهج التخصصية وتحرير الأسواق لم تجلب النمو القوي .

وهكذا أصبح اقتصاد العولمة يقوم على سياسات توافق واشنطن (التوافق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ووزارة الخزانة الأمريكية) حول السياسات الصالحة التي يجب أن تعتمدها الدول النامية .

وفي إطار اقتصاد العولمة أصبحت سياسات توافق واشنطن الجديدة تطبق على كل دول العالم ، بل اعتبرت صالحة للتطبيق على كل دول العالم .

ولعل ابرز الانتقادات التي توجه إلى سياسات توافق واشنطن ما يلي:

1. أن هذه السياسات توصي بتحرير الأسواق المالية دون أي دليل على أن هذا التحرير ينشط النمو الاقتصادي .
2. أن تحرير الأسواق المالية وأسواق السلع وأسواق الخدمات وأسواق الاستثمارات تبث أنها غير مناسبة للدول النامية التي هي في الطور البدائي للتطور الصناعي والتكنولوجي .
3. لقد ثبت من تجارب العديد من الدول النامية أن هذا التحرير بكل أشكاله غير مناسب للدول التي لا تملك مؤسسات سوق ، ولا تناسب الدول التي هي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق .
4. لقد ثبت من تجارب العديد من الدول النامية أن إكراه هذه البلدان على تحرير أسواقها والانفتاح أمام منتجات أجنبية ذات قدرة تنافسية عالية أدى إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة جداً .
5. أن تحطيم شبكات الأمن الاجتماعي وأنظمة الرعاية الاجتماعية اسقط نسبة عالية من سكان البلدان النامية في هاوية العوز .
6. أن إطلاق الحرية الاقتصادية لم يجلب في معظم الأحيان النمو الموعود والفردوس الاقتصادي، بل أن إطلاق الحرية الاقتصادية جلب معه الجريمة الاقتصادية وغسيل الأموال وتدويل الأزمات واسقط سكان العالم النامي في قوس الأزمة والبؤس والعوز .
7. أن مناهج التخصصية وبرامج التصحيح البنيوي وتحرير الأسواق أدى إلى خلق بطالة متنامية، فاقتصاد العولمة أدى إلى إزالة الوظائف بسرعة اكبر من خلق وظائف جديدة. أن فتح الأسواق بسرعة مبالغ فيها أمام المنافسة قبل إرساء مؤسسات سوق قوية وقبل تحسين القدرة التنافسية للأسواق المحلية أدى إلى نتائج اقتصادية سلبية من بينها زيادة معدلات البطالة وانكماش الاقتصاد الوطني وقتل صناعاته الوطنية وانتشار الفقر .

8. لذا فان إصلاحات السوق بصورة متسرعة وقسرية أدى إلى نتائج اقتصادية عكسية وسلسلة من الانهيارات والإخفاقات الاقتصادية .
9. أن البلدان التي حققت شيء من النمو الاقتصادي المصاحبة لإصلاحات الأسواق كان نمواً مفيداً لطبقة الأغنياء ولم يكن نمواً موجهاً للتنمية المستدامة، وظل الفقر جاثماً على الأرصفة الاقتصادية لتلك الدولة. لقد خلق اقتصاد العولمة وسياسات توافق واشنطن ازدواجية اقتصادية بين الدول وفي داخل كل دولة. أن منافع النمو التي تحققت هي لفئة صغيرة على حساب الغالبية الكبرى، فالنمو المتحقق لم يفد المجتمع .
10. أن المؤسسات الدولية وسياساتها المستوحاة من اقتصاد العولمة وسياسات توافق واشنطن لا تخدم الأمم التي تمثلها . فصندوق النقد الدولي مؤسسة عامة ولكن مرجعياته تقارير سرية لا تعرض على الشعوب وإنما تودع في خزائن البنوك المركزية . فصندوق النقد الدولي لا يؤدي حساباً عن إدارته إلى المواطنين الذين يحلونه وإلى الناس الذين تفرض عليهم سياساته. أن القرارات التي تتخذها المؤسسات الدولية تعكس مصالح أصحاب القرار فيها .
11. أن سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية وثيقة الانسجام ليس مع الشعوب التي تطبق سياساتها عليهم ، بل وثيقة الصلة بالمصالح التجارية المالية لأصحاب الشركات الكبرى وللفئات المحدودة في مراكز الرأسمالية العالمية. وعليه فان اقتصاد العولمة وسياسات هذا الاقتصاد لا علاقة له بالشعوب التي يفرض عليها ذلك الاقتصاد، وهذا ما نطلق عليه بالسلطوية الاقتصادية في اقتصاد العولمة. فالمؤسسات الدولية لا تمثل الأمم التي تخدمها، وإنما تمثل المجموعات المالية في مراكز الرأسمالية العالمية .
12. أن سياسات توافق واشنطن وخاصة سياسات توافق واشنطن مبنية على مبدأ زيادة قدرة البلد النامي لدفع ديونه لا لزيادة رفاهية وتنميته. فالسياسة

التقشفية الانكماشية لا من اجل النمو بل في اجل تمكن المؤسسات الدولية والدول الدائنة في استرداد مديونيتهم .

وأخيراً فان خيبات العولمة تتجلى حينما يجد فقراء العالم أن دولهم ملزمة بإلغاء دعم المحروقات وزيادة أسعار السلع التموينية ورفع الدعم للأنشطة الاجتماعية وتقليص الإنفاق على الصحة والتعليم. أن فقراء العالم يجدون في هذه السياسات دفعهم لمزيد من العوز والفقر والمرض والجوع .

ثانياً: المفاعيل السلبية لمشروطيات صندوق النقد الدولي:

قدم الاقتصادي الأمريكي ستيغلتز الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد ورئيس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض في حكم الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون ورئيس الاقتصاديين في البنك الدولي سابقاً.رؤية اقتصادية تحليلية عميقة للأثر الماحق الذي تتركه مشروطيات صندوق النقد الدولي ووصفته ذات القياس الواحد .

لقد قدم الصندوق مشروطيات وصفته الوحيدة انطلاقاً من رؤيته وحيدة الجانب المستوحاة من اعتقاد خبراه بان سياسة الصندوق ضرورية لنجاح اقتصاد البلد على المدى الطويل. وخلاصة سياسات الصندوق وشروطه ووصفاته تتمحور حول التقشف المفرط في الموازنة والتعصب الأعمى للسوق ومكافحة التضخم ويرى خبراء الصندوق المصابين بوسواس التضخم أن كل تأثير سلبي لوصفاتهم لابد منها في إطار الصيرورة .

ويري خبراء الصندوق أن تجاهل التفاصيل ليس أمراً خطيراً ، فالصندوق لا يعير أية أهمية لنواقص الأسواق في لبلدان النامية، بل حتى لا يكترث بحقيقة عدم وجود الأسواق أصلاً في البلدان النامية، وإذا ما وجدت، فهي تعمل بصورة منقوصة، وهناك حقائق أخرى لا يكترث لها الصندوق بشأن نقص الإعلام والمنافسة في الدول النامية.

أن الصندوق لا يزال يعمل وفق النمط النموذجي للمنافسة ذلك النموذج الذي لا يصلح سوى للتسلية الأكاديمية لان هذه النماذج أمست نماذج اقتصادية بالية دحضتها النظرية الاقتصادية الحديثة التي أوضحت أن النموذج التنافسي الذي يروج له الصندوق لا يعمل إلا وفق شروط محددة ، واهم هذه الشروط الإعلام والمنافسة الكاملين .

أن موقف الصندوق وسياساته مبنية على إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق، وهذه السياسات لا تهتم مطلقاً بمشاكل التنمية في البلدان النامية وخاصة المشاكل الناجمة عن البطالة والفقر والتفاوت في توزيع الدخول واختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ، ولا تهتم في شبكات الأمن البشري والأمن الاجتماعي .

وسياسات صندوق النقد الدولي تعد في معظم الأحيان في واشنطن وبسرية تامة ولا يسمح الصندوق بمناقشة فعلية لسياساته مع الدولة التي ستطبق عليها تلك السياسات، فهذه السياسات هي من قبيل الإملاء وليس المناقشة. وغالباً تتضمن تقارير الصندوق مقاطع من تقارير دولة أخرى نتيجة وصفة القياس الواحد. وقد حدث أكثر من مرة أن اسم الدولة التي اخذ منها التقرير ظهر بدلاً من الدولة المعنية بالسياسات الاقتصادية أي أن خبراء لصندوق أحياناً يغفلون اسم الدولة الأخرى التي اخذ منها تقرير الدولة الحالية موضوع القرض أو الإصلاح، ويظهر اسم تلك الدولة في تقرير الدولة الحالية .

كما أن سياسات الصندوق تهمل إهمالاً متعمداً أي دور اقتصادي للدولة ، في حين أن نواقص الأسواق تستوجب تدخل الدولة لتصحح تلك النواقص فالدولة تتمكن من سد كل ثغرات الأسواق . وإذا ما تم إعادة اختراع الدولة أي جعلها أكثر فاعلية وأكثر انفتاحاً فإنها يمكن أن تكمل عمل الأسواق خاصة وأن الأسواق لا تتمكن أن تحل بنفسها مجمل المشاكل الاجتماعية .

أن سياسات صندوق النقد الدولي تستند إلى خليط عجيب من الإيديولوجية (التعصب الأعمى للسوق الحر بلا قيود) والاقتصاد السيء (التركيز على التضخم والتقشف المفرط في الموازنة والتخصيص السريع وتحرير التجارة السريع وتحرير أسواق رأس المال السريع) .

أن الصندوق يصف حلولاً وحيدة النمط ولى زمانها وباتت غير مناسبة خاصة وأنها لا تأخذ بنظر الاعتبار تأثير هذه الحلول على سكان الدول التي يطلب منها أن تطبقها .

أن الدول النامية غالباً تلجأ إلى الصندوق عندما تواجه مشاكل عند نشوب أزمة أو نقص في التمويل اللازم للتنمية، ولكن سياساته المتعلقة بالتصحيح البنيوي (التدابير التي يفترض بها أن تساعد بلدا ما على التكيف إزاء الأزمات وحالات اللاتوازن المزمنة) قد أدت إلى نتائج ومفاعيل سلبية .

أن سياسات صندوق النقد الدولي لم تحسن وضع أولئك الذين هم الأكثر حاجة إلى تحسين أوضاعهم عن طريق تحفيز النمو وتقليص البطالة ومحاربة الفقر وتوفير أنظمة الرعاية الاجتماعية وأنظمة الأمن البشري .

أن سياسات التقشف المفرط أدت إلى ظهور بطالة كثيفة ولدت مشاكل مستعصية للتفكك الاجتماعي ، كما زادت من نشر الفقر .

لقد كلف الصندوق عندما ظهر إلى الوجود بمكافحة الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، ولكنه اليوم ابتعد كثيراً عن هذه المهام وراح يتدخل في حقول اقتصادية واجتماعية وسياسية ليست من اختصاصه طبقاً للمهام التي انشئي من اجلها .

أن صندوق النقد الدولي مؤسسة عامة تعمل بواسطة المال الذي يدفعه مكلفوا العالم كله، ولكنه لا يؤدي حساباً عن إدارته لا إلى المواطنين الذين يمولون أنشطته، ولا إلى الذين تطبق عليهم سياساته ويغير نمط حياتهم .

انه يقدم تقارير انتقائية سرية إلى حكام المصارف المركزية وهم بدورهم يحفظونها في أعماق ودهاليز دواليبهم ولا تناقش حتى في برلمانات تلك الدول.

لقد أنشئ الصندوق لحمل الدول التي تعاني من أزمات لاعتناق وإتباع سياسة توسعية (زيادة الإنفاق العام، تخفيض الضرائب أو خفض معدلات الفائدة لتنشيط الاقتصاد) وهذه كانت وصفة كنز عندما اقترح وأصر على إنشاء صندوق النقد الدولي. ولكننا نراه اليوم يمارس سياسات انكماشية ويرفع معدلات الفائدة عن طريق تحرير أسواق الرساميل، مما يؤدي إلى مزيد من عدم كفاية الطلب الإجمالي .

أن صندوق النقد الدولي ابتعد عن توصيات كنز للصندوق من اجل العمل على تنشيط الطلب الإجمالي عن طريق السياسة النقدية التوسعية، وإذا ثبت أن السياسة النقدية غير فعالة ، فقد أوصى كنز أن تتدخل الدولة عن طريق سياسة الموازنة فأما أن تزيد من إنفاقها وأما أن تخفض الضرائب .

والتوافق بين سياسات البنك الدولي وسياسات صندوق النقد الدولي تظهر في منح البنك الدولي قروض لأجل التصحيح البنيوي، إلا انه لا يمنح هذه القروض إلا بعد موافقة صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد الدولي لا يوافق إلا بعد موافقة الدولة المعنية بتطبيق وصفة الصندوق ذات القياس الواحد وتطبيق كل شروطه. وتطبيق هذه الموافقات على إعادة جدولة الديون السيادية في نادي باريس، حيث أن الدول الدائنة توافق على إعادة جدولة القروض السيادية في حالة موافقة الصندوق، والصندوق لا يوافق إلا بعد موافقة الدولة المدينة التي تطلب إعادة جدولة ديونها السيادية على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي طبقاً لوصفة الصندوق وشروطه .

وتؤكد كل تجارب الدول التي تعاملت مع الصندوق أن سياسات الصندوق فشلت في مهمتها، فهو لم يقدم الأموال للدول التي تواجه أزمة انكماش بحيث يتاح لها أن تعود إلى حالة الاستخدام وتحفيز النمو لقد اخفق صندوق النقد الدولي في

مهمتـه الأصـلية وهـي العمـل علـى تحقيـق الاسـتقرار الاقتـصادي العـالمي، وهذا الإخفاق واضح مـن خـلال الأزمـات الاقتـصادية الـتي تعـصف بالاقتـصاد العالمي حالياً .

ومما زاد من المفاعيل لسلبية لسياسات صندوق النقد الدولي توافق واشـنطن الجديـد – التوافـق بـين صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي ووزارة الخزانـة الأمريكية حول السياسات الاقتصادية الصالحة التي يجب تطبيقهـا مـن قبـل الـدول النامية .

في إطار هذه السياسة طلـب مـن الـدول الناميـة الإسـراع بالتخـصيص دون وجود البنى التحتيـة المؤسـسية لنجـاح التخـصيص وقبـل بنـاء مؤسـسات الـسوق والمنافسة والإعلام وقبل تأسيس أنظمـة حمايـة ضـد البطالـة الجديـدة الناشـئة عـن التخصيص. وكانت هذه السياسة سياسة اقتصادية سيئة .

وفي إطار سياسات توافق واشنطن طلب مـن الـدول الناميـة الإسـراع بفـتح أسواق الرساميل. وكانت هذه السياسة سياسة اقتصادية سيئة لأنهـا أدت إلى تـدفق رؤوس الأموال المضاربة والتي خرجت بالسرعة التي تـدفقت بهـا عنـدما تعرضـت الأسواق التي تضارب فيها لمخطر نشؤ الأزمات.

لقد فرض على الـدول الناميـة تحريـر أسـواق الرسـاميل دون تنظـيم ودون أنظمة رقابة مما عرض اقتصادات الدول النامية التي حررت أسـواقها بالـسرعة الـتي طلبتهـا سياسـات توافـق واشـنطن لمخـاطر متزايـدة، فـضلاً عـن أن تـدفق رؤوس الأموال الأجنبيـة المباشـرة أدى إلى زيـادة معـدلات الفائـدة وانحـسار الحـافز علـى الاستثمار وما أعقبه من انحسار وتباطؤ للنمو الاقتصادي .

ومن جهة أخـرى أدى تحريـر الأسـواق وتـدفق الرسـاميل إلى ارتفـاع سـعر الصرف المحلي الذي أدى إلى جعل الاستيرادات رخيصة والصادرات مرتفعة الـثمن وحصول عجز تجاري ومالي وإصابة اقتصاد البلد بما يطلق عليه المرض الهولندي .

لقد فتحت الأسواق المالية للبلدان النامية بسرعة مبالغ فيها أمام المنافسة، قبل إرساء مؤسسات مالية قوية .

أن خطط التصحيح البنيوي والتخصيص والسريع وفتح أسواق الرساميل بسرعة مبالغ فيها لم يجلب النمو ولم يحقق الاستقرار الاقتصادي. كما فشل الصندوق في التنمية، وفي معالجة الأزمات.

أما سياسة الصندوق بشأن الديون فكانت تعكس مصالح الدائنين من الأسرة المالية الدولية وانصبت سياسات الصندوق على تمكين الدول الدائنة في سداد ديونها للدائنين من الأسرة المالية الدولية دون أي اعتبار لمشاكل التنمية واستخدام هذه القروض للأنشطة التنموية.

كما أن سياسات الصندوق بشأن القروض كانت تستوجب اخذ موافقة على استخدام أي جزء من القرض. وربط الصندوق رزنامة أقساط القروض التي يمنحها للبلد النامي بخطوات التخصيص والتحرير وتلبية بقية شروطه.

كان الصندوق ولا يزال يعتبر أن من واجب البلدان التي يدفع لها قرضاً أن تطلب موافقته على كل ما له علاقة بالقرض، وإذا لم تفعل يكون ذلك سبباً لتغليف القرض.

أن تحرير الأسواق المالية طبقاً لمنطق الصندوق جعل سعر الفائدة يتحدد بقوى السوق بحرية، وهذا الأمر لم تقدم عليه الولايات المتحدة وأوربا الغربية قبل السبعينات ويوم كانت أسواقها وأنظمة رقابتها أكثر تطورا مما عليه الآن الدول النامية التي يطلب منها التحرير .

لقد ثبت أن الصندوق كان على خطأ بشأن تحرير الأسواق المالية.
أن سياسات الصندوق في مجملها تطلب من الدول النامية طالبة المساعدة منه أن تتخلى عن سيادتها الاقتصادية للصندوق، وهذه لسياسة أثارت ضغينة شعوب العالم النامي.

أن الصندوق لا يرى إلا سياساته، وإذا ما خرج بلد ما في وصفة الصندوق ذي المقياس الوحيد، فيقال عن ذلك البلد انه (أوف تراك) أي خرج عن الطريق ويجب معاقبته.

أن شروط الصندوق فيها مجازفة بإضعاف الاقتصاد على المدى القصير مهما تكن حسناتها على المدى البعيد. أن إضعاف الاقتصاد على المدى القصير يزيد من البطالة والفقر ولا يحفز النمو ويقلص من قدرة البلد على تسديد الديون .

لذلك تتصف سياسة الصندوق بالاستبدادية والعجز عن تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، وتتصف بالتركيز غير المبرر على التضخم والسياسات التقشفية مع إهمال كامل للبطالة وللتنمية .

لقد ركزت سياسة الصندوق على التضخم بشكل مبالغ فيه دون أن يكون هناك ضرورة لهذا التركيز، حتى أن خبراء الصندوق طلبوا من كوريا الجنوبية مكافحة التضخم إبان الأزمة الآسيوية عام 1997 في حين أن الاقتصاد الكوري الجنوبي لم يكن أصلاً يعاني من التضخم. كان خبراء الصندوق يعانون فعلاً من وسواس التضخم حماية للدائنين من الأسرة المالية الدولية .

لقد أهمل خبراء الصندوق حقائق اقتصادية أثبتها الاقتصاد الحديث ، ومن هذه الحقائق انه يجب أن تتوفر بعض الشروط الهامة لمسبقة كي يتمكن التخصيص والتحرير من الإسهام في تنمية الاقتصاد. أن عدم توفر هذه الشروط والسرعة التي تم فيها التخصيص والتحرير أسهم فعلاً في توليد مشاكل اقتصادية جديدة لا حصر لها .

لقد تم التخصيص على حساب المستهلكين والشغيلة وتم التحرير على حساب المستثمرين المحلين والصناعات الوطنية وحدوث الأزمات وعدم الاستقرار.

لعل من اكبر إخفاقات سياسات الصندوق التكاليف الاجتماعية التي ولدتها تلك السياسات .

أن سياسات الصندوق بشأن التخصيص أدت إلى ارتفاع الأسعار وظهور احتكارات جديدة وتدمير الصناعات الوطنية وهيمنة السلع الأجنبية نتيجة فقدان القدرة التنافسية للصناعات التي تم تخصيصها. وبالإضافة إلى ذلك أدى التخصيص إلى نشر البطالة. ولعل من اكبر إخفاقات سياسات الصندوق بشأن التخصيص هو السماح للمصارف الوطنية الرسمية بمنح القروض لأغراض التخصيص عدم وجود ضمانات لتسديد هذه القروض، وبذلك تم نهب أصول الدول بأموال الدولة. لقد أدت سياسة الصندوق بشأن التخصيص إلى انحطاط اقتصادات الدول النامية، فالتخصيص أدى آلة نهب الأصول دون أن يؤدي إلى مزيد من كفاءة تخصيص الموارد أو النمو. لقد انصب اهتمام الصندوق على ربط مراحل التخصيص برزنامة زمنية مع إهمال شديد لعنصر المنافسة ولإنشاء وبناء بنية تحتية قانونية تزيد من المنافسة وتوفر ضمان ضد لبطالة ونشؤ احتكارات جديدة . فالتخصيص لم يرافقه بناء تلك المؤسسات اللازمة لمكافحة الاحتكار ولمكافحة ظهور بطالة ولمكافحة ارتفاع الأسعار ولمكافحة تري القدرة التنافسية، فكانت النتيجة إخفاق كامل لسياسات الصندوق بشأن التخصيص .

وفي مجال المصارف أدت سياسات الصندوق بالتحرير السريع لأسواق الرساميل إلى هيمنة المصارف الأجنبية على الأسواق المصرفية نتيجة لفقدان التكافؤ في القدرة التنافسية بين المصارف الوطنية والمصارف الكبرى التي فتحت لها فروع في الدول النامية التي قامت بتحرير أسواقها المالية والمصرفية .

وأخيراً فان سياسات الصندوق وشروطه باتت تملي على الدول النامية وبرلماناتها أنواع وأشكال وطبيعة القوانين والتشريعات التي يجب إلغائها وتلك التي يجب استحداثها .

أن الاشتراطية اقتصاد سيئ ولم يثبت قط أن هذا الاقتصاد حفز النمو وحسن من إدارة الاقتصاد الكلي وأدى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

أن سياسة الصندوق تستهدف تأمين قدرة البلد النامي على سداد ديون الدائنين الغربيين وتستهدف إبقاء أسعار صرف العملات المحلية مرتفعة بصورة مصطنعة لتمكين أغنياء البلد من إخراج اكبر من رساميلهم بشروط أفضل . ولكن هذا الارتفاع المصطنع يزيد من مديونية البلد .

لابد من للصندوق من الاعتراف بأخطاء سياسته تجاه تحرير الأسواق المالية. والتسليم بان تدفق الرساميل القصيرة الأجل (لأغراض المضاربة) تكبد البلد تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة عند خروجها الفجائي.

لقد أدركت الدول النامية اليوم أخطار سياسة الصندوق في مجال تحرير الأسواق المالية قبل الأوان وأدركت ما يرافق هذا التحرير من الأخطار الناجمة عن تدفق الرساميل قصيرة الأجل .

أن سياسة تحرير الأسواق المالية أكثر أهلية لخدمة مصالح الأسرة المالية منها لخدمة الاقتصاد العالمي .

أن خبراء الصندوق لا يرون أن هناك كلفة للتصحيح، وأن المفاعيل السلبية لهذا التصحيح لابد من تحملها للانتقال إلى اقتصاد السوق ولكن خبراء الصندوق يهملون ما أصاب الدول في جنوب شرق آسيا من تكاليف نتيجة الأزمات في حين أنها انتقلت منذ أمد بعيد إلى اقتصاد السوق. ولذلك فان في طرح خبراء الصندوق مخادعة، فلقد فشلت سياسات الصندوق في التنبؤ بالأزمات كما فشلت في معالجة الأزمات وفشلت في تمكين الدول النامية إلى التحول إلى اقتصاد السوق دون كلفة اقتصادية أو اجتماعية .

لقد كان ادم سميت أكثر وعياً لحدود السوق ولأخطار انعدام الإعلام وانعدام المنافسة من خبراء صندوق النقد الدولي.

أن ادم سميت كان يدرك حدود وإخفاقات السوق في حالة عدم توفر شروط اكتمال الإعلام والمنافسة.

أن سياسات صندوق النقد الدولي التي تعكس أنماط تفكير الأسرة المالية الدولية وتعكس مصالحها لا يمكن إلا أن تكون سياسات غير عادلة فيما يخص مصالح الدول النامية بصورة عامة والفقيرة منها بصورة خاصة .

لقد تحول الصندوق إلى جابي ضرائب لدى الأسرة المالية الدولية سواء فيما يخص تمكينهم من الحصول على ديونهم أو فيما يخص فتح الأسواق لاستثماراتهم وشركاتهم أو فيما يخص إخراج أموالهم من خلال إصراره على سعر صرف العملة الوطنية بشكل مصطنع .

أن لقروض الصندوق أهمية باعتباره المقرض الأخير، فعندما لا تتمكن الدولة من الحصول على القروض من الأسواق المالية تلجأ إلى الصندوق. وعندما تحصل أزمة في البلد الذي لجأ إلى الصندوق فان الأخير أول من يحصل على ديونه (الدائن الممتاز) أي أن الصندوق تحصل على قروضه قبل الآخرين الذين قد لا يتمكنون من الحصول على قروضهم . وفي مثل هذا الوضع فان لمؤسسات المالية الخاصة سوق ترفع أسعار الفائدة عند لجوء لدولة إليها للاقتراض. لكن تعطي احتمالاً كبيراً لعدم القدرة على سداد الديون .

ثالثاً: صندوق النقد الدولي وأزمة جنوب شرق آسيا: "قراءة ستيغلتز"

قبل حدوث أزمة جنوب شرق آسيا في عام 1997 صدر عن البنك الدولي تقريرا يشيد بالادعاء الاقتصادي للمنطقة وأطلق على هذا الأداء بالمعجزة الآسيوية أما صندوق النقد الدولي فبدوره أشاد لنموذج الاقتصادي الآسيوي وأشاد بانجازات دول جنوب شرق آسيا بمؤسساتها واعتبر هذه الانجازات نتيجة إتباع اقتصاد السوق الحرة وتطبيق دول المنطقة لسياساته الاقتصادية. وذهب الصندوق ابعد من ذلك ليدعو الدول النامية لإتباع النموذج الآسيوي ذات المؤسسات المالية والإنتاجية المتينة .

ويستدل على انجازات منطقة دول جنوب شرق آسيا على مستوى المنطقة والعالم بالأداء الاقتصادي المتميز بأعلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في

العالم وتحقيق أعلى نسب الادخار من الناتج المحلي الإجمالي وبأداء تصديري رائع وإتباع سياسة صناعية لتشجيع الصادرات مكنت دول المنطقة من اكتساب التكنولوجيا والقدرة التنافسية، ومكنت الشركات الوطنية لدول المنطقة من إنتاج مختلف السلع الصناعية لقادرة على منافسة السلع الصناعية الأجنبية في الأسواق العالمية. أما الميزان التجاري فكان دوما يتمتع بفائض اقتصادي وكذلك الحال حققت دل المنطقة فائض في الموازنة المالية مكنها من تكوين احتياطيات كبيرة بالعملة الصعبة والمحافظة على استقرار أسعار الصرف عملاتها الوطنية .

وتميز اقتصاد المنطقة بعدم معاناته من البطالة والتضخم، فضلاً عن اتسامه بالاستقرار الاقتصادي لسنوات طويلة .

وكان لتدخل الدولة إلى جانب اقتصاد السوق دوراً كبيراً في رسم السياسات الاقتصادية وبناء مؤسسات قوية وتحديد شكل الأسواق وأسلوب إدارتها وفي وضع أنظمة رقابة على الأسواق المالية. ولم تقم الدولة بتحرير التجارة إلا بعد اكتساب صناعاتها وسلعها قدرة تنافسية عالية مكنتها من عدم الخوف من عملية فتح الأسواق أمام السلع الأجنبية .

ولقد شجع هذا الأداء المتميز الشركات متعدد ة الجنسية والاستثمارات الأجنبية للدخول إلى أسواق دول المنطقة .

ولقد صاحب تحرير الأسواق بخطوات متدرجة (أسواق التجارة والمال) خلق وظائف جديدة. هذا إضافة إلى المفاعيل الايجابية الأخرى لسياسة تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد وسد نواقص السوق، تلك المفاعيل التي أسفرت عن القضاء على الفقر وتقليص التفاوت في توزيع الدخول وخلق أنظمة رعاية وأمن اجتماعي للمواطنين والقضاء على البطالة .

وذهب تدخل الدولة في الأسواق إلى تحديد شكل الأسواق وتحديد أسلوب إدارتها وكان لذلك دور بالغ الايجابية في تصحيح اختلالات الأسواق ونواقصها .

هذه الانجازات ما كانت لتتم لولا إصرار دول المنطقة على عدم إتباع سياسات توافق واشنطن ، تلك السياسات التي رسمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، والتي ترى هذه المؤسسات الثلاث أنها السياسات الواعدة والملائمة للدول النامية. بل يمكن التأكيد أن لتدخل الدولة دور ايجابي كبير في توجيه الأسواق الذي أفضى إلى تلك المنجزات .

ورغم إشادة الصندوق بالأداء الاقتصادي للمنطقة واعتبار النموذج الآسيوي النموذج الناجح الذي يمكن للدول النامية الاقتداء به وتطبيقه، ورغم أن البنك الدولي أطلق على تجربة جنوب شرق آسيا وأدائها الاقتصادي بالمعجزة الآسيوية. إلا أن التدخلات والضغوط بدأت تمارس على دول المنطقة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية .

واتخذ شكل الضغوط بتمحور حول تقليص تدخل الدولة وتحرير الأسواق المالية وإزالة أنظمة الرقابة الحكومية على حركة هذه الأسواق .

وأدت هذه الضغوط بمرور الوقت إلى تهيئة البيئة الاقتصادية المساعدة على ظهور الأزمة. ولذلك لعبت هذه الضغوط دوراً بالغ الخطورة من خلال زرع بذور الأزمة في اقتصادات المنطقة .

ويذهب البعض للتأكيد على أن فتح الأسواق المالية بسرعة كبيرة كان الخطوة الخاطئة من قبل الصندوق والتي أسهمت بشكل رئيسي في اندلاع الأزمة، و لولا ذلك التحرير الذي فرضه الصندوق لما حدث ما حدث في جنوب شرق آسيا عام 1997 .

وما هو ملفت للنظر ويستحق وقفة موضوعية، أن الإشادات بمنجزات المنطقة ووصفها بالمعجزة الآسيوية والإشادة بالمؤسسات القوية التي تم تأسيسها من قبل دول المنطقة. قد تحولت إلى نقد لاذع من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية شركاء سياسات توافق واشنطن وراحت هذه المؤسسات تنهال على دول جنوب شرق آسيا بانتقادات عنيفة متهمة هذه الدول

بان حكوماتها فاسدة ومؤسساتها فاسدة (بعد أن كانت قوية ومتينة قبل الأزمة)، وبان أنظمتها المالية والمصرفية غير ملائمة، وراحت هذه المؤسسات شركاء توافق واشنطن تطالب بإصلاح كل شيء من الأساس.

والآن ينبغي التساؤل كيف تمكنت دول جنوب آسيا من تحقيق كل المنجزات التي وصفتها المؤسسات الدولية بالمعجزة الآسيوية، وطالبت الدول النامية بتقليد هذه التجربة إذا كانت حكوماتها ومؤسساتها فاسدة؟. ولو كانت هذه الحكومات والمؤسسات فاسدة "كما يقول كل من الصندوق الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية" فهل كان يمكن لدول المنطقة من بناء اقتصادات تتمتع بأعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم وبناء قدوة تصديرية هائلة اكتسحت الأسواق الأجنبية؟.

وطبقاً لجريات الأمور واعتمادا على كل الشواهد فان السبب الحقيقي الذي أشعل نار الأزمة واسهم في تهيئة البيئة الاقتصادية لنشوبها كان الإسراع في تحرير الأسواق المالية الذي سمح لرؤوس الأموال المضاربة التي قادها جورج سوروس بالتدفق بسرعة هائلة والخروج من الأسواق بذات السرعة بعد تركها اقتصادات المنطقة محطمة وعملتها متدهورة وشركاتها تعاني من صعوبات جمة ومصارفها مفلسة ومغلقة. والملاحظ انه بفعل هذا الانفتاح المتسرع للأسواق المالية والسماح للتدفقات المالية الأجنبية المضاربة بالتدفق إلى تلك الأسواق قامت الهجمة الأولى على العملة التايلندية، وانتقلت المضاربة بفعل عولمة الأسواق إلى عملات ماليزيا وكوريا والفلبين واندونيسيا .

لقد كان بإمكان حكومات دول جنوب شرق آسيا معالجة الأزمة والحيلولة دون انتشارها إلى دول المنطقة بالعمق الذي انتشرت فيه لو تركت تتخذ إجراءات اقتصادية تحكم حركة تدفق وحركة رؤوس الأموال المضاربة في خروجها ودخولها، إلا أن هذه الحكومات كانت تخشى أن يوجه الصندوق لوم شديد لها لان صندوق كان يرى أن معالجة الأزمة يكمن في إتباع سياسة مفرطة في التقشف للميزانية في

مجال السياسة المالية ورفع معدلات أسعار الفائدة في مجال السياسة النقدية. والدولة الوحيدة التي تجرأت على عم سماع نصائح الصندوق هي ماليزيا التي اتخذت تدابير مشددة للسيطرة على حركة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الماليزية. وكان من نتيجة هذه السياسات الماليزية أن كان الانكماش الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي أدنى قوة واقصر أمدا منه في أي بلد آسيوي آخر .

ومن الملاحظ أن تردد حكومات دول جنوب شرق آسيا من إتباع ذات الإجراءات الماليزية، هي أنها كانت تخشى أن تسهم انتقادات الصندوق إلى مزيد من فقدان الثقة باقتصادات دول جنوب شرق آسيا وفقدان الثقة بقدراتها على استعادة الانتعاش وفقدان الثقة هذا كان سيؤدي إلى مزيد من قرار (هروب) رؤوس الأموال الأجنبية من الأسواق المالية الآسيوية .

وعند تحليل مسار الأزمة الآسيوية، نلاحظ أن الأزمة اتخذت شكلين مختلفين. الشكل الأول يتمثل في المضاربة على العملة التايلندية وهذا يسمى النموذج التايلندي للازمة. وقد قاد حملة المضاربة هذه الملياردير المضارب الرأسمالي العضو البارز في الأسرة المالية الدولية التي يدافع صندوق النقد الدولي عن مصالحها .

والملاحظ أن البيئة الاقتصادية التايلندية قد تم تهيئتها مسبقاً لهذه المضاربة. فلقد انطلقت إشاعات في دول ستريت تفيد أن العملة التايلندية معرضة للانخفاض (انخفاض سعر صرف العملة التايلندية تجاه الدولار) وان الحكومة التايلندية ستصدر قرارات بهذا التخفيض. وإزاء هذه الشائعات التي انطلقت في دول ستريت وتناقلتها الصحف العالمية، سارع المضاربون على رأسهم جورج سوروس بالتخلص مما لديهم من العملة التايلندية. وهذه الهجمة المضاربة أدت إلى انهيار العملة التايلندية والتي أعقبها هجوم على بقية عملات المنطقة الواحدة تلو الأخرى. فالمضاربون وبفعل تحرير الأسواق المالية تخلصوا من كل ما لديهم من عملة تايلندية وتم تحويلها إلى الدولار، مما أسهم في مزيد من انخفاض قيمة العملة

التايلندية إلى أن انهارت. ورغم تدخل الدولة لانقاد عملتها عن طريق شراء العملة التايلندية المنهارة، إلا أن احتياطيات الحكومة التايلندية من الدولار لشراء عملتها المنهارة ما لبثت أن نفدت، ولم يعد للدولة ما لديها من احتياطيات دولار به لشراء العملة المنهارة .

والملاحظ أن مضاربون آخرون قاموا بشراء العملة التايلندية المنهارة بابخس الإثمان وتم الاحتفاظ بها لحين تحسن سعر صرفها وبيعها مرة أخرى بسعر صرف يقرب من سعر الصرف قبل انهيارها. وبذلك حقق المضاربون أرباحاً خيالية بهذه المضاربة .

أما النموذج الثاني لازمة جنوب شرق آسيا فكان النموذج الكوري الجنوبي. في هذا الشكل وقبل حدوث الأزمة قام صندوق النقد الدولي بالتعاون مع وزارة الخزانة الأمريكية بإلزام الشركات الكورية الكبرى بالاستدانة القصيرة الأجل من المؤسسات المالية الأجنبية وطلب الصندوق من حكومة كوريا الجنوبية وطلب الصندوق من حكومة كوريا الجنوبية بالسماح لشركاتها الكبرى الاقتراض القصير الأجل من المؤسسات المالية الغربية، والغريب في الأمر أن البنك الدولي وخروجاً عن كل قواعده قام بمنح كوريا الجنوبية قروض قصيرة الأجل ، وقامت الشركات الكورية التي لم تكن بحاجة أصلاً إلى توظيفات أجنبية بالاقتراض القصير الأجل من الخارج تحت ضغوط شركاء توافق واشنطن، وهكذا تم إدخال الشركات الكورية في لعبة الاستدانة وجاء دور دول ستريت ليطلق إشاعات قبل حدوث الأزمة بان الشركات الكورية تعاني من صعوبات، وتناقلت الصحف العالمية هذه الأخبار بتوجه طبعاً .وذهبت هذه الشائعات ابعد من ذلك لتؤكد أن الصعوبات التي تواجه الشركات الكورية تؤثر على مقدرتها المالية على سداد قروضها التي فرضت عليها، واضافت هذه الشائعات أن الحكومة الكورية ليست لديها احتياطيات كافية (مالية) لتسديد هذه القروض التي كانت بضمانة الحكومة الكورية.

وبفعل استمرار هذه الشائعات في دول ستريت والأسواق المالية العالمية للتأكيد أصبحت الشركات الكورية غير قادرة فعلاً على تجديد القروض الذي كان يجري تحديدها بصورة طبيعية، ولم تتمكن هذه الشركات من الحصول على قروض جديدة من المؤسسات والأسرة المالية الدولية .

وضمن هذه المجريات تحولت إشاعات دول ستريت إلى حقيقة ، إذا نتيجة هذه الشائعات اتخذت المصارف الغربية قراراً جماعياً بعدم منح الشركات الكورية قروض جديدة أو تجديد القروض القديمة وعند ذلك ظهرت فعلاً بوادر الأزمة، وتحولت الشائعات إلى حقيقة. ومن الصعب حقاً التصور أن كل ذلك جرى بصورة عقوبة في الأسواق .

ومما يلاحظ في الشكلين السابقين لازمة جنوب شرق آسيا أن وجود عوامل مشتركة من أبرزها :

1. انطلاق الشائعات في دول ستريت بخصوص نية الحكومة التايلندية في ذات الوقت الذي انطلقت فيه الشائعات في دول ستريت بان الشركات الكورية تعاني من صعوبات وأن الحكومة الكورية ليست لديها احتياطيات مالية لسداد ديون الشركات، حيث كانت الحكومة الكورية ضامنة لهذه القروض .
2. أن تحرير الأسواق المالية في كلتي الحالتين لشكل الأزمة لعب دوراً بارزاً في تهيئة البيئة الاقتصادية الآسيوية لحدوث الأزمة .
3. أن سياسات شركاء توافق واشنطن لعبت دوراً أساسياً في تحرير الأسواق المالية الذي أسهم في تهيئة البيئة الاقتصادية الآسيوية المساعدة على نشوب الأزمة .
4. أن الشائعات في الشكلين للازمة تحولت بفعل مجهول إلى حقيقة.

والخلاصة: أن جذور أزمة دول جنوب شرق آسيا تعود إلى فرض التحرير الكامل لحسابات عمليات الرأسمال من اجل جلب التوظيفات الأجنبية التي لم تكن المنطقة بحاجة أصلاً لكون المنطقة تتمتع بنسب ادخارات وطنية عالية جداً .

وهذا التحرير إلى جانب الشائعات التي انطلقت قبل الأزمة في دول ستريت أسهم في تهيئة البيئة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا لنشوب الأزمة .

وإلى جانب هذين العاملين أسهمت سياسات شركاء توافق واشنطن في إلزام الشركات في دول جنوب شرق آسيا بالاقتراض قصير الأجل من المؤسسات المالية الغربية الذي أسهم في نشوب الأزمة .

لقد أثبتت النظرية الاقتصادية الحديثة والبحوث التي أجراها عدد من حاملي جائزة نوبل للاقتصاد من بينهم الاقتصادي الشهير جوزيف ستيلغتز أن تحرير حسابات رأس المال لا يجدي نفعاً إذا أجرى بسرعة ويعرض البلد لمخاطر عديدة حتى ولو كانت لديه بورصة متينة ومصارف ومؤسسات قوية متينة ، وأن أنظمة الرقابة على رأس المال وتدفقاته خروجاً ودخولاً لمنع حدوث أزمات مالية تسببها القروض القصيرة الأجل ورؤوس الأموال المضاربة .

وبفعل قوى العولمة المالية تم تدويل هذه الأزمة وانتشرت آثارها إلى أمريكا اللاتينية وروسيا وهددت الاقتصاد العالمي بأسره في حينه .

ومن خلال مراجعة التاريخ الاقتصادي للازمات الاقتصادية العالمية، يمكن التأكيد أن الأزمة المالية الآسيوية كانت الأقوى والأعنف والأكثر انتشاراً والأكثر ضخامة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات .

والمؤسف أن صندوق النقد الدولي الذي أصر كنز على تأسيسه ، كانت مهامه التي إنشاء من اجلها منع حدوث مثل الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وإذا بسياساته تسهم في زرع بذور الأزمة قبل حدوثها ومعالجته للازمة بعد حدوثها عمقت الأزمة بشكل كبير، فالسياسات التي فرضها الصندوق خلال فترة الأزمة وضعته في قفص الاتهام . كما أن الصندوق فشل أصلاً في التنبؤ بحدوث الأزمة. وعليه فان فشل سياسات الصندوق ثلاثية الأبعاد تتمثل، **أولاً:** في زرعه لبذور الأزمة بإصراره على تحرير الأسواق المالية بسرعة كبيرة وتشجيعه لسياسة التوسع للقروض قصيرة الأجل وتدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى الأسواق والبورصات

المالية لدول جنوب شرق آسيا . وتمثل فشل الصندوق ثانياً في إخفاقه الذريع في التنبؤ بهذه الأزمة. **والفشل الثالث للصندوق تمثل في فرضه سياسات تقشف** للموازنة ورفع أسعار الفائدة، وهذه السياسات التصنيفية عمقت من انكماش اقتصادات جنوب شرق آسيا .

أن فشل الصندوق هذا يستوجب فعلاً وضعه في قفص الاتهام ومساءلته .

أن الصندوق تناسى الدور الايجابي للدولة في أحداث ما كان يطلق عليه بالمعجزة الآسيوية. فتدخل الدولة وسياساتها الاقتصادية مكن هذه الاقتصادات من تحقيق أعلى النسب العالمية للناتج المحلي الإجمالي وأعلى النسب للادخارات الوطنية من الناتج المحلي الإجمالي، ومكن هذه الاقتصادات من بناء مؤسسات مالية قوية ومتينة، ومكنها من إتباع إستراتيجية التصنيع للتصدير التي مكنت الشركات الصناعية الجنوب شرق آسيا من إنتاج سلع ذات قدرة تنافسية عالية قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتدخل الدولة مكن اقتصادات دول جنوب شرق آسيا من عدم الاعتماد على التوظيفات الأجنبية ومكنها من خلق وظائف جديدة والقضاء على الفقر .

وعليه فان السياسات الاقتصادية التي حققت المعجزة هي السياسات الوطنية القائمة على تدخل الدولة، والسياسات التي أسهمت في تحطيم المعجزة الآسيوية هي سياسات صندوق النقد الدولي القائمة على تحرير الأسواق المالية، والسياسات التي عمقت الأزمة هي سياسات صندوق النقد الدولي القائمة على التقشف المفرط للموازنة والارتفاع الهائل في أسعار الفائدة .

وكان بإمكان سياسات التدخل أن تعيد اقتصادات جنوب شرق آسيا إلى وضعها الطبيعي دون إدخالها في مديونية قاسية تزيد عن 130 مليار دولار، ودون فقدانها لسيادتها الاقتصادية، ودون إفلاس وإغلاق شركاتها ومصارفها.

أن سياسة صندوق النقد الدولي سواء تلك التي اتبعها قل الأزمة أو أثنائها اقتصادات دول جنوب شرق آسيا كلف سياسية واقتصادية واجتماعية باهظة .

رابعاً: صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمات المستقبل:

ازداد دور صندوق النقد الدولي واتسع نطاقه في ظل نظام الحرب الباردة، ومع تفكيك الاتحاد السوفيتي وتسارع التطورات الاقتصادية العالمية وتعميق موجة العولمة تدعم دور الصندوق من جديد واتسع نطاق نفوذه وأصبح معيارا لمدى التزام الدول باقتصاد السوق وانفتاح الاقتصاد على الأسواق العالمية واندماجه بها ولمدى التزام الدول ببرامج الخصخصة (تحويل ملكية الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص). وأصبحت هذه المعايير كمشروطية جديدة إلى جانب مشروطية مواصفات الصندوق التقليدية التي يتمكن من خلالها بلد ما من الاستفادة من التمويل الدولي وإعادة جدولة الديون في نادي باريس من خلال الحصول على براءة حسن السلوك من الصندوق .

لاشك أن صندوق النقد الدولي يعمل ضمن الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي والدول الصناعية الكبرى، ولذلك فقد أصبح الآن احد أضلع مثلث الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي إلى جانب البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وطبقا لهذه الوظيفة الجديدة أصبح النقد الدولي أداة رئيسية من أدوات النظام الرأسمالي لنشر ثقافة السوق وإزالة العقبات التي تحول دون الأخذ به. وربما يمكن القول أن الصندوق أصبح أداة رئيسية للهيمنة الاقتصادية المعتمدة على علاقات القوى السياسية والمالية أكثر من اعتمادها العقلانية الاقتصادية، فهو أداة من أدوات الإدارة الشديدة المركزية للاقتصاد العالمي .

ولعل الدور الذي اخذ الصندوق يمارسه في مجال إعادة جدولة الديون قد أصبح أكثر أهمية من تمويل الإصلاحات الاقتصادية التي تعالج الخلل في ميزان المدفوعات، إذ أن أية دولة نامية لا تتمكن من التوصل إلى اتفاق مع الدول المقرضة للحصول على قرض جديد أو إعادة جدولة القروض القديمة أو تخفيف أعباء فوائد قروضها، إلا إذا شهد الصندوق بأنها اتخذت خطوات كافية للإصلاح وإصدار الصندوق بحقها شهادة حسن السلوك.

أ. خصائص وصفة الصندوق :

يحاول الصندوق تقديم "حزمة" من السياسات التي تحد من الفجوة (عدم التوازن) بين الطلب (الأكث) والعرض (الأقل) وهذه الحزمة ستؤدي – من وجهة نظره – إلى حل المشكلة من خلال مجموعة من السياسات التي تساهم في تحقيق "الإصلاح" الهيكلي الذي ينشده لمصر بالتركيز على تخفيض الإنفاق وزيادة الإيرادات وتتلخص أهم عناصر هذه الوصفة التي يقدمها الصندوق فيما يلي:-

أ. تقشف مالي يقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم وغالباً ما يرتبط برنامج التقشف بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات الدعم وخاصة في مجال الغذاء وتعيين الخريجين والتعليم والعلاج ومحاولة تحصيل رسوم عن هذه الخدمات التي تؤديها المصالح الحكومية وأسعار بيع منتجات القطاع العام وذلك من أجل زيادة الإيرادات العامة .

ب. تخفيض سعر الصرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية ووقف العمل بنظام تعدد أسعار الصرف في اتجاه توحيدها، وذلك بحجة تشجيع الصادرات وزيادتها وتخفيض الواردات ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات ويميل الصندوق إلى ترك أسعار الصرف تتحدد بقوى العرض والطلب في اتجاه ما يسمى بتقويم العملة.

ج. "تحرير" الاقتصاد من التدخل الإداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب ويتضمن ذلك تحريك الأسعار نحو المستويات الدولية وخاصة في قطاعي الزراعة والطاقة والتخلص من سياسات التوريد والتسعير الإجباري للمحاصيل الزراعية .

كما يعني ذلك تخليص الاستيراد من القيود وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي أو تخفيضها إلى اقل حد ممكن ووقف العمل بنظام الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع (النمط الشائع في التعامل مع الدول الاشتراكية ومع بعض بلدان العالم

الثالث) كما يرتبط "التحرير" بتقليص القطاع العام وتخليصه من القيود السعرية أو الإدارية أو الاجتماعية. مع الدعوة لبيع بعض أجزائه إلى القطاع الخاص .

د. تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك أسعار منتجاته لقوى السوق .

و. تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص من خلال "المزايا والإعفاءات والتيسيرات الضريبية والجمركية"

ز. يسعى الصندوق في مجال السياسات المالية والائتمانية إلى إلغاء دعم سعر الفائدة ورفعها بهدف تشجيع المدخرات المحلية والحد من السيولة النقدية باعتباره احد عوامل التضخم وكذلك وضع سقوف للاقتراض الحكومي والحد من الاقتراض قصير الأجل .

ح. تطوير السياسة الضريبية والحد من الإعفاءات الضريبية بهدف زيادة مرونتها وعائدها وكذلك أحكام الرقابة على المناطق الحرة للحد من التهرب الضريبي.

ب. <u>البعد الإيديولوجي لوصفة ومشروطية الصندوق:</u>

يعد المرور عبر الصندوق أول خطوة نحو ما يسمى بإعادة جدولة الديون في نادي باريس. وهذا النادي الذي يضم الدول الرأسمالية الكبرى بوصفها الدول الدائنة، والذي ينعقد في باريس في مقر وزارة المالية برئاسة مسئولين فرنسيين هو الذي يتولى – بعد شهادة الصندوق بحسن سير السلوك وسلوك البلد المدين – الموافقة على إعادة جدولة الديون وإعادة الجدولة تحمل بالطبع مدفوعات أصل الدين ومدفوعات الفائدة المستحقة خلال سنة أو سنة ونصف . ويمكن أيضاً إعادة جدولة المتأخرات التي لم تدفع من أصل الدين وفوائده. وخطاب النوايا الذي يوقعه البلد المدين ويرسله إلى الصندوق متضمناً سياسته الاقتصادية المقبلة. وهو خطاب لا يكتب إلا على النحو الذي يلقي قبول الصندوق . ولا يعتمده الصندوق إلا إذا طابق الخطاب تلك السياسة الاقتصادية التي يفضلها الصندوق. وهي سياسة صارت محفوظة عن ظهر قلب، وأصبحت تعرف بالوصفة التقليدية

للصندوق لكنها في الواقع صارت وصفة مزمنة لا تتغير ولا تتبدل. وأخطر ما فيها أنها تجعل البلد المدين يتخلى عن سيادته في وضع وتقرير سياسته الاقتصادية التي تناسبه.

وتتلخص وصفة الصندوق في دعوة البلد النامي المدين العاجز عن الدفع إلى إتباع سياسته الاقتصادية انكماشية تتكفل بتوجيه الموارد المالية المتاحة إلى دفع الديون الخارجية أولاً وقبل كل شيء بغض النظر عن احتياجات البلد النامي نفسه. وهذه الوصفة لا تتغير ولا تتبدل وكأنها جمعت كل الحكمة الأبدية والاقتصادية. ويمكن القول أن سياسات الصندوق تعاني من **ثلاثة عيوب** فهي أولاً غير علمية وهي ثانياً غير موضوعية وهي ثالثاً وأخيراً غير محايدة والواقع أن موضع الخطأ في سياسات الصندوق يتمثل أساساً في عيب جوهري يكمن في منهج الصندوق وهو أن مدخله لمعالجة المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية هو في الأساس مدخل نقدي مالي يعني بكميات والمقادير النقدية والمالية وحاول أن يصل في النهاية إلى نوع من التوازن النقدي والمالي للاقتصاد النامي .

وهو بذلك يسلك مسلكاً نقدياً ومالياً. فالتوازن النقدي قد يتحقق فعلاً . لكنه يتم عندئذ بغض النظر أو حتى على حساب الاعتبارات الخاصة بالتنمية وقضايا الرعاية الاجتماعية .

وتتركز مشروطية الصندوق في الآتي:

1. توازن الميزانية العامة للدولة:

ويتم ذلك من جانبين: من جانب بالحد من الإنفاق العام للدولة ومن جانب آخر بزيادة الإيرادات العامة. وكان معنى الحد من الإنفاق العام أن تحد الدولة من إنفاقها سواء على الاستثمار أم على الخدمات الاجتماعية . وفي التطبيق كان ذلك يعني الحد من التنمية وإلغاء أو تخفيض اعتمادات الدعم لأسعار السلع الضرورية لأوسع الجماهير. هذا بينما كان معنى الزيادة في الإيرادات هو إثقال كاهل هذه الجماهير العاملة بالضرائب. إذ انه من الإعفاءات الضريبية الواسعة

لرأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي. باسم المفتاح، لم يعد أمام الدولة من مصدر للإيراد إلا أن تتوسع في الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك والضرائب المباشرة على دخول العاملين في جهاز الدولة والقطاع العام .

2. توازن ميزان المدفوعات:

ويتم ذلك بالحد من الواردات والتوسع في الصادرات. وعندما يبدو عجز الحكومة عن تحقيق هذه النصيحة فأن الحل الجاهز لدى الصندوق هو النصح بتخفيض قيمة العملة باعتبار انه يشجع على الصادرات. وبالنظر إلى ما هو معروف من عدم مرونة الواردات والصادرات النامية الواردات لأنها واردات إنتاجية واستهلاكية لا غنى عنها والصادرات لأنها لا يمكن أن تزيد حسب الطلب فان تخفيض العملة في الدول النامية لا تكون له من النتيجة سوى زيادة حقوق العالم الخارجي على الدول النامية ومضاعفة ثروات أصحاب الملايين الذين يحفظونها في صورة دولارات .

3. توازن التكاليف والأسعار :

ويعني الصندوق بذلك أن تكون منتجات القطاع العام بالذات مسعرة طبقاً لتكلفتها الحقيقية . ومن ثم يجب أن تعبر الأسعار عن كل هذه التكلفة .

ومعنى ذلك- باختصار – أن يتخلى القطاع العام عن مهمته (دعم الأسعار) وهي مهمة اقتصادية واجتماعية في آن واحد . وكثير من المنتجات أو الخدمات التي يقدمها يسعى وراءها إلى تحقيق أهداف اجتماعية مدعومة من اجل تخفيف التوتر الاجتماعي الحاد. وفي الوقت نفسه من القطاع العام من صياغة حساباته على النحو السليم معناه حرمانه من تحقيق أرباح ستجد سبيلها بعد إلى الفائض الاقتصادي الذي يزود التنمية بالاستثمار اللازم .

وباختصار فانه في سبيل تحقيق التوازن النقدي في الاقتصاد النامي فان المطلوب هو التضحية بأهداف التنمية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية .

ويكمن البعد الإيديولوجي أو صفة الصندوق في تعميق ثقافة السوق وتوسيع نطاق عمل القطاع الخاص وتمكينه من السيطرة على الاقتصاد في البلد النامي. بدلاً من هيمنة القطاع العام، ويجري كل دين من خلال برامج التخصصية والتحررية الاقتصادية الجديدة التي يفرضها الصندوق كأحد ابرز مشروطياته ويطالب الصندوق الدول النامي بإزالة كل العقبات القانونية والإدارية أمام تطور وتوسع القطاع الخاص ويطالب بتهيئة المناخ الاقتصادي لهذا التوسع كإعفائه من الضرائب والرسوم وتقديم القروض له، وكسر احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية ومنعه من التدخل في تحديد دور القطاع الخاص. والمطالبة بالحد الأدنى من التدخل في أسعار السلع وتركها لتحددها تكاليف الإنتاج توسيعاً لفرص الربح للقطاع الخاص .

وقد ثبت بالقطع أن للصندوق هدفاً أساسياً هو نشر الرأسمالية والدفاع عن قواعدها في العالم . وهو لذلك حريص على إدماج الاقتصاد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بخطى سريعة تزداد ثباتاً وعمقاً .

وفي الوقت الذي تتجه كل أهداف الوصفة الاقتصادية للصندوق إلى تمكين القطاع الخاص من السيطرة على الاقتصاد القومي فان عبء سياسات الوصفة إنما يقع على كاهل الطبقات الفقيرة . وأول ما ينزل بهذه الطبقات هو رفع الأسعار لمجموعة من السلع والخدمات لا تلبث أن تتحول إلى موجة وموجات متتالية من ارتفاع الأسعار .

وباسم ترشيد الاستهلاك من السلع والخدمات، وبخاصة خدمات الصحة والتعليم والإسكان، تتحول هذه الخدمات إلى خدمات مدفوعة الأجر. ويلتقي هذا التحول مع موقف البنك الدولي الداعي لفرض رسوم انتقائية على المستفيدين من الخدمات مثل المراحل العليا في التعليم ومثل المرضى الخارجين ورسوم اقل على المرضى الداخلين وتحميل المرضى جميعاً ثمن الأدوية .

أما في قطاع الإسكان فيدعو البنك إلى تامين الحيازة لإنشاء المساكن كما يدعو إلى التسعير للماء حتى مياه الري والصرف الصحي، وبالإضافة إلى الرسوم على المرور والنقل . ومن وراء ذلك يروج البنك- ويلتقي في ذلك مع الصندوق أيضاً – لضرورة إطلاق المجال أمام القطاع الخاص في كل من التعليم والصحة والإسكان. ويبرر البنك هذه الدعوة كلها بمنطق وهو أن الدعم الحالي من جانب الدولة للتعليم والصحة والإسكان "موزع توزيعاً غير متكافئ" ولهذا فان دعوة البنك تحقق التكافؤ في التوزيع .

والواقع أن إجراءات الصندوق سواء طبقت بأسلوب الصدفة أو على نحو تدريجي، فإنها تهدد الاستقرار الحكومي للحكومات التي تقبل بوصفته .

وكما يصفه فؤاد مرسي انه "صندوق الدنيا" فجعبته مليئة بالأعاجيب . ووصفته لكل الدنيا لكل البلدان النامية التي يسوقها سوء الحظ إلى أبوبه. ولقد ثبت فشل النماذج التي طبقتها البلدان النامية أن النماذج الاقتصادية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي ابتداء أو انتهاء قد قادتها إلى الفشل الذريع . فسياسة الانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية، وتفكيك القطاع العام وسيادة القطاع الخاص ونظام السوق وتفكيك وتقليص قطاع الخدمات الاجتماعية، لم تكن لها ن نتيجة سوى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتفكيك جهاز الدولة ونشر الفساد في أركانه، وتدمير جزء من الصناعة والزراعة الوطنية.

ج. <u>النظرية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي :</u>

والصندوق لا يهتم من قريب أو بعيد بمشكلة التنمية في العالم الثالث ولا تشغله ما تعانيه هذه الدول من اختلالات هيكلية ناتجة عن اندماجها في السوق الدولية وتحويلها إلى توابع منهوبة الفائض أم الاهتمام الحقيقي فينصب حول التدفقات والمظاهر المالية والنقدية كما تعكسها موازين المدفوعات والموازين العامة وغير ذلك . وطبيعي أن تصور الصندوق للطريقة التي يتم بها علاج الخلل من دول العالم الثالث هو تصور يعكس أساساً نظرة ومصلحة الدول الرأسمالية

للتنمية ورأس المال الأمريكي باعتباره المهيمن على السوق الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ويمكن انجاز ذلك على النحو التالي:

1. يبدأ الصندوق كل دراساته الاقتصادية من النظرية الاقتصادية الحدية وهي النظرية الرسمية في جامعات الدول الرأسمالية المتقدمة. ويكون الصندوق بذلك قد انحاز منذ البدء بصرف النظر عما إذا كانت هذه النظرية صحيحة علمياً أو غير صحيحة .
2. وعلى مستوى الممارسة تدور آليا صندوق النقد الدولي حول تحرير الاقتصاد القومي أي إزالة القيود والضوابط التي تحد فمن حرية حركة قوى السوق سواء على مستوى الاقتصاد المحلي أو في علاقته بالسوق الدولية وكف الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي إلا لأعمال قوى الطلب والعرض. فالهدف هنا واضح ومرداه إزالة كل ما يعوق الحركة الحرة لرأس المال المحلي (خاصة الفردي والأجنبي وكل ما يعوق وحدة السوق الدولية وحركة المعاملات المالية الدولية فحرية السوق التي يتبناها الصندوق ليست الاحتكارية المسيطرة على هذه السوق والتي ترى في "الحواجز والقيود الحكومية" تماثلاً دون اجتياح مناطق عديدة في العالم الثالث .

يبدو مما سبق التعارض الشديد بين أهداف التنمية المستقلة وأهداف الصندوق فالتعارض واضح بين صندوق يتطلع إلى وحدة السوق الدولية لصالح رأس المال المسيطر دولياً وبين الآراء التي تنادي بتنمية مستقلة في دول العالم الثالث تقوم على فك الروابط وتقليصها مع السوق الدولية ابتداء مع الحاجات الحقيقية للسكان .

يمكن توضيح نشاط التعارض بالاتي:

1. من الملاحظ في البداية أن برامج صندوق النقد الدولي لتصحيح الاختلالات في الدول المتخلفة تنطلق أساساً من النظرية الحدية التي يوجه إليها العديد من الانتقادات المنهجية من ناحية، والتي تعال أساساً من ناحية ثانية أوضاع الدول

الرأسمالية المتقدمة التي يوجد لديها أجهزة إنتاجية قائمة بالفعل ولكنها تمر بأزمات دورية تجعل أجزاء منها معطلة ولا يتم الإفادة منها . ومن الواضح أن هذه المشكلة تختلف جذرياً عن مشكلة التنمية في دول العالم الثالث التي تفقد أساساً وجود مثل هذه الأجهزة الإنتاجية. ومن ثم فان مشكلة الدول الرأسمالية المتقدمة تتحدد بالنسبة لدول العالم الثالث هي كيف يمكن إقامة مثل هذه الأجهزة ابتداء ولا يمكن للنظرية التي تتصدى لتفسير وحل المشكلة الأولى أن تصلح لتفسير أو حل المشكلة الثانية .

2. وابتداء من النظرية الحدية قام خبراء الصندوق بوضع نوع من البرمجة المالية يعتمد على نموذج رياضي يستهدف التوصل إلى كيفية تحقيق التوازن في لاقتصاد المعني. والتوازن هنا هو توازن بين تدفقات مالية . وابتداء من متغيرات النموذج يضع الصندوق قواعد" المشروطية" التي تتمثل في أن المساعدة المالية التي تحصل عليها الدولة من الصندوق يتعين أن تقترن في نفس الوقت بإبرام اتفاقية يلتزم المقترض بتنفيذها خلال المدة التي يحصل فيها على موارد الصندوق. ويقوم الصندوق بمتابعة لصيغة الإجراءات التي يتم اتخاذها للتأكد، توافقها مع ما تم التعهد به .

بحيث يقترن الحصول على أقساط التحويل المتفق عليه بمدى التقدم الذي تم تحقيقه طبقاً لوصفة الصندوق. وباستثناء تفاصيل قليلة فان الوصفة المذكورة تقدم إلى كل الدول التي تطلب معونة الصندوق سواء كانت متقدمة أو متخلفة وأيا كانت مشاكلها الحقيقية .

3. ويدور الإطار العام لبرامج الصندوق حول إجراءات يتعين على الدولة أن، تتخذها لكي تتكيف مع الوضع الاقتصادي الذي يسود السوق الدولية. وتتعلق بنود برنامج التكيف أساساً بعدد من التدفقات المالية التي يتم التأثير عليها خلال فترة تتراوح عادة بين سنة وثلاث سنوات وتشمل:

أ. تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة. ويركز الصندوق أساساً على تحقيق ذلك من خلال تخفيض النفقات العامة، ويبدي اهتماماً كبيراً بإزالة مخصصات الدعم (لكي يحصل الجميع على السلع والخدمات بأثمان تغطي التكلفة الحاسبية لإنتاجها) وتخفيض مخصصات النفقات الاجتماعية وعلى الأخص على الصحة والتعليم (فهي خدمات يتعين من وجهة نظر الصندوق أن يدفع المستفيد منها تكلفتها) وعدم زيادة مخصصات الأجور (ومن ثم الكف عن تعيين عمالة جديدة بالأجهزة الحكومية والمشروعات المملوكة للدولة وعدم زيادة أجور المشتغلين في هذه الجهات) إلى جانب تخفيض الاستثمارات العامة .

ب. عدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار وتركها تحدد بواسطة الطلب والعرض (باستثناء الأجور) ومن ثم يطال الصندوق عادة برفع كل صور الدعم على السلع الاستهلاكية والإنتاجية على السواء وبتعديل الأسعار المحلية بحيث تتناسب مع الأسعار العالمية. ولاشك أن هذه النظرية تتغافل الجوانب الاجتماعية التي لا يمكن إهمالها والتي يرى خبراء الصندوق بأنها لا علاقة لهم بها وإنما هي من اختصاص الحكومات .

ج. تحرير التجارة الخارجية بإلغاء الاتفاقيات الثنائية (والتي من شأنها أن تحقق للدولة نوعاً من العزلة عن ظروف السوق الدولية وقدراً اكبر من الاستقرار في معاملاتها الخارجية) وإزالة القيود المفروضة على الواردات (لخلق منافسة غير متكافئة مع السلع المنتجة محلياً لتؤدي في النهاية إلى إبقاء من يقدر على المنافسة وخروج الباقي من السوق .

د. تحرير أسعار الصرف وتركها تتحدد وفقاً لقوى السوق بحيث تكون أسعار معممة ومحددة لجميع المعاملات. ويحبذ الصندوق عادة تخفيض قيم العملات بدعوى تشجيع الصادرات (مما هو قابل للتصدير في الأجل

لقصير في معظم دول العالم الثالث بخلاف السلع الأولية والخامات التي تتحدد أسعارها في الخارج) والحد من الواردات .

ويعني تحديد أسعار الصرف والتجارة الخارجية في الواقع حرمان الدول المختلفة من أية فرصة لحماية اقتصادياتها وصناعاتها الوليدة (كما في حالة الدول الرأسمالية المتقدمة التي قامت بحماية صناعاتها في مراحلها الأولى) فضلاً عن حرمانها من تحقيق أي قدر من الاستقرار النقدي في ظل الوضع الراهن الذي يسوده تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية وأسعار الفائدة في الوقت الذي اقترن فيه نمو الدول الرأسمالية المتقدمة باستقرار أسعار الصرف سواء في ظل نظام الذهب أم غيره وكذا في ظل معدلات ا\اللفائدة أكثر انخفاضاً بصورة ملموسة مما هي عليه الآن في السوق الدولية .

هـ. تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرصة كاملة أمام رأس المال الفردي والأجنبي وتوفير الشروط اللازمة لقيامه بهذا الدور. ويطالب الصندوق عادة ليس فقط بالكف عن إقامة مشروعات جديدة مملوكة للدولة في العالم الثالث ولكن ببيع المشروعات القائمة إلى رأس المال الفردي.

ويلاحظ في هذا الصدد أن التخلص من الوحدات الإنتاجية المملوكة لحكومات دول العالم الثالث أصبح يمثل مطلباً ملحاً للصندوق مع ارتفاع وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية بحيث لم يعد المطروح مجرد بيع هذه الوحدات ولكن بيعها إلى الدائنين الأجانب استيفاء لديونهم وبذلك يمكن وضع الأجهزة الإنتاجية في العالم الثالث تحت السيطرة المباشرة لرأس المال الدولي ويمكنه آنذاك ببساطة إغلاقها أو تحويلها لإنتاج السلع الأخرى يحددها طبقاً لمصالحه وإستراتيجيته الدولية التي تغطي أكثر من دولة في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة .

وفي كل الحالات فان الصندوق يسعى إلى حرمان دول العالم الثالث من مصدر للنمو يكفل توفير الأموال اللازمة لخدمة الديون على الأقل، وأن القضية الرئيسية في هذا الصدد تتعلق بطبيعة هذا النمو والهيكل الإنتاجي الذي يولده

ومدى تماسكه وتكامل حلقاته الداخلية وقدرته على إشباع حاجات السكان وهي عوامل خارج إطار اهتمام الصندوق أصلاً .

د. **العولمة وسياسات الصندوق :**

لقد ارتبطت العولمة المستندة إلى الفلسفة الليبرالية الحديثة بتحرير الأسواق المالية والنقدية وبالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تسير العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة. وكان من نتيجة ذلك أن لكتلة النقدية وحركة الأموال الأجنبية الساخنة في ضوء عمليات التحرير هذه لم تعد خاضعة بالمرة للسلطة النقدية ولنظم الرقابة المالية والندية الحكومية. وعمليات دخول وخروج الأموال على نطاق واسع وبالمليارات، تتم في ومضات سرية على شاشات الكومبيوتر، وعلى نحو يجعل السلطات النقدية عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية وحتى قروض الطوارئ التي يقدمها الصندوق في حالة الأزمات تبدو عديمة الفائدة في ظل هذا الانفتاح الطليق. وهكذا يتحول العالم إلى رهينة في قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، مستخدمين في ذلك مليارات الدولارات. لاشك أن الأزمات المالية التي تشهدها اليوم في روسيا وأمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا هي النتيجة الطبيعية لسياسات صندوق النقد الدولي التي ألزمت هذه الدول بتطبيقها تنفيذاً لإيديولوجية المنظومة الرأسمالية . فما يحدث الآن على ساحة الأوراق النقدية والمالية هو النتيجة المنطقية بسياسات التحررية الاقتصادية الجديدة (الفلسفة الليبرالية الحديثة) التي شجعتها وأقرتها حكومات الدول الصناعية الكبرى تحت ما يسمى بتحرير الأسواق المالية والنقدية، وهي العمليات التي اجبر صندوق النقد الدولي مختلف دول العالم على تطبيقها، بإطلاق سعر الصرف عملته وانفتاحها التام على السوق المالي العالمي، وبتخفيض الإنفاق العام وخصخصة المشروعات التابعة للدولة.

وطبقاً لذلك فان الدعوة للانفتاح التي يقودها الصندوق (الانفتاح على السوق النقدي والمالي العالمي) باتت إيديولوجية صارمة يجب أن يخضع لها الجميع.

هـ. سياسات الصندوق ومعالجة الأزمات المالية العالمية:

لقد فشلت سياسات الصندوق في معالجة الأزمات المالية العالمية مما آثار التساؤلات حول ضرورة إصلاح سياسات الصندوق ذاتها قبل مطالبة الدولة بإصلاح سياساتها. ولقد أشير إلى فشل الصندوق في إطلاق إنذار مبكر للدول التي أصابتها الأزمات المالية رغم ادعاء الصندوق بأنه فعل ذلك وخاصة مع تايلاند، حيث أن موظفي الصندوق حذروا كذلك دول جنوب شرق آسيا في جوانب الضعف في القطاعات المالية، وفي كل الأحوال فقد فشل الصندوق في التنبؤ بخطورة آثار العدوى التي نتجت عن الأزمة . كما أن قروض الإنقاذ التي قدمها الصندوق لم توقف عدوى انتشار الأزمة اخم بالنسبة لموقف الصندوق في روسيا فقد كان تحركه بطيئاً للغاية، وتأخر الصندوق كثيراً في اتخاذ مواقف أكثر ايجابية لإنقاذ الاقتصاد الروسي من أزمته الخانقة .

أن لاقتصاد العالمي يحتاج الآن إلى وسائل جديدة لرفع كفاءة الإشراف وإيجاد نظام إنذار مبكر لتقديم الاستشارات اللازمة للدول التي من المحتمل أن تواجه أزمات مالية . أن المؤسسات المالية مطالبة بمراقبة مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول العالم اجمع وخاصة عمق السوق ودرجة التحرير ودرجة الرقابة، وأن هذه المؤسسات مطالبة بوضع مقاييس موحدة للرقابة. ويرى منتقدو الصندوق أن سياسة الصندوق لم تنجح في آسيا وأن تدخل الصندوق يعتبر تشويها لعمل السوق وأن دوره كمقرض لا يتجاوز إنقاذ المصارف وكبار المضربين الذي كان الأولى بهم أن يتحملوا نتائج قراراتهم وأن يدفعوا ثمن أخطائهم .

وأن تدخل الصندوق بهذا الشكل هو نزوع لازمات المستقبل حيث تؤكد مثل هذه السياسات للمقرضين والمصارف وكبار المستثمرين والمضاربين أن هناك جهة ستقوم بالتدخل للمساعدة عندما تحل أزمة جديدة . والأكثر من ذلك فان

سياسات الصندوق هذه تعد نوعاً من الفشل لأنها تمنع المسئولين من تعلم الدروس القاسية، وبذلك تهد مثل هذه السياسات لتكرار ذات الأخطاء في المستقبل وعلى نطاق أوسع .

هذا من جانب ومن جانب آخر فان سياسات الصندوق تمثل المصالح الرأسمالية فهذه السياسات لا شأن لها بأخذ بلاد ما من أزمة تنحيتها وبقدر ما تعني التدخل السريع للمحافظة على المصالح الرأسمالية في الدولة النامية التي تحدث فيها الأزمة.

والأكثر من ذلك أن سياسات الصندوق فشلت في التنبؤ بحدوث هذه الأزمات، بل أن الصندوق كان إلى وقت قريب قبل حدوث الأزمة يطلق تعابير المعجزة الآسيوية وكذلك بغدق في تقاريره الكثير من الثناء على هذه الدول وعلى سياساتها الاقتصادية وذلك في فترة وجيزة قبل انفجار الأزمة .

كما أن تشخيصه للمشكلات ووصفته العلاجية زادت تعقيداً .

ولعل ابرز نقاط الانتقاد هي الآتي:

1. لقد تجمدت المؤسسة عند الموقف الفكري الذي تبنته أيام أزمة أمريكا اللاتينية في الثمانينات عندما كانت المشاكل الأساسية هي التضخم الجامح والعجز الكبير في الميزانيات وهذه ليست من ظواهر الأزمة الآسيوية والصندوق لم يتعود على التعامل مع المشاكل التي ظهرت في التسعينات وبخاصة ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وسرعة تأثرها بالسحب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية الساخنة. فالصندوق تعود على التعامل مع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وديون القطاع العام. أما الأزمة الآسيوية فلا ترتبط بهذه القضايا وإنما ترتبط بـ
   - القروض المصرفية قصيرة الأجل .
   - الحركة السريعة لرؤوس الأموال .
   - حساب رأس المال .

- ضعف الأنظمة المالية المصرفية .
- تقلبات العملة .

2. أن الأزمة الآسيوية هي أساساً أزمة ثقة ولذلك فان الصندوق فشل في التحري عن أسباب الأزمة وراح يصمم سياسة تقليدية زادت الأزمة تعقداً فزيادة الضرائب، ورفع أسعار الفائدة وإلغاء دعم السلع وتقليص الإنفاق الحكومي. وهي إطراءات تعود الصندوق على فرضها ضمن وصفته تحولت إلى ردود فعل عنيفة ولم تعالج أسباب الأزمة ولم تساعد دول جنوب شرق آسيا على الخروج من الأزمة .
3. لقد طالب الصندوق دول جنوب شرق آسيا جراء تغيرات في قوانين العمل، وقانون البنك المركزي وفتح باب الملكية للأجانب في المؤسسات المالية المحلية. وهي أمور تمس السيادة الوطنية، وقد أثارت هذه المطالب غضباً رسمياً وجماهيرياً واسع النطاق .
4. أن إجراءات الصندوق قد عكست البعد الإيديولوجي للأنظمة الرأسمالية وعكست إلى حد كبير هيمنة الدول الصناعية الكبرى عليها. وأن بعض الإجراءات التي يطالب الصندوق الحكومات الآسيوية تطبيقها قد تكون في الأمور البعيدة وخاصة التخلي عن نظم الرقابة الحكومية وفتح باب الملكية للأجانب في المؤسسات المالية الحكومية دون حدود.
5. أن الصندوق استغل الظرف المناسب لدول جنوب شرق آسيا واستغل حالة الضيق القائمة في تلك الدول وراح يفرض سياساته وقراراته التي تعكس مصالح الدول الرأسمالية، ومثل هذه الإجراءات لا تكون مقبولة في الظرف الاعتيادي لأنها لا تخدم الدول المفترضة وتمس بسيادتها.

ويرى فريق من الاقتصاديين في ضوء فشل سياسات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة الآسيوية أن الدول الجديد للصندوق ينبغي أن يكون في الاتجاهات الآتية:

1. يرى البعض أن الصندوق يجب أن ينسحب من دور المقرض الأخير وان يترك الأمور للأطراف الخاصة الأكثر ضلوعاً في المشكلة لتجد بنفسها حلولاً للمشاكل المالية والنقدية القائمة، وان تتحمل هذه الأطراف الم التسوية التي يفرضها السوق .
2. في ضوء عولمة السوق وانفتاح الأسواق والحركات الحرة لرؤوس الأموال الأجنبية الساخنة ينبغي على الصندوق إيجاد نظام إنذار مبكر، خاصة وأن الأزمات باتت عالمية في نطاقها تتخطى الحدود .
3. أن هناك حاجة ماسة لوجود جهة تقوم بالدور الذي يعيد الاستقرار النقدي في الأسواق والذي هو شرط تعتمد عليه عمليات التبادل الاقتصادي ، ولقد فشل الصندوق في تأمين هذا الشرط عبر تاريخه الطويل.
4. هناك حاجة إلى إعادة النظر في سياسات الصندوق وتحسين إجراءاته وتخفيف مشروطيته فهناك حاجة لإيجاد وسائل لإبقاء المقرضين، واستمرار إقراضهم، وليس إنقاذهم وخروجهم . وهناك حاجة لتخفيف الأعباء عن الفقراء والإبقاء على قوانين الرعاية الاجتماعية التي تمس حياة هؤلاء الفقراء .

وفي ضوء الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا وفي ضوء الأزمات المالية التي أصابت الكثير من دول العالم ، فان الدول العربية وخاصة تلك "المؤمنة" بسياسات الصندوق باعتباره العصى السحرية التي تنقذها من أزماتها ومن اختلالاتها . أن تعيد النظر بثقتها ببرامج الصندوق قبل فوت الأوان وقبل أن تكون كلفة الانفصال عالية جداً، وعلى هذه الدول أن تقف عند **التساؤلات الآتية:**

1. مدى مقدرة الصندوق وأساليبه لمواجهة الأزمات ومنع حدوثها والإنذار بحدوثها والوقوف على الأسباب التي أدت إليها ؟
2. مدى ملاءمة شروط الصندوق وبرامجه ووصفته الأبدية في إعادة التوازن والاستقرار المالي والنقدي عند حدوث الأزمات .
3. مدى قدرة الصندوق على التخلي عن شروطه الخاصة بالضمان الاجتماعي وتخفيف الأعباء عن الطبقات الفقيرة .
4. مدى قدرة الصندوق على زيادة فاعلية الوظيفة الرقابية له على سياسات الدول الرأسمالية الكبرى التي لها تأثير كبير في المجالين النقدي والمالي وخاصة التدفقات الرأسمالية وحركات رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة .
5. مدى قدرة الصندوق على إشراك الدول النامية في اتخاذ القرار الاقتصادي الخاص باقتصاداتهم .

نستنتج من التحليلات أعلاه أن محصلة تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي في أن تدخل الدول النامية في منافسة غير متكافئة مع الأجهزة الإنتاجية في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تسيطر على السوق الدولية وتتمتع بإمكانيات اكبر مالياً وتكنولوجياً واحتكارياً ، وهي إمكانيات تفقد المنافسة جوهرياً ويكون من شأنها في النهاية الكف عن الإنتاج في الاقتصاد المتخلف والاستيراد بتكلفة ارخص من الدول المتقدمة والقبول بالاستمرار في أداء دور الاقتصاد التابع في السوق الدولية . وإذا كان من شأن النتائج السابقة أن تأخذ بعض الوقت قبل أن تظهر بوضوح فان نتائج سياسات الصندوق على مستوى المعيشة في دول العالم الثالث تكون نتائج مباشرة وفورية تتراوح بين الإحساس بوطأة ارتفاع الأسعار مع تجميد الأجور النقدية (أي تخفيض الأجور الحقيقية) وعدم استيعاب الأعداد الهائلة من العاطلين فضلاً عمن يتم الاستغناء عنهم في إطار برامج التكيف .

والمثير للانتباه في هذا الصدد هو ازدياد التنسيق والتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لغرض برامج التكيف الهيكلي على دول العالم الثالث طبقاً لصيغ تكاد تكون واحدة .

بذلك تتضح الهوة بين ما تتطلع إليه شعوب العالم الثالث وما يستهدفه صندوق النقد الدولي كأداة لرأس المالي الدولي تتسم ممارساتها بالسعي الدائم لتوسيع السوق الدولية وضمان بقاء الدول المتخلفة في إطار هذا السوق كأجزاء تابعة يتم نهب ما تنتجه من فائض ويتحدد هيكلها الإنتاجي ابتداء من رؤية وحاجات السوق الدولية مع كل ما يعينه ذلك من إفقادها القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة المعبرة عن تطلعاتها.

وهنا تتضح الحاجة إلى البديل وهو بديل يصعب توفيره في الأجل القصير ويستحيل وجوده دون موقف جماعي من دول العالم الثالث.

وإلى أن يتحقق ذلك سيظل الصندوق محلاً للنقد من شعوب العالم الثالث بل ومن كثير من الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى. إلا انه من مركز القوة سيطور آلياته التي تحقق في النهاية المصالح الذي يعمل لحسابها. لقد بات صندوق النقد الدولي سيء الصيت فعلاً وبعد الأزمات التي أصابت أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وروسيا تعالت الأصوات المطالبة بإصلاح سياسات صندوق النقد الدولي حيث باتت تلك السياسات على مواكبة لروح العصر ولمرجعيات اقتصاد نهاية القرن .

وتكمن المشكلة في الصندوق انه لازال متخذ إجراءات موحدة وبمشروطية عالية لمواجهة طلبات البلدان النامية وتحت ضغوطها يقرر التسهيلات التي يمنحها أو لا يمنحها للبلدان النامية بغض النظر عن تصحيح المسار التنموي لاقتصاد البلد النامي وبغض النظر عن طبيعة المشاكل التي يعاني منها ذلك البلد .

لا يمكن النظر إلى صندوق النقد الدولي باعتباره مجرد مؤسسة مالية تتولى تقديم العون المالي والمشورة الفنية إلى الدول الأعضاء في إطار اهتمام "مجرد"

باستقرار أسعار الصرف والمدفوعات الدولية ولكن يتعين النظر إلى الصندوق باعتباره إحدى مؤسستين دوليتين مع (البنك الدولي) أقيمنا في وقت محدد لتلعبا دور معينا في الاقتصاد الدولي يتناسب والتطورات التي طرت عليه في فترة ما بين الحربين العالميتين بصفة عامة وبعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة وبذلك تم إنشاء صندوق النقد الدولي في 1944 كآلية جديدة .

لقد أصبح اللجوء متكرراً من دول العالم الثالث إلى صندوق النقد الدولي ليس فقط للحصول على تحويل مباشر منه ولكن أيضاً وبالأهم للحصول منه على ما يسمى " شهادة حسن السيرة والسلوك " تتيح للدولة المعنية إمكانية التقدم للحصول على قروض جديدة من حكومات وبنوك الدول الرأسمالية المتقدمة مستندة إلى الشهادة التي حصلت عليها من الصندوق وفي هذه الدولسة سوف نركز على الاتجاهات الرئيسة لوصفة الصندوق وأبعادها الإيديولوجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية. وبداية نقول ودون تردد بان سياسات الصندوق قد فشلت في بناء نظام نقدي دولي يعتمد على علاقات نقدية دولية والمشكلة الرئيسية هي أن الصندوق لم ينشأ لخدمة البلدان النامية التي كانت خروج الصورة تماماً عند إنشائه فلصندوق انشأ لخدمة الدول الرأسمالية وليس لمواجهة مهام التنمية وإعادة توجيهها في البلدان النامية .

خامساً: قراءة كنزية في نماذج وسياسات صندوق النقد الدولي:

قام الاقتصادي البريطاني مايناره كنز بدور رئسي في الجهود التي أسفرت عن إنشاء صندوق النقد الدولي على اثر المؤتمر النقدي والمالي الذي عقدته الأمم المتحدة في بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 في إطار جهد عالمي لإعادة أعمار أوروبا ومحاربة الأزمات الاقتصادية كأزمة الثلاثينات وقد قدم كينز تفسيره الاقتصادي للازمة مؤكداً أن عدم كفاية الطلب الإجمالي كان السبب في الأزمة الاقتصادية العالمية ، وأن بإمكان الدولة التدخل لتنشيط الطلب من خلال بعض التدابير . وأضاف كينز انه إذا تبين أن السياسة النقدية غير فعالة

فيمكن للدولة أن تتدخل عن طريق السياسة المالية (سياسة الموازنة) أما أن تزيد من نفقاتها وأما أن تخفض الضرائب . وكان ولا يزال تفسير كينز بشأن تدخل الدولة والسياسة المالية صحيحاً عندما تكون قوى السوق غير قادرة على العودة سريعاً بالاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل بقواها الذاتية (اليد الخفية).

وضمن هذا التوجه كلف صندوق النقد الدولي بتوجيه من كينز بممارسة ضغوط دولية على الدول التي لا تبذل جهوداً في سبيل الحفاظ على الطلب الإجمالي. وأعطيت صلاحيات للصندوق لتقديم قروض لتلك الدول التي لا تتمكن من تنشيط الطلب الإجمالي في إطار مواردها الاقتصادية وبوسائلها الخاصة.

وعليه فان سياسة صندوق النقد الدولي كانت بتوجيه من كينز سياسة توسعية بالنسبة للدول التي تعاني من أزمات وانكماش اقتصادي .

أن توجه صندوق النقد الدولي بحسب توصيات كينز ينبغي أن ينصب على تدخل الدولة لسد نواقص السوق ، وعلى دور الدولة في خلق فرص عمل . والملاحظ أن سياسات الصندوق اليوم تعني بحرية الأسواق حيث ابتعد الصندوق كثيراً عن الرؤية الكنزية مما جعل سياساته تتصف بالعبثية والعقوق تجاه توصيات كينز والذي بفضل إصراره تم إنشاء الصندوق.

وإذا كانت النماذج البالية التي يفرضها اليوم خبراء الصندوق على الدول النامية موضوع تسلية داخل أروقة الصندوق ودهاليز اقتصاد العولمة، فإنها قد أمست غير ملائمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية وغير ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر.

وتتجلى العبثية في سياسات صندوق النقد الدولي في نظرته إلى البطالة كإحصائية، ولا يهم الصندوق كون معدلات البطالة العالية هي نتيجة سياساته الرامية إلى محاربة التضخم وسياساته التقشفية التي لا مبرر لها. لاشك أن خبراء صندوق النقد الدولي يعانون من وسواس التضخم والأغرب من ذلك أن وسواس التضخم الذي يعاني منه خبراء صندوق النقد الدولي جعلهم يتناسون

الآثار الاجتماعية لارتفاع معدلات البطالة والآثار الاجتماعية لسياسة التقشف التي يوصون الدول النامية بإتباعها، وهو ما يعانيه الاقتصاد العالمي اليوم .

والملفت للنظر أن خبراء الصندوق عندما يزورون الدول النامية التي تلجا إلى الصندوق لطلب المساعدة يفرضون سياسات ذات مقياس كوني من فوق غرف فنادقهم ذات الخمس نجوم دون أية مراعاة لانعكاس تلك السياسات على الطبقات الفقيرة الذين تتذمر حياتهم بفعل هذه السياسات البالية .

لذا فان الذين تفرض عليهم تلك السياسات والنماذج البالية يشاهدون تزايد معدلات البطالة ويشاهدون ارتفاع الأسعار ويشاهدون زيادة حالات الفقر وتعمق اختلالات اقتصادهم دون أن يكون لهم أي رأي فيها .

العبثية في سياسات الصندوق قد انتشرت وبات خبراء الصندوق لا يهمهم مشكلة الفقر المتفاقمة بقدر ما يهمهم قيام الدولة المدينة بتسديد ديون المالية التي عليهم وقيامها بتحرير أسواقه بما يتفق وأيديولوجية السوق . ولعل اخطر ما في السياسة العبثية للصندوق هو اقتران سياسة الإقراض بفتح الأسواق فالدول التي لا تستجيب لسياسة الصندوق في تحرير الأسواق والخصخصة تحرم من القروض قطعاً . هذه هي الديمقراطية الجديدة في اقتصاد العولمة والمتمثلة في التعصب الأعمى للأسواق ولتحريرها وللسياسة التقشفية وللسرعة في التخصصية ومشروطية صندوق النقد الدولي .

أن سياسة صندوق النقد الدولي بشأن التضخم شديدة الحساسية، فالصندوق إضافة إلى مراقبته للدول التي يقدم لها المساعدات لكي لا تعيش فوق إمكانياتها الاقتصادية لفترات طويلة، لان العيش فوق الإمكانيات الاقتصادية لأي بلد نامي يعاني من مشاكل يولد صعوبات جمة على المدى البعيد . فإذا أنفقت الدولة أكثر من وارداتها (إيراداتها من الضرائب والمساعدات والإيرادات التصديرية الأخرى) فغالباً يحصل التضخم خصوصاً إذا قام البلد النامي بتغطية عجزه بطبع أوراق نقدية جديدة أن هذا التحليل صحيح في إطاره النظري

والتطبيقي ، ولا يوجد خلاف مع الصندوق في هذا التحليل، ولكن الصندوق يبالغ في التركيز على التضخم هاملاً الجوانب الأخرى لأداء الاقتصاد الكلي . وخاصة معدل النمو ومعدل البطالة . فقد لا يعاني اقتصادا من معدل عال للتضخم ولكنه بلا نمو ويعاني من معدلات بطالة عالية. وقد يعاني بلد ما من تضخم ولكن معتدل مع معدلات مقبولة للنمو ولا يعاني من معدلات بطالة عالية. ومع هذه الحقائق فلازال خبراء الصندوق يعانون من وسواس التضخم.

وعليه فان الخوف من التضخم ينبغي أن ينجم فقط عندما يكون من نوع التضخم المفرط، إذ أن مثل هذا التضخم يتبعه معدلات نمو ضعيفة وهذا يؤدي بدوره إلى بطالة كثيفة. ولكن البطالة الكثيفة قد تتولد من السياسات التقشفية التي يفرضها الصندوق مع بقاء معدلات التضخم عالية. وبذلك تكون سياسات الصندوق في معالجة التضخم المفرط من خلال السياسات التقشفية قد زادت من معدلات البطالة وفشلت في تحقيق أهدافها .

أن سياسات الصندوق لا تعير أهمية لمعدلات البطالة طالما أن اقتصاد الدولة يتميز بالموازنة والتضخم فيه تحت السيطرة . أن السياسة الاقتصادية التي تهمل البطالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن وصفها بالسياسة الناجحة، وهنا يكمن إخفاق سياسات الصندوق وعبثيتها .

وبالنسبة لسياسة الصندوق أن مؤشر الخطر في اقتصاد أي دولة نامية يبدأ عندما يعاني ذلك الاقتصاد من عجز كبير ومعدل تضخم متزايد .

وبالإضافة إلى ذلك فان الدول التي تقترض من الصندوق لا يمكنها استخدام المال المقترض أو أي جزء منه إلا بموافقة الصندوق. وتأتي مشروطية استخدام المال المقترض تحت مسمى(المسئولية المالية).

أن هذه السياسة تنقص من السيادة الوطنية . فلماذا تطلب الدول ذات السيادة موافقة الصندوق على استخدام جزء من القرض الذي حصلت عليه من الصندوق لبناء المدارس أو الطرق أو مشاريع الصرف الصحي .... الخ. أن سياسة

الصندوق هذه قد تكون مبررة ومقبولة إذا كان استخدام المال المقترض يدفع الدولة التي حصلت على القرض لتعريض قدرتها على الوفاء بديونها إلى الصندوق للخطر .

أن العبثية في سياسة الإقراض التي يمارسها الصندوق تتجلى كذلك في اعتبار الصندوق أن من واجب الدول التي حصلت على قروض الصندوق أن تطلب موافقته على كل ما له علاقة بالقرض، وإذا لم تفعل ذلك فان الصندوق يقوم بتعليق القرض .

أما السياسة المصرفية تقوم على إلزام الدول التي تلجا إليه لطلب المساعدة بتجزئة المصارف الرئيسية إلى مصارف صغيرة. والملاحظ أن هذه السياسة تسير في عكس الاتجاه الاقتصادي العالمي، حيث تقوم كبريات المصارف والمؤسسات المالية بالاندماج. وهذا الاندماج يمكن هذه المؤسسات المالية الكبرى المندمجة بسحق المنافسة في البلد الذي تدخله. أن السياسة الاستعمارية الجديدة للصندوق وثيقة الصلة بتمكين المؤسسات المالية الكبرى في سحق المنافسة المحلية. أية عقلانية في سياسة مصرفية تلزم الدول النامية بتجزئة مصارفها الرئيسية لتمكين المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية في سحق المنافسة في البلد في البلد النامي؟

والعبثية الأخرى في السياسة المصرفية للصندوق والتي تفرض على الدول النامية تتمثل في مطالبته تحرير الأسواق المالية وترك قوى السوق تحدد معدل الفائدة بحرية. والمفارقة في هذه السياسة العبثية أن الولايات المتحدة وأوربا لم تقدم على هذه الخطوة قبل السبعينات مع ما وصلت إليه من تقدم آنذاك، ويوم كانت أسواقها وأنظمة الرقابة عليها غاية في التطور قياساً بحال الأسواق المالية في الدول النامية والتي يطالبها الصندوق بتحرير هذه الأسواق.

وعليه لم يكن الصندوق معنياً بعواقب السياسة التقشفية والسياسة الاقراضية والسياسة المصرفية وارتفاع معدلات البطالة وعواقب وسياسة تحرير الأسواق المالية مادام هناك سيطرة على التضخم وموازنة في الميزانية .

أن هوس الصندوق باقتصاد السوق الحر جعلته يتناسى أن الأسواق في معظم البلدان النامية غير موجودة، وإذا وجدت فإنها تعمل بصورة ناقصة، ومشاكل نقص المعلومات والشفافية كثيرة جداً، ففي هذا الاقتصاد لا يمكن لاقتصاد السوق أن يعمل بكفاءة أن تعصب الصندوق للسوق الحر هي سياسة عبثية عندما تكون هناك نواقص في تلك الأسواق أو أن لم تكن موجودة أصلاً وما يريده الصندوق هو اقتصاد سوق بلا مؤسسات سوق.

أن كينز الذي أصر على إنشاء صندوق النقد الدولي لو كان حياً لسوف يرفض سياسة الصندوق القاضية بتمويل العجز حفاظاً على الاستخدام الشامل، بمعنى أن كينز يرفض سياسة تمويل العجز حفاظاً على الاستخدام الشامل. أما قضية خطاب النوايا فانه غالباً يظهر في الإعلام وكأنه صادر من الحكومة المدينة وفي حقيقة الأمر أن خطاب النوايا وكل ما فيه هو من أملاك صندوق النقد الدولي.

ومما زاد من عبثية سياسات صندوق النقد الدولي، أن مهام الصندوق قد توسعت وشملت دوائر اقتصادية هي أصلاً خارج اختصاصاته. أن اختصاصات صندوق النقد الدولي تتركز حول الاقتصاد الكلي، ولكنه الآن منشغل بقضايا التخصصية والإصلاح البنيوي وأسواق العمل وتحرير الأسواق المالية. وغيرها.

ولعل اعتى أنواع الدكتاتورية في سياسات صندوق النقد الدولي هي تلك المتمثلة في فرض سياسات التقشف دون إعطاء أي حرية للبلد النامي طالب المساعدة بمناقشة آثار تلك السياسات التقشفية خوفاً من قيام الصندوق بحجب التمويل عنهم ومنع المؤسسات المالية الخاصة الأخرى بتقديم القروض لذلك البلد النامي لمجرد مناقشته الصندوق حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التقشف التي يفرضها الصندوق.

والكلمة التي يطلقها الصندوق على البلد النامي الذي يطلب مساعدة الصندوق ويناقش شروطه التقشفية هي وصف ذلك البلد بكونه (أوف ترك)، أي

خرج عن طريق الصندوق ويجب إيقاف التمويل عنه. وإذا أعلن الصندوق انقطاع المفاوضات بسبب مناقشة البلد المدين لسياسة التقشف فان ذلك يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وامتناع الممولين من المؤسسات الخاصة بتقديم التمويل المطلوب، أي الانسحاب الكامل للأموال الخاصة. تحت هذه الشروط والظروف القسرية يقدم الصندوق قروضه إلى الدول النامية.

ومما يزيد من سلطوية سياسة صندوق النقد الدولي أن المانحون مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية تشترط موافقة الصندوق لتقديم مساعدتهم.

لذا فان مشروطية الصندوق هي نوع من الدكتاتورية الاقتصادية التي يفرضها الصندوق على البلد طالب المساعدة. وهذه المشروطية تحول القرض إلى سلاح سياسي، حيث يقوم الصندوق بتقسيط القرض إلى أقساط ويربط إعطاء كل قسط بالمشروطية التي يفرضها بشأن تحرير الأسواق أو بشأن برامج التخصصية وبرامج الإصلاح البنيوي وإزالة العوائق أمام التجارة والاستثمارات. أن هذه السياسة سياسة قسرية ليس بوسع البلد طالب المساعدة من الصندوق سوى قبولها.

أن هذه الشروط التي لا حصر لها مرتبطة برزنامة زمنية إلزامية لا يمكن تجاوزها ويجب تطبيقها دون أية مرونة أو تحريف وهناك مسألة شائكة في مشروطية الصندوق انه يفرض على الدول النامية أن يكون لها بنوك مركزية مستقلة تركز اهتمامها على التضخم، في حين أن البنوك المركزية يجب أن تركز اهتمامها على مشكلة التضخم والنمو والاستخدام والاستقرار الاقتصادي .

أن مشروطية صندوق النقد الدولي إضافة إلى صفتها الاستبدادية وتوليدها الضغينة لدى شعوب البلدان النامية، فإنها لم تولد النمو الاقتصادي كما أن نتائج هذه المشروطية فيما يخص تحرير الأسواق المالية والتخصصية والموازنة التقشفية كانت في غاية السوء.

لقد كان الصندوق ولا يزال يدافع عن مشروطيته تحت ذرائع فصل السياسة عن الاقتصاد وإبعاد دور الدولة السياسي في التدخل في الشئون الاقتصادية، ولكننا من جانب آخر نرى أن الصندوق يمنح قروضه على أسس سياسية وأيديولوجية . أن السياسة تلعب درراً كبيراً في منح قروض صندوق النقد الدولي. أن الصندوق يحاسب الدول النامية عن تدخلها السياسي في الشئون الاقتصادية ويغمض عينيه عن القرصنة والقسرية السياسية في فرض مشروطياته. أن مساندة الصندوق للتخصيص ولتحرير الأسواق المالية ولإطلاق حرية الأسواق في تحديد أسعار الفائدة وإلغاء الدعم. كل ذلك مرتبط بقضايا سياسية وإبعاد إيديولوجية تروج للفكر الرأسمالي العالمي.

أن سياسات صندوق النقد الدولي وشروطه لا تستهدف فقط طبيعة هذه الشروط ووسائل فرضها، ولكن أيضاً كيفية إعدادها وإذا كانت هذه المشروطية قد ولدت ضغينة وأدت إلى أن تصبح سياسات الصندوق مغضوب عليها من قبل شعوب العالم النامي، فهي من جهة أخرى لم تولد النمو الاقتصادي المطلوب. أن الأموال التي يقدمها صندوق النقد لتحرير أموال تستخدم لسد المديونية انه اقتصاد سيء بحق .

أن هذه المشروطية إضافة إلى قيامها على فكرة الاستبدالية وعدم تحفيزها للنمو، فإنها ألزمت الدول النامية بتحرير أسواقها وإتباع سياسة تقشفية دفعت اقتصادات الدول النامية لدفع تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

أن المطلوب إصلاح سياسات الصندوق لجعل البلدان النامية تسهم في صياغة السياسات التي ستطبق عليها وفي صياغة إستراتيجية تنميتها مع إعطاء سياسات الصندوق الأهمية الكبرى لأنشطة الرعاية الاجتماعية والتنمية المستدامة والفقر والأمن البشري .

أن الصندوق مطالب كذلك بإعطاء مزيد من الحرية للدول للوصول إلى المعلومات ومطالب بشفافية اكبر في عملية صنع قراراته وان لا يخفي ما يجري في المفاوضات التي تهم اقتصادات الدول النامية.

لقد آن الأوان لوضع أداء المؤسسات الاقتصادية الدولية تحت الرقابة في أدائها وفي عملية صنع قراراتها، أنها أي المؤسسات الاقتصادية الدولية يجب أن تخضع لمسئولية المجتمع المدني في مراقبة تصرفتها، أما حق التصويت في المؤسسات الاقتصادية الدولية فيجب أن يعاد النظر فيه كلياً، لان البلدان النامية لا صوت لها في هذه المؤسسات، ويجب أن يكون التصويت في هذه المؤسسات على غرار التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

يجب أن يعيد الصندوق النظر في سياساته التي تترك البلد النامي اشد فقراً وتحمله من الديون ما لا يتحمله اقتصاده من أغناء طبقة النخبة في البلد النامي من الموالين لسياساته.

أن الاقتصاد السيئ لسياسات الصندوق لم تعد مقبولة من قبل الدول النامية.، وهذا ما عبرت عنه قمة دول الجنوب الأولى المنعقدة في كوبا عام 2002 وقمة الجنوب الثانية المنعقدة في الدوحة عام 2005 وهذا ما برهنته الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة.

لقد آن الأوان لكي يدرك الصندوق أن التعصب لاقتصاد السوق قبل اكتمال مؤسساته سياسة اقتصادية سيئة. لقد آن الأوان لخبراء الصندوق لإعادة قراءة أطروحة ادم سميث القائلة (بان الأسواق تؤدي بحد ذاتها إلى نتائج فعالة) في ضوء النتائج التي توصل إليها عدد من حاملي جائزة نوبل للاقتصاد، تلك النتائج التي تؤكد بان الأسواق لا تعمل بكفاءة إلا تحت ظروف وشروط معينة وأن نواقص السوق وعدم اكتمال مؤسساته تحول دون عمل الأسواق بكفاءة .

وعليه فان خبراء الصندوق عليهم الرجوع إلى هذه الأطروحات وأطروحات ستينغلتز الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد القائلة متى كان الإعلام ناقصاً أو كانت الأسواق غير مكتملة لا يكون التوازن التنافسي في حالته المثلى .

سادساً: صندوق النقد الدولي وإخفاقات السياسات المستوحاة من الإيديولوجية:

كان صندوق النقد الدولي حسب مفهومه الأصلي (الأول) مرتكزاً على مبدأ أن الأسواق لا تعمل جيداً أي أنها تفضي إلى بطالة وغير قادرة على توفير الأموال اللازمة للنهوض الاقتصادي، وعليه أنشئ صندوق النقد الدولي لضمان الاستقرار الاقتصادي وللحيلولة دون حصول أزمة جديدة في الاقتصاد العالمي من خلال حمل الدول والضغط عليها لإتباع سياسة نقدية توسعية (زيادة الإنفاق ونقص للضرائب أو خفض معدلات الفائدة) .

لقد تغيرت اليوم سياسات صندوق النقد الدولي فقد أمس البطل المتعصب لهيمنة السوق وهو اليوم يضغط على الدول لتمارس سياسة تقشفية ، ولا يزود الدول بالقروض إلا إذا مارست هذه السياسة (خفض العجز- زيادة الضرائب – تخفيض الإنفاق- إلغاء أو تقليص الدعم- رفع معدلات الفائدة). ومثل هذه السياسات تزيد من حالة الانكماش لاقتصادي وتزيد من البطالة. وهنا يقول ستغلتز انه لابد وأن يرتعش كنز وهو في قبره إذ يرى كيف أمس الولد الذي انجبه .

لقد أمس صندوق النقد الدولي المدافع الأول عن إيديولوجية التعصب الاعصى للسوق الحرة، وأمس يفرض سياسة التقشفية على البلدان المدنية الفقيرة التي هي بأمس الحاجة إلى القروض. لقد بلغ الأمر صندوق النقد الدولي الجديدة أنه بات يرى أن سياساته التقشفية علاجاً لمشاكل اختلالات البلدان النامية وسياسات التعصب الأعمى لإيديولوجية السوق الحرة .

فالصندوق لم يفعل ما كان يفترض أن يقوم به، تقديم قروض للدول التي تعاني من انكماش لتجاوز أزمة انكماش اقتصادها وحتى يتاح لها العودة إلى الاستخدام التام .

أن الكثير من السياسات التي أوصى بها صندوق خاصة تحرير أسواق الرساميل بسرعة وقبل الأوان قد أسهمت في عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي . ومنذ الثمانينات ظهر مفهوم توافق واشنطن ليروح للسياسات الاقتصادية الصالحة للدول النامية وهو التوافق بين ص ن، النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية حول طبيعة هذه السياسات وأهدافها .

لقد أكدت سياسات توافق واشنطن على تحرير الأسواق المالية دون أي دليل على أن هذا التحرير له تأثير ايجابي على النحو الاقتصاد بل أن الواقع اثبت أن هذه السياسة غير ملائمة للبلدان التي هي في بداية تحولها لاقتصاد السوق ولازالت في طور بناء مؤسساتها المالية والنقدية .

كما أن سياسات توافق واشنطن القائمة على أكراه الدولة على تحرير تجارتها بسرعة (التحرر السريع للتجارة) لم تكن فعالة ولم تؤدي إلى مفاعيل ايجابية على النمو الاقتصادي .

أكراه البلدان النامية على الانفتاح أمام منتجات مستوردة ذات قدرة تنافسية عالية أدت إلى تحطم الصناعات الوطنية وإلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة بل أن سياسات صندوق النقد الدولي الانكماشية أدت إلى فرض معدلات فائدة عالة حالت دون تنشيط الاستثمار ودون خلق وظائف جديدة .

وبما أن تحرير التجارة تم في معظم البلدان النامية بسرعة طبقاً لمشروطية توافق واشنطن، فان الذي فقدوا وظائفهم سقطوا في هاوية الفقر والعوز بسبب عدم وجود أنظمة الاجتماعي والتي كان من الواجب إقامتها قبل تحرير التجارة .

وعليه فان إطلاق الحرية الاقتصادية والتعصب الأعمى لإيديولوجية السوق الحرة والسرعة في التخصيص والسرعة في تحرير أسواق الرساميل والسرعة في تحرير التجارة لم يجلب جبالاً في السلع والتي يدخل البلدان التابعة الفردوس الاقتصادي. بل أن هذه السياسات فأقمت البؤس .

ولابد من التأكيد انه من الظلم أن يطلب من الدول النامية التي لازالت سلعها لا تمتلك قدرة تنافسية عالية أن يفتح أسواقها للسلع الأجنبية ذات القدرة التنافسية العالية ومن الظلم الطلب من الدول النامية تحرير تجارتها قبل إقامة أنظمة للرعاية الاجتماعي ومن الظلم أن يطلب ثم الدول النامية التي يعمل نظامها المصرفي بالكساد تحرير أسواقها المالية .

أن صندوق النقد الدولي يفرض سياسات اقتصادية مغلوطة على البلدان النامية، وهو غير معني بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تلك السياسات المغلوطة .

أن هذه السياسات لم تجلب النمو القوي لان البلدان النامية خضعت قطاعها العام بطريقة أدت إلى نهب الأصول عن طريق التجسسية وفتحت الأسواق بسرعة مبالغ فيها أمام المنافسة وتم تحرير أسواق المال قبل إرساء مؤسسات مالية قوية هذه السياسة أدت إلى عبثية والملاحظ أن تحرير التجارة لم يتم في اليابان وفي الصين إلا مؤخراً .

وتحرير الأسواق المالية أي ترك السوق تقرر سعر الفائدة بحرية لم تقدم عليه أمريكا وأوروبا الغربية قبل السبعينات .

إذاً لماذا يطلب منا اليوم تطبيق هذه السياسات ونحن لم نصل فأوصلته تلك البلدان عند تطبيقها تلك السياسات في حينه .

أن تحرير القطاع المالي في البلدان التي تميز قطاعها المصرفي بالتخلف وتحرير التجارة في البلدان التي لا تملك قدرة تنافسية في أسواقها ... ينذر بعواقب عبثية .

أن سياسات التخصيص السريع وتحرير التجارة السريع وتحرير أسواق المال بسرعة باتت سياسات اقتصادية بالية لا تتمكن البلدان النامية من تصحيح اختلالاتها .

أن الصندوق بات لا يسلف البلدان النامية أموالاً إلا بعد فرض سياساته على تلك الدول، وهي سياسات انكماشية تدفع الاقتصاد نحو مزيد من الانكماش وإلى وضع اقتصادي أسوء .

ففي مجال سياسة التخصص فلابد من توافر شروط هامة لكي يسهم التخصص في تنمية الاقتصاد وأول هذه الشروط:

- عدم السرعة في التخصيص قبل إقامة أنظمة الضمان .
- أن يكون التخصص ضمن فلسفة اقتصادية محددة .
- أن يكون جزء من برنامج إصلاح اقتصادي متكامل .
- أن لا يؤدي إلى نهب الأصول والعبثية .
- أن لا يؤدي إلى تدبير وظائف قبل خلق وظائف جديدة .
- حل مشاكل المنافسة والتنظيم .

فقدان هذه الشروط أدى إلى إخفاق سياسات التخصص في معظم البلدان النامية .

أما بشأن سياسة التوظيف الخارجي الأجنبي كما تدعي الكتب المدرسية أن هذه السياسات :

- تولد النمو .
- تجلب الابتكارات وتساعد على نقل التكنولوجيا .
- تجلب معها خبرة تقنية .
- تخلق إمكانات جديدة للاستخدام .
- الوصول إلى مصادر التمويل .

ولكن هذه الاستثمارات

1. تقضي على منافسيها المحلين .
2. معفاة في المحتوى المحلي للاستخدام .
3. استخدام القدرة الاحتكارية لزيادة الأسعار .

4. تقضي المنافسة الأجنبية في مجال الخدمات على شركات التأمين وعلى المصارف المحلية .
5. قد تكبر هذه الاستثمارات بحيث تتحكم بالاقتصاد الوطني وخياراته الاقتصادية.

وعليه لكي يكون هناك اقتصاد سوق فعال لابد من وجود أسواق تنافسية وإعلام اقتصادي فالأسواق غير تنافسية والإعلام البعيد عن الكمال يفضي إلى اقتصاد سوق فعال .

وإذا تمت السرعة في التخصص. وتمت السرعة في تحرير التجارة. وتمت السرعة في تحرير أسواق المال مع اقتصاد سوق غير فعال فالنتائج كارثية وعبثية .

وأخيراً نقول أن سياسة إلغاء دعم الأسعار هي سياسة اجتماعية سيئة وسياسة اقتصادية سيئة. وأن سياسة الإفراط في التقشف تدفع البطالة إلى الارتفاع والبطالة ترتبط بتكاليف اقتصادية واجتماعية .

أن كينز الذي أنشئ الصندوق كان يعتقد أن الأسواق لا تعمل بكفاءة وعليه لابد من الضغط على الدول لإتباع سياسة اقتصادية توسعية (زيادة الإنفاق – تخفيض الضرائب – تخفيض معدلات الفائدة من أجل تنشيط الاقتصاد) وها هو الصندوق اليوم يلزم الدول بتابع سياسة تقشفية ولا يمنحها القروض أو يوافق على إعادة جدولة ديونها إلا إذا مارست سياسة تقشفية وخفض العجز زيادة الضرائب، رفع معدلات الفائدة ومثل هذه السياسات تسهم في زيادة وتعميق حالات الانكماش. وبات الصندوق البطل المتعصب لهيمنة السوق وهنا نقول أن كنز لابد تم يرتعش في قبره عندما يسمع كيف أمس الولد الذي أنجبه .

أن تطبيق سياستا اقتصادية مغلوطة مستوحاة من الإيديولوجية طرح هذا القدر من المشاكل كما أن السياسات الاقتصادية في إطار توافق واشنطن هي في اغلب الأحيان وثيقة الصلة بالمصالح التجارية والمالية للأسرة المالية الدولية .

لقد بات الهدف المركزي للسياسات الاقتصادية في إطار توافق واشنطن هو تمكين البلدان المتقدمة الدائنة من استرداد أموالهم .

أن خيبة العالم إزاء السياسات الاقتصادية المستوحاة من الإيديولوجية في إطار توافق واشنطن تبدو واضحة حينما تزداد حدة الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخول في البلدان التي تفرض عليها تلك السياسات .

أن النتيجة الواضحة لسياسات توافق واشنطن كانت في اغلب الأحيان أدت إلى تأمين منافع لأقلية صغيرة على حساب الغالبية الكبرى للاغتناء من حساب الفقراء . لقد أخفقت سياسات توافق واشنطن في أن تكون سياسات اقتصادية صالحة لان للسياسات الاقتصادية الكلية الصالحة مواصفات خاصة وهي صفة الكلية للاقتصاد أي أن هذه السياسات ترتبط بالأداء الإجمالي للاقتصاد

ويمكن التأكيد على خطأ سياسة الصندوق وتوافق واشنطن القائمة على التقشف والتعصب الأعمى للسوق والقائمة على السياسات الاقتصادية المستوحاة من الإيديولوجية ولعل أوجه الخطأ في هذه السياسات أن الصندوق لا يعتبر نفسه اليوم ممولاً للعجز حفاظاً على استخدام كما كان يريد كينز عندما أصر على إنشاء الصندوق بل أن الصندوق بات يطبق السياسات السابقة لكينز موقف التقشف في الموازنة عند حصول أزمة فهو لا يسلف البلد النامي ما لم يتقيد البلد النامي المقترض بأفكاره حول السياسة الاقتصادية الواجب التطبيق وهي دائماً سياسات تقييدية انكماشية تؤدي إلى انكماشات وما هو أسوء وإذا لم يتقيد البد النامي المقترض بهذه السياسات يقول عنه خبراء الصندوق أوف تراك خرج على الطريق فلا يوجد في نظر الصندوق إلا طريق واحد وأي خروج عن هذا الطريق يؤدي إلى خروج وشيك في السكة .

لقد أسفرت هذه السياسات عن نتائج سيئة في كثير من الأحيان وكان الصندوق والقائمين على سياسات توافق واشنطن يؤكدون على انه البلد النامي

عليه أن يتحمل بعض التكاليف في الأمد القصير على أمل تحسين الأوضاع الاقتصادية في الأمد الطويل .

ولكن تجاوب الدول النامية التي اتبعت هذه السياسات برهنت أن الأمد القصير استمر حتى صار أمداً طويلاً واستمر مع هذا الأمد تحمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية .

أن الصدمة الارتدادية ضد سياسات الصندوق وسياسات توافق واشنطن تستمد قوتها من ادارك ظاهرتين:

أولهما: الأضرار الجسيمة الناتجة عن تلك السياسات اقتصادياً واجتماعياً واستمرار تحمل هذه التكاليف في الأمد القصير البعيد .

ثانيهما: أن هذه السياسات مستوحاة من الإيديولوجية سياسات التعصب الأعمى للسوق والتحررية الاقتصادية الجديدة .

والبعد الإيديولوجي لهذه السياسات بات واضحاً وهو الربط بين هذه السياسات والقبول بالرأسمالية على الطراز الأمريكي وعلى البلدان النامية أن تقبل هذا الربط ولعل مرد الصدفة الارتدادية ضد هذه السياسات يتمثل في فشلها في مكافحة البطالة ومكافحة الفقر ولم تجلب الموعدة لسكان البلدان النامية التي ألزمت بتطبيقها كما أنها لم تنتج لها جبالاً من السلع الوطنية وإذا كانت هذه السياسات لم تجلب التنمية ولم تحد من الفقر والبطالة فإنها كذلك لم تجلب الاستقرار الاقتصادي بل أن البطالة والفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي من ابرز المفاعيل السلبية للسياسات الاقتصادية وحيدة الجانب المتبناة في إطار توافق واشنطن وهذه السياسات ولدت مشاكل مستعصية لتفكك الاجتماعي .

سابعاً: إخفاقات اقتصاد السوق الحر في ضوء سياسات صندوق النقد الدولي

مع نهاية أزمته الألفية الثانية وبداية أزمته الألفية الثالثة تسارعت التطورات الاقتصادية العالمية لتأخذ شكل هندسة جديدة للاقتصاد العالمي ، تمخضت هذه الهندسة عن اقتصاد جديد هو اقتصاد العولمة أو الاقتصاد العابر للحدود والعابر

لمقومات السيادة واقتصاد العولمة الذي يدار من قبل الشركات متعدية الجنسية ومراكز الرأسمالية العالمية والأسرة المالية الدولية واقتصاد العولمة يعبر عن تطور الرأسمالية من رأسمالية قائمة على اقتصادات متنافسة ومتمحوره على الذات وعلى سلطة الدولة القومية إلى رأسمالية مالية قائمة على النماذج الكونية وسلطة المؤسسات الاقتصادية الدولية ومصالح الأسرة المالية الدولية والشركات متعدية الجنسية وعلى إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق. وطبقاً لاقتصاد العولمة يتم تناول الرساميل والمنتجات والتكنولوجيا من فوق الحدود تجاوزاً وتخطياً لمقومات السيادة لسلطة دولة الأمة .

أن مرجعية اقتصاد العولمة هي إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق الحرة، تلك الإيديولوجية التي تعطل عمل علم الاقتصاد كعلم اختيار، كما أنها لا تؤمن بوجود أي نواقص للسوق، ولا تؤمن بالأسباب التي تجعل الأسواق لا تعمل بمثل الكمال الذي تدعيه النماذج التبسيطية لاقتصاد العولمة. وعليه فان اقتصاد العولمة يهمل حقيقة اقتصادية أثبتها العلم الحديث وهي أن الأسواق لا تعمل بكفاءة إذا لم يكن الإعلام كاملاً والمنافسة كاملة والأسواق تنافسية .

ونظراً لعدم وجود الإعلام والمنافسة الكاملين لابد للدولة أن تتدخل لتصحيح وسد نواقص الأسواق. أن اقتصاد العولمة الذي يقوم على إيديولوجية التعصب الأعمى لاقتصاد السوق الحر يفترض وجود إعلام ومنافسة كاملين، في حين أن المنافسة محدودة والإعلام بعيد عن الكمال في الدول النامية عموماً.

أن مرجعية اقتصاد العولمة المستوحاة من إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق الحر، تستند إلى فرضية اقتصادية خاطئة مفادها أن السوق تفضي إلى أكثر النتائج فاعلية وإلى التخصيص الكفؤ للموارد وليس هناك حاجة لتدخل الدولة في السوق لترشيد القرارات الاقتصادية بما فيها تلك القرارات النمو الاقتصادي. أن سياسات توافق واشنطن هي تلك السياسات الاقتصادية التي اتفقت عليها وزارة الخزانة الأمريكية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واليت يجب

تبنيها للتحول نحو اقتصاد السوق. ولقد فات خبراء اقتصاد العولمة انه إذا كانت الأسواق في قلب اقتصاد العولمة فالدولة أيضاً لها دور ايجابي في هذا الاقتصاد تؤديه لا لصالح مصالح الشركات متعدية الجنسية ولا لصالح مصالح مراكز الرأسمالية العالمية ولا لصالح مصلح الأسرة المالية الدولية بل لصالح من لا تمكن السوق من خدمتهم وتوفير الحماية لهم وسد حاجاتهم من السلع الأساسية وتوفير أنشطة الرعاية والأمن البشري والأمن الاقتصادي لهم .

كما أن مكافحة الفقر تستوجب تدخل الدولة ولا يمكن مكافحة الفقر طبقاً لنظرية اقتصاديات التداعيات . لقد اخفق خبراء اقتصاد العولمة في استنباط إيديولوجية تعتبر الدولة والأسواق في حالة تكامل، كما أخفقوا في إعادة اختراع دور الدولة لجعلها أكثر فاعلية وانفتاحاً في اقتصاد العولمة .

أن اقتصاد العولمة يحول دون بناء الأمن الاقتصادي لدول الجنوب عموماً لان اقتصاد العولمة يقوم على خليط عجيب من الإيديولوجية التعصب لاقتصاد السوق الحر والاقتصاد السيئ المستوحى من سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية وحيدة النمط ووحيدة القياس وهي التي يطلق عليها بسياسات توافق واشنطن – وهذه السياسات تفرض قسراً على البلدان النامية ضمن مشروطيات سياسات توافق واشنطن .

وعليه فالصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة تستمد قوتها من الأضرار الجسيمة التي خلفها هذا الخليط العجيب من الإيديولوجية والاقتصاد السيئ فإذا كانت مظالم الإيديولوجية تتجلى في المخاطر الجسيمة الناتجة عن أبعاد الدولة عن سد نواقص الأسواق وأبعادها عن عملية عقلنة وترشيد القرارات الاقتصادية وأبعادها عن اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الاقتصادي والأمن البشري والتنمية المستدامة، فان مظالم الاقتصاد السيئ أكثر خطورة لأنها نابعة عن سياسات المؤسسات الدولية التي تفرض قسراً على الدول

النامية كالمظالم الناتجة عن سياسات التخصيص وسياسات تحرير أسواق المال وسياسة تحرير التجارة .

فالنظام التجاري العالمي الذي تقوده منظمة التجارة العالمية يلزم الدول النامية بفتح أسواقها أمام سلع وخدمات واستثمارات الدول الصناعية المتقدمة تحت شعار حرية التجارة، ولكن في الوقت ذاته تستمر البلدان الصناعية المتقدمة بحماية أسواقها بطرق الحماية التقليدية أو بطرق الحماية الجديدة (معايير العمل، معايير البيئة، معايير المواصفات).

ومن شأن هذه السياسات أن تحطم الصناعات الوطنية وتزيد البطالة والانكماشات الاقتصادية، فضلاً عن أن هذه السياسات تجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراءً. وعليه فان مظالم النظام التجاري العالمي تتجلى في دفع البلدان النامية بإزالة حواجزها الجمركية في الوقت الذي تحتفظ فيه أسواق البلدان الصناعية المتقدمة بهذه الحواجز الجمركية .

ومن المظالم الرئيسية للنظام التجاري العالمي هو انه أغفل أن الدول الصناعية والحديثة التصنع تبت اقتصادها في ظل حماية حقيقية لصناعات ولم تحرر أسواقها إلا بعد أن اكتسبت قدرة تنافسية عالية كي تواجه المنافسة الخارجية .

وعليه فان التحرير السريع للتجارة وإكراه البلدان النامية على الانفتاح أمام منتجات ذات قدرة تنافسية عالية أدى إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة يأتي في مقدمتها فقدان أمنها التجاري وتحطيم منصاتها التجارية وتحطيم صناعتها الوطنية بسبب عدم قدرتها التنافسية على منافسة الصناعات الأجنبية.

أما المظالم الناتجة عن سياسات صندوق النقد الدولي فلا حصر لها فهناك المظالم والعواقب العبثية لسياسات الصندوق الخاطئة في معالجة الأزمات الاقتصادية التي تحدث في العالم والناتجة عن سياسات الصندوق أصلاً .

فعندما تحدث الأزمة الاقتصادية نتيجة سياسات التخصص والتحرير التي يوصي بها الصندوق، فان خبراءه يوصون بسياسات للموازنة مفرطة في التقشف

وسياسات نقدية تقييدية مفرطة في التأكيد على رفع سعر الفائدة ونتيجة هذه السياسات مزيد من تقليص الطلب الإجمالي ومزيد الانكماش الاقتصادي .

أن تطبيق نظريات اقتصادية مغلوطة من قبل صندوق النقد الدولي أدى إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة وأدى إلى تحمل فقراء البلدان النامية تكاليف اجتماعية واقتصادية باهضة لان النتيجة الحتمية لهذه السياسات مزيد من البطالة .

لقد فات خبراء اقتصاد العولمة أن وصفات هذا الاقتصاد لمعالجة الانكماش الاقتصادي من خلال سياسات التقشف (خفض العجز، زيادة الضرائب، تقليص الإنفاق، رفع معدلات الفائدة) غير صحيحة استتبعت بطالة كثيفة ولدت مشاكل مستعصية للتفكك الاجتماعي والسياسة الخاطئة الأخرى للصندوق هي سياسة الإقراض في وقف الأزمات. فالصندوق لا يسلف أموالاً ولا يمنح قروضاً للدول النامية إلا إذا تقيد البلد المقترض بسياساته الاقتصادية وتدابيره التقشفية . والتي تؤدي إلى انكماشات أو إلى ما هو أسوء.

كما أن إعادة جدولة الديون في نادي باريس لا تتم إلا بعد تلبية الدولة طالبة إعادة الجدولة لكل شروط الصندوق.

أن اقتصاد العولمة تؤمن بنظرية اقتصاد التداعيات التي لا وجود لها إلا في عقول خبراء الصندوق، ونظرية اقتصاد التداعيات تقول أن اقتصاد السوق يقود الاقتصاد نحو الفاعلية وتحفيز النمو الاقتصادي، وأن منافع النمو الاقتصادي تتساقط أخيراً كالشلال حتى تصل أكثر الفقراء فقراً دون الحاجة إلى تدخل الدولة، وإذا كانت محاربة الفقر على المدى الطويل تستوجب النمو الاقتصادي فهذا صحيح، ولكن على المدى القصير لابد من تدخل الدولة عن طريق أنظمة الرعاية الاجتماعية وغيرها من الأنشطة التي تساعد على تقليص حالات الفقر .

كما أن سياسات اقتصاد العولمة أهملت الأمن البشري والتنمية المستدامة ولم تبدي اهتماما بالفقر والتفاوت في توزيع الدخول وأنشطة الرعاية الاجتماعية، وقضايا البطالة والأجور ومستويات المعيشة . أن المفاعيل السلبية لهذه السياسات

قد أحدثت تآكل في الرأسمال الاجتماعي وعرضت الاقتصاد الكلي لعدم الاستقرار. كما أغفلت سياسات الصندوق بعض المبادئ الاقتصادية المتعلقة بأسلوب معالجة الانكماش والركود الاقتصادي الناتج عن عدم كفاية الطلب الإجمالي وإغفال دور الدولة في تنشيط الطلب الإجمالي من خلال السياسات النقدية التوسعية بتخفيض معدلات الفائدة ومن خلال سياسة الموازنة التوسعية (تخفيض الضرائب، زيادة الإنفاق) لقد اغفل الصندوق حقيقة أن الأسواق لا تعمل في الغالب جيداً وإنها تقضي إلى بطالة كثيفة وإنها غير قادرة على تزويد البلاد بالأموال الضرورية لمساعدتها على النهوض بالاقتصاد، ولذلك لابد للدولة أن تتدخل عن طريق السياسة النقدية والمالية التوسعية.

وحتى قروض التصحيح البنيوي التي يقدمه البنك الدولي، فانه لا يفعل ذلك إلا بعد موافقة الصندوق وقبول الدولة التي يقدم لها القرض بشروط الصندوق كان المفروض بالصندوق أن يقدم أموالاً للدولة التي يعاني اقتصادها من أزمة اقتصادية لمساعدتها للعودة إلى وضع الاستخدام التام، إلا انه بات يقدم قروض لتعميق الانكماشات الاقتصادية باشتراطيه تطبيق سياسات نقدية ومالية تقشفية مبالغ فيها.

لقد فشل الصندوق في مهمته الرئيسية وهي تحقيق الاستقرار الاقتصادي أن سياسات صندوق النقد الدولي تركت قضية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وانصب اهتمامها على محاربة التضخم للحيلولة دون هبوط سعر صرف العملة وبما يضر الدائنين لذلك انصب اهتمامها على محاربة التضخم والمحافظة على سعر صرف عملة مرتفع مبالغ فيه لتمكين الدائنين من استرداد ديونهم دون خسارة .

أن شروط الصندوق لا تضعف الاقتصاد على المدى القصير فحسب بل أنها تعرض الاقتصاد لازمات وتهدد بتفاقم هذه الأزمات وبالتالي تزيد من صعوبة تسديد القروض القصيرة الأجل التي يعطيها الصندوق .

كما أن زيادة الفائدة في اقتصاد يعاني من أزمة يزيد من تباطؤ معدلات النمو وبالتالي كذلك يضعف قدرة الاقتصاد على سداد ديون الصندوق القصيرة الأجل.

أما المظالم الناتجة عن سياسة التخصيص فتتجلى في العديد من العواقب الوخيمة العبثية. أن الصندوق أوصى بالإسراع في التخصيص متجاهلاً انه يجب أن تتوفر بعض الشروط الهامة المسبقة كي يمكن التخصيص من الإسهام في تنمية الاقتصاد .

لقد بني الصندوق سياسة التخصيص على إيديولوجية ضعيفة مفادها الإسراع في التخصيص. وكانت نتائج التخصيص سلبية ، حيث أن التخصيص لم يجلب الفردوس الاقتصادي ولم يجلب الفوائد والمنافع الموعودة بل خلق من البطالة أكثر مما خلق من وظائف جديدة .

أن إخفاق سياسات التخصيص في تحقيق المنافع الموعودة جلب العداء لفكرة التخصيص. ولقد فات الصندوق أن الكثير من أنشطة القطاع العام وأنشطة الدولة موجودة لان الأسواق لا تعمل بكفاءة.

كما رافق التخصيص نهب الأصول، إشاعة الفساد، ولد احتكارات جديدة، ولد بطالة كما أن التخصيص تم على حساب المستهلكين والطبقة العاملة والموظفين. وأن التخصيص ألغى وظائف دون أن يعير أي اهتمام لكلفة الأمر على المجتمع. فالبطالة توكلها تكاليف اجتماعية لا تأخذها المؤسسات الخاصة بعين الاعتبار . كما أن التخصيص لا يوفر حماية للعمل ضد البطالة أي لا توجد أنظمة ضمان للبطالة في عملية التخصيص. والبطالة لا تزيد من مداخيل البلد بقدر ما تؤدي إلى هبوط الطلب الإجمالي.

وفيما يتعلق بالمظالم الناتجة عن تحرير أسواق الرساميل والعواقب العبثية الوخيمة الناتجة عن السرعة من تحرير أسواق الرساميل فيلاحظ أن سياسات تحرير أسواق الرساميل بسرعة قد أدى إلى تدفق الرساميل المضاربة إلى تلك الأسواق

ولكنها انسحبت فجأة مع أول شرارة أزمة مالية تاركة ورائها عملات منهارة وأنظمة مصرفية منهكة. أن تحرير الأسواق المالية بالسرعة التي اشترطتها سياسات توافق واشنطن أدى إلى تدفق أموال إلى تلك الأسواق وخروجها منها بين ليلة وضحاها .

أن سياسات الصندوق التي أوصى بها في تحرير أسواق المال قبل تأسيس مؤسسات مالية قوية وقبل وضع ضوابط تنظيمية لحركة رؤوس الأموال الخارجة ولداخلة اختفت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وتدويل الأزمات وانتشار عدواها بسرعة هائلة .

أن من الظلم أن يطلب من البلدان النامية التي يعمل نظامها المصرفي بالكاد أن تخاطر بفتح أسواقها المالية. أن فتح الأسواق المالية بهذه السرعة هو قرار اقتصادي سيئ لان الرساميل المضاربة التي غالباً يتبع تدفقها وانحسارها تحرير الأسواق المالية تزرع الفوضى في طريق تدفقها إلى الداخل وفي طريق خروجها المفاجئ من الأسواق المالية .

وقد ربط الصندوق قروضه بمراحل تحرير الأسواق المالية فكل قسط يدفع مرتبط بمرحلة من مراحل تحرير السوق المالي .

كما أن عواقب الأزمات المصرفية ناتجة عن إلغاء تنظيم أسواق الرساميل أن تحرير الأسواق المالية يقتضي إلغاء التنظيمات الموضوعة لمراقبة حركة الرساميل المضاربة الداخلة والخارجة وحركة القروض القصيرة الأجل وكلها ليست سوى رهانات على تطور أسعار سعر الصرف ولا علاقة لها ببرامج التنمية في ذلك البلد. فهذه الأموال لا تستخدم في إنشاء المصانع وإيجاد وظائف جديدة .

ومن الظلم أن يطلب من الدول النامية تحرير أسواقها قبل إنشاء مؤسسات مالية قوية وجهاز مصرفي محكم ومؤسسات مالية محكمة مادامت البلدان الصناعية المتقدمة لم تحاول تحرير أسواق الرساميل إلا في مرحلة متأخرة من تطورها .

أن اقتصاد العولمة يطرح حجج خداعه بالقول انه بدون تحرير أسواق رأس المال لا يمكن للدولة من اجتذاب الرساميل الأجنبية وخصوصاً التوظيفات المباشرة. أن هذه الحجة غير صحيحة لان هناك دول عديدة تتسابق رؤوس الأموال على التوظيف منها مع أنها لا تملك حتى أسواق مالية بمعنى الكلمة. فالصين أرجات تحرير أسواق الرساميل التام والكامل مع إنهاء الرساميل الأجنبية. وعليه فان تحرير الأسواق المالية ليس ضرورياً لاجتذاب الأموال الأجنبية .

كما أن دعاة التحرير يقدمون حجة أخرى مدعاة للسخرية بالقول أن التحرير يعزز الاستقرار عن طريق تنويع مصادر التمويل ولكن الملاحظ أن تحرير الأسواق المالية جلب عدم الاستقرار الاقتصادي في جنوب شرق آسيا ولما تعمقت الأزمة امتنعت المصارف والمؤسسات عن تقديم القروض لان أصحاب المصارف لا يفضلون إقراض المؤسسات التي يمر اقتصادها بأزمات ويفضلون إقراض من ليس له حاجة للمال .

فعندما تواجه البلدان صعوبات، يسحب المقرضون الأجانب أموالهم وهكذا فان التحرير السريع قبل إنشاء مؤسسات مالية قوية يؤدي إلى عدم الاستقرار، وعدم الاستقرار يسئ إلى النمو وأن الفقراء يتحملون القسط الأكبر من تكاليفه.

وحتى ولو أدى تحرير الأسواق المالية إلى جذب الاستثمارات والتوظيفات الأجنبية، فان المؤسسات الأجنبية تستعمل قدرتها الاحتكارية وقدرتها التنافسية للقضاء على المنافسين المحليين وتستخدم قدرتها الاحتكارية لرفع الأسعار. وعليه كما أن لهذه التوظيفات مفاعيل سلبية أخرى، فهذه التوظيفات قد تخلق جيوب من الثراء (خلف اقتصاد ثنائي) أي اقتصاد فيه جيوب من الثراء ومتطور ومرتبط بالتوظيفات واقتصاد متخلف.

كما أن تدفق الرساميل الكثيف يولد بسبب ارتفاع في قيمة العملة النقد يجعل المستوردات ارخص والصادرات أغلى.

أن فرض تحرير الأسواق المالية قبل إقامة مظلات الآمان وقبل إقامة إطار تنظيمي مناسب وقبل إقامة مؤسسات مالية قوية، وأن تحرير التجارة قبل زيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية وأن التخصص مقبل تحفيز المنافسة ووضع الأنظمة اللازمة وقبل وضع الأسس الجوهرية لخلق وظائف جديدة .

إنما ينطلق من إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق التي تؤمن بات قوى السوق تقود الاقتصاد نحو الفاعلية. أن علم الاقتصاد الحديث أوضح الشروط التي يمكن في إطارها أن تقود قوى السوق الاقتصاد نحو الفاعلية. أن علم الاقتصاد الحديث قد أوضح أن اليد الخفية تعمل بصورة ناقصة كما أن الإعلام ناقصاً والأسواق غير كاملة وعند ذلك تكون تدخلات الدولة مرغوب فيها لتحسين فاعلية السوق وتلافي إخفاقاته. أن إخفاقات السوق صحيحة متى كانت تلك الشروط غير متوفرة .

أن تحرير الأسواق المالية وإلغاء تنظيم أسواق الرساميل أدى إلى عواقب الأزمات المصرفية وما نتج عنها من ركود اقتصادي وبطالة وإفلاس شركات وتدمير المنصات الصناعية للاقتصاد الوطني. أن تحرير الأسواق هو الذي تسبب بأزمات مالية مدمرة للاقتصاد العالمي كما أن إلغاء التنظيمات المصرفية على حركة الرساميل المضاربة الداخلة والخارجة القصيرة الأجل أسهم في تعميق الأزمات المصرفية وحطم عملات الدول التي غادرتها تلك الرساميل بسرعة مذهلة وبصورة فجائية. أن هذه الرساميل لا علاقة لها بقضايا التنمية بقدر ما هي رهانات على معدلات أسعار الصرف فلا يمكن لهذه الأموال أن تستثمر في الأنشطة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ما هي إلا انعكاس لهذه السياسات الاقتصادية السيئة .

السرعة في التخصيص غير المقترنة بالنافسة والتنظيم يؤدي إلى نتائج اقتصادية مدمرة وخاصة نشر البطالة وعدم خلق وظائف جديدة خاصة في حالة

عدم وجود أنظمة حماية ضد البطالة أن التخصيص يؤدي إلى نشر البطالة والبطالة تؤدي إلى تكاليف اجتماعية لا تأخذها المؤسسات الخاصة بالاعتبار.

أن اقتصاد العولمة يفرض السرعة بالتخصيص قبل توفر بعض لشروط الهامة المسبقة كي يتمكن التخصيص في الإسهام في تنمية الاقتصاد كما أن التخصيص إذا لم ترافقه مؤسسات تنظمه يؤدي إلى استبدال احتكار الدولة باحتكار جديد (احتكار المؤسسات الخاصة).

أن اقتصاد العولمة يؤمن باقتصاد التداعيات ، ويؤمن أن سياسة التحرير والتخصيص ستجلب النمو الذي يساعد الفقراء وكان يرفض البراهين التي تدحض هذا الاعتقاد .

أن اقتصاد العولمة مواليا لصالح الأسرة المالية ويعكس أنماط تفكير الأسرة المالية وينظر إلى المشاكل من زاوية إيديولوجية الأسرة المالية.

نستنتج من التحليلات أعلاه أن محصلة تنفيذ سياسات توافق واشنطن برنامج صندوق النقد الدولي في أن تدخل الدول النامية في منافسة غير متكافئة مع الأجهزة الإنتاجية في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تسيطر على السوق الدولية وتتمتع بإمكانيات اكبر مالياً وتكنولوجياً واحتكارياً، وهي إمكانيات تفقد المنافسة جوهرياً ويكون من شأنها في النهاية الكف عن الإنتاج في الاقتصاد المتخلف والاستيراد بتكلفة ارخص من الدول المتقدمة والقبول بالاستمرار في أداء دور الاقتصاد التابع في السوق الدولية. وإذا كان من شأن النتائج السابقة أن تأخذ بعض الوقت قبل أن تظهر بوضوح فان نتائج سياسات الصندوق على مستوى المعيشة في دول العالم الثالث تكون نتائج مباشرة وفورية تتراوح بين الإحساس بوطأة ارتفاع الأسعار مع تجميد الأجور النقدية (أي تخفيض الأجور الحقيقية) وعدم استيعاب الأعداد الهائلة من العاطلين فضلاً عمن يتم الاستغناء عنهم في إطار برامج التكيف .

والمثير للانتباه في هذا الصدد هو ازدياد التنسيق والتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لغرض برامج التكيف الهيكلي على دول العالم الثالث طبقاً لصيغ تكاد تكون واحدة .

بذلك تتضح الهوة بين ما تتطلع إليه شعوب العالم الثالث وما يستهدفه صندوق النقد الدولي كأداة لرأس المالي الدولي تتسم ممارساتها بالسعي الدائم لتوسيع السوق الدولية وضمان بقاء الدول المتخلفة في إطار هذا السوق كأجزاء تابعة يتم نهب ما تنتجه من فائض ويتحدد هيكلها الإنتاجي ابتداء من رؤية وحاجات السوق الدولية مع كل ما يعينه ذلك من إفقادها القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة المعبرة عن تطلعاتها.

وهنا تتضح الحاجة إلى البديل وهو بديل يصعب توفيره في الأجل القصير ويستحيل وجوده دون موقف جماعي من دول العالم الثالث .

وإلى أن يتحقق ذلك سيظل الصندوق محلاً للنقد من شعوب العالم الثالث بل ومن كثير من الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى. إلا انه من مركز القوة سيطور آلياته التي تحقق في النهاية المصالح الذي يعمل لحسابها. لقد بات صندوق النقد الدولي سيء الصيت فعلاً وبعد الأزمات التي أصابت أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وروسيا تعالت الأصوات المطالبة بإصلاح سياسات صندوق النقد الدولي حيث باتت تلك السياسات على مواكبة لروح العصر ولمرجعيات اقتصاد نهاية القرن .

وتكمن المشكلة في الصندوق انه لازال متخذ إجراءات موحدة وبمشروطية عالية لمواجهة طلبات البلدان النامية وتحت ضغوطها يقرر التسهيلات التي يمنحها أو لا يمنحها للبلدان النامية بغض النظر عن تصحيح المسار التنموي لاقتصاد البلد النامي وبغض النظر عن طبيعة المشاكل التي يعاني منها ذلك البلد .

لا يمكن النظر إلى صندوق النقد الدولي باعتباره مجرد مؤسسة مالية تتولى تقديم العون المالي والمشورة الفنية إلى الدول الأعضاء في إطار اهتمام مجرد

باستقرار أسعار الصرف والمدفوعات الدولية ولكن يتعين النظر إلى الصندوق باعتباره إحدى مؤسستين دوليتين مع (البنك الدولي) أقيمنا في وقت محدد لتلعبا دور معينا في الاقتصاد الدولي يتناسب والتطورات التي طرت عليه في فترة ما بين الحربين العالميتين بصفة عامة وبعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة وبذلك تم إنشاء صندوق النقد الدولي في 1944 كآلية جديدة .

لقد أصبح اللجوء متكرراً من دول العالم الثالث إلى صندوق النقد الدولي ليس فقط للحصول على تحويل مباشر منه ولكن أيضاً وبالأهم للحصول منه على ما يسمى "شهادة حسن السيرة والسلوك" تتيح للدولة المعنية إمكانية التقدم للحصول على قروض جديدة من حكومات وبنوك الدول الرأسمالية المتقدمة مستندة إلى الشهادة التي حصلت عليها من الصندوق وفي هذه الدراسة سوف نركز على الاتجاهات الرئيسة لوصفة الصندوق وأبعادها الإيديولوجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية. وبداية نقول ودون تردد بان سياسات الصندوق قد فشلت في بناء نظام نقدي دولي يعتمد على علاقات نقدية دولية والمشكلة الرئيسية هي أن الصندوق لم ينشأ لخدمة البلدان النامية التي كانت خروج الصورة تماماً عند إنشائه فلصندوق انشأ لخدمة الدول الرأسمالية وليس لمواجهة مهام التنمية وإعادة توجيهها في البلدان النامية.

مصادر البحث

1. فؤاد مرسي، صندوق النقد الدولي قمة الرأسمالية العالمية، مجلة المنار، العدد 45.
2. هافس بيترمان وهارود شوفان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998 .
3. مانويل جويتيان، دور صندوق النقد الدولي في التكيف ،مجلة التمويل والتنمية، يونيو 1987 .
4. مرجريت فريس، صندوق النقد الدولي، 40 عاماً من التحدي والتغير، مجلة التمويل والتنمية أيلول 1985 نص 7–11 .
5. محمد الفنيش، دور صندوق النقد الدولي، نشرة المنتدى، العدد 156، عمان 1998 .
6. جوزيف ستيلغتر، خيبات العولمة، دار الفارابي، بيروت، 2003
7. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.
8. رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1993 .
9. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية، كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1985.
10. إبراهيم كرسلي وآخرون، صندوق النقد الدولي وديون العالم الثالث، مركز البحوث الاقتصادية – بنغازي الجماهيرية – 1989 .
11. جودة عبدالخالق، مصر وصندوق النقد الدولي، آليات التبعية في التطبيق، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1977 .
12. جورج سورس، جورج سورس والعولمة، ترجمة هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة 2003 .

13. جاك يولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ترجمة أحمد منيب، فايزة حكيم الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004 .

14. جورج قرم، التبعية الاقتصادية ومآزق الاستدانة في العالم الثالث، دار الطليعة للنشر، بيروت، سنة 2000 .

15. حميد الجميلي ن دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2005 .

16. حميد الجميلي ن دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1998 .

17. حسين أحمد عبيد، المنظمات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2006.

18. رمزي زكي، أزمة القروض الدولية (الأسباب والحلول المطروحة)، دار المستقبل العربي، القاهرة، سنة 1987 .

19. زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، سنة 2000 .

20. زينب عبدالعظيم محمد، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دار الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ط1 سنة 1989 .

21. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1990.

22. سيريل بيار ، البنك الدولي (دراسة نقدية)، ترجمة أحمد فؤاد بليع، سيناء للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1994 .

23. شريل باير، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، سنة 1998.

24. عزالدين صالحاني، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، مكتبة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 1983 .

25. محمد دويدار، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 1997.
26. محمد عبدالعزيز محمد الاحرش، صندوق النقد والبنك الدوليان وصناعة الفقر في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2006.
27. محمد مصطفى يونس، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1995 .
28. حمدي عابدين، كيف ساهم صندوق النقد الدولي في صناعة أزمات العالم الثالث، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط القاهرة، العدد 9669، سنة 2005 .
29. زوبيرتوزاغا، إعادة النظر في النمو، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، مارس 2006 .
30. عودة ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الامبريالية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1471، بغداد سنة 2001 .
31. عودة ناجي الحمداني، دور صندوق النقد الدولي في خدمة المصالح الامبريالية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1478، بغداد سنة 2000 .
32. فؤاد مرسي، صندوق النقد الدولي قمة الرأسمالية، مجلة المنار، القاهرة، العدد 54، سنة 1998 .
33. سامي عفيفي حاتم، العلاقات النقدية الدولية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996 .
34. شريل باير، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، 1998.
35. صفوت عبدالسلام عوض الله، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدولي ، دار النهضة، القاهرة، 1993 .
36. محمد الفنيش، الأزمات المالية العالمية، نشرة المنتدى، عمان، الأردن، 1999 .

37. حميد الجميلي، الاضطرابات المالية والنقدية العالمية، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الخامس، 2002 .

38. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الاقتصاد الدولي واتساع نطاق الأزمات المالية، المركز، القاهرة، 1998 .

39. رمزي زكي، أزمة الاقتصاد الرأسمالي، بحث مقدم إلى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، عمان، 26-27/ 9/ 1987 .

40. عبدالفتاح الجبالي، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، مركز الدراسات والسياسات الإستراتيجية، القاهرة، 1998 .

41. بيجان اجيفلي، الأزمة الآسيوية الأسباب والعلاج، مجلة التمويل والتنمية، عدد يونيه، 1999 .

الفصل التاسع والعشرون
نحو اعادة هندسة اقتصاد العولمة

أولاً: موجبات إصلاح هندسة اقتصاد العولمة

ثانياً: التصدي لإخفاقات سياسات اقتصاد العولمة

ثالثاً: رؤية ستيغلتز في إعادة هندسة اقتصاد العولمة

أولاً: موجبات إصلاح هندسة اقتصاد العولمة

بعد أن باتت العولمة المفهوم والظاهرة التي تشغلنا يومياً لابد من توضيح ظاهرة الصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة من قبل علماء الاقتصاد ومنظمات المجتمع المدني والدول النامية. فلقد حذرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم من التأثيرات السلبية للعولمة بعد زيادة تأثير المؤسسات الدولية وأسواق رأس المال والشركات متعدية الجنسية واستثماراتها الأجنبية في مقابل تقليص دور الدولة الاقتصادي. وأشارت المنظمة، إلى أن العولمة باتت تشكل خطراً حقيقياً على برامج وأولويات وسياسات التنمية في البلدان النامية. هذا إضافة إلى موقف الاونكتاد الواضح في نتائج اقتصاد العولمة. فالاقتصاد الماليزي أوشك على الانهيار الاقتصادي التام عام 1997 بسبب سياسات اقتصاد العولمة. ولولا التراجع عن سياسات العولمة وتطبيق أنظمة الرقابة الحكومية على أسواق المال والمؤسسات النقدية والمصرفية الماليزية، ولولا القيود التي اتخذت وفرضت على حركة رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية لباتت ماليزيا على حد قول رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد من الدول المتسولة الواقعة تحت أوامر وتوجهات وسياسات مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها، وتحت أوامر المؤسسات الاقتصادية الدولية. وحتى رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي في ديغوس لم يتمكن من التزام الصمت على مثالب اقتصاد العولمة بقوله أن الاقتصاد العالمي في ظل اقتصاد العولمة أصبح أكثر عرضة للازمات الاقتصادية والاضطرابات المالية والاجتماعية،

وباتت البطالة احد ابرز مظاهر اقتصاد العولمة كما أن حالات الفقر كما لاحظها رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي باتت ظاهرة متنافية في ظل اقتصاد العولمة.

وتشير الوقائع الاقتصادية الخاصة بعولمة حركات رأس المال، بان العولمة المالية باتت تهدد الاستقرار المالي العالمي .

أن عولمة السياسات الاقتصادية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مكنت الشركات متعدية الجنسية واستثماراتها وسلعها وخدماتها من اكتساح أسواق الجنوب محطمة كل الحواجز التي تقف بوجهها .

كما أن عولمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارة والاستثمارية تم بشكل انتقائي لخدمة مراكز ومصالح الدول الكبرى وشركاتها ومؤسساتها دون أي اعتبار للمشاكل الواقعية للدول والاقتصادات التي تطبق عليها تلك السياسات المعولمة.

لقد أحدثت سياسات اقتصاد العولمة انقسامات اجتماعية وتباين في توزيع الثروات بين الدول وفي داخلها .

لقد أطلقت العولمة القوى المدمرة لأصولية الأسواق، وبذلك لم يعد هناك ما نتحدث عنه في مجال الحرية الاقتصادية وحرية الاختيار وحرية الوصول إلى المعلومات في ظل اقتصاد العولمة .

فاقتصاد العولمة حول دكتاتورية اقتصاد القطاع العام إلى دكتاتورية الأسواق، لان اقتصاد العولمة يقوم على إطلاق قوى السوق المدمرة لتتحكم في الاقتصاد بعد إجبار الدولة على الانسحاب خارج دائرة صنع القرار الاقتصادي .

وفي ضوء هذا الانسحاب أصبحت الأسواق "الحرة" تتحكم بأنماط الإنتاج والاستهلاك وتخصيص الموارد وتوزيع الدخول، ولكن لا يوجد هناك أي إثبات أن انسحاب الدولة من دائرة اتخاذ القرار الاقتصادي وترك المجال لاتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل قوى السوق قدا أسهم في زيادة كفاءة تخصيص الموارد، أن

الحجة التي قامت عليها كل عملية التخصصية هو أن عملية التخصيص ستؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد . لقد أشار ستيلغتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد بان التجارب العالمية قد أوضحت الأثر الماحق الذي يمكن أن تتركه العولمة في البلدان النامية، حي3ث تحولت قوى العولمة من قوى نافعة بالنسبة للدول المتقدمة إلى قوى مدمرة لاقتصادات الدول النامية.

وإذا كانت العولمة تمل مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وهذا صحيح، فان ذلك يعني حسب نظرية الارتقاء والتقدم ، أن العولمة لا تناسب سوى تلك الدول الصناعية التي يؤهلها اقتصادها للتكيف مع مرجعيات وظروف وآليات العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها، أما بالنسبة للدول النامية التي لم تصل إلى درجة من التطور فان اندماجها في اقتصاد العولمة سيؤدي إلى دفعها تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة. ومثل هذه البلدان ستعاني من الصدمة الارتدادية ضد العولمة عندما تجد نفسها أنها باتت ضحية ما يسمى بالانفتاح الانكشافي. وسوف تزداد الصدمة الارتدادية ضد العولمة عندما تجد الدول النامية أن اقتصاد العولمة لا يعالج مشاكلها البنيوية واختلالاتها الهيكلية. لان هذا الاقتصاد مرتبط أصلاً بنشاط الشركات متعدية الجنسية ومؤسسات التمويل الدولي وحركة رأس المال العالمي والاستثمارات الأجنبية واختراق الأسواق والنفاذ إليها عنوة من خلال تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الاقتصادية أمام حركة تبادل السلع والخدمات بكل أنواعها، بل أن هذه الصدمة الارتدادية سوف تزداد عندما تجد الدول النامية أنها أجبرت بصورة قسرية لتبني اقتصاد السوق بلا مؤسسات سوق وبلا حرية الوصول إلى المعلومات، وإنها أجبرت بصورة قسرية للاندماج في اقتصاد العولمة لتأدية واجبات محددة طبقاً لمصالح مراكز الرأسمالية العالمية ومرجعيات الاقتصاد العابر للحدود.

وعليه فان الصدمة الارتدادية ضد العولمة من قبل الدول النامية ومؤسسات المجتمع المدني سوف تتعاظم كلما تعاظمت سلبيات اقتصاد العولمة وتحول منهج

النيوليبرالية الجديدة إلى قيود تقيد حرية الدول النامية في تصميم برامجها وأولوياتها التنموية.

أن اقتصاد العولمة لم يولد من رحم مطالب الدول النامية لبناء اقتصادي عالمي عادل متكافئ، بل أن هذا الاقتصاد ولد من رحم النظام التجاري العالمي الذي أفرزته اتفاقيات جولة أوروغواي، وولد من رحم التوسع الهائل في دوائر الشركات متعددة الجنسية التي تزيد عن 65.000 شركة متعدية الجنسيات وأفرعها من الشركات المنتسبة البالغة 800.000 شركة، وولد اقتصاد العولمة من الدور المتزايد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبقية مؤسسات التحويل الدولي التي باتت تهمين على عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي وتوجهاته المستقبلية.

لعل من اخطر سلبيات العولمة التي ستؤدي إلى تعاظم الصدمة الارتدادية ضد العولمة هو أن اقتصاد العولمة غير من شكل وطبيعة التنمية في البلدان النامية من تنمية قائمة على ثوابت التنمية المستغلة المعتمدة على الذات إلى التنمية القائمة على الاستثمارات الأجنبية للشركات العملاقة متعدية الجنسيات. وبذلك تغيرت أولويات وهندسة وتصاميم التنمية في البلدان النامية .

ويمكن وصف التنمية التي تجري في ظل اقتصاد العولمة بأنها تنمية بلا صناعة وتنمية لحساب الغير وتنمية بالإنابة.

وفي ظل هذه التنمية يتم إهمال الجانب الاجتماعي كلياً، ويتم إهمال أنظمة وشبكات الرعاية الاجتماعية ويتم إهمال الوعي الاقتصادي بالمواطنة الاقتصادية.

لقد خلق اقتصاد العولمة ثنائية جديدة في الدول النامية وهذه الثنائية باتت مادية وتكنولوجية، وعليه فان المأزق التنموي لانقسام البنيوي الذي باتت تعاني منه الدول النامية أصبح يتمحور حول الجوانب المادية والتكنولوجية وهذا ما نقصد به عندما نقول أن اقتصاد العولمة خلق جنوباً في الشمال وشمالاً في الجنوب.

ولعل السياسات التي طبقت في ظل اقتصاد العولمة وألزمت الدول النامية بتطبيقها دون أدنى مرونة أو تحريف كانت ولا تزال وراء هذه الصدمة .

يقوم اقتصاد العولمة على الاستبدادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية (سياسات توافق واشنطن ومشروطيات صندوق النقد الدولي ووصفته الكونية وعلى إيديولوجية السوق القائمة على التعصب الأعمى للسوق الحر بلا قيود) لقد فشلت كل هذه السياسات وخاصة سياسات الإفراط في سياسات التخصيص والتحرير والاعتماد على التوظيفات الأجنبية وكانت المحصلة النهائية لكل هذه السياسات مفاعيل سلبية مقترنة بتكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها .

فمناهج التخصيص والتحرير التي ألزمت الدول النامية بالإسراع بتطبيقها قبل استكمال شروطها المسبقة قادت إلى نتائج مدمرة. كان المفروض بالصندوق أن لا يتبع طريقة حرق المراحل في تطبيق مناهج التخصيص وتحرير الأسواق، وإنما يتبع مناهج التدرج في التطبيق المتزامن مع استكمال مقومات المنافسة وبناء مؤسسات السوق المتينة وخاصة المالية منها، وأن يولي مهمة المنافسة والتنظيم أولوية كبيرة قبل الإسراع بالتخصيص والتحرير.

أن إيديولوجية السوق القائمة على التعصب الأعمى للسوق الحر بلا قيود ، وأيديولوجية التعصب الأعمى لتحقيق مصالح الأسرة المالية وتأمين مصالح الدائنين كانت سياسات خاطئة أدت إلى تكبد الدول النامية تكاليف سياسية واقتصادية واجتماعية باهضة. أما سياسات التقشف المفرط في الموازنة قادت إلى نشر البطالة دون تحفيز النمو .

ومما يؤسف له أن سياسة التخصيص السريع التي فرضها الصندوق ضمن شروطه ووصفته الكونية الجاهزة لم تؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد ، ولم تؤد إلى أن تعمل المؤسسات بعد التخصيص بكفاءة أعلى وإنما أدت إلى ظهور احتكارات جديدة بدلاً من احتكارات الدولة .

هذا إضافة إلى الفساد المالي والإداري رافقت عمليات التخصيص والتي أدت إلى ملء جيوب المسئولين المحليين الموالين لصندوق النقد الدولي والأسرة المالية .

أن وسواس التضخم الذي يعاني منه خبراء الصندوق جعلهم يحكمون على أداء الاقتصاد من خلال الموازنة والسيطرة على التضخم دون أي اعتبار لمشاكل تفاقم البطالة والسياسات التقشفية ودون أي اعتبار لقضية الفقر كأحد ابرز القضايا المهملة في وصفات الصندوق .

لقد أدت سياسات اقتصاد العولمة إلى نشر البطالة دون تحفيز النمو (نصف معدلات خلق الوظائف) كما أدت إلى خنق النمو الاقتصادي في كثير من مناطق العالم .

وتعتمد سياسات اقتصاد العولمة على ما يسمى نظرية اقتصاديات التداعيات التي تقول أن تطبيق سياسات توافق واشنطن سوف يحفز ويجلب النمو الاقتصادي القومي وهذا من شأنه أن يساعد في تقليص حدة الفقر في العالم. ولكن في ظل اقتصاد العولمة لم يحدث النمو السريع وزادت حدة الفقر.

أما تحرير أسواق المال المتسرع أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وتدويل الأزمات إلى تعريض الاقتصاد للتقلبات الاقتصادية المفاجئة.

أن كل التدابير الاقتصادية التي اتخذت ضمن سياسات توافق واشنطن واقتصاد التداعيات ووصفات الصندوق التي منعت تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية لم تحفز النمو الاقتصادي وزادت من حدة سوء توزيع الثروة بين الدول وداخل الدولة الواحدة (سياسة خلق شمال في جنوب وجنوب في الشمال).

أن تحرير أسواق الرساميل بالسرعة التي فرضها الصندوق وسياسات توافق واشنطن فقد أدت إلى ارتفاع كبير في معدلات الفائدة ومعدلات أسعار صرف العملات الوطنية والذي أدى بدوره إلى تباطؤ النمو وزيادة معدلات البطالة دون النمو.

أما سياسة الاستثمارات الأجنبية فقد اقترنت بالنمو بطريقة خاطئة فالنظريات التي تقرن الاستثمارات الأجنبية بالنمو نظريات خاطئة لان الاستثمارات الأجنبية أدت إلى حدوث آثار المرض الهولندي ، فقد أدت إلى زيادة معدلات صرف العملة وبالتالي انعكس ذلك إلى تخفيض أسعار المستوردات وزيادة أسعار الصادرات وكانت النتيجة زيادة العجز التجاري والمالي ومزيد من التباطؤ الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة .

أن هذه السياسات هي من قبيل الاقتصاد السيئ الذي أساء إلى النمو وأدى إلى زيادة ونشر البطالة وتحمل الفقراء تكاليف اجتماعية باهضة .

أن هذه المفاعيل السلبية هي نتيجة طبيعية لوصفات خبراء صندوق النقد الدولي التي يقدمونها للبلدان النامية من مكاتبهم الفارهة في واشنطن أو من الغرف في الفنادق الخمس نجوم .

إذا كان خبراء الصندوق قاصري عن معالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها البلد طالب المساعدة ، فان المسئولين في الدول النامية والمستشارين المحليين يتحملون المسئوليات كاملة عن المفاعيل السلبية لسياسات الصندوق وسياسات توافق واشنطن وقبول الإسراع بالتخصيص وتحرير التجارة وتحرير الأسواق بغض النظر عن مدى توفر مقومات هذه السياسات .

أن القبول بهذه السياسات لم ينشر البطالة والفقر فحسب بلا دمر المنصات الصناعية الوطنية ومكن الشركات الأجنبية من السيطرة على الأسواق ودمر كل شبكات الأمن البشري وأنظمة الرعاية الاجتماعية.

أن سياسات اقتصاد العولمة هي سياسات اقتصادية سيئة فيما يخص البطالة والنمو والفقر. ويمكن توضيح أخطاء سياسات توافق واشنطن في المحاور الآتية:

1. أن نتائج السياسات التي فرضها توافق واشنطن لم تكن محفزة للنمو ، وحيثما وجد النمو فانه لم يكن متساوياً ولم توزع منافعه بصورة عادلة .

2. أن السياسات المبالغ بها في مجال التقشف أدت إلى زيادة معدلات البطالة وإلى الركود الاقتصادي وإلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لذا فان الإفراط في التقشف دفع البطالة إلى الارتفاع .
3. أن التحول إلى اقتصاد السوق المقترن بنواقص الإعلام ونواقص المنافسة لم يكن اقتصاد سوق فعال ولم يؤدي إلى مفاعيل ايجابية بسبب هذا النقص .
4. لقد أهمل اقتصاد العولمة والتحول السريع نحو اقتصاد السوق التكاليف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا التحول .
5. أن تحرير التجارة غير المقترن بزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية وغير المقترن بحماية كافية لهذه الصناعات أدى إلى عدم التكافؤ في القدرة التنافسية بين السلع الأجنبية الغازية والسلع الوطنية ، وأدى هذا الوضع إلى تدمير الصناعات الوطنية وزيادة معدلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ودخول الاقتصاد حالة التباطؤ ثم الانكماش الاقتصادي. وهذا التحرير أدى إلى تدمير الوظائف وتدمير مقومات الصناعة الوطنية ونشر البطالة ثم أن الشركات متعدية الجنسية بعد سيطرتها على الأسواق المحلية واحتكارها وقتل الصناعات المحلية قامت برفع الأسعار .
6. أن تحرير الأسواق المالية غير المقترن بمؤسسات مالية قوية وغير المقترن بأنظمة رقابة مالية ومصرفية أدى إلى نشر الأزمات وخلق عدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك لان سياسات تحرير الأسواق المالية واستقطاب التوظيفات الأجنبية أدى إلى ما يسمى بالمرض الهولندي، حيث زادت قيمة العملة وارتفعت معدلات الاستيرادات وهبطت معدلات الصادرات ودخل الاقتصاد في مرحلة عجز تجاري ومالي أدى في نهاية الأمر إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة البطالة .
7. أن تحرير الأسواق المالية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية أدى إلى رفع معدلات الفائدة وتقليص الحافز على الاستثمار، مما أدى مفاعيل سلبية على

النمو وزيادة معدلات البطالة، لذا فان تحرير الأسواق المالية قبل وجود مؤسسات مالية قوية أوجد البطالة دون النمو .

8. أن التركيز الزائد على التضخم من جانب الصندوق أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع أسعار صرف العملات الوطنية الأمر الذي اوجد البطالة دون النمو . فالنمو الضعيف والبطالة وحالة الفقر رغم هبوط التضخم لم يكن في صالح الشغيلة والطبقة الفقيرة .

9. أن إلغاء دعم الأسعار لم يكن سياسة اجتماعية سيئ بل سياسة اقتصادية سيئة كذلك .

10. أن سياسات اقتصاد العولمة تفترض نظرياً وجود نظام السوق الحر الذي يعمل بكفاءة مع افتراض وجود منافسة وإعلام كاملين وهذا الافتراض لا يوجد سوى في الكتب المدرسية وعقول خبراء الصندوق أما على ارض الواقع فلا وجود لهذه الافتراضات حتى في الدول المتقدمة. فإذا كان هذا الافتراض لا يوجد في الدول المتقدمة فلماذا يوجد في الدول النامية ؟

لذا فان الليبرالية الجديدة أو التعصب الأعمى للسوق أو الأسواق الحرة بلا قيود التي فرضت على الدول النامية ولدت مفاعيل بالغة السلبية فالمنافسة محدودة والإعلام بعيد عن الكمال، ولذلك فالأسواق الحرة التي تفترض المنافسة والإعلام الكاملين لا وجود لها في الدول النامية وعليه فان اليد الخفية تعمل بصورة ناقصة تماماً كلما كان الإعلام ناقصاً والمنافسة غير كاملة .

10. لقد أهمل اقتصاد العولمة العواقب الوخيمة لتقلبات السوق الفجائية الملازمة للرأسمالية المالية وتحرير الأسواق المالية في البلدان النامية قبل إنشاء مؤسسات مالية قوية .

11. تحرير الأسواق المالية وغزو المصارف الأجنبية عرض المصارف المحلية لمنافسة غير متكافئة، كما أن المصارف الأجنبية قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي إذا قررت غلق أبوابها وترك الاقتصاد فجأة، أو إذا قررت

المصارف الأجنبية تقليص قروضاً فجأة أن الخطر الذي تشكله المصارف الأجنبية على القطاع المصرفي الأهلي هو خطر حقيقي، فقد يتحول القطاع المصرفي إلى قطاع تحت سيطرة المصارف الأجنبية والمصارف غالباً تقوم بتمويل أنشطة الشركات متعدية الجنسية وأفرعها من الشركات المنتسبة العاملة في البلد وتقوم بتمويل الشركات الكبرى المحلية المرتبطة بالشركات متعددة الجنسية، ولكنها ترفض تحويل أنشطة الشركات المتوسطة والصغيرة المحلية .

12. الشركات الأجنبية عندما تغزو الأسواق تقضي على المنافسين المحليين سواء من خلال قدرتها التنافسية وسواء من خلال الامتناع عن منحها القروض (إذا كانت الشركات الأصدقاء مصارف أجنبية) .

- الاتجاهات الكامنة في اقتصاد العولمة نحو النمو غير المتكافئ بين الدول وداخل كل دولة، فضلاً عن تركيز اقتصاد العولمة على تركيز الثروة بين الطبقات الأكثر غنى مع تفاوت هائل في توزيع الدخول وتناقص إعداد الطبقات الوسطى في مقابل تزايد الطبقات الفقيرة ومن هم تحت خط الفقر .
- الإهمال الكامل لأنشطة وأنظمة وشبكات الرعاية والأمن الاجتماعي وتزايد معدلات البطالة وتعاظم الاختلالات الهيكلية وخاصة الاختلالات المتزايدة في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .
- زيادة تعرض اقتصادات الدول النامية للصدمات الاقتصادية الخارجية الناتجة عن تدويل الأزمات وإزالة نظم الرقابة الحكومية وتقليص دور الدولة في إدارة الشئون الاقتصادية .
- استبدال الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية بالميزة التنافسية التي تتمتع بها الشركات متعدية الجنسية .
- التناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمل وتحول نماذج واستراتيجيات الإنتاج نحو تبني أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال وكثيفة البحث العلمي .

والمفارقة أن اقتصاد العولمة أدى إلى عولمة أسواق رأس المال وأسواق السلع والخدمات وابقي العمل حبيس الحدود الاقتصادية للدولة .

وعليه فان اقتصاد العولمة هو اقتصاد ناقص (عولمة ناقصة) أهملت عولمة العمل . وفي هذا الإطار نلاحظ نوع جديد من عدم التكافؤ في العولمة بين رأس المال والعمل .

- في ظل اقتصاد العولمة باتت الدول النامية تحرم من بناء تلك المصارف لبناء اقتصادها وتحقيق أمنها الاقتصادي ، في حين أن الدول الصناعية والدول حديثة التصنيع تمتعت بحماية شديدة مكنتها من الوصول بدرجة التقدم الاقتصادي التي تتمتع به اليوم. ويمكن التأكيد أن الصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة ناتجة من كون ما كان محللا للدول الصناعية وحديثة التصنيع أصبح محرماً على الدول النامية واليت هي في طور النمو. بل يمكن التأكيد أن الدول الصناعية المتقدمة لازالت حتى في ظل اتفاقيات جولة أوروغواي والنظام التجاري العالمي الجديد تمارس شتى أنواع الحمائية الانتقائية سواء تحت شعار معايير البيئة أو معايير العمل أو المعايير الصحية والتكنولوجية .
- أن التحرير السريع للتجارة والسرعة التي تم فيها تفكيك وحدات القطاع العام في الدول النامية قد جلب من السلبيات أكثر مما تحقق من ايجابيات .
- في ظل حماية انتقائية باتت سلع الدول النامية ذات القدرة التنافسية المحدودة تعاني من منافسة خارجية. فاقتصاد العولمة لم يكن فعالاً بالنسبة للدول النامية لان هذه الدول أجبرت بصورة قسرية على التخصيص والانفتاح الانكشافي أمام منتجات مستوردة ذات قدرة تنافسية عالية .

أن الصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة نتجت أذن نتيجة اقتصاد العولمة السيئ وأدى هذا الاقتصاد إلى عواقب وخيمة اقتصادياً واجتماعياً. أن هذه الصدمة توضح المفارقة التاريخية بين نجاح مسار التنمية بتدخل الدولة وفشل مسار التنمية من خلال عدوانية الأسواق .

أن تحليل ظاهرة الصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة وتنامي هذه الظاهرة يؤكد لنا إخفاق اقتصاد العولمة ويساعدنا على فهم أسباب نجاح اقتصاد ما قبل العولمة نجاح التنمية بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفشل التنمية بإطلاق إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق لقد آن الأوان لتغير القواعد التي يتم بواسطتها إدارة اقتصاد العولمة وإعادة النظر في كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية في إطار اقتصاد العولمة لكي تتم عولمة التنمية بدلاً من عولمة الفقر ، ولكي تتوزع ثمار وفرص العولمة على جميع شعوب العالم بصورة عامة وعلى الشعوب الفقيرة بصورة خاصة. يجب أن تدار العولمة بطريقة يتحقق بواسطتها النمو بصورة أكثر عدالة مع إزالة الازدواجية الاقتصادية بين الدول وداخل الدولة الواحدة .

أن إدارة العولمة بحاجة إلى مناخ ديمقراطي وشفافية أكثر وبحاجة إلى الرجوع إلى علم الاقتصاد باعتباره على الاختيار. ومن حق الشعوب التي تطبق عليها سياسات توافق واشنطن وسياسات العولمة أن تبدي وجهة نظرها في تلك السياسات وفيما إذا كانت لصالح برامجها التنموية أم لا .

أن من ابرز مهام الإدارة الجديدة لاقتصاد العولمة إلغاء المشروطية والقسرية في العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة الشفافية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي، مما يستوجب مشاركة دول الجنوب في إدارة العولمة .

أن اقتصاد العولمة مطالب بخلق اقتصاد عالمي جديد يقوم على توليد النمو الاقتصادي للجميع وتحقيق التنمية المستدامة المقترنة بأعلى درجات الأمن البشري بصورة عامة ـ والأمن الاقتصادي بكل أنواعه بصورة خاصة .

أن هذه المفاعيل السلبية ونتائجها المدبرة تستوجب السرعة في إعادة هندسة اقتصاد العولمة وخاصة إعادة هندسة إدارة اقتصاد العولمة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية .

أن علم الاقتصاد القائم على حرية الاختيار يرفض كل المفاعيل السلبية لاقتصاد العولمة بسبب إهمال اقتصاد العولمة لحرية الاختيار واستثناء اقتصاد العولمة على التعصب الأعمى لإيديولوجية الأسواق. وعليه فان إعادة هندسة اقتصاد العولمة تستوجب كذلك التخلي عن التعصب الأعمى لإيديولوجية السوق، والدعوة إلى توفير الإعلام الكامل واستكمال مقومات ونواقص المنافسة لجعل الأسواق تعمل بكفاءة وفاعلية .

أن إصلاح هندسة اقتصاد العولمة يستوجب قيادة جديدة للحياة الاقتصادية والمالية الدولية من اجل جعل العولمة أكثر إنسانية وفاعلية وإنصاف وأبعادها من التركيز على مصالح مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعددة الاستيطان، ومن اجل تحويل مسار اهتمام العولمة بحيث تكون شواغل العولمات الجديدة مكافحة الفقر وتقليص الفجوة الداخلية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب، ووضع قواعد سلوك دولية جديدة تحكم سلوك الشركات متعدية الجنسية وعمليات نقل التكنولوجية ووضع مواثيق لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وإعادة الاعتبار لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وإشراك دول الجنوب في عملية صنع القرارات الدولية وإعادة النظر في مشروطيات ومهام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك إعادة النظر في ولاية منظمة التجارة العالمية واتفاقيات جولة أوروغواي، وإلغاء سياسات توافق واشنطن واستبدالها بسياسات محفزة للنمو وتسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولا تزيد من معدلات البطالة ولا تفاقم حالات الفقر .

ثانياً: التصدي لإخفاقات سياسات اقتصاد العولمة

مع مضي سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تزداد الإرادة السياسية العالمية للتصدي لإخفاقات العولمة. ومن المفارقات التاريخية أن هذا التصدي لم يظهر بسبب صرخات فقراء العالم النامي وإنما جاء بسبب إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في مراكز الرأسمالية المتقدمة، وبسبب إسهامات أولئك

المواطنين الذين ساروا في شوارع براغ وسياتل وواشنطن وجنوب، وبسبب ضغوط المنتديات العالمية لمناهضة العولمة التي نظمتها مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان وغيرها من مراكز الرأسمالية المتقدمة وفي البلدان النامية مثل البرازيل وكوبا وغيرها.

لقد تزايدت ردة الفعل العالمية ضد سياسة اقتصاد العولمة، وتزايدت الدعوات العالمية لإصلاح إدارة اقتصاد العولمة "حكم العولمة" وإعادة هندسة اقتصاد العولمة لتلافي إخفاقات العولمة.

ويعد ستيلغتز الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد ورئيس الاقتصاديين في البنك الدولي ورئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض خلال فترة التسعينات من القرن الماضي من شاهر الداعين إلى إصلاح حكم العولمة والمطالبين بعولمة ذات وجه إنساني. ولقد دعا ستيلغتز إلى إعادة النظر في نمط العولمة على نحو يخرج إلى حيز الواقع فرصها وإمكاناتها للاستفادة منها من قبل جميع دول العالم وشعوبها. ولا يمكن إعادة النظر في نمط حكم العولمة إلا من خلال رسم توجه جديد للمؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). وهذا يستوجب إعادة النظر في آليات ومرجعيات هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وقبل الحديث عن أهمية تغير نمط حكم العولمة وإصلاح إدارة العولمة لابد من تحليل إخفاقات اقتصاد العولمة وتشخيص تلك الإخفاقات لعل ابرز إخفاقات اقتصاد العولمة التعصب الأعمى للسوق والاهتمام بخدمة مصالح الأسواق المالية والتجارية والشركات متعددة الجنسية لمراكز الرأسمالية المتقدمة وإهمال اقتصاد العولمة لقضية التنمية والفقر في دول العالم النامي فضلاً عن إهمال هذا الاقتصاد الجديد لقضية تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي .

فالمصالح المالية والتجارية والاستثمارية قد هيمنت على فكر اقتصاد العولمة وفكر المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تحكم العولمة. فالخطر الحقيقي من وجهة

نظر صندوق النقد الدولي ليس عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي وتدويل الأزمات وهبوط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية أو هبوط أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، والخطر الحقيقي ليس انتشار البطالة في الدول النامية، وتشوهات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية. وإنما هو التضخم بسبب هبوط قيمة ديون المؤسسات المالية والمصرفية في مراكز الرأسمالية المتقدمة .

كما أن الخطر الحقيقي بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية لا يكمن في عدم فتح أسواق الدول المتقدمة أمام سلع الدول النامية وعدم إيجاد منافذ لتسويق سلع وخدمات الدول النامية، وإنما يكمن في إيجاد أسواق جديدة لتصريف سلع ومنتجات مراكز الرأسمالية العالمية وشركاتها متعدية الجنسية.

لقد فشل اقتصاد العولمة في إيجاد شبكات جديدة للأمن الاجتماعي بعد أن فكك شبكات الأمن الاجتماعي التي كانت قائمة في ظل اقتصاد القطاع العام. بل أن اقتصاد العولمة اخفق في تنشيط دور الدولة وما يمكن أن تقوم به الدولة من التخفيف من وقع إخفاقات السوق وتأمين العدالة الاجتماعية التي لا يمكن للسوق أن يوفرها .

كما فشل اقتصاد العولمة في الاستعانة بدور الدولة لتعزيز فاعلية السوق عندما يكون هناك إعلام ناقص للأسواق. لقد كان اقتصاد ادم سميث أكثر وعياً لحدود السوق من اقتصاد العولمة الذي صاغه أنصاره في نهايات القرن العشرين.

إننا بحاجة اليوم إلى إدراك جديد لحدود السوق الحرية بلا قيود من قبل دعاة العولمة ولقد دعا الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد البروفسور ستيلغتز كل تلاميذ ادم سميث الجدد الذين وضعوا أسس اقتصاد العولمة لتبني رؤية متوازنة لدور الدولة، رؤية تعترف بحدود السوق وإخفاقاتها وحدود وإخفاقات الدولة ، ولكنها تعتبر كل من السوق والدولة شريكين في إدارة الاقتصاد.

ولقد أوضح ستيلغتز في كتابه خيبات العولمة أن الإسراف في تدخل الدولة يؤدي إلى عدم الاستقرار ويعرقل النمو ولكنه أشار كذلك إلى أن الإسراف في الاعتماد على آليات السوق الحرة بلا قيود يؤدي إلى نتائج اقتصادية وأزمات كارثية .

كما اخفق اقتصاد العولمة في دفع العديد من الدول النامية لتبني مناهج التخصيص دون إقامة البنية التحتية الأساسية المؤسسية الضرورية لعملية التخصيص، وكانت النتيجة التي أفضت إليها عملية التخصيص نهب الأصول لا إلى خلق الثروات.

أما بخصوص تحرير أسواق المال فقد جرى بصورة متسرعة لا وجوب لها واسهم هذا التحرير في تدويل الأزمات المالية.

أن هذا التحرير هو الذي تسبب في حدوث أزمات مالية مدمرة في عدد من البلدان الآسيوية، وهو الذي أدى إلى انتقال عدوى الأزمات المالية إلى الاقتصاد العالمي. أن عواقب الأزمات المالية والمصرفية جاءت بسبب إلغاء نظم الرقابة على أسواق الرساميل وإلغاء تنظيم أسواق الرساميل. ولم يأت تحرير أسواق الرساميل بالفوائد الموعودة .

ولعل خطيئة اقتصاد العولمة التي لا تغتفر هي اعتماد هذا الاقتصاد على تدابير " توافق واشنطن " التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية ويطلق على هذه التدابير الليبرالية الجديدة القائمة على مبدأ والتعصب الأعمى للسوق .

فتدابير وسياسات توافق واشنطن تقوم على إيديولوجية حرية السوق. وطبقاً لهذه الإيديولوجية تنتفي الحاجة إلى الدولة مادامت الأسواق الحرة تعمل بشكل خال من العيوب كما يعتقدوه أنصار توافق واشنطن.

لقد أخفق اقتصاد العولمة القائم على توافق واشنطن في ادارك حقيقة أن الأسواق تعمل بشكل ناقص لان الخفية تعمل بصورة ناقصة. وهذا النقص يجعل الأسواق تعطى نتائج غير مرضية لكونها غير كاملة .

أن اقتصاد العولمة فوض مبدأ حرية الاختيار الذي يقوم عليها علم الاقتصاد فالتمسك بأيديولوجية فرض نظرية القياس الوحيد والتمسك بأيديولوجية التعصب الأعمى للسوق عطل من عمل الاقتصاد كعلم الاختيار .

أن التمسك بأيديولوجية التعصب الأعمى للسوق حرم البلدان من أن تختار ما تريد واسهم إسهاماً كبيراً في إخفاقات اقتصاد العولمة .

لقد اغفل اقتصاد العولمة اقتصاد الإعلام وهو العلم الذي يبحث في أهمية الوصول إلى المعلومات، وهذا الإغفال جعل من اقتصاد العولمة اقتصاداً ناقصاً .

لهذه الاخفاقات كلها لابد من إعادة تشكيل وهندسة اقتصاد العولمة خاصة مع تزايد إخفاقات وخيبات اقتصاد العولمة، ومع تزايد إخفاقات سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية في إدارة اقتصاد العولمة، ومع تزايد دور الشركات متعدية واختراقها لشبكات الأمن الاقتصادي العالمي، ومع تزايد مخاطر التحرير والتخصيص ومخاطر تدويل الأزمات الناتجة عن آليات العولمة المالية، ومع تزايد كل هذه المخاطر بات اقتصاد العولمة اقتصاد سيئ ليس فقط بسبب عواقبه العبثية، بل بسبب تهديده لعملية الاستقرار الاقتصادي العالمي، لقد فشل اقتصاد العولمة في معالجة نواقص الأسواق بسبب واعتماده على إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق، وكذلك لإغفاله نواقص أسواق الرساميل ، فضلاً عن إغفاله واستبعاده التنمية البشرية كهدف، وتقليله من أهمية العمالة والفقر والتنمية البيئية، ويتجاهل إلى حد كبير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

أن تكاليف أوجه الفشل هذه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية اكبر بكثير مما يمكن تصوره

في ضوء هذه الإخفاقات والتكاليف أصبح من الضروري إصلاح إدارة اقتصاد العولمة وإعادة تشكيل الحكم الاقتصادي للعولمة، كما أصبح من الضروري التأكيد على أن عملية إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي للعولمة ليست خياراً بل هي شرط ضروري لجعل منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين ذات بعد تنموي

إنساني. أن إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي العالمي عملية متعددة الجوانب تهدف في نهايتها إلى تحقيق أقصى استفادة من الفرص التي يوفرها اقتصاد العولمة مع تجنب العثرات وإدخال عناصر التنمية البشرية ضمن أولويات واهتمامات اقتصاد العولمة.

لقد بات من الضروري أن تتركز عملية إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي للعولمة على المواءمة بين نهج المنافسة العالمية والأسواق الحرة من ناحية ونهج تدخل الدولة لإصلاح نواقص الأسواق من ناحية أخرى وخاصة تلبية الحاجات الأساسية التي يعجز السوق عن توفيرها للمواطنين .

وبالنسبة للبلدان النامية فقد عانت من خسائر جراء عدم تكافؤ وعدالة النظام الاقتصادي العالمي الذي تم تنشاه بعد الحرب العالمية الثانية والذي لم تشارك فيه، واليوم تواجه البلدان النامية صعوبات ذلك الحكم الاقتصادي العالمي القديم إضافة إلى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للحكم الاقتصادي العالمي الجديد (اقتصاد العولمة) .

وفي الحكمين الحكم الاقتصادي العالمي ما قبل اقتصاد العولمة والحكم الاقتصادي العالمي في ظل اقتصاد العولمة عانت وتعاني البلدان النامية من نواقص أسواق التجارة ونواقص أسواق رأس المال، وضعف القدرة التنافسية وتقييد إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجية وتحكم الشركات متعدية الجنسية في أسواقها وتحكم صندوق النقد الدولي في مسار اقتصادها .

وفي ضوء ما تعانيه اقتصادات دول الجنوب من فشل الحكم الاقتصادي الذي كان سائداً في عصر ما قبل العولمة وفشل الحكم الاقتصادي العالمي في عصر العولمة في تحقيق أهدافها التنموية، أخذت تطالب في قمة الجنوب الأولى التي عقدت في هافانا عام 2001 وقمة الجنوب الثانية التي عقدت في الدوحة بالمطالبة بإعادة تشكيل الحكم الاقتصادي العالمي، وأصبحت مجتمعات المجتمع المدني وبعض

منظمات الأمم المتحدة مثل (UNDP) والاونكتاد تطالب بإجراء تغيرات جذرية في الحكم الاقتصادي العالمي. وبدا المجتمع الدولي يبحث عن حلول اقتصادية تعطي بعداً تنموياً إنسانياً للحكم الاقتصادي العالمي المعاصر. وهذا يمثل منظوراً جديداً وأخلاقيات عالمية جديدة، ونهج جديد فيما يتعلق بإدارة العولمة، وهو يتطلب طائفة من التدابير تبدأ من التدابير العامة وتصل إلى التدابير المحددة . كما أن إصلاح وإعادة تشكيل هندسة اقتصاد العولمة يتطلب أربعة شروط أساسية، هي:

1. إعطاء دور متزايد لدول الجنوب في عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي .
2. إعادة النظر في الدور المتزايد للشركات متعدية الجنسية ومؤسسات برتن وودز في إدارة اقتصاد العولمة .
3. إعطاء ولاية جديدة للأمم المتحدة في إدارة اقتصاد العولمة .
4. إيجاد شراكة بين الأسواق والدولة في إدارة اقتصاد العولمة .

أن إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي للعولمة يساعد على إزالة الأثر الماحق الذي يمكن أن يتركه اقتصاد العولمة في البلدان النامية وبالدرجة الأساس في سكانها الفقراء. كما أن إعادة التشكيل هذه تجعل من التنمية هدف مركزي للعولمة، وبذلك تصبح مسألة عولمة التنمية مركز الثقل في اقتصاد العولمة .

أن هناك اتفاق عالمي بان إعطاء العولمة بعداً تنموياً إنسانياً يستوجب إعادة نظر بشكل جذري في طريقة إدارتها وفي آلياته وتدابيرها، بما في سياسات التسرع في التخصيص والتحرير وشروط صندوق النقد الدولي، وكذلك إعادة النظر في ولاية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي وافقت عليها جولة أوروغواي والسياسات التي فرضت على الدول النامية والتي غالباً كانت تتخذ على أسس إيديولوجية وسياسية .

ويبدو أن هناك إجماع عالمي أن إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي العالمي المعاصر إذا ما لم يتم الإسراع فيه فستكون نتائجه كارثية، وخاصة وان هناك خوف

من تكرار أزمات اقتصادية مشابهة في تأثيراتها السلبية لازمة جنوب شرق آسيا وأزمة أمريكا اللاتينية وأزمة روسيا.

أن سياسات اقتصادية حصينة يمكنها في الواقع أن تعطي بعداً تنموياً إنسانياً للعولمة تسهم في تغير حياة الفقراء. كما أن مثل هذه السياسات يمكن أن تؤمن أيضاً تقاسماً أكثر عدلاً لثمار النمو، وأن تكون المؤسسات الاقتصادية الدولية في خدمة التنمية العالمية لا في خدمة مصالح الأسرة المالية الدولية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لابد من إكمال نواقص الإعلام ونواقص الأسواق من خلال اتخاذ تدابير شديدة من اجل تنشيط التنافس، وكلما كانت البيئة تنافسية، كلما كانت العولمة أكثر فاعلية والأسواق تعمل بفاعلية أكثر. أن الأسواق لا تعمل تلقائياً بشكل لا غابر عليه إلا إذا كان الإعلام كاملاً والمنافسة كاملة ، وبخلافه فان الأسواق لا تصحح نفسها بنفسها.

ومن الناحية النظرية فان إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي للعولمة يتطلب الاعتماد على الاقتصاد الجديد لعلم نواقص الأسواق، أي فهم الأسباب التي تجعل الأسواق لا تعمل بمثل الكمال الذي تدعيه النماذج التبسيطية للمنافسة (المدرسة الكلاسيكية القديمة التي يستند إليها حالياً اقتصاد العولمة وخبراء صندوق النقد الدولي) . أن هذه النماذج تقوم على مسلمات المنافسة والإعلام الكاملين التي لا وجود لها على ارض الواقع .

أن إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي للعولمة بحاجة إلى نظريات اقتصادية تستند إلى اقتصاد الإعلام الذي أوجده الاقتصادي العالمي الشهير ستيلغتز الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد والذي ربط نجاح العولمة باقتصاد الإعلام وبنظريات أكثر واقعية لسوق العمل وسوق التجارة وسوق أسواق الرساميل .

أن اقتصاد العولمة بات اقتصاداً سيئاً لاعتماده على الأنماط وعلى يد ادم سميث الخفية دون أي اعتبار لنواقص الإعلام ونواقص المنافسة، ولاعتماده على سياسات صندوق النقد الدولي القائمة على خطة العلاج بالصدمة .

أن عملية إصلاح المؤسسات الدولية لتشجيع الإنماء ومعالجة الأزمات وتسهيل التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق. فيقع في صلب عملية إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي العالمي .

وإذا كانت الأسواق في قلب اقتصاد العولمة ، فان الدولة ينبغي أن تكون إلى جانب الأسواق في اقتصاد العولمة. فاللدولة دور بارز تؤديه في اقتصاد العولمة. وليس صحيحاً أن للدولة دور سلبي في هذا الاقتصاد. للأسواق نواقص كما للدولة نواقص، ومثلما تعمل على استكمال نواقص الأسواق وعدم إلغائها يجب أن تعمل على استكمال نواقص الدولة وعدم إخراجها في دائرة إدارة اقتصاد العولمة .

ولا نعتقد من الحكمة تصديق ما يدعيه البعض في أن الأسواق لوحدها قادرة على إدارة اقتصاد العولمة وأن تحل بنفسها مجمل المشاكل الاجتماعية، والتفاوت في توزيع الدخول، والبطالة، والفقر وتلبية الحاجات الأساسية وتلبية متطلبات أنشطة الرعاية الاجتماعية. كما لا نعتقد بان الدولة لوحدها دون الأسواق قادرة على حل مشاكل الاقتصاد كعلم اختبار. أن إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي العالمي بحاجة إلى إعادة اختراع دور جديد للدولة تؤديه إلى جانب الأسواق في إدارة اقتصاد العولمة ، والدور الجديد ينبغي أن يهدف إلى أن تكون الدولة أكثر فاعلية وأكثر انفتاحاً .

إن اقتصاد العولمة يقوم على خليط عجيب من الإيديولوجية واقتصاد السوق الناقص (نقص الإعلام ونقص المنافس)، مع استبعاد شبه كلي لدور الدولة. ومن الطبيعي أن هذا النمط من الإدارة يجعل إدارة اقتصاد الدولة ويجعل من الحكم الاقتصادي العالمي لاقتصاد العولمة حكماً متحيزاً نحو تلبية مصالح الأسرة المالية الدولية، ويجعل حلولها حلولاً قاصرة على جوانب معينة من الاقتصاد، فضلاً عن كونها وحيدة النمط وغير مناسبة للبلدان النامية عموماً وللفقراء من سكان هذه البلدان خاصة.

ومن المستغرب أن اقتصاد العولمة يفرض على الدول النامية تطبيق سياسات اقتصادية دون أن يستشيرها بمدى ملائمة هذه السياسات التي ستطبق على سكانها.

وعليه فالحكم العالمي المعاصر للعولمة بفرض سياسات على سكان بلدان الدول النامية دون أن يسمح لهم إبداء رأيهم فيما إذا كانت مناسبة أم لا .

فالإيديولوجية هي التي ترسم السياسات في الحكم الاقتصادي للعولمة. أن هذا الأسلوب في إدارة الحكم الاقتصادي للعولمة له نتائج غاية في مفاعليه السلبية ويؤدي إلى الصدمة الارتدادية للعولمة .

لقد استمدت الصدمة الارتدادية ضد الحكم الاقتصادي للعولمة قوتها من إدراك ظاهرتين، الظاهرة الأولى الأضرار الجسيمة التي أحدثتها سياسات هذا الحكم المستوحاة من الإيديولوجية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، والظاهرة الثانية مظالم نظام التجارة العالمي المستوحاة من اتفاقيات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

أن الصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة تنامت في الفترة الأخيرة وتحولت إلى مطالبة المجتمع المدني وبعض المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والبلدان النامية إلى إصلاح هندسة الاقتصاد الدولي أي إصلاح جهاز قيادة الحياة الاقتصادية والمالية الدولية وإصلاح السياسات التي تتخذها الآن تلك القيادة لأجل جعل العولمة أكثر فاعلية وإنسانية وإنصافاً وان تتوجه السياسات الجديدة لخدمة قضيتي التنمية والفقر، خاصة وأن اقتصاد العولمة الحالي لم يجلب الفردوس الاقتصادي الموعود لشعوب البلدان النامية .

لقد روج الخطاب الإعلامي للعولمة كثيراً للخبرات التي يجلبها اقتصاد العولمة، ولكن النتيجة كانت عولمة الفقر بدلاً من عولمة التنمية وجفاف مياه الازدهار العالية واختفاء الفردوس الاقتصادي.

أن اقتصاد العولمة دفع للبلدان النامية للإسراع في التخصيص فتحطمت منصاتهم الصناعية ودفعهم لتحرير أسواق المال فتم عولمة الأزمات المالية، ودفعهم

لإزالة كل الحواجز أمام حركة السلع القادمة من الدول المتقدمة فغرقت أسواق البلدان النامية بهذه السلع وتعرضت لمنافسة غير متكافئة، وفي المقابل استمرت الدول المتقدمة بالاحتفاظ بحواجزها ولم تسمح لسلع الدول النامية بالنفاذ إلى أسواقها، ونصحهم بإزالة كل العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية فقامت الشركات متعدية الجنسيات بالسيطرة على الاقتصاد الوطني للبلدان النامية .

وعليه فإن موجبات التصدي لسياسات اقتصاد العولمة تكمن في الآتي:

1. أن اقتصاد العولمة يقوم على السرعة في التخصيص قبل تهيئة الشروط وبناء المؤسسات اللازمة لإنجاح التخصيص ودون اعتبار لما يخلقه التخصيص من بطالة وفقر وتكاليف اجتماعية باهضة.

ويقوم على السرعة في تحرير الأسواق المالية غير المقترن بتنظيم مناسب وقبل إنشاء مؤسسات مالية قوية ودون اعتبار لمخاطر تدفق الاستثمارات الأجنبية وتدويل الأزمات وخلق حالات عدم الاستقرار الاقتصادي ويقوم على السرعة في تحرير التجارة وفتح الأسواق دون اعتبار للقدرة التنافسية لسلع الوطنية ودون اعتبار لغزو منتجات الشركات متعددة الجنسية للأسواق المحلية ودون اعتبار لمخاطر تدمير الصناعات الوطنية وما ينجم عن ذلك من عواقب ومفاعيل سلبية خطيرة على الاقتصادي وخاصة المفاعيل السلبية الناتجة عن الانكماشات الاقتصادية .

2. أن اقتصاد العولمة يهمل إهمالاً تاماً الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة وقضايا البطالة والأجور والفقر وأنشطة الرعاية الاجتماعية وأنشطة توفير الأمن البشري وأنشطة تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين .

وهذا الاقتصاد يهمل إهمالاً كاملاً معالجة الاختلالات البنيوية وخاصة اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .

3. أن اقتصاد العولمة دفع البلدان النامية للإسراع في التخصيص فتحطمت صناعاتهم الوطنية وغزت أسواقهم الشركات متعددة الجنسية وتحولت

احتكارات الدول إلى احتكارات خاصة وارتفعت الأسعار وزادت البطالة ورفع دعم السلع الأساسية .

واقتصاد العولمة دفع البلدان النامية للإسراع بتحرير أسواق المال فتعرضت اقتصاداتهم لمخاطر تدويل الأزمات والمضاربات وعدم الاستقرار الاقتصادي واقتصاد العولمة دفع البلدان النامية للإسراع بتحرير التجارة وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات فتتم استباحة أسواقهم وغرقت هذه الأسواق بكل ما هو أجنبي من السلع والخدمات .

4. أن المؤسسات الدولية التي تحكم اقتصاد العولمة واقعة تحت هيمنة مراكز الرأسمالية العالمية وخاضعة للمصالح التجارية والمالية للأسرة المالية الدولية والتي يأتي معظمها من السبع الكبار.

ومن الطبيعي أن تعكس هذه المؤسسات توجهات هذه الأسر وعليه فالمؤسسات الاقتصادية الدولية التي تحكم اقتصاد العولمة لا تمثل مصالح شعوب العالم النامي وتطلعاته ولا تخدم أولوياته التنموية .

5. أن الحكم الاقتصادي للعولمة يمكن وصفه بأنه نظام تسيطر فيه المؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الاستيطان (بلا جنسية) على عملية صنع القرارات الاقتصادية وعلى عملية صنع السياسات الاقتصادية والتي تجري في دهاليز صندوق النقد الدولي والنقد الدولي ومنتدى ديفوس في سويسرا ومراكز البحوث التابعة لهذه المؤسسات والمنتديات وهذه السياسات والقرارات تلزم الدول النامية بتطبيقها دون أن يكون لها الحق في مناقشتها .

6. أن اقتصاد العولمة لا يتيح أي خيار اقتصادي للبلدان النامية بل أن هذا الاقتصاد يتناقض والمفهوم العلمي للاقتصاد باعتباره علم الاختبار بين البدائل. وعليه فالحكم الاقتصادي العالمي في ظل اقتصاد العولمة يمثل نظام اقتصادي آحادي الجانب يقوم على وصفه القياس الكوني الوحيد فأما أن تلتزم بوصفة الصندوق أو يصفك الصندوق انك خارج علن الطريق (أوف ترك) أن

اقتصاد العولمة لا يتيح الفرصة للبلدان النامية لاختيار السياسة ودراسة مخاطر ونتائج كل اختيار في إطار حرية كاملة لهذا الاختيار اقتصاد العولمة يقوم على مبدأ إعادة هيكلة المؤسسات المالية .

أي التركيز على إصلاح البنية المالي للمؤسسات دون التركيز على إصلاح البيئة الفعلية (الاختلالات البنيوية) .

7. القانون الاقتصادي الدولي في اقتصاد ما قبل العولمة يكون أفقياً بمعنى إذا لم يوافق بلد ما على الاتفاقية أو القانون فانه يتمكن من سحب موافقته فيما بعد حتى لا تصبح تلك الدولة خاضعة لتلك الاتفاقية أو القانون مدار البحث.

أما في اقتصاد العولمة فان القانون الاقتصادي الدولي يكون عمودياً فالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يلزم الدولة بالموافقة على كل اتفاقاتي المنظمة وحتى السابقة لظهور المنظمة والاقتراض من صندوق النقد الدولي يلزم الدولة بقبول كل السياسات والشروط التي يجلبها الصندوق سواء قبلت الدولة أم لم تقبل.

8. يقوم اقتصاد العولمة على خليط عجيب من الإيديولوجية والاقتصاد السيئ . فالإيديولوجية تتمثل في التعصب الأعمى للسوق وتبني مناهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة (اقتصاد السوق الحرة بلا قيود) والتي تقول أن السوق تقضي تلقائياً إلى التخصيص الكفؤ للموارد وإلى زيادة فاعلية الاقتصاد وتحفيز النمو الذي بدوره يتساقط كالشلال حتى يصل إلى الطبقات الفقيرة (نظرية التداعيات) وهذه الإيديولوجية ترفض تدخل الدولة ولا تؤمن بالدور الايجابي للدولة في إدارة الشئون الاقتصادية إلى جانب اقتصاد السوق ونقطة الضعف الأخرى في إيديولوجية العولمة أن السوق لا تعمل بالكمال الذي يفترضه اقتصاد العولمة بسبب نقص الأسواق الناتج عن نقص الإعلام ونقص المنافسة. وعندما لا تعمل الأسواق بكفاءة فان اقتصاد العولمة يكون اقتصاداً سيئاً.

لذا فان الاقتصاد السيئ للعولمة من نتاج سياسات وشروط صندوق النقد الدولي وسياسات توافق واشنطن السياسات التي تفرض على اقتصادات الدول النامية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية .

هذه السياسات أدت إلى عواقب اقتصادية وخيمة ولم تأتي بالمنافع والفردوس الاقتصادي الموعود، بل أدت إلى إشاعة عدم الاستقرار وتدويل الأزمات ونشر البطالة والفقر والانكماشات الاقتصادية .

هذه السياسات ستتبعها بطالة كثيفة وانتشار للفقر، وتفاوت في توزيع الدخول، ومشاكل مستعصية للتفكك الاجتماعي، وأزمات مالية معولمة متلاحقة.

والحكم الاقتصادي للعولمة يحظى اليوم بدفع قوي من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تتداول من فوق الحدود ليس الرساميل والمنتجات لوحدها، بل التكنولوجيات أيضاً.

أن المؤسسات الدولية الكبيرة والتي تحكم العولمة هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب الشركات متعدية الجنسية، وكلها تعكس مصالح الأسرة المالية الدولية ولا تخدم مصالح الدول النامية .

لقد أخفقت المؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية في إدارتها لاقتصاد العولمة ليس فقط في عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي وعدم تحقيق التنمية للبلدان النامية، بل أدت إلى فقدان الأمن الاقتصادي العالمي، فالأزمات في ظل حكم اقتصاد العولمة أمست أكثر توثراً، والبطالة أكثر انتشاراً والفقر أكثر تعمقاً وانتشار (الفقر العمودي والفقر الأفقي).

وعليه فان الحكم الاقتصادي للعولمة الذي أطلق الحرية الاقتصادية في دولة الجنوب لم يجلب النمو الموعود، بل انه فاقم البؤس والبطالة والفقر ونشر تفعيل الأزمات

وفي إطار الحكم الاقتصادي للعولمة لابد من ملاحظة أن المؤسسات الدولية التي تحكم العولمة واقعة تحت هيمنة الدول الصناعية وخاضعة للمصالح التجارية

والمالية للأسرة المالية الدولية (يأتي معظمها في دول السبعة الكبار). ومن الطبيعي أن تعكس هذه المؤسسات توجهات هذه الأسرة المالية الدولية. وعليه فالمؤسسات التي تحكم اقتصاد العولمة لا تمثل شعوب العالم النامي ولا تخدم مصالحها وبرامجها التنموية وأولوياتها الاقتصادية .

أن الحكم الاقتصادي للعولمة يمكن وصفه بأنه نظام تسيطر فيه المؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات متعدية الجنسية الكبرى على عملية صنع القرارات والسياسات التي تلزم الدول النامية بتطبيقها دون أن يكون لها الحق في مناقشتها .

لقد آن الأوان لتغيير القواعد التي تدير اقتصاد العولمة وإعادة النظر في كيفية اتخاذ القرارات على المستوى الدولي، ويجب تحديد لمصلحة من يجب أن يتحقق النمو الاقتصادي .

كما آن الأوان لوضع نظام محاسبة وتقييم لسياسات هذه المؤسسات ومطالبتها بالشفافية في عملية اتخاذ قراراتها. أن هذه المؤسسات غير شفافة ومحكمة الإغلاق حتى داخلياً، فهناك صعوبة نزول الإعلام من قمتها إلى قاعدتها.

كما آن الأوان للتخلي عن سياسات صندوق النقد الدولي التي تعالج الأزمات بطريقة خاطئة ثبت عدم صحتها (سياسات تقشفية للموازنة، وسياسات انكماشية في مجال السياسة النقدية) آن الأوان لنبذ هذه السياسات وسياسات التعصب الأعمى للسوق. آن الأوان للتخلي عن السياسات التي تفرض على الدول التخلي عن سيادتها الاقتصادية تحت شعار الحرية الاقتصادية .

وآن الأوان للتخلي عن السياسات التي تضعف الاقتصاد على المدى القصير بحجة حسناتها على المدى البعيد. آن الأوان للأخذ بالمبدأ القائل ما هو خير الاقتصاد اليوم هو خير للاقتصاد غداً .

وآن الأوان للتخلي عن وسواس التضخم الذي يتميز به خبراء الصندوق مما يجعلهم يهملون البطالة ويركزون على التضخم متناسين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة للبطالة .

وآن الأوان للتخلي عن الحكم الاقتصادي للعولمة القائم على سياسات قصيرة الأجل ضيقة الأفق لا تخدم سوى مصالح الأسرة المالية الدولية وآن الأوان لإعادة النظر في المؤسسات الدولية بحيث يكون لها صوت ومشاركة في القرارات التي تتخذها تلك المؤسسات وتطبق على شعوبها .

أن إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي للعولمة يستوجب إذن خضوع المؤسسات الاقتصادية الدولية لحوكمة اقتصادية عالمية، ومراقبة شديدة على أدائها الاقتصادي وتنفيذها للأهداف التي أنشأت من اجلها بعيداً عن خدمة مصالح الأسرة المالية الدولية . كما أن إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي العالمي يستوجب أن تكون سياسات هذه المؤسسات في خدمة نمو صحيح ومستديم بعيداً عن التخصيص الذي يولد البطالة والتحرير الذي يولد الأزمات والانكماشات. وعند حصول الأزمات فإننا بحاجة إلى سياسة تخصيص يواكبها تدابير اقتصادية تساعد في إحداث وظائف جديدة ولا تزيد من البطالة . وبحاجة إلى سياسة نقدية تزيد من الحافز على الاستثمار ، وبحاجة إلى سياسة مالية توسعية بعيدة عن التقشف المفرط الذي يعمق الانكماش الاقتصادي. إننا بحاجة إلى سياسة اقتصادية لا تزيد ولا تولد الأزمات المصرفية، لان الأزمات المصرفية وعواقبها نتج عن إلغاء تنظيم أسواق الرساميل. إننا بحاجة إلى سياسة اقتصادية تحققي الاستقرار الاقتصادي، لان عدم الاستقرار يسيء إلى النمو، وأن الفقراء يتحملون القسط الأكبر من تكاليفه .

في ضوء ما تقدم يمكن حصر القضايا الرئيسية التي يستوجب أخذها بنظر الاعتبار عند إعادة هندسة اقتصاد العولمة:

1. التخلي عن السياسات القائمة على العصب الأعمى للسوق (الليبرالية الجديدة) التي ترى في إيديولوجية السوق نموذجاً ناجحاً حيث قوى السوق تقود الاقتصاد نحو الفاعلية وكأنها يد خفية دون أي اعتبار للشروط التي يجب توفيرها لكي تعمل قوى السوق بفاعلية لا غبار عليها. ولابد من بناء نماذج للسوق تؤمن بان اليد الخفية تعمل بصورة ناقصة متى ما كان الإعلام ناقصاً

والمنافسة ناقصة. فالأسواق الحرة بلا قيود (الليبرالية الجديدة) لكي تعمل بصورة كاملة تحتاج إلى إعلام كامل ومنافسة كاملة. أما سياسة "ترك الحبل على الغارب" فلا مكان لها في منظومة (اقتصاد القرن الحادي والعشرين). أن المنافسة المحدودة والإعلام البعيد عن الكمال يجعل الأسواق تعمل بشكل ناقص .

2. التخلي عن سياسة إحراق المراحل في فرض عمليات التخصيص والتحرير وبناء الأسواق ، فالأسواق التنافسية لا تولد بين ليلة وضحاها، فلكي يكون هناك سوق فعال وسياسة تخصيص ناجحة وسياسة تحرير فعالة لابد من استكمال الإطار المؤسسي لكل منها، أي إنشاء مؤسسات مثبتة وقوية تسهم في إنجاح عملية التخصيص والتحرير وإعادة الهيكلة .

3. تبني سياسات وتدابير تشجع وتحفز على النمو وتحد من الفقر ، وأن يتم استبعاد السياسات التي تزيد من البطالة والفقر خاصة فيما يخص سياسات صندوق النقد الدولي. وأن يخصص اقتصاد العولمة مكاناً واسعاً للتدابير الموجهة نمو أنشطة الرعاية الاجتماعية التي تؤثر ايجابياً على وضع الفقراء . والقيام بتدابير من هذا النوع يستوجب فهم أسباب الفقر وطبيعته .

4. التخلي عن السرعة في تحرير الأسواق المالية، وإذ أن تحرير الأسواق المالية غير المقترن بتنظيم مناسب هو وسيلة أكيدة لخلق عدم الاستقرار الاقتصادي وتدويل الأزمات كما أن تحرير التجارة مضافاً إليه أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى انكماش اقتصادي وخلق البطالة وتدمير الوظائف .

5. أن مهمة المؤسسات الاقتصادية الدولية يجب أن تكون وضع سياسات تتضمن خيارات للبلدان النامية تتيح الفرصة لهذه البلدان دراسة نتائج ومخاطر كل اختبار في إطار حرية كاملة لهذا الاختيار بعيداً عن المشروطيات والضغوط التي تحول دون إجراء عملية الاختبار بحرية .

6. التخلي عن إلزام الدول النامية بإعادة هيكلة المؤسسات المالية دون أي اعتبار لإعادة الهيكلة القطاعية خاصة لقطاعي الصناعة والتجارة وعليه يجب أن تتزامن عملية إصلاح البنية المالية للمؤسسات مع إصلاح البنية الفعلية للاقتصاد. وهذا يستوجب أن يتخلى الصندوق عن سياسة التركيز على المتغيرات المالية وترك المؤشرات الأخرى كالأجور والبطالة والناتج المحلي الإجمالي ، وأنشطة الرعاية الاجتماعية وغيرها .
7. إتباع سياسة التدرج في التخصيص والتحرير، لان التدرج يسمح بتعديل البنية قبل التخصيص والتحرير . أن التسرع يؤدي إلى الهذر ومن الصعب استنباط إصلاحات جيدة مادام الإطار المؤسسي اللازم للتحرير والتخصيص غير مكتمل، ومادام التخصيص والتحرير منصب على متغيرات مالية، فالتخصيص المتسرع يؤدي إلى نهب الأصول ولا يؤدي إلى خلق ثروات، والتحرير المتسرع يؤدي إلى إشاعة عدن الاستقرار الاقتصادي وتدويل الأزمات وفرار (هروب) رؤوس الأموال عند حصول الأزمات .
8. أن يتبنى اقتصاد العولمة إستراتيجية للنمو الاقتصادي، وهذه الإستراتيجية تستلزم أكثر من التخصيص والتحرير والاستقرار الاقتصادي، أنها تستلزم برامج لتنشيط النمو الاقتصادي . ولا يمكن أن يكون هناك نمو ما لم تهيئ للدولة النامية بيئة مواتية للتوظيفات، وأن يتم الاعتراف بحدود السوق وإخفاقها وحدود الدولة وإخفاقاتها في تنفيذ هذه الإستراتيجية، إضافة إلى ضرورة إقامة البنية التحتية اللازمة لإنجاح عمليات التخصيص والتحرير وبرامج التحول الاقتصادي التي تتطلبها تلك الإستراتيجية .
9. أن التغير الأكثر جوهرية، الذي يفرض نفسه لكي تعمل العولمة كما يجب أن تعمل، هو تغيير نمط من خلال تبديل نظام المؤسسات الاقتصادية الدولية لكي تعكس مصالح كل شعوب العالم بدلاً من أن تعكس مصالح الأسرة المالية الدولية.

هذا إضافة إلى إلزام هذه المؤسسات بزيادة الشفافية وإعادة تصميم سياساتها كي تكون سياسات ذات أبعاد تنموية وعلى هذه المؤسسات وخاصة صندوق النقد الدولي الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبها في معالجة الأزمات، والابتعاد عن الشعور بالمعصومية عن الخطأ لكي يستفيد من تجاربه وأخطاءه السابقة. أن العصمة الذاتية التي يؤمن بها الصندوق لا يمكن أن تصلح اقتصاد العولمة ذلك الإصلاح الذي بات مطلباً عالمياً. ولعل من بين الأخطاء المركزية التي يجب على الصندوق الاعتراف بها تأكيده على المتغيرات المالية وعلى التضخم بدلاً من البطالة والأجور والفقر، وسياساته التي تخدم الدائنين بدلاً من المدنين، وكذلك السياسات الخاطئة للتقشف في الموازنة ورفع أسعار الفائدة في أوقات الأزمات والانكماشات .

وضمن عملية إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية تنامت الدعوة لحصر سياسات الصندوق بمعالجة الأزمات وأن لا ينشغل بأمور التنمية، والتحول الاقتصادي والأمور الأخرى التي ليست من اختصاص الصندوق.

إصلاح الهندسة المعمارية المالية من خلال إيقاف تطبيق سياسات توافق واشنطن، تلك السياسات الاقتصادية التي وضعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية باعتبارها السياسات الأصلح للبلدان النامية. **ويأتي كذلك ضمن إصلاح الهندسة المعمارية المالي ما يلي:**

- وضع إستراتيجية جديدة بشأن ديون دول الجنوب .
- إلغاء مشروطيات صندوق النقد الدولي .
- وضع إستراتيجية جديدة لإعادة جدولة الديون في نادي باريس .
- المساعدة في إنشاء صندوق النقد الآسيوي وصندوق النقد لدول الجنوب .
- وضع ضريبة على مضاربة رؤوس الأموال الأجنبية من الأسواق المالية للبلدان النامية .

- الاعتراف بأخطاء تحرير أسواق الرساميل والتسليم بان تدفق الرساميل القصيرة الأجل (مال المضاربة) بفرض تكاليف باهظة يتحملها آخرون غير طرق الصفقات (المقرضون والمقترضون).
- تحسين الأنظمة المصرفية وتحسين مفهومها وتحسين تطبيقها على السواء في البلدان النامية والمتقدمة.
- إعادة صياغة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وإعادة النظر في بعض اتفاقياتها التي أضرت باقتصادات الدول النامية، وجعل جولات المفاوضات القادمة جولات لغرض الإنماء . أن هناك حاجة ماسة وعاجلة لتصحيح حالات الخلل القائمة في تطبيق هذه الاتفاقيات خاصة اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
- إعادة النظر في عملية اتخاذ القرارات ففي اقتصاد العولمة وإزالة المركزية العاتية في هذا المجال وكذلك إزالة ما يسمى دكتاتورية المالية الدولية. وما لم تتخذ مثل هذه الإجراءات فلن تكون العولمة ذات وجه إنساني ولن تكون أكثر عدلاً واشرفاً عليه لرفع مستوى الحياة وخاصة مستوى حياة الفقراء.
- التخلي عن إيديولوجية حرية الأسواق في مقابل تبني تحليل الاقتصاد الحديث الذي يعطي دوراً ووزناً موضوعياً للدولة في إدارة الاقتصاد، ويعطيها دوراً ايجابياً في معالجة نواقص الأسواق وإخفاقاتها ولتأمين العدالة الاجتماعية التي تعجز الأسواق عن تحقيقها .
- انتهاج سياسة تنمية مستديمة وعادلة ديمقراطية لا تخلق شمالاً في الجنوب ولا جنوباً في الشمال.

أن العولمة اليوم واقتصاد العولمة على مفترق طرق ولحسن الطالع أدركت مجتمعات البلدان النامية ومؤسسات المجتمع المدني وحتى قادة بعض الدول النامية ، أن إدارة العولمة بحاجة إلى إصلاح وبحاجة إلى سياسات تحارب الفقر وتخلق فرص

عمل وتقلص من التفاوت في توزيع الدخول ولا تحرم المواطنين في البلدان النامية من أنشطة الرعاية الاجتماعية .

أن من يطالب بإصلاح اقتصاد العولمة ليس بالضرورة أن يكون معادياً لاقتصاد السوق ومناهضاً للعولمة أو أن لا يكون رأسمالياً. أن كبار الاقتصاديين الرأسماليين أمثال جوزيف ستيلغتز الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد اصدر كتاباً بعنوان خيبات العولمة .

وما لم يتم إصلاح اقتصاد العولمة فسوف يبقى شبح انهيار الاقتصاد العالمي ماثلاً أمامنا وما لم يتم إصلاح اقتصاد العولمة فمن غير الممكن أن تكون منافعها مشتركة بشكل واسع .

وما لم يتم جعل التنمية كهدف من أهداف اقتصاد العولمة إضافة إلى العمالة والاستدامة البيئية فان هذا الاقتصاد يبقى ناقصاً .

والجدير بالملاحظة أن رؤية كنز للحكم الاقتصادي العالمي كانت رؤية أكثر تكاملاً من الرؤية الحالية لاقتصاد العولمة، فكانت هناك رؤية متكاملة لدوري مؤسسات برتن وودز الأمم المتحدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية . وكان هناك اهتمام بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وكذلك بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وكانت العمالة الكاملة هدفاً أساسياً في جميع العمليات الاقتصادية الدولية أما منظمة التجارة الدولية والتي كان من المفروض إنشائها لولا معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، فكان هدفها تحرير التجارة إضافة إلى المحافظة على أسعار المواد الأولية.

ودعا كنز إلى ضرورة استقرار أسعار المواد الأولية على المدى البعيد .

ومن وجهة نظر UNDP فان إعادة تشكيل الحكم الاقتصادي للعولمة يتطلب إدخال مبادئ التنمية البشرية والحماية الاجتماعية ضمن مفاهيم وممارسات الحكم الاقتصادي العالمي .

أمـا التنـافس العـالمي وكفـاءة الـسوق فهمـا هـدفان رئيـسيان في الحكـم الاقتـصادي العـالمي مـن وجهـة نظـر UNDP ولكـن إلى جانـب دور الدولـة الـتي تـضطلع بمهـام التنميـة البـشرية وتـوفير الحاجـات الأساسـية وأنـشطة الرعايـة الاجتماعية إضافة إلى بناء الصناعات الثقيلة .

ومن وجهة نظـر UNDP يجـب أن لا يـؤدي الاهتمـام باقتـصاد العولمـة إلى إهمال خدمات الرعاية الاجتماعية وشبكات الحماية الاجتماعية. أن وجهـة النظـر هذه تنطلق من فكرة المبادرة الأوروبية التي تدعو إلى عولمة بدون فقر .

أما في الإطار المؤسسي، فقد دعا برنامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي إلى مأسـسة جديدة للحكم الاقتصادي العالمي، من ابرز عناصرها:

1. جعل منظومة الأمم المتحدة أقوى وأكثر تماسكاً .
2. وجود مصرف مركزي عالي بديل لصندوق النقد الدولي.
3. وجود منظمة عالية للاستثمارات .
4. وجود مدونة تحكم سلوك الشركات متعددة الجنسية .
5. وجود مدونة تحكـم عمليـة نقـل التكنولوجيـة مـن الـدول المتقدمـة إلى الـدول النامية .
6. إعادة النظر في المنظمة .

ثالثاً: رؤية ستيغلتز في إعادة هندسة اقتصاد العولمة:

تستوجب المفاعيل السلبية التي افرزها النمط الحاكم لاقتصاد العولمة إصـلاح إدارة العولمة أو ما يطلق عليـه إصـلاح هندسـة منظومـة اقتـصاد العولمـة وتخلـيص اقتصاد العولمة من مفاعليه السلبية .

أن تغيير التدابير والأساليب القائمة لنمط حكم اقتصاد العولمـة لـيس بـالأمر الهين، لان هذا التغيير يستوجب إعادة هندسة آليات عمـل المؤسـسات الاقتـصادية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالميـة، ويستوجب من جانب آخر إعطاء دور متميز للأمم المتحدة ولدول الجنوب في إدارة

اقتصاد العولمة، فضلاً عن إلغاء ما يسمى بتوافق واشنطن، وإصدار مدونات دولية لضبط التأثير السلبي للعولمة على العلاقات الاقتصادية الدولية، كإصدار مدونة جديدة لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومدونة خاصة بنقل التكنولوجية إلى الدول النامية ومدونة خاصة بسلوك الشركات متعددة الاستيطان ، وبالإضافة إلى كل ذلك فان إصلاح هندسة اقتصاد العولمة يستوجب أن تكون التنمية المستدامة وقضايا الأمن البشري والتنمية الإنسانية ومعالجة الفقر والتفاوت في توزيع الدخول بين الشمال والجنوب في قلب هذا الإصلاح.

أما في مجال التخصيص وتحرير التجارة وتحرير أسواق الرساميل، فان إصلاح هندسة اقتصاد العولمة يستوجب إعادة نظر جذرية في الطريقة التي فرض من خلالها اقتصاد العولمة هذه القضايا على الدول النامية، والتي تميزت بالقسرية والسرعة وإهمال مشاغل البلدان النامية .

أما التعصب الأعمى لإيديولوجية السوق الحر بلا قيود المقترن بنواقص الإعلام والمنافسة فهو الحقل الذي يتم البدء في إصلاحه قبل أي خطوة أخرى، وحتى قبل إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تحكم العولمة. أن إعادة النظر في إيديولوجية السوق القائمة على التعصب الأعمى للسوق الحر بلا قيود المقترن بنواقص الإعلام والمنافسة لا يمكن أن يتم إلا بإعطاء العولمة بعد إنسانياً تنموياً، ولا يمكن أن يتم إلا بعد أن تأخذ العولمة بنظر الاعتبار معالجة الفقر وقضايا التنمية المستدامة وقضايا الأمن البشري والتي يعجز السوق عن معالجتها حتى ولو كانت سوقاً مقترن بالإعلام والمنافسة الكاملين .

أن الدعوة لإصلاح نمط حكم أو إدارة اقتصاد العولمة لم يأتي من فراغ وإنما أملته المفاعيل السلبية الناتجة عن التخصيص وتحرير التجارة وتحرير أسواق الرساميل والسرعة التي تمت بها، وما رافق هذه السرعة من عواقب ونتائج مدمرة.

وعليه فان الصدمة الارتدادية ضد العولمة والتي دفعت بالدعوة لإصلاح هندسة اقتصاد العولمة تستمد مطالبها من ظاهرتين، الأضرار الجسيمة التي أحدثها

تطبيق سياسات اقتصاد العولمة في البلدان النامية والتي فرض عليها هذا التطبيق بسرعة لا تتلاءم وإمكانات اقتصاداتها المؤسسية والوظيفية والبشرية. وهذه السياسات مستوحاة أولاً من إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق الحر بلا قيود المقترن بنواقص الإعلام ونواقص المنافسة ، ومستوحاة من انحياز هذه الإيديولوجية لمصالح الأسرة المالية والتي تعكس مصالح هذه الأسرة المالية والمحافظة على مكتسباتهم وزيادة إمكانياتهم المالية ومن هنا تعالت الأصوات لإصلاح هندسة اقتصاد العولمة لجعل اقتصاد العولمة اقتصاداً يعكس مصالح كل شعوب العالم وليس فقط مصالح الأسرة المالية، وفسح المجال للدولة للتدخل في تصحيح اختلالات ونواقص الأسواق، وإعطاء اقتصاد العولمة شواغل ذات أبعاد إنسانية أي جعل العولمة أكثر إنسانية وفاعلية وإنصافاً . وعندما تفعل ذلك وتصلح نمط إدارة اقتصاد العولمة ويكون هدف العولمة عولمة التنمية بدلاً من عولمة الفقر وأن لا تجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً. عند ذلك فقط سوف تتراجع الصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة .

أن إصلاح هندسة اقتصاد العولمة يتطلب إذاً تمكين الدولة من القيام بدور أساسي في إدارة الشئون الاقتصادية التي يعجز عن إداراتها اقتصاد السوق، وكذلك التدخل لمعالجة إخفاقات الأسواق في مجال العدالة الاجتماعية. أن آليات السوق كما يوضح ستيلغتز في كتابه خيبات العولمة يمكن أن تترك كثيراً من الناس بلا موارد كافية للبقاء وفي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول جنوب شرق آسيا والدول الاسكندنافية غيرها لا تزال الدولة حتى الآن تقوم بهذه المهام بنجاح تام. ليس هذا وحسب بل أن الدولة في هذه الدول نظمت القطاع المالي لكي تعمل أسواق الرساميل بنجاح تام ، وقامت بإنشاء أنظمة حماية ضد البطالة وتوسعت في توفير أنشطة الرعاية الاجتماعية . وإذا كان الأمر كذلك وأن للدولة هذا الدور العام الاقتصادي والإنساني فلماذا تطالنا العولمة بتخلي الدولة عما هو مسموح لها في الدول المتقدمة .

ولعل المؤسف في هذه المطالبة أن المستشارين الاقتصاديين المحليين اخذوا يروجون لمطالب العولمة من خلال الأحزمة الناقلة التي رافقت ولا تزال ترافق تصفية دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي. فإذا كانت مسلمات التعصب للسوق لا تصمد في الدول المتطورة الأمر الذي يدفع الدولة للتدخل، فان هذه المسلمات لا تصمد قطعاً في الدول النامية. لقد كان ادم سميث أكثر وعياً بمخاطر الأسواق الناقصة نتيجة نقص الإعلام والمنافسة من تلاميذه من أنصار العولمة والتعصب الأعمى للسوق .

وبالإضافة إلى جهل أنصار العولمة أو تجاهلهم بما قدمته النظرية الاقتصادية الحديثة حول كيفية عمل الأسواق، فان التعصب الأعمى للسوق تناقص وكون علم الاقتصاد هو علم الاختبار . أن هذا التعصب يعني أن هناك نموذجا أو صيغة واحدة للسوق وهذا غير صحيح هي (الصيغة الأمريكية) في حين هناك النموذج الألماني والنموذج الياباني والنموذج الاسكندنافي والنموذج الآسيوي وكل هذه النماذج لا تؤمن بالتعصب الأعمى للسوق وتعطي مساحة لا باس بها لتدخل الدولة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية .

وكان من بين ابرز إخفاقات التعصب الأعمى للسوق الحرة بلا قيود ما أسفرت عنه عمليات التخصيص السريع التي جرت بلا بنى تحتية مؤسسية. أن النتائج التي تمخض عنها هذا التخصيص السريع تتمحور حول نشر البطالة واحتكار الأسواق ورفع الأسعار وحتى سؤ تخصيص للموارد إضافة إلى نهب الأصول وعدم خلق الثروات. أما الإخفاق الآخر فهو الإخفاق الناتج عن فتح أسواق الرساميل بصورة متسرعة قبل إقامة البنى التحتية المؤسسية المتمثلة بالمؤسسات المالية القوية وتنظيم حركة الأسواق واليات مراقبتها.

ويؤكد ستيغلتز أن إصلاح هندسي لاقتصاد العولمة يستوجب التخلي عن التعصب الأعمى للسوق ويستوجب التخلي كلياً عن إيديولوجية سياسات توافق واشنطن بكل عناصرها المتمثلة:

1. التخلي عن الإفراط بسياسة التقشف نظراً لنتائجها المرة على الاقتصاد .
2. التخلي عن التركيز الزائد وغير المبرر على عنصر التضخم ذلك التركيز المنطلق من مصالح الدائنين من الأسرة المالية الدولية وتمكين الدول النامية لا لمعالجة اختلالاتها بل للوفاء بديون الدائنين من الأسرة المالية الدولة .
3. التخلي عن السرعة في تطبيق التخصيص وتحرير التجارة وتحرير أسواق الرساميل قبل استكمال البنى التحتية المؤسسية اللازمة لها .
4. التخلي عن التمسك بأيديولوجية السوق الحر قبل استكمال نواقص الإعلام ونواقص المنافسة .
5. التخلي عن التركيز المفرط على الموازنة دون أي اعتبار لكلفها الاقتصادية والاجتماعية .
6. إعادة النظر في هدف تحرير أسواق الرساميل والذي يخدم في الوقت الحاضر مصالح الأسرة المالية الدولية بدلاً من خدمة الاقتصاد العالمي .
7. إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية وبخاصة نظام التصويت في هذه المؤسسات وطريقة اتخاذ القرارات فيها . وتأتي الشفافية كأحد ابرز عناصر التغير الجوهري في نمط إدارة هذه المؤسسات التي تطالب الدول النامية بالشافية في حين تتخذ هي قراراتها بسرية تامة. أن كل المؤسسات الدولية تنقصها الشفافية، فالميل إلى السرية هو نمط طبيعي في عملية اتخذاها للقرارات الاقتصادية الدولية (تعني الشفافية هنا التعبير العلني عن آلية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ومشاركة المعنيين الذين تطبق عليهم هذه القرارات في عملية اتخاذها) وضمن إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية وبالإضافة إلى إصلاح عنصري نظام التصويت والشفافية في هذه المؤسسات لابد من قيام هذه المؤسسات بالاتي:

أ. انصراف الصندوق للمهمة التي وجد من اجلها إلا وهي تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي والابتعاد عن التركيز على التضخم وإزالة وسواس

التضخم الذي يتصف به خبراء الصندوق، والكف عن الإفراط بسياسة التقشف في الموازنة وإعادة النظر في كل مشروطيات الصندوق الأخرى التي ثبت أنها غير ملائمة لإنعاش النمو في اقتصادات الدول النامية. أن الصندوق يقدم للتضخم على ما سواه مع أن للبطالة وللتنمية أهمية مماثلة.

ب. انصراف الصندوق إلى معالجة الأزمات فلا يعود ينشغل لا بالتنمية ولا بالتحول إلى اقتصاد السوق ولا بقضايا تقع خارج اختصاصه .

ج. إصلاح الهندسة المعمارية المالية (إعادة الهيكلة المالية الدولية) وفي هذا الإطار لابد من إلغاء ديون الدول الفقيرة ووضع حلول للمديونية تشارك فيها الدول الدائنة والمدينة بعيداً عن شروط الصندوق ونادي باريس واعتبار جزء كبير من هذه الديون دفعت فعلاً تعويضاً عن فترة الاستعمار التي مارستها الدول المتقدمة بحق الدول النامية.

وضمن إصلاح الهندسة المالية الدولية لابد من ايلاء أهمية للقضايا الآتية .

- ادارك أخطار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والكف عن الإدعاء بأنها ترتبط بالنمو.
- ادارك أخطار تحرير أسواق الرساميل لصالح الأسرة المالية الدولية .
- وضع ضوابط للحيلولة دون تدويل الأزمات ونشر عدواها .
- الاعتراف بأخطاء تحرير أسواق الرساميل والتسليم بان تدفق الرساميل القصيرة الأجل لأغراض المضاربة يفرض تكاليف باهضة عند حدوث الأزمات ومغادرة هذه الرساميل فجأة .
- تحسين الأنظمة المصرفية في البلدان النامية وتمكينها من منافسة المصارف الأجنبية .

د. زيادة المساعدة الإنمائية الدولية وبما يؤدي إلى إسهام هذه المساعدات في تسريع التنمية وزيادة موارد البنك الدولي لهذا القرض ، وعدم ربط المساعدات الإنمائية بأي شروط سياسية أو اقتصادية .

هـ. في حالة عدم إمكانية إلغاء الديون لابد من وضع سقوف لنسبة صادرات البلد النامي من الناتج المحلي الإجمالي التي تخصص للإبقاء بالديون .

و. إعادة النظر في ولاية منظمة التجارة الدولية وفي اتفاقيات أوروغواي التي ألحقت الضرر الجسيم باقتصادات الدول النامية نتيجة فتحها أسواقها وامتناع الدول المتطورة عن فتح أسواقها بالمثل. وإعادة نظر في أسس تحرير التجارة الدولية التي تتسم بعدم التكافؤ في القدرة التنافسية بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية .

والملاحظ أن الدول النامية لم تحصل على حصة عادلة من منافع تحرير التجارة الدولية. ومن ابرز الاتفاقيات التي أقرت في جولة أوروغواي والتي يجب إعادة النظر فيها ما يلي:

- اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية .
- اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمارات الأجنبية .
- الاتفاقية الزراعية .
- اتفاقية المنسوجات والملبوسات .
- اتفاقية تحرير الخدمات .
- اتفاقية الانحراف .

أن إصلاح منظمة التجارة العالمية وإعادة النظر في اتفاقيات جولة أوروغواي يتطلب أن تؤخذ مصالح الدول النامية بنظر الاعتبار والاستجابة إلى مطالبها وجعل جولات المفاوضات التجارية العالمية الجديدة جولات للإنماء وليس لفتح أسواق البلدان النامية .

أن هذه الإصلاحات تعطي للعولمة بعداً إنسانياً تنموياً كذلك تزيل السلطوية والدكتاتورية المالية الدولية تلك الدكتاتورية التي تربط التخصيص وتحرير أسواق الرساميل بتنازلات معينة وقبول شروط معينة من جانب البلدان النامية .

وإذا لم يتم إصلاح إدارة العولمة على الوجه المشار إليه أعلاه فان اقتصاد العولمة يبقى في كل الأحوال اقتصاد سيئاً ينشر مزيد من عدم المساواة ومزيداً من الفقر ومزيداً من البطالة ومزيداً من عدم الاستقرار الاقتصادي مع انعدام الحافز للنمو الاقتصادي .

أن إصلاح اقتصاد العولمة بات أمراً ضرورياً وبخاصة جعل العولمة قوة خيرية بدلاً من جعلها قوة مدمرة.

ومن اجل كل ذلك لابد من التخلي عن الفكرة القائلة أن السوق تنظم نفسها بنفسها وان السوق بمفردها قادرة على حل المشاكل التي تولدها.

وإذا لم يتم إصلاح العولمة ولم يتم التخلي عن فكرة اليد الخفية لآدم سميث فان العولمة ستظل تنشر الفقر وعدم الاستقرار والبطالة ، وسوف تزداد الصدمة الارتدادية ضد العولمة ويتعاظم معها العداء للعولمة .

وما دمنا على حد قول كنز في المدى البعيد كلنا أموات وأن الأسواق لا تصلح نفسها بنفسها، فلابد من إصلاح اقتصاد العولمة القائم على العصب الأعمى للسوق الحر بلا قيود فوراً .

أن إصلاح العولمة بحاجة إلى دواء كنز لوقف تداعيات اقتصاد العولمة .

وإذا كان كنز قد انقذ الاقتصاد العالمي من مزيد من الانهيار في الثلاثينات فإننا بحاجة إلى كنز جديد لإنقاذ اقتصاد العولمة من إخفاقاته ولعل أطروحات ستيلغتز الأستاذ في جامعة كولومبيا الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد تتمكن من جعل اقتصاد العولمة اقتصاداً لصالح الإنسانية بدلاً من أن يستمر بكونه وتخليص اقتصاد العولمة من كل إخفاقاته .

ويؤكد ستيغلتز أن اقتصاد العولمة اقتصاداً سيئاً. وعليه يرى ستيلغتز أن هناك حاجة إلى رؤية أكثر توازناً لدور الدولة التي يجب أن تحل محل إيديولوجية حرية السوق، وتبني نظريات علم الاقتصاد الحديث، وانتهاج سياسات تنمية مستديمة وعادلة وديمقراطية .

لذا يرى ستيغلتز أن الخطوة الأولى لإصلاح اقتصاد العولمة تكمن في نبذ إيديولوجية حرية الأسواق التي تؤكد أن قوى السوق تقود الاقتصاد الحر نحو الفاعلية وكأنها يد خفية. أن اقتصاد العولمة اغفل ما توصل إليه نظريات علم الاقتصاد الحديث التي برهنت أن اقتصاد السوق الحر ويد ادم سميث الخفية لا تحل المشاكل الاقتصادية بنفسها، والاقتصاد الحر لا يعمل بفاعلية إلا تحت شروط محددة وهي وجود الإعلام الكامل والمنافسة الكاملة. ومتى ما كانت الأسواق ناقصة بسبب الإعلام والمنافسة الناقصتين فلابد من تدخل الدولة لإصلاح نواقص الأسواق .

أن النظرية الاقتصادية الحديثة (أعمال ستيلغتز الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد وغيره) قد برهنت أن اليد الخفية تعمل بصورة ناقصة تماماً كلما كانت الأسواق ناقصة بسبب نقص الإعلام ونقص المنافسة وخاصة وبصورة دائمة في الدول النامية لذا فان تحسين فاعلية السوق يستوجب إعلام كامل ومنافسة كاملة وإذا لم تتمكن البلدان النامية من ذلك ولن تتمكن خاصة على المدى القصير فلابد من تدخل الدولة لاستكمال نواقص الأسواق .

أما الليبرالية الاقتصادية الجديدة القائمة على التعصب الأعمى للسوق وغير المكترثه بما توصلت إليه النظرية الاقتصادية الحديثة سوف تقود اقتصادات العالم إلى كوارث اقتصادية وعواقب وخيمة وأزمات لا حصر لها.

لذا فان من أولويات إصلاح هندسة اقتصاد العولمة مادامت الأسواق ناقصة ولا تعمل بفاعلية، فلابد من إجراء توازن صحيح بين الدولة والسوق وإعادة اختراع الدولة لتأدية المهام التي يعجز السوق عن تقديمها واعتبار تدخلات الدولة ذات مفاعيل ايجابية لتلافي إخفاقات السوق. فالحاجة إلى الدولة تظل قائمة ولا تنتفي . وأن

النموذج التبسيطي لاقتصاد السوق حيث تعمل يد ادم سميث بشكل خال من العيوب ودون الحاجة إلى تدخل الدولة يجب إسقاطه كلياً .

أن كل المهتمين بإعادة صياغة هندسة اقتصاد العولمة يؤكدون أن هذا الإصلاح في نمط حكم العولمة يرسم توجهاً جدياً للمؤسسات الاقتصادية الدولية بعيداً عن مصالح الأسرة المالية الدولية، ويخرج الوجه الايجابي للعولمة ويمكن الطبقات المتوسطة والفقيرة في كل دول العالم بما فيها الدول المتقدمة النمو والنامية من الاستفادة من فرص العولمة وامكانتها فضلاً عن إيقاف تنامي الصدمة الارتدادية ضد اقتصاد العولمة من قبل المفكرين ومنظمات المجتمع المدني ومن قبل الطبقات التي تحملت تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها جراء سياسات اقتصاد العولمة القائمة على إيديولوجية التعصب الأعمى للسوق الحر بلا قيود .

أن مطالب الإصلاح باتت ملموسة من قبل منظمات المجتمع المدني، ومن قبل قمة الجنوب ومن قبل الاونكتاد ومن قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خبراء البنك الدولي السابقين أمثال ستيلغتز رئيس اقتصادي البنك الدولي في أواخر التسعينات وغيره من الاقتصاديين حتى الذين يعملون الآن في الجامعات الأمريكية أو في المكاتب الاقتصادية للبيت الأبيض .

ومما يؤسف له أن المطالبة بإصلاح هندسة اقتصاد العولمة في الدول المتقدمة التي تحتضن الأسرة المالية والدولية ومن قبل منظمات المجتمع المدني في مجموعة السبعة الكبار – أعلى بكثير من مطالب الدول النامية، باستثناء المطالب التي تقدمت بها قمة الجنوب في كوبا عام 2002 وقمة الجنوب في الدوحة في عام 2005.

لقد أخذت المطالبة بإصلاح هندسة اقتصاد العولمة تتزايد وترافق كل الاجتماعات الكبيرة للمؤسسات الاقتصادية الدولية ولمجموعة الثمانية (G-8). وكان نتيجة تنامي المطالبة بإصلاح هندسة اقتصاد العولمة أن تمكنت دول الجنوب من حضور اجتماعات قمة الثمانية بصفة مراقب، وإطلاق الدورة الجديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأغراض باشرت منظمة التجارة العالمية بدورة الإنماء .

مصادر البحث

1. معن زيادة، العرب والتحولات العالمية، مجلة الفكر العربي، معهد الاتحاد العربي، العدد 66 تشرين الأول – كانون الأول 1991 .
2. سمير أمين، ملاحظات حول العولمة، مجلة الفكر العربي، معهد الاتحاد العربي، العدد 66 ، 1991 .
3. مركز الدراسات الدولية، العربي والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز 1998، بيروت، 1998 .
4. عبدالحي زلزم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1999.
5. الاونكتاد، العولمة والتحرير، تقرير الأمين العام للاونكتاد المقدم إلى الدورة التاسعة للاونكتاد، الأمم المتحدة، نيويورك ، 1996 .
6. بول هيرست، ما العولمة ، ترجمة د. فالح عبدالجبار، عالم المعرفة ، الكويت .
7. بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، الفصل المعنون معضلة الاقتصاد الأمريكي .
8. بول كندي الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، ترجمة د. نظير جاهل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1995 .
9. أسامة غيث، أزمة الاقتصاد الأمريكي، مجلة الأسبوع الاقتصادي، 6 أكتوبر، 2001.
10. الناقد الاقتصادي، "أمريكا الاقتصاد المعور"، مجلة النقاد، العدد 70، أيلول 2001 .
11. فرانسيس فوكايا، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسن احمد أمين، مركز الأهرام، القاهرة، 1993 .
12. محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية" مجلة فكر ونقد، السنة الأولى 1998، العدد 6 .

13. السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، بحث مقدم إلى ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1997 .

14. جلال أمين، "العولمة والدولة"، بحث مقدم إلى ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1997

15. سمير أمين، "موقع الوطن العربي في النظام العالمي"، المستقبل العربي، العدد 201 تشرين الثاني 1995 .

16. سمير أمين، "في مواجهة تحدي العصر"، مجلة الطريق، العدد الثاني، آذار – نيسان، 1997.

17. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2009، واشنطن 2009 .

18. الاونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، 2009 جنيف 2009 .

19. الأمم المتحدة، الوضع الاقتصادي الدولي 2009، نيويورك 2009 .

20. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، يوليو 2009 .

مصادر القسم السادس

أولاً: الكتب

1. محمد الفرجاني حصن، أفريقيا وتحديات العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية 2002.
2. سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي 1997.
3. جوزيف س. ناي، وجون د. دوناهبو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكات 2002.
4. جي آر. مندل، العولمة والفقراء، تعريب وليد شحادة بيروت: شركة الحوار الثقافي 2004.
5. أريك بريس وفرانسوا دوثارين، صياد السمك ووحيد القرن، تعريب اسعد كامل الياس، الرياض: مكتبة العبيكات 2001.
6. جريدي منز وديفيد شنيدر، ماوراء الرأسمالية، تعريب محمد رياض الأبرش، الرياض: مكتبة العبيكات 2004.
7. هورست افهيلد، اقتصاد يغدق فقراء، تعريب عدنان غباس علي، الكويت: عالم المعرفة 2007.
8. ديفيد هارني، الامبريالية الجديدة، تعريب وليد شحادة بيروت: شركة الحوار النقاني 2004.
9. وافي باترا، الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينيات في ظل كمنتون والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ترجمة عدنان شؤمات، دمشق، مؤسسة الصالحي للطباعة والنشر 1993.
10. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت، عالم المعرفة 1990.
11. رمبرت هيلبرونر، رأسمالية القرن الواحد والعشرين، ترجمة كمال السيد، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1995.
12. لسترثورو، مستقبل الرأسمالية، ترجمة عزيز سباجي، دمشق، دار 1998. المدى للثقافة

13. جون جراي، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة: مكتبة الشروق، 2001.
14. برنار لبفاسير، الرأسمالية هي هي قابلة للإصلاح، ترجمة حليم طوسون، الكويت المكتبة الثقافة العالمية العدد 102 لعام 2000.
15. منير الحمش، الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي، المستقبل العربي، العدد 364، يونيو 2009.
16. تشارلي كوبمي، ارث رئاسة بوش! البلد الذي ورثه، البلد الذي سيخلفه، مجلة المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008.
17. زياد حافظ، المشهد الاقتصادي الأمريكي وتداعياته على السياسة الخارجية، المستقبل العربي، العدد 6 لسنة 2004.
18. وشاح رزاق، الأزمة المالية العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2009.
19. اليأس سابا، الأزمة المالية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، العدد 360، فبراير 2009.
20. جيفري جارتن، أوقفوا الانهيار السريعي، نيوزويك النسخة العربية 13 تشرين الأول 2008.
21. هانس بيتر مارتن وهارولد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت 1998 .
22. انتوني جندور، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محي الدين ، المركز العربي المصري ، القاهرة 1999 .
23. جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999 .
24. صادق جلال العظم، ما هي العولمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1996 .
25. جريدي مينز وديفيد جندور، ما وراء الرأسمالية، ترجمة محمد رياض الابرش، مكتبة العبيكات ، الرياض 2004 .
26. جي. د ماندل، العولمة والفقراء، تعريب وليد شحادة، الحوار الثقافي، بيروت 2004 .

27. محمد علي حوات ، العرب والعولمة ، مكتبة مذبولي ، القاهرة 2002 .
28. إسماعيل صبري عبدالله، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العرب ، عدد 222 ، 1998 .
29. عبدالعظيم حماد، الاتجاهات المضادة للعولم ، مجلة المعرفة، العدد 46، 1995 .
30. أحمد ثابت، العولمة: تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية، سلسلة بحوث سياسية، العدد 119، مركز البحوث والدراسات جامعة القاهرة، ابريل 1992.
31. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، المستقبل العربي، العدد 222 لعام 1997 .

ثانياً: الدوريات

1. الاقتصاد المعاصر، العدد 90 شباط 2006، (هل يظل الدولار عملة الاحتياطي الأول في العالم).
2. الاقتصاد المعاصر، العدد 103 يونيو 2007، (الدولار يكاد يكون على كف عفريت).
3. الاقتصاد الكويتي 2005 العدد 421، (الدولار الأمريكي إلى أين؟).
4. الاقتصاد المعاصر، العدد 105 اكتوبر 2007، (ماذا جرى للدولار؟).
5. علي حسين باكير، (هل يؤدي تخبط الاقتصاد الأمريكي إلى انهيار الإمبراطورية؟).
6. الاقتصاد الكويتي، الدولار عند أي محطة سيقف؟ عدد 449- 2007.
7. الاقتصاد المعاصر، (المديونية الخارجية الأمريكية العجيبة) عدد 98 – 2007.
8. سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 143 ديسمبر 2008 ص10- 11.
9. محمد أبوالفضل، الاجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة تقرير القاهرة، العدد العشرون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 26 اكتوبر 2008.
10. يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 358 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، كانون الأول/ ديسمبر 2008، ص15-20.
11. الياس سابا، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، 360 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، شباط/ فبراير 2009، ص10-16.

12. روبـرت جيـه صامويلـسون، تهـاوى الاقتـصاد الأمريكـي وتبعاتـه علـى العـالم 29/ 3/ 2008 وكالة نبا وكالة الأخبار الإسلامية.
13. سيف العسلي، هل الاقتصاد الأمريكي قريب من الانهيار 27/ 3/ 2008 صحيفة 26 سبتمبر العدد 1382.
14. جوزيف ستيغلتز ولندايلميز ، حرب العراق تسحق الاقتصاد الأمريكـي، ترجمـة د. عبدالوهاب حميد رشيد 25/ 3/ 2008 الفكر القومي العربي.
15. جوزيف ستيغلتز، تباطؤ الاقتصاد الأمريكي.. الحل الأمثـل، 28/ 1/ 2008 نيويـورك تايمز.
16. بول كوغمان، أمريكا: الركود واخطاء الحزبين، 28/ 1/ 2008 نيويورك تايمز.
17. روبرت ساموليسون، الرأسماليون.. اخطاء اعداء الرأسمالية 28/ 1/ 2008 واشـنطن بوست.
18. دونالـد بـودرو، الركـود الأمريكـي وافـلاس سياسـات التحفيـز الاقتـصادي 28/ 1/ 2008.

ثالثاً: تقارير المنظمات الولية

1. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي 2008 واشنطن 2009 .
2. الاونكتاد ، تقرير التجارة والتنمية 2009 ، جنيف 2009 .
3. الأمم المتحدة ، الوضع الاقتصادي العالمي 2009 بنيويورك 2009 .
4. صـندوق النقـد الـدولي، تقريـر الاسـتقرار المـالي العـالمي، مـستجدات الأسـواق، واشنطن 2009 .
5. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2009 .
6. الأمـم المتحـدة، الوضـع الاقتـصادي الـدولي الـراهن والتوقعـات لعـام 2009 ، بنيويورك 2009 .
7. الاونكتاد، تقرير التجارة والتنمية 2008 ، جنيف 2009 .
8. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2009 ، جنيف 2009 .
9. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن يوليو 2009.

10. صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، أعداد مختلفة لعام 2009، واشنطن 2009 .

11. مؤسسة ضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2008 ، الكويت 2009 .

رابعاً: المؤتمرات :-

1. عماد موسى، اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، جامعة الكويت، مارس 2009 .

2. زغدار أحمد، الأزمة المالية الآسيوية والأزمة العقارية الأمريكية، جامعة الجزائر 2009.

3. إبراهيم العيسوي، اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة طبيعة الأزمة، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص والتنمية، جامعة الكويت، مارس 2009 .

الملاحق



اولاً- رؤى دولية
في معضلة الراسمالية الامريكية

ملحق رقم (1)

بسبب أزمات واختلالات الاقتصاد الأمريكي، يرى بول كندي أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة هارفرد في كتابه الاستعداد للقرن الحادي والعشرين أن الاقتصاد الأمريكي يواجه معضلة اقتصادية حقيقية ستفقده مركزه الأول في الاقتصاد العالمي.

ملحق رقم (2)

ويؤكد لسترتورو في كتابه مستقبل الرأسمالية على التخلي عن اقتصاد المديونية ، ويؤكد أن اخفاقات الرأسمالية الأمريكية القائمة على أيديولوجية التحررية الاقتصادية بلا قيود ستؤدي إلى تراجع موقع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي وسوف لن تكون الولايات المتحدة اللاعب الوحيد في اللعبة الاقتصادية الجديدة بسبب تراجع هذا الموقع وستكون زعامة الاقتصاد العالمي مستقبلاً زعامة عالمية مشتركة.

ملحق رقم (3)

يؤكد جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في كتابه خيبات العولمة على المفاعيـل السلبية لاقتصاد العولمة والـذي يطلق عليه (بالاقتصاد السيء) ويؤكـد أن سياسـات أيديولوجيـة التعصب الاعمي للسوق اسست لازمات الاقتصاد العالمي

ملحق رقم (4)

ذهب جفري جارتن في كتابه أوقفوا الانهيـار إلى التأكيـد علـى أن الرأسماليـة الأمريكيـة الملتزمـة بأيديولوجيـة العولـمـة الاقتـصادية ستؤدي إلى تراجع موقـع الاقتـصاد الأمريكـي، ومـن ثـم تراجـع الاقتصاد العالمي.

ملحق رقم (5)

الاقتصادي الفرنسي ليفاسر في كتاب الرأسمالية هـل هـي قابلـة للإصـلاح؟ فقـد وجـه انتقـادات شـديدة لـنمط الرأسماليـة الأمريكية الملتزمة باقتصاد السوق بـلا قيـود، وأكـد أن التمسك بهذه الأيديولوجية ولـد مـشاكل اقتـصادية وعـرض الرأسماليـة الأمريكية للشيخوخة المبكرة والأفول المتـسارع. ويـدعو ليفاسـر إلى إرادة صياغة الرأسمالية الأمريكية على وفـق الطريـق الثالـث كمحاولـة لإنقـاذ الرأسماليـة الأمريكيـة مـن نـار الليبراليـة الاقتصادية.

ملحق رقم (6)

يؤكـد الاقتـصادي كـارل بـولايني في كتابـه أفـول الرأسماليـة الأمريكية يأتي بسبب إخفاقـات أيديولوجيـة التعـصب الأعمـى للسوق ، وأيديولوجية اللبرالية الاقتـصادية الجديـدة وإخفاقـات اقتصاد المديونية الأمريكية.

ويـضيف كـارل بـولايني في كتابـه ألتحـول العظـيم' أن معـضلة الرأسمالية الأمريكية المستندة إلى أيديولوجية اللبرالية الاقتـصادية الجديدة يكمن في مسعاها اليوتوبي لإقامة نظام سوقي قادر علـى تنظيم نفسه بنفسه وفرض هذا النموذج علـى العـالم، ويـدعو إلى التخلي عن هذا المسعى اليوتوبي.

ملحق رقم (7)

يذهب اكيومورتيا صـاحب كتـاب اليابـان قـادرة أن تقـول بـأن أمريكا حفرت قبرها الاقتصادي بأيديها، ولا تتمكن من الخروج من أزمتها من خلال سياسـة اللامبـالاة الاقتـصادية الـتي تتبعهـا إزاء اختلالاتها الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ثانياً- عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي

ملحق رقم (1)

1. **طبقاً لإحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية لعام 2011**

يشكل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي البالغ 15 تريليون دولار (24 ٪) من الناتج الإجمالي العالمي البالغ 62 تريليون دولار.

- الناتج المحلي الإجمالي 15 تريليون دولار
- الناتج المحلي الإجمالي العالمي 62 تريليون دولار
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 24 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ملحق رقم (2)

تشكل التجارة الخارجية الأمريكية 15 ٪ من التجارة الخارجية العالمية

ملحق رقم (3)

- استوردت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2010 ما نسبته 15.5 ٪ من مجموع الاستيرادات العالمية.
- **جهات الاستيراد**
  - الصين 19٪
  - كندا 16٪
  - المكسيك 11٪
  - اليابان 8٪
  - ألمانيا 5٪

ملحق رقم (4)

- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيــة 216 مليــار دولار عــام 2006 وزادت إلى 325 مليــار في عام 2008.
- يسهم الاقتصاد الأمريكي بـ 17 ٪ من حجم التجارة الخدمية العالمية.

ملحق رقم (5)

* 51 ٪ من الاقتصاد الأمريكي يعتمد على الإنفاق الحكـومي حيـث بلـغ الإنفـاق الحكـومي الفـدرالي والإنفـاق الحكـومي للولايـات والإدارات المحلية 5.9 تريليون دولار أي أن الحكومة الأمريكية تسيطر على الاقتصاد الأمريكي بنسبة 51 ٪

أما القطاع الخاص فيسيطر على الاقتصاد بنسبة 49 ٪ فقط

ثالثاـ عناصر ضعف الاقتصاد الأمريكي

ملحق رقم (1)

* مؤشرات عناصر ضعف الاقتصاد الأمريكي
- تحول الاقتصاد الأمريكي من اقتصاد قائم على الانتاج والادخار الى اقتصاد قائم على الاستهلاك والمديونية.
- فقدان الصادرات الأمريكية التكنولوجية قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وحتى في الأسواق الداخلية الأمريكية.
- فقدان الدولار الأمريكي 50٪ من قيمته إزاء اليورو منذ عام 2009.

ملحق رقم (2)

*** الطاقة الصناعية المستغلة في الاقتصاد الأمريكي تتراوح من 75 إلى 80٪**

ملحق رقم (3)

* صادرات التكنولوجية الأمريكية تحولت من فائض قدره (4.6) مليار دولار من الربع الأول من عام 2001 إلى عجز قدره (7.2) مليار دولار من الربع الأول من عام 2006

ملحق رقم (4)

- لا تزيد الإدخـارات الأمريكيـة عـن 12 ٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمالي الأمريكي في حين تبلغ هذه النسبة في :
  - هولندا 27 ٪
  - اليابان 30 ٪
  - النرويج 32 ٪

ملحق رقم (5)

- لا تزيد الادخارات الأسرية عـن 6 ٪ مـن الـدخل الشخـصي القابل للصرف قبل الأزمة المالية والآن تقرب من الصفر
- الاقتـصاد الأمريكـي ينـتج 7 م . ب. ي مـن الـنفط الخـام ويستهلك / 2 م . ب . ي

ملحق رقم (6)

عجز الميزان التجاري الأمريكي

زاد من 495 مليار دولار في عام 2003

إلى 611 مليار دولار في عام 2004

إلى 711 مليار في عام 2005

وإلى 725 مليار دولار في عام 2010

المصدر : وزارة التجارة الأمريكية ، 2011

ملحق رقم (7)

- **عجز الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين**

زاد من 83 مليار في عام 2001

ألى 233 مليار دولار في عام 2006

وإلى 273 مليار دولار في عام 2009

وإلى 496 مليار في عام 2010

وإلى 556 مليار دولار في عام 2011

المصدر : وزارة التجارة الأمريكية،2011

ملحق رقم (8)

- زاد عجز الموازنة العامة (الفدرالية) مـن 1400 مليـار دولار في عام 2008 إلى 1900 مليار دولار في عام 2009 وبلـغ عجـز الموازنة العامة (2000) مليار دولار في عام 2010

المصدر : وزارة الخارجية الأمريكية،2011

–معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي حوالي 10٪ في نهاية عـام 2010

–تدهور أداء الصناعات التحويلية الأمريكية

رابعاـ الاقتصاد الأمريكي ومعضلة المديونية

ملحق رقم (1)

تعد المديونية الأمريكية بأنواعها الحكومية والخاصة من أخطر عناصر الضعف الإستراتيجية في الاقتصاد الأمريكي

* منذ سنوات بات الاقتصاد الأمريكي يراكم هذه المديونية إلى أن أصبحت:

- خطراً يهدد بانهيار الاقتصاد العالمي.
- خطراً يهدد بانهيار النظامين النقدي والمالي الدوليين.
- خطراً يهدد مدخرات العالم المقومة بالدولار.
- خطر يهدد تبخر الاستثمارات الأجنبية في سندات الخزانة الأمريكية

ملحق رقم (2)

لقد بات الاقتصاد الأمريكي مدمنا على الاقراض من المستقبل

- لتمويل النمو .
- لتمويل الحروب.
- لتمويل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الديون ودفع الفوائد.
- لتمويل دفع الفوائد.

ملحق رقم (3)

لم يعد الدفاع عن المديونية الأمريكية مقبولاً على أساس أن أمريكا مدينة لنفسها إذ أصبح 40 ٪ من الديون الأمريكية تملكها المصالح الأجنبية.

ملحق رقم (4)

الدين الأمريكي كما في 2011 (تريليون دولار)

أولاً : الدين الحكومي الأمريكي (2.16) تريليون دولار

- دين الحكومة الفدرالية (14.7) تريليون دولار
- دين الولايات والإيرادات المحلية (2.2) تريليون دولار

ثانياً : الديون الخاصة الشخصية (16.6) تريليون دولار

- دين الرهن العقاري (13.5) تريليون دولار
- دين المستهلك ، دين بطاقات الائتمان (3.1) تريليون دولار

ثالثاً:الديون الخاصة للقطاع التجاري والمالي (25.3) تريليون دولار

- دين قطاع الأعمال (11.1) تريليون دولار
- دين القطاع المالي المحلي (14.2) تريليون دولار
- الدين الأمريكي الداخلي (58.8) تريليون دولار

يضاف إليه الديون الأجنبية (المركز الاستثماري السالب للولايات المتحدة (2.1) تريليون دولار

الدين الكلي الأمريكي الداخلي والخارجي (60.9) تريليون دولار

ملحق رقم (6)

- أنشأ 85 ٪ من ديون القطاع المالي المحلي
- أنشأ 81 ٪ من المديونية الكلية الأمريكية أو ما يعادل (46) تريليون دولار.
- خلال السنوات من 2009 حتى 2010 زاد الدين العام الفدرالي من 3.3 تريليون دولار

حيث زاد بمقدار (1.6) تريليون دولار من عام 2009 وزاد بمقدار (1.7) تريليون دولار عام 2010

ملحق رقم (5)

1. أن نصيب الفرد الأمريكي من الدين الأمريكي الكلي يبلغ 186000 دولار
2. نصيب الفرد الأمريكي من الدين الحكومي الأمريكي الفدرالي يبغ 47000 دولار

-تبلغ نسبة الدين الكلي الأمريكي البالغة 57 تريليون دولار من الدخل القومي الأمريكي البالغ 15 تريليون دولار 491 ٪

ملحق رقم (7)

- أخذ الدين الحكومي الفدرالي يزداد بمعـدل (4) مليـار دولار كل يوم
- يشكل الدين الحكومي الفدرالي مـا نـسبته 99 ٪ مـن الـدخل القومي الأمريكي
- الـدين الحكـومي الفـدرالي زاد مـن (5.7) تريليـون دولار في عام 2011 أي أضف 9 تريليون دولار كديون جديـدة خـلال تلك الفترة

ملحق رقم (8)

تطور الدين العام الفدرالي

تريليون دولار

السنة	تطور الدين
2000	5.7
2005	7.9
2007	9.2
2008	10.5
2009	12.3
2010	14.0
2011	14.7
من عام 2000 حتى 2010 زاد الدين العام الفدرالي بمقدار (9) تريليون دولار	

ملحق رقم (9)

الفائدة على الدين الحكومي الفدرالي كما يلي

50 مليون دولار كل ساعة

1200 مليون دولار كل يوم

430 مليار دولار كل سنة

- الأجانـب يملكـون (3.7) تريليـون دولار مـن الـدين العـام الفدرالي أي ما يشكل 48 ٪ من سندات الخزانـة الأمريكيـة المملوكة للجمهور

ملحق رقم (10)

في عام 1957

كان الاقتصاد الأمريكي يحتاج إلى 2 دولار مـن المديونيـة لإنتـاج دولار واحد من الدخل القومي

واليـوم أصـبح الاقتـصاد الأمريكـي يحتـاج 9 دولارات لإنتـاج دولار واحد من الدخل القومي

في عام 1957 كل دولار من الدين الذي كان ينتج 54 سنت مـن الدخل القومي

وأصبح اليوم كل دولار من الـدين ينـتج 19 سـنت مـن الـدخل القومي

ملحق رقم (11)

تراجعت موثوقية السندات الأمريكية من درجة AAA إلى درجة أدنى تتمثل في + AA ، وتعد هذه المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي ينخفض فيها تصنيفها الائتمائي ، خفض تصنيف أمريكا الائتمائي يعني أنها لم تعد مكاناً جاذباً وآمناً للاستثمار في العالم ، كما يترتب على ذلك زيادة في معدلات الفائدة على سنداتها مما يعني لجوءها إلى طبع كميات من الدولارات الورقية وهذا سينعكس في انخفاض مزيد من قيمتها إزاء العملات الدولية الأخرى علماً بأم الدولار الأمريكي فقد 50 ٪ من قيمته إزاء اليورو منذ عام 2000

ملحق رقم (12)

عندما تنخفض أسعار الفائدة على الدولار إلى أقل من 1 ٪ هناك خسارة هامة جداً للدول التي تملك هذه السندات التي يكون مردودها 2 إلى 3 بالمائة، وعندما ينخفض الدولار بنسبة كبيرة فهذا يعني ان هناك خسارة كبيرة من قيمة الموجودات (السندات) التي قيمتها بالدولار، وهنا أشبه وضع الدول العربية بأنها كائن يحمل حجراً كبيراً ولا يستطيع التخلص منه خوفاً من أن يسقط الحجر على رجليه، أي أن هذه الدول ستتأذى في جميع الأحوال. ووضع الدول العربية هو نفس وضع الصين وأوروبا فيما يتعلق بأزمة الدين الأمريكي.

ملحق رقم (13)

وانعكاسات هذه الأزمة على العالم العربي كبيرة، وذلك من ناحية تراجع قيمة الدولار على الصعيد الصعيد الدولي، وإذا علمنا أن معظم عملات الدول العربية، خاصة الدول النفطية مرتبطة بالدولار، فهذا يعني أن هذه الدول ستتعرض لخسائر كبيرة جداً، فالمتتبع لتطورات تقليب أسعار الدولار خلال العشر سنوات الماشية يلحظ تراجع هذه العملة بنسبة 50 بالمائة من عائداتها خلال العشر سنوات الماضية، وتزيد هذه الخسائر في حال تعرض الدولار الأمريكي إلى انتكاسة بسبب أزمة الديون الأمريكية.

ملحق رقم (14)

كيف يمكن للدول العربية، خاصة المنتجة للنفط، أن تتأثر من أزمة الديون الأمريكية؟

الدول المنتجة للنفط لديها حوالي 400 مليار دولار كسندات في الخزينة الأمريكية، وانخفاض قيمة الدولار وقيمة سندات الخزانة الأمريكية يؤدي إلى خسارة لهذه الدول.

ملحق رقم (15)

هل من دروس قد يستفيد منها العرب من خلال أزمة الديون الأمريكية، وحتى العجز المالي في بعض الدول الأوروبية؟

الدرس الذي يمكن أن يستفيد منه العالم العربي من خلال هذه الأزمة هو محاولة خلق تكامل اقتصادي عربي، وتخفيف الانعكاسات السلبية للعولمة من خلال التركيز على الاقتصاديات الداخلية للدول العربية أكثر من الاستثمارات الخارجية، فدول الخليج مثلاً ترتبط بالعالم الخارجي أكثر بكثير من ارتباطها ببقية اقتصاديات العالم العربي، ومن هنا يجب إعادة توجيه تلك الاستثمارات نحو بقية الدول العربية، مثل مصر السودان والمغرب، وبقية الدول الأخرى وذلك لتخفيف حدة انعكاسات الأزمة المستوردة.

كما يجب إحياء دور الدولة الإنمائي بعيداً عن وصفات صندوق النقد الدولي التي لم تعد مقبولة حتى من قبل الدول الرأسمالية.

ملحق
مطالب قمة الجنوب
في إعادة الهندسة الاقتصادية للعولمة

مقدمة

تعـود فكـرة انعقـاد قمـة دول الجنـوب في إطـار مجموعـة الــ77 إلى دولـة الباكستان وذلك في المؤتمر الذي انعقد حول التجارة والاستثمارات والأموال لهذه المجموعة في كوستركا في عام 1997، وتم مناقشة هذا المقترح في الاجتمـاع الـوزاري الحادي والعشرين لمجموعة السبعة والسبعين الذي انعقـد في شـهر أيلـول مـن عـام 1997 في نيويورك. من أجل بلورة هذا المقترح تم انعقاد اجتماع للمـشاورات علـى مستوى رفيع في جاكارتا عام 1998.

وعلى هامش الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمـم المتحـدة تمـت الموافقة على انعقاد قمة الجنـوب في كوبـا – هافانـا مـن قبـل الاجتمـاع الـوزاري لمجموعة الـ 77 الثاني والعشرين في عام 2000[1].

ويعتبر مؤتمر قمة الجنوب أول مؤتمر يعقد في إطار مجموعة الـ منـذ تأسيـسها عام 1964 وعقدت اجتماعات قمة الجنوب في هافانا إعتباراً من يوم 10/ 4 ولغايـة 14/ 4/ 2000.

وتعـد قمـة الجنـوب أول رد رسمـي واسـتراتيجية رسميـة لـدول الجنـوب على العولمة الاقتصادية وما تـشكله مـن مخـاطر وانعكاسـات سـلبية علـى الـدول النامية عموماً .

لقد كانت قمة الجنوب قمة التأكيد على وحدة المصير ومواجهـة التحـديات وعكست القمة التجربة الطويلة لقادة الجنوب ولمجموعة السبع والسبعين في التعامل مع حالات الاقتصاد العالمي .

---

(1) حـضر المؤلـف اجتمـاع قمـة الجنـوب في (كوبـا / هاتانـا عـام 2000 ضـمن وفـد وزارة الخارجية العراقية.

لقد كانت قمة الجنوب قمة رفع المظالم الذي لحق بدول الجنوب جراء العولمة الاقتـصادية وأذرعهـا كمنظمـة التجـارة العالميـة والـشركات متعـددة الجنـسية ومؤسسات برتن وودز .

لقد كان هدف القمة التأكيد على تصميم دول الجنوب لتكوين رؤية جديدة للتنمية والتعاون الدولي، إذ أن على دول الجنوب أن لا تبقى شاهداً سلبياً لتـاريخ لم تصنعه ، لذلك فإن قمة الجنوب قد أسهمت في وضع التصورات المطلوبة لإعادة رسم النظام الاقتصادي العالمي بالشكل الذي يؤمن ويعكس إحتياجاتها ومصالحها خاصة بعد ان أدت تطورات نهاية القرن إلى تحـولات عميقـة في الهيكـل التقليـدي للعلاقات الدولية والشركات غير الوطنية في إدارة الاقتصاد العالمي .

وهكذا انطلقـت القمـة مـن أهميـة رسـم رؤيـة جديـدة للتنميـة والتعـاون الاقتصادي الدولي تضـمن جعل السياسات الاقتصادية الكلية تهـدف إلى الاهتمـام بمفاهيم الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبمصالح الدول النامية عموماً.

وتناولت القمة بالتحليل والنقاش قضايا اقتصادية استراتيجية ذات مـساس بمستقبل دول الجنوب وهذه القضايا هي:

1. العولمة في الاقتصاد العالمي .
2. العلاقة بين دول الشمال والجنوب .
3. التعاون فيما بين دول الجنوب .
4. المعرفة التكنولوجية .
5. التجارة الالكترونية .
6. المديونية الخارجية .
7. دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين .
8. القرارات ذات العلاقة بالإطار المؤسسي .

وسوف تتناول هذه الدراسة بالتحليل المعمق كل من هذه القضايا .

قمة الجنوب الأخيرة قد ركزت على ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للبلدان النامية وطالبت بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي وعدم تقييد استقلالية البلدان النامية في تصميم سياساتها الاقتصادية كما نبهت إلى عدم كفاية تدفق الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وأشارت إلى أن البلدان قد عملت في السنوات الأخيرة جاهدة ودفعت في كثير من الأحيان ثمناً باهظاً في سبيل الاندماج المتسرع في الاقتصاد العالمي المتسم باختلالات عميقة كالقوة الاقتصادية للدول المتقدمة وهيمنتها على التجارة الدولية والنظم المالية.

طالبت قمة الجنوب بإلقاء نظرة متأنية ومتبصرة على النظام التجاري الدولي لتعيين أوجه القصور في اتفاقيات جولة اوروغواي والعيوب في تنفيذها بغية الاهتداء إلى الأساس السليم لمفاوضات جديدة متعددة الأطراف أو " لجولة انمائية لصالح البلدان النامية ".

ودعت قمة الجنوب التدقيق في الخطاب القائل بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال السرعة بتحرير التجارة والاستثمار هو الوصفة اللازمة لمنع النكسات التي تصيب التنمية، والقائل بأن تحرير التجارة طبقاً لاتفاقيات جولة أوروغواي التي تشكل ركيزة النظام التجاري العالمي الجديد من شأنه تأمين أفضل توزيع للموارد وفقاً للميزة النسبية ومن شانه تأمين العوائد التصديرية التي تلزم لاستيراد مقومات أساسية للنمو الأسرع ، كما آن الأوان للتساؤل عن صحة مقولة إن تحرير التمويل يجذب رأس المال الأجنبي ويؤدي إلى تدفق أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، ويعمل على تسريع وتيرة النمو ونقل التكنولوجيا والمهارات التنظيمية إلى الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية.

وأشارت القمة إلى التجارب الدولية، حيث أكدت أن هذه التجارب قد أظهرت أنها كانت مخالفة للوعود المقطوعة، وهي أنه بعد انقضاء أكثر من عقد على الإصلاحات التحررية في البلدان النامية تظل الاختلالات قائمة ولم تتحسن

معدلات نمو تجارتها وهبطت تدفقات الاستثمارات المباشرة إليها واقتصاداتها اليوم أكثر اعتماداً من ذي قبل على الموارد المالية الخارجية لتحقيق معدلات نمو كافية لمعالجة مشاكل الفقر والتخلف المتجذرة، كما أن إلغاء نظم الرقابة الحكومية لم يجلب للدول النامية مزيداً من التمويل بل جلب لها مزيداً من فوضوية الاقتصاد والعبث باقتصاداتها، وخاصة من خلال المضاربة وتدويل الأزمات .

وركزت القمة على أنه من الضروري ألا تقيد استقلالية البلدان النامية في مجال إدارة التدفقات الرأسمالية واختيار أي نظام للحساب الرأسمالي تراه هذه البلدان الأنسب لها .

ورأت القمة بأن إحراز تقدم على صعيد الوصول إلى أسواق بلدان الشمال يظل أمراً أساسياً في التغلب على العوائق التي تواجهها البلدان النامية في مجال المدفوعات، ولكي يتحقق هذا الوصول، لا بد للبلدان الصناعية وبخاصة اليابان والاتحاد الأوروبي من تحقيق نمو سريع، وبإمكانها أن تحقق ذلك بواسطة سياسات اقتصادية كلية تتوخى التوسع وبتدابير هيكلية محددة الأهداف.

وأكدت القمة على ضرورة منح البلدان النامية مرونة أكبر في تصميم وتنفيذ سياساتها، فبناء صناعات قادرة على المنافسة هو المفتاح للتغلب على العوائق الخارجية لا من خلال تعزيز القدرة التصديرية فحسب وإنما أيضاً عن طريق الحد من محتوى الاستيراد للنمو، وقد أصبح النطاق ضيقاً بالنسبة لكثير من الدول النامية لتطوير صناعاتها التصديرية بسبب عدم قدرتها في النفاذ إلى الأسواق العالمية.

أولاً : الاتجاهات الاقتصادية العامة للقمة :

افتتحت قمة الجنوب ببيان من قبل نيجريا رئيسة مجموعة الـ 77 أدت فيها على مخاطر للعولمة على البلدان النامية والفوائد والفرص الكبيرة التي تمنحها للدول المتقدمة، إن البلدان النامية وبسبب أوضاعها الاقتصادية لم تتمكن من استغلال تلك الفوائد والفرص، لذلك فإن العولمة وسعت الهوة بين البلدان

والمناطق، كما أشار إلى أن الإدارة الجماعية للأنشطة الاقتصادية يجب أن تستند إلى تقاسم الرخاء وإن مجموعة السبعة والسبعين يجب أن تعمل للإسهام الجاد في معالجة الخلل في النظام السياسي القائم للسعي إلى إيجاد نظام سياسي عالمي أكثر استقراراً، والعالم يحتاج اليوم إلى إدارة أفضل للاقتصاد العالمي، لأن العولمة لا توفر مثل هذه الإدارة بسبب هيمنة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنة منظمة التجارة العالمية على النظام التجاري العالمي، وهذا النظام التجاري العالمي القائم على اتفاقيات جولة أوروغواي ولد العديد من المشكلات الاقتصادية للبلدان النامية، وعلينا أن نضع قواعد جديدة للتجارة ونقر مجموعة من الإجراءات في خطة عمل ونعيد النظر في اتفاقيات جولة أوروغواي بحيث تتضمن الأبعاد الإنمائية.

وأكدت رئاسة مجموعة الـ 77 على أن للاضطرابات والتقلبات المالية أثرها السلبي على الدول النامية، كما أكدت على إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ووضع حلول لخدمة الديون التي تفوض قدرة الجنوب على توجيه الاستثمارات نحو التنمية و وإلغاء الديون بالنسبة للدول الأقل نمواً.

كما أشارت إلى أن العالم يشهد ظاهرة تدفق رأس المال بشكل متزايد الأمر الذي يستوجب وضع قواعد لحركة رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي ختام كلمة رئاسة المجموعة دعا الدول المتقدمة النمو إلى إعادة هيكلة المؤسسات الدولية والالتزام بشراكة حقيقية مع الدول النامية وإحياء الحوار على أساس تقاسم المسؤوليات ومشاركة دول الجنوب في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية ومطالبة الدول المتقدمة بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها لتوفير الموارد المالية للصناديق وزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى الدول النامية دول الجنوب واتخاذ تدابير عملية لتعزيز التعاون بين الجنوب / الجنوب ودعوة دول الجنوب لتحسين إدارة اقتصاداتها ومشاركة الجماهير صاحبة قضية التنمية في عملية صنع القرارات التنموية.

أما رئيس حركة عدم الانحياز فقد أشار في كلمته الافتتاحية إلى التزام حركة عدم الانحياز بتحقيق هدف القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة وحماية البيئة.

ودعا إلى زيادة تدفق رأس المال إلى الدول النامية كشرط أساسي للتنمية، فضلاً عن ضرورة فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام سلع ومنتجات دول الجنوب كما دعا إلى تسهيل عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية .

كما أكد على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز القدرات الجماعية للجنوب.

وأشار إلى أهمية وضع جدول أعمال عالمي للتنمية يرتكز على الإنسان.

وفي ختام كلمته أكد على ضرورة أن تعكس جولة المفاوضات التجارية القادمة التي ستعقد في إطار منظمة التجارة العالمية الشواغل الإنمائية العالية وخاصة تلك التي تهم الدول النامية، أي أن تكون الجولة القادمة ذات توجه إنمائي.

أما الأمين العام للأمم المتحدة فقد أكد في كلمته ضرورة إيجاد حل لحالة الفقر في العالم ودعا إلى تحرير طاقات الشعوب في البلدان النامية لمواكبة مسار الاقتصاد العالمي مؤكداً على الشفافية في إدارة الاقتصادات الوطنية.

وبخصوص الاندماج في الاقتصاد العالمي اشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الدول إذا أرادت الاندماج في الاقتصاد العالمي عليها أن تحصل على التكنولوجيا الحديثة مما يتطلب وضع تكنولوجية المعلومات تحت تصرف الدول النامية لتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ودعا إلى جعل الاقتصاد العالمي أكثر إنصافاً وإقامته على القواعد الإجتماعية والمؤسسات المشتركة لحماية مصالح الجنوب، وهذا يتطلب أمم متحدة قوية ولها دور تضطلع به في تحقيق أهداف المجتمع الدولي.

وأشار إلى ضرروة تمكين صادرات الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة وإغفاء الدول الأكثر مديوينة من ديونها ومنح مساعدات إنمائية لتلك الدول ومساعدة الدول التي تبذل جهوداً كبيرة من أجل تخفيف حالات الفقر فيها.

واكدت القمة إن العولمة هي حقيقة موضوعية تبرز ظرفنا كمسافرين في قارب واحد هو هذا الكوكب ولكن المسافرين في هذا القارب يبحرون بشروط متفاوتة جداً ، أقلية ضئيلة تسافر في قمرات فارهة مزودة بشبكة إنترنت وأجهزة هاتف خلوي ومدخل إلى شبكة الاتصالات العالمية، وتتمتع بحمية غذائية وافرة ومتوازنة وتستهلك ماء نظيفاً وتحظى بعناية طيبة راقية ووصول إلى التقانة.

وأغلبية ساحقة متألمة في هذا القارب مكدسين في عنابر وبيلة ويعانون من لجوع والمرض واليأس ، وهذه الأغلبية تشكل (85 ٪) من ركاب القارب .

وهذا القارب بما يحمله من تفاوت وظلم وقهر يصعب عليه أن يبقى عائماً، وأن مصير هذا المركب هو الاصطدام بكتلة ثلجية وإذا ما حصل ذلك سنغرق جميعاً.

- لقد قيل لنا أن السوق بدون تدخل حكومي، والخصخصة القصوى، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي هي المبادىء الناجعة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً لهذه المبادىء وضعت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية نظام اقتصادي عالمي أكثر عداء بالنسبة لبلدان الجنوب وهو النظام الأقل قبولاً للديمومة من أجل المحافظة على الحياة من الناحية الاجتماعية والبيئية .
- إن العولمة لا تسير باتجاه عولمة التنمية وإنما عولمة الفقر ولا تسير باتجاه احترام السيادة الوطنية لدولة الجنوب بل انتهاكها، وليس التضامن بين الشعوب، وإنما ليسلم بجلده من يستطيع وسط منافسة غير متساوية في السوق.

- أدى عقدان مما يسمى بالترتيب الهيكلي النيوليبرالي إلى محصلة قوامها الفشل الاقتصادي ومن واجب رجال السياسة اتخاذ القرارات لإخراج العالم الثالث من هذا المأزق وإن الفشل الاقتصادي العالمي في ظل السياسات الاقتصادية النيوليبرالية واضح مقارنة بما حققته السياسات الاقتصادية الكنزية المبنية على تدخل الدولة من انجازات إنمائية على مستوى الاقتصاد العالمي وزادت المديونية وتضاعفت الاضطربات والأزمات المالية وأصبحت أكثر تكراراً وزادت حدة اللامساواة بين الشمال الرخي والجنوب المحروم .
- إن الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة أثبتت فشل سياسات صندوق النقد الدولي وتحركه بعد حدوث الأزمة، بل واستغلال الأزمة لفرض شروطه، ولقد آن الأوان لسحق هذه الهيئة ورفض المعالجات والوصفات الاقتصادية المتشابهة التي يفرض تطبيقها على كل الدول النامية رغم اختلاف ظروفها، إن ما تسببه هذه البرامج من فوضى اجتماعية وإضطرابات واسعة يستوجب من دول الجنوب رفض هذه البرامج .
- ضرورة وضع ضريبة (1٪) كحد أدنى على العمليات المالية المضاربة ، وهي نسبة تؤدي إلى رصيد يزيد على المليار دولار سنوياً لصالح التنمية الحقيقية والمستدامة والشاملة للعالم الثالث .
- إن الديون ليست مشكلة اقتصادية بل مشكلة سياسية وبالتالي تستلزم حلاً سياسياً وإن مبادرة حل مشكلة المديونية لها اسم كبير ونتائج محدودة. الديون الخارجية اليوم التي هي واحدة من كبرى العقبات أمام التنمية وهي قنبلة أخرى جاهزة للانفجار مسببة أزمة اقتصادية عالمية جديدة وإن الديون الخارجية للعالم الثالث هي ديون غير قابلة للتسديد ولا للقبض .

وما تزال سيطرة التجارة العالمية أداة لهيمنة البلدان الغنية ومسرحاً لتناحر هذه البلدان والسيطرة على أسواق الحاضر والمستقبل، وخاصة في ظل العولمة وسياسة التحررية الاقتصادية الجديدة .

ولم تتمكن في ظل السياسات التحررية التجارية قطاعات الزراعـة والنـسيج ذات الأهمية البالغة لبلدان الجنوب من إزالة القيود الـتي تم الاتفـاق علـى إزالتهـا في جولة أورغواي لأن هذه الإزالة لا تستجيب لمصالح الدول المتقدمة .

ولقد تم في التجارة العالمية إحلال خطاب منافق ليبرالي متطرف ينسجم مـع الحمائية الانتقائية التي تفرضها بلدان الجنوب .

وفي ختام كلمتـه دعـا الـرئيس كاسـترو دول الجنـوب أن لا تـدخل القـرن الحادي والعشرين كمؤخرة لجيش منكسر.

وأشار إلى أنه لا يمكن للساعة الحالية بالنسبة لمجموعـة الـسبعة والـسبعين ان تكون ساعة ترجى للدول المتقدمة ولا ساعة خنـوع أو نـزوع للهزيمـة وإنمـا سـاعة إنقاذ روحنا الكفاحية وساعة وحدة وتماسك حول مطالبنا، وعلينـا أن نحكـم علـى النظام الاقتصادي الذي فرضوه علينا، وأنه على دول الجنوب أن تتوحـد وتتعـاون بشكل وطيد وإلا سيكون الموت بانتظارها .

ثانياً: قمة الجنوب والعولمة:

تعد العولمة أحد أبرز نتاج التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي أفرزتها أزمنة نهاية القرن العشرين والتي أدت إلى ولادة مرحلة جديدة من مراحـل تطور المنظومة الرأسمالية القائمة على الانتقال من مرحلة جديدة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية القائمة على الانتقال من مرحلة الاقتصاد الدولي الذي تتكـون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة فيما بينها ومـستندة إلى مرجعيات منطق الأراضي ومنطق الدولة القومية وقراراتها السيادية، إلى مرحلة الاقتصاد المعولم أو العابر للحدود القائم على النظم الإنتاجية الكونيـة ومرجعيـات المؤســسات الكونيـة والـشركات متعديـة الجنـسية وقراراتهـا المـسيرة للاقتـصاد العالمي ونماذجها الكونيـة الـتي يجـب أن تخـضع إليهـا الـسياسات الإقليميـة ودون الإقليمية الوطنية.

وإذا كان النظام الاقتصادي القديم قد أدى إلى اختلالات العلاقات الاقتصادية الدولية وتسبب في تعميق تخلف دول الجنوب وحرمانها من حقوقها الاقتصادية ونهب مواردها وخيراتها، فإن مراكز المنظومة الرأسمالية قامت بتصميم العولمة كنظام اقتصادي عالمي أكثر عداء وأكثر ظلماً وهو يهدف إلى إلحاق الجنوب بالشمال وتهميش دور الجنوب وإبعادها عن عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي ونقل مقومات سيادتها، فالنظام الجديد يقوم على سوق بدون تنظيم، وخصخصة بلا قيود وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وحرية لانتقال السلع والخدمات ورأس المال الأجنبي ومعاملتها معاملة السلع والخدمات ورأس المال الوطني ودور متزايد لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية.

وبهذه الصفة فإن العولمة لا تسير باتجاه عولمة التنمية بل عولمة الفقر وتعميق التفاوت بين الدول وداخل الدول من خلال اتساع الهوة الدخيلة والتكنولوجية والتنموية بين الشمال والجنوب من خلال خلق شمال في الجنوب وجنوب في الشمال .

وهذا النظام الفوضوي أدى تضاعف الأزمات والاضطرابات وتزايد دور المضاربين في تحطيم الاقتصادات الوطنية، وتمعق مشكلة الديون الخارجية، وانتشار حالات الفقر وتزايد عدد الفقراء والعاطلين عن العمل .

لقد آن الأوان بأن نحاكم العولمة ونظامها الاقتصادي وأن نحذر دول الجنوب بأن لا تبحر في قارب العولمة مكدسين في تلك العنابر الوبيلة أو نبحر كمؤخرة جيش منكسر منسحب من معركة فاشلة.

لقد وعدونا قبل خمسين سنة بأنه سيأتي اليوم الذي تضيق به الهوة بين الشمال والجنوب وتتخلص بلدان الجنوب من تخلفها ... ولم يأت ذلك اليوم .

وفي بداية القرن الحادي والعشرين وفي ظل ظهور نظام العولمة الأكثر شراسة والأكثر عداءاً يحاولون إقناعنا مرة أخرى بوعـود كاذبـة هـي وعـود العولمـة الـتي لا أصل لها .

ولا يمكن لدول الجنوب أن تنخدع مرتين وأن تستـسلم مـرة أخـرى لـدول الشمال لتعبث في مصير الجنوب الاقتصادي، فلا يمكن اليوم أن يكون يـوم ترجـي للبلدان المتقدمة ولا ساعة نزوح للهزيمة واستـسلام للأمـر الواقـع والإعـلان عـن العجز وعن تقرير المصير.

إن الجنوب مطالب اليوم بإنقاذ مصيره من عبـث دول الـشمال وسياسـاتهم قصيرة الأجل ضيقة الأفق والتي لا ينجم عنها سوى مزيـد مـن التهمـيش والفقـر والتخلف والإلحاق والانسحاق والاختراق والافتراق والانشقاق.

أما بشأن انعكاسات العولمة علـى اقتـصادات الجنـوب فـيلاحظ إن العولمـة أحدثت آثار عميقة ومدمرة في جميع مناحي اقتصادات الجنوب عن طريـق التجـارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجية، وعبر هذه القنوات كان للعولمـة الاقتصادية انعكاسات سلبية على عملية التنمية في بلدان الجنوب.

لقد أطلقت العولمة قواها المـدمرة لمسيرة تعزيـز التعـاون المتعـدد الأطـراف وبقدر ما تتيحه العولمة من فرص للدول المتقدمة النمـو فإنهـا تنطـوي أيـضاً علـى مخاطر وتحديات للبلدان النامية.

وتشير كافة الأدلة إلى أن العولمة أدت إلى زيـادة فجـوة الـدخل بـين البلـدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بل إن البلدان التي بدا أنها تكيفـت جيـداً مـع نهـج العولمة كانت هي الأشد بالأزمة المالية الآسيوية، ومـن الجلـي ملاحظـة أن العولمـة باعدت بين مستويات الدخول في البلدان النامية ذاتها، ولذلك فإن التحـدي الـذي يواجهه المجتمع الدولي بات يتمثل في عدم مراعاة البعد المتعلق بالتنميـة في عملـها، إذ أنها خلقت شمال في الجنوب وجنوباً في الشمال.

وفي إطار العولمة إزدادت عمليات التهميش لعدد كبير من البلدان النامية لا سيما أقل البلدان نمواً، ولاسيما في قطاعات المال والتكنولوجيا بسبب إدماج هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي من موقع التخلف والتبعية ، وفي هذا الخصوص لا بد للأمم المتحدة من أن تقوم بدور إيجابي مستمر لتقوية أواصر التعاون الدولي من أجل تعزيز التنمية وأن تعمل على إدماج البلدان النامية في الاقتصاد المعولم بالشروط التي تمكن هذه البلدان من الاستفادة الكاملة في مساعيها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

والعولمة زادت الضعف الذي يعتري اقتصادات الجنوب في مساعيها الراهنة لتحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي، وحسبما أظهرته الدراسات الأخيرة فإن العولمة المالية ومانتج عنها من تحرير مالي أدى بتدفقات مالية تتحرك بدوافع المضاربة وتتسم بها وليس للبلدان النامية سيطرة عليها وتسبب ومع غياب الترتيبات المؤسسية الكافية لتنظيم هذه العمليات في إشاعة قدر كبير من عدم الاستقرار في الاقتصادات الدولية، وتقترن بوجه خاص بعواقب وخيمة على البلدان النامية، ولذلك فإن هناك حاجة متزايدة لإجراء إصلاحات في الهيكل الاقتصادي العالمي، وهذا الأمر يتطلب وجود نظام اقتصادي عالمي أكثر ديمقراطية وعدلاً من أجل زيادة فعالية مشاركة البلدان النامية في تسيير شؤون الاقتصاد العالمي، ومن الأهمية بمكان أيضاً كفالة أن تتصدى كفالة إصلاح الهيكل المالي الدولي لقضايا تمويل التنمية والاستقرار المالي .

وفي ظل العولمة لم تتمكن بلدان الجنوب من تقاسم الفرص على قدم المساواة البلدان المتقدمة النمو أنها استثنيت من مزايا هذه العملية، ونظراً لتزايد حدة التضارب والاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية فلقد تزايدت في الآونة الأخيرة حدة الهوة بين اتساعاً بين البلدان النامية والبلدان الصناعية في إطار الهوة المتزايد بين الشمال والجنوب، وتدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عموماً في أقل البلدان نمواً وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الفوارق في الدخل واسعة في

البلدان والإقصاء الاجتماعي والتفاوت منتشران، وقد إزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر، وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية احتياجات الأغلبيات الساحقة من السكان عند إدارة العولمة، فالعولمة يجب أن تكون ذات وجه إنساني وإذا لم يحدث هذا، فإن العولمة لن تقدم حلولاً دائمة للمشاكل الأساسية المطروحة على البلدان النامية .

كما أدت العولمة إلى تزايد المشاكل العالمية الحادة التي تواجهها كثير من بلدان الجنوب من جراء عدم الاستقرار المالي، والمشاكل المرتبطة بالتقلب المفرط في أسعار الصرف وتدفقات رأس المال القصرة الأجل، وانعدام آلية ملائمة لضبط ورصد هذه التدفقات. وهذا الوضع يستلزم التعجيل بإدخال إصلاح أساسي في البنية المالية الدولية، وجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وطالبت قمة الجنوب بالإجراءات الآتية من أجل إدارة العولمة وإدارة تعود فوائدها للبلدان المتقدمة على حد سواء.

ثالثاً إصلاح إدارة العولمة:

يستوجب إصلاح إدارة العولمة صياغة عدد من المبادىء الأساسية الناظمة للعولمة وتحرير التجارة، والاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والتصدي لجوانبها السلبية التي يبدو واضحاً أنها تعمل في غير صالح البلدان النامية والقيام على الفور بتنفذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تفيد منها البلدان النامية، ووضع برنامج فعال لاتخاذ تدابير ملموسة للمساعدة في إدماج هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف دون إلحاق الضرر باقتصادياتها والحد من تقلب الأسواق الدولية التي شهدت تدهوراً في أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري، مما عرض للخطر قدرة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي .

وفيما يلي أبرز الخطوات لإصلاح إدارة العولمة :

- تعميم مكاسب العولمة عن طريق اتباع سياسات وإجراءات سليمة على صعيد الاقتصاد العالمي مدعومة ببيئة عالمية مواتية وتعاون اقتصادي دولي، ومن المحتم أن يجري التوصل إلى حلول جماعية للمشاكل الواسعة النطاق، كما أن العولمة تستدعي الأخذ بنهج وأساليب تتواكب مع المستوى العالمي الذي تتسم به المشاكل التي تواجه العالم وتستدعي أيضاً وجود مشهد يضم الغالبية العظمى للأطراف ويؤسس على شعور أساسي بالعدالة الإجتماعية والتضامن الإنساني، وباختصار فإنه من المهم كفالة وجود أكبر قدر من التنسيق في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي .
- لايمكن قبول العولمة إذا لم تعزز وتدعم الجهود التنموية للبلدان النامية مع مراعاة تقاليد الشعوب وثقافاتها وهوياتها التي تؤلف معاً التراث المشترك للبشرية، ولا بد من إيلاء إهتمام خاص للمحافظة على التنوع الذي يشكل الثروة الرئيسية لعملية التنمية البشرية، لأن احترام الثقافات والهويات الثقافية وتقبلها يسهمان في تحقيق التعايش السلمي وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية.
- إن الاستجابة للعولمة بطريقة تكفل تحقيق منافعها لجميع البلدان والشعوب والعمل بنشاط لتشجيع المشاركة الفعالة للبلدان النامية في صنع القرار الدولي المتعلق بالسياسات الاقتصادية في سياق الاقتصاد العالمي يستوجب تبني الإجراءات التالية :
- وضع شبكات لنظام الأمن الاقتصادي العالمي يكون يتجاوز مجرد توقي الأزمات ويتضمن إجراءات التصدي لمشاكل الموارد المالية والتجارة والتكنولوجيا والتنمية، المرتبطة على الصعيد الدولي.
- من أجل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل المرتبطة في مجالات الموارد المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، لا بد من إعادة صياغة السياسات والاختيارات المتعلقة بالعولمة من منظور إنمائي، مع التأكيد بقوة

على الولاية المنوطة بالأوتكتاد من أجل المساهمة في العملية الجارية لإدخال إصلاحات على المؤسسات المالية مع عدم إغفال قيام مراكز المنظومة الراسمالية البلدان المتقدمة النمو بمراعاة الأثر السلبي المحتمل لسياساتها الاقتصادية والمالية والضريبية الداخلية على اقتصادات البلدان النامية .

- إن الدعوة إلى إعادة الثقة في النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف ذات التوجه الإنمائي من شأنه أن يسهم في النمو والتنمية الاقتصاديين لبلدان الجنوب ، وهذا الأمر يستوجب وفاء البلدان المتقدمة بإلتزاماتها في التنفيذ التام والفوري للصكوك الدولية ومعاملة صادرات البلدان النامية من منتجات وخدمات معاملة خاصة وتفاضلية.
- ضرورة تعزيز نظام الأفضليات التجارية ، الذي ينبغي له أيضاً أن يلبي احتياجات أقل البلدان نمواً وأن يعالج القضايا التي ينفرد بها عدد من البلدان النامية الصغيرة ، مراعياً في الوقت ذاته ما تعانيه من مشاكل من حيث قابليتها للتعرض للمخاطر واحتمال تهميشها في الاقتصاد العالمي، وإيلاء الأولوية لتحرير قطاعات الخدمات التي تحظى فيها البلدان النامية بالميزة النسبية .
- تكثيف الجهود لإصلاح نظام منظمة التجارة العالمية بغية الترويج لقيام نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عادلاً ومنصفاً ومحكوماً بالقواعد ويعمل بطريقة غير تمييزية وشاملة ويتسم بالشفافية، وبطريقة توفر فوائد لجميع البلدان وبخاصة البلدان النامية، وسيشمل ذلك أموراً من بينها تحسين وصول السلع .
- اعتماد تدابير لتحسين سبل وصول جميع منتجات التصدير للبلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة عن طريق تقليل أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإدخال تدابير تدعم بناء القدرات على الإنتاج والتصدير وكذلك ضمان استقرار أسعار هذه المنتجات في السوق العالمية.
- عدم استخدام العولمة من أجل إضعاف أو إعادة تفسير مبادىء التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، التي لا تزال تشكل أساساً للعلاقات الودية

والسليمة فيما بين الدول وأساساً لحل المنازعات والصراعات بالوسائل السليمة، وفضلاً عن ذلك، فإننا نشدد على أن هذه المبادىء تلهمنا الالتزام تماماً بإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يتيح الأمن للجميع ويتيح فرصاً متنامية للنهوض بمستوى معيشتهم .

- ارتكاز العولمة على سيادة القانون وعلى الديمقراطية في عملية صنع القرارات وعلى الاحترام الكامل لمبادىء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، ويجب أن يعكس النظام العالمي الجديد هذه المبادىء .
- اعتراف العولمة بحق البلدان النامية في التنمية وممارسة سيادتها مع عدم التدخل في شؤونها الداخلية، في اختيار نهج التنمية وفقاً لأولوياتها وأهدافها الوطنية.
- الاهتمام بالجانب الإنمائي للعولمة عن طريق الاهتمام الواجب بالبرنامج الإنمائي للبلدان النامية واعتماد إجراءات حازمة تساعد على تخطي العقبات التي تعترض سبيل أهدافها الإنمائية .
- الاهتمام بالبعد الإنساني للعولمة بحيث لا تؤثر على برامج الرعاية الإجتماعية أي أن تهدف العولمة إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد يرمي إلى قلب التفاوتات المتزايدة بين الفقراء والأغنياء، سواء داخل البلدان أو فيما بينها من خلال تعزيز النمو القائم على المساواة واستئصال الفقر .
- التشجيع على إجراء حوار بين الشمال والجنوب بروح من الشراكة والمنفعة المتبادلة والترابط الحقيقي تسريعاً لإزالة هذه القيود .
- إيجاد روح جديدة من التعاون الدولي، استناداً إلى مبدأ تحقيق منافع مشتركة على أساس المسؤوليات المشتركة ، وإيجاد حلول جماعية وسليمة للمشكلات العالمية التي تواجه عالم اليوم .
- توسيع قاعدة اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية بمشاركة دول الجنوب في عملية اتخاذ هذه القرارات.

- العمل على إصلاح الهيكل المالي الـدولي بمـا يكفـل التـصدي لقـضايا تمويـل التنمية وتحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي، بما في ذلـك ضـرورة تنظـيم عمل كل من صندوق النقد الـدولي والبنـك الـدولي بعيـداً عـن المـشروطية، وتعزيز نظام الإنذار المبكر لإتاحة قدرات متجاوبـة محـسنة في سـبيل مـساعدة البلـدان علـى مواجهـه الحـالات الطارئـة ومـن أجـل الحيلولـة دون انتـشار الأزمات المالية .
- عدم تطبيق التدابير الحمائية المستترة بكافة أشكالها مثل معايير العمـل وكـذلك معايير البيئة وربط حرية التجارة بهذه المعايير، والتعهـد بالعمـل علـى ضـمان تحاشي الروابط التي تعمل على تقليص المزايا النسبية للبلدان النامية في منظمـة التجارة العالمية.
- العمل الدؤوب ولاسيما في سياق المفاوضات المرتقبة المعنية بالتجارة من أجـل كفالة حرية تحرك الأشخاص الاعتباريين التي تتمتع فيها البلـدان الناميـة بميـزة نسبية في الاقتصاد العالمي أسوة بما يجري في الترتيبات المطبقة في مجالات أخرى مثل المالية والخدمات، إذ رغم فتح أسواق رأس المال الذي شمل أيضاً البلدان النامية، لم يقترن ذلك بأي تحرك يذكر في فتح أسواق العمل في البلدان المتقدمـة النمو .
- العمل علـى إصـدار قـرارات تعـزز مـصالح البلـدان الناميـة بـشأن القـضايا الاقتصادية الحاسمة في مؤسسات مـن قبيـل صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الدولي ومنظمة التجارة العالميـة، عـن طريـق المـشاركة الفعالـة والكاملـة مـن جانب الجميع في هذه المؤسسات على أساس المساواة في السيادة ومـع التركيـز على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في هذا المجال .
- دعوة الحكومات الوطنية والمؤسسات في بلدان الجنوب إلى المحافظة على التنـوع في تقاليد الشعوب وثقافاتها وهوياتها وتشيجعه وكذلك المحافظة على المعـارف

والعادات والتكنولوجيات التقليدية الأصلية والمحلية وتشجيعها من أجل تحقيق التنمية المحلية .

- إقامة الشبكات بين مؤسسات ومراكز البحـوث في بلـدان الجنـوب مـن أجـل إجراء البحوث التحليلية والمستقبلية بشأن المسائل الأخرى ذات الصلة تعزيـزاً للقدرات التفاوضية لمختلف فروع مجموعة السبع والسبعين .
- مضاعفة الجهود المبذولة على صعيد بناء القدرات المؤسـسية بمـا في ذلـك عـن طريق تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والوثائق بين مؤسـسات الجنـوب من أجل تطوير الموارد وتعزيز المؤسسات القائمة في هذه البلدان .
- ان اعادة هندسة اقتصاد العولمة يستوجب إنشاء نظام اقتـصادي دولـي مـستقر وداعم للتنمية يتوقف بصورة أساسية على تحديد الحـوار الفعـال بـين الـشمال والجنوب بغية تفعيل التعاون الدولي في مجال التنمية وإقامة هياكل عالمية لصنع القرارات الاقتصادية تتم بقسط متزايد من الديمقراطية، وإن التعاون ينبغـي أن يتحقق على النحو الذي تراه البلدان النامية عـادلاً ونزيهـاً ويـؤدي إلى تقويـة الإدارة السياسية لدى جميع البلدان لإجراء حوار بنـاء يقـوم علـى الاحـساس بالمشاركة وتقاسـم المـسؤوليات المـشتركة والمتميـزة في الوقـت نفسه والمنفعـة المتبادلة والتكافل الحقيقي .
- أن الحوار المتجدد بين الشمال والجنوب ينبغـي أن يـستهدف غـايتين رئيـسيتين هما إعادة التركيز على التنمية في العلاقات الدولية الراهنـة وضـرورة إصـلاح الخلل في تسيير النظام الاقتصادي الـدولي الـذي يـرجح بـشكل واضـح كفـة الدول المتقدمة النمو على كفة الدول النامية .

وحتى يكون لعلاقات الشمال والجنوب دور أكثر حيوية وأهمية في اقتـصاد العولمة يتعين تقييم التحديات التي تعـترض هـذه العلاقـات ووضـع اسـتراتيجيات تمكن دول الجنوب من مواجهة هذه تحديات اقتصاد العولمة .

- ولابد من استعادة الثقـة في النظـام التجـاري الـدولي وإتاحـة فـرص جديـدة لبلدان الجنوب تكفل لها الوصول إلى أسـواق البلـدان المتقدمـة النمـو وتحقيقـاً لهذه الغاية ينبغـي أن تـولي المفاوضـات التجاريـة المتعـددة الأطـراف اهتمامـاً خاصاً للبعد الإنمائي في ترتيبات التجارة الدولية، كما ينبغـي أن يترسـخ بقـوة في نظام التجارة المتعددة الأطراف مبدأ عام وهو المعاملة بالمثل، والمحافظة علـى المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وتنفيذها تنفيذاً تاماً.
- السعي لإدماج إدماج جميع البلدان بصورة عادلة في نظام التجارة الدولية، بمـا في ذلك إدماجهم عن طريق تطوير قدرات العرض لدى البلدان الناميـة ولاسـيما أقل البلدان نمواً، والتغلب علـى مـشكلة الـديون وتهيئـة الظـروف في بلـداننا لاجتذاب التدفقات المالية المناسبة، ومن ضـمنها المـساعدة الإنمائيـة الرسميـة، وإجراء الإصلاحات المؤسسية وتقليل التقلبات المالية .
- إعـادة النظـر في قواعـد منظمـة التجـارة العالميـة في أقـرب وقـت ممكـن بغيـة إقامة نظـام التجـارة المتعـددة الأطـراف الأكثـر عـدلاً. وينبغـي أن لا تفـرض على البلدان النامية شروط قاسية ومفرطة إذا رغبـت في الانـضمام إلى منظمـة التجارة العالمية.
- مراقبة الاستراتجيات العالمية للشركات غير الوطنية التي تتميز بالسعي إلى تحقيـق المزيد من التنافس والأرباح أكثر من اي وقت مضى ومن أجـل تحقيـق تـوازن بين الخطط التجارية للشركات غير الوطنية والأهداف الإنمائية للبلـدان الناميـة فلا بد للأونكتاد ومنظمة العمل الدوليـة مـن القيـام كـل في مجـال اختـصاصه بدراسة تأثير أنشطة الـشركات متعـددة الجنـسية علـى البطالـة وعلـى القـدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسـطة في البلـدان الناميـة، ونـدعو ايـضاً إلى إدماج الأهداف الإنمائية للبلدان النامية المضيفة في استراتيجياتها التجارية .
- وفي ظل البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة التي تتأثر بشكل ملحوظ بعملية العولمـة فإن الحاجة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب هي الآن أكـبر مـن أي وقـت

مضى، إلا أننا نلاحظ أنه رغم وجود نمط متزايد من التعاون فيما بين دول الجنوب فإن التقدم المتحقق على مر السنين لا يتناسب مع الطبيعة الشاملة التي تتسم بها الالتزامات الوادة في شتى الاعلانات وبرامج العمل، كما أن عدم فعالية المتابعة والتنفيذ تحول دون استغلال إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب استغلالاً تاماً . وقد أدى ذلك أيضاً إلى تخفيف أثر وفعالية هذا التعاون في السنوات الأخيرة، وهنا نعيد تأكيد استمرار وصلاحية التعاون بين بلدان الجنوب، رغم كونه ليس بديلاً عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب ولا يعي الدول المتقدمة في مسؤولياتها تجاه دول الجنوب .

- متابعة الجهود الرامية إلى تنسيق مواقف بلدان الجنوب في المسائل النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية .
- إن التكنولوجيا المعلوماتية تشكل إحدى ركائز الثورة التكنولوجية وتمثل أقوى أداة للتنمية في عصرنا هذا. وعلينا أن نستفيد من هذه الفرصة الفريدة استفادة كاملة وأن نستخدم التكنولوجيا المعلوماتية من أجل التنمية، وضمان حصول شعوبنا على فوائدها حيث أن مستقبل الجنوب يعتمد على إدارج التكنولوجيا المعلوماتية ضمن براجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- زيادة الاستثمار العام في تسخير التكنولوجيات لأغراض التنمية، والسعي إلى ضمان نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية، ودعوة البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية إلى إتباع سياسات وبرامج تهدف إلى ضمان تمكين البلدان النامية من الاستفادة بدرجة كبيرة من أوجه التقدم في التكنولوجيات المملوكة للقطاع العام والقطاع الخاص على السواء .
- صياغة مقترحات لضمان أن تؤدي اتفاقات حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى تعزيز تنمية البلدان النامية في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك إمكانية وضع مدونة لقواعد السلوك جميع البلدان تيسر إمكانية وصول البلدان

النامية إلى التكنولوجيات بشروط تساهلية وتفضيلية وتيسر نشرها إليها من البلدان المتقدمة النمو .

- إن قضية مناداة الدول المتقدمة النمو بمبادىء حرية التجارة مسألة تحتاج إلى توضيح، فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان ينادون بمبادىء حرية التجارة إذا كانت تلك الحرية تحقق لهم مصالحهم الاقتصادية ويقفون ضدها إذا كانت تلك الحرية تحقق مصالح الآخرين، كما أن مراكز الرأسمالية المتقدمة تطالب الدول النامية بفتح أسواقها أمام سلعها وخدماتها ورأس مالها في الوقت الذي نجدها في الممارسات العملية تطبق نزعة حمائية شديدة لكي تحول دون وصول سلع الدول النامية إلى أسواقها.

لذا فإن الممارسات العملية للغرب عموماً تشير إلى مناداة الغرب بمبادىء الحرية إذا كانت تلك المبادىء تحقق لهم مصالحهم الاقتصادية والتجارية، ولكنه إذا ما تعرضت تلك المصالح الاقتصادية والتجارية للأضرار بسبب تطبيق تلك المبادىء فإن دول الغرب سنجدها أول من يقف ضد تلك المبادىء .

أما بالنسبة للمبادىء الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، فنجد أن تلك المبادىء وضعت لتحقيق مصالح مراكز الرأسمالية المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسية.

فالكونجرس الأمريكي حال دون ظهور منظمة التجارة الدولية التي أقرها ميثاق هافانا 1948 لأن المنظمة في حينه لم تكن تحقق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام هذه المنظمة كوسيلة للهيمنة على التجارة الدولية بغض النظر عن أي اعتبارات لمبادىء حرية التجارة التي تتغنى بها الولايات المتحدة الأمريكية .

- أن ميلاد منظمة التجارة العالمية جاء منسجماً مع نبرة العولمة الاقتصادية، فالتحررية التجارية وعولمة التجارة التي تقودها منظمة التجارة العالمية جزء أساسي من العولمة الاقتصادية، فالعولمة التجارية تعني الانتقال من النظام

التجاري الذي تتكون خلاياه من أنظمة تجارية وطنية إلى النظام التجاري الكوني الذي تقوده (WTO).

- بظهور منظمة التجارة العالمية وإدارتها للنظام التجاري العالمي الجديد انتقلت عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية من سلطة الدولة القومية ومؤسساتها إلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني الذي تصدره المؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية .
- بظهور منظمة التجارة وإدارتها للنظام التجاري العالمي الجديد أصبحت قواعد السلوك التجاري على مستوى الدولة القومية خاضعة لمدى انسجامها مع قواعد السلوك التجاري الكوني الذي تصممه تلك المنظمة دون أدنى مرونة أو تحريف، وبذلك تم الربط بين قواعد السلوك التجاري الكوني وقواعد السلوك التجاري على مستوى الدولة .
- على الدول النامية التي ستدخل منظمة التجارة العالمية وتصبح عضواً فيها إعادة هيكلة اقتصادها ونظمها الاقتصادية النقدية والتجارية وأن تصمم سياساتها التجارية وأن تعدل قوانينها وأنظمتها التجارية بما ينسجم وقواعد السلوك التجاري الكوني الذي ترسمها منظمة التجارة العالمية والدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ستكون بمثابة مجتمعات طرفية في النظام التجاري العالمي الجديد تقوم بوظائف محددة في ذلك النظام .
- في إطار قواعد السلوك التجاري الكوني تصبح الصلاحيات التجارية لبعض الدول في انتهاج سياسة تجارية معينة لحماية منتجاتها أو الحد من نشاط تجاري أجنبي محدد محل تدخل إذا تعارضت وقواعد السلوك التجاري الكوني الذي تقوده منظمة التجارة العالمية، أي إذا تعارضت مع أساليب الإدارة المركزية للنظام التجاري العالمي الجديد .
- من خلال تعاون منظمة التجارة العالمية ومؤسسات برتن وودز أصبح الاقتصاد العالمي خاضعاً لدرجة أقوى من الإشراف ، أي أن الاقتصاد العالمي

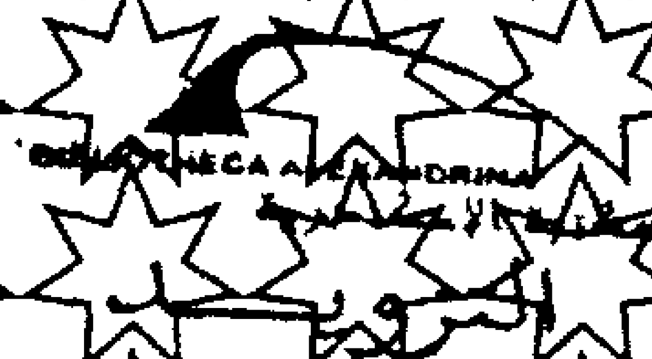
أصبح يدار إدارة شديدة المركزيـة مـن قبـل كـل مـن منظمـة التجـارة العالميـة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

- ان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة لكثير من البلدان النامية لا يعني سوى الإزالة المتسرعة لدور الدولة وضوابطها ونظم مراقبتهـا وقـوانين تنظـيم تجارتها وفتح أسواقها وإزالة الـدعم الـذي تقدمـه لمنتجاتهـا وإلغـاء الحـواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها لحماية منتجاتها وصـناعاتها المحليـة وبمـا ينسجم وقواعد النظام التجاري العالمي الجديد المحقق لصالح مراكز الرأسماليـة العالمية .
- إن ولادة منظمة التجارة العالميـة الـتي تقـود النظـام التجـاري العـالمي الجديـد سيحقق معدلات نمو عالية لمراكز الرأسمالية المتقدمة إذ أن هذا النظـام سـيفتح الأسواق عنوة أمام سلع وخدمات ورأسمال تلك المراكز، بـل وسـوف يحمـي الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية.
- إن ظهور منظمة التجارة العالمية يعني انهيـار شـبكات الأمـن التجـاري الـذي أقامته البلدان النامية لتحمي اقتصادها في مقابل إقامة شبكات الأمن التجـاري الكوني لحماية مصالح مراكز الرأسمالية المتقدمـة ، إن ظهـور منظمـة التجـارة العالمية والنظام التجاري العالمي الجديد يعني تقليص قدرة البلدان النامية علـى تصميم سياساتها التجارية طبقاً لخياراتها الوطنية ، بل وإلزامها علـى إخـضاع هيكل اقتصادها وتجارتها لإعادة هيكلة واسعة النطاق تنسجم وقواعـد النظـام التجاري العالمي الجديد.
- إن حرية التجارة التي تنادي بها منظمة التجارة العالمية ما هي إلا أداة بيد مراكز الرأسمالية العالمية للهيمنة على الأسواق العالميـة وحمايـة أسـواق الدولـة الـتي تهيمن عليها الاحتكارات العالمية .

- وفي ضوء هذه الحقائق طالبت قمة الجنوب بإصلاح النظام التجاري العالمي وإعادة النظر في ولاية منظمة التجارة العالمية.
- استعادة الثقة بالنظام التجاري الدولي وإتاحة فرص جديدة لدول الجنوب تكفل الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة.
- السعي لتحسين سبل وصول جميع منتجات التصدير للبلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو عن طريق تقليل أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإدخال تدابير تدعم بناء قدرات الإنتاج والتصدير في البلدان النامية.
- وضع نظام للحد من تدهور أسعار السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية والحد من تدهور معدلات التبادل التجاري الذي يعرض للخطر قدرة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.
- قيادة الدول المتقدمة بإلغاء كافة أشكال الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تتخذ من طرف واحد وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ نظام التجارة المتعددة الأطراف.
- تضمين منظمة التجارة العالمية أحكاما لمكافحة الاحتكارات وكذلك وضع قواعد لسلوك الشركات متعددة الجنسية (مدونة قواعد السلوك للشركات متعددة الجنسية).
- إعادة النظر في اتفاق حقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية لعدم مشاركة البلدان النامية في المفوضات التي جرت بشأن هذا الاتفاق إلا مشاركة محدودة ويجب أن يأخذ هذا الاتفاق بعين الاعتبار السرقة الصامتة لقرون من المعرفة في البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة .
- معارضة تطبيق الحمائية المسترة مثل معايير العمل، معايير البيئة ، ومنع إدخال مثل هذه المعايير في قواعد منظمة التجارة العالمية .

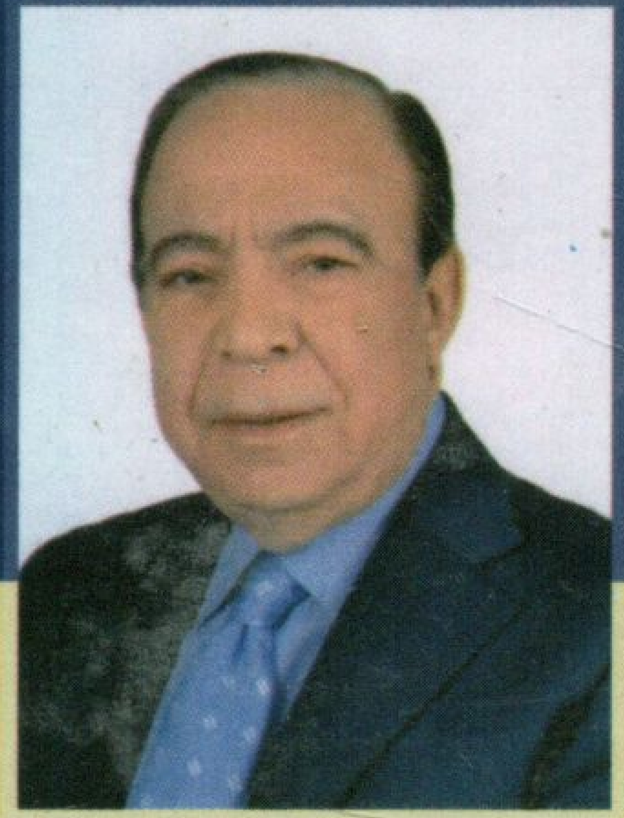
- إعادة صياغة الاتفاقيات الراهنة لمنظمة التجارة العالمية ، لاسيما فيما يتعلق بحق البلدان النامية في ترويج صادراتها التي تقلصت نتيجة إساءة استخدام تدابير حمائية كإجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، فضلاً عن الحدود التعريفية القصوى التعريفية الجمركية التصاعدية. وأن تسرع في التحرير الهادف لقطاع المنسوجات ذي الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وهو قضية هامة أخرى من قضايا الوصول إلى الأسواق وينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف بشأن الزراعة وينبغي أن تكون الأهداف في مجال الزراعة إدخال هذا القطاع ضمن القواعد العادية لمنظمة التجارة العالمية.
- دعوة البلدان المتقدمة إلى أن تضع معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية موضع التنفيذ الكامل، وان تعمل على تعزيز نظام الأفضليات وأن تتيح التنفيذ الكامل، وأن تعمل على تعزيز نظام الأفضليات وأن تتيح للمنتجات والخدمات ذات الأهمية التصديرية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى أسواقها بحرية وإنصاف. ونحث في هذا الصدد أعضاء منظمة التجارة العالمية .
- الدعوة إلى إعادة صياغة النظام التجاري العالمي لكي يسهم في النمو والتنمية الاقتصاديين لبلدان الجنوب، ولا بد من وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في التنفيذ التام والفوري للأحكام المتعلقة بمعاملة صادرات البلدان النامية من منتجات وخدمات معاملة خاصة وتفاضلية ضرورة تعزيز نظام الأفضليات التجارية، الذي ينبغي له أيضاً أن يلبي احتياجات أقل البلدان نمواً وأن يعالج القضايا التي ينفرد بها عدد من البلدان النامية الصغيرة، مراعياً في الوقت ذاته ما تعانيه من مشاكل من حيث قابليتها للتعرض للمخاطر واحتمال تهميشها في الاقتصاد العالمي، ونحث على إيلاء الأولوية لتحرير قطاعات الخدمات التي تحظى فيها البلدان النامية بالميزة النسبية. وفي هذا الشأن ينبغي معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في حرية حركة الأشخاص الطبيعيين وتنقلهم معالجة وافية.

- التأكيد على أن تحرير التجارة الدولية لم يأت بمنافع على البلدان النامية كافة وتدعو الحاجة إلى إعادة الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال مشاركة البلدان النامية مشاركة تامة، ووضع أحكام اتفاقات جولة أوروغواي موضع التنفيذ الكامل وبأمانة وبروحها الصحيحة، والتصدي الفعال لهواجس البلدان النامية فيما يتعلق بالتنفيذ، ونحث أعضاء المنظمة المذكورة




للنشر والتوزيع
الوراق
www.alwaraq-pub.com

الوراق
للنشر والتوزيع
www.alwaraq-pub.com

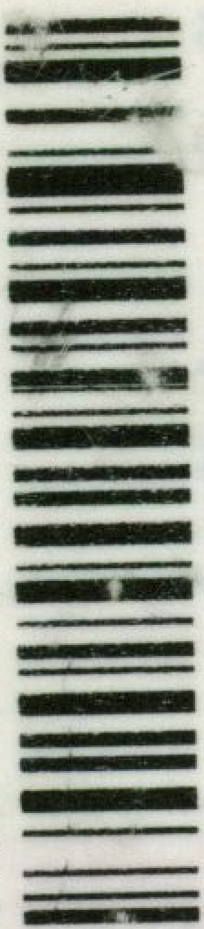


المؤلف في سطور

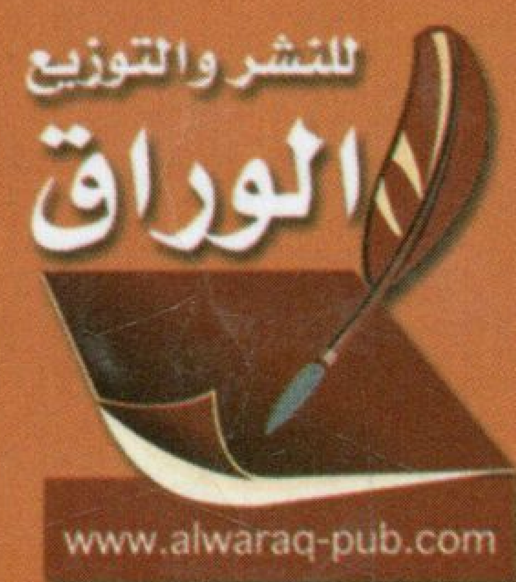
- حاصل على الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا / امريكيا
- حاصل على لقب استاذ مشارك من جامعة ولاية كاليفورنيا وحاصل لقب الاستاذيه من جامعة بغداد .
- استاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية في عدد من الجامعات الامريكية والعربية وحاليا استاذ الاقتصاد في جامعة الزرقاء .
- عميد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ورئيس في الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية في عدد من الجامعات العربية.
- شغل عضوية مجلس امناء بيت الحكمة وعضو اللجنة الفنية لرعاية العلماء في العراق، وعضو اللجنة الوزارية للبحث العلمي ورعاية المبدعين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق وعضو لجنة الترقيات المركزية في جامعة بغداد
- مستشار رئيس جامعة الزرقاء للشؤون الاكاديمية وعضو لجنة التعيين والترقيات وعضو مجلس الدراسات العليا في جامعة الزرقاء وعضو اللجنة العلمية ولجنة الدراسات العليا لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء.
- عضو هيئة تحرير المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية .
- عضو منتدى الفكر العربي/ عمان - الأردن.
- نشر اكثر من (130) بحث علمي في مجلات علميه محكمة ونشر (22) كتاب منهجي ومتخصص.
- أشرف على 60 طالب ماجستير و (18) طالب دكتوراه في الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية في عدد من الجامعات العراقيه والعربية

هذا الكتاب

- يبحث هذا الكتاب في أبرز القضايا الفكرية والاستراتيجية التي تطرحها الهندسة الاقتصادية للعولمة وسياساتها وبالأخص سياسات التحررية الاقتصادية التي فرضت على البلدان النامية.
- ويدعو الكتاب إلى إعادة صياغة مرجعيات الهندسة الاقتصادية للعولمة وتحسين إدارة اقتصاد العولمة، لتصبح ذات بعد إنساني وتنموي.
- يَخْلص الكتاب إلى أن الهندسة الاقتصادية للعولمة باتت اليوم على مفترق طرق، ولحسن الطالع أدركت دول الجنوب ومؤسسات المجتمع المدني، أن الهندسة الاقتصادية للعولمة بحاجة إلى إصلاح وتبني سياسات اقتصادية واجتماعيةً وتنمويةً تحارب الفقر وتخلق فرص عمل وتقلص التفاوت في ... الدخول وتزيد من شبكات ... الاجتماعي والاقتصادي والبـ...
- ويركز الكتاب على أهمية ... عدد من المبادئ الأساسية الـ... لاقتصاد العولمة وإنشاء شـ... لنظام الأمن الاقتصادي العـ...







عمـــان - شـــارع الجامعة الأردنية
مـــقـــابل كـــلـــيـــة الـــزراعـــة
تلفاكس : 7798 533 6 00962
ص.ب 1527 عمان 11953 الأردن
E-mail: info@alwaraq-pub.com
E-mail: halwaraq@hotmail.com
www.alwaraq-pub.com